









ثم قد يستعمل مجازا كما في هذه الآية . وقوله : « وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي » . والتي عليك مسألة .

قوله تعالى : ﴿ يٰۤاَشْرِكُوْا بِاللّٰهِ ﴾ تعليل ، أى كانت سبب إلقاء الرعب في قلوبهم إشراكهم ، فالصدر . ويقال : أشرك به ، أى عدل به غيره ليجعله شريكا .

قوله تعالى : ﴿ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطٰنًا ﴾ حجة وبيانا ، وعذرا وبرهانا ، ومن هذا قيل للوالى سلطان ، لأنه حجة الله عز وجل في الأرض . ويقال : إنه مأخوذ من السليط وهو ما يضاء به السراج ، وهو ذهن السمع ، قال أمرؤ القيس :  
 \* أهان السليط بالذبال المقتل \*

فالسلطان يستضاء به في إظهار الحق وقمع الباطل . وقيل : السليط الحديد . والسلطة الحقة . والسلطة من التسلط وهو الفهر ، والسلطان من ذلك ، فالنون زائدة . فأصل السلطان القوة ، فإنه يقهر بها كما يقهر بالسلطان . والسليطة المرأة الصغابة . والسليط الرجل الفصيح اللسان . ومعنى هذا أنه لم تثبت عبادة الأوثان في شيء من الملل ، ولم يدل عقل على جواز ذلك . ثم أخبر تعالى عن مصيرهم ومرجمهم فقال : ﴿ وَمَا لَهُمُ النَّارُ ﴾ ثم ذمهم فقال : ﴿ وَيُسْـَٔٔنَ الظّٰلِمِيْنَ ﴾ والمتنوى المكان الذى يُقام فيه ، يقال : تنوى يتنوى تنواء . والمساوى كل مكان يرجع إليه شيء لئلا أونها را .

قوله تعالى : وَلَقَدْ صَدَقَكُرُۥا ۖ اَللّٰهُ وَعْدُهُۥۚ اِذْ تُخٰ۟سِنُهُۥۙۤ اِذْ هٰٓؤُلَآءِ حَتّٰٓىۤ اِذَا فَعَلْتُمْ وَتَنْتَظِرُوۡنَ فِى الْاٰمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنۢۢ بَعْدِ مَاۤ اُرْسِلْتُمْۢۙ مَا تُحِبُّوۡنَۙ مِّنْكُمْ مَّنۢۢ يُّرِيۡدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنۢۢ يُّرِيۡدُ الْاٰخِرَةَ ثُمَّ صَرَّفَكُمۡ عَنْهُۥمْ لِيَبْلُوَكُمْ وَلَقَدْ عَفَاۤ عَنْكُمْ وَاَللّٰهُ ذُوۡ فَضْلٍ عَلٰٓى الْمُؤْمِنِيۡنَ ﴿١٥٧﴾

قال محمد بن كعب القرظي : لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة بعد أحد وقد أصيبوا قال بعضهم لبعض : من أين أصابنا هنا وقد وعدنا الله النصر ! فترلت هذه

الاية . وذلك أنهم قتلوا صاحب لواء المشركين وسبعة نفر منهم بعده على اللواء، وكان الظفر  
 ابتداء للمسلمين غير أنهم اشتغلوا بالغنمة وترك بعض الرماة أيضا مراكزهم طلبا للغنمة فكان  
 ذلك سبب الهزيمة . وروى البخاري عن البراء بن عازب قال : لما كانت يوم أحد وأقينا  
 المشركين أجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أناسا من الرماة وأمر عليهم عبد الله بن جبير  
 وقال لهم : " لا تبحروا من مكانكم [ ان رأيتمونا ظهرنا عليهم فلا تبحروا ] <sup>(١)</sup> وإن رأيتموهم قد ظهروا  
 علينا فلا تعينوا عليهم " قال : فلما اتى القوم وهزمهم المسلمون حتى نظرنا إلى النساء يستبددن  
 في الجبل، وقد رفعن عن سوقهن قد بدت خلاخلهن فبعلاوا يقولون : الغنمة الغنمة . فقال  
 لهم عبد الله : أمهلوا ! أما عهد إليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تبحروا؛ فانطلقوا فلما  
 أتوهم صرف الله وجوههم وقتل من المسلمين سبعون رجلا . ثم إن أبا سفيان بن حرب أشرف  
 علينا وهو في شتر فقال : أفي القوم محمد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تجيبوه " <sup>(٢)</sup>  
 حتى قالوا ثلاثا . ثم قال : أفي القوم ابن أبي حافة ؟ ثلاثا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
 " لا تجيبوه " . ثم قال : أفي القوم عمر ؟ ثلاثا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
 " لا تجيبوه " . ثم التفت إلى أصحابه فقال : أما هؤلاء فقد قتلوا . فلم يملك عمر رضي الله عنه  
 نفسه دون أن قال : كذبت يا عدو الله ! قد أتى الله لك من يخبرك به . فقال : أعل هبل <sup>(٣)</sup>؛  
 صريتين . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " أجيبوه " قالوا : ما نقول يا رسول الله ؟ قال :  
 " قولوا الله أعل وأجل " . قال أبو سفيان : لنا العزى ولا عزى لكم . فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم : " أجيبوه " . قالوا : ما نقول يا رسول الله ؟ قال : " قولوا الله مولانا ولا مولى  
 لكم " . قال أبو سفيان : يوم بيوم بدر، والحرب سجال، أما إنكم ستجدون في القوم مثلة لم  
 أمر بها ولم تسؤنى . وفي البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص قال : رأيت من يمين  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن شماله يوم أحد رجلين عليهما ثياب بيض يفتانان عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أشد القتال . وفي رواية عن سعد : عليهما ثياب بيض ما رأيتهما قبل

(١) زيادة عن صحيح البخاري . (٢) أي يصرعن المنى . (٣) أي أظهر دينك، أو زد علنا،  
 أو ليرفع أمرك ويمز دينك فقد ظنت . (٤) المزى : اسم ضم لغريش .

ولا بعد . بمعنى جبريل وميكائيل . وفي رواية أخرى : يقاتلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد القتال ما رأتهما قبل ذلك اليوم ولا بعده . وعن مجاهد قال : لم تقاتل الملائكة معهم يومئذ ، ولا قبله ولا بعده إلا يوم بدر . قال البيهقي : إنما أراد مجاهد لم يقاتلوا يوم أُحُد عن القوم حين عصوا الرسول ولم يصبروا على ما أمرهم به . وعن عروة بن الزبير قال : « وكان الله عز وجل وعدهم على الصبر والتقوى أن يُعِدَّهم بخمسة آلاف من الملائكة مُسَوِّمين » وكان قد فعل ؛ فلما عصوا أمر الرسول وتركوا مصافهم وترك الرماة عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ألا يرحلوا من منازلهم ، وأرادوا الدنيا ، رفع عنهم مدد الملائكة ، وأنزل الله « وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَخُسُّهُمُ يَا ذُنُوبُهُ » فصدق الله وعده وأراهم الفتح ، فلما عصوا أعقبهم البلاء . وعن عُمر بن الخطاب قال : لما كان يوم أُحُد أنكشفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وسعد بن أبي وقاص ، وقضى ينبل له ، كلما ذهبت نبلة أناه بها . قال : ارم أبا إسحاق . فلما فرغوا نظروا من الشاب ، فلم يروه ولم يعرفوه . وقال محمد بن كعب : ولما قُتل صاحبُ لواء المشركين ، وسقط لواءهم رفعتهم غمرة بنت علقمة الحارثية ؛ وفي ذلك يقول حسان :

فلولا لواء الحارثية أصبحوا • يباعون في الأسواق بيع الخلائب .

(( إِذْ تَخُسُّهُمْ )) معناه تقتلونهم وتساصلونهم ؛ قال الشاعر :

حَسَنَاهُمْ بِالسَّيْفِ حَسًّا فَأَصْبَحَتْ • بَقِيَّتُهُمْ قَدْ شُرِدُوا وَتَبَدَّدُوا

وقال جرير :

تَحْسَبُ السُّيُوفُ كَمَا تَسَامَى • حَرِيقُ النَّارِ فِي أَيْمِ الْحَصِيدِ

قال أبو عبيدة : الحس الاستئصال بالقتل ؛ يقال : جراد محسوس إذا قتله البرد . والبرد محسة للنبت ؛ أي محرق له ذاهبة به . وسنة حسوس أي جذبة تأكل كل شيء ؛ قال رؤبة :

إِذَا شَكَّرْنَا سَنَةَ حُسُوسَا • نَأْكُلُ بَعْدَ الْأَخْضَرِ الْيَبَسَا

وأصله من الحس الذي هو الإدراك بالحاسة . فعنى حسه أذهب حسه بالقتل . (( يَا ذُنُوبُهُ )) يعلمه أو بقضائه وأمره . (( حَتَّى إِذَا قُتِلْتُمْ )) أي جِئْتُمْ وَصُفِّقْتُمْ . يقال : قُتِلَ يَفْشَلُ فهو

قَتِلَ وَقَتِلَ . وجواب «حتى» محذوف، أى حتى إذا قُتِلْتُمْ أَمِيتُمْ . ومثل هذا جائز لقوله : « فَإِنْ أَسْطَقَتْ أَنْ تَبْقَى فَقَدْ فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلَمًا فِي السَّمَاءِ » فاعمل . وقال الفراء : جواب «حتى» وتنازعتم « والواو مقحمة زائدة » كقوله : « فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّ لِلْجَنِّينَ . وَنَادَيْتَاهُ » أى نادياه . وقال امرؤ القيس :

• فلما أجزنا ساحة الحى وأتحنى •

أى اتحنى . وعند هؤلاء يجوز إلقاء الواو من «وعصيتم» . أى حتى إذا قُتِلْتُمْ وتنازعتم عصيتم . وعلى هذا فيه تقديم وتأخير، أى حتى إذا تنازعتم وعصيتم قُتِلْتُمْ . وقال أبو علي : يجوز أن يكون الجواب «صرفكم عنهم» ، وتم زائدة ، والتقدير حتى إذا قُتِلْتُمْ وتنازعتم وعصيتم صرفكم عنهم . وقد أشهد بعض النحويين في زيادتها قول الشاعر :

أراني إذا ما يت على هوى • فتم إذا أصبحت أصبحت عاديًا

وجوز الأخفش أن تكون زائدة ؛ كما في قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ » . وقيل : «حتى» بمعنى «إلى» . وحديث لا جواب له ، أى صدقكم الله وعده إلى أن قُتِلْتُمْ ، أى كان ذلك الوعد شرط الثبات . ومعنى «تَنَازَعْتُمْ» اختلفتم ؛ يعنى الرماة حين قال بعضهم لبعض : نلحق الغنائم . وقال بعضهم : بل نثبت في مكاننا الذى أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالثبوت فيه . «وَعَصَيْتُمْ» أى خالفتم أمر الرسول في الثبوت . «مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا يُحْيُونَ» يعنى من الغلبة التى كانت للمسلمين يوم أُحُدٍ أَوَّلَ أمرهم ؛ وذلك حين صرع صاحبُ لواء المشركين على ما تقدم . وذلك أنه لما صرع انتشر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وصاروا ككأب متفرقة فحاشوا<sup>(١)</sup> العدو ضربا حتى أجهضوهم عن أفعالهم . وحملت خيل المشركين على المسلمين ثلاث مرات كل ذلك تَنْصَحُ بِالْبَلِّ فترجع مغلوطة ، وجل المسلمون فنهكهم قتلًا . فلما أبصر الرماة الخمسون أن الله عز وجل قد فتح لإخوانهم قالوا : والله ما نجلس ههنا لشيء ، قد أهلك الله العدو

(١) الحرس : شدة الاختلاط ومداركة الضرب . أى بالنوا النكاية نهم .

(٢) أى تحرم منها ما زادهم .

وإخواننا في عسكر المشركين . وقال طوائف منهم : علام تقف وقد هزم الله المدوء فتركوا منازلهم التي عهد إليهم النبي صلى الله عليه وسلم ألا يتركوها ، وتنازعوا ونشأوا وعصوا الرسول فأنجحت الخيل فيهم قتلًا . وألفاظ الآية تقتضي التوبيخ لهم ، ووجه التوبيخ لم أنهم رأوا مبادئ النصر فكان الواجب أن يعلموا أن تمام النصر في الثبات لا في الانهزام . ثم بين سبب التنازع فقال : ( مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا ) يعني الغنيمة . قال ابن مسعود : ما شعرنا أن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يريد الدنيا وعرضها حتى كان يوم أحد . ( وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ) وهم الذين ثبتوا في مراكزهم ، ولم يخالفوا أمر نبيهم صلى الله عليه وسلم مع أميرهم حيد الله بن جبير ، فحمل خالد بن الوليد وعكرمة بن أبي جهل عليه ، وكانا يومئذ كافرين قتلوه مع من بقي ، وجمعهم الله ، والعتاب مع من أنهزم لا مع من ثبت ، فإن من ثبت فاز بالثواب ، وهذا كما أنه إذا حلّ يقوم عقوبة عامة فأهل الصلاح والصبيان يملكون ، ولكن لا يكون ما حلّ بهم عقوبة ، بل هو سبب المثوبة . والله أعلم .

قوله تعالى : ( ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ) أى بعد أن استوليت عليهم ردكم عنهم بالانهزام . ودل هذا على أن المعصية مخلوقة لله تعالى . وقالت المعتزلة : المعنى ثم انصرفتم ، فإضافته إلى الله تعالى بإخراجه الرعب من قلوب الكافرين من المسلمين ابتلاء لهم . قال القشيري : هذا لا يغيثهم ، لأن إخراج الرعب من قلوب الكافرين حتى يستخفوا بالمسلمين بيع عندهم ، ولا يجوز أن يقع من الله قبيح ، فلا يبقى لقوله : ( ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ ) معنى . وقيل : معنى « صرفكم عنهم » أى لم يكلفكم طلبهم .

قوله تعالى : ( وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ) أى لم يستأصلكم بعد المعصية والخلافة . والخطاب قبل هو للجميع . وقيل : هو للرماة الذين خالفوا ما أمروا به ، وإخراجه النحاس . وقال أكثر المفسرين : ونظير هذه الآية قوله : ( ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ ) ( وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ) بالعفو والمغفرة . وعن ابن عباس قال : ما نصير النبي صلى الله

عليه وسلم في موطن كما يُصير يوم أحد . وأُكر ذلك . فقال ابن عباس : بني وبين  
من أنكر ذلك كتابُ الله عز وجل ، إن الله عز وجل يقول في يوم أحد : « وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ  
اللهُ وَعَدَهُ إِذْ أَخْبَسْتُمُ يَدَيْهِ — يقول ابن عباس : والحسُّ القتل — حَتَّى إِذَا فِشَلْتُمْ وَتَوَارَعْتُمْ  
فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحْيُونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ  
عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » وإنما عُني بهذه الرماة . وذلك أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أقامهم في موضع ثم قال : « ائِمُّوا ظهورنا فإن رأيتونا نُقتل فلا تنصرونا  
وإن رأيتونا قد غَنِمنا فلا تُشركونا » . فلما غَمَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأباحوه عسكر  
المشركين انكفأت الرماة جميعا فدخلوا في العسكر يَنْتَهَبُونَ ، وقد التقت صفوفُ أصحابِ النبي  
صلى الله عليه وسلم ، فهم هكنا — وشبك أصابع يديه — وألبسوا . فلما أخل الرماة تلك  
الخلَّة التي كانوا فيها دخلت الخليل من ذلك الموضع على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فغضِب بعضهم بعضا وألبسوا ، وقُتل من المسلمين ناسٌ كثير ، وقد كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأصحابه أوَّلَ النهار حتى قُتل من أصحاب لواء المشركين سبعة أو تسعة ،  
وجال المسلمون نحو الجبل ، ولم يبلغوا حيث يقول الناس : الغار<sup>(٢)</sup> ، إنما كانوا تحت المِهْرَاس<sup>(٣)</sup> ،  
وصاح الشيطان : قتل محمد . فلم يُسَكَّ فيه أنه حقٌّ ، فما زلنا كذلك ما نُسَكَّ أنه قُتل حتى طَلَعَ  
علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين السَّعْدَيْنِ ، نعرفه بِتَكْفِيهِ إِذَا مَشَى . قال : ففرحنا حتى  
كأنَّا لم يُصِيبنا ما أصابنا . قال : فرقوا نحونا وهو يقول : « اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمِ دُمَا وَجْهٍ  
يَبِيْمٍ » . قال كعب بن مالك : أنا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ عَرَفَ رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
المسلمين ، عَرَفْتُهُ بَعَيْنِهِ مِنْ تَحْتِ الْمِفْعَرِ تَرَهْرَانِ فَتَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي : يَا مُعْتَمِرَ الْمُسْلِمِينَ !  
أَبْشِرُوا ، هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أَقْبَلَ . فأشار إلىَّ بأن اسكت .

(١) أخل بالمكان وبمركة : قاب مع وتركة . والخلَّة : الطريق . (٢) كذا في الأصول . والقي

في الدر المنثور في التفسير بالماثور ، والمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري : « ... ألقاب » بالباء بدل الراء .

(٣) المِهْرَاس : ماء بجبل أحد . (٤) السلطان : حدين مازد وسعد بن عبادة .

(٥) الكنفؤ : التامل إلى قدم كالتكفا السفيه في جرهما .



قوله تعالى : **إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلَوْنُ عَلَيَّ أَحَدٍ وَارْسُوفُ يُدْعُوكُمْ فِي أَنْخُرِكُمْ فَأَتْبَبُكُمْ غَمًّا غَيْرَ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَيَّ مَا فَاَنَكْرَ وَلَا مَا أَصْبَحَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** ﴿١٥٣﴾

« إِذْ » متعلق بقوله : « وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ » . وقراءة العامة « تُصْعِدُونَ » بضم التاء وكسر العين . وقرأ أبو رَجَاءَ الطَّائِرِيُّ وأبو عبد الرحمن السَّيِّي والحسن وقادة بفتح التاء والعين « يعني تصعدون الجبل » . وقرأ ابن حُثَيْصٍ وشَيْبَل « إِذْ يَصْعَدُونَ وَلَا يَلَوْنُ » بإلقاء فيها . وقرأ الحسن « تَلَوْنُ » بواو واحدة . وروى أبو بكر بن عَاشٍ عن طاهم « وَلَا تَلَوْنُ » بضم التاء ، وهي لغة شاذة ذكرها النحاس . وقال أبو حاتم : أصحبت إذا ضيبت جبال وجهك ، وصعدت إذا ارتقيت في جبل أو غيره . فالإصعاد : السير في سُتُونِ الأرض ويطون الأودية والشعاب . والصعود : الارتفاع على الجبال والسطوح والتلاليم والتدرج . فيحتمل أن يكون صعودهم في الجبل بعد إصعادهم في الوادي ، فيصح المنع على قراءة « تُصْعِدُونَ » و « تُصْعِدُونَ » . قال قتادة والربيع : أصعدوا يوم أُحُد في الوادي . وقراءة أُبَي « إِذْ يَصْعَدُونَ في الوادي » . قال ابن عباس : صعدوا في أُحُد فرارا . فكنتا القراءتين صواب ؛ كأن المنزعين يومئذ مُصْعِدٍ وصَاعِدٍ . والله أعلم . قال القُتَيْبِيُّ والمبرد : أصعد أبعَد في الذهاب وأمن فيه ؛ فكان الإصعاد إبعاد في الأرض كإبعاد الارتفاع ؛ قال الشاعر <sup>(١)</sup> :

أَلَا أَيُّهَا السَّائِلُ إِنِّي أَصْعَدْتُ ۖ فَإِنَّ لَهَا مِنْ بَطْنٍ يَرْتَبُ مَوْعِدَا

وقال الفراء . الإصعاد الابتداء في السفر ، والاختدار الرجوع منه ؛ يقال : أصعدنا من بغداد إلى مكة وإلى نواحيها وأتبعناه ذلك إذا خرجنا إليها وأخذنا في السفر ، واختدنا إذا أدرجنا . وأنشد أبو عبيدة :

فَدَكْنِي تَبَكِّي عَلَى الْإِصْعَادِ ۖ فَالْيَوْمَ سَرَحْتِ وَصَاحَ الْخَادِي

(١) مرأى نرس . (٢) لقى في ديوان الأعمى وسية ابن همام ص ٢٥٥ طبع أدريا .

« لَمِنْ يَسْتِ » . ولطيف من صيغة يهيج يا هيج على لغة طه سلم ، ومطما .

لَمْ تَنْتَهِي عَنْكَ لِيُظْهِرْهَا ۖ وَلَهُكَ مَعَادُ السَّيِّئِ الْمَعَا

وقال الفضيل : صَعِدَ وأصعد وصعد بمعنى واحد . ومعنى « تَلَوُّوت » تَرْجُونَ وتقيمون ،  
 أى لا يفتت بعضكم إلى بعض هرباً ؛ فإن المُرَجَّح على الشيء يولئ إليه عنقه أو عينان دابته .  
 ( عَلَى أَحَدٍ ) يريد معنا صلى الله عليه وسلم ؛ قاله الكلبي . ( وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَنْتَرَاكُمْ )  
 أى في أنحرهم ؛ يقال : جاء فلان في أنتر الناس وأنخرة الناس وأنحريات الناس .  
 وفي البخارى « أنحرهم » تأيئت أنحرهم : حدثنا عمرو بن خالد حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق قال  
 سمعت البراء بن عازب قال : جعل النبي صلى الله عليه وسلم على الرجال يوم أُحُد عبد الله بن  
 جبيرة وأقبلوا منهزمين فذاك إذ يدعهم الرسول في أنحرهم . ولم يبق مع النبي صلى الله عليه  
 وسلم غير اثني عشر رجلاً . قال ابن عباس وغيره : كانت دعاء النبي صلى الله عليه وسلم  
 «أى عباد الله ارجعوا» . وكان دعاؤه تغييراً للترك ، ومحال أن يرى عليه السلام المنكر وهو الانحزام  
 ثم لا ينهى عنه .

قلت : هذا على أن يكون الانحزام معصية وليس كذلك ، على ما أتى بيانه إن شاء الله تعالى .  
 قوله تعالى : ( فَأَنَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ ) الغم في اللغة التغطية . غممت الشيء غمطته . ويوم  
 غم ولبلة غمة إذا كانا مظلمين . ومنه غم الهلال إذا لم يرو غمى الأمر يغمى . قال مجاهد وقتادة  
 وغيرهما : الغم الأول القتل والجراح ، والغم الثاني الإرجاف بقتل النبي صلى الله عليه وسلم ؛  
 إذ صاح به الشيطان . وقيل : الغم الأول ما فاتهم من الطفر والفتنة ، والثاني  
 ما أصابهم من القتل والمزينة . وقيل : الأول المزعجة ، والثاني إشراف أبى سفيان وخالد  
 عليهم في الجبل ؛ فلما نظر إليهم المسلمون غمهم ذلك ، وظنوا أنهم يمينون عليهم فيقتلونهم  
 فأنساهم هذا ما نالهم ؛ فعند ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : «اللَّهُمَّ لَا تَعْلُنْ عَلَيْنَا» كما تقدم .  
 والياء في « يَتَمَّ » على هذا بمعنى على . وقيل : هى على بابها ، والمعنى أنهم غموا النبي صلى الله  
 عليه وسلم بخالفهم إياه ، فأنابهم بذلك غمهم بمن أصيب منهم . وقال الحسن : فأنابكم غمًّا يوم  
 أُحُد بنمَّ يوم بدر للشركين . وسمى الغم ثواباً كما سُمي جزاء الذنب ذنباً . وقيل : وقفهم الله على  
 ذنبهم فشتلوا بذلك عما أصابهم .

قوله تعالى : ( لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ) اللام متعلقة بقوله : «وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ» وقيل : هي متعلقة بقوله : «فَأَنَابَكُمْ عَمَّا بَيْنَ» أى كان هذا النعم بعد النعم لكيلا تحزنوا على ما فات من الغنمة ، ولا ما أصابكم من الهزيمة . والأوّل أحسن .  
و « ما » في قوله «وَلَا مَا أَصَابَكُمْ» في موضع خفض : وقيل : « لا » صلة . أى لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ، وما أصابكم عقوبة لكم في مخالفتكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو مثل قوله : « مَا مَعَكَ إِلَّا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ » أى أن تسجد . وقوله : « لَيْلًا يَلْمُ أَهْلَ الْكِتَابِ » أى ليعلم ؛ وهذا قول المفضل . وقيل : أراد بقوله «فَأَنَابَكُمْ عَمَّا بَيْنَ» أى توألت عليكم النعم ، لتلا تستغلوا بعد هذا بالناسم . « وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ » فيه معنى التحذير والوعيد .

قوله تعالى : ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٥١﴾

قوله تعالى : ( ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا ) الأمانة والأمن سواء . وقيل : الأمانة إنما تكون مع أسباب الخوف ، والأمن مع عدمه . وهي منصوبة بأزل ، و «نعاسا» بدل منها . وقيل : نصب على المفعول له ؛ كأنه قال : أنزلت عليكم الأمانة نعاسا . وقرأ ابن محيص «أمنة» بسكون الميم . تفضل الله تعالى على المؤمنين بعد هذه النعم في يوم أحد بالنعاس حتى نام أكثرهم ، وإنما ينس من يأمن والخائف لا ينام . روى البخاري عن أنس أن

أَيُّ طَائِفَةٍ قَالَ : غَشَيْنَا النَّعَاسَ وَنَحْنُ فِي مَصَافِنَا يَوْمَ أَحَدٍ ، قَالَ : بَجَلْ سَيْفِي يَسْقُطُ مِنْ يَدِي ،  
وَأَخَذَهُ وَيَسْقُطُ ، وَأَخَذَهُ . ( يَنْقُي ) قَرَأَ بِالْيَاءِ وَالنَّاءِ . الْيَاءُ لِلنَّعَاسِ ، وَالنَّاءُ لِلأَمْنَةِ . وَالطَّائِفَةُ  
يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ . ( وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ) بَعْنَى الْمُنَاقِقِينَ : مُعْتَبَرٌ بِنُفْسِهِ  
بِوَأَحْبَابِهِ ، وَكَانُوا خَرَجُوا طَمَعًا فِي الْفَتْمَةِ وَخَوْفِ الْمُؤْمِنِينَ فَلَمْ يَنْفُسْهُمْ النَّعَاسُ . وَجَعَلُوا يَتَأَسَّفُونَ  
عَلَى الْحُضُورِ ، وَيَقُولُونَ الْأَفَاوِيلَ . وَمَعْنَى « قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » حَمَلَتْهُمْ عَلَى الْمُنَى ، وَالْمُنَى  
مَا هَمَّتْ بِهِ ، يُقَالُ : أَهَمَّنِي الشَّيْءُ أَيُّ كَانَ مِنْ هَمِّي . وَأَمْرٌ مُهِمٌّ شَدِيدٌ . وَأَهَمَّنِي الْأَمْرُ  
أَقْلَقَنِي ، وَهَمَّنِي أَذَانِي . وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ « وَطَائِفَةٌ » وَوَالْحَالُ بِمَعْنَى إِذَا ، أَيُّ إِذَا طَائِفَةٌ يَطْنُونَ  
أَنْتَ أَمْرٌ مَحْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَاطِلٌ ، وَأَنَّهُ لَا يَنْصُرُ . ( طَنْ الْجَاهِلِيَّةِ ) أَيُّ طَنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ،  
لَخَفَ . ( يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ) لَفْظَةُ اسْتِفْهَامٍ وَمَعْنَاهُ الْمَجْدُ ، أَيُّ مَا لَنَا شَيْءٌ  
مِنَ الْأَمْرِ ، أَيُّ مِنْ أَمْرِ الْخُرُوجِ وَإِنَّمَا خَرَجْنَا كَرَاهًا . يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْهُمْ :  
« لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا » . قَالَ الزَّيْرِيُّ : أُرْسِلَ عَلَيْنَا النَّوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمَ ،  
وَإِنِّي لَأَسْمَعُ قَوْلَ مُعْتَبَرِ بْنِ قُسَيْرٍ وَالنَّعَاسُ يَغْشَانِي : لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا .  
وَقِيلَ : الْمُنَى يَقُولُونَ لَيْسَ لَنَا مِنَ الظَّفَرِ الَّذِي وَعَدَنَا بِهِ مُحَمَّدٌ شَيْءٌ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ( قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ ) قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ « كُلُّهُ » بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِدَاءِ ،  
وْخِيَرَهُ « لِلَّهِ » ، وَالْجَمْلَةُ خَبَرٌ « إِنْ » . وَهُوَ كَقَوْلِهِ : « وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ  
وَيُجْرَهُمْ مُسَوَّدَةً » . وَالْبَابُونَ بِالنَّصَبِ ، كَمَا يَقُولُ : إِنْ الْأَمْرُ أَجْمَعُ لِلَّهِ . فَهُوَ تَوْكِيدٌ ،  
وَهُوَ بِمَعْنَى أَجْمَعَ فِي الْإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ ، وَأَجْمَعَ لَا يَكُونُ إِلَّا تَوْكِيدًا . وَقِيلَ : نَعْتٌ لِلْأَمْرِ .  
وَقَالَ الْأَخْفَشُ : بَدَلٌ ، أَيُّ النَّصْرِ يَبِيدُ اللَّهُ يَنْصُرُ مِنْ يَشَاءُ وَيُخْذِلُ مَنْ يَشَاءُ . وَقَالَ جُوَيْرِ  
عَنِ الضَّحَّاكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ « يَطْنُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ طَنْ الْجَاهِلِيَّةِ » بِمَعْنَى التَّكْذِيبِ  
بِالْقَدَرِ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا فِيهِ ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ » بِمَعْنَى الْقَدَرِ خِيَرَهُ  
وَشَرَهُ مِنَ اللَّهِ . ( يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ) أَيُّ مِنَ الشَّرِّ وَالْكَفْرِ وَالتَّكْذِيبِ . ( مَا لَا يُدْرُونَ لَكَ )

يظهرون لك. ﴿قُولُوا لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلَ هَاهُنَا﴾ أى ما قُتِلَ عَشَرَتَنَا . قيل :  
 إن المنافقين قالوا لو كان لنا عقل ما خرجنا إلى قتال أهل مكة ، ولما قُتِلَ رؤسنا . فرد الله  
 عليهم فقال : ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ﴾ أى لخرج . ﴿الَّذِينَ كُتِبَ﴾ أى فرض .  
 ﴿عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ﴾ ببنى في اللوح المحفوظ . ﴿إِلَىٰ مَصَاحِبِهِمْ﴾ أى مصادعهم . وقيل : « كتب  
 عليهم القتل » أى فرض عليهم القتال ؛ فعبر عنه بالقتل لأنه قد يؤول إليه . وقرأ أبو حنيفة  
 « لَبَرَزَ » بضم الباء وشد الزاء ، بمعنى يُجْعَل يخرج . وقيل : لو تخلفتم أيها المنافقين لبرزتم  
 إلى موطن آخر غيره تُصرعون فيه حتى يتسلل الله ما في الصدور ويظهره للؤمنين . والواو  
 في قوله ﴿وَلِيدِي﴾ مقحمة كقوله : « وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » أى يكون ، وحذف الفعل  
 الذى مع لام كي . والتقدير ﴿وَلَيَقْتُلِ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلَيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ فرض الله عليكم  
 القتال والحرب ولم ينصركم يوم أحد ليختبر صبركم ولَيُمَحِّصَ عنكم سيئاتكم إن كنتم وأخلصتم .  
 وقيل : معنى « ليدلي » ليعلمكم معاملة المختبر . وقيل : ليقع منكم مشاهدة ما عليه غيا .  
 وقيل : هو على حذف مضاف ، والتقدير ليدلي أولياء الله تعالى . وقد تقدم معنى التمحيص .  
 ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ أى ما فيها من خير وشر . وقيل : ذات الصدور هى الصدور ؛  
 لأن ذات الشيء نفسه .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ آتَتْهُمُ الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ** (١٨٥)  
 قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ هذه الجملة هى خبر « إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا » .  
 والمراد من تَوَلَّوْا عن المشركين يوم أُحد ؛ عن عمر رضى الله عنه وغيره . السدى :  
 يعنى من هرب إلى الممنة في الهزيمة دون من صعد الجبل . وقيل : هى في قوم بأعينهم  
 تخلفوا عن النبي صلى الله عليه وسلم في وقت هزيمتهم ثلاثة أيام ثم انصرفوا . ومعنى « استزلمهم  
 الشيطان » استدعى زلهم بأن ذكركم خطايا سلفت منهم ، فكروا الثبوت لئلا يُقتلوا .

وهو معنى «بعض ما كسبوا» . وقيل : «استرلهم» حملهم على الزلل ؛ وهو استفعل من الزلة  
وهى الخطيئة . وقيل : زلّ وأزلّ بمعنى واحد . ثم قيل : كرهوا القتال قبل إخلاص التوبة ؛  
فإنما تولّوا لهذا ، وهذا على القول الأول . وعلى الثاني بمعصيتهم النبي صلى الله عليه وسلم  
فى تركهم المركز وميلهم إلى الغنمة . وقال الحسن : «ما كسبوا» قبّولهم من إبليس ما وسوس  
إليهم . وقال الكلبي : زين لهم الشيطان أعمالهم . وقيل : لم يكن الانتهزام بمعصية لأنهم  
أرادوا التحصن بالمدينة ، فيقطع العدو طمعه فيهم لما سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قُتِل . ويحوز أن يقال : لم يسمعوا دعاء النبي صلى الله عليه وسلم للهول الذى كانوا فيه .  
ويحوز أن يقال : زاد عدد العدو على الضعف لأنهم كانوا سبعةائة والعدو ثلاثة آلاف . وعند  
هذا يحوز الانتزام ولكن الانتزام عن النبي صلى الله عليه وسلم خطأ لا يحوز ، ولعلمهم توتّموا  
أن النبي صلى الله عليه وسلم انحاز إلى الجبل أيضا . وأحسنها الأول . وعلى الجملة فإن محل الأمر  
على ذنب محقق فقد عفا الله عنه ، وإن حل على انتظام مسوغ فالآية فيمن أبعده فى الهزيمة وزاد  
على القدر المسوغ . وذكر أبو الليث السمرقندى نصر بن محمد بن إبراهيم قال : حدثنا الخليل  
أبن أحمد قال حدثنا السراج قال حدثنا قتيبة قال حدثنا أبو بكر بن خيّلان عن جرير : أن  
عثمان كان بينه وبين عبد الرحمن بن عوف كلام ؛ فقال له عبد الرحمن بن عوف : أنسبني وقد  
شهدت بدرا ولم تشهد ، وقد بايست تحت الشجرة ولم تباع ؛ وقد كنت توتّى مع من توتّى  
يوم الجتمع ، يعنى يوم أحد . فرد عليه عثمان فقال : أما قولك : أنا شهدت بدرا ولم تشهد ؛  
فأنى لم أعب عن شئ ، شهده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا أن بنت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كانت مريضة وكنت معها أمرضها ، فضرب لى رسول الله صلى الله عليه وسلم سهما  
فى سهام المسلمين . وأمابيعة الشجرة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ربيّة على المشركين  
— الربيّة هو الناظر — فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه على شماله فقال : « هذه  
لعمنان » فيمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وشماله خير لى من يمينى وشمالى . وأما يوم الجتمع  
فقال الله تعالى : « وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ » فكنت فيمن عفا الله عنه . فخرج عثمان عيد الرحمن .

قلت : وهذا المعنى صحيح أيضا من ابن عمر، كما في صحيح البخاري قال : حدثنا عتيق أخبرنا أبو حمزة عن عثمان بن موهب قال : جاء رجل حج البيت فقرأ فيها سورة الفاتحة : من هؤلاء القعود ؟ قال : هؤلاء قريش . قال : من الشيخ ؟ قالوا : ابن عمر ، فذله قال : إني سألتك عن شيء أُنشدني ؟ قال : أنشدك بحرمة هذا البيت ، أعلم أن عثمان بن عفان فر يوم أحد ؟ قال نعم . قال : فقلته تنيب عن بدر فلم يشهد ؟ قال نعم . قال : فقل أنه تخلف عن بيعة الرضوان فلم يشهد ؟ قال نعم . قال : فكبر . قال ابن عمر : فقال لأخبرك ولأبين لك عما سألتني عنه ؛ أما فزاره يوم أحد فأنشد ابن الله عفا عنه . وأما تنيب عن بدر فإنه كان تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مريضة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : "إن لك أجرين من شهد بدرا وسهمة" . وأما تنيب عن بيعة الرضوان فإنه لو كان أحد أعز بطن مكة من عثمان بن عفان لبعثه مكانه ، فبعث عثمان وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى : " هذه يد عثمان " فضرب بها على يده فقال : " هذه لعثمان " . أذهب بهذا الآن معك .

قلت : ونظير هذه الآية توبة الله على آدم عليه السلام . وقوله عليه السلام : " فخرج آدم موسى " أي غلبه بالجنة ؛ وذلك أن موسى عليه السلام أراد توبيخ آدم ولومه في إخراج نفسه ونزبه من الجنة بسبب أكله من الشجرة ؛ فقال له آدم : " أفتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن أخلق بأربعين سنة تاب عليّ منه ومن تاب عليه فلا ذنب له ومن لا ذنب له لا يتوجه عليه لوم " . وكذلك من عفا الله عنه . وإنما كان هذا لإخباره تعالى بذلك ، وخبره صديق . وغيرهما من المذنبين التائبين يرجون رحمة ويخافون عذابه ، فهم على وجل وخوف ألا تقبل توبتهم ، وإن قبلت فالخوف أغلب عليهم إذ لا يعلم لهم بذلك . فأعلم .

(١) قال : أشار . والعرب تحب القول عبارة عن جميع الأفعال وتصلقه على غير الكلام والسأن ؟ فقول : قال بيده أي أخذ ، وقال برجله أي مشى ، وقال بشبه أي رضه . وكل ذلك على الاتساع والمجاز . ( عن نهاية ابن الأثير ) .  
(٢) أي اليسرى . (٣) في رواية " يا " أي بالأجوبة التي أجبتك بها حتى يزول عنك ما كنت تعتقده من عيب عثمان . ( عن القسطلاني ) .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا  
لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا  
وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ۖ وَاللَّهُ يُخَيِّئُ وَيُمِيتُ ۖ وَاللَّهُ  
بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (١٥٦)

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا) . يعنى المنافقين . (وَقَالُوا  
لِإِخْوَانِهِمْ) . يعنى فى التفاق وفى النسب فى السرايا التى بهت النبى صلى الله عليه وسلم إلى  
بئر مؤتة . (لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا) . فتمنى المسلمون أن يقولوا مثل قولهم . وقوله :  
(إِذَا ضَرَبُوا) . هو لما مضى ، أى إذ ضربوا ؛ لأن فى الكلام معنى الشرط من حيث  
كان « الذين » مبهما غير موقت ، فوقع « إذا » موقع « إذ » كما يقع الماضى فى الجزاء  
موضع المستقبل . ومعنى (ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ) سافروا فيها وساروا لتجارة أو غيرها فماتوا .  
(أَوْ كَانُوا غُرًى) . غُرَاة قُتِلُوا . والغُرَى جمع مقنوص لا يتغير لفظها فى رفع وخفض .  
واحدهم غاز ، كراكم ورثكم ، وصائم وصُوم ، ونائم ونُوم ، وشاهد وشُهد ، وغائب وعُيِب .  
ويحوز فى الجمع غُرَاة مثل قضاة ، وغُرَاء بالمد مثل ضُرَاب وصُوم . ويقال : غُرَى جمع  
الغُرَاة . قال الشاعر :

• قل للقوافل والغُرَى إذا غَرَوَا •

وروى عن الزهري أنه قرأه « غُرَى » بالتخفيف . والمُغْرِيَةُ المرأة التى غَرَا زوجها . وأتَانُ  
مُغْرِيَةٌ متأخرة الساج ثم تُتَمَّع . وأغْرَت الناقة إذا عَسِرَ لِقَاحُهَا . والغُرُو قصد الشيء . والمُغْرِي  
المقصود . ويقال فى النسبة إلى الغُرُو غُرَوِي .

(١) فى لسان مادة « غزا » أنه جمع غار مثل حاج وحميم وقاطن وقطن وناد وندى وناح ونحى

(٢) هو زياد الأعم . وعين : هو عصفان العبدى ، وتماه كما فى لسان .

• والباكرين وللمجد الزراع •



قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ ) يعني ظَنَّهُمْ وقولهم • والآلام متعلقة بقوله « قالوا » • أى ليجعل ظنهم أنهم لو لم يخرجوا ما قُتِلُوا • « حسرة » أى ندامة فى قلوبهم • والحسرة الاهتمام على فائت لم يَقْدَر بلوغه؛ قال الشاعر :

فواحسرتى لم أقض منها لُبَاتِي \* ولم أتمتع بالجوارى والقريب

وقيل : هى متعلقة بمحذوف • والمعنى : لا تكونوا مثلهم ليجعل الله ذلك القول حسرة فى قلوبهم ؛ لأنهم ظهر نفاقهم • وقيل : المعنى لا تصدقوهم ولا تلتفتوا إليهم ؛ فكان ذلك حسرة فى قلوبهم • وقيل : ليجعل الله ذلك حسرة فى قلوبهم يوم القيامة لِمَا هم فيه من الخيـرة والندامة ، وَلِمَا فيه المسامون من النعم والكرامة •

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ ) أى يقدر على أن يحيى من يخرج إلى القتال ، ويميت من أقام فى أهله • ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ ) قرئ بالياء والتاء • ثم أخبر تعالى أن القتل فى سبيل الله والموت فيه خير من جميع الدنيا •

قوله تعالى : وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مِتُّمْ لَمَغْفِرَةً مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿١٥٧﴾ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾

جواب الجزاء محذوف ، استغنى عنه بجواب القسم فى قوله : ﴿ لَمَغْفِرَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ ﴾ ) • وكان الاستغناء بجواب القسم أولى لأن له صدر الكلام ، ومعناه ليغفر لكم • وأهل الجواز يقولون : يتم ، بكسر الميم مثل نتم ، من مات يمات مثل خفت يخاف • وسُقِلَ مضارع قولون ؟ مُمٌ ، بضم الميم مثل صمم ، من مات يموت • كقولك كان يكون ، وقال يقول • هذا قول الكوفيين وهو حسن • وقوله : ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ) وَعُظُّ . وعظهم الله بهذا القول ، أى لا تفترقوا من القتال ومما أمركم به ، بل فترقوا من عقابه وأليم عذابه ، فإن مرادكم إليه لا يملك لكم أسد ضراً ولا نفعا ضيره • والله سبحانه وتعالى أعلم •

قوله تعالى : فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ بِآيَةٍ لَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ  
لَأَنْقَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاتَّقِ اللَّهَ إِنَّكَ كَتَبْتَ تَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥١﴾

« ما » صلة فيها معنى التأكيد، أى فبرحة، كقوله : « عما قليل » « فيما تقضيهم بيناتهم »  
« جند ما هنالك مهزوم » . ولست برائدة على الإطلاق، وإنما أطلق عليها سيويه معنى الزيادة  
من حيث زال حملها . ابن كيسان : « ما » نكرة فى موضع جر بالياء ( ورحمة ) بدل منها .  
ومعنى الآية : أنه عليه السلام لما رقى بمن تولى يوم أحد ولم يشفهم بين الرب تعالى أنه إنما  
فعل ذلك بتوفيق الله تعالى إياه . وقيل : « ما » استفهام . والمعنى : فبأى رحمة من الله لئى  
لهم ؟ فهو تعجب . وفيه بُعد ، لأنه لو كان كذلك لكان « فم » بغير ألف . ( لئى ) من لأن  
يلين ليناً ولياً بالفتح . وألفظ الغليظ الجافى . ففططت ففط ففطاة وفطاطا فانت فط . والأخى  
فطة والجمع أنظاظ . وفى صفة النبي عليه السلام ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب فى الأسواق ،  
وأنشد المفضل فى المذكر :

ليس بفظ فى الأداني والآلى • يؤموت جندوا ولكنه سهل  
وقط مل أعدائه يمحروته • فسوطه خف ونائله جزل

وقال آخر فى المؤثث :

أموت من الضر فى مثل • وغيرى يموت من الكظ  
ودنيا تجود على الجاهلين • وهى على ذى النهى فظ

وعظ القلب عبارة عن تجهم الوجه ، وقلة الانفعال فى الرغائب ، وقلة الإشتاق والرحمة ، ومن  
ذلك قول الشاعر :

يبكى علياً ولا يبكى على أحد • لنحن أغظ أجباً من الإبل

وَمَعْنَى (لَا تَقْضُوا) لَتَقْضُوا؛ فَضَضْتُمْ فَاتَقَضُوا، أَيْ قَرَّبْتُمْ فَتَقَرَّبُوا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ

إِبْنِ النَّجْمِ يَصِفُ إِبِلًا :

مستعملات القبيض غير جرد<sup>(١)</sup> • ينقض عنهن الحصى بالصمد<sup>(٢)</sup>

وأصل الفض البكر؛ ومنه قولهم : لَا يَقْضِضُ اللَّهُ قَالَكَ • والمعنى : يَا جِدُّ لَوْلَا رَفَقَتُكَ لَمَنَعَهُمُ  
الاحتشامُ والحَيَّةُ مِنَ الْقُرْبِ مِنْكَ بَعْدَ مَا كَانَ مِنْ تَوَلَّيِهِمْ •

قوله تعالى : ( قَاعَفَ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ) فِيهِ ثَمَانُ مَسَائِلَ :

الأولى — قال العلماء : أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْأَوَامِرِ الَّتِي هِيَ  
بِتَدْرِيجٍ بَلِغٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِأَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ مَا لَهُ فِي خَاصَّتِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ تَبِعَةٍ ؛ فَلَمَّا صَارُوا  
فِي هَذِهِ الدَّرَجَةِ أَمَرَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ فِيمَا لَيْسَ عَلَيْهِمْ مِنْ تَبِعَةٍ أَيْضًا ، فَإِذَا صَارُوا فِي هَذِهِ الدَّرَجَةِ  
صَارُوا أَهْلًا لِلْإِسْتِثَارَةِ فِي الْأُمُورِ • قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : الْإِسْتِثَارَةُ مَاخُودَةٌ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ :  
شُرْتُ الدَّابَّةَ وَشَوْرْتُهَا إِذَا عَلِمْتَ خَبَرَهَا بِحَسْرَةٍ أَوْ غَيْرِهِ • وَيُقَالُ لِلْوَضْعِ الَّذِي تَرْكُضُ فِيهِ :  
مِشْوَارٌ • وَقَدْ يَكُونُ مِنْ قَوْلِهِمْ : شُرْتُ الْعَسَلَ وَاشْتَرْتُهُ فَهُوَ مَشُورٌ وَمِشَارٌ إِذَا أَخَذْتَهُ مِنْ  
مَوْضِعِهِ ؛ قَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ :

فِي سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ • وَحَدِيثٌ مِثْلِي مَآذِي مُشَارِ<sup>(٣)</sup>

الثانية — قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَالشُّورَى مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ وَعِزَائِمِ الْأَحْكَامِ ،  
مِنْ لَا يَمْتَسِرُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالِدِّينَ فَعَزَلُهُ وَاجِبٌ ، هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ • وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ  
بِقَوْلِهِ : « وَأَمَرَهُمْ سُورَى بَيْنَهُمْ » • وَقَالَ أَعْرَابِيٌّ : مَا غَبِثُ قَطُّ حَتَّى يُنَبِّئَ قَوْمِي • قِيلَ :  
وَكَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَا أَتَمَلَّ شَيْئًا حَتَّى أَشَاوِرَهُمْ • وَقَالَ ابْنُ خُوَيْرِمْتَادَ : وَاجِبٌ عَلَى

(١) كَذَا فِي الْأَسْمَاءِ بِإِقَافِ الْوَالِدِ الْإِثْنَاءِ ، وَلَهُ مَصْخَفٌ عَنْ « الْقَبِيضِ » بِإِقَافِ الْوَالِدِ الْمَرْجُوعَةِ وَهُوَ السُّورِ  
السُّرْعِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ السُّورِ السُّرْعِ قَبْضًا لِأَنَّهُ السَّاقِ لِلْإِبِلِ قَبْضًا أَيْ يَجْمَعُهَا إِذَا أَرَادَ سَرْقَهَا فَإِذَا انْتَشَرَتْ طَيْفُهُ تَنْتَرِ  
سَرْقَهَا • (٢) كَذَا فِي الْأَسْمَاءِ بِإِلْجَامِ الْحَبَّةِ ، وَلَهُ مَصْخَفٌ عَنْ « جَرْدٍ » بِإِلْجَامِ الْمُهْمَلَةِ ، وَالْجَرْدُ فِي الْجَبْرِ  
أَنْ تَطْلُعَ نَبْطَةُ ذِرَاعِهِ قَسْرَتِي يَدِهِ فَلَا يَزَالُ يَحْتَقُّ بِهَا أَبَدًا • (٣) الصِّدْقُ : الْمَكَانُ الْبَلِغُ الْمُرْتَقِعُ مِنْ  
الْأَرْضِ لَا يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ جَبَلًا • (٤) يَأْذُنُ : يَنْسَحُ • وَالْمَآذِي : الْعَسَلُ الْأَبْيَضُ • وَالْمِشَارُ : الْمَجْنَى •

لِلْوَلَاةِ مُشَاوَرَةُ الْعُلَمَاءِ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ ، وَمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ ، وَوُجُوهُ الْجَيْشِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَرْبِ ، وَوُجُوهُ النَّاسِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَصَالِحِ ، وَوُجُوهُ الْكُتَّابِ وَالْوُزَرَاءِ وَالْعَمَالِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ الْبِلَادِ وَغَيْرِهَا . وَكَانَ يُقَالُ : مَا نَدِمَ مِنْ اسْتِشَارِ . وَكَانَ يُقَالُ : مَنْ أُغْنِيَ بِرَأْيِهِ ضَلَّ .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ) يُدُلُّ عَلَى جَوَازِ الاجْتِهَادِ فِي الْأُمُورِ وَالْأَخْذِ بِالظُّنُونِ مَعَ إِمْكَانِ الْوَحْيِ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَدْنَى لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ . وَاحْتَأَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي الْمَعْنَى الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُشَاوِرَ فِيهِ أَصْحَابَهُ ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : ذَلِكَ فِي مَكَائِدِ الْحُرُوبِ ، وَعِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ ، وَطَبْيِ لِنَفْسِهِمْ ، وَرَفْعًا لِأَقْدَارِهِمْ ، وَتَأْلَافًا عَلَى هَدْيِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَغْنَاهُ عَنْ رَأْيِهِمْ بِوَحْيِهِ . رَوَى هَذَا عَنْ قَتَادَةَ وَالرَّبِيعِ وَابْنِ إِسْحَاقَ وَالشَّافِعِيَّ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ كَقَوْلِهِ "وَالْيَكْرُ سِتْرًا" طَبْيًا لِقَلْبِهَا ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ . وَقَالَ مَقَاتِلُ وَقَتَادَةُ وَالرَّبِيعُ : كَانَتْ سَادَاتُ الْعَرَبِ إِذَا لَمْ يُشَاوِرُوا فِي الْأَمْرِ شَقَّ عَلَيْهِمْ ، فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُشَاوِرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ، فَإِنْ ذَلِكَ أَغْطَفَ لَهُمْ وَأَذْهَبَ لِأَضْغَانِهِمْ ، وَأَطْبَبَ لِنَفْسِهِمْ . فَإِذَا شَاوَرَهُمْ عَرَفُوا إِكْرَامَهُ لَهُمْ . وَقَالَ آخَرُونَ : ذَلِكَ فِيمَا لَمْ يَأْتِهِ فِيهِ وَحْيٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالضَّحَّاكِ قَالَا : مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ بِالْمُشَاوَرَةِ لِحَاجَةِ مَنْتَهَى إِلَى رَأْيِهِمْ وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَهُمْ مَا فِي الْمُشَاوَرَةِ مِنَ الْفَضْلِ ، وَلِتَقْتَدَى بِهِ أَتَمُّهُ مِنْ بَعْدِهِ . وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ « وَشَاوِرْهُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ » . وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ :

شَاوِرْ صَدِيقَكَ فِي الْخَفِيِّ الْمَشْكِلِ \* وَاقْبَلْ نَصِيحَةَ نَاصِحٍ مُتَفَضِّلِ  
فَاللَّهُ قَدْ أَوْصَى بِذَلِكَ نَبِيَّهُ \* فِي قَوْلِهِ شَاوِرْهُمْ وَتَوَكَّلِ

الرابعة - جاء في مصنف أبي داود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ" . قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَصِفَةُ الْمُسْتَشَارِ إِنْ كَانَ فِي الْأَحْكَامِ أَنْ يَكُونَ عَلِيًّا دِينًا . وَقِيلَ مَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي عَاقِلٍ . قَالَ الْحَسَنُ : مَا تَكُنْ دِينَ أَمْرِي مَا لَمْ يَكُنْ

عقله . فإذا استشير من هذه صفته واجتهد في الصلاح وبذل جهده فوقت الإشارة خطأ فلا غرامة عليه ؛ قاله الخطابي وغيره .

الخامسة — وصفة المستشار في أمور الدنيا أن يكون عاقلاً مجرباً واداً في المستشار . قال :

• شاورَ صديقك في الخفي المشكل •

وقد تقدم . وقال آخر :

وإن بَابُ امرٍ عليك التوى • فشاورَ ليبيّاً ولا تنصيه

في أبيات . والشورى بركة . وقال عليه السلام : " ما ندم من استشار ولا خلب من استخار " .

وروى سهل بن سعد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما شئ قط عبد بمشورة وما سجد باستغناء رأى " . وقال بعضهم : شاور من جرت الأمور ؛ فإنه يعطيك من رايه ما وقع عليه غالباً وانت تأخذه مجتاهناً . وقد جعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه الخلافة —

وهي أعظم النوازل — شورى . قال البخارى : وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم

يستشيرون الأمراء من أهل العلم في الأمور المباحة لياخذوا بأسملها . قال صفيان الثوري : ليكن

أهل مشورتك أهل التقوى والأمانة ، ومن يخشى الله تعالى . وقال الحسن : والله ما تشاور

قوم بينهم إلا هدام لأفضل ما يحضر بهم . وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من قوم كانت لهم مشورة فخر معهم من اسمه أحمد

أو محمد فأدخلوه في مشورتهم إلا خير لهم " .

السادسة — والشورى مبنية على اختلاف الآراء ، والمستشير ينظر في ذلك الخلاف :

وينظر أقربها قولاً إلى الكتاب والسنة إن أمكنه ؛ فإذا أرشده الله تعالى إلى ما شاء منه عزيم

(١) وقبل هذا البيت .

إذا كنت في حاجة مرسلًا • فأرسل حكماً ولا ترمه

وبسده :

وئس الحديث إلى أهله • فأت الوثيقة في نصا

إذا المره أضمر عرف الإله • نيت ذلك في نفسه

عليه وافقه متوكلا عليه ، إذ هذه غاية الاجتهاد المطلوب ؛ وبهذا أمر الله تعالى نبيه في هذه الآية .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا عَزَمْتُ قَتَوُكَ عَلَى اللَّهِ ﴾ قال قتادة : أمر الله تعالى نبيه عليه السلام إذا عزم على أمر أن يرضى فيه ويتوكل على الله ، لا على مشاورتهم . والعزم هو الأمر المروى المتفق . وليس ركوب الرأي دون روية عزم ، إلا على مقطع المشيحين من فلك العرب ، كما قال ،

إِنَّمَا هُمُ الْإِنِّي بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَزَمَهُ . وَنَكَبَ عَنْ ذِكْرِ الْعَوَاقِبِ جَانِبًا  
وَلَمْ يَسْتَشِرْ فِي رَأْيِهِ غَيْرَ نَفْسِهِ . وَلَمْ يَرْضَ إِلَّا قَائِمَ السَّيْفِ صَاحِبًا

وقال النقاش : العزم والحزم واحد ، والحاء مبذلة من العين . قال ابن عطية : وهذا خطأ ، فالحزم جودة النظر في الأمر وتنقيحه والحذر من الخطأ فيه . والعزم قصد الإمضاء ؛ والله تعالى يقول : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِنَّا عَزَمْتُ » . فالمشاورة وما كان في معناها هو الحزم . والعرب تقول : قد أئزم لو أئزم . وقرأ جعفر الصادق وجابر بن زيد « فَإِنَّا عَزَمْتُ » بضم التاء . نسب العزم إلى نفسه سبحانه إذ هو بهدأته وتوفيقه ، كما قال : « وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى » . ومعنى الكلام أى عزمْتُ لك ووفقتك وأرشدتك « فتوكل على الله » . والباقون بفتح التاء . قال المهلب : وامتل هذا النبي صلى الله عليه وسلم من أمر ربه فقال : « لَا يَنْبَغِي لَنَبِيِّ يَلْبَسُ لَأَمَتِهِ أَنْ يَضْمَعَهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ » . أى ليس ينبغي له إذا عزم أن ينصرف ؛ لأنه نقص للتوكل الذى شرطه الله عز وجل مع العزيمة . فلبسه لأمته صلى الله عليه وسلم حين أشار عليه بالخروج يوم أحد من أكرمه الله بالشهادة فيه ، وهم صلحاء المؤمنين ممن كان فائس به بدر . يا رسول الله أخرج بنا إلى عدونا ؛ دال على العزيمة . وكان

(١) هو سعد بن تائب المازني (عن الكامل للبرد ونزاة الأدب للبندادى) .

(٢) يقول : أعرف وجه الحزم ؛ فإن عزمْتُ فأعصيت الرأى فأنا حازم ، وإن تركت العوَاب وأنا أراه وضعت العزم لم يقضى شئى . (من الكامل للبرد) .

(٣) الآلة : الدرع ، وقيل : السلاح . ولأمة الحرب : أداؤه . وقد يترك المعز تحقيفا .

صلى الله عليه وسلم أشار بالفعود ، وكذلك عبد الله بن أبي أشار بذلك وقال : أُمّ يارسول الله ولا تخرج إليهم بالناس ، فإن هم أقاموا أقاموا بشر مجلس ، وإن جاعونا إلى المدينة فاعلناهم في الأثنية وأفواه السكك ، ورماهم النساء والصبيان بالججارة من الآطام ، فوالله ما حاربنا قط عدو في هذه المدينة إلا غلبناه ، ولا خرجنا منها إلى عدو إلا غلبنا موأبى هذا الرأي من ذكرنا ، وشجعوا الناس ودعوا إلى الحرب . فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ، ودخل اثر صلاحه بيته وليس سلاحه . فندم أولئك القوم وقالوا : أكرهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فلما خرج عليهم في سلاحه قالوا : يارسول الله ، أقم إن شئت فإننا لا نريد أن نكرهك . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يبنى لني إذا ليس سلاحه أن يضعها حتى يقاتل " .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ قَتَوْكَ عَلَىٰ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ التوكل الاعتماد على الله مع إظهار العجز ، والاسم التكلان . يقال منه : أتكلت عليه في أمرى ، وأصله « أوتكلت » قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت منها التاء وأدغمت في تاء الاعمال . ويقال : وتكلته بأمرى توكيلا ، والاسم الوكالة بكسر الواو وفتحها .

واختلف العلماء في التوكل ، فقالت طائفة من المتصوفة : لا يستحقه إلا من لم يخاطب قلبه خوف غير الله من سبع أو غيره ، حتى يترك السعى في طلب الزق لضمان الله تعالى . وقال عامة الفقهاء : ما تقدم ذكره عند قوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ . وهو الصحيح كما بيناه . وقد خاف موسى وهارون بإخبار الله تعالى عنهما في قوله « لا تخافا » . وقال : « فأوجس في نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف » . وأخبر عن إبراهيم بقوله : « فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف » . فإذا كان الخليل والكليم قد خافا - وحسبك بهما - فغيرهما أولى . وسيأتي بيان هذا المعنى .

قوله تعالى : **إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَنَاصِيَاتُ الْأَعْيُنِ** . **إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَنَاصِيَاتُ الْأَعْيُنِ** .

ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُم مِّنْ بَعْدِهِ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٥٥﴾

(١) الآطام (جمع أطم بضمين) : الأبنية المرتفعة كالحصون . وقيل : حصون مبنية بججارة .

قوله تعالى : ( إِنْ يَنْصَرِكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ) أى عليه توكلوا فإنه إن ينصركم ويمنعكم من عدوكم لن تغلبوا . ( وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ ) يترككم من موثقه . ( فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرِكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ) أى لا ينصركم أحد من بعده ، أى من بعد خذلانه إياكم ، لأنه قال : « وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ » والخذلان ترك العون . والمخذول : المتروك لأبيأ به . وخذلت الوحشية أقامت على ولدها في المرعى وتركت صواحبها ، فهي خذول . قال طرفة :  
خَذُولُ تُرَايَ رَبِّبًا بِحَيْلَةٍ • تَنَاوُلُ أَطْرَافِ الْبَرِيرِ وَتَرْتَدِي <sup>(١)</sup>  
وقال أيضا :

نظرت إليك بين جارية • خذلت صواحبها على طفيل  
وقيل : هذا من المقلوب لأنها هي المخذولة إذا تركت . وتخاذلت رجلاه إذا ضعفتا . قال :  
• وَخَذُولِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ كَسَحٍ <sup>(٢)</sup>  
ودخل خذلة للذي لا يزال يخذل . والله أعلم .

قوله تعالى : وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ  
الْقِيَمَةِ ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ <sup>(٣)</sup>  
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - لما أخل الرأمة يوم أحد بمراكرهم - على ما تقدم - خوفاً من أن يستولى  
المسلمون على الفتيمة فلا يصرف إليهم شيء بين الله سبحانه أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز  
في القسمة ؛ فما كان من حكم أنب تهموه . وقال الضحاك : بل السبب أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعث طلائع في بعض غزواته ثم قُتل بجيئهم ؛ فقسم للناس ولم يقسم  
للتلائع ؛ فانزل الله عليه عتاباً « وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ » أى يقسم لبعض ويترك  
بعضاً . وروى نحو هذا القول عن ابن عباس . وقال ابن عباس أيضاً وعكرمة وابن جبير

(١) الربيب : القطيع من بقر الوحش والنبلاء وغير ذلك . الخلية : الأرض السهلة الملية ذات الشجر . البرير :

ثمر الأراك . (٢) هذا مجزئ بيت ثلاثي ، ومصدره . • كل وضاح كريم جده •



وغيرهم : نزلت بسبب قطيفة حراء نُقدت في المفاتيح يوم بدر؛ فقال بعض من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم : لعل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخذها ؛ فنزلت الآية أخرجه أبو داود والترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب . قال ابن عطية : قيل كانت هذه المقالة من مؤمنين لم يظنوا أن ذلك جرحا . وقيل : كانت من المنافقين . وقد روى أن المفقود كان سيفا . وهذه الأقوال تُخرج على قراءة « يُقَل » بفتح الياء وضم النين . وروى أبو صخر عن محمد بن كعب « وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَقُلَ » قال : تقول وما كان لِنَبِيِّ أَنْ يَكْتُم شيئا من كتاب الله . وقيل : اللام منقولة ، أى وما كان نَبِيٌّ لِيَقُلَ ؛ كقوله : « مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ » . أى ما كان الله ليَتَّخِذَ ولدا . وقرئ « يُقَل » بضم الياء وفتح النين . وقال ابن السكيت : [ لم نسمع في المَغَمِّ إِلَّا غَلَ غُلُولًا ، وقرئ و ] ما كان لِنَبِيِّ أَنْ يَقُلَ وَيُقَل . قال : فمضى « يَقُل » بِحَوْنٍ ، ومعنى « يَقُل » بِحَوْنٍ ، ويحتمل معنيين : أحدهما يُحَان أى يؤخذ من غنيته ، والآخر يُحَوْنُ أَنْ يُنسب إلى الغُلُول . ثم قيل : إن كل من غَلَ شيئا في خفاء فقد غَلَ يَقُلَ غُلُولًا . قال ابن عرفة : سُمِّيَتْ غُلُولًا لِأَنَّ الْإِيْدَى مَغْلُولَةٌ مِنْهَا ، أى ممنوعة . وقال أبو عبيد : الغُلُول من المَغَمِّ خَاصَّةً ، ولا نراه من الخيانة ولا من الحقد . ومما يبيِّن ذلك أنه يقال من الخيانة : أَغَلَ يَقُلَ ، ومن الحقد : غَلَ يَقُلَ بالكسر ، ومن الغُلُول : غَلَ يَقُلَ بالضم . وغَلَ البعير أيضا [ يَقُلَ غَلَةً <sup>(١)</sup> ] إذا لم يَقْصُ رِيه . وأغَلَ الرجل خان ؛ قال الفراء :

جرى الله عنا حَمَزَةٌ ابْنَةً تَقُولُ « جَزَاءٌ مُبْلَغٌ بِالْأَمَانَةِ كَاذِبٍ

وفي الحديث : لا إِغْلَالٌ ولا إِسْلَالٌ . أى لا خيانة ولا سرقة ، ويقال : لا رِشْوَةٌ . وقال شَرِيح : ليس على المُسْتَعِيرِ غير المِغْلِ حِمَانٌ . وقال صلى الله عليه وسلم : « ثَلَاثٌ لَا يَقُولُ عَلَيْهِنَّ قَلْبٌ مُؤْمِنٌ » من رَوَاهُ بِالْفَتْحِ فهو من الضَّغْنِ . وغَلَ [ دَخَلَ ] يَتَعَدَّى ولا يَتَعَدَّى ؛ يقال :

(١) زيادة عن الصحاح واللسان . (٢) زيادة عن كتب اللغة . (٣) كذا في الأصول واللسان ، وفي الصحاح مجرهرى «جرة» بالجيم المعجمة والراء . (٤) أى فتح الياء .

قَتَلَ فُلَانٌ الْمَفَاوِزَ ، أَيْ دَخَلَهَا وَتَوَسَّطَهَا . وَقَتَلَ مِنَ الْمَغْمِ غُلُولًا ، أَيْ خَانَ . وَقَتَلَ الْمَاءُ يَحِ  
الْأَشْجَارَ إِذَا جَرَى فِيهَا ؛ يُقْتَلُ بِالضَّمِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ . وَقِيلَ : الْقُلُولُ فِي اللُّغَةِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمَغْمِ  
شَيْئًا يَسْتَرَهُ عَنْ أَصْحَابِهِ ؛ وَمِنْهُ تَقْتُلُ الْمَاءُ فِي الشَّجَرِ إِذَا تَخَلَّاهَا . وَالْقَتْلُ : الْمَاءُ الْجَارِي  
فِي أَصُولِ الشَّجَرِ لِأَنَّهُ مُسْتَبِرٌ بِالْأَشْجَارِ ؛ كَمَا قَالَ <sup>(١)</sup> :

لَيْبَ السُّيُولِ بِهِ فَاصْبِحْ مَأْوُهُ • غَلَا يُقْلَعُ فِي أَصُولِ الْخُرُوعِ

وَمِنْهُ الْغِلَالَةُ لِلثُّوبِ الَّذِي يُلْبَسُ تَحْتَ الثِّيَابِ . وَالغَالُ : أَرْضٌ مَطْمِئَنَةٌ ذَاتُ شَجَرٍ . وَمُنَابِتُ  
السَّلْمِ وَالطَّلَعِ يُقَالُ لَهَا : قَالٌ . وَالغَالُ أَيْضًا نَيْتٌ ، وَالْجَمْعُ غُلَانٌ بِالضَّمِّ . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ :  
إِنْ مَعْنَى « يُقْتَلُ » يَوْجِدُ غَلَاً ؛ كَمَا تَقُولُ : أَحَدَيْتُ الرَّجُلَ وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا . فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى هَذَا  
التَّأْوِيلِ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى « يُقْتَلُ » بَفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْغَيْنِ . وَمَعْنَى « يُقْتَلُ » عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ  
أَيْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُقْتَلَ ، أَيْ يَخُونَهُ فِي الْغَنِيمَةِ . قَالَايَةُ فِي مَعْنَى تَهَيَّأَ النَّاسُ عَنِ الْغُلُولِ فِي الْغَنَائِمِ ،  
وَالْتَوَعَّدَ عَلَيْهِ . وَكَأَيُّ يَجُوزُ أَنْ يُخَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَانَ غَيْرُهُ ، وَلَكِنْ  
خَصَّهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ الْخِيَانَةُ مَعَهُ أَشَدُّ وَقَمًا وَأَعْظَمُ وَزُرًا ، لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ تَعْظُمُ بِمَحْضَرَتِهِ لَتَعَيْنِ  
تَوْقِيرِهِ . وَالْوَلَاةُ إِنَّمَا هُمْ عَلَى أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَهُمْ حَقُّهُمْ مِنَ التَّوْقِيرِ . وَقِيلَ :  
مَعْنَى « يُقْتَلُ » أَيْ مَا غَلَّ نَبِيٌّ قَطُّ ، وَلَيْسَ الْفَرْضُ النَّهْيُ .

الثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَمَنْ يَقْتُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) أَيْ يَأْتِي بِهِ حَامِلًا لَهُ عَلَى  
ظَهْرِهِ وَرَقَبَتِهِ ، مُعَذِّبًا بِجَمَلِهِ وَيُقْلَهُ ، وَصَرَغُوا بِأَبْصُوتِهِ ، وَمُؤَبَّجًا بِإِظْهَارِ خِيَانَتِهِ عَلَى رَمُوسِ  
الْأَشْهَادِ ؛ عَلَى مَا يَأْتِي . هَذِهِ الْفَضِيحَةُ الَّتِي يُوقَعُهَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْغَالِ نَظِيرُ الْفَضِيحَةِ الَّتِي تَوْقَعُ  
بِالْغَادِرِ ، فِي أَنْ يُنْصَبَ لَهُ لُؤَاءٌ عِنْدَ أَسْتِهِ بِقَدْرِ قُدْرَتِهِ . وَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْمُعَاقِبَاتِ  
حَسْبًا يَهْدِي الْبَشَرَ وَيَقْهَمُونَهُ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أُسْمِي وَيَتَكَلَّمُ قَلَّ تَسْمِعَتِ يَنْدَرِي • رُفِعَ اللُّؤَاءُ لَنَا فِي الْجَمْعِ

وكانت العرب ترفع للغاندر لواءه ، وكذلك يطأف بالجاني مع جنايته . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فذكر التلؤلؤ فظمه وعظم أمره ثم قال : " لا أَلْفَيْنَ أحدكم يحيى يوم القيامة على رقبته بغير له رُغَاء يقول يا رسول الله اغْنِي فاقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتُك لا أَلْفَيْنَ أحدكم يحيى يوم القيامة على رقبته قرَس له سَحْمَةٌ <sup>(١)</sup> فيقول يا رسول الله اغْنِي فاقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتُك لا أَلْفَيْنَ أحدكم يحيى يوم القيامة على رقبته شاة لها ثَغَاء يقول يا رسول الله اغْنِي فاقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتُك لا أَلْفَيْنَ أحدكم يحيى يوم القيامة على رقبته نفس لها صِيْلَح فيقول يا رسول الله اغْنِي فاقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتُك لا أَلْفَيْنَ أحدكم يحيى يوم القيامة على رقبته رِقَاع تحفِق فيقول يا رسول الله اغْنِي فاقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتُك لا أَلْفَيْنَ أحدكم يحيى يوم القيامة على رقبته صامت فيقول يا رسول الله اغْنِي فاقول لا أملك لك شيئا قد أبلغتُك " . وروى أبو داود عن سمرة بن جندب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصاب غَنِيمة أمر يَلَالًا ينادى في الناس فيجيئون بضائمهم فيخُمسه ويقسمه ، فجاء رجل يوماً بعد النداء يزام من الشعر فقال : يا رسول الله هذه كان فيما أصبناه من الغنيمة . فقال : " أَسَمِعْتَ يَلَالًا ينادي ثلاثا ؟ " قال نعم . قال : " فما منعك أن تجيء به ؟ " فأنذر إليه . فقال : " كَلَّا أنت تجيء به يوم القيامة فلن أقبله منك " . قال بعض العلماء : أراد يُوَافَى بوزر ذلك يوم القيامة ، كما قال في آية أخرى « وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ » . وقيل : الخبر محمول على شجرة الأمر ؛ أي يأتي يوم القيامة قد شهِر الله أمره كما يُشهر لو حمل بغير له رُغَاء أو قرَساً له سَحْمَةٌ .

قلت : وهذا حُدُودٌ عن الحقيقة إلى المجاز والتشبيه ، ولذا دار الكلام بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة الأصل كما في كُتُب الأصول . وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بالحقيقة ، ولا

(١) حجمة القرس : صوته دون الصهيل . (٢) الرقاع (بالكسر جمع رقعة بالنون) وهي التي تكتب وأراد بها ما عليها من الحقوق المكتوبة . وخفوتها : حركتها . (٣) الصامت : الذهب والفضة ، خلاف الناطق وهو الحيوان . (٤) في سنن أبي داود : « عن عبد الله بن عمرو » ، وكذا في مسند الإمام أحمد بن حنبل . (٥) في سنن أبي داود « كن أنت تجيء به » .

عَطَرَ بَعْدَ عَرُوسٍ . وَيُقَالُ : إِنَّ مَنْ عَمِلَ شَيْئًا فِي الدُّنْيَا يُثَلِّلُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ : أَنْزِلْ إِلَيْهِ نَحْنُهُ ، فَيَبْطِئُ إِلَيْهِ ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ حَلَّهُ ، حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى الْبَابِ سَقَطَ عَنْهُ إِلَى أَسْفَلِ جَهَنَّمَ ، فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيَأْخُذُهُ ؛ لَا يَزَالُ هَكَذَا إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ . وَيُقَالُ : «يَأْتِي بِمَا عَلَى» يَنْتَهِي عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تِلْكَ الْحَيَاةُ وَالْعُلُولُ .

الثالثة - قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَالْعُلُولُ كَبِيرَةٌ مِنَ الْبُكَارِ بِدَلِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّهُ يَتِمُّهُ عَلَى عَقْبِهِ . وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَدِينَةِ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ الشُّمْلَةُ الَّتِي أَخَذْتُ يَوْمَ خَيْرٍ مِنَ الْمَغَامِ لَمْ تُصَبِّحْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعَلَ عَلَيَّ نَارًا» . قَالَ : فَلَمَّا سَمِعَ النَّاسُ ذَلِكَ جَاءَ رَجُلٌ يُشْرَاكُ أَوْ شِرَاكِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «شِرَاكُ أَوْ شِرَاكٍ كَانَ مِنْ نَارٍ» . أَنْجَرَهُ الْمُوطَّأُ . فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» وَأَمْتَانُهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ عَمِلَ دَلِيلٌ عَلَى تَعْظِيمِ الْعُلُولِ وَتَعْظِيمِ الذَّنْبِ فِيهِ وَأَنَّهُ مِنَ الْبُكَارِ ، وَهُوَ مِنْ حَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ وَلَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْقِصَاصِ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ، ثُمَّ صَاحِبِهِ فِي الْمَشِينَةِ . وَقَوْلُهُ : «شِرَاكُ أَوْ شِرَاكٍ كَانَ مِنْ نَارٍ» مِثْلُ قَوْلِهِ : «أَدُو الْخِيَاطِ»<sup>(٢)</sup> وَالْحَقِيقَةُ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ لَا يَنْحَلُّ أَخْذُهُ فِي الْغَزْوِ قَبْلَ الْمَقَاسِمِ . إِلَّا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ أَكْلِ الْمَطَاعِمِ فِي أَرْضِ الْغَزْوِ وَمِنَ الْإِحْتَطَابِ وَالْأَصْطِيَادِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُوْخَذُ الطَّعَامُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وَهَذَا لَا أَصِلُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْآثَارَ تَخَالَفَهُ ، عَلَى مَا يَأْتِي . قَالَ الْحَسَنُ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَفْتَحُوا الْمَدِينَةَ أَوْ الْحِصْنَ أَكَلُوا مِنَ السُّوْجِ وَالذَّقِيقِ وَالسَّمْنِ وَانْعَسَل . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يَأْكُلُونَ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ وَيَعْلِفُونَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّسُوا . وَقَالَ عَطَاءُ : فِي الْغَزَاةِ يَكُونُونَ فِي السَّرِيَّةِ فَيَصِيدُونَ أَنْعَاءَ السَّمْنِ وَانْعَسَلُ وَالطَّعَامَ فَيَأْكُلُونَ ، وَمَا بَقِيَ رَدُّهُ إِلَى إِمَامِهِمْ ؛ وَهَلْ هَذَا جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ .

(١) مَدَمَ : مَدَّ أَسْوَدُ أَهْدَاهُ رِفَاعَةُ بْنُ زَيْدٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَجِيرٍ . (٢) الْخِيَاطُ هَهُنَا خَيْطٌ . وَالْحَقِيقَةُ : الْإِثْرَةُ . (٣) أَنْعَاءُ : جَمْعُ نَحْيٍ بِالْكَسْرِ وَهُوَ زَوْقُ السَّمْنِ . وَقِيلَ مُطْلَقًا

الرابعة - وفي هذا الحديث دليل على أن النبال لا يُحرق متاعه ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرق متاع الرجل الذي أخذ الشملة ، ولا أحرق متاع صاحب الخمرات<sup>(١)</sup> الذي ترك الصلاة عليه . ولو كان حرق متاعه واجبا لقمعه صلى الله عليه وسلم ، ولو فعل لنقل ذلك في الحديث . وأما ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه وأضربوه " . فرواه أبو داود والترمذي من حديث صالح ابن محمد بن زائدة ، وهو ضعيف لا يُحتج به . قال الترمذي : سألت محمدا - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال : إنما روى هذا صالح بن محمد وهو أبو واقد الليثي وهو منكر الحديث . وزوى أبو داود أيضا عنه قال : غزونا مع الوليد بن هشام ومعا سالم بن عبيد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز ، فقتل رجل متاعا فأمر الوليد بمتاعه فأحرق ، وطيف به ولم يُعطه سهمه . قال أبو داود : وهذا أصح الحديثين . وروى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا متاع النبال وضربوه . قال أبو داود : وزاد فيه علي بن بحر عن الوليد - ولم أسمع منه - : ومعه سهمه . قال أبو عمر : قال بعض رواة هذا الحديث : وأضربوا عنقه وأحرقوا متاعه . وهذا الحديث يدور على صالح ابن محمد وليس ممن يُحتج به . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث " وهو ينيق القتل في القلول . وروى ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ليس على الخسائن ولا على المنتهب ولا على المختلس قطع " . وهذا يعارض حديث صالح بن محمد وهو أقوى من جهة الإنسان . النبال خائن في اللغة والشرعية وإذا انتفى عنه القطع فأحرى القتل . وقال الطحاوي : لو صح حديث صالح المذكور احتمل أن يكون حين كانت العقوبات في الآء وال؛ كما قال في مانع

(١) صاحب الخمرات : رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (لم يسه أبو داود في سنة) توفى يوم غير ، فذكروا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " صلوا على صاحبكم " فخيرت وجهه الناس لذلك ، قال : " إن صاحبكم غل في سبيل الله " فقتلناه متاعه فوجدنا خزائنا من نزع يهود لا يصادى درهمين (عن سفن أبي داود) .

الزكاة : « إنا أخذوها ونسقط ما له عزمة من عزمات الله تعالى . » وكما قال أبو هريرة في ضالة الإبل المكتومة : فيها غرامتها ومثلها معها . وكما روى عبد الله بن عمرو بن العاص في الثمر المعلق غرامة مثله وجلدت نكالا . وهذا كله منسوخ ، والله أعلم .

الخامسة - فإذا غل الرجل في المغنم ويجد أخذ منه ، وأدب وعوقب بالتعزير . وعند مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم والليث : لا يُحرق متاعه . وقال الشافعي والليث وداود : إن كان عالما بالنهي عوقب . وقال الأوزاعي : يحرق متاع الفال كله إلا سلاحه وثيابه التي عليه وسرجه ، ولا تُزنع منه دابته ، ولا يُحرق الشيء الذي قُل . وهذه قول أحمد وإسحاق ، وقالة الحسن ، إلا أن يكون حيوانا أو مصحفا . وقال ابن خزيمة متناديه ورؤى أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ضربا الفال وأحرقا متاعه . قال ابن عبد البر : ومن قال يُحرق رُحْل الفال ومتاعه مكحول وسعيد بن عبد العزيز . وحجة من ذهب إلى هذا حديث صالح المذکور . وهو عندنا حديث لا يجب به آتباك حرمة ، ولا إنفاذ حكم ، لما يارضه من الآثار التي هي أقوى منه . وما ذهب إليه مالك ومن تابعه في هذه المسألة أصح من جهة النظر وصحيح الأثر . والله أعلم .

السادسة - لم يختلف مذهب مالك في العقوبة على البدن ، فأما في المال فقال في الذمى يبيع الخمر من المسلم : رُاق الخمر على المسلم ، ويُزنع الثمن من يد الذمى عقوبة له ، وللا يبيع الخمر من المسلمين . فعل هذا يجوز أن يقال : تجوز العقوبة في المال ، وقد أراق مهر رضي الله عنه لبنًا شيب بماء .

السابعة - أجمع العلماء على أن للغال أن يرد جميع ما غل إلى صاحب المقاييم قبل أن يفترق الناس إن وجد السبيل إلى ذلك ، وأنه إذا فعل ذلك فهي توبة له ، ونرج من ذنبه .

(١) في نهاية ابن الأثير : « قال الحربي نقل الرازي في لفظ الرواية ، إنما هو وسقط ما له شطرين ، أي يجمل ما له شطرين ، ويشترط عليه المصدق يأخذ الصدقة من غير التصفين عقوبة له الزكاة فأما ما لا يترتب عليه . وعزمة من حقن من حقوقه وواجب من واجباته . »

واختلفوا فيما يفعل به إذا اُتقِر أهل العسكر ولم يصل إليه ؟ فقال جماعة من أهل العلم : دُفع إلى الإمام ثَمَسه ويتصدق بالباقي . هذا مذهب الزهري ومالك والأوزاعي والليث والثوري وروى عن عبادة بن الصامت ومعاوية والحسين البصري - وهو يُسببه مذهب ابن مسعود وابن عباس - لأنهما كانا يريان أن يتصدق بالمال الذي لا يُعرف صاحبه ، وهو مذهب أحمد ابن حنبل . وقال الشافعي : ليس له الصدقة بمال غيره . قال أبو عمر : فهذا عندي فيما يمكن وجود صاحبه والوصول إليه أو إلى ورثته . وأما إن لم يكن شيء من ذلك فإن الشافعي لا يكره الصدقة حينئذ إن شاء الله . وقد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها ، وجعلوه إذا جاء غنياً بين الأبر والضعفان ، وكذلك المنصوب . وبالله التوفيق . وفي تحريم الغلول دليل على اشتراك الغائبين في الغنيمة ، فلا يحل لأحد أن يستأثر بشيء منها دون الآخر ، فمن غصب شيئاً منها أدب أنفاقاً ، على ما تقدم .

الثامنة - وإن وطئ جارية أو سرق نصاباً فأختلف العلماء في إقامة الحد عليه ؛ فرأى جماعة أنه لا قطع عليه .

التاسعة - ومن الغلول هدايا الهال ، وحُكِّم في الفضيحة في الآخرة حُكْمُ الغال . روى أبو داود في سننه ومسلم في صحيحه عن أبي حميد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقة ، فجاء فقال : هذا لكم وهذا أهدي لي . فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : " ما بالُ العامل نُبِئتُه فيجئ فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي ألا جلس في بيت أمه أو أبيه فينظر أهدي له أم لا . لا يأتي أحد منكم بشيء من ذلك إلا جاء به يوم القيامة إن كان عبيراً فغزاة أو بقرة فلها خوار أو شاة تبيع - ثم رفع يديه حتى رأينا عرقاً يطيه ثم قال : - اللَّهُمَّ هل بلغت اللهم هل بلغت " .

(١) ابن القتيبة (بضم فسكون) هو عبد الله ابن القتيبة الصفي ، والقتية أمه . ومنهم من يفتح اللام والمثناة ، وفي بعض الروايات الأتية بالهمزة ، وفي بعض بضم فتح كهزمية . (بن شرح القاموس وشرح المواهب) .

(٢) العباد (بضم الياء) : صوت الغنم والمغزى . يمرت بفتح الميم تيم بالكسر وفتحح بما را بالضم .

(٣) اللقطة (بضم فسكون) : عاخر ليس بالماسع الشديد ، ولكن يكون هرة الأرض وهو حيا .

وزوى أبو داود عن بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من استعملناه على عمل فَرَزْنَاهُ رِزْقًا فَمَا اخْتَدَ بعد ذلك فهو غُلُولٌ " . وروى أيضا عن أبي مسعود الأنصاري قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعيًا ثم قال : " انطلق أبا مسعود ولا أَلْفَيْتِكَ يوم القيامة تأتي على ظهرك بعيرٌ من إبل الصدقة له رُغَاءٌ قد ضَلَلْتَهُ " . قال : إذا لا انطلق . قال : " إذا لا أكرهك " .  
وقد قيد هذه الأحاديث مارواه أبو داود أيضا عن المستورد بن شداد قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادما فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكا " . قال قال أبو بكر : أخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من اتخذ غير ذلك فهو قَالٌ أو سارق " . والله أعلم .

العاشرة — ومن الغُلُول حبس الكتب عن أصحابها ، ويدخل غيرها في معناها . قال الزهرى : إِيَّاكَ وَغُلُولَ الْكُتُبِ . فقيل له : وما غُلُولُ الْكُتُبِ ؟ قال : حبسها عن أصحابها .  
وقد قيل في تأويل قوله تعالى : « وَمَا كَانَ لَنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ » أن يكتم شيئا من الوحي رغبة أو رغبة أو مدهانة . وذلك أنهم كانوا يكرهون ما في القرآن من عيب دينهم وسب آلهتهم ، فسألوه أن يطوى ذلك ، فأنزل الله هذه الآية ، قاله محمد بن بشار . وما بدأنا به قول الجمهور .  
الحادية عشرة — قوله تعالى : ( ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ) تقدم القول فيه .

قوله تعالى : أَقْمِنِ اتَّبِعِ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَهْ جَهَنَّمَ وَيُنْسَ الْمَصِيرُ ﴿١١٦﴾ هُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿١١٧﴾  
قوله تعالى : ( أَقْمِنِ اتَّبِعِ رِضْوَانَ اللَّهِ ) يريد بترك الغُلُول والصبر على الجهاد . ( كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ ) يريد بكفر أو غُلُول أو تولٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحرب . ( وَمَا وَهْ جَهَنَّمَ ) أى متوآه النار ، أى إن لم ينَّب أو يعمو الله عنه . ( وَيُنْسَ الْمَصِيرُ ) أى المرجع . وقرئ



رِضْوَانٌ بِكُسر الزاء وَتَمِيمًا كَالْعِدْوَانِ . ثم قال تعالى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ أي ليس من أتبع رِضْوَانِ اللَّهِ كَنَّى بَاءً بِسَخِطٍ منه . قيل : « هُمْ دَرَجَاتٌ » مُفَاوَيْتَةٌ ، أي هم مُخْتَلِفُونَ الْمَنَازِلَ عِنْدَهُ اللَّهُ ؛ فَلَيْسَ أَتَبَعَ رِضْوَانَهُ الْكَرَامَةُ وَالتَّوَابُ الْعَظِيمُ ، وَلَيْنَ بَاءً بِسَخِطٍ مِنْهُ الْمَهَانَةُ وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ . ومعنى « هُمْ دَرَجَاتٌ » أي ذَوُو دَرَجَاتٍ . أو على دَرَجَاتٍ ، أو في دَرَجَاتٍ ، أو لهم دَرَجَاتٌ . وأهل النار أيضا ذَوُو دَرَجَاتٍ ؛ كما قال : « وَجَدْنَاهُ فِي عَجْرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْتَرَجْنَاهُ إِلَى مَخْرَجٍ » (١) . فالْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُونَ لَا يَسْتَوِيَانِ فِي الدَّرَجَةِ ؛ ثُمَّ الْمُؤْمِنُونَ يَخْتَلِفُونَ أَيْضًا ؛ فبَعْضُهُمْ أَرْفَعُ دَرَجَةً مِنْ بَعْضٍ ، وَكَذَلِكَ الْكُفَّارُ . وَالدَّرَجَةُ الزَّيْتِيَّةُ ، وَمِنْهُ الدَّرَجُ ؛ لِأَنَّهُ يُطَوَّى رُبَّةً بَعْدَ رُبَّةٍ . وَالْأَشْهُرُ فِي مَنَازِلِ جَهَنَّمَ دَرَكَاتٌ ؛ كَمَا قَالَ : « إِنَّ الْمُتَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ » فَلَمَنْ لَمْ يَنْقَلْ دَرَجَاتٍ فِي الْجَنَّةِ ، وَلَيْنَ غَلَّ دَرَكَاتٌ فِي النَّارِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : جَهَنَّمَ أَدْرَاكٌ ، أي مَنَازِلٌ ؛ يُقَالُ لِكُلِّ مَنَزَلٍ مِنْهَا : دَرَكٌ وَدَرَكٌ . وَالدَّرَكُ إِلَى أَسْفَلَ ، وَالدَّرَجُ إِلَى أَعْلَى .

قوله تعالى : لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَزَكَّيْنَهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لِي سُلَّالٍ مُبِينٍ (١١٠)

يُنِى اللَّهُ تَعَالَى عَظِيمُ مَنِّهِ عَلَيْهِمْ بِبَعْدِهِمَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْمَعْنَى فِي الْمَنَّةِ فِيهِ أَقْوَالٌ : هَذَا أَنْ يَكُونُوا مَعْنَى « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » أَيْ بَشَرٌ مِثْلُهُمْ . فَلَمَّا أَظْهَرَ الْبَرَاهِينَ وَهُوَ بَشَرٌ مِثْلَهُمْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ . وَقِيلَ : « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » مِنْهُمْ « فَخَشَرُوا بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَتْ تِلْكَ الْمَنَّةُ . وَقِيلَ : « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » لِيَعْرِفُوا حَالَهُ وَلَا يَخْنِي عَلَيْهِمْ طَرِيقَتَهُ . وَإِذَا كَانَ عَمَلُهُ فِيهِمْ هَذَا كَانُوا أَحَقُّ بِأَنْ يَقَاتِلُوا عَنْهُ وَلَا يَنْهَزُوا دُونَهُ . وَفُرِئَ فِي الشَّوَادِ « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » (بَفَتْحِ الْفَاءِ) يَعْنِي مَنْ أَشْرَفَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ ، وَبَنُو هَاشِمٍ أَفْضَلُ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَقُرَيْشٌ أَفْضَلُ مِنَ الْعَرَبِ ، وَالْعَرَبُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ . ثُمَّ قَبِيلٌ : لِقَظِ الْمُؤْمِنِينَ عَامًّا وَمَعْنَاهُ خَاصًّا

(١) الضحاح : ما رقى من السماء على وجه الأرض ولا يبلغ الكمين ، فاستعاره قتادة .

في العرب؛ لأنه ليس حي من أحياء العرب إلا وقد ولّده صلى الله عليه وسلم، ولهم فيه نسب؛  
 إلا بنى قَلْبٍ فإنهم كانوا نصارى فطهره الله من دَنَسِ النَصْرَانِيَّةِ . وبيان هذا التأويل قوله  
 تعالى : « هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ » . وذكر أبو محمد عبد النبي قال : حدّثنا  
 أبو أحمد البصري حدّثنا أحمد بن علي بن سعيد القاضي أبو بكر المروزي حدّثنا يحيى بن معين  
 حدّثنا هاشم بن يوسف عن عبد الله بن سُلَيْمَانَ التَّوْقَلِي عن الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عن عائِشَةَ  
 رَضِيَ اللهُ عَنْهَا « لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » قالت : هذه  
 للعرب خاصّة . وقال آخرون : أَرَادَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ كُلَّهُمْ . ومعنى « مِنْ أَنْفُسِهِمْ » أنه واحدٌ  
 منهم وَبَشَرٌ مِثْلُهُمْ ، وإنما امتاز عنهم بالوحي؛ وهو معنى قوله « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ  
 أَنْفُسِكُمْ » وَخَصَّ الْمُؤْمِنِينَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُمُ الْمُتَفَعِّلُونَ بِهِ ، فَالِئِلَّةَ عَلَيْهِمْ أَعْظَمُ . وقوله تعالى :  
 ﴿ يَتْلُو عَلَيْهِمْ ﴾ ( يَتْلُوهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ نَعْتٍ لِرَسُولٍ ، ومعناه يَقْرَأُ . وَالتَّلَاوَةُ الْقِرَاءَةُ .  
 وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ) تقدّم في « البقرة » . ومعنى ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ أى ولقد  
 كانوا من قبل ، أى من قبل محمد . وقيل : « إِنْ » بمعنى ما ، واللام في الخبر بمعنى  
 إلا ، أى وما كانوا من قبل إلا في ضلال مبين . ومثله « وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ » .  
 وما كنتم من قبله إلا من الضالين . وهذا مذهب الكوفيين . وقد تقدّم في « البقرة » معنى  
 هذه الآية .

قوله تعالى : أَوْ لَمَّا أَصَبْتُمْ مِصْبِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ إِنَّ هَذَا  
 قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٥٦﴾

الآلف للاستفهام ، والواو للعطف . ( مِصْبِيَةٌ ) أى غلبة . ( قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا ) يوم  
 بدر بأن قتلتم منهم سبعين وأسرتم سبعين . والأسير في حكم المقتول ؛ لأن الأسير يقتل  
 أسيره إن أراد . أى فهزمتهم يوم بدر ويوم أحد أيضا في الابتداء ، وقتلتم فيه قريبا من

عشرين . قتلتم منهم في يومين ، وقالوا منكم في يوم واحد . قتلتم : ( أَيْ هَذَا ) أى من أين أصابنا هذا الانهزام والقتل ، ونحن قاتلنا في سبيل الله ، ونحن مسلمون ، وفيما النبي والوحى ، وهم مشركون ! . ( قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ) يعنى مخالفة الرأى . وما من قوم أطاعوا نبيهم في حرب إلا نُصِرُوا ؛ لأنهم إذا أطاعوا فهم حزب الله ، وحزب الله هم الغالبون . وقال قتادة والزبيح بن أنس : يعنى سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرج بعد ما أراد القيام بالمدينة . وتأولوا في الرؤيا التى رأوها حصناً حصيناً . على بن أبى طالب رضى الله عنه : هو اختيارهم الفداء يوم بدر على القتل . وقد قيل لهم : إن فاديتهم الأسارى قُتل منكم على ميثمتهم . روى البيهقي عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأسارى يوم بدر : " إن شتمت قتلتموه وإن شتم فاديتهم وأستمتعتم بالفداء واستشهدتكم بميثمتهم " . فكان آخر السبعين ثابت بن قيس قُتل يوم البسامة . فعنى « مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ » على القولين الأولين بذنوبكم . وعلى القول الأخير باختياركم

قوله تعالى : وَمَا أَصْبَرُكُمْ يَوْمَ التَّلَقَّى الْجَمْعَانِ فَيَا ذِينَ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ آذِفُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعَثْكُمْ هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١٦٧﴾

يعنى يوم أحد من القتل والجرح والمزينة . ( فَيَا ذِينَ اللَّهِ ) أى بعلمه . وقيل : بقضائه وقدره . قال القفال : أى فَيَحْلِيته بينكم وبينهم ، لا أنه أراد ذلك . وهذا تأويل المترلة . ودخلت الفاء في « فَيَا ذِينَ اللَّهِ » لأن « ما » بمعنى الذى . أى والذى أصابكم يوم التلوق الجمعان فَيَا ذِينَ اللَّهِ : فاشبه الكلام معنى الشرط ، كما قال سيويه : الذى قام فله درهم . ( وَلِيَعْلَمَ

الْمُؤْمِنِينَ وَلَيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ تَافَقُوا) أَي لَيَمَيَّزَ . وَقِيلَ لِيَرَى . وَقِيلَ : لِيُظْهِرَ إِيمَانَ الْمُؤْمِنِينَ بِشَوْتِهِمْ فِي الْقِتَالِ ، وَلِيُظْهِرَ كُفْرَ الْمُنَافِقِينَ بِإِظْهَارِهِمُ الشَّمَانَةَ فَيَعْلَمُونَ ذَلِكَ . وَالْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ : (تَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ) هِيَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَنْصَرَفُوا مَعَهُ عَنْ نُصْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانُوا ثَلَاثِمِائَةً ، وَمَشَى فِي أَثَرِهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَرَامِ الْأَنْصَارِيِّ ، أَبُو جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ لَهُمْ : أَتَقُودُوا اللَّهَ وَلَا تَتْرَكُوا نَبِيَّكُمْ ، وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ أَدْفَعُوا ، وَنَحْنُ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ . فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي : مَا أَرَى أَنْ يَكُونَ قِتَالٌ ، وَلَوْ عَلِمْنَا أَنْ يَكُونَ قِتَالٌ لَكُنَّا مَعَكُمْ . فَلَمَّا يَثَسُّ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : إِذْهَبُوا أَعْدَاءَ اللَّهِ فَيُخَيِّنِي اللَّهُ رَسُولَهُ عَنْكُمْ . وَمَضَى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَشْهَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ : (أَوْ أَدْفَعُوا) فَقَالَ السُّبْدِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُمَا : كَتَرُوا سَوَادَنَا وَإِنْ لَمْ تَقَاتِلُوا مَعَنَا ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ دَفْعًا وَقَمْعًا لِلْعَدُوِّ ؛ فَإِنَّ السَّوَادَ إِذَا كَثُرَ حَصَلَ دَفْعُ الْعَدُوِّ . وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : رَأَيْتُ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى وَعَلَيْهِ دِرْعٌ يَمِزُ أَطْرَافَهَا ، وَبِيَدِهِ رَايَةٌ سُودَاءُ ؛ فَقِيلَ لَهُ : [ أَلَيْسَ ] قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَذْرَكَ ؟ قَالَ : بَلَى ! وَلَكِنِّي أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ بِنَفْسِي . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : فَكَيْفَ بِسَوَادِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ! وَقَالَ أَبُو عَوْنِ الْأَنْصَارِيُّ : مَعْنَى « أَوْ أَدْفَعُوا » رَابَطُوا . وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ . وَلَا مَحَالَةَ أَنْ الْمَرَابِطَ مَدَافِعَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا مَكَانُ الْمَرَابِطِينَ فِي التَّنَوُّرِ لَجَاءَهَا الْعَدُوُّ . وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمَفْسَرِينَ إِلَى أَنَّ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو « أَوْ أَدْفَعُوا » إِنَّمَا هُوَ اسْتِدْعَاءٌ إِلَى الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهِيَ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا . فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى ذَلِكَ عَرَضَ عَلَيْهِمُ الْوَجْهَ الَّذِي يَتَّخِذُهُمْ وَيَبْعَثُ الْأَنْفُسَ . أَيِ أَوْ قَاتِلُوا دِفَاعًا عَنِ الْحَوْزَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّ قُرْمَانَ قَالَ : وَاللَّهِ مَا قَاتَلْتُ إِلَّا عَنْ أَحْسَابِ قَوْمِي . وَأَلَا تَرَى أَنَّ بَعْضَ الْأَنْصَارِ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ لَمَّا رَأَى

(١) هُوَ قُرْمَانُ بْنُ الْحَارِثِ الْمَسِيُّ الْمُنَافِقُ الَّذِي قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنَّ اللَّهَ لَيُؤْهِدُ هَذَا الدِّينَ

فَرِيشًا قَدْ أَرْسَلْتُ الظُّهْرَ فِي زُرُوعِ قَنَاةَ ، أُرْتَعَى زُرُوعُ بَنِي قَيْلَةَ وَلَمَّا نَصَارِبُ؟ وَالْمَعْنَى إِنْ لَمْ تَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَاتِلُوا دَقْمًا عَنْ أَنْفُسِكُمْ وَحَرِيمِكُمْ .

قوله تعالى : ﴿ هُمْ لِلْكَافِرِينَ يَوْمِئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ أى يبتنا حاتم ، وهتكوا أسرارهم ، وكشفوا عن نفاقهم لمن كان يظن أنهم مؤمنون ، فصاروا أقرب إلى الكفر في ظاهر الحال ، وإن كانوا كافرين على التحقيق . وقوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ يَا قَوَاهِمُ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ أى أظهروا الإيمان ، وأضمرُوا الكفر . وَذَكَرُوا الْأَفْوَاهَ تَاكِدُ ، مثل قوله : « يَطْلُبُ بِحَاجَتِهِ » .

قوله تعالى : الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٦٨﴾

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ ﴾ معناه لأجل إخوانهم ، وهم الشهداء المقتولون من الخوارج ، وهم إخوة نسب وإجماعة ، لا إخوة الدين . أى قالوا لهؤلاء الشهداء : لو قعدوا ، أى بالمدينة ما قتلوا . وقيل : قال عبد الله بن أبى وأصحابه لإخوانهم ، أى لأشكالهم من المنافقين : لو أطاعونا هؤلاء الذين قتلوا لما قتلوا . وقوله ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا ﴾ يريد فى ألا يخرجوا إلى قريش . وقوله : ﴿ وَقَعَدُوا ﴾ أى قالوا هذا القول وقعدوا بأنفسهم عن القتال ، فردّ الله عليهم بقوله : ﴿ قُلْ فَادْرَءُوا ﴾ أى قل لهم يا محمد : إن صدقتم فادفعوا الموت عن أنفسكم . والذرة الدفع . بين بهذا أن الحدّ لا يمنع من القدر ، وأن المقتول يقتل بأجله ، وما علم الله وأخبره به كائنٌ لاحالة . وقيل : مات قبل هذا سبعون منافقا . وقال أبو الليث السمرقندى : سمعت بعض المفسرين بسمرقند يقول : لما نزلت الآية « قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ » مات يومئذ سبعون نفسا من المنافقين .

(١) الظهر : الركاب التى تحمل الأثقال فى السفر ؛ حلها لها على ظهورها . (٢) قَنَاة : راد بالمدينة ، وهى أحد أوديتها الثلاثة ، عليه حرت ومال . قال المدائنى : وقَنَاة يأتى من الطائف ويصب فى الأرضية وقرقرة الكدر ثم يأتى بئر موة ، ثم يمر على طرف القدم فى أصل قبور الشهداء بأجد . (من سمع البدان) . (٣) قَيْلَةَ : أقم الأرس والخرج ، وهى قَيْلَةُ بَنَت كَاهِل بن طرفة ، نضاعة . ويقال : بَنَت بَغْسَةَ ، ضائفة . (عن شرح القاموس) .

قوله تعالى : وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ  
عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ ﴿١٦١﴾ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ  
بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٦٢﴾  
فيه ثمان مسائل :

الأولى - لما بين تعالى أن ما كان يوم أحد كان أمماتاً يُمَيِّزُ المنافق من الصادق، بين  
أن من لم يَهَيِّمْ قَتْلَ له الكرامة والحياة عنده . والآية في شهداء أحد . وقيل : نزلت في شهداء  
بئر معونة . وقيل : بل هي عامة في جميع الشهداء . وفي مصنف أبي داود بإسناد صحيح  
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لما أصيب إخوانكم بأحد جعل  
الله أرواحهم في جوف طير خضر ترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديل من  
ذهب معلقة في ظل العرش فلما وجدوا طيب مأكلهم ومنشربهم ومقبلهم قالوا من يُبْلَغُ  
إخواننا عنا أحياء في الجنة ترزق لئلا يزهّدوا في الجهاد ولا ينكروا عند الحرب فقال الله  
سبعانه أنا أبلغهم عنكم - قال - فأنزل الله " وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا... " إلى  
آخر الآيات . وروى بقي بن مخلد عن جابر قال : لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
" يا جابر مالي أراك منكساً مهتماً ؟ " قلت : يا رسول الله ، استشهد أبي وترك عيالاً وعليه دين ؟  
فقال : " أَلَا أَنبَشْرُكَ بِمَا لِيَ اللَّهُ عز وجل به أباك ؟ " قلت : بلى يا رسول الله . قال : " إن الله أحيأ  
أباك وكلّمه كفاً وما كلّم أحدا قط إلا من وراء حجاب فقال له يا عبدى متى أُعْطِكَ قال يارب  
فردني إلى الدنيا فأقتل فيك ثانية فقال الرب تبارك وتعالى إنه قد سبق بيني أنهم [الرجال]  
لا يرجعون قال يارب فأبلغ من ورائي فأنزل الله عز وجل « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ  
الله » الآية . أخرجه ابن ماجه في سنّته ، والترمذي في جامعه وقال : هذا حديث حسن  
غير ريب . وروى وكيع عن سالم بن الأفطس عن سعيد جبير « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ

(١) كفاً (بكر الكاف) أي مواجهة ليس بينهما حجاب ولا رسول .

(٢) زيادة من سنن الترمذي وابن ماجه .

اللَّهُ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ» قال : لما أصيب حمزة بن عبد المطلب ومُصَعب بن عمير وزأوا ما رُزقوا من الخير قالوا : ليت إخواننا يعلمون ما أصابنا من الخير كي يزدادوا في الجهاد وَعِبَّةٌ فقال الله تعالى أنا أبلغهم عنكم ، فأنزل الله تعالى : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا - إلى قوله : لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ » . وقال أبو الضُّحَى : نزلت هذه الآية في أهل أحد خاصة . والحديث الأول يقتضى صحة هذا القول . وقال بعضهم : نزلت في شهداء بدر وكانوا أربعة عشر رجلا ؛ ثمانية من الأنصار ، وستة من المهاجرين . وقيل : نزلت في شهداء بدر مَعْنُونَة ، وقصتهم مشهورة ذكرها محمد بن اسحاق وغيره . وقال آخرون : إن أولياء الشهداء كانوا إذا أصابهم نعمة وسرور تحسروا وقالوا : نحن في النعمة والسرور ، وآباؤنا وأبناؤنا وإخواننا في القبور . فأنزل الله تعالى هذه الآية تنفيساً عنهم وإخباراً عن حال قتلاهم .

قلت : وبالجملية وإن كان يحتمل أن يكون التزول بسبب المجموع فقد أخبر الله تعالى فيها عن الشهداء أنهم أحياء في الجنة يُرزقون ، ولا محالة أنهم ماتوا وأن أجسادهم في التراب ، وأرواحهم حية كأرواح سائر المؤمنين ، وفُضِّلوا بالرزق في الجنة من وقت القتل حتى كأن حياة الدنيا دائمة لهم .

وقد اختلف العلماء في هذا المعنى . فالذى عليه المعظم ما ذكرناه وأن حياة الشهداء محقة . ثم منهم من يقول : تُرَدُّ إليهم الأرواح في قبورهم فينتمون ، كما يحيا الكفار في قبورهم فيعذبون . وقال مجاهد : يرزقون من ثمر الجنة ، أى يمدون ربحها وليسوا فيها . وصار قوم إلى أن هذا مجاز ، والمعنى أنهم في حكم الله مستحقون للثمن في الجنة ، وهو كما يقال : ما مات فلان ، أى ذكره حياً ، كما قيل :

مَوْتُ التَّسْقِيّ حَيَاةٌ لَا فَنَاءَ لَهَا . قد مات قوم وهم في الناس أحياء

فالمعنى أنهم يرزقون التَّائِبَ الجليل . وقال آخرون : أرواحهم في أجواف طَيْرٍ خُضِرَ وأنهم يرزقون في الجنة ويأكلون ويتنعمون . وهذا هو الصحيح من الأقوال ؛ لأنَّ ماصح به النقل فهو الواقع . وحديث ابن عباس نصٌّ يرفع الخلاف . وكذلك حديث ابن مسعود نَحَرَجْهُ مسلم . وقد أتينا على هذا المعنى مبيناً في كتاب "التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة" . والحمد لله .

وقد ذكرنا هناك كم الشهداء ، وأنهم غنفلوا الحلال . وأما من تأول في الشهداء أنهم أحياء بمعنى أنهم سيحيون فبعدد يردده القرآن والسنة ؛ فإن قوله تعالى : « بَلْ أحيَاءُ » دليل على حياتهم ، وأنهم يرزقون ولا يُرزق إلا حي . وقد قيل : إنه يكتب لهم في كل سنة ثواب غزوة ، ويُسركون في ثواب كلِّ جهاد كان بعدهم إلى يوم القيامة ؛ لأنهم سَنُوا أمر الجهاد . فظنَّه قوله تعالى : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا » . على ما يأتي ميسانه هناك إن شاء الله تعالى . وقيل : لأنَّ أرواحهم تركَّع وتَسجَّد تحت العرش إلى يوم القيامة ، كأرواح الأحياء المؤمنين الذين بأُتُوا على وُضُوء . وقيل : لأنَّ الشهيد لا يَبْلُ في القبر ولا تأكله الأرض . وقد ذكرنا هذا المعنى في « التذكرة » وأن الأرض لا تأكل إلا النبياء والشهداء والعلماء والمؤذنين المحتسبين وحلة القرآن .

الثانية - إذا كان الشهيد حياً حُكِّمَ فلا يُصَلَّى عليه ، كالحَيِّ حَسًّا . وقد اختلف العلماء في غسل الشهداء والصلاة عليهم ؛ فذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة والثوري إلى غسل جميع الشهداء والصلاة عليهم ؛ إلا قَتِيلَ الْمُعْتَرَكِ في قتال العدو خاصة ؛ لحديث جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : "أدفنوهم بدمائهم" يعني يوم أُحُدٍ ولم يُغسلهم ، رواه البخاري . وروى أبو داود عن ابن عباس قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل أُحُدٍ أن يُترَعَ عنهم الحديدُ والجلود وأن يُدفنوا بدمائهم ويُنابهم . وبهذا قال أحمد وإسحاق والأوزاعي - وداود بن علي - وجماعة فقهاء الأمصار وأهل الحديث وابنُ عُلَيَّة . وقال سعيد بن المسيَّب والحسن : يُغسلون . قال أحدهما : إنما لم تُغسل شهداء أُحُدٍ لكثرة دمهم والشغل عن ذلك . قال أبو عمر : ولم يقل يقول سعيد والحسن هذا أحد من فقهاء الأمصار إلا عبيد الله بن الحسين العنبري ، وليس



ما ذكروا من الشغل عن غسل شهداء أحد علة ؛ لأن كل واحد منهم كان له ولي يستعمل به ويقوم بأمره . والملة في ذلك — والله أعلم — ما جاء في الحديث من دعاتهم ”أنها تأتي يوم القيامة كريح المسك“ فإن أن الملة ليست الشغل كما قال من قال في ذلك وليس لهذه المسألة مدخل في القياس والنظر، وإنما هي مسألة أتباع للأثر الذي قلته الكافة في قتل أحد لم يُسلوا . وقد احتج بعض المتأخرين بمن ذهب مذهب الحسن بقوله عليه السلام في شهداء أحد : ”أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة“ . قال : وهذا يدل على خصوصهم وأنه لا يشركهم في ذلك غيرهم . قال أبو عمر : وهذا يشبه الشنود ، والقول بترك غسلهم أولى ؛ لثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل أحد وغيرهم . وروى أبو داود عن جابر قال : ربي رجل بسهم في صدره أو في حلقه فأت فادرج في ثيابه كما هو . قال : ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثالثة — وأما الصلاة عليهم فاختلف العلماء في ذلك أيضا ؛ فذهب مالك والليث والشافعي وأحمد وداود إلى أنه لا يُصلّى عليهم ؛ لحديث جابر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتل أحد في ثوب واحد ثم يقول : ”أيهما أكثر أخذًا للقرآن ؟“ فإذا أشار له إلى أحدهما فتمه في الخد وقال : ”أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة“ وأمر بدفنهم بدعاتهم ولم يُسلوا ولم يُصلّ عليهم . وقال فقهاء الكوفة والبصرة والشام : يُصلّى عليهم . ورووا آثارا كثيرة أكثرها مراسيل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة وعلى سائر شهداء أحد . الرابعة — وأجمع العلماء على أن الشهيد إذا حمل حيا ولم يمِت في المعتكز وعاش وأكل فإنه يُصلّى عليه ؛ كما قد صُنع بمروم رضي الله عنه .

واختلفوا فيمن قُتل مظلوما كقتيل الخوارج وقطاع الطريق وتبّه ذلك ؛ فقال أبو حنيفة والثوري : كل من قتل مظلوما لم يُسلّ ، ولكن يُصلّى عليه وعلى كل شهيد ؛ وهو قول سائر أهل العراق . ورووا من طرق كثيرة صحاح عن زيد بن صوحان ، وكان قتل يوم الجمل ؛ لا تزيروا عني ثوبا ولا تنسلوا عني دما . وروى عن عمار بن ياسر أنه قال مثل قول زيد

ابن صوحان . وقتل عمار بن ياسر صديقين ولم يغسله علي . والشافعي قولان : أحدهما - يغسل بجميع الموتى إلا من قله أهل الحرب ؛ وهذا قول مالك . قال مالك : لا يغسل من قتله الكفار ومات في المعتك . وكل قتل غير قتل المعتك - قتل الكفار - فإنه يغسل ويغسل عليه ، وهذا قول أحمد بن حنبل رضى الله عنه . والقول الآخر للشافعي - لا يغسل قتل البغاة . وقول مالك أصح ؛ فإن غسل الموتى قد ثبت بالإجماع وقيل الكفاة . فواجب غسل كل ميت إلا من أخرج إجماعاً أو سنة ثابتة . وبالله التوفيق .

الخامسة - العدو إذا صبح قوماً في منزله ولم يعلموا به فقتل منهم فهل يكون حكمه حكم قتل المعتك ، أو حكم سائر الموتى ؛ وهذه مسألة نزلت عندنا بقرطبة أعادها الله : لأغار العدو - قصمه الله - صبيحة الثالث من رمضان المعظم سنة سبع وعشرين وثمانمائة والناص في أجزائهم على غفلة ، فقتل وأسر ، وكان من جملة من قتل والذي رحمه الله ؛ سألت شيخنا المقرئ الأستاذ أبا جعفر أحمد المعروف بأبي حجة <sup>(١)</sup> فقال : غسله وصل عليه ، فإن أباك لم يقتل في المعتك بين الصفيين . ثم سألت شيخنا ربيع بن عبد الرحمن بن أحمد بن ربيع ابن أبي فقال : إن حكمه حكم القتل في المعتك . ثم سألت قاضي الجماعة أبا الحسن علي بن قطرال وحوله جماعة من الفقهاء فقالوا : غسله وكفنته وصل عليه ؛ ففعلت . ثم بعد ذلك وقفت على المسألة في «البصرة» لأبي الحسن النعماني وغيرها ، ولو كان ذلك قبل ذلك ما غسلته ، وكنت دفنته بدمه في ثيابه .

السادسة - هذه الآية تدل على عظيم ثواب القتل في سبيل الله والشهادة فيه حتى أنه يكفر الذنوب ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : "القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين" كذلك قال لي جبريل عليه السلام أتفا . قال علماؤنا : وذكر الدين سببه على ما في معناه من الحقوق المتعلقة بالذمة ، كالنصب وأخذ المال بالباطل وقتل العمد وجراحه وغير ذلك من التبعات ، فإن كل هذا أولى ألا يغفر بالجهد من الدين فإنه أشد ، والقصاص في هذا

كله بالחסنات والسيئات حسباً وردت به السنة الثابتة . روى عبد الله بن أبي نجيح قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " يتحشر الله العباد - أو قال الناس ، شكة همام <sup>(١)</sup> ، وأزماً بيده إلى الشام - عُرَّة غُرْلًا <sup>(٢)</sup> بهما . قلنا : ما بهما ؟ قال : ليس مهمهم شيء فيناديهم بصوت يسمعه من قُرب ومن بُعد أنا الملك أنا الديان لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى الظلمة . قال قلنا : كيف وإنا نأتى الله حُفَاة عُرَّة غُرْلًا . قال : بالחסنات والسيئات " . أخرجه الحارث بن أبي أسامة . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أتترونها ما المفلس . قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع . فقال : " إن المفلس من أتى من أتى من أتى يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتى قد شتم هذا وقذف هذا وأكل ماله هذا وسفك دمه هذا وضربه هذا فَيُعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن قُيِّمت حسناته قبل أن يُنْقَضَ ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار " . وقال صلى الله عليه وسلم : " والذي نفسى بيده لو أن رجلاً قُتل في سبيل الله ثم أُحْيِيَ ثم قُتل ثم أُحْيِيَ ثم قُتل وعليه دين ما دخل الجنة حتى يُقضى عنه " . وروى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نفس المؤمن معلقة ما كان عليه دين " . وقال أحمد بن زهير : سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال : هو صحيح . فإن قيل : فهذا يدل على أن بعض الشهداء لا يدخلون الجنة من حين القتل ، ولا تكون أرواحهم في جوف طير كما ذكروا ، ولا يكونون في قبورهم ، فأين يكونون ؟ قلنا : قد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أرواح الشهداء على نهر يباب الجنة يقال له بارق يخرج عليهم رزقهم من الجنة بكرة وعشيا " فلعلهم هؤلاء . والله أعلم . ولهذا قال الإمام أبو محمد بن عطية : وهؤلاء طبقات وأحوال مختلفة يجمعها أنهم « يُرزقون » . وقد أخرج الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني في سننه عن

(١) همام بن يحيى ، أحد رجال سنة هذا الحديث .

(٢) الغرل (بضم فسكون) : جمع الأغرل ، وهو الألف

عليه السلام قال سمعت أبا أمامة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 " شهيد البحر مثل شهيد البر والمأثم<sup>(١)</sup> في البحر كاللشخط<sup>(٢)</sup> في دمه في البروما بين الموجتين  
 كقواطع الدنيا في طاعة الله وإن الله عز وجل وكل ملك الموت قبض الأرواح إلا شهيد  
 البحر فإنه يتولى قبض أرواحهم ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ولشهيد البحر  
 الذنوب والدين " .

السابعة - الدين الذي يجنس به صاحبه من الجنة - والله أعلم - هو الذي قد  
 تركه وفاء ولم يوص به . أو قدر على الأداء فلم يؤده ، أو آذانه في سرف أو في سفه ومات  
 ولم يوفه . وأما من آذان في حق واجب لفاقة وعسرومات ولم يترك وفاء فإن الله لا يعبسه  
 من الجنة إن شاء الله ؛ لأن على السلطان فرضاً أن يؤدى عنه دينه ، إما من جملة الصدقات ،  
 أو من سهم الغارمين ، أو من التمتع الرجوع على المسلمين . قال صلى الله عليه وسلم : " من ترك  
 ديناً أو ضياعاً فعل الله ورسوله ومن ترك مالا فلورثته " . وقد زدنا هذا الباب بيانا في كتاب  
 ( التذكرة ) والحمد لله .

الثامنة - قوله تعالى : ( عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ) فيه حذف مضاف تقديره عند  
 كرامة ربهم . و " عند " هنا تقتضى غاية القرب ، فهي كناية ولذلك لم تصغر فيقال : عنده ؛  
 قاله سيويه . فهذه عينية الكرامة لا عينية المسافة والقرب . و " يرزقون " هو التزوق المعروف  
 في العادات . ومن قال هي حياة الذكر قال : يرزقون الثناء الجليل . والأوّل الحقيقة .  
 وقد قيل : إن الأرواح تدرك في تلك الحال التي يسرحون فيها من روائح الجنة وطيبها ونعيمها  
 بسرورها ما يليق بالأرواح ؛ مما تترق وتشم به . وأما الذات الجسمانية فإذا أعيدت تلك  
 الأرواح إلى أجسادها استوت من النعم جميع ما أعد الله لها . وهذا قول حسن وإن كان فيه  
 نوع من المجاز فهو الموافق لما اخترناه . والموفق الإله . و ( فريحين ) نصب في موضع الحال

(١) المأثم : الذي يدار برأسه من ربح البحر واضطراب السفينة بالأموال .

(٢) تشخط المقتول في دمه تخبط فيه واضطرب وتمزغ . (٣) الضياع : (فتح آله) : الغيال .

من المضمرف « يرزقون » . ويجوز في الكلام « فرحون » على التثنية لأحده . وهو من  
الفرح بمعنى السرور . والفضل في هذه الآية هو النعم المذكور . وقرا ابن السميع « فارجين »  
بالألف وهما لغتان كالفره والقاره ، والحذر والحاذر ، والطمع والطامع ، والبخل والبائل .  
قال النحاس : ويجوز في غير القرآن رفعه يكون نعتا لأحياء .

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ المعنى لم يلحقوا بهم  
في الفضل ، وإن كان لهم فضل . وأصله من البشارة ؛ لأن الإنسان إذا فرح ظهر أثر السرور  
في وجهه . وقال السدي : يؤتى الشهيد بكتاب فيه ذكر من يقدم عليه من إخوانه ، فيستبشر  
كما يستبشر أهل الغائب بقدمه في الدنيا . وقال قتادة وابن جرير والزبيعي وغيرهم : استبشارهم  
بانهم يقولون : إخواننا الذين تركنا خلفنا في الدنيا يقاتلون في سبيل الله مع نبيهم ، فيستشهدون  
فينالون من الكرامة مثل ما نحن فيه ، فيسرتون ويفرحون لهم بذلك . وقيل : إن الإشارة بالاستبشار  
للذين لم يلحقوا بهم إلى جميع المؤمنين وإن لم يقتلوا ، ولكنهم لما عاينوا ثواب الله وقبح اليقين  
بأن دين الإسلام هو الحق الذي يشب الله عليه ، فهم فرحون لأنفسهم بما آتاهم الله من فضله ،  
مستبشرون للمؤمنين بأن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . ذهب إلى هذا المعنى الزجاج وآبن  
مُسَوِّك :

قوله تعالى : ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ  
أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧١)

أي بجنة من الله . ويقال : بمغفرة من الله . ﴿ وَفَضْلِهِ ﴾ هذا لزيادة البيان . والفضل  
داخل في النعمة ، وفيه دليل على اتساعها ، وأنها ليست كنتم الدنيا . وقيل : جاء الفضل  
بعد النعمة على وجه التأكيد . وروى الترمذي عن المقدم بن معديكراب قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : " للشهيد عند الله ست خصال - كذا في الترمذي - وابن ماجه « ست » :

وفي الموضع سيعتقر له في أول دفعة ويرى مقعده من الجنة ويحار من عذاب القبر ويأمن من الفرع الأكبر ويوضع على رأسه تاج الوفاق الباقوة منها خير من الدنيا وما فيها ويزوج اثنين وسبعين زوجة من الحور العين ويستق في سبعين من أقرابه قال : هذا حديث حسن صحيح غريب . وهذا تفسير النعمة والفضل . والآثار في هذا المعنى كثيرة . وروى عن مجاهد أنه قال : السبوف مفتاح الجنة . وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : **«أكرم الله تعالى الشهداء بخمس كرامات لم يكرم بها أحدا من الأنبياء ولا أنا أحدها أن جميع الأنبياء قبض أرواحهم ملك الموت وهو الذي سيقبض رُوحى وأما الشهداء فإله هو الذى يقبض أرواحهم بقدرته كيف يشاء ولا يُسلط على أرواحهم ملك الموت . والثاني أن جميع الأنبياء قد غُسلوا بعد الموت وأنا أغسل بعد الموت والشهداء لا يغسلون ولا حاجة لهم إلى ماء الدنيا . والثالث أن جميع الأنبياء قد كُفّنوا وأنا أكفن والشهداء لا يكفّنون بل يدفنون في ثيابهم . والرابع أن الأنبياء لما ماتوا سُموا أمواتا وإذا مات الشهداء لا يُسمون موتى . والخامس أن الأنبياء تُعطى لهم الشفاعة يوم القيامة وشفاعتى أيضا يوم القيامة وأما الشهداء فلأنهم يشفعون كل يوم فيمن يشفعون»** .

قوله تعالى : **﴿وَأَن اللَّه﴾** قرأه الكسائي بكسر الألف ، والباقون بالنصب ؛ فمن قرأ بالنصب فعنه يستبشرون بنعمة من الله ويستبشرون بأن الله لا يضيع أجر المؤمنين . ومن قرأ بالكسر فعلى الابتداء . ودليله قراءة ابن مسعود « والله لا يضيع أجر المؤمنين » .

قوله تعالى : **الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ** (١٧٢)

(١) في حاشية السدى على سنن ابن ماجه : « قوله ست خصال المذكورات سبع إلا أن يجعل الإجارة والأمن من الفرع واحدة » . (٢) دفعة : قال الدميرى ضبطناه في جامع الترمذى بضم الدال ، وكذلك قال أهل اللغة : الدفعة بانضم ما دفع من بناء أو مقام فأنصب بجرة ؛ وكذلك الدفعة من الخطر وغيره مثل الدفعة بالقاف . وأما الدفعة بالفتح فهي المرة الواحدة فلا يصلح هنا » .

«الذين» في موضع رفع على الابتداء، وخبره «من بعد ما أصابهم القرح». ويجوز أن يكون في موضع خفض بدل من المؤمنين، أو من «الذين لم يلحقوا». (استجابوا) بمعنى أجابوا، والسين والتاء زائدتان. ومنه قوله :

• فلم يَسْتَجِبْهُ عند ذلك يُجِيبُ (١)

وفي الصحيحين عن عروة ابن الزبير قال قالت لى عائشة رضى الله عنها : كآت أبواك من الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح . لفظ مسلم . وعنه عن عائشة : يا ابن أختى كان أبواك - تعنى الزبير وأبا بكر - من الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح . قالت : لما انصرف المشركون من أحد وأصاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ما أصابهم خاف أن يرجعوا فقال : "من يتدب لمؤلاء حتى يعلموا أن بنا قوة" فانتدب أبو بكر والزبير سبعين ، فخرجوا في آثار القوم ، فسمعوا بهم وأنصرفوا بنعمة من الله وفضل . وأشارت عائشة رضى الله عنها إلى ماجرى في غزوة حمراء الأسد ، وهى على نحو ثمانية أميال من المدينة ؛ وذلك أنه لما كان يوم الأحد ، وهو الثانى من يوم أحد ، نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس بإتباع المشركين ، وقال : "لا يخرج معنا إلا من شهدا بالأمس" فنهض معه مائتا رجل من المؤمنين . في البخارى فقال : "من يذهب في إثرهم" فانتدب منهم سبعون رجلا . قال : كان فيهم أبو بكر والزبير على ما تقدم ، حتى بلغ حمراء الأسد ، مرهبا للعدو ، فربما كان فيهم المقتل بالجراح لا يستطيع المشى ولا يحد مرگوبا ، فربما يحمل على الأعناق ؛ وكل ذلك آسئال لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورغبة في الجهاد . وقيل : إن الآية نزلت في رجلين من بنى عبد الأشهل كانا متخفين بالجراح ؛ يتوكأ أحدهما على صاحبه ، وخرجا مع النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فلما وصلوا حمراء الأسد ، لقيهم نعيم بن مسعود فأخبرهم أن أبا سفيان ابن حرب ومن معه من قريش قد جمعوا جوعهم ، وأجمعوا رأيهم على أن يأتوا إلى المدينة

(١) هذا مجزيت لكعب بن سعد التوى رضى أخاه أبا المنزاة ؛ وصدره :

• وداع دعا يا من يجيب الى الندى •

فَصَاتِلُوا أَهْلَهَا، قَالُوا : مَا أَخْبَرَنَا اللَّهُ عَنْهُمْ « حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ » . فَبَيْنَا قَرِيشٌ قَدْ  
 لُجِعُوا عَلَى ذَلِكَ إِذْ جَاءَهُمْ مَعْبَدُ الْحَزَاعِيِّ ، وَكَانَتْ نِزَاعَةُ حُلَفَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِيَّةُ  
 نَصْحِهِ ، وَكَانَ قَدْ رَأَى حَالَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ ؛ وَلَمَّا رَأَى عِزْمَ  
 قَرِيشٍ عَلَى الرَّجُوعِ لِبِسَاتِصَالِهَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ احْتَمَلَهُ خَوْفٌ ذَلِكَ ، وَخَالَصَ نَصْحَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ عَلَى أَنْ خَوْفُ قَرِيشًا بِأَنْ قَالَ لَهُمْ : قَدْ تَرَكْتُ مَحْدًا وَأَصْحَابَهُ بِجَهَرِ الْأَسَدِ  
 فِي جَيْشٍ عَظِيمٍ ، قَدْ اجْتَمَعَ لَهُ مَنْ كَانَ تَخَلَّفَ عَنْهُ ، وَهُمْ قَدْ تَحَزَّقُوا عَلَيْكُمْ ؛ فَالْتَّجَاءَ النَّجَاءُ ! فَنَازَى  
 أَنَّهُكَ مِنْ ذَلِكَ ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ حَمَلَنِي مَا رَأَيْتُ أَنْ قُلْتُ فِيهِ أَيْلَاتًا مِنَ الشَّعْرِ . قَالَ : وَمَا قُلْتَ ؟  
 قَالَ : قُلْتُ :

كَادَتْ تُهْدِي مِنَ الْأَصْوَاتِ رِاحَتِي \* إِذْ سَالَتْ الْأَرْضُ بِالْجُرْدِ الْأَبَابِيلِ <sup>(٢)</sup>  
 تَرْدَى بِأَسَدٍ كَرَامٍ لَا تَسَابِلِي \* عِنْدَ الْفَقَاءِ وَلَا يَمِيلُ مَعَازِيلِ <sup>(٣)</sup>  
 فَظَلْتُ عَدَوًا أَظُنُّ الْأَرْضَ مَائِلَةً \* لَمَّا تَمَمُّوا بِرَيْسٍ غَيْرِ تَحْوِيلِ  
 فَقُلْتُ وَيْلَ ابْنِ حَرْبٍ مِنْ لِقَائِكُمْ \* إِذَا تَنَطَّطَتِ الْبَطْحَاءُ بِالْحَبِيلِ <sup>(٤)</sup>  
 إِنِّي نَذِيرٌ لِأَهْلِ الْبَسَلِ ضَاحِيَةٌ \* لِكُلِّ ذِي إِزْبَةِ مِنْهُمْ وَمَعْقُولِ  
 مِنْ جَيْشٍ أَحْمَدُ لَا وَخْشٌ قَنَائِلُهُ \* وَلَيْسَ يُوَصِّفُ مَا أَنْذَرْتُ بِالْقَبِيلِ <sup>(٥)</sup>

قَالَ : فَتَنَى ذَلِكَ أَبَا سُفْيَانَ وَمَنْ مَعَهُ ، وَقَفَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرَّغْبُ ، وَرَجَعُوا إِلَى مَكَّةَ  
 خَافَتَيْنِ مَسْرِعِينَ ، وَرَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ مَنْصُورًا ؛ كَمَا قَالَ  
 اللَّهُ تَعَالَى : « فَأَتَقَبَّلُوا بِنِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَفَضَّلِ لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ » أَيْ قَاتَلَ وَرُعِبَ . وَأَسْتَأْذِنُ

- (١) عبة الرجل : موضع سره . (٢) الجرد : خيل قصيرة شعر الجلد . والأبابل : جماعة في قفرة ؛  
 واحدها أبيل . (٣) ردت الخيل ردًا ورديًا : رجعت الأرض بجوارفها في سبيلها وعلوها .  
 والنايلة : القصار ؛ واحدهم تبال . والأيسل : الذي يميل على السرج في جانب ولا يستوي عليه . ونيلي : هو  
 الكسل الذي لا يحسن الركوب والقروية . والمعايزل : القوم ليس معهم سلاح ؛ واحدهم مزال .  
 (٤) قَالَ صَاحِبُ الرُّوسِ الْأَنْفَ : « تَنَطَّطَتِ الْبَطْحَاءُ لَقَطَ مَسْتَارٍ عَنِ النُّطْلَةِ » وَهُوَ صَوْتُ غِلْظَانِ الْقَدَمِ  
 قَوْلُهُ (أَخِيل) جَمْعُ الرَّدَفِ حَرْفُ لَيْنٍ ، وَالْأَيَّاتُ كَلِمَاتُ مَرْدَقَةِ الرَّوِيِّ بِحَرْفِ مَدٍّ وَلَيْنٍ ، وَهَذَا هُوَ السَّادُ .  
 (٥) الْوَخْشُ : وَذَالُ النَّاسِ وَسِقَاتُهُمْ . وَالْقَنَائِلُ : الْقُلُوبُ مِنَ النَّاسِ وَالْخَيْلُ ، الْوَاحِدُ قَبْلَ وَقَبْلَةٍ .



جائزين عبد الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الخروج معه فاذن له . وأخبرهم تعالى أن الأجر العظيم قد تحصل لهم بهذه القفلة . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنها غزوة » . هذا تفسير الجمهور لهذه الآية . وشذَّ مجاهد وعكرمة ورحمهما الله تعالى فقالا : إن هذه الآية من قوله : « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ — إلى قوله : — عظيم » إنما نزلت في خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى بدر الصغرى . وذلك أنه خرج إلى معاد أبي سفيان في أحد ، إذ قال : موعداً بدر من العام المقبل . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قولوا نعم » فخرج النبي صلى الله عليه وسلم قبل بدر ، وكان بها سوق عظيم ، فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه دراهم ، وقرب من بدر بجاءه نعيم بن مسعود الأشجعي ، فأخبره أن قريشاً قد اجتمعت وأقبلت لحربه هي ومن أنصاف إليها ، فأشفق المسلمون من ذلك ، لكنهم قالوا : « حسبن الله ونعم الوكيل » فصموا حتى أتوا بدر فلم يحسدوا أحداً ، ووجدوا السوق فاشتروا بدرهمهم أتماً وتجاراً ، وأقبلوا ولم يلقوا كيداً ، ورجموا في تجارتهم ، فذلك قوله تعالى : « فَأَقْبَلُوا بِنِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَفَضِيلٍ » أى وفضل في تلك التجارات . والله أعلم .

قوله تعالى : الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴿١٧٣﴾

اختلف في قوله تعالى : ( الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ) فقال مجاهد ومقاتل وعكرمة والكلبي : نعيم بن مسعود الأشجعي . واللفظ عام ومعناه خاص ، كقوله : « أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ » يسنئ عداً صلى الله عليه وسلم . السدي : هو أعرابي جعل له جعل على ذلك . وقال ابن إسحاق وجاعةٌ تريد بالناس ركب عبد القيس ، ثمروا بأبي سفيان فلتسهم إلى المسلمين ليبتطوهم . وقيل : الناس هنا المنافقون . قال السدي : لما تجهز النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه للسير إلى بدر الصغرى ليماد أبي سفيان أتاهم المنافقون وقالوا : نحن أصحابكم الذين

هناكم من الخروج إليهم وعصيتوا، وقد قاتلوكم في دياركم وظفروا؛ فإن أتبعوهم في ديارهم فلا يرجع منكم أحد . فقالوا : « حسينا الله ونعم الوكيل » . وقال أبو معشر : دخل ناس من هذيل من أهل تيمامة المدينة ، فسألم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي صفيان فقالوا : « قد جمعوا لكم » جموعا كثيرة « فأخشوهم » أي غافوهم وأخزيوهم ؛ فإنه لا طاقة لكم بهم . فالناس حل هذه الأقوال على باب من الجمع . والله أعلم .

قوله تعالى : ( **زَادَهُمْ إِيمَانًا** ) أي فزادهم قول الناس إيمانا ، أي تصديقا وبهنا في دينهم ، وإقامة على نصرتهم ، وقوة وبراءة واستعدادا . فزيادة الإيمان على هذا هي في الأعمال . وقد اختلف العلماء في زيادة الإيمان وقصانه على أقوال . والعقيدة في هذا على أن نفس الإيمان الذي هو تاج واحد ، وتصديق واحد بشيء ثناء ، إنما هو معنى فرد ، لا يدخل معه زيادة إذا حصل ، ولا يبقى منه شيء إذا زال ؛ فلم يبق إلا أن تكون الزيادة والتقصان في متعلقاته دون ذاته . فذهب جمع من العلماء إلى أنه يزيد وينقص من حيث الأعمال الصادرة عنه ، لا سيما أن كثيرا من العلماء يوقعون اسم الإيمان على الطاعات ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « **الإيمان بضع وسبعون بابا** فأغلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى من الطريق » أخرجه الترمذي ، وزاد مسلم « **والحياء شعبة من الإيمان** » . وفي حديث علي رضي الله عنه : إن الإيمان ليدو لمطة يبيض في القلب ، كلما ازداد الإيمان ازدادت اللطة . وقوله « **لمطة** » قال الأصمعي : اللطة مثل النكتة ونحوها من البياض ؛ ومنه قيل : فرس المطة إذا كان يجهل شيء من بياض . والمحدثون يقولون « **لمطة** » بالفتح . وأما كلام العرب بالضم ؛ مثل شبهة ودهمة ونجرة . وفيه حجة على من أنكر أن يكون الإيمان يزيد وينقص . ألا تراه يقول : كلما ازداد الإيمان ازدادت اللطة حتى يبيض القلب كله . وكذلك النفاق يندو لمطة سوداء في القلب كلما ازداد النفاق أسود القلب حتى يسود القلب كله . ومنهم من قال : إن الإيمان عرض ، وهو لا يثبت زمانين ؛ فهو للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمة متناقيه ؛ فيزيد باعتبار توالي أمثاله على قلب المؤمن ، وباعتبار دوام حضوره .

وَيَقْصُصُ بِنَايَ النَّفَلَاتِ عَلَى قَلْبِ الْمُؤْمِنِ . أشار إلى هذا أبو الماعاني . وهذا المعنى موجوده في حديث الشفاعة ، حديث أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم ، وفيه : " فيقول المؤمنون يا ربنا إخواننا كانوا يصومون ويصلون ويحجون فيقال لهم أخرجوا من صرتم تَحَرَّمْ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاعِيَةٍ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيمَا أَحَدٌ مِنْ أَمْرَتِنَا بِهِ يَقُولُ أَرْجُوا فَنُ . وجدتم في قلبه مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرِ فَأَخْرَجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيمَا أَحَدًا مِنْ أَمْرَتِنَا ثُمَّ يَقُولُ أَرْجُوا فَنُ . وجدتم في قلبه مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرِ فَأَخْرَجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيمَا أَحَدًا ثُمَّ يَقُولُ أَرْجُوا فَنُ . وجدتم في قلبه مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرِ فَأَخْرَجُوهُ " وذكر الحديث . وقد قيل : إن المراد بالإيمان في هذا الحديث أعمال القلوب ؛ كالنية والإخلاص والخوف والنعيمه وشبه ذلك . وسمّاها إيماناً لكونها في محل الإيمان أو عن الإيمان ، على عادة العرب في تسمية الشيء باسم الشيء إذا جاوره ، أو كان منه بسبب . دليل هذا التأويل قول الشافعين بعد إخراج من كان في قلبه مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ : " لَمْ نَذَرْ فِيمَا خَيْرًا " مع أنه تعالى يُخْرِجُ بعد ذلك جموعاً كثيرة ممن يقول لا إله إلا الله ، وهم مؤمنون قطعاً ؛ ولو لم يكونوا مؤمنين لما أخرجهم . ثم إن عِدَمَ الوجود الأول الذي يُرَكَّبُ عليه المثل لم يكن زيادة ولا نقصان . وقُدِّرَ ذلك في الحركة . فإن الله سبحانه إذا خَلَقَ عِلْماً فَرَدَّاهُ وَخَلَقَ مَعَهُ مِثْلَهُ أَوْ أَمثَالَهُ مَعْلُومَاتٍ قَدْ زَادَ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ أَعْدَمَ الله الأمثال فقد نقص ، أي زالت الزيادة . وكذلك إذا خلق حركة وخلق معها مثلاً أو أمثاله . وذهب قوم من العلماء إلى أن زيادة الإيمان ونقصه إنما هو من طريق الأدلة ، فتريد الأدلة عند واحد فيقال في ذلك : إنها زيادة في الإيمان ؛ وبهذا المعنى — على أحد الأقوال — فَضَّلَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَى الْخَلْقِ ؛ فَإِنَّهُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ ، أَكْثَرُ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي عَلَيْهِمُ الْخَلْقُ . وهذا القول خارج عن مقتضى الآية ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ الزيادة فيها من جهة الأدلة . وذهب قوم : إلى أن الزيادة في الإيمان إنما هي بتروك الفرائض والأخبار في مدة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي المعرفة بها بعد الجهل غابراً القدر .

وهذا إنما هو زيادة إيمان، فالقول فيه إن الإيمان يزيد قول مجازي، ولا يتصور فيه  
التقص على هذا الحد، وإنما يتصور بالإضافة إلى من علم. فاعلم.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ أي كافينا الله. وحسب مأخوذ من  
الإحساب، وهو الكفاية. قال الشاعر:

فَمَسْلًا بَيْنَنَا إِقْطًا وَتَمْنَا • وَحَسْبُكَ مِنْ غِيٍّ شَيْعٌ وَرِيٌّ

روى البخاري عن ابن عباس قال في قوله تعالى: «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا  
لَكُمْ - إلى قوله: - وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» قالها إبراهيم الخليل عليه السلام حين  
أُتِيَ فِي النَّارِ. وقالها محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم.  
والله أعلم.

قوله تعالى: فَاتَّقِلُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِ لَدِيَّائِهِمْ سَوَاءٌ وَاتَّبِعُوا  
رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ (١٧٦)

قال علماؤنا: لما قرضوا أمورهم إليه، وأعتدوا بقلوبهم عليه، أعطاهم من الجزاء  
أربعة معان: النعمة، والفضل، وصرف السوء، وأتباع الرضا. فراضاه عنه، ورضى عنهم.

قوله تعالى: إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ  
وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٧٧)

قال ابن عباس وغيره: المعنى يخوفكم أوليائه، أي بأوليائه، أو من أوليائه. فحذف  
حرف الجر ووصل الفعل إلى الأكم فنصب. كما قال تعالى: «لَيَنْتَلِزَ بِأَسَدٍ شَدِيدًا» أي لينتزمكم  
بأس شديد، أي يخوف المؤمن بالكافر. وقال الحسن والسدي: المعنى يخوف أوليائه  
للمتقين، ليقعدوا عن قتال المشركين. فاما أوليائه الله فإنهم لا يخافونه إذا خوفهم. وقد

قيل: إن المراد هذا الذى يخوفكم بجمع الكفار شيطاناً من شياطين الإنس؛ إما نعيم بن مسعود أو غيره، على الخلاف فى ذلك كما تقدم. (فَلَا تَخَافُوهُمْ) أى لا تخافوا الكافرين المذكورين فى قوله: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ». أو يرجع إلى الأولياء إن قلت: إن المعنى يخوف بأوليائه أى يخوفكم أوليائه.

قوله تعالى: (وَخَافُونَ) أى خافون فى ترك أمرى إن كنتم مصدقين بوعدى. والخوف فى كلام العرب الدُّعْر. وَخَافَتْنِي فَلَانٌ تَخَفْتُهُ، أى كُتُّ أشدَّ خوفاً منه. والخوفاءُ الخفازة لا ماء بها. ويقال: ناقةٌ خَوْفَاءٌ وهى الجُرَاءُ. والخافاة كالخريطة من الأدم يُسْتَارُفُهَا السِّل. قال سهل بن عبد الله: اجتمع بعض الصديقين إلى إبراهيم الخليل فقال: ما الخوف؟ فقال: لا تأمن حتى تبلغ المأمن. قال سهل: وكان الربيع بن خثيم إذا مرَّ يَكْبِرُ يَفْتَنِي عليه؛ فقيل لعلَّ ابن أبى طالب ذلك؛ فقال: إذا أصابه ذلك فأعلمونى. فأصابه فأعلموه، بغاه فأدخل يده فى قبضه فوجد حركته عالية فقال: أشهد أن هذا أخوف زمانكم. فالخائف من الله تعالى هو أن يخاف أن يُعَاقِبَهُ إما فى الدنيا وإما فى الآخرة؛ ولهذا قيل: ليس الخائف الذى يبكى ويمسح عينه، بل الخائف الذى يترك ما يخاف أن يُعْلَبَ عليه. ففرض الله تعالى على العباد أن يخافوه فقال: «وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» وقال «وَأَيُّ قَارِئِينَ» . وملح المؤمنين بالخوف فقال: «يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ». ولأرباب الإشارات فى الحسوف عبارات مرجعها إلى ما ذكرنا. قال الأستاذ أبو جلى الدقاق: دخلت على أبى بكر بن فورك رحمه الله عائداً، فلما رآنى دَمَعَتْ عَيْنَاهُ، فقلت له: إِنَّ اللهَ بِمَا فَعَلْتَ وَيَسْفِكُ. فقال لى: إترانى أخاف من الموت؟ إنما أخاف مما وراء الموت. وفى سُنَنِ أبى ماجه عن أبى ترَّ قال:

(١) يقال مخافة عرقاً. (بالخاف لا بإقاف). أى واسعة الجوف أو لا ماء بها؛ كما يقال ناقة خَوْفَاءٌ. (بالخاف كذلك) أى جرباً. (انظر لسان مادة عرق) وليس فيه ولا فى كتاب أكثر من كتب اللغة هذان المعنيان فى مادة «خوف» بإقاف.

(٢) الكبير: كبير الحساد، وهو زق أوجهه تليظ خوفاً؛ وهو المعروف الآن بالخناخ. وأما المذكور فهو المعنى من العين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إني أرى مالا تزون وأسمع مالا تسمعون <sup>(١)</sup> أملت السماء وحق لها أن تبط ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجدا لله والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا وما لتذتم بالنساء على الفُرُشَاتِ وتخرجتم إلى الصُّمُدَاتِ <sup>(٢)</sup> تجارون إلى الله والله لو يدت أني كنت شجرة تمضد <sup>(٣)</sup> . نرجه الترمذي وقال : حديث حسن غريب . وروى من غير هذا الوجه أن أبا ذر قال : " لو يدت أني كنت شجرة تمضد " . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يَسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَن يَصُرُوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ إِلَّا يَجْعَلَهُمْ حَظًّا فِي الْأَخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ <sup>(٤)</sup>  
قوله تعالى : ( وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يَسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ ) هؤلاء قوم أسلموا ثم ارتدوا خوفا من المشركين ، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم ، فأزل الله عز وجل : « وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يَسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ » . وقال الكلبي : يعني به المنافقين ورؤساء اليهود ؛ كتموا صفة النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب فزلت . ويقال : إن أهل الكتاب لما لم يؤمنوا شق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الناس ينظرون إليهم ويقولون إنهم أهل كتاب ؛ فلو كان قوله حقا لاجبوه ، فزلت « وَلَا يَحْزَنكَ » . فرواية نافع بضم الياء وكسر الزاي حيث وقع إلا في - الأنبياء - « لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَعُ الْأَكْبَرُ » <sup>(٥)</sup> فإنه يفتح الياء ويضم الزاي . وضده أبو جعفر . وقرا ابن عيينة كلها بضم الياء والزاي . والباقون كلها بفتح الياء وضم الزاي .

(١) الأبط : صوت الأظفار ، وأبط الأيل : أصواتها وحيتها . أي إن كثرة ما في السماء من الملائكة قد أظفلسا حتى أظت . وهذا مثل وإيدان بكثرة الملائكة وإن لم يكن ثم أبط ، وإنما هو كلام قريب أراه به تقرير طلبة الله عز وجل ( عن ابن الأثير ) . (٢) الصمديات : الطرقات ، وهي جمع صمد ؛ كطرق وطرقات . وقيل : جمع صمد ؛ كظلة وهي فناء باب الدار ، وهو الناس بين يديه . (٣) جأر القوم جوارا : رفعوا أصواتهم بأصواتهم . (٤) تمضد : قطع بالمضد ؛ والمضد والمضاد مثل المنبل يقطع به الشجر .

وهما لغتان : حَزَنِي الْأَمْرُ يَحْزُنُنِي ، وَأَحْزَنِي أَيْضاً وَهِيَ قَلِيلَةٌ ، وَالْأَوَّلَى أَنْصَحُ الْقَتَنِ ، قَالَ النَّعَّاسُ . وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي « أَحْزَنَ » :

• مَضَى مَحْيِي وَأَحْزَنِي الدِّيار •

وقراءة العامة « يُسَارِعُونَ » . وقرأ طلحة « يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ » . قَالَ الضَّحَّاكُ : هُم كُفَّارُ فَرِيشَ . وَقَالَ غَيْرُهُ : هُم الْمُنَاقِقُونَ . وَقِيلَ : هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ . وَقِيلَ : هُوَ مَا فِي جَمِيعِ الْكُفَّارِ . وَمُسَارَعَتُهُمْ فِي الْكُفْرِ الْمَظَاهِرَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ الْقُشَيْرِيُّ : وَالْحُزْنُ عَلَى كُفْرِ الْكَافِرِ طَاعَةٌ ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُحْرِطُ فِي الْحَزْنِ عَلَى كُفْرِ قَوْمِهِ ، فَهَبِيَ عَنْ ذَلِكَ ، كَمَا قَالَ : « فَلَا تَمُحِبْ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٌ » وَقَالَ : « فَلَمَّا لَكَ بِأَخْبَعِ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا » .

(إِنَّهُمْ لَنْ يَصْرُوا اللَّهَ شَيْئًا) أَي لَا يُنْقِصُونَ مِنْ مُلْكِ اللَّهِ وَسُلْطَانِهِ شَيْئًا ، بِمَعْنَى لَا يَنْقُصُ بِكُفْرِهِمْ . وَكَمَا رَوَى عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَا رُؤْيَى عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ : « يَا عِبَادِي إِنِّي حَزَمْتُ الظُّلُمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُمْ بَيْنَكُمْ وَخِيَامًا فَلَا تَعَالَمُوا ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ . يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعَمُونِي أَطْعِمْكُمْ . يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَائِلٌ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُمْكُمْ . يَا عِبَادِي إِنْكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالتَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ . يَا عِبَادِي إِنْكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا تَقِيَّ فَتَنْفَعُونِي . يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَبَيْنَكُمْ كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا . يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَبَيْنَكُمْ كَانُوا عَلَى الْبَحْرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا قَصَّ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا . يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ قَامُوا فِي صَمِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا قَصَّ ذَلِكَ عَنِّي إِلَّا كَمَا يَقْصُ الْخَيْطُ إِذَا أَدْخَلَ الْبَحْرَ . يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أَوْفَيْكُمْ بِهَا فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمِدِ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ » . خَرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا ، وَهُوَ حَدِيثٌ عَظِيمٌ فِيهِ طَوْلٌ

يكتب كله . وقيل : معنى (لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا) أى لن يضرُوا أولياء الله حين تركوا نصرهم  
إذ كان الله عز وجل ناصرهم .

قوله تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ لَكُمْ حَقًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) أى نصيبا .  
والحظ النصيب والحد . يقال : فلان أحظ من فلان ، وهو محظوظ . وجمع الحظ أحاط  
مل غير قياس . قال أبو زيد : يقال رجل حَظِيظ ، أى جديدا إذا كان ذا حظ من الرزق .  
وحَظِظْتُ فى الأمر أَحَظُّ . وربما جُمع الحظ أحظاء . أى لا يعمل لهم نصيبا فى الجنة .  
وهو نص فى أن الخير والنشر بإرادة الله تعالى .

قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوْا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا  
وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (١٧٧)

قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوْا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ) تهتم فى البقرة . (لَنْ يَضُرُّوا  
اللَّهُ شَيْئًا) كسر التأكيد . وقيل : أى من سوء تديره استبدال الإيمان بالكفر ويبيعه به ؛  
فلا يخاف جانبه ولا تديره . وانتصب « شينا » فى الموضعين لوقوع موقع المصدر ؛ كأنه  
قال : لن يضرُوا الله ضررا قليلا ولا كثيرا . ويجوز انتصابه على تقدير حذف الباء ؛ كأنه  
قال : لن يضرُوا الله بشئ .

قوله تعالى : (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّكُمْ تُمْلِي لَهُمْ خَيْرًا لَأَنْفُسِهِمْ  
إِنَّمَا تُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ) (١٧٨)

قوله تعالى : (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّكُمْ تُمْلِي لَهُمْ خَيْرًا لَأَنْفُسِهِمْ) الإملاء طول  
المصرور غدا العيش . والمعنى : لا يحسبن هؤلاء الذين يخونون المسلمين ؛ فإن الله قادر

(١) قال الجوهري : كأنه جمع أحظ . قال ابن بري : وقوله « أحاط على غير قياس » ومعه ، بل أحاط جمع  
أحظ ، وأمله أحظت قلبت الظاء الثانية ياء مضارة أحظ ، ثم جمعت على أحاط . (من اللسان) .  
(٢) راجع ١ ص ٢١٠ طبعة ثانية أو ثالثة .



على إهلاكهم، وإنما يطول أعمارهم ليعملوا بالمعاصي، لأنه خير لهم. ويقال: «أعما  
 نعلي لهم» بما أصابوا من الظفر يوم أحد لم يكن ذلك خيرا لأنفسهم؛ وإنما كان ذلك  
 ليزدادوا عقوبة. وروى عن ابن مسعود أنه قال: ما من أحد برولا فاجر إلا والموت  
 خير له؛ لأنه إن كان برا فقد قال الله تعالى: «وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ» وإن كان فاجرا  
 فقد قال: «إِنَّمَا نُعَلِّيْ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا». وقرأ ابن عباس وعاصم «لا يحسن» بالياء  
 ونصب السين. وقرأ حزة: بالياء ونصب السين. والياقون: بالياء وكسر السين. فن  
 قرأ بالياء فالذين فاعلون. أي فلا يحسن الكفار. و«أعما نعلي لهم خير لا نصيبهم» تسد مسد  
 المفعولين. و«ما» بمعنى الذي، والعائد محذوف، و«خير» خبر «أت». ويجوز أن تقتدر  
 «ما» والفعل مصدرا، والتقدير ولا يحسن الذين كفروا أن إملأنا لهم خيرا لأنفسهم. ومن قرأ  
 بالياء فالفاعل هو المخاطب، وهو محمد صلى الله عليه وسلم. والذين: نصب على المفعول الأول  
 لتحسب. وأن وما بعدها بدل من الذين، وهي تسد مسد المفعولين، كما تسد لو لم تكن بدلا.  
 ولا يصلح أن تكون «أت» وما بعدها مفعولا ثانيا لتحسب؛ لأن المفعول الثاني في هذا الباب  
 هو الأول في المعنى؛ لأن حبيب وأخواتها داخله على المبتدأ والخبر؛ فيكون التقدير: ولا تحسبن  
 إنما نعلي لهم خيرا. هذا قول الزجاج. وقال أبو علي: لو صح هذا لقال «خيرا» بالنصب؛ لأن  
 «أت» تصير بدلا من «الذين كفروا»؛ فكانه قال: لا تحسبن إملأ الذين كفروا خيرا؛ فقله  
 «خيرا» هو المفعول الثاني لحسب. فإذا لا يجوز أن يقرأ «لا تحسبن» بالياء إلا أن تكسر «أت»  
 في «أعما» وتنصب خيرا، ولم يرو ذلك عن حزة، والقراءة عن حزة بالياء؛ فلا تصح هذه  
 القراءة إذا. وقال القرطبي والكسائي: قراءة حزة جائزة على التكرار؛ تقديره ولا تحسبن الذين  
 كفروا، ولا تحسبن إنما نعلي لهم خيرا؛ فسدت «أن» مسد المفعولين لتحسب الثاني، وهي  
 وما علمت مفعول ثانٍ لتحسب الأول. قال القشيري: وهذا قريب مما ذكره الزجاج  
 في دعوى البدل، والقراءة صحيحة. فإذا غرض أبي علي تليط الزجاج. قال النحاس: وزعم  
 أبو حاتم أن قراءة حزة بالياء هنا، وقوله: «ولا يحسبن الذين يخلون» لحن لا يجوز. وتبعه  
 على ذلك جماعة.

قلت : وهذا ليس بشيء ؛ لما تقدم بيانه من الإعراب ، ولصحة القراءة وثبوتها قلا .  
وقرأ يحيى بن وثاب « إنما نمل لهم » بكسر إن فيها جima . قال أبو جعفر : وقراءة يحيى  
خسنة . كما تقول : حسبت عمرا أبوه خالد . قال أبو حاتم : وسمعت الأخفش يذكر كسر  
«إن» يخرج به لأهل القدر؛ لأنه كان منهم . ويعمل على التقديم والتأخير «ولا يحسن الذين  
كفروا إنما نمل ليزدادوا إنما إنما نمل لهم خير لأنفسهم» . قال : ورأيت في مصحف في المسجد  
الجامع قد زادوا فيه حرفا فصار « إنما نمل لهم إيماننا » فنظر إليه يعقوب القارئ فتبين  
أقبح حكمه . والآية نص في بطلان مذهب القدرية ؛ لأنه أخبر أنه يطيل أعمارهم ليزدادوا  
الكفر بعمل المعاصي ، وتوالى أمثاله على القلب . كما تقدم بيانه في ضده وهو الإيمان .  
وعن ابن عباس قال : ما من برّ ولا فاجر إلا والموت خير له ثم تلا « إنما نمل لهم ليزدادوا إنما  
وتلا » وما عند الله خير للأبرار » أخرجه رزين .

قوله تعالى : مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ  
الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي  
مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَتَلَاُمُونَا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ  
أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٥٣﴾

قال أبو العالية : سأل المؤمنون أن يطّوا علامة يفرقون بها بين المؤمنين والمنافقين ؛ فانزل الله  
هن وجل « مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ » الآية . واختلفوا من المخاطب بالآية  
على أقوال . فقال ابن عباس والضحاك ومقاتل والكشي وأكثر المفسرين : الخطاب للكفار  
والمنافقين . أي ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه من الكفر والتفريق وعداوة النبي صلى  
الله عليه وسلم . قال الكشي : إن قريشا من أهل مكة قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : الرجل  
منا تزعم أنه في النار ، وأنه إذا ترك ديننا وأتبع دينك قلت هو من أهل الجنة ! فأخبرنا عن هذا  
من أين هو ؟ وأخبرنا من ياتيك منا ؟ ومن لم يأتك ؟ . فانزل الله عز وجل « مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ

الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفِتَنِ حَتَّى يُخْرِجَ الْغَيْبَ . وَقِيلَ : هُوَ  
 خُطَابُ لِلشَّرِكِينَ . والمراد بالمؤمنين في قوله : « لَيَذَرَنَّ الْمُؤْمِنِينَ » مَنْ فِي الْأَصْلَابِ وَالْأَرْحَامِ  
 مِمَّنْ يُؤْمِنُ . أَيْ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ أَوْلَادَكُمْ الَّذِينَ حُكِّمَ لَهُمُ الْإِيمَانُ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشِّرْكِ ،  
 حَتَّى يَفْزُقَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ ؛ وَعَلَى هَذَا ( وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ ) كَلَامٌ مُسْتَأَنَفٌ . وهو قول  
 ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ . وقيل : الخطاب للمؤمنين . أَيْ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَكُمْ يَا مُعْشَرَ  
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَسْخَاطِ الْمُؤْمِنِ الْمُنَافِقِ ، حَتَّى يُخْرِجَ بَيْنَكُمْ بِالْحَنَّةِ وَالتَّكْلِيفِ ؛ تَعْرِفُوا  
 الْمُنَافِقَ الْخَلِيبَ ، وَالْمُؤْمِنَ الطَّيِّبَ ، وَقَدْ مُيزَ يَوْمَ أَحَدٍ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ . وهذا قول أَكْثَرِ أَهْلِ  
 الْعَمَانِ . ( وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ) يَا مُعْشَرَ الْمُؤْمِنِينَ . أَيْ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَيِّنَ لَكُمْ  
 الْمُنَافِقِينَ حَتَّى تَعْرِفُوهُمْ ، وَلَكِنْ يُظْهِرُ ذَلِكَ لَكُمْ بِالتَّكْلِيفِ وَالْحَنَّةِ ، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِي يَوْمِ أُحُدٍ ؛  
 فَإِنَّ الْمُنَافِقِينَ تَخَفُوا وَأَظْهَرُوا الشَّيْءَ ، فَكُنْتُمْ تَعْرِفُونَ هَذَا الْغَيْبَ قَبْلَ هَذَا ، فَلَا نَاقَةَ أَطْلَعَ  
 اللَّهُ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامَ وَصَحْبَهُ عَلَى ذَلِكَ . وقيل : معنى « يُطْلِعُكُمْ » أَيْ وَمَا كَانَ لِيُعَلِّمَكُمْ مَا يَكُونُ  
 مِنْهُمْ . فقوله : « وَمَا كَانَ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ » عَلَى هَذَا مُتَّصِلٌ ، وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مُنْقَطِعٌ .  
 وَذَلِكَ أَنَّ الْكُفَّارَ لَمَّا قَالُوا : لِمَ لَمْ يُوحَ إِلَيْنَا ؟ قَالَ : « وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُطْلِعُكُمْ عَلَى الْغَيْبِ » أَيْ عَلَى  
 مِنْ يَسْتَحَقُّ النَّبُوَّةَ ، حَتَّى يَكُونَ الْوَحْيُ بِاخْتِيَارِكُمْ . ( وَلَكِنَّ اللَّهَ يُخَيِّرُ ) أَيْ يُخْتَارُ ( مِنْ رُسُلِهِ )  
 لِإِطْلَاعِ غَيْبِهِ ( مِنْ شَيْءٍ ) يُقَالُ : طَلَعْتُ عَلَى كَذَا وَأَطْلَعْتُ ، وَأَطْلَعْتُ عَلَيْهِ غَيْرِي ؛ فَهُوَ لَا زِمٌ  
 وَمُتَعَدٌّ . وَقُرْنِ « حَتَّى يُخْرِجَ » بِالتَّشْدِيدِ مِنْ مَيْزٍ ، وَكَذَا « فِي الْأَنْفَالِ » وَهِيَ قِرَاءَةُ حَزْزَةٍ . وَبِالْقَوْنِ  
 « يُمَيِّزُ » بِالتَّخْفِيفِ مِنْ مَا زِيَّزَ . يُقَالُ : مَزَزْتُ الشَّيْءَ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ أَمِيزُهُ مَيْزًا ، وَمِيزَتُهُ  
 تَمْيِيزًا . قَالَ أَبُو مَعَاذٍ : مَزَزْتُ الشَّيْءَ أَمِيزُهُ مَيْزًا إِذَا فَرَّقْتَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ . فَإِذَا كَانَتْ أَشْيَاءُ قُلْتَ :  
 مِيزَتَهَا تَمْيِيزًا . وَمِثْلُهُ إِذَا جَعَلْتَ الْوَاحِدَ شَيْئَيْنِ قُلْتَ : فَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا ، عَخْفَا ؛ وَمِنْهُ فَرَّقَ الشَّعْرَ .  
 وَإِنْ جَعَلْتَهُ أَشْيَاءَ قُلْتَ : فَرَّقْتَهُ تَفْرِيقًا .

قُلْتَ : وَمِنْهُ أَمَّا زُ الْقَوْمِ ، تَمْيِيزُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ . وَتَكَادُ تَمْيِيزُ ؛ وَهَذَا مُفسِّرُ قَوْلِهِ  
 تَعَالَى : « تَكَادُ تَمْيِيزُ مِنَ الْقَيْظِ » وَفِي الْخَبَرِ « مَنْ مَازَ أَذَى عَنِ الطَّرِيقِ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ » .

قوله تعالى : ( فَأَيُّوْا بِاللّٰهِ وَرُسُلِهِ ) يقال : إن الكفار لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبين لهم من يؤمن منهم ، فأنزل الله « فَأَيُّوْا بِاللّٰهِ وَرُسُلِهِ » يعني لا تشغلوا بما لا يعينكم ، وأشغلوا بما يعينكم وهو الإيمان . ( فَأَيُّوْا ) أى صدقوا ، أى عليكم التصديق لا التشوُّف إلى اطلاع الغيب . ( وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ وَسَقَوْا فَلَكُمْ أَعْرَظٌ ) أى الجحش . ويُذكر أن رجلاً كان عند الحجاج بن يوسف الثقفي مُنْجِياً ، فأخذ الحجاج حصيات بيده قد عَرفَ عِدَّتَهَا فقال لُنَجْمٍ : كم في يدي ؟ فحسب فأصاب المنجم . فأغفله الحجاج وأخذ حصيات لم يَعُدَّهَا فقال النجم : كم في يدي ؟ فحسب فأخطأ ، ثم حسب أيضاً فأخطأ ، فقال : أيها الأمير ، أظنك لا تعرف عدد ما في يدك ؟ قال لا . قال : فما الفرق بينهما ؟ فقال : إن ذلك أَحْصَيْتَهُ فخرج عن حد الغيب ، فحسبتُ فأصبتُ ، وإن هذا لم تعرف عددَها فصار غيباً ، ولا يعلم الغيب إلا الله تعالى . وسياق هذا الباب في « الأنعام » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ( وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا يَبْخُلُونَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ) (١٨٠) فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ ) في موضع رفع ، والمفعول الأول محذوف . قال الخليل وسيبويه والقراء : المعنى البخل خيرا لهم ، أى لا يحسبن البخلون البخل خيرا لهم . وإنما حذف لدلالة يبخلون على البخل ؛ وهو كقوله : من صدق كان خيرا له . أى كان الصدق خيرا له . ومن هذا قول الشاعر :

إذا نَبَى السَّيفُ جَرَى إِلَيْهِ • وخَالَفَ والسَّيفُ إِلَى خِلَافِ  
فالمنى : جرى إلى السَّفْه ، فالسَّيفُ دَلٌّ على السَّفْه . وأما قراءة حمزة بالناء فبعبدة جدا ؛ قاله التماس . وجوازها أن يكون التقدير : لا تحسبن بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم .

قال الزجاج : وهى مثل « وأسأل القرية » . و « هو » فى قوله « هو خير لهم » فاصلة عند البصريين ، وهى العباد عند الكوفيين . قال النحاس : ويجوز فى العربية « هو خير لهم » ابتداء وخبر .

الثانية — قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ شَرُّهُمْ ﴾ ابتداء وخبر ، أى البخل شر لهم . والسين فى « سَيُطَوَّقُونَ » سين الوعيد ، أى سوف يُطَوَّقُونَ ؛ قاله المبرد . وهذه الآية نزلت فى البخل بالمال والإففاق فى سبيل الله ، وأداء الزكاة المفروضة . وهذا كقوله : « وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » الآية . ذهب إلى هذا جماعة من المتأولين ، منهم ابن مسعود وابن عباس وأبو وائل وأبو مالك والسدى والشعي قالوا : ومعنى ﴿ سَيُطَوَّقُونَ مَا يَجْلُوا بِهِ ﴾ هو الذى ورد فى الحديث عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من آتاه الله مالا فلم يُؤَدِّ زكاته مُثِّلَ له يوم القيامة شُجَاعاً أَفْرَعُ لَهُ زَيْبَتَانِ يُطَوِّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِزْمَتِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَنَا مَالِكٌ أَنَا كَزَكَّ — ثم تلا هذه الآية — وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْسُدُونَ <sup>(١)</sup> الْآيَةَ أَخْرِجَهُ النَّسَائِي . ونُحْرِجُهُ ابن ماجه عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من أحدٍ لا يُؤَدِّي زكاةَ ماله إلا مُثِّلَ له يومَ القيامة شُجَاعٌ أَفْرَعٌ حَتَّى يُطَوَّقَ بِهِ فِي عُنُقِهِ » ثم قرأ علينا النبى صلى الله عليه وسلم مصداقه من كتاب الله تعالى « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْسُدُونَ <sup>(٢)</sup> بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » الآية . وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من ذى رَحِمٍ بَاتَى ذَا رَحِمٍ فَبِإِسَاءِهِ مِنْ فَضْلِ مَا بَعْدَهُ فَيَبْخُلُ بِهِ عَلَيْهِ إِلَّا أُخْرِجَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ مِنَ النَّارِ يَتَلَمَّظُ حَتَّى يُطَوَّقَهُ <sup>(٣)</sup> » . وقال ابن عباس أيضا : إنما نزلت فى أهل الكلب ويخلفهم ببيان ما علموه من أمر محمد صلى الله عليه وسلم . وقال ذلك مجاهد وجماعة من أهل

(١) الشجاع (بالضم) : الحية التى ذرأ أو الذى يفرم على ذنبه ويؤايب الرجل والفارس . (٢) الأفرع : هو الذى تمرط جلد رأسه ؛ لكثرة سمه وطول عمره . (٣) الزيبتان : الكتكتان السوداء ران فوق عينيه ، وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخيه . وقيل : هما زَيْبَتَانِ فى شق الحية . (٤) الهزمتان : شقاه . وقيل : هما عظام تاتان فى الحيين تحت الأذنين . (٥) هذا رواية البخارى عن أبى هريرة وقطعه . أما ما أخرجه النسائى فيقتضيه ابن مسعود . ويصحح صحيح البخارى وسنن الشافعى باب الزكاة . (٦) تظلمت الحية : أخرجت لسانها كلفظ الأكل .

السلم . ومعنى «سَيَطُوقُونَ» على هذا التأويل سيجملون عقاب ما يخلوا به ؛ فهو من الطائفة كما قال تعالى : «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ» وليس من التطويق . وقال إبراهيم النخعي : معنى «سَيَطُوقُونَ» سيجعل لهم يوم القيامة طَوْقٌ من النار . وهذا يجرى مع التأويل الأول ؛ [أى] قول السدى : وقيل : يُزَمُّونَ أعمالهم كما يلزم الطوق العنق ؛ يقال : طَوَّقَ فلان عمله طَوَّقَ الحمامة ، أى ألزم عمله . وقد قال تعالى : «وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَتُهُ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ» . ومن هذا المعنى قول عبد الله بن جهمش لأبي سفيان :

أَلْمَخُ أَبَا سَفْيَانَ عَنْ \* أَمْرِ حَوَاقِبِهِ نَدَامَةً  
دَارَ ابْنَ عَمِّكَ يَسْتَهَا \* تَقْضِي بِهَا عَنْكَ الْفَرَامَةَ  
وَحَلِيفُكُمْ بِاللَّهِ رَبِّ النَّاسِ بِجَهْدِ الْقَسَامَةِ  
إِذْهَبَ بِهَا إِذْهَبَ بِهَا \* طَوَّقَهَا طَوَّقَ الْحَمَامَةَ

وهذا يجرى مع التأويل الثانى ، والبخل والبخل فى اللغة أن يمنع الإنسان الحق الواجب عليه . فأما من منع مالا يجب عليه فليس ببخل ؛ لأنه لا يَدُمُ بذلك . وأهل الجحاز يقولون : يَخْلُونَ وقد يَخْلُوا . وسائر العرب يقولون : يَخْلُوا يَخْلُونَ ؛ حكاه النحاس . ويَخْلُ يَخْلُ يَخْلًا وَيَخْلًا ؛ عن ابن فارس .

الثالثة - فى ثمرة البخل وفائده . وهو ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأَنْصَارِ : «مَنْ سَبَّحَكُمْ» ؟ قالوا : الجَدُّ بن قيس على بَجْلٍ فيه . فقال صلى الله عليه وسلم : «وَأَيُّ ذَاكَ أَتَوَى مِنَ الْبَخْلِ» . قالوا : وكيف ذلك يا رسول الله ؟ قال : «إِنْ قَوْمًا زَلُوا بِسَاحِلِ الْبَحْرِ تَكَرَّهُوا لِبَخْلِهِمْ زَلُوا الْأَضْيَافَ بِهِمْ فَقَالُوا : لِيَعِدَّ الرَّجَالُ مَتْنًا عَنِ النِّسَاءِ حَتَّى يَمْتَدَّ الرَّجَالُ إِلَى الْأَضْيَافِ يُمْنُ النِّسَاءِ ، وَتَمْتَدَّ النِّسَاءُ يُمْنُ الرَّجَالِ ؛ ففعلوا وطال ذلك بهم فاشتغل الرجال بالرجال والنساء بالنساء» . ذكره المسوردي فى كتابه «أدب الدنيا والدين» . والله أعلم .

(١) لما طهر بنو جهم من مكة إلى المدينة تركوا دُرهم حمرة منقعة ، ليس فيها ماكن ؛ فباعها أبو سفيان من عمرو بن طفيلة . فقال عبد الله لأبي سفيان : ففعلوا الأبيات بعد فتح مكة . (راجع سورة ابن مضاء ص ٣٢٩ طبع أدري) .  
(٢) لى لى ص ٥٨٦ .

الرابعة - واختلف في البخل والشح، هل هما بمعنى واحد أو بمعنىين . فقيل : البخل الامتناع من إخراج ما حصل عندك . والشح : الحرص على تحصيل ما ليس عندك . وقيل : إن الشح هو البخل مع حرص . وهو الصحيح لما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اتقوا الظلم فإن الظلم ظلماتٌ يوم القيامة وَاتَّقُوا الشَّحَّ فَإِنَّ الشَّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حُلُمُهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحْلَوْا مَحَارِمَهُمْ " . وهذا يراد قول من قال : إن البخل منع الواجب ، والشح منع المستحب . إذ لو كان الشح منع المستحب لما دخل تحت هذا الوعيد العظيم ، والذم الشديد الذي فيه هلاك الدنيا والآخرة . ويؤيد هذا المعنى ما رواه النسائي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا يجتمع غُبارٌ في سبيل الله ودخان جهنم في منخري رجلٍ مسلمٍ أبداً ولا يجتمع شحٌ وإيمانٌ في قلب رجلٍ مسلمٍ أبداً " . وهذا يدل على أن الشح أشد في الذم من البخل ؛ إلا أنه قد جاء ما يدل على مساواتهما وهو قوله - وقد سئل : أيكون المؤمن بخيلاً ؟ قال : " لا " . وذكر الماوردي في كتاب « أدب الدنيا والدين » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأَنْصار : " من سَدَّكُمْ قالوا : الجذ بن قيس على يُحَلِّ فيه ؛ الحديث . وقد تقدم .

قوله تعالى : ﴿ وَفِيهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أخبر تعالى ببقائه ودوام ملكه ، وأنه في الأبد كهو في الأزل غني عن العالمين ، فبِثِ الْأَرْضُ بعد فناء خلقه وزوال أملاكهم ، فبقي الإِمْلاك والأموال لا مدَّعى فيها . بقرى هذا مجرى الوراثة في عادة الخلق ، وليس هذا بميراث في الحقيقة ؛ لأن الوارث في الحقيقة هو الذي يرث شيئاً لم يكن ملكه قبلاً ، والله سبحانه وتعالى مالكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وما بينهما ، وكانت السموات وما فيها ، والأرض وما فيها له ، وأن الأموال كانت عارية عند أربابها ؛ فإذا ماتوا رُدَّتْ العارية إلى صاحبها الذي كانت له في الأصل . ونظير هذه الآية قوله تعالى : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ » ، « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا » الآية . والمعنى في الآيتين أن الله تعالى أمر عباده بأن يُنْفِقُوا ولا يُجْهَلُوا قبل أن يموتوا ويتركوا ذلك ميراثاً لله تعالى ، ولا يتنفعهم إلا ما أنفقوا .

قوله تعالى : لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْخَرْقِ ﴿١٨١﴾ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾

قوله تعالى : ( لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ) ذكر تعالى فيج قول الكفار لا سيما اليهود . وقال أهل التفسير : لما أنزل الله « مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ الله قرضًا حسنًا » قال قوم من اليهود - منهم حُجَي بن أخطب ؛ في قول الحسن . وقال عكرمة وغيره : هو فحاص بن مازوراء - إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ يقرض منا . وإنما قالوا هذا تمويهًا على ضعفائهم ، لا أنهم يعتقدون هذا ؛ لأنهم أهل كتاب . ولكنهم كفروا بهذا القول ؛ لأنهم أرادوا تشكيك الضعفاء منهم ومن المؤمنين ، وتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم .

أى أنه فقير على قول محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه اقترض منا . ( سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ) سنجازيم عليه . وقيل : سنكتبه في صحائف أعمالهم ، أى نأمر الحفظة بإثبات قولهم حتى يقرءوه يوم القيامة في كتبهم التى يؤتونها ؛ حتى يكون أوكد للحجة عليهم . وهذا كقوله : « وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ » . وقيل : مقصود الكتابة الحفظ ، أى سنحفظ ما قالوا لنجازيم . « وما » فى قوله « ما قالوا » فى موضع نصب بسنكتب . وقرأ الأعمش وحمة « سيكتب » بالياء ؛ فيكون « وما » اسم ما لم يُسم فاعله . واعتبر حمزة ذلك بقراءة ابن مسعود « ويقال ذوقوا عذاب الخريق » .

قوله تعالى : ( وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ) أى ونكتب قتلهم الأنبياء ، أى رضاهم بالقتل . والمراد قتل أسلافهم الأنبياء ؛ لكن لما رَضُوا بذلك تحت الإضافة إليهم . وحسن رجل عند الشعبي قتل عثمان رضى الله عنه فقال له الشعبي : شَرِكْتَ فى دمه . بفعل الرضا بالقتل قتلًا رضى الله عنه .

قلت : وهذه مسألة عظيمة حيث يكون الرضا بالمعصية معصية . وقد روى أبو داود عن الحسن بن عبيدة الكندي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّا عَمِلْنَا الْخَطِيئَةَ »



في الأرض كان من شهبها فكريها - وقال مرة فأنكرها - كن غاب عنها ومن غاب عنها  
فرضها كان كن شهبها . وهذا نص .

قوله تعالى : ( يَغْيِرُ حَقٌّ ) تقدم معناه في البقرة . ( وَتَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ )<sup>(١١)</sup>  
أى يقال لهم في جهنم ، أو عند الموت ، أو عند الحساب هذا . ثم هذا القول من الله تعالى ،  
أو من الملائكة ، قولان . وقراءة ابن مسعود « ويقال » . والحريق اسم للفتنة من النار .  
والنار تشمل المتبته وغير المتبته . ( ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ ) أى ذلك العذاب بما سلف  
من الذنوب . وخَصَّ الأيدي بالذكر ليدل على تولي الفعل ومباشرته ، إذ قد يضاف الفعل  
إلى الإنسان بمعنى أنه أمر به ، كقوله : « يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ » وأصل « أَيْدِيَكُمْ » أَيْدِيَكُمْ لخصف  
الضمة لتقلها . والله أعلم .

قوله تعالى : الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى  
يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ  
وَالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (١٢٣) فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ  
كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (١٢٤)

قوله تعالى : ( الَّذِينَ ) في موضع خفض بلا من « الذين » في قوله عز وجل « لَقَدْ  
سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا « أَوْنعت « للمبعد ، أو خبر ابتداء ، أى هم الذين قالوا . وقال الكلبي  
وغیره . نزلت في كعب بن الأشرف ، ومالك بن الصيغ ، ووهب بن يهودا ، وفنحاص  
ابن عازورا وجماعة أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا له : أترحم أن الله أرسلك إلينا ،  
وأنه أنزل علينا كتابا عهد إلينا فيه ألا تؤمن لرسول يزعم أنه من عند الله حتى يأتينا بقربان  
تأكله النار ، فإن جئنا به صدقناك . فانزل الله هذه الآية . فقيل : كان هذا في التوراة ، ولكن  
كان تمام الكلام : حتى يأتياكم المسيح وعهد فاذا أتياكم فآمنوا بهما من غير قربان . وقيل :

كان أمر القرابين ثابتاً إلى أن نُسِخت على لسان عيسى بن مريم . وكان النبي منهم يدبج ويدعو فتزِيل نار بيضاء لها دوىٌ وحيف لادخان لها ، فكان هذا القول دعوى من اليهود ؛ إذ كان ثم استثناء فآخفوه ، أو نسَخ ، فكانوا في تمسكهم بذلك مُتَمَسِّين ، ومعجزات النبي صلى الله عليه وسلم دليل قاطع في إبطال دعواهم ، وكذلك معجزات عيسى ؛ ومن وجب صدقه وجب تصديقه . ثم قال تعالى : إقامة للحجة عليهم : **(قُلْ) يا محمد (قَدْ جَاءَكُمْ) يا معشر اليهود (رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ) من القرابين (فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)**  يعني زكريا ويحيى وشعيا ، وسائر من قُتلوا من الأنبياء عليهم السلام ولم تؤمنوا بهم . أراد بذلك أسلافهم . وهذه الآية هي التي تلاها طاهر الشعبي رضى الله عنه ، فاحتج بها على الذي حسن قتل عثمان رضى الله عنه كما بيناه . وأن الله تعالى سمى اليهود قَتْلَة لرضاهم بفعل أسلافهم ، وإن كان بينهم نحو من سبعمائة سنة . والقربان ما يُسَقَرَّب به إلى الله تعالى من ثُكٍّ وصدقة وعمل صالح ، وهو مُفْلان من الثُّرْبَة . ويكون أسماء ومصدرا ، فثال الاسم السُّلْطَان والبُرْهَان . والمصدر المُتَدَوِّن والمُتَسَرِّان . وكان عيسى بن عمر يقرأ « يَقْرُبَان » بضم الراء اتباعاً لضممة القاف ؛ كما قيل في جمع ظلمات ، وفي حجرة مُجَرَّات . ثم قال تعالى مُعْزِياً لِنبيه ومؤنساً له : **(فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ)**  أى بالدلالات . **(وَالزُّبُرِ)**  أى الكتب المزبورة ، معنى المكتوبة . والزُّبُر جمع زُبُور وهو الكتاب . وأصله من زَبَرْت أى كتبت . وكل زبور فهو كتاب ؛ قال امرؤ القيس :

يَنْ طَلَّ أَبْصَرُهُ فَشَجَانِي • نَحْطُ زُبُورَ فِي عَصِيْبٍ يَمَانِي <sup>(١)</sup>

وأنا أصرف تَرَبَّرِي أى كتابي . وقيل : الزُّبُور من الزُّبْر بمعنى الزُّجْر . وزَبَرْت الرجل أتهربه . وزَبَرْت البئر : طويتها بالجسارة . وقرأ ابن طاهر « بِالزُّبُرِ بِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ » بزيادة باء في الكلمتين . وكذلك هو في مصاحف أهل الشام . **(وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ)**  أى الواضح المضيء ؛ من قولك : أنارت الشيء أنيره ، أى أوجخته . يقال : نارت الشيء وأنارته ونوره وأستناره بمعنى ،

وكل واحد منهما لازم ومتعد . وجمع بين الزير والكباب - وهما بمعنى - لاختلاف لفظهما ، وأصلهما كما ذكرنا .

قوله تعالى : كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْفِتْنَةِ فَمَن زُجِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴿١٥٥﴾

فيه سبع مسائل :

الأول - لما أخبر جل وتعالى عن الباخين وكفرهم في قولهم : «إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ» وأمر المؤمنين بالصبر على أذاهم في قوله «لَتُبْلَوْنَ» الآية - بين أن ذلك مما يقتضى ولا يدوم ، فإن أمد الدنيا قريب ، ويوم القيامة يوم الجزاء . و«ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» من التوق ، وهذا مما لا يحصى عنه للإنسان ، ولا يحيد عنه لحيوان . وقد قال أمية بن أبى الصلت :  
 من لم يمت عِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا • بلوت كأس والمرء ذَائِقُهَا  
 [وقال آخر :

الموت بَابٌ وَكُلُّ النَّاسِ دَاخِلُهُ • قَلِيلٌ يَغْفِرُ بَعْدَ الْبَابِ مَا الدَّارُ

الثانية - قراءة العامة «ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» بالإضافة . وقرأ الأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق «ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» بالتثنية ونصب الموت . قالوا : لأنها لم تَلَقْ بعد . وذلك أن اسم الفاعل على ضربين : أحدهما أن يكون بمعنى المَبْعُثِ . والثاني بمعنى الاستقبال ؛ فإن أردت الأول لم يكن فيه إلا الإضافة إلى ما بعده ؛ كقولك : هذا ضارب زيد أميس ، وقائل بكر أميس ؛ لأنه يُعْرَى بحرف الجر الاسم الجامد وهو العلم ، نحو غلام زيد ، وصاحب بكر . قال الشاعر :  
 الحَافِظُ عَوْرَةَ الْمَشِيرَةِ لَا يَأْ • تَبَسُّمُ مِنْ وَدَانِهِمْ وَكَفَّ

(١) ما تَحْتَجُّ : أى شاة ، وقيل شاة صبيحة .

(٢) الزك ، القبح . والبس تسريين أى القبح . وقال قتادة : (من السالك) .

وإن أردت الثاني جاز الجز . والتصب . والتثوين فيها هذا سبيله هو الأصل ؛ لأنه يجري مجرى الفعل المضارع . فإن كان الفعل غير متعد لم يتعد ، نحو قائمٌ زيدٌ . وإن كان متعدياً عديته ونصبت به ، فقول : زيدٌ ضاربٌ عمروا بمعنى يضرب عمروا . ويجوز حذف التثوين والإضافة تخفيفاً ، كما قال المزار :

سَلِّهِمُومَ بِكَلِّ مَعِي رَأْسَهُ • نَاجِ نَحَالِيطِ صُنْبَةٍ مُتَمِّسٍ<sup>(١)</sup>  
مُقَاتِلِ أَجْبَلِهِ مَيْيَنِ عُنُقِهِ • فِي مَنَكِبِ زَبَنِ الْمِطْلِ مَرْتَدِسٍ<sup>(٢)</sup>

الثالثة - أعلم أن لوت أسباباً وأمارات ؛ فمن علامات موت المؤمن هَرَقُ الْحَيِّينَ ، أخرجه النَّسَائِيُّ من حديث بُرَيْدَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : "مُتَّيَمَاتُ الْيَوْمِ بِهَرَقِ الْحَيِّينَ" . وقد بيناه في "التذكرة" فإذا احتضر لقن الشهادة ؛ لقوله عليه السلام : "لَقِّنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" لتكون آخر كلامه فَيُحْتَمَّ لَهُ بِالشَّهَادَةِ ؛ وَلَا يَمَادُ عَلَيْهِ مِنْهَا لَثْلَا يَضْجُرُهُ وَيَسْتَحِبُّ «قِرَاءَةً» مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : "أَقْرَبُوا بِسَاحِلِ مَوْتِكُمْ" . أخرجه أَبُو دَاوُدَ . وَذَكَرَهُ الْأَجْرِيُّ فِي كِتَابِ النَّصِيحَةِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "مَنْ مَاتَ يُقْرَأُ عِنْدَهُ سُورَةُ يَسٍ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ" . فإذا قُضِيَ وَتَبَعَ الْبَصَرُ الرُّوحَ - كما أخبر صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم - وَارْتَفَعَتِ الْعِبَادَاتُ ، وَزَالَ التَّكْلِيفُ ، تَوَجَّهَتْ عَلَى الْأَحْيَاءِ أَحْكَامُ ، مِنْهَا تَقْمِيطُهُ ، وَإِعْلَامُ إِخْوَانِهِ الصُّلَحَاءِ بِمَوْتِهِ ، وَكَرِهَهُ قَوْمٌ وَقَالُوا : هُوَ مِنَ النَّبِيِّ . وَالْأَوَّلُ أَحْمَرُ . وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . وَمِنْهَا الْأَخْذُ فِي تَجْمِيزِهِ بِالْفَسْلِ وَالذَّفْرِ . لَثْلَا يُسْرِعُ إِلَيْهِ التَّنْثِيرُ ؛ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْمٍ أَنْشَرُوا دَفْنَ مَيِّتِهِمْ : "عَجَلُوا بِدَفْنِ جِيفَتِكُمْ" ؛ وَقَالَ : "أَسْرِعُوا بِالْخُتَّازَةِ" الْحَدِيثُ ، وَسَيَأْتِي . فَأَمَّا غَسْلُهُ وَهُوَ

- (١) قوله معلى رأسه ، أى ذلول . وناج : سريع . والنصبة : أن يضرب يمانه إلى الحرة . والمتيسر والأيسر : الأبيض ، وهو أفضل ألوان الإبل . والمئى : سل هوامك اللازمة لفرار من توى وثابه منك بكل بعر رنحه السفر .  
(٢) وصف بيرا بطن الجوف ؛ فإذا شد رطبه غطت أظلال أجله (جمع حبل) واستقرها نظم جوفه . والاختيال : الذهاب بالثر . والمئين : الذين يملكون . وزين : زاسم ودفع . والمرتدس : التنديد . ويروى : متين عنه .  
(ومن شرح التواضع التندري) .

— الثالثة — فهو سنة لجميع المسلمين حاشا الشهيد على ما تقدم . وقيل : غسله واجب ؛  
 قاله القاضي عبد الوهاب . والأول مذهب الكتاب ، وعلى هذين القولين الأولين العلماء .  
 وسبب الخلاف قوله عليه السلام لأُم عطية في غسلها ابنته زينب ، على ما في كتاب مسلم .  
 وقيل : هي أُم كلثوم ، على ما في كتاب أبي داود : « أَغْسَلْتَهَا ثَلَاثًا أَوْ نَحْمَسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ  
 إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ » الحديث . وهو الأصل عند العلماء في غسل الموتى . فقيل : المراد بهذا الأمر  
 بيان حكم الغسل فيكون واجبا . وقيل : المقصود منه تعليم كيفية الغسل فلا يكون فيه ما يدل  
 على الوجوب . قالوا ويدل عليه قوله : « إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ » وهذا يقتضي إخراج ظاهر الأمر  
 عن الوجوب ؛ لأنه فوضه إلى نظرهم . قيل لم : هذا فيه بُعد ؛ لأن رَقَكَ « إِنْ رَأَيْتَ »  
 إلى الأمر ، ليس السابق إلى الفهم بل السابق رجوع هذا الشرط إلى أقرب مذكور ، وهو  
 « أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ » أو إلى التخيير في الأعداد . وعلى الجملة فلا خلاف في أن غسل الميت  
 مشروع معمول به في الشريعة لا يترك . وصفته كصفة غسل الجنابة على ما هو معروف .  
 ولا يحاوز السبع غسلات في غسل الميت بإجماع ؛ على ما حكاه أبو عمر . فإن خرج منه شيء  
 بعد السبع غسل الموضع وحده ، وحكمه حكم الجنب إذا أحدث بعد غسله . فإذا فرغ من  
 غسله كَفَنَهُ في ثيابه وهي :

الرابعة — والتكفين واجب عند عاتمة النساء ، فإن كان له مال فن رأس ماله  
 عند عاتمة النساء ، إلا ما حكى عن طاوس أنه قال : من التلث كان المال قليلا أو كثيرا .  
 فإن كان الميت ممن تلزم غيـره نفقته في حياته من سيد — إن كان عبدا — أو أب أو زوج  
 أو ابن ؛ فعل السيد بإتفاق ، وعلى الزوج والأب والابن باختلاف . ثم على بيت المال أو على  
 جماعة الساميين على الكفاية . والذي يتعين منه بتعيين الفرض سَرُّ المودة ؛ فإن كان فيه فضل  
 فغير أنه لا يمس جميع الجسد غطى رأسه ووجهه ؛ إكراما لوجهه وسترا لما يظهر من تنفير  
 محاسنه . والأصل في هذا قصة مُصِيبِ بْنِ عُمَيْرٍ ، فإنه تَرَكَ يَوْمَ أُحُدٍ نَمْرَةً <sup>(١)</sup> كَانَ إِذَا غَطَّى رَأْسَهُ

(١) النمر (فتح فكسر) : شملة فيها خطوط بيض وسود ، أو ردق من صوف تلبسه الأمراء .

خرجت رجلا، وإذا غُطِّي رجلاه نخرج رأسه؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صَمَوْهَا  
 نَمَا عَلَى رَأْسِهِ وَأَجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْنِ"<sup>(١)</sup> أخرج الحديث مسلم . والوتر مستحب عند كافة  
 العلماء في الكفن؛ وكلهم يجمعون على أن ليس فيه حد . والمستحب منه البياض؛ قال صلى  
 الله عليه وسلم: "البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم" أخرجه  
 أبو داود . وكُفِّنَ صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض مَحْوِلَةٍ من كُرْسَفٍ . والكفن  
 في غير البياض جائز إلا أن يكون حريرا أو نَحْرًا . فإن تشاح الورثة في الكفن قُضِيَ عليهم  
 في مثل لباسه في جُمُعته وأعياده؛ قال صلى الله عليه وسلم: "إِذَا كُفِّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ  
 كِفَنَهُ" أخرجه مسلم . إلا أن يوصى بأقل من ذلك . فإن أوصى بِسَرَفٍ قيل: يبطل  
 الزائد . وقيل: يكون في الثلث . والأوَّلُ أصح؛ لقوله تعالى: «وَلَا تُسْرِفُوا» . وقال أبو بكر:  
 إنه للهالة . فإذا فُرِغَ من غسله وتكفينه ووضعه على سريره واحتمله الرجال على أعناقهم وهي:

النامسة - فالحكم الإسراع في المني؛ لقوله عليه السلام: "أسرعوا بالجنازة فإن تك  
 صالحة فغير تمضمونها إليه وإن تكن غير ذلك فشر تمضمونه عن رقابكم" . لا كما يفعله اليوم  
 الجُهال في المني رويدا، والوقوف بها المزة بعد المزة، وقراءة القرآن بالألحان إلى ما لا يحل  
 ولا يجوز حسب ما يفعله أهل الديار المصرية بموتاهم . روى النسائي - أخبرنا محمد بن عبد الأعلى  
 قال حدثنا خالد قال أنبأ عيسى بن عبد الرحمن قال حدثني أبي قال: شهدت جنازة  
 عبد الرحمن بن سُمرة ونخرج زياد بن عيسى عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن  
 ومواليهم يستقبلون السرير ويمشون على أعقابهم ويقولون: رُويَدا رويدا، بارك الله فيكم!  
 فكانوا يدبُّون دُبْيَا مَحْنِي إِذَا كَانَا بِبَعْضِ طَرِيقِ الْمَرْبِدِ لَحَقْنَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى بَغْلَةٍ فَلَمَّا

(١) الإذْن (تكرار المزة): حشيشة طيبة الرائحة، يصنع بها البيوت فوق الكسب . (٢) قوله:

محولة؛ يروى بفتح الهمزة وضما؛ فافتتح منصوب إلى السجود، وهو القصار لأنه يسهل على أي يسهلا، أو إلى سجود  
 وهي مرة بالهمزة . وأما التضمين مع حمل، وهو التزويد الأبيض النقي؛ ولا يكون إلا من فلن . والكسف كصفر؛  
 التفتت . (٣) الهلة (مفعلة إلى)؛ التبع والحدود التي يلزم فيسبل من الجسد .

(٤) قوله صلى الله عليه وسلم: «وَلَا تُسْرِفُوا»

رأى الذى يصنعون حمل عليهم بقلته وأهوى اليهم بالسوط وقال : خلّوا ! فولدنى اكرم وجهه  
أبى القاسم صلى الله عليه وسلم لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما لنكاد نرمل  
بها رملاً ، فانبطت القوم ، وروى أبو ماجد عن ابن مسعود قال سألتنا نبيّنا صلى الله عليه وسلم  
عن المشى مع الجنّاة فقال : «دون الخبّب إن يكن خيراً يسجل اليه وإن يكن غير ذلك فعدّك  
لأهل النار» الحديث . قال أبو عمر : والذى عليه جماعة العلماء فى ذلك الإسراع فوق  
السجّة قليلاً ، والعجلة أحب اليهم من الإبطاء ، ويكره الإسراع الذى يَسْقُطُ على ضَمْعَةِ الناس  
ممن يتبعها . وقال إبراهيم النخعي : بطّئوا بها قليلاً ولا تَدْبُوا دَيْبَ اليهود والنصارى . وقد  
تأول قوم الإسراع فى حديث أبى هريرة تعجيل الدفن لا المشى ، وليس بشئ لما ذكرناه .  
وبالله التوفيق .

السادسة - وأما الصلاة عليه فهي واجبة على الكفاية كالجهاد . هذا هو المشهور  
من مذاهب العلماء : مالك وغيره ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم فى النجاشي : «قوموا فصلّوا  
عليه» . وقال أصبغ : إنها سنة . وروى عن مالك . وسبأى لهذا المعنى زيادة بيان  
فى «برائة» .

السابعة - وأما دفنه فى التراب ودمه وستره فذلك واجب ؛ لقوله تعالى : «فَبِمَتَ اللَّهُ  
عُزْرًا بِمَيِّتٍ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارَى سَوْءَ أَخِيهِ» . وهناك <sup>(٢١)</sup> يذكّر حكم بيان القبر  
وما يستحب منه ، وكيفية جعل الميت فيه . ويأتى فى «الكهف» حكم بناء المسجد عليه  
إن شاء الله تعالى .

فهذه جملة من أحكام الموتى وما يجب لهم على الأحياء . وعن عائشة قالت قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : «لا تَسْبُوا الأموات فإنهم قد أنفصوا إلى ما أقدموا» أخرجه مسلم .  
وفى سنن النسائي عنها أيضاً قالت : ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم هالك يسوء فقال :  
«لا تذكروا هلكاكم إلا بخير» .

(١) فى المسألة السابعة فى قوله تعالى : «ولا تصل على أحد منهم» آية ٤٤

(٢) فى سورة المائدة آية ٣١ (٣) عن قوله تعالى : «وكلك أضرّاً عليهم» آية ٣٢

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فاجر المؤمن ثواب ، وأجر الكافر عقاب ، ولم يعتد بالنعمة والبلية في الدنيا أجرة وجزاء ؛ لأنها عرصة الفناء . ﴿ فَمَنْ زُحْرَجَ عَنِ النَّارِ ﴾ أى أبعد . ﴿ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ ظفر بما يرجو ، ونجا عما يخاف . وروى الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُزْحَجَ عَنِ النَّارِ وَأَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلْيَأْتِهِ مِنْتَهُ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ عَمِدَا رَسُولَ اللَّهِ وَيَأْتِي إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ " . عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها اقموا إن شئتم " فَمَنْ زُحْرَجَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ " .

﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ ﴾ أى تنزع المؤمن وتخدعه فيظن طول البقاء وهي فانية . والمتاع ما يمتنع به وينتفع ؛ كالقاس والقدور والقصعة ثم يزول ولا يبقى ملكه ؛ قاله أكثر المفسرين . قال الحسن : تحضرة النبات ، ولعب البنات لا حاصل له . وقال قتادة : وهي متاع متروك توشك أن تضيع بآهلهما ؛ فينبغي للإنسان أن يأخذ من هذا المتاع بطاعة الله سبحانه ما استطاع . ولقد أحسن من قال .

هى الدار دار الأذى والقذى • ودار الفناء ودار النسيء  
فلو فلها بحسنا فبرها • لمت ولم تقض منها الوطر  
أيا من يؤمل طول الخلود • وطول الخلود عليه ضرر  
إذا أنت شئت وبان الشباب • فلا خير في العيش بيد الكبر

والفسرود (شرح النين) الشيطان؛ يثر الناس بالتمنية والمواعيد الكاذبة . قال ابن عرفة : الفرود ما رأيت له ظاهرا تحبه ، وفيه باطن مكروه أو مجهول . والشيطان غرور ؛ لأنه يعمل كل حباب للنفس ، ووراء ذلك ما يسوء . قاله : ومن هذا بيع النذر ، وهو ما كان له ظاهره بيع بخره وباطنه مجهول .



قوله تعالى : لَتُبْلَوْنَ فِيْ أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ  
أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيْرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا  
وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٨١﴾

هذا الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأمه . والمعنى : لتُختَبَرَنَّ وتُمتَحَنَنَّ في أموالكم  
بالمصائب والأرزاء . والإنفاق في سبيل الله وسائر تكاليف الشرع . والابتلاء في الأنفس بالموت  
والأمراض وفقد الأحباب . وبدأ بذكر الأموال لكثرة المصائب بها . ( وَلَتَسْمَعَنَّ )  
إن قيل : لم ثبت الواو في « لتبْلَوْنَ » وحذفت من « وَلَتَسْمَعَنَّ » ؛ فالجواب أن الواو في « لتبْلَوْنَ »  
قبلها فتحة فحركات لالتقاء الساكنين ، وحُصِتْ بالضممة لأنها واو الجمع ، ولم يمز حذفها لأنه  
ليس قبلها ما يدل عليها ، وحذفت من « ولتسمعن » لأن قبلها ما يدل عليها . ولا يجوز  
همز الواو في « لتبْلَوْنَ » لأن حركتها عارضة ؛ قاله النحاس وغيره . ويقال للواحد من المذكر :  
لَتَبْلِيَنَّ يا رجل . وللاثنتين : لتبليان يا رجلان . ولجماعة الرجال : لتبْلُوْنَ . ونزلت بسبب أن أبا بكر  
رضي الله عنه سمع يهوديا يقول : إن الله فقير ونحن أغنياء . ردًا على القرآن واستخفافا به حين  
أنزل الله « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » فظنهم ؛ فشكاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فنزلت . قيل : إن قائلها فتاحص اليهودي ؛ عن عكرمة . الزهري : هو كعب بن الأشرف  
نزلت بسببه ؛ وكان شاعرا ، وكان يهجو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ويؤلَّب عليه كفار  
قريش ، ويشبِّه بنساء المؤمنين حتى بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن مسلمة وأصحابه  
فقتله القنلة المشهورة في السير وصحيح الخبر . وقيل غير هذا . وكان صلى الله عليه وسلم لما قدم  
المدينة كان بها اليهود والمشركون ، فكان هو وأصحابه يسمعون أذى كثيرا . وفي الصحيحين  
أنه عليه السلام مرَّ بأبن أبيّ وهو عليه السلام على حمار فدعاه إلى الله تعالى ؛ فقال ابن أبيّ :  
إن كان ما تقول حقا فلا تؤذنا به في مجالسنا ! إرجع إلى رحلك ، فن جارك فأقصص  
عليه . وقبض على أنفه لئلا يصبه غبار الحمار ، فقال ابن رواحة : نعم يا رسول الله ،

فَأَقْضَ فِي مَجَالِسَاتِنَا نَحْبَ ذَلِكَ . وَأَسْنَبَ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ كَانُوا حَوْلَ ابْنِ أَبِي ،  
وَمَا زَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْكُنُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا . ثُمَّ دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ يَهُودَهُ  
وَهُوَ مَرِيضٌ ، فَقَالَ : « أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ فُلَانٌ » فَقَالَ سَعْدٌ : أَصْفَحْ عَنْهُ وَأَصْفَحْ ، فَوَالَّذِي  
أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَقَدْ جَاءَكَ اللَّهُ بِالْحَقِّ الَّذِي تَزَلُّ ، وَقَدْ أَصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحِيرَةِ عَلَى أَنْ  
يَتَوَجَّهَ وَيَصْصَبُوهُ بِالْمَصَابِيءِ ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ مُبْرِقًا بِهِ ، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ  
مَا رَأَيْتَ . فَمَعَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . قِيلَ : هَذَا كَانَ  
قَبْلَ زَوَالِ الْقِتَالِ ، وَتَدَبَّرَ اللَّهُ عِبَادَهُ إِلَى الصَّبْرِ وَالْقُوَى وَأَخْبَرَهُ أَنْ مِنْ عَزَمَ الْأُمُورَ . وَكَذَا  
فِي الْبَخَارِيِّ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ ، أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ زَوَالِ الْقِتَالِ . وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْسُوحٍ ،  
فَإِنَّ الْجِدَالَ بِالْأَحْسَنِ وَالْمَدَارَاةَ أَبَدًا مُتَدَوِّبٌ إِلَيْهَا ، وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ يُوَادِعُ  
الْيَهُودَ وَيُدَارِيهِمْ ، وَيَصْنَعُ عَنِ الْمُنَاقِقِينَ ، وَهَذَا بَيْنَ . وَمَعْنَى (عَزَمَ الْأُمُورَ) شَدَّهَا  
وَصَلَبَهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ .<sup>(٢)</sup>

قوله تعالى : وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ  
لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا  
فَيَسِّرَ مَا يَنْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾

فيه مسائلتان :

الأولى - قوله تعالى : ( وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ) هذا متصل بذكر  
اليهود ؛ فانهم أُخبروا بالإيمان بحمد عليه السلام وبيان أمره ، فكتُموا عنه . فالآية توبيخ لهم ،  
ثم مع ذلك هو خبر عام لهم ولغيرهم . قال الحسن وقادة : هي في كل من أوتي علم شيء من  
الكتاب . فمن علم شيئاً فليعلمه ، وإياكم وكتبان العلم فإنه هلكة . وقال محمد بن كعب :  
لا يحمل لئال أن يسكت على علمه ، ولا للجاهل أن يسكت على جهله ؛ قال الله تعالى « وَإِذْ أَخَذَ

اللَّهُ مِثَاقَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ ۖ الْآيَةُ ۖ وَقَالَ : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » .  
 وقال أبو هريرة : لولا ما أخذ الله على أهل الكتاب ما حدثتكم بشيء ، ثم تلا هذه الآية  
 « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِثَاقَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ » . وقال الحسن بن عمار : أتيت الزمهرى بعد  
 ما ترك الحديث ، فالتفت على يابه فقلت : إني رأيت أن تحدثني . فقال : أما علمت أني تركت  
 الحديث ؟ فقلت : إما أن تحدثني وإما أن أحدثك . قال حدثني . قلت : حدثني الحكم  
 ابن عتيبة عن يحيى بن الجزار قال سمعت علي بن أبي طالب يقول : ما أخذ الله على الجاهلين  
 أن يتعلموا حتى أخذ على العلماء أن يعلموا . قال : لحدثني أربعين حديثا .

الثانية - الهاء في قوله : ﴿ لَتُبَيَّنَّهُ ﴾ ترجع إلى عهد صلى الله عليه وسلم وإن لم يحمله  
 ذكر . وقيل : ترجع إلى الكتاب ، ويدخل فيه بيان أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه  
 في الكتاب . وقال : ﴿ وَلَا تَكْفُرْهُ ﴾ ولم يقل تَكْفُرْهُ لأنه في معنى الحال ، أي لتبينه ضمير  
 كاتمين . وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وأهل مكة « لَتُبَيَّنَّهُ » بالناء على حكاية  
 الخطأ . والباقون بالياء لأنه غيب . وقرأ ابن عباس « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِثَاقَ الَّذِينَ لَبِئْتُمْ » .  
 فيجيء قوله « فَبَيَّنَّاهُ » عائد على الناس الذين بين لهم الأنبياء . وفي قراءة ابن مسعود  
 « لَيُبَيَّنَّاهُ » دون النون الثقيلة . والنبد الطرح . وقد تقدم بيانه في « البقرة » . ( ورواه  
 ظهورهم ) مبالغة في الأطراح ، ومنه « اتَّخَذْنَاهُ وَرَاءَ كُمِ ظَهْرِيًّا » وقد تقدم في « البقرة » بيانه  
 أيضا . وتقدم معنى قوله : ﴿ وَاشْتَرَوْا بِهِ مِمَّا قَلِيلًا ﴾ في « البقرة » فلا معنى لإعادته . ( فَيُبَيِّنْ  
 مَا يَشْتَرُونَ ) تقدم أيضا . والحمد لله .

أقوله تعالى : لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُحْمَدُوا  
 بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾

(١) راجع ج ٢ ص ٤٠ طبة ثانية .

(٢) راجع ج ١ ص ٣٢٤ طبة ثانية أورثته .

(٣) راجع ج ٢ ص ٢٧ طبة ثانية .

أى بما فعلوا من القعود في التخلف عن الفز وجماعوا به من العذر . ثبت في الصحيحين  
عن أبى سعيد الخدري أن رجلا من المنافقين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
إذا خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الفز تخلفوا عنه وفرحوا بتقدمهم خلافاً رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، فإذا قديم النبي صلى الله عليه وسلم اعتذروا إليه وحلفوا ، وأحبوا أن  
يُحمدوا بما لم يفعلوا؛ فنزلت ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾  
الآية . وفي الصحيحين أن مروان قال لبوابه : اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل له : لئن  
كان كل امرئ منا فرح بما أوتي ، وأحب أن يُحمد بما لم يفعل معذباً ، لنعذبن أجمعون . فقال  
ابن عباس : ما لكم ولهذا الآية ! إنما أنزلت هذه الآية في أهل الكتاب . ثم تلا ابن عباس « وإذا  
أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه » و « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ  
بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا » . وقال ابن عباس : سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن  
شيء فكتموه إياه ، وأخبروه بغيره ؛ ففرجوا وقد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا  
بذلك إليه ، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم إياه ، وما سألهم عنه . وقال محمد بن كعب القرظي :  
نزلت في علماء بني إسرائيل الذين كتموا الحق ، وأتوا ملوكهم من العلم ما يوافقهم في باطلهم ،  
« وَأَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا » أى بما أعطاهم الملوك من الدنيا ؛ فقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم  
« لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ  
الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » . فأخبر أن لهم عذاباً إجماعاً بما أفسدوا من الدين على عباد  
الله . وقال الضحاك : إن اليهود كانوا يقولون للوك إنا نحمد في كتابنا أن الله يبعث نبياً  
في آخر الزمان يَحْمِمْ به النبوّة ؛ فلما بعث الله سألهم الملوك أهو هذا الذى تجدونه في كتابكم ؟  
فقال اليهود طمعا في أموال الملوك : هو غير هذا ، فأعطاهم الملوك الخزان ؛ فقال الله تعالى :  
« لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا » الملوك من الكذب حتى يأخذوا عرض الدنيا .  
والحديث الأول خلاف مقتضى الحديث الثاني . ويحتمل أن يكون نزولها على السببين

(١) هو مروان بن الحكم بن الناصر ، وكان يرضع أميرا على المدينة من قبل سارية . (عن شرح القسطلاني) .

لاجتماعهما في زمن واحد، فكانت جواباً للفريقين . وإبه أعلم . وقوله : واستحمدوا بذلك إليه ، أى طلبوا أن يحمدوا . وقول مرون : لن كان كل أمرئ منا الخ دليل على أن للعموم صيغاً مخصوصة ، وأن « الذين » منها . وهذا يقطع به من تفهم ذلك من القرآن والسنة . وقوله تعالى : « وَيُحْيُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا » إذا كانت الآية في أهل الكتاب لا في المنافقين المتخلفين ؛ لأنهم كانوا يقولون : نحن على دين إبراهيم ولم يكونوا على دينه ، وكانوا يقولون : نحن أهل الصلاة والصوم والكتاب ؛ يريدون أن يحمّدوا بذلك . و«الذين» فاعل يحسبهم بالياء . وهى قراءة نافع وابن عاصم وابن كثير وابن عمرو ؛ أى لا يحسبهم الفارحين فرحهم متنجياً لهم من العذاب . وقيل : المفعول الأول محذوف ، وهو أنفسهم . والثانى « بمفازة » . وقرأ الكوفيون « تحسب » بالناء على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ أى لا تحسب يا عهد الفارحين بمفازة من العذاب . وقوله « فَلَا تَحْسَبُهُمْ » بالناء وفتح الباء ، إعادة تأكيد . ومفعوله الأول الماء والميم . والمفعول الثانى محذوف ؛ أى كذلك ، والفاء عاطفة أو زائدة على بدل الفعل الثانى من الأول . وقرأ الضحاك وعيسى بن عمر بالناء وضم الباء « فَلَا تَحْسَبُهُمْ » أراد محمداً صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وقرأ مجاهد وابن كثير وأبو عمرو ويحيى بن عمر بالياء وضم الباء خبراً عن الفارحين ؛ أى فلا يحسب أنفسهم ؛ « بمفازة » المفعول الثانى . ويكون « فلا يحسبهم » تأكيداً . وقيل : الذين فاعل يحسبهم ومفعولها محذوفان لدلالة يحسبهم عليه ؛ كما قال الشاعر :

بأى كتاب أم بأية آية . ترى جهنم عاراً على وتحسب

استغنى بذكر مفعول الواحد عن ذكر مفعول الثانى ، و« بمفازة » الثانى . وهو بدل من الفعل الأول فأغنى لإبداله منه عن ذكر مفعوله ، والفاء زائدة . وقيل : قد تبي هذه الأفعال ملغاة لا فى حكم الجمل المفيدة نحو قول الشاعر :

وما خلت أبهى بيننا من مسودة . عراض المفاكى المستفات القلائصا

الَّذِي : الخيل التي قد آتى عليها بعد قروحها سنة أو ستان؛ الواحد مُنْكَ، مثل الخُلف من الإبل؛ وفي المثل جرى المَذْيَاتِ غلاب . والمستفاد اسم مفعول؛ يقال : سَتَتْ البعيرُ أسنَّه سَتًّا إذا كففته بزمامه وأنت راكبه . وأسنف البعير لسنه في سنه . وأسنف البعير بنفسه إذا رفع رأسه؛ يعتدى ولا يعتدى . وكانت العرب تركب الإبل وتجنّب الخيل؛ تقول : الحرب لا تُثْبِي مودة . وقال كعب بن أبي سلمى :

أرجو وأمل أن تدنو مودَّتْها • وما إخالُ لدنيا منك تنوِيلُ

وقرأ جمهور القراء السبعة وغيرهم «أتوا» بقصر الألف، أى بما جاءوا به من الكذب والكتمان . وقرأ سُرَّوان بن الحَكَم والأعمش وإبراهيم النخعي «أتوا» بالمد، بمعنى أعطوا . وقرأ سعيد ابن جبير «أتوا» على ما لم يسم فاعله؛ أى أعطوا . والمفاضة المنجاة، مفعلة من فاز يفوز إذا نجأ؛ أى ليسوا بفائزين . وسمي موضع الخفاف مفاضة على جهة التناؤل؛ قاله الأصمعي . وقيل : لأنها موضع تفوير ومِظنة هلاك؛ تقول العرب : فوز الرجل إذا مات . قال قلب : حكيت لابن الأعرابي قول الأصمعي فقال أخطأ ، قال لى أبو المكارم : إنما سُمِّيت مفاضة ؛ لأن من قطعها فاز . وقال الأصمعي : سُمِّي اللدنيغ سَلِيًّا تناؤلا . قال ابن الأعرابي : لأنه يستسلم لما أصابه . وقيل : لا تحسبهم يمكن بعيد من العذاب ؛ لأن الفوز التبادُ عن المكروه . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ ﴿١٣٨﴾

هذا احتجاج على الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ، وتكذيب لهم . وقيل : المعنى لا تظنّ الترحين ينجون من العذاب؛ فإن لله كل شيء ، وهم في قبضة التدبير؛ فيكون معطوفا على الكلام الأول، أى أنهم لا ينجون من عذابه، بأخذهم متى شاء . ( والله على كل شيء قدير ) أى يمكن ( قديرٌ ) وقد مضى في «البقرة» .

(١) الغلاب . المتابعة . أى أن الذي يغالب بجاريه يقبض قوته .

(٢) راجع ج ١ ص ٢٤٤ طبع ثانية أو ثالثة .

قَوْلَهُ تَعَالَى : إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ  
 لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٤٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ  
 وَيَتَذَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطُلًا مُّسْتَحَنَكًا  
 فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٤١﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ<sup>ط</sup> وَمَا لِلظَّالِمِينَ  
 مِنْ أَنْصَارٍ ﴿١٤٢﴾ رَبَّنَا إِنَّا مِمَّنَّا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ  
 فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١٤٣﴾  
 رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسْلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ  
 الْمِيعَادَ ﴿١٤٤﴾ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلٌ عَمِلْتُمْ مِنْكُمْ مِنْ  
 ذِكْرِي أَوْ أَنْتُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ  
 وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَا أَكْفِرُنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا دَخَلَتْهُمْ  
 جَنَّتِي تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ  
 الثَّوَابِ ﴿١٤٥﴾ لَا يَغْرِبُكَ قَلْبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ ﴿١٤٦﴾ مَتَّعْ قَلِيلًا  
 ثُمَّ مَوَدَّهُمْ جَهَنَّمَ وَيَكْسُ الْمِهَادُ ﴿١٤٧﴾ لَكِنَّ الَّذِينَ آتَقُوا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّتٌ  
 تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا تَزُلَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ  
 خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ﴿١٤٨﴾ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ  
 إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَسْتُرُونَ بِعَابِتِ اللَّهِ نَمْنًا قَلِيلًا  
 أُولَٰئِكَ لَهُمْ أَجْرٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ شَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٤٩﴾ يٰأَيُّهَا الَّذِينَ  
 ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٥٠﴾

فيه خمس وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ تقدم معنى هذه الآية في « البقرة » في غير موضع . نغم تعالى هذه السورة بالأمر بالنظر والاستدلال في آياته ؛ إذ لا تصدر إلا عن حَيٍّ قَدِيرٍ قُدُّوسٍ سَلَامٍ غَنَىَّ عن العالمين ؛ حتى يكون إيمانهم مستندا إلى اليقين لا إلى التقليد . ﴿ لَا يَأْتِي لِأَوَّلِي الْأَلْبَابِ ﴾ الذين يستعملون عقولهم في تأمل الدلائل . ورؤى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم قام يصلي ، فأنه بلالٌ يُؤذنه بالصلاة فرآه يبكي فقال : يا رسول الله ، أتبكي وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ! فقال : « يا بلالُ أفلا أكون عبداً شكوراً ولقد أنزل الله عليّ الليلة آية ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ واختلاف الليل والنهار لَا يَأْتِي لِأَوَّلِي الْأَلْبَابِ » - ثم قال : - وَيَلْ لَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا «

الثانية - قال العلماء : يستحب لمن آتته من نومه أن يمسح على وجهه ، ويستفتح قيامه بقراءة هذه العشر الآيات اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما وسياق ؛ ثم يصلي ما كتب له ، فيجمع بين التفكير والعمل ، وهو أفضل العمل على ما يأتي بيانه في هذه الآية بعد هذا . ورؤى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر آيات من آخر سورة « آل عمران » كل ليلة ، خرجه أبو نصر الوائلي السجستاني الحافظ في كتاب « الإبانة » من حديث سليمان بن موسى عن مظاهر بن أسلم المخزومي عن المِقْبَرِيِّ عن أبي هريرة . وقد تقدم أول السورة عن عثمان قال : من قرأ آخر آل عمران في ليلة كُتِبَ له قيام ليلة .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَهُمْ جَنُودٌ ﴾ ذكر تعالى ثلاث هيئات لا يخلو أبن آدم منها في غالب أمره ، فكانها تنحصر زمانه . ومن هذا المعنى قول عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل



أحيائه . أخرجه مسلم . فدخل في ذلك كونه على الخلاء وغير ذلك . وقد اختلف المسلمون في هذا ؛ فاجاز ذلك عبد الله بن عمرو ابن مبرين والنخعي ، وكره ذلك ابن عباس وعطاء والشعبي . والأول أصح لعموم الآية والحديث . قال النخعي : لا بأس بذكر الله في الخلاء فإنه يصعد . المعنى : تصعد به الملائكة مكتوبا في مصفهم ؛ فحذف المضاف . دليله قوله تعالى : « مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ » . وقال ، « وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَاتِبِينَ » . ولأن الله عز وجل أمر عباده بالذكر على كل حال ولم يستثن فقال : « وَادْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا » وقال : « قَادِرُونَ أَنْ ذَكَّرُكُمْ » وقال : « إِنَّا لَا نُضِيعُ أَمْرًا مِنْ أَحْسَنَ عَمَلٍ » فعم . فذاكر الله تعالى على كل حاله ثواب مأجور إن شاء الله تعالى . وذكر أبو نعيم قال : حدثنا أبو بكر بن مالك حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال حدثنا وكيع قال حدثنا سفيان عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه عن كعب الأحبار قال قال موسى عليه السلام : « يا رب أقرئني أنت فأناجيئك أم بعيد فأناذكك قال يا موسى أنا جليس من ذكرني قال يا رب فإنما تكون من الحال على حال تجلئك وتُعظمك أن تذكرك قال وما هي قال الجنة والغائط قال يا موسى اذكرني على كل حال » . وكرهية من كره ذلك إما لتزيه ذكر الله تعالى في المواضع المرغوب عن ذكره فيها ككرهية قراءة القرآن في الحمام ، وإما إغناء على الكرام الكاتبين على أن يجلهم موضع الأقدار والآنحاس لكاتبه ما يلفظ به . والله أعلم . و( قِيَامًا وَقُودًا ) نصب على الحال . ( وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ) في موضع الحال ، أي ومضطجعين . ومثله قوله تعالى : « دَعَانَا لِجَنَّةٍ أَوْ قَاعِدَا أَوْ قَائِمَا » على العكس ؛ أي دعانا مضطجعا على جنبه . وذهب جماعة من المفسرين منهم الحسن وغيره إلى أن قوله « يَذْكُرُونَ اللَّهَ » إلى آخره ، إنما هو عبارة عن الصلاة ؛ أي لا تضيعوها ، ففى حال العذر يصلونها قعودا وعلى جنوبهم . وهى مثل قوله تعالى : « فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ » في قول ابن مسعود على ما يأتى بيانه . وإذا كانت الآية في الصلاة ففقهها أن الإنسان يصل قائما ، فإن لم يستطع فقاعدا ، فإن لم يستطع فلى جنبه ؛ كما ثبت عن عمران

ابن حُصَيْن قال : كانت بي البواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : **"صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ قَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَّ جَنْبٍ"** رواه الأئمة . وقد كان صلى الله عليه وسلم يصلي قاعدا قبل موته بإمام في النافذة ؛ على ما في صحيح مسلم . وروى الشافعي عن عائشة رضي الله عنها قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي متربعا . قال أبو عبد الرحمن : لا أعلم أحدا روى هذا الحديث غير أبي داود الحفري وهو ثقة ، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأ . والله أعلم .

الرابسة - واختلف العلماء في كيفية صلاة المريض والقاعد وهبتهما ؛ فذكر ابن عبدالحكم عن مالك أنه يترجح في قيامه ، وقاله البوطي عن الشافعي . فإذا أراد السجود تيمنا للسجود على قدر ما يطيق ، قال : وكذلك المنفل ونحوه . قال الثوري : وكذلك قال الليث وأحمد وإسحاق وأبو يوسف وعبد . وقال الشافعي في رواية المزني : يجلس في صلاته كلها بكلوس التشهد . وروى هذا عن مالك وأصحابه ؛ والأول المشهور وهو ظاهر المذونة . وقال أبو حنيفة وزفر : يجلس بكلوس التشهد ، وكذلك يركع ويسجد .

الخامسة - فإن لم يستطع القعود صلى على جنبه أو ظهره على التخيير ؛ هذا مذهب المدونة . وحكى ابن حبيب عن ابن القاسم يصلي على ظهره ، فإن لم يستطع فعلى جنبه الأيمن ثم على جنبه الأيسر . وفي كتاب ابن المؤاز عكسه ، يصلي على جنبه الأيمن ، وإلا فعلى الأيسر ، وإلا فعلى الظهر . وقال سُحُوت : يصلي على الأيمن كما يُجْعَل في الحدة ، وإلا على ظهره وإلا فعلى الأيسر . وقال مالك وأبو حنيفة : إذا صلى مضطجعا تكون رجلاه معا على القبلة . والشافعي والثوري : يصلي على جنبه ووجهه إلى القبلة .

السادسة - فإن قوى لخلقة للمرض وهو في الصلاة ؛ قال ابن القاسم : إنه يقوم فيما بقي من صلاته ويتبني على ما مضى ؛ وهو قول الشافعي وزفر والطبري . وقال أبو حنيفة

(١) أبو عبد الرحمن : كنية الشافعي .

(٢) الحفري (بفتح الحاء والقاف) نسبة إلى موضع بالكوفة) واسمه عمر بن سعد بن حيد .

وصاحبه - يعقوب ومحمد - فيمن صلى مضطجعا ركعة ثم صحَّ : إنه يستقبل الصلاة من أولها ، ولو كان قاعدا يركع ويسجد ثم صحَّ بئى في قول أبى حنيفة ولم يبن في قول محمد . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا أفتخ الصلاة قائما ثم صار إلى حد الإيماء فليت ؛ ورؤى عن أبى يوسف . وقال مالك في المريض الذى لا يستطيع الركوع ولا السجود وهو يستطيع القيام والجلوس : إنه يصلى قائما ويؤمى إلى الركوع ، فإذا أراد السجود جلس وأومأ إلى السجود ؛ وهو قول أبى يوسف وقياس قول الشافعى . وقال أبو حنيفة وأصحابه : يصلى قاعدا .

السابعة - وأما صلاة الراقد الصحيح فروى من حديث عمران بن حصين زيادة ليست موجودة في غيره ، وهى « صلاة الراقد مثل نصف صلاة القاعد » . قال أبو عمر : وجهه أهل العلم لا يميزون النافلة مضطجعا ؛ وهو حديث لم يروه إلا حصين المعلم وهو حسين ابن ذكوان عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين ، وقد اختلف على حسين في إسناده ومثته أختلافا يوجب التوقف عنه ، وإن صحَّ فلا أدرى ما وجهه ؛ فإن كان أحد من أهل العلم قد أبجاز النافلة مضطجعا لمن قدر على القعود أو على القيام فوجه هذه الزيادة في هذا الخبر ، وهى حجة لمن ذهب إلى ذلك . وإن أجمعوا على كراهة النافلة راقدا لمن قدر على القعود أو القيام لحديث حسين هذا إما غلط وإما منسوخ . وقيل : المراد بالاية الذين يستدلون بخلق السموات والأرض على أن المتغير لا بد له من مغير ، وذلك المغير يجب أن يكون قادرا على الكمال ، وله أن يبعث الرسل ، فإن بعث رسولا ودلَّ على صدقه بمعجزة واحدة لم يبق لأحد عذر ؛ فهؤلاء هم الذين يذكرون الله على كل حال . والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ قد بينا أن معنى « يذكرون » وهو إما ذكر باللسان وإما الصلاة فرضها ونفلها ؛ فطلف تعالى عبادة أخرى على إحداها بعبادة أخرى ، وهى الفكر فى قدرة الله تعالى وخلقاته والبر الذى نبه به ليكون ذلك أزيد في بصائرهم ، فى كل شئ له آية يدلُّ على أنه واحد . وقيل : « يتفكرون » عطف على الحسالى . وقيل : يكون متعلما ؛ والأول أشبه . والفكرة : تردد القلب فى الشئ ؛

يقال : تَفَكَّرَ . ورجلٌ فَكَّيرٌ كثير الفكر . ومَنَ النبي صلى الله عليه وسلم على قوم يتفكرون في الله فقال : « تَفَكَّرُوا في الخلق ولا تَفَكَّرُوا في الخالق فإنكم لا تَقْدُرُونَ قَدْرَهُ وإنما التفكر والاعتبار وأنساب الذهن في المخلوقات كما قال : « وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » . وحكى أن سفيان الثوري رضي الله عنه صلى خلف المقام ركعتين ، ثم رفع رأسه فنظر إلى النجوم وإلى السماء ، فلما رأى الكواكب غشي عليه ، وكان يبول الدم من طول حزنه وفكره . وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بينا رجلٌ مُسْتَقْبِلٌ على فراشه إذ رفع رأسه فنظر إلى النجوم وإلى السماء فقال أشهد أن لك رباً وخالقاً اللَّهُم اغفر لي فنظر الله إليه فغفر له » . وقال صلى الله عليه وسلم : « لا عبادة كَتَفَكَّرَ » . وروى عنه عليه السلام قال : « تَفَكَّرْ ساعة خيراً من عبادة سنة » . وروى ابن القاسم عن مالك قال قيل لأم الدرداء : ما كان أكثر شأن أبي الدرداء ؟ قالت : كان أكثر شأنه التَّفَكُّر . قيل له : أكثر التفكر عمل من الأعمال ؟ قال نعم ، هو البقين . وقيل لابن المسيب في الصلاة بين الظهر والعصر . قال : ليست هذه عبادة ، إنما العبادة الورع عما حرم الله والتفكر في أمر الله . وقال الحسن : تَفَكَّرْ ساعة خيراً من قيام ليلة ؛ وقاله ابن عباس وأبو الدرداء . وقال الحسن : الفكرة امرأة المؤمن ينظر فيها إلى حسناته وسيئاته . ومما يتفكر فيه غاوى الآخرة من الحشر والنشر والجنة ونعيمها والنار وعذابها . وروى أن أبا سليمان التماري رضي الله عنه أخذ قدح الماء ليتوضأ لصلاة الليل وعنده ضيف ، فراه لما أدخل أصبعه في أذن القَدَحِ أقام لذلك متفكراً حتى طلع الفجر ؛ فقال له : ما هذا يا أبا سليمان ؟ قال : إني لما طرحت أصبعي في أذن القدح تفكرت في قول الله « إِذِ الْأَوَّلُ فِي أَعْنَاقِهِمُ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ » فَتَفَكَّرْتُ في حالي وكيف أتلقى القُلَّ إن طُرِحَ في عنقي يوم القيامة ، فما زلت في ذلك حتى أصبحت . قال ابن عطية : « وهذا نهاية الخوف ، وخير الأمور أوساطها . وليس علماء الأمة الذين هم الحجة على هذا المنهج . وقراءة علم كتاب الله تعالى ومعاني سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن عظمهم ويُرْجى نفعه أفضل من هذا » . قال ابن العربي : اختلف الناس أي

العلمين أفضل : التفكير الصلاة ؛ فذهب الصوفية إلى أن التفكير أفضل ؛ فإنه يثمر المعرفة وهو أفضل المقامات الشرعية . وذهب الفقهاء إلى أن الصلاة أفضل ؛ لما ورد في الحديث من الحث عليها والدعاء لها والترغيب فيها . وفي الصحيحين عن ابن عباس أنه بات عند خالته ميمونة ، وفيه : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبح النور عن وجهه ثم قرأ الآيات العشر الخواتم من سورة آل عمران ، وقام إلى شئ <sup>(١)</sup> مُعلق قنوصاً وضوئاً خفيفاً ثم صلى ثلاث عشرة ركعة ؛ الحديث . فأنظر رحمك الله إلى جمعه بين التفكير في المخلوقات ثم إقباله على صلاته بعده ؛ وهذه السنة التي يُعتمد عليها . فاما طريقة الصوفية أن يكون الشيخ منهم يومه وليله وشهره مفكراً لا يفرغ فطريقةً بعيدة عن الصواب غير لائقة في البشر ، ولا مستمرة على السنن ؛ قال ابن عطية : وحدثني أبي عن بعض علماء المشرق قال : كنت بائناً في مسجد الأندلس بمصر فصليت العتمة فرأيت رجلاً قد اضطجع في كساء له مُسجى بكسائه حتى أصبح ، وصلينا نحن تلك الليلة ؛ فلما أقيمت صلاة الصبح قام ذلك الرجل فاستقبل القبلة وصلى مع الناس ، فاستعظمت جرائته في الصلاة بغير وضوء ؛ فلما فرغت الصلاة خرج فتبعته لأعظله ؛ فلما دنوت منه سمعته يُشدد شمره :

مُسجى الجسيم غائبٌ حاضر • مُتَبِّهِ القلب صامتٌ ذاكِر  
منقبض في الغيوب منبسط • كذلك من كان عارفاً ذاكِر  
يَبِيتُ في ليله أحياناً فيكبر • فهو مدى الليل نائمٌ ساهر

قال : فعلمت أنه ممن يتعبد بالتفكير فأنصرفت عنه .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ﴾ أي يقولون : ما خلقت عبثاً وهزلاً ، بل خلقت دليلاً على قدرتك وحكمتك . والزائل الناهب ؛ ومنبه قول لبيد :

• أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ بَاطِلٌ •

(١) الشن : القرية - (٢) مسجد الأندلس ؛ مسجد كان بمكة مصر البتة قريباً من حقاية ابن طولون ؛

أى زائل . و « باطلا » نصب لأنه نعت مصدر محذوف ؛ أى خلقا باطلا . وقيل : انتصب على نزع الخافض ، أى ما خلقها الباطل . وقيل : على المفعول الثانى ، ويكون خلق بمعنى جعل . ( « مُبْعَاثَكَ » ) أسند النحاس عن موسى بن طلحة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى « سبحانه الله » فقال : « تنزيه الله عن السوء » وقد تقدم في « البقرة » معناه مستوفى . ( « وَقَدْ عَذَابَ النَّارِ » ) أجزأنا من عذابها ، وقد تقدم .

الماثرة — قوله تعالى : ( رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ ) أى أذله وأهته . وقال المفضل : أهلكته ؛ وأشد :

أخزى الإله من الصليب عيده \* والألبسين فلانس الزهبان

وقيل : أنفضحته وأبعدته ؛ يقال : أخزاه الله أبعدته ومقته . والأسم الحزى . قال ابن السكيت : خَزَى يُخْزَى خِزْياً إذا وقع في بلية . وقد تمسك بهذه الآية أصحاب الوعيد وقالوا : من أدخل النار ينبغي ألا يكون مؤمناً ؛ لقوله تعالى : « فَقَدْ أَخْرَيْتُهُ » ؛ فإن الله يقول : « يَوْمَ لَا يُخْزَى اللَّهُ النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ » . وما قالوه مردود ؛ لقيام الأدلة على أن من ارتكب كبيرة لا يزول عنه اسم الإيمان ، كما تقدم وياتى . والمراد من قوله : « مَنْ يُدْخِلِ النَّارَ » من تخلد في النار ؛ قاله أنس بن مالك . وقال قتادة : تُدْخِلُ مَقْلُوبٌ مُثَلَّدٌ ، ولا يقول كما قال أهل حروراء . وقال سعيد بن المسيب : الآية خاصة في قوم لا يخرجون من النار ؛ ولهذا قال : « وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ » أى الكفار . وقال أهل المعانى : الخزى يحتمل أن يكون بمعنى الحياء ؛ يقال : خَزَى يُخْزَى خِزْياً إذا استحيى ، فهو خَزِيَانٌ . قال ذو الرمة :

خِزْيَاءُ أَدْرَكْتُهُ عِنْدَ جَوَلَتِهِ \* مِنْ جَانِبِ الْحَبْلِ مَحْلُوطاً بِهَا النَّصَبُ

نخزى المؤمنين يومئذ استحيائهم في دخول النار من سائر أهل الأديان إلى أن يخرجوا منها . والخزى للكافرين هو إهلاكهم فيها من غير موت ؛ والمؤمنون يموتون فأفترقوا . وكذا ثبت في صحيح السنة من حديث أبى سعيد الخدرى ، أخرجه مسلم وقد تقدم .

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٦ طبع ثانية أمانة . (٢) راجع ج ٢ ص ٢٢٢ طبع ثانية .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ أى عمدا صلى الله عليه وسلم ؛ قاله ابن مسعود وابن عباس وأكثر المفسرين . وقال قتادة وعبد بن كعب القرظي : هو القرآن ، وليس كلهم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم . دليل هذا القول ما أخبر الله تعالى عن مؤمنين الخ لاذ قالوا : « سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ » . وأجاب الأولون فقالوا : من سمع القرآن فكأنما لقي النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهذا صحيح معنى . ودان آمنوا ، في موضع نصب على حذف حرف الخفض ، أى بان آمنوا . وفي الكلام تقديم وتأخير ، أى سمعنا مُنَادِيًا لِلإِيمَانِ ينادى ؛ عن أبي عبيدة . وقيل : اللام معنى إلى ، أى إلى الإيمان ؛ كقوله : « ثُمَّ يَوْمُودُونَ لِمَا نُهَوْا عَنْهُ » . وقوله : « يَا بَنِي رَبِّكَ أَوْتُوا لَهَا » وقوله : « أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا » أى إلى هذا ، ومثله كثير . وقيل : هى لام أجل ، أى لأجل الإيمان .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا فَاعْفُرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا ﴾ تأكيد ومبالغة في الدعاء . ومعنى اللطفين واحد ؛ فإن الفقر والكفر الستر . ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴾ أى إبرارا مع الأنبياء ، أى في جملتهم . واحد هم برّوا وأصله من الأساع ؛ فكان البرّ متسع في طاعة الله وسعة رحمة الله .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ﴾ أى على ألسنة رسلك ؛ مثل « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ » . وقرا الأغمش والزهرى « رُسُك » بالتحفيف ، وهو ما ذكر من استغفار الأنبياء والملائكة للؤمنين ؛ والملائكة يستغفرون لمن في الأرض . وما ذكر من دعاء نوح للؤمنين ودعاء إبراهيم واستغفار النبي صلى الله عليه وسلم لأمنه . ﴿ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا لَا نَحْنُزَا ﴾ أى لا تعذبنا ولا تتركنا ولا تفزعنا ، ولا تبعدنا ولا تبعدنا ولا تفتننا يوم القيامة ﴿ إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْمِيعَادَ » . إن قيل : ما وجه قولهم « رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ » وقد علموا أنه لا يخلف الميعاد ؛ فالجواب من ثلاثة أوجه :

الأول - أن الله سبحانه وعده من آمن بالجنة ، فسألوا أن يكونوا ممن وعده بذلك دون الخزي والعقاب .

الثاني - أنهم دعوا بهذا الدعاء على جهة العبادة والخضوع ، والدعاء تَحُجُّ العبادة . وهذا كقوله : « قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ » وإن كان هو لا يقضى إلا بالحق .

الثالث - سألوا أن يُعطوا ما وعدهوا به من النصر على عدوهم معجلاً ، لأنها حكاية عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فسألوه ذلك إعزازاً للدين . والله أعلم . وروى أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من وعده الله عز وجل على عمل ثواباً فهو مُنْجَزُهُ رَحْمَةً ومن وعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار » . والعرب تَذِمُ بالخالفة في الوعد وتمدح بذلك في الوعيد ، حتى قال قائلهم <sup>(١)</sup> :

وَلَا يَرْهَبُ ابْنُ الْقَمِّ مَا عِثْتُ صَوْتِي ۖ وَلَا أُحْتَبِي مِنْ خَشْيَةِ الْمُتَهَدِّدِ  
وَإِنِّي إِنِّي أَوْعِدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ ۖ تُخْلِفُ إِبْعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ أي أجابهم . قال الحسن : ما زالوا يقولون ربنا ربنا حتى استجاب لهم . وقال جعفر الصادق : من حَزَبَهُ أمر قال خمس مرات ربنا أنجاه الله مما يخاف وأعطاه ما أراد . قيل : وكيف ذلك ؟ قال : إقرءوا ابن شلثم « الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ » - إلى قوله : إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ » .

الخامسة عشرة - قوله ﴿ أَنَّى ﴾ أي بآني . وقرأ عيسى بن عمر « إِنِّي » بكسر المعزة ، أي فقال إني . وروى الحاكم أبو عبد الله في صحيحه عن أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله ، ألا اسمع الله ذكر النساء في الهجرة بنىء ؟ فأنزل الله تعالى « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنَّى لَا أُضِيعُ عَمَلَكُمْ عَمِلْتُمْ مِنْكُمْ مِنْ ذِكْرٍ أَوْ أَنَّى » الآية . وأخرجه الترمذي . ودخلت « من » للتأكيد لأنها حرف تَقِي . وقال الكوفيون : هي للتفسير ولا يجوز حذفها ، لأنها دخلت لمعنى لا يصلح الكلام إلا به ، وإنما تخفف إذا كانت تأكيداً للمعنى . (بعضكم من بعض) ابتداء وخبر ،

(١) هو طاهر بن القليل ، كافي السان . (٢) حزبه الأمر : إذا نزل به مهم أو أصابه غم .



أى دينكم واحد . وقيل : بعضكم من بعض فى الثواب والأحكام والنصرة وشبه ذلك . وقال الضحاك : رجالكم شكل نسائكم فى الطاعة ، ونساؤكم شكل رجالكم فى الطاعة ، نظيرها قوله عز وجل : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ » . وقال : فلان ينى ، أى على مذهبي وخلقى .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ( فَالَّذِينَ هَاجَرُوا ) ابتداء وخبر ، أى هجروا أوطانهم وساروا الى المدينة . ( وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ) فى طاعة الله عز وجل . ( وَقَاتَلُوا ) أى وقتلوا أعدائى . ( وَقُتِلُوا ) أى فى سبيل . وقرا ابن كثير وابن عامر : « وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا » على التثنية . وقرا الأعمش « وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا » لأن الواو لا تدل على أن التانى بعد الأول . وقيل : فى الكلام إضمار قد ، أى قتلوا وقد قاتلوا ؛ ومنه قول الشاعر :

تصايبى وأمسى علاه الكبر .

أى قد علاه الكبر . وقيل : أى وقاتل من بقي منهم ؛ تقول العرب : قتلنا بنى تميم ، وإنما قتل بعضهم . وقال امرؤ القيس :

فإن تقتلونا تقتلكم .

وقرا عمر بن عبد العزيز : « وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا » خفيفة بغير ألف . ( لَا كَيْفَرَنَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ) أى لاستترتها عليهم فى الآخرة ، فلا أوتجهم بها ولا أعاقبهم عليها . ( قَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) مصدر مؤكّد عند البصريين ؛ لأن معنى « لَأَدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » لا يبينهم ثواباً . الكسائى : أتصب على القطع . الفراء : على التفسير . ( وَأَلَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ) أى حسن الجزاء ، وهو ما يرجع على العاقل من جزاء عمله ؛ من ثاب ثوب .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ( لَا يَغْرَرَكَ قَلْبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ) قبل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد الأئمة . وقيل : للجمع . وذلك أن المسلمين قالوا : هؤلاء الكفار لهم تجار وأموال واضطراب فى البلاد ، وقد هلكنا نحن من الجوع ، فتركت

هذه الآية . أى ( لا يفرنكم ) سلامتهم بتقلبيهم فى أسفارهم . ( متاع قليل ) أى تقلبيهم متاع قليل . وقرا يعقوب « يفرنك » ساكنة النون ؛ وانشد :

لَا يَفْرُنُكَ عَيْتًا سَاكِنٌ • قَدْ يَوَانُ بِالْمَيْنَاتِ السَّحَرِ

وتفسير هذه الآية قوله تعالى : « فَلَا يَفْرُنُكَ قَلْبُهُمْ فِي الْبِلَادِ » . والمتاع : ما يُعْبَلُ الانتفاع به ؛ وسماه قليلا لأنه فان ، وكلُّ فان وإن كان كثيرا فهو قليل . وفى صحيح الترمذى عن المستورد القهبرى قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ما الدنيا فى الآخرة إلا كما يجعل أحدكم أصبعه فى اليم فينظرهم يرجع » . قيل : « يرجع » بالياء والتاء . ( وَيُسَّ الْمَاهِدُ ) أى يس ما مهذوا لأنهم بكفرهم ، وما مهذ الله لهم من النار .

الثامنة عشرة — فى هذه الآية وأمثالها كقوله : « إِنَّمَا تُحْلِي لِمُمْ خَيْرًا » الآية . « وَأَمَّا لِمُمْ إِنْ كِيدَى مَيِّنْ » « أَيْ يَحْسِبُونَ أَنَّ مَا يُحْدِثُهُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ » . « سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ » . دليل على أن الكفار غير منتقم عليهم فى الدنيا ؛ لأن حقيقة النعمة المخلوص من شوائب الضرر العاجلة والآجلة ، ونعم الكفار مشوبة بالآلام والمقوبة ، فصار كن قلم بين يدي غيره حلاوة من عسل فيها السم ، فهو وإن استلذ آكله لا يقال أنعم عليه ؛ لأن فيه هلاك ووجع . ذهب إلى هذا جماعة من العلماء ، وهو قول الشيخ أبى الحسن الأشعرى . وذهب جماعة منهم سيف السنة ولسان الأمة القاضى أبو بكر : إلى أن الله أنعم عليهم فى الدنيا . قالوا : وأصل النعمة من النعمة بفتح النون ، وهى لبن العيش ؛ ومنه قوله تعالى : « وَنِعْمَةٌ كَانُوا فِيهَا فَأَكْبَهِي » . يقال : دقيق ناعم ، إذا بولغ فى طحيته وأجيد تحفه . وهذا هو الصحيح ، والدليل عليه أن الله تعالى أوجب على الكفار أن يشكروه وعلى جميع المكلفين فقال : « فَأَذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ » . « وَأَشْكُرُوا اللَّهَ » والشكر لا يكون إلا على نعمة . وقال : « وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ » وهذا خطاب لفارون . وقال : « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آيَةً مُطْمَئِنَّةً » الآية . فيه سبحانه أنه قد أنعم عليهم نعمة دنياوية بخدمته . وقال : « يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا » وقال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » وهذا قائم

في الكفار وغيرهم . فاما إذا قدم لغيره طعاما فيه سم فقد رفق به في الحال ؛ إذ لم يُجرعه السم بمجائيل دمه في الحلاوة ، فلا يستبعد أن يقال قد أنعم عليه . وإذا ثبت هذا فالنعم ضريان :  
يتم نفع وتم دمع ، فيم النفع ما وصل إليهم من فنون اللذات . ويتم النفع ما صرف عنهم من أنواع الآفات . فعلى هذا قد أنعم على الكافرينم النفع قولا واحدا ؛ وهو ما زوى عنهم من الآلام والأسقام ، ولا خلاف بينهم في أنه لم ينعم عليهم نعمة دينية . والحمد لله .

التاسعة عشرة - قوله تعالى : ( لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ ) استدراك بعد كلام تقدم فيه معنى التقي ؛ لأن معنى ما تقدم ليس لهم في تقايمهم في البلاد كثير الانتفاع ، لكن المتقون لهم الانتفاع الكثير والمُخلد الدائم . فوضع « لَكِنْ » رفع بالابتداء . وقرا يزيد بن ألقمعاق « لَكِنْ » بتشديد النون .

الموفية عشرين - قوله تعالى : ( نَزَّلْنَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) نَزَّلَا مثل ثوابا عند البصريين ، وعند الكسائي يكون مصدرا . الفراء : هو مفسر . وقرا الحسن والتخفي بتخفيف الزاي استقالا لضمين ، ونقله الباقون . والثزل : ما يبيأ للتزيل والتزيل الضيف . قال الشاعر :  
تَزِيلُ الْقَوْمَ أَعْظَمُهُمْ حَقُوقًا • وَحَقُّ اللَّهِ فِي حَقِّ التَزِيلِ  
فالجع الأنزال . وحظ تزيل : مجتمع . والثزل : أيضا الرجع ؛ يقال ؛ طعام كثير الثزل والثزل .

الحادية والعشرون - قلت : ولعل الثزل - وانه أعلم - ما جاء في صحيح مسلم من حديث ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث الخبر الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أين يكون الناس يوم يُنزل الأرض غير الأرض والسماوات ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هم في الظلمة دون الخمر " قال : فمن أوّل الناس إجازة ؟ قال : " فقراء المهاجرين " قال اليهودي : فما تحفهم حين يدخلون الجنة ؟ قال " زيادة كبد الثون " قال : فما غذاؤهم على إثرها ؟ فقال : " يُحمر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرائها " قال : فما شرابهم عليه ؟ قال : " من عني فيها تُسقى سَلَسِيلًا " وذكر الحديث . قال أهل

اللغة : والخُفَّة ما يُخَفُّ به الإنسان من الضواكه . والطَّرْف حَاسِنُهُ ومَلَطِفُهُ ، وهذا مطابق لما ذكرناه في التزل ، والله أعلم . وزيادة الكيد : قطعة منه كالأصبع . قال المروزي : « تَزَلُّوا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » أي نوابا . وقيل رَزَقًا . ( وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ) أي مما يتقلب به الكفار في الدنيا . والله أعلم .

الثانية والعشرون - قوله تعالى : ( وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ) الآية . قال جابر بن عبد الله وأنس وابن عباس وقادة والحسن : نزلت في النجاشي ، وذلك أنه لما مات نعام جبريل عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « قوموا فصلوا على أخيكم النجاشي » ، فقال بعضهم لبعض : يا امرأنا أن نُصَلِّيَ على مُلْجٍ من مُلُوجِ الحبشة ، فانزل الله تعالى « وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ » . قال الضحاك : « وما أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ » القرآن . « وما أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ » التوراة والإنجيل . وفي التذييل : « أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ » . وفي صحيح مسلم : ثلاثة يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ . فذكر - رجل من أهل الكتاب آمن بنبه ثم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم فأمن به وأتبعه وصنقه فله أجران » وذكر الحديث . وقد تقدم في « البقرة » الصلاة عليه وما للعلماء في الصلاة على الميت النائب ، فلا معنى للإعادة . وقال مجاهد وابن جريح وابن زيد : نزلت في مؤمن أهل الكتاب ، وهذا عام والنجاشي واحد منهم . وأسمه أحمصة ، وهو بالعربية حَطْبَةُ . « وَخَاشِعِينَ » أنلة ، ونصب على الحال من المضمر الذي في « يُؤْمِنُ » . وقيل : من الضمير في « إِلَيْهِمْ » أو في « إِلَيْكُمْ » . وما في الآية بين ، وقد تقدم .

الثالثة والعشرون - قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا ) الآية . ختم تعالى السورة بما تضمنته هذه الآية العاشرة من الوصاة التي جمعت الظهور في الدنيا على الأعداء والظهور بنعيم الآخرة ، لحض على الصبر بالطاعات وعن الشهوات . والصبر الحسب ، وقد تقدم في « البقرة » بيانه . وأمر بالمصابرة قليل : معناه مصابرة الأعداء ، قاله زيد بن أسلم .

وقال الحسن : على الصلوات الخمس . وقيل : لإدامة مخالفة النفس على شهواتها فهي تندعو وهو يتزع . وقال عطية ، والقُرظي : صابروا الوعد الذي وعدتم . أى لا تياسوا وانتظروا الفرج ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " أنتظار الفرج بالصبر عبادة " . وأختار هذا القول عمر رضى الله عنه . والأوّل قول الجمهور ؛ ومنه قول عنيرة :

فلم أرَ حياً صابراً مثلَ صَبْرِنَا \* ولا كالحقِّ مثلَ الذين نكأخُ

فقوله « صابروا مثل صبرنا » أى صابروا الصّدق في الحرب ولم يَسُدْ منهم جُيُوشٌ ولا حَوَرٌ . والمخافة : المواجهة والمقابلة في الحرب ؛ ولذلك اختلفوا في معنى قوله « ورأبطوا » فقال جمهور الأمة : رابطوا أعداءكم بالخيال ، أى أرابطوها كما يرتبطها أعداؤكم ؛ ومنه قوله تعالى : « وَمَنْ رِبَاطُ الْخَيْلِ » . وفي الموطأ عن مالك عن زيد بن أسلم قال : كتب أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر بن الخطاب يذكر له جُوعاً من الرُّوم وما يتخوّف منهم ؛ فكتب إليه عمر : أما بعد ، فإنه مهما يترل بعد مؤمن من مترل شدةً يجعل الله له بعدها فرجاً ، وإنه لن يثلب عُسر يُسرّين ، وإن الله تعالى يقول في كتابه « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » . وقال أبو سامة بن عبد الرحمن : هذه الآية في أنتظار الصلاة بعد الصلاة ، ولم يكن في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم غَزْوٌ يُرَاطَبُ فيه ؛ ورواه الحاكم أبو عبد الله في صحيحه . وأحجج أبو سامة بقوله عليه السلام : " ألا أدلّكم على ما يحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات إسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط " ثلاثاً ؛ قاله مالك . قال ابن عطية : والقول الصحيح هو أن الرباط الملازمة في سبيل الله . أصلها من ربط الخيل ، ثم سُمِّيَ كُلُّ ملازمٍ لثغرٍ من قُصور الإسلام مُرابطاً ، قايماً كان أو راجلاً . واللفظ مأخوذ من الربط . وقول النبي صلى الله عليه وسلم " فذلكم الرباط " إنما هو تشبيه بالرباط في سبيل الله . والرباط اللغوي هو الأوّل ؛ وهذا كقوله : " ليس الشديد بالصرعة " وقوله " ليس المسكين بهذا الطواف " إلى غير ذلك .

قلت : قوله « والرباط القلوى هو الأول » ليس بمسلم ، فإن الخليل بن أحمد أحد أئمة اللغة وثقاتها قد قال : الرباط ملازمة الثنور ، ومواظبة الصلاة أيضا ، فقد حصل أن أنتظار الصلاة رباط لغوى حقيقة ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم . وأكثر من هذا ما قاله الشيبانى أنه يقال : مرابطاً دائماً لا يريح ؛ حكاه ابن فارس ، وهو يقتضى تعمية الرباط لغة إلى غير ما ذكرناه . فإن المراقبة عند العرب : العقد على الشيء حتى لا يخل فيعود إلى ما كان صبر عنه فيحبس القلب على النية الحسنة والجسم على فعل الطاعة . ومن أعظمها وأهمها ارتباط الخليل في سبيل الله كما نص عليه في التنزيل في قوله : « وَمِن رِّبَاطِ الْغَيْلِ » على ما يأتى . وأرتباط النفس على الصلوات كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ؛ رواه أبو هريرة وجابر وعلى ، ولا يحط بعد عمروس .

الرابعة والعشرون - المرباط في سبيل الله عند الفقهاء هو الذى يَسَخَّص إلى قَفر من الثنور ليرابط فيه مدةً ما ؛ قاله محمد بن الموزان وداد . وأما سُكَّان الثنور دائماً بأهلهم الذين يعمرون ويكتسبون هنالك فهم وإن كانوا حُمَاً فليسوا بمرباطين ؛ قاله ابن عطية . وقال ابن خُوَيْرِ مَنَاد : وللمرباط حالتان : حالة يكون الثنور مأموناً متعباً يجوز سكناه بالأهل والولد . وإن كان غير مأمون جاز أن يرابط فيه بنفسه إذا كان من أهل القتال ، ولا ينقل إليه الأهل والولد لئلا يظهر المدفيسى ويسترقى . والله أعلم .

الخامسة والعشرون - جاء في فضل الرباط احاديث كثيرة ، منها ما رواه البخارى عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » . وفي صحيح مسلم عن سلمان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ حَمْلُهُ الَّذِي كَانَ يَمْشِي عَلَيْهِ وَجَرَى عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنَ الْفِتَانُ »<sup>(١)</sup> . وروى أبو داود في سننه عن فضالة

(١) الفتنان : الشيطان . ويرى يفتح الله . وضما . فن روله بالفتح فهو واحد ، لأنه فتن الناس عن الدين . ومن رواه بالفتح فهو جمع فتن ؛ أى يمارن أحدهما الآخر فغل الذين يفتنون الناس عن الحق ويختننهم .

ابن عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "كُلُّ الْمَيِّتِ يُنْتَمِ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا لِلرَّابِطِ فَإِنَّهُ يَنْوِلُهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيُؤْمِنُ مَنْ قَتَلَ الْقَبْرِ" . وفي هذين الحديثين دليل على أن الرابطة أفضل الأعمال التي يبقى ثوابها بعد الموت ؛ كما جاء في حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إِنْ مَاتَ الْعَبْدُ أَقْطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ " وهو حديث صحيح انفرد بإتراحه مسلم ؛ فإن الصدقة الجارية والعلم المنتفع به والولد الصالح الذي يدعو لأبيه ينقطع ذلك بتفاد الصدقات ونهاي العلم وموت الولد . والرابطة يُضاف أجره إلى يوم القيامة ؛ لأنه لا معنى للثناء إلا المضاعفة ، وهي غير موقوفة على سبب فتقطع بانقطاعه ؛ بل هي فضل دائم من الله تعالى إلى يوم القيامة . وهذا لأن أعمال البر كلها لا يُمكن منها إلا السلامة من العذر والتعذر منه بحراسة بيضة الدين وإقامة شعائر الإسلام . وهذا العمل الذي يجري عليه ثوابه هو ما كان يعمل من الأعمال الصالحة . خرجه ابن ماجه بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مَنْ مَاتَ مِرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَجْرِي أَنَّهُ عَلَيْهِ أَجْرُ عَمَلِهِ الصَّالِحِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ وَأَجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنْ مِنَ الْفَتَنِ وَبِعَثَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ آمَنًا مِنَ الْفِرْعَ " . وفي هذا الحديث قيد ثانٍ وهو الموت حالة الزباط . والله أعلم .

وروى عن عثمان بن عفان قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " مَنْ رَابِطٌ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ كَأَلْفُ لَيْلَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا " . وروى عن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لِرَابِطِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مُحْسَبًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَكْبَرُ مِنْ عِبَادَةِ مِائَةِ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا وَرَابِطِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مُحْسَبًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَكْبَرُ مِنْ عِبَادَةِ مِائَةِ سَنَةٍ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا فَإِنَّ رِزْقَ اللَّهِ إِلَى أَهْلِهِ سَالِمٌ لَمْ تَكْتَبْ عَلَيْهِ سِتَّةَ آلْفِ سَنَةٍ وَيَكْتَبُ لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَيُجْرَى عَلَيْهِ لِجِرَاتِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " .

وَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ رِبَاطَ يَوْمٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَحْصِلُ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ الدَّائِمُ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ مِرَابِطًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «تَحْرُسُ لَيْلَةٌ فِي مَسِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ رَجُلٍ وَقِيَامِهِ فِي أَهْلِ أَلْفِ سَنَةٍ ثَلَاثُمِائَةٍ يَوْمَ وَالْيَوْمِ كَأَنَّكَ سَنَةٌ» .

قلت : وجاء في أُنْتَظَارِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ رِبَاطٌ ؛ فَقَدْ يَحْصِلُ الْمُنْتَظَرُ الصَّلَوَاتِ ذَلِكَ الْفَضْلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَقَدْ رَوَى أَبُو نَعِيمٍ الْحَافِظُ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ<sup>(١)</sup> ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَّانِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَزْدِيِّ عَنْ تَوْفِ الْبِكَالِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ الْمَغْرِبَ فَصَلَّيْنَا مَعَهُ فَمَكَّفَ مَنْ عَكَفَ وَرَجَعَ مَنْ رَجَعَ ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَجَّهَ النَّاسُ لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ ، بَغَاءَ وَقَدْ حَضَرَهُ النَّاسُ رَافِعًا أَصْبَعَهُ وَقَدْ عَقَدَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ يُشِيرُ بِالسَّبَابَةِ إِلَى السَّمَاءِ خَمْسَ ثَوْبَةٍ عَنْ رُكْبَتَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ : «أَبْشُرُوا مَعْشَرَ الْمَسْلُومِينَ هَذَا رَبُّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ يُبَاهِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةُ يَقُولُ يَا مَلَائِكَتِي أَنْظِرُوا إِلَى عِبَادِي هَؤُلَاءِ قَضَوْا فَرِيضَةً وَهُمْ يَنْظُرُونَ أُخْرَى» . رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ تَوْفَاً وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَمْرِو اجْتَمَعَا فَحَدَّثَ تَوْفٌ عَنِ الثَّوْرَةِ وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

(١) جرت عادة المحدثين أنه إذا كانت له حديث إسنادان أو أكثر ، كتبوا بعد الاستقبال من إسناد إلى إسناد «مدح» وهي حاء مهملة مفردة - واختار أنها مأخوذة من التحول لتخوله من إسناد إلى إسناد ، وأنه يقول الفارئ إذا انتهى إليها : «ح» ويشتر في قراءة ما بعدها . ونفس : إنها من حال بين التشبين إذا جاز ؛ لكونها حالت بين الإسنادين ، وأنه لا يهتف عند الانتهاء إليها بشيء ، وليست من الرواية . وقيل : إنها رمز إلى قوله : الحديث . وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها : الحديث . ثم هذه الحاء توجد في كتب المخبرين كثيرا وهي كثيرة في صحيح مسلم قبله في صحيح البخاري . (راجع مقدمة النووي على صحيح مسلم) .



الله عليه وسلم . (وَاتَّقُوا اللَّهَ) أى لم تُؤمروا بالجهاد من غير تقوى . (لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ)  
 لتكونوا على رجاء من الفلاح . وقيل : لعل بمعنى لكى . والفلاح البقاء ، وقد مضى هذا كله  
 فى «البقرة» مستوفى<sup>(١)</sup> ، والحمد لله .

نُجَزِّ تفسیر سورة آل عمران من جامع أحكام القرآن والمبین لما تضمن من معانى السنة  
 وآى القرآن بحمد الله وعونه .

(١) راجع ج ١ ص ١٦١ ، ١٨٢ ، ٢٢٧ طبع ثانیة اربعین .



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## سورة النساء

وهي مدنية، إلا آية واحدة نزلت بمكة عام الفتح في عثمان بن عفان بن طلحة الحبشي. وهي قوله :  
« إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا » على ما يأتي بيانه . قال النقاش : وقيل  
نزلت عند هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة . وقد قال بعض الناس : إن  
قوله تعالى « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » حيث وقع إنما هو مكي ؛ وقاله علقمة وغيره . فيشبه أن  
يكون صدر السورة مكيًا وما نزل بعد الهجرة فإنا هو مدني . وقال النحاس : هذه  
السورة مكية .

قلت : والصحيح الأول ، فإن في صحيح البخاري عن عائشة أنها قالت : ما نزلت سورة  
النساء إلا وأنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ تعني قد بتي بها . ولا خلاف بين العلماء  
أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما بتي بمأنة بالمدينة . ومن تبين أحكامها علم أنها مدنية  
لا شك فيها . وأما من قال : إن قوله « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » مكي حيث وقع فليس بصحيح ؛  
فإن البقرة مدنية وفيها قوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » في موضعين ، وقد تقدم . والله أعلم .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ  
وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ  
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ①

(٢) آية ٢١ و ٢٨ من هذه السورة .

(١) آية ٥٨ من هذه السورة .

## فيه ست مسائل :

الأولى - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ) <sup>(١)</sup> قد مضى في « البقرة » اشتقاق « الناس » ومعنى التقوى والرب والخلق والزَّوج واليَت ، فلا معنى للإعادة . وفي الآية تنبيه على الصانع . وقال « واحدة » على تأنيث لفظ النفس . ولطد النفس يُؤث وإن عُني به مُدَكَّر . ويجوز في الكلام « من نفس واحد » ، وهذا على مراعاة المعنى ؛ إذ المراد بالنفس آدم عليه السلام ، قاله مجاهد وقتادة . وهي قراءة ابن أبي عملة « واحد » بغير هاء . (وَت) نَزَقَ ونَزَرَ في الأرض ، ومنه « وَزَرَأْتِي مَبْنُورٌ » <sup>(٢)</sup> وقد تقدّم في « البقرة » . (مِنْهُمَا) يعني آدم وحواء . قال مجاهد : خُلِقَتْ حَوَاءٌ مِنْ قُصْبَرَى آدَمَ . وفي الحديث « خلقت المرأة من ضلع عوجاه » ، وقد مضى في البقرة . (رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) حَصَرَ ذَرِيَّتَهُمَا في نوعين ؛ فأقتضى أن الخُلُقَى ليس بنوع ، لكن له حقيقة تزدّه إلى هذين النوعين وهي الأدمية فيلحق بأحدهما ، على ما تقدّم ذكره في « البقرة » <sup>(٣)</sup> من اعتبار نقص الأعضاء وزيادتها .

الثانية - قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) كثر الاتقاء تأكيداً وتنبيهاً لنفوس المأمورين . و « الذي » في موضع نصب على التعت . « والأرحام » معطوف . أي اتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَعْصَوْهُ ، وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ أَنْ تَقْطَعُوهَا . وقرأ أهل المدينة « تساءلون » بإدغام التاء في السين . وأهل الكوفة تحذف التاء ، لاجتماع تامين ، وتحذف السين لأن المعنى صرف ؛ وهو كقولهم : « وَلَا تَعَاوَا عَلَى الْإِثْمِ » و « نَزَلَ » وشبهه . وقرأ النحويون إبراهيم التَّحِيّ وتَسَادُّهُ والْتَمَشَ وحِزَّةُ « والأرحام » بالخفض . وقد تكلم النحويون في ذلك . فاما البصريون فقال رؤسائهم : هو لَحْنٌ لَا تَحْبِلُ الْقِرَامَةَ بِهِ . وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ؛ ولم يزدوا على هذا ولم يذكروا علّة قُبْحِهِ ، قال النحاس : فيما علمت .

(١) راجع ج ١ ص ١٣٦ ١٦١ ٢٢٢ ٣٠١ طبة ثانية أو ثالثة راجع ج ٢ ص ١٩٦ طبة ثانية .

(٢) القصص ١ أسفل الأملح . وقيل : الفعل إلى تل التاكيد بين الجنب والجن .

(٣) راجع ج ١ ص ٢٠١ طبة ثانية أو ثالثة .

وقال سيويو : لم يعطف على المضمر المخفوض لأنه بمنزلة التنوين ، والتنوين لا يعطف عليه . وقال جماعة : هو معطوف على المكنى ؛ فإنهم كانوا يتساءلون بها ، يقول الرجل : سألَكَ بالله والرحم ؛ هكذا فسره الحسن والتحيّ ومجاهد ، وهو الصحيح في المسألة ، على ما أتى . وضعفه أقوام منهم الزجاج ، وقالوا : يَقْبَعُ عَطْفُ الظاهر على المضمر في الخفض إلا بإظهار الخافض ، كقوله « نَحْنَفَا بِهِ وَيَدَارِهِ الْأَرْضُ » وَيَقْبَعُ « مررت به وزيد » . قال الزجاج عن المازني : لأن المطفوف والمطفوف عليه شريكان ، يحمل كل واحد منهما محل صاحبه ؛ فكذا لا يجوز « مررت بزید وَكَ » كذلك لا يجوز « مررت بك وزيد » . وأما سيويو فهو عنده قبيحة ولا تجوز إلا في الشعر ؛ كما قال :

«لَيَوْمَ قَرَبْتُ تَهْجُونَا وَتُسَيِّمُنَا • فَاهْذَبْ مَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ

عطف «الأيام» على الكاف في « بك » بغير الباء للضرورة . وكذلك قال الآخر :

نَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَبِوْقَنَا • وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ مَهْوَى نَفَاتِفُ<sup>(١)</sup>

عطف «الكعب» على الصميرى «بينا» ضرورة . وقال أبو علي : ذلك ضعيف في القياس . وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال : لو صليت خلف إمام يقرأ « مَا أَنْتُمْ بِمُحْصِرِينَ » و « أَنْتَوُا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » لأخذت تعلي ومضيت . قال الزجاج : قراءة حمزة مع وضعها وقبحها في العريضة خطأ عظيم في أصول أمر الدين ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحلفوا بآبائكم » فإذا لم يحز الحليف بغير الله فكيف يجوز بالرحم . ورأيت إسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أن الحليف بغير الله أمر عظيم ، وأنه خاص لله تعالى . قال النحاس : وقول بعضهم « والأرحام » قسم خطأ من المنى والإعراب ؛ لأن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على النصب . وروى شعبة عن عوف بن

(١) المهوى والمهواة : ما بين الجبلين وبحوداك . والعتف : الهواء . وفيل : الهواء بين النيتين ؛ وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو عطف . وقد ورد :

• وما بيننا والأرض غوط قفاف •

والغوط (فتح اللين) : المقع من الأرض مع طائفة . (٢) في بعض الأصول : المهدية .

أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال : «كأ عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء قوم من مضر حفاة عراة، فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير لما رأى من فاقهم؛ ثم صلى الظهر وخطب الناس فقال : «يا أيها الناس اتقوا ربكم، إلى : والأرحام» . ثم قال : «تصدق رجل بديناره وتصدق رجل بدرمه وتصدق رجل بصاع تمره» وذكر الحديث<sup>(١)</sup> . فمضى هذا على النصب ؛ لأنه حصم كل صلة أرحامهم . وأيضاً فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» . فهذا يرد قول من قال : المعنى أسألك بالله وبالزحم . وقد قال أبو إسحاق : معنى «تساءلون به» يعني تطلبون حقوقكم به . ولا معنى لخفض أيضاً مع هذا .

قلت : هذا ما وافقت عليه من القول لعلماء اللسان في منع قراءة «الأرحام» بالخفض ، واختاره ابن عطية . ورواه الإمام أبو نصر عبد الرحمن بن عبد الكريم القشيري ، واختار العطف فقال : ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة الفراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم وتأوتراً يعرفه أهل الصنعة ؛ وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستفح ما قرأ به . وهذا مقام محذور ولا يقبل فيه أئمة اللغة والحو ؛ فإن العربية تُتلق من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يشك أحد في نصحته . وأما ما ذكر في الحديث ففيه نظر ؛ لأنه عليه السلام قال لأبي العنبراء : «وأبيك لو طمعت في خاصرته» . ثم انتهى إنما جاء في الحجاب بنير الله ، وهذا توسل إلى القبر بحق الزحم فلا ينهى به . قال القشيري : وقد قيل هذا إقسام بالزحم ، أي اتقوا الله وحق الزحم ، كما تقول : افعل كذا وحق أبيك . وقد جاء في التنزيل : «والنجم والطور ، والتين ، لمزمك» وهذا تكلف .

قلت : لا تكلف فيه ؛ فإنه لا يبعد أن يكون «الأرحام» من هذا القبيل ، فيكون قسم كما أقسم بخلوقاته الدالة على وحدانيته وقدرته تأكيداً لها حتى قرنها بنفسه . والله أعلم .

(١) راجع صحيح مسلم كتاب الزكاة . (٢) في تهذيب التهذيب : «أبو العنبراء الهادي عن أبيه من النبي صلى الله عليه وسلم "لو طمعت في خلفها لأجرك"» .

وَلَهُ أَنْ يَقْسِمَ بِمَا شَاءَ وَيَنْعَى مَا شَاءَ وَيُخَيِّعَ مَا شَاءَ ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَسَمًا . وَالرَّحِمُ بِالرَّحِمِ . وَيَصَحُّ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ مُرَادَةً لِحَذْفِهَا كَمَا حَذَفْنَا فِي قَوْلِهِ :

مَسَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ حَشِيرَةً . وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

بِخَزْوَانٍ لَمْ يَتَقَدَّمَ بَاءً . قَالَ ابْنُ الْقَتَّاعِ أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ : وَالْكَوْنِيُّ يُمَيِّزُ عَطْفَ الظَّاهِرِ عَلَى الْمَجْرُورِ وَلَا يَنْعَى مِنْهُ . وَمَنْهُ قَوْلُهُ :

أَبَتْ أَيْتِي أَوْ مُصَدِّرٍ . مِنْ حُمُرِ الْحِلَّةِ جَانِبِ حُشُورِ<sup>(١)</sup>

وَمِنْهُ :

• نَاذِعْبُ فَا يَكُ وَالْأَيَّامُ مِنْ تَحْيِيْبٍ •

وَقَالَ آخَرُ :

• وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَتْمِ قَوْطُ غَائِفٍ •

وَقَالَ آخَرُ :

• لِحُسْبِكَ وَالضُّحَاكِ سَبَبٌ مُهَنْدٌ •

وَقَوْلُ الْآخَرِ :

وَقَدْ رَامَ آفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَحْصِدْ • لَهُ مَصْعَدَاتُهَا وَلَا الْأَرْضُ مَقْعَدَاتُهَا

وَقَالَ الْآخَرُ :

مَا ابْتَهَبَهَا وَلَا الْأُمُورُ مِنْ تَلَفٍ • مَا حُمِ مِنْ أَمْرِ غَيْبٍ وَقَعَا

وَقَالَ آخَرُ :

أَمْرٌ عَلَى الصَّكِيَّةِ لَسْتُ أَدْرِي • أَحْضَنِي كَانَ فِيهَا أَمٌّ يَسْوَاهَا

• لَسْوَاهَا • بِمَجْرُورِ الْمَوْضِعِ بِنِي . وَعَلَى هَذَا حُلٌّ بَعْضُهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشًا وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ » فَعَطَفَ عَلَى الْكَافِ وَالْيَمِّ . وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ « وَالْأَرْحَامُ »

(١) أَبَتْ : مَثَلُ رَيْكٍ . وَالْأَيْتِي : الْهَبَاءُ . يُقَالُ : أَبَتْ بِالْإِثْلِ إِذَا صَحَّتْ بِهَا . وَالْمُصَدِّرُ : الشَّدِيدُ الصَّوَرِ .

وَالْجَانِبُ : التَّلَظُّظُ . وَالْحُسُورُ : الْكَتْفُ . وَالْجَلَّةُ : الْمَاءُ . وَاحِدُهَا جَلٌّ . وَالشَّاهِدُ فِي طِفِّ « الْمُسْتَرْ » عَلَى الْخَيْسَرِ الْمَجْرُورِ دُونَ إِعَادَةِ الْجَمْعِ .

بالرفح على الابتداء، والخبر مقدر تقديره : والأرحامُ أهلٌ أن تُوصل . ويحتمل أن يكون لغرضه ؛ لأن من العرب من يرفع المُقَرَّب . وأشد :  
 إن قوماً منهم عُمرٌ وأشباه . • • عُمرٌ ومنهم السَّفاحُ  
 بالحديدرون باللقاء إذا قال : ل أخو النجدة السلاح السلاح  
 وقد قيل : إن « والأرحام » بالصبب عطف على موضع به ؛ لأن موضعه نصب ؛  
 ومنه قوله :

• فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَيْدِنَا <sup>(١)</sup> •

وكانوا يقولون : أَشَدُّكَ بالله والرحم . والأظهر أنه نصب بإختصار قيل كما ذكرنا .

الثالثة - آفقت الملة على أن صلة الرحم واجبة وأن قطعها محزنة . وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسماء وقد سأله : "صلي أمك" فأمرها بصلتها وهي كافرة . فلما كبدها دخل الفضل في صلة الكافر، حتى انتهى الحال بأبي حنيفة وأصحابه فغالوا بتوارث ذوى الأرحام إن لم يكن عصبه ولا فرضٌ مُسَمَّى ، ويسفون على من أشتراهم من ذوى رَحِمِهِمْ سُحْرَةَ الرِّحِمِ . وَعَصَدُوا ذَلِكَ بما رواه أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ حَرَّمَ فَهُوَ حُرٌّ" . وهو قول أكثر أهل العلم . روى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله بن مسعود، ولا يُعرف لهما مخالف من الصحابة . وهو قول الحسن البصري وجابر بن زيد وعطاء والشَّعْبِيّ والزُّهْرِيّ ، وإليه ذهب أنورى وأحمد وإسحاق . ولعلنا نانا في ذلك ثلاثة أقوال : الأول - أنه مخصوص بالأباء والأجداد . الثانى - الجناحان معنى الإخوة . الثالث - كقول أبي حنيفة . وقال الشافعى : لا يعنى عليه إلا أولاده وآبؤه وأمهاته ، ولا يعنى عليه إخوته ولا أحدٌ من ذوى قرابته ونَحْبِهِ . والصحيح الأول للحديث الذى ذكرناه وأخرجه الترمذى والنسائى . وأحسن طريقه رواية النسائى له ؛ رواه من حديث صفرة عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

(١) هذا مجزئ لقية الأسمى ، وصدره : • معاوى إنا بشر فاصبح •

أراد معاوية بن أبي سفيان . شكايته جود عنه . وأصبح : سبل وأرض .



وسلم : "مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَقَدْ عَنَى عَلَيْهِ" . وهو حديث ثابت بنقل العدل عن العدل ، ولم يقدح فيه أحد من الأئمة يعليةً توجب تركه . غير أن النسائي قال في آخره : هذا حديث مُتَّكِرٌ ، وقال غيره : نفرد به ضمرة ، وهذا هو معنى المُتَّكِرِ والشاذ في اصطلاح المحدثين . وضمرة عدلٌ ثقةٌ ، وأفراد الثقة بالحديث لا بضره . والله أعلم .

الرابعة - واختلفوا في هذا الباب في ذوى المحارم من الرضاة . فقال أكثر أهل العلم : لا يدخلون في مقتضى الحديث . وقال شريك القاضي يستقيم . وذهب أهل الظاهر وبعض المتكلمين إلى أن الأب لا يعتق على الابن إذا ملكه ، واحتجوا بقوله عليه السلام : " لَا يَجْزِي وَهْدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَحْدِثَهُ مَمْنُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيَعْتِقَهُ " . قالوا : فإذا صحَّ الشراء فقد ثبت للملك ، وأصاحِبُ الملك التصرف . وهذا جهل منهم بمقاصد الشرع ، فإن الله تعالى يقول : « وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » فقد فرق بين عبادته وبين الإحسان للوالدين في الوجوب ، وليس من الإحسان أن يبقى والده في ملكه وتحت سلطانه ، فإذا يجب عليه عتقه إما لأجل الملك عملاً بالحديث " فَيَشْتَرِيهِ فَيَعْتِقَهُ " ، أو لأجل الإحسان عملاً بالآية . ومعنى الحديث عند الجمهور أن الولد لما تسبب إلى عتق أبيه باشتراؤه نسب الشرعُ العتق إليه نسبة الإقناع منه . وأما اختلاف العلماء فيمن يعتق بالملك فوجه القول الأول ما ذكرناه من معنى الكتاب والسنة ، ووجه الثاني إلحاق القرابة القريبة المحزمة بالأب المذكور في الحديث ، ولا أقرب للرجل من أبيه فيحمل على الأب ، والأخ يُقاربه في ذلك لأنه يدلي بالأبوة ، فإنه يقول : أنا ابن أبيه . وأما القول الثالث فتعلقه حديث ضمرة وقد ذكرناه . والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ : أرجم اسم لكافة الأقارب من غير فرق بين التحريم وغيره . وأبو حنيفة يعتبر الرجم المحرم في منع الرجوع في الهبة ، ويُجوز الرجوع في حق بنى الأعمام مع أن القطيعة موجودة والقرابة حاصلة ، ولذلك تعلق بها الإرث والولاية وغيرها من الأحكام . فأعتار المحرم زيادة على نص الكتاب من غير مُسْتَنَد . وهم يرون ذلك نسخاً ، سيما وفيه إشارة إلى التعليل بالقطيعة ، وقد جوزها في حق بنى الأعمام والأخوال والحالات . والله أعلم .

السادسة - قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ) أى حفيظاً ، عن ابن عباس ومجاهد . ابن زيد : علياً ؛ وقيل : « رقيباً » حافظاً ؛ فعيل بمعنى فاعل . فالزقب من صفات الله تعالى ، الزقيب الحافظ والمشيقر ؛ قول : رَقَبْتُ أَرْقُبُ رَقَبَةً وَرَقَبَاتًا إِذَا انتظرت . والمَرْقَب : المكان العالى المشرف ، يقف عليه الزقيب . والزقيب : السهم الثالث من السبعة التى لها أُنْبِيَاءٌ . ويقال : إن الزقيب ضرب من الحيات ، فهو لفظ مشترك . والله أعلم .

قوله تعالى : وَآتُوا آلَ النَّبِيِّ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدُلُوا أَلْحَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُزْبًا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَآتُوا آلَ النَّبِيِّ أَمْوَالَهُمْ ) وأراد باليتامى الذين كانوا أيتاماً ؛ كقوله : « قَاتِلِي السَّحَرَةَ سَاجِدِينَ » ولا يحرم مع السجود ، فكذلك لا يتم مع البلوغ . وكان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : « يَتِيمُ أَيْ طَالِبٌ » استصعاباً لما كان . « وآتوا » أى أعطوا . والإيتاء الإعطاء . ولفلان آتَوْهُ ، أى عطاء . أبو زيد : آتَوْتُ الرَّجُلَ آتَوُهُ إِنَاءَةً ، وهى الرشوة . واليتيم من لم يبلغ الحلم ، وقد تقدم فى « البقرة » مستوفى . وهذه الآية خطابٌ للأولياء والأوصياء . نزلت فى قول مُقَاتِلٍ وَالْكَلْبَى فى رجلٍ من غطفانٍ عنده مال كثير لأخٍ له يتيم ، فلما باع اليتيم طلب المال فتمعه عنه ، فنزلت فقال اليم : معوذ بالله من الحوب الكبير ! ورد المال . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يُوَقِّحْ نَفْسَهُ وَرَجَعَ بِهِ هَكَذَا فَإِنَّهُ يَحُلُّ دَارَهُ بِعَيْنِي جَنَّتْ » . فلما قبض الفتى المسأل ألقته فى سبيل الله ، فقال عليه السلام : « تَبَّتْ الْأَجْرُوبِيُّ عَلَى الْوِزْرِ » . فقيل : كيف يا رسول الله ؟ فقال : « تَبَّتْ الْأَجْرُ لِلْعَلَامِ وَبَقِيَ الْوِزْرُ عَلَى وَالِدِهِ » لأنه كان مشركاً .

(١) وهم : الفذ ، الثمام ، الزقب ، الخلس ، النافر ، المسيل . راجع ج ٣ ص ٨ طبة أول وثانية .

(٢) راجع ج ٢ ص ١٤ طبة ثانية . (٣) الحوب : المسام .

الثانية - وإيتاء اليتامى أموالهم يكون بوجهين : أحدهما - إجرء الطعام والكسوة ما دامت الولاية، إذ لا يمكن إلا ذلك لمن لا يستحق الأخذ الكلّي والاستبداد كالصغير والسفيه الكبير . الثاني - الإيتاء بالتمكّن وإصلاح المال إليه ، وذلك عند الإحلال والإرشاد ، وتكون تسميته مجازاً، المعنى : الذى كان يتّما، وهو استصحاب الأسم ، كقوله تعالى : « قَالُوا السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ » أى الذين كانوا سحرة . وكان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : « ينم أبى طالب » . فإذا تحقق الولي : رشده حرّم عليه إمساكُ ماله عنه وكان عاصياً . وقال أبو حنيفة : إذا بلغ نكحاً وعشرين سنة أعطى ماله كله على كل حال ؛ لأنه بصير جدّاً .

قلت : لما لم يذكر الله تعالى في هذه الآية إيتاء الرشد وذكره في قوله تعالى : « وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » . قال أبو بكر الرازي الحنفى في أحكام القرآن : لما لم يُفيد الرشد في وضع وقيد في موضع وجب استعمالها ، فاقول : إذا بلغ نكحاً وعشرين سنة وهو مفيد لم يؤنس منه الرشد وجب دفع المال إليه ، وإن كان دون ذلك لم يجب ، عملاً بالآيتين . وقال أبو حنيفة : لما بلغ أشده وصار يصلح أن يكون جدّاً فإذا صار يصلح أن يكون جدّاً فكيف يصلح إعطاؤه المال بعلته اليتيم وباسم اليتيم ؟ وهل ذلك إلا في غاية البعد . قال ابن العربى : وهذا باطل لا وجه له ؛ لا سيما على أصله الذى يرى المقدرات لا تثبت قياساً وإنما تؤخذ من جهة النص ، وليس في هذه المسألة . وسيأتى ما للعلماء في المنجز إن شاء الله تعالى .

الثالثة - قوله تعالى : « وَلَا تَبْسُلُوا أَمْوَالَكُمْ بِالطَّبِيبِ » أى لا تبتسئوا الشاة السنية من مال اليتيم بالهزيلة ، ولا تدرهم الطبيب بالزيف . وكانوا في الجاهلية لعنم الدين لا يخرجون عن أموال اليتامى ، فكانوا يأخذون الطبيب والجبد من أموال اليتامى ويبتلون به بالردى من أموالهم ، ويقولون : أسم بأسم ورأس برأس ، فهام الله عن ذلك . هذا قول حميد بن المسيب والزهرى والسدى والضحاك وهو ظاهر الآية . وقيل : المعنى لا تأكلوا أموال اليتامى وهى عمرة خبيثة وتدعوا الطبيب وهو مالكم . وقال مجاهد وأبو صالح وبازان : لا تأكلوا أكل الخبيث من أموالهم وتدعوا انتظار الزرق الحلال من الله . وقال ابن زيد :

كان أهل الجاهلية لا يورثون النساء والصبيان ويأخذ الأكرام الميراث . عطاء : لا ترجع على  
يتيمك الذي عندك وهو غمر صغير . وهذان القولان خارجان عن ظاهر الآية ؛ فإنه يقال :  
تبتل الشيء بالشيء أى أخذه مكانه . ومنه البذل .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ قال مجاهد : هذه الآية  
ناهية عن الخلط في الإنفاق ؛ فإن العرب كانت تخلط نفقتها بنفقة إبتاءها فنهوا عن ذلك ،  
ثم نسخ بقوله « وَإِنْ تَخَاطَبْتُمْ فَأَخْوَانَكُمْ » . وقال ابن قُورَك عن الحسن : تأول الناس في هذه  
الآية النهي عن الخلط فأجنبوه من قبل أنفسهم نفقتهم في آية البقرة . وقالت طائفة  
من المتأخرين : إن « إلى » بمعنى مع ؛ كقوله تعالى « مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ » . وأشد الغنى :  
يَسْتَوْنَ أَبْوَابَ الْقِيَامِ يَضْمِرُ . إلى عَنْ مَسْتَوَاتٍ الْأَوَاصِرِ (١)

وليس يجيد . وقال الحذاق : « إلى » على بابها وهي تضمن الإضافة ، أى لا تضيفوا  
أموالهم ونضمتوها إلى أموالكم في الأكل . فنهوا أن يتقذروا أموال البتة كأموالهم ينسلطوا  
عليها بالأكل والاستفاح .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ حَوْبًا كَرِيمًا ﴾ « إنه » أى الأكل . « كان حوبا  
كريما » أى إنما كبريا ؛ عن ابن عباس والحسن وغيرهما . يقال : حاب الرجل يحوب حوبا  
إذا اثم . وأصله الزجر للإيل ؛ فُسِمَى الإثم حوبا لأنه يزجر عنه وبه . ويقال في الدعاء : اللَّهُمَّ  
أَغْفِرْ حَوْبِي ؛ أى إثمى . والحوبة أيضا الحاجة . ومنه في الدعاء : إِلَيْكَ أَرْفَعُ حَوْبِي ؛  
أى حاجتى . والحوب الوحشة ؛ ومنه قوله عليه السلام لأبى أيوب : « إن طلاق أم أيوب  
لحوب » . وفيه ثلاث لغات « حوبا » بضم الحاء وهي قراءة العامة ولغة أهل الحجاز . وقرا  
الحسن « حوبا » بفتح الحاء . وقال الأخفش : وهي لغة تميم . ومقاتل : لغة الحبش .

(١) آية ٢٢٠ ج ٣ ص ٦٢ طيبة أول أو ثانية . (٢) البيت لليلة بن الحريش يصف الخليل ؛

يريد خيلا ربطت بأفئدتهم . والعن : كفت سرت بها الخليل من الرجز والبرد . والأوامر : الأوامر والأوامر  
واحدتها أصرة . وهو حبل تنسج به الدابة في محبسها . (عن اللسان مادة أصر) . .

والْحَوْبُ المصدر، وكذلك الْحَيَابَةُ : والحَوْبُ الْأَسْمُ . ومَرَأَتِي بن كعب « حابا » عل المصدر مثل القال . ويجوز أن يكون اسما مثل الزاد . والحَوْبُ (بهمزة بعد الواو) : المكان الواسع . والحَوْبُ ماء أيضا . ويقال : ألقى الله به الحَوْبَةَ ، أى المسكنة والحاجة ؛ ومنه قولهم : بات بجيعة سُوء . وأصل الياء الواو . وتعْوَبَ فلان أى تعب وألقى الحَوْبُ عن نفسه . والتعْوَبُ أيضا التحزن . وهو أيضا الصباح الشديد ، كالزجر . وفلان يتعَوَّب من كذا أى يتوجع . قال طُفَيْل :

فَلَوْ قَرَأْنَا دُعَاءَ مَحْجَرٍ \* مِنْ التَّيْبِ فِي أَكْبَادِنَا وَالتَّعْوَبِ

قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْتِكُمَا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَتْنِي وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آدَتُ الْأَعْلَوُا ۝ (٣)

فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ( وَإِنْ خِفْتُمْ ) شرط ، وجوابه « فَأَنْتِكُمَا » . أى إن خفتم ألا تعدلوا في مهورهن وفي النفقة عليهن ( فَأَنْتِكُمَا مَا طَابَ لَكُم ) أى غيرهن . وروى الأئمة واللفظ لمسلم عن عروة بن الزبير عن عائشة في قوله تعالى « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْتِكُمَا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَتْنِي وَتِلْكَ وَرَبَّاعٌ » قالت : يابن أختي هي البتمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبه ما لها وجمالها فيريد وليها أن يزوجها من غير أن يقسط في صداقها فيعطيهما مثل ما يعطيهما غيره فنهوا أن يتكحوا إلا أن يقسطوا لمن ويبلغوا بهن أعلى ستنهن من الصداق وأمروا أن يتكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . وذكر الحديث . قال ابن خزيمة : ولما قلنا إنه يجوز أن يشتري الوصي من مال اليتيم لنفسه ، ويبيع من نفسه من غير محابة . وللولكل النظر فيما اشترى ويكله لنفسه أو باع منها . وللسلطان النظر فيما يفعله

الوصى من ذلك . فاما الأب قليس لأحد عليه نظر ما لم تظهر عليه انخاباء فيعرض عليه السلطان حينئذ وقد مضى في «البقرة» القول في هذا . وقال الضحاك والحسن وغيرهما : إن الآية نسيئة لما كان في الجاهلية وفي أول الإسلام ؛ من أن الرجل أن يترجى من الحرائر ماشاء ، فقصرته الآية على أربع . وقال ابن عباس وابن جبير وغيرهما : المعنى وإن خفتم ألا تنسطوا في النيام فكذلك خافوا في النساء ؛ لأنهم كانوا يتخرجون في النيام ولا يتخرجون في النساء . و «خفتم» من الأضداد ؛ فإنه يكون الخوف منه معلوم الوقوع ، وقد يكون مظنوا ؛ فذلك اختلف العلماء في تفسير هذا الخوف . فقال أبو عبيدة : «خفتم» بمعنى أيقنم . وقال آخرون : «خفتم» ظنتم . قال ابن عطية : وهذا الذي اختاره الحذاق ، وأنه على بابه من الظن لا من اليقين . التقدير من غلب على ظنه التقصير في القسط للتيمة فليعدل عنها ، و «تنسطوا» معناه تعدلوا . يقال : أقسط الرجل إذا عدل . وقسط إذا حار وظلم صاحبه . قال الله تعالى : «وَأَمَّا الْقَائِسُونَ فَكَانُوا جُهَنَّمَ حَطَبًا» يعني الجائر . وقال عابيه السلام : «المقسطون في الذين على منابر من نور يوم القيامة» يعني العادلين . وقرأ ابن وثاب والحنفي «تنسطوا» بفتح التاء من قسط على تقدير زيادة «لا» ؛ كأنه قال وإن خفتم أن تجوروا .

الثانية - قوله تعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) إن قيل : كيف جاءت «ما» للآدميين وإنما أصلها لما لا يعقل ؛ فنه أجوبة خمسة : الأول - أن «من» و «ما» قد يتعاقبان ؛ قال الله تعالى : «وَالنِّسَاءَ وَمَا بَنَاهَا» أي ومن بناها . وقال «فَإِنَّهُمْ مَنْ يَمْنَى عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْنَى عَلَى رِجْلَيْهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْنَى عَلَى أَرْبَعٍ» . فاههنا لمن يعقل وعن النساء ؛ لقوله بعد ذلك «من النساء» ميئاً لهن . وقرأ ابن أبي عملة «من طاب» على ذكر من يعقل . الثاني - قال البصريون : «ما» تقع للنعوت كما تقع لما لا يعقل ؛ يقال : ما عندك . فيقال : طريف وكرم . فالمعنى فأنكحوا الطيب من النساء ؛ أي الحلال ، وما حرّمه الله فليس بطيب . وفي التثريب «وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ» فاجابه موسى على وفق ما سأل ؛ وسبأني . الثالث - حكى بعض

الناس أن «ما» في هذه الآية ظرفية، أى مادمت تستحسنون النكاح . قال ابن عطية : وفي هذا المتعرج ضعف . جواب رابع - قال القراء : «ما» ههنا مصدر . وقال النحاس : وهذا جيد جدا؛ لا يصح فأنكحوا الطيبة . قال الجوهرى : طاب الشيء يطيب طيبة وتطيأاً . قال علقمة :  
 • كَانَتْ تَطْيِئُهَا فِي الْإْتِيفِ شَمُومٌ<sup>(١)</sup> •

جواب خامس - وهو أن الموارد بما هنا المقد؛ أى فأنكحوا نكاحاً طيباً . وقراءة ابن أبي عمير تَرَدُّ هذه الأقوال الثلاث . وحكى أبو عمرو بن الملاء أن أهل مكة إذا سمعوا الرعد قالوا : سبحان ما سبَّح له الرعد . أى سبحان من سبَّح له الرعد . ومثله قولهم : سبحان ما سحرَكُنْ لنا . أى من سحر كن . وأتفق كل من يُعاني العلوم على أن قوله تعالى : «وإن يخفَمُ اللَّائِي سَطُوا فِي الْيَتَامَى» لبس له مفهوم؛ إذ قد أجمع المسلمون على أن من لم يخفِ القسط في اليتامى له أن ينكح أكثر من واحدة؛ اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً كمن خاف . فدل على أن الآية نزلت جواباً لمن خاف ذلك، وأن حكمها أعم من ذلك .

والثالثة - تلقى أبو حنيفة بهذه الآية في تجوز نكاح اليتيمة قبل البلوغ . وقال : إنما تكون يتيمة قبل البلوغ، وبعد البلوغ هي امرأة مطلقة لا يتيمة؛ بدليل أنه لو أراد البالغة لما نهى عن خطبها عن صداق مثلها، لأنها تختار ذلك فيجوز إجماعاً . وذهب مالك والشافعى والجمهور من العلماء إلى أن ذلك لا يجوز حتى تبلغ وتستأمر؛ لقوله تعالى «وَبَسْتُمْ تَرَكَ فِي النِّسَاءِ» والنساء اسم ينطلق على الكبار كالرجال في الذكور، واسم الرجل لا يتناول الصغير؛ فكذلك اسم النساء، والمرأة لا تتناول الصغيرة . وقد قال : «في يتامى النساء» والمراد به هناك اليتامى هنأ؛ كما قالت عائشة رضى الله عنها . فقد دخلت اليتيمة الكبيرة في الآية فلا تزوج إلا بإذنها، ولا تنكح الصغيرة إذ لا إذن لها، فإذا بلغت جاز نكاحها لكن لا تزوج إلا بإذنها . كما رواه الثارقي من حديث محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : زوجنى خالى قدامة بن مظعون بنت أخيه عثمان بن مظعون فدخل المنيعة بن شعبة على أمها

فأرغبها في المال وخطبها إليها، فرفع شأنها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال قدامة: يا رسول الله، أبتة أنى وأنا وصي؟ أيها ولم أقصر بها، زوجتها من قد علمت فضله وقربانيته. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنها يتيمة واليتيمة أولى بأمرها". فترعت متى وزوجها المغيرة ابن شعبة. قال الدارقطني: ولم يسمعه محمد بن إسحاق من نافع وإنما سمعه من عمر بن حسين عنه. ورواه ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين عن نافع عن عبد الله بن عمر: أنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون قال: فذهبت أمها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أباي تركه ذلك. فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يفارقها ففارقها. وقال: "ولا تنكحوا اليتامى حتى تستامروهم فإذا سكنتم فهو إذنهما". فتروجها بعد عبد الله المغيرة بن شعبة. فهذا يراد ما يقوله أبو حنيفة من أنها إذا بلغت لم تحتج إلى ولي، بناء على أصله في عدم اشتراط الولي في صحة النكاح. وقد مضى في «البقرة» ذكره؛ فلا معنى لقولهم: إن هذا الحديث محمول على غير البالغة لقوله «إلا بإذنهما» فإنه كان لا يكون لذكر اليتيم معنى. والله أعلم.

الرابعة - وفي تفسير عائشة للآية من الفقه ما قال به مالك من صدق المثل، والرد إليه فيما فسد من الصداق ووقع الفين في مقداره؛ لقولها: بأدنى من ستة صدقاتها. فوجب أن يكون صدق المثل معروفا لكل صنف من الناس على قدر أحوالهم. وقد قال مالك: للناس منافع عرفت لهم وعرفوا لها. أى صدقات وأكفاء. وسئل مالك عن رجل زوج أخته [غنية] من ابن أخ له فقير فاعتزمت أمها فقال: إني لأرى لها في ذلك متكلما. فسوغ لها في ذلك الكلام حتى يظهر هو من نظره ما يسقط اعتراض الأم عليه. وروى «لا أرى» بزيادة ألف، والأول أصح. وجاز لغير اليتيمة أن تنكح بأدنى من صدق مثلها؛ لأن الآية إنما خرجت في اليتامى. هذا مفهومها وغير اليتيمة بخلافها.

الخامسة - فإذا بلغت اليتيمة وأقسط الولي في صدقاتها جاز له أن يتزوجها، ويكون هو النكاح والمنكح على ما فسره عائشة. وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأبو نورة.



وقاله من التابعين الحسن وربيعة، وهو قول الآيث . وقال زُفر والشافعي : لا يجوز له أن يتزوجها إلا بإذن السلطان، أو يزوجه من ولي لها هو أقدم بها منه ، أو مثله في القصد؛ وأما أن يتولى طرف العقد بنفسه فيكون نكاحاً منكماً فلا . واحتجوا بأن الولاية شرط من شروط العقد لقوله عليه السلام: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل". فتعديد النكح والمنكح والشهود واجب؛ فإذا اتحد اثنان منهم سقط واحد من المذكورين . وفي المسألة قول ثالث، وهو أن تجعل أمرها إلى رجل يزوجه منه . روى هذا عن المغيرة بن شعبة، وبه قال أحمد، ذكره ابن المنذر .

السادسة - قوله تعالى : (بِمَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ) معناه ما حل لكم؛ عن الحسن وأبن جبير وغيرهما . واكتفى بذكر من يجوز نكاحه؛ لأن المحرمات من النساء كثير . وقرأ ابن إسحاق وأحمد بن حنبل وحزمه «طاب» بالإمالة . وفي مصحف أبي «طيب» بالياء؛ فهذا دليل الإمالة . «من النساء» دليل على أنه لا يقال نساء إلا ما بلغ الحلم . وواحد النساء نسوة، ولا واحد لنسوة من لفظه، ولكن يقال امرأة .

السابعة - قوله تعالى : (ثَلَاثَ وَرُبَاعَ) وموضعها من الإعراب نصب على البدل من «ما» وهي نكرة لا تنصرف؛ لأنها معدولة وصفة؛ كذا قال أبو علي . وقال الطبري : هي معارف؛ لأنها لا يدخلها الألف واللام، وهي مبتدأة في التعريف؛ قاله الكوفي . وخطأ الزجاج هذا القول . وقيل : لم ينصرف؛ لأنه معدول عن لفظه ومعناه، فأحد معدول عن واحد واحد، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين، وثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة، ورباع عن أربعة أربعة . وفي كل واحد منها لغتان : فُعال ومَفْعَل، يقال : أحاد وموحد ومثنى ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ورباع ورباع، وكذلك إلى مئتين ومئتين . وحكى أبو إسحاق النخعي لغة ثالثة : أحد ومثنى وثلاث ورباع مثل عمر وزُفر . وكذلك قال النخعي في هذه الآية . وحكى

(١) أقدم : أقرب إلى الجد الأكبر .

(٢) القعدد (بضم القاف وفتح الهاء وضمة) : أملاك القرابة في النسب .

المتهوى عن النخعي وابن وثاب «ثلاث وربيع» بغير ألف في ربيع، فهو مفسور من رُباع  
استخفافاً، كما قال :

أَجْبَل سَبِيلُ جَاءَ مِنْ أَمْرِ لَفْ . يَحْدُ حَرْفُ الْجِنَةِ الْمُنْفَلَةِ <sup>(١)</sup>

قال النخعي : ولا يزداد من هذا البناء على الأربع إلا يثُجَّ جاء من الكُتِبَ :  
ولم يستر يثُوكَ حتى رَمِيَ . سَتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا

يعني طعنت عشرة . وقال ابن الدُّعَان : وبعضهم يقف على المسموع وهو من أحاد إلى  
رباع ولا يعتبر باليت لشذوذه . وقال أبو عمرو بن الحَاجِبَ : ويقال أحاد ومَوْحَدٌ وثناء  
ومتنى وثلاث ومثلث ورباع وصرع . وهل يقال فيما عداه إلى التسعة أو لا يقال؛ فيه خلاف  
اصحها أنه لم يثبت . وقد نص البخاري في صحيحه على ذلك . وكونه معدولاً عن معناه أنه  
لا يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة؛ تقول : جاءني اثنان وثلاثة، ولا  
يجوز متنى وثلاث حتى يتقدم قبله جمع، مثل جاءني القوم أحاد وثناء وثلاث ورباع من غير  
تكرار . وهي في موضع الحال هنا وفي الآية، وتكون صفة . ومثال كون هذه الأعداد صفة  
يتبين في قوله تعالى : « أُولَى أَجْحَةٍ مَتْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ » فهذه صفة للأجحة نكرة .  
وقال ساعدة بن جُؤَيَّة :

وَلَكِنَّا أَهْلِي يَوَادٍ أَيْسُهُ هـ ذِئَابٌ تَبَنَّى النَّاسَ مَتْنَى وَمَوْحَدٌ <sup>(٢)</sup>

وأنشد الفراء :

قلنا به من بين مَتْنَى وَمَوْحَد هـ بأربعة منكم وآخر خامس

فوصف ذئاباً وهي نكرة مبتنى وموحد، وكذلك بيت الفراء؛ أي قلنا به ناساً فلا تصرف إذا  
هذه الأسماء في معرفة ولا نكرة . وأجاز الكسائي والقراء صرفه في العدد على أنه نكرة . وزعم  
الأخفش أنه إن سُمِّيَ به صرفه في المعرفة والنكرة، لأنه قد زال عنه العدل .

(١) حرد يجر بالسكر حردا : قصد - قول الرجل : حردت حردك؛ أي قصدت قصدك .

(٢) تبني الناس : تطلبهم .

الثامنة - اعلم أن هذا العدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة تسع، كما قاله من بعد فهمه للكتاب والسنة، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة، وزعم أن الواو جامعة؛ وعضد ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم نكح تسعا، وجمع بينهما في عصمته. والذي صار إلى هذه الجهالة، وقال هذه المقالة الرافضة وبعض أهل الظاهر؛ فجعلوا مثنى مثل اثنين، وكذلك ثلاث ورباع. وذهب بعض أهل الظاهر أيضا إلى أقبح منها، فقالوا بإباحة الجمع بين ثمان عشرة؛ تمسكا منه بأن العدد في تلك الصيغ يفيد التكرار والواو للجمع؛ فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع. وهذا كله جهل باللسان والسنة، ومخالفة لإجماع الأمة؛ إذ لم يسمع عن أحد من الصعابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع. وأخرج مالك في الموطأ، والنسائي والدارقطني في سننهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقيلان بن أمية التميمي "وقد أسلم وتحتة عشر نسوة: "آخر منهن أربعة وفارق سائرهن". وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال: أسلمت وعندى ثمان نسوة، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "آخر منهن أربعة". وقال مقاتل: إن قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة حرائر؛ فلما نزلت الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعة ويؤمك أربعة. كذا قال: «قيس بن الحارث»، والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود. وكذا روى محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير أن ذلك كان حارث ابن قيس، وهو المعروف عند الفقهاء. وأما ما أبيع من ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذلك من خصوصياته؛ على ما يأتي بيانه في «الأحزاب». وأما قولهم: إن الواو جامعة؛ فقد قيل ذلك، لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات. والعرب لا تدع أن تقول تسعة وتقول اثنين وثلاثة وأربعة. وكذلك تستقبح ممن يقول: أعط فلانا أربعة ستة ثمانية، ولا يقول ثمانية عشر. وإنما الواو في هذا الموضع بدل؛ أي أنكحوا ثلاثا بدلا من مثنى، ورباع بدلا من ثلاث؛ ولذلك عطف بالواو ولم يعطف بأو. ولو جاء بأو لجاز ألا يكون لمصاحب المثنى ثلاث، ولا لمصاحب الثلاث رباع. وأما قولهم: إن مثنى تقتضي اثنين، وثلاث ثلاثة،

ورباع أربعة، فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه، وحاله منهم. وكذلك جهاه الآخرون؛ لأن منى تقتضى اثنين اثنين، وثلاث ثلاثة ثلاثة، ورباع أربعة أربعة، ولم يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثا ثلاثا، وأربعا أربعا، حصراً للمدد. ومنى ثلاث ورباع بخلافها. ففى العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست فى الأصل؛ وذلك أنها إذا قالت: جاءت الخيل منى، إنما تعنى بذلك اثنين اثنين؛ أى جاءت مزدوجة. قال الجوهري: وكذلك معدول العدد. وقال غيره: فإذا قلت جاعنى قوم منى أو ثلاث أو أحاد أو عشار، فإنما تريد أنهم جاعوك واحدا واحدا، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة، وليس هذا المعنى فى الأصل؛ لأنك إذا قلت جاعنى قوم ثلاثة ثلاثة، أو قوم عشرة عشرة، فقد حصرت مدة القوم بقولك ثلاثة وعشرة. فإذا قلت جاعونى رباع وثناء فم تحصر عدتهم. وإنما تريد أنهم جاعوك أربعة أربعة أو اثنين اثنين. وسواء كثر عددهم أو قل فى هذا الباب فقصرهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه بزعمه تحكم.

وأما اختلاف علماء المسلمين فى الذى يترجى خامسة وعنده أربع وهى :

التاسعة - فقال مالك والشافعي: عليه الحد إن كان عالما. وبه قال أبو ثور. وقال الزهري: يُرجم إن كان عالما، وإن كان جاهلا أدنى الحدين الذى هو الجلد، ولها مهرها ويُفترق بينهما ولا يجتمعان أبدا. وقالت طائفة: لا حد عليه فى شيء من ذلك. هذا قول الثعالب. وقال يعقوب ومحمد: يُحد فى ذات الحرم ولا يحد فى غير ذلك من النكاح. وذلك مثل أن يترجى مجوسية أو خمسة فى عتة أو تزوج معتدة أو تزوج بغير شهود، أو أمة تزوجها بغير إذن مولاها. وقال أبو ثور: إذا علم أن هذا لا يحل له يجب أن يُحد فيه كله إلا التزوج بغير شهود. وفيه قول ثالث قاله النحوي فى الرجل ينكح الخامسة متعمدا قبل أن تنقضى عتة الزابعة من نسائه: جلد مائة ولا يُنقى. فهذه فتا علمائنا فى الخامسة على ما ذكره ابن المنذر فكيف بما فوقها.

العاشرة - ذكر الزبير بن بكار حدثني إبراهيم الخزامي عن محمد بن معن الغفاري قال :  
 أنت امرأة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فقالت : يا أمير المؤمنين ، إنك زوجي يصوم  
 النهار ويقوم الليل وأنا أكره أن أشكوه ، وهو يعمل بطاعة الله عز وجل . فقال لها : نعم  
 الزوج زوجك . فجعلت تكرر عليه القول ويكثر عليها الجواب . فقال له كعب الأسدي :  
 يا أمير المؤمنين ، هذه المرأة تشكو زوجها في مباحثه إياها عن فراشه . فقال عمر : كما فهمت  
 كلامها فأقض بينهما . فقال كعب : عليّ بزوجه؛ فأُتي به فقال له : إن أمراك هذه  
 تشكوك . قال : أفى طعام أو شراب ؟ قال لا . فقالت المرأة :

يا أيها القاضي الحكيم رَسَدُهُ • أُلْهِى خَلِيلِي عَنْ فِرَاشِي مَسِجَدُهُ  
 زَهْدُهُ فِي مَضْجَعِي تَعَبُدُهُ • فَاقْضِ الْقَضَا كَمَا وَلَا تَرُدُّهُ  
 نَهَارُهُ وَيَسْلُهُ مَا يَرْقُدُهُ • فَلَسْتُ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ أَحْمَدُهُ

فقال زوجها :

زَهْدُنِي فِي فِرْشِي وَفِي الْجَنَّةِ • أُنَى أَمْرُو أَدْعَلْنِي مَا قَدْ نَزَلَ  
 فِي سُورَةِ النَّعْلِ وَفِي السَّبْعِ الطُّوَلِ • وَفِي كِتَابِ اللَّهِ غُثُوفٌ جَلَّلٌ

فقال كعب :

إِنْ لَهَا عَلَيْكَ حَقٌّ يَا رَجُلُ • نَصَبِيهَا فِي أَرْبَعٍ لِمَنْ عَقَلَ  
 • فَأَعْطِهَا ذَاكَ وَدَعْ عَنْكَ الْعِلَالُ •

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فلك ثلاثة أيام  
 ولياليتين تعبد فيهن ربك . فقال عمر : والله ما أدرى من أيّ أَمْرِكَ أعجب ؟ أمن فهمك  
 أَمْرُهُمَا أَمْ مِنْ حَكْمِكَ بَيْنَهُمَا ؟ أذهب فقد وليتك قضاء البصرة . وروى أبو هُدَيْبَةَ إِبْرَاهِيمُ

(١) الجمل : جمع جملة بفتحين ، وهي بيت يزين للعروس بالتياب والأسرة والستور .

(٢) السبع الطول من سور القرآن سبع سور وهي سورة البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف .  
 واختلوا في السابعة فهم من قال السابعة براءة والأهوال وعنده سورة واحدة ، ومنهم من جعلها سورة يونس . وانحول  
 جمع الطول .

ابن هُدْبَة حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : أَمَتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَأَةٌ تَسْتَعِدِّي زَوْجَهَا ، فَقَالَتْ : لَيْسَ لِي مَا لِلنِّسَاءِ ؛ زَوْجِي يَصُومُ الدَّهْرَ . قَالَ : " لَكَ يَوْمٌ وَلَهُ يَوْمٌ . لِلْمَبَاعِدَةِ يَوْمٌ وَلِلرَّأَةِ يَوْمٌ " .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ( فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ) قَالَ الضَّحَّاكُ وَغَيْرُهُ : فِي الْمَيْلِ وَالْمَحَبَّةِ وَالْجَمَاعِ وَالْعِشْرَةِ وَالْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ الْأَرْبَعِ وَالثَّلَاثِ وَالْإِثْنَيْنِ فَوَاحِدَةٌ . فَنَعِيَ مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَوَدَّى إِلَى تَرْكِ الْعَدْلِ فِي الْقَسَمِ وَحُسْنِ الْعِشْرَةِ . وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَرَأَ بِالْفَرْعِ ، أَيِ فَوَاحِدَةٍ فِيهَا كِفَايَةٌ أَوْ كَافِيَةٌ . وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : فَوَاحِدَةٌ تَقْنَعُ . وَقُرِئَتْ بِالنَّصْبِ بِاصْصَارِ فَعْلٍ ، أَيِ فَانْكَحُوا وَاحِدَةً .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ( أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) يُرِيدُ الْإِمَاءَ . وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى وَاحِدَةٍ . أَيِ إِنْ خَافَ أَلَّا يَعْدِلَ فِي وَاحِدَةٍ فَمَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ . وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْأَحَقِّ لِلْمَلِكِ الْيَمِينِ فِي الْوِطْءِ وَلَا الْقَسَمِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا » فِي الْقَسَمِ « فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » جَعَلَ مِلْكَ الْيَمِينِ كُلَّهُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ فَانْتَفَى بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِلْإِمَاءِ حَقٌّ فِي الْوِطْءِ أَوْ فِي الْقَسَمِ . إِلَّا أَنَّ مِلْكَ الْيَمِينِ فِي الْعَدْلِ قَائِمٌ بِوَجُوبِ حُسْنِ الْمَلَكََةِ وَالزَّفَقِ وَالزَّفَقِ . وَاسْتَدَّ تَعَالَى الْمَلِكُ إِلَى الْيَمِينِ إِذْ هِيَ صِفَةُ مَدْحٍ ، وَالْيَمِينُ مَخْصُوصٌ بِالْمَحَاسَنِ لِمَتَّكِنِهَا . أَلَا تَرَى أَنَّهَا الْمُنْفِقَةُ ؛ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ " وَهِيَ الْمَعَاهِدَةُ الْمُبَايَعَةُ ، وَبِهَا سَمِيَتِ الْأَيْتَةُ يَمِينًا ، وَهِيَ الْمُتَلَقِّيَةُ لِأَيَّاتِ الْمَجْدِ ، كَمَا قَالَ :

إِذَا مَا رَأَيْتُ رُفَعْتُ لَهْدِي • نَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ<sup>(١)</sup>

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ( ذَلِكَ أَذَى الْأُتُورِ ) أَيِ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْأُتُمُولِ عَنْ الْحَقِّ وَتَجَوَّرُوا ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبِجَاهِدٍ وَغَيْرِهِمَا . يُقَالُ : عَالَ الرَّجُلُ يَعُولُ إِذَا جَارَ وَمَالَ . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : عَالَ السَّهْمُ عَنْ الْمَدْفِ مَالٍ عَنْهُ . قَالَ ابْنُ عَمْرٍ : إِنَّهُ لِعَائِلُ الْكَبَلِ وَالْوَزْنُ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) البيت للشناخ ، بِمَدْحِ عَرَابَةِ الْأَوْسِيِّ . وَقِيلَ : عَمْرٍ

وَأَبَتْ عَرَابَةُ الْأَوْسِيِّ بِسُرٍّ • إِلَى الْخِيَرَاتِ مَقْطَعِ الْقَرْنِ

قالوا تَبِعَ رَسُولَ اللَّهِ وَأَطَرَحُوا • قَوْلُ الرَّسُولِ وَعَالُوا فِي الْمَوَازِينِ

أَي جَارُوا • وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ :

بِمِزَانِ صِدْقٍ لَا يُفْلَ شَيْعِرَةٌ • لَهُ شَاهِدٌ مِنْ نَفْسِهِ فَيْرٌ عَائِلٌ

يُرِيدُ فَيْرٌ مَائِلٌ • وَقَالَ آخَرُ :

ثَلَاثَةُ أَفْئِسَ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ • لَقَدْ عَالَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي<sup>(١)</sup>

أَي جَارُوا مَالًا • وَعَالَ الرَّجُلُ يَعْصِلُ إِذَا اقْتَرَفَ فَصَارَ عَلَيْهِ • وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ خِفْتُمْ حَيْلَةَ » • وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَمَا يَدْرِي الْفَقِيرُ مَتَى غِيَابُهُ • وَمَا يَدْرِي الْغَنِيُّ مَتَى يَعْصِلُ<sup>(٢)</sup>

وَهُوَ عَائِلٌ وَقَوْمُ عَيْلَةٍ • وَالْعَيْلَةُ وَالْمَالَةُ الْفَاقَةُ • وَعَالَنِي الشَّيْءُ يُعُولُنِي إِذَا غَلِبَنِي وَثَقُلَ عَلَيَّ • وَعَالَ الْأَمْرُ اسْتَدَّ وَتَفَاقَمَ • وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : « أَلَا تَعُولُوا » أَلَا تَكْثُرُ عِيَالُكُمْ • قَالَ التَّمِيمِيُّ : وَمَا قَالَ هَذَا غَيْرُهُ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ أَعَالَ يَعْصِلُ إِذَا كَثُرَ عِيَالُهُ • وَزَعَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّ عَالَ عَلَى سَبْعَةِ مَعَانٍ لَا ثَامِنَ لَهَا ، يُقَالُ : عَالَ مَالٌ ، الثَّانِي زَادَ ، الثَّالِثُ جَارٌ ، الرَّابِعُ اقْتَرَفَ ، الْخَامِسُ أَثَقَلَ ، حَكَاهُ ابْنُ دُرَيْدٍ • قَالَتِ الْخَنَسَاءُ :

• وَيَكْنَى الْعَشِيرَةُ مَا عَالَهَا •

السَّادِسُ عَالَ قَامَ بِمَثُونَةِ الْعِيَالِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ " • السَّابِعُ عَالَ قَلْبٌ ؛ وَمِنْهُ عِيلَ صَبْرُهُ • أَيْ غَلِبَ • وَيُقَالُ : أَعَالَ الرَّجُلُ كَثْرَ عِيَالِهِ • وَأَمَّا عَالَ بِمَعْنَى كَثُرَ عِيَالُهُ فَلَا يَصَحُّ •

(١) فِي اللِّسَانِ مَادَّةُ عَوْلَ : إِنَّا نَبْنِئُ ... الخ (٢) الْبَيْتُ لِلطَّبِيعَةِ • وَفِيهِ شَاهِدٌ آخَرُ ، وَهُوَ تَذَكِيرُ الثَّلَاثَةِ وَإِنْ كَانَتْ النَّفْسُ مَوْثِقَةً ؛ لِأَنَّهُ حَلَّلَهَا عَلَى مَعْنَى الشَّخْصِ وَهُوَ مَذْكُورٌ • وَالْقُدْرَةُ مِنَ الْإِبِلِ ؛ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرِ • وَثَلَاثُ ذَوْدٍ ؛ ثَلَاثُ أَنْوَاقٍ كَانَتْ يَتَقَوَّى أَلْبَانُهَا وَيَقُومُ بِهَا عَلَى عِيَالِهِ فَضَّلَتْ لَهُ • وَالْقُدْرَةُ اسْمُ وَاحِدٍ مَوْثِقَتِ مَقُولٍ مِنَ الْمَصْدَرِ يَقَعُ عَلَى الْجَمْعِ فَيُضَافُ الْمَدَدُ إِلَيْهِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْجَمْعِ • (مِنْ شَرْحِ التَّوْاجِدِ) •

(٣) الْبَيْتُ لِأُحْمَةِ أَمِنْ بِالْبَلَاغِ • وَبَعْدَهُ

وَمَا تَدْرِي إِذَا أَرْمَزَتْ أَمْرًا • أَيْ : الْأَرْضُ بِدَرْكِ الْقَبِيلِ

قلت : أما قول الثعلبي « ما قاله غيره » فقد أسنده الدارقطني في سننه عن زيد بن أسلم ، وهو قول جابر بن زيد ؛ فهذا إن إمامان من علماء المسلمين وأئمتهم قد سبقا الشافعي إليه . وأما ما ذكره ابن العربي من الحصر وعدم الصحة فلا يصح . وقد ذكرنا : عال الأمر أشند وتفاقم ؛ حكاة الجوهري . وقال الهروي في غريبه : « وقال أبو بكر : يقال عال الرجل في الأرض يعيل فيها إذا ضرب فيها . وقال الأحمر : يقال عالني الشيء يعيلني عيلاً ومعيلاً إذا أعجزك » . وأما عال كثر عباله فذكره الكسائي وأبو عمر الدؤري وابن الأعرابي . قال الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة : العرب تقول عال يعول وأعال يُعيل أى كثر عباله . وقال أبو حاتم : كانت الشافعي أعلم بلغة العرب منا ، ولعله لغة . قال الثعلبي المفسر : قال أستاذنا أبو القاسم بن حبيب : سألت أبا عمر الدؤري عن هذا وكان إماماً في اللغة غير مدافع فقال : هي لغة حمير ؛ وأنشد :

وإن الموت يأخذ كل حي • بلا شك وإن امشي وعالا

يعني وإن كثرت ماشيته وعياله . وقال أبو عمرو بن العلاء : لقد كثرت وجوه العرب حتى خشيت أن أخذ على لاهن لحناً . وقرأ طلحة بن مصرف « ألا تعيلوا » وهي حجة الشافعي رضي الله عنه . قال ابن عطية : وقدح الزجاج وغيره في تأويل عال من العيال بأن قال : إن الله تعالى قد أباح كثرة السراري وفي ذلك تكثير العيال ، فكيف يكون أقرب إلى ألا يكثر العيال . وهذا القدح غير صحيح ؛ لأن السراري إنما هي مال يُنصرف فيه بالبيع ، وإنما القادح الحرائر ذوات الحقوق الواجبة . وحكى ابن الأعرابي أن العرب تقول : عال الرجل إذا كثر عباله .

الرابعة عشرة - تتعلق بهذه الآية من أجاز للملوك أن يتزوج أربعا ؛ لأن الله تعالى قال : « فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » يعنى ما حل « مَتْنِي وَثَلَاث وَرَبَاع » ولم يخص عبدا من حر . وهو قول داود والطبري ، وهو المشهور عن مالك وتحصيل مذهبه على ما في موطنه ، وكذلك روى عنه ابن القاسم وأشبه . وذكر ابن المَوَاز أن ابن وهب روى عن مالك أن العبد لا يتزوج إلا آنتين ؛ قال وهو قول الليث . قال أبو عمر : قال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والنوري



والثابت بن سعد : لا يترجى العبد أكثر من اثنتين ؛ وبه قال أحدوا إجماعاً . وروى عن عيسى  
ابن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ؛  
ولا أعلم لهم مخالفاً من الصحابة . وهو قول الشعبي وعطاء وابن سيرين ، والحسن وإبراهيم .  
وابن ماجه لهذا القول القياس الصحيح على طلاقه واحدة : وكل من قال حده نصف حد الحر ،  
وطلاقه تطليقتان ، وإبلاؤه شهران ، ونحو ذلك من أحكامه فغير بعيد أن يقال تناقض في قوله .  
« ينكح أربعاً » والله أعلم .

قوله تعالى : **وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا** ﴿٤١﴾  
فيه عشر مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **( وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ )** ( الصدقات جمع ، الواحدة صدقة ) .  
قال الأخفش : وبنو تميم يقولون صدقة والجمع صدقات ، وإن شئت فتحت وإن شئت  
أسكنت . قال المازني : يقال صداق المرأة ، ولا يقال بالفتح . وحكى يعقوب وأحمد بن  
يحيى بالفتح عن النحاس . والخطاب في هذه الآية للأزواج ؛ قاله ابن عباس وقتادة وابن زيد  
وابن جريج . أمرهم الله تعالى أن يتبرعوا بإعطاء المهور نِحْلَةً منهم لأزواجهم . وقيل : الخطاب  
للأولياء ؛ قاله أبو صالح . وكان الولي يأخذ مهر المرأة ولا يعطيها شيئاً ، فهو عن ذلك وأمروا  
أن يدفعوا ذلك إليهن . قال في رواية الكلبي : إن أهل الجاهلية كان الولي إذا زوجها  
فإن كانت معه في العشرة لم يعطها من مهرها كثيراً ولا قليلاً ، وإن كانت غريبة حملها على  
بغيره إلى زوجها ولم يعطيها شيئاً غير ذلك البعير ؛ فترد « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً » .  
وقال المعتز بن سليمان عن أبيه : زعم حضرمي أن المراد بالآية المتشاغرون الذين كانوا  
يتزوجون امرأةً بأخرى ، فأمروا أن يضربوا المهور . والأول أظهر ؛ فإن الضائر واحدة وهي

يجلبها للأزواج فهم المراد؛ لأنه قال : « وَأَنْ يَخْتُمَ أَلَا تُقْسِطُوا فِي آلِيَتَايَ » إلى قوله : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِينَ نَحْلَةً » . وذلك يوجب تناسق الضمائر وأن يكون الأول فيها هو الآخر .  
 الثانية - هذه الآية تدل على وجوب الصداق للمرأة ، وهو يجمع عليه لا خلاف فيه إلا ما روى عن بعض أهل العلم من أهل العراق أن السيد إذا تزوج عبده من أمته أنه لا يجب فيه صداق ، وليس بنى لقوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِينَ نَحْلَةً » فم . وقال : « فَانكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » . وأجمع العلماء أيضا أنه لا حد لكثيره ، واختلفوا في قليله على ما يأتي بيانه في قوله : « وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِطَاعًا » . وقرأ الجمهور « صَدَقَاتِينَ » بفتح الصاد وضم الدال . وقرأ قتادة « صَدَقَاتِينَ » بضم الصاد وسكون الدال . وقرأ النخعي وابن وثاب بضمهما والتوحيد « صَدَقَتِينَ » .

الثالثة - قوله تعالى : « (نَحْلَةً) النَّحْلَةُ وَالنَّحْلَةُ ، بكسر النون وضمها لثنتان . وأصلها من العطاء ؛ نَحَلْتُ فُلَانًا شَيْئًا أَعْطَيْتُهُ . فالصداق عطية من الله تعالى للمرأة . وقيل : « نَحْلَةُ » أى عن طيب نفس من الأزواج من غير تنازع . وقال قتادة : معنى « نَحْلَةُ » فريضة واجبة . ابن جرير وابن زيد : فريضة مستمارة . قال أبو عبيدة : ولا تكون النَّحْلَةُ إلا مستمرة معلومة . وقال الزجاج : « نَحْلَةُ » تَدْبِيتًا ، وَالنَّحْلَةُ الدَّيَانَةُ وَالْمِلَّةُ . يقال : هذا نَحْلَتُهُ أى دينه . وهذا حسن مع كون الخطاب للأولياء الذين كانوا يأخذونه في الجاهلية ، حتى قال بعض النساء في زوجها : لا يأخذ الحُلُوان من بناتنا . تقول : لا يفعل ما يفعله غيره . فاتقرعه الله منهم وأمر به للنساء . و « نَحْلَةُ » منصوب على أنها حال من الأزواج بإضمار فعل من لفظها ، تقديره انحلوهم نَحْلَةً . وقيل : هى نصب على التفسير . وقيل : هى مصدر على غير الصدر في موضع الحال .

الرابعة - قوله تعالى : « (فَإِنْ طَلِقَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) غاطبة للأزواج ، وبدل محموله على أن هبة المرأة صداقها لزوجها بكَرًا كانت أو تَبًا جائز ؛ وبه قال جمهور الفقهاء . ومنع مالك من هبة البكر الصداق لزوجها وجعل ذلك للولي مع أن الملك لها .

وزعم الفراء أنه مخاطبة للولياء ؛ لأنهم كانوا يأخذون الصداق ولا يعطون المرأة منه شيئا ، فلم يَبَحْ لهم منه إلا ما طابت به نفس المرأة . والقول الأول أصح ؛ لأنه لم يتقدم للولياء ذكر ، والضمير في « منه » عائد على الصداق . وكذلك قال عكرمة وغيره . وسبب الآية فيما ذكر أن قوما تخرجوا أن يرجع إليهم شيء مما دفعوه إلى الزوجات فتركت « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ » .

الخامسة — وأنفق العلماء على أن المرأة المالككة لأمر نفسها إذا وهبت صداقها لزوجها نفذ ذلك عليها ، ولا رجوع لها فيه . إلا أن شُرَيْحًا رأى الرجوع لها فيه ، واحتج بقوله : « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا » وإذا كانت طالبة له لم تطب به نفسا . قال ابن العربي : وهذا باطل ؛ لأنها قد طابت وقد أكل فلا كلام لها ، إذ ليس المراد صورة الأكل وإنما هو كفاية عن الإحلال والاستحلال ، وهذا بين .

السادسة — فإن شرطت عليه عند عقد النكاح أنه لا يتزوج عليها ، وحطت عنه لذلك شيئا من صداقها ، ثم تزوج عليها فلا شيء لها عليه في رواية ابن القاسم ؛ لأنها شرطت عليه مالا يجوز شرطه . كما اشترط أهل بَريرة<sup>(١)</sup> أن تعتقها عائشة والولاء لبايعها ، فصَحَّ النبي صلى الله عليه وسلم المقيد وأبطل الشرط . كذلك ههنا يصح إسقاط بعض الصداق عنه وبطل ما التزمه . وقال ابن عبد الحكم : إن كان بقي من صداقها مثل صداق مثلها أو أكثر لم ترجع عليه بشيء ، وإن كانت وضعت عنه شيئا من صداقها فترجوع عليها رجعت عليه بتمام صداق مثلها ؛ لأنه شرط على نفسه شرطا وأخذ عنه عوضا كان لها واجبا أخذه منه ، فوجب عليه الوفاء لقوله عليه السلام : « الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » .

السابعة — وفي الآية دليل على أن العتق لا يكون صداقا لأنه ليس بمال ؛ إذ لا يمكن المرأة هبته ولا الزوج أكله . وبه قال مالك وأبو حنيفة وزُفَرٌ ومحمد والشافعي . وقال أحمد ابن حنبل وإسحاق ويعقوب : يكون صداقا ولا مهر لها غير العتق ؛ على حديث صفية<sup>(٢)</sup> رواه

(١) بَريرة : مولاة عائشة رضي الله عنها كانت لعتبة بن أبي لهب . وقيل لبعض بني هلال ، فكاتبوها ثم باعوها فاشتريها عائشة ، وجاء الحديث في ثنائها بأن الولاء لمن أعتق .

(٢) هي صفية بنت حيي بن أخطب ، سباهها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الأئمة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها وجعل عتقها صداقها . وروى عن أنس أنه فعله ، وهو راوى حديث صفيّة . وأجاب الأولون بأن قالوا : لا حجة في حديث صفيّة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا في النكاح بأن يتزوج بغير صداق ، وقد أراد زينب قرأت على زيد فدخل عليها بغير ولي ولا صداق . فلا ينبغي الاستدلال بمثل هذا ؛ والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ نَفْسًا ﴾ قيل : هو منصوب على البيان . ولا يميز سيويه ولا الكوفيون أن يتقدم ما كان منصوبا على البيان ، وأجاز ذلك المازني وأبو العباس المبرد إذا كان العامل فعلا . وأنشد :

• وما كان نفسًا بالفرّاق يَطْلُبُ<sup>(١)</sup> •

وفى التزويل « حُسَمَاءُ أَبْصَارُهُمْ يَمْرُجُونَ » فمل هذا يجوز « تَحْمًا نَفَقَات . ووجهها حَسُنَتْ » . وقال أصحاب سيويه : إن « نفسا » منصوبة بإضمار فعل تقديره أعنى نفسا ، وليست منصوبة على التمييز ، وإذا كان هذا فلا حجة فيه . وقال الزجاج . الرواية :

• وما كان نفسى ... •

وأتفق الجميع على أنه لا يجوز تقديم الميز إذا كان العامل غير منصرف كمشرين درهما .

التاسعة - قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ ﴾ ليس المقصود صورة الأكل ، وإنما المراد به الاستباحة بأى طريق كان ، وهو المعنى بقوله فى الآية التى بعدها « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَائِهِمْ ظُلْمًا » . وليس المراد نفس الأكل ؛ إلا أن الأكل لما كان أَوْفَى أنواع التمتع بالمال صُبر من التصرفات بالأكل . ونظيره قوله تعالى : « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » يعلم أن صورة البيع غير مقصودة ، وإنما المقصود ما يشغله عن ذكر الله تعالى مثل النكاح وغيره ؛ ولكن ذكر البيع لأنه أهم ما يشتغل به عن ذكر الله تعالى .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ منصوب على الحال من الماء فى « كلوه » وقيل : نعت لمصدر محذوف ، أى أكلا هنيئا بطيب الأنس . هناء الطعام والشراب هينته ،

(١) هذا بحزب الخليل السمدى ، وصدره :

• أنه لى بالفرق حيبا •

وما كان هنئاً؛ ولقد هنؤا، والمصدر الهنؤ. وكل ما لم يأت بمشقة ولا عناه فهو هنئ. ومعنى اسم فاعل من هنؤ كطريف من طرّف. وهنئاً فهو هنئ. على فعل كزمن. وهنأى الطعام ومرأى على الإبتاع؛ فإذا لم يذكر «هنأى» قلت: أمرأى الطعام بالألف، أى أنهضم. قال أبو علي: وهذا كما جاء في الحديث «أرجعن ما زورات غير ما جورات». فقبلوا الواو من «موزورات» ألّفا إبتاعاً للفظ ما جورات. وقال أبو العباس عن ابن الأعرابي: يقال هنئ وهنأى ومرأى وأمرأى ولا يقال مرئى؛ حكاه الهروي. وحكى القشيري أنه يقال: هنئني ومرئني بالكسر يهنأ ويمرأى، وهو قليل. وقيل: «هنئاً» لا إثم فيه، و«مرئاً» لا داء فيه. قال كثير:

هنئاً مرئياً غير داءٍ محاسن • لِعِزَّةٍ من أعراسنا ما أشتعلت

ودخل رجل على علقمة وهو يأكل شيئاً وهبته أمرأته من مهرها فقال له: كُلْ من الهنيء والمرى. وقيل: الهنيء الطيب المساخ الذي لا ينقصه شيء، والمرى المحمود العاقبة، التام المضم الذي لا يضّر ولا يؤذي. يقول لا تخافون في الدنيا به مطالبة، ولا في الآخرة تبعه. يدل عليه ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن هذه الآية «فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ» فقال: إذا جادت لزوجها بالعطية طائعة غير مكرهة لا يقضى به عليكم سلطان، ولا يؤخذكم الله تعالى به في الآخرة. وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا اشتكى أحدكم شيئاً فليسال امرأته دراهم من صداقها، ثم ليشتريه عسلاً فليشره بماء السماء؛ فيجمع الله عز وجل له الهنيء والمرى والماء المبارك. والله أعلم.

قوله تعالى: وَلَا تُزُوتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٥٠﴾  
فيه عشر مسائل:

الأولى - لما أمر الله تعالى بدفع أموال اليتامى إليهم في قوله «وآتوا اليتامى أموالهم» وإيصال الصدقات إلى الزوجات، بين أن السفيه وغير البالغ لا يجوز دفع ماله إليه. فدلّت

الآية على ثبوت الوصى والولي والكفيل للإيتام . وأجمع أهل العلم على أن الوصية إلى المسلم الحُر الثقة العدل جائزة . واختلفوا في الوصية إلى المرأة الحرة ؛ فقال عوام أهل العلم : الوصية لها جائزة . واحتج أحمد بأن عمر أوصى إلى حفصة . وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل أوصى إلى امرأته قال : لا تكون المرأة وصياً ؛ فإن فعل حُوت إلى رجل من قومه . واختلفوا في الوصية إلى العبد ؛ فنعاه الشافعي وأبو ثور ومحمد ويعقوب . وأجازاه مالك والأوزاعي وأبن عبد الحكم . وهو قول النخعي إذا أوصى إلى عبده . وقد مضى القول في هذا في «البقرة» مستوفى .

الثانية - قوله تعالى : ( السَّهَاء ) قد مضى في «البقرة» معنى السَّهَاء لغة ، واختلف العلماء في هؤلاء السفهاء من هم ؛ فروى سالم الأندلس عن سعيد بن جبيرة قال : هم اليتامى لا تؤتوهم أموالكم . قال النحاس : وهذا من أحسن ما قيل في الآية . وروى إسماعيل بن أبي خالد عن أبي مالك قال : هم الأولاد الصغار ، لا تعطوهم أموالكم فيفسدوها ويتقوا بلا شيء . وروى سفيان عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : هم النساء . قال النحاس وغيره : وهذا القول لا يصح ؛ إنما تقول العرب في النساء سفاهة أو سفهيات ؛ لأنه الأكثر في جمع فَيْهْلَة . ويقال : لا تدفع مالك مضاربة ولا إلى وكيل لا يحسن التجارة . وروى عن عمر أنه قال : من لم يتفقه فلا يتجبر في سوقنا ؛ فكذلك قوله : «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم» يعني الجهال بالأحكام . ويقال : لا تدفع إلى الكفار ؛ ولهذا كره العلماء أن يوكل للمسلم ذمياً بالشراء والبيع ، أو يدفع إليه مضاربة . وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : السفهاء هنا كل من يستحق الحجر . وهذا جامع . وقال ابن خزيمة منقاد : وأما الحجر على السفهية فالفهية له أحوال : حال يُحجر عليه لصغره ، وحالة لعدم عقله بجنون أو غيره ، وحالة لسوء نظره لنفسه في ماله . فأما الممته عليه فاستحسن مالك ألا يُحجر عليه لسرعة زوال ما به . والحجر يكون مرة في حق الإنسان ومرة في حق غيره ؛ فأما المحجور عليه في حق نفسه من

ذكرنا . والمحجور عليه في حق غيره العبد والمُذَيَّن والمريض في الثلثين ، والمفلس وذات الزوج  
 لحق الزوج ، والبكر في حق نفسها . فأما الصغير والمجنون فلا خلاف في الحجر عليهما . وأما الكبير  
 فلا أنه لا يحسن النظر لنفسه في ماله ، ولا يؤمن منه إتلاف ماله في غير وجه ، فأشبه الصبي ؛  
 وفيه خلاف يأتي . ولا فرق بين أن يتلف ماله في المعاصي أو في القُرب والمباحات . واختلف  
 أصحابنا إذا أُلِف ماله في القُرب ؛ فمنهم من حجر عليه ، ومنهم من لم يحجر عليه . والعبد  
 لا خلاف فيه . والمُذَيَّن يُتَزَع ما بيده لفرمانه ؛ لإجماع الصحابة ، وفعل عمر ذلك بأُسيِّع  
 جُهينة ؛ ذكره مالك في الموطأ . والبكر ما دامت في الخدر محجور عليها ؛ لأنها لا تحسن النظر  
 لنفسها . حتى إذا تزوجت دخل إليها الناس ، ونجرت وبرز وجهها عرفت المضار من  
 النافع . وأما ذات الزوج فلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يجوز لامرأة  
 ملك زوجها عصمتها قضاءً في مالها إلا في ثلثها " .

قلت : وأما الجاهل بالأحكام وإن كان غير محجور عليه لتنميته لماله وعدم تديره ،  
 فلا يدفع إليه المال ؛ لجهله بفساد البياعات وصحبتها وما يحل وما يحرم منها . وكذلك الذمي  
 مثله في الجهل بالبياعات ولما يخاف من معاملته بالزبا وغيره . والله أعلم . واختلفوا في وجه  
 إضافة المال إلى المخاطبين على هذا وهي للسفهاء ؛ فقيل : إضافتها إليهم لأنها بأيديهم وهم  
 الناظرون فيها فُنِسَتْ إليهم آتساعاً ؛ كقوله تعالى : « فَسَلُّوْا عَلَى أَنْفُسِكُمْ » وقوله « فاقْتُلُوا  
 أَنْفُسَكُمْ » . وقيل : أضافها إليهم لأنها من جنس أموالهم ؛ فإن الأموال جُمِلت مشتركة بين  
 الخلق تتنقل من يد إلى يد ، ومن ملك إلى ملك ، أي هي لهم إذا احتاجوها كأموالكم التي  
 تقي أمراضكم وتصونكم وتعظم أقداركم ، وبها قوام أصركم . وقول ثان قاله أبو موسى الأشعري  
 وابن عباس والحسن وقادة : أن المراد أموال المخاطبين حقيقة . قال ابن عباس : لا تدفع  
 مالك الذي هو سبب معيشتك إلى أمراضك وأبنك وتبقى فقيراً تنظر إليهم وإلى ما في أيديهم ؛  
 بل كن أنت الذي تتفق عليهم . فالسفهاء على هذا هم النساء والصبيان ؛ صغار ولد الرجل  
 وأمراته . وهذا يخرج على قول مجاهد وأبي مالك في السفهاء .

الثالثة - ودلت الآية على جواز الحجر على السفه؛ لأمر الله عز وجل بذلك في قوله : « وَلَا تَزُولُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ » وقال « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا » . فثبتت الولاية على السفه كما اثبتنا على الضعيف . وكان معنى الضعيف راجعا إلى الصغير . ومعنى السفه إلى الكبير البالغ ؛ لأن السفه اسمٌ ذمٌ ولا يذم الإنسان على ما لم يكتسب ، والقلم مرفوع عن غير البالغ ، فالذم والحرج متفيان عنه ؛ قاله الخطابي .

الرابعة - واختلف العلماء في أفعال السفه قبل الحجر عليه ؛ فقال مالك وجميع أصحابه فیر ابن القاسم : إن فعل السفه وأمره كله جائز حتى يضرب الإمام على يده . وهو قول الشافعي وأبي يوسف . وقال ابن قاسم : أفعاله غير جائزة وإن لم يضرب عليه الإمام . وقال أصحح : إن كان ظاهر السفه أفعاله مردودة ، وإن كان غير ظاهر السفه فلا ترد أفعاله حتى يحجر عليه الإمام . واحتجَّ ثخنون لقول مالك بأن قال : لو كانت أفعال السفه مردودة قبل الحجر ما احتاج السلطان أن يحجر على أحد . وحجة ابن القاسم ما رواه البخاري من حديث جابر أن رجلا اعتق عبدا نبس له مال غيره فردّه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن حجر عليه قبل ذلك .

الخامسة - واختلفوا في الحجر على الكبير ؛ فقال مالك وجهور الفقهاء : يحجر عليه . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على من بلغ عاقلا إلا أن يكون مفسداً لماله ؛ فإذا كان كذلك منع من تسليم المال إليه حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، فإذا بلغها سلم إليه بكل حال ، سواء كان مفسداً أو غير مفسد ؛ لأنه يجلس منه لأكثر من عشرة سنة ، ثم يولد له ستة أشهر فيصير جدياً ، وأنا أستحي أن أحجر على من يصح أن يكون جدياً . وقيل عنه : إن في مدة المنع من المال إذا بلغ مفسداً ينشد نصره على الإطلاق ، وإنما يمنع من تسليم المال احتياطاً . وهذا كله صحيح في النظر والأثر . وقد روى الدارقطني حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف أخبرنا حامد بن شعيب أخبرنا شريح بن يونس أخبرنا يعقوب بن إبراهيم - هو أبو يوسف القاسم - أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير فقال : إني اشتريت



بيع كذا وكذا ، وإن عبداً يريد أن يأتي أمير المؤمنين فيسأله أن يحجر على فيه . فقال الزبير : أنا شريكك في البيع . فأتى على عثمان فقال : إن ابن جعفر اشترى بيع كذا وكذا فاحجر عليه . فقال الزبير : فانا شريكك في البيع . فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع شريكك فيه الزبير . قال يعقوب : أنا أخذ بالبحر وأراه ، وأحجر وأبطل بيع المحجور عليه وشراؤه ، وإذا اشترى أو باع قبل الحجر أجزت بيعه . قال يعقوب بن إبراهيم : وإن أبا حنيفة لا يحجر ولا يأخذ بالبحر . فقول عثمان : كيف أحجر على رجل ، دليل على جواز الحجر على الكبير ، فإن عبد الله بن جعفر ولدته أمه بأرض الحبشة وهو أول مولود ولد في الإسلام بها ، وقدم مع أبيه على النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر فسمع منه وحفظ عنه . وكانت خيرة سنة خمس من الهجرة . وهذا يرد على أبي حنيفة قوله . وستأتي محجته إن شاء الله تعالى .

السادسة — قوله تعالى : ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ أي لمعاشكم وصلاح دينكم . وفي «التي» ثلاث لغات : التي والَّتِ بكسر التاء والَّتْ بإسكانها . وفي ثنيتها أيضا ثلاث لغات : اللتان واثنان بحذف النون والثان بشد النون . وأما الجمع فتأتي لغاته في موضعه في هذه السورة إن شاء الله تعالى . والقيام والقيام مأً يقيمك بمعنى . يقال : فلان قيام أهله وقوام بيته ، وهو الذي يقيم شأنه ، أي يصلحه . ولما انكسرت القاف من قوام أبدلوا الواو ياء . وقراءة أهل المدينة «قيماً» بغير ألف . قال الكسائي والفراء : قيا وقواما بمعنى قياما ، وانتصب عندهما على المصدر . أي ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي تصلح بها أموركم فيقوموا بها قياما . وقال الأخفش : المعنى قاعة بأمركم . يذهب إلى أنها جمع . وقال البصريون : قياً جمع قيمة ؛ كقيمة وديم ، أي جعلها الله قيمة للأشياء . وخطأ أبو علي هذا القول وقال : هي مصدر كقيام وقوام وأصلها قوم ، ولكن شذت في الرد إلى الياء كما شذ قومهم : جباد في جمع جواد ونحوه . وقوماً وقواماً وقياماً معناه ثباتا في صلاح الحلال ودواماً في ذلك . وقرأ الحسن والضَّحِّي «اللاتي» على جمع التي . وقراءة العامة «التي» على لفظ الجماعة . قال الفراء : الأكثر في لفظ العرب «النساء اللواتي» والأموال التي» وكذلك غير الأموال ؛ ذكره النحاس .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ قيل : معناه اجعلوا لهم فيها أو افرضوا لهم فيها . وهذا فيمن يلزم الرجل نفقته وكسوته من زوجته وبنه الأصغر . فكان هذا دليلا على وجوب نفقة الولد على الوالد والزوجة على الزوج . وفي البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أفضل الصدقة ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تقول . تقول المرأة إما أن تطعمنى وإما أن تطلقنى ويقول المبدأ طعمنى وأستعيلنى ويقول الابن أطمعنى إلى من تدعنى " . فقالوا : يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ، هذا من كبريى أبى هريرة ! . قال المهلب : النفقة على الأهل والعيال واجبة بإجماع ، وهذا الحديث حجة في ذلك .

الثامنة - قال ابن المنذر : واختلفوا في نفقة من بلغ من الأبناء ولا مال له ولا كسب ؛ فقالت طائفة : على الأب أن ينفق على ولده الذكور حتى يحتلموا ، وعلى النساء حتى يتزوجن ويدخل بهن . فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أبيها . وإن طلقها قبل البناء فهي على نفقتها .

التاسعة - ولا نفقة لولد الولد على الجد ؛ هذا قول مالك . وقالت طائفة : ينفق على ولي ولده حتى يبلغوا الحلم والمحيض . ثم لا نفقة عليه إلا أن يكونوا زمنى ، وسواء في ذلك الذكور والإناث ما لم يكن لهم أموال ، وسواء في ذلك ولده أو ولد ولده وإن سفلوا ما لم يكن لهم أب دونه . فيقدر على النفقة عليهم ؛ هذا قول الشافعى . وأوجب طائفة النفقة لجميع الأطفال البالغين من الرجال والنساء إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن نفقة الولد ؛ على ظاهر قوله عليه السلام يهتد : " خذنى ما يكفىك وولدتك بالمعروف " . وفي حديث أبى هريرة " يقول الابن أطمعنى إلى من تدعنى " يدل على أنه إنما يقول ذلك من لا طاقة له على الكسب والتحرّف . ومن بلغ سنّ الحلم فلا يقول ذلك ؛ لأنه قد بلغ حد السعى على نفسه والكسب لها ، بدليل قوله تعالى : « حتى إذا بلغوا النكاح » الآية . بفعل بلوغ النكاح حداً في ذلك . وفي قوله " تقول المرأة إما أن تطعمنى وإما أن تطلقنى " يرد على من قال : لا يفترق بالإعسار ويلزم المرأة الصبر ، وتعلّق النفقة بنفقتها بحكم الحاكم . هذا قول عطاء

والزَّهْرَى . وإليه ذهب الكوفيون ، تَمَكِّن بقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ » . قالوا : فوجب أَنْ يُنْظَرَ إِلَى أَنْ يُؤْمَرَ . وقوله تعالى : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ » الآية . قالوا : فندب تعالى إلى إنكاح الفقير ، فلا يجوز أَنْ يَكُونَ الْفَقْرُ سَبَابًا لِلْفُرْقَةِ وهو مندوب معه إلى النكاح . ولا حجة لهم في هذه الآية على مَا يَأْتِي بِسَانِهِ فِي مَوْضِعِهَا . والحديث نصٌّ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ . وقيل : الخطاب لوليِّ الْيَتِيم لِيُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ الَّذِي لَهُ تَحْتَ نَظَرِهِ ، على مَا تَقَدَّمَ مِنْ الْخِلَافِ فِي إِضَافَةِ الْمَالِ . فالوصيُّ يَنْفِقُ عَلَى الْيَتِيمِ عَلَى قَدَرِ مَالِهِ وَحَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا وَمَالُهُ كَثِيرًا أَخَذَ لَهُ ظَنَرًا وَحَوَاضَنَ وَوَسَّعَ عَلَيْهِ فِي النِّفَقَةِ . وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا قَدَّرَ لَهُ نَاعِمَ الْبِلَاسِ وَشَبَى الطَّعَامِ وَالْخِدْمِ . وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَيَحْسِبُهُ . وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ نَخَسَنَ الطَّعَامَ وَالْبِلَاسَ قَدَرَ الْحَاجَةِ . فَإِنْ كَانَ الْيَتِيمُ فَقِيرًا لَا مَالَ لَهُ وَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ الْقِيَامُ بِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الْإِمَامُ وَجِبَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْأَخَصِّ بِهِ فَالْأَخَصُّ . وأُمُّهُ أَخَصُّ بِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهَا إِرْضَاعُهُ وَالْقِيَامُ بِهِ . وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى أَحَدٍ . وَقَدْ مَضَى فِي الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ » .

العاشرة — قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ أرادَ تَلِينَ الْخُطَابَ وَالْوَعْدَ الْجَمِيلَ . واخْتَلَفَ فِي الْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ ؛ فَقِيلَ : معناه أَدْعُوا لَهُمْ : بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ ، وَحَاطَكُمُ وَصَنَعَ لَكُمْ ، وَأَنَا نَظَرْتُكُمْ ، وَهَذَا الْإِحْطَايُ يَرْجِعُ نَفْعُهُ إِلَيْكُمْ . وَقِيلَ : معناه وَعِدُوهُمْ وَعَدًا حَسَنًا ؛ أَيْ إِنِّي رَشَدْتُمْ دَفَعْتُ إِلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ . وَيَقُولُ الْأَبُ لِأَبْنِهِ : مَالِي إِلَيْكَ مُصِيرُهُ ، وَأَنْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَاحِبُهُ إِذَا مَلَكَتْ رَشْدُكَ وَعَرَفْتَ تَصَرُّفَكَ .

قوله تعالى : « وَابْتَلُوا الَّذِينَ يُنْفِقُونَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا » وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿٣٠﴾

فيه سبع عشرة مسألة .

الأولى - قوله تعالى : (وَابْتََلُوا الْيَتَامَى) الابتلاء الاختبار ؛ وقد تقدم . وهذه الآية خطاب للجميع في بيان كيفية دفع أموالهم . وقيل : إنها نزلت في ثابت بن رفاعه وفي عمه . وذلك أن رفاعه توفى وترك أبنه وهو صغير ، فأقى عم ثابت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبن أخي يتيم في حجرى فما يحل لى من ماله ، ومتى أدفع إليه ماله ؟ فأئزل الله تعالى هذه الآية .

الثانية - واختلف العلماء في معنى الاختبار ؛ فقيل : هو أن يتأمل الوصى أخلاق يتيمه ، ويستمع إلى أغراضه ، فيحصل له العلم بنجايته ، والمعرفة بالسعى في مصالحه وضبط ماله ، والإهمال لذلك . فإذا توسم الخبير قال علماءنا وغيرهم : لا بأس أن يدفع إليه شيئا من ماله يبيع له التصرف فيه ، فإن نساء وحسن النظر فيه فقد وقع الاختبار ، ووجب على الوصى تسليم جميع ماله إليه . وإن أساء النظر فيه وجب عليه إمساك ماله عنده . وليس في العلماء من يقول : إنه إذا اختبر الصبي فوجده رشيدا ترتفع الولاية عنه ، وأنه يجب دفع ماله إليه وإطلاق يده في التصرف ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ » . وقال جماعة من الفقهاء : الصغير لا يخلو من أحد أمرين ؛ إما أن يكون غلاما أو جارية ؛ فإن كان غلاما رذ النظر إليه في نفقة الدار شهرا ، أو أعطاه شيئا تزرأ ليتصرف فيه ليعرف كيف تدبره وتصرفه ، وهو مع ذلك يراعيه لئلا يتلفه ؛ فإن أتعفه فلا ضمان على الوصى . فإذا رآه متوخيا سلم إليه ماله وأشهد عليه . وإن كان جارية رذ إليها ما يرد إلى ربة البيت من تدبير بيتها والنظر فيه ، في الاستغزال والاستقصاء على الغزالات في دفع القطن وأجرته ، واستيفاء الغزل وجودته . فإن رآها رشيدة سلم أيضا إليها مائلا وأشهد عليها . وإلا بقيا تحت الحجر حتى يؤنس رشدما . وقال الحسن ومجاهد وغيرهما : آخبروهم في عقولهم وأديانهم وتبمية أموالهم .

الثالثة - قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ) أى الحلم ؛ لقوله تعالى : « وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ » أى البلوغ . وحال النكاح والبلوغ يكون بخمسة أشياء : ثلاثة

يَشْتَرِكُ فِيهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ، وَاثْنَانِ يَخْتَصِمَانِ بِالنِّسَاءِ وَهُمَا الْحَيْضُ وَالْحَبْلُ . فَأَمَّا الْحَيْضُ وَالْحَبْلُ فَلَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّهُ بُلُوغٌ ، وَأَنَّ الْفَرَائِضَ وَالْأَحْكَامَ تَحِبُّ بِهِمَا . وَاخْتَلَفُوا فِي الثَّلَاثِ ، فَأَمَّا الْإِنْبَاتُ وَالسِّنُّ فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ حَنْبَلٍ : خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً بُلُوغٌ لِمَنْ لَمْ يَحْتَلَمْ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ وَهْبٍ وَأَصْبَغٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ . وَتَحِبُّ الْحُدُودَ وَالْفَرَائِضَ عَنْدهُمْ عَلَى مَنْ بَلَغَ هَذَا السِّنَّ . قَالَ أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ : وَالَّذِي نَقُولُ بِهِ إِنْ حَدَّ الْبُلُوغُ الَّذِي نَنَازِعُ بِهِ الْفَرَائِضَ وَالْحُدُودَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ؛ وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا فِيهِ إِلَيَّ وَأَحْسَنُهُ عِنْدِي ؛ لِأَنَّهُ الْحَدُّ الَّذِي يُسَمُّ فِيهِ فِي الْجِهَادِ وَلَمْ يَحْضُرِ الْقِتَالُ . وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ إِذْ عُرِضَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَاجِيزٌ ، وَلَمْ يُعْزِمْ يَوْمَ أُحُدٍ لِأَنَّهُ كَانَ ابْنًا أَرْجَ عَشْرَةَ سَنَةً . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا فِيمَنْ عَرِفَ مَوْلَدَهُ ، وَأَمَّا مَنْ جَهِلَ مَوْلَدَهُ وَعَدِمَ سَنَتَهُ أَوْ جَحَدَهُ فَالْعَمَلُ فِيهِ بِمَا رَوَى نَافِعٌ عَنْ أَسْلَمَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ : أَلَّا تَضْرِبُوا الْجُزْيَةَ إِلَّا عَلَى مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي . وَقَالَ عُمَانُ فِي غِلَامٍ سَرَقَ ؛ انْظُرُوا إِنْ كَانَ قَدْ أَخْضَرَ مَبْزَرَهُ فَاقْطَعُوهُ . وَقَالَ عَطِيَّةُ الْقُرْطِيُّ : عَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنِي قُرَيْظَةَ فَكُلَّ مَنْ أَتَيْتْ مِنْهُمْ قَتْلَهُ بِحُكْمِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ ، وَمَنْ لَمْ يُنَبِّتْ مِنْهُمْ اسْتَحْيَاهُ ؛ فَكَفَنْتُ فِيهِمْ لَمْ يُنَبِّتْ قَرْنِي . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُمَا : لَا يُحْكَمُ لِمَنْ لَمْ يَحْتَلَمْ حَتَّى يَبْلُغَ مَا لَمْ يَبْلُغْ أَحَدٌ إِلَّا احْتَلَمَ ، وَذَلِكَ سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً ؛ فَيَكُونُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ الْحَدُّ إِذَا أَتَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ . وَقَالَ مَالِكٌ مَرَّةً : بُلُوغُهُ بَانَ بِغِلْظِ صَوْتِهِ وَتَنَشَّقَ أَرْبَتَهُ . وَعَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَوَايَةٌ أُخْرَى : تِسْعَ عَشْرَةَ ؛ وَهِيَ الْأَشْهُرُ . وَقَالَ فِي الْجَارِيَةِ : بُلُوغُهَا لِسَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً وَعَلَيْهَا النَّظَرُ . وَرَوَى اللَّوْثِيُّ عَنْهُ ثَمَانِ عَشْرَةَ سَنَةً . وَقَالَ دَاوُدُ : لَا يَبْلُغُ بِالسِّنِّ مَا لَمْ يَحْتَلَمْ وَلَوْ بَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . فَأَمَّا الْإِنْبَاتُ فَفِيهِمْ مَنْ قَالَ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْبُلُوغِ ؛ رَوَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ وَسَلَمٍ ، وَقَالَ

(١) أَيْ عَرَضَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَعْرِفَ حَالَهُ .

(٢) كَانَ حُكْمُهُ فِيهِمْ أَنَّهُ يَقْتُلُ رَجُلًا وَتَمْسِي نَسَائِهِمْ وَذُرِّيَّتَهُمْ . وَقَدْ قَالَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ" . وَاجِبُ تَرْجُمِهِ فِي كِتَابِ الْاسْتِيعَابِ .

مالك مرة، والثاني في أحد قولي، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور . وقيل : هو بلوغ؛ إلا أنه يحكم به في الكفار فيقتل من أنثى ويُجمل من لم ينبت في الذراى؛ قاله الشافعي في القول الآخر لحديث عطية القرظي، ولا اعتبار بالخضرة والزغب، وإنما يترتب الحكم على الشعر . وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب لو جرت عليه الموائى لحدته . قال أصبغ : قال لى ابن القاسم وأحب إلى ألا يقام عليه الحد إلا باجتماع الإنبات والبلوغ . وقال أبو حنيفة : لا ينبت بالإنبات حكم ، وليس هو بلوغ ولا دلالة على البلوغ . وقال الزهري وعطاء : لا حد على من لم يحتلم؛ وهو قول الشافعي، ومال إليه مالك مرة، وقال به بعض أصحابه . وظاهره عدم اعتبار الإنبات والسق . قال ابن العربي : « إذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا في السن فكل عدد يذكرونه من السنين فإنه دعوى ، والسق التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من سن لم يعتبرها ، ولا قام في الشرع دليل عليها ، وكذلك اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الإنبات في بني قريظة؛ فمن عذيري ممن ترك أمرين اعتبرهما النبي صلى الله عليه وسلم فيأوله ويعتبر مالم يمنعه النبي صلى الله عليه وسلم لفظا، ولا جعل الله له في الشريعة نظرا » .

قلت : هذا قوله هنا، وقال في سورة الأنفال عكسه؛ إذ لم يعزج على حديث ابن عمر هناك، وتأوله كما تأوله علماءنا . وأن موجه الفرق بين من يطبق القتال ويُسهم له وهو ابن خمس عشرة سنة، ومن لا يطبقه فلا يُسهم له فيجعل في العيال . وهو الذي فهمه عمر بن عبد العزيز من الحديث . والله أعلم .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آتَيْنَاهُمْ مِنْهُم رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ أى أبصرتهم ورأيتم؛ ومنه قوله تعالى : « آتَى مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا » أى أضر و رأى . قال الأزهري : تقول العرب اذهب فاستأنس هل ترى أحدا؛ معناه تبصر . قال التائفة :

... على مستأنس وحده <sup>(١)</sup>

كان رجل وقد زال النهار بنا . يوم الحليل على مستأنس وحده

(١) قام البيت :  
الوحيد : المعرد .

أراد تورا وحشياً يقصر هل يرى قانصاً فيحذره . وقيل : آنت وأحست ووجدت بمعنى واحد ، ومنه قوله تعالى : ( فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ) أى علمتم . والأصل فيه أبصرتم . وقراءة العامة « رُشداً » بضم الراء وسكون الشين . وقرا السليبي وصيسى التقيي وابن مسعود رضي الله عنهم « رَشداً » بفتح الراء والشين ، وهما لغتان . وقيل : رُشداً مصدر رَشَدَ . ورَشداً مصدر رَشَدَ ، وكذلك الرشاد . والله أعلم .

الخامسة - واختلف العلماء في تأويل « رُشداً » فقال الحسن وقتادة وغيرهما : صلاحاً في العقل والدين . وقال ابن عباس والسُّدِّي والثَّوْرِيُّ : صلاحاً في العقل وحفظ المال . قال سعيد بن جبْرِ والشَّعْبِيُّ : إن الرجل لياخذ بلحيته وما بلغ رشده ، فلا يُدفع إلى اليتيم ماله وإن كان شيخاً حتى يؤنس منه رشده . وهكذا قال الضمَّالُ : لا يُعطى اليتيم وإن بلغ مائة سنة حتى يُعلم منه إصلاح ماله . وقال مجاهد : « رَشداً » بمعنى في العقل خاصة . وأكثر العلماء على أن الرشد لا يكون إلا بعد البلوغ ، وعلى أنه إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم وإن شاخ لا يزول الحجر عنه ، وهو مذهب مالك وغيره . وقال أبو حنيفة : لا يحجر على الحر البالغ إذا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس وأشدَّهم تبذيراً إذا كان عاقلاً . وبه قال زُفَرِين الهذلي ، وهو مذهب النخعي . واحتجوا في ذلك بما رواه قتادة عن أنس أن حَبَّانَ بن مُثَنٍّ كان يتاع وفي عقله ضعف ، فقيل : يا رسول الله أحجر عليه ، فإنه يتاع وفي عقله ضعف . فاستدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تبع » . فقال : لا أصبر . فقال له : « إذا باعت فقل لا خِلافة ولك الخيار ثلاثاً » . قالوا : فلما سأله القوم الحجر عليه لمَّا كان في تصرفه من الفبن ولم يفعل عليه السلام ثبت أن الحجر لا يجوز . وهذا لا حجة لهم فيه ؛ لأنه مخصوص بذلك على ما بيناه في البقرة <sup>(٢)</sup> ، فغيره بخلافه . وقال الشافعي : إن كان مفسداً لماله ودينه أو كان مفسداً لماله دون دينه حُجِّر عليه ، وإن كان مفسداً لدينه

(١) حبان : بفتح الحاء ، وقد ذكر في ج ٣ ص ٣٨٦ بكسرهما خطأ .

(٢) راجع ج ٣ ص ٣٨٦ طيبة أمد أو آمنة .

مصلحا لماله فلي وجهين : أحدهما يحجر عليه ؛ وهو اختيار أبي العباس بن سريج . والثاني لا يحجر عليه ؛ وهو اختيار أبي إسحاق المروزي ، والأظهر من مذهب الشافعي . قال الثعلبي : وهذا الذي ذكرناه من الحجر على السفه قول عثمان وعلي والزبير وعائشة وابن عباس وعبد الله ابن جعفر ورضوان الله عليهم ، ومن التابعين سريج ، وبه قال الفقهاء مالك وأهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو نوح . قال الثعلبي : وأدعى أصحابنا الإجماع في هذه المسألة .

السادسة - إذا ثبت هذا فاعلم أن دفع المال يكون بشرطين : إيناس الرشد والبلوغ ؛ فإن وجد أحدهما دون الآخر لم يجز تسليم المال . كذلك نص الآية . وهو رواية ابن القاسم وأنشعب وابن وهب عن مالك في الآية . وهو قول جماعة الفقهاء إلا أبا حنيفة وزفر والنخعي فإنهم أسقطوا إيناس الرشد ببلوغ خمس وعشرين سنة . قال أبو حنيفة : لكونه جذا . وهذا يدل على ضعف قوله ، وضعف ما احتج به أبو بكر الرازي في أحكام القرآن له من استعمال الآيتين حسب ما تقدم ؛ فإن هذا من باب المطلق والمقيد ، والمطلق يراد إلى المقيد باتفاق أهل الأصول . وماذا يفني كونه جذا إذا كان غير جذا ، أى بخت . إلا أن علماءنا شرطوا في الجارية دخول الزوج بها مع البلوغ ، وحينئذ يقع الابتلاء في الرشد . ولم يره أبو حنيفة والشافعي ، ورأوا الاختبار في الذك والأنثى واحدا على ما تقدم . وفرق علماءنا بينهما بأن قالوا : الأنثى مخالفة للغلام لكونها محجوبة لا تعانى الأمور ولا تبرز لأجل البكارة ؛ فلذلك وقف فيها على وجود النكاح . فيه تفهم المقاصد كلها . والذك بخلافها ؛ فإنه بتصرفه وملاقاته للناس من أول نشئه إلى بلوغه يحصل له الاختبار ، ويكمل عقله بالبلوغ ، فيحصل له الغرض . وما قاله الشافعي أصوب ؛ فإن نفس الوطء بإدخال الحشفة لا يزيد بها في رشدها إذا كانت عارفة بجميع أمورها ومقاصدها ، غير مبذرة لمالها . ثم زاد علماءنا فقالوا : لا بد بعد

(١) كما في الأصول . وفي أحكام القرآن لابن العربي : « قلنا هذا ضعيف ؛ لأنه إذا كان جذا ولم يكن ذا جذا فإذا يقع جذا النسب وجد البخت قاتل » .



دخول زوجها من مضي مدة من الزمان تمارس فيها الأحوال . قال ابن العربي : وذكر علمائنا في تحديدها أقوالا عديدة ؛ منها الخمسة الأعوام والستة والسبعة في ذات الأب . وجعلوا في اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي عليها عاما واحدا بعد الدخول ، وجعلوا في المولى عليها مؤبدا حتى يثبت رشدها . وليس في هذا كله دليل . وتحديد الأعوام في ذات الأب عسير ، وأسر منه تحديد العام في اليتيمة . وأما تمادى الحجر في المولى عليها حتى يتبين رشدها فيخرجها الوصي عنه ، أو يخرجها الحكم منه فهو ظاهر القرآن . والمقصود من هذا كله داخل تحت قوله تعالى : « فَإِنْ أَسَمَ مِنْهُمْ رُشْدًا » فمعين اعتبار الرشد ولكن يختلف إيناسه بحسب اختلاف حال الراشد . فأعيرفه وركب عليه واجتنب التحكم الذي لا دليل عليه .

السابعة - واختلفوا فيما فعلته ذات الأب في تلك المدة ؛ فقيل : هو محمول على الرد لبقاء الحجر ، وما عملته بعده فهو محمول على الجواز . وقال بعضهم : ما عملته في تلك المدة محمول على الرد إلى أن يتبين فيه السداد ، وما عملته بعد ذلك محمول على الإمضاء حتى يتبين فيه السفه .

الثامنة - واختلفوا في دفع المال المحجور عليه هل يحتاج إلى السلطان أم لا ؛ فقالت فرقة : لا بد من رفعه إلى السلطان ، ويثبت عنده رشده حتى يدفع إليه ماله . وقالت فرقة : ذلك موكل إلى اجتهد الوصي دون أن يحتاج إلى رفعه إلى السلطان . قال ابن عطية : والصواب في أوصياء زماننا ألا يستغنى عن رفعه إلى السلطان وثبوت الرشد عنده ، لما حفظ من تواطؤ الأوصياء على أن يرشد الصبي ، ويرأ المحجور عليه لسفهه وقلة تحصيله في ذلك الوقت .

التاسعة - فإذا سلم المال إليه بوجود الرشد ، ثم عاد إلى السفه بظهور تبذير وقلة تدبير عاد إليه الحجر عندنا ، وعند الشافعي في أحد قولي . وقال أبو حنيفة : لا يعود لأنه بالغ عاقل ؛ بدليل جواز إقراره في الحدود والقصاص . ودلينا قوله تعالى : « وَلَا تَوُثُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهَاً أَوْ ضِعِفًا »

أَوْ لَا يَنْتَظِعُ أَنْ يُحْمَلَ هُوَ قَلِيلٌ وَلَيْلُهُ بِالْعَدْلِ» ولم يفرق بين أن يكون محجورا مسميا أو بطرا ذلك عليه بعد الإطلاق .

**العاشرة -** ويجوز للوصي أن يصنع في مال اليتيم ما كان للأب أن يصنعه من تجارة وبضاعة وشراء وبيع . وعليه أن يؤدي الزكاة من سائر أمواله : عين وحُرث وماشية وفطر . ويؤدي عنه أروش الجنايات وقيم المتلفات ، ونفقة الوالدين وسائر الحقوق اللازمة . ويجوز أن يزوجه ويؤدي عنه الصداق ، ويشتري له جارية يتسرى بها ، ويصالح له وعليه على وجه النظر له . وإذا قضى الوصي بعض الغرماء وبقي من المال بقية بقي ما عليه من الدين كان فعل الوصي جائزا . فإن تلف باق المال فلا شيء لباقي الغرماء على الوصي ولا على الذين اقتضوا . وإن اقتضى الغرماء جميع المال ثم أتى غرماء آخرون فإن كان عالما بالذين الباقى ، أو كان الميت معروفا بالدين الباقى ضمن الوصي لهؤلاء الغرماء ما كان يصيبهم في المحاصة ، ورجع على الذين اقتضوا دينهم بذلك . وإن لم يكن عالما ، ولا كان الميت معروفا بالدين فلا شيء على الوصي . وإذا دفع الوصي دين الميت بغير إسهاد ضمن . وأما إن أشهد وطال الزمان حتى مات الشهود فلا شيء عليه . وقد مضى في البقرة عند قوله تعالى : « وَإِنْ تَحَايَظُواهُمْ فَآخِذُواكُمْ » من أحكام الوصي في الإتيان وغيره ما فيه كفاية ، والحمد لله .

**الحادية عشرة -** قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَيَدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا ﴾ ليس يريد أن أكل مالهم من غير إسراف جائز ، فيكون له دليل خطاب ، بل المراد ولا تأكلوا أموالهم فإنه إسراف . فنهى الله سبحانه وتعالى الأوصياء عن أكل أموال اليتامى بغير الواجب المباح لهم ، على ما أتى بيانه . والإسراف في اللغة الإفراط ومجاوزة الحد . وقد تقدم في آل عمران .<sup>(١)</sup> والسرَف الخطأ في الإتيان . ومنه قول الشاعر :

أَعْطَوْا حَبِيدَهُ يَحْدُوها ثَمَانِيَةً \* مَا فِي عَطَائِهِمْ مِنْ وَلَا سَرَفٍ

أى ليس يخطئون مياضع العطاء . وقال آخر :

(١) راجع ج ٣ ص ٦٥ طبة أول أرقانية . (٢) راجع ج ٤ ص ٢٣١ طبة أول أرقانية .

(٣) الميت بلير يمدح بخانية . وهنية : اسم لكل مائة من الإبل .

وقال قائلهم واتحليل تحيطهم • أسرقم فاجبت أنا سرف

قال النضر بن سميل : العرف التبذير ، والعرف النفقة . وسباق لمعنى الإصراف زيادة بيان فى « الأنعام » إن شاء الله تعالى . ( وَيَذَارًا ) معناه ومباداة كبرهم ، وهو جال للبلوغ . واليدار والمباداة كالقتال والمقاتلة . وهو معطوف على « إسرافا » . و ( أَنْ يَكْبُرُوا ) فى موضع نصب ببداراء ، أى لا تستغنم مال عجبورك فتأكله وتقول : أبادر كبره لكلا يرشد ويأخذ ماله ؛ عن ابن عباس وغيره .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ( وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ) الآية . بين الله تعالى ما يحل لهم من أموالهم ، فأمر الغنى بالإسك والباح للصوى الفقير أن يأكل من مال وليه بالمعروف . يقال : عَفَّ الرجل عن الشيء وأَسْتَعَفَّ إذا أَمْسَكَ . والاستعفاف من الشيء تركه . ومنه قوله تعالى : « وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا » . والعِفَّة : الامتناع عما لا يحل ولا يجب فعله . روى أبو داود من حديث حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني فقير ليس لى شيء ولى يقيم . قال فقال : « كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ فَيَرْسُفَ وَلَا يَبْذِرْ وَلَا مَنَاقِلَ »<sup>(١)</sup> .

الثالثة عشرة — واختلف العلماء من المخاطب والمراد بهذه الآية ؛ ففى الصحيح تسلم عن عائشة فى قوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قالت : نزلت فى ولى البيت الذى يقوم عليه ويصلحه إذا كان محتاجا جاز أن يأكل منه . فى رواية : بقدر ماله بالمعروف . وقال بعضهم : المراد اليتيم إن كان غنيا وتوسع عليه وأعف من ماله ، وإن كان فقيرا أنفق عليه بقدره ؛ قاله ربيعة ويحيى بن سعيد . والأقول قول الجمهور وهو الصحيح ؛ لأن البيت لا يخاطب بالتصرف فى ماله لصغره ولسفه . والله أعلم .

الرابعة عشرة — واختلف الجمهور فى الأكل بالمعروف ما هو ؛ فقال قوم : هو القرض إذا احتاج ويقضى إذا أيسر ؛ قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وأبن جبير والشعبي

(١) فى المسألة الثالثة والعشرين من تفسير قوله تعالى : « وهو الذى أنشأ جنات معروشات » آية ٤١ :

(٢) مناقل : جامع ؛ يقال : مال مؤنل أى يجمع ذو أصل .

وجاهد وأبو العالية، وهو قول الأوزاعي . ولا يتسلف أكثر من حاجته . قال عمر : ألا إنى  
أترك نفسي من مال الله منزلة الولي من مال اليتيم ، إن استغنيت استعفت ، وإن أفتقرت  
أكلت بالمعروف ؛ فإذا أيسرت قضيت . روى عبد الله بن المبارك عن عاصم عن أبي العالية  
« وَمَنْ كَانَ قَئِيراً قَلِيلاً كُلَّ بِالْمَعْرُوفِ » قال قرضا - ثم تلا « فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا  
عَلَيْهِمْ » . وقول ثان روى عن إبراهيم وعطاء والحسن البصري والتخفي وقتادة : لا قضاء  
على الوصي الفقير فيما يأكل بالمعروف ؛ لأن ذلك حق النظر ، وطيه الفقهاء . قال الحسن :  
هو قطعة من الله له ؛ وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ، ويكسي ما يستر عورته ، ولا يلبس  
الرفع من الكنان ولا الحلل . والدليل على صحة هذا القول إجماع الأمة على أن الإمام الناظر  
للمسلمين لا يجب عليه غرم ما أكل بالمعروف ؛ لأن الله تعالى قد فرض سهمه في مال الله .  
فلا حجة لهم في قول عمر : فإذا أيسرت قضيت - أن لو صح . وقد روى عن ابن عباس  
وأبي العالية والشبي أن الأكل بالمعروف هو كالانتفاع بالبان المواشي ، واستخدام العبيد ،  
وركوب الدواب إذا لم يضرب بأصل المسال ؛ كما هيأ الجرباء ، وينشد الضالة ، ويلوط الحوض ،  
ويحذر التمر . فاما أعيان الأموال وأصولها فليس للوصي أخذها . وهذا كله يخرج مع قول  
الفقهاء : إنه يأخذ بقدر أجر عمله ؛ وقالت به طائفة وأن ذلك هو المعروف ، ولا قضاء  
عليه ، والزيادة على ذلك محرمة . وقرئ الحسن بن صالح بن حي - ويقال ابن حيان - بين  
وصي الأب والحاكم ؛ فلو وصي الأب أن يأكل بالمعروف ، وأما وصي الحاكم فلا سبيل له  
إلى المسال بوجه ؛ وهو القول الثالث . وقول رابع روى عن جاهد قال : ليس له أن يأخذ  
قرضا ولا غيره . وذهب إلى أن الآية منسوخة ، نسخها قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » وهذا ليس بتجارة . وقال  
زيد بن أسلم : إن الرخصة في هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : « إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ  
الْيَتَامَى ظُلْمًا » الآية . وحكى بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال : لا أدرى ، لعل هذه الآية

(١) هنا الإبل : ملاحا بائنا ، وهو ضرب من الفطران . (٢) لا ط الحوض : ملاحا بالطين وأصله .

منسوخة بقوله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » . وقول خامس - وهو الفرق بين الحضر والسفر؛ فيُمنع إذا كان مقيماً معه في المصر . فإذا احتاج أن يسافر من أجله فله أن يأخذ ما يحتاج إليه ، ولا يقتني شيئاً ؛ قاله أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد . وقول سادس - قال أبو قلابة : فلبأ كل بالمعروف مما يجني من الغلة ؛ فاما المال الناض فليس له أن يأخذ منه شيئاً قرضاً ولا غيره . وقول سابع - روى عكرمة عن ابن عباس « وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قال : إذا احتاج وأضطر . وقال الشعبي : كذلك إذا كان منه بمنزلة الدم ولحم الخنزير أخذ منه ؛ فإن وجد أوقى . قال النحاس : وهذا لا معنى له ؛ لأنه إذا اضطر هذا الاضطرار كان له أخذ ما يقيمه من مال يتيمة أو غيره من قريب أو بعيد . وقال ابن عباس أيضاً والتخني : المراد أن يأكل الوصي بالمعروف من مال نفسه حتى لا يحتاج إلى مال اليتيم ؛ فيستغف الغنى بفناه ، والفقر يقتصر على نفسه حتى لا يحتاج إلى مال يتيمة . قال النحاس : وهذا من أحسن ما روى في تفسير الآية ؛ لأن أموال الناس محظورة لا يطلق شيء منها إلا بحجة قاطعة .

قلت : وقد اختار هذا القول إبي الطبري في أحكام القرآن له ؛ فقال : « نَوْهَمْ مَتَوْهَمُونَ من السلف بحكم الآية أن للوصي أن يأكل من مال الصبي قدراً لا ينتهي إلى حد السرف ، وذلك خلاف ما أمر الله تعالى به في قوله : « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » ولا يتحقق ذلك في [مال] اليتيم . فقوله : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِظْ » يرجع إلى [أكل] مال نفسه دون مال اليتيم . فعنه ولا تأكلوا أموال اليتيم مع أموالكم ، بل أقصروا على أكل أموالكم . وقد دل عليه قوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّه كَانَ حُوبًا كَبِيرًا » . وبأن بقوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِظْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » الاقتصار على البلغة ، حتى لا يحتاج إلى أكل مال اليتيم ؛ فهذا تمام معنى الآية .

(١) الناض : الدرهم والدينار عند أهل الجواز؛ وسمى ثمناً إذا تحول عيناً بعد أن كان مناعاً .

(٢) زيادة عن أحكام القرآن للشيخ الطبري .

فقد وجدنا آيات محكمات تمنع أكل مال اليتيم دون رضاه ، سيما في حق اليتيم . وقد وجدنا هذه الآية محملة للعاني فحملها على موجب الآيات المحكمات متعين . فإن قال من ينصر مذهب السلف : إن القضاء يأخذون أرزاقهم لأجل عملهم للساكنين ، فهلا كان الوصي كذلك إذا عمل لليتيم ، ولم لا يأخذ الأجرة بقدر عمله ؟ قيل له : اعلم أن أحدا من السلف لم يجوز للوصي أن يأخذ من مال الصبي مع غنى الوصي ، بخلاف القاضي ، فذلك فارق بين المسألتين . وأيضاً فالذي يأخذه الفقهاء والقضاة والخلقاء القاعون بأمر الإسلام لا يتعين له مالك . وقد جعل الله ذلك المسال الضائع لأصناف بأوصاف ، والقضاة من جملتهم ، والوصي إنما يأخذ بعمله مال شخص معين من غير رضاه ، وعمله مجهول وأجرته مجهولة وذلك بعيد عن الاستحقاق .

قلت : وكان شيخنا الإمام أبو العباس يقول : إن كان مال اليتيم كثيراً يحتاج إلى كبير قيام عليه بحيث يشغل الولي عن حاجاته ومهمات فرض له فيه أجر عمله ، وإن كان تافهاً لا يشغله عن حاجاته فلا يأكل منه شيئاً ، غير أنه يستحب له شرب قليل اللبن وأكل القليل من الطعام والسمن ، غير مضر به ولا مستكرهه ، بل على ما جرت العادة بالمساحة فيه . قال شيخنا : وما ذكرته من الأجرة ، ونيل السير من التمر واللبن كل واحد منهما معروف ، فصلح حمل الآية على ذلك . والله أعلم .

قلت : والاحتراز عنه أفضل ، إن شاء الله . وأما ما يأخذه قاضي القسمة ويسميه رسماً ونهب أتباعه فلا أدري له وجه ولا حلاً ، وهم داخلون في عموم قوله تعالى : « إِنَّ لِلَّذِينَ هُمْ يَكُونُونَ أَمْوَالُ الْيَتَامَى غُلَامًا إِنَّمَا يَبْكُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا » .

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ( فَإِنَّا دَفَعْنَاهُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَنْشَبُوا عَلَيْهِمْ ) أمر الله تعالى بالإشهاد تنبيهاً على التحصين وزوالاً للثبم . وهذا الإشهاد مستحب عند طائفة من العلماء ، فإن القول قول الوصي لأنه أمين . وقالت طائفة : هو فرض ، وهو ظاهر الآية ، وليس بأمين فيقبل قوله كالويل إذا زعم أنه قد رد ما دفع إليه أو المودع ، وإنما هو أمين للاب ،

ومتى اتخذه الأب لا يقبل قوله على غيره . ألا ترى أن الوكيل لو ادعى أنه قد دفع لزيد ما أمره به بمسداته لم يقبل قوله إلا بينة ؛ فكذلك الوصي . ورأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابن جبير أن هذا الإشهاد إنما هو على دفع الوصي في يسره ما استقرضه من مال يتيمه حالة فقره . قال عبيدة : هذه الآية دليل على وجوب القضاء على من أكل ؛ المعنى : فإذا اقترضتم أو أكلتم فاشهدوا إذا عزمتم . والصحيح أن اللفظ يعم هذا وسواه . والظاهر أن المراد إذا أنفقتم شيئاً على المولى عليه فاشهدوا ، حتى لو وقع خلاف أمكن إقامة البينة ؛ فإن كل مال قبض على وجه الأمانة بإشهاد لا يبرأ منه إلا بالإشهاد على دفعه ؛ لقوله تعالى : « فاشهدوا » فإذا دفع لمن دفع إليه بنير إشهاد فلا يحتاج في دفعها لإشهاد إن كان قبضها بغير إشهاد . والله أعلم .

السابعة عشرة — كما على الوصي والكفيل حفظ مال يتيمه والتشهير له ، كذلك عليه حفظ الصبي في بدنه . فالمال يحفظه بضبطه ، والبدن يحفظه بأدبه . وقد مضى هذا المعنى في « البقرة » . وروى أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن في حمري يتيماً أأكل من ماله ؟ قال : « نعم غير متأنل مالا ولا واق ماله بماله » . قال : يا رسول الله ، فأضربه ؟ قال : « ما كنت ضارباً منه ولدك » . قال ابن العربي : وإن لم يثبت مسنداً فليس يحسد أحد عنه ملتحداً .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ( وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ) أى كفى الله حاسباً لأعمالكم ومجازياً بها . ففى هذا وعيد لكل جاحد حق . والباء زائدة ، وهو فى موضع رفع .

قوله تعالى : لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧٦﴾

(١) راجع ج ٣ ص ٦٦ طبعه أول مرة ثمانية .

(٢) مثل : جامع .

(٣) الملحق : منصرفاً .

فه حينئذ

الأثر - لما ذكر الله تعالى أمر النبي وصَلَّه بِذِكْرِ الْمَوَارِيثِ . وَنَزَلَتِ الْآيَةُ فِي أَوْسِ  
ابْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ ، تُؤْتَى وَتَرَكْ أَمْرًا يُقَالُ لَهَا أُمُّ حَكَّةٍ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لَهُ مِنْهَا ؛ فِقَامُ رَجُلَانِ هُمَا  
أَبْنَا عَمِّ الْمَبْتِ وَوَصِيَاهُ يُقَالُ لَهَا سُوَيْدٌ وَعَرَبَجَةٌ ؛ فَأَخَذَا مَالَهُ وَلَمْ يُعْطِيَا أَمْرَاتِهِ وَبَنَاتَهُ شَيْئًا ،  
وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُوَرِّثُونَ النِّسَاءَ وَلَا الصَّغِيرَ وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا ، وَيَقُولُونَ : لَا يُعْطَى إِلَّا مَنْ  
قَاتَلَ عَلَى ظُهُورِ الْخَيْلِ ، وَطَاعَنَ بِالرَّيْحِ ، وَضَارِبَ بِالسِّيفِ ، وَحَازَ الْغَنِيمَةَ . فَذَكَرَتْ أُمُّ حَكَّةٍ  
ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا هُمَا ، فَقَالَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَدُهَا لَا يَرْكَبُ فَرَسًا ، وَلَا  
يَحْمِلُ كَلًّا وَلَا يَنْكُحُ عَدُوًّا . فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ” أَنْصَرَفَا حَتَّى أَنْظُرَ مَا يُحَدِّثُ اللَّهُ لِي فِيهِنَّ “ .  
فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ رَدًّا عَلَيْهِمَا ، وَإِبْطَالًا لِقَوْلِهِمَا وَتَصْرِفِهِمَا بِجَهْلِهِمَا ؛ فَإِنَّ الْوَرِثَةَ الصَّغَارَ كَانَ  
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونُوا أَحَقَّ بِالْمَالِ مِنَ الْبَكَارِ ، لَعَدَمِ تَصْرِفِهِمَا وَالنَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِمَا ، فَعَكَسُوا الْحُكْمَ ،  
وَأَبْطَلُوا الْحِكْمَةَ فَضَلُّوا بِأَهْوَائِهِمْ ، وَأَخْطَئُوا فِي آرَائِهِمْ وَتَصْرِفَاتِهِمْ .

الثانية - قَالَ عُلَمَاؤُنَا : فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَوَائِدُ ثَلَاثٌ : إِحْدَاهَا - بَيَانُ عِلَّةِ الْمِيرَاثِ  
وَهِيَ الْقَرَابَةُ . الثَّانِيَةُ - عُمُومُ الْقَرَابَةِ كَيْفَمَا تَصَرَّفَتْ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ . الثَّالِثَةُ - إِجْمَالُ  
النَّصِيبِ الْمَفْرُوضِ . وَذَلِكَ مَبْنًى فِي آيَةِ الْمَوَارِيثِ ؛ فَكَانَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَوْطئةٌ لِلْحُكْمِ ، وَإِبْطَالُ  
لِذَلِكَ الرَّأْيِ الْفَاسِدِ حَتَّى وَقَعَ الْبَيَانُ الشَّاقُّ .

الثالثة - ثَبَتَ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ لَمْ تَصَدَّقْ بِمَالِهِ - بِرَحَاءِ - وَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : ” اجْعَلْهَا فِي قَرَاءِ أَقَارِبِكَ “ بِجَعْلِهَا لِحَسَنٍ وَأَبْنَى . قَالَ أَنَسٌ : وَكَانَا  
أَقْرَبَ إِلَيْهِ مَنَى . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : يُلْفَنِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ : أَبُو طَلْحَةَ  
الْأَنْصَارِيُّ زَيْدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ حَرَامٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ عَبْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ  
مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ . وَحَسَنُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْمُنْذَرِ بْنِ حَرَامٍ يَحْتَمِعَانِ فِي الْأَبِّ الثَّالِثِ وَهُوَ حَرَامٌ .  
وَأَبْنَى بْنُ كَعْبِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ . قَالَ  
الْأَنْصَارِيُّ : مِنْ أَبِي طَلْحَةَ وَأَبْنَى سِتَّةَ آبَاءَ . قَالَ : وَعَمْرِو بْنُ مَالِكٍ يَجْمَعُ حَسَنُ وَأَبْنَى بْنُ كَعْبِ



وأبا طلحة . قال أبو عمر : في هذا ما يقضى على القرابة أنها ما كانت في هذا القعد ونحوه ، وما كان دونه فهو أخرى أن يلحقه اسم القرابة .

الرابطة - قوله تعالى : ﴿ يَأْخُذُ مِنْهُ أَوْ كَثْرَ نَصِيًّا مَقْرُوضًا ﴾ أثبت الله تعالى للبناث نصيباً في الميراث ولم يبين كم هو ؛ فإرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى سويد وعريقة ألا يفزقا من مال أوس شيئا ؛ فإن الله جعل لبناته نصيباً ولم يبين كم هو حتى أنظر ما يزل ربنا . فترت « يوصيكم الله في أولادكم » إلى قوله تعالى « الفوز العظيم » فإرسل إليهما أن أعطيا أم حنكة الثمن مما ترك أوس ، ولبناته الثلثين ، ولكما بقية المال .

الخامسة - استدلل علماؤنا بهذه الآية في قسمة المتروك على الفرائض إذا كان فيه تغيير عن حاله ، كالحمام والبيت وبد الزيتون والدار التي تبطل منافعتها بإقرار أهل السهام فيها . فقال مالك : يقسم ذلك وإن لم يكن في نصيب أحدهم ما ينتفع به ؛ لقوله تعالى : « يَأْخُذُ مِنْهُ أَوْ كَثْرَ نَصِيًّا مَقْرُوضًا » . وهو قول ابن كاتبة ، وبه قال الشافعي ، ونحوه قول أبي حنيفة . قال أبو حنيفة : في الدار الصغيرة بين اثنين فطلب أحدهما القسمة وأبى صاحبه قسمت له . وقال ابن أبي ليلى : إن كان فيهم من لا ينتفع بما قسم له فلا يقسم . وكل قسم يدخل فيه الضرر على أحدهما دون الآخر فإنه لا يقسم ؛ وهو قول أبي ثور . قال ابن المنذر : وهو أصح القولين . ورواه ابن القاسم عن مالك فيما ذكر ابن العربي . قال ابن القاسم : وأنا أرى أن كل ما لا ينقسم من الدور والمنازل والحمامات ، وفي قسمته الضرر ولا ينتفع به إذا قسم أن يباع ولا شفعة فيه ؛ لقوله عليه السلام . « الشفعة في كل ما لا يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » . فجعل عليه السلام الشفعة في كل ما يتأتى فيه إيقاع الحدود . وعاقب الشفعة فيما لم يقسم مما يمكن إيقاع الحدود فيه . هذا دليل الحديث .

قلت : ومن الحجة لهذا القول ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن جريح أخبرني صديق ابن موسى عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا نَصِيْبَة

على أهل الميراث إلا ما حمل القسم . قال أبو عبيد : هو أن يموت الرجل ويدع شيئا إن قسم بين ورثته كان في ذلك ضرر على جميعهم أو على بعضهم . يقول : فلا يقسم ؛ وذلك مثل الجوهرة والحمام والظليسان وما أشبه ذلك . والتعضية التفريق ؛ يقال : عَضَيْتُ الشيء إذا فرقته . ومنه قوله تعالى : « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » . وقال تعالى : « غَيْرُ مُضَارٍّ » ففى المضارة . وكذلك قال عليه السلام : « لَا ضَرَرٌ وَلَا ضِرَارٌ » . وأيضا فإن الآية ليس فيها تعرض للقسمة ، وإنما اقتضت الآية وجوب الحظ والنصيب لل صغير والكبير قليلا كان أو كثيرا ، ردا على الجاهلية فقال : « لِلرَّجُلِ نَصِيبٌ » « لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » وهذا ظاهر جدا . فأما إبراز ذلك النصيب فإنما يؤخذ من دليل آخر ؛ وذلك بأن يقول الوارث : قد وجب لى نصيبٌ يقول الله عز وجل فمكّنونى منه ؛ فيقول له شريكه : أما تمكينك على الاختصاص فلا يمكن ؛ لأنه يؤدى إلى ضرر بينى وبينك من إفساد المال ، وتغيير الهيئة ، وتنقيص القيمة ؛ فيقع الترجيح . والأظهر سقوط القسمة فيما يبطل المنفعة وينقص المال مع ما ذكرناه من الدليل . والله الموفق .

قال الفراء : « نَصِيبًا مَّفْرُوضًا » هو كقولك : قسما واجبا ، وحقا لازما ؛ فهو أسم فى معنى المصدر فلهذا انتصب . الزجاج : أنتصب على الحال . أى لهؤلاء أنصبا فى حال القرض . الأخفش : أى جعل الله ذلك لهم نصيبا . والمفروض : المقدّر الواجب .

قوله تعالى : وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٨﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - بين الله تعالى أن من لم يستحق شيئا إرثا وحضر القسمة ، وكان من الأقارب أو يتامى والفقراء الذى لا يرون أن يكرموا ولا يحرموا ، إن كان المال كثيرا ؛ والاعتذار إليهم إن كان عقارا أو قليلا لا يقبل الرِّخْخ <sup>(١)</sup> . وإن كان عطاء من القليل فبه أجر عظيم ؛

درهم يسبق مائة ألف . فالآية على هذا القول مُحْكَمَةٌ ؛ قاله ابن عباس . وامثل ذلك جماعة من التابعين : عروة بن الزبير وغيره ، وأمر به أبو موسى الأشعري . وروى عن ابن عباس أنها منسوخة نسخها قوله تعالى « **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَىٰ** » . وقال سعيد ابن المسيب : نسخها آية الميراث والوصية . وممن قال إنها منسوخة أبو مالك وعكرمة والضحاك . والأوّل أصح ؛ فإنها مبنية استحقاق الورثة لنصيبهم ، واستعجاب المشاركة لمن لا نصيب له ممن حضّره . قال ابن جُبَيْر : ضيغ الناس هذه الآية . قال الحسن : ولكن الناس تحسّوا . وفي البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى : « **وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ** » قال : هي محكمة وليست بمنسوخة . وفي رواية قال : إن ناسا يزعمون أن هذه الآية نُسخَتْ ، لا والله ما نسخت ! ولكنها مما تهاون بها ، هما وإيّاي ؛ وإلي يرث وذلك الذي يرزق ، وإلي لا يرث وذلك الذي يقول « **بِالمعروف** » ويقول : لا أملك لك أن أعطيك . قال ابن عباس : أمر الله المؤمنين عند قسمة موارثهم أن يصلّوا أرحامهم ، ويتأماهم ومساكينهم من الوصية ، فإن لم تكن وصية وصلّ لهم من الميراث . قال النحاس : وهذا أحسن ما قيل في الآية أن يكون على الندب والترغيب في فعل الخير ، والشكر لله عز وجل . وقالت طائفة : هذا الرُّخْص واجب على جهة الفرض ، تعطى الورثة لهذه الأوصاف ما طابت به نفوسهم ، كالساعون والثوب الخلق وما خف . حكى هذا القول ابن عطية والفشيري . والصحيح أن هذا على الندب ؛ لأنه لو كان فرضا لكان استحقاقا في التركة ومشاركة في الميراث ؛ لأحد الجهتين معلوم وللآخر مجهول . وذلك مناقض للحكمة ، وسبب للتنازع والتقاطع . وزهبت فرقة إلى أن المخاطب والمراد في الآية المختصرون الذين يقسمون أموالهم بالوصية لا الورثة . وروى عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وابن زيد . فإذا أراد المريض أن يفرق ماله بالوصايا وحضره من لا يرث ينبغي له ألا يحرمه . وهذا - والله أعلم - يتناول حيث كانت الوصية واجبة ، ولم تنزل آية الميراث . والصحيح الأوّل وعليه للمؤلف .

الثانية - فإذا كان الوارث صغيرا لا يتصرف في ماله ؛ فقالت طائفة : يُعطي ولى الوارث الصغير من مال محجوره بقدر ما يرى . وقيل : لا يعطي بل يقول لمن حضر القسمة : ليس لى شئ من هذا المال إنما هو لليتيم ، فإذا بلغ عرفته حكم . فهذا هو القول المعروف . وهذا إذا لم يؤص الميت له بشئ ؛ فإن أوصى بصرف له ما أوصى . ورأى عبيدة ومحمد ابن سيرين أن الرزق في هذه الآية أن يصنع لهم طعاما يأكلونه ؛ فضلا ذلك ، ذبحا شاة من التركة ، وقال عبيدة : لولا هذه الآية لكان هذا من مالى . وروى قتادة عن يحيى بن يعمر قال : ثلاث عُمَكَات تركهن الناس : هذه الآية ، وآية الاستئذان « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » ، وقوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » .

الثالثة - قوله تعالى : ( مِنْهُ ) الضمير عائد على معنى القسمة ، إذ هى بمعنى المال والميراث ؛ لقوله تعالى : « ثُمَّ اسْتَخْرِجْهَا مِنْ وَطْءِ أَخِيهِ » أى السقاية ؛ لأن الصواع مذكور . ومنه قوله عليه السلام : " وأتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب " فأعاد مذكرا على معنى الدعاء . وكذلك قوله لسويد بن طارق الجعفي حين سأله عن النحر " إنه ليس بدواء ولكنه داء " فأعاد الضمير على معنى الشراب . ومثله كثير . يقال : قاسمه المال وتقاسماه واقسماه ، والاسم القسمة مؤنثة ؛ والقسم مصدر قسمت الشئ ، فأقسم ، والموضع مقسم مثل مجلس ، وتقسمهم الدهر فتقسموا ، أى فزفهم ففترقوا . والتقسيم التفریق . والله أعلم .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ) قال سعيد بن جبير : يقال لهم خذوا بورك لكم . وقيل : قولوا مع الرزق وددت أن لو كان أكثر من هذا . وقيل : لا حاجة مع الرزق إلى عذر ، ثم إن لم يُصرف إليهم شئ فلا أقل من قول جميل ونوع اعتبار .

قوله تعالى : وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْقِهِمْ ذُرِّيَةً ضَعِيفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿١﴾

فيه مسألتان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَلَيَحْشَنَّ ﴾ حذفت الألف من « ليحش » للجزم بالأمر ، ولا يجوز عند سيويه إضمار لام الأمر قياسا على حروف الجر إلا في ضرورة الشعر . وأجاز الكوفيون حذف اللام مع الجزم ؛ وأشد الجمع :

عُدَّ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ • إِذَا مَا حِخَفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

أراد تَقْدِ ، ومفعول « يحش » محذوف لدلالة الكلام عليه . و ( حَافُوا ) جواب « لو » . الضدير لو تركوا لحافوا . ويجوز حذف اللام في جواب « لو » . وهذه الآية قد اختلف العلماء في تأويلها ؛ فقالت طائفة : هذا وَعَظٌ للأوصياء ، أى أفعَلُوا بِالنَّاسِ مَا تُحِبُّونَ أَنْ يُفْعَلَ بِأَوْلَادِكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ ؛ قاله ابن عباس . ولهذا قال الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا » . وقالت طائفة : المراد جميع الناس ، أصرهم بآثاء الله في الأيتام وأولاد الناس ؛ وإن لم يكونوا في مجورهم . وأن يُسَدِّدُوا لهم القول كما يريد كل واحد منهم أَنْ يُفْعَلَ بولده بعده . ومن هذا ما حكاه الشيباني قال : كما على قُسْطِطِينِيَّةٍ في عسْكَرِ سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، بَغْسْنَا يَوْمَا فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ عِلْمٍ فِيهِمْ أَبْنُ الدَّيْلَمِيِّ ، فَتَذَا كَرُوا مَا يَكُونُ مِنْ أَهْوَالِ آخِرِ الزَّمَانِ . فقلت له : يَا أَبَا بَشَرٍ ، وَذَى أَلَا يَكُونُ لِي وَلَدٌ . فقال لى : مَا عَلَيْكَ ! مَا مِنْ نَسَمَةٍ قَضَى اللَّهُ بِمَجْرُوحِهَا مِنْ رَجُلٍ إِلَّا خَرَجَتْ ، أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ ، وَلَكِنْ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَأْمِنَ عَلَيْهِمْ فَأَتَقِ اللَّهَ فِي عِيَرِهِمْ ، ثُمَّ تَلَا آيَةَ . وَفِي رَوَايَةٍ : أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَمْرٍ إِنْ أَنْتَ أَدْرَكْتَهُ نَحَاكَ اللَّهُ مِنْهُ ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ وَلَدًا مِنْ بَعْدِكَ حَفِظَ اللَّهُ فَيْكَ ؛ فقلت : بلى ! فتلَا هذه الآية « وَلَيَحْشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَوْهَا » إِلَى آخِهَا .

قلت : ومن هذا المعنى ما روى محمد بن كعب القُرطبي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَحْسَنَ الصَّدَقَةَ جَازَ عَلَى الصَّرَاطِ وَمَنْ قَضَى حَاجَةَ أَرْمَلَةٍ أَخْلَفَ اللَّهُ فِي تَرْكِهِ » . وقول ثالث قاله جمع من المفسرين : هذا في الرجل يحصره الموت فيقول له من يحضرته عند وصيته : إِنْ اللَّهُ سِعَزَقَ وَلَدَكَ فَأَنْظِرْ لِنَفْسِكَ ، وَأَوْصِ بِمَا لَكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَتَصَدَّقْ وَأَعْتَقْ . حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى عَاقِبَةِ مَالِهِ أَوْ يَسْتَرْفِقَ فَيُضْرَ ذَلِكَ بَوْرَثِهِ ، فَهُوَ عَنْ ذَلِكَ .

فَكَانَ الْآيَةُ يَقُولُ لَهُمْ كَمَا تَحْشُونَ عَلَى وَرَثَتِكُمْ بَعْدَكُمْ، فَكَذَلِكَ فَأَخْشَوْا عَلَى وَرَثَةِ غَيْرِكُمْ وَلَا تَحْمِلُوهُ عَلَى تَذِيرِ مَالِهِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةُ وَالسُّدِّيُّ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَالضَّمَالِكُ وَمُجَاهِدٌ. رَوَى مُعَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا حَضَرَ الرَّجُلُ الْوَصِيَّةَ فَلَا يَنْبِي أَنْ يَقُولَ أَوْصِ بِمَالِكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَازِقٌ وَلَدَكَ، وَلَكِنْ يَقُولُ قَدِّمْ لِنَفْسِكَ وَاتْرِكْ لَوْلَدِكَ. فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ». وَقَالَ يَمُوسُ وَحَضَرِي: نَزَلَتْ فِي عَكْسِ هَذَا، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِلْحَاضِرِ مَنْ يَحْضُرُهُ أَمْسِكْ عَلَى وَرَثَتِكَ، وَأَبْقِ لَوْلَدِكَ فَلَيْسَ أَحَدٌ أَحَقَّ بِمَالِكَ مِنْ أَوْلَادِكَ، وَبِنَهَايَةِ الْوَصِيَّةِ، فَيَنْضَرُّ بِذَلِكَ تَوُّو الْقَرَبَى وَكُلِّ مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُوصَى لَهُ؛ فَقَبِلْ لَهُمْ: كَمَا تَحْشُونَ عَلَى ذَرِيَّتِكُمْ وَتُسَرُّونَ بِأَنْ يَحْسُنَ إِلَيْهِمْ، فَكَذَلِكَ سَدَّدُوا الْقَوْلَ فِي جِهَةِ الْمَسَاكِينِ وَالْيَتَامَى، وَاتَّقُوا اللَّهَ فِي ضَرَرِهِمْ. وَهَذَانِ لِلْقَوْلَانِ مَبْدِئَانِ عَلَى وَقْتٍ وَجُوبِ الْوَصِيَّةِ قَبْلَ نَزُولِ آيَةِ الْمَوَارِيثِ؛ رَوَى عَنْ مُعَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ لَا يَطْرُدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي كُلِّ النَّاسِ، بَلِ النَّاسُ صُفْتَانِ؛ يَصْلُحُ لِأَحَدِهِمَا الْقَوْلُ الْوَاحِدُ، وَلِآخَرِ الْقَوْلُ الْآخَرُ. وَكَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَرَكَ وَرَثَةً مُسْتَغْنِينَ بِأَنْفُسِهِمْ أَغْنَاءَ حَسُنَ أَنْ يَنْدَبَ إِلَى الْوَصِيَّةِ، وَيُجَمَّلَ عَلَى أَنْ يَقْدَّمَ لِنَفْسِهِ. وَإِذَا تَرَكَ وَرَثَةً ضِعْفَاءَ مُهْمَلِينَ مَقْلِينَ حَسُنَ أَنْ يَنْدَبَ إِلَى التَّرِكِ لَهُمْ وَالْإِحْطَاءِ. فَإِنَّ أَجْرَهُ فِي قَصْدِ ذَلِكَ كَأَجْرِهِ فِي الْمَسَاكِينِ؛ فَالْمُرَاعَاةُ إِنَّمَا هِيَ الضَّعْفُ فَيَجِبُ أَنْ يَمَالَ مَعَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّضَمُّنُ صَحِيحٌ؛ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِسَعْدٍ: "إِنَّكَ إِنْ تَذَرْتِ وَرَثَتَكَ أَغْنَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ لِلنَّاسِ". فَإِنَّا لَمْ يَكُنْ لِلْإِنْسَانِ وَلَدٌ، أَوْ كَانَ وَهُوَ غَنِيٌّ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ أَمِنَ عَلَيْهِ؛ فَالْأَوَّلَى بِالْإِنْسَانِ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ مَالِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى لَا يَنْفَقَهُ مَنْ بَعْدَهُ فِيمَا لَا يَصْلُحُ، فَيَكُونُ وَزَرُهُ عَلَيْهِ.

لِلثَّانِيَةِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا» السَّدِيدُ: الْعَدْلُ وَالصِّرَافُ مِنَ الْقَوْلِ؛ أَيْ مَرُّوا الْمَرِيضَ بِأَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَقُوقِ الْوَاجِبَةِ، ثُمَّ يوصي لِقَرَابَتِهِ بِقَدْرِ لَا يَضُرُّ بَوْرَثَةَ الصَّنَارِ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى قُولُوا لِبَيْتٍ قَوْلًا عَدْلًا، وَهُوَ أَنْ يَلْقَنَهُ

بلا إله إلا الله ، ولا بأمره بذلك ، ولكن يقول ذلك في نفسه حتى يسمع منه ويتقن .  
 هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم " لَقَدْ مَاتَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " ولم يقل مُرُومٌ ، لأنه  
 لو أمر بذلك لعله يَنْضَب ويحسد . وقيل : المراد اليتيم ؛ أي لا تنهروه ولا تستخفوا به .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ**  
**فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا** ﴿١٠٨﴾  
 فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **( إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا )** روى أنها نزلت  
 في رجل من غطفان يقال له مَرْدَن بن زيد ولي مَال ابن أخيه وهو يتيم صغير فأكله ، فأنزل الله  
 تعالى فيه هذه الآية ؛ فآله مقاتل بن حيان . ولهذا قال الجمهور : إن المراد الأوصياء الذين  
 يأكلون ما لم يُبَح لهم من مال اليتيم . وقال ابن زيد : نزلت في الكفار الذين كانوا لا يؤثرون  
 النساء ولا الصغار . وسمى أخذ المال على كل وجهه أَكْلًا لَمَّا كَانَ المقصود هو الأكل  
 وبه أكثر إلتلاف الأشياء . وخصّ البطون بالذكور لئلين نقصهم ، والتشجيع عليهم بضد مكارم  
 الأخلاق . وسمى المأكول نارا بما يشول إليه ؛ كقوله : **« إِنِّي أَرَأَيْتُ أَغْصُرُ نَحْمًا »** أي عِيبًا .  
 وقيل : نارا أي حراما ؛ لأن الحرام يوجب النار ، فسيأه الله تعالى باسمه . وروى أبو سعيد  
 الخدري قال : حدثنا النبي صلى الله عليه وسلم عن لَيْسَةَ أُسَيْرَى به قال : **« رَأَيْتُ قَوْمًا لَهُمْ**  
**مَشَافِرُ كُشَافِرِ الْإِبِلِ وَقَدْ وَكَّلَ بِهِمْ مِنْ يَأْخُذُ بِمَشَافِرِهِمْ ثُمَّ يَحْصِلُ فِي أَفْوَاهِهِمْ حُمْرًا مِنْ نَارٍ**  
**يُخْرِجُونَ مِنْ أَسَافِلِهِمْ قُلُوبًا يَجْبِرُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ قَالَهُمُ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا »** . فدلَّ  
 الكتاب والسنة على أن أكل مال اليتيم من الكبائر . وقال صلى الله عليه وسلم : **« اجْتَنِبُوا**  
**السَّعْيَ الْمُؤَبَّاتَ »** وذكر فيها **« وَأَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ »** .

الثانية - قوله تعالى : **( وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا )** وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية ابن  
 عباس بضم الباء على اسم ما لم يُسم فاعله ؛ من أصلاه الله حرَّ النار إصلا . قال الله تعالى :  
**« سَأَصْلِيهِ سَعَرَ »** . وقرأ أبو حيوة بضم الباء وفتح الصاد وتشديد اللام من التَّصْلِيَةِ لكثرة الفعل

مرة بعد أخرى . دليله قوله تعالى : « ثُمَّ الْحَجِيمِ صَلَوةً » . ومعه قومه : صَلَّته مرة بعد أخرى .  
وتصليت : استدفأت بالنار . قال :

وقد تصليت حرَّ حرَّهم . كما تصلَّى المفلور من قَرَسٍ<sup>(١)</sup>

وقرأ الباقر بن فضال : صَلَّى النارَ بصلالها صَلَّى وِصْلًا . قال الله تعالى : « لَا بَصَالَهَا إِلَّا الْأَشْقَى » . والصَّلَاء هو التسخن بقرب النار أو مباشرتها ؛ ومنه قول الحارث بن عباد :

لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عِلْمَ اللَّهِ . وَأِنِّي لِحَرْهَا الْيَوْمَ صَالٍ

والسعر : الجمر المشتعل .

الثالثة - وهذه آية من آيات الوعيد ، ولا حجة فيها لمن يكفر بالذنوب . والذي

يعتقده أهل السنة أن ذلك نافذ على بعض العصاة فيصلى ثم يحترق ويموت ؛ بخلاف أهل

النار لا يموتون ولا يحترقون ، فكان هذا جمع بين الكتاب والسنة ، لئلا يقع الخبر فيهما على

على خلاف محتمره . ساقطُ بالمشبهة عن مصهم ؛ لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ

وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . وهكذا القول في كل ما يرد عليك من هذا المعنى . روى

مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما أهل النار

الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحترقون ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم - أو قال

بخطاياهم - فأماتهم الله إمامته حتى إذا كانوا حتماً أذن بالشفاعة فجاء بهم ضيائر ضيائر فبشوا على

أنهار الجنة ثم قيل يا أهل الجنة أفيضوا عليهم فينبئون كما تنبت الحبة في حبل السيل<sup>(٢)</sup> . فقال

وجل من القوم كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان بالبادية .

قوله تعالى : يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ<sup>(٣)</sup>

فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ آثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا

النِّصْفُ وَلَا بُوْهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ<sup>(٤)</sup>

(١) قرس المفلور : إذا لم يستطع عملا بيده من شدة الخصر . والمصر ( بالفتح ) : البرد يجده الإنسان في أطرافه .

(٢) الضيائر : الجماعة في تفرقة .

(٣) الحبة ( بالكر ) : بذور الصحراء ما ليس بقوت .

(٤) حبل السيل : ما يحمل من الماء والطين .



فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ  
 فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ  
 لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا  
 حَكِيمًا ﴿١١﴾ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ  
 كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ  
 وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ  
 الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوْصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ  
 يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ  
 فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي  
 بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾ تِلْكَ حُدُودُ  
 اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ  
 خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ  
 حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾

فيه خمس وثلاثون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ بين تعالى في هذه الآية ما أجله  
 في قوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ » و « لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ » فدل هذا على جواز تأخير البيان عن وقت  
 السؤال . وهذه الآية ركن من أركان الدين ، وعمدة من عمدة الأحكام ، وأم من اتهامات  
 الآيات ؛ فإن الفرائض عظيمة القدر حتى أنها تلي العلم ، وروى نصف العلم . وهو أذل  
 علم ينزع من الناس ويُنسى . رواه الدارقطني عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال : « تَمَلَّوْا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْسَى وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَنْتَرَعُ مِنْ أُمَّتِي » . وروى أيضا عن عبد الله بن مسعود قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ فَإِنِّي أَمْرٌ مُقْبُوضٌ وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَقْبِضُ وَتُظْهِرُ الْفِتَنَ حَتَّى يَخْتَلِفَ الْإِنْسَانُ فِي الْفَرِيضَةِ لَا يَجِدَانِ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا » . وإذا ثبت هذا فاعلم أن الفرائض كان جل علم الصحابة ، وعظيم مناظرتهم ، ولكن الخلق قد ضيعوه . وقد روى مُطَرِّفٌ عن مالك قال عبد الله ابن مسعود : من لم يتعلم الفرائض والطلاق والنج فيفضل أهل البادية ؟ وقال ابن وهب عن مالك : كنت أسمع ربيعة يقول من تعلم الفرائض من غير علم بها من القرآن ما أسرع ما ينساها . قال مالك : وصدق .

الثانية - روى أبو داود والدارقطني عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل : آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة » . قال الخطابي أبو سليمان : الآية المحكمة هي كتاب الله تعالى ، واشترط فيها الإحكام ؛ لأن من الآي ما هو منسوخ لا يعمل به ، وإنما يعمل بناسخه . والسنة القائمة هي الثابتة مما جاء عنه صلى الله عليه وسلم من السنن الثابتة . وقوله : « أو فريضة عادلة » يحتمل وجهين من التأويل : أحدهما - أن يكون من العدل في القسمة ؛ فتكون معدلة على الأنصاء والسهام المذكورة في الكتاب والسنة . والوجه الآخر - أن تكون مستنبطة من الكتاب والسنة ومن معناه ؛ فتكون هذه الفريضة تعديل ما أخذ من الكتاب والسنة إذ كانت في معنى ما أخذ منهما نصا . روى حكمة قال : أرسل ابن عباس إلى زيد بن ثابت يسأله عن امرأة تركت زوجها وأبويها . قال : للزوج النصف ، وللأتم ثلث ما بقي . فقال : تجده في كتاب الله أو قوله برأى ؟ قال : أقوله برأى ؛ لا أفضل أمّا على أبي . قال أبو سليمان : فهذا من باب تعديل الفريضة إذا لم يكن فيها نص ؛ وذلك أنه اعتبرها بالمنصوص عليه ، وهو قوله تعالى : « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ » . فلما وجد نصيب الأم الثلث ، وكان باقي

المال وهو الثلثان للآب، فاس النصف الفاضل من المال بعد نصيب الزوج على كل المال إذا لم يكن مع الوالدين آبن أو ذو سهم، فقسمة بينهما على ثلاثة، للآب سهم وللآب سهمان وهو الباقي. وكان هذا أعدل في القسمة من أن يعطى الأم من النصف الباقي ثلث جميع المال، وللآب ما بقي وهو السدس، ففضلها عليه فيكون لها وهي مفضولة في أصل الموروث لأكثر مما للآب وهو المقدّم والمفضل في الأصل. وذلك أعدل مما ذهب إليه ابن عباس من توفير الثلث على الأم، وتنجس الآب حقّه برّذه إلى السدس؛ فترك قوله وصار عامة الفقهاء إلى زيد. قال أبو عمر وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنه في زوج وأوين: للزوج النصف، وللأم ثلث جميع المال، وللآب ما بقي. وقال في امرأة وأوين: للراة الربع، وللأم ثلث جميع المال، والباقي للآب. وبهذا قال شريح القاضي ومحمد بن سيرين وداود ابن علي، وفرقة منهم أبو الحسين محمد بن عبد الله القمّري البصري المعروف بآبن اللبان في المسالتين جميعا. وزعم أنه قياس قول علي في المشتركة. وقال في موضع آخر: إنه قد روى ذلك عن علي أيضا. قال أبو عمر: المعروف المشهور عن علي وزيد وعبد الله وسائر الصحابة وعامة العلماء ما رسمه مالك. ومن الحجة لهم علي ابن عباس: أن الأبوين إذا اشتركا في الوراثة، ليس معهما غيرهما، كان للأم الثلث وللآب الثلثان. وكذلك إذا اشتركا في النصف الذي يفضل عن الزوج، كانا فيه كذلك على ثلث وثلثين. وهذا صحيح في النظر والقياس.

الثالثة - وأختلفت الروايات في سبب نزول آية الموارث؛ فروى الترمذى وأبو داود وابن ماجه والدارقطني عن جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع قالت: يا رسول الله، إن سعدا هلك وترك ابنتين وأخاه، فعمد أخوه فقبض ما ترك سعد، وإنما تُنكح النساء على أموالهن؛ فلم يجها في مجلسها ذلك. ثم جاءته فقالت: يا رسول الله، ابنتا سعد؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أدع لي أخاه" بقاء فقال: "ادفع لي ابنتيه الثلثين وإلى امرأته اثنتين ولك ما بقي". لفظ أبي داود. في رواية الترمذى وغيره: فقلت آية الميراث. قال: وهذا حديث صحيح. وروى جابر أيضا قال: عاذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر

في بني سُلَيْمَةَ بِمَشْيَانٍ ، فوجداني لا أعقل ، فعدا بماء فتوضأ ، ثم رث على منه فأققت .  
قلت : كيف أصنع في مالي يا رسول الله ؟ فزلت « **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ** » . أخرجاه  
في الصحيحين . وأخرجه الترمذي وفيه « فقلت يا نبي الله كيف أقسم مالي بين ولدي ؟  
فلم يرَ علي شيئا فزلت « **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ** » الآية . قال :  
حديث حسن صحيح . وفي البخاري عن ابن عباس أن نزول ذلك كان من أجل أن المال  
كان للولد ، والوصية للوالدين ، فنسخ ذلك بهذه الآية . وقال مقاتل والكلبي : نزلت  
في أم محمد ، وقد ذكرناها . السدي : نزلت بسبب بنات عبد الرحمن بن ثابت أنى حسان  
ابن ثابت . وقيل : إن أهل الجاهلية كانوا لا يؤزنون إلا من لاقى الحروب وقاتل العدو ،  
فزلت الآية تبيها أن لكل صغير وكبير حظه . ولا يبعد أن يكون جوابا للجميع ، ولذلك تأخر  
نزولها . والله أعلم . قال اليكيا الطبري : وقد ورد في بعض الآثار أن ما كانت الجاهلية تفعله  
من ترك توريث الصغير كان في صدر الإسلام إلى أن نسخت هذه الآية . ولم يثبت عندنا  
اشتمال الشريعة على ذلك ، بل ثبت خلافه ، فإن هذه الآية نزلت في ورثة سعد بن الربيع .  
وقيل : نزلت في ورثة ثابت بن قيس بن شماس . والأول أصح عند أهل النقل . فاسترجع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الميراث من العم ، ولو كان ذلك ثابتا من قبل في شرعنا  
ما استرجعناه . ولم يثبت قط في شرعنا أن الصبي ما كان يعطى الميراث حتى يقاتل على الفرس  
ويذب عن الحرم .

قلت : وكذلك قال القاضي أبو بكر بن العربي : ودل نزول هذه الآية على نكته بدعية ؛  
وهو أنه ما كانت الجاهلية تفعله من أخذ المال لم يكن في صدر الإسلام شرعا مسكوتا  
مُقرا عليه ؛ لأنه لو كان شرعا مُقرا عليه لما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على عم الصييتين  
برذ ما أخذ من مالهما ، لأن الأحكام إذا مضت وجاء النسخ بعدها إنما يؤثر في المستقبل  
فلا ينقض به ما تقدم وإنما كانت ظلامه رفعت .<sup>(١)</sup> قاله ابن العربي .

(١) في ابن العربي : « وقت » .

الرابعة - قوله تعالى : « يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » قالت الشافعية : قول الله تعالى « يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » حقيقة في أولاد الصُّلب ، فأما ولد الابن فإنه يدخل فيه بطريق المجاز ؛ فإذا حلف لا ولد له وله ولد ابن لم يحنث ؛ وإذا أوصى لولد فلان فلم يدخل فيه وله ولده . وأبو حنيفة يقول : إنه يدخل فيه إن لم يكن له ولد صلب . ومعلوم أن اللفاظ لا تتغير بما قالوه .

الخامسة - قال ابن المنذر : لما قال تعالى « يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » فكان الذى يجب على ظاهر الآية أن يكون الميراث لجميع الأولاد، المؤمنين منهم والكافرين؛ فلما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يرث المسلم الكافر » علم أن الله أراد بعض الأولاد دون بعض ، فلا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم على ظاهر الحديث .

قلت : ولما قال تعالى : « فِي أَوْلَادِكُمْ » دخل فيه الأسير في أيدي الكفار؛ فإنه يرث ما دام تعلم حياته على الإسلام . وبه قال كافة أهل العلم؛ إلا النخعي فإنه قال : لا يرث الأسير . فأما إذا لم تعلم حياته فحكمه حكم المفقود . ولم يدخل في عموم الآية ميراث النبي صلى الله عليه وسلم لقوله : « لا تُوَرِّث ما تركناه صدقة » . وسيأتي بيانه في « مریم » إن شاء الله تعالى . وكذلك لم يدخل القاتل عمدا لأبيه أو جده أو أخيه أو عمه بالسنة وإجماع الأمة؛ وأنه لا يرث من مال من قتله ولا من ديته شيئا؛ على ما تقدم بيانه في البقرة . فإن قتله خطأ فلا ميراث له من الذية، ويرث من المال في قول مالك ، ولا يرث في قول الشافعي وأحمد وسفيان وأصحاب الرأي من المال ولا من الذية شيئا؛ حجة ما تقدم بيانه في البقرة . وقول مالك أصح، وبه قال إسماعيل وأبو ثور . وهو قول سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والزهري والأوزاعي وابن المنذر؛ لأن ميراث من ورثه الله تعالى في كتابة ثابت لا يستثنى منه إلا بسنة أو إجماع . وكل يختلف فيه فردود إلى ظاهر الآيات التي فيها المسواريث .

السادسة - إعلم أن الميراث كان يُستحقّ في أوّل الإسلام بأسباب ؛ منها الخلف والمهجرة والمعاقدة ، ثم نسخ على ما يأتي بيانه في هذه السورة عند قوله تعالى : « وَلِكُلِّ جَنَاسًا مِّمَّا فِي » إن شاء الله تعالى . وأجمع العلماء على أن الأولاد إذا كان معهم من له فرض مسمى أعطيه ، وكان ما بقي من المال للدّكر مثل حفظ الأثنين ؛ لقوله عليه السلام : « الحقاو الفرائض بأهلها » رواه الأئمة . يعني الفرائض الواقعة في كتاب الله تعالى . وهي ستة : النصف والزوج والتمن والثلاثان والثالث والسادس . فالنصف فرض خمسة : أبنة الصلب ، وأبنة الإبن ، والأخت الشقيقة ، والأخت للأب ، والزوج . وكل ذلك إذا انفردوا عن يحجب عنه . والرابع فرض الزوج مع الحاحب ، وفرض الزوجة والزوجات مع عدمه . والتمن فرض الزوجة والزوجات مع الحاسب . والثلاثان فرض أربع : الاثنين فصاعدا من بنات الصلب ، وبنات الإبن ، والأخوات الأشقاء ، أو للأب . وكل هؤلاء إذا انفردن عن يحجب عنه . والثالث فرض صتمين : الأم مع عدم الولد ، وولد الإبن وعدم الاثنين فصاعدا من الإخوة والأخوات ، وفرض الاثنين فصاعدا من ولد الأم . وهذا هو ثلث كل المال . فاما ثلث ما يبقى فذلك للآم في مسألة زوج أو زوجة وأبوان ؛ فلام فيها ثلث ما يبقى . وقد تقدّم بيانه . وفي مسائل الجذع مع الإخوة إذا كان معهم ذوسهم وكان ثلث ما يبقى أحفظ له . والسادس فرض سبعة : الأبوان والجذع مع الولد وولد الإبن ، والجذع والجذعات إذا اجتمعن ، وبنات الإبن مع بنت الصلب ، والأخوات للأب مع الأخت الشقيقة ، والواحد من ولد الأم ذكر أو أنثى . وهذه الفرائض كلها مأخوذة من كتاب الله تعالى إلا فرض الجذع والجذعات فإنه مأخوذ من السنة . والأسباب الموجبة لهذه القروض بالميراث ثلاثة أشياء : نسب ثابت ، ونكاح منعقد ، وولاء عتاق . وقد يجتمع الثلاثة الأشياء فيكون الرجل زوج المرأة ومولاها وابن عمها . وقد يجتمع فيه منها شيان لا أكثر ، مثل أن يكون زوجها ومولاها ، أو زوجها وابن عمها ، فيرث بوجهين ويكون له جميع المال إذا انفرد ، نصفه

بالزوجة ونصفه بالولاء أو بالنسب . ومثل أن تكون المرأة أبنة الرجل ومولاه ، فيكون لها أيضا جميع المال إذا انفردت ، نصفه بالنسب ونصفه بالولاء .

السابعة — ولا ميراث إلا بعد أداء الدين والوصية ، فإذا مات المتوفى أخرج من تركته الحقوق المعينات ، ثم ما يلزم من تكفينه وتقييره ، ثم الديون على مراتبها ، ثم يُخرج من الثلث الوصايا ، وما كان في معناها على مراتبها أيضا ، ويكون الباقي ميراثا بين الورثة . وجعلهم سبعة عشر . عشرة من الرجال : الابن وأبن الأبن وإن سفل ، والأب وأب الأب وهو الجد وإن علا ، والأخ وأبن الأخ ، والمم وأبن المم ، والزوج ومولى النعمة . ويرث من النساء سبع : البنت وبنت الابن وإن سفلت ، والأم والجدّة وإن علت ، والأخت والزوجة ، ومولاة النعمة وهي المعتقة . وقد نظمهم بعض الفضلاء فقال :

والوارثون إن أردت جمعهم • مع الإناث الوارثات معهم  
عشرة من جملة الذكّان • وسبع أشخاص من النسوان  
وهم وقد حصرتهم في التنظيم • الأبن وابن الأبن وأبن المم  
والأب منهم وهو في الترتيب • والجدّة من قبل الأخ القريب  
وأبن الأخ الأدنى أجل والمم • والزوج والسيد ثم الأم  
وأبنة الأبن بعدها والبنت • وزوجة وجملة وأخت  
والمرأة المولاة أعنى المعتقة • خذها إليك عدة محققه

الثامنة — لما قال تعالى : « فِي أَوَّلَادِكُمْ » يتناول كلّ ولد كان موجودا أو جدينا في بطن أمه ، دينا أو بعيدا ، من الذكور أو الإناث ما عدا الكافر كما تقدّم . قال بعضهم ذلك حقيقة في الأدّتين مجاز في الأبعدين . وقال بعضهم : هو حقيقة في الجميع ، لأنه من التولد غير أنهم يرتون على قدر القرب منهم ، قال الله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ » . وقال عليه السلام : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ » . وقال : « يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ آرَمُوا فَإِنِ آبَاكُمْ كَانَ رَامِيَا » إلا أنه غلب عرف الاستعمال في إطلاق ذلك على الأعيان الأدّتين على تلك الحقيقة ، فإن كان

في ولد الصلب ذكرٌ لم يكن لولد الولد شيء ، وهذا مما أجمع عليه أهل العلم . وإن لم يكن في ولد الصلب ذكر وكان في ولد الولد بُدئ بالبنات للصلب ، فأعطين إلى مبلغ الثلثين ، ثم أعطى الثلث الباقي لولد الولد إذا استَوُوا في القَعْد ، أو كان الذكر أسفل من فوقه من البنات ، للذكر مثل حظ الأنثيين . هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي . وبه قال عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ؛ إلا ما يروى عن ابن مسعود أنه قال : إن كان الذكر من ولد الولد بإزاء الولد الأنثى رد عليها ، وإن كان أسفل منها لم يرد عليها ؛ مراعيًا في ذلك قوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ » فلم يجعل للبنات وإن كثرن إلا الثلثين .

قلت : هكذا ذكر ابن العربي هذا التفصيل عن ابن مسعود ، والذي ذكره ابن المنذر والباقي عنه : أن ما فضل عن بنات الصلب لئلي الأبن دون بنات الأبن ، ولم يفصلا . وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور . ونحوه حكى أبو عمر ، قال أبو عمر : وخالف في ذلك ابن مسعود فقال : وإذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لئلي الأبن دون أخواتهم ، ودون من فوقهم من بنات الابن ، ومن تحتهم . وإلى هذا ذهب أبو ثور وداود بن علي . وروى مثله عن طقمة . وحجة من ذهب بهذا المذهب حديثُ ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَمْسُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَاغِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَإِذَا بَقِيَ الْفَرَاغُ فَلَا تَوَلَّى رَجُلٌ ذَكَرًا » . نَحَرَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا . ومن حجة الجمهور قولُ الله عز وجل : « يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ » لأن ولد الولد ولدٌ . ومن جهة النظر والقياس أن كل من يعقب من في درجته في جملة المال فواجب أن يعصبه في الفاضل من المال ، كأولاد الصلب . فوجب بذلك أن يترك ابن الأبن أخته ، كما يترك الابن للصلب أخته . فإن احتجَّ محجُّ لأبي ثور وداود أن بنت الابن لما لم ترث شيئا من الفاضل بعد الثلثين متفردة لم يعصبها أخوها . فالجواب أنها إذا كان معها أخوها قويت به وصارت عصبته معه . وظاهرُ قوله تعالى : « يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ » وهي من الولد .



التاسعة - قوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » الآية .

فرض تعالى لأزواجدة النصف ، وفرض لما فوق الثنتين الثلثين ، ولم يفرض للثنتين فرضاً منصوباً في كتابه ، فتكلم العلماء في الدليل الذي يوجب لهما الثلثين ما هو ؛ فقيل : الإجماع ، وهو مردود ؛ لأن الصحيح عن ابن عباس أنه أعطى البنتين النصف ؛ لأن الله عز وجل قال : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ » وهذا شرطٌ وجزء . قال : فلا أعطى البنتين الثلثين . وقيل : أعطيتا الثلثين بالقياس على الأخنتين ؛ فإن الله سبحانه لمّا قال في آخر السورة : « وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ » وقال تعالى : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ » فألحقت الأختان بالأختين في الاشتراك في الثلثين ، وألحقت الأخوات إذا زدن على اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين . واعتُرض هذا بأن ذلك مصوص عليه في الأخوات ، والإجماع منعقد عليه فهو مسلم لذلك . وقيل : في الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين ، وذلك أنه لما كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا انفردت ، علمنا أن لكأنتين الثلثين . احتج بهذه الحجة ، وقال هذه المقالة إسماعيل القاضي وأبو العباس المبرد . قال النحاس : وهذا الاحتجاج عند أهل النظر غلط ؛ لأن الاختلاف في البنتين وليس في الواحدة . فيقول مخالفه : إذا ترك بنتين وأبناً للبنتين النصف ؛ فهذا دليل على أن هذا فرضهم . وقيل : « فوق » زائدة ، أى إن كن نساء اثنتين . كقوله تعالى : « فَأَصْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْيَانِ » أى الأعناق . ورد هذا القول النحاس وابن عطية وقالوا : هو خطأ ؛ لأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز في كلام العرب أن تراد لغير معنى . قال ابن عطية : ولأن قوله تعالى : « فَأَصْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْيَانِ » هو الفصيح ، وليست فوق زائدة بل هى مُحْكَمَةٌ للمعنى ؛ لأن ضرورة التقى إنما يجب أن تكون فوق العظام في المفصل دون الدماغ . كما قال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ : اخفض عن الدماغ وارفع عن العظم ، فهكذا كتبت أضرب أعناق الأبطال . وأقوى الاحتجاج في أن للبنتين الثلثين الحديث الصحيح المروى في سبب النزول . ولغة أهل الحجاز وبني أسد الثُلُثُ والرُّبُعُ إلى العُشْرِ . ولغة بني تميم وربعة

الثَلَاثُ بِإِسْكَانِ اللَّامِ إِلَى الْعُشْرِ . وَيُقَالُ : ثَلَاثُ الْقَوْمِ أَثَلْثُهُمْ ، وَثَلَاثُ الدَّرَاهِمِ أَثَلْثَهَا إِذَا تَمَعَتْهَا ثَلَاثَةٌ ، وَاثَلَّثْتُ هِيَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ : أَمَايْتَهَا وَأَلْفَيْتَهَا وَأَمَاتُتْ .

الْعَاشِرَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ) قَرَأَ نَافِعٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ « وَاحِدَةً » بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى وَقَعْتُ وَحَدَّثْتُ ، فَهِيَ كَانَتْ ثَامَةً ؛ كَمَا قَالَ :

إِذَا كَانَ الشَّيْءُ فَأَدْفَنُونِي \* فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشَّيْءُ

وَالْبَاقُونَ بِالنَّصَبِ . قَالَ النَّحَاسُ : وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ حَسَنَةٌ . أَيْ وَإِنْ كَانَتْ الْمَرْوُوكَةُ أَوْ الْمَوْلُودَةُ « وَاحِدَةً » مُثْبَلٌ « فَإِنْ كُنْ نِسَاءً » . فَإِذَا كَانَ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ بَنَاتُ أَبْنٍ ، وَكَانَ بَنَاتِ الصُّلْبِ اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا حُجِبَتْ بَنَاتُ الْأَبْنِ أَنْ يَرْتَضَى بِالْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِبَنَاتِ الْأَبْنِ أَنْ يَرْتَضَى بِالْفَرَضِ فِي غَيْرِ الثَّلَاثِينَ . فَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ الصُّلْبِ وَاحِدَةً فَإِنَّ ابْنَةَ الْأَبْنِ أَوْ بَنَاتِ الْأَبْنِ يَرْتَضَى مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ تَكْلَةً الثَّلَاثِينَ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ رِثَةِ الْبَتَانِ فَزَادَ . وَبَنَاتُ الْأَبْنِ يَقَعْنَ مَقَامَ الْبَنَاتِ عِنْدَ عِلْمِهِنَّ . وَكَذَلِكَ أَبْنَاءُ الْبَنِينَ يَقُومُونَ مَقَامَ الْبَنِينَ فِي الْحُجْبِ وَالْمِيرَاثِ . فَلَمَّا حُدِّمَ مِنْ يَسْتَحِقُّ مِنْهُنَّ السُّدُسُ كَانَ ذَلِكَ لِبِنْتِ الْأَبْنِ ، وَهِيَ أَوْلَى بِالسُّدُسِ مِنَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ لِلنَّوْفِ . عَلَى هَذَا جَهْدُورِ الْفُقَهَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ إِلَّا مَا يُرَوَّى عَنْ أَبِي مُوسَى وَصَلِيَّاتِ بْنِ أَبِي رَيْحَةَ أَنَّ لِبِنْتِ النِّصْفِ ، وَالنِّصْفِ الثَّانِي لِلْأَخْتِ ، وَلَا حَقَّ فِي ذَلِكَ لِبِنْتِ الْأَبْنِ . وَفَدَّ صَحَّحَ عَنْ أَبِي مُوسَى مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ . وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو قَيْسٍ سَمِعْتُ هُرَيْرَ بْنَ شَرَحْبِيلٍ قَالَ : سَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةٍ وَابْنَةِ أَبِي وَأَخْتِ . فَقَالَ : لِلْابْنَةِ النِّصْفُ ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ ؛ وَأَيُّ ابْنٍ مَسْعُودٌ فَإِنَّهُ سَيَتَابَعُنِي . سَأَلَ أَبُو مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ : لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ! أَفِيضْ فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِلْابْنَةِ النِّصْفُ ، وَلِلْابْنِ السُّدُسُ تَكْلَةً الثَّلَاثِينَ ، وَمَا بَيْنَ فَلَاخِئِنَّهُ . فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ : لَا تَسْأَلُونِي مَا نَدَامَ هَذَا لِيَلْمَ لِي بِكَ . فَإِنَّ كَانَ مَعَ بِنْتِ الْأَبْنِ أَوْ بِنَاتِ الْأَبْنِ فِي دَرَجَتِهَا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهَا عَصِيَاءُ فَكَانَ النِّصْفُ الثَّانِي مِنْهُمَا ، لِذِكْرِ مِثْلِ حُظِّ الْأَتْنَيْنِ بَالِغًا مَا بَلَغَ — خِلَافًا لِابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى

ما تقم — إذا استوفى بثاثة الصلب أو بنت الصلب وبنت الابن الثلاثين . وكذلك يقول في الأخت لأب وأم ، وأخوات وإخوة لأب : للأخت من الأب والأم النصف ، والباقي للإخوة والأخوات ، ما لم يصبهن من المقاسمة أكثر من السدس ؛ فإن أصابهن أكثر من السدس أعطاهن السدس تكملة الثلاثين ، ولم يذهبن على ذلك . وبه قال أبو ثور .

الحادية عشرة — إذا مات الرجل وترك زوجته حُبلً فإن المال يُوقف حتى ينيئ ما تضرع . وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا مات وزوجته حُبلً أن الولد الذي في بطنها يرث ويورث إذا خرج حياً واستهل . وقالوا جميعاً : إذا خرج ميتاً لم يرث ؛ فإن خرج حياً ولم يستهل فقالت طائفة : لا ميراث له وإن تحرك أو عطس ما لم يستهل . هذا قول مالك والقاسم ابن محمد وأبن مبرين والشَّعْبِيّ والزَّهْرِيّ وقَتَادَةَ . وقالت طائفة : إذا عُرفت حياة المولود بتحرك أو صياح أو رضاع أو نفَس فأحكامه أحكامُ الحَيِّ . هذا قول الشافعي وسفيان الثوري والأوزاعي . قال ابن المنذر : الذي قاله الشافعي يحتمل النظر ، غير أن الخبر يمنع منه وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من مولود يُولد إلا نَحْسُهُ الشَّيْطَانُ فيَسْتَهْلُ صَارِخاً من نَحْسَةِ الشَّيْطَانِ إِلَّا ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمُّهُ " . وهذا خبر ، ولا يقع على الخبر النسخ .

الثانية عشرة — لما قال تعالى : « فِي أَوْلَادِكُمْ » تناول الخنثى وهو الذي له فرجان . وأجمع العلماء على أنه يُورث من حيث يبول ؛ إن بال من حيث يبول الرجل ورث ميراث الرجل ، وإن بال من حيث تبول المرأة ورث ميراث المرأة . قال ابن المنذر : ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ، بل قد ذكر ابن القاسم أنه هاب أن يسأل مالكا عنه . فإن بال منهما معا فالمعتبر سبق البول ؛ قاله سعيد بن المسيب وأحمد وإسحاق . وحكى ذلك عن أصحاب الرأي . وروى قَتَادَةُ عن سعيد بن المسيب أنه قال في الخنثى : يُورث من حيث يبول ؛ فإن بال منهما جميعاً فمن أيهما سبق ، فإن بال منهما مائة فنصف ذكرو نصف أنثى . وقال يعقوب ومحمد : من أيهما خرج أكثر ورث ؛ وحكى عن الأوزاعي . وقال الثمان : إذا خرج

منهما معاً فهو مُشْكِلٌ، ولا أنظر إلى أيهما أكثر . وروى عنه أنه وقف عنه إذا كان هكذا .  
وحكى عنه قال : إذا أشكل يُعطى أقل النصيين . وقال يحيى بن آدم : إذا بال من حيث  
يبول الرجل ويجبض كما تحبض المرأة ورث من حيث يبول ، لأن في الأثر : يورث من مباله .  
وفي قول الشافعي : إذا خرج منهما جميعاً ولم يسبق أحدهما الآخر يكون مُشْكِلاً ، ويُعطى  
من الميراث ميراث أنثى ، ويُوقف الباقي بينه وبين سائر الورثة حتى يتبين أمره أو يصطلحوا ؛  
وبه قال أبو ثور . وقال الشعبي : يُعطى نصف ميراث الذكر ، ونصف ميراث الأنثى ؛  
وبه قال الأوزاعي ، وهو مذهب مالك . قال ابن شاس في جواهره الثمينة ، على مذهب  
مالك عالم المدينة : الخنثى يعتبر إذا كان ذا فرجين فرج المرأة وفرج الرجل بالمبال منهما ؛ فيعطى  
الحكم لمسا بال منه ، فإن بال منهما اعتبرت الكثرة من أيهما ، فإن تساوى الحال اعتبر  
السبق ، فإن كان ذلك منهما معاً اعتبر نبات الحية أو كبر الثديين ومشابهتهما لشدى النساء ،  
فإن اجتمع الأمران اعتبر الحال عند البلوغ ، فإن وجد الحيض حكم به ، وإن وجد الاحتلام  
وحده حكم به ، فإن اجتمعا فهو مُشْكِلٌ . وكذلك لو لم يكن فرج ، لا المختص بالرجال  
ولا المختص بالنساء ، بل كان له مكان يبول منه فقط انتظر به البلوغ ؛ فإن ظهرت علامة  
مميزة وإلا فهو مُشْكِلٌ . ثم حيث حكمنا بالإشكال فإيرائه نصف نصيب ذكر وأنثى .

قلت : هذا الذى ذكروه من السلامات في الخنثى المشكل . وقد أشرنا إلى علامة  
في « البقرة » وصدر هذه السورة تلحقه بأحد النوعين ، وهى اعتبار الأضلاع . وهى مروية  
عن على رضى الله عنه وبها حكم . وقد نظم بعض العلماء حكم الخنثى في أبيات كثيرة أولها :  
وأنه معتبر الأحوال • بالثدى والحية والمبال  
وفيها يقول :

ولا يكن قد استوت حالاه • ولم تبين واشكلت آياته  
مقلطه من موارث القريب • حنة أثمان من التصيب  
هذا الذى استحق للإشكال • وفيه ما فيه من الكلال

و واجب في الحق ألا ينكما • ما عاش في الدنيا وألا ينكما  
 إذ لم يكن من خالص العيال • ولا أغتدى من جملة الرجال  
 وكل ما ذكرته في النظم • قد قاله سُرّة أهل العلم  
 وقد أبى الكلام فيه قوم • منهم ولم يمنح إليه لوم  
 لفرط ما يسود من الشناعة • في ذكره وظاهر البشاعة  
 وقد مضى في شأنه الخفى • حكم الإمام المرتضى على  
 بانه إن قصص أضلاعه • فالرجال ينبغي إتباعه  
 في الإرث والنكاح والإحرام • في الحج والصلاة والأحكام  
 وإن ترد ضلعا على الذكّران • فإنها من جملة النسوان  
 لأن للنسوان ضلعا زائده • على الرجال فأغنتها فائده  
 إذ قصص من آدم فيها سبق • خلق حيّوا وهذا القول حق  
 عليه مما قاله الرسول • صلى عليه ربنا دليل

قال أبو الوليد بن رشد : ولا يكون الخنثى المشكل زوجا ولا زوجة ، ولا أباً ولا أمّاً .  
 وقد قيل : إنه قد وجد من له ولدٌ من بطنه وولد من ظهره . قال ابن رشد : فإن صحّ وِث من  
 أبنه لصلبه ميراث الأب كاملاً ، ومن أبنه لبطنه ميراث الأم كاملاً . وهذا بعيد ، والله أعلم .  
 وفي سنن الدارقطني عن أبي هانيءٍ عمر بن بشير قال : سئل عامر الشعبي عن مولود ليس  
 بذكر ولا أنثى ، ليس له ما للذكور ولا ما للأنثى ، يخرج من سرته كهيئة البول والغائط ، فسئل  
 عامر عن ميراثه فقال عامر : نصف حظ الذكر ونصف حظ الأنثى .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَلَا بَوَيْهٖ ﴾ أي لأبوى الميت . وهذا كناية عن غير  
 المذكور ، وجاز ذلك لدلالة الكلام عليه ، كقوله : « حَتَّى تَوَارَتْ بِالْجَنَابِ » و « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ  
 فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . و ﴿ السُّدُسُ ﴾ رفع بالابتداء ، وما قبله خبره : وكذلك « الثلث » وال« السدس » .  
 وكذلك « نصف ما ترك » وكذلك « فلكم » . وكذلك « ولهن الربع » ولهن الثلث » وكذلك « فكل

واحد منهما السدس» . والأبوان تنذبة الأب والأبنة . واستغنى لفظ الأم عن أن يقال لها أبنة .  
ومن العرب من يجرى المختلفين يجرى المتفقين ؛ فيغلب أحدهما على الآخر لحفته أو شهرته . جاء  
ذلك مسموعا في أسماء صالحة ؛ كقولهم للأب والأم : أبوان . وللشمس والقمر : القمران .  
ولليل والنهار : المَلَوَان . وكذلك العُمَرَان لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما . غلبوا القمر على  
الشمس لخفة التذكير ، وغلبوا عمر على أبي بكر لأن أيام عمر امتدت فأشهرت . ومن زعم أنه  
أراد بالعُمَرَيْن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فليس قوله بشيء ؛ لأنهم نطقوا بالعُمَرَيْن  
قبل أن يروا عمر بن عبد العزيز ؛ قاله ابن السَّجَرِي . ولم يدخل في قوله تعالى : «وَلَا يُؤَبَّيْهِ»  
من علا من الأباء دخول من سفل من الأبناء في قوله «أَوْلَادِكُمْ» ؛ لأن قوله : «وَلَا يُؤَبَّيْهِ»  
لفظ منثى لا يحتمل العموم والجمع أيضا ؛ بخلاف قوله «أَوْلَادِكُمْ» . والدليل على صحة هذا  
قوله تعالى : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ » والأم العليا جَدَّة ولا يفرض  
لها الثلث بجماع ؛ فخرج الجَدَّة عن هذا اللفظ مقطوع به ، وتناولوه لَجَدَّةً مختلف فيه . فمن  
قال إنه أب وسَجَّب به الإخوة أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة  
في ذلك أيام حياته ، واختلفوا في ذلك بعد وفاته ؛ فمن قال إنه أب أبْنُ عباس وعبدُ الله  
أبن الزبير وعائشة ومعاذ بن جبل وأبْنُ بن كعب وأبو النرداء وأبو هريرة ؛ كلهم يعملون  
الجدَّ عند عدم الأب كالأب سواء ؛ يحبون به الإخوة كلهم ولا يرون معه شيئا . وقاله  
عطاء وطاوس والحسن وقتادة . وإليه ذهب أبو حنيفة وأبو ثور وإسحاق . والجهة لهم قوله  
تعالى : «مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ» «يا بني آدم» ، وقوله عليه السلام : «يا بني إسماعيل أرموا فإن  
أباكم كان راميا» . وذهب علي بن أبي طالب وزيد وآبن مسعود إلى توريث الجدَّ مع  
الإخوة ، ولا ينقص من الثلث مع الإخوة للأب والأم إلا مع ذوى الفروض ؛  
فإنه لا ينقص منهم من السدس شيئا في قول زيد . وهو قول مالك والأوزاعي وأبي يوسف  
ومحمد والشافعي . وكان علي يشرك بين الإخوة والجدَّ إلى السدس ولا ينقصه من السدس شيئا  
مع ذوى الفرائض وغيرهم . وهو قول آبن أبي ليلى وطائفة . وأجمع العلماء على أن الجدَّ لا يرث

مع الأب وأن الآبن يحجب أباه . وأزولوا الجَدَ بمثلة الأب في الحب والميراث إنما لم يترك  
 المتوفى أباً أقرب منه في جميع المواضع . ونهب الجمهور إلى أن الجَدَ يُسقط بنى الإخوة من  
 الميراث، إلا ما روى عن الشعبي من علي أنه أجرى بنى الإخوة في المقاسمة بحرى الإخوة .  
 والحجة لقول الجمهور أن هذا ذكرٌ لا يصيب أخته فلا يقاسم الجَدَ كالم وأبن العم . قال  
 الشعبي : أول جَدَ وُزِت في الإسلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، مات أبن لعاصم بن  
 عمرو وتلك أخوين فأراد عمر أن يستأثر بهما فاستأثر بهما فاستأثر بهما فاستأثر بهما فاستأثر بهما  
 لولا أن رأيتما أجمع ما رأيت أن يكون أبى ولا أكون أباه . روى الدارقطني عن زيد بن  
 ثابت أن عمر بن الخطاب استأذن عليه يوماً فأذن له ، ورأسه في يد جارية له ترجله ، فترج  
 رأسه ، فقال له عمر : دعها ترجلك . فقال : يا أمير المؤمنين ، لو أرملت إلى جئتكم .  
 فقال عمر : إنما الحاجة لي ، إنى جئتك لتتظرفي أمر الجَدَ . فقال زيد : لا والله ! ما أقوله  
 فيه . فقال عمر : ليس هو بوحى حتى تزيد فيه وتنقص ، إنما هو شيء تراه ، فإن رأيته  
 وافقني تبعته ، وإلا لم يكن عليك فيه شيء . فابى زيد ، فخرج مُغضباً وقال : قد جئتكم وأنا  
 أظن مستفزعاً من حاجتى . ثم أتاه مرة أخرى في الساعة التى أتاه المرة الأولى ، فلم يزل به  
 حتى قال : فساكتب لك فيه . فكتبه في قطعة قتب وضرب له مثلاً : إنما مثله مثل شجرة  
 تثبت على ساق واحدة ، فخرج فيها غصن ثم خرج في غصن غصن آخر ، فالساق يسقى  
 النصل . فإن قطعت النصل الأول رجع الماء إلى النصل ، وإن قطعت الثانى رجع الماء  
 إلى الأول . فأتى به فخطب الناس عمر ثم قرأ قطعة القتب عليهم ثم قال : إن زيد بن ثابت  
 قد قال في الجَدَ قولاً وقد أمضيته . قال : وكان عمر أول جَدَ كان ، فأراد أن يأخذ المال كله ،  
 مأل أبى أبنته دون إخوته ، فقسمه بعد ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

(١) قوله : لا والله . أى ليس القول في هذه المسئلة الذى يبنى في هذه الوراثة كما تقول .

(٢) قوله : ليس هو بوحى . أى ليس الذى جرى بيني وبينك فيه نص من القرآن حتى تحرم غلاته وأزواجه

أر النصفان منه . ولوله : إنما هو شيء تراه . أى قوله براك وأنا أقول براك . (من شرح سنن الدارقطني) .

(٣) القتب (بكر التاف وسكون التاء وبجر يهما) : الأسماء .

ثلاثة عشرة - وأما الجدة فأجمع أهل العلم على أن ابنة السدس إذا لم يكن لآب أم .  
وأجمعوا على أن الأم تحجب أمها وأم الأب . وأجمعوا على أن الأب لا يحجب أم الأم .  
واستنفوا في توريث الجدة وأبنتها حتى ؛ فقالت طائفة : لا ترث الجدة وأبنتها حتى . روى  
عن زيد بن ثابت وعثمان وعلي . وبه قال مالك والثوري والأوزاعي وأبو ثور وأصحاب الرأي .  
وقالت طائفة : ترث الجدة مع أبنتها . روى عن عمرو بن مسعود وعثمان وعلي وأبي موسى  
الأشعري . وقال به شريح وجابر بن زيد وعبيد الله بن الحسن وشريك وأحمد وإسحاق  
وأبنت الزمار . وقال : كما أن الجد لا يحجب إلا الأب كذلك الجدة لا يحجبها إلا الأم .  
وروى الترمذي عن عبد الله قال في الجدة مع أبنتها : إنما أول جدّة أطعمها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سنداً مع أبنتها وأبنتها حتى . والله أعلم .

الخامسة عشرة - واختلف العلماء في توريث الجدات ؛ فقال مالك : لا يرث إلا جدتان ،  
أم أم وأم أبي وأمتاهما . وكذلك روى أبو ثور عن الشافعي ، وقال به جماعة من التابعين .  
فإن أوردت إحداهما فالسدس لها ، وإن أجمعتا فقرأتاهما سواء فالسدس بينهما . وكذلك  
إن ذكرن إذا تسوون في القعد ؛ وهذا كله مجتمع عليه . فإن قرّبت التي من قبل الأم كان لها  
السدس من دون غيرها ، وإن قرّبت التي من قبل الأب كان بينهما وبين التي من قبل الأم  
وإن بعدت . ولا ترث إلا جدّة واحدة من قبيل الأم . ولا ترث الجدّة أم أبي الأم على  
حال . هذا مذهب زيد بن ثابت ، وهو أثبت ما روى عنه في ذلك . وهو قول مالك وأهل  
المدينة . وقيل : إن الجدات أمهات ، فإذا اجتمعت فالسدس لأقربهن ؛ كما أن الآباء إذا  
اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك البنون والإخوة ، وبنو الإخوة وبنو الأم  
إذا اجتمعوا كان أحقهم بالميراث أقربهم ؛ فكذلك الأمهات . قال ابن المنذر : هذا أصح ،  
وبه أقول . وكان الأوزاعي يورث ثلاث جدات : واحدة من قبل الأم وأثنين من قبل الأب .  
وهو قول أحمد بن حنبل ، رواه الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلاً . وروى  
عن : ثابت عكس هذا ؛ أنه كان يورث ثلاث جدات : فثنين من جهة الأم وواحدة



من قبل الأب . وقول علي رضي الله عنه كقول زيد هذا . وكأنا يجعلان السدس لأقربهما ، من قبل الأم كانت أو من قبل الأب . ولا يتركها فيه من ليس في قُصْدِها ؛ وبه يقول الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور . وأما عبد الله بن مسعود وابن عباس فكانا يورثان الجَدَّات الأربع ؛ وهو قول الحسن البصري ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد . قال ابن المنذر : وكل جَدَّة إذا نسبت إلى المَتَوَّى وقع في نسبها أب بين أمين فليست ترث ، في قول كل من يُحفظ عنه من أهل العلم .

السادسة عشرة — قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ فرض تعالى لكل واحد من الأبوين مع الولد السدس ؛ وأبهم الولد فكان الذكر والأنثى فيه سواء . فإن مات رجل وترك أبنا وأبوين فلا بويه لكل واحد منهما السدس ، وما بقي فلاثنين . فإن ترك أبة وأبوين فلا بئة النصف وللأبوين السدسان ، وما بقي فلا يقرب عصبة وهو الأب ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما أبقت الفروض فلاؤتي رجل ذكر " . فأجتمع للأب الاستحقاق بيمينتين : التعصيب والفرض . ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ فأخبر جل ذكره أن الأبوين إذا ورثاه أن للأم الثلث . ودل بقوله « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » وإخباره أن للأم الثلث أن الباقي وهو الثلثان للأب . وهذا كما تقول لرجلين : هذا المال بينكما ، ثم تقول لأحدهما : أنت يا فلان لك منه ثلث ؛ فإنك حددت للأخر منه الثلثين بنص كلامك ؛ ولأن قوة الكلام في قوله « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » يدل على أنهما منفردان عن جميع أهل السهام من ولد وغيره ، وليس في هذا اختلاف .

قلت : وعلى هذا يكون الثلثان فرضا للأب مسمى لا يكون عصبة . وذكر ابن العربي أن المعنى في تفضيل الأب بالثلث عند عدم الولد للذكورية والنصرة ، وجوب المؤنة عليه . وثبتت الأم على سهم لأجل القرابة .

قلت : وهذا متقضى ؛ فإن ذلك موجود مع حياته فلم حُرِّم السدس . والذي يظهر أنه إنما حُرِّم السدس في حياته إرفاقا بالصبي وحياطة على ماله ؛ إذ قد يكون إخراج جزء من ماله إجحافا به . أو أن ذلك تعبدا ، وهو أولى ما يقال . والله الموفق .

السابعة عشرة - إن قيل ما فائدة زيادة الواو في قوله : « وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ » ، وكان ظاهر الكلام أن يقول : فإن لم يكن له ولد ورثه أبواه . قيل له : أراد بزيادتها الإخبار بليين أنه أمر مستقر ثابت ، فيخبر عن ثبوته واستقراره ، فيكون حال الوالدين عند انقراضهما حال الولدين ، لذلك مثل حظ الأثنين . ويحتج للأب بذلك فرضان السهم والتصيب إذ يجب الإخوة كالولد . وهذا عدل في الحكم ، ظاهر في الحكمة . والله أعلم .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ( فَلِأَمِّهِ التُّثْتُ ) قرأ أهل الكوفة « فَلِأَمِّهِ التُّثْتُ » وهي لغة حكاها سيبويه . قال الكسائي : هي لغة كثير من هوازن وهذيل . ولأن اللام لما كانت مكسورة وكانت متصلة بالحرف كرهوا ضمة بعد كسرة ، فأبدلوا من الضمة كسرة ؛ لأنه ليس في الكلام فعل . ومن ضم جاء به على الأصل ؛ ولأن اللام تنفصل لأنها داخلية على الأسم . قال جميعه النحاس .

التاسعة عشرة - قوله تعالى : ( فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّدُسُ ) الإخوة يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس ، وهذا هو حجب النقصان ، وسواء كانت الإخوة أشقاء أو للأب أو للأم ، ولا سهم لهم . وروى عن ابن عباس أنه كان يقول : السدس الذي يحجب الأخوة الأم عنه هو للإخوة . وروى عنه مثل قول الناس إنه للأب . قال قتادة : وإنما أخذه الأب دونهم ؛ لأنه يؤمنهم وعلى نكاحهم والنفقة عليهم . وأجمع أهل العلم على أن أخوين فصاعداً ذكرانا كانوا أو إناثا من أب وأم ، أو من أب أو من أم يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس ؛ إلا ما روى عن ابن عباس أن الاثنين من الإخوة في حكم الواحد ، ولا يحجب الأم أقل من ثلاث . وقد صار بعض الناس إلى أن الأخوات لا يحجبن الأم عن الثلث إلى السدس ؛ لأن كتاب الله في الإخوة وليس قوة ميراث الإناث مثل قوة ميراث الذكور حتى تقتضي السبعة الإلحاق . قال البيهقي الطبري : ومقتضى أقوالهم ألا يدخلن مع الإخوة ؛ فإن لفظ الإخوة بمطلقه لا يتناول الأخوات ، كما أن لفظ البنين لا يتناول البنات . وذلك يقتضي ألا تحجب الأم بالأخ الواحد والأخت من الثلث إلى السدس ؛ وهو خلاف إجماع

المسلمين . وإذا كن مرادات بالاية مع الإخوة كن مرادات على الافراد . واستدل الجميع بأن أقل الجمع اثنان ، لأن التثنية جمع نكرة إلى مثله ، فالمعنى يقتضي أنها جمع . وقال عليه السلام : « الإنسان فاق فوقهما جماعة » . وحكى عن سيويه أنه قال : « صلت الخليل من قوله صلا لحسن وجوههما ؟ » فقال : الاثنان جماعة . وقد صح قول الشاعر :

وَمَهْمُهُنَّ قَدْ ذَبْنِ مَرَّتَيْنِ • ظَهَرَاهُمَا يَشْلُ ظَهْوَرِ التُّرْسَيْنِ<sup>(١)</sup>

وأنشد الأخفش :

لَمَّا أَتَيْنَا الْمَرَاتِنَ بِالْحَبَرِ • فَعَلَنَ إِنِّبَ الْأَمْرِ فِينَا قَدْ شَهَرَ

وقال آخر :

يُجْبَى بِالسَّلامِ غَنِيٌّ قَوْمِ • وَيُخْلَى بِالسَّلامِ عَلَى الْفَقِيرِ  
أَلَيْسَ الْمَوْتُ بَيْنَهُمَا سَوَاءً • إِذَا مَاتُوا وَصَارُوا فِي الْقَبُورِ

ولما وقع الكلام في ذلك بين عثمان وابن عباس قال له عثمان : إن قومك محبوبوا . يخبر قريشا ، وهم أهل الفصاحة والبلاغة . ومن قال : إن أقل الجمع ثلاثة — وإن لم يقل به هنا ابن مسعود والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم . والله أعلم .

المؤيدة عشرين — قوله تعالى : ( مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ) قرأ ابن كثير وأبو عمر وابن عامر وعامر « يوصي » بفتح الصاد . الباقيات بالكسر ، وكذلك الآخر . واختلفت الرواية فيهما عن عامر . والكسر اختيار أبي عبيد وأبي حاتم ، لأنه جرى ذكر الميت قبل هذا . قال الأخفش : وتصديق ذلك قوله « يوصين » و « توصون » .

الحادية والعشرون — إن قيل : ما الحكمة في تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين ، والدين مقدم عليها بإجماع . وقد روى الترمذي عن الحارث عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى الدين قبل الوصية ، وأتم تفرعون الوصية قبل الدين . قال : والعمل على هذا عند طائفة

(١) هذا البيت من رجز خطام المباحشي ، وهو شاعر إسلامي . والمهمه : التفقر الخرف . والقلف ( يفتنن ) ويضنن : البهيم من الأرض . ويروي « قد ذبن » . والقنفذ : الأرض المستوية . والموت ( فزع الميم ) ومكوث ( الراء بعد ما ثناة فوقية ) : الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض .

أهل العلم أنه يبدأ بالذين قبل الوصية . وروى الدارقطني من حديث عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذين قبل الوصية وليس لوارث وصية " . رواه عنهما أبو إسحاق الهمداني . فالجواب من أوجه خمسة : الأول - إنما قصد تقديم هذين الفصلين على الميراث ولم يقصد ترتيبهما في أنفسهما ؛ فلذلك تقدمت الوصية في اللفظ . جواب ثان - لما كانت الوصية أقل لزوما من الدين قدمتها اهتماما بها ؛ كما قال تعالى : « لَا يُقَادَرُ صَغِيرَةٌ وَلَا كَبِيرَةٌ » . جواب ثالث - قدمتها لكثرة وجودها ووقوعها ؛ فصارت كاللازم لكل ميت مع نص الشرع عليها ، وأثر الدين لشذوذه ، فإنه قد يكون وقد لا يكون . فبدأ بذكر الذي لا بد منه ، وعطف بالذي قد يقع أحيانا . ويقوى هذا : العطف بأو ، ولو كان الدين راتباً لكان العطف بالواو . جواب رابع - إنما قدمت الوصية إذ هي حظ مساكين ضعفاء ، وأثر الدين إذ هو حظ غريم يطلبه بقوة وسلطان وله فيه مقال . جواب خامس - لما كانت الوصية ينبتها من قبل نفسه قدمها ، والدين ثابت مؤدى ذكره أولم يذكره .

الثانية والعشرون - ولما ثبت هذا تعلق الشافعي بذلك في تقديم دين الزكاة والحج على الميراث فقال : إن الرجل إذا فرط في زكاته وجب أخذ ذلك من رأس ماله . وهذا ظاهر بيادى الرأي ؛ لأنه حق من الحقوق فيلزم أدائه عنه بعد الموت لحقوق الآدميين لا سيما والزكاة مصرفها إلى الآدمي . وقال أبو حنيفة ومالك : إن أوصى بها أثبت من ثلثه ، وإن سكت عنها لم يخرج عنه شيء . قالوا : لأن ذلك موجب لترك الورثة فقراء ؛ إلا أنه قد يعتمد ترك الكل حتى إذا مات استغرق ذلك جميع ماله فلا يبقى للورثة حق .

الثالثة والعشرون - قوله تعالى : ( أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ) رفع بالابتداء والخبر مضمرة ، تقديره هم المقسوم عليهم وهم المفقونون .

الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ( لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا ) قيل : في الدنيا بالدعاء والصدقة ؛ كما جاء في الأثر " إن الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده " . وفي الحديث الصحيح

«إذا مات الرجل انقطع عمله إلا من ثلاث - فذكر - أو ولد صالح يدعو له». وقيل :  
 في الآخرة؛ فقد يكون الآبن أفضل فيشفع في أبيه ؛ عن ابن عباس والحسن . وقال بعض  
 المفسرين : إن الآبن إذا كان أرفع من درجة أبيه في الآخرة سأل الله فرغ إليه أباه ، وكذلك  
 الأب إذا كان أرفع من أبته ، وسيأتي في «الطور» بيانه . وقيل : في الدنيا والآخرة ؛ قاله  
 ابن زيد . واللفظ يقتضى ذلك .

الخامسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ قَرِيبَةً ﴾ «قريضة» نصب على المصدر المؤكدة ؛  
 إذ معنى «يوصيكم» يفرض عليكم . وقال مكي وغيره : هي حال مؤكدة ؛ والعامل «يوصيكم»  
 وذلك ضعيف . والآية متعلقة بما تقدم ؛ وذلك أنه عرّف العباد أنهم كفؤوا مؤنة الاجتهاد  
 في إحصاء القرابة مع اجتماعهم في القرابة ، أى أن الآباء والأبناء ينفع بعضهم بعضا في الدنيا  
 بالتناصر والمواساة ، وفي الآخرة بالشفاعة . وإذا تقرّر ذلك في الآباء والأبناء تقرّر ذلك  
 في جميع الأقارب ؛ فلو كان القسمة موكولة إلى الاجتهاد لوجب النظر في غنى كلّ واحد  
 منهم ، وعند ذلك يخرج الأمر عن الضبط إذ قد يختلف الأمر ؛ فبين الربّ تبارك وتعالى  
 أن الأصلح للعبد ألا يؤكل إلى اجتهاده في مقادير الموارث ، بل بين المقدّر شرعا . ثم قال :  
 ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا ﴾ أى بقسمة الموارث ﴿ حَكِيمًا ﴾ حكم قسمتها وبينها لأهلها . وقال  
 الزجاج : «عليما» أى بالأشياء قبل خلقها «حكيمًا» فيما يقدره ويمضيه منها . وقال بعضهم :  
 إن الله سبحانه لم يزل ولا يزال ، والخبر منه بالماضى كان خبر منه بالاستقبال . ومذهب سيويه  
 أنهم رأوا حكمة وملا قليل لهم : إن الله عز وجل كان كذلك لم يزل على ما رأيت .

السادسة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ الآيتين .  
 الخطاب للرجال . والولد هنا بنو الصلب وبنو بنهم وإن سفلوا ، ذكرانا وإناثا واحدا فما زاد  
 بإجماع . وأجمع العلماء على أن للزوج النصف مع عدم الولد أو ولد الولد ، وله مع وجوده  
 الربع . وترث المرأة من زوجها الربع مع فقد الولد ، واثنان مع وجوده . وأجمعوا على أن

حكم الواحدة من الأزواج والنتين والثلاث والأربع في الربع إن لم يكن له ولد، وفي الثمن إن كان له ولد واحد، وأنهن شركاء في ذلك؛ لأن الله عز وجل لم يفرق بين حكم الواحدة منهن وبين حكم الجميع، كما فرق بين حكم الواحدة من البنات والواحدة من الأخوات وبين حكم الجميع منهن.

السابعة والعشرون - قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ) (الكلاله مصدر) من تكلمه النسب أى أحاط به. وبه سُمي الإكليل، وهى مترلة من منازل القمر لإحاطتها بالقمر إذا احتل بها. ومنه الإكليل أيضاً وهو التاج والعصابة المحيطة بالراس. فإذا مات الرجل وليس له ولد ولا والد فورثته كلاله. هذا قول أبى بكر الصديق وعمر وعطى وجمهور أهل العلم. وذكريحي بن آدم عن شريك وزهير وأبى الأحوص عن أبى إسحاق عن سليمان ابن عبد قال: ما رأيتم إلا وقد تواطنوا وأجمعوا على أن الكلاله من مات ليس له ولد ولا والد. وهكذا قال صاحب كتاب العين وأبو منصور اللغوى وابن عرفة والفقي وأبو عبيد وابن الأنبارى. فالأب والابن طرفان للرجل؛ فإذا ذهب تكلمه النسب. ومنه قيل: روضة مكلاة إذا خُفَّت بالنور. وأنشدوا:

مسكنه روضة مكلاة • عم بها الأعمقان والذرق<sup>(١)</sup>

يعنى نبتين. وقال امرؤ القيس:

أصاح ترى برقاً أريك ويمضه • كلع اليدين فى حنى مكلايل<sup>(٢)</sup>

فسما القرابة كلاله؛ لأنهم أطافوا بالميت من جوانبه وليسوا منه ولا هو منهم، وإحاطتهم به أنهم ينسبون معه. كما قال أعرابي: مالى كثير ويرثنى كلاله متراخ نسبهم. وقال الفرزدق:

ورثتم قنساء المجد لا عن كلاله • عن أبى منافع عبيد شمس وهاشم

(١) الأعمقان: الجرجير البرى - والذرق: بقلة وحشيشة كالقت الرطب - (٢) معنى البرق: لمع - وكلع اليدين: يريد حركة اليدين محاولتي - صاحب المرتفع - والمكلايل: ما يكون في جوانب النساء كالإكليل.

وقال آخر :

وإن أبا السرِّ أحمى له • ومولى الكلالة لا يَنْضَبُ<sup>(١)</sup>

وقيل : إن الكلالة مأخوذة من الكَلَال وهو الإعياء ، فكأنه يصير الميراث إلى الوارث عن بُعد وإعياء . قال الأعشى :

فأليت لا أرقى لها من كلالة • ولا من وحبى حتى تلاقى تمحدا

وذكر أبو حاتم والأثرم عن أبي عبيدة قال : الكلالة كل من لم يرثه أب أو ابن أو أخ فهو عند العرب كلالة . قال أبو عمر : ذكر أبي عبيدة الأخ هنا مع الأب والابن في شرط الكلالة غلط لا وجه له ، ولم يذكره في شرط الكلالة غيره . وروى عن عمر بن الخطاب أن الكلالة من لا ولد له خاصة ، وروى عن أبي بكر ثم رجعا عنه . وقال ابن زيد : الكلالة الحيت والميت جميعا . وعن عطاء : الكلالة المال . قال ابن العربي : وهذا قول طريف ضعيف لا وجه له .

قلت : له وجهٌ يَتَبَيَّن بالإعراب . وروى عن ابن الأعرابي أن الكلالة بنسو الهم الأباعد . وعن السدي أن الكلالة الميت . وعنه مثل قول الجهور . وهذه الأقوال ثلثين وجوها بالإعراب ، فقرأ بعض الكوفيين « يورث كلالة » بكسر الراء وتشديدها . وقرأ الحسن وأيوب « يورث » بكسر الراء وتخفيفها ، على اختلاف عنهما . وعلى هاتين القراءتين لا تكون الكلالة إلا الورثة أو المال . كذلك حكى أصحاب المعاني ، فالأول من وزن ، والثاني من أورث . و « كلالة » مفعوله . و « كان » بمعنى وقع . ومن قرأ « يورث » بفتح الراء احتمل أن تكون الكلالة المال ، والتقدير : يورث وراثة كلالة ، فتكون معناها مصدر محذوف . ويجوز أن تكون الكلالة اسما للورثة وهي خبر كان ، فالتقدير : ذا ورثة . ويجوز أن تكون تامة بمعنى وقع ، ويورث نعت لرجل ، ورجل رفع بكان ، وكلالة نصب على التفسير أو الحال ، على أن الكلالة هو الميت ، التقدير : وإن كان رجل يورث متكلا تنسب إلى الميت .

(١) أراد أن أبا المرء أغضب له إذا علم . وموال الكلالة وهم الإخوة والأعمام وبنو الأعمام وسائر القرابات

لا يَنْضَبُونَ للـ غصب الأب . (٢) الوَبَى : الحزن .

الثامنة والعشرون - ذكر الله عز وجل في كتابه الكلاله في موضعه من آخر السورة وهنا، ولم يذكر في الموضوعين وارثا غير الإخوة . فأما هذه الآية فأجمع العلماء على أن الإخوة فيها حتى بها الإخوة للأُم ؛ لقوله تعالى : « فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ » . وكان سعد بن أبي وقاص يقرأ « وله أخ أو أخت من أمه » . ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للاب والابن أو للأب ابن ميراثهم كهذا ؛ فدل إجماعهم على أن الإخوة المذكورين في آخر السورة هم إخوة المتوفى لأبيه وأمه أو لأبيه ؛ لقوله عز وجل « وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِي هُوَ بِمِثْلِ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ » . ولم يختلفوا أن ميراث الإخوة للأُم ليس هكذا ؛ فدلَّت الآيات أن الإخوة كلهم جميعا كلاله . وقال الشعبي : الكلاله ما كان سوى الولد والوالد من الورثة إخوة أو غيرهم من العصبة . كذلك قال علي بن مسعود وزيد وابن عباس ، وهو القول الأول الذي بدأنا به . قال الطبري : الصواب أن الكلاله هم الذين يرثون الميت من عدا ولده ووالده ، لصحة خبر جابر : فقلت يا رسول الله إنما يرثي كلاله ، أفأوصي بمالي كله ؟ قال : « لا » .

التاسعة والعشرون - قال أهل اللغة : يقال رجل كلاله وأمرأة كلاله . ولا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه مصدر كالوكالة والدلالة والسباحة والشجاعة . وأعاد ضمير مفرد في قوله : « وله أخ » ولم يقل لها . ومضى ذكر الرجل والمرأة على عادة العرب إذا ذكرت اسمين ثم أخبرت عنهما وكانا في الحكم سواء ربما أضافت إلى أحدهما وربما أضافت إليهما جميعا ؛ فنقول : من كان عنده غلام وجارية فليحسن إليهما وإليها وإليهما وإليهم ؛ قال الله تعالى : « وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ » . وقال تعالى : « إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا » . ويمحور أولي بهم ؛ عن الفراء وغيره . ويقال في امرأة : امرأة ، وهو الأصل . وأصح أصله أخو ، يدل عليه أخوان ؛ فحذف منه وغير على غير قياس . قال الفراء : ضم أول أخت ؛ لأن المحذوف منها واو . وكسر أول بنت لأن المحذوف منها ياء . وهذا الحذف والتعليل على غير قياس أيضا .



الموفية ثلاثين — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ هذا التشرية يقتضي النسوية بين الذكر والأنثى وإن كثروا . وإذا كانوا يأخذون بالأم فلا يفضل الذكر على الأنثى . وهذا إجماع من العلماء ، وليس في الفرائض موضع يكون فيه الذكر والأنثى سواء إلا في ميراث الإخوة للأم . فإذا ماتت امرأة وتركت زوجها وأمها وأخاها لأمها فللزوجة النصف وللأم الثلث وللأخ من الأم السدس . فإن تركت أخوين وأختين — وللأسالة بجاهلها — فللزوجة النصف وللأم السدس والأخوين والأختين الثلث ، وقد تمت الفريضة . وعلى هذا عامة الصحابة ؛ لأنهم حجوا الأم بالأخ والأخت من الثلث إلى السدس . وأما ابن عباس فإنه لم ير القول ولو جعل للأم الثلث لعالت المسألة ، وهو لا يرى ذلك . والقول المذكور في غير هذا الموضع . ليس هذا موضعه . فإن تركت زوجها وإخوة لأم وأخا لأب وأم ، فللزوجة النصف ، وإخوتها لأمها الثلث ، وما بقي فلأخها لأمها وأبيها . وهكذا من له فرض مسمى أعطيه ، والباقي لعصبة إن فصل . فإن تركت ستة إخوة مفترقين فهذه الجارية ، وتسمى أيضا المشتركة . قال قوم : للأخوة للأم الثلث . وللزوجة النصف ، ولأم السدس ، وسقط الأخ والأخت من الأب والأم ، والأخ والأخت من الأب . روى عن علي وابن مسعود وأبي موسى والشعبي وشريك ويحيى بن آدم . وبه قال أحمد بن حنبل واختاره ابن المنذر . لأن الزوج والأم والأخوين للأم أصحاب فرائض مسمية ولم يبق للعصبة شيء . وقال قوم : الأم واحدة ، وهب أن أباهم كان حمارا ! وأشركوا بينهم في الثلث ؛ ولهذا سُميت المشتركة والجارية . روى هذا عن عمرو عثمان وابن مسعود أيضا وزيد بن ثابت ومسروق وشريح ، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق . ولا تستقيم هذه المسألة أن لو كان الميت رجلا . فهذه جملة علم الفرائض تضمنتها الآية ، والله الموفق للهداية .

وكانت الوراثة في الجاهلية بالرجولة والقوة ، وكانوا يوزنون الرجال دون النساء ؛ فابطل الله عز وجل ذلك بقوله : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ » . وكانت الوراثة

(١) عالت الفريضة : ارتفعت وزادت سهاها . على أصل حسابها الموجب عن عدد وارثيها .

(٢) من قومهم : هب أن أباهم كان حمارا ؛ كما سيبي .

أَيْضاً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَبَدَأَ الْإِسْلَامَ بِالْمَحَالَّةِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ »<sup>(١)</sup>  
 عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ . ثُمَّ صَارَتْ بَعْدَ الْمَحَالَّةِ بِالْمَهْجَرِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا  
 مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا »<sup>(٢)</sup> . وَهَذَا يَأْتِي الْقَوْلُ فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ  
 وَمِيرَاثِهِمْ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَسَيَأْتِي فِي سُورَةِ «النُّورِ» مِيرَاثُ وَلَدِ الْمَلَاعَةِ وَوَلَدِ الزَّانَا وَالْمَكَاتِبِ  
 بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى . وَالْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْأَسِيرَ الْمَعْلُومَ حَيَاتُهُ أَنَّ مِيرَاثَهُ ثَابِتٌ ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ  
 فِي جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ أَحْكَمَ الْإِسْلَامَ جَارِيَةً عَلَيْهِمْ . وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ  
 قَالَ فِي الْأَسِيرِ فِي يَدِ الْعَدُوِّ : لَا يَرِثُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ مِيرَاثُ الْمُرْتَدِّ فِي سُورَةِ «البَقَرَةِ»<sup>(٣)</sup> وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .  
 الْحَادِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ( غَيْرَ مُضَارٍّ ) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ وَالْعَامِلِ «يُوصِي» .  
 أَيْ يُوصِي بِهَا غَيْرَ مُضَارٍّ ، أَيْ غَيْرَ مُدْخِلٍ الضَّرَرَ عَلَى الْوَرِثَةِ . أَيْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُوصِيَ بِدَيْنٍ لَيْسَ  
 عَلَيْهِ لِيَضُرَّ بِالْوَرِثَةِ ، وَلَا يَقْرَبَ دَيْنٍ . فَالْإِضْرَارُ رَاجِعٌ إِلَى الْوَصِيَّةِ وَالَّذِينَ ؛ أَمَّا رَجُوعُهُ إِلَى  
 الْوَصِيَّةِ فَبِأَن يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ يُوصِيَ لَوَارِثٍ ، فَإِنْ زَادَ فَإِنَّهُ يَرُدُّ إِلَّا أَنْ يُمَيِّزَهُ الْوَرِثَةُ ؛ لِأَنَّ  
 الْمَنْعَ لِحَقِّقِهِمْ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى . وَإِنْ أَوْصِيَ لَوَارِثٍ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِيرَاثُهُ . وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ  
 الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي «البَقَرَةِ» . وَأَمَّا رَجُوعُهُ إِلَى الَّذِينَ فَبِالْإِقْرَارِ فِي حَالَةٍ  
 لَا يَجُوزُ لَهُ فِيهَا ؛ كَمَا لَوْ أَقْرَفَ فِي مَرَضِهِ لَوَارِثَهُ أَوْ لَصَدِيقٍ مُلَاطَفٍ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا .  
 وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَرَأَ « غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً » عَلَى الْإِضَافَةِ . قَالَ النُّعْمَانُ : وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ  
 أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ هَذَا لَحْنٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يُضَافُ إِلَى الْمَصْدَرِ . وَالْقِرَاءَةُ حَسَنَةٌ عَلَى حَذْفِ  
 وَالْمَعْنَى : غَيْرَ مُضَارٍّ ذِي وَصِيَّةٍ ، أَيْ غَيْرَ مُضَارٍّ بِهَا وَرِثَتُهُ فِي مِيرَاثِهِمْ . وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ  
 إِقْرَارَهُ بِدَيْنٍ لَغَيْرِ وَارِثٍ حَالَ الْمَرَضِ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي الصَّحَّةِ .

الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ - فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي الصَّحَّةِ بَيِّنَةٌ وَأَقْرَفَ لِأَجْنَبِيٍّ بِدَيْنٍ ؛ فَقَالَتْ  
 طَائِفَةٌ : يُدْأَى بِدَيْنِ الصَّحَّةِ ؛ هَذَا قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَالْكَوْفِيِّ . قَالُوا : فَإِذَا اسْتَوْفَاهُ صَاحِبُهُ

(١) آيَةُ ٢٣ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ . (٢) آيَةُ ٧٢ سُورَةِ الْأَنْفَالِ .

(٣) رَاجِعِ الْمَسْأَلَةَ الثَّامِنَةَ وَالْعِشْرِينَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ يَمُونُ مِنْكُمْ أَزْوَاجَهُمْ ... » آيَةُ ٦

(٤) رَاجِعِ ج ٣ ص ٤٩ طَبْعَةُ أَوَّلِ أَوْ ثَانِيَةٍ . (٥) رَاجِعِ ج ٢ ص ٢٥٧ طَبْعَةُ ثَانِيَةٍ .

فأصحاب الإقرار في المرض يتحاصون . وقالت طائفة : هما سواء إذا كان الفير وارث . هذا قول الشافعي وأبي نؤير وأبي عبيد ، وذكر أبو عبيد أنه قول أهل المدينة ورواه عن الحسن الثالثة والثلاثون — قد مضى في «البقرة» الوعيد في الإضرار في الوصية ووجوبها . وقد روى أبو داود من حديث شهر بن حوشب (وهو مطعون فيه) عن أبي هريرة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الرجل أو المرأة يعمل بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرها الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار " . قال : وقرأ عليّ أبو هريرة من حديثه « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ » حتى بلغ « ذَلِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ » . قال ابن عباس : الإضرار في الوصية من الجائر ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إلا أنه مشهور مذهب مالك وأبي القاسم أن الموصي لا يُعَدُّ فعله مضارة في ثلثه ؛ لأن ذلك حقه فله التصرف فيه كيف شاء . وفي المذهب قول : أن ذلك مضارة تُردُّ . وبالله التوفيق .

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى : ( وَصِيَّةٌ ) « وصية » نصب على المصدر في موضع الحال والعامل « يُوصِيكُمْ » . ويصح أن يعمل فيها « مُضَارٌّ » والمعنى أن يقع الضرر بها أو بسببها فأوقع عليها تجاوزاً ، قاله ابن عطية ؛ وذكر أن الحسن بن أبي الحسن قرأ « غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٌ » بالإضافة ؛ كما تقول : شجاعٌ حرب . وبضعة المتجرد ؛ في قول طرفة بن العبد . والمعنى على ما ذكرناه من التجوز في اللفظ لصحة المعنى . ثم قال : ( وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ) يعني علم بأهل الميراث حليم على أهل الجهل منكم . وقرأ بعض المتقدمين « والله عليم حكيم » يعني حكم بقسمة الميراث والوصية .

الخامسة والثلاثون — قوله تعالى : ( يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اٰتُوْا زَكٰتَ ٱلَّذِيْنَ رَزَقَكُمُ اللّٰهُ لَعَلَّكُمْ تَكْفُرُوْنَ ) « يا أيها الذين آمنوا آتوا زكاة ما رزقكم الله لعلكم تتقون » . وفي قوله ( وَمِنْ بَيْنِكُمْ اُولُوْا اَرْحَامِكُم مِّنْ بَيْنِ ذٰلِكَ اَلَّذِيْنَ رَزَقَكُمُ اللّٰهُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ ) « ومن بينكم أئمة من بين ذلك الذي رزقكم الله لعلكم تتقون » . وفي قوله ( وَمِنْ بَيْنِكُمْ اُولُوْا اَرْحَامِكُم مِّنْ بَيْنِ ذٰلِكَ اَلَّذِيْنَ رَزَقَكُمُ اللّٰهُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ ) « ومن بينكم أئمة من بين ذلك الذي رزقكم الله لعلكم تتقون » . وفي قوله ( وَمِنْ بَيْنِكُمْ اُولُوْا اَرْحَامِكُم مِّنْ بَيْنِ ذٰلِكَ اَلَّذِيْنَ رَزَقَكُمُ اللّٰهُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ ) « ومن بينكم أئمة من بين ذلك الذي رزقكم الله لعلكم تتقون » . وفي قوله ( وَمِنْ بَيْنِكُمْ اُولُوْا اَرْحَامِكُم مِّنْ بَيْنِ ذٰلِكَ اَلَّذِيْنَ رَزَقَكُمُ اللّٰهُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُوْنَ ) « ومن بينكم أئمة من بين ذلك الذي رزقكم الله لعلكم تتقون » .

يَقْسِمُهَا وَلَمْ يَعْمَلْ بِهَا (وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ) أَيْ يَخَالِفُ أَمْرَهُ (يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا) .  
والعصيان إن أريد به الكفر فالخلود على بابه، وإن أريد به الكبر وتجاوز أمر الله تعالى  
فالخلود مستعار لمدة ما . كما تقول : خلد الله ملكه . وقال زهير :  
« وَلَا أَرَى خَالِدًا إِلَّا الْجَبَالَ الزَّوَايَا »

وقد تقدم هذا المعنى في غير موضع . وقرأ نافع وابن عامر « ندخله » بالنون في الموضعين،  
على معنى الإضافة إلى نفسه سبحانه . الناقون بالياء كالأهمل ؛ لأنه سبق ذكر أسم الله تعالى  
أى يدخله الله .

قوله تعالى : وَالَّذِي يَأْتِيَنَّكَ الْفِتْنَةُ مِنْ تِسَائِكَ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ  
أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ  
أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى — لما ذكر الله تعالى في هذه السورة الإحسان إلى النساء وإيصال صدقاتهن  
إلَيْهِنَّ، وأهجر الأمر إلى ذكر معيشتهم مع موارث الرجال، ذكر أيضا التغليظ عليهن فيما يأتين به  
من الفاحشة ؛ لئلا تتوهم المرأة أنه يسوغ لها ترك التعفف .

الثانية — قوله تعالى : (وَالَّذِي) «الَّذِي» جمع التي، وهو أسم مبهم للوث، وهي  
معرفة ولا يجوز نزع الألف واللام منه للتكثير، ولا يتم إلا بصلة ؛ وفيه ثلاث لغات كما تقدم .  
ويجمع أيضا «الآيات» بحذف الياء وإبقاء الكسرة، و «الآئي» بالهمز وإثبات الياء،  
و «الآي» بكسر الهمزة وحذف الياء، و «الآ» بحذف الهمزة . فإن جمعت الجمع قلت  
في الآئي : الآوئي، وفي الآلاء : اللوأي . وقد روي عنهم «اللوأي» بحذف الياء وإبقاء  
الكسرة؛ قاله ابن أنشجري . قال الجوهري : أنشد أبو عبيد :

من اللواتي وآتِي واللَّاتِ \* زَعَمَنَ أَنْ قَدْ كَبُرَتْ لِدَاتِ

واللَّوَا ماسقاط التاء . وتصغير اللتي اللتيا بالفتح والتشديد؛ قال الرازي:

\* بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا <sup>(١)</sup> وَالَّتِي \*

وبعض الشعراء أدخل على « التي » حرف النداء، وحروف النداء لا تدخل على ما فيه الألف واللام إلا في قولنا : يا الله وحده؛ فكانه شبهها به من حيث كانت الألف واللام غير مفارقتين لها . وقال :

مَنْ أَجْلِكَ يَا لَيْتِي تَيَمَّتَ قَلْبِي \* وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي

ويقال : وقع في اللَّتْيَا والتي؛ وهما آسمان من أسماء الداهية .

الثالثة — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْفَاحِشَةُ ﴾ الفاحشة في هذا الموضع الزنا ، والفاحشة الفعلة الفحيحة ، وهي مصدر كالعاقبة والعافية . وقرأ ابن مسعود « بِالْفَاحِشَةِ » بياء الجزم .

الرابعة — قوله تعالى : ﴿ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ إضافة في معنى الإسلام وبيان حال المؤمنات ؛ كما قال : « وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ » لأن الكافرة قد تكون من نساء المسلمين بنسب ولا يلحقها هذا الحكم .

الخامسة — قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ أى من المسلمين ، فجعل الله الشهادة على الزنا خاصة بأربعة تغليظاً على المدعى وسقراً على العباد . وتعدد الشهود بالأربعة في الزنا حكم ثابت في التوراة والإنجيل والقرآن ؛ قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » وقال هنا : « فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ » . وروى أبو دوداد عن جابر بن عبد الله قال : جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زانياً فقال : « اثبتوني بأعلم رجلين منكم » فاتوه بأبى صوريا فنشدهما : « كيف تجدان امرهذين في التوراة » قالوا : نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكركم في فرجها مثل الميل في المكحلة رُحماً . قال : « فما يمتنعكم أن ترحموا » ؟ قالوا : ذهب سلطاننا فكفها القتل ؛ فدعا رسول الله صلى الله

عليه وسلم بالشهود، فجاءوا أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة؛ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهما . وقال قوم : إنما كان الشهود في الزنا أربعة ليرتب شاهدان على كل واحد من الزانيين كسائر الحقوق؛ إذ هو حق يؤخذ من كل واحد منهما، وهذا ضعيف؛ فإن الجمين تدخل في الأموال واللوث في القسامة، ولا مدخل لواحد منهما هنا .

السادسة - ولا بد أن يكون الشهود ذكورا لقوله : « منكم »، ولا خلاف فيه بين الأئمة . وأن يكونوا عدولا ؛ لأن الله تعالى شرط العدالة في البيوع والرجعة . وهذا أعظم وهو بذلك أولى . وهذا من حل المطلق على المقيد بالدليل، على ما هو مذكور في أصول الفقه . ولا يكونون ذمة، وإن كان الحكم على ذمة، وسيأتي ذلك في « المائدة »<sup>(١)</sup> . وتعلق أبو حنيفة بقوله : « أربعة منكم » في أن الزوج إنما كان أحد الشهود في القذف لم يلاعن . وسيأتي بيانه في « التور » إن شاء الله تعالى .

السابعة - قوله تعالى : ( فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ ) هذه أول عزومات الزناة ؛ وكان هذا في ابتداء الإسلام؛ قاله عبادة بن الصامت والحسن ومجاهد حتى نسخ بالأذى الذي بعده . ثم نسخ ذلك بآية « التور » وبالزجم في الثيب . وقالت فرقة : بل كان الإيذاء هو الأول ثم نسخ بالإمسك ، ولكن التلاوة أثرت وفقدت ؛ ذكره ابن قزوين . وهذا الإمساك والحبس في البيوت كان في صدر الإسلام قبل أن يكثر الجناة . فلما كثروا وخشى بمقتهم أخذ لهم معين ؛ قاله ابن العربي .

الثامنة - واختلف العلماء هل كان هذا السجن حدا أو توعدا بالحد على قولين : أحدهما - أنه توعده بالحد والثاني - أنه حد ؛ قاله ابن عباس والحسن . زاد ابن زيد : وأنهم منيعوا من النكاح حتى يموتوا عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه . وهذا يدل

(١) اللوث : هو التيبه شاهد واحد على إقرار القاتل قبل أن يموت أن قتله قتلى ؛ أو تيبه شاهدان على هذارة بينهما أو تيبه له ، أو محو ذلك . ( عن الحسن ) .

(٢) في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تباشروا النساء ... » آية .

على أنه كان حدا بل أشد ، فیر أن ذلك الحكم كان محدودا إلى غاية وهو الأذى في الآية الأخرى ، على اختلاف التأويلين في أيهما قبل ، وكلاهما محدود إلى غاية وهي قوله عليه السلام في حديث عبادة بن الصامت : « خَلُّوا عَنِّي خَذَا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِمَنِ سَبِيلَ الْبُكَ بِالْبُكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِيبُ مِائَةٍ وَالتَّبُّ بِالتَّبِّ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّحْمُ » . وهذا نحو قوله تعالى : « ثُمَّ أَمَرُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ » فإذا جاء الليل ارتفع حكم الصيام لانهاء غايته لا لنسخه . هذا قول المحققين المتأخرين من الأصوليين ؛ فان النسخ إنما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه للذَّان لا يمكن الجمع بينهما ، والجمع ممكن بين الحبس والتعير والجلد والرحم ، وقد قال بعض العلماء : إن الأذى والتعير باق مع الجلد ؛ لأنهما لا يتعارضان بل يملآن على شخص واحد . وأما الحبس فنسوخ بإجماع ، وإطلاق للتفتين للنسخ على مثل هذا تجوز ، والله أعلم .

قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَأْتِيَتُهَا مِنْكُمْ فَغَاذُوهُمْ فَإِنْ نَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا » (١)

فيه سبع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( « وَالَّذِينَ » ) « الَّذِينَ » تنبيه الذي ، وكان القياس أن يقال : « الَّذِينَ كَرَّحَانِ وَمُصْطَفَيَانِ وَشَحْيَانِ » . قال سيويه : حذف الياء ليعرف بين الأسماء المتمكنة والأسماء المبهمة . وقال أبو علي : « حذف الياء تخفيفا ، إذ قد أمن اللبس في اللذان ؛ لأن النون لا تخفف ، ونون التسمية في الأسماء المتمكنة قد تخفف مع الإضافة في رجالكم ومصطفيا القوم ؛ فلو حذف الياء لأشبه المفرد بالكتين . وقرأ ابن كثير « اللذان » بتشديد النون ، وهي لغة قريش ؛ وعلته أنه جعل التشديد عوضا من ألف « ذا » على ما يأتي بيانه في سورة القصص . عند قوله تعالى : « فَنَذَرْنَاكِ<sup>(١)</sup> بِرَهْأَنَانٍ » . وفيها لغة أخرى « اللذان » بحذف النون . هذا قول الكوفيين . وقال البصريون : إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة . وكذلك

قرأها « ذاك » و « فذاتك برهاتان » بالتشديد فيما . والباقون بالتخفيف . وشدد أبو عمرو « فذاتك برهاتان » وحدها . و « اللذان » رفع بالابتداء . قال سيويه : المعنى وفيما يتل طليم اللذان يأتينها ، أى الفاحشة منكم . ودخلت الفاء في « فأذوهما » لأن في الكلام معنى الأمر ؛ لأنه لما وصل الذى بالفعل تمكن فيه معنى الشرط ؛ إذ لا يقع عليه شيء بعينه ، فلما تمكن الشرط والإجماع فيه جرى مجرى الشرط فدخلت الفاء ولم يعمل فيه ما قبله من الإضمار كما لا يعمل في الشرط ما قبله ؛ فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لينصبا رفعا بالابتداء ؛ وهذا اختيار سيويه . ويجوز النصب على تقدير إضمار فعل ، وهو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي نحو قولك : اللذين عندك فأكرمهما .

الثانية - قوله تعالى : « فَأَذُوهُمَا » قال قتادة والسدي : معناه التوبيخ والتعير . وقالت فرقة : هو السب والحقاء دون تعير . ابن عباس : التيل باللسان والضرب بالنعال . قال النحاس : وزعم قوم أنه منسوخ .

قلت : رواه ابن أبي عمير عن مجاهد قال : « وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ » و « وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا » كان في أول الأمر فمسخها الآية التي في « النور » . قال النحاس : وقيل وهو أولى أنه ليس بمنسوخ ، وأنه واجب أن يؤدب بالتوبيخ فيقال لهما : بغيرتما ونفستما وخالفتما أمر الله عز وجل .

الثالثة - واختلف العلماء في تأويل قوله تعالى : « وَاللَّذَانِ » فقال مجاهد وغيره : الآية الأولى في النساء عاتمة محصنات وغير محصنات ، والآية الثانية في الرجال خاصّة . ومن بلفظ الثانية صفى الرجال من أحسن ومن لم يحسن ؛ فعقوبة النساء للفسح ، وعقوبة الرجال الأذى . وهذا قول يقتضيه اللفظ ، ويستوفى نص الكلام أصناف الزناة . ويؤيده من جهة اللفظ قوله في الأولى : « مِنْ نِسَائِكُمْ » وفي الثانية « مِنْكُمْ » واختاره النحاس ورواه عن ابن عباس . وقال السدي وقاتة وغيرهما : الأولى في النساء المحصنات . يريد : وحمل معهن من أحسن من الرجال بالمعنى ، والثانية في الرجل والمرأة الكبريين . قال



أَبْنِ عَطِيَّةٍ : وَمَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ تَامٌ إِلَّا أَنْ لَعَطَ الْآيَةَ يَفْتَقُ عَنْهُ . وَقَدْ رَجَّحَ الطَّبْرِيُّ ، وَأَبَاهُ النَّعَّاسُ وَقَالَ : تَغْلِبُ الْمُؤْتَنُ عَلَى الْمَذْكُورِ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ الشَّيْءُ إِلَى الْجَازِ وَمَعْنَاهُ صَحِيحٌ فِي الْحَقِيقَةِ . وَقِيلَ : كَانَ الْإِمْسَاكُ لِلرَّأَةِ الزَّانِيَةِ دُونَ الرَّجُلِ ؛ فَخُصِّصَتِ الْمَرْأَةُ بِالَّذِي كَرِيَ الْإِمْسَاكُ ثُمَّ جُمِعَا فِي الْإِيذَاءِ . قَالَ قَتَادَةُ : كَانَتِ الْمَرْأَةُ تُحْبَسُ وَيُؤْذَنُ جَمِيعًا ؛ وَهَذَا لِأَنَّ الرَّجُلَ يَخْتَارُ إِلَى السَّيِّئِ وَالْإِكْتِسَابِ .

الرَّابِعَةُ — وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا فِي الْقَوْلِ بِمَقْتَضَى حَدِيثِ عِبَادَةَ الَّذِي هُوَ بِرَأْسِ الْأَحْكَامِ الزَّانِيَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فَتَقَالُ بِمَقْتَضَاهُ عَلَى بَنِ أَبِي طَالِبٍ لَا اخْتِلَافَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ جِلْدُ شُرَاعَةِ الْهَمْدَانِيَةِ مَائَةً وَرَجَّحَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَقَالَ : جَلَدْتُهَا بِكَتَابِ اللَّهِ وَرَجَّحْتُهَا بِسُنةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : بَلْ عَلَى النَّبِيِّ الرَّجْمُ بِلَا جِلْدٍ . وَهَذَا يُرْوَى عَنْ عُمَرَ وَهُوَ قَوْلُ الزَّهْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِيهِ الرَّأْيِ وَأَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ ؛ مُتَّفَقِينَ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَّمَ مَاعِزًا وَالْغَائِمِيَّةَ وَلَمْ يَجْلِدْهُمَا ؛ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُبْلِسُ : « أَغْدَى عَلَى أَمْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجَمَهَا » وَلَمْ يَذْكُرِ الْجِلْدَ ؛ فَلَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَمَا سَكَتَ عَنْهُ . قِيلَ لَهُمْ : إِنَّمَا سَكَتَ عَنْهُ لِأَنَّهُ نَابِتٌ بِكَتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَيْسَ بِمَنْعٍ أَنْ يَسْكُتَ عَنْهُ لَشَهْرَتِهِ وَالتَّنْصِيسِ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ » يَمُوجِعُ الزَّانِيَةَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَبَيَّنَّ هَذَا مَعْنَى عَلَى بِأَخْذِهِ عَنِ الْخُفْنَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ قَلِيلٌ لَهُ : عَمِلَتْ بِالْمَنْسُخِ وَتَرَكْتَ النَّاسِ . وَهَذَا وَاضِحٌ .

الْخَامِسَةُ — وَاخْتَلَفُوا فِي قِيِ الْيَكْرَمِ الْجِلْدَ ؛ فَالَّذِي عَلَيْهِ الْجَمْهُورُ أَنَّهُ يُنْتَقَى مَعَ الْجِلْدِ ؛ قَالَهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ : أَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُو عُمَانُ وَعَلِيٌّ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَسُفْيَانٌ وَمَالِكٌ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ تَرَكَهُ حَمَادُ بْنُ أَبِي سَلْيَانَ وَأَبُو حَيْفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ . وَالْجَمْعُ لِلْجَمْهُورِ حَدِيثُ عِبَادَةَ الْمَذْكُورِ ،

وحديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث العيص<sup>(١)</sup> وفيه : فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
 "والذي قسمي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله أما غنمك وجارتك فرد عليك" وجلد ابنه مائة  
 وغربه تاما . أخرجه الأئمة . أحتج من لم يرضه بحديث أبي هريرة في الأئمة ، ذكر فيه الجلد  
 دون النفي . وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : غرّب  
 عمر ربيعة بن أبي أمية بن خلف في الخمر إلى خير فليحق به رجل فتصبر ؛ فقال عمر : لا أغرّب  
 مسلما بعد هذا . قالوا : ولو كان التغريب حدا لله تعالى ما تركه عمر بعد . ثم إن النص  
 الذي في الكتاب إنما هو الجلد ، والزيادة على النص نسخ ؛ فيلزم عليه نسخ القاطع بخبر  
 الواحد . والجواب : أما حديث أبي هريرة فأنما هو في الإمام لا في الأحرار . وقد صح عن  
 عبد الله بن عمر أنه ضرب أمته في الزنا ونفاها . وأما حديث عمر وقوله : لا أغرّب بعده  
 مسلما ، فيعني في الخمر - والله أعلم - لما رواه نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ضرب وغرّب ، وأن أبا بكر ضرب وغرّب ، وأن عمر ضرب وغرّب . أخرجه الترمذي  
 في جامعه والنسائي في سننه عن أبي كريب عميد بن العلاء الحمدي عن عبد الله بن إدريس  
 عن حيد الله بن عمر عن نافع . قال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن إدريس ولم يستدعه عنه  
 أحد من الثقات غير أبي كريب ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النفي فلا كلام لأحد  
 معه ، ومن خالفه السنة خاصته . وبالله التوفيق .

وأما قولهم : الزيادة على النص نسخ ، فليس بمسلم ، بل زيادة حكم آخرم الأصل .  
 ثم هو قد زاد الوضوء بالتيب بغيره لم يصح على الماء ، واشترط الفقهاء القربى ، إلى غير ذلك  
 مما ليس منصوبا عليه في القرآن . وقد مضى ذلك في البقرة ويأتي .

لسادس - القائلون بالتغريب لم يختلفوا في تغريب الذكّر الحز ، واختلفوا في تغريب  
 العبد والأمة ؛ فمن رأى التغريب فهما ابن عمر جلد مملوك له في الزنا ونفاها إلى فذلك ؛

(١) حديث صحيح المصنف . الأبي . (٢) راجع تفسير قوله تعالى : « وادخلوا أئمتنا  
 حسنم » آية ٤١ سورة الأقال . (٣) راجع ج ٢ ص ٦٦ وما بعدها طبع ثانية .  
 (٤) فذلك ( بالترك ) : قرية بالمجازينها وبين المدينة وروان ، وقيل عملة . ( من معجم البلدان ) .

وبه قال الشافعي وأبو ثور والثوري والطبري وداود . واختلف قول الشافعي في قى العبد  
 فقرة قال : استغفر الله في قى العبد، ومرة قال : يُتْنَى تصف سنته ومرة قال : يُتْنَى مسع  
 إلى غير بلده ؛ وبه قال الطبري . واختلف أيضا قوله في قى الأحملي قولين وقال مالك بن نبي  
 الزجل ولا تُتْنَى المرأة ولا العبد . ومن يُتْنَى حُيس في الموضع الذي يُتْنَى إليه ، ويُتْنَى من مصر  
 إلى الجواز وشُقْب وأُسْوَان ونحوها ، ومن المدينة إلى خيبر وقدك ؛ وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز  
 وتَنَى حُلْ من الكوفة إلى البصرة . وقال الشافعي : أقل ذلك يوم ليلة . قال ابن العربي :  
 كان أصل النفي أن بني إسرائيل أجمع رأيهم على أن من أحدث حدثا في الحرم غُرب منه  
 قصارت سنة فيهم يدينون بها ؛ فلاجل ذلك استن الناس إذا أحدث احد حدثا غُرب عن  
 بلده ، وتمادى ذلك في الجاهلية إلى أن جاء الإسلام فافره في الزنا خاصة . أحتج من لم ير التني  
 على العبد بحديث أبي هريرة في الأمة ؛ ولأن تقريره عقوبة لمساكنة تمتعه من منافعه في مدة  
 تقريره ، ولا يناسب ذلك تصرف الشرع ، فلا يعاقب غير الحاني . وأيضا فقد سقط عنه الجمعة  
 والجم والجهاد الذي هو حق لله تعالى لأجل السيد ؛ فكذلك التغيرب . والله أعلم .

والمرأة إذا غُربت ربما يكون ذلك سببا لوقوعها فيما أخرجت من سببه وهو الفاحشة ، وفي التغيرب  
 سبب لكشف عورتها وتضييع لحالها ؛ ولأن الأصله منها من الخروج من بيتها وأن صلاحها  
 فيه أفضل . وقال صلى الله عليه وسلم : " أَعْرُوا النساء يَلْزَمْنَ الْجَمَالَ " <sup>(١)</sup> فحصل من هذا تخصيص  
 صوم حديث التغيرب بالمصلحة المشهود لها بالاعتبار . وهو يختلف فيه عند الأصوليين والنظار .  
 وشدت طائفة فقالت : يُجمع الجلد والرجم على الشيخ ، ويُجلد الشاب ؛ تَمْسُكَ بلفظ « الشيخ »  
 في حديث زيد بن ثابت ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الشيخ والشيخة إذا  
 زنيا فأَرْجَوْهُمَا أَلْبَتَةً " نَزَّجَهُ النَّسَائِيُّ . وهذا فاسد ؛ لأنه قد سَمَّاهُ في الحديث الآخر « الثَّيِّب » .

السابعة - قوله تعالى : ( وَإِنْ تَابَا ) أي من الفاحشة . ( وَأَصْلَحَا ) يعني العمل فيما بعد  
 ذلك . ( فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ) أي أتركوا إذاهما وتغيربا . وإنما كان هذا قبل نزول الحدود ؛

(١) شُب (بفتح فسكون) ، مثل من مصر والشام . (من القاموس) . (٢) الجال ، جمع جلة  
 البحر ، هربت كقبة يترجى باب . والمضى ، ودعوا من اللابس التي يخرج بها يمين الميت .

فلما تزلت الحدود نُسخَت هذه الآية . وليس المراد بالإعراض الهجر ، ولكنها مشاركة معرض ؛ وفي ذلك احتقار لم يسبب المعصية المتقدمة ، وبحسب الجهالة في الآية الأخرى . والله تواب إلى راجع بعباده عن المعاصي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١٧) وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَسْنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (١٨)

فيها أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ ﴾ قيل : هذه الآية مائة لكل من عمل ذنبا . وقيل : لمن جهل فقط ، والتوبة لكل من عمل ذنبا في موضع آخر . وافترقت الأمة على أن التوبة فرض على المؤمنين ؛ لقوله تعالى : « وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ » . ونصح من ذنب مع الإقامة على غيره من غير نوعه - خلافا للعترة في قولهم : لا يكون تابيا من أقام على ذنب ، ولا فرق بين معصية ومعصية - هذا مذهب أهل السنة . وإذا تاب العبد فأنه سبحانه بالخيار إن شاء قبلها ، وإن شاء لم يقبلها . وليس قبول التوبة واجبا على الله من طريق العقل كما قال المخالف ؛ لأن من شرط الواجب أن يكون أعلى رتبة من الموجب عليه ، والحق سبحانه خالق الخلق ومالكهم ، والمكلف لهم ؛ فلا يصح أن يوصف بوجوب شيء عليه ، تعالى عن ذلك ، غير أنه أخبر سبحانه وهو الصادق في وعده بأنه يقبل التوبة عن العاصين من عباده بقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ » . وقوله : « أَلَمْ يَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » . وقوله : « وَإِنِّي لَتَفَارِقُنَّ تَابٌ » . فإخباره سبحانه وتعالى عن أشياء أوجبا على نفسه يقتضي وجوب تلك الأشياء . والعقيدة

أنه لا يجب عليه شيء عقلاً ، فأما السمع فظاهره قبول توبة التائب . قال أبو المعالى وغيره : وهذه الظواهر إنما تُعطى غلبة ظن ، لا قطعاً على الله تعالى بقبول التوبة ، قال ابن عطية : وقد خولف أبو المعالى وغيره في هذا المعنى . فإذا فرضنا رجلاً قد تاب توبة نصوحاً تامة الشروط فقال أبو المعالى : يطلب على الظن قبول توبته . وقال غيره : يقطع على الله تعالى بقبول توبته كما أخبر عن نفسه جل وعز . قال ابن عطية : وكان أبى رحمه الله يميل إلى هذا القول ويرجح ، وبه أقول ، والله تعالى أرحم بعباده من أن يخرج في هذا التائب المفروض معنى قوله : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » وقوله تعالى : « وإلى لقار » . وإذا تقرّر هذا فاعلم أن في قوله « على الله » حذفاً وليس على ظاهره ، وإنما المعنى على فضل الله ورحمته بعباده . وهذا نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعاذ : « أتدري ما حق العباد على الله ؟ » قال : الله ورسوله أعلم . قال : « أن يُلْخِمْ الجنة » . فهذا كله معناه : على فضله ورحمته بوعده الحق وقوله الصدق . دليله قوله تعالى : « كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ » أى وعد بها . وقيل : « على » هاهنا معناها « عند » والمعنى واحد ، التقدير : عند الله ، أى أنه وعد ولا خُلف وعده أنه يقبل التوبة إذا كانت بشروطها المصححة لها ، وهى أربعة : الندم بالقلب ، وترك المصيبة في الحال ، والعزم على ألا يعود إلى مثلها ، وأن يكون ذلك حياة من الله تعالى لا من غيره ؛ فإذا اختل شرط من هذه الشروط لم تصح التوبة . وقد قيل من شروطها : الاعتراف بالذنب وكثرة الاستغفار ، وقد تقدّم في « آل عمران » كثير من معاني التوبة وأحكامها . ولا خلاف فيما أعلمه أن التوبة لا تسقط حدّاً ، ولهذا قال عائشة : إن السارق والسارقة والقاتل متى تابوا وقامت الشهادة عليهم أقيمت عليهم الحدود . وقيل : « على » بمعنى « من » أى إنما التوبة من الله للذين ؛ قاله أبو بكر بن هبوس ، والله أعلم . وسأيت في « التحريم » الكلام في التوبة النصوح والأشياء التي يُتاب منها .

(٦) راجع ج ٢ ص ١٢٠ طبة إلى أوجهه .

(٧) في تفسير قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا توبُوا » آية ٨

الثانية - قوله تعالى : ( الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ) السوء في هذه الآية ، و « الأنعام »  
 « أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » يَمِ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِيَ ؛ فكل من عصى ربه فهو جاهل  
 حتى يتزع عن معصيته . قال قتادة : أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على أن كل معصية  
 فهي بجهالة ، عمداً كانت أو جهلاً ، وقاله ابن عباس وقتادة والضحاك ومجاهد والسدي .  
 وروى عن الضحاك ومجاهد أنها قالوا : الجهالة هنا الممد . وقال عكرمة : أمور الدنيا كلها  
 جهالة ؛ يريد الخاصة بها الخارجة عن طاعة الله . وهذا القول جار مع قوله تعالى : « إنما  
 الحياة الدنيا لعب ولهو » . وقال الزجاج : يعني قوله « بجهالة » اختيارهم اللذة الفانية على  
 اللذة الباقية . وقيل : « بجهالة » أي لا يعلمون كنه العقوبة ؛ ذكره ابن قُورَك . قال ابن  
 عطية : وضَّعَ قولَه هذا ورَّدَ عليه .

الثالثة - قوله تعالى : ( ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ) قال ابن عباس والسدي : معناه  
 قبل المرض والموت . وروى عن الضحاك أنه قال : كل ما كان قبل الموت فهو قريب .  
 وقال أبو حمزة والضحاك أيضاً وعكرمة وابن زيد وغيرهم : قبل المعاناة لللائكة والسوق<sup>(١)</sup> ،  
 وأن يغلب المرء على نفسه . ولقد أحسن محمود الوراق حيث قال :

قَدَّمْ لِنَفْسِكَ تَوْبَةً مَرْجُوءَةً \* قَبْلَ الْمَاتِ وَقَبْلَ حِمْسِ الْأَلْسِنِ  
 بِإِذْنِهَا غَشَّقَ الْتَفَوِّسُ فُلَانَهَا \* دُخْرٌ وَعُغْمٌ لِلنَّبِيِّ الْمُحْسِنِ<sup>(٢)</sup>

قال علماؤنا رحمهم الله : وإنما سحَّتْ التَّوْبَةُ منه في هذا الوقت ؛ لأن الرجاء باقٍ ويصح منه  
 الندم والعزم على ترك النعل . وقد روى الترمذي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال : " إِنْ أَتَى قَبْلَ تَوْبَةِ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ " . قال : هذا حديث حسن غريب . ومعنى  
 ما لم يغرق : ما لم تبلغ روحه حلقومه ؛ فيكون بمقتله الشيء الذي يتغرغ به . قاله الهروي :

(١) السوق : النزح ؛ كأن روحه تساق لئخرج من فيه .

(٢) يقال : غشَّقَ الزَّهْنُ إِذَا لَمْ يُفَسِّرْ . هكذا . يريد : بأدب التوبة قبل ضياع الفرصة .

وقيل المعنى يتوبون على قُرب عهد من الذنب من غير إصرار . والمبايِد في الصحة أفضل ؛  
والْحَقُّ لأمله من العمل الصالح . والبُعْدُ كُلُّ البُعْدِ الموتُ ؛ كما قال :  
وَأَيْنَ مَكَانَ البُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا <sup>(١)</sup> .

وروى صالح المُرِّي عن الحسن قال : من عير أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه آتلاه الله به .  
وقال الحسن أيضا : إن إبليس لما هبط قال : بعزتك لا أفارق آبن آدم ما دام الروح  
في جسده . قال الله تعالى : ” فبعزتك لا أحجب التوبة عن ابن آدم ما لم تُفْرِغْ نفسه “ .  
الرابعة - قوله تعالى : ( وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ ) حتى سبحانه أن يدخل في حكم التائبين  
من حضره الموت وصار في حين اليأس ؛ كما كان فرعون حين صار في غمرة الماء والفرق  
فلم ينفعه ما أظهر من الإيمان ؛ لأن التوبة في ذلك الوقت لا تنفع ؛ لأنها حال زوال التكليف .  
وبهذا قال ابن عباس وابن زيد وجهود المفسرين . وأما الكفار يموتون على كفرهم فلا توبة  
لهم في الآخرة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : « وَأُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » وهو الخلود . وإن  
كانت الإشارة بقوله إلى الجميع فهو في جهة العصاة عذاب لا خلود معه ؛ وهذا على أن السيئات  
ما دون الكفر ؛ أي ليست التوبة لمن عمل دون الكفر من السيئات ثم تاب عند الموت ،  
ولا لمن مات كافرا فتاب يوم القيامة . وقد قيل : إن السيئات هنا الكفر ؛ فيكون المعنى  
ولست التوبة للكفار الذين يتوبون عند الموت ، ولا للذين يموتون وهم كفار . قال أبو العالية :  
نزل أول الآية في المؤمنين « إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ » . والثانية في المنافقين . « وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ  
يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ » يعني عدم قبول التوبة للذين أصروا على فعلهم . ( حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ  
المَوْتُ ) يعني السوق والترع ومعاينة ملك الموت . ( قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ ) فليس لهذا توبة .  
ثم ذكر توبة الكفار فقال تعالى : ( وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا )  
أي وجيها دائما . وقد تقدّم <sup>(٢)</sup> .

(١) هذا مجزئ لما حكى عن الرب المكنى . ومعه :

• يقولون لا تبع وهم يفتنون •

(٢) راجع ج ١ ص ١٩٨ طبع ثانية أو ثالث .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا  
وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ  
مُبِينَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا  
وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿١١﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ) هذا متصل بما  
تقدم ذكره من الزوجات ، والمقصود نفي الظلم عنهم وإضرارهم ، والخطاب للأولياء .  
و « أن » في موضع رفع يحل ، أى لا يحل لكم وراثته النساء . و ( كَرِهًا ) مصدر في موضع  
الحال . واختلفت الروايات فأقول المفسرين في سبب تزولها ، فروى البخارى عن ابن  
عباس « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ  
مَا آتَيْنَهُنَّ » قال : كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بأمراته ، إن شاء  
بعضهم تزوجها ، وإن شاءوا تزوجوها ، وإن شاءوا لم يزوجوها ، فهم أحق بها من أهلها  
فزلت هذه الآية في ذلك . وأخرجه أبو داود بمعناه . وقال الزهري وأبو يعلى : كان من  
عاداتهم إذا مات الرجل يلقى أبنته من غيرها أو أقرب عصبتها ثوبه على المرأة فيصير أحق بها  
من نفسها ومن أولياتها ، فإن شاء تزوجها بغير صداق إلا الصداق الذى أصدقها الميت ،  
وإن شاء تزوجها من غيره وأخذ صداقها ولم يعطها شيئا ، وإن شاء عضلها لتفتدى منه بما  
ورثته من الميت أو تموت فيرتها ، فأنزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا  
النِّسَاءَ كَرِهًا » . فيكون المعنى : لا يحل لكم أن تموتن من أولادهن فتكونوا أزواجهن .  
وقيل : كان الوارث إن سبق فالتى عليها ثوبا فهو أحق بها ، وإن سبقته فذهبت إلى أهلها  
كانت أحق بنفسها ، قاله السدى . وقيل : كان يكون عنه الرجل عجزا ونفسه تنوق إلى  
النسابة فيكره فراق العجز لما فيها فيمسكها ولا يقربها حتى تفتدى منه بالمال أو تموت فيرتها



فزلت هذه الآية. وأمر الزوج أن يطلقها إن كره محبتها ولا يحسبها كرهاً، فذلك قوله تعالى: «لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا». والمقصود من الآية إذهاب ما كانوا عليه في جاهليتهم وألا يجعل النساء كالمال يُورثن عن الرجال كما يُورث المال. و«كَرْهًا» بضم الكاف قراءة حمزة والكسائي، الباقون بالفتح، وهما لغتان. وقال القتيبي: الكَرْه (بالفتح) بمعنى الإكراه؛ والكَرْه (بالضم) المشقة. يقال: لِفعل ذلك طَوْعًا أو كَرْهًا، ببنى طائما أو مكرها. والخطاب للأولياء. وقيل: لأزواج النساء إذا حبسوهن مع سوء العشرة طَلَمِيعَةً إرْثَهَا، أو يَتَنَدِين بِيَعِضَ مَهْرَهُنَّ، وهذا أصح. واختاره ابن عطية قال: ودليل ذلك قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ» وإذا أنت بفاحشة فليس للولي حبسها حتى ينهب بها لها إجماعاً من الأمة، وإنما ذلك للزوج، على ما يأتي بيانه في المسألة بعد هذا.

٣٣٧

الثانية - قوله تعالى: (وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ) قد تقدم معنى العَضْل وأنه المنع في «البقرة» - (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) اختلف الناس في معنى الفاحشة؛ فقال الحسن: هو الزنا، وإذا زنت البكر فإنها مُجْلَدَةٌ مائة وَتُنْفَى سَنَةً، وتَرُدُّ إلى زوجها ما أخذت منه. وقال أبو قلابة: إذا زنت امرأة الرجل فلا بأس أن يضارها ويشق عليها حتى تَفْتَدِيَ منه. وقال السدي: إذا فعلن ذلك غنخوا مهرهن. وقال ابن سيرين وأبو قلابة: لا يحل له أن يأخذ منها فدية إلا أن يحد على بطنها رجلاً، قال الله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ». وقال ابن سمعد وابن عباس والضحاك وقتادة: الفاحشة المبينة في هذه الآية الْبُغْضُ وَالنُّشُوزُ، قالوا: فإذا تَنَزَّرت حلَّ له أن يأخذ مالها، وهذا هو مذهب مالك. قال ابن عطية: إلا أني لا أحفظ له نصاً في الفاحشة في الآية. وقال قوم: الفاحشة الْبَذَاءُ بِاللَّسَانِ وَسُوءُ الْعِشْرَةِ قَوْلًا وَفِعْلًا، وهذا في معنى النشوز. ومن أهل العلم من يميز أخذ المال من الناصر على جهة الخلع، إلا أنه يرى ألا يماز ما أعطاهم رُكُونًا إلى قوله تعالى: «لِيَتَذَكَّرُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ». وقال مالك وجماعة من أهل العلم: للزوج أن يأخذ من النشوز جميع ما تملك. قال ابن عطية:

وَلَمَّا أَصْبَحَ عَلَى الزَّوْجِ مِنَ النَّشُورِ وَالْأَذَى ، وَكُلَّ ذَلِكَ فَاحِشَةً يَحِلُّ أَخْذُ الْمَالِ . قَالَ  
 لِيَوْمِهِ : قَوْلُ لِمَنْ يَجْرِي وَابِي قَلَابَةَ حَتَّى لَيْسَ يَتَى ، لِأَنَّ الْفَاحِشَةَ قَدْ تَكُونُ الْبَدَأَ وَالْأَذَى ؛  
 وَمِمَّا قِيلَ لِلْيَوْمِ مَحَلِّشٌ وَمَقْتَحَشٌ ، وَهَلْ أَنَّهُ لَوْ اطَّلَعَ مِنْهَا عَلَى الْفَاحِشَةِ كَانَ لَهُ لِمَانُهَا ، وَإِنْ  
 شَاءَ طَلَّقَهَا ، وَأَمَّا أَنِّي يُضَارُّهَا حَتَّى تَقْتَدِيَ مِنْهُ بِمَا لَمْ يَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ لَهُ  
 أَنَّهُ يُضَارُّهَا وَلَيْسَ إِلَيْهَا حَتَّى تَمْتَلِعَ مِنْهُ إِذَا وَجَدَهَا تَرَى ضَرْبَ أَبِي قَلَابَةَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ  
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَإِنْ خِفْتُمْ الْإِيقِيَا حُدُودَ اللَّهِ » يَعْنِي فِي حَسَنِ الْعَشْرَةِ وَالْقِيَامِ بِحَقِّ الزَّوْجِ  
 وَقِيَامِهِ بِحَقِّهَا « وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ  
 مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا » . فَهَذِهِ الْآيَاتُ أَمَلُ هَذَا الْبَابِ . وَقَالَ عَطَاءُ الْخِرَاسَانِيُّ : كَانَ  
 الرَّجُلُ إِذَا أَصَابَتْ أَمْرًا أَنَّهُ فَاحِشَةً أَخَذَ مِنْهَا مَا سَاقَ إِلَيْهَا وَأَخْرَجَهَا ، فَنُسَخَ ذَلِكَ بِالْحَنُودِ .  
 وَقَوْلُ بَرَّاجٍ - « إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ » إِلَّا أَنْ يَزْنِيَنَّ فَيُحْبَسَنَّ فِي الْبُيُوتِ ؛ فَيَكُونُ هَذَا  
 قِيلَ النِّسْخِ ، وَهَذَا فِي مَعْنَى قَوْلِ عَطَاءٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

الثالثة - وَإِذَا تَنَزَّلْنَا عَلَى الْقَوْلِ بَابُ الْمَرَادِ بِالْخَطَابِ فِي الْمَضَلِّ الْأَوْلِيَاءُ فَيَفْقَهُهُ أَنَّهُ  
 مَتَى مَعَ فِي وَبَلِّ أَنَّهُ عَاضِلُ نَظَرِ الْقَاضِي فِي أَمْرِ الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا ، إِلَّا الْأَبُّ فِي بَنَاتِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ  
 فِي عَضْلِهِ صِلَاحٌ فَلَا يُعْتَرَضُ قَوْلًا وَاحِدًا ؛ وَذَلِكَ بِالْخَاطِبِ وَالْخَاطِبِينَ . وَإِنْ صَحَّ عَضْلُهُ فِيهِ  
 قَوْلَانُ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ : أَنَّهُ كَسَاثَرُ الْأَوْلِيَاءِ ، يَزُوجُ الْقَاضِي مِنْ شَاءَ التَّزْوِيجِ مِنْ بَنَاتِهِ وَطَلَبِهِ .  
 وَالْقَوْلُ الْآخَرُ - لَا يُعْرَضُ لَهُ .

الرابعة - يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « تَعْضُلُوهُمْ » جَزْأً عَلَى النَّهْيِ ، فَتَكُونُ الْوَاوُ عَاطِفَةً بِحَلَّةِ  
 كَلَامٍ مَقْطُوعَةٍ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَصْبًا عَطْفًا عَلَى « أَنْ تَرْتُوا » فَتَكُونُ الْوَاوُ مُشْتَرَكَةً  
 عَطَفَتْ فَعْلًا عَلَى فَعْلٍ . وَقَرَأَ أَبُو مَسْعُودٍ « وَلَا أَنْ تَعْضُلُوهُمْ » فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تَقْوِي إِحْتِمَالَ  
 النَّصْبِ ، وَأَنَّ الْعَضْلَ مِمَّا لَا يَجُوزُ بِالنَّصِّ .

الخامسة - قَوْلُهُ تَعَالَى : ( مُبَيَّنَّةٌ ) بِكسر الباءِ وقراءة نافع وأبي عمرو ، وَالْبَاقُونَ يَفْتَحُ  
 الْبَاءَ . وَقَرَأَ أَبُو عَبَّاسٍ هَمْزِيَّةً بِكسر الباءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ ، مِنْ أَبَانِ الشَّيْءِ ؛ يَقَالُ : أَبَانُ الْأَمْرِ  
 بِنَفْسِهِ ، وَأَبْنَتْهُ وَيَنْ وَيَنْ بِنَفْسِهِ ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَاتُ كُلُّهَا لَفَاتٌ فَصِيحَةٌ .

السادسة - قوله تعالى : ( وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) أى على ما أمر الله به من حسن المعاشرة . والخطاب للجميع ، إذ لكل أحد عشرة ، زوجا كان أو وليا ، ولكن المراد بهذا الأمر في الأغلب الأزواج ، وهو مثل قوله تعالى : « فَمَا سَلَكَ بِمَعْرُوفٍ » . وذلك تَوْفِيقُهُمَا من المهر والنفقة ، وألا يعبس في وجهها لنفي ذنب ، وأن يكون منطلقا في القول لانتفا ولا نظا ولا مظهرها ميلا إلى غيرها . والعشرة : المخالطة والمناجزة . ومنه قول طرفة :

فَلَمَّا سَطَّ نَوَاحِيَّ مَرَّةً \* لَمَّا عَهْدَ حَبِيبٍ مَمْتَنِّشِرٍ

جعل الحبيب جمعا كالخليط والفرق . وعاشره معاشرته ، وتناشر القوم واعتشروا . فأمر الله سبحانه بحسن محبة النساء إذا عقدوا عليهم لتكون أئمة ما بينهم وصحبتهم على الكمال ، فإنه أهدأ للنفس وأهنا للعيش . وهذا واجب على الزوج ولا يلزمه في القضاء . وقال بعضهم : هو أن يتصنع لها كما تصنع له . قال يحيى بن عبد الرحمن الحنظلي : أتيت محمد بن الحنفية نخرج إلى في ملحفة حمراء ولحيته تقطر من الغالية ، فقلت : ما هذا ؟ قال : إن هذه الملحفة ألقتها على أمرائي ودهنتي بالطيب ، وإنهم يشتمون منا ما شتميه منهم . وقال ابن عباس رضي الله عنه : إني أحب أن أترين لأمرائي كما أحب أن تترين لي ، وهذا داخل فيما ذكرناه . قال ابن عطية : وإلى معنى الآية ينظر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تستمع بها وفيها عوج » . أى لا يكن منك سوء عشرة مع أهوجاجها ، فنهبا تنشأ المخالفة وبها يقع الشقاق ، وهو سبب الخلع .

السابعة - استدل علماءنا بقوله تعالى : « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » على أن المرأة إذا كانت لا يكفها خادم واحد أن عليه أن يتخذها قدر كفايتها ، كأبنة الخليفة والمالك وشبههما من لا يكفها خادم واحد ، وأن ذلك هو المعاشرة بالمعروف . وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يلزمه إلا خادم واحد ، وذلك يكفها خدمة نفسها ، وليس في العالم امرأة إلا وخادم واحد يكفها ، وهذا كالمقاتل تكون له أفراس حنة فلا يسهم له إلا لفرس واحد ، لأنه لا يمكنه القتال إلا على فرس . قال حسان بن ثابت : وهذا خلط ، لأن مثل بنات الملوك اللاتي لمن خدمة

كثيرة لا يكفيا خادماً واحداً ؛ لأنها تحتاج من غسل ثيابها وإصلاح مضجعتها وغير ذلك إلى ما لا يقوم به الواحد ، وهذا بين . والله أعلم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ ﴾ أي لديمامة أو سوء خلق من غير ارتكاب فاحشة أو نشوز ؛ فهذا يندب فيه إلى الاحتمال ، فعسى أن يشول الأمر إلى أن يرزق الله منها أولادا صالحين . و « أن » رفع بعسى ، وأن والفعل مصدر .

قلت : ومن هذا المعنى ما ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يفرك مؤمنٌ مؤمنةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرٌ " أو قال " غيره " . المعنى : أي لا يغيظها بغضا كلياً يحمله على فراقها . أي لا ينبغي له ذلك بل يغفر سيئتها لحسنتها ويتفاضى عما يكره لما يحب . وقال مكحول : سمعت ابن عمر يقول : إن الرجل لبس خيبر الله تعالى فيخار له ، فيسخط على ربه عز وجل فلا يلبث أن ينظر في العاقبة فإذا هو قد خير له . وذكر ابن العربي قال : أخبرني أبو القاسم بن حبيب بالمهدية عن أبي القاسم السيوري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من السلم والذين في المنزلة والمعرفة ، وكانت له زوجة سبعة العشرة وكانت تقصر في حقوقه وتؤذيه بلسانها ؛ فيقال له في أمرها ويُعدَّل بالصبر عليها ، فكان يقول : أنا رجل قد أكل الله على النعمة في صحة بدني ومعرفتي وما ملكت يميني ، فلم لها بُعثت عقوبةً على ذنبي فأخاف إن فارقتها أن تنزل بي عقوبةً هي أشد منها . قال علماؤنا : في هذا دليل على كراهة الطلاق مع الإباحة . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن الله لا يكره شيئاً أباحه إلا الطلاق والأكل وإن الله ليعف عن المعنى إذا امتلا " .

قوله تعالى : وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُبَدِّلَ زَوْجَ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِيَّاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهِنَّ وَءَاتَيْنَاكُمْ مِنْهُنَّ قِطَارًا ۚ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ غِلَظًا ۚ

فيه ست مسائل :

الأولى — لما مضى في الآية المتقدمة حكم الفراق الذي سببه المرأة ، وإن للزوج أخذ المال منها عقب ذلك بذكر الفراق الذي سببه الزوج ، وبين أنه إذا أراد الطلاق من غير نُسوز وسوء عشرة فليس له أن يطلب منها مالا .

الثانية — واختلف العلماء إذا كان الزوجان يريدان الفراق وكان منهما نُسوز وسوء عشرة ؛ فقال مالك رضي الله عنه : للزوج أن يأخذ منها إذا تسببت في الفراق ولا يرأى تسببه هو . وقالت جماعة من العلماء : لا يجوز له أخذ المال إلا أن تنفرد هي بالنُسوز وتطلبه في ذلك .

الثالثة — فوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَهُمْ إِنْجِيلًا فَقَارًا ﴾ الآية . دليل على جواز المغالاة في المهور ؛ لأن الله تعالى لا يمتثل إلا بماح . وخطب عمر فقال : ألا لا تغالوا في صدقات النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أوتقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما أصدق قط امرأة من نسائه ولا بناته فوق آتني عشرة أوقية . فقامت إليه امرأة فقالت : يا عمر ، يعطينا الله ونحرمنا ! أليس الله سبحانه وتعالى يقول : « وَآتَيْنَهُمْ إِنْجِيلًا فَقَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا » ؟ قال عمر : أصابت امرأة وأخطأ عمر . وفي رواية فاطرق عمر ثم قال : كل الناس أفسه منك يا عمر ! . وفي أخرى : امرأة أصابت ورجل أخطأ ، والله المستعان ؛ وترك الإنكار . أخرجه أبو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي العجفاء السلمي قال : خطب عمر الناس ، فذكره إلى قوله : آتني عشرة أوقية ، ولم يذكر : فقامت امرأة إلى آخره . وأخرجه ابن ماجه في سننه عن أبي العجفاء وزاد بعد قوله أوقية : وأن الرجل ليتقل صدقة امرأته حتى يكون لها عداوة في نفسه ويقول : قد كلفت إليك علق القربة أو عرق القربة ؛ وكنت رجلا عربيا مولدا ما أدري ما علق القربة أو عرق القربة . قال الجوهري : وعلق القربة لغة في عرق القربة . قال غيره : ويقال علق القربة عصامها الذي تُساق به . تقول : كلفت إليك حتى عصام القربة . وعرق القربة ماؤها ؛ يقول :

جِئْتُ إِلَيْكَ حَتَّى سَافَرْتُ وَأَحْتَجْتُ إِلَى عَرَقِ الْقَرِيبَةِ ، وَهُوَ مَآوِهَا فِي السَّفَرِ : وَيُقَالُ :  
 بِلِ عَرَقِ الْقَرِيبَةِ أَنْ يَقُولَ : تَضَيَّعْتُ لَكَ وَتَكَلَّفْتُ حَتَّى عَرَقْتُ عَرَقَ الْقَرِيبَةِ ، وَهُوَ سَبِيلُنَا .  
 وَقِيلَ : إِنَّهُمْ كَانُوا يَتَرَدَّدُونَ الْمَاءَ فَيَعْلِقُونَهُ عَلَى الْإِبِلِ يَتَأَوَّبُونَهُ فَيَشُقُّ عَلَى الظَّهْرِ ، فَيُفْسِّرُهُ  
 الْمَلْفُظَانِ : الْعَرَقُ وَالْعَاقُ . وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : عَرَقَ الْقَرِيبَةَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا الشَّدَّةُ . قَالَ : وَلَا  
 أَدْرِي مَا أَصْلُهَا . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي طَرَفَةَ وَكَانَ مِنْ أَنْصَحَ مَنْ رَأَيْتُ يَقُولُ :  
 ضَمَعْتُ شَيْخَانَا يَقُولُونَ : لَقِيتُ مِنْ فُلَانٍ عَرَقَ الْقَرِيبَةِ ، يَعْنُونَ الشَّدَّةَ . وَأَنْشَدَنِي لِأَبْنِ أَحْمَرَ :  
 لَيْسَتْ بِمَشِيْمَةٍ تُعَدُّ وَعَفْوُهَا \* عَرَقَ السَّقَاءُ عَلَى الْقَعُودِ الْأَغْيَبِ

قَالَ أَبُو عِيْدٍ : أَرَادَ أَنَّهُ يَسْمَعُ الْكَلِمَةَ تَعْيِظُهُ وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ فَيُؤَاخِذُ صَاحِبَهَا بِهَا وَقَدْ أَبْلَغَتْ  
 إِلَيْهِ كَعْرِقِ الْقَرِيبَةِ ، فَقَالَ : كَعَرَقِ السَّقَاءِ لَمَّا لَمْ يُمْكِنَهُ الشَّعْرُ ، ثُمَّ قَالَ : عَلَى الْقَعُودِ الْأَغْيَبِ ،  
 وَكَانَ مَعْنَاهُ أَنْ تَمْلُقَ الْقَرِيبَةَ عَلَى الْقَعُودِ فِي أَسْفَارِهِمْ . وَهَذَا الْمَعْنَى شَبِيهُ بِمَا كَانَ الْفَزَاءُ يُحْكِيهِ ،  
 زَعَمَ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْمَفَاوِزِ فِي أَسْفَارِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ الْمَاءَ فَيَعْلِقُونَهُ عَلَى الْإِبِلِ يَتَأَوَّبُونَهُ ،  
 فَكَانَ فِي ذَلِكَ تَعَبٌ وَمَشَقَّةٌ عَلَى الظَّهْرِ . وَكَانَ الْقَرَاءُ يُجْعَلُ هَذَا التَّفْسِيرُ فِي عِلَاقِ الْقَرِيبَةِ بِاللَّامِ .  
 وَقَالَ قَوْمٌ : لَا تُقْطِعُ الْآيَةُ جَوَازَ الْمَغَالَاةِ بِالْمَهْجُورِ ؛ لِأَنَّ التَّمَثِيلَ بِالْفَنْطَارِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ  
 الْمُبَالِغَةِ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : وَأَتَيْتُمْ هَذَا الْقَدْرَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا يُؤْتِيهِ أَحَدٌ . وَهَذَا كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ : ” مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ وَلَوْ كَفَفَحَصَ قَطَاةٌ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ “ . وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ  
 لَا يَكُونُ مَسْجِدٌ كَفَفَحَصَ قَطَاةٌ . وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبْنِ أَبِي حَدْرَةَ وَقَدْ جَاءَ يَسْتَعِينُهُ  
 فِي مَهْرٍ فَسَأَلَهُ عَنْهُ فَقَالَ : مَا نَتَيْنِ ؛ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : ” كَأَنكُمْ  
 تَقْطَعُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ الْحَزَّةِ أَوْ جَبَلٍ “ . فَاسْتَقْرَأَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ هَذَا مَنَعَ  
 الْمَغَالَاةَ بِالْمَهْجُورِ ، وَهَذَا لَا يَلِزُ ، وَإِنْكَارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْمُرْتَوِّجِ لَيْسَ  
 إِنْكَارًا لِأَجْلِ الْمَغَالَاةِ وَالْإِنْكَارُ فِي الْمَهْجُورِ ؛ وَإِنَّمَا الْإِنْكَارُ لِأَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فِي تِلْكَ الْحَالِ فَاحْزَجَ  
 نَفْسَهُ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ وَالسُّؤَالِ ، وَهَذَا مَكْرُوهٌ بِاتِّفَاقٍ . وَقَدْ أَصْدَقَ عَمْرُؤُا كَلْتُمُومُ نَتْنِ عَلَى مَنْ

(١) مَفْحَصُ الْقَطَاةِ : مَوْضِعُهَا الَّذِي يُجْمَعُ فِيهِ وَتَبْيِضُ . (٢) الْحَزَّةُ : أَرْضٌ ذَاتُ جَبَارَةِ مَحْزُورَةٍ .

فاطمة رضى الله عنها أربعين ألف درهم . وروى أبو داود عن عُقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : « أترضى أن أزوجهك فلانة » ؟ قال : نعم . فقال المرأة : « فترضين أن أزوجهك فلانا » ؟ قالت : نعم . فزوج أحدهما من صاحبه ؛ فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقا ولم يعطها شيئا ، وكان ممن شهد الحُدُوثِ وله سهم بخير ؛ فلما حضرته الوفاة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقا ولم أعطها شيئا ، وإني أشهدكم أني قد أعطيتها من صداقها سهمي بخير ؛ فأخذت سهمها فباعته بمائة ألف . وقد أجمع العلماء على ألا تحديد في أكثر الصداق ؛ لقوله تعالى : « وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا » واختلفوا في ألقه ، وسيأتي عند قوله تعالى : « أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ » . ومضى القول في تحديد القنطار في « آل عمران » . وقرأ ابن محيٍصن « وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ » . بوصل ألف « إحداهن » . وهي لغة ؛ ومنه قول الشاعر :

• وتسمع من نعت العجاج لها أَرْمَلَا .<sup>(١)</sup>

وقول الآخر :

• إني لم أقاتل فألبسوني برُفَا .

الرابعة — قوله تعالى : « فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا » قال بكر بن عبد الله المزني : لا يأخذ الزوج من المختلة شيئا ؛ لقول الله تعالى : « فَلَا تَأْخُذُوا » ، وجعلها ناصخة لآية « البقرة » . وقال ابن زيد وغيره : هي منسوخة بقوله تعالى في سورة البقرة « وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا » . والصحيح أن هذه الآيات مُحْكَمَةٌ وليس فيها ناسخ ولا منسوخ وكلها بنى بعضها على بعض . قال الطبري : هي مُحْكَمَةٌ ، ولا معنى لقول بكر أن أرادت هي العطاء ؛ فقد جوز النبي صلى الله عليه وسلم لثابت أن يأخذ من زوجته ما ساق إليها . و ( « بَهْتَانًا » ) مصدر في موضع الحال ( « وَإِنَّمَا » ) معطوف عليه ( « مُبَيَّنًا » ) من نته .

(١) الأزيل : الصوت .

(١) راجع ج ٤ ص ٣٠ طبة أول أو ثانية .

(٢) راجع ج ٣ ص ١٣٦ طبة أول أو ثانية .

فخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ ﴾ الآية . تعليل لمنع الأخذ مع الخلوة .  
وقال بعضهم : الإفضاء إذا كان معها في لحاف واحد جامع أو لم يُجامع ؛ حكاه المروى وهو  
قول الكشي . وقال الفراء : الإفضاء أن يخلو الرجل والمرأة وإن لم يجامعا . وقال ابن عباس  
ومجاهد والسدي وغيرهم : الإفضاء في هذه الآية الجماع . قال ابن عباس : ولكن الله كريم  
يُكْنِي . وأصل الإفضاء في اللغة المخالطة ؛ ويقال للشئ المختلط : قَصَا . قال الشاعر :  
فقلتُ لها يا عَمِّي لكِ نَاقِي . وَتَمَرُ قَصَا فِي عَيْبِي وَزَيْبُ

ويقال : القوم قَوْضَى قَصَا ، أى يختلطون لا أمير عليهم . وعلى أن معنى « أفضى » خلا وإن لم  
يكن جامع هل يتقرر المهر بوجود الخلوة أم لا ؛ اختلف علماؤنا في ذلك على أربعة أقوال :  
يستقر بمجرد الخلوة . لا يستقر إلا بالوطء . يستقر بالخلوة في بيت الإهداء . التفرقة بين  
وجه وبناتها . والصحيح استقراره بالخلوة مطلقا ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ؛ قالوا : إذا خلا  
بها خلوة صحيحة يجب كمال المهر والعدة دخل بها أو لم يدخل بها ؛ لما رواه الذارقطني عن  
ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كشف نهار امرأة ونظر إليها وجب  
الصداق " . وقال عمر : إذا أغلق بابا وأرأى سترا ورأى عورة فقد وجب الصداق وعليها  
العدة ولها الميراث . وعن علي : إذا أغلق بابا وأرأى سترا ورأى عورة فقد وجب الصداق .  
وقال مالك : إذا طالع مكته معها مثل السنة ونحوها ، وأتفقا على ألا ميسيس وطلبت المهر كله  
كان لها . وقال الشافعي : لا عدة عليها ولها نصف المهر . وقد مضى في « البقرة » (٢١)

السادسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ فيه ثلاثة أقوال . قيل : هو  
قوله عليه السلام " فأتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة  
الله " . قاله عكرمة والربيع . الثاني - قوله تعالى : « فَمَا سَاءَ لَكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ »  
قاله الحسن وابن سيرين وقتادة والضحاك والسدي . الثالث - عقدة النكاح قول الرجل :  
نكحت وملكك النكاح ؛ قاله مجاهد وابن زيد . وقال قوم : الميثاق الغليظ الولد . والله أعلم .

(١) البية : زَيْل من آدم ينقل فيه الزرع المحسود إلى البحرين . وما يجعل فيه الثياب .

(٢) راجع ج ٣ ص ٢٠٥



قوله تعالى : وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ  
إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَمَاءً سَبِيلًا ﴿٢٧﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ) يقال : كان الناس يترجون امرأة الأب برضاها بعد نزول قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَزْنُوا النِّسَاءَ كَرِهًا » حتى نزلت هذه الآية : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ » فصار حراما في الأحوال كلها ؛ لأن النكاح يقع على الجماع والتزوج ، فإن كان الأب تزوج امرأة أو وطنها بغير نكاح حرمت على ابنه ؛ على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الثانية - قوله تعالى : ( مَا نَكَحَ ) قيل : المراد بها النساء . وقيل : العقد ، أى نكاح آبائكم الفاسد المخالف لدين الله ؛ إذ الله قد أحكم وجه النكاح وفصل شروطه . وهو اختيار الطبري . فمن متعلقة بتلكها و « ما نكح » مصدر . قال : ولو كان معناه ولا تنكحوا النساء اللاتي نكح آبائكم لوجب أن يكون موضع « ما » « من » . فالنهي على هذا إنما وقع على ألا ينكحوا مثل نكاح آبائهم الفاسد . والأوّل أصح ، وتكون « ما » بمعنى « الذي » و « من » . والدليل عليه أن الصحابة تلقّت الآية على ذلك المعنى ؛ ومنه استدلت على منع نكاح الإبناء حلائل الآباء . وقد كان في العرب قبائل قد اعتادت أن يخلف أبن الرجل على امرأة أبيه ، وكانت هذه السيرة في الأنصار لازمة ، وكانت في قريش مباحة مع التراضي . ألا ترى أن عمرو ابن أمية خلف على امرأة أبيه بعد موته فولدت له مسافرا وأبا معيط ، وكان لها من أمية أبو العيص وغيره ؛ فكان بنو أمية إخوة مسافر وأبي معيط وأعمامهما . ومن ذلك صفوان ابن أمية بن خلف تزوج بعد أبيه امرأة فاختة بنت الأسود بن المطلب بن أسد ، وكان أمية قُتِل عنها . ومن ذلك منظور بن زبّان خلف على مليكة بنت خارجة ، وكانت تحت أبيه زبّان بن سيار . ومن ذلك حصن بن أبي قيس تزوج امرأة أبيه كَيْشَةَ بنت مَعْن . والأسود بن خلف تزوج امرأة أبيه . وقال الأشعث بن سوار : تَوَقَّى أَبُو قَيْسٍ وَكَانَ مِنْ

صالحى الأنصار فخطب أبنه قيس امرأة أبيه فقالت : إني أُعْذُكَ ولدا، ولكنى آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأمره ؛ فأنته فأخبره فأُتِلَ الله هذه الآية . وقد كان في العرب من تزوج أبنته ، وهو حاجب بن زُرارة تمجس وفعل هذه الفعلة ؛ ذكر ذلك النضر بن شميل في كتاب المثالب . فنهى الله المؤمنين عما كان عليه آبائهم من هذه السيرة .

الثالثة - قوله تعالى : ( إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ) أى تقدم ومضى . والسلف : من تقدم من آبائك وذوى قربانتك . وهذا استثناء منقطع ، أى لكن ما قد سلف فأجنبوه ودعوه . وقيل : « إلا » بمعنى بعد ، أى بعد ما سلف ؛ كما قال تعالى : « لَا يَدْعُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى » أى بعد الموتة الأولى . وقيل : « إلا ما قد سلف » أى ولا ما سلف ؛ كقوله تعالى : « مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً » يعنى ولا خطأ . وقيل : في الآية تقديم وتأخير ، معناه : ولا تتكحوا ما نكح آبائكم من النساء إنه كان فاحشة ومقتا وساء سيلا إلا ما قد سلف . وقيل : في الآية إضمار لقوله « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » فإنكم إن فعلتم تماقبون وتؤاخذون إلا ما قد سلف .

الرابعة - قوله تعالى : ( إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ) عقب بالذم البالغ المتتابع ، وذلك دليل على أنه فعل انتهى من القبح إلى الناية . قال أبو العباس : سألت ابن الأعرابي عن نكاح المقت فقال : هو أن يتزوج الرجل امرأة أبيه إذا طلقها أو مات عنها ؛ ويقال لهذا الرجل : الضنين . وقال ابن عرفة : كانت العرب إذا تزوج الرجل امرأة أبيه فأولدها قبل للولد : المقتي . وأصل المقت البغض ؛ من مقتته يحقته مقتا فهو ممقوت ومقيت . فكانت العرب تقول للرجل من امرأة أبيه : مقيت ؛ فسعى تعالى هذا النكاح مقتا إذ هو ذام مقيت يلحق فاعله . وقيل : المراد بالاية النهى عن أن يطأ الرجل امرأة وطنها والآباء ، إلا ما قد سلف من الآباء في الجاهلية من الزنا بالنساء لا على وجه المناكحة فإنه جائز لكم زواجهن . وأن طعنوا بعقد النكاح ما وطئه آبائكم من الزنا ؛ قاله ابن زيد . وعليه فيكون الاستثناء متصلا ، ويكون أصلا في أن الزنا لا يحرم على ما يأتى بيانه . والله أعلم .

قوله تعالى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ  
 وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُ النِّسَاءِ الَّذِينَ أَرْضَعْنَكُمْ  
 وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ الَّذِينَ فِي جُؤْرِكُمْ  
 مِنْ نِسَائِكُمُ الَّذِينَ دَخَلْتُمْ بَيْنَهُمْ فَكُلْتُمْ مِنْ أَمْوَالِكُمْ بَيْنَ فُلَا جُنَاحَ  
 عَلَيْكُمْ وَحَلَّيْلُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أُمَّهَاتِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ  
 إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١١٣﴾

فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ) الآية . أى نكاح أُمَّهَاتِكُمْ  
 ونكاح بَنَاتِكُمْ ، فذكر الله تعالى في هذه الآية ما يحل من النساء وما يحرم ، كما ذكر تحرير  
 حليّة الأب ، فحرم الله سبعة من النسب وستاً من بين رِضَاعٍ وَصِهْرٍ ، وألحقت السنة المتواترة  
 سابعة ، وذلك الجَمْعُ بين المرأة وعمتها ، ونصّ عليه الإجماع وثبتت الرواية . عن ابن عباس  
 قال : حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ، وتلا هذه الآية . وقال عمرو بن سالم مولى  
 الأنصار مثل ذلك ، وقال : السابعة قوله تعالى : « والمحصنات » . فالسبع المحرمات من  
 النسب : الأمهات والبنات والأخوات والمهات والحالات ، وبنات الأخ وبنات الأخت .  
 والسبع المحرمات بالصهر والزُفَاع : الأمهات من الرضاة والأخوات من الرضاة ، وأُمَّهَاتُ  
 النساء ، والربائب <sup>(١)</sup> وحلائل الأبناء والجمع بين الأخنتين ، والسابعة « ولا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ » .  
 قال الطحاوى : وكل هذا من الحُكْمِ الْمُتَّفَقِ عليه ، وغير جائز نكاح واحدة منهن بإجماع إلا  
 أنهات النساء اللواتي لم يدخل بين أزواجهن ؛ فإن جمهور السلف ذهبوا إلى أن الأم تحرم  
 بالمقد على الأبنة ، ولا تحرم الأبنة إلا بالدخول بالأم ؛ وبهذا قال جميع أئمة الفتوى بالأصناف .  
 وقالت طائفة من السلف : الأم والزريبة سواء ، لا تحرم منهما واحدة إلا بالدخول بالأخرى .

(١) الربائب : واحدة رابية ، وروية الرجل : بنت امرأة من غيره .

قالوا : ومعنى قوله : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ » أي اللاتي دخلن من . « وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي مَجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْنَ مِنْهُنَّ » وروى عن ابن عباس وجابر وزيد بن ثابت ، وهو قول الزبير بن جراح . قال مجاهد : اللخون مراد في النازلين ؟ وقول الجمهور مخالف لهذا وعليه الحكم والفناء . وقد شدد أهل المواق فيه حتى قالوا : لو وطئها بزنا أو قبلها أو تسامى بشهوة حرمت عليه أبنائها . وعندنا وعند السلفي إنما تحرم بكنكح صحيح ، والحرام لا يجوزم الخلال حتى ما يأتي . وحديث يخلّاس عن علي لا تقوم به حجة ، ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث والصحيح عنه مثل قول الجماعة . قال ابن جرير : قلت لعطاء : الرجل ينكح المرأة ثم لا يراها ولا يجامعها حتى يطلقها لتصل له أمها ؟ قال : لا ، هي مرسله دخل بها أو لم يدخل . قلت له : أكان ابن عباس قراء : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْنَ مِنْهُنَّ » ؟ قال : لا لا . وروى سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ » قال : هي مبهمه لا تحل بالمقد على الآية ، وكذلك روى مالك في موطنه عن زيد بن ثابت ، وفيه : « فقال زيد لا ، أأنتم مبهمه [ ليس فيها شرط ] وإنما الشرط في الزنايب » . قال ابن المنذر : وهذا هو الصحيح ؛ لدخول جميع أمهات النساء في قوله تعالى : « وَأَمَهَاتُ نِسَائِكُمْ » . ويؤيد هذا القول من جهة الإعراب أن الخبرين إذا اختلفا في العامل لم يكن نعتهما واحدا ؛ فلا يجوز عند الصحويين مررت بنساءك وهربت من نساء زيد الظريقات ، على أن تكون « الظريقات » نساء نساءك ونساء زيد ، فكذلك الآية لا يجوز أن يكون « اللاتي » من نعتها جميعا ؛ لأن الخبرين مختلفان ، ولكنه يجوز على معنى أعني . وأشد الخليل وسيبويه :

إِنَّ بِهَا أَكْتَلًا أَوْ زِمَامًا \* خَوْرَيْنِ يَنْقُفَانِ الْمَسَامَا<sup>(٢١)</sup>

خويزين يعني لصين ، بمعنى أعني . وينقفان : يكميران ؛ نقفت رأسه كمرته . وقد جاء صريحا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنْ جَاءَ

(١) خلاص (بكر الخلاء المعجمة وتخفيف اللام) : ابن عمرو الهجري . (٢) زيادة عن المرءة .

(٣) أكل وزمام : رجلان . وخويزان أي خازنان ، وهما أكل وزمام .

نكح الزيل المرأة فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل بالبت أو لم يدخل ولذا تزوج الأنثى فلم يدخل بها ثم طلقها فإن شاء تزوج البت " **لغيره في الصحيحين** .

**الثانية** - وإذا قلنا هذا وثبت قلنا أن التحريم ليس حصة الأعمام ، والأعمام ليست موردا للتحييل والتحريم ولا مصدرا ، وإنما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون ، لكن الأعمام لما كانت موردا للأفعال أطبق الأمر والنهي والحكم إليها وطبق بها مجازا على معنى الكناية بالمحل عن الفعل الذي يُمِلُّ به .

**الثالثة** - قوله تعالى : « أمهاتكم » تحريم الأمهات عام في كل حال لا يختص بوجه من الوجوه ؛ ولهذا يُسميه أهل العلم المبهم ، أي لا باب فيه ولا طريق إليه لاستداد التحريم وقوته ؛ وكذلك تحريم البنات والأخوات ومن ذكر من المحرمات . والأمهات جمع أمته ؛ يقال : أم وأمته بمعنى واحد ، وجاء القرآن بهما ، وقد تقدم في الفاتحة بيانه . وقيل ، إن أصل أم أمته على وزن فُعلة مثل قُبرة ومِرة لطيرين ، فسقطت وعادت في الجمع . قال الشاعر :

• أُنْهَيْتُ خَيْدُفَ الدُّوسِ إِلَى •

وقيل : أصل الأم أمته ، وأنشدوا :

تَقَلَّبَتْ عَنْ أُمِّهِ لَكَ طَالِمٌ • تَتُوبُ إِلَيْهَا فِي النَّوَابِ إِجْمَا

ويكون جمعها أمات . قال الزاوي :

كَانَتْ نَجَائِبُ مُنْذِرٍ وَحَرَقٍ • أَتَانَتْهُنَّ وَطَرَفُهُنَّ حَيْلًا

فالأم اسم لكل أنثى لها عليك ولادة ؛ فيدخل في ذلك الأم دنية ، وأمها وأجداتها وأم الأب وجداته وأن علون . والبت اسم لكل أنثى لك عليها ولادة ، وإن شئت قلت : كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات ؛ فيدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها وبنات الأبناء وإن تزلن . والأخت اسم لكل أنثى جاورتك في أصلبك أو في أحدهما . والبنات

(١) راجع ج ١ ص ١٢ طبع ثانية أو ثالثة . (٢) قتال : هو ابن عمي دنية ومدينا (مؤلفه مؤلف مؤلف) يضم المثال والقصر إذا كان ابن عمه لثما ، أي لأمه النسب .

جمع بنته والأصل بنته، والمصل أبنة وبنت . قال القراء : كسرت الباء من بنت لئلا  
الكسرة على الياء وتحت الألف من لبنت لئلا على حذف قواو، فإن أصل لبنت أخوة،  
ولبنت لبنت . واللمة اسم لكل أنثى شاركت أبك أو جتك في أصلها أو في أحدهما .  
وإن شئت قلت : كل ذكر رجع نسبه إليك فأخته عمتك . وقد تكون العمة من جهة الأم،  
وهي لبنت لبنتك . والخالدة اسم لكل أنثى شاركت أمك في أصلها أو في أحدهما .  
وإن شئت قلت : كل أنثى رجع نسبها إليك بالولادة فأختها خالتك . وقد تكون الخالدة من  
جهة الأب وهي أخت أمك . وبنت الأخ اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة بواسطة  
أو مباشرة ؛ وكذلك بنت الأخت . فهذه السبع المحرمات من النسب . وقرأ نافع في رواية  
أبي بكر بن أبي أوفى بتشديد الخاء من الأخ إذا كانت فيه الألف واللام مع نقل الحركة .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ وهي في التحريم مثل من  
ذكرنا ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب" .  
وقرأ عبد الله « وأمهاتكم اللاتي » بغير تاء ؛ كقوله تعالى : « وَاللَّاتِي يَرْضَيْنَ مِنَ الْفَحِشِ » .  
قال الشاعر :

من الآء لم يججن يمين حسة \* ولكن ليقطن البرئ المغفلا

﴿ أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ فإذا أرضعت المرأة طفلاً حرمت عليه لأنها أمه، وبنتها لأنها أخته، وأختها  
لأنها خالته، وأمه لأنها جدته، وبنت زوجها صاحب اللبن لأنها أخته، وأخته لأنها عمتها،  
وأمة لأنها جدته، وبنت بنتها لأنها بنت إخوته وأخواته .

الخامسة - قال أبو نعيم عبيد الله بن هشام الحلبي : سئل مالك عن المرأة أتاحت معها  
أخوها من الرضاعة ؟ قال نعم . قال أبو نعيم : وسئل مالك عن امرأة تزوجت فدخل بها  
زوجها، ثم جاءت امرأة فزعمت أنها أرضعتها ؛ قال : يفرق بينهما، وما أخذت من شيء له  
فهو لها، وما بقي عليه فلا شيء عليه . ثم قال مالك : إن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن  
مثل هذا فأمر بذلك ؛ فقالوا : يا رسول الله، إنها امرأة ضعيفة ؛ فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم : "أليس يقال إن فلانا تزوج أخته" .

السادسة - التحريم بالرضاع إنما يحصل إذا اتفق الإرضاع في الحولين؛ كما تقدم

(١)

في « البقرة » . ولا فرق بين قليل الرضاع وكثيره عندنا إذا وصل إلى الأمعاء ولو مقعة واحدة . واعتبر الشافعي في الإرضاع شرطين : أحدهما خمس رضعات ؛ لحديث عائشة قالت : كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم أنسخن بخمس معلومات ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مما يقرأ من القرآن . موضع الدليل منه أنها أثبتت أن العشر تُسَخَّن بخمس ، فلو تعلق التحريم بما دون الخمس لكان ذلك نسخا لخمس . ولا يقبل على هذا خبر واحد ولا قياس ؛ لأنه لا ينسخ بهما . وفي حديث سهل<sup>(٢)</sup> « أرضعني خمس رضعات يحرم مني » . الشرط الثاني - أن يكون في الحولين ، فإن كان خارجا عنهما لم يحرم ؛ لقوله تعالى : « حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ » . وليس بعد التمام والكمال شيء . واعتبر أبو حنيفة بعد الحولين سنة أشهر . ومالك الشهر ونحوه . وقال زُفَر : ما دام يجرى باللبن ولم يقطع فهو رضاع وإن أتى عليه ثلاث سنين . وقال الأوزاعي : إذا قطع لسنة واستمر فطامه فليس بعده رضاع . وأنفرد الليث بن سعد من بين العلماء إلى أن رضاع الكبير يوجب التحريم ؛ وهو قول عائشة رضي الله عنها ، وروى عن أبي موسى الأشعري ، وروى عنه ما يدل على رجوعه عن ذلك ، وهو ما رواه أبو حصين عن أبي عطية قال : قدم رجل بأمرأته من المدينة فوضعت وتوزم ثديها ، فجعل يمصه ويحبه فدخل في بطنه جرعة منه ؛ فسأل أبا موسى فقال : بانت منك ، وأنت ابن مسعود فأخبره ، ففعل ؛ فأقبل بالأعرابي إلى أبي موسى الأشعري وقال : أرضعنا ترى هذا الأشمط ! إنما يحرم من الرضاع ما ثبتت اللحم والعظم . فقال الأشعري : لا تسألوني عن شيء وهذا الخبرين أظهركم . فقلوه :

(١) راجع ج ٣ ص ١٦١ طبعه أول أو ثانية . (٢) هي ملة بنت سهيل ، امرأة أبي حذيفة

ابن عتبة . وكان زوجها تقي « سألما » الذي يقال له سالم مول أبي حذيفة ؛ بطأت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، تخانى سألما ولدا ، وكان يدخل مل وأنا أفضل ( أى في ثوب واحد وبعض جسدها مكتشف ) وليس لنا إلا بيت واحد . فقال لها الرسول صلوات الله عليه : « أرضعني ... الخ » راجع الموطأ .

(٣) الشمط : يباح شعر الرأس يحاط سواده . وقيل : العمية .

« لا تسألوني » يدل على أنه رجع عن ذلك . وأحتجت عائشة بقصة سالم مولى أبي حذيفة وأنه كان رجلاً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل : « أرضعيه » أخرجه الموطأ وغيره . وشدت طائفة فاعتبرت عشر رضعات ؛ تمسكاً بأنه كان فيها أنزل عشر رضعات ، وكأنه لم يبلغهم الناسخ . وقال داود : لا يحرم إلا بثلاث رضعات ؛ وأحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحزم إلا ملاءة والإملاجة<sup>(١)</sup> » أخرجه مسلم . وهو مروى من عائشة وآبن الزبير ، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ، وهو تمسك بدليل الخطأ وهو مختلف فيه . وذهب من مدّ هؤلاء من أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحزم إذا تحققت كما ذكرنا ؛ متمسكين بأقل ما ينطلق عليه اسم الرضاع . وعُضد هذا بما وجد من العمل عليه بالمدينة والقياس على الصبر ؛ بعلّة أنه معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصبر . وقال الليث بن سعد : أجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحزم في المهد ما يُفطر الصائم . قال أبو عمر : لم يقف الليث على الخلاف في ذلك .

قلت — وأنص ما في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحزم المصّة ولا المصتان » . أخرجه مسلم في صحيحه . وهو يفسر معنى قوله تعالى : « وَأَمَّا أَنْتُمْ كَالَّذِينَ أَرْضَعْتُمْ » أى أَرْضَعْتُمْ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ فَكَثُرَ ؛ غير أنه يمكن أن يحمل على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ؛ لقوله : « عشر رضعات معلومات . ونمى رضعات معلومات » . فوصفها بالمعلومات إنما هو تحرّز مما يتوهم أو يشك في وصوله إلى الجوف . وبفيد دليل خطابه أن الرضعات إذا كانت غير معلومات لم تحزم . والله أعلم . وذكر الطحاوى أن حديث الإملاجة والإملاجتين لا يثبت ؛ لأنه مرّة برويه آبن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومرّة برويه عن عائشة ، ومرّة برويه عن أبيه ؛ ومثل هذا الاضطراب يُسقطه . وروى عن عائشة أنه لا يحزم إلا سبع رضعات . وروى عنها أنها أمرت أختها « أم كلثوم » أن ترضع سالم بن عبد الله

(١) الإملاجة : المرة من الإرضاع . يعنى أن المصّة والمصتين لا يحزمان ما يحرمه الرضاع الكامل .



عشر رضعات . وَرَوَى عَنْ حَفْصَةَ مِثْلَهُ ، وَرَوَى عَنْهَا ثَلَاثُ ، وَرَوَى عَنْهَا خَمْسُ ؛ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَحَكَى عَنْ إِسْحَاقَ .

السابعة - قوله تعالى : ( وَأَمَّهُاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ) أَسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ تَقَى بْنِ الْفُحْلِ ، وَهُوَ سَمِيعُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَقَالُوا : لِبْنِ الْفُحْلِ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ . وَقَالَ الْجُمْهُورُ : قَوْلُهُ تَعَالَى « وَأَمَّهُاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفُحْلَ أَبٌ ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ دَرَسَبٌ وَلَدُهُ . وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ فَإِنَّ الْوَلَدَ خُلِقَ مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا ، وَاللَّبَنُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الرَّجُلِ ، وَمَا كَانَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَّا وَطءٌ هُوَ سَبَبٌ لِنُزُولِ الْمَاءِ مِنْهُ ، وَإِذَا فُصِّلَ الْوَلَدَ خَلَقَ اللَّهُ اللَّبْنَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مِضْطَافًا إِلَى أَرْجُلِ بَوَاحٍ ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلرَّجُلِ حَقٌّ فِي اللَّبَنِ ، وَإِنَّمَا اللَّبَنُ هُا ؛ فَلَا يُمْكِنُ اخْتِذَافُ ذَلِكَ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَاءِ . وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ مِنَ الرِّضَاعِ ، وَلَا يَظْهَرُ وَجْهُ نِسْبَةِ الرِّضَاعِ إِلَى الرَّجُلِ مِثْلَ ظُهُورِ نِسْبَةِ الْمَاءِ إِلَيْهِ وَالرِّضَاعِ مِنْهَا . نَعَمْ ، الْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ وَهَشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا ، وَهُوَ عَمَّاهُ مِنَ الرِّضَاعِ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ . قَالَتْ : فَأَيَّتُ أَنْ أَكُنَ لَهُ ؛ فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرْتَهُ فَقَالَ : « لِيَلِجْ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ عَمَكَ تَرَبَّتْ بَيْنَكَ » . وَكَانَ أَبُو الْقَعِيسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ وَهَذَا أَيْضًا خَبَرٌ وَاحِدٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « أَفْلَحَ » مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيَايَ فَلَنَلِكُ قَالَ « لِيَلِجْ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ عَمَكَ » . وَبِالْجُمْلَةِ فَالْقَوْلُ فِيهِ مُشْكِلٌ وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ ، وَلَكِنِ الْعَمَلُ عَلَيْهِ ، وَالْإِحْتِيَاظُ فِي التَّحْرِيمِ أَوَّلَى ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « وَأَيْحَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » يَقْوَى قَوْلَ الْخَالِفِ .

الثامنة - قوله تعالى : ( وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ) وَهِيَ الْأَخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَهِيَ الَّتِي أَرْضَعْتَهَا أَمُّكَ بِلَبَنِ أَيْسِكَ ؛ سِوَاهُ أَرْضَعْتَهَا مَعَكَ أَوْ وَلَدْتَ قَبْلَكَ أَوْ بَعْدَكَ . وَالْأَخْتُ

من الأب دون الأم، وهي التي أرضعتها زوجة أبيك . والأخت من الأم دون الأب، وهي التي أرضعتها أمك لبلان رجل آخر .

ثم ذكر التحريم بالمصاهرة فقال تعالى : ( وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ) والصبر أربع : أم المرأة وأبنتها وزوجة الأب وزوجة الابن . فأم المرأة تحرم بمجرد العقد الصحيح على أبنتها ، على ما تقدم .

الثاسمة - قوله تعالى : « وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي جُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بَيْنَ » هذا مستقل بنفسه . فلا يرجع قوله : « من نسائك اللاتي دخلتم بين » إلى الفريق الأول ، بل هو راجع إلى الثائب ، إذ هو أقرب مذكورا تقدم . والزيادة : بنت امرأة الرجل من غيره ، شملت بذلك لأنه يرتبها في حجرة فهي مربية ، فعيلة بمعنى مفعولة . وأتفق الفقهاء على أن الزينة تحرم على زوجاتها إذا دخل بالأثم ، وإن لم تكن الزينة في حجرة . وشذ بعض المتقدمين وأهل الظاهر فقالوا : لا تحرم عليه الزينة إلا أن تكون في حجر المتزوج بأمرها ، فلو كانت في بلد آخر وفارق الأثم بعد الدخول فله أن يتزوج بها ، واحتجوا بالآية فقالوا : حرم الله الزينة بشرطين : أحدهما - أن تكون في حجر المتزوج بأمرها . والثاني - الدخول بالأثم ؛ فإذا عدم أحد الشرطين لم يوجد التحريم . واحتجوا بقوله عليه السلام : " لو لم تكن ريبي في حجري ما حلت لي إنها أبنة أختي من الرضاة " فشرط الحجر . ورووا عن علي بن أبي طالب إجازة ذلك . قال ابن المنذر والطحاوي : أما الحديث عن علي فلا يثبت ؛ لأن رواه إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس عن علي ، وإبراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالذفع والخلاف . قال أبو حنيفة : ويدفعه قوله " فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن " فعم . ولم يقل اللاتي في حجري ، ولكنه سوى بينهن في التحريم . قال الطحاوي : وإضافتهن إلى المحرم إنما ذلك على الأغلب مما يكون عليه الثائب ، لا أنهن لا يحرمن إذا لم يكن كذلك .

العاشرة - قوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَعِمَةً ) بمعنى بالإمهات . ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ) بمعنى في نكاح بناتهن إذا طلقتموهن أو متن عنكم . وأجمع العلماء على أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو مات قبل أن يدخل بها حل له نكاح أبنتها . واختطفوا في معنى التخلول بالأنهات الذي يقع به التحريم للزنايب ؛ فروى عن ابن عباس أنه قال : التخلول الجماع ؛ وهو قول طاوس وعمر بن دينار وغيرهما . وافق مالك والثوري وأبو حنيفة والأوزاعي والليث على أنه إذا مسها بشهوة حرمت عليه أنها وأبنتها وحرمت على الأب والابن ، وهو أحد قولي الشافعي . واختلطوا في النظر ؛ فقال مالك : إذا نظر إلى شعورها أو صدرها أو شيء من عاضنها للذة حرمت عليه أنها وأبنتها . وقال الكوفيون : إذا نظر إلى فرجها للشهوة كان بمثابة المس للشهوة . وقال الثوري <sup>(١)</sup> : [يحرم] إذا نظر إلى فرجها متعمدا أو لمسها ؛ ولم يذكر الشهوة . وقال ابن أبي ليلى : لا يحرم بالنظر حتى يمس ؛ وهو قول الشافعي . والدليل على أن بالنظر يقع التحريم أن فيه نوع استمتاع بغير مجرى النكاح ؛ إذ الأحكام تتعلق بالمعاني لا بالألفاظ . وقد يحتمل أن يقال : إنه نوع من الاجتماع بالاستمتاع ؛ فإن النظر اجتماع ولقاء ، وفيه بين المحبين استمتاع ؛ وقد بالغ في ذلك الشعراء فقالوا :

أليس الليل يجمع أم عمرو • وإنا فذاك بنا تدان  
نعم ، ترى الهلال كما أراه • ويعلوها النهار كما علاني

فكيف بالنظر والمجالسة واللذة .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ( وَحَلَائِلُ أَبْنَانِكُمُ ) الحلائل جمع حليلة ، وهي الزوجة . سميت حليلة لأنها تُمْلِكُ مع الزوج حيث حل ؛ فهي قبيلة بمعنى فاعلة . وذهب الزجاج وقوم إلى أنها من لفظة الحلال ؛ فهي حليلة بمعنى محلة . وقيل : لأن كل واحد منهما يَحِلُّ لآخر صاحبه .

الثانية عشرة - أجمع العلماء على تحريم ما عقد عليه الآباء على الأبناء ، وما عقد عليه الأبناء على الآباء ؛ لكن مع المقدس لم يمكن ؛ لقوله تعالى : وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ

(١) قوله من غير وجه

مِنَ النَّسَاءِ » وقوله تعالى : « وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ » . فإن نكح أحدهما نكاحا فاسدا حُرِّمَ على الآخر العقد عليها كما يحرم بالصحيح ؛ لأن النكاح الفاسد لا يخلو : إما أن يكون متفقا على فساد أو مختلفا فيه . فإن كان متفقا على فساد لم يوجب حُكْمًا وكان وجوده كعدمه . وإن كان مختلفا فيه فيتعلق به من الحرمة ما يتعلق بالصحيح ؛ لاحتمال أن يكون نكاحا فسدخل تحت مطلق أَلْفَلْظ . والفروج إذا تعارض فيها التحريم والتحليل غلب التحريم . والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من علماء الأمصار على أن الرجل إذا وطئ امرأة بنكاح فاسد أنها تحرم على أبيه وأبنته وعلى أجداده وولد ولده . وأجمع للعلماء وهي :

الثالثة عشرة - على أن عقد الشراء على الجارية لا يحزمها على أبيه وأبنته ؛ فإذا اشترى الرجل جارية فليس أو قبل حُرِّمَ على أبيه وأبنته ، لا أعلمهم يختلفون فيه ؛ فوجب تحريم ذلك تسليما لهم . ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون اللبس لم يميز ذلك لاختلافهم . قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلناه . وقال يعقوب ومحمد : إذا نظر رجل في فرج امرأة من شهوة حُرِّمَ على أبيه وأبنته ، وتحرم عليه أمها وأبنتها . وقال مالك : إذا وطئ الأمة أو قعد منها مقعدا لذلك وإن لم يقض إليها ؛ أو قبلها أو باشرها أو غمزها تلذذا فلا تحل لأبنته . وقال الشافعي : إنما تحرم باللس ولا تحرم بالنظر دون اللبس ؛ وهو قول الأوزاعي .

الرابعة عشرة - واختلفوا في الوطء بالزنا هل يحزم أم لا ؛ فقال أكثر أهل العلم ؛ لو أصاب رجل امرأة زنا لم يحزم عليه نكاحها بذلك ؛ وكذلك لا تحرم عليه أمراته إذا زنا بأماها أو بأبنتها ، وحسبه أن يقام عليه الحد ، ثم يدخل بأمراته . ومن زنا بأمرأة ثم أراد نكاح أمها أو أبنتها لم تحرم عليه بذلك . وقالت طائفة : تحرم عليه . روى هذا القول عن عمار بن حصين ، وروى قال الشعبي وعطاء والحسن وسفيان الثوري ومحمد وإسحاق وأصحاب الرأي ، وروى عن مالك ؛ وأن الزنا يحزم الأم والابنة وأنه بمنزلة الحلال ، وهو قول

أهل العراق . والصحيح من قول مالك وأهل الحجاز : أن الزنا لا حكم له ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : « وَأَمْهَاتُ نِسَائِكُمْ » وليست التي زنا بها من أمهات نساءه ، ولا أبتها من ورثته . وهو قول الشافعي وأبي تَوْرٍ ، لأنه لما أرتفع الصداق في الزنا ووجوب العدة والميراث ولحوق الولد ووجوب الحسد أرتفع أن يحكم له بحكم النكاح الجائر . وروى الدارقطني من حديث الزهري عن عروة عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل زنا بأمرأة فأراد أن يزوجها أو أبتها فقال : « لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان بنكاح » . ومن الجهة للقول الآخر إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن بُرَيْج وقوله : « يا غلام من أبوك ؟ » قال : فلان الراعي . فهذا يدل على أن الزنا يحرم كما يحرم الوطء الحلال ، فلا تحل أم المزني بها ولا بناتها لآباء الزاني ولا لأولاده ؛ وهي رواية ابن القاسم في المدونة . ويستدل به أيضا على أن المخلوقة من ماء الزاني لا تحل للزاني بأمتها ، وهو المشهور قال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وأبتها » ولم يفصل بين الحلال والحرام . وقال عليه السلام : « لا ينظر الله إلى من كشف فناع امرأة وأبتها » . قال ابن خُوَزَيْمَةَ : ولهذا قلنا إن القبلة وسائر وجوه الاستمتاع ينشر الحرمة . وقال عبد الملك بن الساجشون : إنما تحل ؛ وهو الصحيح لقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا جَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا » يعني بالنكاح الصحيح ، على ما يأتي في « الفرقان » بيانه . ووجه التمسك من الحديث على تلك المسألتين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد حكى عن بُرَيْج أنه نسب ابن الزنا للزاني ، وصدق الله نسبه بما حرق له من العادة في نطق الصبي بالشهادة له بذلك ؛ وأخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم عن بُرَيْج في معرض المدح وإظهار كرامته ؛ فكانت تلك النسبة صحيحة بتصديق الله تعالى وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؛ فثبتت البتة وأحكامها .

فإن قيل : فيلزم على هذا أن تجري أحكام البتة والأبوة من التوارث والولايات وغير ذلك ، وقد اتفق المسلمون على أنه لا توارث بينهما فلم تصح تلك النسبة .

فالجواب - أن ذلك موجب ما ذكرناه . وما أعتقد عليه الإجماع من الأحكام استثنائه وبقي الباقي على أصل ذلك الدليل ، والله أعلم .

الخامسة عشرة - وأختلف العلماء أيضا من هذا الباب في مسألة اللائط ؛ فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم : لا يحرم النكاح باللائط . وقال الثوري : إذا لعب بالصبي حرمت عليه أمته ؛ وهو قول أحمد بن حنبل . قال : إذا تلاقط بأبن أمرأته أو أبنها أو أخيها حرمت عليه أمرأته . وقال الأوزاعي : إذا لائط بعلام وُلِدَ للفجور به بنت لم يحز للفاجر أن يتزوجها ؛ لأنها بنت من قد دخل به . وهو قول أحمد بن حنبل .

السادسة عشرة - قوله تعالى : ( الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ) تخصيص ليخرج عنه كل من كانت العرب تنبأه من ليس للصلب . ولما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة زيد بن حارثة قال المشركون : تزوج امرأة أبنه ! وكانت عليه السلام تنبأه ؛ على ما يأتي بيانه في « الأحزاب » . وحرمت حليلة الأبن من الرضاع - وإن لم يكن للصلب - بالإجماع المستند إلى قوله عليه السلام : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " .

السابعة عشرة - قوله تعالى : ( وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ) موضع « أن » رفع على العطف على « حرمت عليكم أنهنكم » . والأختان لفظ يعم الجمع بنكاح وملك يمين . وأجمعت الأمة على منع جمعهما في عقد واحد من النكاح لهذه الآية ، وقوله عليه السلام : « لا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن » . وأختلفوا في الأختين ملك اليمين ؛ فذهب كافة العلماء إلى أنه لا يجوز الجمع بينهما بالملك في الوطء ، وإن كان يجوز الجمع بينهما في الملك بإجماع ؛ وكذلك المرأة وأبنتها صفة واحدة . واختلفوا في عقد النكاح على أخت الجارية التي وطئها ؛ فقال الأوزاعي : إذا وطئ جارية له ملك اليمين لم يحزله أن يتزوج أختها . وقال الشافعي : ملك اليمين لا يمنع نكاح الأخت . قال أبو عمر : من جعل عقد النكاح كالشراء أجازوه ، ومن جعله كالوطء لم يجزوه . وقد أجمعوا على أنه لا يجوز العقد على أخت

الزوجة؛ لقول الله تعالى: «وأن تجمعوا بين الأختين» يعني الزوجتين بمقد النكاح. فيقف على ما أجموا عليه وما اختلفوا فيه يتبين لك الصواب. والله أعلم.

الثامنة عشرة — شَدَّ أهل الظاهر فقالوا: يجوز الجمع بين الأختين بملك الإيمن في الوطء؛ كما يجوز الجمع بينهما في الملك. واحتجوا بما رُوي عن عثمان في الأختين من ملك الإيمن: «حرمتها آية وأحلتها آية». ذكره عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن عثمان بن عفان سئل عن الأختين مما ملكت الإيمن فقال: لا أمرك ولا أنهارك أحلتها آية وحرمتها آية؛ فخرج السائل فلقى رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — قال معمر: أحسبه قال علي — قال: ما سألت عنه عثمان؟ فأخبره بما سأله وبما أفتاه؛ فقال له: لكنني أنهارك، ولو كان لي عليك سبيل ثم فلتت لجلعتك نكالا. وذكر الطحاوي والتدريج عن علي وابن عباس مثل قول عثمان. والآية التي أحلتها قوله تعالى: «وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ». ولم يلتفت أحد من أئمة أئمتنا إلى هذا القول؛ لأنهم فهموا من تأويل كتاب الله خلافه، ولا يجوز عليهم تحريف التأويل. ومن قال ذلك من الصحابة: عمرو وعلي وابن مسعود وابن عباس وعمار وابن عمر وعائشة وابن الزبير؛ وهؤلاء أهل العلم بكتاب الله، فمن خالفهم فهو متعسف في التأويل. وذكر ابن المنذر أن إسحاق بن راهويه حرّم الجمع بينهما بالوطء، وأن جمهور أهل العلم كرهوا ذلك، وجعل مالكاً فيمن كرهه. ولا خلاف في جواز جمعهما في الملك، وكذلك الأئم وأبتهما. قال ابن عطية: ويحى من قول إسحاق أن يجرم الجامع بينهما بالوطء، وتستقر الكراهية من قول مالك: إنه إذا وطئ واحدة ثم وطئ الأخرى وقف عنهما حتى يحزم إحداهما؛ فلم يلزمه حدًا. قال أبو عمر: «أما قول علي لجلعته نكالا» ولم يقل لحدته حد الزاني؛ فلا ن من تأويل آية أو سنة ولم يطقا عند نفسه حراما فليس [بزان] بإجماع وإن كان مخطئا، إلا أن يدعى في ذلك مالا يعذر به. وقول بعض السلف

في الجمع بين الأختين بملك اليمين : «أحلتها آية وحُرِّمَتْها آية» معلوم محفوظ ؛ فكيف يُحَدِّد الزاني مَنْ فعل ما فيه مثل هذا من الشبهة القوية . وبالله التوفيق .

الثامنة عشرة - وأخطف العلاء إذا كان يَطًا واحدة ثم أراد أن يَطًا الأخرى ؛ فقال عليّ وابن عمر والحسن البصري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق : لا يجوز له وطء الثانية حتى يُحْزَمَ فَرَجُ الأخرى بإخراجها من ملكه بيع أو عتق ، أو بأن يزوجه . قال ابن المنذر : وفيه قول ثان لقنادة ، وهو أنه إذا كانت يَطًا واحدة وأراد وطء الأخرى فإنه ينوي تحريم الأولى على نفسه وآلًا يقربها ، ثم يُسَكِّعُ عنهما حتى يستبرئ الأولى المحترمة ، ثم يفتي الثانية . وفيه قول ثالث - وهو إذا كان عنده أختان فلا يقرب واحدة منهما . وهكذا قال الحكم وحامد ؛ وروى معنى ذلك عن النخعي . ومذهب مالك : إذا كان أختان عند رجل يملك فله أن يَطًا إِيَّهما شاء ، والكف عن الأخرى موكل إلى أمانته . فإذا أراد وطء الأخرى فيلزمه أن يحزم على نفسه فَرَجَ الأولى بفعل يفعله من إخراج عن الملك : إما بترويح أو بيع أو عتق إلى أجل أو كتابة أو إخدام طويل . فإن كان يَطًا إحداهما ثم وب على الأخرى دون أن يحرم الأولى وقف عنهما ، ولم يُحْزَمْ له قُرب إحداهما حتى يحرم الأخرى ؛ ولم يُوَكَّلْ ذلك إلى أمانته لأنه مُتَمِّمٌ فيمن قد وطئ ؛ ولم يكن قبْلُ منهما إذ كان لم يَطًا إلا واحدة . ومذهب الكوفيين في هذا الباب والثوري وأبي حنيفة وأصحابه أنه إن وطئ لأحدى أُمْتَيْهِ لم يَطًا الأخرى ؛ فإن باع الأولى أو تزجها ثم رجعت إليه أمسك عن الأخرى ؛ وله أن يَطًا ما دامت أختها في العدة من طلاق أو وفاة . فأما بعد انقضاء العدة فلا ، حتى يُمْلِكَ فَرَجَ التي يَطًا غيرها ؛ وروى معنى ذلك عن عليّ رضي الله عنه . قالوا : لأن الملك الذي منع وطء الحارية في الابتداء موجود ، فلا فرق بين عودتها إليه وبين بقائها في ملكه . وقول مالك حسن ؛ لأنه تحريم صحيح في الحال ولا يلزم مراعاة المال ؛ وحسبه إذا حرم فرجها عليه بيع أو ترويح أنها حُرِّمَتْ عليه في الحال . ولم يختلفوا في العتق لأنه لا يتصرف فيه بحال ؛ وأما المكاتب فقد تيسر فَرَجُ إلى ملكه . فإن كان عند رجل أمة يَطُّها ثم تزوج أختها



ففيها في المذهب ثلاثة أقوال في النكاح . الثالث - في المدونة أنه يوقف عنهما إذا وقع عقد النكاح حتى يحرم إحداهما مع كراهية لهذا النكاح؛ إذ هو عقد في موضع لا يجوز فيه الوطء . وفي هذا ما يدل على أن ملك الجين لا يمنع النكاح؛ كما تقدم عن الشافعي . وفي الباب بينه قول آخر: أن النكاح لا ينعقد؛ وهو معنى قول الأوزاعي . وقال أشهب في كتاب الاستبراء: عقد النكاح في الواحدة تحريم لفرج المملوكة .

الموفية عشرين - وأجمع العلماء على أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقاً يملك رجعتها أنه ليس له أن ينكح أختها أو أربعا سواها حتى تنقضي مدة المطلقة . واختلفوا إذا طلقها طلاقاً لا يملك رجعتها؛ فقالت طائفة: ليس له أن ينكح أختها ولا رابعة حتى تنقضي مدة التي طلق؛ وروى عن عليّ وزيد بن ثابت، وهو مذهب مجاهد وعطاء بن أبي رباح والنخعي، وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وأصحاب الرأي . وقالت طائفة: له أن ينكح أختها وأربعا سواها؛ وروى عن عطاء، وهو أثبت الروايتين عنه، وروى عن زيد بن ثابت أيضاً؛ وبه قال سعيد بن المسيّب والحسن والقاسم وعروة بن الزبير وابن أبي ليلى والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد . قال ابن المنذر: ولا أحسبه إلا قول مالك وبه قول .

الحادية والعشرون - قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ يحتمل أن يكون معناه معنى قوله: «إلا ما قد سلف» في قوله: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» . ويحتمل معنى زائداً وهو جواز ما سلف؛ وأنه إذا جرى الجمع في الجاهلية كان النكاح صحيحاً، وإذا جرى في الإسلام خير بين الأختين؛ على ما قاله مالك والشافعي؛ من غير إجراء عقود الكفار على موجب الإسلام ومقتضى الشرع؛ وسواء عقد عليهما عقداً واحداً جمع به بينهما أو جمع بينهما في عقدين . وأبو حنيفة يبطل نكاحهما إن جمّع في عقد واحد . وروى هشام بن عبد الله عن محمد بن الحسن أنه قال: كان أهل الجاهلية يعرفون هذه المحرمات كلها التي ذكرت في هذه الآية إلا أثنين؛ إحداهما نكاح امرأة الأب، والآخر لجمع بين الأختين؛ لا ترى أنه قال: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» . وإن جمّعوا بين الأختين إلا ما قد سلف . ولم يذكر في سائر المحرمات «إلا ما قد سلف» . والله أعلم .

قوله تعالى : **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾** فيه أربع عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : **( وَالْمُحْصَنَاتُ )** عطف على المحرمات المذكورات قبل . **وَالْمُحْصَنَاتُ** : المتع ; ومنه الحصن لأنه يُتَمَنَع فيه ؛ ومنه قوله تعالى : **« وَعَلَّمَائَهُ صِنْعَةَ الْبُيُوتِ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ »** أى لتمنعكم ؛ ومنه الحصان للفرس ( بكسر الحاء ) لأنه يمنع صاحبه من الهلاك . والحصان ( بفتح الحاء ) : المرأة العفيفة لمنها نفسها من الهلاك . وحصنت المرأة تحصن فهي حصان ؛ مثل جبنت فهي جبان . وقال حسان في عائشة رضى الله عنها : **حَصَانٌ ذَرَأَتْ مَا تَزَنُّ بِرَبِيبَةٍ** . **وَتُصْبِحُ غَرَقَى مِنْ لُحُومِ الْفَوَاقِلِ** <sup>(١)</sup>

والمصدر الحصانة ( بفتح الحاء ) والحصن كالعلم . فالمراد بالمحصات ما هنا ذوات الأزواج ؛ يقال : امرأة مُحْصَنَة أى متروكة ، ومحْصَنَة أى حرة ؛ ومنه **« وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ »** . ومحْصَنَة أى عفيفة ؛ قال الله تعالى : **« مُحْصَنَاتٍ فِيمَا ذُنُوبُهُنَّ »** وقال : **« مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ »** . ومحْصَنَة ومحْصَنَة وحْصَان أى عفيفة ، أى تمتنع من الفسق ؛ والحزبة تمنع الحزوة مما يتعاطاه العبيد . قال الله تعالى : **« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ »** أى الحرائر ، وكان حُرُفُ الإِثْمَاءِ فِي الْجَاهِلِيَةِ الزَّنا ؛ ألا ترى إلى قول هند بنت عتبة للنبي صلى الله عليه وسلم حين بايعته : **« وَهَلْ تَرَى الْحُزَّةَ ؟ »** والزواج أيضا يمنع زوجه من أن تزوج غيره ؛ فيناه ( ح من ن ) معناه المنع كما ينه . ويستعمل الإحصان في الإسلام ؛

(١) زن - تم - وهرق - جافق - والمراد أنها لا تفتقر لغيرها . (٢) في كتب الفقه أنه ملك الحاء .

لأنه حافظ وماتح ، ولم يرد في الكتاب وورد في السنة ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم :  
 « الإيمان قيد الفتك <sup>(١)</sup> » . ومنه قول المحدثي :

فليس كمهيد النار يا أم مالك . ولكن أحاطت بالزهد السلايل

وقال الشاعر :

قالت لم إلى الحديث قتل لا . يابى طيبك الله والإسلام

ومنه قول مخيم :

• كفى الشيب والإسلام لره ناعيا •

الثانية - إذا ثبت هذا فقد أخطف العلماء في تأويل هذه الآية ؛ فقال ابن عباس وأبو قلابة وابن زيد ومكحول والزهرى وأبو سعيد الخدري : المراد بالمحصنات هنا المسيئات ذوات الأزواج خاصة ، أى من عزمات إلا ما ملكت إيمان بالسبي من أرض الحرب ، فإن تلك حلال للذى تقع في سببه وإن كان لها زوج . وهو قول الشافعي في أن السباء يقطع العصمة ؛ وقاله ابن وهب وابن عبد الحكم ورواه عن مالك ، وقال به أشهب . يدل عليه ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين هبت جيشا إلى أوطاس فلقوا المدفق فقاتلهم وظهروا عليهم وأصابوا لهم مسبايا ؛ فكان ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهم من المشركين ، فانزل الله عز وجل « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . أى فهن لكم حلال إذا انقضت سنتن في ذلك . وهذا نص صريح في أن الآية تركت بسبب تخرج أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن وطء المسيئات ذوات الأزواج ؛ فانزل الله تعالى في جوابهم « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . وأختلفوا في استبرائها بماذا يكون ؛ فقال

(١) قال أبو عبيد : الفتك أن يأتي الرجل صاحبه وهو غافل حتى يشك عليه فيقتله وإن لم يكن أهله . أما ما قيل ذلك ؛ ولكن ينبغي أن يمل ذلك . (عن السان) . (٢) أوطاس : واد بدار هرازدن .

الحسن : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستبرئون المسبية بحیضة ؛ وقد روى ذلك من حديث أبي سعيد الخدري في مسابيا أوطاس " لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض " . ولم يحصل لفراش الزوج السابق أثر حتى يقال إن المسبية مملوكة ولكنها كانت زوجة زال نكاحها فتعتد عدة الإماء ، على ما نقل عن الحسن بن صالح قال : عليها العدة حیضتان إذا كان لها زوج في دار الحرب . وكافة العلماء رأوا استبراعها واستبراء التي لا زوج لها واحدا في أن الجميع بحیضة واحدة . والمشهور من مذهب مالك أنه لا فرق بين أن يُسَيَّ الزوجان مجتمعين أو متفرقين . وروى عنه ابن بكير أنهما إن سبيا جميعا وأسئقي الرجل أقرا على نكاحهما ؛ فرأى في هذه الرواية أن استبقائه إبقاء لما يملكه لأنه قد صار له عهد وزوجه من جملة ما يملكه ، فلا يحال بينه وبينها ؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري ، وبه قال ابن القاسم ورواه عن مالك . والصحيح الأول لما ذكرناه ، ولأن الله تعالى قال : « إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » فأحال على ملك اليمين وجعله هو المؤثر فيتمتع الحكم به من حيث العموم والتعليل جميعا ، إلا ما خصه الدليل . وفي الآية قول ثان قاله عبد الله بن مسعود وسعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله وابن عباس في رواية عكرمة : أن المراد بالآية نوات الأزواج ، أي فهن حرام إلا أن يشتري الرجل الأمة ذات الزوج فإن بيعها طلاقها والصدقة بها طلاقها وأن تورث طلاقها وتطليق الزوج طلاقها . قال ابن مسعود : فإذا بيعت الأمة ولها زوج فالمشتري أحق ببيعها وكذلك المسبية ؛ كل ذلك موجب للفرقة بينها وبين زوجها . قالوا : وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون بيع الأمة طلاقا لها ؛ لأن الفرج محرم على اثنين في حالة واحدة بإجماع من المسلمين . قلت : وهذا يردّه حديث بريدة ؛ لأن عائشة رضي الله عنها اشترت بريدة واعتقتها ثم خبرها النبي صلى الله عليه وسلم وكانت ذات زوج ؛ وفي إجماعهم على أن بريدة قد خُيرت تحت زوجها مُغيث بعد أن اشتراها عائشة فأعتقتها دليل على أن بيع الأمة ليس طلاقا ؛ وعلى ذلك جماعة فقهاء الأمصار من أهل الرأي والحديث ، وآلا طلاق لها إلا الطلاق . وقد

احتج بعضهم بموم قوله : « إِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » وقياسا على المسيئات . وما ذكرناه من حديث بريرة يعضه ويرده ، وأن ذلك إنما هو خاص بالمسيئات على حديث أبي سعيد ، وهو الصواب والحق إن شاء الله تعالى . وفي الآية قول ثالث — روى الثوري عن مجاهد عن إبراهيم قال ابن مسعود في قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » قال : ذوات الأزواج من المسلمين والمشركون . وقال علي بن أبي طالب : ذوات الأزواج من المشركون . وفي الموطأ عن سعيد بن المسيب « والمحصنات من النساء » هن ذوات الأزواج ؛ ويرجع ذلك إلى أن الله حرم الزنا . وقالت طائفة : المحصنات في هذه الآية يراد به العفاف ، أي كل النساء حرام . والبسن أسم الإحصان من كانه منهن ذات زوج أو غير ذات زوج ، إذ الشرائع في أنفسها تقتضي ذلك .

(إِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) قالوا : معناه بئكاح أو شراء . هذا قول أبي العالية وعبيدة السلماني وطاوس وسعيد بن جبيرة وعطاء ، ورواه عبيدة عن عمر ؛ فأدخلوا النكاح تحت ملك اليمين ، ويكون معنى الآية عندهم في قوله تعالى : « إِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » يعني تملكون عصمتهم بالنكاح وتملكون الرقبة بالشراء ، فكانهن كلهن ملك يمين وما عدا ذلك فزنا ؛ وهذا قول حسن . وقد قال ابن عباس : « المحصنات » العفاف من المسلمين ومن أهل الكتاب . قال ابن عطية : وبهذا التأويل يرجع معنى الآية إلى تحريم الزنا ؛ وأسند الطبري أن رجلا قال لسعيد بن جبيرة : أما رأيت ابن عباس حين سئل عن هذه الآية فلم يقل فيها شيئا ؟ فقال سعيد : كان ابن عباس لا يسمعها . وأسند أيضا عن مجاهد أنه قال : لو أعلم من يفسر لي هذه الآية لضربت إليه أبكاد الإبل : قوله « والمحصنات » إلى قوله « حكيما » . قال ابن عطية : ولا أدري كيف نسب هذا القول إلى ابن عباس ولا كيف انتهى مجاهد إلى هذا القول .

الثالثة — قوله تعالى : (يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) نصب على المصدر المؤكد ، أي حُرِّمَتْ هذه النساء كتاباً من الله عليكم . ومعنى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ » كتب الله عليكم . وقال الزجاج

والكوفيون : هو نصب على الإغراء، أى الزموا كتاب الله، أو عليكم كتاب الله . وفيه نظر على ما ذكره أبو علي ؛ فإن الإغراء لا يجوز فيه تقديم المنصوب على حرف الإغراء، فلا يقال : زيدا عليك، وزيدا دونك؛ بل يقال : عليك زيدا ودونك عمرا، وهذا الذى قاله صحيح على أن يكون منصوبا بـعليك، وأما على تقدير حذف الفعل فيجوز . ويجوز الرفع على معنى هذا كتاب الله وفرضه . وقرا أبو حيوة ومحمد بن السميع « كتب الله عليكم » على الفعل الماضى المستند إلى اسم الله تعالى، والمعنى كتب الله عليكم ما قصه من التحريم . وقال عبيدة السلماني وغيره : قوله « يكتب الله عليكم » إشارة إلى ما ثبت في القرآن من قوله تعالى : « مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ » وفى هذا بُعد؛ والأظهر أن قوله « يكتب الله عليكم » إنما هو إشارة التحريم الحاجزين الناس وبين ما كانت العرب تفعله .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَأَحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ ) فراء حمزة واليكساني وعاصم في رواية حفص « وأحل لكم » رداً على « حُرِّمَ عليكم » . الباقرى بالفتح رداً على قوله تعالى : « يكتب الله عليكم » . وهذا يقتضى ألا يحرم من النساء إلا من ذكر، وليس كذلك؛ فإن الله تعالى قد حرم على لسان نبيه من لم يذكر في الآية فيضم إليها؛ قال الله تعالى : « وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » . روى مسلم وفيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » . قال ابن شهاب : قرئ خالة أيها وعمة أيها بتلك المقتلة ، وقد قيل : إن تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها متلقى من الآية نفسها؛ لأن الله تعالى حرم الجمع بين الأختين ، والجمع بين المرأة وعمتها فى معنى الجمع بين الأختين ، أولأن الخالة فى معنى الوالدة والعمة فى معنى الوالد . والصحيح الأول ، لأن الكتاب والسنة كالشيء الواحد ؛ فكأنه قال أحلت لكم ما وراء ما ذكرنا فى الكتاب ، وما وراء ما أكلت به البيان على لسان محمد عليه السلام . وقول ابن شهاب « قرئ خالة أيها وعمة أيها بتلك المقتلة » إنما صار إلى ذلك لأنه حمل الخالة والعمة على العموم وتم له ذلك ؛ لأن العمة اسم لكل أنثى شاركت أبك فى أصله أو فى أحدهما والخالة كذلك كما بيناه .

وفي مصنف أبي داود وغيره عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمّة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى » . وروى أبو داود أيضا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره أن يجمع بين العمّة والخالة وبين العمتين والخالتين . الرواية « لا يجمع » . رفع العين على الخبر عن المشروعية فيضمن النبي عن ذلك ، وهذا الحديث يُجمَع على العمل به في تحريم الجمع بين من ذكر فيه بالنكاح . وأجاز الخوارج الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ، ولا يُعتد بخلافهم لأنهم مرّقوا من الذين ونرجوا منه ، ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة . وقوله « لا يجمع بين العمتين والخالتين » فقد أشكل على بعض أهل العلم وتحرّى معناه حتى حمله على ما يبعد أو لا يجوز ؛ فقال : معنى بين العمتين على المجاز ، أى بين العمّة وبنت أخيها ؛ فقبل لها عمتان كما قيل : سُنّة العُمَريْن أبي بكر وعمر ؛ قال : وبين الخالتين مثله . قال النحاس : وهذا من التسف الذي لا يكاد يُسمع بمثله ، وفيه أيضا مع التسف أن يكون كلاما مكررا لغير فائدة ؛ لأنه إذا كان المعنى نهى أن يجمع بين العمّة وبنت أخيها وبين العمتين معنى به العمّة وبنت أخيها صار الكلام مكررا لغير فائدة ؛ وأيضا فلو كان كما قال لوجب أن يكون وبين الخالة ، وليس كذلك الحديث ؛ لأن الحديث نهى أن يجمع بين العمّة والخالة . فالواجب على لفظ الحديث ألا يجمع بين امرأتين إحداهما عمّة الأخرى والأخرى خالة الأخرى . قال النحاس : وهذا يخرج على معنى صحيح ، يكون رجل وابنة تزوجا امرأة وابنتها ؛ تزوج الرجل البنت وتزوج الأب الأم فوُلد لكل واحد منهما ابنة من هاتين الزوجتين ؛ فأبنة الأب عمّة أبنة الأب ، وأبنة الابن خالة أبنة الأب . وأما الجمع بين الخالتين فهذا يوجب أن يكونا امرأتين كلّ واحدة منهما خالة الأخرى ؛ وذلك أن يكون رجل تزوج أبنة رجل وتزوج الأخرى ابنته ، فوُلد لكل واحد منهما أبنة فأبنة كل واحد منهما خالة الأخرى . وأما الجمع بين العمتين فيسوجب ألا يجمع بين امرأتين كلّ واحدة منهما عمّة الأخرى ؛ وذلك أن يتزوج رجل أم رجل ويتزوج الآخر ، فيولد لكل واحد منهما ابنة فأبنة كلّ واحد

منهما عمة الأخرى ، فهذا ما حرم الله على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم مما ليس في القرآن .

لخامسة - وإنا نخبر هذا فقد عقد العلماء فيمن يحرم الجمع بينهما خطبا حسنا ؛ فروى معتيم بن بليان عن فضيل بن ميسرة عن أبي جرير عن الشعبي قال : كل أمرأتين إذا جعلت موضع أحدهما ذكرا لم يزل له أن يتزوج الأخرى فالجمع بينهما باطل . فقلت له : عن هذا ؟ قال : عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال سفيان الثوري : تفسيره عندنا أن يكون من النسب ، ولا يكون بمنزلة امرأة وابنة زوجها يجمع بينهما إن شاء . قال أبو عمر : وهذا على مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي وسائر فقهاء الأمصار من أهل الحديث وغيرهم فيما علمت لا يختلفون في هذا الأصل . وقد كره قوم من السلف أن يجمع الرجل بين ابنة رجل وأمرأته من أجل أن أحدهما لو كان ذكرا لم يحل له نكاح الأخرى . والذي عليه العلماء أنه لا بأس بذلك ، وأن المراعى النسب دون غيره من المصاهرة ؛ ثم ورد في بعض الأخبار التنبيه على العلة في منع الجمع بين من ذكر ، وذلك ما يقضى إليه الجمع من قطع الأرحام القريبة مما يقع بين الضرائر من الشان والشرور بسبب الغيرة ؛ فروى ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوج الرجل المرأة على العمة أو على الخالة ، وقال : إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ؛ ذكره أبو محمد الأصيلي في فوائده وابن عبد البر وغيرهما . ومن مراسيل أبي داود عن حسين بن طلحة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على أخواتها مخافة القطيعة ؛ وقد طرد بعض السلف هذه العلة فجمع بين المرأة وقرينتها ، وسواء كانت بنت عم أو بنت عمة أو بنت خال أو بنت خالة ؛ روى ذلك عن إصحاق بن طلحة وعكرمة وقتادة وعطاء في رواية ابن أبي نجيح ، وروى عنه ابن جريج أنه لا بأس بذلك وهو الصحيح . وقد نكح حسن بن حسين بن علي في ليلة واحدة ابنة محمد بن علي وابنة عمر بن علي فجمع بين أبتى عم ؛ ذكره عبد الرزاق . زاد ابن هبيرة : فأصبح نسأوهم لا يدرين إلى أيتهما ينهبن ؛ وقد كره مالك هذا ، وليس بمحرم عنده .



وفي سماع ابن القاسم : سئل مالك عن أبي القاسم أبيع بينهما ؟ فقال : ما أعلمهما . قيل له : أفكرهما ؟ قال : إن نأخا ليتقونه ؛ قال ابن القاسم : وهو حلال لا بأس به . قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح . وهما داخنان في جملة ما أبيع بالنكاح غير خارجتين منه بكتاب ولا سنة ولا إجماع ، وكذلك الجمع بين أبنى عمه وأبنى خالة . وقال السدي في قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلك » : يعني النكاح فيما دون الفرج . وقيل : المعنى وأحل لكم ما وراء ذوات المحارم من أقربائكم . فتادة : يعني بذلك ملك اليمين خاصة .

السادسة - قوله تعالى : ( أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ) لفظة يجمع الترويج والشراء . و « أَنْ » في موضع نصب بدل من « ما » ، وعلى قراءة حمزة في موضع رفع ؛ ويمتثل أن يكون المعنى لأن ، أو بأن ؛ فتعذف اللام أو الباء فيكون في موضع نصب . و ( مُحْصِينَ ) نصب على الحال ، ومعناه متعفين عن الزنا . ( غَيْرُ مُسَافِحِينَ ) أى غير زائين . والسفاح الزنا ، وهو مأخوذ من سفح المساء ، أى صبه وسيلانه ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع النفاق في حرس : « هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر » . وقد قيل : إن قوله « مُحْصِينَ غَيْرُ مُسَافِحِينَ » يمتثل وجهين : أحدهما - ما ذكرناه وهو الإحصان بفقد النكاح ، تقديره اطلبوا منافع البضع بأموالكم على وجه النكاح لا على وجه السفاح ؛ فتكون الآية على هذا الوجه عموم . ويمتثل أن يقال : « مُحْصِينَ » أى الإحصان صفة لمن ، ومعناه لترؤسهم على شرط الإحصان فيهن ؛ والوجه الأول أولى لأنه متى أمكن جرى الآية على عمومها والتعلق بمقتضاها فهو أولى ؛ لأن مقتضى الوجه الثاني أن المساخات لا يحصل التزوج بهن ، وذلك خلاف الإجماع .

السابعة - قوله تعالى : ( بِأَمْوَالِكُمْ ) أباح الله تعالى الفروج بالأموال ولم يفصل فوجب إذا حصل بغير المال ألا تقع الإباحة به ؛ لأنها على غير الشرط المأذون فيه ، كما لو عقد على بحر أو خنزير أو ما لا يصح تملكه ، ويرد على أحمد قوله في أن العتي يكون صداقا ؛ لأنه ليس فيه تسليم مال وإنما فيه إسقاط الملك من غير أن استحققت به تسليم مال إليها ؛ فإن الذي

كان يملكه الموتى من عنده لم ينتقل إليها وإنما سقط. فإذا لم يُسلم الزوج إليها شيئاً ولم تستحق عليه شيئاً ، وإنما أنظف به يملكه لم يكن مهرًا . وهذا بين مع قوله تعالى : « وَأَتُوا النِّسَاءَ » وذلك أمر يقتضي الإيجاب ، وإعطاء المتق لا يصح . وقوله تعالى : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ » وذلك محال في البتة فلم يبق أن يكون الصداق إلا مالاً ؛ لقوله تعالى : « وَأَمْوَالِكُمْ » . واختلف من قال بذلك في قدر ذلك ؛ فتعلق الشافعي بعموم قوله : « وَأَمْوَالِكُمْ » في جواز الصداق بقليل وكثير ، وهو الصحيح ؛ وبعضه قوله عليه السلام في حديث الموهوبة : " ولو خاتمًا من حديد " . وقوله عليه السلام : " أنكحوا الأيامي " ؛ ثلاثاً . قيل : وما العلائق بينهم يا رسول الله ؟ قال : " ما تراضى عليه الأهلون ولو قضياً من أراك " . وقال أبو سعيد الخدري : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صداق النساء فقال : " هو ما أصطلع عليه أهلوه " . وروى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لو أن رجلاً أعطى امرأة مائة يديه طعاماً كانت به حلالاً " . أخرجهما الدارقطني في سننه ، قال الشافعي : كل ما جاز أن يكون ثمناً لشيء أو جاز أن يكون أجرة جاز أن يكون صداقاً ؛ وهذا قول جمهور أهل العلم . وجماعة أهل الحديث من أهل المدينة وغيرها ، كلهم أجاز الصداق بقليل المال وكثيره ، وهو قول عبدالله بن وهب صاحب مالك ، واختاره ابن المنذر وغيره . قال سعيد بن المسيب لو أصدقها سوطاً حلت به ، وأنكح ابنته من عبد الله بن وداعة بدرهمين . وقال ربيعة : يجوز النكاح بدرهم . وقال أبو الزناد : ما تراضى به الأهلون . وقال مالك : لا يكون الصداق أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم كيلاً . قال بعض أصحابنا في تحليل له : وكان أشبه الأشياء بذلك قطع اليد ، لأن البضع عضو واليد عضو يستباح بمقتدر من المال ، وذلك ربع دينار أو ثلاثة دراهم كيلاً ؛ فرد مالك البضع إليه قياساً على اليد . قال أبو عمر : قد تقدم إلى هذا أبو حنيفة ، ففاس الصداق على قطع اليد ، واليد عنده لا تقطع إلا في دينار ذهباً أو عشرة دراهم كيلاً ، ولا صداق عنده أقل من ذلك ؛ وعلى ذلك جماعة أصحابه وأهل منعه ، وهو قول أكثر أهل بلد في قطع اليد لا في أقل الصداق . وقد قال الدارودي : لِمَالِكَ إِذْ قَالَ لَا صَدَاقَ

أقل من ربع دينار : تزقت فيها يا أبا عبد الله . أى ملكت فيها سبيل أهل العراق . وقد احتج أبو حنيفة بما رواه جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا صداق دون عشرة دراهم " أخرجه الدارقطني . وفي سننه مبشرين عبيد متروك . وروى عن داود الأودي عن الشعبي عن علي عليه السلام : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم . قال أحمد بن حنبل : لقن غياث بن إبراهيم داود الأودي عن الشعبي عن علي لا مهر أقل من عشرة دراهم فصار حديثاً . وقال النخعي : أقله أربعون درهماً . سعيد بن جبير : نهمسون درهماً . ابن شبرمة : خمسة دراهم . ورواه الدارقطني عن ابن عباس عن علي رضي الله عنه : لا مهر أقل من خمسة دراهم

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ مَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ قَرِيبَةً ﴾ الاستمتاع التلذذ . والأجور المهور ؛ ومسمى المهر أجراً لأنه أجر الاستمتاع ، وهذا نص في أن المهر مسمى أجراً ، ودليل على أنه في مقابلة البضع ؛ لأن ما يقابل المنفعة يسمى أجراً . وقد اختلف العلماء في المفقود عليه في النكاح ما هو : بدن المرأة أو منفعة البضع أو الحل ؛ ثلاثة أقوال ، والظاهر المجموع ؛ فإن العقد يقتضي كل ذلك . والله أعلم .

التاسعة - واختلف العلماء في معنى الآية ؛ فقال الحسن وبهاجه وغيرهما : المعنى لما استمتعتم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الصحيح فأتوهن أجورهن أى مهورهن ، فإذا جامعها مرة واحدة فقد وجب المهر كاملاً إن كان مسمى ، أو مهر مثلها إن لم يُسم . فإن كان النكاح فاسداً فقد اختلفت الرواية عن مالك في النكاح الفاسد هل تستحق به مهر المثل أو المسمى إذا كان مهرًا صحيحاً ؛ فقال مرة : المهر المسمى ، وهو ظاهر مذهبه ؛ وذلك أن ما تراضوا عليه يقين ، ومهر المثل اجتهد فيجب أن يرجع إلى ما تيقناه لأن الأموال لا تستحق بالشك . ووجه قوله « مهر المثل » أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها مهر مثلها بما استحل من فرجها " . قال ابن خويزمئود : ولا يجوز أن تحمل الآية على جواز المنفعة ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهي عن نكاح المنة وحرمه ، ولأن الله تعالى قال : « فَانكِحُوهُمْ بِأَذْنِ أَهْلِيهِمْ »  
 وصححه لك النكاح بإذن الأهلين هو النكاح الشرعي وبني وشاهدين ، ونكاح المنة ليس  
 كذلك . وقال الجمهور : المراد نكاح المنة الذي كان في صدر الإسلام . وقرا ابن عباس  
 وأبي وابن جبير « فاستمتع به منهن إلى أجل مسمى فأتوهن أجورهن » ثم نهي عنها  
 النبي صلى الله عليه وسلم . وقال سعيد بن المسيب : فسختها آية الميراث ؛ إذ كانت المنة  
 لا ميراث فيها . وقالت عائشة والقاسم بن محمد : تحريمها ونسخها في القرآن ؛ وذلك قوله  
 تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ يُقْرِضُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ  
 مَلُومِينَ » . وليست المنة نكاحا ولا ملك يمين . وروى الذارقاني عن علي بن أبي طالب  
 قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنة ، قال : وإنما كانت لمن لم يجد فلما نزل  
 النكاح والطلاق والعنة والميراث بين الزوج والمرأة أنسخ . وروى عن علي رضي الله عنه  
 أنه قال : أنسخ صوم رمضان كل صوم ، ونسخت الزكاة كل صدقة ، ونسخ الطلاق والعنة  
 والميراث المنة ، ونسخت الأضحية كل ذئب . وعن ابن مسعود قال : المنة منسوخة نسخها  
 الطلاق والعنة والميراث . وروى عطاء عن ابن عباس قال : ما كانت المنة إلا رحمة من  
 الله تعالى رحم بها عباده ، ولولا نهى عمر عنها ما زنى إلا شقي .

المباشرة — واختلف العلماء كم مرة أيجت ونسخت ؛ ففي صحيح مسلم عن عبد الله  
 قال : كنا نزوم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء ؛ فقلنا : ألا نستخصي ؟ فنهانا  
 من ذلك ، ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالنوب إلى أجل . قال أبو حاتم البستي في صحيحه :  
 قولهم للنبي صلى الله عليه وسلم « ألا نستخصي » دليل على أن المنة كانت محظورة قبل أن يسبح  
 لهم الاستمتاع ، ولو لم تكن محظورة لم يكن لسؤالهم عن هذا معنى ، ثم رخص لهم في الغزو  
 أن ينكحوا المرأة بالنوب إلى أجل ثم نهي عنها عام خيبر ، ثم أذن فيها عام الفتح ، ثم حرمها  
 بعد ثلاث ، فهي محزمة إلى يوم القيامة . وقال ابن العربي : وأما منة النساء فهي من  
 غرائب الشريعة ؛ لأنها أيجت في صدر الإسلام ثم حُرمت يوم خيبر ، ثم أيجت في غزوة

أوطايس ، ثم حُرِّمَتْ بعد ذلك واستقر الأمر على التحريم ، وليس لها إخت في التسمية إلا مسألة القبالة ، فإن النسخ طوا عليها من غير أن تستحب بعد ذلك . وقال غيره عن جمع طرق الأحاديث فيها : إنها تقتضي التحليل والتحریم سبع مرات ، فروى ابن أبي عمرة أنها كانت في صدر الإسلام . وروى سلمة بن الأكوع أنها كانت طام أوطايس . ومن رواية علي بن محمد بن خنيس . ومن رواية الربيع بن سبرة إباحتها يوم الفتح .

قلت : وهذه الطرق كلها في صحيح مسلم ، وفي غيره عن علي بن نهيه عنها في غزوة خيبر ، ورواه إسماعيل بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن علي عن أبيه عن علي ، ولم يراجع إسماعيل بن راشد على هذه الرواية عن ابن شهاب ، قاله أبو عمر رحمه الله . وفي مصنف أبي داود من حديث الربيع بن سبرة انتهى عنها في حجة الوداع ، ونعبد أبو داود إلى أن كان هذا أصح ما روي في ذلك . وقال عمرو بن الحسن : ما حلت المتعة قط إلا ثلاثا في عمره الفضاء ما حلت قبلها ولا بعدها . وروى هذا عن سبرة أيضا ، فهذه سبعة مواطن أحلت فيها المتعة وحُرِّمَتْ . قال أبو جعفر الطحاوي : كل هؤلاء الذين رَوَوْا عن النبي صلى الله عليه وسلم إطلاقها أخبروا أنها كانت في سفر ، وأن النبي لحقها في ذلك السفر بعد ذلك ، فنع منها ، وليس أحد منهم يخبر أنها كانت في حضر ، وكذلك روى عن ابن مسعود فلما حديث سبرة الذي فيه إباحة النبي صلى الله عليه وسلم لها في حجة الوداع بخارج عن معانيها كلها ، وقد اعتبرنا هذا الحرف فلم نجد إلا في رواية عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز خاصة ، وقد رواه إسماعيل بن عباس عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز فذكر أن ذلك كان في فتح مكة وأنهم شكوا إليه العزبة فرخص لهم فيها ، وعُحال أن يشكوا إليه العزبة في حجة الوداع ، لأنهم كانوا محبوا بالنساء ، وكان تروج النساء بمكة يمكنهم ، ولم يكونوا حينئذ كما كانوا في الغزوات المتقدمة . ويحتمل أنه لما كانت عادة النبي صلى الله عليه وسلم تكرير مثل هذا في مغازبه

(١) الزرية : ( بضم زين مهملة و زاي سجمة ) التجرد عن النساء . ويحتمل أن يكون بينه وبينه معجمه وراه مهمة أي الفراق عن الأوطان لما فيه من فراق الأهل ( عن ابن ماجه ) .

وفي المواضع الجامعة ، ذكر عمرهما في حجة الوداع لأجتماع الناس حتى يسمعه من لم يكن سمعه ، فأكد ذلك حتى لا تبقى شبهة لأحد يدعى تحليها ، ولأن أهل مكة كانوا يستعملونها كثيرا .

الحادية عشرة — روى الليث بن سعد عن بكير بن الأتيح عن عمار مولى الشريد قال : سألت ابن عباس عن المتعة أسفاح هي أم نكاح ؟ قال : لا أسفاح ولا نكاح . قلت : فما هي ؟ قال : المتعة كما قال الله تعالى . قلت : هل عليها عدة ؟ قال : نعم حيضة . قلت : يتوارثان ، قال لا . قال أبو عمر : لم يختلف العلماء من السلف والخلف أن المتعة نكاح إلى أجل لا ميراث فيه ، والفرقة تقع عند انقضاء الأجل من غير طلاق . وقال ابن عطية : « وكانت للمتعة أن يتزوج الرجل المرأة بشاهدين وإذن الولي إلى أجل مُسمى وعلى آلا ميراث بينهما ، ويعطيا ما اتفقا عليه ؛ فإذا انقضت المدة فليس له عليها سيل ويستبرئ رحمها ، لأن الولد لا يحق فيه بلا شك ، فإن لم تحمل حلت لغيره . وفي كتاب النحاس في هذا خطأ وأن الولد لا يلحق في نكاح المتعة » .

قلت : هذا هو المفهوم من عبارة النحاس ؛ فإنه قال : وإنما المتعة أن يقول لها : أتزوجك يوما — أو ما أشبه ذلك — هل أنه لا عدة عليك ولا ميراث بيننا ولا طلاق ولا شاهد يشهد على ذلك ؛ وهذا هو الزنا بعينه ولم يبع قط في الإسلام ؛ ولذلك قال عمر : لا أوق برجل تزوج مُتعة إلا غيبته تحت الجحارة .

الثانية عشرة — وقد اختلف علماؤنا إذا دخل في نكاح المتعة هل يُحذ ولا يلحق به الولد ، أو يُدفع الحد للشبهة ويلحق به الولد على قولين ؛ ولكن يُعذر ويعاقب . إذا لحق البيوم الولد في نكاح المتعة في قول بعض العلماء مع القول بتحريمه ، فكيف لا يلحق في ذلك الوقت الذي أبيح ؛ فدل على أن نكاح المتعة كان على حكم النكاح الصحيح وبإرفاقه في الأجل والميراث . وحكى المهدوي عن ابن عباس أن نكاح المتعة كان بلا ولي ولا شهود . وفيما حكاه ضعف لما ذكرنا . قال ابن العربي : وقد كان ابن عباس يقول يجوزها ، ثم ثبت رجوعه

عنها، فانهقد الإجماع على تحريمها، فإذا فعلها أحد رُجِمَ في مشهور المذهب. وفي رواية أخرى عن مالك: لا يرمي، لأن نكاح المتعة ليس بحرام، ولكن لأصل أثر لعناتنا غريب أقروا به دون سائر العلماء؛ وهو أن ما حُرِّمَ بالسنة هل هو مثل ما حُرِّمَ بالقرآن أم لا، فمن رواية بعض المدنيين عن مالك أنها ليسا بسواء، وهذا ضعيف. وقال أبو بكر الطرسوسي: ولم يُرخص في نكاح المتعة إلا عمران بن حصين وابن عباس وبعض الصحابة وطائفة من أهل البيت. وفي قول ابن عباس يقول الشاعر:

أقول للركب إذ طال التواء بنا • يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

في بضية رخصة الأطراف ناعمة • تكون مثواك حتى مرجع الناس

وسائر العلماء والفقهاء من الصحابة والتابعين والسلف الصالحين على أن هذه الآية منسوخة، وأن المتعة حرام. وقال أبو عمر: أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن كلهم يرون المتعة حلالا على مذهب ابن عباس وتحريمها سائر الناس. وقال معمر قال الزهري: أزداد الناس لها مقتا حتى قال الشاعر:

قال المحدث لما طال مجلسه • يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

كما تقدم.

الثالثة عشرة — قوله تعالى: (أَجُورُهُنَّ) يَمُ الْمَالِ وغيره، فيجوز أن يكون الصداق منافع أعيان. وقد اختلف في هذا العلماء؛ فنعاه مالك والمزني والليث وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه؛ إلا أن أبا حنيفة قال: إنما تزوج على ذلك فالتكاح جائز وهو في حكم من لم يسم لها، ولما مهر مثلها إن دخل بها، وإن لم يدخل بها فلها المتعة. وكرهه ابن القاسم في كتاب محمد وأجازه أصبغ. قال ابن شاس: فإن وقع مضى في قول أكثر الأصحاب. وهي رواية أصبغ عن ابن القاسم. وقال الشافعي: النكاح ثابت وعليه أن يعلمها ما شرط لها. فإن طلقها قبل الدخول فقبها للشافعي قولان: أحدهما أن لها نصف أجر تعليم تلك السورة، والآخر أن لها نصف مهر مثلها. وقال إسماعيل: النكاح جائز. قال أبو الحسن النخعي: والقول يجوز جميع ذلك أحسن. والإجارة والبيع كغيرهما من الأموال التي تستملك وتباع وتشتري. وإنما كره ذلك

مالك لأنه يستحب أن يكون الصداق ممجلاً، والإجارة والنج في معنى المؤجل . احتج أهل القول الأول بأن الله تعالى قال : « وَأَمْوَالِكُمْ » وتحقيق المال ما يتعلق به الأطلاق، ويُعدّ للاستفاد، ومنفعة الرقبة في الإجارة ومنفعة التعليم للعلم كله ليس بمال . قال الطحاوي : والأصل المجتمع عليه أن رجلاً لو استأجر رجلاً على أن يعلمه سورة من القرآن سماها بديهم لم يميز؛ لأن الإجازات لا تجوز إلا لأحد معينين، إنما على عمل بعينه تخياطة نوب وما أشبهه، وإما على وقت معلوم ؛ وكان إذا استأجره على تعليم سورة فتلك إجارة لا على وقت معلوم ولا على عمل معلوم، وإما استأجره على أن يُعلم ، وقد يفهم بقليل التعليم وكثيره في قليل الأوقات وكثيرها . وكذلك لو باعه داره على أن يعلمه مسورة من القرآن لم يميز للعاني التي ذكرناها في الإجازات . وإذا كان التعليم لا يُمكّنك به المنافع ولا أعيان الأموال ثبت بالنظر أنه لا تُملك به الأبضاع . والله الموفق . احتج من أجاز ذلك بحديث سهل بن سعد في حديث الموهوبة ، وفيه فقال : « اذهب فقد ملكتُكما بما معك من القرآن » . في رواية قال : « أنطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن » . قالوا : ففي هذا دليل على انعقاد النكاح وتأخر المهر الذي هو التعليم، وهذا على الظاهر من قوله « بما معك من القرآن » فإن الباء للعوض ؛ كما نقول : خذ هذا بهذا، أى عوضاً منه . وقوله في الرواية الأخرى « فعلمها » نص في الأمر بالتعليم، والمساق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح، ولا يُتفت لقول من قال إن ذلك كان إكراماً للرجل بما حفظ من القرآن ، أى لما حفظه ، فتكون الباء بمعنى اللام ؛ فإن الحديث الثاني يصرح بخلافه في قوله « فعلمها من القرآن » . ولا حجة فيما روى عن أبي طلحة أنه خطب أم سليم فقالت : إن أسلم تزوجته . فأسلم فتزوجها ؛ فلا يُعلم مهر كان أكرم من مهرها ، كان مهرها الإسلام ؛ فإن ذلك خاص به . وأيضاً فإنه لا يصل إليها منه شيء بخلاف التعليم وغيره من المنافع . وقد زوج شعيب عليه السلام ابنته من موسى عليه السلام على أن يرتب له غنماً في صداقها ؛ على ما يأتي بيانه في سورة « القصص » . وقد روى من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أصحابه : « يا فلان هل



تزوجت ؟ قال : لا وليس مئى ما أتزوج به . قال : " اليس منك « قل هو الله أحد » ؟  
 قال : بلى ! قال : " قلت القرآن . اليس منك آية الكرسي " ؟ قال : بلى ! قال : " ربح  
 القرآن . اليس منك « إذا جاء نصر الله والفتح » ؟ قال : بلى ! قال : " ربح القرآن .  
 اليس منك « إذا زلزلت » ؟ قال : بلى ! قال : " ربح القرآن . تزوج تزوج " .

قلت : وقد أخرج الدارقطني حديث سهل من حديث ابن مسعود ، وفيه زيادة تبيين  
 ما احتج به مالك وغيره ، وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ينيح هذه ؟"  
 فقام ذلك الرجل فقال : أنا يا رسول الله ؟ فقال : " إلك مال " ؟ قال : لا يا رسول الله ؟  
 قال : " فهل تقرأ من القرآن شيئا ؟ " . قال : نعم ، سورة البقرة ، وسورة المفضل .  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قد انكحتكها على أن تُقرأها وتعلمها وإذا  
 رزقك الله عوضتها " . فتزوجها الرجل على ذلك . وهذا نص - لوصح - في أن التعليم  
 لا يكون صداقا . قال الدارقطني : تفرد به عتبة بن السكن وهو متروك الحديث .  
 و ( قَرِيبَةٌ ) نصب على المصدر في موضع الحال ، أى مفروضة .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَيْنِ الْقَرِيبَةِ ﴾  
 أى من زيادة ونقصان في المهر ، فإن ذلك سائغ عند التراضي بعد استقرار القرينة . والمراد  
 إبراء المرأة عن المهر ، أو توفية الرجل كل المهر إن طلق قبل الدخول . وقال القائلون بأن  
 الآية في المنعة : هذا إشارة إلى ما تراضيا عليه من زيادة في مدة المنعة في أول الإسلام ،  
 فانه كانت يتزوج الرجل المرأة شهرا على دينار مثلا ، فاذا انقضى الشهر فربما كان يقول ،  
 زيدي في الأجل أزيدك في المهر . بين أن ذلك كان جائزا عند التراضي .

قوله تعالى : وَمَنْ لَّهٗ يَسْتَطِيعَ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ  
 الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَتَبَاتٍ كُنَّ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
 بِأَعْيُنِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِنْ كُفِّرُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ

بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ وَلَا مُتَحَدِّثَاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ  
فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ  
لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥٥﴾  
فيه إحدى وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا ) الآية . تبه تعالى على تخفيف  
في النكاح وهو نكاح الأمة لمن لم يجد الطول . واختلف العلماء في معنى الطول على ثلاثة  
أقوال : الأول - السعة واليقنى ، قاله ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبيرة والسدي وابن زيد  
ومالك في المدونة . يقال : طال يطول طولًا في الإفضال والقدرة . وفلان ذو طول أى  
قوة قدرة في ماله ( يفتح الطاء ) . وطولًا ( بضم الطاء ) في ضد القصر . والمراد هنا القدرة على  
المهر في قول أكثر أهل العلم ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور . قال أحمد بن  
المعذل قال عبد الملك : الطول كل ما يقدر به على النكاح من قد أو عرض أو دين على يله .  
قاله : وكل ما يمكن بيعه وإجارته فهو طول . قال : وليست الزوجة ولا الزوجتان ولا الثلاثة  
طولا . وقال : وقد سمعت ذلك من مالك رضى الله عنه . قال عبد الملك : لأن الزوجة لا ينكح  
بها ولا يصل بها إلى غيرها إذ ليست بمال . وقد مثل مالك عن رجل يتزوج أمة وهو ممن  
يجد الطول ، فقال : أرى أن يفرق بينهما . قيل له : إنه يخاف العنت . قال : السوط  
يضرب به . ثم خففه بعد ذلك . القول الثانى - الطول الحزوة . وقد اختلف قول مالك  
في الحزوة هل هى طول أم لا ، فقال في المدونة : ليست الحزوة بطول تمنع من نكاح الأمة ؛  
إذا لم يجد سعة لأخرى وخاف العنت . وقال في كتابه ما يقتضى أن الحزوة بمثابة الطول . قال  
اللقين : وهو ظاهر القرآن . وروى نحوه هذا عن ابن حبيب ، وقاله أبو حنيفة فيقتضى  
هناك من هذه حرة فلا يجوز له نكاح أمة وإن عدم السعة وخاف العنت ؛ لأنه طالب  
شهوة وعنده امرأة ، وقال به الطبري وأحسب له . قال أبو يوسف : الطول هو وجود الحزوة

نحته، فإذا كانت نحته حرمة فهو ذو طول، فلا يجوز له نكاح الأمة . القول الثالث - الطول  
 الجلد والعصر لمن أحب أمة وهويتها حتى صار لذلك لا يستطيع أن يتزوج غيرها، فإن له أن  
 يتزوج الأمة إذا لم يملك هواها وخاف أن يتنجس بها وإن كان يجد سعة في المال لنكاح حرمة ،  
 هذا قول قتادة والنخعي وعطاء وسفيان الثوري . فيكون قوله تعالى : « لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ »  
 على هذا التأويل في صفة عدم الجلد . وعلى التأويل الأول يكون تزويج الأمة معلقا بشرطين :  
 عدم السعة في المال ، وخوف العنت ، فلا يصح إلا باجتماعهما . وهذا هو نص مذهب  
 مالك في المسدونة من رواية ابن نافع وابن القاسم وابن وهب وابن زياد . قال مطرف وابن  
 المسيكشون : لا يحمل للرجل أن ينكح أمة ولا يقترن إلا أن يجتمع الشرطان كما قال الله تعالى :  
 وقاله أصبغ . ورؤى هذا القول عن جابر بن عبد الله وابن عباس وعطاء وطاوس والزهرية  
 ومكحول ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق ، واختاره ابن المنذر وغيره . فإن وجد  
 المهر وعدم النفقة فقال مالك في كتاب محمد : لا يجوز له أن يتزوج أمة . وقال أصبغ : فلك  
 جائز ، إذ نفقة الأمة على أهلها إذا لم يضمها إليه . وفي الآية قول رابع - قال مجاهد : مما  
 وسع الله على هذه الأمة نكاح الأمة والتصرانية ، وإن كان موسرا . وقال بذلك أبو حنيفة  
 أيضا ، ولم يستتر خوف العنت ؛ إذا لم تكن نحته حرمة . قالوا : لأن كل مال يمكن أن  
 يتزوج به الأمة يمكن أن يتزوج به الحرمة ؛ فالآية على هذا أصل في جواز نكاح الأمة مطلقا .  
 قال مجاهد : وبه يأخذ سفيان ، وذلك أتى سائسه عن نكاح الأمة فحدثني عن ابن أبي ليلى  
 عن المنهال عن جابر بن عبد الله عن علي رضي الله عنه قال : إذا نكحت الحرمة على الأمة  
 كان لحرة يومان وللأمة يوم . قال : ولم ير علي به بأسا . وحجة هذا القول عموم قوله تعالى :  
 « وَأَيُّهَا لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » . وقوله تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا » إلى قوله :  
 « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ » ؛ لقوله عز وجل : « فَأَنكِحُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى  
 وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَدْلُوا فَوَاحِدَةً » . وقد اتفق الجميع على أن للزنا يتزوج أربعا وإن  
 خاف ألا يبدل . قالوا : وكذلك له تزويج الأمة وإن كان واجدا للطول غير خائف للعنت . وقوله

وروى عن مالك في الذي يحسد طولاً لحرة أنه يتزوج أمة مع قدرته على طول الحرة ؛ وذلك  
ضيق من قوله . وقد قال مرة أخرى : ما هو بالحرام اليّن وأجزؤه . والصحيح أنه  
لا يجوز للحرم أن يتكبح أمة غير مسلمة بحال ، ولا له أن يتزوج الأمة المسلمة إلا بالشرطين  
المنصوص عليهما كما بينا . والعنت الزنا ؛ فإن عدم الطول ولم يتخس العنت لم يحزله نكاح  
الأمة . وكذلك إن وجد الطول وخشي العنت . فإن قدر على طول حرة ثانية وهي المسألة :

الثانية - فهل يتزوج الأمة ؛ اختلف العلماء في ذلك ، قيل : يتزوج الأمة  
فإن الأمة المسلمة لا تلحق بالكافرة ، فأمة مؤمنة خير من حرة مشركة . واختاره ابن العربي .  
وقيل : يتزوج الكاتبة ؛ لأن الأمة وإن كانت تفضلها بالإيمان فالكافرة تفضلها بالحرية  
وهي زوجة . وأيضاً فإن ولدها يكون حراً لا يسترق ، وولد الأمة يكون رقياً ؛ وهذا هو  
الذي جئني على أصل المذهب .

الثالثة - واختلف العلماء في الرجل يتزوج الحرة على الأمة ولم تعلم بها ؛ فقالت  
مطائفة من النكاح ثابت . كذلك قال سعيد بن المسيّب وعطاء بن أبي رباح والشافعي  
وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وروى عن علي - وقيل : للحرة الخيار إذا علمت . ثم في أي شيء  
ويكون لها الخيار ؛ فقال الزمري وسعيد بن المسيّب ومالك وأحمد وإسحاق أن يقيم معه  
أو تفارقه . وقال عبد الملك - في أن يفترق نكاح الأمة أو تفسخه . وقال النخعي : إذا تزوج  
الحرة على الأمة فارق الأمة إلا ألفت . يكون له منها ولد ؛ فإن كان لم يفترق بينهما . وقال  
مسروق : يفسخ نكاح الأمة ؛ لأنه لم يسهل للضرورة كالمتينة ، فإذا ارتفعت الضرورة  
فوقعت للإبادة .

الرابعة - فإن كلفت تحته أتان علمت الحرة بواحدة منهما ولم تعلم بالأخرى فإنه  
يكون لها الخيار . فلا يرى لو أن حرة تزوج عليها أمة فرضيت ، ثم تزوج عليها أمة فرضيت ،  
ثم تزوج عليها أخرى فانكرت كل ذلك لها ؛ فكذلك هذه إذا لم تعلم بالأمتين وعلمت بواحدة .  
فإن لم ينقض قال مالك . وإنما جعلنا الخيار لحرة في هذه المسائل لما قال العلماء قبل ؛

يريد سعيد بن المسيّب وابن شهاب وغيرهما . قال مالك : ولولا ما قالوه لرأيت حلالاً ؛ لأنه في كتاب الله حلال . فإن لم تكفبه الحيرة واحتاج إلى أخرى ولم يقدر على صلتها جازله أن يتزوج الأئمة حتى يتمى إلى أربع بالترويع بظاهر القرآن . ورواه ابن وهب عن مالك . وروى ابن القاسم عنه : يرد نكاحه . قال ابن العربي : والأول أصح في الدليل ، وكذلك هو في القرآن ؛ فإن من رضى بالسبب المحقق رضى بالسبب المرتب عليه ، ولا يكون لها خيار ؛ لأنها قد علمت أن له نكاح الأربع ، وعلمت أنه إن لم يقدر على نكاح حرة تزوج أمة ، وما شرط الله سبحانه عليها كما شرطت على نفسها ، ولا يتبر في شروط الله سبحانه وتعالى عليها . وهذا غاية التحقيق في الباب والإنصاف فيه .

الخامسة - قوله تعالى : ( الْمُحْصَنَاتِ ) يريد الحرّات ؛ يدل عليه التقسيم بين وبين الإماء في قوله : « مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » . وقالت فرقة : معناه العفائف . وهو ضعيف ؛ لأن الإماء يقعن تحته فأجازوا نكاح إماء أهل الكتاب ، وحرّموا البنايا من المؤمنات والكنانيات . وهو قول ابن ميسرة والسدي . وقد اختلف العلماء فيما يجوز للحر الذي لا يحد الطول ويغشى النّت من نكاح الإماء ؛ فقال مالك وأبو حنيفة وابن شهاب الزهري والحارث المكي : له أن يتزوج أربعاً . وقال حماد بن أبي سليمان : ليس له أن ينكح من الإماء أكثر من اثنتين . وقال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق : ليس له أن ينكح من الإماء إلا واحدة . وهو قول ابن عباس ومسروق وجماعة ؛ واحتجوا بقوله تعالى : « ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَلَتِ مِنْكُمْ » وهذا المعنى يزول بنكاح واحدة .

السادسة - قوله تعالى : ( فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) أي فليتزوج بأمة الغير . ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز له أن يتزوج أمة نفسه ؛ لتعارض الحقوق واختلافها .

السابعة - قوله تعالى : ( مِنْ قَبَائِكُمُ ) أي المملوكات ، وهي جمع فناة . والعرب تقول للولك : قتي ، وللملوكة فناة . وفي الحديث الصحيح : « لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي »

ولكن ليفل قَتَّى وقَتَّى وساقى . ولفظ القى والفتا يطلق أيضا على الأحرار في ابتداء الشباب ، فأما في المسالك فيطلق في الشباب وفي الكبر .

الثامنة - قوله تعالى : ( الْمُؤْمِنَاتِ ) بين بهذا أنه لا يجوز التزوج بالأمة الكائنية ، فهذه الصفة مشترطة عند مالك وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، والثوري والأوزاعي والحسن البصري والزهرى ومكحول ومجاهد . وقالت طائفة من أهل العلم منهم أصحاب الرأي : نكاح الأمة الكائنية جائز . قال أبو عمر : ولا أعلم لهم سلفاً في قولهم ، إلا أبا مبصرة عمرو بن - شريحيل فإنه قال : إمام أهل الكتاب بمنزلة الحرائر منهن . قالوا : وقوله « الْمُؤْمِنَاتِ » على جهة الوصف الفاضل وليس بشرط ألا يجوز غيرها ، وهذا بمنزلة قوله تعالى : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا قَوَاعِدَهُ » فإن خاف ألا يعيدل فترجأ أكثر من واحدة جاز ، ولكن الأفضل ألا يترجأ ، فكذلك هنا الأفضل ألا يترجأ إلا مؤمنة ، ولو تزوج غير المؤمنة جاز . واحتجوا بالقياس على الحرائر ، وذلك أنه لما لم يمنع قوله : « الْمُؤْمِنَاتِ » في الحرائر من نكاح الكائيات فكذلك لا يمنع قوله : « الْمُؤْمِنَاتِ » في الإمامة من نكاح إماء الكائيات . وقال أشهب في المدونة : جائز للعبد المسلم أن يترجأ أمة كائنية . فالمنع عنده أن يفضل الزوج في الحررية والدين معاً . ولا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز لمسلم نكاح مجوسية ولا وثنية ، وإذا كان حراماً بإجماع نكاحهما فكذلك وطؤهما بملك اليقين قياساً ونظراً . وقد روى عن طاوس ومجاهد وعطاء وعمرو بن دينار أنهم قالوا : لا بأس بنكاح الأمة المجوسية بملك اليقين . وهو قول شاذ مهجور لم يلتفت إليه أحد من فقهاء الأمصار . وقالوا : لا يحل أن يطأها حتى تسلم . وقد تقدم القول في هذه المسألة في « البقرة » مستوفى .

التاسعة - قوله تعالى : ( وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ) المعنى أن الله عليم ببواطن الأمور ولكم ظواهرها ، وكلكم بنو آدم وأكرمكم عند الله أتقاكم ، فلا تستكفروا من التزوج بالإمامة عند الضرورة ، وإن كانت حديثة عهد بيساء ، أو كانت خرساء وما أشبه ذلك . ففي اللفظ تنبيه على أنه ربما كان إيمان أمة أفضل من إيمان بعض الحرائر .

الماشرة - قوله تعالى : (بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ) ابتداء وخبر ؛ كقولك زيد في الدار .  
والمعنى أتم بنو آدم . وقيل : أتم مؤمنون . وقيل : في الكلام عديم وتأخير ؛ للمنى ،  
ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فلينكح بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ : هذاتاة  
هذا ، وهذا فتاة هذا . فبعضكم على هذا التقدير مرفوع بضمه وهو فلينكح . والمقصود بهذا  
الكلام توطئة نفوس العرب التي كانت تستهجن ولد الأمة وتغيره وتسميه المهيمن<sup>(١)</sup> ، فلما جاء  
الشرع يجاوز نكاحها علموا أن ذلك التهجين لا معنى له ، وإنما انحطت الأمة فلم يحز للزواج  
الترؤج بها إلا عند الضرورة ؛ لأنه تسبب إلى إرفاق الولد ، وأن الأمة لا تغرغ للزوج على  
الدوام ، لأنها مشغولة بخدمة المولى .

الحادية عشرة - قوله تعالى : (فَأَنكِحُوهُمْ بِأَذْنِ أَهْلِيْنَّ) أى بولاية أربابهن المالكين  
وإذنهم . وكذلك العبد لا ينكح إلا بإذن سيده ؛ لأن العبد مملوك لا أمر له ، وبدنه كله  
مستغرق ، لكن الفرق بينهما أن العبد إذا تزوج بغير إذن سيده فإن أجازاه السيد جاز ؛  
هذا مذهب مالك وأصحاب الرأي ، وهو قول الحسن البصري وعطاء بن أبى رباح وسعيد بن  
المسيب وشريح والشافعي . والأمة إذا تزوجت بغير إذن أهلها ففسخ ولم يحز بإجازة السيد ؛  
لأن نقصان الأئونة في الأمة يمنع من انعقاد النكاح البتة . وقالت طائفة : إذا نكح العبد بغير  
إذن سيده ففسخ نكاحه ؛ هذا قول الشافعي والأوزاعي وداود بن علي ، قالوا : لا يجوز إجازة  
المولى إن لم يحضره ؛ لأن العقد الفاسد لا تصح إجازته ، فإن أراد النكاح استقبله على سته .  
وقد أجمع علماء المسلمين على أنه لا يجوز نكاح العبد بغير إذن سيده . وقد كان ابن عمر يئد  
العبد بذلك زانياً ويحجته ؛ وهو قول أبى ثور . وذكر عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن  
نافع عن ابن عمر ، وعن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه أخذ عبداً له نكح بغير إذنه  
فضربه الحد وفزق بينهما وأبطل صداقها . قال : وأخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة أنه  
أخبره عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى نكاح العبد بغير إذن وليه زناً ، ويرى عليه الحد ،

(١) المهيمن : الذى أبوه مريد وأمه أمة غير محصنة .

ويصاقب الذين أنكحوها. قال: وأخبرنا ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال سمعت جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا صِدِّ نَكَحَ بَنِي إِذْنَ سَيِّدِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ». وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه هو نكاح حرام؛ فإن نكح بإذن سيده فالطلاق بيد من يستعمل الفرج. قال أبو عمر: على هذا مذهب جماعة فقهاء الأمصار بالمجاز والعراق، ولم يُخْتَلَفْ عن ابن عباس أن الطلاق بيد السيد؛ وتابعه على ذلك جابر بن زيد ورفقة. وهو عند العلماء شذوذ لا يُعْرَجُ عليه، وأظن ابن عباس تأول في ذلك قول الله تعالى: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَيِّدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ». وأجمع أهل العلم على أن نكاح العبد جائز بإذن مولاه؛ فإن نكح نكاحا فاسدا فقال الشافعي: إن لم يكن دخل فلا شيء لها، وإن كان دخل فعليه المهر إذا عتق؛ هذا هو الصحيح من مذهبه، وهو قول أبي يوسف ومحمد لا مهر عليه حتى يبتى. وقال أبو حنيفة: إن دخل بها فلها المهر. وقال مالك والشافعي: إذا كان عبد بين رجلين فأذن له أحدهما في النكاح فنكح فالنكاح باطل، فأما الأمة إذا أذنت أهلها في النكاح فأذنوا جاز، وإن لم تبشر العقد لكن تَوَلَّى من يعقده عليها.

الثانية عشرة - قوله تعالى: (وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ) دليل على وجوب المهر في النكاح، وأنه للأمة، (وَالْمَعْرُوفُ) مئة بالشرع والسنة، وهذا يقتضى أنهن أحق بمهورهن من السادة، وهو مذهب مالك. قال في كتاب الزهون: ليس للسيدة أن يأخذ مهر أمتها ويتعها بلا جهاز. وقال الشافعي: الصداق للسيدة؛ لأنه عوض فلا يكون للأمة. أصله إجازة المنفعة في الرقبة، وإنما ذكرت لأن المهر وجب بسببها. وذكر القاضي إسماعيل في أحكامه: زعم بعض المراقبين إذا زوج أمتها من عبده فلا مهر. وهذا خلاف الكتاب والسنة وأظن فيه.

الثالثة عشرة - قوله تعالى: (مُحْصَنَاتٍ) أى عفاف. وقرأ الكسائي: «مُحْصَنَاتٍ» بكسر الصاد في جميع القرآن، إلا في قوله تعالى: «وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ». وقرأ الباقون بالنصب في جميع القرآن. ثم قال: (فَيَرْسُلْنَ فِيهِ) أى في زواجر، أى معلنات بالزنا؛ لأن أهل الجاهلية كان فيهم الزواني في العلانية، ولحقوا رأيات منصوبات كراية البطار.



(وَلَا تُتَبَلَّاتِ أَخْدَانُ) صدقاه على الفاحشة، واحدم خدن وخدين، وهو الذي يخادك، ورجل خدته، إذا أخذ أخداً أى أصحاباً، عن أبى زيد، وقيل: المسالمة المهاجرة بالزنا، أى التى تتركى نفسها لذلك. وذات الخدن هى التى ترى سراً. وقيل: المسالمة المبذولة. وذات الخدن التى ترى بواحد. وكانت العرب تعيب الإعلان بالزنا، ولا تعيب أخذ الأخدان، ثم رفع الإسلام جميع ذلك، وفى ذلك نزل قوله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوا الْقَوَاعِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ» عن ابن عباس وغيره.

الرابعة عشرة — قوله تعالى: (إِنَّا أَهْنُ) قراءة عاصم وحزمة والكسائي يفتح الهمزة. الباكون بضمها. فبالفتح معناه أسلن، وبالضم زُوجن. فإذا زنت الأمة المسلمة جُلئت نصف جلد الحرة، وإسلامها هو إحصائها فى قول الجمهور: ابن مسعود والشعبي والزهرى وضريح. وطيه فلا تحُدْ كافرة إذا زنت؛ وهو قول الشافعى فيما ذكر ابن المنذر. وقال آخرون: إحصائها التزوج بجزء؛ فإذا زنت الأمة المسلمة التى لم تتزوج فلا حد عليها، قاله سعيد بن جبير والحسن وقتادة، وروى عن ابن عباس وأبى الدرداء، وبه قال أبو عبيد. قال: وفى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سئل عن حد الأمة فقال: إن الأمة ألفت قرة رأسها من وراء الدار. قال الأصمى: الفروة جلدة الرأس. قال أبو عبيد: وهو لم يرد الفروة بمنها، وكيف تُلقي جلدة رأسها من وراء الدار، ولكن هذا مثل! إنما أراد بالفروة القناع، يقول: ليس عليها قناع ولا حجاب، وأنها تخرج إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه، لا تهاب على الامتناع من ذلك؛ فتصير حيث لا تقدر على الامتناع من الفجور، مثل رطية الغنم وأبواب الضريبة ونحو ذلك؛ فكانه رأى ألا حد عليها إذا بغرت لهذا المعنى. وقالت فرقة: إحصائها التزوج، إلا أن الحد واجب على الأمة المسلمة غير المتروجة بالسنة؛ كما فى صحيح البخارى، ومسلم أنه قيل: يا رسول الله، الأمة إذا زنت ولم تُحصن؟ فأوجب عليها الحد. قال الزهرى: فالتروجة محدودة بالقرآن، والمسلمة غير المتروجة محدودة بالحديث. قال القاضي إسماعيل فى قول من قال: إِنَّا أَهْنُ أسلن: بُسْدٌ، لأن ذكر

الإيمان قد تقدم لمن في قوله تعالى « مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » . وأما من قال : إذا أحصن تزوجن ، وأنه لا حد على الأمة حتى تترجح ، فإنهم ذهبوا إلى ظاهر القرآن وأحسبهم لم يسلوا هذا الحديث . والأمر عندنا أن الأمة إذا زنت وقد أحصنت مجلدة بكتاب الله ، وإذا زنت ولم تحصن مجلدة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا رجم عليها ؛ لأن الرجم لا ينتصف . قال أبو عمر : ظاهر قول الله عز وجل يقتضي ألا حد على أمة وإن كانت مسلمة إلا بسد التزوج ، ثم جاءت السنة مجلدها وإن لم تحصن ، فكان ذلك زيادة بيان .

قلت : ظهر المؤمن حتى لا يستباح إلا بيقين ، ولا يقين مع الاختلاف ، لولا ما جاء في صحيح السنة من الجلد في ذلك . والله أعلم . وقال أبو ثور فيما ذكر ابن المنذر : وإن كانوا اختلفوا في رجمهما فإنهما يربحان إذا كانا محصنين ، وإن كان إجماعاً فالإجماع أولى .

الخامسة عشرة — وأختلف العلماء فيمن يقيم الحد عليها ؛ فقال ابن شهاب : مضت السنة أن يحد العبد والأمة أهلوم في الزنا ، إلا أن يرفع أمرهم إلى السلطان فليس لأحد أن يفتات عليه ؛ وهو مقتضى قوله عليه السلام : « إذا زنت أمة أحديكم فليحدوها الحد » . وقال علي رضي الله عنه في خطبته : يا أيها الناس ، أقيموا على أركانكم الحد ، من أحصن منهم ومن لم يحصن ، فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجلبدها ، فإذا هي حديث عهد بنفاس ، فنجيت إن أنا جلدتها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أحصنت » . أخرجه مسلم موقوفاً عن علي . وأسند النسائي وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقيموا الحدود على ما ملكت إيمانكم من أحصن منهم ومن لم يحصن » . وهذا نص في إقامة السادة الحدود على المالك من أحصن منهم ومن لم يحصن . قال مالك رضي الله عنه : يحد المولى عبده في الزنا وشرب الخمر والقذف إذا شهد عنده الشهود بذلك ، ولا يقطعه في السرقة ، وإنما يقطعه الإمام ؛ وهو قول الليث . وروى عن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا الحدود على مسلمهم ، منهم ابن عمر وأنس ، ولا يخالف لهم من الصحابة . وروى عن ابن أبي ليلى أنه قال : أدركت بغايا الأنصار يضربون الوليدة من ولائهم إذا

زنت في مجالسهم . وقال أبو حنيفة : يقيم المحدث على السيد والإمام السلطان دون المولى في الزنا وسائر المحدث ، وهو قول الحسن بن حن . قال الشافعي : يحرمه المولى في كل حد ويقطعه ، وأصح بالأحاديث التي ذكرنا . وقال الثوري والأوزاعي : يحرمه في الزنا ، وهو مقتضى الأحاديث ، والله أعلم . وقد مضى القول في تقريب السيد في هذه السورة .

السادسة عشرة - فإن زنت الأمة ثم حقت قبل أن يحكم سيدها لم يكن له سبيل إلى حداثها ، والسلطان يحلها إذا ثبت ذلك عنده ؛ فإن زنت ثم تزوجت لم يكن لسيدها أن يحلها أيضا لحق الزوج ، إذ قد يضره ذلك . وهذا مذهب مالك إذا لم يكن الزوج ملكا للسيد ، فلو كان ، جاز للسيد ذلك لأن حقهما حقه .

السابعة عشرة - فإن أقر العبد بالزنا وأنكره المولى فإن الحد يجب على العبد لإقراره ، ولا التفات لما أنكره المولى ، وهذا مجمع عليه بين العلماء . وكذلك المذبر وأم الولد والمكاتب والمعتق بعضه . وأجمعوا أيضا على أن الأمة إذا زنت ثم أعتقت حقت حد الإملاء ، وإن زنت وهي لا تعلم بالعتق ثم علمت وقد حُتت أمم عليها تمام حد الحرة ؛ ذكره ابن المنذر .

الثامنة عشرة - واختلقوا في عفو السيد عن عبده وأمنته إذا زنيا ؛ فكان الحسن البصري يقول : له أن يعفو . وقال غير الحسن : لا يسه إلا إقامة الحد ، كما لا يسه السلطان أن يعفو عن حد إذا علمه ، لم يسه السيد كذلك أن يعفو عن أمته إذا وجب عليها الحد ؛ وهذا مذهب أبي ثور . قال ابن المنذر : وبه تقول .

التاسعة عشرة - قوله تعالى : (فَعَلَيْنِ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) أي الحد . ويعني بالمحصنات هاهنا الأبيكار الحرائر ؛ لأن الثيب عليها الرجم والرجم لا يتبعض ، وإنما قبل البكر محصنة وإن لم تكن متروجة لأن الإحصان يكون بها ؛ كما يقال : أخفية قبل أن يُفصحى بها ؛ وكما يقال للبقرة بثيرة قبل أن تُثير . وقيل : «المحصنات» للزواني ؛ لأن عليها الضرب والرجم في الحديث ، والرجم لا يتبعض فصار عليهن نصف الضرب . والقائمة في قصاص حدن أنهن أضعف من الحرائر . ويقال : لهن لا يصلن إلى مرادهن كما تصل الحرائر . وقيل :

لأن المغوية تحب على قدر النعمة؛ ألا ترى أن الله تعالى قال لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ إِنَّمَا لِلنَّبِيِّ مِنْ بَيْنِكُنَّ عَلَيْكِ مَبِيتَةٌ مُضَافَةٌ لِمَا الْمَنَاقِبُ ضَبْعَيْنِ ۖ فَلَمَّا كَانَتْ نِعْمَتَيْنِ أَكْثَرُ جَعَلَ عَقُوبَتُهُنَّ أَشَدَّ ، وكذلك الإماء لما كانت نعمتين أقل فعقوبتهن أقل . وذكر في الآية حدَّ الإماء خاصة ولم يذكر حدَّ العبيد ؛ ولكن حدَّ العبيد والإماء سواء : خمسون جلعة في الزنا ، وفي القذف وشرب الخمر أربعون ؛ لأن حدَّ الأمة إنما تقص لتقصان الرق فدخل للذكور من العبد في ذلك جلعة المملوكة ، كما دخل الإماء تحت قوله عليه السلام : " من أحق شركاً له في عبد " <sup>(١)</sup> . وهذا الذي يسميه العلماء القياس في معنى الأصل ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلِلَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ » الآية . فدخل في ذلك المحصنين قطعا ؛ على ما يأتي بيانه في سورة الطلاق : إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

لثلاثة عشرين — وأجمع العلماء على أن بيع الأمة الزانية ليس بواجب لازم حل ربحاً ، وإن احتلوا له ذلك ؛ لقوله عليه السلام : " إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَيْنِ زَنَاهَا فَلْيُجْلِبْهَا الْحَدَّ وَلَا يُقَبَّ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيُجْلِبْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتَرَّبَّ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتْ ثَلَاثَةَ تَيْنِ زَنَاهَا فَلْيُجْلِبْهَا طَوْرَ جَبَلٍ مِنْ شَمَرٍ " أخرجه مسلم عن أبي هريرة . وقال أهل الظاهر بوجوب بيعها في الزانية . منهم داود وغيره ؛ لقوله : " فليعها " وقوله : " ثم يبيعوها ولو بضعير " . قال ابن شهاب : فلا تدرى بعد الثالثة أو الرابعة ؛ والضعير الحبل . فإذا باعها عرفت زناها لأنه يجب فلا يحل أن يكم . فإن قيل : إذا كان مقصود الحديث إبعاد الزانية ووجب على بائعها التعريف بزناها فلا ينبغي لأحد أن يشتريها لأنها مما قد أمر بإبعادها . فاجواب أنها مال ولا تُضَاعَفُ ؛ انتهى عن إضاعة المال ، ولا تُسَيَّبُ لأن ذلك لإغراء لها بالزنا وتمكين منه ، ولا تحبس دلالتنا فإن فيه تعطيل منفعتها على سيدها فلم يبق إلا بيعها . ولعل سيدها الثاني بعفها بالوطء أو سلبه في التحريم فيمنعها من ذلك . وعلى الجملة فتدبر الملاك تختلف عليها الأحوال . والله أعلم .

(١) أي حصة رعيها .

(٢) لا يوجب : لا يكتفى ولا يوجب بعد الضرب .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ أى الصبر على العزبة خير من نكاح الأمة ؛ لأنه يُغْنِي إلى إرفاق الولد ، والغنى من النفس والصبر على مكالم الأخلق أولى من البذلة . وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : إنما حرّرت زوج أمة فقد أرق نصفه . بنى بصير ولده رقيقا ؛ فالصبر عن ذلك أفضل ليجل يرق الولد . وقال سعيد بن جبير : ما نكاح الأمة من الزنا إلا قريب ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، أى من نكاح الإمام . وفى سنن ابن ماجه عن الضحاك بن مزاحم قال : سمعت أنس بن مالك يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أراد أن يلقى الله طاهرا مظهرها فليزوج الحرائر " . ورواه أبو إسحاق التلعلي من حديث يونس بن مرقاس ، وكان خادما لأنس ، وزاد : فقال أبو هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الحرائر صلاح البيت والإمام هلاك البيت — أو قال — فساد البيت "

قوله تعالى : يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦١﴾

أى ليبين لكم أمر دينكم ومصالح أمركم ، وما يحل لكم وما يحرم عليكم . وذلك يدل على امتناع خلق واقعة عن حكم الله تعالى ، ومنه قوله تعالى : « مَا قَرَأْتَ فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ » على ما يأتى . وقال بعد هذا « يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ » بقاء هذا « بَأَن » والأول باللام . فقال الفقهاء : العرب تعاقب بين لام كي وأن ؛ فأتى باللام إلى على معنى « كي » فى موضع « لَنْ » فى أردت وأمرت ؛ فيقولون : أردت أن تفعل ، وأردت لتفعل ؛ لأنهما يطلبان المستقبل . ولا يجوز ظننت لتفعل ؛ لأنك تقول ظننت أن قد فت . وفى التنزيل « وَأُمرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ » . « وَأُمرْتُ أَنْ أُنْصِلَ رَبَّ الْعَالَمِينَ » . « يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ » . « يريدون أن يطفئوا نور الله » . قال الشاعر :

(١) خيرة سعيد بن جبير كافى تفسيره لغيرى : « ما كلفناكم إلا من الله ولا قولا » . أى ما تقي وما تباعد . (٢) هو كثير من .

أريد لأتقى ذكرها فكانما • تمثّل لي ليس بكل سبيل

يريد أن أنسى. قال النحاس: وخطأ الزجاج هذا القول وقال: لو كانت اللام بمعنى «أن»  
لدخلت عليها لام أخرى؛ كما تقول: جئت كي تكمنى، ثم تقول: جئت لكي تكمنى. وأنشدنا:  
أردت لكي أعلم الناس أنها • سراويل قيس والنفود شهود<sup>(١)</sup>

قال: والتقدير أراد به ليبين لكم. قال النحاس: وزاد الأمر على هذا حتى سماها بعض القراء  
لام أن؛ وقيل: المعنى يريد الله هذا من أجل أن يبين لكم.

(وَيَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أي من أهل الحق. وقيل: معنى «يهديكم» يبين  
لكم طرق الذين من قبلكم من أهل الحق وأهل الباطل. وقال بعض أهل النظر: في هذا  
دليل على أن كل ما حرم الله قبل هذه الآية طينا فقد حُرّم على من كان قبلنا. قال النحاس:  
وهذا غلط؛ لأنه يكون المعنى ويبين لكم أمر من كان قبلكم ممن كان يحب ما نهى عنه،  
وقد يكون مبين لكم كما يتبين من الآتياء فلا يوحى به إلى هذا بعينه. ويقال: إن  
قوله «يريد الله» ابتداء القصة، أي يريد الله أن يبين لكم كيفية طاعته. «ويهديكم»  
يرفكم «من الذين من قبلكم» أنهم لما تركوا أمرى كيف عاقبتهم، وأتم إذا فعلتم ذلك  
لا أعاقبكم ولكن أنوب عليكم. (والله عليم) بن تائب (حكيم) بقبول التوبة.

قوله تعالى: **وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّمَاةَ أَنْ  
تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا** <sup>(١٧)</sup> **يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ  
ضَعِيفًا** <sup>(١٨)</sup>

قوله تعالى: (وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ) ابتداء وخبر. و«أن» في موضع نصب  
يريد، وكذلك «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ»؛ فإن يخفف في موضع نصب يريد؛ والمعنى:

(١) البيت قيس بن حادة، ويجه.

ولا يقولوا تائب قيس رحمه • سراويل حادي تحت تمره

قال ابن سيده: يشاء أن يها طرد روبا بين يدي سطوة أوفيه من الأما. فخر قيس من سراويله ما قاما  
للأرض فقلت به • قال هذين البيتين يتقدم من إلقاء سراويله في الشبه المصوح. (من اللسان مادة «سرد».)

يريد توبتكم، أى يقبلها فيتجاوز عن ذنوبكم ويريد التخفيف عنكم . قبل : فى جميع أحكام الشرع، وهو الصحيح . وقيل : المراد بالتخفيف نكاح الأمة، أى لما علمنا ضعفكم عن الصبر عن النساء خففنا عنكم بإباحة الإمام؛ قاله مجاهد وابن زيد وطاوس . قال طاوس : ليس يكون الإنسان فى شئ أضعف منه فى أمر النساء . وأختلف فى تعيين المتعين للشهوات؛ فقال مجاهد : هم الزناة . السدى : هم اليهود والنصارى . وقالت فرقة : هم اليهود خاصة؛ لأنهم أرادوا أن يتبعهم المسلمون فى نكاح الأخوات من الأب . وقال ابن زيد : ذلك على العموم، وهو الأصح . والميل : المدول عن طريق الاستواء؛ فمن كان عليها أحب أن يكون أمثاله عليها حتى لا يلحقه معزة .

قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ۖ ﴾ نصب على الحال؛ والمعنى أن هواه يستميله وشهوته وغضبه يستخفانه؛ وهذا أشد الضعف فأحتاج إلى التخفيف . وقال طاوس : ذلك فى أمر النساء خاصة . وروى عن ابن عباس أنه قرأ « وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا » أى وخلق الله الإنسان ضعيفا، أى لا يصبر عن النساء . قال ابن المسيب : لقد أتى على ثمانون سنة وذهبت إحدى عيني وأنا أعشو بالآخرى وصاحبى أعمى أصم - يعنى ذكره - وإنى أخاف من فتنة النساء . ونحوه عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، قال عبادة : ألا ترونى لا أقوم إلا رقاداً ولا أكل إلا ما لوق لي - قال يحيى : يعنى لئن ومحن - وقد مات صاحبى منذ زمان - قال يحيى : يعنى ذكره - وما يسترنى أنى خلوت بامرأة لا تحل لى، وأن لى ما تطلع عليه الشمس مخافة أن يأتينى الشيطان فيحركه، على أنه لا سمع له ولا بصر ! .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْزَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿١٦﴾

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ يَا بَايِلُ ﴾ أى بغير حق . ووجوه ذلك تكثر على ما بيناه ؛ وقد قدمنا معناه فى البقرة . ومن أكل المال بيع العُربان ؛ وهو أن يأخذ منك السلعة أو يكتري منك الدابة ويعطيك درهما فما فوقه ، على أنه إن اشتراها أو ركب الدابة فهو من ثمن السلعة أو ركاز الدابة ؛ وإن ترك ابتياع السلعة أو ركاز الدابة فما أعطاك فهو لك . فهذا لا يصلح ولا يجوز عند جماعة الفقهاء الأمصار من المجازين والعراقيين ، لأنه من باب بيع القمار والنزول والمخاطرة ، وأكل المال بالباطل بشير عوض ولا هبة ، وذلك باطل بإجماع . وبيع العُربان منسوخ إذا وقع على هذا الوجه قبل القبض وبمعه ، وترد السلعة إن كانت قائمة ، فإن فاتت رد قيمتها يوم قبضها . وقد روى عن قوم منهم ابن سيرين ومجاهد ونافع ابن عبد الحارث وزيد بن أسلم أنهم أجازوا بيع العربان على ما وصفنا . وكان زيد بن أسلم يقول : أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عمر : هذا لا يُعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ، وإنما ذكره عبد الرزاق عن الأسلمى عن زيد بن أسلم مُرسلاً ؛ وهذا مثله ليس حجة . ويحتمل أن يكون بيع العربان الجائز على ما تأوله مالك والفقهاء معه ؛ وذلك أن بئرته ثم يحسب عربانه من الثمن إذا اختار تمام البيع . وهذا لا خلاف فى جوازه عن مالك وغيره . وفى موطن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العُربان . قال أبو عمر : قد تكلم الناس فى الثقة عنده فى هذا الموضع ، وأشبه ما قيل فيه أنه أخذه عن ابن لُيعة أو عن ابن وهب عن ابن لُيعة ؛ لأن ابن لُيعة سمعه من عمرو بن شعيب ورواه عنه . حدث به عن ابن لُيعة ابن وهب وغيره ، وإن لُيعة أحد العلماء إلا أنه يقال : إنه احترقت كتبه فكان إذا حدث بعد ذلك من حفظه غلط . وما رواه عنه ابن المبارك وابن وهب فهو عند بعضهم صحيح . ومنهم من يضفف حديثه كله ، وكان عنده علم واسع وكان كثير الحديث ، إلا أن حاله عندهم كما وصفنا .



الثانية - قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ هذا استثناء منقطع ، أى ولكن تجارة عن تراض . والتجارة هى البيع والشراء ؛ وهذا مثل قوله تعالى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » على ما تقدم . وقرئ « تجارة » ، بالرفع أى إلا أن تقع تجارة ؛ وعليه أفند سيويه :

فَدَى لِيْ ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقِي \* إِذَا كَانَ يَوْمُ ذَوِ كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ

وتسمى هذه كان التامة ؛ لأنها تمت بفاعها ولم تحتاج إلى مفعول . وقرئ « تجارة » بالنصب ؛ فتكون كان ناقصة لأنها لا تتم بالاسم دون الخبر ، فاسمها مضمرة فيها ، وإن شئت قدرته ؛ أى إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقد تقدم هذا ؛ ومنه قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿تِجَارَةً﴾ التجارة فى اللغة عبارة عن المعاوضة ؛ ومنه الجار الذى يعطيه البارئ سبحانه العبد عوضاً عن الأعمال الصالحة التى هى بعض من فعله ؛ قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ » . وقال تعالى : « يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ يَبُورَ » . وقال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ » الآية . فسعى ذلك كله بيعاً وشراءً على وجه المجاز ، تشبيهاً بفقود الأثيرة والبياعات التى تحصل بها الأغراض ، وهو نوعان : ثقلٌ فى الحضر من غير ثقله ولا سفر ، وهذا ترصُّ وأحتكار قد رغب عنه أولو الأقدار وزهد فيه ذوو الأخطار . والثانى ثقل المال بالأسفار ونقله إلى الأمصار ، وهذا ألبق بأهل المروءة وأعم جدوى ومنفعة ، غير أنه أكثر خطراً وأعظم غرراً . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسافر وماله لعلّى قلّيت إلا ما وقى الله » .<sup>(١)</sup> معنى على خطر . وقيل : فى التوراة يابن آدم ، أحييت سفراً أحييت لك رزقا . الطبرى ؛ وهذه الآية أدل دليل على فساد قول ...<sup>(٢)</sup>

(١) نسب صاحب اللسان هذه العبارة إلى أعرابي . راجع مادة ( قلّت ) . وقلقت بالحرى كالكلام .

(٢) باض بالأسفل . والذى فى الطبرى : « فى هذه الآية إجابة من الله تعالى ذكره من تكذيب قول الجهمية المخصومة المنكرين طلب الأثروات بالتجارات والصناعات والله تعالى يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » اكتساباً لأجل ذلك لما . راجع الطبرى فى تفسير الآية وسياق فى ص ١٥٦

الرابعة - اعلم أن كل معاوضة تجارة على أي وجه كانت العوض ، إلا أن قوله « بالباطل » أخرج منها كل عوض لا يجوز شرعا من رباً أو جهالة أو تقدير عوض فاسد كالحمر والخنزير وغير ذلك . وخرج منها أيضا كل عقد جائز لا عوض فيه ؛ كالقرض والصدقة والهبة لا للتواب . وجازت عقود التبرعات بأدلة أخرى مذكورة في مواضعها . فهذان طرفان متفق عليهما . وخرج منها أيضا دعاء أخيك إليك إلى طعامه . روى أبو داود عن ابن عباس في قوله تعالى : « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » فكان الرجل يخرج أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما زلت هذه الآية ؛ فنسخ ذلك بالآية الأخرى التي في « النور » ؛ فقال : « لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ » إلى قوله « أَشْتَاتًا » ؛ فكان الرجل الفتي يدعو الرجل من أهله إلى طعامه فيقول : إني لأُجَنِّحُ أن أكل منه - والتجشع الحرج - ويقول : المسكين أحق به مِنِّي . فأحل في ذلك أن يأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وأحل طعام أهل الكتاب .

الخامسة - لو اشتريت من السوق شيئا ؛ فقال لك صاحبه قبل الشراء : ذُفَّه وأنت في حل ؛ فلا تأكل منه ، لأن إذهبه بالأكْل لأجل الشراء ، فربما لا يقع بينكما شراء فيكون ذلك إلا كل شبهة ، ولكن لو وصف لك صفة فأشتريته فلم تجده على تلك الصفة فأنت بالخيار .

السادسة - والجمهور على جواز الفين في التجارة ؛ مثل أن يبيع رجل ياقوتة بدرهم وهي تساوي مائة فذلك جائز ، وأن المالك الصحيح الملك جائز له أن يبيع ماله الكثير بالتافه اليسير ، وهذا ما لا اختلاف فيه بين العلماء إذا عرف قدر ذلك ، كما تجوز الهبة لو وهب . واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك ؛ فقال قوم : عرف قدر ذلك أو لم يعرف فهو جائز إذا كان رشيدا حرا بالغا . وقالت فرقة : الفين إذا تجاوز التلت مردود ، وإنما أبيع منه المتقارب للمتعارف في التجارات ، وأما المتفاضل الفاحش فلا ؛ وقاله ابن وهب من أصحاب

مالك . والأقول أحس ؛ لقوله عليه السلام في حديث الأئمة الزانية "نطيعها ولو يضيّفر" وقوله عليه السلام لعمر "لا تبتمه - يعنى الفرس - ولو أعطاك بدبرهم واحد" وقوله عليه السلام : "دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض" وقوله عليه السلام : "لا يبيع حاضر لباد" (١) وليس فيها تفصيل بين القليل والكثير من ثلث ولا غيره .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ عَنْ تَرَايُسَ مِنْكُمْ ﴾ أى عن رياء ، إلا أنها جاءت من المفاعلة إذ التجارة من آئين . وأختلف العلماء في التراضي ، فقالت طائفة : تمامه وجرمه بافتراق الأبدان بعد عقدة البيع ، أو بأن يقول أحدهما لصاحبه : إختري فيقول : قد اخترت ، وذلك بعد العقدة أيضا فينجزم أيضا وإن لم يتفرقا ، قاله جماعة من الصحابة والتابعين ، وبه قال الشافعي والثوري والأوزاعي والليث وابن عيينة وإسحاق وغيرهم . قال الأوزاعي : هما بالخيار ما لم يتفرقا ، إلا ببوابة ثلاثة : بيع السلطان المغانم ، والشركة في الميراث ، والشركة في التجارة ؛ فإذا صافقه في هذه الثلاثة فقد وجب البيع وليس فيه بالخيار . قال : وحدّ الفرقة أن يتوارى كل واحد منهما عن صاحبه ، وهو قول أهل الشام . وقال الليث : التفريق أن يقوم أحدهما . وكان أحمد بن حنبل يقول : هما بالخيار أبدا ما لم يتفرقا بأبدانهما ، وسواء قالَا اخترا أو لم يقولاه حتى يفترقا بأبدانهما من مكانهما ؛ وقاله الشافعي أيضا . وهو الصحيح في هذا الباب للأحاديث الواردة في ذلك . وهو مروى عن ابن عمر وأبي بزة وجماعة من العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة : تمام البيع هو أن يعقد البيع بالأئسة فينجزم العقد بذلك ويرضخ الخيار . قال محمد بن الحسن : معنى قوله في الحديث "اليّمان بالخيار ما لم يتفرقا" أن البائع إذا قال قد بعثك فله أن يرجع ما لم يقل المشتري قد قبلت ؛ وهو قول أبي حنيفة ، ونصّ من ذهب مالك أيضا ، حكاه ابن خزيمة متناد . وقيل : ليس له أن يرجع . وقد مضى في «البقرة» - احتج

(١) المنابر : المقيم في المدن والقرى . والبادي : المقيم بالبادية . والمثني مع أن يأتي البدوي للبدو وسفوح بني السراة إلى يمة ونعما ؛ فيقول له الحضري : أتركه حتى لأغال في يده . فهذا الصنيع عزم لما فيه من الإضرار بالفسير . واليخ إذا جرى مع الكهالة منقذ . وسئل ابن عباس عن معنى الحديث قال : لا يكونه مسلما . (من ابن الأثير) . (٢) راجع ج ٣ ص ٣٥٧ طبعه أول مرة ثانية .

الأولون بما ثبت من حديث سُمرة بن جُنْدَب وأبي بَرْزَة وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاصي وأبي هريرة وحكيم بن حزام وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم "اليَعَان بالخيار ما لم يتفرقا" أو يقول أحدهما لصاحبه اختر<sup>(١)</sup> . رواه أيوب عن نافع عن ابن عمر؛ فقوله عليه السلام في هذه الرواية "أو يقول أحدهما لصاحبه اختر" هو معنى الرواية الأخرى "إلا بيع الخيار" وقوله "إلا أن يكون بينهما من خيار" ونحوه . أى يقول أحدهما بعد تمام البيع لصاحبه: اجتر إحصاء البيع أو فسحه ؛ فإن اختار إفضاء البيع تم البيع بينهما وإن لم يتفرقا . وكان ابن عمر وهو راوى الحديث إذا باع أحدا وأحب أن يُفقد البيع مثنى قليلا ثم يرجع . وفي الأصول أنك من روى حديثا فهو أعلم بتأويله لاسيما الصحابة إذ هم أعلم بالمقال وأقعد بالحال . وروى أبو داود والدارقطني عن أبي الوضئ<sup>(١)</sup> قال : كنا في سفر في عسكرا فأتى رجل معه فرس فقال له رجل منا : أبيع هذا الفرس بهذا الغلام ؟ قال نعم ؛ فباعه ثم بات ممتنا ، فلما أصبح قام إلى فرسه ، فقال له صاحبا : مالك والفرس ! أليس قد يشتبها ؟ فقال : مالى في هذا البيع من حاجة . قال : مالك ذلك ، لقد بعتى . فقال لها القوم : هذا أبو بَرزَة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتياه ؛ فقال لها : أرضيان بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالا نعم . فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اليَعَان بالخيار ما لم يتفرقا" وإني لا أرا كما اقترعتهما . فهذان صحابيان قد ملأنا مخرج الحديث وعملا بمقتضاه ، بل هذا كان عمل الصحابة . قال سالم قال ابن عمر : كنا إذا تباينا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرق المتبايعان . قال : فتبايعت أنا وميثان فبعته مالى بالوادي بمال له بخير ؛ قال : فلما بعته طيفقت أنكص القهقري وخشية أن يرادنى حثان البيع قبل أن أأفرقه . أخرجه الدارقطني ثم قال : إن أهل اللغة فرقوا بين فرقته غفقا وقرفته متقلدا ؛ فجعلوه بالتخفيف في الكلام وبالتثقيب في الأبدان . قال أحمد بن يحيى ثعلب لشعبي ابن الأعرابي عن المفضل قال : يقال فرق بين الكلامين غفقا فافترقا وقرقت بين اثنين مشددا فتفرقا ؛ فجعل الاقتران في القول والتفرق في الأبدان .

(١) أبو الوضئ: (فتح الوارو كسر المعجمة المقتدة ميموز) : مباد بن نسيب . (عن التهذيب) .

احتجت المالكية بما تقدم يسانه في آية الدين ، وبقوله تعالى : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ »  
وهذان قد تعافدا . وفي هذا الحديث إبطال الوفاء بالعقود . قالوا : وقد يكون التفرق  
بالقول كمقد النكاح ووقوع الطلاق الذي سماه الله فراقا ، قال الله تعالى : « وَإِنْ تَفَرَّقَا  
فَإِنَّ اللَّهَ كُلَّامٍ مِنْ سَعْتِهِ » وقال تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا » وقال عليه السلام  
" تفرق أنثى " ولم يقل بأبدانها . وقد روى الدارقطني وغيره عن عمرو بن شعيب قال  
سمعت شعيبا يقول سمعت عبد الله بن عمرو يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :  
" أيما رجل ابتاع من رجل ببيعة فإن كل واحد منهما بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما إلا أن  
تكون صفقة خيار ولا يحل لأحدهما أن يفارق صاحبه مخافة أن يُقيله " . قالوا : فهذه يدل  
على أنه قد تم البيع بينهما قبل الافتراق ؛ لأن الإقالة لا تصح إلا فيما قد تم من البيوع .  
قالوا : ومعنى قوله " المتبايعان بالخيار " أى المتساومان بالخيار مالم يعقدا فإذا عقدا بطل الخيار  
فيه . والجواب : — أما ما آتوا به من الافتراق بالكلام فإنما المراد بذلك الأديان كما بيناه  
في « آل عمران » ، وإن كان صحيحا في بعض المواضع فهو في هذا الموضع غير صحيح . وبيانه  
أن يقال : خبرنا عن الكلام الذى وقع به الاجتماع وتم به البيع ، هو الكلام الذى أريد به  
الافتراق أم غيره ؟ فإن قالوا : هو غيره فقد أحالوا وجاءوا بما لا يعقل ؛ لأنه ليس ثم كلام  
غير ذلك الكلام ، وإن قالوا : هو ذلك الكلام بعينه قيل لم : كيف يجوز أن يكون الكلام  
الذى به اجتماعا وتم به بيعهما ، به افتراقا ، هذا عين الحال والفاسد من القول . وأما قوله :  
" ولا يحل له أن يفارق صاحبه مخافة أن يُقيله " فمعناه — إن صح — على التنب ؛ بدليل قوله  
عليه السلام " من أقال مسلما أقاله الله عزَّته " وبإجماع المسلمين على أن ذلك يحل لقاعله على  
خلاف ظاهر الحديث ، وإجماعهم أنه جائز له أن يفارقه ليغذ بيعة ولا يقيله إلا أن يشاء .  
وفيا أجمعوا عليه من ذلك رد رواية من روى لا يحل ؛ إن لم يكن وجه هذا الخبر التنب ؛  
والأفوه باطل بالإجماع . وأما تأويل « المتبايعان » المتساومين لمعدل من ظاهر اللفظ ،  
معناه المتبايعان بعد عقدتهما غير أن ما دام في مجلسهما ، إلا بيعا يقول أحدهما لصاحبه فيه ؛

استقر فاختار؛ فإن الخيار ينقطع بينهما وإن لم يتفرقا؛ فإن فرض خيار فالمنى: إلا بيع الخيار فإنه يبقى الخيار بعد التفرق بالأبدان. ونظم هذا الباب في كتب الخلاف. وفي قول عمرو بن شعيب «سمعت أبي يقول» دليل على صحة حديثه؛ فإن التارقطني قال حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا محمد بن علي الوزاري قال قلت لأحمد بن حنبل: شعيب سمع من أبيه شيئا؟ قال: يقول حديث أبي. قال فقلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم؛ أراه قد سمع منه. قال التارقطني سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي، وقد سمع سماع عمرو بن شعيب من أبيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

الثامنة - روى التارقطني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «التاجر الصدوق الأمين المسلم مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة». ويكره للتاجر أن يحلف لأجل ترويج السلعة وتزيينها؛ أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في عرض سلعته؛ وهو أن يقول: صلى الله على عبدا ما أجود هذا. ويستحب للتاجر ألا تشغله تجارته عن أداء الفرائض؛ فإذا جاء وقت الصلاة ينبغي أن يترك تجارته حتى يكون من أهل هذه الآية: «وَجَلَّ لَا تُهَيِّمُ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَهُدًى».

التاسعة - وفي هذه الآية مع الأحاديث التي ذكرناها ما يرد قول من يشكر طلب الألقاب بالتجارات والصناعات من المتصوفة الجاهلة؛ لأن الله تعالى حرم أكلها بالباطل وأحلها بالتجارة؛ وهذا من.

قوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» فيه مسألة واحدة - قرأ الحسن «تَقْتُلُوا» على التكثير. وأجمع أهل التوريل على أن الولاد بهذه الآية انتهى لأن يقتل بعض الناس بعضا. ثم لفظها بتثنية أن يقتل الرجل نفسه بقصد منه القتل في الحرم على الدنيا وطلب المال؛

بأن يحمل نفسه على التَّوَرُّ المؤدَّى إلى التلف . ويحتمل أن يقال : « ولا تَمْتَلُوا أَنْفُسَكُمْ » في حال خَيْرٍ أو غضبٍ ؛ فهذا كله يتناوله النهي . وقد احتجَّ عمرو بن العاصي بهذه الآية حين امتنع من الاغتسال بالماء البارد حين أُجِنِبَ في غزوة ذات السلاسل خوفاً على نفسه منه ؛ فقرر النبي صلى الله عليه وسلم احتجاجه وضحك عنده ولم يقل شيئاً . نرجه أبو داود وغيره ، وسألي .

قوله تعالى : وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا<sup>١</sup> وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٢٠﴾

ذلك إشارة إلى القتل لأنه أقرب مذكور ؛ قاله عطاه . وقيل : هو مائد إلى أكل المال بالباطل وقتل النفس ؛ لأن النهي عنهما جاء متسقاً مسروداً ، ثم ورد الوعيد حسب النهي . وقيل : هو عام على كل ما نهى عنه من القضايا ، من أوَّل السورة إلى قوله تعالى : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ » . وقال الطبري : ذلك حائد إلى ما نهى عنه من آخر وعيد ، وذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا » لأن كل ما نهى عنه من أوَّل السورة قُرِنَ به وعيد ، إلا من قوله « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ » فإنه لا وعيد بعده إلا قوله « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا » . والعدوان تجاوز الحد . والظلم وضع الشيء في غير موضعه ، وقد تقدَّم . وقيد الوعيد بذكر العدوان والظلم ليخرج منه فعل السهو والغلط ، وذكر العدوان والظلم مع تقارب معانيهما لاختلاف ألفاظهما ، وحسن ذلك في الكلام كما قال ،  
• وَالَّذِي قَوْلُهُ كَذِبًا وَمِينًا<sup>(٢)</sup> .

وحسن المطف لاختلاف اللفظين ؛ يقال : بُدِّئَا وَصَحَّفَا ، ومنه قول يعقوب : « إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ » . لحسن ذلك لا خلاف اللفظ . و ( نُصْلِيهِ ) معناه يمسّه حرماً . وقد بينا

(١) راجع المسألة الثالثة عشرة ج ١ ص ٢٠٩ طبع ثانية أو ثالثة

(٢) هذا بحزبت لدى بن زيد ، وصلوه ؛

معنى الجمع بين هذه الآي وحديث أبي سعيد الخدري في العصاة وأهل الكبائر لمن أفضد عليه الوعيد؛ فلا معنى لإعادة ذلك . وقرأ الأعمش والتجعي «نصليه» بفتح النون ، على أنه منقول من صلي نارا، أى أصليته؛ وفي الخبر «شاة مصلية» . ومن ضم النون منقول بالهمزة، مثل طعمت وأطعمت .

قوله تعالى : **إِنْ تَجْنِبُوا كِبَارَ مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا** ﴿٢١﴾  
فيه مسألتان :

الأولى - لما نهى تعالى في هذه السورة عن آثام هي كبائر وعده على اجتنبها التخفيف من الصغائر ، ودل هذا على أن في الذنوب كبائر وصغائر . وعلى هذا جماعة أهل التأويل وجماعة الفقهاء ، وأن الالة والنظرة تكفر باجتنب الكبائر قطعاً بوعده الصديق وقوله الحق ، لا أنه يجب عليه ذلك - ونظير الكلام في هذا ما تقدم بيانه في قبول التوبة في قوله تعالى : **«إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ»** ، فانه تعالى ينظر الصغائر باجتنب الكبائر ، لكن بضميمة أخرى إلى الاجتناب وهي إقامة الفرائض . روى مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **«الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»** . وروى أبو حاتم البستي في صحيح مسنده عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر ثم قال : **«والذي نفسي بيده ثلاث مرار»** ثم سكت فأكب كل رجل منا يبكي حزناً يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : **«ما من عبد يؤدى الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويحجب الكبائر السبع إلا أنفتحت له ثمانية أبواب من الجنة يوم القيامة حتى إنها لتصفق»** ثم تلا **«إِنْ تَجْنِبُوا كِبَارَ مَا تُهَوِّنُ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ»** . فقد تماضد الكتاب وصحیح السنة بتكفير الصغائر قطعاً كالنظر فيه . وبيئت السنة أنه للرد وتجنبه ليس كل الاجتناب بل جمع الكبائر . والله أعلم . وأما الأصوليون فقالوا : لا يجب على القطع تكفير الصغائر باجتنب الكبائر ،



وإنما محل ذلك على غلبة الظن وقوة الرجاء والمشقة ثابتة . ودلّ على ذلك أنه لو قُطعنا  
لمجتنب الكبائر ويمتثل الفرائض تكفير صفاته قطعاً لكانت له في حكم المباح الذي يقطع بالا  
تبايع فيه ، وذلك نقض لمرئى الشريعة ، ولا صغيرة عندنا . قال القشيري عبد الرحيم :  
والصحيح أنها كباير ولكن بعضها أعظم وقعا من بعض ، والحكمة في عدم التمييز أن يجنب  
العبد جميع المعاصي .

قلت : وأيضاً فإن من نظر إلى نفس المخالفة كما قال بعضهم : — لا تنظر إلى صغر الذنب  
ولكن أنظر من عصيت — كانت الذنوب بهذه النسبة كلها كبائر ، وعلى هذا النحو يخرج  
كلام القاضي أبي بكر بن الطيّب والأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني وأبي المصالي وأبي نصر  
عبد الرحيم القشيري وغيرهم ؛ قالوا : وإنما يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر  
منها ، كما يقال الزنا صغيرة بإضافته إلى الكفر ، والقبلة المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الزنا ،  
ولا ذنب عندنا يُغفر باجتناب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة ومرتكبه في المشقة غير الكفر ؛  
لقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » واحتجوا بقراءة  
من قرأ « إن تجتنبوا كبير ما تُهون عنه » على التوحيد ، وكبير الإثم الشرك . قالوا : وعلى الجمع  
فالمراد اجتناس الكفر . والآية التي قُيدت الحكم قُردت إليها هذه المطلقات كلها قوله تعالى :  
« وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . واحتجوا بما رواه مسلم وغيره عن أبي أمامة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَقْطَعَ حَنْئَ أَمْرِيْ مُسْلِمٍ بَيْنَهُ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ  
عَلَيْهِ الْجَنَّةَ » فقال له رجل : يا رسول الله ، وإن كان شيئاً يسيراً ؟ قال : « وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ  
أَرَاكَ » . فقد جاء الوعيد الشديد على اليسير كما جاء على الكثير . وقال ابن عباس : الكبائر ما نهى الله  
كلّ ذنب ختمه الله بنار أو غضب أوله أو لعنة أو عذاب . وقال ابن مسعود : الكبائر ما نهى الله  
عنه في هذه السورة إلى ثلاث وثلاثين آية ، وتصديقه قوله تعالى « إن تجتنبوا كبائر ما تُهون  
عنه » . وقال طاووس : قيل لابن عباس الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعين أقرب . وقال  
مسعود بن جبير : قال رجل لابن عباس الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعائة أقرب منها إلى

السبع؛ غير أنه لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار . وروى عن ابن مسعود أنه قال :  
 البكائر أربعة : اليأس من روح الله ، والقنوط من رحمة الله ، والأمن من مكر الله ، والشرك  
 بالله؛ دل عليها القرآن . وروى عن ابن عمر : هي تسع : قتل النفس ، وأكل الربا ، وأكل  
 مال اليتيم ، ورعى المحصنة ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، والفراغ من الزحف ، والسحر ،  
 والإلحاد في البيت الحرام . ومن البكائر عند العلماء : الفجار والسرقة وشرب الخمر وسب  
 السلف الصالح وعدول الحكام عن الحق واتباع الهوى واليمين الفاجرة والقنوط من رحمة الله  
 وسب الإنسان أبويه - بأن يسب رجلا فيسب ذلك الرجل أبويه - والسعي في الأرض  
 فسادا - إلى غير ذلك مما يكثر تعداده حسب ما جاء ببيانها في القرآن ، وفي أحاديث نرجحها  
 الأئمة ، وقد ذكر مسلم في كتاب الإيمان منها جملة وافرة . وقد اختلف الناس في تعددها  
 وحصرها لاختلاف الآثار فيها ؛ والذي أقول : إنه قد جاءت فيها أحاديث كثيرة صحاح  
 وحسان لم يقصد بها الحصر ، ولكن بعضها أكبر من بعض بالنسبة إلى ما يكثر ضرره ؛  
 فالشرك أكبر ذلك كله ، وهو الذي لا يغفر لنص الله تعالى على ذلك ، وبعده اليأس من رحمة  
 الله ؛ لأن فيه تكذيب القرآن ؛ إذ يقول وقوله الحق : « وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ » وهو  
 يقول : لا يغفر له ؛ فقد حُجِرَ واسعا . هذا إذا كان معتقدا لذلك ؛ ولذلك قال الله تعالى :  
 « إِنَّهُ لَا يَأْتِيَنَّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ » . وبعده القنوط ؛ قال الله تعالى :  
 « وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ » . وبعده الأمن من مكر الله فيسترسل في المعاصي  
 ويتكل على رحمة الله من غير عمل ؛ قال الله تعالى : « أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا  
 الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ » . وقال تعالى : « وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ فَاَصْبَحْتُمْ مِنَ  
 الْخَاسِرِينَ » . وبعده القتل ؛ لأن فيه إذهاب النفوس وإعدام الوجود ، واللواط فيه قطع  
 النسل ، والزنا فيه اختلاط الأنساب بالمياه ، وانحراف فيه ذهاب العقل الذي هو مناط التكليف ،  
 وترك الصلاة والأذان فيه ترك إظهار شعار الإسلام ، وشهادة الزور فيها استباحة الدماء  
 والفروج والأموال ، إلى غير ذلك مما هو بين الضرر ؛ فكل ذنب عظم الشرع التوعد عليه

بالغاب وشئده، أو عظم ضرره في الوجود كما ذكرنا فهو كبيرة وما عداها صغيرة . فهنا مرتبط .  
لك هذا الباب ويضبطه، والله أعلم .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ (قرا أبو حمزة ما أكثر الكولين  
«مدخلا» بضم الميم؛ فيحتمل أن يكون مصدرا، أى إدخالا، والمفعول محذوف أى ونمدخلكم  
الجنة إدخالا . ويحتمل أن يكون بمعنى المكان فيكون مفعولا . وقرا أهل المدينة بفتح الميم،  
فيجوز أن يكون مصدر دخل وهو منصوب بإضمار فعل؛ التقدير ونمدخلكم فتدخلون مدخلا،  
وذلك الكلام عليه . ويجوز أن يكون اسم مكان فيتنصب على أنه مفعول، أى ونمدخلكم مكانا  
كراما وهو الجنة . وقال أبو سعيد بن الأعرابي : سمعت أبا داود السجستاني يقول سمعت  
أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : المسلمون كلهم في الجنة؛ قلت له : وكيف قال ؛ يقول  
الله عز وجل «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا» يعنى  
الجنة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «أذخرت شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى» . فإذا كان  
لله عز وجل يغفر ما دون الكبائر والنبي صلى الله عليه وسلم يشفع في الكبائر فأى ذنب يبقى  
على المسلمين . قال طحاوينا : الكبائر عند أهل السنة تُغفر لمن أفلح عنها قبل الموت حسب  
ما تقدم . وقد يغفر لمن مات عليها من المسلمين؛ كما قال تعالى : «وَيَغْفِرْ مَا دُونُ ذَلِكَ لِمَنْ  
يَشَاءُ» والمراد بذلك من مات على الذنوب؛ فلو كان المراد من تاب قبل الموت لم يكن للتوبة  
بين الإشراف وبغيره معنى؛ إذ التائب من الشرك أرضا مغفورة له . هـوى عن الله سبحانه  
قال : خمس آيات من سورة النساء هي أحبّ إلى الله من الدنيا جميعا قوله تعالى : «إِنْ تَجْتَنِبُوا  
كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ» وقوله «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ» الآية، وقوله تعالى :  
«وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ» الآية، وقوله تعالى : «وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا» ،  
وقوله تعالى : «وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» وقال ابن عباس : ثمان آيات في سورة النساء هي  
خير لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت . «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ» «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ  
يَتُوبُ عَلَيْكُمْ» ، «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» ، «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ

سبائكم ، الآية ، إن الله لا يفر أن يترك به ، ، إن الله لا يظلم متقال ذرة ،  
« وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ، ، مَا يَقْلُ اللَّهُ بِهَذَاكُمْ » الآية .

قوله تعالى : وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ  
نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ  
إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٢٧﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - روى الترمذى عن أم سلمة أنها قالت : يغزو الرجال ولا يغزو النساء وإنما  
لنا نصف الميراث ، فأنزل الله تعالى « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ » قال مجاهد :  
فأنزل فيها « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ » ، وكانت أم سلمة أول طليعة قُدمت المدينة مهاجرة .  
قال أبو عيسى : هذا حديث مرسل ، ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسل<sup>(١)</sup>  
أن أم سلمة قالت كذا . وقال قتادة : كان الجاهلية لا يوزنون النساء ولا الصبيان ، فلما وُزِنُوا  
وجُعِلَ للذكر مثل حظ الأنثيين غنى النساء أن لو جُعِلَ أنصباؤهن كأنصباء الرجال . وقال  
الرجال : إنا نرجو أن يفضل على النساء بحسبنا في الآخرة كما فضلنا طهين في الميراث ، فأنزلت  
« وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ » .

الثانية - قوله تعالى : « وَلَا تَتَمَنَّوْا » التنى نوع من الإرادة يتعلق بالمستقبل ،  
كالتلطف نوع منها يتعلق بالماضى ، فهى الله سبحانه المؤمنين عن التنى ، لأن فيه تعلق  
البال ونسيان الأجل . وقد اختلف العلماء هل يدخل في هذا التنى النية وهى أن يتجنى  
الرجل أن يكون له حال صاحبه وإن لم يتجنى زوال حاله . والجمهور على إجازة ذلك : مالك  
وغيره ، وهو المراد عند بعضهم في قوله عليه السلام « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله  
القرآن فهو يهوس به آتاه الليل وآتاه النهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آتاه الليل وآتاه

النهار . فعنى قوله " لاحد " أى لا غبطة أعظم وأفضل من النبطة في هذين الأمرين .  
وقد نبه البخارى على هذا المعنى حيث يربط على هذا الحديث (باب الاختياط في العلم والحكمة) .  
قال المهلب : بين الله تعالى في هذه الآية ما لا يجوز تمنيه ، وذلك ما كان من عرض الدنيا  
وأشباهها . قال ابن عطية : وأما التمنى في الأعمال الصالحة فذلك هو الحسن ، وأما إذا تمنى  
المسر على الله من غير أن يقصر أمنته بشئ مما قدمنا ذكره فذلك جائز ؛ وذلك موجود  
في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : " وددت أن أحيأ ثم أقتل " .

قلت : هذا الحديث هو الذى صدر به البخارى ككتاب التمنى في صحيحه ، وهو يدل على  
تمنى الخير وأفعال البر والرغبة فيها ، وفيه فضل الشهادة على سائر أعمال البر ؛ لأنه عليه السلام  
تمناها دون غيرها ، وذلك لرفع منزلتها وكرامة أهلها ، فرزقه الله إياها ؛ لقوله : " ما زالت أكلة  
خَيْرٍ تَمَادِي الْآنَ وَأَوَّانَ قَطَعْتُ أُهْرِي " . وفى الصحيح : " أن الشهيد يقال له تمنى فيقول أتمنى  
أن أرجع إلى الدنيا حتى أقتل في سبيلك مرة أخرى " . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يتننى إيمان أبى طالب وأبى لهب وصناديد قريش مع عله بأنه لا يكون ؛ وكان يقول :  
" واشوقاه إلى إخواني الذين يمحئون من بعدى يؤمنون بى ولم يرؤي " . وهذا كله يدل على أن  
التمنى لا ينهى عنه إذا لم يكن داعية إلى الحسد والتباغض ، والتمنى المنهى عنه في الآية من  
هذا القليل ؛ فيدخل فيه أن يتمنى الرجل حال الآخر من دين أو دنيا على أن ينهب ما عند  
الآخر ، وسواء تمتعت مع ذلك أن يعود إليك أولا . وهذا هو الحسد بعينه ، وهو الذى ذمته الله  
تعالى بقوله : « أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » . ويدخل فيه أيضا خطبة الرجل  
على خطبة أخيه ويبيعه على بيعه ؛ لأنه داعية الحسد والمقت . وقد ذكره بعض العلماء النبطة  
وأنها داخلية في النهي ، والصحيح جوازها على ما بينا ، وبالله توفيقنا . قال الضحاك : لا يحل  
لأحد أن يتمنى مال أحد ، ألم تسمع الذين قالوا : « يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ » إلى أن  
(١) الآية (بالضم) : القصة . وتوافقى : تراجنى ويمادونى ألم ستماني أوقات مطومة . والأبهر : مرق  
مستيقظ في الصلح والقلب متصل به ، فإذا اقطع لم تكن معه حياة . وحديث الناة المسومة ما كرهه صلى الله عليه وسلم  
منها مذكور في غزوة خيبر ؛ فراجع .

قال : « وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ » حين خسف به و بداره و بأمواله « لَوْلَا أَنَّنَا مِنْ اللَّهِ مَلِيًّا لَخَسَفَ بِنَا » . وقال الكلبي : لا يتخى الرجل مال أخيه ولا امرأته ولا خادمته ولا جانيته ؛ ولكن ليقول : اللهم أرزقني مثله . وهو كذلك في التوراة ، وكذلك قوله في القرآن : « وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ » . وقال ابن عباس : نهى الله سبحانه أن يتخى الرجل مال فلان وأهله ، وأمر عباده المؤمنين أن يسألوه من فضله . ومن الحجة للمجهور قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الدنيا لأربعة نفر : رجل آتاه الله مالا وعلماً فهو يتخى فيه ربه ويصل به رحمه ويعلم لله فيه حفاً فهذا بأفضل المنازل . ورجل آتاه الله علماً ولم يؤت مالا فهو صادق النية يقول لو أنى لي مالا لعلت فيه بعمل فلان فهو بنيته فأجرهما سواء » الحديث ، وقد تقدم . خرجته الترمذي ومصححه . وقال الحسن : لا يتخى أحدكم المال وما يدريه لعل هلاكه فيه ؛ وهذا إنما يصح إذا تمت له الدنيا ، وأما إذا تمت له تقيده ففسد جزؤه الشرع ، فبتمناه العبد ليصل به إلى الرب ، ويفعل الله ما يشاء .

الثالثة - قوله تعالى : ( لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ) يريد من الثواب والعقاب . ( وَلِلنِّسَاءِ ) كذلك ؛ قاله قتادة . فللمرأة الجزاء على الحسنة بمثل ما لها كما للرجال . وقال ابن عباس : المراد بذلك الميراث . والاكتساب على هذا القول بمعنى الإصانة ، للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ فهي الله عز وجل عن التمتي على هذا الوجه لما فيه من دواعي الحسد ، ولأن الله تعالى أعلم بمصالحهم منهم ؛ فوضع القسمة بينهم على التفاوت على ما علم من مصالحهم .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ) روى الترمذي عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سألوا الله من فضله فإنه يجب أن يسأل وأفضل العبادة انتظار الفرج » . وخرج أيضاً ابن ماجة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يسأل الله يفضبه عليه » . وهذا يدل على أن الأمر بالسؤال لله تعالى واجب ؛ وقد أخذ بعض العلماء هذا المعنى فنظمه فقال :

الله يفضب إن تركت سؤاله • وبني آدم حين يسأل يفضبُ

وقال أحمد بن المحدث أبو الفضل الفقيه المالكي فأحسن :

التمس الأرزاق عند الذي • ما دونه إن سئل من حاجب  
مَنْ يُفَضُّ التَّارُكَ قَسًا لَهُ • جوداً ومن رضى عن الطالب  
وَمَنْ إِنْ قَالَ جَرَى قَوْلُهُ • بنير توقيع إلى كاتب

وقد أشبعنا القول في هذا المعنى في كتاب «قع الحِرص بالزهد والقناعة». وقال سعيد بن جبير :  
« وأسألوا الله من فضله » العبادة ، ليس من أمر الدنيا . وقيل : سألوه التوفيق للعمل بما  
يرضيه . وعن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : سألوا ربكم حتى الشَّيْخُ : فإنه إن لم يستره الله  
عز وجل لم يتيسر . وقال سفيان بن عيينة : لم يأسر بالسؤال إلا ليعطى .

وقرأ الكسائي وابن كثير : « وَاسْأَلُوا اللَّهَ » غير موزن في جميع القرآن . الباقون بالهمز  
« وأسألوا الله » ، وأصله بالهمز إلا أنه حذفت الهمزة للتخفيف . والله أعلم .

قوله تعالى : وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ  
عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَعَاتُوهُمْ نَصِيحُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴿٦٧﴾  
فيه خمس مسائل :

الأولى — بين تعالى أن لكل إنسان ورثة وموآلى ، فليقتنع كل أحد بما قسم الله له من  
الميراث ، ولا يتجمل مال غيره . روى البخاري في كتاب الفرائض من رواية سعيد بن جبير  
عن ابن عباس : « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ »  
قال : كانت المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الأنصارى المهاجرى دون ذوى رحمة ،  
للأخوة آتى أمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت « وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ »  
قال : نسختها « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ » . قال أبو الحسن بن بطال : وقع في جميع النسخ  
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ » قال : نسختها « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ » . والصواب أن الآية النافعة  
« وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ » والمنسوخة « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ » ، وكذا رواه الطبري في روايته .

وروى عن جمهور السلف أن الآية الناسخة لقوله : « والذين عقدت أيمانكم » قوله تعالى في « الأنفال » : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ » . روى هذا عن ابن عباس وقتادة والحسن البصري ؛ وهو الذي أنقذه أبو عبيد في كتاب « ألتاسخ و ألتنسوخ » له . وفيها قول آخر رواه الزهري عن سعيد بن المسيب قال : أمر الله عز وجل الذين تبناؤا غير آبائهم في الجاهلية وورثوا في الإسلام أن يعطوا لهم نصيبا في الوصبة ورد الميراث إلى ذوى الرّحم والمصبة . وقالت طائفة : قوله تعالى « والذين عقدت أيمانكم » محكم وليس بمنسوخ ؛ وإنما أمر الله المؤمنين أن يعطوا الحلفاء أنصباهم من النّصرة والنصيحة وما أشبه ذلك ؛ ذكره الطبري عن ابن عباس . ( وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَنُؤُفُهُمْ نَصِيبُهُمْ ) من النّصرة والنصيحة والرّفاة ويؤمى لهم وقد ذهب الميراث ؛ وهو قول مجاهد والسّدي .

قلت — وأختره النّحاس ؛ ورواه عن سعيد بن جبير ، ولا يصح النسخ ؛ فإن الجمع ممكن كما بينه ابن عباس فيما ذكره الطبري ، ورواه البخاري عنه في كتاب التفسير . وسباني ميراث « ذوى الأرحام » في « الأنفال » إن شاء الله تعالى .

الثانية — « كلّ » في كلام العرب معناها الإحاطة والمعموم . فإذا جاءت مفردة فلا بد أن يكون في الكلام عطف عند جميع التحويين ؛ حتى أن بعضهم أجاز مررت بكل ، مثل قبل وبعد . وتقدير الحذف : ولكلّ أحد جعلنا موالى ، بمعنى ورثة . « وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ » يعني بالخلف ؛ عن قتادة . وذلك أن الرجل كان يعاهد الرجل فيقول : ديتي دمك ، وهديت دمك ، وتارى تارك ، وترى حربك ، وسلمى سلمك ، وترى وأرتك ، وتطلب بى وأطلب بك ، وتغفل عنى وأغفل عنك ؛ فيكون للخليف السّدس من ميراث الخليف ثم نسخ .

الثالثة — قوله تعالى : ( مَوَالِي ) اعلم أن المولى لفظ مشترك يطلق على وجوه ، فبُسى المعتقد مولى والمعتق مولى . ويقال : المولى الأسفل والأعلى أيضا . ويُسمى

(١) الرقة (بكر الراي) : السطا. والصلة .

(٢) قوله : هدى هدىك ، أى نحن شئ واحد في النّصرة ؛ تنضيون لنا ونضرب لكم .



الناسر المولى ، ومنه قوله تعالى : « وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا يَحِلُّ لَهُمْ » . وَيُسَمَّى الْإِسْلَامُ مَوْتًا  
وَالْحَارِ مَوْتًا . فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَلِكُلِّ جَلَّةٍ مَوَاتٍ » . هِيَ مَوَاتٍ : هِيَ مَوَاتٍ عَلَيْهِمْ  
« مَا أَجَبَتِ السُّهَامُ قِيْلًا وَلَوْ حَصْبَةٍ ذَكَرَ » . وَمِنْ الْعَصَابَاتِ الْمَوَاتِ الْأَصْلُ لَا الْأَسْفَلَ ، عَلَى قَوْلِ  
أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، لِأَنَّ الْمَقْهُومَ فِي حَقِّ الْمُتَّقِ أَنَّهُ الْمُتَّقِ عَلَى الْمَوْتِ ، كَالْمَوْجِدِ لَهُ ، فَاسْتَحَقَّ مِيرَاثَهُ  
لِهَذَا الْمَعْنَى . وَحَكَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّ الْمَوْلَى الْأَسْفَلَ يَرِثُ مِنَ الْأَعْلَى ، وَأَوْحَجَ  
فِيهِ بِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَى عِدْلَهُ فَمَاتَ الْمُتَّقِ وَلَمْ يَتْرِكْ إِلَّا الْمُتَّقِ فَعَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِيرَاثَهُ لِلْعَمَلِ . قَالَ الطَّحَاوِيُّ : وَلَا مَعَارِضَ لِهَذَا الْحَدِيثِ ، فَرُجِبَ الْقَوْلُ بِهِ ؛  
وَلِأَنَّهُ إِذَا أُمِكنَ إثبات الميراث للمُتَّقِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ كَانَ كَالْمَوْجِدِ لَهُ ، فَهُوَ شَبِيهُ بِالْأَبِ ،  
وَالْمَوْلَى الْأَسْفَلَ شَبِيهُ بِالْأَبْنِ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْمِيرَاثِ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْأَتِّصَالَ  
يُحْتَمَلُ . وَفِي الْخَبَرِ « مَوْتَى الْقِسْمِ مِنْهُمْ » . وَالَّذِينَ خَالَفُوا هَذَا وَمِنْ الْجُمْهُورِ قَالُوا : الْمِيرَاثُ  
يَسْتَدْعِي الْقَرَابَةَ وَلَا قَرَابَةَ ، فَبَرَأْنَا اثْبَاتَ الْمُتَّقِ الْمِيرَاثِ بِحُكْمِ الْإِنْعَامِ عَلَى الْمُتَّقِ ، وَيَقْتَضِي  
مُقَابَلَةَ الْإِنْعَامِ بِالْمَجَازَةِ ، وَذَلِكَ لَا يَنْعَكُسُ فِي الْمَوْتِ الْأَسْفَلَ . وَأَمَّا الْأَبْنُ فَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ  
بِأَنَّهُ يَكُونُ خَلِيفَةُ أَبِيهِ وَقَاتِمًا مَقَامَهُ ، وَلَيْسَ الْمُتَّقِ صَاحِبًا لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ مَقْتَبِهِ ، وَإِنَّمَا الْمُتَّقِ  
قَدْ أَتَمَّ عَلَيْهِ مُقَابَلَةَ الشَّرْعِ بِأَنَّهُ جَعَلَهُ أَحَقَّ بِمَوْلَاهُ الْمُتَّقِ ، وَلَا يَوْجِدُ هَذَا فِي الْمَوْلَى الْأَسْفَلَ ؛  
فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ) رَوَى حَتَّى بَنِ كَبْشَةَ عَنْ حِزَّةِ  
« عَقَدَتْ » بِتَشْدِيدِ الْقَافِ عَلَى الْكَثِيرِ . وَالْمَشْهُورُ عَنْ حِزَّةِ « عَقَدَتْ أَيْمَانَكُمْ » غَفَقَةُ الْقَافِ ،  
وَهِيَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَالْكَسَائِيِّ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ بَسِيْةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعَاقِدَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ  
فَصَاعِدًا ، فَبِأَيِّهَا فَاعِلٌ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ : وَقِرَاءَةُ حِزَّةٍ تَجُوزُ عَلَى غَمُوضٍ فِي الْمَرِيَّةِ ،  
يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِيهَا وَالَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْمَانَكُمْ الْخَلْفَ ، وَتَمَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَتَقْدِيرُهُ : عَقَدْتُمْ  
لَهُمْ أَيْمَانَكُمْ الْخَلْفَ ؛ ثُمَّ حَذَفَتِ الْإِلَامُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَإِذَا كَانُوا مِنْكُمْ » أَيْ كَانُوا لَهُمْ .  
وَحَذَفَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، كَمَا يَقَالُ : كَيْفَ كَيْفَ ، أَيْ كَيْفَ لَكَ بَرٌّ . وَحَذَفَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ  
مُتَّصِلٌ فِي الصَّلَاةِ .

الخامسة - قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ) أى قد شهد ما قد كنتم  
إياهم ، وهو عز وجل يُحبُّ الوفاء .

قوله تعالى : الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى  
بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالَّذِينَ حَسَنَتْ قُنُوتُهُمْ حَفِظْتُ لَهُمُ الْغَيْبَ  
بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّيَّاتُ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاجْهَرُوا لَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ  
وَإِذَا بَرَأْتُمُ الْمَاءَ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴿٣١﴾  
فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ) ابتداء وخبر ، أى يقومون بالنفقة  
عليهن والنسب عنهن ؛ وأيضاً فإن فيهم الأحكام والأمراء ومن يغزو ، وليس ذلك في النساء .  
يقال : قوام وفيم . والآية تزل في سعد بن الربيع تَنَزَّهَتْ عليه أمرأته حبيبة بنت زيد  
ابن حارثة بن أبي زهير فطمعها ؛ فقال أبوها : يا رسول الله ، أفرسته كريمتي فطمعها ! فقال  
عليه السلام : " لَتَقْتَصَّ مِنْ زَوْجِهَا " . فانصرفت مع أبيها لتقتص منه ، فقال عليه السلام :  
" أرجعوا هذا جبريل أناى " فانزل الله هذه الآية ؛ فقال عليه السلام : " أردنا أمراً وأراد  
الله غيره " . وفي رواية أخرى : " أردت شيئاً وما أراد الله خيراً " . وتقض الحكم الأول .  
وقد قيل : إن في هذا الحكم المردود نزل « وَلَا تَعْبَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ » .  
ذكر إسماعيل بن إسحاق قال : حدثنا حجاج بن المنهال وعارم بن الفضل - واللفظ لحجاج - قال  
حدثنا جرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول : إن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم  
فقلت : إن زوجي لم يجهي . قال : " يَنْكِحُ الْفِصَاصَ " ؛ فانزل الله تعالى : « وَلَا  
تَعْبَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ » . ومسك النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل :

(١) هو سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير بن مالك بن إسماعيل النخعي الخزرجي هجري وكان أحد قضاة  
الأندلس وكانت له زوجتان . ( من أسد الغابة ) .

« الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . وقال أبو ذؤوق : نزلت في حيلة بنت أبي وفي زوجها ثابت  
 ابن قيس بن شماس . وقال الكلبي : نزلت في عميرة بنت محمد بن مسنعة وفي زوجها سعد بن  
 الزبيع . وقيل : سبها قول أم سلمة المتقدم . ووجه النظم لئلا تكلم في تفضيل الرجال على  
 النساء في الإرث ، فقلت « وَلَا تَسْتَمْتُوا » الآية . ثم بين تعالى أن تفضيلهم عليهم في الإرث  
 لما على الرجال من المهر والإنتافق ، ثم فائدة تفضيلهم عائدة إليهم . ويقال : إن الرجال لهم  
 فضيلة في زيادة العقل والتدبير ، فجعل لهم حق القيام عليهم لذلك . وقيل : للرجال زيادة قوة  
 في النفس والطبع ما ليس للنساء ؛ لأن طبع الرجال غلب عليه الحرارة واليبوسة ، فيكون فيه  
 قوة وشدة ، وطبع النساء غلب عليه الرطوبة والبرودة ، فيكون فيه معنى اللين والضعف ؛  
 فجعل لهم حق القيام عليهم بذلك ، وبقوله تعالى : « وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » .

الثانية - ودلت هذه الآية على تأديب الرجال نساءهم ، فإذا حفظن حقوق الرجال  
 فلا ينبغي أن يسئ الرجل عشرتها . و « قَوَّامٌ » فعال للبالغة ، من القيام على الشيء والاستبداد  
 بالنظر فيه وحفظه بالاجتهاد . فقيام الرجال على النساء هو على هذا الحد ، وهو أن يقوم بتدبيرها  
 وتأديبها وإمسكها في بيتها ومنعها من البروز ، وأن عليها طاعة وقبول أمره ما لم تكن  
 معصية ، وتعليل ذلك بالفضيلة والنفقة والعقل والقوة في أمر الجهاد والكرات والأمر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر . وقد راعى بعضهم في التفضيل المحبة وليس بشيء ؛ فإن المحبة قد تكون  
 وليس معها شيء مما ذكرنا . وقد مضى الرد على هذا في « البقرة » .

الثالثة - فهم العلماء من قوله تعالى : « وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » أنه متى عجز عن  
 فقها لم يكن قواما عليها ، وإذا لم يكن قواما عليها كان لما فسخ العقد لزوال المقصود الذي  
 شرع لأجله النكاح . وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإحصار  
 بالنفقة والكسوة ، وهو مذهب مالك والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يفسخ ؛ لقوله تعالى :  
 « وَإِنْ كَانَ دُونُ مُمْسِرَةٍ فَلَقُورَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ » وقد تقدم القول في هذا في هذه السورة .

الرابعة - قوله تعالى : ( فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ ) هذا كله خبر ، ومقصوده الأمر بطاعة الزوج والقيام بحقه في ماله وفي نفسها في حال غيبة الزوج . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك " قال : وتلا هذه الآية « الرَّحَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » إلى آخر الآية . وقال صلى الله عليه وسلم لعمر : " ألا أخبرك بخير ما يكنزه المرء المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرتة وإذا أمرها أطاعته وإذا غاب عنها حفظته " أخرجه أبو داود . وفي مصحف ابن مسعود « فالصالح قَوَانِت حَوَافِظ » . وهذا بناء يختص بالزنت . قال ابن جني : والتكثير أشبه لفظاً بالمعنى ؛ إذ هو يعطى الكثرة وهي المقصود هاهنا . و « ما » في قوله : « بِمَا حَفِظَ اللَّهُ » مصدرية ، أي يحفظ الله لمن . ويصح أن تكون بمعنى الذي ، ويكون العائد في « حفظ » ضمير نصب . وفي قراءة أبي جعفر « بما حفظ الله » بالنصب . قال النحاس : الرفع أين ؛ أي حافظات لمغيب أزواجهن يحفظ الله ومعوته وتشديده . وقيل : بما حفظ الله في أمورهن وعشرتهن . وقيل : بما استخفظهن الله إياه من أداء الأمانات إلى أزواجهن . ومعنى قراءة النصب : يحفظهن الله ؛ أي يحفظهن أمره أو دينه . وقيل في التقدير : بما حفظن الله ، ثم وحّد الفعل ؛ كما قيل :

• فَإِنِ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا •

وقيل : المعنى يحفظ الله ؛ مثل حفظت الله .

الخامسة - قوله تعالى : ( وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُزُوزَهُنَّ ) اللاتي جمع التي وقد تقدم . قال ابن عباس : تخافون بمعنى تعلمون وتيقنون . وقيل هو على بابه . والنشوز العصيان ؛ مأخوذ من النشز ، وهو ما ارتفع من الأرض . يقال : نشز الرجل ينشز وينشز إذا كان قاعدا قهض قائما ؛ ومنه قوله عز وجل : « وَإِنَّا قَبَلُ أَشْتَرُوا فَأَنْشَرُوا » أي أرتفعوا وأنهضوا إلى حرب أو أمر من أمور الله تعالى . فالمعنى : أي تخافون عصيانهن وتعلمين عما أوجب الله عليهن من طاعة الأزواج . وقال أبو منصور اللغوي : النشوز كراهية كل واحد من

الزوجين صاحبه ؛ يقال : نشزت تَشِيزُ فهي تَشِيزُ بغير هاء . ونَشِزت تشِيزُ وهي النَشِيزَةُ المشرة . قال ابن فارس : ونشزت المرأة استصعبت على بطلها ، ونشز بطلها عليها إذا ضربها وجفاها . قال ابن دُرَيْد : نشزت المرأة ونشست ونشست بمعنى واحد .

السادسة - قوله تعالى : ﴿ قَعَطُوهُنَّ ﴾ أى بكاتب الله ؛ أى ذكروهن ما أوجب الله عليهن من حسن الصحبة وحيل العشرة للزوج ، والاعتراف بالدرجة التي له عليهن ، وقوله : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت للمرأة أن تسجد لزوجها" . وقال : "لا تمتنع نفسها وإن كانت على ظهر قتي" <sup>(١)</sup> . وقال : "أبما امرأة بات هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح" في رواية "حتى تراجع وتضع يدها في يده" . وما كان مثل هذا .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَاجْهَرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ وقرأ ابن مسعود والنخعي وغيرهما « في المضجع » على الإفراد ؛ كأنه اسم جنس يؤدى عن الجمع . والمجهر في المضاجع هو أن يضاجعها ويوليها ظهره ولا يمامها ؛ عن ابن عباس وغيره . وقال مجاهد : جنباً مضاجعهم ؛ فيقتدر على هذا الكلام حذف ، ويَعَضُّده « الجروهن » من المجران ، وهو البعد ؛ يقال : هجرة أى تباعد وآى عنه . ولا يمكن بعدها إلا بترك مضاجعها . وقال صنف إبراهيم النخعي والشامي وقادة والحسن البصري ، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك وأخذه ابن العربي وقال : حملوا الأمر على الأكثر المؤنث . ويكون هذا القول كما تقول : أجهره في الله . وهذا أصل مالك .

قلت : هذا قول حسن ؛ فإن الزوج إذا أمرض عن فراشها فإن كانت حبة للزوج فذلك يشق عليها فترجع للصلاح ، وإن كانت مُسْفِضة فيظهر للنشوز منها ؛ فيبتين أن النشوز من قبلها . وقيل : « الجروهن » من المجبر وهو التقيح من الكلام ، أى غلظوا ملين في القول

(١) القتيب (عزكم) ، (كاف بضة) ضم على الضم الميم . صنفه لست لحن على طائفة المتعاجرين

وأنه لا يسهن الانتعاف في هذه الحال فكيف في غيرها .

وضاجعوهن للجراح وغيره؛ قال معناه سفيان، وروى عن ابن عباس . وقيل : أى شقوهن  
وتلقا في بيوتهن ؛ من قولهم : هجر البعير أى ربطه بالهजार، وهو جبل يُسَدُّ به البعير، وهو  
اختيار الطبرى وقدح في سائر الأقوال . وفي كلامه في هذا الموضع نظر . وقد ردَّ عليه القاضي  
أبو بكر بن العربي في أحكامه فقال : يا لها من حقوة من عالم بالقرآن والسنة ! والذي حمله على هذا  
التأويل حديث غريب رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة  
الزبير بن العوام كانت تخرج حتى عوتب في ذلك . قال : وعتب عليها وعلى ضربتها، فقد شعر  
واحدة بالأخرى ثم ضربهما ضربا شديدا، وكانت الضرة أحسن آتاء، وكانت أسماء لا تنتق  
فكان الضرب بها أكثر؛ فشكت إلى أبيها أبي بكر رضى الله عنه فقال لها : أى بُنية أصبرى؛  
فإن الزبير رجل صالح، ولعله أن يكون زوجك في الجنة؛ ولقد بلغنى أن الرجل إذا ابتكر  
بامرأة تزوجها في الجنة . فرأى الرب والعقد مع احتمال النظم مع فعل الزبير فأقدم على هذا  
التفسير . وهذا المجرى غايته عند العلماء شهر؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين أسر إلى  
حفصة فأفثته إلى عائشة، وتظاهرها عليه . ولا يبلغ به الأربعة الأشهر التي ضرب الله  
ابنل عنرا للولي .

الثامنة - قوله تعالى : ( وَأَضْرِبُوهُنَّ ) أمر الله أن يبدن النساء بالموعظة أولا ثم  
بالمجران ، فإن لم يجتبا فالضرب؛ فإنه هو الذى يصلحها له ويمهلها على تَوْفِيَةِ حقه . والضرب  
في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المُبْرَح، وهو الذى لا يكسر عظام ولا يشين جراحة كاللُكْرَة  
ونحوها ؛ فإن المقصود منه الصلاح لا غير . فلا جرم إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان ،  
وكذلك القول في ضرب المؤدب غلامه لتعليم القرآن والأدب . وفي صحيح مسلم : «مَن أَهَقُوا الله  
في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن  
فُرُشَكُمْ أحدا تكوهن فإن فعلن فاضربوهن ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ » الحديث . انعز به من حديث  
جابر الطويل في الحج ، أى لا يدخلن منازلكم أحدا ممن تكوهن من الأتارب والنساء  
والأجانب . وعلى هذا يحمل ما رواه الترمذى وصححه عن عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة

الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَمِدَ اللَّهُ وَائْتَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَعَظَ فَقَالَ :  
 « أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ  
 يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ  
 فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا إِلَّا إِنْ لَكُمْ عَلَى نَفْسِكُمْ حَقٌّ وَلِنَفْسِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ فَمَا حَقُّكُمْ عَلَى نَفْسِكُمْ  
 فَلَا يُؤْطَقَنَّ قُرُوشُكُمْ مِنْ تَكْرَهُنَّ وَلَا يَأْتَنَّ فِي بَيْتِكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ إِلَّا وَحْفَهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْسِنُوا  
 إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ » . قَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . فَقَوْلُهُ : « بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ »  
 يَرِيدُ لَا يُدْخِلَنَّ مَنْ يَكْرَهُهُ أَزْوَاجَهُنَّ وَلَا يُفْضِيْنَهُمْ . وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الزَّنا ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ عَزَمَ  
 وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ الْحَذَرُ . وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَضْرِبُوا النِّسَاءَ إِذَا عَصَيْنَكُمْ فِي مَعْرُوفٍ ضَرْبًا  
 غَيْرَ مُبْرَحٍ » . قَالَ عَطَاءٌ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا الضَّرْبُ غَيْرُ الْمُبْرَحِ ؟ قَالَ بِالسَّوَالِكِ وَالْمَحْوِ .  
 وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَرَبَ أَمْرَأَتَهُ فَضَلَّ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يُسَالُّ الرَّجُلُ فِيْمَ ضَرْبِ أَهْلِهِ » .

التاسعة - قوله تعالى : ( فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ ) أَيْ تَزَكُوا النِّشْوَرِ . ( فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا )  
 أَيْ لَا تَبْجُتُوا عَلَيْهِنَ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ . وَهَذَا نَهْيٌ عَنْ ظُلْمِهِنَّ بَعْدَ تَهْنِئَةِ الْفَضْلِ عَلَيْهِنَ وَالتَّكْبِيرِ  
 مِنْ أَدْبَرِهِنَّ . وَقِيلَ : الْمَعْنَى لَا تَكْلِفُوهُنَّ الْحُبَّ لَكُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهِنَّ .

العاشرة - قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَرِيمًا ) إِشَارَةٌ إِلَى الْأَزْوَاجِ بِخَفَضِ الْجَنَاحِ  
 وَلِيْنِ الْجَانِبِ ، أَيْ إِنْ كُنْتُمْ تَفْعِدُونَ عَلَيْهِنَ فَذَكِّرُوا قُدْرَةَ اللَّهِ ؛ فَيَدُّهُ بِالْقُدْرَةِ فَوْقَ كُلِّ يَدٍ .  
 فَلَا يَسْتَعْلِي أَحَدٌ عَلَى أَمْرَأَتِهِ فَاللَّهُ بِالْمُرْصَادِ ؛ فَذَلِكَ حَسَنُ الْاِكْتِصَافِ هُنَا بِالْمَقْوِ وَالْكِبَرِ .

الحادية عشرة - وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَأْمُرْ فِي شَيْءٍ مِنْ تَخَابِهِ بِالضَّرْبِ  
 صُرَاحًا إِلَّا هُنَا فِي الْحُدُودِ الْمُظَامِ ؛ فَسَأَوِ مَعْصِيَتَيْنِ بِأَزْوَاجِهِنَّ بِمَعْصِيَةِ الْكِبَارِ ، وَدَلَّى  
 الْأَزْوَاجَ ذَلِكَ دُونَ الْآثِمَةِ ، وَجَعَلَهُ لَمْ دُونَ الْقَضَاءِ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ وَلَا بَيِّنَاتٍ آتَمَاتًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى  
 لِلْأَزْوَاجِ عَلَى النِّسَاءِ . قَالَ الْمُتَهَلِّبُ : إِنَّمَا حُوزَ ضَرْبُ النِّسَاءِ مِنْ أَجْلِ آتَمَاتِهِنَّ عَلَى الْأَزْوَاجِ

(١) واحدة البراءة : طاعة ، وهي الأسيرة . يقول : إسماعيل بن عمار : بمزلة الأسرى .

في اللباضة . وأختلف في وجوب ضربها في الخلعة ، والقياس يوجب أنه إذا جاز ضربها في اللباضة جاز في الخلعة الواجبة للزوج عليها بالمعروف . وقال ابن خُوَزَمَنَداد : والنشوز يسقط النفقة وجميع الحقوق الزوجية ، ويموز به أن يضربها الزوج ضرب الأدب غير المبرح ، والوطء والمجر حتى ترجع عن نشوزها ، فإذا رجعت عادت حقوقها ، وكذلك كل ما اقتضى الأدب بغائر للزوج نأديها . ويختلف الحال في أدب الزينة والدنيئة ، فأدب الزينة للمغل ، وأدب الدنيئة للوطء . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " رِجِمَ اللَّهُ أَمْرًا مَاتَ سَوْطُهُ وَأَدَبَ أَهْلَهُ " . وقال : " إِنْ أَبَا جَهْمَ لَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ مَائِقِهِ " . وقال بَشَّار :

• الْحَرْ يُلْحَى وَالصَّبَا لِلْعَبْدِ •

يُلْحَى لِي بِإِسْمِهِ وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ :

وَأَقْلَوْمٌ لَمْزٌ مُقْسِمٌ رَادِعٌ • وَالْعَبْدُ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا الْمَصَا •

قال ابن المنذر : أعتق أهل العلم على وجوب غفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا جميعاً باليمين إلا الناشز منهن المتعة . وقال أبو عمر : من نشزت عنه أمراً به بعد دخوله سقطت عنه نفقتها إلا أن تكون حاملاً . وخالف ابن القاسم جماعة الفقهاء من نفقة الناشز فأوجبها ، وإذا عادت الناشز إلى زوجها وجب في المستقبل نفقتها . ولا تسقط نفقة المرأة عن زوجها لشيء غير النشوز ، لا من مرض ولا حيض ولا نفاس ولا صوم ولا حج ولا تنيب زوجها ولا حبسه عنها في حق أو جور غير ما ذكرنا . والله أعلم .

قوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْجُوهَا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٦٥﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ) قد هُتِمَ معنى الشقاق في « البقرة » .

ثُمَّ كُلُّ رَأْسٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِأَخْذِ شِقَاقٍ فِي شَيْءٍ صَاحِبِهِ ، أَيْ تَعَمُّدِ خِيَارِ حَاجَةِ صَاحِبِهِ .

(١) راجع ١ - ١٦٤ طبة آفة أو آفة ٢ - ٢٠٢ طبة آفة ٣ - ٢٠٢ طبة آفة ٤



والمراد إن خِفَمَ شَقَاقًا بينهما ؛ فاضيف المصدر إلى الظرف كقولك : يعجني سِرَّ الليلة المقمرة ، وصومُ يوم عرفة . وفي الترتيل : « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » . وقيل : إن « ين » أبرى مجرى الأسماء وأزيل عنه الظرفية ؛ إذ هو بمعنى حالهما وعشرتهما ، أى وإن خِفَمَ تباعد عشرتهما ومحبتهما « فَأَبْثُوا » . و « خِفَمَ » على الخلاف المتقدم . قال سعيد بن جبير : الحكم أن يعظها أولاً ، فإن قِيلَتْ وإلا هجرها ، فإن هى قِيلَتْ وإلا ضربها ، فإن هى قِيلَتْ وإلا بعت الحاكم حكماً من أهله وحكماً من أهلها ؛ فينظران بمن الضرر ، وعند ذلك يكون الخلع . وقد قيل : له أن يضرب قبل الوعظ . والأول أصح لترتيب ذلك فى الآية .

الثانية - الجمهور من العلماء على أن المخاطب بقوله : « وَإِنْ خِفَمَ » الحكم والأمر . وأن قوله : « ( إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ) » يعنى الحكمين ؛ فى قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما . أى إن يريد الحكمان إصلاحاً يوفق الله بين الزوجين . وقيل : المراد الزوجان ؛ أى إن يريد الزوجان إصلاحاً وصدقاً فيما أخبرا به الحكمين « يوفق الله بينهما » . وقيل : الخطاب للأولياء . يقول : « إِنْ خِفَمَ » أى علمت خلافاً بين الزوجين « فَأَبْثُوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها » والحكمان لا يكونان إلا من أهل الرجل والمرأة ؛ إذ هما أقعد بأحوال الزوجين ، ويكونان من أهل العدالة وحسن النظر والبصر بالحق . فإن لم يوجد من أهلها من يصلح لذلك فيرسل من غيرها عدلين عالمين ؛ وذلك إذا أشكل أمرهما ولم يدرك من الإساءة منهما . فأتى إن عرف الظالم فإنه يؤخذ له الحق من صاحبه ويُجبر على إزالة الضرر . ويقال : إن الحكم من أهل الزوج يخلو به ويقول له : أخبرنى بما فى نفسك أتوها أم لا حتى أعلم مرادك ؟ فإن قال : لا حاجة لى فيها خذلى منها ما استطعت وفتق بينى وبينها ، فيُعرف أن من قبله النشوز . وإن قال : لى أهواها فأرضها من مالى بما شئت ولا تفتق بينى وبينها ، فيعلم أنه ليس بناتشز . ويخلو بالمرأة ويقول لها : أتوى زوجك أم لا ؛ فإن قالت : فرق بينى وبينه وأعطه من مالى ما أراد ؛ فيعلم أن النشوز من قبلها . وإن قالت : لا تفتق بيننا ولكن حُتَّ

على أن يزيد في نفقته ويمسح إلى ، علم أن النشوز ليس من قبلها ، فإذا ظهر لها الذي كان النشوز من قبله ببيان عليه بالعظة والزجر والنهي ؛ فذلك قوله تعالى : « فَأَبْثُوا حَكَّامًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَّامًا مِنْ أَهْلِيهَا » .

الثالثة - قال العلماء : قَسَمَت هذه الآية النساء تقنيا عقليا ؛ لأنهن إما طامئة وإما ناشرة ، والنشوز إما أن يرجع إلى الطوعية أولا . فإن كان الأول تركا ؛ لما رواه النسائي أن عُبَيْل بن أَبِي طالب تزوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فكان إذا دخل عليها تقول : يَا بَنِي هَاشِم ، والله لَا يَجِبُكُمْ قَلْبِي أَبَدًا ! أين الذين أعانفهم كأبَارِيقِ الْفِيضَةِ ! تَرُدُّ أَنْوْفَهُمْ قَبْلَ شَفَاهِيهِمْ ، أين حُتْبَةُ بن ربيعة ، أين شَيْبَةُ بن ربيعة ؛ فيسكت عنها ، حتى دخل عليها يوما وهو يَرِيْمُ فقالت له : أين حُتْبَةُ بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في النار إذا دخلت ؛ فنشرت عليها ثيابها ، بغامت عثان فذكرت له ذلك ؛ فأرسل ابن عباس ومعاوية ، فقال ابن عباس : لا تفرق بينهما ؛ وقال معاوية : ما كنت لأفرق بين شيعتين من بني عبد مناف . فأتياهما فوجداهما قد سنا عليهما أبايهما وأصلهما أمرهما . فإن وجداهما قد اختلفا ولم يصطليحا وتهاقما أمرهما سبيًا في الألفة جهدهما ، ودَّعَا بالله وبالصحبة . فإن أُنَابَا ورجعا تركاهما ، وإن كانا غير ذلك ورأيا الفرقة فرقا بينهما . وتفرقهما جائز على الزوجين ؛ وسواء وافق حكم قاضي البلد أو خالفه ، وكلاهما الزوجان بذلك أولم يوكلاهما . والفراق في ذلك طلاق بائن . وقال قوم : ليس لما الطلاق ما لم يوكلاهما الزوج في ذلك ، وليرتعا الإمام ؛ وهذا بناء على أنها رسولان شاهدان . ثم الإمام يفرق إن أراد وأمر الحكم بالتفريق . وهذا أحد قولَي الشافعي ؛ وبه قال الكوفيون ، وهو قول عطاء وأبن زيد والحسن ، وبه قال أبو ثور . والصحيح الأول ، وأن الحكمين التطليق دون توكيل ؛ وهو قول مالك والأوزاعي وإسحاق ، ورؤى عن عثان وحل وأبن عباس ، وعن الشعبي والنخعي ، وهو قول الشافعي ؛ لأن الله تعالى قال : « فَأَبْثُوا حَكَّامًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَّامًا مِنْ أَهْلِيهَا » وهذا نص من الله سبحانه بأنهما قاضيان لا ويكلمان ولا شاهدان . وللولي أسم في الشريعة ومعنى ، ولله أسم في الشريعة

ومعنى؛ فإذا بين الله كل واحد منهما فلا ينبغي لشاذ - فكيف لعالم - أن يرتكب معنى أحدهما على الآخر! . وقد روى الدارقطني من حديث محمد بن سيرين عن عبيدة في هذه الآية «وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا» قال : جاء رجل وأمرأة إلى عليّ مع كل واحد منهما فقام من الناس فأمرهم فبعثوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا، وقال للحكمين : هل تدريان ما عليكما؟ عليكما إن رأيتما أن تفزقا فزقتما . فقالت المرأة : رضيت بحكّاب الله بما عليّ فيه ولي . وقال الزوج : أما الفرقة فلا . فقال عليّ : كذبت ، والله لا تبرح حتى يَفْزُقَ بمثل الذي أقرت به . وهذا إسناد صحيح ثابت روى عن عليّ من وجوه ثابتة عن ابن سيرين عن عبيدة؛ قاله أبو عمر . فلو كانا يكليين أو شاهدين لم يقل لها «أتدريان ما عليكما» إنما كان يقول أتدريان بما وكلتكما وهذا بين . احتج أبو حنيفة بقول عليّ «رضى الله عنه للزوج» لا تبرح حتى ترضى بما رضيت به» فدلّ على أن مذهبه أنهما لا يفرقان إلا برضا الزوج ، وبأن الأصل المجتمع عليه إن الطلاق بيد الزوج أو بيد من جعل ذلك إليه . وجعله مالك ومن تابعه من باب طلاق السلطان على المولى والعين .

الرابعة - فإن اختلف الحكمان لم ينفذ قولهما ولم يلزم من ذلك شيء إلا ما اجتمعا عليه . وكذلك كل حكيم حكما في أمر؛ فإن حكم أحدهما بالفرقة ولم يحكم بها الآخر، أو حكم أحدهما بمال وأبى الآخر فليس بشيء حتى يتفقا . وقال مالك في الحكمين يطلقان ثلاثا قال : تلزم واحدة وليس لها الفراق بأكثر من واحدة بائنة؛ وهو قول ابن القاسم . وقال ابن القاسم أيضا : تلزمه الثلاث إن اجتمعا عليها؛ وقاله المغيرة وأشهب وابن الماجشون وأصبغ . وقال ابن الموزان : إن حكم أحدهما بواحدة والآخر بثلاث فهي واحدة . وحكى ابن حبيب عن أصبغ أن ذلك ليس بشيء .

الخامسة - ويمزى إرسال الواحد؛ لأن الله سبحانه حكم في الزنا بأربعة شهود، ثم قد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى المرأة الزانية أَنْ تَشَأْ وحده وقال له : «إن اعترفت فأرجئها» وكذلك قال عبد الملك في المدونة .

قلت : وإذا جاز لإرسال الواحد فلو حكم الزوجان واحدا لأجزأ وهو بالجواز أولى إذا  
وضيا بذلك ، وإنما خاطب الله بالإرسال الحكم دون الزوجين . فإن أرسل الزوجان  
حكمين وحكما نفذ حكمهما ، لأن الحكم عندنا جائز ، وينفذ فعل الحكم في كل مسألة .  
هذا إذا كان كل واحد منهما عدلا ، ولو كان غير عدل قال عبد الملك : حكمه  
منقوض ؛ لأنها تخاطرا بما لا ينبغي من الفرار . قال ابن العربي : والصحيح نفوذه ؛  
لأنه إن كان توكلنا فيفعل الوكيل نافذ ، وإن كان تحكما فقد قدماء على أنفسهما وليس  
الفرار يؤثر فيه كما لم يؤثر في باب التوكيل ، وباب القضاء مبني على الفرار كله ، وليس  
يلزم فيه معرفة المحكوم عليه بما يشول إليه الحكم . قال ابن العربي : مسألة الحكمين نص  
الله عليها وحكم بها عند ظهور الشقاق بين الزوجين ، واختلاف ما بينهما . وهي مسألة عظيمة  
اجتمعت الأمة على أصلها في البعث ، وإن اختلفوا في تفاصيل ما ترتب عليه . وعجبا لأهل  
بلدنا حيث غفلوا عن موجب الكتاب والسنة في ذلك وقالوا : يميلان على يدي أمين ؛ وفي هذا  
من معاندة النص ما لا ينبغي ملوك ، فلا يكذب الله آتمروا ولا بالأنفيسة آجروا . وقد نذبت  
إلى ذلك في أجابني إلى بعث الحكمين عند الشقاق إلا قاض واحد ، ولا بالقضاء باليمين مع  
الشاهد إلا آخر ، قلما ملكني الله الأمر أجزأت السنة كما ينبغي . ولا تعجب لأهل بلدنا لما  
يبتدعونه من الجهالة ، ولكن أعجب لأبي حنيفة ليس للحكمين عنده خبر ، بل أعجب مرتين للشافعي .  
فإنه قال : الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين معا حتى يشبه فيه حالهما . قال :  
وذلك أني وجدت الله عز وجل أذن في تنويز الزوج بأن يصطليها وأذن في خوفهما إلا بقيا  
حدود الله بالخلف وذلك يشبه أن يكون رضا المرأة . وحظر أن يأخذ الزوج بما أعطى شيئا إننا  
أرادنا استبدال الزوج مكان زوج ، فلما أمر فيمن خفا الشقاق بينهما بالحكمين دل على أن حكمهما  
غير حكم الأزواج ، فإذا كان كذلك بعث حكما من أهله وحكام من أهلها . ولا يبعث الحكمين  
إلا مملوئين برضا الزوجين وتوكليهما بأن يحكما أو يفترقا إذا رأيا ذلك : وذلك يدل على أن

الحكمين ويكفلان للزوجين . قال ابن العربي : هذا منتهى كلام الشافعي ، وأصحابه يفرحون به وليس فيه ما يلتفت إليه ولا يشبه نصابه في العلم ، وقد تولى الرد عليه القاضي أبو إسحاق ولم ينصفه في الأكثر . أما قوله « الذي يشبه ظاهر الآية أنه فيما عم الزوجين » فليس بصحيح ، بل هو نقصه ، وهي من آيات القرآن وأوضحها جلاء ، فإن الله تعالى قال : « الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » . ومن خاف من أمراته نشوزا وعظها ، فإن أنابت وإلا هجرها في المصحح ، فإن أَرَعَوْتَ وإلا ضربها ، فإن استمرت في غلوها متى الحكمان إليهما . وهذا إن لم يكن نصاً فليس في القرآن بيان . ودفعه لا يكون نصاً ، يكون ظاهراً ، فأما أن يقول الشافعي يشبه الظاهر فلا ندرى ما الذي أشبه الظاهر . ثم قال : « وأذن في خوفهما ألا يقيا حدود الله بالملع وذلك يشبه أن يكون برضا المرأة » بل يجب أن يكون كذلك وهو نصه . ثم قال : « فلما أمر بالحكمين ما من أن حكمهما غير حكم الأزواج » ويجب أن يكون فيه بأن ينفذ عليهما من غير اختيارهما فتتحقق الغيرية . فأما إذا نفذ عليهما ما وتكلامهما به فلم يحكما بخلاف أمرهما فلم تتحقق الغيرية . وأما قوله « برضا الزوجين وتوكيلهما » فخطأ صراح ، فإن الله سبحانه خاطب غير الزوجين إذا خاف الشقاق بين الزوجين بإرسال الحكمين ، وإذا كان المخاطب فيهما كيف يكون ذلك بتوكيلهما ، ولا يصح لما حكم إلا بما اجتمعا عليه . هذا وجه الإنصاف والتحقيق في الرد عليه . وفي هذه الآية دليل على إثبات التحكيم ، وليس كما تقول الخوارج إنه ليس التحكيم لأحد سوى الله تعالى . وهذه كلمة حق يريدون بها الباطل .

قوله تعالى : وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٥٥﴾

## فيه ثمان عشرة مسألة :

الأولى - أجمع العلماء على أن هذه الآية من المحكم المتفق عليه ، وليس منها شيء منسوخ . وكذلك هي في جميع الكتب . ولو لم يكن كذلك لُفِرَ ذلك من جهة العقل وإن لم يزل به الكتاب . وقد مضى معنى العبودية وهي التذلل والافتقار ، لمن له الحكم والاختيار ، فأمر الله تعالى عباده بالتذلل له والإخلاص فيه . فالآية أصل في خلوص الأعمال لله تعالى وتصفتها من شوائب الرياء وغيره ؛ قال الله تعالى : « فَمَنْ كَانَتْ رَجْوُ لِقَاءِ رَبِّهِ فَيَعْمَلْ مَعَالًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا » حتى لقد قال بعض علمائنا : إنه من تطهر تبرأ أو صام تحميا لمعدته وتوى مع ذلك التقرب لم يحزه ؛ لأنه مزيج في نية التقرب نية دنياوية وليس لله ، إلا العمل الخالص ؛ كما قال تعالى : « أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ » . وقال تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » . وكذلك إذا أحسن الرجل بداخل في الركوع وهو إمام لم ينظره ؛ لأنه يُسرج ركوعه بانتظاره من كونه خالصا لله تعالى . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله تبارك وتعالى أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه » . وروى الدارقطني عن أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يُجاء يوم القيامة بصحف غنمة فتُصعب بين يدي الله تعالى فيقول الله تعالى لللائكة ألقوا هذا وأقبلوا هذا فنقول الملائكة وعزيتك ما رأينا إلا خيرا فيقول الله عز وجل وهو أعلم إن هذا كان لنبيي ولا أقبل اليوم من العمل إلا ما أبتئى به وجهي » . وروى أيضا عن الضحاك بن قيس الفهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى يقول أنا خير شريك فمن أشرك معي شريكا فهو لشريكي يأبى الناس ما خلصوا من ملكهم لله تعالى فإن الله لا يقبل إلا ما خلص له ولا تقولوا هذا لله وللرحم فإنها للرحم وليس لله منها شيء ولا تقولوا هذا لله ولوجوهكم فإنها لوجوهكم وليس لله تعالى منها شيء » .

مسألة - إذا ثبت هذا فاعلم أن علماءنا رضى الله عنهم قالوا : الشرك على ثلاث مراتب وكله محرم . وأصله اعتقاد شريك لله في ألوهيته ، وهو الشرك الأعظم وهو شرك الجاهلية ، وهو المراد بقوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . ولبه في الرتبة اعتقاد شريك لله تعالى في الفعل ، وهو قول من قال : إن موجودا ما غير الله تعالى مستقل بإحداث فعل وإيجاده وإن لم يعتقد كونه إلها كالتدريعية مجوس هذه الأمة ، وقد تبرأ منهم ابن عمر كما في حديث جبريل عليه السلام . وعلى هذه الرتبة الإشراف في العبادة وهو الرباء ؛ وهو أن يفعل شيئا من العبادات التي أمر الله بفعلها له لغيره . وهذا هو الذي سيقب الآيات والأحاديث لبيان تحريمه ، وهو مبطل للأعمال وهو خفي لا يعرفه كل جاهل غي . ورضى الله عن المحاسبي فقد أوضحه في كتابه « الرعاة » وبين إفساده للأعمال . وفي سنن ابن ماجه عن أبي سعيد بن أبي فضالة الأنصاري وكان من الصحابة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة ليوم لا ريب فيه نادى مناد من كان أشرك في عمل عمله الله أحدا فليطلب ثوابه من عند غير الله فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك " . وفيه عن أبي سعيد الخدري قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتذاكر المسيخ الدجال فقال : " ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيخ الدجال ؟ " قال : قلنا بلى يا رسول الله ؛ فقال : " الشرك الخفي " أن يقوم الرجل يصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل " . وفيه عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن أخوف ما أمتحوف على أمتي الإشراف بالله أما إنني لست أقول يعبدون شمسا ولا قرا ولا وتنا ولكن أعمالا لغير الله وشهوة خفية " ترجمه الترمذي الحكيم . وسأيت في أثر الكهف ، وفيه بيان الشهوة الخفية ؛ وروى ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشهوة الخفية فقال : " هو الرجل يتعلم العلم يحب أن يجلس إليه " . قال سهل بن عبد الله التستري رضى الله عنه : الرباء على ثلاثة وجوه ؛ أحدها - أن يعقد في أصل فعله لعبه الله ويريد به أن يعرف أنه لله ، فهذا صنف من النفاق وتشكك في الإيمان . والآخر -

يدخل في الشيء لله فإذا أطلع عليه غير الله نشط، فهذا إذا تاب يريد أن يعيد جميع ما عمل .  
والثالث - دخل في العمل بالإخلاص ونرج به الله فعرف بذلك ومُدح عليه وسكن إلى مدحهم؛ فهذا الرياء الذي نهى الله عنه . قال سهل قال لقمان لأبيه : الرياء أنت تطلب ثواب عملك في دار الدنيا، وإنما عمل القوم للآخرة . قيل له : فما دواء الرياء؟ قال : كتمان العمل ، قيل له : كيف يكتم العمل ؟ قال : ما كلفت إظهاره من العمل فلا تدخل فيه إلا بالإخلاص ، وما لم تتكلف إظهاره أحب ألا يطلع عليه إلا الله . قال : وكل عمل أطلع عليه الخلق فلا تعده من العمل . وقال أيوب السخّياني : ما هو بعامل من أحب أن يبرف مكانه من عمله .

قلت : قول سهل « والثالث دخل في العمل بالإخلاص » إلى آخره ، إن كان سكوته وسروره إليهم لتحصل منزلته في قلوبهم فيحمدوه ويحلووه ويبرّوه وينال ما يريد منهم من مال أو غيره فهذا مذموم؛ لأن قلبه منمور فرحاً بإطلاعهم عليه ، وإن كانوا قد أطلعوا عليه بعد الفراغ . فأتا من أطلع الله عليه خلقه وهو لا يحب إطلاعهم عليه فيسرّ بصنع الله وبفضله عليه فسروره بفضل الله طاعة؛ كما قال تعالى : « قُلْ يُفَضِّلُ اللَّهُ وَرَحْمَتِهِ قَبْلَكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ » . وبسط هذا وتقييمه في كتاب « الرعاية للعاسي » ، فمن أراد له فليقف عليه هناك .  
وقد سئل سهل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم " إني أسرّ العمل فيطلع عليه فيعجبني " قال : يصعبه من جهة الشكر لله الذي أظهره الله عليه أو نحو هذا . فهذه جملة كافية في الرياء وخُلوص الأعمال . وقد مضى في « البقرة » . حقيقة الإخلاص . والحمد لله .

الثانية - قوله تعالى : ( وَإِلَى الَّذِينَ إِحْسَانًا ) قد تقدّم في صدر هذه السورة أن من الإحسان إليهما عتقهما ، وإتي في « سُبْحَانَ » حكم برهما مُستَوْقٍ . وقرا ابن أبي عملة « إحسان » بالرفع أى واجب الإحسان إليهما . الباقر بالنصب ، على معنى أحسنوا إليهما إحساناً . قال العلماء : فأحق الناس بعد الخالق المنان بالشكر والإحسان والتزام البرّ والطاعة



والإذعان من قرن الله الإحسان إليه بعبادته وطاعته وشكره وبشكره وهما الوالدان؛ فقال تعالى : « إِنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ » . وروى شعبة وهشيم الواسطيان عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ وَتُحْفُهُ فِي تُحْفَةِ الْوَالِدَيْنِ » .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَيَذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ ) وقد مضى الكلام فيه في « البقرة »<sup>(١)</sup> .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ ) أنا الجار فقد أمر الله تعالى بحفظه والقيام بحقه والوصاة برعى ذمته في كتابه وعلى لسان نبيه . ألا تراه سبحانه أكد ذكره بعد الوالدين والأقربين فقال تعالى : « وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى » أى القريب . « وَالْجَارِ الْجُنُبِ » أى الغريب؛ قاله ابن عباس ، وكذلك هو فى اللغة . ومنه فلان أجنبي ، وكذلك الجناية البعد . وأنشد أهل اللغة :

فَلَا تَحْرِمْ نِيَّ نَائِلًا عَرَبَ جَنَابِي \* فَإِنِ أَمْرٌ وَسَطَ الْقِيَابِ غَرِيبُ<sup>(٢)</sup>

وقال الأعشى :

أَتَيْتُ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابِي \* فَكَانَ حُرَيْثٌ فِي عَطَائِي جَاهِدًا<sup>(٣)</sup>

وقرأ الأعمش والمفضل « وَالْجَارِ الْجُنُبِ » بفتح الجيم وسكون النون وهما لغتان ؛ يقال : جَنَّبَ وَجُنَّبَ وَأَجَنَّبَ وَأَجَنَّبِي إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ ، وجمعه أجانب . وقيل : على تقدير حذف المضاف ، أى والجار ذى الجنب أى ذى الناحية . وقال توفى الشامى : « الجسار ذى القرى » المسلم « والجار الجنب » اليهودى والنصرانى .

(١) راجع ج ٢ ص ١٤ طبة ثانية .

(٢) البيت لبغلة بن صبرة يخاطب به الحارث بن جبلة يمدحه ، وكان قد أسر أخاه شأسا . وأراد بالنائل إطلاق أخيه شأسا من يحميه فأطلقه ومن أسرهم من نى نجم . ( عن اللسان ) .

(٣) فى الأصول : « فكانت حريث عن عطائي حامدا . »

والتصويب عن تفسير الطبرى .

قلت : وعلى هذا فالوصاة بالجار مأمور بها مندوب إليها مسلماً كان أو كافراً ، وهو الصحيح . والإحسان قد يكون بمعنى المواصلة ، وقد يكون بمعنى حُسن العشرة وكف الأذى والمحاماة دونه . روى البخاري عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما زال جبريلُ يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه " . وروى عن أبي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن " قيل : يا رسول الله ومن ؟ قال : " الذي لا يأمن جاره بوائقه " وهذا عام في كل جار . وقد أكد عليه السلام ترك إذايته بقسمه ثلاث مرات ، وأنه لا يؤمن الإيمان الكامل من آذى جاره . فينبغي للأؤمن أن يحذر آذى جاره ، ويتبهى عما نهى الله ورسوله عنه ، ويرغب فيما رضىه وحضاً للعباد عليه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الجيران ثلاثة بخارٌ له ثلاثة حقوق وجارٌ له حقان وجارٌ له حق واحد فاما الجار الذي له ثلاثة حقوق فالجار المسلم القريب له حق الجوار وحق القرابة وحق الإسلام والجار الذي له حقان فهو الجار المسلم فله حق الإسلام وحق الجوار والجار الذي له حق واحد هو الكافر له حق الجوار " .

الخامسة - روى البخاري عن عائشة قالت : قلت يا رسول الله ، إن لي جارين فإلى أيهما أهدي ، قال : " إلى أقربهما منك باباً " . فذهب جماعة من العلماء إلى أن هذا الحديث يفسر المراد من قوله تعالى : « والجَارِ ذِي الْقُرْبَى » وأنه القريبُ المسكنُ منك . « والجارُ الحنِيبُ » هو البعيد المسكن منك . واحتجوا بهذا على إيجاب الشفعة للجار ، وعَضُّوه بقوله عليه السلام : " الجار أحقُّ بصَّقبه <sup>(١)</sup> " . ولا حجة في ذلك ، فإن عائشة رضى الله عنها إنما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن تبدأ به من جيرانها في المدينة فأخبرها أن مَنْ قُربَ بابِه فإنه أولى بها من غيره . قال ابن المنذر : قدل هذا الحديث على أن الجار يقع على غير اللصيق . وقد خرج أبو حنيفة عن ظاهر هذا الحديث فقال : إن الجار اللصيق إذا ترك الشفعة وطلبها الذي يليه وليس له جدار إلى الدار ولا طريقٌ لا شفعة فيه له . وعمَّام العلماء

(١) الصقب : الملاصقة والقرب ، والمراد به الشفعة .

يقولون: إذا أوصى الرجل لغيره أعلى اللصيق وغيره؛ إلا أبا حنيفة فإنه فارق عوام العلماء وقال: لا يعطى إلا اللصيق وحده.

السادسة - وأختلف الناس في حد الحيرة؛ فكان الأوزاعي يقول: «أربعون داراً من كل ناحية»؛ وقاله ابن شهاب. وروى أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إني نزلت محلة قوم وإن أقربهم إلى جواراً أشدهم لي أدنى؛ فبعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر وعلياً يصيحبون على أبواب المساجد: ألا إن أربعين داراً جارُ ولا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائمه. وقال علي بن أبي طالب: من سمع النداء فهو جار. وقالت فرقة: من سمع إقامة الصلاة فهو جار ذلك المسجد. وقالت فرقة: من ساكن رجلاً في محلة أو مدينة فهو جار. قال الله تعالى: «لئن لم ينته المنافقون» إلى قوله: «ثم لا يؤمنونك فيها إلا قليلاً» فجعل تعالى اجتماعهم في المدينة جواراً. والحيرة مراتب بعضها الصق من بعض، أدناها الزوجة؛ كما قال:

• أيا جارتاً بيني فإنك طالق<sup>(٢)</sup> •

السابعة - ومن إكرام الجار ما رواه مسلم عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا ذر إذا طبخت مرقة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك». فحضر عليه السلام على مكارم الأخلاق؛ لما يترتب عليها من المحبة وحسن العشرة ودفع الحاجة والمفسدة؛ فإن الجار قد يتأذى بقتار قدر جاره، وربما تكون له ذرية فتبيع من ضعفائهم الشهوة، ويعظم على القائم طيهم الألم والكلفة؛ لاسيما إذا كان القائم ضعيفاً أو أرملة فتعظم المشقة ويشد منهم الألم والحسرة. وهذه كانت عقوبة يعقوب في فراق يوسف عليهما السلام فيما قيل. وكل هذا يندفع بتشريكهم في شيء من الطيبخ يدفع إليهم؛ ولهذا المعنى حرص عليه السلام الجار القريب بالهدية، لأنه ينظر إلى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها، فإذا رأى ذلك أحب

(١) بوائمه: أي غوائه وشروبه، واحداً باقة، وهي الدابة.

(٢) هذا صدر بيت للاحنى،

ومعناه: • كذلك أمور الناس غادر وظاهره

(٣) التتار (بضم القاف): رجع القدر والشوا، ونحوهما.

أَنْ يَشَارِكَ فِيهِ ؛ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ أَسْرَعُ إِجَابَةً لِحَاجَرِهِ عِنْدَ مَا يَنْتَوِيهِ مِنْ حَاجَةٍ فِي أَوْقَاتِ النَّفْلَةِ وَالنِّزَةِ ،  
فَلَنْتَكُ بِدَأْءِهِ عَلَى مَنْ بَعْدَ بَابِهِ وَإِنْ كَانَتْ دَارُهُ أَقْرَبَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الثامنة - قال العلماء : لَمَّا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ " فَأَكْثَرُ مَا مَعَهَا " نَبِهَ بِذَلِكَ عَلَى تَيْسِيرِ  
الْأَمْرِ عَلَى الْبَخِيلِ تَنْبِيْهًا طَيِّفًا ، وَجَعَلَ الزِّيَادَةَ فِيهَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى وَهُوَ الْمَاءُ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ إِذَا  
طَبَخْتَ مَرَّةً فَأَكْثَرُ لِحَمَاهَا ، إِذْ لَا يَسْهُلُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ . وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ :  
قِدْرِي وَقِدْرُ الْحَارِ وَاحِدَةٌ \* وَإِلَيْهِ قَبْلِي تَرْفَعُ الْقِدْرُ

وَلَا يُهْدَى التَّرُّ الْبَسِيرُ الْمُحْتَقَرُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " ثُمَّ أَنْظِرْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ جِوَارِكَ فَأَصْبِهِمْ  
مِنْهَا بِمَعْرُوفٍ " أَيْ شَيْءٍ يُهْدَى عُرْفًا ؛ فَإِنَّ الْقَلِيلَ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُهْدَى فَقَدْ لَا يَقَعُ ذَلِكَ الْمَوْقِعُ ،  
فَلَوْ لَمْ يَتَيَسَّرْ إِلَّا الْقَلِيلُ فَلْيُهْدَ وَلَا يَحْتَقِرْهُ ، وَعَلَى الْمُهْدِي إِلَيْهِ قَبُولُهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
" يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا تَحْمِرْنَ إِحْدَاكُنَّ بِطَارِتِهَا وَلَوْ كَرَأَعٌ <sup>(١)</sup> شَاةٌ مُحْرَقًا " أَمْرُهُ مَالِكٌ فِي مَوْطِنِهِ .  
وَكَذَا قِيدَنَاهُ « يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ » بِالرَّفْعِ عَلَى غَيْرِ الْإِضَافَةِ ، وَالتَّنْدِيرِ : يَا أَيُّهَا النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ ؛ كَمَا  
تَقُولُ يَا رِجَالَ الْكِرَامِ ؛ فَالْمُنَادَى مَحْذُوفٌ وَهُوَ يَا أَيُّهَا ، وَالنِّسَاءُ فِي تَقْدِيرِ التَّعْتِ لَأَيُّهَا ، وَالْمُؤْمِنَاتُ  
نَعْتٌ لِلنِّسَاءِ . وَقَدْ قِيلَ فِيهِ : يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ بِالْإِضَافَةِ ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

التاسعة - مِنْ أَكْرَامِ الْحَارِ أَلَّا يُنْعَمَ مِنْ غَرَزِ خَشْبَةٍ لَهُ إِرْفَاقًا بِهِ ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " لَا يُنْعَمُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ " . ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَالِي  
أُرَاكُم عَنْهَا مَعْرُضِينَ ، وَاللَّهُ لِأَرْبَعِينَ بَيْنَ أَكْفَاكِكُمْ . رَوَى « حُشْبَةٌ وَخَشْبَةٌ » عَلَى الْجَمْعِ  
وَالْإِفْرَادِ . وَرَوَى « أَكْفَاكِكُمْ » بِالنَّاءِ وَ « أَكْفَاكِكُمْ » بِالنُّونِ . وَمَعْنَى « لِأَرْبَعِينَ بَيْنًا »  
أَيْ بِالْكَلِمَةِ وَالْقَصَّةِ . وَهَلْ يَقْضَى بِهَذَا عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ ؛ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ .  
فَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمَا إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ النَّدْبُ إِلَى رِجَالِ الْحَارِ وَالتَّجَاوُزِ لَهُ وَالْإِحْسَانِ  
إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْوُجُوبِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ " لَا يَحِلُّ مَالُ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ

(١) الْكَرَاعُ مِنَ الْبُغْرِ وَالنَّعْمُ ؛ بِمِزَالَةِ الْوَلَيْفِ مِنَ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالْخَمْرِ ، وَهُوَ مُسْتَقٌ السَّاقِ الْعَارِي مِنَ الْهَمِّ ، يَذْكُرُ  
وَيُؤْنِتُ ، وَيَطْبَعُ أَكْرَهُ ثُمَّ أَكْزَعَ .

طبيب نفيس منه . قالوا : ومعنى قوله "لا يمنع أحدكم جاره" هو مثل معنى قوله عليه السلام :  
 "إذا استأذنت أحدكم أمرأته إلى المسجد فلا يمنعها" . وهذا معناه عند الجميع الندب ، على ما رواه  
 الرجل من الصلاح والخير في ذلك . وقال الشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور  
 ودาวود بن علي وجماعة أهل الحديث : إلى أن ذلك على الوجوب . قالوا : ولولا أن أبا هريرة  
 فهم فيما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم معنى الوجوب ما كان ليُوجب عليهم غير واجب .  
 وهو مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ فانه قضى على محمد بن مسلمة للضحاك بن خليفة  
 في الخليج أن يتر به في أرض محمد بن مسلمة ، فقال محمد بن مسلمة : لا والله . فقال عمر :  
 والله يترق به ولو على بطنك . فأمره عمر أن يتر به ففعل الضحاك ؛ ورواه مالك في الموطأ .  
 وزعم الشافعي في كتاب الزدان مالكا لم يرو عن أحد من الصحابة خلاف عمر في هذا الباب ؛  
 وأنكر على مالك أنه رواه وأدخله في كتابه ولم يأخذ به وردّه برأيه . قال أبو عمر : ليس كما  
 زعم الشافعي ؛ لأن محمد بن مسلمة كان رأيه في ذلك خلاف رأى عمر ، ورأى الأنصار أيضا  
 كان خلافا لرأى عمر وعبد الرحمن بن عوف في قصة التزييع وتحويله — والتزييع الساقية —  
 وإذا اختلفت الصحابة وجب الرجوع إلى النظر ، والنظر يدل على أن دماء المسلمين وأموالهم  
 وأعراضهم بعضهم على بعض حرام إلا ما تطيب به النفس خاصة ؛ فهذا هو الثابت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم . ويدل على الخلاف في ذلك قول أبي هريرة : مالي أراكم هنا معرضين  
 والله لأرمينكم بها ؛ هذا أو نحوه . أجاب الأئمة فقالوا : القضاء بالمرقق خارج بالسنة عن  
 معنى قوله عليه السلام : "لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه" ؛ لأن هذا معناه  
 التملك والاستهلاك وليس المرقق من ذلك ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد فرق بينهما  
 في الحكم ، فغير واجب أن يجمع بين مارق رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحكى مالك أنه كان  
 بالمدينة قاض يقضى به يُسمى أبو المطلب . وأخرجوا من الأثر بمحدث الأعمش عن أنس قال :

(١) راجع الموطأ باب « القضاء في المراقق » .

(٢) في الأصول : « يسى المطلب » والنصيب عن شرح الموطأ .

استشهد منا غلام يوم أحد فجعلت أمه تمسح التراب عن وجهه وتقول: أبشر هنيئاً لك الجنة؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "وما يُدريك لعله كان يتكلم فيما لا يعنيه ويمنع ما لا يضره". والأعمش لا يصح له سماعٌ من أنس، والله أعلم. قاله أبو عمر.

العاشرة - ورد حديثُ جمع النبي صلى الله عليه وسلم فيه مرافق الجار، وهو حديث معاذ بن جبل قال: قلنا يا رسول الله، ما حق الجار؟ قال: "إن استقرضك أقرضته وإن استعانك أعنته وإن احتاج أعطيته وإن مريض عُدته وإن مات تبعته جنازته وإن أصابه خير سرك وهنته وإن أصابته مصيبة ساءتكَ وعزيرته ولا تؤذ به بقَارٍ قَدْرِكَ إلا أن تنُفِرَ له منها ولا تستظل عليه بالبناء تُشْرِف عليه وتسد عليه الريح إلا باذنه وإن اشتريت فاكهة فأهدى منها ولا فادخلها سرّاً لا يخرج ولَدُكَ بُنَى منه يَنْظِطون به ولَدَه وهل تفقهون ما أقول لكم لن يُؤذى حق الجار إلا القليل ممن رَحِمَ الله" أو كلمة نحوها. هذا حديث جامع وهو حديث حسن، في إسناده أبو الفضل عثمان بن مطر الشيباني غير مَرِيضٍ.

الحادية عشرة - قال العلماء: الأحاديث في إكرام الجار جاءت مُطْلَقَةً غير مَقْبِدَةٍ حتى الكافر كما يَتَنَّا. وفي الخبر قالوا: يا رسول الله أنظّمهم من لحوم النُك؟ قال: "لا تُطعموا المشركين من نُسك المسلمين". ونبيه عن إطعام المشركين من نُسك المسلمين يحتمل النُسك الواجب في الذمة الذي لا يجوز للتأسك أن يأكل منه ولا أن يُطعمه الأغنياء؛ فأما غير الواجب الذي يُجزيه إطعام الأغنياء بخافِر أن يطعمه أهل الذمة. قال النبي صلى الله عليه وسلم لما شاة عند تفریق اللحم الأَصْحِيَّة: "أبدى بجاننا اليهودي". وروى أن شاة ذُبحت في أهل عبد الله بن عمر فلما جاء قال: أهديتُم لجاننا اليهودي - ثلاث مرات - سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه".

الثانية عشرة - قوله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنَيبِ﴾ أى الرفيق في السفر. وأسند الطبري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معه رجل من أصحابه وهما على راحلتين،

فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم غيضة، قطع قضيين احدهما موعج، فخرج وأعطى لصاحبه القويم؛ فقال: كنت يا رسول الله أحق بهذا! فقال: «كَلَّا يا قَتْلَانُ إِنْ كُلَّ صَاحِبِ يَصْحَبِ آخِرُ فَنَانِهِ مَسْنُونٌ عَنْ صَحَابَتِهِ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ». وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: للسفر مَرُوءَةٌ وللحضر مَرُوءَةٌ؛ فأما المروءة في السفر فيذل الزاد، وقلة الخلاف على الأصحاب، وكثرة المزاح في غير مسأخطة الله. وأما المروءة في الحضر فالإدمان إلى المساجد، وتلاوة القرآن وكثرة الإخوان في الله عز وجل. ولبعض بني أسد - وقيل إنها لحاتم الطائي:

إذا ما رفيق لم يكن خلف ناقتي • له مركب فضلاً فلا حملت رجلي

ولم يك من زادي له شطر مزيدي • فلا كنت ذازاد ولا كنت ذافضلي

شريكان فيما نحن فيه وقد أرى • عليّ له فضلاً بما نال من فضلي

وقال علي وابن مسعود وابن أبي ليلى: «الصاحب بالجنب» الزوجة. ابن جرير: هو الذي يصحبك ويلزمك رجاء تفعل. والأول أصح؛ وهو قول ابن عباس وابن جرير وعكرمة ومجاهد والضحاك. وقد تناول الآية الجميع بالعموم. والله أعلم.

الثالثة عشرة - قوله تعالى: ((وَأَبْنِ السَّبِيلَ)) قال مجاهد: هو الذي يمتاز بك ماراً. والسبيل الطريق؛ فنيسب المسافر إليه لمروءة عليه ولزومه إياه. ومن الإحسان إليه إعطاؤه وإرفاقه وهدايته ورشده.

الرابعة عشرة - قوله تعالى: ((أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ)) أمر الله تعالى بالإحسان إلى المالك، وبين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم؛ فروى مسلم وغيره عن المروء بن سويد قال: مررت بأبي ذرٍّ بالزُبْدَةِ وعليه بُرْدٌ وعليه غلامه مثله، قلنا: يا أبا ذرٍّ لو جمعت بينهما كانت حُلَّةً؛ فقال: إنه كان بيني وبين رجل من إخواني كلام، وكانت أمه أعجمية فعبرت بأمته، فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلقيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يا أبا ذرٍّ إنك أمرؤ فبك جاهلية»

(١) النبضة (بالفتح): الأجرة ومجتنع التبخر في بعض ماء.

(٢) الزبدة (بالضمة): من تمر المدينة على ثلاثة أميال، يا مدني أي ذو النفاقى رضي الله عنه.

قلت : يا رسول الله ، مَنْ سَبَّ الرجال سَبَّ آبَاءَ وأُمَّه . قال : ” يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ أَمَرُؤُفِيكَ جَاهِلِيَّةٍ  
 هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم  
 ما ينههم فإن كلفتموهم فأعينوهم “ . وروى عن أبي هريرة أنه ركب بغلة ذات يوم فأردف  
 غلامه خلفه ، فقال له قائل : لو أنزلكه يسعى خلف دابتك ؛ فقال أبو هريرة : لأن يسعى معي  
 ضغثان من نارٍ يحرقان مني ما أحرقا أحبَّ إليَّ من أن يسعى غلامي خلفي . وخرج أبو داود  
 عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” مَنْ لَا يَمُكُّ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ فَأُطْعِمُوهُ مِمَّا  
 تَأْكُلُونَ وَاكْسُوهُ مِمَّا تَكْسُونَ وَمَنْ لَا يُلَايِمُكُمْ مِنْهُمْ فَيُعْمِوهُ وَلَا تَعْدُوا خَلْقَ اللَّهِ “ . لَا يَمُكُّ وَافَقَكُمْ ،  
 وَالْمُلَايِمَةُ الْمَوَاقِفَةُ . وروى مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال : ” لِلْمَلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يَطِيقُ “ . وقال عليه السلام :  
 ” لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأَتَمِّي بَلْ يَقُلْ قَتَايَ وَقَتَايَ “ وسيأتي بيانه في سورة يوسف  
 عليه السلام . فندب صلى الله عليه وسلم السادة إلى مكارم الأخلاق وحضهم عليها وأرشدهم  
 إلى الإحسان وإلى سلوك طريق التواضع حتى لا يروا لأنفسهم منزلة على عبيدهم ، إذ الكل  
 عبيد الله والمال مال الله ، ولكن تخبر بعضهم لبعض ، وملك بعضهم بعضا إتماما للنعمة  
 وتنفيذا للحكمة ؛ فإن أطعموهم أقلَّ مما يأكلون ، وألبسوهم أقلَّ مما يلبسون صفة ومقدارا  
 جاز إذا قام بواجبه عليه . ولا خلاف في ذلك والله أعلم . وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو  
 إذ جاءه قهرمان له فدخل فقال : أعطيت الرقيق قوتهم ؟ قال لا . قال : فَأَنْطَلِقْ فَأُعْطِيهِمْ ،  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” كَفَى بِالْمَرْءِ إِعْمًا أَنْ يُحْبِسَ عَنْ يَمَلِكُ قُوتَهُمْ “ .  
 الخامسة عشرة - ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” مَنْ ضَرَبَ عَبْدَهُ حَدًّا  
 لَمْ يَأْتِهِ أَوْلَطُهُ فِكْفَارُهُ أَنْ يَعْتَقَهُ “ . ومعناه أن يضربه قدر الحد ولم يكن عليه حد . وجاء  
 عن ثور من الصحابة أنهم أقتصموا الخادم من الولد في الضرب وأعتقوا الخادم لما لم يرد

(١) ضغثان : حزنان من حطب فاستعارها للثارة ، يعني أنها قد اشتقا وصارت نارا .

(٢) القهرمان (فتح القاف وتضم) كان ملازم الوكيل ، والحافظ لما تحت يده وللقائم بأمر الرجل ؛ بلفظ القرس .



القصاص . وقال عليه السلام : " من قذف مملوكه بالزنا أقام عليه الحد يوم القيامة ثمانين " .  
وقال عليه السلام : " لا يدخل الجنة سيِّئُ المَلَكَةِ <sup>(١)</sup> " . وقال عليه السلام : " سُوءُ الخُلُقِ  
شُرٌّ وحسن المَلَكَةِ نساءٌ وصِلَةُ الرَّحِمِ تزيد في العمر والصدقة تدفع ميتة السوء " .

السادسة عشرة - واختلف العلماء من هذا الباب أيهما أفضل الحر أو العبد؛ فروى  
مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " للعبد المملوك المُصْلَح أَجْرَانِ " <sup>(٢)</sup>  
والذى نفسُ أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والُجَّ وبراى لى لأُحِبَّتْ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا  
مَمْلُوكٌ . وروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ  
لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ " . فاستدل بهذا وما كان مثله من فضل العبد ؛  
لأنه مخاطب من جهتين : مطالب بعبادة الله ، مطالب بخدمة سيده . وإلى هذا ذهب أبو عمر  
يوسف بن عبد البر النعمري وأبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد العامري البغدادي الحافظ .  
استدل من فضل الحر بأن قال : الاستقلال بأمور الدين والدنيا إنما يحصل بالأحرار ،  
والعبد كالمقنود لعدم استقلاله ، وكالآلة المصروفة بالقهر ، وكالبيمة المسخرة بالحرب ؛ ولذلك  
سُلب مناصب الشهادات ومعظم الولايات ، ونقصت حدوده عن حدود الأحرار إشعاراً  
بخساسة المقدار . والحر وإن طولب من جهة واحدة فوظائفه فيها أكثر ، وعناؤه أعظم فتوايه  
أكثر . وقد أشار إلى هذا أبو هريرة بقوله : لولا الجهاد والُجَّ ؛ أى لولا النقص الذى  
يلحق العبد لفوت هذه الأمور . والله أعلم .

السابعة عشرة - روى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما زال  
جبريل يُوصِّفُنِي بِالْحَسَرِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوتِّئُهُ . وما زال يوصِّفُنِي بِالنِّسَاءِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ  
سَيَحْزَمُ طَلَاقَهُنَّ . وما زال يوصِّفُنِي بِالْمَالِكِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَجْعَلُ لِي مَتَةً إِذَا أَتَيْتُهَا إِلَيْهَا  
عَتَّقَهَا . وما زال يوصِّفُنِي بِالسَّوَالِكِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَجْعَلُنِي فِي - وروى حتى كاد - .

(١) أى الذى يسى . صفة المالك .

وما زال يوصيني بقيام الليل حتى ظننت أن خيار أمتي لا ينامون ليلاً . ذكره أبو الليث السمرقندي في تفسيره .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ ﴾ أى لا يرضى . ﴿ مَنْ كَانَ مُحْتَلًا نَفُورًا ﴾ فنفى سبحانه محبة ورضاه عن هذه صفة ؛ أى لا يظهر عليه آثار نعمه في الآخرة وفى هذا ضرب من التوعد . والمحتال ذو الخيلاء أى الكبر . والفخور : الذى يعدد مناقبه كبراً . والفخر : البذخ والتناول . وخص هاتين الصفتين بالذكر هنا لأنهما تملكان صاحبهما على الأنفة من القريب الفقير والجار الفقير وغيرهم من ذكر فى الآية فيضيع أمر الله بالإحسان إليهم . وقرأ طاصم فيما ذكر المفضل عنه « والجار الحنيب » ففتح الجيم وسكون النون . قال المهدوي : هو على تقدير حذف مضاف ، أى والجار ذى الجنب أى ذى الناحية . وأنشد الأخفش :

• النَّاسُ جَنْبٌ وَالْأَمِيرُ جَنْبٌ •

والجنب الناحية ، أى المتحنى عن القرابة . والله أعلم .

قوله تعالى : الَّذِينَ يَجْلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُغْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْدَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٢٧﴾  
قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَجْلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُغْلِ ﴾ فيه مسألان :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَجْلُونَ ﴾ « الَّذِينَ » فى موضع نصب على البدل من « مَنْ » فى قوله : « مَنْ كَانَ » ولا يكون صفة ؛ لأن « مَنْ » و « مَا » لا يوصفان ولا يوصف بهما . ويجوز أن يكون فى موضع رفع بدلا من المضمرة الذى فى نفور . ويجوز أن يكون فى موضع رفع فيعطف عليه . ويجوز أن يكون ابتداء والخبر محذوف ، أى الذين يغلون لم كنا ، أو يكون الخبر « إِنَّ اللَّهَ لَا يُظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » . ويجوز أن يكون منصوبا بإحتمار

(١) كأنه عليه بجميع الناس .

(٢) أى فيعطف عليه قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَقْنُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ » كما فى إصرا ب القرآن للناس .

أعني، فتكون الآية في المؤمنين؛ فتجىء الآية مل هنا التأويل أن الباخلين متغية عنهم محبة الله، فأحسنوا أيها المؤمنون إلى من مئى فإن الله لا يجب من فيه الخلل المائنة من الإحسان.

الثانية - قوله تعالى : ﴿ يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ ﴾ البخل المذموم في الشرع هو الامتناع من أداء ما أوجب الله تعالى عليه . وهو مثل قوله تعالى : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَخْلَوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » الآية . وقد مضى في « آل عمران » القول في البخل وحقيقته ، والفرق بينه وبين الشح مستوفى . والمراد بهذه الآية في قول ابن عباس وغيره اليهود ؛ فإنهم جمعوا بين الاختيال والفخر والبخل بالمال وكتبا ما أنزل الله من التوراة من نعت جد صلي الله عليه وسلم . وقيل : المراد المنافقون الذين كان إنفاقهم وإيمانهم نقيّة ، والمعنى أن الله لا يحب كل مختال فخور ، ولا الذين يخلون ؛ على ما ذكرنا من إعرابه .

قوله تعالى : ﴿ وَاعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ فصل تعالى تؤعد المؤمنين الباخلين من تؤعد الكافرين بأن جعل الأول عدم المحبة والثاني عذابا مهينا .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾<sup>(٢٨)</sup>  
فيه مسائل ثلاث :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ ﴾ عطف تعالى على « الَّذِينَ يَخْلَوْنَ » : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ » . وقيل : هو عطف على الكافرين ؛ فيكون في موضع خفض . ومن رأى زيادة الواو أجاز أن يكون الثاني عنده خبرا للأول . قال الجمهور : نزلت في المنافقين ؛ لقوله تعالى : « رِئَاءَ النَّاسِ » والرئاء من التفاق . مجاهد : في اليهود . وضعفه الطبري ؛ لأنه تعالى نفى عن هذه الصفة الإيمان بآله واليوم الآخر ، واليهود

(١) وأربع ج ٤ ص ٢٩٠ طبة أول وثانية .

(٢) الصفة ( بكسر الصاد وسكون النون ) : طاعة من التبية . وقيل : طاعة من كل شيء .

ليس كذلك . قال ابن عطية : وقول مجاهد مَتَّجِه على المبالغة والإلزام ، إذ إيمانهم باليوم الآخر كَلَامًا إِيْمَانًا من حيث لا يفقههم . وقيل : تزلت في مُطْعَمِي يوم بدر ، وهم رؤساء مكة أنفقوا على الناس ليخرجوا إلى بدر . قال ابن العربي : ونفقة الرياء تدخل في الأحكام من حيث إنها لا تجزئ .

قلت : ويدل على ذلك من الكتاب قوله تعالى : « قُلْ أَفْقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ » ومياتي .

الثانية - قوله تعالى : ( وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا نَّسَاءً قَرِينًا ) في الكلام إضمار تقديره « ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » فقرينهم الشيطان « وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا نَّسَاءً قَرِينًا » . القرين : المقارن ، أى صاحب والخليل وهو فيميل من القرآن . قال عدي بن زيد :

عن المرء لا تسأل وسلَّ عن قرينه \* فكلَّ قرين بالمقارن يقتدى  
والمعنى : من قبل من الشيطان في الدنيا فقد قارنه . ويجوز أن يكون المعنى من قرن به الشيطان في النار ( نساء قرينا ) أى فبئس الشيطان قرينا ، وهو نصب على التمييز .

قوله تعالى : وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴿٣٦﴾

« ما » في موضع رفع بالابتداء و « ذا » خبره ، وذا بمعنى الذى . ويجوز أن يكون ما وذا اسمًا واحدًا . فعلى الأول تقديره وما الذى عليهم ، وعلى الثانى تقديره أى شئ عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر ، أى صدقوا بواجب الوجود ، وبما جاء به الرسول من تفاصيل الآخرة ، وأنفقوا عما رزقهم الله . ( وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ) تقدم معناه في غير موضع .

قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٧﴾

قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » أى لا يخسهم ولا ينقصهم من ثواب عملهم وَزَنَ ذَرَّةً بِلَ يَجَازِيهِمْ بِهَا وَيُثَبِّتُهُمْ عَلَيْهَا . والمراد من الكلام أن الله تعالى لا يظلم قليلاً ولا كثيراً كما قال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً » . والذرة : النملة الحمراء ؛ عن ابن عباس وغيره ، وهى أصغر النمل . وعنه أيضاً رأس النملة . وقال يزيد بن هارون : زعموا أن الذرة ليس لها وزن . وَيُمَكِّي أَنْ رَجُلًا وَضَعَ خَبْزًا حَتَّى عَلَاهُ الذَّرُّ مَقْدَارَ مَا يَسْتَرُهُ ثُمَّ وَزَنَهُ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى وَزَنِ الْخَبْزِ شَيْئاً .

قلت : والقرآن والسنة يدلان على أن للذرة وزناً كما أن للدينار ونصفه وزناً . والله أعلم . وقيل : الذرة الخردلة ؛ كما قال تعالى : « فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا » . وقيل غير هذا ، وهى فى الجملة عبارة عن أَثَنَ الْأَشْيَاءِ وَأَصْغَرُهَا . وفى صحيح مسلم عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ لِلَّهِ لَا يَظْلِمُ مُؤْمِناً حَسَنَةً يُعْطِى بِهَا فِي الدُّنْيَا وَيُجْزِئُ بِهَا فِي الْآخِرَةِ وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتِ مَا عَمِلَ بِهَا اللَّهُ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا أَفْضَى إِلَى الْآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُجْزِئُ بِهَا » .

قوله تعالى : « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً نُضَاعِفْهَا » أى يُكْثِرُ ثَوَابَهَا . وقرأ أهل المجاز « حَسَنَةً » بالرفع ، والمائة بالنصب ؛ فعل الأول « تَكُ » بمعنى تحدث ، فهى تامة . وعلى الثانى هى الناقصة ، أى إِنْ تَكُ قَمَاتُهُ حَسَنَةً . وقرأ الحسن « يضاعفها » بنون العظمة . والباقون بالياء ، وهى أصح ، لقوله « وَيُؤْتِ » . وقرأ أبو رجاء « يضاعفها » ، والباقون « يضاعفها » وهما لغتان معناهما الكثير . وقال أبو عبيدة : « يضاعفها » معناه يجعله أضاعافاً كثيرة ، « وَيَضَعِفُهَا » بالتشديد يجعلها ضعفين . « مِنْ لَدُنْهُ » من عنده . وفيه أربع لغات : لَدُنْ وَلَدُنْ وَلَدَى وَلَدَى ؛ فإذا أضافوه إلى أنفسهم شدوا النون ، ودخلت عليه « مِنْ » حيث كانت « مِنْ » الداخلة لابتداء الغاية و« لَدُنْ » كذلك ، فلما تساوى كلا حُسْنِ دُخُولِ « مِنْ » عليها ؛ ولذلك قال سيويه فى لَدُنْ : إنه الموضع الذى هو أَوَّلُ الْغَايَةِ . « أَجْرًا عَظِيماً » يعنى الجنة . وفى صحيح مسلم من حديث

أبي سعيد الخدري الطويل - حديث الشفاعة - وفيه : "حتى إذا خُصَّ المؤمنون من النار قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشِدَةً لِلَّهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ يَقُولُونَ رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيُحْجُونَ فَيَقَالُ لَهُمْ أخرجوا من عِرْقِهِمْ فَتَحَرَّمْ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقِهِ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَمْرَتِنَا بِهِ فَيَقُولُ أَرِجُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأُخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِنْ أَمْرَتِنَا بِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَرِجُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ فَأُخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأُخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا" .

وكان أبو سعيد الخدري يقول : إن لم تصدقوني بهذا الحديث فافروا إن شئتم « إن الله لا يظلمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا » وذكر الحديث .

وروى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "يُؤْتَى بِالْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُوقَفُ وَيُنَادَى مُنَادٍ عَلَى رَمُوسِ الْخِلَاقِ هَذَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلْيَاتِ إِلَى حَقِّهِ ثُمَّ يَقُولُ آتِ هَؤُلَاءِ حَقُوقَهُمْ فيقول يارب من أين لي وقد ذهب الدنيا عني فيقول الله تعالى لللائكة أنظروا إلى أعماله الصالحة فاعطوهم منها فإن بقيَ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ حَسَنَةٍ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا رَبِّ وَهُوَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْهُمْ قَدْ آتَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ وَبَقِيَ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ حَسَنَةٍ فيقول الله تعالى لللائكة ضَعُفُوا لِعَبْدِي وَأَدْخُلُوهُ بِفَضْلِ رَحْمَتِي الْجَنَّةَ وَمِصْدَاقُهُ « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا » - وإن كان عبدا شقيًّا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ الْهِنَا فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ وَبَقِيَتْ سَيِّئَاتُهُ وَبَقِيَ طَالِبُونَ كَثِيرٌ فيقول تعالى خذُوا مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَضِفْهُمَا إِلَى سَيِّئَاتِهِ ثُمَّ صَكُّوا لَهُ صَكًّا إِلَى النَّارِ . فالآية على هذا التأويل في الخصوم ، وأنه تعالى لا يظلم مِثْقَالَ ذَرَّةٍ لِلْغَنَمِ عَلَى الْخِصَمِ بِأَخْذِهِ مِنْهُ ، وَلَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ تَبْقَى لَهُ بِلِ تَبْيِيهِ عَلَيْهَا وَيُضَعِّفُهَا لَهُ ؛ فذلك قوله تعالى : « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا » . وروى أبو هريرة قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إِنْ اللهُ يَعْطِي عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ بِالْحَسَنَةِ الْوَاحِدَةِ اتْنَى أَلْفَ حَسَنَةٍ " وتلا : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْطِي مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يضاعفها وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا » . قال عبيدة قال أبو هريرة : وإذا قال الله « أَجْرًا عَظِيمًا » فمن الذي يقدّر قدره ! وقد تقدّم عن ابن عباس وآبن مسعود أن هذه الآية إحدى الآيات التي هي خبر مما طلعت عليه الشمس .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾

فتحت الفاء لالتقاء الساكنين ، و « إذا » ظرف زمان والعامل فيه « جئنا » . ذكر أبو الليث السمرقندي حشاً الخليل بن أحمد قال حدثنا ابن منيع قال حدثنا ابن كامل قال حدثنا فضيل عن يونس عن محمد بن فضالة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاهم في بني ظفر بجلس على الصخرة التي في بني ظفر ومعه ابن مسعود ومعاذ وناس من أصحابه فامر قارئاً يقرأ حتى أتى على هذه الآية « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » بكى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أخضلت وجنتاه فقال : « يارب هذا على من أنا بين ظهرانيهم فكيف من لم أرمهم » . وروى البخاري عن عبد الله قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفرا على » قلت : أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال : « إني أوجب أن أسمعه من غيري » فقرأت عليه سورة « النساء » حتى بلغت « فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » قال : « أمسك » فإذا عيناه تذرفان . وأخرجه مسلم وقال بدل قوله « أمسك » : رفعت رأسي - أو غمزني رجل إلى جنبي - رفعت رأسي فرأيت دموعه تسيل . قال عساؤنا : بكاء النبي صلى الله عليه وسلم لما كان لعظيم ما تضمنته هذه الآية من هول المطلع وشدة الأمر ؛ إذ يؤتى بالأنبياء شهداء على أممهم بالتصديق والتكذيب ، ويؤتى به صلى الله عليه وسلم يوم القيامة شهيداً . والإشارة بقوله

« على هؤلاء » إلى كفار قريش وغيرهم من الكفار ؛ وإنما خص كفار قريش بالذكر لأن  
وظيفة العذاب أشد عليهم منها على غيرهم ؛ لمنادهم عند رؤية المعجزات ، وما أظهره الله على  
يديه من خوارق العادات . والمعنى فكيف يكون حال هؤلاء الكفار يوم القيامة « إذا جئنا  
من كل أمة بشييد وجئنا بك على هؤلاء شييدا » أى مُعَذِّين أم مُنْعِمِينَ . وهذا استفهام معناه  
التوبيخ . وقيل : الإشارة إلى جميع أمته . ذكر ابن المبارك أخبرنا رجل من الأنصار عن المنهال  
ابن عمرو حدثه أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ليس من يوم إلا تُعرض على النبي صلى الله  
عليه وسلم أمته غُدوة وعشية فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم ؛ يقول الله تعالى ،  
« فكيف إذا جئنا من كل أمة بشييد » يعنى نبيها « وجئنا بك على هؤلاء شييدا » . وموضع  
« كيف » نصب بفعل مضمر ، التقدير فكيف يكون حالهم ؛ كما ذكرنا . والفعل المضمر قد  
يسمى مسدداً « إذا » ، والعامل في « إذا » « جئنا » . و « شييدا » حال . وفي الحديث  
من الفقه جواز قراءة الطالب على الشيخ والعرض عليه ، ويحوز عكسه . وسبأني بيانه  
في حديث أبي في سورة « لم يكن » ، إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِم  
الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴿١٧﴾

صُمَّتِ الراوي « عَصَوْا » لالتقاء الساكنين ، ويحوز كسرهما . وقرا نافع وابن عامر  
« تُسَوَّى » بفتح التاء والتشديد في السين . وحزرة والكسائي كذلك إلا أنها خففت السين .  
والباقون صَمَّوْا التاء وخففتوا السين ، مَبْنِيًّا للفعل والفاعل غير مُسَمًى . والمعنى لو يُسَوَّى الله  
بهم الأرض ، أى يجعلهم والأرض سواء . ومعنى آخر : تَمَتَّعُوا ولم يعيهم الله وكانت الأرض  
مستوية عليهم ؛ لأنهم من التراب قتلوا . وعلى القراءة الأولى والثانية فالأرض فاعلة ، والمعنى  
تَمَتَّعُوا لو انفتحت لهم الأرض فساخوا فيها ؛ قاله قتادة . وقيل : الباء بمعنى على ، أى لو تُسَوَّى  
عليهم أى تشق قسوى عليهم ؛ عن الحسن . فقراءة التشديد على الإدغام ، والتخفيف على



حذف التاء . وقيل : إنما تمتوا هذا حين رأوا البهائم تصير زباً وعلماؤهم أنهم يحلّون في النار ؟ وهذا معنى قوله تعالى : « وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ زَبْأً » . وقيل : إنما تمتوا هذا حين شهدت هذه الأمة للأتبياء على ما تقدم في « البقرة » عند قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا » الآية . فيقول الأمم الحالية : إن فهم الزبنة والسراق فلا تقبل شهادتهم فبركهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فيقول المشركون : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فيحتم على أفواههم وتشهد أرجلهم وأيديهم بما كانوا يكسبون ، فذلك قوله تعالى : « يَوْمَئِذٍ يُوَدِّعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرُّسُولَ لَوْ تَسْوَى بِهِمُ الْأَرْضُ » يعني تحسف بهم . والله أعلم .

قوله تعالى : « وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا » قال الزجاج قال بعضهم : « لا يكتُمون الله حديثًا » مستأنف ، لأن ما عملوه ظاهر عند الله لا يقدرون على كتمانته . وقال بعضهم : هو معطوف ، والمعنى يود لو أن الأرض سويت بهم وأنهم لم يكتُموا الله حديثاً لأنه ظهر كذبهم . وسئل ابن عباس عن هذه الآية ، وعن قوله تعالى : « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » فقال : لما رأوا أنه لا يدخل الجنة إلا أهل الإسلام قالوا « وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ » نغتم الله على أفواههم وتكلمت أيديهم وأرجلهم فلا يكتُمون الله حديثاً . وقال الحسن وقتادة : الآخرة مواطن يكون هذا في بعضها وهذا في بعضها . ومعناه أنه لما تين لهم وحوسبوا لم يكتُموا . وسيأتي لهذا مزيد بيان في « الأنعام » إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْباً إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾

فيه أربع وأربعون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ) خص الله سبحانه وتعالى بهذا الخطاب المؤمنين ؛ لأنهم كانوا يقيمون الصلاة وقد أخذوا من الخمر وأثقلت عليهم أنفُسُهم فحُضِبُوا بهذا الخطاب ، إذ كان الكفار لا يفعلونها سُحَاءً ولا سُكَارَى .

روى أبو داود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : لما نزل تحريم الخمر قال عمر : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ فَتَلَّتْ آيَةُ الْكِتَابِ فِي الْبُقْعَةِ « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ » قال : فَدَعَى عَمْرُوقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ فَتَلَّتْ آيَةُ الْكِتَابِ الَّتِي فِي النَّسَاءِ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » فَكَانَ مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يَنَادِي : أَلَا لَا يَقْرَبُ الصَّلَاةَ سُكَارَانِ . فَدَعَى عَمْرُوقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : اللَّهُمَّ بَيْنَ لَنَا بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ فَتَلَّتْ هَذِهِ آيَةُ : « فَمَنْ أَتَمَّ مَتْنُونًا » قَالَ عَمْرُ : أَتَيْنَا . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : كَانَ النَّاسُ عَلَى أَمْرِ جَاهِلِيَّتِهِمْ حَتَّى يُؤْمَرُوا أَوْ يَنْهَوْا ، فَكَانُوا يَشْرَبُونَهَا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ حَتَّى نَزَلَتْ : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » . قَالُوا : نَشْرَبُهَا لِلنَّفْعَةِ لَا لِلْإِثْمِ ؛ فَشَرَبَهَا رَجُلٌ فَتَقَدَّمَ يَصِلُ بِهِمْ فَقَرَأَ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ أَعْبُدُوا مَا يَعْبُدُونَ ، فَتَلَّتْ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » . قَالُوا : فِي غَيْرِ عَيْنِ الصَّلَاةِ . فَقَالَ عَمْرُ : اللَّهُمَّ أَزِلْ لَنَا فِي الْخَمْرِ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ فَتَلَّتْ : « إِنْ مَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ » آيَةُ . فَقَالَ عَمْرُ : أَتَيْنَا ، أَتَيْنَا . ثُمَّ طَافَ مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا إِنَّمَا الْخَمْرُ قَدْ حُرِّمَتْ ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي « الْمَائِدَةِ » إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : صَنَعَ لَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ طَعَامًا فَدَعَانَا وَسَقَانَا مِنَ الْخَمْرِ ، فَأَخَذْتُ الْخَمْرَ مِنَّا ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَدَّمُونِي فَقَرَأَتْ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا يَعْبُدُونَ ، وَنَحْنُ نَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . قَالَ : فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَلِيتُ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَوَجْهُ الْإِتِّصَالِ وَالنَّظْمِ بِمَا قَبْلَهُ أَنَّهُ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا

تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا . ثم ذكر بعد الإيمان الصلاة التي هي رأس العبادات ؛ ولذلك يُقتل تاركها ولا يسقط فرضها ، وانجز الكلام إلى ذكر شروطها التي لا تصح إلا بها .

الثانية - والجمهور من العلماء وجماعة الفقهاء على أن المراد بالسكسكار النحر ؛ إلا الضحاك فانه قال : المراد سكر النوم ؛ لقوله عليه السلام : " إذا نسي أحدكم في الصلاة فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، فإنه لا يدرى لعله يستغفر فيسب نفسه " . وقال عبيدة السلماني : " وأتم سكارى " يعني إذا كنت حاقنا ؛ لقوله عليه السلام : " لا يصلي " أحدكم وهو حاقن " في رواية " وهو ضام بين نغذيه " .

قلت : وقول الضحاك وعبيدة صحيح المعنى ؛ فإن المطلوب من المصلي الإقبال على الله تعالى بقلبه وترك الالتفات إلى غيره ، وانخلو عن كل ما يشوش عليه من نوم وحقة وجوع ، وكل ما يشغل البال ويغير الحال . قال صلى الله عليه وسلم " إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدعوا بالعشاء " . فاعى صلى الله عليه وسلم زوال كل مشوش يتعلق به الانطمار ، حتى يقبل على عبادة ربه بفراغ قلبه وخالص لبه ، فيخشع في صلاته ، ويدخل في هذه الآية : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » على ما يأتي بيانه . وقال ابن عباس : إن قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » منسوخ بأية المائدة : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا » الآية . فأمروا على هذا القول ألا يصلوا سكارى ، ثم أمروا بأن يصلوا على كل حال ؛ وهذا قبل التحريم . وقال مجاهد : نسخت بتعريم النحر . وكذلك قال عكرمة وقتادة ، وهو الصحيح في الباب لحديث علي المذكور . وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أقيمت الصلاة فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقربن الصلاة سكران ؛ لذكره النحاس . وعلى قول الضحاك وعبيدة الآية محكمة لا نسخ فيها .

الثالثة - قوله تعالى : ( لَا تَقْرُبُوا ) إذا قيل : لا تقرب بفتح الراء كان معناه لا تلبس بالفعل ، وإذا كانت بضم الراء كان معناه لا تدن منه . والخطاب لجماعة الأمة

الصالحين . وأما السكران إذا عدم الميز لسكره فليس يخاطب في ذلك الوقت لنهاب عقله ؛ وإنما هو مخاطب باستئال ما يجب عليه ، وبتكفير ما ضيع في وقت سكره من الأحكام التي تقرر تكليفه إياها قبل السكر .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ الصَّلَاة ﴾ اختلف العلماء في المراد بالصلاة هنا ؛ فقالت طائفة : هي العبادة المعروفة نفسها ؛ وهو قول أبي حنيفة ؛ ولذلك قال « حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » . وقالت طائفة : المراد مواضع الصلاة ؛ وهو قول الشافعي ، فحذف المضاف . وقد قال تعالى « هَدَمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ » فسعى مواضع الصلاة صلاة . ويدل على هذا التأويل قوله تعالى « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » وهذا يقتضي جواز العبور للجُنُب في المسجد لا الصلاة فيه . وقال أبو حنيفة : المراد بقوله تعالى « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » المسافر إذا لم يجد الماء فإنه يتيمم ويصلي ؛ وسبأني بيانه . وقالت طائفة : المراد الموضع والصلاة معا ؛ لأنهم كانوا حينئذ لا يأتون المسجد إلا للصلاة ولا يصلون إلا مجتمعين ، فكانا متلازمين .

الخامسة - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ابتداء وخبر ، جملة في موضع الحال من « تقربوا » . و « سُكَارَى » جمع سكران ؛ مثل كسلان وكسالى . وقرأ النخعي « سُكْرَى » بفتح السين على مثال قتل ، وهو تكسير سكران ؛ وإنما كسر على سكرى لأن السكر آفة تلحق العقل ففرى مجرى صرعى وبابه . وقرأ الأعمش « سُكْرَى » كحلى فهو صفة مفردة ؛ وجاز الإخبار بالصفة المفردة عن الجماعة على ما يستعملونه من الإخبار عن الجماعة بالواحد . والسكر : قبض الصحو ؛ يقال : سَكِرَ سَكْرًا ، من باب حَمِدَ يَحْمَدُ . وسَكَرَ عنه سَكْرٌ أي تحيرت ؛ ومنه قوله تعالى : « إِنْ مَّا سَكَرَتْ أَبْصَارُنَا » . وسَكَرَتِ الشَّيْءُ سَدَدَتْه . فالسكران قد أقطع عما كان عليه من العقل .

السادسة - وفي هذه الآية دليل بل نص على أن الشرب كان مباحا في أول الإسلام حتى ينتهي بصاحبه إلى السكر . وقال قوم : السكر محرم في العقل وما أبيع في شيء من

الأديان ، وحملوا السكر في هذه الآية على التوم . وقال القفال : يحتمل أنه كان أبيع لهم من الشراب ما يترك الطبع إلى السخاء والشجاعة والحيمة .

قلت : وهذا المعنى موجود في أشعارهم ؛ وقد قال حسان :

« ونشرها فتركنا ملوكا »

وقد أشبعنا هذا المعنى في « البقرة » . قال القفال : فأما ما يزيل العقل حتى يصير صاحبه في حد الجنون والإغماء فما أبيع قصده ، بل لو اتفق من غير قصد فيكون مرفوعا عن صاحبه . قلت : هذا صحيح ، وسيأتى بيانه في « المائدة » إن شاء الله تعالى في قصة حمزة . وكان المسلمون لما نزلت هذه الآية يمتنعون الشراب أوقات الصلوات ، فإذا صلوا العشاء شربوها ؛ فلم يزالوا على ذلك حتى نزل تحريمها في « المائدة » في قوله تعالى : « فهل أتم<sup>(١)</sup> منتهون<sup>(٢)</sup> » .

السابعة — قوله تعالى : ( حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ) أى حتى تعلموه متيقنين فيه من غير غلط . والسكران لا يعلم ما يقول ؛ ولذلك قال عثمان بن عفان رضى الله عنه : إن السكران لا يلزمه طلاقه . وروى عن ابن عباس وطاوس وعطاء وألقاسم وربيعة ، وهو قول الليث ابن سعد وإسحاق وأبي ثور والمزني ؛ واختاره الطحاوى وقال : أجمع العلماء على أن طلاق المعتوه لا يبيح ، والسكران معتوه كالموسوس معتوه بالوسواس . ولا يختلفون أن من شرب البسج فذهب عقله أن طلاقه غير جائز ؛ فكذلك من سكر من الشراب . وأجازت طائفة طلاقه ؛ وروى عن عمر بن الخطاب ومعاوية وجماعة من التابعين ، وهو قول أبي حنيفة والثوري والأوزاعي ، واختلف فيه قول الشافعي . وألزمه مالك الطلاق والقود في الجراح والقتل ، ولا يلزمه النكاح والبيع . وقال أبو حنيفة : أفعال السكران وعقوده كلها ثابتة كأفعال الصالح ، إلا الرقة فإنه إذا ارتد لا تبين منه أمر أنه إلا استحصانا . وقال أبو يوسف : يكون مرتدا في حال سكره ؛ وهو قول الشافعي إلا أنه لا يقتله في حال سكره ولا يستتبه .

(١) راجع ج ٣ ص ٥٥ وما بعدها طبعه أول أو ثانية . (٢) في المسألة الثالثة آية ٩٠

وقال الإمام أبو عبد الله المازري : وقد رويت عندنا رواية شاذة أنه لا يلزم طلاق  
السكران . وقال محمد بن عبد الحكم : لا يلزم طلاق ولا عتاق . قال ابن شاس : ونزل  
الشيخ أبو الوليد الخفاف على المخطئ الذي معه بقية من عقله إلا أنه لا يملك الاختلاط من  
نفسه فيخطئ ويصيب . قال : فأما السكران الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل  
من المرأة فلا اختلاف في أنه كالمجنون في جميع أفعاله وأحواله فيما بينه وبين الناس ، وفيما  
بينه وبين الله تعالى أيضا ؛ إلا فيما ذهب وقته من الصلوات ، فقيل : إنها لا تسقط عنه  
بخلاف المجنون ؛ من أجل أنه بإدخاله السكر على نفسه كالتعمد لتركها حتى يخرج وقتها .  
وقال سفيان الثوري : حد السكر اختلال العقل ؛ فإذا استقرئ غلط في قراءته وتكلم بما  
لا يعرف جلد . وقال أحمد : إذا تغير عقله عن حال الصحة فهو سكران ؛ وحكى عن مالك  
نحوه . قال ابن المنذر : إذا غلط في قراءته فهو سكران ؛ استدلالاً بقول الله تعالى : « حتى  
تعلموا ما تقولون » . فإذا كان بحيث لا يعلم ما يقول تجنب المسجد مخافة التلويت ؛ ولا  
تصح صلاته وإن صلى قضي . وإن كان بحيث يعلم ما يقول وأتى بالصلاة فحكمه حكم الصالح .  
الثامنة - قوله تعالى : ( وَلَا جُنُبًا ) عطف على موضع الجملة المنصوبة في قوله :  
« حَتَّى تَعْلَمُوا » أى لا تصلوا وقد أجنبتم . ويقال : تجنبتم وأجنبتم وجنبتم بمعنى . ولفظ  
الجنب لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه على وزن المصدر كالبعد والقرب . وربما خففوه  
قالوا : جنب ؛ وقد قرأه كذلك قوم . وقال الفراء : يقال جنب الرجل وأجنب من الجنب .  
وقيل : يجمع الجنب في لغة على أجنب ؛ مثل عتي وأعتاق ، وطئ وطئ ، ومن قال  
لواحد جانب قال في الجمع : جنب ؛ كقولك : راكب وركاب . والأصل البعد ؛ كأن  
الجنب بعد بروج الماء التراقي عن حال الصلاة ؛ قال :

فلا تحسرن مني نائلاً من جنابة \* فلانى أمرؤ وسط القباب غريب<sup>(١)</sup>

ورجل جنب : غريب . والجنباة مخالطة الرجل المرأة .

التاسعة - والجمهور من الأمة على أن الجنب هو غير الطاهر من إنزال أو مجاوزة ختان . وروى عن بعض الصحابة أن لا غسل إلا من إنزال ؛ لقوله عليه السلام : " إنما الماء من الماء " أخرجه مسلم . وفي البخارى عن أبي بن كعب أنه قال : يا رسول الله ، إذا جامع الرجل المرأة فلم يترل؟ قال : " يغسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويغتسل " . قال أبو عبد الله : <sup>(١)</sup> الغسل أحوط ؛ وذلك الآخر إنما بيناه لأختلافهم . وأخرجه مسلم في صحيحه بمعناه ، وقال في آخره : قال أبو العلاء بن الشَّخِير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ حديثه بعضه بعضا كما ينسخ القرآن بعضه بعضا . قال أبو إسحاق : هذا منسوخ . وقال الترمذى : كان هذا الحكم في أول الإسلام ثم نسخ .

قلت : على هذا جماعة العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، وأن الغسل يجب بنفس التقاء الختانين . وقد كان فيه خلاف بين الصحابة ثم رجعوا فيه إلى رواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل " . أخرجه مسلم . وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل " . زاد مسلم " وإن لم يترل " . قال ابن القصار : وأجمع التابعون ومن بعدهم بعد خلاف من قبلهم على الأخذ بحديث " إذا أتى الختانان " وإذا صح الإجماع بعد الخلاف كان مُسْقِطاً للخلاف . قال القاضي عياض : لا نعلم أحدا قال به بعد خلاف الصحابة إلا ما حكى عن الأعمش ثم بعده داود الأصهباني . وقد روى أن عمرو رضى الله عنه حمل الناس على ترك الأخذ بحديث " الماء من الماء " لما اختلفوا . وتأوله ابن عباس على الاحتلام ؛ أى إنما يجب الاغتسال بالماء من إنزال الماء في الاحتلام . ومتى لم يكن إنزال وإن رأى أنه يجامع فلا غسل . وهذا ما لا خلاف فيه بين كافة العلماء .

(١) أبو عبد الله : كنية البخارى . (٢) قوله : « ذلك الآخر » أى ذلك الوجه الآخر ، أو الحديث الآخر المائل على عدم الغسل . (٣) جهدها : دفعها وحفرها . وقيل : إلهدها من أسماء النكاح .

المباشرة - قوله تعالى : { إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ } يقال : عَبَرْتُ الطريق أى قطعته من جانب إلى جانب . وَعَبَرْتُ النهر عُبُورًا ، وهذا عِبْرُ النهر أى شطّه ، ويقال عَبْرَه . والمعبر ما يُعْبَرُ عليه من سفينة أو قنطرة . وهذا عَابِرُ السبيل مازِ الطريق . وناقَة عِبْرُ أسفار : لا تَزَالُ يُسَافِرُ عليها ويُقَطِّعُ بها الفلاة والمهاجرة لسرعة مشيها . قال الشاعر :

عِبْرَانُهُ سُرْحُ الْبَدَنِ شِمْلَةٌ \* عِبْرُ الْهَوَاجِرِ كَالْهَرَفِ الْخَاضِبِ<sup>(١)</sup>

وَعَبَرُ الْقَوْمُ مَاتُوا . وَأَنْشَدَ :

قضاء الله يغلب كلَّ شيء \* ويلعب بالجُرُوعِ وبالصُّوَرِ  
فإن نَعَبْرُ فَإِنَّ لَنَا لِمَاتٍ \* وإن نَعَبْرُ فنحن على نُدُورِ

يقول : إن مِتْنَا فلنا أقران ، وإن بقينا فلا بد لنا من الموت ؛ حتى كأن علينا في إتيانه نذورًا .  
الحادية عشرة - واختلف العلماء في قوله : { إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ } فقال عليّ رضي الله عنه وابن عباس وابن جبير ومجاهد والحكم : عَابِرُ السبيل المسافر . ولا يصح لأحد أن يقرب الصلاة وهو جُنُبٌ إلا بعد الاغتسال ، إلا المسافر فإنه يتيمم ؛ وهذا قول أبي حنيفة لأن الغالب في الماء لا يُسَدِّمُ في الحضر . والحاضر يقتسل لوجود الماء ، والمسافر يتيمم إذا لم يجد . قال ابن المنذر : وقال أصحاب الرأي في الجنب المسافر يمز على مسجد فيه عين ماء يتيمم الصعيد ويدخل المسجد ويستقي منها ثم يُفْرِجُ الماء من المسجد . ورخصت طائفة في دخول الجنب المسجد . واحتج بعضهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " المؤمن ليس بنجس " . قال ابن المنذر : وبه نقول . وقال ابن عباس أيضًا وابن مسعود وعكرمة والنخعي : عَابِرُ السبيل الخاطِرُ المحتار ؛ وهو قول عمرو بن دينار ومالك والشافعي . وقالت طائفة : لا يمز الجنب في المسجد إلا ألا يجد بداً فيتم ويمز فيه ؛ هكذا قال الثوري وإسحاق ابن راهويه . وقال أحمد وإسحاق في الجنب : إذا توضأ لا بأس أن يجلس في المسجد ؛

(١) البراءة من الإبل : الناجية في قنطرة . والسرْح من الإبل : السريعة المشي . وشمْلَةٌ : غفظة مريضة مشرعة . وأخْزَف : الجاني من الظلمات . وقيل : الطويل الریش . والخاضِب : الظلم إذا أكل الربيع فاحترق ساقاه وفرداه .



حكاه ابن المنذر . وروى بعضهم في سبب الآية أن قوما من الأنصار كانت أبواب دُورهم شاردة في المسجد ، فإذا أصاب أحدهم الحنابة أضطرت إلى المرور في المسجد .

قلت : وهذا صحيح ؛ يعضده ما رواه أبو داود عن جَسْرَةَ بنت دَجَاجَةَ قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت أصحابه شاردة في المسجد ؛ فقال : ” وَجَّهُوا هذه البيوت عن المسجد “ . ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصنع القوم شيئا رجاء أن ينزل فيهم رخصة فخرج إليهم بعد فقال : ” وَجَّهُوا هذه البيوت عن المسجد فإنِّي لَا أَمِلُ المسجد لحائِض وَلَا جُنُب “ . وفي صحيح مسلم : ” لَا تَقْبِلَنَّ في المسجد خَوْخَةَ إِلَّا خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ “ . فأمر صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب لِمَا كَانَ يُؤَدَّى إلى آتِخَاذِ المسجد طريقا والمُجُورِ فيه . واستثنى خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ كراما له وخصوصية ؛ لأنهما كانا لا يفترقان غالباً . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أنذن لأحد أن يمر في المسجد ولا يجلس فيه إلا على- بن أبي طالب رضي الله عنه . رواه عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” مَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَجِبْنَ في المسجد إِلَّا أَنَا وَعَلِي- “ . قال علياؤنا : وهذا يجوز أن يكون ذلك ؛ لأن بيت علي- كان في المسجد ، كما كان بيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد . وإن كان اليتان لم يكونا في المسجد ولكن كانا متصليين بالمسجد وأبوابهما كانت في المسجد فجعلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد فقال : ” مَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ “ الحديث . والذي يدل على أن بيت علي- كان في المسجد ما رواه ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال : سألت رجلا أبي عن علي- وعثمان رضي الله عنهما أيهما كان خيرا ؟ فقال له عبد الله بن عمر : هذا بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ! وأشار إلى بيت علي- إلى جنبه ، لم يكن في المسجد غيرهما ؛ وذكر الحديث . فلم يكونا يجنبان في المسجد وإنما كانا يجنبان في بيوتهما ، وبيوتهما من المسجد إذ كان أبوابهما فيه ؛ فكانا يستطرقانه في حال الحنابة إذا خرجا من بيوتهما . ويجوز أن

يكون ذلك تخصيصاً لهما ؛ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم خُصَّ بأشياء ، فيكون هذا مما خُصَّ به ، ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم علياً عليه السلام فرخص له في ما لم يرخص فيه لغيره . وإن كانت أبواب بيوتهم في المسجد ، فإنه كان في المسجد أبواب بيوت غير بيتيها ؛ حتى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسدّها إلا باب علي . وروى عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " سُدُّوا الأبواب إلا باب علي " : نفّسه عليه السلام بأن ترك بابه في المسجد ، وكان يحجب في بيته وبيته في المسجد . وأما قوله : " لا تبقيَنَّ في المسجد خَوْخَة إلا خَوْخَة أبي بكر " فإن ذلك كانت - والله أعلم - أبواباً تطلع إلى المسجد خوخات ، وأبواب البيوت خارجة من المسجد ؛ فأمر عليه السلام بسد تلك الخوخات وترك خَوْخَة أبي بكر أكراماً له . والخوخات كالكوَى والمشاكى وباب علي كان باب البيت الذي كان يدخل منه ويخرج . وقد فسّر ابن عمر ذلك بقوله : ولم يكن في المسجد غيرها .

فإن قيل : فقد ثبت عن عطاء بن يسار أنه قال : كان رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تصيهم الجنباة فيتوضئون ويأتون المسجد فيتحدثون فيه . وهذا يدل على أن اللبث في المسجد للجنب جائز إذا توضأ ؛ وهو مذهب أحمد وإسحاق كما ذكرنا . فالجواب أن الوضوء لا يرفع حدث الجنباة ، وكل موضع وُضِع للعبادة وأكرِم عن النجاسة الظاهرة ينبغي ألا يدخله من لا يرضى لتلك العبادة ، ولا يصح له أن يتلبس بها . والثالب من أحوالهم المتقولة أنهم كانوا ينتسلون في بيوتهم . فإن قيل : يبطل بالمحدث . قلنا : ذلك يكثر وقوعه فيسقى الوضوء منه ؛ وفي قوله تعالى : « وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ » ما يثنى ويكفي . وإذا كان لا يجوز له اللبث في المسجد فأحرى له ألا يجوز له مس المصحف ولا القراءة فيه ؛ إذ هو أعظم حرمة . وسيأتي بيانه في « الواقعة » <sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى .

الثانية عشرة - ويمنع الجنب عند علمائنا من قراءة القرآن غالباً إلا الآيات اليسيرة التتمؤذ . وقد روى موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : « لا يقرأ الجُنُبُ والحائضُ شيئا من القرآن » أخرجه ابن ماجه . وأخرج الدارقطني من حديث سفيان عن مسعر وشعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجبهه عن قراءة القرآن شيء إلا أن يكون جُنُبًا . قال سفيان قال لي شعبة : ما أحدثت بحديث أحسن منه . وأخرجه ابن ماجه قال : حدثنا محمد ابن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة ؛ فذكره بمعناه ، وهذا إسناد صحيح . وعن ابن عباس عن عبد الله بن رَوَاحَةَ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب ؛ أخرجه الدارقطني . وروى عن عكرمة قال : كان ابن رَوَاحَةَ مضطجعا إلى جنب امرأته فقام إلى جارية له في ناحية الحجر فوقع عليها ؛ وفزع امرأته فلم تجده في مضجعه ، فقامت وخرجت فرائه على جاريته ، فرجعت إلى البيت فأخذت الشفرة ثم خرجت ، وفزع فقام فلقيا تحمل الشفرة فقال : مهيم ؟ مهيم ؟ قالت : مهيم ! لو أدركك حيث رأيتك لَوَجَّأت بين كفك بهذه الشفرة . قال : وأين رأيتي ؟ قالت : رأيتك على الجارية ؛ فقال : ما رأيتي ؛ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب . قالت : فأقرأ ، فقال :

أنا رسول الله يتلو كتابه • كما لاح مشهور من الفجر ساطع  
أتى بالهدى بعد العمى فقلوبنا • به موقنات أن ما قال واقع  
بيت يخاف جنبه عن فراشه • إذا استقلت بالمشركين المضاجع

فقال : آمنت بالله وكذبت البصر . ثم غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ؛ فضحك حتى بدت نواجذه صلى الله عليه وسلم .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ( حَتَّى تَتَنَبَّأُوا ) نهى الله سبحانه وتعالى عن الصلاة إلا بعد الاغتسال ؛ والاغتسال معنى معقول ، ولفظه عند العرب معلوم ، يسر به عن إمرار

(١) مهم : كلمة يمانية يستعملها ، معناها : ما حالك وما شأنك ، وما هذا الذي أدى بك ، ويحرم هذا من الكلام .  
(٢) الوج : الضرب .

اليد مع الماء على المفسول؛ ولذلك فَرَّقَ العرب بين قولهم : غسلت الثوب، وبين قولهم : أَفَضْتُ عليه الماء وغمسته في الماء . وإذا تقرر هذا فاعلم أن العلماء اختلفوا في الجُنْب يُصَبُّ على جسده الماء أو يَتَغَمَّس فيه ولا يتدلَّك؛ فالمشهور من مذهب مالك أنه لا يجزئُه حتى يتدلَّك؛ لأن الله سبحانه وتعالى أمر الجُنْب بالاعتسال، كما أمر المتوضئ بغسل وجهه ويديه؛ وهذا قول المُزَنِّي وأخياره . قال أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي : وهذا هو المعقول من لفظ الغسل؛ لأن الاعتسال في اللغة هو الاعتعال، ومن لم يترديه فلم يفعل غير صب الماء لا يسميه أهل اللسان غاسلاً، بل يسمونه صاباً لاءً ومنغماً فيه . قال : وعلى نحو هذا جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "تحت كلِّ شعرة جناة فأغسلوها الشعر وأتقوا البثرة" قال : وإتقاؤه - والله أعلم - لا يكون إلا بتبَّعِهِ؛ على حدِّ ما ذكرنا .

قلت : لا حاجة فيما استدلَّ به من الحديثين المرجحين : أحدهما - أنه قد حُوِّلَ في تأويله؛ قال سفيان بن عيينة : المراد بقوله عليه السلام "وَأَتَقُوا الْبَثْرَةَ" أراد غسل الفرج وتنظيفه، وأنه كنى بالبثرة عن الفرج . قال ابن وهب : ما رأيت أعلم بتفسير الأحاديث من ابن عينة .

الثاني : أن الحديث أخرجه أبو داود في سننه وقال فيه : وهذا الحديث ضعيف؛ كذا في رواية ابن داسه . وفي رواية التُّرمِذِيِّ عنه : الحارث بن وجيه ضعيف، حديثه منكر؛ فسقط الاستدلال بالحديث، وبقي المعول على اللسان كما بينا . وبعضُهُ ما ثبت في صحيح الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبيٍّ يقال عليه، فدعا بماء فاتبعه بولاه ولم يغسله؛ روته عائشة، ونحوه عن أم قيس بنت محصن؛ أخرجهما مسلم . وقال الجمهور من العلماء وجماعة الفقهاء : يُجْزِئُ الجُنْبُ صَبُّ الماء والاعتناس فيه إذا أسبغ وعم وإن لم يتدلَّك؛ على مقتضى حديث ميمونة وعائشة في غسل النبي صلى الله عليه وسلم . رواهما الأئمة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفيض الماء على جسده؛ وبه قال محمد بن عبد الحكم، وإليه رجع أبو الفرج ورواه عن مالك قال : وإنما أمر بإمرار اليدين في الغسل لأنه لا يكاد من لم يترديه عليه يسلم من تنكُّب الماء عن بعض ما يجب عليه من جسده . قال

آبن العربي : وأعجب لأبي الفرج الذي رأى وحكى عن صاحب المذهب أن الفسل دون ذلك يزيئ ! وماقاله قط مالك نصاً ولا تحريماً ، وإنما هي من أوامره .

قلت : قد روى هذا عن مالك نصاً ، قال مروان بن محمد الظاهري وهو ثقة من ثقات الشاميين : سألت مالك بن أنس عن رجل أغمس في ماء وهو جنب ولم يتوضأ ، قال : مضت صلاته . قال أبو عمر : فهذه الرواية فيها لم يتذكر ولا توضأ ، وقد أجزأه عند مالك . والمشهور من مذهبه أنه لا يميزه حتى يتذكر ، قياساً على غسل الوجه واليدين . وحجة الجماعة أن كل من صب عليه الماء فقد اغتسل . والعرب تقول : غسلني الماء . وقد حكى عائشة وميمونة صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر أن تدلكا ، ولو كان واجباً مازكه ؛ لأنه المبتين عن الله مراده ، ولو فصله لثقل عنه ؛ كما قيل تخيل أصول شعره بالماء وغرفته على رأسه ، وغير ذلك من صفة غسله ووضوئه عليه السلام . قال أبو عمر : وغير تكبير أن يكون الغسل في لسان العرب مرة بالركب<sup>(١)</sup> ومرة بالصَّب والإفاضة ؛ وإذا كان هذا فلا يمنع أن يكون الله جل وعزّ تعبّد عباده في الوضوء بإمرار أيديهم على وجوههم مع الماء ويكون ذلك غسلًا ، وأن يفيضوا الماء على أنفسهم في غسل الجنابة والحيض ويكون ذلك غسلًا موافقاً للسنة غير خارج من اللغة ، ويكون كل واحد من الأمرين أصلاً في نفسه ، لا يجب أن يرد أحدهما إلى صاحبه ؛ لأن الأصول لا يرد بعضها إلى بعض قياساً — وهذا ما لا خلاف فيه بين علماء الأمة — وإنما ردت الفروع قياساً على الأصول . وبالله التوفيق .

الرابعة عشرة — حديث ميمونة وعائشة يرد ما رواه شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه كان إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه مبعاً وفرجه سبعاً . وقد روى عن ابن عمر قال : كانت الصلاة خمسين ، والغسل من الجنابة سبع مرار ، وغسل البول من الثوب سبع مرار ؛ فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جئلت الصلاة خمسا ، والغسل من الجنابة

مرة، والفصل من البول مرة . قال ابن عبد البر : وإستاد هذا الحديث عن ابن عمر فيه ضعف وإين، وإن كان أبو داود قد خرجه والذي قبله عن شعبة مولى ابن عباس، وشعبة هذا ليس بالقوي، ويردّها حديث عائشة وميمونة .

الخامسة عشرة - ومن لم يستطع إصرار يده على جسده فقد قال مُحَنُون : يجعل من يلي ذلك منه، أو يعالجه بخرقة . وفي الواضحة يتر يديه على ما يدركه من جسده، ثم يفيض الماء حتى ييم ما لم تبلغه يده .

السادسة عشرة - واختلف قول مالك في تحليل الجنب لحيته ؛ فروى ابن القاسم عنه أنه قال : ليس طيه ذلك . وروى أشهب عنه أن عليه ذلك . قال ابن عبد الحكم : ذلك هو أحب إلينا؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخلّ شعره في غسل الجنابة، وذلك عام وإن كان الأظهر فيه شعر رأسه ؛ وعلى هذين القولين العلماء . ومن جهة المعنى أن استيعاب جميع الجسد في الغسل واجب، والبشرة التي تحت اللحية من حمله ؛ فوجب إيصال الماء إليها ومباشرتها باليد . وإنما انتقل الفرض إلى الشعر في الطهارة الصغرى لأنها مبنية على التخفيف . ونبابة الأبدال فيها من غير ضرورة ؛ ولذلك جاز فيها المسح على الخفين ولم يميز في الغسل .

قلت : ويحذف هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « تحت كلّ شعرة جنابة » .

السابعة عشرة - وقد بالغ قوم فأوجبوا المضمضة والاستنشاق؛ لقوله تعالى : « حتى تفتتسّلوا » منهم أبو حنيفة ؛ ولأنهما من جملة الوجه وحكهما حكم ظاهر الوجه كالخد والجبين، فمن تركهما وصلّى أعاد كن ترك لكمة<sup>(١)</sup>، ومن تركهما في وضوئه فلا إعادة عليه . وقال مالك : ليستا بفرض لا في الجنابة ولا في الوضوء ؛ لأنهما باطنان كداخل الجسد . وبذلك قال محمد بن جرير الطبري والليث بن سعد والأوزاعي وجماعة من التابعين . وقال ابن أبي ليلى وحامد بن أبي سليمان : هما فرض في الوضوء والغسل جميعا ؛ وهو قول إمام

(١) آفة : المرض لا يصحبه الماء في الوضوء أو الغسل .

وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب داود . وروى عن الزمريّ - وعطاء مثل هذا القول . وروى عن أحمد أيضا أن المضمضة سنة والاستنشاق فرض ؛ وقال به بعض أصحاب داود . وحجة من لم يوجبها أن الله سبحانه لم يذكرهما في كتابه ، ولا أوجبهما رسوله ، ولا أنفق الجميع عليه ؛ والفرائض لا تثبت إلا بهذه الوجوه . احتج من أوجبهما بالآية ، وقوله تعالى : « فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » لما وجب في الواحد من النسل وجب في الآخر ؛ والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحفظ عنه أنه ترك المضمضة والاستنشاق في وضوئه ولا في غسله من الجنابة ؛ وهو المأمور من الله مرارته قولاً وعملاً . احتج من فرق بينهما بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل المضمضة ولم يأمر بها ، وأفعاله مندوب إليها ليست بواجبة إلا بدليل ، وفعل الاستنشاق وأمر به ؛ وأمره على الوجوب أبدا .

الثامنة عشرة — قال علماؤنا : ولا بد في غسل الجنابة من النية ؛ لقوله تعالى : « حَتَّى تَغْتَسِلُوا » وذلك يقتضي النية ؛ وبه قال مالك والثافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وكذلك الوضوء والتيمم . وعرضوا هذا بقوله تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » والإخلاص النية في التقرب إلى الله تعالى ، والقصد له بأداء ما أقرض على عباده المؤمنين ، وقال عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » وهذا عمل . وقال الأوزاعي والحسن : يُجْزئ الوضوء والتيمم بغير نية . وقال أبو حنيفة وأصحابه : كل طهارة بالماء فإنها تُجْزئ بغير نية ، ولا يُجْزئ التيمم إلا بنية ؛ قياسا على إزالة النجاسة بالإجماع من الأبدان واليابس بغير نية . ورواه الوليد بن مسلم عن مالك .

التاسعة عشرة — وأما قدر الماء الذي يغتسل به ؛ فيروى مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من إماء هو الفرق من الجنابة . « الفرق » تُحرك راؤه وتُسكن . قال ابن وهب : « الفرق » ميكال من الخشب ، كان ابن شهاب يقول : إنه يسع حصة أقساط بأقساط بنى أمية . وقد فسر محمد بن عيسى الأعشى « الفرق » فقال : ثلاثة أصع ، قال وهي خمسة أقساط ، قال

وفي الخمسة أقساط اثنا عشرًا مُدًّا بَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وفي صحيح مسلم قال سفيان : « الفرق » ثلاثة أصح . وعن أنس قال : كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتوضأ بالماء ويتنسل بالصاع إلى خمسة أمداد . وفي رواية : يتنسل بخمسة مكايك ويتوضأ بمكوك<sup>(١)</sup> . وهذه الأحاديث تدل على استحباب تقليل الماء من غير كل ولا وزن ، يأخذ منه الإنسان بقدر ما يكفي ولا يكثر منه ، فإن الإكثار منه سرف والسرف مذموم . ومذهب الأباضية الإكثار من الماء ، وذلك من الشيطان .

المؤبة عشرين - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ هذه آية التيمم ، نزلت في عبد الرحمن بن عوف أصابته جنابة وهو جريح ، فرخص له في أن يتيمم ، ثم صارت الآية طاعة في جميع الناس . وقيل : نزلت بسبب عدم الصعابة الماء في غزوة «المريسيع» حين انقطع العقد لعائشة . أخرج الحديث مالك من رواية عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة . وترجم البخاري هذه الآية في كتاب التفسير : حدثنا محمد قال أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت : هلكت قِلادة لأسماء فبعث النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في طلبها رجلا ، فحضرت الصلاة وليسوا على وصوه ولم يجدوا ماء فصلوا وهم على غير وضوء ، فأنزل الله تعالى آية التيمم .

قلت : وهذه الزواية ليس فيها ذكر للوضع ، وفيها أن القِلادة كانت لأسماء ، بخلاف حديث مالك . وذكر النسائي من رواية علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قِلادة لها وهي في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسلت منها وكان ذلك المكان يقال له الصُّلصل<sup>(٢)</sup> ، وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن

(١) المكوك (كنز): مكال معروف لأهل العراق ، واجمع مكايك ومكاكي ، وأراد به الله . وقيل :

الصاع . والأول أشبه لأنه جاء في حديث آخر مفسرا بالماء .

(٢) المريسيع (مصر مرسوع) : يترأ ماء نخاعة على يوم من القرع ، وإليه تصاف غزوة بن المصطلق .

(٣) الصلصل (ضم أوله ويضع) : موضع على بعد سبعة أميال من المدينة . (عن معجم البلدان) .



هشام أن القِلادة كانت لأسماء ، وأن عائشة استعارتها من أسماء . وهذا بيان لحديث مالك إذ قال : انقطع عقد لعائشة ، ولحديث البخاري إذ قال : هلكت قِلادة لأسماء . وفيه أن المكان يقال له الصلصل . وأخرجه الترمذي حديثاً الحديثي حديثاً سفيان حديثاً هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سقطت قِلادتها ليلة الأَبواء ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين في طلبها ، وذكر الحديث . ففي هذه الرواية عن هشام أيضاً إضافة القِلادة إليها ، لكن إضافة مستعير بدليل حديث النسائي . وقال في المكان : «الأَبواء» كما قال مالك ، إلا أنه من غير شك . وفي حديث مالك قال : وبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته . وجاء في البخاري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجده . وهذا كله صحيح المعنى ، وليس اختلاف الثقل في العقد والقِلادة ولا في الموضع ما يقدح في الحديث ولا يؤهّن شيئاً منه ؛ لأن المعنى المراد من الحديث والمقصود به إليه هو نزول التبع ، وقد ثبتت الروايات في أمر القِلادة . وأما قوله في حديث الترمذي : فأرسل رجلين قيل أحدهما أسيد ابن حضير . ولعلهما المراد بالزجال في حديث البخاري فبهر عنهما بلفظ الجمع ، إذ أقل الجمع اثنان ، أو أردف في أثرهما غيرهما فصح إطلاق اللفظ ، والله أعلم . فبعثوا في طلبها فطلبوا فلم يجدوا شيئاً في وجهتهم ، فلما رجعوا أثاروا البعير فوجدوه تحته . وقد روى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابهم حرّاجة ففشت فيهم ثم أبتلوا بالحنابة فشكوا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت هذه الآية . وهذا أيضاً ليس بخلاف لما ذكرنا ؛ فإنهم ربما أصابهم الحرّاجة في غزوتهم تلك التي قفلوا منها إذ كان فيها قتال فشكوا وضاع العقد ونزلت الآية . وقد قيل : إن ضياع العقد كان في غزاة بني المصطلق . وهذا أيضاً ليس بخلاف لقول من قال في غزاة المريسيع ، إذ هي غزاة واحدة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم غزا بني المصطلق في شعبان من السنة السادسة من الهجرة ، على ما قاله خليفة بن خياط وأبو عمر بن عبد البر ، واستعمل على المدينة أبا ذر الغفاري . وقيل : بل مُثَمِّل بن عبد الله اللثمي . وأغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون على ماء يقال له

المُرْبِيع من ناحية قُدِيد مما على الساحل، فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ وَسَيَّ النِّسَاءَ وَالذَّرِيَّةَ وَكَانَ شِعَارُهُمْ  
يَوْمَئِذٍ : أَيْمَتُ أَيْمَتٍ . وقد قيل : إن بنى الْمُصْطَلِقِ جمعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأرادوه، فلما بلغه ذلك خرج إليهم فَلَقيَهُمْ على ماء . فهذا ما جاء في بدء التيمم والسبب فيه .  
وقد قيل : إن آية المائدة آية التيمم ، على ما يأتي بيانه هناك . قال أبو عمر : فأُتِيَ اللهُ  
تعالى آية التيمم ، وهى آية الوضوء المذكورة فى سورة « المائدة » ، أو الآية التى فى سورة  
« النساء » ؛ ليس التيمم مذكورا فى غير هاتين الآيتين وهما مَدِينَتَانِ .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ( مَرَضَى ) المرض عبارة عن خروج البدن عن حدِّ  
الاعتدال ، والاعتدال إلى الأعوجاج والشذوذ . وهو على ضربين : كثير ويسير ؛ فإذا كان  
كثيرا بحيث يخاف الموت لبرد الماء ، أو للعلة التى به ، أو يخاف فوت بعض الأعضاء ،  
فهذا يتيمم بإجماع ؛ إلا ما روى عن الحسن وعطاء أنه يتطهر وإن مات . وهذا مردود  
بقوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » وقوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » .  
وروى الثَّارِقُطْنِى عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس فى قوله عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى  
أَوْ عَلَى سَفَرٍ » قال : إذا كانت بالرجل الحراصة فى سبيل الله أو القروح أو الجُدْرَى فيجتنب  
فيخاف أن يموت إن اغتسل تيمم . وعن سعيد بن جبیر أيضا عن ابن عباس قال : رُخِّصَ  
للمريض فى التيمم بالعصيد . وتيمم عمرو بن العاص لما خاف أن يهلك من شدة البرد ولم يأمره  
صلى الله عليه وسلم بشئ ولا إعادة . فإن كان يسيرا إلا أنه يخاف معه حدوث علة أو زيادتها  
أو بطله بره فهو لا يتيمم بإجماع من المذهب . قال ابن عطية : فيها حفظت .

قلت : قد ذكر البَاقِىَ فيه خلافا ؛ قال القاضى أبو الحسن : مثل أن يخاف الصحيح  
تَزَلُّةً أو حُمًى ؛ وكذلك إن كان المريض يخاف زيادة مرض ؛ ونحو ذلك قال أبو حنيفة .  
وقال الشافعى : لا يجوز له التيمم مع وجود الماء إلا أن يخاف التلف ؛ ورواه القاضى أبو الحسن  
عن مالك . قال ابن العربى : « قال الشافعى لا يباح التيمم للمريض إلا إذا خاف التلف ،  
لأن زيادة المرض غير متحققه ؛ لأنها قد تكون وقد لا تكون ، ولا يجوز ترك الفرض المتيقن

لخوف المشكوك . قلنا : قد ناقضت ؛ فإنك قلت إذا خاف التلف من البرد تيمم ؛ فكما يبيع التيمم خوف التلف كذلك يبيعه خوف المرض ؛ لأن المرض محذور كما أن التلف محذور . قال : وعجبا للشافعي يقول : لو زاد الماء على قدر قيمته حبة لم يلزمه شراؤه صيانة لئال ويلزمه التيمم ، وهو يخاف على بدنه المرض ! وليس [عليه] لهم كلام يساوي سماعه .

قلت : الصحيح من قول الشافعي فيما قال القشيري أبو نصر عبد الرحيم في تفسيره : المرض الذي يباح له التيمم هو الذي يخاف فيه فوت الروح أو فوات بعض الأعضاء لو استعمل الماء . فإن خاف طول المرض فالتمول الصحيح للشافعي : جواز التيمم . روى أبو داود والدارقطني عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن ابن جبير عن عمرو بن العاص قال : أحتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفت إن أغتسلت أن أهلك ؛ فتممت ثم صليت بأصحابي الصبح ؛ فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو : " صليت بأصحابك وأنت جنب " ؟ فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله عز وجل يقول : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » فضحك نبي الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا . فدل هذا الحديث على إباحة التيمم مع الخوف لا مع اليقين ، وفيه إطلاق اسم الجنب على المتيمم وجواز صلاة المتيمم بالمتوضئين ؛ وهذا أحد القولين عندنا ؛ وهو الصحيح الذي أقرأه مالك في موطنه وقرئ عليه إلى أن مات . والقول الثاني - أنه لا يصلي ؛ لأنه أنقص فضيلة من المتوضئ ، وحكم الإمام أن يكون أعلى رتبة ؛ وقد روى الدارقطني من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لَا يُؤْتَمُّ التَّيْمِمُ الْمُتَوَضِّئِينَ " إسناده ضعيف . وروى أبو داود والدارقطني عن جابر قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشبهه في رأسه ثم أحتم ، فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ؛ فأغتسل ثلث ، فلما قدينا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال :

”قلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا فإنما شفاء ألي<sup>(١)</sup>“ السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويصبر أو يعصب - شك موسى - على جرعه خرقه ثم يمسح عليها وينسل سائر جسده “ .  
قال الذارقطني : « قال أبو بكر هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحملها أهل الجزيرة ، ولم يروه عن عطاء عن جابر في الزبير بن خرق ، وليس بالقوى ، وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس . وأختلف على الأوزاعي فقبل عنه عن عطاء ، وقيل عنه : بلغني عن عطاء ، وأرسل الأوزاعي آخره عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا : رواه ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس ، وأسنده الحديث « . وقال داود : كل من أنطلق عليه اسم المريض بغائله التيمم ؛ لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى » . قال ابن عطية : وهذا قول خلف ، وإنما هو عند علماء الأمة لمن خاف من استعمال الماء أو تأذيه به كالمجدور والمحسوب ، والعلل المخوف عليها من الماء ؛ كما تقدم عن ابن عباس .

الثانية والعشرون - قوله تعالى : ( أَوْ عَلَى سَفَرٍ ) يجوز التيمم بسبب السفر طال أو قصر عند عدم الماء ، ولا يشترط أن يكون مما تقصر فيه الصلاة ؛ هذا مذهب مالك وجمهور العلماء . وقال قوم : لا يتيمم إلا في سفر تقصر فيه الصلاة . واشترط آخرون أن يكون سفر طاعة . وهذا كله ضعيف . والله أعلم .

الثالثة والعشرون - أجمع العلماء على جواز التيمم في السفر حسبا ذكرنا ، واختلفوا فيه في الحضر ؛ فذهب مالك وأصحابه إلى أن التيمم في الحضر والسفر جائز ؛ وهو قول أبي حنيفة ومحمد . وقال الشافعي : لا يجوز للحاضر الصحيح أن يتيمم إلا أن يخاف التلف ؛ وهو قول الطبري . وقال الشافعي أيضا والليث والطبري : إذا عديم الماء في الحضر مع خوف الوقت الصحيح والسقيم يتم وصلى ثم أعاد . وقال أبو يوسف وزفر : لا يجوز التيمم في الحضر لا للمريض ولا لخوف الوقت . وقال الحسن وعطاء : لا يقيم المريض إذا وجد الماء ولا غير

المريض . وسبب الخلاف اختلافهم في مفهوم الآية ؛ فقال مالك ومن تابعه : ذكر الله تعالى المرضى والمسافرين في شرط التيمم نُحْرَجَ على الأغلب فيمن لا يجد الماء ، والحاضرُون الأغلب عليهم وجوده فذلك لم ينصّ عليهم . فكل من لم يجد الماء أو منعه منه مانع أو خاف فوات وقت الصلاة تيمم المسافر بالنص ، والحاضر بالمعنى . وكذلك المريض بالنص والصحيح بالمعنى . وأما من منعه في الحضر فقال : إن الله تعالى جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر ؛ كالقِطْر وقصر الصلاة ، ولم يبيح التيمم إلا بشرطين : وهما المرض والسفر ؛ فلا دخول للحاضر الصحيح في ذلك لخروجه من شرط الله تعالى . وأما قول الحسن وعطاء الذي منعه جملة مع وجود الماء فقال : إنما شرطه الله تعالى مع عدم الماء ؛ لقوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا » فلم يُبَحَّ التيمم لأحد إلا عند فقد الماء . وقال أبو عمر : ولولا قول الجمهور وما رُوي من الأثر لكان قول الحسن وعطاء صحيحا ؛ والله أعلم . وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم لعمر بن العاص وهو مسافر إذ خاف الهلاك إن اغتسل بالماء ، فالمريض أحرى بذلك .

قلت : ومن الدليل على جواز التيمم في الحضر إذا خاف فوات الصلاة إن ذهب إلى الماء الكتاب والسنة :

أما الكتاب فقولُه سبحانه : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » يعني المقيم إذا عديم الماء تيمم . نص عليه التَّشْرِيْعُ عبد الرحيم قال : ثم يقطع النظر في وجوب القضاء ؛ لأن عدم الماء في الحضر عذر نادر وفي القضاء قولان .

قلت : وهكذا نص أصحابنا فيمن تيمم في الحضر ، فهل يعيد إذا وجد الماء أم لا ؛ المشهور من مذهب مالك أنه لا يعيد وهو الصحيح . وقال ابن حبيب ومحمد بن عبد الحكم : يعيد أبدا ؛ ورواه ابن المنذر عن مالك . وقال الوليد عنه : يغتسل وإن طلعت الشمس . وأما السُّنَّةُ فما رواه البخاري عن أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من حو « بئر جمل » فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي

صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الحدار ففسح بوجهه ويديه، ثم ردّ عليه السلام . وأخرجه مُسلم وليس فيه لفظ « يتر » <sup>(١)</sup> . وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر وفيه « ثم ردّ على الرجل السلام وقال : " إنه لم يمتني أن أردّ عليك السلام إلا أني لم أكن على طهر " » .

الرابعة والعشرون - قوله تعالى : ( أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ) النافط أصله ما انخفض من الأرض، والجمع النيطان والأغواط ؛ وبه سُمي غُوطَة دِمَشْق . وكانت العرب تقصد هذا الصنف من المواضع لقضاء حاجتها تسكراً عن أعين الناس، ثم سُمي الحدث الخارج من الإنسان غائطاً للقارنة . وغاط في الأرض يغوط إذا غاب .

وقرأ الزمخري : « من الغَيْطِ » فيحتمل أن يكون أصله الغَيْطُ نخف، كهيئ وميت وشبهه . ويحتمل أن يكون من الغوط ؛ بدلالة قولهم تنوط إذا أتى الغائط ، فقلت واو الغوط ياء ؛ كما قالوا في لا حَوْلَ لا حِيلَ . و « أو » بمعنى الواو، أي إن كنتم مرضى أو على سفر وجاء أحد منكم من الغائط فقيموا بالسبب الموجب لتيمم على هذا هو الحدث لا المرض والسفر ؛ فدلّ على جواز التيمم في الحضر كما بيناه . والصحيح في « أو » أنها على بابها عند أهل النظر . فَلَاَوْ معناها، ولَاَوْ معناها . وهذا عندهم على الحذف، والمعنى وإن كنتم مرضى مرضاً لا تقدرون فيه على مَسِّ الماء أو على سقرٍ ولم تجدوا ماء واحتجتم إلى الماء . والله أعلم .

الخامسة والعشرون - لفظ « الْغَائِطِ » يجمع بالمعنى جميع الأحداث النافضة للطهارة الصغرى . وقد اختلف الناس في حصرها، وأُتيل ما قيل في ذلك أنها ثلاثة أنواع، لا خلاف فيها في مذهبنا : زوال العقل، خارج معتاد، ملامسة . وعلى مذهب أبي حنيفة ما نخرج من الجسد من النجاسات، ولا يراعى المخرج ولا يعدّ اللس . وعلى مذهب الشافعي ومحمد بن عبد الحكم ما يخرج من السيلين، ولا يراعى الاعتقاد، ويعدّ اللس . وإذا تقزّر هذا فأعلم أن المسلمين أجمعوا على أن من زال عقله بإغماء أو جنون أو سُكْر فله الوضوء، واختلفوا

(١) الذي في مسلم : « ... من نحو برجل » كرواية البزري .

في النوم هل هو حدث كسائر الأحداث ، أو ليس بحدث أو مِظَنَّة حدث ؛ ثلاثة أقوال :  
طرفان وواسطة .

الطرف الأول — ذهب المِزَنِيُّ أبو إبراهيم إسماعيل إلى أنه حدث ، وأن الوضوء  
يجب بقليله وكثيره كسائر الأحداث ؛ وهو مقتضى قول مالك في الموطأ لقوله : ولا يتوضأ  
إلا من حدث يخرج من ذكر أو دُبُر أو نوم . ومقتضى حديث صفوان بن عسال أخرجه  
النسائي والدارقطني والترمذي وصححه . رَوَّه جميعا من حديث عاصم بن أبي النجود عن زُرِّ  
ابن حُبَيْش فقال : أتيت صفوان بن عسال المرادي فقلت : جئتك أسألك عن المسح على  
الخفين ؛ قال : [ نعم ] كنت في الجيش الذي بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنا  
أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا ، وبوما وليلة إذا أقننا ، ولا  
نخلهما من بول ولا غائط ولا نوم [ ولا نخلهما ] إلا من جنابة . ففى هذا الحديث وقول  
مالك التسوية بين الغائط والبول والنوم . قالوا : والقياس أنه لما كان كثيره وما غلب على  
العقل منه حدثا وجب أن يكون قليله كذلك . وقد روى عن علي بن أبي طالب قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” وَكَاهُ السَّيِّئِ الْعِبَانِ مَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ ” وهذا عام . أخرجه  
أبو داود ، وأخرجه الدارقطني من حديث معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما الطرف الآخر فروى عن أبي موسى الأشعري ما يدل على أن النوم عنده ليس بحدث  
هل أى حال كان ، حتى يحدث النائم حدثا غير النوم ؛ لأنه كان يوكل من يحرسه إذا نام .  
فإن لم يخرج منه حدث قام من نومه وصلى ؛ وروى عن عبيدة وسعيد بن المسيب والأوزاعي  
في رواية محمود بن خالد . والجمهور على خلاف هذين الطرفين . فأما جملة مذهب مالك فإن  
كل نائم استغفل نوما ، وطال نومه على أى حال كان ، فقد وجب عليه الوضوء ؛ وهو قول  
الزهري وربيعة والأوزاعي في رواية الوليد بن مسلم . قال أحمد بن حنبل : فإن كان النوم

(١) الزيادة عن سنن الدارقطني .

(٢) لله : الأست ؛ وأصله الله بالتحريك لحذف عين الفعل ، وروى (السنن) بحذف لام الفعل .

خفيفاً لا يخامر القلب ولا يغمره لم يضرب. وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا وضوء إلا على من  
 نام مضطجماً أو متوركاً . وقال الشافعي : من نام جالساً فلا وضوء عليه ؛ ورواه ابن وهب  
 عن مالك . والصحيح من هذه الأقوال مشهور مذهب مالك ؛ لحديث ابن عمر أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة [ يعني العشاء ] فأنحراها حتى رقدنا <sup>(١)</sup> [ في المسجد ] ثم استيقظنا  
 ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : " ليس أحد من أهل  
 الأرض ينتظر الصلاة غيركم " رواه الأئمة واللفظ للبخاري ؛ وهو أصح ما في هذا الباب من  
 جهة الإسناد والعمل . وأما ما قاله مالك في موطنه وصفوان بن عسال في حديثه فعناه :  
 ونوم ثقيل غالب على النفس ؛ بدليل هذا الحديث وما كان في معناه . وأيضاً فقد روى  
 حديث صفوان وركب عن مسعر عن عاصم بن أبي النجود فقال : « أوريح » بدل  
 « أونوم » ، فقال الدارقطني : لم يقل في هذا الحديث « أوريح » غير وركب عن مسعر .

قلت : وركب ثقة إمام أخرجه له البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة ؛ فسقط الاستدلال  
 بحديث صفوان لمن تمسك به في أن النوم حث . وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة فضعيف ؛  
 ورواه الدارقطني عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غطَّ  
 أو نزع ثم قام فصلى ، فقلت : يا رسول الله إنك قد نمت ! فقال : " إن الوضوء لا يجب  
 إلا على من نام مضطجماً فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله " . تفرد به أبو خالد عن قتادة  
 ولا يصح ؛ قاله الدارقطني . وأخرجه أبو داود وقال : قوله الوضوء ، على من نام مضطجماً هو  
 حديث منكر لم يروه إلا أبو خالد يزيد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس  
 لم يذكروا شيئاً من هذا . وقال أبو عمر بن عبد البر : هذا حديث منكر لم يروه أحد من  
 أصحاب قتادة الثقات ، وإنما أفرد به أبو خالد الداني ، وأنكروه وليس بمجة فيما نقل .  
 وأما قول الشافعي : على كل نائم الوضوء إلا على الجالس وحده ، وأن كل من زال عن حد  
 الاستواء ونام فعليه الوضوء ؛ وهو قول الطبري وداود ، وروى عن علي وأبن مسعود وأبن



عمر؛ لأن الجالس لا يكاد يستقل، فهو في معنى النوم الخفيف . وقد روى الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من نام جالساً فلا وضوء عليه ومن وضع جنبه فعليه الوضوء" . وأما الخارج؛ فلما رواه البخاري قال : حدثنا قتيبة حدثنا يزيد بن زريع عن خالد بن عكرمة عن عائشة قالت : أعصفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه فكانت ترى التيم والصفرة والطست تحتها وهي تصلي . فهذا خارج من غير المعتاد ، وإنما هو عرق قطع فهو مرض ؛ وما كان هذا سبيله مما يخرج من السيلين فلا وضوء فيه عندنا إيجاباً ، خلافاً للشافعي كما ذكرنا . وبالله توفيقنا . ويرد على الحنفية حيث راعى الخارج التجسس . فصحح ووضع مذهب مالك ابن أنس رضي الله عنه ما تردد نفس ، وعنهم أجمعين .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر « لامستم » . وقرأ حمزة والكسائي : « لمستم » وفي معناه ثلاثة أقوال : الأول — أن يكون لمستم جامعهم . الثاني — لمستم باشرتم . الثالث — يجمع الأمرين جميعاً . و « لامستم » بمعناه عند أكثر الناس ، إلا أنه حكى عن محمد بن يزيد أنه قال : الأول في اللغة أن يكون « لامستم » بمعنى قبلتم أو نظيره ؛ لأن لكل واحد منهما فعلاً . قال : و « لمستم » بمعنى غشيتهم ومستم ، وليس للمرأة في هذا فعل .

واختلف العلماء في حكم الآية على مذاهب خمسة ؛ فقالت فرقة : الملازمة هنا مختصة باليد ، والجنب لا ذكر له إلا مع الماء ؛ فلم يدخل في المعنى المراد بقوله : « وإن كنتم مرضى » الآية ، فلا سبيل له إلى التيمم ؛ وإنما يغتسل الجنب أو يدع الصلاة حتى يجيد الماء ؛ روى هذا القول عن عمر وابن مسعود . قال أبو عمر : ولم يقل بقول عمر وعبد الله في هذه المسألة أحد من فقهاء الأمصار من أهل الرأي وحملة الآثار ؛ وذلك والله أعلم لحديث عمار وعمران ابن حصين وحديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم في تيمم الجنب . وقال أبو حنيفة عكس هذا القول ، فقال : الملازمة هنا مختصة باللس الذي هو الجماع . فالجنب يتيمم واللاس

بيده لم يحمله ذكر ؛ فليس يحدث ولا هو ناقض لوضوئه . فإذا قبّل الرجل أمرأته للذة لم ينقض وضوءه ؛ وعصّدوا هذا بما رواه الذارقطني عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ . قال عروة : فقلت لما من هي إلا أنت ؟ فضحكت . وقال مالك : للامس بالجماع يتيم ، واللامس باليد يتيم إذا ألتذ . فإذا لمسها بغير شهوة فلا وضوء ؛ وبه قال أحمد وإسحاق ، وهو مقتضى الآية . وقال عليّ ابن زياد : وإن كان عليها ثوب كثيف فلا شيء عليه ، وإن كان خفيفا فعليه الوضوء . وقال عبد الملك بن الماجشون : من تعمّد مس أمرأته بيده للملاعبة فليتوضأ ألتذ أو لم يلتذ . قال القاضي أبو الوليد الباقي في المتّق : والذي تحقّق من مذهب مالك وأصحابه أن الوضوء إنما يجب لقصده ألتذ دون وجودها ؛ فمن قصد اللذة بلمسه فقد وجب عليه الوضوء ، ألتذ بذلك أو لم يلتذ ؛ وهذا معنى ما في العُتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم . وأما الإنعاط فيجترده فقد روى ابن نافع عن مالك أنه لا يوجب وضوءا ولا غسل ذكر حتى يكون معه لمس أو مدّ . وقال الشيخ أبو إسحاق : من أنعط إنعاطا أنتقض وضوءه ؛ وهذا قول مالك في المدقنة . وقال الشافعي : إذا أفضى الرجل بشيء من بدنه إلى بدن المرأة سواء كان باليد أو بغيرها من أعضاء الجسد تعلق نقض الطهر به ؛ وهو قول ابن مسعود وابن عمر والزهرى وربيعة . وقال الأوزاعي : إذا كان اللس باليد نقض الطهر ، وإن كان بغير اليد لم ينقضه ؛ لقوله تعالى : « فَامْسَوْهُ بِأَيْدِيهِمْ » . فهذه خمسة مذاهب أسّدها مذهب مالك ؛ وهو مروى عن عمر وأبيه عبدالله ، وهو قول عبدالله بن مسعود أن الملامسة مادون الجماع ، وأن الوضوء يجب بذلك ؛ وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء . قال ابن العربي : وهو الظاهر من معنى الآية ؛ فإن قوله في أولها : « وَلَا جُنْبَ » أفاد الجماع ، وأن قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » أفاد الحدث ، وأن قوله : « أَوْ لَامَسْتُم » أفاد اللس والقُبْل . فصارت ثلاث جمل لثلاثة أحكام ، وهذه غاية في العلم والإعلام . ولو كان المراد باللس الجماع كان تكرارا في الكلام .

قلت: وأما ما استدل به أبو حنيفة من حديث عائشة لحديث مُرْسَل، رواه وكيع من الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة . قال يحيى بن سعيد: وذكر حديث الأعمش عن حبيب عن عروة فقال: أنا إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا زعم، إن حبيباً لم يسمع من عروة شيئاً، قاله الدارقطني. فإن قيل: فأنتم تقولون بالمرسل فيلزمكم قبوله والعمل به. قلنا: تركناه لظاهر الآية وعمل الصعابة. فإن قيل: إن الملامسة هي الجماع وقد روى ذلك عن ابن عباس. قلنا: قد خالفه الفاروق وأبنته وتابها عبد الله بن مسعود وهو كوفي، فما لكم خالفتموه؟! فإن قيل: الملامسة من باب المفاعلة، ولا تكون إلا من اثنين، واللس باليد إنما يكون من واحد؛ ثبت أن الملامسة هي الجماع. قلنا: الملامسة مقتضاها ألتقاء البشريتين، سواء كان ذلك من واحد أو من اثنين؛ لأن كل واحد منهما بوصف لابس وملبوس.

جواب آخر - وهو أن الملامسة قد تكون من واحد؛ ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة، والثوب ملبوس وليس بلامس؛ وقد قال ابن عمر مخبراً عن نفسه: «وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام». وتقول العرب: عاقبت اللص وطارقت العمل، وهو كسبر.

فإن قيل: لما ذكر سبحانه سبب الحديث، وهو المحبى من الفالط ذكر سبب الجناية وهو الملامسة، فين حكم الحديث والجناية عند عدم الماء، كما أفاد بيان حكمهما عند وجود الماء. قلنا: لا يمنع حمل اللفظ على الجماع واللس، ويفيد الحكيم كما يتنا. وقد قرئ «لمستم» كما ذكرنا. وأما ما ذهب إليه الشافعي من لمس الرجل المرأة ببعض أعضائه لا حائل بينه وبينها لشهوة أو لغیر شهوة وجب عليه الوضوء فهو ظاهر القرآن أيضاً؛ وكذلك إن لمسته هي وجب عليه الوضوء، إلا الشعر؛ فإنه لا وضوء لمن مس شعر أمرأته لشهوة كان أو لغیر شهوة، وكذلك السن والظفر؛ فإن ذلك مخالف للبشرة. ولو احتاط فوضأ إذا مس شعرها كان حسناً. ولو مسها بيده أو مسته يسلها من فوق الثوب فالتد بذلك

أو لم يبتذ لم يكن عليهما شيء حتى يُغضَى إلى البشارة ، وسواء في ذلك كان متعمداً أو سهواً ، كانت المرأة حبة أو مينة إذا كانت أجنبية . واختلف قوله إذا لمس صبيّة صغيرة أو عجزاً كبيرة بيده أو واحدة من ذوات عارمه من لا يحلّ له نكاحها ، فتره قال : ينقض الوضوء ؛ لقوله تعالى « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » فلم يفرق . والثاني لا يُنقض ؛ لأنه لا مدخل للشهوة فيه . قال المروزي : قول الشافعي أشبه بظاهر الكتاب ؛ لأن الله عز وجل قال : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » ولم يقل بشهوة أو من غير شهوة ؛ وكذلك الذين أوجبوا الوضوء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يسترطوا الشهوة . قال : وكذلك عامة التابعين . قال المروزي : فأما ما ذهب إليه مالك من مراعاة الشهوة والآلدة من فوق الثوب يوجب الوضوء فقد وافقه على ذلك الليث بن سعد ، ولا نعلم أحداً قال ذلك غيرهما . قال : ولا يصح ذلك في النظر ؛ لأن من فعل ذلك فهو غير لابس لأمراته ، وغير مُتماسّ لها في الحقيقة ، إنما هو لابس لثوبها . وقد أجمعوا أنه لو تلدّز وأشتمى أن يلبس لم يجب عليه وضوء ؛ فكذلك لمس فوق الثوب لأنه غير مُتماسّ للمرأة .

قلت : أما ما ذكر من أنه لم يوافق مالكا على قوله إلا الليث بن سعد ، فقد ذكر الحافظ أبو عمر بن عبد البر أن ذلك قول إسحاق وأحمد ، وروى ذلك عن الشعبي والنخعي . كلهم قالوا : إذا لمس فالتدّز وجب الوضوء ، وإن لم يبتذ فلا وضوء . وأما قوله : « ولا يصح ذلك في النظر » فليس بصحيح ؛ وقد جاء في صحيح الخبر عن عائشة قالت : كنت أنا م بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبليته ، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي ، وإذا قام بسطتهما ثانياً ، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح . فهذا نص في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الملامس ، وأنه غمز رجلي عائشة ؛ كما في رواية القاسم عن عائشة « فإذا أَرَادَ أن يسجد غمز رجلي فقبضتهما » أخرجه البخاري . فهذا يخص عموم قوله : « أَوْ لَامَسْتُم » فكان واجبا لظاهر الآية أنتفاض وضوء كل ملامس حيث لامس . ودلت السنة التي هي البيان لكاتب الله تعالى أن الوضوء على بعض الملامسين دون بعض ، وهو من لم يبتذ ولم يقصد .

ولا يقال : فلعلة كان على قدمي مائسة ثوب ، أو كان يضرب رجلها بكفه ؛ فإنما تقبول : حقيقة الفمز إنما هو باليد ؛ ومنه تمزك الكباش أى تجسسه لتتظروا هو صمين أم لا . فاما أن يكون الفمزر الضرب بالكم فلا . والرجل الغالب عليها ظهورها من الثائم ؛ لا سيما مع امتداده وضيق حاله . فهذه كانت الحال في ذلك الوقت ؛ ألا ترى إلى قولها : « وإذا قام بسطتهما » وقولها : « واليوت يومئذ ليس فيها مصابيح » . وقد جاء صريحا عنها قالت : « كنت أمد رجلي في قبلة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فإذا سجد غزني فرففتها ، فإذا قام مددتها » أخرجه البخاري . فظهر أن الفمزر كان على حقيقته مع المباشرة . ودليل آخر — وهو ما روته عائشة أيضا رضى الله عنها قالت : فقئت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من القراش فالتصته ، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان ؛ الحديث . فلما وضعت يدها على قدمه وهو ساجد وتمادى في سجوده كان دليلا على أن الوضوء لا يتقضى إلا على بعض الملاسين دون بعض .

فإن قيل : كان على قدمه حائل كما قاله المزني . قيل : القدم قدم بلا حائل حتى يثبت الحائل ، والأصل الوقوف مع الظاهر ؛ بل يجمع ما ذكرنا يمتنع منه كالنص .

فإن قيل : فقد أجمعت الأمة على أن رجلا لو استكره امرأة فس ختانه ختنها وهي لا تلتذ لذلك ، أو كانت نائمة فلم تلتذ ولم تشه أن الفسل واجب عليها ؛ فكذلك حكم من قبل أو لامس بشهوة أو لغير شهوة آتقتضت طهارته ووجب عليه الوضوء ؛ لأن المعنى في الجسة واللس والتبلة الفعل لا الآلة . قلنا : قد ذكرنا أن الأعمش وغيره قد خالف فيما ادعيتهم من الإجماع . سلمناه ، لكن هذا استدلال بالإجماع في محل النزاع فلا يلزم ؛ وقد استدللنا على صحة مذهبنا بأحاديث صحيحة . وقد قال الشافعي — فيما زعمتم — إنه لم يسبق إليه ، وقد سبقه إليه شيخه مالك ؛ كما هو مشهور عندنا « إذا صح الحديث نخفوا به ودعوا قولي » وقد ثبت الحديث بذلك فلم لاقولون به ؟ ! ويلزم على مذهبكم أن من ضرب أمرأته فظلمها بيده تأديبا لها وإغلاظا عليها أن يتقضى وضوءه ؛ إذ المقصود وجود

القول ، وهذا لا يقوله أحد فيها أعلم ، والله أعلم . وروى الأئمة مالك وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي وأمامه بنت أبي العاص أبة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على طائفة ، فإذا ركع وضعا ، وإذا رفع من السجود أعادها . وهذا يرد ما قاله الشافعي في أحد قوله : لو لمس صغيرة لا ينقض طهره تمسكا بلفظ النساء ، وهذا ضعيف ؛ فإن لمس الصغيرة كلس الحائط . واختلف قوله في ذوات المحارم لأجل أنه لا يعتبر اللذة ، ونحن اعتبرنا اللذة حيث وجدت وجد الحكم ، وهو وجوب الوضوء . وأما قول الأوزاعي في اعتباره اليد خاصة ؛ فلأن ألس أكثر ما يستعمل باليد ، فقصره عليه دون غيره من الأعضاء ؛ حتى أنه لو أدخل الرجل رجله في ثياب امرأته فس فرجها أو بطنها لا ينقض بذلك وضوءه . وقال في الرجل يقبل امرأته : إن جاء يسألني قلت يتوضأ ، وإن لم يتوضأ لم أعبه . قال أبو ثور : لا وضوء على من قبل امرأته أو باشرها أو لمسها . وهذا يخرج على مذهب أبي حنيفة ، والله أعلم .

السابعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ الأسباب التي لا يجد المسافر معها الماء هي إما عدمه جملة أو عدم بعضه ، وإما أن يخاف فوات الرفيق ، أو على الرجل بسبب طلبه ، أو يخاف لصوما أو سبعا ، أو فوات الوقت ، أو عطشا على نفسه أو على غيره ، وكذلك لطيبه بطبعه لمصلحة بدنه . فإذا كان أحد هذه الأشياء تيم وصل . ويترتب عدمه للريض بالأيحس من يسأله ، أو يخاف من ضرره . ويترتب أيضا عدمه للصحيح الحاضر بالنسبة الذي يتم جميع الأصناف ، أو بأن يسجن أو يربط . وقال الحسن : يشتري الرجل الماء بماله كله ويبقى مدينا ، وهذا ضعيف ، لأن دين الله يُسر . وقالت طائفة : يشتريه ما لم يزد على القيمة الثلث فصاعدا . وقالت طائفة : يشتري قيمة الدرهم بالدرهمين والثلاث ونحو هذا ؛ وهذا كله في مذهب مالك رحمه الله . وقيل لأشهب : أنشترى القربة بعشرة دواهم ؟ فقال : ما أرى ذلك على الناس . وقال الشافعي بعدم الزيادة .

الثامنة والعشرون - واختلف العلماء هل طلب الماء شرط في صحة التيمم أم لا ؟ فظاهر مذهب مالك أن ذلك شرط ؛ وهو قول الشافعي . وذهب القاضي أبو محمد بن نصر إلى أن ذلك ليس بشرط في صحة التيمم ؛ وهو قول أبي حنيفة . وروى عن ابن عمر أنه كان يكون في السفر على غلوتين من طريقه فلا يَسِدُّ إليه . قال إسحاق : لا يلزمه الطلب إلا في موضعه ، وذكر حديث ابن عمر ؛ والأول أصح وهو المشهور من مذهب مالك في الموطأ ؛ لقوله تعالى : « فَم تَجِدُوا مَاءً » وهذا يقتضي أن التيمم لا يُستعمل إلا بعد طلب الماء . وأيضا من جهة التماس أن هذا بدل مأمور به عند العجز عن مُبْتَلِه ، فلا يجوز فعله إلا مع تيقن عدم مُبْتَلِه ؛ كالصوم مع التق في الكفارة .

التاسعة والعشرون - وإن ثبت هذا وعُدم الماء ، فلا يخلو أن يغلب على ظن المكلف اليأس من وجوده في الوقت ، أو يغلب على ظنه وجوده ويقسوى رجاءه له ، أو يتساوى عنده الأمران ؛ فهذه ثلاثة أحوال :

فالأول - يستحب له التيمم والصلاة أول الوقت ؛ لأنه إذا فاته فضيلة الماء فإنه يستحب له أن يُحِيزَ فضيلة أول الوقت .

الثاني - يتيمم وسط الوقت ؛ حكاه أصحاب مالك عنه ، فيؤخر الصلاة وجاء إدراك فضيلة الماء ما لم تَفُتْ فضيلة أول الوقت ؛ فإن فضيلة أول الوقت قد تترك بوسيطه لقربه منه .

الثالث - يؤخر الصلاة إلى أن يبعد الماء في آخر الوقت ؛ لأن فضيلة الماء أعظم من فضيلة أول الوقت ، لأن فضيلة أول الوقت تختلف فيها ، وفضيلة الماء متفق عليها ، وفضيلة أول الوقت يجوز تركها دون ضرورة ولا يجوز ترك فضيلة الماء إلا لضرورة ، والوقت في ذلك هو آخر الوقت المختار ؛ قاله ابن حبيب . ولو عيِم وجود الماء في آخر الوقت فتيَمَّ في أوله وصلى فقد قال ابن القاسم ؛ يُحِيزُهُ ، فإن وجد الماء أعاد في الوقت خاصة . وقال عبد الملك بن الماجشون : إن وجد الماء بعد أعاد أبدا .

(١) النارة (فتح فسكون بعدها واو مفتوحة) : قدومية بهم ، وقال : هي قدر ثلاثة ذراع إلى أرباعه .

الموفية ثلاثين - والذي يُرَاعَى من وجود الماء أن يجد منه ما يكفي لطيهارته ، فإن وجد أقل من كفايته تيمّم ولم يستعمل ما وجد منه . هذا قول مالك وأصحابه ؛ وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه ، وهو قول أكثر العلماء ؛ لأن الله تعالى جعل فرضه أحد الشيتين ، إما الماء وإما التراب . فإذا لم يجد الماء مُغْنِياً عن التيمّم كان غير موجود شرطاً ؛ لأن المطلوب من وجوده الكفاية . وقال الشافعي في القول الأخير : يستعمل ما معه من الماء ويتيمّم ، لأنه واجد ماء فلم يتحقق شرط التيمّم ؛ فإذا استعمله وقَدَّ الماء تيمّم لما لم يجد . واختلف قول الشافعي أيضاً فيما إذا تيسر الماء في رحله تيمّم ، والصحيح أنه بعيد لأنه إذا كان الماء عنده فهو واجد وإما قَرَط . والقول الآخر لا بعيد ، وهو قول مالك ، لأنه إذا لم يملكه فلم يجد .

الحادية والثلاثون - وأجاز أبو حنيفة الوضوء بالماء المتغير ؛ لقوله تعالى : « ماء » فقال : هذا شيء في نكرة ، وهو يعم لغة ؛ فيكون مفيداً جواز الوضوء بالماء المتغير وغير المتغير ؛ لأطلاق اسم الماء عليه . قلنا : النفي في النكرة يعم كما قلّم ، ولكن في الجنس ، فهو عام في كل ما كان من سماء أو نهر أو عين صلب أو ملح . فأما غير الجنس وهو المتغير فلا يدخل فيه ؛ كما لا يدخل فيه ماء الباقلاء ولا ماء الورد ، وسيأتي حكم المياه في « الفرقان » . إن شاء الله تعالى :

الثانية والثلاثون - وأجمعوا على أن الوضوء والاعتسالم لا يجوز بشيء من الأشربة سوى النبيذ عند عدم الماء . وقوله تعالى : « فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » يردّه . والحديث الذي فيه ذكر الوضوء بالنبيذ رواه ابن سعد ، وليس يثبت ؛ لأن الذي رواه أبو زيد ، وهو مجهول لا يعرف بصحة عهده ؛ قاله ابن المنذر وغيره . وسيأتي في « الفرقان » بيانه .

الثالثة والثلاثون - الماء الذي يبيع عنده التيمّم هو الطاهر المطهر الباقي على أصل طهارته . وقال بعض من ألف في أحكام القرآن لما قال تعالى : « فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا »



فإنما أباح التيمم عند عدم كل جزء من ماء؛ لأنه لفظ مُتَكَرِّرٌ يَتَوَلَّى كل جزء منه، سواء كان مخالطاً لمياهه أو مغفوناً بنفسه . ولا يمتنع أحد أن يقول في نَيْسَ الترماء؛ فلما كان كذلك لم يجب التيمم مع وجوده . وهذا مذهب الكوفيين أبي حنيفة وأصحابه؛ وأستدلوا على ذلك بأخبار ضعيفة يأتي ذكرها في سورة « الفرقان » ، وهناك يأتي القول في الماء إن شاء الله تعالى .

الرابعة والثلاثون — قوله تعالى : ( فَتَيَمَّمُوا ) التيمم مما خُصَّت به هذه الأئمة توسعة علينا ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَ جُعَلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً وَجُعِلَتْ رُتْبُهَا لَنَا طَهُوراً " وذكر الحديث ، وقد تقدم ذكر نزوله ، وذلك بسبب الفلادة حسباً بيناه . وقد تقدم ذكر الأسباب التي تبيحه ، والكلام هنا في معناه لغة وشراً ، وفي صفته وكيفيته وما يُتيمَّم به وله ، ومن يحوزله التيمم ، وشروط التيمم إلى غير ذلك من أحكامه .

فالتيمم لغة هو التقصد . تيممت الشيء قصدته ، وتيممت الصعيد عمده ، وتيممت برجي ومهي أي قصدته دون من سواه . وأنشد الخليل <sup>(١)</sup> :

يَمْتُهُ الرَّحْ شَزْرًا ثُمَّ قَلْتُ لَهُ • هَذِي الْبَسَالَةُ لِلْغَيْبِ الرَّحَالِي <sup>(٢)</sup>

قال الخليل : من قال أمته فقد أخطأ ؛ لأنه قال : « شَزْرًا » ولا يكون للشزر إلا من ناحية ولم يقصد به أماته . وقال امرؤ القيس :

نَيْمَتَهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلِهَا • يَسْتَرِبُّ أَذُنِي دَارِهَا نَظْرًا عَالٍ <sup>(٣)</sup>

(١) القائل هو عامر بن مالك ملاعب الأسة ، يني به ضرار بن عمرو الضبي .

(٢) الشزر ( بمجمة شديدة وزاى ساكنة ) : النظر عن البين والشمال ، وليس بمستقيم الطريقة . وقيل : هو النظر بمؤثر العين . (٣) هكذا في الأصول . وفي اللسان : « المروسة » .

(٤) الرحالي : جمع زحولة ، وهي آثار ترجل الصبيان من فوق إلى أسفل . (٥) هكذا في الأصول . والذي في ديوان امرئ القيس وشرح الشواهد لسيربه : « تنوبها من أذرعات » والمخى : نظرت إلى تارها من أذرعات . و « أذرعات » به في أطراف الشام ، يجاور أرض البلقاء وعمان ، ينسب إليه آخره هو يترى : مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وآله .

وقال أيضا :

يَمِيتُ الْعَيْنَ الَّتِي عِنْدَ ضَارِجٍ • يَفِيءُ عَلَيْهَا الظِّلُّ مَرْمَضًا طَائِيًّا<sup>(١)</sup>

آخر :

إِنِّي كَذَلِكَ إِذَا مَا سَامَنِي بِلَدٍ • يَمِيتُ بِعَيْرِي غَيْرَهُ بِلَدًا<sup>(٢)</sup>

وقال أحنى بأهله :

يَمِيتُ قَبَسًا وَكَمِ دُونَهُ • مِنْ الْأَرْضِ مِنْ مَهْمَةٍ ذِي شَرَنْ<sup>(٣)</sup>

وقال مجيد بن قور :

سَلِ الزَّيْعَ أَنِّي يَمِيتُ أُمَّ طَارِقٍ • وَهَلْ عَادَةُ لِلزَّيْعِ أَنْ يَنْكَلَا

وللشافعي رضي الله عنه :

يَلْمِي مَعِيَ حَيْثُ يَمِيتُ أَحْمَلُهُ • بَطْنِي وَهَاءُ لَهُ لَا بَطْنَ صَنْدُوقٍ

قال ابن السكيت : قوله تعالى : « تَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا » أَي أَقْبَسُوا ؛ ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ حَتَّى صَارَ التَّيَمُّ مَسْحَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِالتَّرَابِ . وقال ابن الأنباري في قولهم : « قَدْ تَيَمَّمَ الرَّجُلُ » مَعْنَاهُ قَدْ مَسَحَ التَّرَابَ عَلَى وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ .

قلت : وهذا هو التيمم الشرعي ، إذا كان المقصود به القربة . ويمت المريض قِيَمًا لِلصَّلَاةِ . وَوَجَلَ تَيَمُّمٌ يَنْظُرُ بِكُلِّ مَا يَطْلُبُ ؛ عَنِ الشَّيْثَانِيِّ . وَأَنْشَدَ :

إِنَّا وَجَدْنَا أَغْصَرَيْنِ سَعِيدٍ • مُتِمِّمِ الْبَيْتِ وَفَيْعِ الْمَجْدِيدِ

وقال آخر :

أَزْهَرَ لَمْ يُولَدْ بِتَيَمِّمِ الشُّعْ • مُتِمِّمِ الْبَيْتِ كَرِيمِ السَّنَجِ<sup>(٤)</sup>

(١) ضَارِجٌ : أَمُّ مَوْضِعٍ فِي بِلَادِ بَنِي مِيسَ . وَالْمَرِيضُ : الطَّلَبُ . وَقِيلَ : الْخُضْرَةُ عَلَى الْمَاءِ ، وَالطَّلَبُ : الَّذِي يَكُونُ كَأَنَّهُ نَفْسُ الْمَنْكَبَتِ . وَطَائِيٌّ : مَرْتَفِعٌ . (٢) هَكَذَا وَرَدَ الْبَيْتُ فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْأَصْلِ . وَلَدَلِ الرَّوَايَةُ :

(٣) الْمَهْمَةُ : الْخَافَةُ الْعَمِيدَةُ . وَالشَّرَنْ (بِالتَّحْرِيكِ) : الظِّلُّ مِنَ الْأَرْضِ . (٤) الْبَيْتُ لِلْوَلَةِ . وَقَدْ أَرَادَ بِالسَّجِّ السَّنَجَ (بِالتَّخَالُفِ) فَأَهْلُ مَنْ أَخْلَاهُ لِمَكَانِ الشَّجِّ ، وَبَعْضُهُمْ يَرَوِيهِ بِالتَّخَالُفِ ، وَجَمْعُ بَيْنِهِمَا وَجْنُ الْخَالِ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا حَرَفَا حَقًّا . وَالسَّنَجُ (بِكَسْرِ السِّينِ) : الْأَصْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . (عَنِ السَّائِلِ) .

الخامسة والثلاثون — لفظ التيمم ذكره الله تعالى في كتابه في «البقرة»<sup>(١)</sup> وفي هذه السورة و «المائدة»<sup>(٢)</sup> والتي في هذه السورة هي آية التيمم . والله أعلم . وقال القاضي أبو بكر ابن العربي : هذه مُعْضِلَةٌ ما وجدت لدائها من دواء عند أحد؛ هما آيتان فيهما ذكر التيمم . [إحداهما] في «النساء»<sup>(٣)</sup> والأخرى في «المائدة» . فلا نعلم آية عَنَّت عائشة بقولها : «فأنزل الله آية التيمم» . ثم قال : وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم .

قلت : أما قوله : «فلا نعلم آية آية عَنَّت عائشة» فهي هذه الآية على ما ذكرنا . والله أعلم . وقوله : «وحديثها يدل على أن التيمم قبل ذلك لم يكن معلوما ولا مفعولا لهم» فصحيح ولا خلاف فيه بين أهل السير ؛ لأنه معلوم أن غسل الجنابة لم يُفترض قبل الوضوء ، كما أنه معلوم عند جميع أهل السير أن النبي صلى الله عليه وسلم منذ أَفْتَرَضَتْ عليه الصلاة بحكمة لم يُصَلِّ إِلَّا بوضوء مثل وضوئنا اليوم . فدل على أن آية الوضوء إنما نزلت ليكون فرضها المتقدم متلوا في التنزيل . وفي قوله : «فتزلت آية التيمم» ولم يقل آية الوضوء ، ما يبين أن الذي طرأ لهم من العلم في ذلك الوقت حكم التيمم لا حكم الوضوء ؛ وهذا بين لا إشكال فيه .

السادسة والثلاثون — التيمم يلزم كل مكلف لزمته الصلاة إذا عديم الماء ودخل وقت الصلاة . وقال أبو حنيفة وصاحبا والمزني صاحب الشافعي : يجوز قبله لأن طلب الماء عندهم ليس بشرط قياسا على النافلة ؛ فلما جاز التيمم للنافلة دون طلب الماء جاز أيضا للفريضة . وأستدلوا من السنة بقوله عليه السلام لأبي ذر : «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجاج» . فسمى عليه السلام الصعيد وضوءا كما يستعمل الماء ؛ فحكمه إننا حكم الماء . والله أعلم . ودليلنا قوله تعالى : «فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً» ولا يقال لم يجد الماء إلا لمن طلب ولم يجد . وقد تقدم هذا المعنى ؛ ولأنها طهارة ضرورة كالمستحاضة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «فإنما أدركت الصلاة تيممت وصليت» . وهو قول الشافعي وأحمد ، وهو مروى عن علي وأبن عمر وأبن عباس .

(١) راجع ج ٣ ص ٣٢٥ طبة أول وثانية . (٢) آية ٦ (٣) الزيادة عن ابن العربي .

السابعة والثلاثون - وأجمع العلماء على أن التيمم لا يرفع الجنباة ولا الحدث، وأن المتيمم لما إذا وجد الماء عاد جُنْبًا كما كان أو مُحْدَثًا؛ لقوله عليه السلام لأبي ذرٍّ: "إذا وجدت الماء فأمْسِه جلدك" إلا شيء، روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، ورواه ابن جرير وعبد الحميد بن جبير بن شعبة عنه؛ ورواه ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن حرملة عنه قال في الجنب المتيمم يمس الماء وهو على طهارته: لا يحتاج إلى غسل ولا وضوء حتى يحدث. وقد روى عنه فِيمَن تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت أنه يتوضأ ويعيد تلك الصلاة. قال ابن عبد البر: وهذا تناقض وتلّة روية، ولم يكن أبو سلمة عندهم يفقه كفقهاء أصحابه التابعين بالمدينة.

الثامنة والثلاثون - وأجمعوا على أن من تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه، وعليه استعمال الماء. والجمهور على أن من تيمم وصلى وفرغ من صلاته، وقد كان اجتهد في طلبه ولم يكن في رَحَايه أن صلاته تامة؛ لأنه أدنى فرضه كما أمر. فغير جائز أن توجب عليه الإعادة بغير حجة. ومنهم من استحب له أن يعيد في الوقت إذا صلى وأغتسل. وروى عن طاوس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وأبن سيرين والزهرى وربيعة كلهم يقول: يعيد الصلاة. واستحب الأوزاعي ذلك وقال: ليس يوجب؛ لما رواه أبو سعيد الخدري قال: خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتبعا صعيدا طيبا فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة بالوضوء ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد: "أصبحت السنة وأجزأتك صلاتك" وقال للذي توضأ وأعاد: "لك الأجر مرتين". أخرجه أبو داود وقال: وغير [ابن] نافع يرويه عن الليث عن حميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سوادة عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر أبي سعيد في هذا الإسناد ليس بمحفوظ. وأخرجه الدارقطني وقال فيه: ثم وجد الماء بعد [في] الوقت.

(١) زيادة عن أبي داود؛ لأن عبد الله بن نافع هو الراي لمحدث. (٢) الزيادة من الدارقطني.

التاسعة والثلاثون - واختلف العلماء إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة ؛ فقال مالك : ليس عليه قطع الصلاة واستعمال الماء وليتم صلاته ويتوضأ لما يستقبل ؛ وبهذا قال الشافعي واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة وجماعة منهم أحمد بن حنبل والمزني : يقطع ويتوضأ ويستأنف الصلاة لوجود الماء . ووجههم أن التيمم لما بطل بوجود الماء قبل الصلاة فكذلك يبطل ما بقي منها ، وإذا بطل بعضها بطل كلها ؛ لإجماع العلماء على أن المعتدة بالشهور لا يبقى عليها إلا أقلها ثم تحيض أنها تستقبل عتتها بالحيض . قالوا : والذي يطرأ عليه الماء وهو في الصلاة كذلك قياسا ونظرا . ودليلنا قوله تعالى : « وَلَا تَطْلُوا أَعْمَالَكُمْ » . وقد اتفق الجميع على جواز الدخول في الصلاة بالتيمم عند عدم الماء ، واختلفوا في قطعها إذا روى الماء ؛ ولم تثبت سنة بقطعها ولا إجماع . ومن حجته أيضا أن من وجب عليه الصوم في ظهاري أو قتل فصام منه أكثره ثم وجد رقبة لا يئتي صومه ولا يعود إلى الرقبة . وكذلك من دخل في الصلاة بالتيمم لا يقطعها ولا يعود إلى الوضوء بالماء .

الموفية أربعين - واختلفوا هل يصل به صلوات أم يلزم التيمم لكل صلاة فرض وتعليل ؛ قال شريك بن عبد الله القاضي : يتيمم لكل صلاة نافلة وفريضة . وقال مالك : لكل فريضة ؛ لأن عليه أن يتيمم الماء لكل صلاة ، فن ابتنى الماء فلم يجده فإنه يتيمم . وقال أبو حنيفة والثوري والليث والحسن بن حي وداود : يصل ما شاء يتيمم واحد ما لم يحدث ؛ لأنه ظاهر ما لم يجد الماء ، وليس عليه طلب الماء إذا يئس منه . وما قلناه أصح ؛ لأن الله عز وجل أوجب على كل قائم إلى الصلاة طلب الماء ، وأوجب عند عدمه التيمم لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ، فهي طهارة ضرورية ناقصةٌ بدليل إجماع المسلمين على بطلانها بوجود الماء وإن لم يحدث ؛ وليس كذلك الطهارة بالماء . وقد ينبنى هذا الخلاف أيضا في جواز التيمم قبل دخول الوقت ؛ فالشافعي وأهل المقالة الأولى لا يجوزونه ، لأنه لما قال الله تعالى « فلم يجدوا ماءً فتييمموا » ظهر منه تعالى أجزاء التيمم بالحاجة ، ولا حاجة قبل الوقت . وعلى هذا لا يصل فرضين يتيمم واحد ، وهذا بين . واختلف علماءنا فيمن صلى فرضين يتيمم

واحد؛ فروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم : يعيد الثانية ما دام في الوقت . وروى أبو زيد ابن أبي الفرج عنه : يعيد أبدا . وكذلك روى عن مطرف وابن الماسحون يعيد الثانية أبدا . وهو الذي يتناظر عليه أصحابنا ؛ لأن طلب الماء شرط . وذكر ابن عبدوس أن ابن نافع روى عن مالك في الذي يجمع بين الصلاتين أنه يتيم لكل صلاة . وقال أبو الفرج فيمن ذكر صلوات : إن قضاها يتيم واحد فلا شيء عليه وذلك جائز له . وهذا على أن طلب الماء ليس بشرط . والاقول أصح . والله أعلم .

الحادية والأربعون - قوله تعالى : ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ الصعيد : وجه الأرض كان عليه تراب أو لم يكن ؛ قاله الخليل وابن الأعرابي والزجاج . قال الزجاج : لا أعلم فيه خلافا بين أهل اللغة ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّا بِلْعَالُوهَا عَلِيمًا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ أى أرضا غليظة لا تنبت شيئا . وقال تعالى ﴿ فَصَبِّحْ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ . ومنه قول ذى الرمة :

كَأَنَّهُ بِالْفَحَى تَرِي الصَّيْدَ بِهِ \* دَبَابَةٌ فِي عِظَامِ الرَّاسِ تُرْطُومُ<sup>(١)</sup>

وإنما سمى صعيدا لأنه نهاية ما يصعد إليه من الأرض . وجمع الصعيد صُعَدَات ؛ ومنه الحديث " إياكم والجلوس في الصُعَدَات " .<sup>(٢)</sup> واختلف العلماء فيه من أجل تقيده بالطيب ؛ فقالت طائفة : يتيم بوجه الأرض كله ترابا كان أو رملا أو حجارة أو معدنا أو سبخة . هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري والطبري . « وطيبا » معناه طاهرا . وقالت فرقة : « طيبا » حللا ؛ وهذا قلق . وقال الشافعي وأبو يوسف : الصعيد التراب المنبت وهو الطيب ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ وَإِذْنُ رَبِّهٖ ﴾ فلا يجوز التيم عندهم على غيره . وقال الشافعي : لا يقع الصعيد إلا على تراب ذى عُبار . وذكر عبد الرزاق عن ابن عباس أنه سئل أى الصعيد أطيب ؟ فقال : الحرث . قال أبو عمر : وفي قول ابن عباس هذا ما يدل على أن الصعيد يكون غير أرض الحرث . وقال علي بن رضى الله عنه : هو التراب

(١) الصعيد : التراب . والهابية بيني البحر . والترطوم : التمر ومفوتها . يقول : وله الظبية لا يرفع رأسه ،

وكأنه رجل سكران من قتل نومه في وقت الضحى . (٢) الصعدات : الطرق .

خاصة . وفي كتاب الخليل : يتم بالصعيد ، أى خذ من غباره ؛ وحكاه ابن فارس . وهو يقتضى التيمم بالتراب فإن الحجر الصلد لا غبار عليه . قال الشيخ الطبري : واشترط الشافعي أن يعلق التراب باليد ويقيم به نقلا إلى أعضاء التيمم ، كالماء ينقل إلى أعضاء الوضوء . قال الشيخ : ولا شك أن لفظ الصعيد ليس نصا فيا قاله الشافعي ، إلا أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” جعلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا “ من ذلك .

قلت : فاستدل أصحاب هذه المقالة بقوله عليه السلام : ” وجعلت تربتها لنا طهورا “ وقالوا : هذا من باب المطلق والمقيد وليس كذلك ، وإنما هو من باب النص على بعض أشخاص العموم ؛ كما قال تعالى : ” فِيهِمَا نَارٌ كِهَةٌ وَنَحْلٌ وَرُمَّانٌ “ وقد ذكرناه في « البقرة » عند قوله « وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ » . وقد حكى أهل اللغة أن الصعيد اسم لوجه الأرض كما ذكرناه ، وهو نص القرآن كما بينا ، وليس بعد بيان الله بيان . وقال صلى الله عليه وسلم للجنب : ” عليك بالصعيد فإنه يكفيك “ وسيأتى . فصعيدا على هذا ظرف مكان . ومن جعله للتراب فهو مقول به بتقدير حذف الباء أى بصعيد . و « طيبا » نعمت له . ومن جعل « طيبا » بمعنى حللا نصبه على الحال أو المصدر .

الثانية والأربعون — وإذا تفرد هذا فاعلم أن مكان الإجماع مما ذكرناه أن يقيم الرجل على تراب منبت طاهر غير متول ولا منصوب . ومكان الإجماع في المنع أن يقيم الرجل على الذهب الصّرف والفضة والياقوت والزُّمُرْد والأطعمة كالخبز والحم وغيرهما ، أو على النجاسات . واختلف في غير هذا كالمعادن ؛ فأجيز وهو مذهب مالك وغيره . ومنع وهو مذهب الشافعي وغيره . قال ابن خُوَيْرِثٌ مُتَدَادٌ : ويموز عند مالك التيمم على الحشيش إذا كان دون الأرض واختلف عنه في التيمم على التلج في المدونة والمبسوط جوازه يهوى غيرهما منعه . واختلف المذهب في التيمم على العود ؛ فالجمهور على المنع . وفي مختصر الوفاة أنه جائز .

(١) راجع ٢٠ ص ٣٦ طبة ثانية .

(٢) للرفاء (كسحاب) : قلب ذكرها بن يحيى بن إبراهيم المصري القفقي .

وقيل : بالفرق بين أن يكون منفصلا أو متصلا فأجيز على المتصل ومنع من المنفصل . وذكر التلمبي أن مالكا قال : لو ضرب بيده على شجرة ثم مسح بها أجزاءه . قال : وقال الأوزاعي والثوري : يجوز بالأرض وكل ما عليها من الشجر والحجر والمدر وغيرها ، حتى قالا : لو ضرب بيده على الجند<sup>(١)</sup> والتلج<sup>(٢)</sup> لجزأه . قال ابن عطية : وأما التراب المنقول في طبق أو غيره فمجهول المذهب على جواز التيمم به ، وفي المذهب المنع وهو في غير المذهب أكثر ، وأما ما طُبِخ كاللص والآخر ففيه في المذهب قولان : الإجازة والمنع ؛ وفي التيمم على الجدار خلاف .

قلت : والصحيح الجواز لحديث أبي جهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر حمل فلقية رجل فسلم عليه ، فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه وبديه ، ثم ردت عليه السلام . أخرجه البخاري . وهو دليل على صحة التيمم بغير التراب كما يقوله مالك ومن وافقه . ويرد على الشافعي ومن تابعه في أن الممسوح به تراب ظاهر ذو غبار يعاقى باليد . وذكر النقاش عن ابن مسعود وابن عباس أنهما أجازا التيمم بالمسك والزعفران . قال ابن عطية : وهذا خطأ بحث من جهات . قال أبو عمر : وجماعة العلماء على إجازة التيمم بالسباخ إلا إسحاق بن راهويه . وروى عن ابن عباس فيمن أدركه التيمم وهو في طين قال يأخذ من الطين فيغطي به بعض جسده ، فإذا جف تيمم به . وقال الثوري وأحمد : يجوز التيمم بنبار اللبّد . قال التلمبي : وأجاز أبو حنيفة التيمم بالكحل والزبد والنبوة والجص والجواهر المسحوق . قال : فإذا تيمم بمسألة الذهب والفضة والصفرة والحناس والرصاص لم يحجز ؛ لأنه ليس من جنس الأرض .

الثالثة والأربعون - قوله تعالى : ( فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ) المسح لفظ مشترك يكون بمعنى الجماع ؛ يقال : مسح الرجل المرأة إذا جامعها . والمسح : مسح الشيء بالسيف

(١) الجند (بالتحريك) : الماء الجائد . (٢) الصفر (بالضم) : الذي تملأه الأرائك .



وقطعه به . ومسحت الإبل يومها إذا سارت . والمسحاء المرأة الرجحاء التي لا أنست لها .  
وبفلان مسح من جمال . والمراد هنا بالمسح عبارة عن جز اليد على الممسوح خاصة ، فإن  
كان بالآلة فهو عبارة عن نقل الآلة إلى اليد وجرحها على الممسوح ، وهو مقتضى قوله تعالى  
في آية المائدة : « فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ » . فقوله « مِنْهُ » يدل على أنه لا بد  
من نقل التراب إلى محل التيمم . وهو مذهب الشافعي ولا نشترطه نحن ؛ لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم لما وضع يديه على الأرض ورفعهما نفخ فيهما ؛ وفي رواية تفض . وذلك يدل  
على عدم اشتراط الآلة ؛ يوضحه تيممه على الجدار . قال الشافعي : لما لم يكن يَدُّ في مسح  
الرأس بالماء من بلل ينقل إلى الرأس ، فكذلك المسح بالتراب لا بد من النقل . ولا خلاف  
في أن حكم الوجه في التيمم والوضوء الاستيعاب ونسج مواضعه ؛ وأجاز بعضهم ألا يتنجس  
كالنفسون في الخفين وما بين الأصابع في الرأس ، وهو في المذهب قول محمد بن مسلمة ؛  
حكاه ابن عطية . وقال الله عز وجل : « يُوجِّهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ » فبدأ بالوجه قبل اليدين وبه  
قال الجمهور . ووقع في البخاري من حديث عمار في « باب التيمم ضربة » ذكر اليدين قبل  
الوجه . وقاله بعض أهل العلم قياسا على تنكيس الوضوء .

الرابعة والأربعون - واختلف العلماء أين يبلغ بالتيمم في اليدين ؛ فقال ابن شهاب :  
إلى الماكب . وروى عن أبي بكر الصديق . وفي مصنف أبي داود عن الأعمش أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم مسح إلى أنصاف ذراعيه . قال ابن عطية : ولم يقل أحد بهذا  
الحديث فيما حفظت . وقيل : يبلغ به إلى المرفقين قياسا على الوضوء . وهو قول أبي حنيفة  
والشافعي وأصحابهما والثوري وابن أبي سلمة والليث كلهم يرون بلوغ المرفقين بالتيمم فرضا  
واجبا . وبه قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابن نافع ، وإليه ذهب إسماعيل القاضي .  
قال ابن نافع : من تيمم إلى الكوعين أعاد الصلاة أبدا . وقال مالك في المدونة : يعيد  
في الوقت . وروى التيمم إلى المرفقين عن النبي صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله وابن عمر  
وبه كان يقول . قال الذارقطني : سئل قتادة عن التيمم في السفر فقال : كان ابن عمر يقول

إلى المرفقين . وكان الحسن وإبراهيم النخعي يقولان إلى المرفقين . قال : وحدثنى محمد بن  
عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي عن عمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« إلى المرفقين » . قال أبو إسحاق : فذكرته لأحمد بن حنبل فحجب منه وقال ما أحسنه ! .  
وقالت طائفة : يبلغ به إلى الكوعين وهما الزنسان . روى عن علي بن أبي طالب والأوزاعي  
وعطاء والشعبي في رواية ، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ودلاود بن علي والطبري .  
وروى عن مالك وهو قول الشافعي في القديم . وقال مكحول : اجتمعت أنا والزهرى فذاكرنا  
التييم فقال الزهرى : المسح إلى الآباط . فقلت : عن أخذت هذا ؟ فقال : عن كتاب الله  
عز وجل ، إن الله تعالى يقول : « فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ » فهي يد كلها . قلت له :  
فإن الله تعالى يقول : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » فن أين تقطع اليد ؟ قال :  
نقصمته . وحكى عن الثورأوردى<sup>(١)</sup> أن الكوعين فرض والآباط فضيلة . قال ابن عطية :  
هذا قول لا يعتمد قياس ولا دليل ، وإنما عم قوم لفظ اليد فأوجبوه من المنكب ، وقاس  
قوم على الوضوء فأوجبوه من المرافق وهنا جمهور الأمة ، ووقف قوم مع الحديث في الكوعين ،  
وقيس أيضا على القطع إذ هو حكم شرعى وتطهير كما هذا تطهير ، ووقف قوم مع حديث عمار  
في الكفين . وهو قول الشعبي .

الخامسة والأربعون — واختلف العلماء أيضا هل يكفى في التيمم ضربة واحدة أم لا ،  
فذهب مالك في المدونة أن التيمم بضربتين : ضربة للوجه وضربة لليدين ، وهو قول الأوزاعي  
والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم ، والثوري والليث وابن أبي سامة . ورواه جابر بن عبد الله  
وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن أبي الجهم : التيمم بضربة واحدة . وروى  
عن الأوزاعي في الأشهر عنه ، وهو قول عطاء والشعبي في رواية . وبه قال أحمد بن حنبل  
وإسحاق ودلاود والطبري . وهو أثبت ما روى في ذلك من حديث عمار . قال مالك في كتاب  
محمد : إن تيمم بضربة واحدة أجزاء . وقال ابن نافع : يعيد أبدا . قال أبو عمر وقال ابن

(١) كذا في الأصول . وفي ابن عطية : « اللادوى » .

أَبِي لَيْلٍ وَالْحَسَنُ بْنُ حَاحٍ : ضَرَبْتَانِ ؛ يَمْسَحُ بِكُلِّ ضَرْبَةٍ مِنْهُمَا وَجْهَهُ وَخَدَايِهِ وَمَرْقِيَهُ .  
وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ غَيْرُهُمَا . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : لَمَّا اخْتَلَفَتْ الْأَوَارُ فِي كَيْفِيَةِ  
التَّيْمِ وَتَعَارَضَتْ كَانَ الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ الرَّجُوعِ إِلَى ظَاهِرِ الْكِتَابِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ ؛  
ضَرْبَةٍ لِلْوَجْهِ ، وَلِلْيَدَيْنِ أُخْرَى إِلَى الْمَرْقِيَيْنِ ، قِيَاسًا عَلَى الْوُضُوءِ وَأَتْبَاعًا لِفِعْلِ ابْنِ عَمْرٍ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ  
لَا يُدْفَعُ عَلَيْهِ بِكَتَابِ اللَّهِ . وَلَوْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ وَجَبَ الْوُقُوفُ  
عِنْدَهُ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قوله تعالى : ( إِنْ اللَّهُ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ) أى لم يزل كائسًا يقبل العفو وهو السهل ،  
وينفر الذنب أى يستر عيوبه فلا يعاقب .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ يَسْتُرُونَ  
الضَّلَالََةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤١﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ  
وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٢﴾ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ  
وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَمِمْ غَيْرُ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِالنِّسْبِمْ وَطَعْنَا  
فِي الَّذِينَ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمِعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ  
وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٣﴾  
يَتَّبِعُوا الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلُ  
أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ  
وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٤٤﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ  
ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٥﴾ أَلَمْ تَرَ  
إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴿٤٦﴾

أَنْظُرْ كَيْفَ يَفَرُّونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا ﴿٥٦﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَيَاتِ وَالطُّغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿٥٧﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنَ يَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿٥٨﴾ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَالِ فَإِذَا يُبْتَغَى النَّاسُ نَصِيرًا ﴿٥٩﴾

نزلت في يهود المدينة وما والآها . قال ابن اسحاق : وكان رفاعة بن زيد بن النابوت من عظماء يهود ، إذا كلّم رسول الله صلى الله عليه وسلم لوى لسانه وقال : أرعنا شتمك يا محمد حتى تفهمك ، ثم طعن في الإسلام وعابه فأزل الله عز وجل « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ » إلى قوله « قَلِيلًا » . ومعنى « يَشْتَرُونَ » يستبدلون فهو في موضع نصب على الحال ، وفي الكلام حذف تقديره يشترون الضلالة بالهدى ، كما قال تعالى « أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى » قاله التتبي وغيره . ( وَيُرِيدُونَ أَن يُضَلُّوا السَّبِيلَ ) عطف عليه ، والمعنى يضلوا طريق الحق . وقرأ الحسن « تُضَلُّوا » بفتح الضاد أى عن السبيل .

قوله تعالى : ( وَأَلَّهُ أَهْلًا بِأَعْدَائِكُمْ ) يريد منكم ؛ فلا تستصحبوهم فإنهم أعداؤكم . ويحوز أن يكون « أعلم » بمعنى عليم ؛ كقوله تعالى « وَهُمْ أَعْوَنَ عَلَيْهِ » أى هين . ( وَكَفَى بِاللَّهِ وَبِإِلَٰهِ الْبَاءِ زَائِدَةً ) زيدت لأن المعنى اكتفوا بالله فهو يكفكم أعداءكم . و « وِإِلَٰهًا » و « نَصِيرًا » نصب على البيان ، وإن شئت على الحال .

قوله تعالى : ( مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ) قال الزجاج : إن جعلت « من » متعلقة بما قبل فلا يوقف على قوله « نصيرا » ، وإن جعلت متعلقة فيجوز الوقف على « نصيرا » والتقدير من الذين هادوا قوم يحزنون الكلم ، ثم حذف . وهذا مذهب سيويه ، وأشد النحويون :

هو قلت ما في قومها لم يتيم . <sup>(١)</sup> ففضلها في حسيه وتيميم

(١) تيمم (بكر التاء) : وهي لغة لبعض العرب ، وذلك أنهم يكرهون حرف المضارعة في نحو فعمل وتعلم ؛ فلا كسر التاء . أخذت الهزنة ياء . والميم (بوزن المجلس) : النحر .

قالوا : المعنى لو قلت ما في قومها أحد يغضلها ، ثم حذف . وقال القراء : المحذوف « من » ،  
المعنى : من الذين هادوا من يحزفون . وهذا كقوله تعالى : « وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ »  
أى من له . وقال ذو الرمة :

فَطَلَّوْا مِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ \* وَأَحْزُنِي عِبْرَةُ الْعَيْنِ بِالْحَمَلِ<sup>(١)</sup>

يريد ومنهم من دمه ، فحذف الموصول . وأنكره المبرد والزجاج ؛ لأن حذف الموصول كحذف  
بعض الكلمة . وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وإبراهيم النخعي « الكلام » . قال النحاس :  
و «الكلم» في هذا أولى ، لأنهم إنما يحزفون كليم النبي صلى الله عليه وسلم ، أو ما عندهم في التوراة ،  
وليس يحزفون جميع الكلام ، ومعنى ( يَحْزِفُونَ ) يتأولونه على غير تأويله . وذمهم الله تعالى  
بذلك لأنهم يفعلونه متعمدين . وقيل : ( عن مواضعه ) يعنى صفة النبي صلى الله عليه وسلم .  
( وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ) أى سمعنا قولك وعصينا أمرك . ( وَأَسْمِعْ غَيْرُ سَمْعٍ ) قال  
أبن عباس : كانوا يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم : أسمع لاسمعت ، هذا مرادهم - لعنهم الله -  
وهم يظهرون أنهم يريدون اسمع غير سَمِعَ مكروها ولا أذى . وقال الحسن وبجاهد : معناه  
غير مسمع منك ، أى مقبول ولا مجاب إلى ما تقول . قال النحاس : ولو كان كذا لكان غير  
مسموع منك . وتقدم القول في ( رَاعِنًا )<sup>(٢)</sup> . ومعنى ( نِيًّا بِالسَّيِّئِ ) أى يَأْوُنُ السَّيِّئِمْ عن  
الحق أى يُمِيلُونَهَا إلى ما في قلوبهم . وأصل نِيًّا نَتَلَّ وهو نصب على المصدر ، وإن شئت  
كان مفعولا من أجله . وأصله لَوِيًّا ثم أَدَغِمَتِ الْوَاوُ فِي الْيَاءِ . ( وَطَعْنَا ) معطوف عليه  
أى يطعنون في الدين ، أى يقولون لأصحابهم لو كان نبيا لدرى أنسا نسبته ، فإظهار الله تعالى  
نبية على ذلك فكان من علامات نبوته ، ونهاهم عن هذا القول . ومعنى ( أَتَرَمَّ ) أصوب لهم  
في الرأي . ( فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ) أى إلا إيمانا قليلا لا يستحقون به اسم الإيمان . وقيل :  
معناه لا يؤمنون إلا قليلا منهم ؛ وهذا بعيد لأنه عن وجل قد أخبر عنهم أنه لعنهم بكفرهم .

(١) في ديوان ذى الرمة : « يقي » . ومحلان البين فيضاتها بالاسم .

(٢) راجع ج ٢ ص ٥٧ طبع ثانية .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا ﴾ قال ابن إسحاق : كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم رؤساء من أبحار يهود منهم عبد الله بن صوريا الأعور وكعب بن أسد فقال لهم : « يامعشر يهود اتقوا الله وأسلموا فوالله إنكم لتعلمون أن الذي جئتمكم به الحق » قالوا : ما نعرف ذلك يا محمد . ويحمدوا ما عرفوا وأصروا على الكفر ؛ فانزل الله عز وجل فيهم « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا » إلى آخر الآية .

قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ ﴾ نصب على الحال . ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا ﴾ الطمس استئصال أثر الشيء ؛ ومنه قوله تعالى : « فَإِذَا انْجَسُوا طُمِسَتْ » . ونطمس ونطمس بكسر الميم وضهما في المستقبل لفتان . ويقال في الكلام : طمس يطمس ويطمس بمعنى طمس ؛ يقال : طمس الأثر وطمس أى أبقى ، كله لغات ؛ ومنه قوله تعالى : « رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَوَّلِيَّيْ » أى أهلكها ؛ عن ابن عرفة . ويقال : طمسته فطمس لازم ومتعد . وطمس الله بصره ، وهو مغموس البصر إذا ذهب أثر العين ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ » يقول أعيناهم .

واختلف العلماء في المعنى المراد بهذه الآية ؛ هل هو حقيقة فيجعل الوجه كالفخا فيذهب بالأنف والشم والحاجب والعين . أو ذلك عبارة عن الضلالة في قلوبهم وسلبهم التوفيق ؛ قولان . روى عن أبي بن كعب أنه قال : « مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ » من قبل أن نضلهم إضلالا لا تهتدون بعده . يذهب إلى أنه تمثيل وأنهم إن لم يؤمنوا فعل هذا بهم عقوبة . وقال قتادة : مغناه من قبل أن نجعل الوجوه أقباء . أى يذهب بالأنف والشفاء والأعين والحواجب ؛ هذا معناه عند أهل اللغة . وروى عن ابن عباس وعطية العوفي : أن الطمس أن تُزال العينان خاصة ورز في الفقا ، فيكون ذلك ردا على الدبر ويمشى القهقري . وقال مالك : كان أول إسلام كعب الأحبار أنه صر برجل من الليل وهو يقرأ هذه الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا » فوضع كفيه على وجهه ورجع القهقري إلى بيته فاسلم مكانه وقال :

والله لقد خفت ألا أبلغ بيتي حتى يطمس وجهي . وكذا فعل عبد الله بن سلام لما نزلت هذه الآية وسمى بها أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يأتي أهله وأسلم وقال . يا رسول الله ، ما كنت أدري أن أصل إليك حتى يحول وجهي في قضائي . فإن قيل : كيف جاز أن يهتدم بطمس الوجوه إن لم يؤمنوا ولم يفعل ذلك بهم ؟ فقيل : إنه لما آمن هؤلاء ومن اتبعهم رفع الوعيد عن الباقيين . وقال الميرد : الوعيد باق منتظر . وقال : لا يدة من طمس في اليهود ومسح قبل يوم القيامة .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ نَسْأَلْهُمْ ﴾ أي أصحاب الوجوه كما لنا أصحاب السبب ، أي تمسحهم قردة وخنازير ، عن الحسن وقادة . وقيل : هو خروج من الخطاب إلى النية . ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ أي كانتا موجودا . ويراد بالأمر المأمور فهو مصدر وقع موقع المفعول ، فالتعني أنه متى أراد أوجده . وقيل : معناه أن كل أمر أخبر بكونه فهو كائن على ما أخبر به .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تلا « إِنْ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا » فقال له رجل : يا رسول الله والشرك ؟ فقرأ « إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . وهذا من المحكم المتفق عليه الذي لا اختلاف فيه بين الأمة . ﴿ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ من التشابه الذي قد تكلم العلماء فيه . قال محمد بن جرير الطبري : قد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة فني مشبهة الله تعالى إن شاء عفا عنه ذنبه ، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرة شركاً بالله تعالى . وقال بعضهم : قد بين الله تعالى ذلك بقوله : « إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَارَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ » . فأعلم أنه يشاء أن يغفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر ولا يغفرها لمن أتى الكبائر . وذهب بعض أهل التأويل إلى أن هذه الآية ناسخة لتي في آخر « الفرقان » . قال زيد ابن ثابت : نزلت سورة « النساء » بعد « الفرقان » بسنة أشهر ، والصحيح أن لا نسخ ؛ لأن النسخ في الأخبار يستحيل . وسيأتي الجمع بين الآي في هذه السورة وفي « الفرقان » إن شاء الله تعالى . وفي الترمذي عن علي بن أبي طالب قال : ما في القرآن آية أحب إلي من هذه

الاية « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » قال : هذا حديث حسن غريب .

قوله تعالى : ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ ) فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ ) هذا اللفظ عام في ظاهره ولم يختلف أحد من التأولين في أن المراد اليهود . واختلفوا في المعنى الذي زكوا به أنفسهم ؛ فقال قتادة والحسن : ذلك قولهم نحن أبناء الله وأحباؤه ، وقولهم « لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى » وقال الضحاك والسدي : قولهم لا ذنوب لنا وما فعلناه نهارا عُفِرَ لنا فيلا وما فعلناه ليلا عُفِرَ لنا نهارا ، ونحن كالأطفال في عدم الذنوب . وقال مجاهد وأبو مالك وعكرمة : تقديمهم الصغار للصلاة ؛ لأنهم لا ذنوب عليهم . وهذا يبعد من مقصد الآية . وقال ابن عباس : ذلك قولهم بأبائنا الذين ماتوا يشفعون لنا ويركفوننا . وقال عبد الله بن مسعود : ذلك ثناء بعضهم على بعض . وهذا أحسن ما قيل ، فإنه الظاهر من معنى الآية . والتركبة التطهير والتبرية من الذنوب .

الثانية - هذه الآية وقوله تعالى : « فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ » يقتضي الفسخ من المَزَكِّ لنفسه بلسانه ، والإعلام بأن الزاكى المَزَكِّ من حسنت أفعاله وزكاه الله عز وجل فلا عبية بتركية الإنسان نفسه ، وإنما العبية بتركية الله له . وفي صحيح مسلم عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : سميت ابنتي برة ، فقالت لي زينب بنت أبي سلمة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا الاسم ، وسميت برة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَتَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ » الله أعلم بأهل البر منكم ، فقالوا : بَرِّ نسميها ؟ فقال : « سموها زينب » . فقد دل الخليل والسنة على المنع من تركية الإنسان نفسه ، ويجرى هذا المجرى ما قد كثر في هذه الديار المصرية من فتنهم أنفسهم بالتعوت التي تقتضي التركية ؛ كركبة الدين وعنى الدين وما أشبه ذلك ، لكن لما كثرت قبائح المستعين بهذه الأسماء ظهر تخلف هذه التعوت عن أصلها فصارت لا تفيد شيئا .



الثالثة - فأما تركية الغير ومدجّه له ؛ ففى البخارى من حديث أبى بكر أن رجلا  
ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى عليه رجل خيرا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
" وَيَحْتَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ - يقول مرارا - إن كان أحدكم مادعا لا محالة فليقل  
أحسب كذا وكذا إن كان يرى أنه كذلك وحسب الله ولا يزنى على الله أحدا " فهى صلى الله  
عليه وسلم أن يفرط في مدح الرجل بما ليس فيه فيدخله في ذلك الإعجاب والكبر ، ويظن  
أنه في الحقيقة بتلك المترلة فيحمله ذلك على تضييع العمل وترك الأزدباد من الفضل ؛ ولذلك  
قال صلى الله عليه وسلم : " وَيَحْتَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ " . وفى الحديث الآخر " قَطَعْتَ ظَهْرَ  
الرَّجُلِ " حين وصفوه بما ليس فيه . وعلى هذا تأول العلماء قوله صلى الله عليه وسلم : " كُتِبُوا  
التَّرابُ في وجوه المتأحين " أن المراد به المتأحون في وجوههم بالباطل وبما ليس فيهم ، حتى  
يحولوا ذلك بضاعة يستاكلون به الممدوح ويقتنونه ؛ فأما مدح الرجل بما فيه من الفعل  
الحسن والأمر المحمود ليكون منه ترغيبا له في أمثاله وتحريضا للناس على الاقتداء به في أشباهه  
فليس بمذاح ، وإن كان قد صار مادعا بما تكلم به من جميل القول فيه . وهذا راجع  
إلى النبات « والله يعلم المفسد من المصلح » . وقد مدح صلى الله عليه وسلم في الشعر والخطب  
والمخاطبة ولم يمتح في وجوه المتأحين التراب ، ولا أمر بذلك . كقول أبى طالب :  
وأبيض يستسقى الغمام بوجهه • نيمال يتامى عصمة للارائيل  
وكذلك العباس وحسان له في شعرهما ، ومثله كعب بن زهير ، ومدح هو أيضا أصحابه  
فقال : " إِنَّكُمْ لَتَقِلُّونَ عِنْدَ الطَّمَعِ وَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفِرْعِ " . وأما قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح  
الحديث " لَا تُطْرُقُونِي كَمَا اطْرَقَ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَقُولُوا عَجِبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ " فعناه  
لا تصفوني بما ليس في من الصفات تنتمسون بذلك مدحى ، كما وصفت النصارى عيسى  
بما لم يكن فيه ، فسبوه إلى أنه ابن الله فكفروا بذلك وضلوا . وهذا يقتضى أن من رفع  
أمرا فوق حدّه وتجاوز مقداره بما ليس فيه فتعدّ أتم ؛ لأن ذلك لو جاز في أجد لكان  
أولى الخلق بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله تعالى : ( وَلَا تُظَاهِرُونَ قَبِيلًا ) الضمير في «تظاهرون» مائد على المذكورين ممن زكى نفسه ومن يزكىه عز وجل . وغير هذين الصنفين علم أن الله تعالى لا يظلمه من غير هذه الآية . والقَبِيلُ الخبط الذي في شَقِّ نواة التمرة ؛ قاله ابن عباس وعطاء ومجاهد . وقيل : القشرة التي حول النواة بينها وبين البشرة . وقال ابن عباس أيضا وأبو مالك والسدي : هو ما يخرج بين أصبعيك أو كفك من الوح إذا قتلتهما ؛ فهو فَعِيل بمعنى مفعول . وهذا كله يرجع إلى الكناية من تحقير الشيء وتصفيره ، وأن الله لا يظلمه شيئا . ومثل هذا في التحقير قوله تعالى : « وَلَا يُظَاهِرُونَ قَبِيلًا » وهو النكتة التي في ظهر التواة ، ومنه ثبت النحلة ؛ وسيأتي . قال الشاعر يذم بعض الملوك :

جمع الجيش ذا الألوف وتزرو \* ثم لا ترزأ العدو قبيلا

ثم عجب النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقال : ( أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ) في قولهم نحن أبناء الله وأحباؤه . وقيل : تركبتهم لأنفسهم ؛ عن ابن جريج . وروى أنهم قالوا : ليس لنا ذنوب إلا كذنوب آبائنا يوم تولد . والافتراء الاختلاق ؛ ومنه افتري فلان على فلان أى زماه بما ليس فيه . وفريت الشيء قطعته . ( وَكَتَبَ بِهِ لِمَائِنَا ) نصب على البيان . والمعنى تعظيم الذنب وزمه . والعرب تستعمل مثل ذلك في المدح والذم .

قوله تعالى : ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ ) يعنى اليهود ( يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ) اختلف أهل التأويل في تأويل الجبْتِ والطاغوت ؛ فقال ابن عباس وابن جرير وأبو العالية : الجبْتِ الساحر بلسان الحبشة ، والطاغوت الكاهن . وقال الفاروق عمرو بن لوط : الجبْتِ السحر والطاغوت الشيطان . ابن مسعود : الجبْتِ والطاغوت هما هناك ابن الأشرف وحشي بن الخطب . عكرمة : الجبْتِ حبي بن الخطب والطاغوت كعب ابن الأشرف ؛ دليله قوله تعالى : « يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكُّوا إِلَى الطَّاغُوتِ » . قتادة : الجبْتِ الشيطان والطاغوت الكاهن . وروى ابن وهب عن مالك بن أنس : الطاغوت ما عبد من دون الله . قال : وسمعت من يقول إن الجبْتِ الشيطان ؛ ذكره الطائفة . وقيل : هما كل معبود من

دون الله ، أو مطاع في معصية الله ؛ وهذا حسن . وأصل الحب الجلب الجلب وهو الذي لا خير فيه فأبدلت التاء من السين ؛ قاله قُطْرُب . وقيل : الحب لبس الطاغوت أولياؤه . وقول مالك في هذا الباب حسن ؛ يدل عليه قوله تعالى : « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ » وقال تعالى : « وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَبْدُوهَا » . وروى قُطْرُبُ بن الخازن عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الطُّرُق والطَّيْرَة والعِيافة من الحب » . « الطُّرُق الزمر ، والعِيافة الخبط » أخرجه أبو داود في سننه . وقيل : الحب كل ما حرم الله ، والطاغوت كل ما يطغى الإنسان . والله أعلم .

قوله تعالى : ( وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ) أى يقول اليهود لكفار قريش أتم أهدى سبيلا من الذين آمنوا بمحمد . وذلك أن كعب بن الأشرف خرج في سبعين راجبا من اليهود إلى مكة بعد وقعة أحد ليحالفوا قريشا على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتل كعب على أبي سفيان فأحسن مثواه ، وزلت اليهود في دور قريش فتعاقدوا وتعاهدوا ليجتمعن على قتال محمد ؛ فقال أبو سفيان : إنك أمرؤ تقرأ الكتاب وتعلم ، ونحن أميون لا نعلم : ماينا أهدى سبيلا وأقرب إلى الحق نحن أم محمد ؟ فقال كعب : أتم والله أهدى سبيلا مما عليه محمد .

قوله تعالى : ( أَمْ لَمْ نَصِيبْ مِنَ الْمُلْكِ ) أى ألم ، والميم صلة . « نَصِيبٌ » حظ من الملك ، وهذا على وجه الإنكار ؛ يعنى ليس لهم من الملك شيء ، ولو كان لهم منه شيء لم يعطوا أحدا منه شيئا لبطلم وحسدهم . وقيل : المعنى بل ألم نصيب ؛ فتكون أم مقطوعة ومعتاها الإضراب عن الأول والاستئناف للثاني . وقيل : هى عاطفة على مخوف لأنهم أنفوسا من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم . والتقدير : أم أولى بالنبوة ممن أرسلته أم لهم نصيب من الملك ؟ ( فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ) أى يمتنعون الحقوق . خبر الله عز وجل عنهم بما يعلمه منهم . والتقدير : البكته في ظهر النساء ؛ عن ابن عباس وقتادة وغيرهما . وعن ابن عباس أيضا :

(١) في سنن أبي داود : « قال عوف : العِيافة زجر الطير ، والطُّرُق الخبط في الأرض » . وابقى في السان : « الطُّرُق الضرب بالحصى ، وقيل هو الخبط في الرمل . والطَّيْرَة : يوزن العنة وقد سكن الماء ، وهو ناي يتشامخ من القنال الرضى . والعِيافة : زجر الطير والتفازل بأسمائها وأصواتها وبمرعها وهو من مادة العرب كثيرا » .

التقير : ما قر الرجل بأصبعه كما ينقر الأرض . وقال أبو العالية : سألت ابن عباس عن التقير فوضع طرف الإبهام على باطن السبابة ثم رفعهما وقال : هذا التقير . والتقير : أصل خشبة ينقر وينذ فيه ؛ وفيه جاء النهى ثم نسخ . وفلان كريم التقير أى الأصل . و « إذا » هنا ملغاة غير ماملة لدخول فاء المطف عليها ، ولو نصب لحاز . قال سيويوه : « إذا » في عوامل الأعمال بمثلة « أظن » في عوامل الأسماء ، أى تُلغى إذا لم يكن الكلام معتمدا عليها ، فإن كانت في أول الكلام وكان الذى بعدها مستقبلا نصبت ؛ كقولك : أزورك ، فيقول مجيبا لك إذا أكرمك . قال عبد الله بن عتبة السبي :

أردد حمارك لا يرفع بروضتنا \* إذن يرد وقيد العير مكروب<sup>(١)</sup>

نُصب لأن الذى قبل « إذن » تام فوقت ابتداء كلام . فإن وقعت متوسطة بين شيئين كقولك زيد إذا يزورك ألغيت ؛ فإن دخل عليها فاء المطف أو واو العطف فيجوز فيها الإعمال والإلغاء ؛ أما الإعمال فلأن ما بعد الواو يستأنف على طريق عطف الجملة على الجملة ، فيجوز في غير القرآن فإذا لا يؤتوا . وفي التنزيل « وإذا لا يلبسوا » وفي مصحف أبي « وإذا لا يلبسوا » . وأما الإلغاء فلأن ما بعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يعطف عليه ، والناسب للفعل عند سيويوه « إذا » لمضارعها « أن » ، وعند الخليل أن مضمره بعد إذا . وزعم الفراء أن إذا تكتب بالألف وأنها متونة . قال النحاس : وسمعت علي بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتهى أن أكرى بد من يكتب إذا بالألف ؛ إنها مثل لن وأن ، ولا يدخل التنوين في الحروف .

قوله تعالى : أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ۝ قَنِيمٌ مِّنْ ءَامَنَ بِهِ . وَمِنْهُمْ مَّنْ صَدَّ عَنْهُ وَكُنِيَ بِهِمْ سَعِيرًا ۝

(١) كُتِبَ التقيد إذا ضيق على المقيد . والمعنى : لا تعرض لثنتنا فإذا تادرون على تقيد هذا المعنى ومنه من التصرف . (المان) .

## فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( أَمْ يَحْسُدُونَ ) يعني اليهود . ( النَّاسَ ) يعني النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ؛ عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما . حسدوه على النبوة وأصحابه على الإيمان به . وقال قتادة : « الناس » العرب ، حسدتهم اليهود على النبوة . الضحاك : حسدت اليهود قريشا ؛ لأن النبوة فيهم . والحسد مذموم وصاحبه مغموم وهو يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب ؛ رواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الحسن : ما رأيت ظالما أشبه بمظلوم من حاسد ؛ نفس دائم ، وحزن لازم ، وعبرة لا تنفذ . وقال عبد الله ابن مسعود : لا تُعَادُوا نِعَمَ اللَّهِ . قيل له : وَمَنْ يَعَادِي نِعَمَ اللَّهِ ؟ قال : الذين يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله ، يقول الله تعالى في بعض الكتب : الحسود عدو نعمتي متسخطٌ لقضائي غير راضٍ بقسمتي . ولمنصور الفقيه :

ألا قل لمن ظل لي حاسدا \* أتدري على من أسأت الأدب

أسأت على الله في حكمه \* إذا أنت لم ترض لي ما وهب

ويقال : الحسد أول ذنب عُصِيَ به في السماء ، وأول ذنب عُصِيَ به في الأرض ؛ فاما في السماء فحسد إبليس لادم ، واما في الأرض فحسد قابيل لهابيل . ولأبي العاتية في الناس :

فيا رب إن الناس لا يُصَفَوْنَ \* فكيف ولو أنصفتهم ظلموني

وإن كان لي شيء تصدّوا لأخذه \* وإن شئت أبى شيئهم منعوني

وإن نالهم بذل فلا شكر عندهم \* وإن أنا لم أبذل لم شتموني

وإن طرقتني نكبة فكفّوها بها \* وإن صحبتي نعمة حسدوني

سامع قلبي أنت يحنّ إليهمو \* وأحجب عنهم ناظري وجفوني

وقيل : إذا شرك أن تسلم من الحاسد فعَمَّ عليه أمرك . ولرجل من قريش :

حسدوا النعمة لما ظهرت \* فرموها باباطيسل الكرم

وإذا ما الله أسدى نعمة \* لم يضرها قول أعداء النعم

ولقد أحسن من قال :

أَصِرْ عَلَى حَسَدِ الْحَسَوِ \* دِ فَإَنْ صَبْرَكَ قَاتِلُهُ  
فَالنَّارُ تَأْكُلُ بَعْضَهَا \* إِنَّ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهُ

وقال بعض أهل التفسير في قول الله تعالى : « رَبَّنَا آتِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْحَقِّ وَالْإِنْسِ  
تَجْمَعُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْقَلِينَ » . إنه إنما أراد بالذي من الحق إبليس والذي  
من الإنس قابيل ؛ وذلك أن إبليس كان أول من سَنَّ الكفر ، وقابيل كان أول من سَنَّ  
القتل ، وإنما كان أصل ذلك كله الحسد . وقال الشاعر :

إِنْ الْغُرَابُ وَكَانَ يَمْنَى مَشِيَةً \* فَيَا مَضَى مِنْ سَالِفِ الْأَحْوَالِ  
حَسَدُ الْقَطَاةِ فَرَامَ يَمْنَى مَشِيَةً \* فَاصْبَاهُ ضَرْبُ مِنَ التَّمْعَالِ

الثانية - قوله تعالى : ( فَقَدْ آتَيْنَا ) ثم أخبر تعالى أنه آتى آل إبراهيم الكتاب  
والحكمة وآتاهم ملكا عظيما . قال همام بن الحارث : أَيْدُوا بِالْمَلَأْنِكَةِ . وقيل : يعنى ملك  
سليمان ؛ عن ابن عباس . وعنه أيضا : المعنى أم يحسدون عدا على ما أحل الله له من النساء .  
فيكون الملك العظيم على هذا أنه أحل لداود تسعا وتسعين امرأة وسليمان أكثر من ذلك .  
واختار الطبري أن يكون المراد ما أوتيته سليمان من الملك وتحليل النساء . والمراد تكذيب  
اليهود والرد عليهم في قولهم : لو كان نبيا ما رغب في كثرة النساء ولشغلته النبوة عن ذلك ؛  
فأخبر الله تعالى بما كانت لداود وسليمان يوجبهم ، فأقرت اليهود أنه اجتمع عند سليمان  
ألف امرأة ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : " ألف امرأة ؟ " ! قالوا : نعم ثلاثمائة  
مهرية ، وسبعائة مبرية ، وعند داود مائة امرأة . فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم :  
" ألف عند رجل ومائة عند رجل أكثر أو تسع نسوة ؟ " فسكتوا . وكان له يومئذ تسع نسوة .

الثالثة - يقال : إن سليمان عليه السلام كان أكثر الأنبياء نساء . والفائدة في كثرة  
تزوجيه أنه كان له قوة أربعين نبيا وكل من كان أقوى فهو أكثر نكاحا . ويقال : إنه أراد  
بالنكاح كثرة العشرة ؛ لأن لكل امرأة قبيلتين قبيلة من جهة الأب وقبيلة من جهة الأم ؛

فكل ما تزوج امرأة صرف وجوه القيلتين إلى نفسه فتكون عوناً له على أعدائه . ويقال : إن كل من كان أنقى فشهوته أشد ، لأن الذي لا يكون حياً فإمسا يتفرج بالنظر والمس ، ألا ترى ما روى في الخبر : البنان تزنيان واليدان تزنيان . فإذا كان في النظر والمس نوع من قضاء الشهوة قل الجماع ، والمتنبي لا ينظر ولا لمس فتكون الشهوة مجتمعة في نفسه فيكون أكثر جماعاً . وقال أبو بكر الوراق : كل شهوة تقضى القلب إلا الجماع فإنه يصفى القلب ؛ ولهذا كان الأنبياء يفعلون ذلك .

الرابعة - قوله تعالى : ( فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ ) يعنى بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه تقدم ذكره وهو المحسود . ( وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ ) أعرض فلم يؤمن به . وقيل : الضمير في « به » راجع إلى إبراهيم . والمعنى : فمن آل إبراهيم من آمن به ومنهم من صد عنه . وقيل : يرجع إلى الكتاب . والله أعلم .

قوله تعالى : إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كَلَّا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٦٧﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَندْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴿٦٨﴾

قد تقدم معنى الإصلاء أول السورة .<sup>(١)</sup> وقرأ حميد بن فيس « نصليهم » بفتح النون أى نشويهم . يقال : شاة مصلية . ونصب « نارا » على هذه القراءة بترع الخافض تقديره بنار . ( كَلَّا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ) يقال : نضج الثنى نضجاً ونضجاً ، وفلان نضيج الراى عككه . ومعنى الآية : تبدل الجلود جلوداً أخر . فإن قال من يطلن في القرآن من

(١) راجع المسألة الثانية ص ٤٣ من هذا الجزء .

الزنادقة : كيف جاز أن يمدَّب جلدا لم يعصه ؟ قيل له : ليس الجلد يمدَّب ولا معاقب ، وإنما الألم واقع على النفوس ؛ لأنها هي التي تُحس وتعرف فتبدل الجلد زيادة في عذاب النفوس . يدل عليه قوله تعالى : « لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ » وقوله تعالى : « كُلَّما حَبَّت زُرَّتُهُمْ سَعِيرًا » فالقصد تذيب الأبدان وإيلام الأرواح . ولو أراد الجلد لقال : لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ . مقاتل : تأكله النار كل يوم سبع مرات . الحسن : سبعين ألف مرة كلما أكلتهم قبل لم يعودوا فسادوا كما كانوا . ابن عمر : إذا احترقوا بذلت لهم جلود بيض كالقراطيس . وقيل : عني بالجلود السرايل ؛ كما قال تعالى : « وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقْرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ سُرَّائِلُهُمْ مِنْ قِطْرَيْنِ » سميت جلودا للزومها جلودهم على المجاورة ؛ كما يقال للشيء الخاص بالإنسان : هو جلدة ما بين عينيه . وأنشد ابن عمر رضى الله عنه :

يلومني في سالي والومهم \* وجلدة ما بين العين والأنف سالم

فكسا أحرقت السرايل أعيدت . قال الشاعر :

كسا اللوم تيمًا خضرة في جلودها \* فويل لتي من سرايلها الخضر

فكنى عن الجلود بالسرايل . وقيل : المعنى أعدنا الجلد الأول جديدا ؛ كما تقول للصانع : صنِّع لي من هذا الخاتم خاتما غيره ؛ فيكسره ويصوغ لك منه خاتما . فالخاتم المصوغ هو الأول إلا أن الصياغة تغيرت والفضة واحدة . وهذا كالنفس إذا صارت زبا وصارت لاشيء ثم أحيها الله تعالى . وكهذهك بأخ لك صحيحا ثم تراه سقيما مذبذبا تقول له : كيف أنت ؟ فيقول : أنا غير الذي عهدت . فهو هو ، ولكن حاله تغيرت . فقول القائل : أنا غير الذي عهدت ، وقوله تعالى : « غيرها » مجاز . وظنيره قوله تعالى : « يَوْمَ يُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ » وهي تلك الأرض بعينها إلا أنها تغير أكمامها وجبالها وأنهارها وأشجارها ، ويزاد في سمعتها ويسوى ذلك منها ؛ على ما يأتي بيانه في سورة « إبراهيم » عليه السلام . ومن هذا المعنى قول الشاعر :

فأبليس بالناس الذين عهدتهم \* ولا الدار بالدار التي كنت أعرف



وقال الشَّعْبِيُّ : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : ألا ترى ما صنعت عائشة ! فذمت دهرها ،  
وانشدت بيتي لبيد :

ذهب الذين يُسَاسُ في أكافِهِم • وبقيت في خَلْفِ بكلة الأجرِ  
يتلذذون بحبابة ومثلة • ويُصاب قائلهم وإن لم يُشْفِ<sup>(١)</sup>

قالت : رحم الله ليذا فكيف لو أدرك زماننا هذا ! فقال ابن عباس : لئن ذمت عائشة  
دهرها لقد ذمت « عاد » دهرها ؛ لأنه وُجد في حرَّانه « عاد » بعد ما هلكتوا بزمن طويل  
سهم كأطول ما يكون من رماح ذلك الزمن عليه مكتوب :  
بلاد بها فُتْنَا ونحن بأهلها • إذ الناس ناسٌ والبلادُ يَلادُ

البلاد باقية كما هي إلا أن أحوالها وأحوال أهلها تنكرت وتغيرت . ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا )  
أى لا يُعْجزه شيء ولا يفوته . ( حَكِيمًا ) فى إِمادِهِ عِباده . وقوله فى صفة أهل الجنة : ( وَتُدْخِلُهُمْ  
ظِلًّا ظَلِيلًا ) يعنى كثيفا لا شمس فيه . الحسن : وُصف بأنه ظليل ؛ لأنه لا يدخله ما يدخل  
ظِلُّ الدنيا من الحر والسموم ونحو ذلك . وقال الضحاك : يعنى ظلال الأشجار وظلال  
قصورها . الكلبي : « ظِلًّا ظَلِيلًا » أى دائما .

قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا  
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ  
كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا )  
فيه مسائل ثلاث :

الأولى — قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ ) هذه الآية من أتمها .  
الأحكام تضمنت جميع الدين والشرع . وقد اختلف من الخطاب بها ؛ فقال علي بن أبي

(١) اختلف ( يسكون اللام ) : الأردباء . الأعضاء . والمجاعة : ألا يزال الإنسان باسع وما قيل له .  
ويرى : يلدنون مخافة وبلاذة . والمخافة مصدر من اظلمة والميم زائدة . ويشب : يميل عن الطريق والقصد .

طالب وزيد بن أسلم ومهبر بن حوشب وابن زيد : هذا خطاب لولاة المسلمين خاصة ،  
فهى للنبي صلى الله عليه وسلم وأسرته ، ثم تناول من بعدهم . وقال ابن جرير وغيره : ذلك  
خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة في أمر مفتاح الكعبة حين أخذه من عثمان بن طلحة  
ابن أبي طلحة النخعي العبدي من بني عبد الدار ومن ابن عمه شيبه بن عثمان بن أبي طلحة  
وكانا كافرين وقت فتح مكة ، فطلبه العباس بن عبد المطلب لئنضاف له السدانة إلى السقاية ،  
فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فكسر ما كان فيها من الأوثان ، وأخرج مقام  
إبراهيم ونزل عليه جبريل بهذه الآية . قال عمر بن الخطاب : ونخرج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو يقرأ هذه الآية ، وما كنت سمعتها قبل منه ، فدعا عثمان وشيبه فقال : ” خذاها  
خالدة تالدة لا يترعها منكم إلا ظالم “ . وحكى مكّي : أن شيبه أراد ألا يدفع المفتاح . ثم دفعه ،  
وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : خذها بأمانة الله . وقال ابن عباس : الآية في الولاة خاصة في أن  
يعطوا النساء في النشوز ونحوه ويردوهن إلى الأزواج . والأظهر في الآية أنها عامة في جميع  
الناس فهى تناول الولاة فيما إليهم من الأمانات في قسمة الأموال ورد الظلمات والعدل  
في الحكومات . وهذا اختيار الطبري . وتناول من دونهم من الناس في حفظ الودائع  
والتحز في الشهادات وغير ذلك ، كالرجل يحكم في نازلة ما ونحوه ، والصلاة والزكاة وسائر  
العبادات أمانة الله تعالى . وروى هذا المعنى مرفوعا من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال : ” القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها “ أو قال : ” كل شيء إلا الأمانة  
في الصلاة والأمانة في الصوم والأمانة في الحديث وأشد ذلك الودائع “ . ذكره أبو نعيم الحافظ  
في الحلية . ومن قال إن الآية عامة في الجميع البراء بن عازب وابن مسعود وابن عباس وابن  
ابن كعب قالوا : الأمانة في كل شيء في الوضوء والصلاة والزكاة والجنابة والصوم والكيل  
والوزن والودائع . وقال ابن عباس : لم يرخس الله لمسر ولا لمسر أن يسك الأمانة .

قلت : وهذا إجماع . وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى آربائها الأبرار منهم  
والفجار ، وقاله ابن المنذر . والأمانة مصدر بمعنى المنقول فلذلك جمع . ووجه النظم بما

تقدم أنه تعالى أخبر عن كتمان أهل الكتاب صفة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقولهم : إن المشركين أهذى سيلا ، فكان ذلك خيانة منهم فأنجز الكلام إلى ذكر جميع الأمانات ، فلاية شاملة بنظمها لكل أمانة وهي أعداد كثيرة كما ذكرنا . وأماناتها في الأحكام : الوديعة واللقطة والرهن والغارية . وروى أبي بن كعب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أد الأمانة إلى من ائتمسك ولا تخن من خانك » . أخرجه الدارقطني . ورواه أنس وأبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في « البقرة » معناه . وروى أبو أمامة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع : « الغارية مؤداة والمنعة مردودة والدين مفضى والزعم غارم » . صحيح أخرجه الترمذي وغيره . وزاد الدارقطني « فقال رجل : فمهد الله ؟ قال : عهد الله أحق ما أدى » . وقال بمقتضى هذه الآية والحديث في رد الوديعة وأنها مضمونة — على كل حال كانت مما يغتاب عليها أو لا يغتاب تُعدى فيها أو لم يُتعد — عطاء والشافعي وأحمد وأشهب . وروى أن ابن عباس وأبا هريرة ضمنا الوديعة . وروى ابن القاسم عن مالك أن من استعار حيوانا أو غيره مما لا يغتاب عليه فثلف عنده فهو مصدق في تلفه ولا يضمنه إلا بالتعدى . وهذا قول الحسن البصري والنخعي ، وهو قول الكوفيين والأوزاعي قالوا : ومعنى قوله عليه السلام : « الغارية مؤداة » هو كمنى قوله تعالى : « إِنْ آتَاكُمْ بِأَمْرٍ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا » . فإذا تلفت الأمانة لم يلزم المؤمن عُمرها لأنه مصدق ، فكذلك الغارية إذا تلفت من غير تعدٍ لأنه لم يأخذها على الضمان ، فإذا تلفت بتعديه عليها لزمه قيمتها لخيانته عليها . وروى عن علي وعمر وابن مسعود أنه لا ضمان في الغارية . وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ضمان على مؤتمن » . واحتج الشافعي فيما استدلل به بقول صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم لما استأمن منه الأذراع : أمانية مضمونة أو غارية مؤداة ؟ فقال : « بل مؤداة » .

الثانية - قوله تعالى : ( وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ) قال الضحاك :  
 باليعة على المدعى واليمين على من أنكر . وهذا خطاب للولاة والأمراء والحكام ، ويدخل  
 في ذلك بالمني جميع الخلق كما ذكرنا في إثناء الإثمانات . قال صلى الله عليه وسلم : " إن  
 المقسطين يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم  
 وأهليهم وما ولّوا " . وقال : " تكلم رابع وتكلم مسئول عن رعيته فالإمام راع وهو مسئول  
 عن رعيته والراعي راع على أهله وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت زوجها وهي  
 مسئولة عنه والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا فكلكم راع ولكم مسئول  
 عن رعيته " . فبخل في هذه الأحاديث الصحيحة كُنْ هؤلاء رعاة وحكاما على مراتبهم ، وكذلك  
 العالم الحاكم ؛ لأنه إذا أفتى حكم وقضى وفصل بين الملال والحرام ، والفرض والندب ، والصحة  
 والفساد ، فجمع ذلك أمانة تؤدى وحكم يقضى . وقد تقدم في « البقرة » القول في « نعيما » .  
 ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ) وصف الله تعالى نفسه بأنه سميع بصير يسمع ويرى ؛  
 كما قال تعالى : « إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى » فهذا طريق السمع . والعقل يدل على ذلك ؛  
 فإن استواء السمع والبصر يدل على تقيضيتهما من العمى والصمم ، إذ المحل القابل للضدين  
 لا يخلو من أحدهما ، وهو تعالى مقدس عن النقائص ويستحيل صدور الأفعال الكاملة  
 من انتصف بالثنايين ؛ لخلق السمع والبصر عن ليس له سمع ولا بصر . وأجمعت الأمة  
 على تزيهه تعالى عن النقائص . وهو أيضا دليل سمعي يكفى به مع نص القرآن في مناظرة  
 من تجمعهم كلمة الإسلام . جلّ الرب تبارك وتعالى عما يتوهمه المتوهمون ويختلقه المفترون  
 الكاذبون « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ » .

قوله تعالى : يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي  
 الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ  
 تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - لما تقدم إلى الولاية في الآية المتقدمة وبدأ بهم فأمرهم بأداء الأمانات وأن يحكموا بين الناس بالعدل ، تقدم في هذه الآية إلى الرعية فأمر بطاعته جل وعز أولاً ، وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، ثم بطاعة رسوله ثانياً فيما أمر به ونهى عنه ، ثم بطاعة الأمراء ثالثاً ؛ على قول الجمهور وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم . قال سهل بن عبد الله التستري : أطيعوا السلطان في سبعة : ضرب الدراهم والدنانير ، والمكاييل والأوزان ، والأحكام والحج والجمعة والعيدن والجهاد . قال سهل : إذا نهى السلطان العالم أن يفعل فليس له أن يفعل ، فإن أفتى فهو عاصٍ وإن كان أميراً جائراً . وقال ابن خزيمة : وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان الله فيه طاعة ، ولا تجب فيما كان الله فيه معصية ؛ ولذلك قلنا إن ولاية زماننا لا تجوز طاعتهم ولا معاومتهم ولا تعظيمهم ، ويجب الغزو معهم متى غزوا ، والحكم من قبلهم ، وتولية الإمامة والحسبة ؛ وإقامة ذلك على وجه الشريعة . وإن صلوا بنا وكانوا فسقة من جهة المعاصي جازت الصلاة معهم ، وإن كانوا مبتدعة لم تجز الصلاة معهم إلا أن يخافوا فيصلّ معهم تقية وتعاد الصلاة .

قلت : روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : حق على الإمام أن يحكم بالعدل ، ويؤدى الأمانة ؛ فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يطيعوه ؛ لأن الله تعالى أمر بأداء الأمانة والعدل ثم أمر بطاعته . وقال جابر بن عبد الله ومجاهد : « أُولُو الْأَمْرِ » أهل القرآن والعلم ؛ وهو اختيار مالك ، ونحوه قول الضحاك قال : يعنى الفقهاء والعلماء في الدين . وحكى عن مجاهد أنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة . وحكى عن عكرمة أنها إشارة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة . وروى سفيان بن عيينة عن الحكم بن أبان أنه سأل عكرمة عن أئمة الأولاد فقال : هن حرائر . فقلت بأى شيء ؟ قال بالقرآن . قلت : بأى شيء في القرآن ؟ قال قال الله تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » وكان عمر من أولي الأمر ؛ قال : عتقت ولو بسقط . وسياتى هذا المعنى مبيناً .

في سورة « الحشر » عند قوله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » .  
وقال ابن كيسان : هم أولوا العقل والرأى الذين يذنبون أمر الناس .

قلت : وأصح هذه الأقوال الأول والثاني ؛ أما الأول فلأن أصل الأمر منهم والحكم إليهم . وروى الصحيحان عن ابن عباس قال : نزل « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية . قال أبو عمر : وكان في عبد الله بن حذافة دُعاة مرفوعة ؛ ومن دعا به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية فأمرهم أن يجمعوا حطبا ويوقدوا نارا ؛ فلما أوقدوها أمرهم بالنفخ فيها ، فقال لهم : ألم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم بطاعتي ؟ ! وقال : « من أطاع أميري فقد أطاعني » . فقالوا : ما آتانا بالله وآتينا رسوله إلا لننجوا من النار ! فصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهم وقال : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال الله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » » . وهو حديث صحيح الإسناد مشهور . وروى محمد بن عمرو بن عمار عن الحكم بن توبان أن أبا سعيد الخدري قال : كان عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي من أصحاب بدر وكانت فيه دُعاة . وذكر الزبير قال : حدثني عبد الجبار بن سعيد عن عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد قال : بلغني أنه حل حرام راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره ، حتى كاد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع . قال ابن وهب : فقلت لبيث ليضحكه ؟ قال : نعم كانت فيه دُعاة . قال ميمون بن مهران ومقاتل والكلبي : « أولو الأمر » أصحاب السرايا . وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى : « فَلَنْ تَنَازَعُمْ فِي شَيْءٍ قُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » . فأمر تعالى بزد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة . ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجبا ، وانتال فتواهم لازما . قال سهل بن عبد الله : لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء ؛ فإنا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأحرام ، وإذا استغفروا هذين فسد دنياهم .

وأحكام . وأما القول الثالث نفاس ، وأخص منه القول الرابع . وأما الخامس فإياه ظاهر اللفظ وإن كان المعنى صحيحاً ، فإن العقل لكل فضيلة أَسْ ، ولكل أدب ينبوع ، وهو الذي جعله الله للدين أصلاً وللدنيا عماداً ، فأوجب الله التكليف بكاله ، وجعل الدنيا مديرة بأحكامه ، والعاقل أقرب إلى ربه تعالى من جميع المجتهدين بتغير عقل . وروى هذا المعنى عن ابن عباس . وزعم قوم أن المراد بأولى الأمر على والأئمة المعصومون . ولو كان كذلك ما كان لقوله : « فَرُدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » معنى ، بل كان يقول فَرُدُّهُ إِلَى الْإِمَامِ وَأَوَّلِي الْأَمْرِ ، فإن قوله عند هؤلاء هو المحكم على الكتاب والسنة . وهذا قول مهجور مخالف لما عليه الجمهور . وحقيقة الطاعة امتثال الأمر ، كما أن المعصية ضدّها وهي مخالفة الأمر . والطاعة مأخوذة من أطلع إذا اتقاد . والمعصية مأخوذة من عصى إذا اشتد . و « أولو » واحدهم « ذو » على غير قياس كالنساء والإبل والخليل ، كل واحد اسم الجمع ولا واحد له من لفظه . وقد قيل في واحد الخليل : خائل وقد تقدّم .

الثانية - قوله تعالى : ( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ ) أى تجادلتم واختلقتم ، فكان كل واحد يتزعج حجة الآخر ويُدّعيها . والتزعج الحذب . والمنازعة مجاذبة المجمع ، ومنه الحديث « وأنا أقول مالي ينازعني القرآن » . وقال الأعشى :

تَازَعْتُهُمْ قُضِبَ الرِّيحَانُ مَتَكًّا \* وَقَهْوَةٌ مَرَّةً رَأَوْقُهَا خِيَصَلُ

( فِي شَيْءٍ ) أى من أمر دينكم . ( فَرُدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ) أى رُدُّوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى الرسول بالسؤال في حياته ، أو بالنظر في سنته بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، هذا قول مجاهد والأعمش وقادة وهو الصحيح . ومن لم ير هذا آخَلَ إيمانه لقوله تعالى « إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » . وقيل : المعنى قولوا الله ورسوله أعلم ، فهذا هو الرد . وهذا كما

(١) راجع ج ٤ ص ٣٢ طبعه أمد أوثانية . (٢) في نهاية ابن الأثير ولسان العرب : « ما تنازع القرآن » . وينازعي : يجادفي في القراءة ؛ ذلك أن بعض المأموين جهر خلفه فآزعه قراءته فشنقه ، فنهأ عن الجهر بالقراءة في الصلاة خلفه . (٣) الزاويق : المصفاة . والخصل : المجل المتعق .

قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : الرجوع الى الحق خير من التماسى فى الباطل . والقول الآخر أصح ؛ تقول متى رضى الله عنه : ما عندنا إلا ما فى كتاب الله وما فى هذه الصحيفة ، أو قهْم أُعْطِيَهِ رجل مسلم . ولو كان كما قال هذا القائل لبطل الاجتهاد الذى خُصَّ به هذه الأمة والاستنباط الذى أُعْطِيَها ، ولكن تُضرب الأمثال ويطلب المثال حتى يخرج الصواب . قال أبو العالية : وذلك قوله تعالى : « وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأُمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ » . نعم ، ما كان مما استأثر الله بعلمه ولم يُطْلِعْ عليه أحدا من خلقه فذلك الذى يقال فيه : الله أعلم . وقد استنبط على رضى الله عنه مدة أقل الحمل — وهو ستة أشهر — من قوله تعالى : « وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » وقوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » فإذا فصلنا الحولين من ثلاثين شهرا بقيت ستة أشهر ؛ ومثله كثير . وفى قوله تعالى : « وَإِلَى الرَّسُولِ » دليل على أن سنته صلى الله عليه وسلم يعمل بها ويُمْتثل ما فيها . قال صلى الله عليه وسلم : « مَا تَنَبَّأْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ وَمَا أُمِرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَأَخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ » أخرجه مسلم . وروى أبو داود عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تُفَيِّنْ أَحَدَكُمْ مَتَكًا عَلَى أَرِيكْتِهِ بَأْتِيَهُ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرَى مِمَّا أُمِرْتُ بِهِ أَوْ تَنَبَّأْتُ عَنْهُ فَيَقُولَ لَا نَدْرَى مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَتَعْنَاهُ » . وعن العيرباض بن سارية أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس وهو يقول : « أَيْحَسِبَ أَحَدُكُمْ مَتَكًا عَلَى أَرِيكْتِهِ وَقَدْ يَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَحْزَمْ شَيْئًا إِلَّا مَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ إِلَّا وَإِنِّي وَاللَّهِ قَدْ أَمَرْتُ وَوَعظْتُ وَنَهَيْتُ عَنْ أَشْيَاءَ لَإِنْهَا لَمِثْلُ الْقُرْآنِ أَوْ أَكْثَرُ » . وأخرجه الترمذى من حديث المقدم بن معدي كَرِبَ بعناه وقال : حديث حسن غريب . والقاطع قوله تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ » الآية . مـ . وسأيت .

(١) قوله متكا « على أريكته » : جالسا على سريره المزين ؛ وهذا بيان لحاقه رسو . أدبه كما هو دأب المتعصين المبرورين بالمال . وقال الخطابي : أراد به أصحاب الرقة والحقبة الذين لزمو البيوت ولم يطلخوا بالأصفار الحديث من أهل نهر دحيث لا يوافق هواه . (عن ابن ماجه) .



الثالثة - قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ أى ردكم ما اختلفتم فيه إلى الكتاب والسنة خير من التنازع . ﴿ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ أى مرجعاً من آل يتول إلى كذا أى صار . وقيل : من ألت الشيء إذا جمعته وأصلحته . فالتأويل جمع معانى ألفاظ أشكلت بلفظ لا إشكال فيه ؛ يقال : أول الله عليك أمرك أى جمعه . ويموز أن يكون المعنى وأحسن من تأويلكم .

قوله تعالى : أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أُنزِلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿١٦١﴾

روى يزيد بن زريع عن داود بن ابي هند عن الشعبي قال : كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة ، فدعا اليهودى المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة . ودعا المنافق اليهودى إلى حكمهم ؛ لأنه علم أنهم يأخذون الرشوة فى أحكامهم ؛ فلما اختلفا اجتمعا على أن يتحاكما فى جهة ؛ فانزل الله تعالى فى ذلك : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ يعنى المنافق . ﴿ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ يعنى اليهودى . ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَيَسْتَلِيمُوا ﴾ قال الضحاك : دعا اليهودى المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعا المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو « الطَّاغُوت » . ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال : كان بين رجل من المنافقين - يقال له بشر - وبين يهودى خصومة ؛ فقال اليهودى : انطلق بنا إلى عهد ، وقال المنافق : بل إلى كعب بن الأشرف - وهو الذى سمى الله « الطَّاغُوت » أى ذو الطغيان - فابى اليهودى أن يخاصمه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصى لليهودى .

فلما خرجا قال المنافق : لا أرضى ، إنطلق بنا إلى أبي بكر؛ لحكم لليهودى فلم يرض - ذكره الزجاج - وقال : أنطلق بنا إلى عمر فاقبلا على عمر فقال اليهودى : إنا صرنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى أبي بكر فلم يرض ؛ فقال عمر للمنافق : أكذاك هو ؟ قال : نعم . قال : رُويكما حتى أخرج إليكما . فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد<sup>(١)</sup> ، وقال : هكنا أقضى على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله ؛ وهرب اليهودى ، ونزلت الآية ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنت الفاروق " . ونزل جبريل وقال : إن عمر رضى الله عنه فرق بين الحق والباطل ؛ فسمى الفاروق . وفي ذلك نزلت الآيات كلها إلى قوله : « وَيَسْمُوا تَسْلِيمًا » وانتصب : ( ضَلَالًا ) على المعنى ، أى يفضلون ضلالا ؛ ومثله قوله تعالى : « وَاللَّهُ أَتَبَّكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » . وقد تقدم هذا المعنى مستوفى . و ( صُدُودًا ) أسم للصدر عند الخليل ، والمصدر الصد . والكوفيون يقولون هما مصدران .

قوله تعالى : فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ يَمَا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ ثُمَّ جَاءَكُمْ يَخْفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٧﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٨﴾

أى ( فكيف ) يكون حالهم ، أو ( فكيف ) يصنعون ( إِذَا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ ) أى من ترك الاستئمان بهم ، وما يلحقهم من النل في قوله : « قُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا » . وقيل : يريد قتل صاحبهم ( يَمَا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ ) وتم الكلام . ثم ابتداء يخبر عن فعلهم ؛ وذلك أن عمر لما قتل صاحبهم جاء قومهم يطلبون دينه ويخفون ما يريد بطلب دينه إلا الإحسان وموافقة الحق . وقيل : المعنى ما أردنا بالصدول منك في المحاكمة إلا التوفيق بين الخصوم ، والإحسان بالتصريب في الحكم . أبى كيسان : صلا

(١) يرد (فتح الموحدة والراء) : أى مات . (٢) راجع ٤ ص ٦٩ طبعه أهل أرتانية .

وَحَقًّا؛ نَظَرُهَا «وَلَيَحْلِقُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى» فقال الله تعالى مَكْتَبًا لَهُمْ : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ قال الزجاج : معناه قد علم الله أنهم منافقون . والفائدة لنا : اعلموا أنهم منافقون . ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ قيل : عن عقابهم . وقيل : عن قبول اعتذارهم ﴿وَعِظْهُمْ﴾ أى خوفهم . قيل : فى المَلَأَ . ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ أى أزرهم بما بلغ الزجر فى السرِّ والخلاء . الحسن : قل لهم إن أظهرتم ما فى قلوبكم قَتَلْتُمْ . وقد بُلِّغَ القول بلاغةً ، وَرَجُلٌ بَلِيغٌ يَبْلُغُ بِلْسَانِهِ كُنْهَ مَا فى قَلْبِهِ . والعرب تقول : أَحْمَقُ بَلَّغٌ وَبَلِيغٌ ، أى نهاية فى الحمَاقَةِ . وقيل : معناه يبلغ ما يريد وإن كان أحمق . ويقال : إن قوله تعالى : «فَكَيْفَ إِذَا أَصَابْتُمُ مُصِيبَةً مِمَّا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ» نزل فى شأن الذين بَنَوْا مَسْجِدَ الضَّرَارِ ؛ فلما أظهر الله فاقهم ، وأمرهم بهدم المسجد حلفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم دفاعاً عن أنفسهم ، ما أردنا ببناء المسجد إلا طاعة الله وموافقة الكتاب .

قوله تعالى : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١٠٠﴾

قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ﴾ «مِنْ» زائدة للتوكيد . ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ﴾ فيما أمر به ونهى عنه . ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يعلم الله . وقيل : بتوفيق الله . ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾ روى أبو صالح عن عليّ قال : قدم علينا أعرابي بعد ما دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أيام ، فرمى بنفسه على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحسب على رأسه من ترابه ؛ فقال : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَعْنَا قَوْلِكَ ، وَوَعَيْتَ عَنْ اللَّهِ فَوْعَيْنَا عَكَ ، وَكَانَ فِيمَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْكَ «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ» الآية ، وَقَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَجِشْتُ

(١) هو مسجد جبّا ، وهى قرية على بعد ميلين من المدينة على يسار القامح إلى مكة ؛ وهذا المسجد يطوع للزعماء

بهدمه . (مسجد البلدان) .

تستغفرلى . فتودى من القبر أنه قد غفر لك . ومعنى ﴿لَوْجِدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ أى قابلاً لتوبتهم ، وهما مفعولان لا غير .

قوله تعالى : فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِثُّوكَ فِيمَا بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّوْا تَسْلِيمًا ﴿١٥﴾  
فيه خمس مسائل :

الأولى - قال مجاهد وغيره : المراد بهذه الآية من تقدم ذكره من أراد التماكم إلى الطاغوت وفيهم نزلت . وقال الطبري : قوله « فَلَا » رد على ما تقدم ذكره ، تقديره فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، ثم استأنف القسم بقوله : « وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » . وقال غيره : إنما قدم « لا » على القسم اهتماماً بالنفى وإظهاراً لقوته ، ثم كرره بعد القسم تأكيداً للتهم بالنفى ، وكان يصح إسقاط « لا » الثانية ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى ، وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفى ويذهب معنى الاهتمام . و (تَجَرَّ) معناه اختلف واختلط ؛ ومنه الشجر لاختلاف أغصانه . ويقال لعصا المودج : تَجَرَّ ؛ لنداخل بعضها في بعض . قال الشاعر :

نفسى فداؤك والزماح شَوَاحِر \* والقوم ضُنكٌ للقاءِ قِيام

وقال طرفة :

وَمُحْكَمُ الْحُكَمِ أَرْبَابُ الْمَدَى \* وساعة الناس في الأمر الشجر

وقالت طائفة : نزلت في الزبير مع الأنصارى ، وكانت الخصومة في سقٍ بستان ؛ فقال عليه السلام للزبير : « أَسَقِ أَرْضَكَ ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى أَرْضِ جَارِكَ » . فقال الخصم : أراك تُحَايِي أَبْنَ عَمَّتِكَ ؛ فتَوَلَّى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للزبير : « أَسَقِ ثُمَّ أَحْبَسِ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَدْرَ »<sup>(١)</sup> ونزل : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ » . الحديث ثابت صحيح رواه البخارى

(١) الجدر : وهو ما وقع حول الزرعة كالجدار .

عن علي بن عبد الله عن محمد بن جعفر عن معمر، ورواه مسلم عن قتيبة كلاهما عن الزهري .  
 واختلف أهل هذا القول في الرجل الأنصاري ؛ فقال بعضهم : هو رجل من الأنصار من  
 أهل بدر . وقال مكي والنحاس : هو حاطب بن أبي بلتعة . وقال الأملئ والواحدى والمهدي :  
 هو حاطب . وقيل : ثعلبة بن حاطب . وشبل غيره . والصحيح القول الأول ؛ لأنه غير  
 معين ولا مُسمى ؛ وكذا في البخاري ومسلم أنه رجل من الأنصار . واختار الطبري أن يكون  
 نزول الآية في المنافق واليهودي . كما قال مجاهد ، ثم تناول بعمومها قصة الزبير . قال ابن العربي :  
 وهو الصحيح ؛ فكل من آتاه رسول الله في الحكم فهو كافر ، لكن الأنصارى زل زلة فاعرض  
 عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأقال عثرته لئلا يسمه بصحة يقينه ، وأما كانت فتنة وليست لأحد  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وكل من لم يرض بحكم الحاكم وطعن فيه وردده فهي ردة يستتاب .  
 وأما إن طعن في الحاكم نفسه لا في الحكم فله تعزيز . ولا أن يصنف عنه . وسيأتي بيان هذا  
 في آخر سورة « الأعراف » إن شاء الله تعالى .

الثانية - وإذا كان سبب نزول هذه الآية ما ذكرناه من الحديث ففقهنا أنه  
 عليه السلام سلك مع الزبير وخصمه سلك الصلح فقال : " أَسَى يَأْزُيْرُ " لقربه من الماء  
 " ثم أرسل الماء إلى جارك " . أى تساهل في حقك ولا تسوفه وعجل في إرسال الماء إلى  
 جارك . فخصه على المسامحة والتيسير ، فلما سمع الأنصارى هذا لم يرض بذلك وغضب ؛ لأنه  
 كان يريد ألا يمسك الماء أصلا ، وعند ذلك نطق بالكلمة الجائرة المملكة الفارقة فقال :  
 أن كان ابن عمك ؟ بمد هزمة " أن " المفتوحة على جهة الإنكار ؛ أى أتحمك له على لأجل  
 أنه قرابتك . فصد ذلك تلون وجه النبي صلى الله عليه وسلم غضبا عليه ، وحكم للزبير باستيفاء  
 حقه من غير مسامحة له . وعليه لا يقال : كيف حكم في حال غضبه وقد قال : " لا يقضي  
 القاضى وهو غضبان " ؟ فإننا نقول : فإنه معصوم من الخطأ في التبليغ والأحكام ، بدليل  
 العقل الدال على صدقه فيما يلقه عن الله تعالى فليس مثل غيره من الحكام . وفي هذا الحديث

(١) عبارة ابن العربي : وكل من لم يرض بحكم الحاكم بعده فهو عاص آثم .

إرشاد الحاكم إلى الإصلاح بين الخصوم وإن ظهر الحق . ومنته مالك ، وأختلف فيه قول الشافعي . وهذا الحديث حجة واضحة على الجواز ؛ فإن أصطلحوا وإلا استوتق لذي الحق حقه وثبت الحكم .

الثالثة - وأختلف أصحاب مالك في صفة إرسال الماء الأعلى إلى الأسفل ؛ فقال ابن حبيب : يدخل صاحب الأعلى جميع الماء في حائطه ويسقي به ، حتى إذا بلغ الماء من قاعة الحائط إلى الكعبين من القائم فيه أغلق مدخل الماء ، وصرف ما زاد من الماء على مقدار الكعبين إلى من يليه ، فيصنع به مثل ذلك حتى يبلغ السيل إلى أقصى الحوائط . وهكذا فسره لي مطرف وابن الماسحون ؛ وقاله ابن وهب . وقال ابن القاسم : إذا انتهى الماء في الحائط إلى مقدار الكعبين أرسله كله إلى من تحته ولا يحبس منه شيئا في حائطه . قال ابن حبيب : وقول مطرف وابن الماسحون أحب إليّ وهم أعلم بذلك ؛ لأن المدينة دارهما وبها كانت القصة وفيها جرى العمل .

الرابعة - روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في سبل مهزور ومدين<sup>(١)</sup> : " يمسك حتى الكعبين ثم يرسل الأعلى على الأسفل " . قال أبو عمر : لا أعلم هذا الحديث يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه ، وأرفع أسانيده ما ذكره محمد بن إسحاق عن أبي مالك بن نعلبة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم [ أتاه أهل مهزور فقضى أن الماء إذا بلغ الكعبين لم يحبس الأعلى . وذكر عبد الرازق عن أبي حازم القرطبي عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ] قضى في سبل مهزور أن يمسك على كل حائط حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل<sup>(٢)</sup> . وغيره من السيول كذلك . وسئل أبو بكر البزار عن حديث هذا الباب فقال : لست أحفظ فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ثبت . قال أبو عمر : في هذا المعنى - وإن لم يكن بهذا اللفظ - حديث ثابت

(١) مهزور ومدين : واديان بالبادية ميسان ببلاد العراق خاصة .

(٢) زيادة عن كتاب " التمهيد " لأبي عمر بن عبد البر .

يجتمع على صحته . رواه ابن وهب عن الألب بن سعد ويونس بن يزيد جميعا عن ابن شهاب أن عُرْوَةَ بن الزبير حدثته أن عبد الله بن الزبير حدثه عن الزبير أنه خاصم رجلا من الأنصار قد شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سَرَّاجِ الْحَرَّةِ <sup>(١١)</sup> كَانَا يَسْقِيَانِ بِهَا كِلَاهُمَا النَّخْلَ ؛ فقال الأنصاري : سَرَّاجِ الْمَاءِ ؛ فأبى عليه ، فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر الحديث . قال أبو عمر : وقوله في الحديث : " ثم يرسل " وفي الحديث الآخر " إذا بلغ الماء الكهين لم ينجس الأعلى " يشهد لقول ابن القاسم . ومن جهة النظر أن الأعلى لو لم يرسل إلا ما زاد على الكهين لا يقطع ذلك الماء في أقل مدة ، ولم ينته حيث ينتهي إذا أرسل الجميع ، وفي إرسال الجميع بعد أخذ الأعلى منه ما بلغ الكهين أعم فائدة وأكثر نفعاً فيما قد جعل الناس فيه شركاء ؛ فقول ابن القاسم أولى على كل حال . هذا إذا لم يكن أصله ملكاً للاستفلا غنصاً به ، فإن ما استحق بعمل أو بملك صحيح أو استحقاق قديم وبثبوت ملك فكل على حقه على حسب ما كان من ذلك بيده وعلى أصل مسأله . وبالله التوفيق .

الخامسة - قوله تعالى : ( ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ ) أي ضيقاً وشكاً ؛ ومنه قيل للشجر الملتف : حَرَجٌ وَحَرَجَةٌ ، وجمعها حَرَاجٌ . قال الضمك : أي إنما بإنكارهم ما قضيت . ( وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ) أي ينقادوا لأمرك في القضاء . وقال الزجاج : « تسليماً » مصدر مؤكّد ؛ فإذا قلت : ضربت ضرباً فكأنك قلت لا أشك فيه ؛ وكذلك « وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » أي ويسلموا لحكمك تسليماً لا يدخلون على أنفسهم شكاً .

قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اتَّخَذُوا مِنْ دَيْرِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنْزِيهاً <sup>(١٢)</sup> وَإِذَا لَا تَجِدُهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيماً <sup>(١٣)</sup> وَلَهْدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيماً <sup>(١٤)</sup>

(١١) سراج : شئ من سرجة مكسورة كثره جمع جمع شرجة يفتح فيكون ، وهي سائل الماء بالحرة (فتح تشديد) وهي أرض ذات هجارة سود .

مبب نزولها ما روى أن ثابت بن قيس بن شماس تفاخر هو ويهودى؛ فقال اليهودى : والله لقد كُتِبَ علينا أن نقتل أنفسنا ففعلنا ، وبلغت القتل سبعين ألفاً ؛ فقال ثابت : والله لو كُتِبَ الله علينا أن أقتلوا أنفسكم لفعلنا . وقال أبو إسحاق السبيعي : لما نزلت « وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ » الآية ، قال رجل : لو أمرنا لفعلنا ، والحمد لله الذى عافانا . فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « إِنْ مِنْ أُمَّتِي رَجُلًا الْإِيمَانُ أَثْبَتَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجِبَالِ الزَّوَادِي » . قال ابن وهب قال مالك : القائل ذلك هو أبو بكر الصديق رضى الله عنه ؛ وهكذا ذكر مكِّي أنه أبو بكر . وذكر النقاش أنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وذكر عن أبي بكر رضى الله عنه أنه قال : لو كُتِبَ علينا ذلك لبدأت بنفسي وأهل بيتي . وذكر أبو الليث السمرقندى أن القائل منهم عمار بن ياسر وأبن مسعود وثابت بن قيس ، قالوا : لو أن الله أمرنا أن نقتل أنفسنا أو نخرج من ديارنا لفعلنا ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الْإِيمَانُ أَثْبَتَ فِي قُلُوبِ الرِّجَالِ مِنَ الْجِبَالِ الزَّوَادِي » . و « لو » حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فأخبر الله سبحانه أنه لم يكتب ذلك علينا رفقا بنا لئلا نظهر معصيتنا . فكمن أمر قصرنا عنه مع خشيته فكيف بهذا الأمر مع ثقله ! « لَكِنْ أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ تَرَكَ الْمُهَاجِرُونَ مَسَاكِنَهُمْ خَاوِيَةً وَخَرَجُوا يَطْلُبُونَ بِهَا عَيْشَةً رَاضِيَةً . ( مَا فَعَلُوهُ ) أَيْ الْقَتْلُ وَالْخُرُوجُ ( إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ) » « قَلِيلٌ » بدل من الواو ، والتقدير ما فعله أحد إلا قليل . وأهل الكوفة يقولون : هو على التكرير ، ما فعلوه ما فعله إلا قليل منهم . وقرأ عبد الله بن عامر وعيسى بن عمر « إِلَّا قَلِيلًا » على الاستثناء . وكذلك هو في مصاحف أهل الشام . الباقر بن الزرع ، والزرع أجود عند جميع النحويين . وقيل : انتصب على إصمار فعل ، تقديره إلا أن يكون قليلا منهم . وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى ، وهو أيضا يشتمل على المعنى . وكان من القليل أبو بكر وعمر وثابت بن قيس كما ذكرنا . وزاد الحسن ومقاتل عمارة وابن مسعود وقد ذكرناهما . ( وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ) أى فى الدنيا والآخرة . ( وَأَشَدَّ تَنِيَّةً ) أى على الحق . ( وَإِذَا لَا تَنِيَّةَ لَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ) أى ثوابا فى الآخرة . وقيل : اللام لام الجواب ، و « إذا » دالة على الجزاء ، والمعنى لو فعلوا ما يوعظون به لآتيناهم .



قوله تعالى : وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿١٢٨﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿١٢٩﴾  
فيه ثلاث مسائل :

الأول - قوله تعالى : ( وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ ) لما ذكر تعالى الأمر الذي لو فعله المنافقون حين وعظوا به وأُتوا إليه لأنهم عليهم ذكر بعد ذلك ثواب من يفعله . وهذه الآية تفسر قوله تعالى : « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » وهي المراد في قوله عليه السلام عند موته « اللَّهُمَّ الزِّفِّيقِ الْأَعْلَى » . وفي البخاري عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من نبي يمرض إلا خير بين الدنيا والآخرة » كان في شكواه الذي مرض فيه أخذته بحمة شديدة فسمعته يقول : « مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين » فعلمت أنه خير . وقالت طائفة : إنما نزلت هذه الآية لما قال عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري - الذي أوى الأذان - : يا رسول الله ، إذا ميت وميتنا كنت في طين لا تترك ولا تجتمع بك ، وذكر حزنه على ذلك فنزلت هذه الآية . وذكر مكّي عن عبد الله هذا وأنه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال : اللَّهُمَّ اغْنِمْ حَتَّى لَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَهُ ، فَمَعِيَ . وحكاها القُشَيْرِيُّ فقال : اللَّهُمَّ اغْنِمْ فَلَا أَرَى شَيْئًا بَعْدَ حَبِيبِي حَتَّى أَلْقَى حَبِيبِي ، فَمَعِيَ مَكَانَهُ . وحكى التَّمَلُّقِيُّ : أنها نزلت في توبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان شديد الحب له قليل الصبر عنه ، فأتاه ذات يوم وقد تغير لونه وتخل جسمه ، يُعرف في وجهه الحزن ، فقال له : « يا توبان ما غير لونك ؟ » فقال : يا رسول الله ما بي ضر ولا وجع ، غير أنني إذا لم أراك اشتقت إليك واستوحشت وحشة شديدة حتى أفتاك ، ثم ذكرت الآخرة وأخاف ألا أراك هناك ؛ لأنني عرفت أنك تُرفع مع النبيين وأناي إن دخلت

الجنة كنت في منزلة هي أدنى من منزلتك، وإن لم أدخل فذلك حين لا أراك أبداً؛ فأنزل الله هذه الآية. ذكره الواحدي عن الكلبي. وأسند عن مسروق قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما ينبغي لنا أن نشارك في الدنيا، فإنك إذا فارقتنا رفعت فوقنا؛ فأنزل الله تعالى: «وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ». وفي طاعة الله طاعة رسوله ولكنه ذكره تشريفاً لقدره وتبويها باسمه صلى الله عليه وسلم وعلى آله. (فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) أي هم معهم في دار واحدة ونعيم واحد يستمتعون برؤيتهم والحضور معهم، لا أنهم يساؤونهم في الدرجة؛ فإنهم يتفاوتون لكنهم يتأرون للاكتساب في الدنيا والاكتفاء. وكل من فيها قد رزق الرضا بحاله، وقد ذهب عنه اعتقاد أنه مفضل. قال الله تعالى: «وَرَفَعْنَا فِي صُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ». والصديق فعيل، المبالغ في الصدق أو في التصديق، والصديق هو الذي يحقق بفعله ما يقوله بلسانه. وقيل: هم فضلاء أتباع الأنبياء الذين يسبقونهم إلى التصديق كأبي بكر الصديق. وقد تقدم في البقرة اشتقاق الصديق ومعنى الشهيد. والمراد هنا بالشهداء عمر وعثمان وعلي، والصالحين سائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وقيل: «الشهداء» القتل في سبيل الله. «والصالحين» صالحى أمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت: واللفظ يعم كل صالح وشهيد، والله أعلم. والرفق لين الجانب. وسمى صاحب رقيقاً لارتفاقك بصحبته؛ ومنه الرقة لأرتفاق بعضهم ببعض. ويمحوز «وحسن أولئك رفيقا». قال الأخفش: «رفيقاً» منصوب على الحال وهو بمعنى رفاق؛ وقال: انتصب على التمييز فوحد لذلك؛ فكانت المعنى وحسن كل واحد منهم رقيقاً. كما قال تعالى: «ثُمَّ أَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ دَارِهِمْ أَفْوَاجاً». أي أخرج كل واحد منهم طفلاً. وقال تعالى: «يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ» وينظر إلى معنى هذه الآية قوله صلى الله عليه وسلم: «خير الرقة أربعة» ولم يذكر الله تعالى هنا إلا أربعة فتأمل.

(١) راجع ج ١ ص ٢٢٢ طبة ثانية أرتالة. وج ٢ ص ١٧٢ طبة ثانية. وج ٤ ص ٢٦٨.

(٢) ينظر: خيال؛ يقول العرب: دود آل فلان تنظر إلى دود آل فلان؛ أي هي إناثها متفانية لها.

الثانية - في هذه الآية دليل على خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وذلك أن الله تعالى لما ذكر مراتب أوليائه في كتابه بدأ بالأعلى منهم وهم النبيون، ثم تقي بالصدّيقين ولم يعمل بينهما واسطة . وأجمع المسلمون على تسمية أبي بكر الصديق رضي الله عنه صدّيقا، كما أجمعوا على تسمية محمد عليه السلام رسولا، وإذا ثبت هذا وصح أنه الصديق وأنه ثاني رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يميز أن يتقدم بعده أحد . والله أعلم .

الثالثة - قوله تعالى : ( ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنْ اللَّهِ ) أخبر تعالى أنهم لم ينالوا الفضل بطاعتهم بل نالوها بفضل الله تعالى وكرمه . خلافا لما قالت المعتزلة : إنما ينال العبد ذلك بفعله . فلما آمن الله سبحانه على أوليائه بما آتاهم من فضله ، وكان لا يجوز لأحد أن يثبتي على نفسه بما لم يفعله دلّ ذلك على بطلان قولهم . والله أعلم .

قوله تعالى : يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا ﴿٧١﴾  
فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ ) هذا خطاب للؤمنين المخلصين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأمرهم بجهاد الكفار والخروج في سبيل الله وحماية الشرع . ووجه النظم والاتصال بما قبل أنه لما ذكر طاعة الله وطاعة رسوله ، أمر أهل الطاعة بالقيام بإحياء دينه وإعلاء دعوته ، وأمرهم ألا يقتحموا على عنوهم على جهالة حتى يقتصسوا إلى ما عندهم ، ويعلموا كيف يردون عليهم ؛ فذلك أثبت لهم فقال : « خُذُوا حِذْرَكُمْ » فعلمهم مباشرة الحروب . ولا ينافي هذا التوكّل بل هو عين التوكّل كما تقدم في « آل عمران » ويأتي . والحذر والحذر لثان كالمثل والمثل . قال الفراء : أكثر الكلام الحذر ، والحذر مسموع أيضا ؛ يقال : خذ حذرَكَ ، أي احذر . وقيل : خذوا السلاح حذرا، لأن به الحذر والحذر لا يدفع القدر . وهي :

الثانية - خلافا للقدرية في قولهم : إن الحزير يدفع ويمنع من مكاييد الأعداء ، ولو لم يكن كذلك ما كان لأشرهم بالحذر معنى . فيقال لهم : ليس في الآية دليل على أن الحزير ينفع من القدر شيئا ، ولكنا تُعبدنا بالألقى بأيدينا إلى التهلكة ؛ ومنه الحديث « إِعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ » . وإن كان القدر جاريا على ما قضي ، ويفعل الله ما يشاء ؛ فالمراد منه طمأينة النفس ، لا أن ذلك ينفع من القدر وكذلك أخذ الحذر . والدليل على ذلك أن الله تعالى أنى على أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله : « قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا » فلو كان يصيبهم غير ما قضي عليهم لم يكن لهذا الكلام معنى .

الثالثة - قوله تعالى : « قَاتِفِرُوا نُبَاتٍ » يقال : قَرَّيْنِر ( بكسر الفاء ) نفيرا . ونفرت الدابة تنفّر ( بضم الفاء ) فنورا ؛ المعنى : انهضوا لقتال العدو . وأستفر الإمام الناس دعاهم إلى النفر ، أى الخروج إلى قتال العدو . والتفكير اسم للقوم الذين ينفرون ، وأصله من التفار والتفور وهو الفرع ؛ ومنه قوله تعالى : « وَلَوْأَ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا » أى تافرين . ومنه نَفَر الجلد أى ورم . وتخلل رجلٌ بالقصب فنَفَرَ فهُ أى ورم . قال أبو عبيد : إنما هو من ينفار الشيء من الشيء وهو تجافيه عنه وتباعدُه منه . قال ابن فارس : النَفَرَة رجال من ثلاثة إلى عشرة . والتفكير النفر أيضا ، وكذلك النفر والنفرة ، وحكاها الفراء بالهاء . ويوم النفير : يوم ينفّر الناس عن مَنَى . و « نُبَاتٍ » معناه جماعات متفرقات . ويقال : بُيِّنَ يجمع جمع السلامة في التائيت والتذكير . قال عمرو بن كلثوم :

فأما يومَ خَشْيَتِنَا عليهم • فتصبح خيلنا عَصَبًا تُبَيِّنَا

فقوله تعالى : « نُبَاتٍ » كناية عن السرايا ، الواحدة نُبَّةٌ وهى المصابة من الناس . وكانت في الأصل الثبّة . وقد ثبّت الجيش جعلتهم نُبَّةً نُبَّةً . والثبّة : وسط الحوض الذى ينوب إليه الماء أى يرجع . قال النحاس : وربما توهم الضعيف في العربية أنهما واحد ، وأن أحدهما من الآخر ، وبينهما فرق ، فبُتّة الحوض يقال في تصغيرها نُوبَةٌ ؛ لأنها من ثاب ينوب .

ويقال في الجماعة : ثَبَّةٌ . قال غيره : ثَبَّةُ الحوض مخوفة الواو وهو من الفعل ، وثبة الجماعة معتل اللام من ثَبَأَ يَثْبِئُ مثل خلا يخلو . ويموز أن يكون الثبة بمعنى الجماعة من ثبة الحوض ، لأن الماء إذا ناب اجتمع ؛ فعل هذا تصغيره الجماعة ثَوْبَةٌ فتدخل إحدى اليامين في الأخرى . وقد قيل : إن ثبة الجماعة إنما اشتقت من ثَبَّتَ على الرجل إذا أثبت عليه في حياته وجمعت حاسن ذكره فيعود إلى الاجتماع .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَتَفَرُّوا جَمِيعًا ﴾ معناه الجيش الكثيف مع الرسول عليه السلام ؛ قاله ابن عباس وغيره . ولا تخرج السرايا إلا بإذن الإمام ليكون متجسسا لهم ، عَصْدًا من ورائهم ، وربما احتاجوا إلى درئهِ . وسيأتي حكم السرايا وغنائمهم وأحكام الجيوش وجوب الشفيع في « الأنفال » و « براءة » إن شاء الله تعالى .

الخامسة - ذكر ابن خُوَيْرٍ مَتَدَاد : وقيل إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : ﴿ أَتَفَرُّوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ . وبقوله : ﴿ إِلَّا تَتَفَرُّوا يُعَذِّبُكُمْ ﴾ ؛ وَلَأنَّ يكون « أَتَفَرُّوا خِفَافًا وَثِقَالًا » منسوخا بقوله : « فَأَتَفَرُّوا ثَبَاتٍ أَوْ أَتَفَرُّوا جَمِيعًا » . وبقوله : « وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَتَفَرُّوا كَافَّةً » . أَوَّلَى ، لأن فرض الجهاد تقرر على الكفاية ، فحتى سَدَّ الثغور بعض المسامير أسقط الفرض عن الباقين . والصحيح أن الآيتين جميعا محتمكان ، إحداهما في الوقت الذي يحتاج فيه إلى تعين الجميع ، والأخرى عند الاكتفاء بطائفة دون غيرها .

قوله تعالى : وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مَضِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا ﴿٧٦﴾ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فُضْلٌ مِنْ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ . وَيَنْسَهُ مَوَدَّةَ بَلَيْنَتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُورَ غَوْرًا عَظِيمًا ﴿٧٧﴾

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ يعني للناقلين . والبطيئة والإطالة للتأخر . تقول : ما أبطأك عا ؛ فهو لازم . ويموز بطأت فلانا عن كذا أي أخرته ؛ فهو متعد .

والمعنيان مراد في الآية ؛ فكانوا يفسدون عن الخروج ويقعدون غيرهم . والمعنى أن من دخلناكم وجنسكم ومن أظهر إيمانه لكم . فالنافقون في ظاهر الحال من أعداد المسلمين بإجراء أحكام المسلمين عليهم . واللام في قوله « لمن » لام تأكيد ، والثانية لام قسم ، و« من » في موضع نصب ، وصلتها « ليطعن » لأن فيه معنى اليقين ، والخبر « منكم » .  
 وقرأ مجاهد والنخعي والكوفي « وإن منكم لمن ليطعن » بالتخفيف ، والمعنى واحد . وقيل : المراد بقوله « وإن منكم لمن ليطعن » بعض المؤمنين ؛ لأن الله خاطبهم بقوله : « وإن منكم » وقد فرق الله تعالى بين المؤمنين والنافقين بقوله « وما هم منكم » وهذا يأباه مساق الكلام وظاهره . وإنما جمع بينهم في الخطاب من جهة الجنس والنسب كما ينبت لا من جهة الإيمان .  
 هذا قول الجمهور وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ، والله أعلم . يدل عليه قوله : ( فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ ) أى قَتْلٌ وَهَزِيمَةٌ ( قَالَ قَدْ أَنْتُمْ اللَّهُ عَلَى ) يعنى بالقعود ، وهذا لا يصدر إلا من منافق لا سيما في ذلك الزمان الكريم ، بعيد أن يقوله مؤمن . وينظر إلى هذه الآية ما رواه الأئمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إخبارا عن المنافقين " إن أثقل صلاة عليهم صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لأتوهما ولو حبوا " الحديث . في واية " ولو علم أحدهم أنه يحمد عظمائنا لشهداها " يعنى صلاة العشاء . يقول : لو لاح شيء من الدنيا يأخذونه وكانوا على يقين منه لبادروا إليه . وهو معنى قوله : ( وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنْ اللَّهِ ) أى غنيمة وفتح ( لَيَقُولَنَّ ) هذا المنافق قول نادم حاسد ( يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ) ( كَانَ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ) فالكلام فيه تقديم وتأخير . وقيل : المعنى ليقولن كان لم يكن بينكم وبينه مودة ؛ أى كان لم يعاقدكم على الجهاد . وقيل : هو في موضع نصب على الحال . وقرأ الحسن « ليقولن » بضم اللام على معنى « من » ؛ لأن معنى قوله « لمن ليطعن » ليس يعنى رجلا بينه . ومن فصح اللام أماد فوجد الضمير على لفظ « من » . وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم « كَانَ لَمْ تَكُنْ » بالياء على لفظ المودة . ومن قرأ بالياء جعل مودة بمعنى الود . وقول المنافق « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ » على وجه الحسد أو الأسف

على فوت الفريضة مع الشك في الجزاء من الله . ( فَأَفُوزَ ) جواب الَّتِي وَلِلَّذِي نَصَبَ . وقرا الحسن « فَأَفُوزُ » بالرفع على أنه تمنى الفوز ، فكأنه قال : يا ليتنى أفوز فوزا عظيما . والنصب على الجواب ، والمعنى إن أكن معهم أَفْزَ . والنصب فيه بإضمار « أن » لأنه محمول على تأويل المصدر ، التقدير يا ليتنى كان لى حضورُ ففوزُ .

قوله تعالى : فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧٦﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) الخطاب للذين ؛ أى فليقاتل في سبيل الله ( الَّذِينَ يَشْرُونَ ) أى يبيعون ، أى يذلون أنفسهم وأموالهم لله عز وجل ( بِالْآخِرَةِ ) أى بشواب الآخرة .

الثانية - قوله تعالى : ( وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) شرط . ( فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ ) عطف عليه ، والمجازاة ( فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ) . ومعنى « فَيُقْتَلْ » يستشهد . « أَوْ يَغْلِبْ » يظفر فينقم . وقرأت طائفة « ومن يقاتل » « فليقاتل » بسكون لام الأمر . وقرأت فرقة « فليقاتل » بكسر لام الأمر . فذكر تعالى غاية حالة المقاتل واكتفى بالغائتين عما بينهما ؛ ذكره ابن عطية .

الثالثة - ظاهر الآية يقتضى التسوية بين من قُتل شهيدا أو أنقلب غانما . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُجْرِمُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلٍ وَإِيمَانٌ بِي وَتَصَدِيقُ رَسُولِي فَهُوَ عَلَى ضَامِنٍ أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ تَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ " وذكر الحديث . وفيه عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَنْزُو فِي سَبِيلِ

الله فيصيبون الغنيمة إلا تمسكوا نثر أجركم من الآخرة ويبقى لهم الثلث وإن لم يصيبوا غنيمة  
تم لهم أجركم . فقوله : " فأتالا ما نال من أجر أو غنيمة " يقتضى أن لمن لم يستشهد من  
المجاهدين أحد الأمرين ؛ إما الأجر إن لم يغم ، وإما الغنيمة ولا أجر ، بخلاف حديث عبد الله  
ابن عمرو . ولما كان هذا قال قوم : حديث عبد الله بن عمرو ليس بشيء ؛ لأن في إسناده  
محمد بن هاني ، وليس بمشهور ، ورتجوا الحديث الأول عليه لشهرته . وقال آخرون : ليس  
بينهما تعارض ولا اختلاف . و « أو » في حديث أبي هريرة بمعنى الواو ، كما يقوله الكوفيون .  
وقد دلت عليه رواية أبي داود فإنه قال فيه : " من أجر وغنيمة " بالواو الجامعة . وقد رواه  
بعض رواة مسلم بالواو الجامعة أيضا . ومحمد بن هاني مصري سمع أبا عبد الرحمن الحبلي وعمرو  
ابن مالك ، وروى عنه حيوة بن شريح وآبن وهب ؛ فالحديث الأول محمول على مجوز النية  
والإخلاص في الجهاد ؛ فذلك الذي ضمن الله له إما الشهادة ، وإما رده إلى أهله مأجورا غانما ،  
ويعمل الثاني على ما إذا نوى الجهاد ولكن مع نيل المغمم ، فلما انقسمت نيته انحط أجره ؛  
فقد دلت السنة على أن للغانم أجرا كما دلّ عليه الكتاب فلا تعارض . ثم قيل : إن نقص أجر  
الغانم على من لم يغم إنما هو بما فتح الله عليه من الدنيا فتمتع به وأزال عن نفسه شغل عيشه ؛  
ومن أخفق فلم يصب شيئا بقي على شغل عيشه والصبر على حاله ، بقي أجره مؤقرا بخلاف  
الأول . ومثله قوله في الحديث الآخر : فمات من مات لم يأكل من أجره شيئا منهم مصعب  
ابن عمير ، ومما من أينعت له ثمرته فهو يديها <sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ  
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ  
الظَّالِمِ أَهْلِهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصْرًا ﴿٥٥﴾



## فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) حَصَّ عَلَى الْجِهَاد . وهو يتضمن تخليص المستضعفين من أيدي الكفرة المشركين الذين يسومونهم سوء العذاب ، ويفتنونهم عن الدين ؛ فأوجب تعالى الجهاد لإملاء كلته وإظهار دينه واستنقاذ المؤمنين الضعفاء من عباده ، وإن كان في ذلك تلف النفوس . وتخليص الأسارى واجب على جماعة المسلمين إما بالقتال وإما بالأموال ؛ وذلك أوجب لكونها دون النفوس إذ هي أهون منها . قال مالك : واجب على الناس أن يَفْسُدُوا الأسارى بجميع أموالهم . وهذا لا خلاف فيه ؛ لقوله عليه السلام ” فُكُّوا الْعَانِي “ وقد مضى في « البقرة » . وكذلك قالوا : عليهم أن يُوَاسُوهُمْ فإن المواساة دون المفاداة . فإن كان الأسير غنياً فهل يرجع إليه القادى أم لا ؛ قولان للعلماء ، أحقهما الرجوع .

الثانية - قوله تعالى : ( وَالْمُسْتَضْعِفِينَ ) عطف على اسم الله عز وجل ، أى وفى سبيل المستضعفين فإن خلاص المستضعفين من سبيل الله . وهذا اختيار الزجاج وقاله الزهري . وقال محمد بن يزيد : أختار أن يكون المعنى وفى المستضعفين فيكون عطفاً على السبيل ؛ أى وفى المستضعفين لاستنقاذهم ؛ فالسبيلان مختلفان . وبني بالمستضعفين من كان بمكة من المؤمنين تحت إذلال كفرة قريش وأذاهم وهم المعنيون بقوله عليه السلام : ” اللَّهُمَّ أُنْجِ الْوَلِيدَ ابْنَ الْوَلِيدِ وَمُسْلِمَةَ بِنْتُ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْبَعَةَ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ “ . وقال ابن عباس : كنت أنا وأُمِّي من المستضعفين . فى البخارى عنه « إِنْ الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ » قال : كنت أنا وأُمِّي يَتِمَّنِ عَدْرُ اللَّهِ ، أنا من الولدان وأُمِّي من النساء .

الثالثة - قوله تعالى : ( مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الطَّالِمِ أَهْلُهَا ) القرية هنا مكة بإجماع من المتأولين . ووصفها بالظلم وإن كان الفعل للأهل لعلقة الضمير . وهذا كما تقول : مررت بالرجل الواسعة دأره ، والكرام أبوه ، والحسنة جاريته . وإنما وصف الرجل بها للعلقة اللفظية

بينهما وهو الضمير، فلو قلت : مررت بالرجل الكريم عمرو لم تجز المسألة؛ لأن الكريم لعمرو  
فلا يجوز أن يجعل صفة لرجل إلا بعلقة وهي المياء . ولا تثنى هذه الصفة ولا تجمع، لأنها  
تقوم مقام الفعل؛ فالمنى أى التى ظلم أهلها ولما لم يقل الظالمين . وتقول : مررت برجلين  
كريم أبواما حسنة جاريتاهما، وبرجال كريم أبائهم حسنة جواريتهم . ﴿ وَأَجْعَلْ لَّنَا مِن  
لَدُنْكَ ﴾ أى من عندك ﴿ وَإِلَّا ﴾ أى من يستغذنا ﴿ وَأَجْعَلْ لَّنَا مِن لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ أى ينصرنا  
عليهم .

قوله تعالى : الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا  
يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ  
كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ أى فى طاعته . ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا  
يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ ﴾ قال أبو عبيدة والكسائي : الطاغوت يذكرونها . وث . قال  
أبو عبيد : وإنما ذكر وأنت لأنهم كانوا يسمون الكاهن والكاهنة طاغوتا . قال :  
حدثنا حجاج عن ابن جريج قال حدثنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله وسئل عن الطاغوت  
التي كانوا يحاكمون اليها فقال : كانت فى جهة واحدة وفى أسلم واحدة، وفى كل حى واحدة .  
قال أبو إسحاق : الدليل على أنه الشيطان قوله عز وجل : ﴿ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ  
الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ أى مكروه ومكر من أتبعه . ويقال : أراد به يوم بدر حين قال للمشركين  
« لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتِ الْقِسْمَاتُ نَحْصَ عَلَى عَفِيَّتِهِ وَقَالَ  
إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ » على ما يأتى .

قوله تعالى : الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ  
فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا

تَخْشَى اللَّهَ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً<sup>١</sup> وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا  
إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ آتَتْهُ وَلَا تَظْلُمُونَ  
فَتِيلًا ﴿٧٥﴾

روى عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن عبد الرحمن بن عوف وأصحابه له  
أتوا النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فقالوا : يا نبي الله، تكافى بين ومن مشركون، فلما آمننا  
صرنا أذلة ؟ فقال : «إني أمرت بالغو فلا تقابلوا القوم» . فلما حوله الله تعالى إلى المدينة  
أمره بالقتال فكفوا ففزلت الآية . أنحربه الناس في سنته ، وقاله الكلبي . وقال مجاهد : هم  
يهود . قال الحسن : هم في المؤمنين ، لقوله : ( يَخْشَوْنَ النَّاسَ ) أى مشركي مكة ( تَخْشَى اللَّهَ )  
فهو على ما طبع عليه البشر من الخافة لا على المخافة . قال السدي : هم قوم أسلموا قبل  
فرض القتال فلما فرض كرهوه . وقيل : هو وصف المنافقين ، والمعنى يخشون القتال  
من المشركين كما يخشون الموت من الله . ( أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ) أى ختمهم وفي اعتقادهم .

قلت : وهذا أشبه بسباق الآية ، لقوله : ( وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا  
إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ) أى هلا ، ولا يليها إلا الفعل . ومعاذ الله أن يصدر هذا القول من صحابي  
كريم يعلم أن الآجال محدودة والأرزاق مقسومة ، بل كانوا لأوامر الله متمثلين سامعين  
طائعين ، يرون الوصول إلى الدار الآجلة خيرا من المقام في الدار للعاجلة ، على ما هو معروف  
من سيرتهم رضي الله عنهم . اللهم إلا أن يكون قائله ممن لم يرح في الإيمان قدمه ، ولا انشرح  
بالإسلام جناحه ، فإن أهل الإيمان متفاضلون فمنهم الكامل ومنهم الناقص ، وهو الذي تنفر  
نفسه عما يؤمر به فيا تلحقه فيه المشقة وتتركه فيه الشدة . والله أعلم .

قوله تعالى : ( قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ ) ابتداء وخبر . وكذا ( وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ آتَتْهُ )  
أى المعاصي ؛ وقد مضى القول في هذا في البقرة . ومتاع الدنيا متعتها والاستمتاع بملذاتها .

وسماه قليلاً لأنه لا بقاء له . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " مثلي ومثل الدنيا كراكي قال قيلولة تحت شجرة ثم راح وتركها " . وقد تقدم هذا المعنى في « البقرة » مستوفى .

قوله تعالى : أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ) شرط ومجازاة ، و « ما » زائدة . وهذا الخطاب عام وإن كان المراد المنافقين أو صغفة المؤمنين الذين قالوا : « لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ » أى إلى أن نموت بأجلنا ، وهو أشبه بالمنافقين كما ذكرنا ؛ لقولهم لما أصيب أهل أُحُد ، قالوا : « لَوْ كَانُوا يَعْتَدْنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا » فرد الله عليهم « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ » قاله ابن عباس في رواية أبى صالح عنه . وواحد البروج بُرْج ، وهو البناء المرتفع والقصر العظيم . قال طرفة بصف ناقة :

كَأَنهَا بُرْجٌ رُوِيَ تَكَفَّفَهَا • بَانَ يَشْسِدُ وَأَجْرٌ وَأَحْجَارُ <sup>(٢)</sup>

وقرأ طلحة بن سليمان « يدرككم » برفع الكاف على إضمار الفاء ، وهو قليل لم يأت إلا في الشعر نحو قوله :

• مِنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا •

أراد الله يشكرها .

واختلف العلماء وأهل التأويل في المراد بهذه البروج ؛ فقال الأكثر وهو الأصح : إنه أراد البروج في الحصون التي في الأرض الميِّتة ؛ لأنها غاية البشر في التحصن والمئمة ، فقتل الله

(١) التفتية : البرم في الطهيرة . وقيل : الاسراحة نصف النهار إذا اشتد الحار وإن لم يكن مع ذلك يوم .

(٢) الشيد (بالكسر) : نعل ما طلى به أحاطض من جص أو بلاط .

لم بها . وقال قتادة : في قصور محصنة . وقاله ابن جريح والجمهور ؛ ومنه قول عامر بن الطفيل للنبي صلى الله عليه وسلم : هل لك في حصن حصين وممنة ؟ وقال مجاهد : البروج القصور . ابن عباس : البروج الحصون والآطام والقلاع . ومعنى مشيدة مطولة ؛ قاله الزجاج والفنّي . عكرمة : المزينة بالشيد وهو الحص . قال قتادة : محصنة . والمشيّدة والمشيّد سواء ؛ ومنه « وقصير مشيد » والتشديد للتكثير . وقيل : المشيد المطول ، والمشيّد المطلق بالشيد . يقال : شاد البنيان وأشاد بذكره . وقال السدي : المراد بالبروج بروج في السماء الدنيا مبنية . وحكى هذا القول مكّي عن مالك أنه قال : ألا ترى إلى قوله تعالى : « وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ » و « جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا » « وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا » . وحكاها ابن العربي أيضا عن ابن القاسم عن مالك . وحكى النقاش عن ابن عباس أنه قال : « في بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ » معناه في قصور من حديد . قال ابن عطية : وهذا لا يعطيه ظاهر اللفظ .

الثانية — هذه الآية تزد على القدرية في الأجل ؛ لقوله تعالى « أَيَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ » فعرفهم بذلك أن الأجل متى انقضت فلا بد من مفارقة الروح الجسد ، كان ذلك بقتل أو موت أو غير ذلك مما أجرى الله العادة بزئوقها به . وقالت المعتزلة : إن المقتول لو لم يقتله القاتل لعاش . وقد تقدم الرد عليهم في « آل عمران » و يأتي ؛ فوافقوا بقولهم هذا الكفار والمنافقين .

الثالثة — اتخاذ البلاد وبنائها ليتمتع بها في حفظ الأموال والنفوس ، وهي سنة الله في عباده . وفي ذلك أدل دليل على رد قول من يقول : التوكل ترك الأسباب ؛ فإن اتخاذ البلاد من أكبر الأسباب وأعظمها وقد أمرنا بها ، واتخذها الأنبياء وحفروا حولها الخنادق مدة وزيادة في التمتع . وقد قيل للأحنف : ما حكمة السور ؟ فقال : ليردع السفيه حتى يأتي الحكم فيحجمه .

الراية - وإذا تنزلنا على قول مالك والسدى في إنها بروج السماء ؛ فبروج الفلك  
أما عشر رحمة مشيدة من الرضع ، وهى الكواكب العظام . وقيل للكواكب بروج لظهورها ،  
من بروج يترج إذا ظهر وأرتفع ؛ ومنه قوله : « وَلَا تَبْرَجَنَّ تَبْرَجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى » . وحقها  
الله تعالى منازل للشمس والقمر وقدر فيها ورب الأزمنة عليها ، وجعلها جنوبية وشمالية  
دليلا على المصالح وعلما على القبلة ، وطريقا إلى تحصيل آناه الليل وآناه النهار لمعرفة أوقات  
التهجد وغير ذلك من أحوال المعاش .

قوله تعالى : ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) أى إن يصب المنافقين  
يخصب قالوا هذا من عند الله . ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُسِيئَةٌ أَوْ كَلْبٌ يَعْتَبِرُ ) أى جندب وعمل قالوا هذا من عندك ،  
أى أصابنا ذلك بشؤمك وشؤم أصحابك . وقيل : الحسنة السلامة والأمن ، والسيئة  
الأمراض والخوف . وقيل : الحسنة الفنى ، والسيئة الفقر . وقيل : الحسنة النعمة والفتح  
والغنيمة يوم بدر ، والسيئة البلية والشدة والقتل يوم أحد . وقيل : الحسنة السراء ، والسيئة  
الضراء . هذه أقوال المفسرين وعلماء التأويل - ابن عباس وغيره - فى الآية . وأنها  
نزلت فى اليهود والمنافقين ، وذلك أنهم لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة عليهم  
قالوا : ما زلنا نعرف النقص فى ثمارنا ومزارعنا مذ قدم علينا هذا الرجل وأصحابه . قال  
ابن عباس : ومعنى « مِنْ عِنْدِكَ » أى بسوء تدبيرك . وقيل : « مِنْ عِنْدِكَ » بشؤمك ، كما  
ذكرنا ، أى بشؤمك الذى لحقنا ؛ قالوه على جهة التطير . قال الله تعالى : ( قُلْ كُلٌّ مِنْ  
عِنْدِ اللَّهِ ) أى الشدة والرخاء والفقر والغنى من عند الله ؛ أى بقضاء الله وقدره . ( قَالِ  
هَؤُلَاءِ أَقْوَمُ ) بنى المنافقين ( لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ) أى ما شأنهم لا يفقهون أن كلا  
من عند الله .

قوله تعالى : مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ  
فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿٥٦﴾

قوله تعالى : ( مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ لَدُنْهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَحْبِهِ )  
 أى ما أصابك يا عبد من خصب ورخاء وصحة وسلامة فيفضل الله عليك وإحسانه إليك ،  
 وما أصابك من جَدْب وشدة فبذنب أئنته عوقبت عليه . والخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم  
 والمراد أئنته . أى ما أصابكم يا معشر الناس من خصب وأنساع ورزق فمن تفضل الله عليكم ،  
 وما أصابكم من جَدْب وضيق ورزق فمن أنفسمكم ، أى من أجل ذنوبكم وقع ذلك بكم . قاله  
 الحسن والسدى وغيرهما ؛ كما قال تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا . وَقَدْ قَبِلَ  
 الْخَطَابُ لِلْإِنْسَانِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْجَنَسُ » ؛ كما قال تعالى : « وَالْعَصِيرُ إِنْ الْإِنْسَانُ لَرَبِّهِ خَيْرٌ »  
 أى إن الناس لربى خسر ، ألا تراه استثنى منهم فقال « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا » ولا يستثنى إلا من  
 جملة أو جماعة . وعلى هذا التأويل يكون قوله « مَا أَصَابَكَ » استثناء . وقيل : فى الكلام  
 حذف تقديره يقولون . وعليه يكون الكلام متصلا ؛ والمعنى فال هؤلاء القوم لا يكادون  
 يفقهون حديثا حتى يقولوا ما أصابك من حسنة فمن الله . وقيل : إن ألف الاستفهام  
 مضمرة ؛ والمعنى أفن نفسك . ومثله قوله تعالى : « وَكَانَ نِعْمَةً مِنْهُمْ مَلَكٌ » والمعنى أو تلك  
 نعمة ؟ وكذا قوله تعالى : « فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّى » أى أهذا ربى ؟ قال  
 أبو عريش المحدث :

رَمَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لِمَ تَرْعُ . فقلت وأنكرت الوجوه ثم مُم

أراد «أم» فاضمر ألف الاستفهام وهو كثير وسيأتى . قال الأخفش «ما» بمعنى الذى . وقيل  
 هو شرط . قال النحاس : والصواب قول الأخفش ؛ لأنه نزل فى شيء بينه من الجَدْب ،  
 وليس هذا من المعاصى فى شيء ولو كان منها لكان وما أصبت من سيئة . وروى عبد الوهاب  
 ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس وأبى وابن مسعود «ما أصابك من حسنة فمن الله وما

(١) فى اللسان مادة «رعا» .

• وروى وقالوا يا خويلد لا ترع •

ودعوت الريل : سكتة ؛ يقول : سكتوى . وقال ابن حاتم : يريد ويخوف فألقى الهزلة ؛ قال : والهزلة لا تلقى إلا  
 فى الشعر ، وقد ألقاها فى هذا البيت ؛ ومناه : أن فرقت فطار على فصارا بعضى إلى بعض .

أصابك من سبيّةٍ لِن قَتِيكَ وَأَنَا كَتَبْتُكَ « فهذه قراءة على التفسير ، وقد أثبتنا بعض  
لعل الزعم من القرآن ، والحديث بذلك عن ابن مسعود وأبي مقطع ، لأن جامدا لم ير عبد الله  
ولا أيّا . وصل قول من قال : الحسنة الفتح والفتحة يوم بدر ، والسبيّة ما أصابهم يوم أحد ؛  
أنهم عوقبوا عند خلاف الرّماة الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمو ظهره ولا  
يرحوا من مكائهم ، فرأوا الهزيمة على قریش والمسلمون ينتصرون أموالهم فتركوا مصافهم ،  
فنظر خالد بن الوليد وكان مع الكفار يومئذ ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انكشف  
من الرّماة فأخذ سرّية ودار حتى صار خلف المسلمين وحمل عليهم ، ولم يكن خلف رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من الرّماة إلا صاحب الرّاية ، حفظ وصيّة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فوقف حتى استشهد مكانه ، على ما تقدّم في « آل عمران » بيانه . فأنزل الله تعالى نظيره هذه  
الآية وهو قوله تعالى : « أَوَلَمْ أَصَابَكُم مِّصْيَةٌ » يعنى يوم أحد « قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا » يعنى  
يوم بدر « فَلَمْ أَتَى هَذَا قُلٌ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ » . ولا يجوز أن تكون الحسنة هاهنا الطاعة ،  
والسبيّة المعصية كما قالت القدرية ؛ إذ لو كان كذلك لكان ما أصبت كما قدّمنا ، إذ هو  
بمعنى الفعل عندهم والكسب عندها ، وإنما تكون الحسنة الطاعة والسبيّة المعصية في نحو  
قوله : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا » وأما في هذه  
الآية فهي كما تقدّم شرحنا له من الحسب والجذب والرخاء والشدة ، على نحو ما جاء في آية  
« الأعراف » وهو قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقِصَ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ  
يَذَكَّرُونَ » . « بِالسِّنِينَ » بالجذب سنة بعد سنة ؛ حبس المطر عنهم فنقصت ثمارهم وغلت  
أسعارهم . « فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْفِرُوا يَمْحُوسٌ وَمَنْ مَعَهُ »  
أى يتشامون بهم ويقولون هذا من أجل أتباعنا لك وطاعتنا إياك ؛ فردّ الله عليهم بقوله :  
« أَلَا إِنَّمَا طَارَهُمُ عِنْدَ اللَّهِ » يعنى أن طائر البركة وطائر الشؤم من الخير والشر والنفع والضرر  
من الله تعالى لا صنع فيه لمخلوق ؛ فذلك قوله تعالى فيما أخبر عنهم أنهم يضيفونه للنبي صلى الله



عليه وسلم حيث قال : « وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » كما قال : « أَلَا إِنَّمَا طَارَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ » وكما قال تعالى : « وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيُزَادِنِ اللَّهُ » أى بقضاء الله وقدره وعلمه ، وآيات الكتاب يشهد بعضها لبعض . قال علماؤنا : ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يشك في أن كل شيء بقضاء الله وقدره وإرادته ومشيئته ، كما قال تعالى : « وَتَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً » وقال تعالى : « وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ آلٍ » .

مسألة — وقد تجاذب بعض جهال أهل السنة هذه الآية واحتج بها ، كما تجاذبها القدرية واحتجوا بها ، ووجه احتجاجهم بها أن القدرية يقولون : إن الحسنة هاهنا الطاعة ، والسيئة المعصية ؛ قالوا : وقد نسب المعصية في قوله تعالى : « وما أصابك من سيئة فمن نفسك » إلى الإنسان دون الله تعالى ؛ فهذا وجه تعلقهم بها . ووجه تعلق الآخرين منها قوله تعالى : « قل كل من عند الله » قالوا : فقد أضاف الحسنة والسيئة إلى نفسه دون خلقه . وهذه الآية إنما يتعلق بها الجهال من الفريقين جميعا ؛ لأنهم بنوا ذلك على أن السيئة هي المعصية ، وليست كذلك لما بيناه . والله أعلم . والقدرية إن قالوا « ما أصابك من حسنة » أى من طاعة « فمن الله » فليس هذا اعتقادهم ؛ لأن اعتقادهم الذى بنوا عليه مذهبهم أن الحسنة فعل المحسن والسيئة فعل المسىء . وأيضاً فلو كان لهم فيها حجة لكان يقول : ما أصبت من حسنة وما أصبت من سيئة لأنه الفاعل للحسنة والسيئة جميعا ، فلا يضاف إليه إلا بفعله لما لا يفعل فيه . نص على هذه المقالة الإمام أبو الحسين شيبب بن إبراهيم بن محمد بن حيدرة في كتابه المسمى بمنزلة الغلام في إلهام المخاصم .

قوله تعالى : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » مصدر مؤكد ، ويموز أن يكون المعنى ذا رسالة . « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » نصب على البيان والباء زائدة ، أى كفى الله شهيدا على صدق رسالة نبيه وأنه صادق .

قوله تعالى : **مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا** ﴿٨٧﴾

قوله تعالى : ( **مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** ) أعلم الله تعالى أن طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعة له . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني " في رواية . " ومن أطاع أميري ومن عصى أميري " .

قوله تعالى : ( **وَمَنْ تَوَلَّى** ) أى أعرض . ( **فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا** ) أى حافظا وراقبا لأعمالهم ، إنما عليك البلاغ . وقال القتيبي : محاسبا ؛ ففسخ الله هذا بآية السيف وأمره بقتال من خالف الله ورسوله .

قوله تعالى : **وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا** ﴿٨٨﴾ **أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُتُورَةَ** <sup>٤</sup> **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا** ﴿٨٩﴾

قوله تعالى : ( **وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ** ) <sup>٥</sup> **وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ** ) أى أمرنا طاعة ، ويموز « طاعة » بالنصب ، أى نطيع طاعة ، وهى قراءة نصرين عاصم والحسن والبخاري . وهذا فى المناققين فى قول أكثر المفسرين ؛ أى يقولون إذا كانوا عندك : أمرنا طاعة ، أو نطيع طاعة ، وقولهم هذا ليس بنافع ؛ لأن من لم يعتقد الطاعة ليس بمطيع حقيقة ، لأن الله تعالى لم يحقق طاعتهم بما أظهره ، فلو كانت الطاعة بلا اعتقاد حقيقة لحكم بها لهم ؛ فنبت أن الطاعة بالاعتقاد مع وجودها . ( **فَإِذَا بَرَزُوا** ) أى خرجوا ( **مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ** ) فذكر الطائفة لأنها فى معنى

رجال . وأدغم الكوفيون الراء في الطاء؛ لأنهما من مخرج واحد ، واستفتح ذلك الكسائي في الفعل وهو عند البصريين غير فيح . ومعنى « بَيْت » زَوْدٌ وَمَوْء . وقيل : غير وبذل وحرف؛ أى بدلوا قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما عهده إليهم وأمرهم به . والتبديع التبديل ؛ ومنه قول الشاعر <sup>(١)</sup> :

أَتَوْنِي فَلَمْ أَزِدْ مَا يَتُّوْا • وَكَانُوا أَتَوْنِي بِأَمْرِ نَكْرٍ  
لَا يَنْكَحُ أَيْمَهُمْ مُنْذِرًا • وَهَلْ يَنْكَحُ الْعَبْدُ حُرًّا لَحْرًا

آخر <sup>(٢)</sup> :

بَيْتٌ قَوْلِي عَبْدُ الْمَلِكِ • لَكَ قَاتِلُهُ اللَّهُ عَبْدًا كَفُورًا  
وَبَيْتُ الرَّجُلِ الْأَمْرِ إِنْ دَبَّرَهُ لَيْلًا ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ » .  
والعرب تقول : أَمْرٌ بَيْتٌ بَلِيلٌ إِنْ أَحْكَمَ . وَإِنَّمَا خُصَّ اللَّيْلُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقْتُ يُتَفَرَّغُ فِيهِ .  
قَالَ الشَّاعِرُ :

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بِدَيْلٍ فَلَمَّا • أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَمْ ضَوْضًا  
وَمِنْ هَذَا بَيْتُ الصَّبَامِ . وَالْيَبُوتُ : الْمَاءُ بَيْتُ لَيْلًا . وَالْيَبُوتُ : الْأَمْرُ يُبَيِّتُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ  
مُهَيَّأً بِهِ ؛ قَالَ الْهَذَلِيُّ :

وَأَجْمَلُ فِغْرَتِهَا عُسْدَةٌ • إِنْ خِفْتُ بَيُوتَ أَمْرِ عُضَالٍ

وَالْيَبُوتُ وَالْيَبَاتُ أَنْ بَاتِيَ الْعَبْدُ لَيْلًا . وَبَاتَ يَفْعَلُ كَمَا إِنْ فَعَلَ لَيْلًا ؛ كَمَا يُقَالُ : ظَلَّ  
بِالتَّهَارِ . وَبَيْتُ الشَّيْءِ قَتَرٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَمَا وَجْهُ الْحِكْمَةِ فِي ابْتِدَائِهِ بِذِكْرِ جَلَّتْهُمْ ثُمَّ قَالَ :  
« بَيْتٌ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ » ؟ قِيلَ : إِنَّمَا عَبَّرَ عَنْ حَالٍ مِنْ عِلْمِهِ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَى كُفْرِهِ وَتَفَاقَهُ ، وَصَفَحَ  
عَمَّنْ عَلِمَ أَنَّهُ سِيرَجٌ عَنْ ذَلِكَ . وَقِيلَ : إِنَّمَا عَبَّرَ عَنْ خَالٍ مِنْ شَيْءٍ وَحَارَ فِي أَمْرِهِ ، وَأَمَّا مَنْ  
سَمِعَ وَسَكَتَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ( وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُشِئُونَ ) أَيْ يَشِئُهُ فِي مَحَافِظِ أَعْمَالِهِمْ  
لِيُجَازِيَهُمْ عَلَيْهِ . وَقَالَ الزَّجَاجُ : الْمَعْنَى يَتْلُو عَلَيْكَ فِي الْكِتَابِ . وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ

(١) هو الأسود بن يفر؛ كما في اللسان مادة «نكر» .

(٢) هو الأسود بن عامر بن جرير الطائي؛ يطالب ربيلا . كما في تكملة الطبري ج ٥ ص ١٧٤ طبع بلات .

مجرد القول لا يفيد شيئاً كما ذكرنا ؛ فإنهم قالوا : طاعة ، ولقظوا بها ولم يحقق الله طاعتهم ولا حكم لهم بصحتها ؛ لأنهم لم يتقدموها . فثبت أنه لا يكون للطبع مطيعاً إلا باعتقاده مع وجودها .

قوله تعالى : ( فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا . أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ )  
 أى لا تخبر باسمائهم ؛ عن الضحاك ، يعنى المنافقين . وقيل : لا تعاقبهم . ثم أمره بالتوكل عليه والثقة به فى النصر على عدوه . ويقال : إن هذا ملسوخ بقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ » ثم طاب المنافقين بالإعراض عن التدبر فى القرآن والتفكر فيه وفى معانيه . تدبرت الشيء فكرت فى حقيقته . وفى الحديث " لا تدابروا " أى لا يؤتى بعضهم بعضاً دبره . وأدبر القوم مضى أمرهم إلى آخره . والتدبر أن يدبر الإنسان أمره كأنه ينظر إلى ما نصير إليه عاقبته . ودلت هذه الآية وقوله تعالى : « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا » على وجوب التدبر فى القرآن ليعرف معناه . وكان فى هذا رد على فساد قول من قال : لا يؤخذ من تفسيره إلا ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنع أن يتأول على ما يسوغه لسان العرب . وفيه دليل على الأمر بالنظر والاستدلال وإبطال التقليد ، وفيه دليل على إثبات القياس .

قوله تعالى : ( وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ) أى تناوذاً وتناقضاً ؛ عن ابن عباس وقتادة وابن زيد . ولا يدخل فى هذا اختلاف ألفاظ القراءات وألفاظ الأمثال والدلالات ومقادير السور والآيات . وإنما أراد اختلاف التناقض والتفاوت . وقيل : المعنى لو كان ما يخبرون به من عند غير الله لاختلف . وقيل : إنه ليس من متكلم يتكلم كلاماً كثيراً إلا وجد فى كلامه اختلاف كثير ؛ إما فى الوصف واللفظ ، وإما فى جودة المعنى ، وإما فى التناقض ، وإما فى الكذب . فأنزل الله من رجل القرآن وأمرهم بتدبره ؛ لأنهم لا يحدون فيه اختلافاً فى وصفه ولا رتاله فى معنى ، ولا تناقضاً ولا كذباً فيما يخبرون به من النيوب وما يسرون .

قوله تعالى : ( وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَكَوْزِدُوهُ إِلَى الرُّسُولِ ) وَإِلَى الْأُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا (١٧)

قوله تعالى : ( وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ ) في « إذا » معنى الشرط ، ولا يُجَازَى بها ، إن زيدت عليها « ما » وهي قليلة الاستعمال . قال سيويه . والجيد ما قال كعب بن زهير ، وإذا ما تشاء تبعت منها . مغرب الشمس فاشطاً مذخوراً<sup>(١)</sup>

يعني أن الجيد لا يحزم إذا ما كما لم يحزم في هذا البيت ، وقد تقدم في أول « البقرة » . والمعنى أنهم إذا سمعوا شيئاً من الأمور فيه أمن نحو ظفر المسلمين وقتل عدوهم ( أَوْ الْخَوْفِ ) وهو ضد هذا ( أَذَاعُوا بِهِ ) أي أفضوه وأظهروه وتحدثوا به قبل أن يغفوا على حقيقته . قيل : كان هذا من ضعة المسلمين ، عن الحسن . لأنهم كانوا يفشون أمر النبي صلى الله عليه وسلم ويظنون أنهم لا شيء عليهم في ذلك . وقال الضحاك وابن زيد : هو في المناقنين فهو عن ذلك لما يلحقهم من الكذب في الإرجاف .

قوله تعالى : ( وَكَوْزِدُوهُ إِلَى الرُّسُولِ ) وَإِلَى الْأُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ ( أي لم يحدثوا به ولم يفشوه حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يحدث به ويخفيه . أو أولوا الأمر وهم أهل العلم والفقه ، عن الحسن وقادة وغيرها . السدي وابن زيد : الولاة . وقيل : أمراء السرايا . ( لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ) أي يستخرجونه ، أي لعلوا ما ينبغي أن يفشى منهم وما ينبغي أن يكتم . والاستنباط مأخوذ من استنبط الماء إذا استخرجه . والنبط : الماء المستنبط أول ما يخرج من ماء البئر أول ما تحفر . وسُمي النبط نبطاً لأنهم

(١) وصف قاته بالشاط والسرعة بعد سير البهارة ، فشبهها في أفعالها سرعة ناشط قد ذكر من مائة أوسع . والناشط : الثور يخرج من بلد إلى بلد ، فذلك أوحش له وأدعر . ( عن شرح التواهد ) .

(٢) رابع ج ١ ص ٢٠١ طبة ثانية أو ثالثة .

يُستخرجون ما في الأرض . والاستنباط في اللغة الاستخراج ، وهو يدل على الاجتهاد إذا حُصِّم النص والإحصاء كما حُتِّم .

قوله تعالى : ( وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ) رفع بالابتداء عند سيوئه ، ولا يجوز أن يظهر الخبر عنده . والكوفيون يقولون : رفع بلولا . ( لَأَكْبِتَنَّ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ) في هذه الآية ثلاثة أقوال ؛ قال ابن عباس وغيره : للمنى أذاعوا به إلا قليلا منهم لم يُدْعَ ولم يُغْشَ . وقاله جماعة من التجويز : الكسائي والأخفش وأبو عبيد وأبو حاتم والطبري . وقيل : للمنى لعلمه الذين يستنبطونه منهم إلا قليلا منهم ؛ عن الحسن وغيره ، واختاره الزجاج قال : لأن هذا الاستنباط الأكثر يعرفه ؛ لأنه استعلام خبر . واختار الأول الفراء قال : لأن علم السرايا إذا ظهر عليه المستنبط وغيره ، والإنذاعة تكون في بعض دون بعض . قال الكوفي عنه : قللك استحسن الاستثناء من الإنذاعة . قال النحاس : فهذان قولان على الجواز ؛ يريد أن في الكلام تقديم وتأخير . وقول ثالث بنير مجاز : يكون للمنى ولولا فضل الله ورحمته بأن بعث فيكم رسولا أقام فيكم الحجة لكفرتم وأسرستم إلا قليلا منكم فإنه كان يوحد . وفيه قول رابع . قال الضحاك : للمنى لا تبعم الشيطان إلا قليلا ، أى أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حدثوا أنهم بأمر من الشيطان إلا قليلا ، يبنى الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى . وعلى هذا القول يكون قوله « إلا قليلا » مستثنى من قوله « لَأَكْبِتَنَّ الشَّيْطَانَ » . قال المهدي : وانكر هذا القول أكثر العلماء ، إذ لولا فضل الله ورحمته لأكبت الناس كلهم الشيطان .

قوله تعالى : فَتَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٨٥﴾

قوله تعالى : ( فَتَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) هذه الفاء متعلقة بقوله « وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيَهُ أَجْرًا عَظِيمًا فَتَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » أى من أجل هذا فقاتل .

وقيل : هي متعلقة بقوله : « وما لكم لا تُقاتلون في سبيل الله فقاتل » . كأن هذا المعنى : لا تدع جهاد العدو والاستنصار عليهم للمستضعفين من المؤمنين ولو وحده ؛ لأنه وقده بالنصر . قال الزجاج : أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بالجهاد وإن قاتل وحده ؛ لأنه قد حُتِمَ له النصر . قال ابن عطية : « هذا ظاهر اللفظ ، إلا أنه لم يبين في خبر قط أن القتال فَرَضَ عليه دون الأمة مدة ما ؛ فالمعنى والله أعلم أنه خطاب له في اللفظ ، وهو مثال ما يقال لكل واحد في خاصة نفسه ؛ أي أنت يا محمد وكل واحد من أمتك القول له ؛ فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك . ولهذا ينبغي لكل مؤمن أن يجاهد ولو وحده ؛ ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « والله لا قاتلتهم حتى تنفرد سألقتي <sup>(١)</sup> » . وقول أبي بكر وقت الردة : ولو خالفتني يميني لجاهدتها بشألي » . وقيل : إن هذه الآية نزلت في موسم بدر الصغرى ؛ فإن أباسفيان لما انصرف من أُحُدٍ واعد رسول الله صلى الله عليه وسلم موسم بدر الصغرى ؛ فلما جاء الميعاد خرج إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبعين راكبا فلم يحضر أبوسفيان ولم يتفق قتال . وهذا على معنى ما قاله مجاهد كما تقدم في « آل عمران » . ووجه النظم على هذا والاتصال بما قبلُ أنه وصف المنافقين بالتخطيط وإيقاع الأراجيف ، ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإعراض عنهم وبالجلد في القتال في سبيل الله وإن لم يساعده أحد على ذلك .

قوله تعالى : ﴿ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾ « تُكَلِّفُ » مرفوع لأنه مستقبل ، ولم يحزم لأنه ليس ملةً للأول . وزعم الأخفش أنه يحوز جزمه . « إِلَّا نَفْسَكَ » خبر ما لم يسم فاعله ؛ والمعنى لا تُكَلِّمُ فعل غيرك ولا تؤاخذ به .

قوله تعالى : ﴿ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكُفَّ بِأَسْ الدِّينِ كَفْرًا ﴾ فيه ثلاث مسائل : الأولى — قوله تعالى : ﴿ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي حَضَمَهم على الجهاد والقتال . يقال : حرضت فلانا على كذا إذا أمرته به . وحارص فلان على الأمر وأكَبَّ وواظب بمعنى واحد .

(١) أي حتى أموت . والساقية : صفة الفرس ؛ وكفى باقرادها من الموت لأنها لا تنفرد عما يليها إلا به .

(٢) راجع ج ٤ ص ٢٧٧ طبعة أول أو ثانية .

الثانية - قوله تعالى : ( عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ) إيطاع ، والإيطاع من الله عز وجل واجب . على أن الطمع قد جاء في كلام العرب على الوجوب ؛ ومنه قوله تعالى : « وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغَيِّرَ لِي حَبْلِي يَوْمَ الدِّينِ » . وقال ابن مقبل :<sup>(١)</sup>  
ظننى بهم كعسى وهم يتنوفة • يتنازعون جوائز الأمثال  
قوله تعالى : ( وَأَلَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا ) أى صولة وأعظم سلطانا وأقدر بأسا على ما يريد .  
( وَأَشَدُّ تَنَكُّلًا ) أى عقوبة ؛ عن الحسن وغيره . قال ابن دُرَيْد : رماه الله بُنْكَلَةً ، أى رماه بما ينكله . قال : ونكلت بالرجل تنكلا من النكال . والمنكّل الشيء الذى يُنكَلُ بالإنسان . قال :  
• وادم على أففانهم بمنكَل<sup>(٢)</sup> •

الثالثة - إن قال قائل : نحن نرى الكفار في بأس وشدة ، وقم : إن عسى بمعنى اليقين فأين ذلك الوعد ؟ قيل له : قد وجد هذا الوعد ولا يلزم وجوده على الاستمرار والدوام ، ففى وجد ولو لحظة مثلا فقد صدق الوعد ؛ فكفّ الله بأس المشركين بيد الصغرى ، وأخلفوا ما كانوا عاهدوه من الحرب والقتال « وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ » وبالحدّية أيضا عما راموه من الغدر واتهاز الفرصة ، ففطن بهم المسلمون فخرجوا فأخذوهم أسرى ، وكان ذلك والسفراء يمشون بينهم فى الصلح ، وهو المراد بقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ » على ما يأتى . وقد ألقى الله فى قلوب الأحزاب الرعب وانصرفوا من غير قتل ولا قتال ؛ كما قال تعالى « وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ » . وخرج اليهود من ديارهم وأموالهم بغير قتال المؤمنين لهم ، فهذا كله بأس قد كفّه الله عن المؤمنين ، مع أنه قد دخل من اليهود والنصارى العدد الكثير والجُمُ الغفير تحت الجزية صاغرين وتركوا المحاربة دائرين ، فكف الله بأسهم عن المؤمنين .  
والحمد لله رب العالمين •

(١) التوبة : القفر من الأرض • (٢) فى الأصول : « يتنازعون خزان الأموال » . والنصوح من السلان مادة « عسا » . (٣) هذا حديث ، وبجزه • • بصخرة أو عرض جيش جهنم •  
(٤) العائر : الدليل المهيئ •



قوله تعالى : مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِمَّا <sup>ط</sup> قَدْ  
يَشْفَعُ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِمَّا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِتًا ﴿٨٥﴾  
فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( مَنْ يَشْفَعُ ) أصل الشفاعة والشفعة ونحوها من الشفع وهو  
الزوج في العدد ؛ ومنه الشفع لأنه يصير مع صاحب الحاجة شفعاً . ومنه ناقة شفع إذا  
جمعت بين محليين في حلبة واحدة . وناقة شفع إذا اجتمع لها حمل وولد يتبعها . والشفع  
ضم واحد إلى واحد . والشفعة ضم ملك الشريك إلى ملكك ؛ فالشفاعة إذا ضم غريك إلى  
جاهك ووسيلتك ، فهي على التحقيق إظهار لمثله الشفع عند المشفع وإيصال المنفعة  
إلى المشفوع له .

الثانية — واختلف المتأولون في هذه الآية ؛ فقال مجاهد والحسن وابن زيد وغيرهم :  
هي في شفاعات الناس بينهم في حوائجهم ؛ فمن يشفع لينفع قله نصيب ، ومن يشفع ليضر  
قوله كفل . وقيل : الشفاعة الحسنة هي في البر والطاعة ، والسيئة في المعاصي . فمن شفع  
شفاعة حسنة ليصلح بين اثنين استوجب الأجر . ومن سعى بالنيمة والنية أثم ، وهذا قريب  
من الأول . وقيل : يعني بالشفاعة الحسنة الدعاء للمسلمين ، والسيئة الدعاء عليهم . وفي صحيح  
الخبز : ” من دعا بظهور الغيب استجيب له وقال الملك آمين ولك بمثل “ . وهذا هو  
النصيب ، وكذلك في الشر ؛ بل يرجع شؤم دعائه عليه . وكانت اليهود تدعو على المسلمين .  
وقيل : المعنى من يكن شفعاً لصاحبه في الجهاد يكن له نصيب من الأجر ، ومن يكن شفعاً  
لآخر في باطل يكن له نصيب من الوزر . وعن الحسن أيضاً : الحسنة ما يجوز في الدين ،  
والسيئة ما لا يجوز فيه . وكانت هذا القول جامع . والكفل الوزر والإثم ؛ عن الحسن وقائدة .  
السدى وابن زيد هو النصيب . واشتقاقه من الكساء الذي يحويه راکب البعير على سنامه

(١) كما في الأصول ؛ والذي في كتب اللغة : « شفع وشافع » وهي التي شفعتها ويدها .

لئلا يسقط . يقال : اكبضل البعير إذا أدبرت على سنامه كساء وربكت عليه . ويقال له : اكثفل لأنه لم يستعمل الظهر كله بل استعمل نصيبا من الظهر . ويستعمل في النصيب من الخير والشر ، وفي كتاب الله تعالى « يُؤْتِكُمْ كَثَلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِي » . والشافع يؤجر فيها يجوز وإن لم يُسَفِّعْ ؛ لأنه تعالى قال « مَنْ يَسْفَعْ » ولم يقل يُسَفِّعْ . وفي صحيح مسلم « أَشْفَعُوا تُؤْجَرُوا وَلَيَقْبِضَنَّ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ مَا أَحَبَّ » .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْبِتًا ﴾ « مقبِتا » معناه مُقْتَدِرًا ؛ ومنه قول الزبير بن عبد المطلب :

وَدَى ضِفْنِي كَفَفْتُ النَّفْسَ عَنْهُ • وَكُنْتُ عَلَى مَسَامِهِ مُقْبِتًا

أى قديرا . فالمنى أن الله تعالى يعطى كل إنسان قوته ؛ ومنه قوله عليه السلام : « كفى بالمرء إثمًا أن يَضِيعَ مِنْ يَقِيَّتْ » . على من رواه هكنا ، أى مَنْ هو تحت قدرته وفي قبضته من عيال وغيره ؛ ذكره ابن عطية . يقول منه : قُتُّهُ أَقْوَمُهُ قَوْتًا ، وَأَقْتُهُ أَقْيَمُهُ إِفَاتَةً فَأَنَا قَائِتٌ وَمُقْبِتٌ . وحكى الكسائي : أَقَاتٌ يُقْبِتُ . وأما قول الشاعر :

• ... إِنِّي عَلَى الْحَسَابِ مُقْبِتٌ •

فقال فيه الطبري : إنه من غير هذا المعنى المتقدم ، وإنه بمعنى الموقوف . وقال أبو عبيدة : المقيت الحافظ . وقال الكسائي : المقيت المقتدر . وقال النحاس : وقول أبي عبيدة أولى ؛ لأنه مشتق من القَوْتُ ، والقوت معناه مقدار ما يحفظ الإنسان . وقال الفراء : المقيت الذى يعطى كل رجل قوته . وجاء في الحديث : « كفى بالمرء إثمًا أن يَضِيعَ مِنْ يَقَوْتٍ وَيَقِيَّتْ » . ذكره الثعلبي . وحكى ابن فارس في المُجْمَل : المقيت المقتدر ، والمقيت الحافظ والشاهد ، وما عنده قِيَّتٌ لَيْلَةٌ وَقَوْتُ لَيْلَةٍ . والله أعلم

(١) هو السموك بن ماديا ، وأبوت تمامه ؛

قوله تعالى : وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ أَكْثَرَ  
كَانَ عَلَى كُلِّ فِتْنَةٍ حَسِيصًا ﴿٨١﴾

فيه اثنا عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ ) التَّحِيَّةُ تَفْعَلُهُ مِنْ حَيْثُ ، فَلأَصْلُ تَحِيَّةٍ  
مِثْلُ تَرْضِيَةٍ وَتُسْمِيَةٍ ، فَادْعُوا الْبَاءَ فِي الْبَاءِ . وَالتَّحِيَّةُ السَّلَامُ . وَأَصْلُ التَّحِيَّةِ الدُّعَاءُ بِالْحَيَاةِ .  
وَالْتَحِيَّاتُ هُوَ ، أَيْ السَّلَامُ مِنَ الْآفَاتِ . وَقِيلَ : الْمُلْكُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْعَمَلِيُّ :  
سَأَلْتُ الْكَسَائِيَّ عَنْ قَوْلِهِ « التَّحِيَّاتُ اللَّهُ » مَا مَعْنَاهَا ؟ قَالَ : التَّحِيَّاتُ مِثْلُ الْبَرَكَاتِ ، فَقُلْتُ :  
مَا مَعْنَى الْبَرَكَاتِ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْتُ فِيهَا شَيْئًا . وَسَأَلْتُ عَنْهَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فَقَالَ : هُوَ شَيْءٌ  
تَعْبُدُ اللَّهَ بِهِ عِبَادَهُ . فَقَدِمْتُ الْكَوْفَةَ فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِدْرِيسَ فَقُلْتُ : إِنِّي سَأَلْتُ الْكَسَائِيَّ  
وَمُحَمَّدًا عَنْ قَوْلِهِ « التَّحِيَّاتُ اللَّهُ » فَأَجَابَانِي بِكَذَا وَكَذَا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ : إِنَّهُمَا لَا مَعْنَى  
لَهُمَا بِالشَّعْرِ وَبِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ؟ ! التَّحِيَّةُ الْمُلْكُ ؟ وَأَنْشَدَ :

أَوْثَمُهَا أَبَا قَابُوسٍ حَتَّى • أُنِيخَ عَلَى تَحِيَّتِهِ بِجَنْدِي  
وَأَنْشَدَ ابْنُ خُوَيْرِزْمَتٍ :

أَسِيرُ بِهِ إِلَى النِّمَانِ حَتَّى • أُنِيخَ عَلَى تَحِيَّتِهِ بِجَنْدِي  
يُرِيدُ عَلَى مُلْكِهِ . وَقَالَ أُتْرُ :

وَلِكُلِّ مَا نَالَ الْفَتْنَى • قَدْ نَلَّاهُ إِلَّا التَّحِيَّةَ

وقال القنبري : إِنَّمَا قَالَ « التَّحِيَّاتُ اللَّهُ » عَلَى الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَرْضِ مُلُوكٌ يَحْيَوْنَ بِتَحِيَّاتٍ  
مُخْتَلَفَاتٍ ؛ فَيُقَالُ لِبَعْضِهِمْ : أَيْتَ اللَّعْنِ ، وَلِبَعْضِهِمْ إِسْلَمَ وَأَتَمَّ ، وَلِبَعْضِهِمْ عِشْ أَلْفَ سَنَةٍ .  
فَقِيلَ لَنَا : قُولُوا التَّحِيَّاتُ اللَّهُ ؛ أَيْ الْإِقْفَاطُ الَّذِي تَدُلُّ عَلَى الْمُلْكِ ، وَيَكْنَى بِهَا عَنْهُ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) أَيْتُ لِسِرِّجٍ سَدَى كَرِيهٍ وَتَوْبَةٍ

وَكُلُّ طَائِفَةٍ يَتَشَكَّلُونَ • وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفَانِيَتْ فِيهِ .

(٢) حَرْوِيٍّ بِحَسْبِ الْكَلْبِ .

ووجه النظم بما قيل أنه قال : إذا خرجتم للجهاد كما سبق به الأمر فحُتِّمَ في سفركم بحجة الإسلام فلا تقولوا لمن أتى إليكم السلام لست مؤمنًا ، بل ردُّوا جواب السلام ، فإن أحكام الإسلام تجري عليهم .

الثانية - واختلف العلماء في معنى الآية وتأويلها ؛ فروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أن هذه الآية في قسمة العاطس والرَّد على المُشْتَمِّ . وهذا ضعيف ؛ إذ ليس في الكلام دلالة على ذلك ، أمَّا الرَّد على المُشْتَمِّ فما يدخل بالقياس في معنى ردِّ التحية ؛ وهذا هو معنى مالك إن صحَّ ذلك عنه . والله أعلم . وقال ابن خُوَيزِمَةَ : وقد يجوز أن يُحمل هذه الآية على المبة إذا كانت للثواب ؛ فمن وُهب له هبة على الثواب فهو بالخيار إن شاء ردّها وإن شاء قبلها وأُثاب عليها قيمتها .

قلت : ونحو هذا قال أصحاب أبي حنيفة ، قالوا : التحية هنا الهدية ؛ لقوله تعالى : «أو ردوها» ولا يمكن ردُّ السلام بعينه . وظاهر الكلام يقتضي أداء التحية بعينها وهي الهدية ، فأمر بالتعويض إن قيل أو الرَّد بعينه ، وهذا لا يمكن في السلام . وسيأتي بيان حكم المبة للثواب والهدية في سورة «الروم» عند قوله : «وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّيًّا» إن شاء الله تعالى . والصحيح أن التحية هنا السلام ؛ لقوله تعالى : «وَلَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ» . وقال للناطقة الدُّبَيَّانِي :

تُحَيِّسُ بَعْضَ السَّوَالِيدِ بَيْنَهُمْ • وَأَكْسِيَةُ الْإِصْرِ مَعَ فَوْقِ الْمَشَاجِبِ <sup>(٢١)</sup>

أراد : ويسلم عليهم . وعلى هذا جماعة المفسرين . وإذا ثبت هذا وتقرَّرَ فَيَقَعُ الآية أن يقال : أجمع العلماء على أن الابتداء بالسلام سنة مرغَّب فيها ، وردّه فريضة ؛ لقوله تعالى : «حَيَّوْا بِأَحْسَنِّ مَتْنِهَا أَوْ رُدُّوْهَا» . واختلفوا إذا ردَّ واحد من جماعة هل يجوزُ أو لا ؛ فذهب مالك والشافعي إلى الإجزاء ، وأن المسلم قد ردَّ عليه مثل قوله . وذهب الكوفيون إلى أن ردَّ السلام

(١) آية ٢٤ (٢) قوله : «السلام» . والإصراع : انزاع الأحرار مله ؛ هو لفظ الأصغر . والمشاجبه (جمع منج بكسر الميم) : ميدان يضم دحسها ويخرج بين قوائمها وتوضع عليها الثياب .

من الفروض المتعينة؛ قالوا : والسلام خلاف الرد لأن الابتداء به تعلق ورتبه فريضة . ولو ردّ غير المسلم عليهم لم يسقط ذلك عنهم فرض الردّ، فدل على أن ردّ السلام يلزم كل إنسانه بعينه؛ حتى قال قتادة والحسن : إن المصلّي ردّ السلام كلاما إذا سلّم عليه ولا يقطع ذلك عليه صلاته؛ لأنه فعل ما أمر به . والناس على خلافه . احتج الأولون بما رواه أبو داود عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " يُعزى من الجماعة إذا مرّوا أن يسلم أحدهم . ويعزى عن الجلوس أن ردّ أحدهم " . وهذا نص في موضع الخلاف . قال أبو عمر : وهو حديث حسن لا معارض له ، وفي إسناده سعيد بن خالد ، وهو سعيد بن خاله الخزاعي مدنيّ ليس به بأس عند بعضهم ؛ وقد ضعفه بعضهم منهم أبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وجعلوا حديثه هذا منكرا لأنه انفرد فيه بهذا الإسناد ؛ على أن جد الله ابن الفضل لم يسمع من عبيد الله بن أبي رافع ؛ بينهما الأعرج في غير ما حديث . والله أعلم . واحتجوا أيضا بقوله عليه السلام : " يسلم القليل على الكثير " . ولما أجمعوا على أن الواحد يسلم على الجماعة ولا يحتاج إلى تكريره على عداد الجماعة ، كذلك ردّ الواحد عن الجماعة وينوبه عن الباقي كفروض الكفاية . وروى مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " يسلم الراكب على الماشي وإنما سلم واحد من القوم أجرا عنهم " . قال علماؤنا ، وهذا يدل على أن الواحد يكفي في الرد ؛ لأنه لا يقال أجرا عنهم إلا فيما قد وجب . والله أعلم . قلت : هكذا تأول علماؤنا هذا الحديث وجعلوه حجة في جواز رد الواحد ؛ وفيه قلق .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ خَيُّوا بِأَحْسَنِّ مِمَّا أَوْ رَدُّوهُا ﴾ ردّ الأحسن أن يزيد فيقول :

عليك السلام ورحمة الله ؛ لمن قال : سلام عليك . فإن قال : سلام عليك ورحمة الله ؛ زدت في ردك ؛ وبركاته . وهذا هو النهاية فلا مزيد . قال الله تعالى غبرا عن البيت الكريم ورحمة الله وبركاته . على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى . فإن انتهى بالسلام طائفة ، زدت في ردك الواو في أول كلامك فقلت : وعليك السلام ورحمة الله وبركاته . والرد بالثلاث أن يقول لي قال السلام عليك : عليك السلام ، إلا أنه ينبغي أن يكون السلام كله بلفظ الجماعة وإن كان

الْمُسَلَّمُ عَلَيْهِ وَاحِدًا . وَرَى الْأَمْتَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ : إِذَا سَلَّمْتَ عَلَى الْوَاحِدِ فَقُلْ :  
السَّلَامُ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ سَمْعَهُ الْمَلَائِكَةَ . وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ يَكُونُ بِفِظِّ الْجَمْعِ ، قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ :  
يَقُولُ الْمُسَلَّمُ السَّلَامُ عَلَيْكَ ، وَيَقُولُ الرَّادُّ وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ، أَوْ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ كَمَا قِيلَ لَهُ ،  
وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ « أَوْرَدُوهُمَا » وَلَا تَقُلْ فِي رَدِّكَ : سَلَامٌ عَلَيْكَ .

الرابعة - والاختيار في التسليم والأدب فيه تقديم اسم الله تعالى على اسم المخلوق ؛  
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » . وَقَالَ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « رَحْمَةُ اللَّهِ  
وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكَ أَهْلَ الْبَيْتِ » . وَقَالَ نَحْبُورًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ : « سَلَامٌ عَلَيْكَ » . وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ  
وَمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَلَقَ اللَّهُ مِنْ وَجْهِ آدَمَ  
عَلَى صُورَتِهِ طَوْلَهُ سِتُونَ ذِرَاعًا فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ أَذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ التَّغَرُّوهُمْ فَمَنْ نَفَرَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ  
جُلُوسًا فَاسْتَمَعَ مَا يَجْهَرُونَكَ فَانْهَاجَتْكَ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذَرِيَّتِكَ - قَالَ - فَذَهَبَ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكَ  
فَقَالُوا السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحمةُ اللَّهِ - قَالَ - فزادوه وَرَحمةُ اللَّهِ - قَالَ - فَكُلٌّ مِنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ  
عَلَى صُورَةِ آدَمَ وَطَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا فَلَمْ يَزَلْ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدَهُ حَتَّى الْآنَ » .

قلت : فقد جمع هذا الحديث مع صحته فوائد سبع : الأولى - الإخبار عن صفته  
خَلَقَ آدَمَ - الثانية - أَنَا نَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَيْهَا بِفَضْلِهِ . الثالثة - تَسْلِيمُ الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ .  
الرابعة - تقديم اسم الله تعالى . الخامسة - الرد بالمثل لقولهم : السَّلَامُ عَلَيْكَ . السادسة -  
الزيادة في الرد . السابعة - إجابة الجميع بالرد كما يقول الكوفيون . والله أعلم .

الخامسة - فَإِنْ رَدَّ فَقَدْ تَمَّ اسْمُ الْمُسَلَّمِ عَلَيْهِ لَمْ يَأْتْ مَعْزُومًا وَلَا مَكْرُوهًا ؛ لِثَبُوتِهِ مِنَ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَمْ يَحْسَنْ الصَّلَاةَ وَقَدْ سَلَّمَ عَلَيْهِ : « وَعَلَيْكَ السَّلَامُ .  
أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحمةُ اللَّهِ ؛ حِينَ أَخْبَرَهَا النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ جَبْرِيلَ يقرأُ عَلَيْهَا السَّلَامَ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ . وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ

(١) قَالَ النَّبِيُّ : « هَذِهِ الرَّايَةُ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ الصَّغِيرَ فِي صُورَةِ طَائِفٍ إِلَى آدَمَ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ خَلَقَ فِي أَوَّلِ  
نَشَأَتِهِ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي كَانَ طَائِفًا فِي الْأَرْضِ وَتَوَقَّى طَائِفًا » .

من الفقه أن الرجل إذا أرسل إلى رجل بسلامه فعليه أن يرده كما يرده عليه إذا لم يرد عليه ، ووجه رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي يقرئك السلام ؛ فقال : «عليك وعلى أبيك السلام» . وقد روى النسائي وأبو داود من حديث جابر بن سليم قال : لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : عليك السلام يا رسول الله ؛ فقال : «لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الميت ولكن قل السلام عليك» . وهذا الحديث لا يثبت ، إلا أنه لما جرت عادة العرب بتقديم اسم المدعو عليه في الشكر كفولهم : عليه لعنة الله وغضب الله . قال الله تعالى : «وَإِنْ مَلَكَ لَعَنِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ» . وكان ذلك أيضا دأب الشعراء وعادتهم في تحية الموتى ؛ كفولهم :

عليك سلام الله قيس بن عاصم \* ورحمته ما شاء أن يترحمًا

وقال آخر هو الشماخ : <sup>صوجد رَأَى حُوَ السَّمَاخُ</sup>

عليك سلام الله من أمير وباركت \* يدُ الله في ذاك الأديم المُمزقِ

نهاه عن ذلك ، لأن ذلك هو اللفظ المشروع في حق الموتى ؛ لأنه عليه السلام ثبت عنه أنه سلم على الموتى كما سلم على الأحياء فقال : «السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» . فقالت عائشة : قلت يا رسول الله ؛ كيف أقول إذا دخلت المقابر ؟ قال : «تقولى السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين» الحديث ؛ وسيأتي في سورة «الأنعام» إن شاء الله تعالى .

قلت : وقد يحتمل أن يكون حديث عائشة وغيره في السلام على أهل القبور جيمعهم إذا دخلها وأشرف عليها ، وحديث جابر بن سليم خاص بالسلام على المور المقصود بالزيارة . والله أعلم .

السابعة - من السنة تسليم الراكب على المسافر ، والقائم على القاعد ، والقليل على الكثير ؛ هكذا جاء في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يسلم الراكب» فذكره فبدأ بالراكب لعل مرتبته ؛ ولأن ذلك أبعد له من الزهو ،

وكذلك قبل في الماشي مثله . وقيل : لما كان القاعد على حال وقار وثبوت وسكون فله  
مزية بذلك على الماشي ؛ لأن حاله على العكس من ذلك . وأما تسليم القليل على الكثير  
فمראה لشرفية جمع المسلمين وأكثرتهم . وقد زاد البخاري في هذا الحديث " ويسلم البصير  
على الكبير " . وأما تسليم الكبير على الصغير فروى أشعث عن الحسن أنه كان لا يرى التسليم  
على الصبيان ؛ قال : لأن الرذ فرض والصبي لا يلزمه الرذ فلا ينبغي أن يسلم عليهم . وروى  
عن ابن سيرين أنه كان يسلم على الصبيان ولكن لا يسميهم . وقال أكثر العلماء : التسليم  
عليهم أفضل من تركه . وقد جاء في الصحيحين عن سيار قال : كنت أمشي مع ثابت فتر  
بصيان فسلم عليهم ، وذكر أنه كان يمشي مع أنس فتر بصيان فسلم عليهم ، وحدث أنه كان  
يمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتر بصيان فسلم عليهم . لفظ مسلم . وهذا من خلقه  
العظيم صلى الله عليه وسلم ، وفيه تدريب للصغير وحض على تعليم السن ورعاية لهم على آداب  
الشريعة فيه ؛ فلتقتد .

وأما التسليم على النساء فاجتزأ إلا على الشابات ممن خوف الفتنة من مكالمتهن بترعة شيطان  
أو خائنة قين . وأما المتجالات والعجز الحسن للأمن فيما ذكرناه ؛ هذا قول عطاء وقادة ،  
وإليه ذهب مالك وطائفة من العلماء . ومنعه الكوفيون إذا لم يكن منهن ذوات محرم وقالوا :  
لما سقط عن النساء الأذان والإقامة والجهر بالقراءة في الصلاة سقط عنهن رد السلام فلا  
يسلم عليهن . والصحيح الأول لما أخرجه البخاري عن سهل بن سعد قال : كنا نفرح بيوم  
الجمعة . قلت ولم ؟ قال : كانت لنا عجوز ترسل إلى بضاعة - قال ابن مسleme : نخل بالمدينة -  
فتأخذ من أصول السلق فتطرحه في القدر وتكررك حبلى من شعير ، فإذا صلينا الجمعة انصرفنا  
فنسلم عليها فنقدمه إليها فنفرح من أجله ، وما كنا نقبل ولا نتفدى إلا بعد الجمعة . تكرر  
أى نطحن ؛ قاله القتيبي .

(١) الحجة : المرة المستمرة .

(٢) السلق ( بكسر السين ) : نبت له ورق طوال وأصله كاهب في الأرض وورده رصاص يطبخ .



الثامنة - والسنة في السلام والجواب الجهر؛ ولا تكفي الإشارة بالإصبع والكف عنه الشافعي، وعندنا تكفي إذا كان على بُعد؛ روى ابن وهب عن ابن مسعود قال؛ السلام اسم من أسماء الله عز وجل وضمه الله في الأرض فأفشوه بينكم؛ فإن الرجل إذا سلم على القوم فردوا عليه كان له عليهم فضل درجة لأنه ذكرهم؛ فإن لم يردوا عليه ردّ عليه من هو خير منهم وأطيبه. وروى الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث قال؛ إذا سلم الرجل على القوم كان له فضل درجة؛ فإن لم يردوا عليه ودّت عليه الملائكة ولعنّتهم. فإذا ردّ المسلم أسمع جوابه لأنه إذا لم يُسمع المسلم لم يكن جواباً له؛ ألا ترى أن المسلم إذا سلم بسلام لم يسمعه المسلم عليه لم يكن ذلك منه سلاماً، فكذلك إذا أجاب يجواب لم يسمع منه فليس يجواب. وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال؛ "إذا سلمتم فاسمعوا وإذا ردّدتم فاسمعوا وإذا قصّدتهم فأفقدوا بالأمانة ولا يرفعن بعضكم حديث بعض". قال ابن وهب؛ وأخبرني أسامة بن زيد من نافع قال؛ كنت أسير رجلاً من فقهاء الشام يقال له عبد الله ذكرنا غبستني دابتي يقول؛ ثم أدركته فلم أسلم عليه؛ فقال؛ ألا تسلم؟ فقلت؛ إنما كنت مملوكاً؛ فقال؛ وإن صح؛ لقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسايرون فيفرق بينهم الشجر فإذا التقوا سلم بعضهم على بعض.

التاسعة - وأما الكافر فكلم الردّ عليه أن يقال له؛ وطيبكم. قال ابن عباس وغيره؛ المراد بالآية؛ «وإذا حييتم بتحيةٍ» فإذا كانت من مؤمن «فحيوا بأحسن منها» وإن كانت من كافر فردوا على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقال لهم «وطيبكم». وقال عطاء؛ الآية في المؤمنين خاصة؛ ومن سلم من غيرهم قيل له؛ طيبكم؛ كما جاء في الحديث.

قلت؛ فقد جاء إثبات الواو وإسقاطها في صحيح مسلم «طيبكم» بنحو وهي الرواية الواضحة المعنى؛ ولما مع إثبات الواو فيها إشكال؛ لأن الواو المعلقة تقتضي التشريك فيزيم منه أن يدخل معهم فيما دعوا به طيباً مع الذين صلوا من سامة ديناً؛ فاختلف المتأولون لذلك مل أقوال؛ أولها أن يقال؛ إن الواو على بابها من المطف؛ غير أنها تجاب عليهم ولا

يُحَابُونَ مِنَّا ، كما قال صلى الله عليه وسلم . وقيل : هي زائفة . وقيل للاستئناف .  
والأولى أولى . ورواية حذف الواو أحسن معنى وإثباتها أصح رواية وأشهر ، وعليها من  
العلماء الأكثر .

العاشرة - واختلف في رد السلام على أهل الذمة هل هو واجب كالرد على المسلمين ؛  
واليه ذهب ابن عباس والشَّعْبِيُّ وقَتَادَةُ تَمَسُّكَ بِعَمُومِ الْآيَةِ وبِالْأَمْرِ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِي صَحِيحِ  
السُّنَنِ . وذهب مالك فيما رَوَى عَنْهُ أَنَسُ بْنُ وَهَبٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛ فَإِنْ  
وَدِدْتَ قَتَلَ : عَلَيْكَ . واختار ابن طائوس أن يقول في الرد عليهم : علاك السلام ، أى ارفع  
هناك . واختار بعض علمائنا السلام ( بكسر السين ) بمعنى به الحجارة . وقول مالك وغيره في ذلك  
كأن شاف كما جاء في الحديث ، وسيأتي في سورة « مريم » القول في ابتدائهم بالسلام  
هند قوله تعالى إخباراً عن إبراهيم في قوله لإبيه « سلام عليك » . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا أَوْ لَا  
أَدُلَّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ أَفْشَوْا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ » . وهذا يقتضى إفساء بين المسلمين  
دون المشركين .

الحادية عشرة - وَلَا يُسَلِّمُ عَلَى الْمُصَلِّيِّ فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَدُّهُ بِالْإِشَارَةِ  
بِيَدِهِ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ يَرُدُّ . وَلَا يُبْنِي أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى مَنْ يَقْضِي  
حَاجَتَهُ فَإِنْ قُضِيَ لَمْ يَزِمَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ . دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذه  
الحال فقال له : « إِنْ أَوَّجَدْتَنِي أَوْ رَأَيْتَنِي عَلَى هَذِهِ الْحَالِ فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ فَإِنَّكَ إِنْ سَلَّمْتَ عَلَيَّ  
لَمْ أَرِدْ عَلَيْكَ » . وَلَا يُسَلِّمُ عَلَى مَنْ يقرأ القرآن فيقطع عليه قراءته ، وهو بالخيار إن شاء رد وإن  
شاء أمسك حتى يفرغ ثم يرد . وَلَا يُسَلِّمُ عَلَى مَنْ دخل الحمام وهو كاشف العورة أو كان  
مُسْتَفْزِلاً بِمَا لَهُ دَخَلَ بِالْحَمَامِ ، وَمَنْ كَانَ بِنَخْلٍ ذَلِكَ سَلَّمَ عَلَيْهِ .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ) معناه خفيظا .  
 وقيل : كافيا ؛ من قولهم : أحسبني كذا أى كفايتي ، ومثله حَسْبُكَ اللَّهُ . وقال قتادة : محاسباً ؛  
 كما يقول أَيْكَل بمعنى مواكل . وقيل : هو قفيل من الحساب ، وحُصِنَت هذه الصفة هنا ؛  
 لأن معنى الآية في أن يزيد الإنسان أو ينقص أو يوقى قدر ما ييجي به . روى التَّسَنُّي عن  
 عمران بن حصين قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل فسلم ، فقال : السلام عليكم .  
 فردَّ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : " عشر " ثم جلس ؛ وجاء آخر فسلم فقال :  
 السلام عليكم ورحمة الله ؛ فردَّ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : " عشرون " ثم جلس ؛  
 وجاء آخر فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛ فردَّ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال :  
 " ثلاثون " . وقد جاء هذا الخبر مُفَسَّرًا وهو أن من قال لأخيه المسلم : سلام عليكم كتب  
 له عشر حسنات ، وإن قال السلام عليكم ورحمة الله كتب له عشرون حسنة . فإن قال  
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كتب له ثلاثون حسنة ، وكذلك لمن ردَّ من الأجر . والله أعلم .  
 قوله تعالى : اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ  
 فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾

قوله تعالى : ( اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ) ابتداء وخبر . واللام في قوله ( لِيَجْمَعَنَّكُمْ )  
 لام القسم ؛ تركت في الذين شكوا في البتِّ فأقسم الله تعالى بنفسه . وكل لام بعدها نون  
 مشددة فهو لام القسم . ومعناه في الموت وتحت الأرض ( إلى يوم القيامة ) . وقال بعضهم  
 " إلى " صلة في الكلام ، معناه ليجمعنكم يوم القيامة . وسميت القيامة قيامة لأن الناس  
 يقومون فيه لرب العالمين جل وعز ؛ قال الله تعالى : « أَلَا يَتْلُوَ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ  
 عَظِيمٍ . يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » . وقيل : سُمِّيَ يوم القيامة لأن الناس يقومون من  
 قبورهم إليها ؛ قال الله تعالى : « يَوْمَ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ مِرَاقًا » . وأصل القيامة الواو .  
 ( وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ) نصب على البيان ، والمعنى لا أحد أصدق من الله . وقرأ حمزة

والكسائي « ومن أزدق » بازاي . الباقون : بالصاد ، وأصله الصاد إلا أن يُقرب مخرجها  
جعل مكانها زاي . .

قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكَّهُمْ بِمَا كَسَبُوا  
أَتَرِيدُونَ أَنْ يَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ۝٨٨ ﴾

قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾ « فِتْنَيْنِ » أى فرقتين مختلفتين . روى مسلم  
عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى أحد فرجع ناس من كان معه ، فكان  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فرقتين ؛ فقال بعضهم : نقتلهم . وقال بعضهم لا ؛  
فقلت « مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ » . وأخرجه الترمذى وزاد « وقال : ” إنها طيبة  
فتنى الخبيث كما تنفى النار خبث الحديد ” قال : حديث حسن صحيح » . وقال البخارى :  
” إنها طيبة تنفى الخبيث كما تنفى النار خبث الفضة ” . والمعنى ” بالمنافقين هنا عبد الله  
ابن أبى وأصحابه الذين خذلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ورجعوا بمسكرهم بعد  
أن نرجعوا ؛ كما تقدم فى « آل عمران » . وقال ابن عباس : هم قوم بمكة آمنوا وتركوا  
المجرة ، قال الضحاك : وقالوا إن ظهر محمد صلى الله عليه وسلم فقد عرفنا ، وإن ظهر قومنا  
فهو أحب إلينا . فصار المسلمون فيهم فتنين قوم يتولونهم وقوم يتبرعون منهم ؛ فقال الله  
عز وجل « مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ » . وذكر أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه أنها  
نزلت فى قوم جاءوا إلى المدينة وأظهروا الإسلام فأصابهم وباء المدينة ومُحماها ؛ فَأَرَكُسُوا فخرجوا  
من المدينة ، فاستقبلهم نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : ما لكم رجعتم ؟ قالوا :  
أصابنا وباء المدينة فَأَجْتَوَيْنَاهَا ؛ فقالوا : ما لكم فى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ؟  
فقال بعضهم : نافقوا . وقال بعضهم : لم ينافقوا ، هم مسلمون ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ  
« مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكَّهُمْ بِمَا كَسَبُوا » الآية . حتى جاءوا المدينة يزعمون  
أنهم مهاجرون ، ثم آرتوا بعد ذلك ، فَأَسْتَأْذَنُوا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة لياتوا

بيضاء لهم يتجرون فيها ، فاختلف فيهم المؤمنون فقاتل يقول : هم منافقون ، وقال يقول : هم مؤمنون ، فبين الله تعالى نفاقهم وأزل هذه الآية وأمر بقتلهم .

قلت : وهذان القولان يتضدّهما سياق آخر الآية من قوله تعالى : « حتى يهاجروا » ، والأول أصحّ نقلاً ، وهو اختيار البخاري ومسلم والترمذي . و « قَتَيْنِ » نصب على الحال ؛ كما يقال : مالك قائماً ، عن الأخفش . وقال الكوفيون : هو خبر « ما لكم » تكبر كان وظنفت ، وأجازوا إدخال الألف واللام فيه وحكى الفراء « أركسهم ، وركسهم » أى رذم إلى الكفر ونكسهم ؛ وقال الضربن ثُميل والكسائي . والتكس والكس قلب النش ، على رأسه ، أورد أوله على آخره ، والمركوس المنكوس . وفي قراءة عبد الله وأبى رضى الله عنهما « والله رَكْسهم » . وقال ابن رَوَاحَة : هم أركسوا في فتنة مظلمة كسواد الليل يتلوها قتن . أى نكسوا . وارتكس فلان في أمر كان نجماً منه . والرُّكُوسِيَّة قوم [لم دين] بين النصارى والصابئين . والرايس الثور وسط اليَدر والثيران حواله حين الدباس . ( أُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَسَلَ اللَّهُ ) أى ترشدوه إلى الثواب بأن يحكم لهم بحكم المؤمنين . ( فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ) أى طريقاً إلى الهدى والرشد وطلب الحجة . وفي هذا رد على القدريه وغيرهم القائلين بخلق هدام وقد تقدم .

قوله تعالى : وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَكَوْنُونَ سَوَاءً فَلَا تَخْذِلُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يَهْجُرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَبْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَخْذِلُوا مِنْهُمْ وُلِيَّاءَ وَلَا نَصِيرًا ﴿١٤٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَتْلُوكُمْ فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يَقْتُلُوكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ أَلْسَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾

(١) زيادة عن كتب الفقه . (٢) اليدر (بروزن خير) : الموضع الذى يداس فيه الطعام .

(٣) راجع ج ١ ص ١٤٩ طبعة ثانية أو ثالثة .

فيه خمس مسائل :

الأول - قوله تعالى : ( وَذُوا لَوْ تَكْفُرُونَ ) أى تمنوا أن تكونوا كهم في الكفر والفاق شرع سواء ، فأمر الله تعالى بالبراءة منهم فقال : ( فَلَا تَقْبَلُوا مِنْهُمْ أَوْيَةً حَتَّى يَخْرُجُوا ) ؛ كما قال تعالى : « مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُخْرُجُوا » والمهجرة أنواع : منها الهجرة إلى المدينة لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت هذه واجبة أول الإسلام حتى قال : " لا هجرة بعد الفتح " . وكذلك هجرة المنافقين مع النبي صلى الله عليه وسلم في الفزوات . وهجرة من أسلم في دار الحرب فلها واجبة . وهجرة المسلم ما حرم عليه ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : " والمهاجر من هجر ما حرم الله عليه " . وهاتان الهجرةتان ثابتان الآن . وهجرة أهل المعاصي حتى يرجعوا تائبين لم فلا يَكْفُرُونَ ولا يَخَالِفُونَ حتى يتوبوا ؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع كعب وصاحبيه . ( فَإِنْ تَوَلَّوْا فَذُكُّهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ ) يقول : إن أعرضوا عن التوحيد والهجرة فأسروهم واقتلهم . ( حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ) عام في الأماكن من حل وحرم . والله أعلم . ثم استثنى وهى :

الثانية - قال : ( إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ ) أى يتصلون بهم ويدخلون فيما بينهم من الجوار والخلف ؛ المعنى : فلا تقتلوا قوما بينهم وبين من بينكم وبينهم عهد فإنهم على عهدهم ، ثم انتسخت اليهود فانتسخ هذا . هذا قول مجاهد وابن زيد وغيرهم ، وهو أصح ما قيل في معنى الآية . قال أبو عبيد : يتصلون يتسبون ؛ ومنه قول الأعشى :

إِذَا أَنْصَلَتْ لِبَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ • وَبَكَرٌ سَبَّهَا وَالْأَثُوفُ رَوَاغُ

يريد إذا انتسبت . قال المهدي : وأنكره العلماء ؛ لأن النسب لا يمنع من قتال الكفار وقتلهم . وقال النحاس : وهذا غلط عظيم ؛ لأنه يذهب إلى أن الله تعالى حظر أن يقاتل أحد بينه وبين المسلمين نسب ، والمشركون قد كان بينهم وبين السابقين الأولين إنساب ، وأشد من هذا الجهل بأنه كان ثم نسخ ؛ لأن أهل التأويل يجمعون على أن النسخ له « براءة » وإنما تركت « براءة » بعد الفتح وبعد أن انقطعت الحروب . وقال معناه الطبري .

قلت : حل بعض العلماء معنى ينتسبون على الأمان ؛ أى أن المنتسب إلى أهل الأمان آمن إذا أمن الكل منهم ، لاعل معنى النسب الذى هو بمعنى القرابة . واختلف فى هؤلاء الذين كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم ميثاق ؛ فقليل : بنو مُدَلِج . عن الحسن : كان بينهم وبين قريش عقد ، وكان بين قريش وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد . وقال عكرمة : نزلت فى هلال بن عُويم ومُراقفة بن جُعشم وخزيمة بن عامر بن عبد مناف كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد . وقيل : خزاعة . وقال الضحاك عن ابن عباس : أنه أراد بالقوم الذين بينكم وبينهم ميثاق بنى بكر بن زيد بن مائة ، كانوا فى الصلح والمُدنة .

الثالثة - فى هذه الآية دليل على إثبات المودعة بين أهل الحرب وأهل الإسلام إذا كان فى المودعة مصلحة للسلمين ، على ما يأتى بيانه فى «الأفعال وبراءة» إن شاء الله تعالى .

الرابعة - قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ أى ضاقت . وقال ليد : أسهلت وأتصبت كحذغ مُنيغة . جرداء يتحصر دونها جراحها<sup>(١)</sup>

أى تضيق صدورهم من طول هذه النحلة ؛ ومنه الحصر فى القول وهو ضيق الكلام على المتكلم . والحصر الكتوم للسرى قال جرير :

ولقد تَسَقَطَنِي الوشاة فصادفوا • حَصِرًا بِسِرِّكَ يَا أَمِيَّ ضَمِينَا

ومعنى « حَصِرَتْ » قد حَصِرَتْ فاضمرت قد ؛ قاله الفراء . وهو حال من المضمر المرفوع فى جاءوكم ؛ كما تقول : جاء فلان ذهب عقله ، أى قد ذهب عقله . وقيل : هو خبر بعد خبر ؛ قاله الزجاج . أى جاءوكم ثم أخبر فقال : « حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » فعلى هذا يكون « حَصِرَتْ » بدلا من جاءوكم . وقيل : « حَصِرَتْ » فى موضع خفض على التثنية لقوم . وفى حَرْفِ آتِيَّةٍ « إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ليس فيه « أَوْ جَاءُوكُمْ »<sup>(٢)</sup> . وقيل : تقديره أَوْ جَاءُوكُمْ رجالا أَوْ قوما حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ؛ فهى صفة موصوف منصوب على الحال . وقرأ الحسن « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ » نصب على

(١) جرام (جمع جارم) وهو الذى يصرم التمر ويجهده .

(٢) كذا فى الأصول وتفسير ابن عطية . والذى فى البحر والدر المحزون والكشاف : « جاءوكم بغير أرو » .

الحال، ويجوز رفعه على الإبتداء والخبر . وحكى « أو جاعوكم حصرات صدورهم » ، ويجوز  
الرفع . وقال محمد بن يزيد : « حصرت صدورهم » هو دماء طيهم ، كما تقول : لمن الله  
الكافر ، وقاله المبرد - وضمه بعض المفسرين وقال : هذا يقتضى ألا يقاتلوا قومهم ؛ وذلك  
فاسد لأنهم كفار وقومهم كفار . وأجيب بأن معناه صحيح ؛ فيكون عدم القتال في حق  
المسلمين تمييزا لهم ، وفي حق قومهم تحقيرا لهم . وقيل : « أو » بمعنى الواو ؛ كأنه يقول :  
إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق وجاعوكم ضيقة صدورهم عن قتالكم والقتال معكم فكروها قتال  
الفرقيين . ويحتمل أن يكونوا معاهدين على ذلك فهو نوع من العهد ، أو قالوا نسلم  
ولا نقاتل ، فيحتمل أن يقبل ذلك منهم في أول الإسلام حتى يفتح الله قلوبهم للتقوى ويشرحها  
للإسلام . والأول أظهر . والله أعلم . ( أَوْ يُقَاتِلُوا ) في موضع نصب ؛ أى عن أن يقاتلوكم .  
الخامسة - قوله تعالى : ( وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ ) تسلط الله تعالى المشركين  
على المؤمنين هو بأن يقدريهم على ذلك ويقويهم إما عقوبة وإما إذاعة المنكر وظهور  
المعاصي ، وإما ابتلاء واختبارا كما قال تعالى : « وَلَتَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ  
وَيَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ » ، وإما تعجيبا للذنوب كما قال تعالى : « وَيُمَحِّصُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا » .  
والله أن يفعل ما يشاء ويسلط من يشاء على من يشاء إذا شاء . ووجه النظم والاتصال بما قبل  
أى أقتلوا المنافقين الذين اختلفتم فيهم إلا أن يساجروا ، وإلا أن يتصلوا بمن بينكم وبينهم  
ميثاق فيدخلون فيما دخلوا فيه فلهم حكمهم ، وإلا الذين جاعوكم قد حصرت صدورهم عن أن  
يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم فدخلوا فيكم لاقتلهم .

قوله تعالى : سَتَجِدُونَ أَعْرَابِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ  
كُلَّ مَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْرِزُوا لَكُمْ وَيَلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَمَ  
وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ نَخَذُوهُمْ Wَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا  
لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴿٥١﴾



قوله تعالى - ( سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوا بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ ) معناها معنى الآية الأولى . قال قتادة : نزلت في قوم من تيمامة طلبوا الأمان من النبي صلى الله عليه وسلم ليأمنوا عنده وعند قومهم . مجاهد : هي في قوم من أهل مكة . وقال السدي : نزلت في نعيم ابن مسعود كان يأمن المسلمين والمشركين . وقال الحسن : هذا في قوم من المنافقين . وقيل : نزلت في أسد وغطفان قدموا المدينة فأسلموا ثم رجعوا إلى ديارهم فأظهروا الكفر . قوله تعالى : ( كَلَّا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا )قرأ يحيى بن وثاب والأعمش « رُدُّوا » بكسر الزاء ؛ لأن الأصل « رَدُّوا » فأدغم وقلت الكسرة على الزاء « إلى الفتن » أي الكفر « أُرْكَسُوا فِيهَا » . وقيل : أي سجدون من بظهر لك الصلح ليأمنوك ؛ وإذا سمعت لهم فتنة كان مع أهلها عليكم . ومعنى « أُرْكَسُوا فِيهَا » أي اتكسوا على عهدكم الذين عاهدوا . وقيل : أي إذا دُعوا إلى الشرك رجعوا وعادوا إليه .

قوله تعالى : وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾

فيه عشرة مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ) هذه آية من اتهامات الأحكام . والمعنى ما ينبغي للمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ؛ فقوله « وما كان » ليس على النفي وإنما هو على التحريم والنهي ، كقوله : « وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ » ولو كانت على النفي لما وجد مؤمن قتل مؤمناً قط ؛ لأن ما فاه الله لا يجوز وجوده ، كقوله

تعالى : « مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُبْنُوا شَجَرًا » . فلا يقدر العباد أن يبنوا شجرها أبدا . وقال قتادة : المعنى ما كان له ذلك في عهد الله . وقيل : ما كان له ذلك فيما سلف ، كما ليس له الآن ذلك بوجه ، ثم استثنى استثناء مقطعا ليس من الأول وهو الذي يكون فيه « إلا » بمعنى « لكن » والتقدير ما كان له أن يقتله البتة لكن إن قتله خطأ فليبه كذا ؛ هنا قول ميبويه والراجح وجههما الله . ومن الاستثناء المقطع قوله تعالى : « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ » . وقال النابغة :

وقفت فيها أصيلاً أسألها \* عبت جواباً وما بالزج من أحد  
إلا الأورى لآياً ما أيتها \* والثوى كالحوض المظلومة الجلد<sup>(٢)</sup>

فما لم تكن « الأورى » من جنس أحد حقيقة لم تدخل في لفظه . ومثله قول الآخر :

أسمى مقام خلا لا أنيس به \* إلا السباع ومر الريح بالفرج<sup>(٣)</sup>

وقال آخر :

وبلدة ليس بها أنيس \* إلا البعير وإلا العيس<sup>(٤)</sup>

وقال آخر :

وبعض الرجال نخلة لأجتي لها \* ولا ظل إلا أن تُعد من النخل

أنشد ميبويه ؛ ومثله كثير ، ومن أبدعه قول جرير :

من البيض لم تظن بعيدا ولم تظن \* على الأرض إلا ذيل مرط مرحل<sup>(٥)</sup>

(١) أميلان : فصر أصلان جمع الأصيل وهو وقت ما بعد العصر إلى المغرب . (٢) الأورى : جمع أورى وهو حل ثمة به الذابة في عيسها . الأورى : الثقة . والثوى : حفرة تجعل حول البيت وانخبة للآ يصل إليها الماء . والمظلومة : الأرض التي حفر فيها حوض لم تستحق ذلك ؛ بنى أرضاً مروا بها في برية فتحوّروا حوضاً سقوا فيه إبلهم وليس بموضع نحو يض . والجلد : الأرض التي يصعب حفرها . (٣) البيت لأبي نراش الهذلي . ومقام : واد بالجزاز . الفرق (بالتركيب والفتح والسكون) : شجر يدخ به . (٤) البعير : الطباء . واحدها بعفور . والعيس : بقرة الوحش ليانها ، والعيس اليابس وأعله في الإبل فاستأده البقر . (٥) المرحل : ضرب من برود اليمن ؛ سمى مرحلاً لأن عليه تصاوير رحل .

كانه قال : لم تَطأ على الأرض إلا أنت بطأ ذيل البُرد . وزلت الآية بسبب قتل عياش  
ابن أبي ربيعة الحارث بن يزيد بن أبي أنيسة العاصري لِحَنَةٍ<sup>(١)</sup> كانت بينهما ، فلما جاهر الحارث  
مُسْلِمًا لِقِيَّه عياش فقتله ولم يشعر بإسلامه ، فلما أخبر أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :  
يا رسول الله ، إنه قد كان من أمري وأمر الحارث ما قد علمت ، ولم أشعر بإسلامه حتى قتلته ؛  
فزلت الآية . وقيل : هو استثناء متصل ، أى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا ولا يقتص منه  
إلا أن يكون خطأ ؛ فلا يقتص منه ، ولكن فيه كذا وكذا . ووجه آخر وهو أن يقتل كان بمعنى  
استغفر ووجد ؛ كانه قال : وما وجد وما تغفر وما صاغ لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ إذ هو  
مفلوب فيه أحيانا ؛ فيجى الاستثناء على هذين التأويلين غير متقطع . وتضمن الآية على هذا  
إعظام العمدة وبشاعة شأنه ؛ كما تقول : ما كان لك يا فلان أن تتكلم بهذا إلا ناسبا ؛ إعظاما  
للممد والتقصم مع حظر الكلام به ألبتة . وقيل : المعنى ولا خطأ . قال النحاس : ولا يجوز  
أن تكون « إلا » بمعنى الواو ، ولا يعرف ذلك فى كلام العرب ولا يصح فى المعنى ؛ لأن الخطأ  
لا يحظر . ولا يفهم من دليل خطابه جواز قتل الكافر المسلم فإن المسلم يحترم الدم ، وإنما  
خص المؤمن بالذكر تأكيداً بجناته وأخوته وشفقته وعقيدته . وقرأ الأعمش « خطأ »  
ممدودا فى المواضع الثلاث . ووجوه الخطأ كثيرة لأخصى يربطها عدم التقصيد ؛ مثل أن يرى  
صفوف المشركين فيصيب مسلما . أو يسعى بين يديه من يستحق القتل من زان أو محارب  
أو مرتد فطلبه لبقته فلقى غيره فقتله هو قتلته فذلك خطأ . أو يرى إلى غرض فيصيب  
إنسانا أو ما جرى مجراه ؛ وهذا مما لا خلاف فيه . والخطأ أعم من أخطاء خطأ وإخطاء إذا لم  
يصنع من تعمد ؛ فالخطأ الأعم يقوم مقام الإخطاء . ويقال لمن أراد شيئا ففعل غيره :  
أخطأ ؛ ولمن فعل غير الصواب : أخطأ . قال ابن المنذر : قال الله تعالى : « وما كان لمؤمن  
أن يقتل مؤمنا إلا خطأ » إلى قوله تعالى « وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ » تخمَّ الله جل شأوه

(١) يقال فيه : الحارث بن زيد ؛ كما يقال ابن أنيسة . راجع ترجمته فى كتاب «الإمامة فى أسماء الصحابة» .

(٢) الحق والإحقة : الحق .

في المؤمن يقتل خطأ بالدية، وثبتت السنة الثابتة من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك،  
وإجماع أهل العلم على القول به .

الثانية - ذهب داود إلى القصاص بين الحر والعبد في النفس، وفي كل ما يستطاع  
القصاص فيه من الأعضاء ؛ تمسكاً بقوله تعالى : « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ »  
إلى قوله تعالى : « وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » ، وقوله عليه السلام : « المسلمون شكافا دماؤهم »  
فلم يفرق بين حر وعبد ؛ وهو قول ابن أبي ليلى . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا قصاص بين  
الأحرار والعبيد إلا في النفس فيقتل الحر بالعبد، كما يقتل العبد بالحر، ولا قصاص بينهما  
في شيء من الجراح والأعضاء . وإجماع العلماء على أن قوله تعالى : « وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ  
يُقْتَلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً » أنه لم يدخل فيه العبد، وإنما أريد به الأحرار دون العبد ؛ فكذلك  
قوله عليه السلام : « المسلمون شكافا دماؤهم » أريد به الأحرار خاصة . والجمهور على ذلك .  
وإن لم يكن قصاص بين العبيد والأحرار فيما دون النفس فالنفس أخرى بذلك ؛ وقد مضى  
هذا في « البقرة » .

الثالثة - قوله تعالى : « (تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) » أى فعلبه تحرير رقبة ؛ هذه  
الكفارة التي أوجبها الله تعالى في كفارة القتل والظهار أيضا على ما يأتي . واختلف العلماء  
فيما يجزئ منها ؛ فقال ابن عباس والحسن والشعبي والنخعي وقادة وغيرهم : الرقبة المؤمنة  
هى التى صلت وقُلت الإيمان، لا تجزئ في ذلك الصغيرة ؛ وهو الصحيح في هذا الباب .  
قال عطاء بن أبى رباح : يجزئ الصغير المولود بين المسلمين . وقال جماعة منهم مالك  
والشافعى : يجزئ كل من حكم له بحكم في الصلاة عليه إن مات ودفعه . وقال مالك ؛ ومن  
صلى وصام أحب إلى . ولا يجزئ في قول كافة العلماء أعمى ولا مُقعد ولا مقطوع اليدين  
أو الرجلين ولا أشلهما ، ويجزئ عند أكثرهم الأعرج والأعور . قال مالك : إلا أن يكون  
عَرَجًا شديدا . ولا يجزئ عند مالك والشافعى وأكثر العلماء أقطع إحدى اليدين أو إحدى

الرجلين ، ويميزى عند أبي حنيفة وأصحابه . ولا يميزى عند أكثرهم المُنْطَبِق . ولا يميزى عند مالك الذى يُخَيَّن وَيُقْبَى ، ويميزى عند الشافعى . ولا يميزى عند مالك والأوزاعي وأصحاب الزاى ، ويميزى فى قول الشافعى وأبى ثور ، واختاره ابن المنذر . وقال مالك : لا يصح من أعتق بعضه لقوله تعالى : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ » . ومن أعتق البعض لا يقال حَرَّرَ رَقَبَةً وإنما حَرَّرَ بعضها ، واختلفوا أيضا فى معناها فقيل : أوجبت تجميعها وطهورا لذنب القاتل ، وذنبه ترك الاحتياط والتحفظ حتى هلك على يديه أمرؤ مُحْتَوْنُ الدَّم . وقيل : أوجبت بدلا من تعطيل حق الله تعالى فى نفس القتيل ، فإنه كان له فى نفسه حق وهو التَّئِمُّ بالحياة والتَّصَرُّفُ فيما أُرحِلَ له تصرف الأحياء ، وكان لله سبحانه فيه حق ، وهو أنه كان عبدا من عباد الله يجب له من أسم العبودية صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو عبدا مسلما كان أو ذميا ما يتميز به عن البهائم والذواب ، ويرتجى مع ذلك أن يكون من نسله من يعبد الله ويطيعه ، فلم يُكَلِّ القاتل من أن يكون قوت منه الأسم الذى ذكرنا ، والمعنى الذى وصفنا ، فذلك ضمن الكفارة . وأبى واحد من هذين للمعنيين كان ، ففيه بيان أن النص وإن وقع على القاتل خطأ فالقاتل عبدا مثله ، بل أولى ويوجب الكفارة عليه منه ، على ما يأتى بيانه ، والله أعلم .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ ) الدية ما تعطى عوضا عن دم القتيل إلى وليه . ( مُّسَلَّمَةٌ ) مدفوعة مؤداة ، ولم يُعَيَّن الله فى كتابه ما يُعطى فى الدية وإنما فى الآية إيجاب الدية مطلقا وليس فيها إيجابها على العاقلة أو على القاتل ، وإنما أُخِذَ ذلك من السنة ، ولا شك أن إيجاب المواساة على العاقلة خلاف قياس الأصول فى الغرامات وضمان المتلفات ، والذي وجب على العاقلة لم يجب تغليظا ، ولا أن وزر القاتل عليهم ولكنه مواساة مُحَضَّة . واعتقد أبو حنيفة أنها باعتبار النصرة فأوجبها على أهل ديوانه . وثبت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الدية مائة من الإبل ، ووداها صلى الله عليه وسلم فى عبد الله بن سهل

للمنقول <sup>١١</sup>بغير حُرُوصَةٍ وَحِجْمَةٍ ومجد الرحمن؛ فكان ذلك بياناً على لسان نبيه عليه السلام  
قبَّل كتابه . واجمع أهل العلم على أن على أهل الإبل مائة من الإبل . واختلفوا فيما يجب  
على غير أهل الإبل؛ فقلت طائفة : على أهل الذهب ألف دينار ، وهم أهل الشام ومصر  
والغرب؛ هذا قول مالك وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في أحد قوليه في القديم .  
وروى هذا عن عمرو بن دينار . وأما أهل الوريق فأتى عشر ألف درهم ،  
وهم أهل العراق وفارس وخراسان؛ هذا مذهب مالك على ما بلغه عن عمر أنه قوم الدية على  
أهل القرى فجعل على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الوريق اثني عشر ألف درهم .  
وقال المزني : قال الشافعي الدية الإبل ؛ فإن أعوزت فقيمتها بالدرهم والدنانير على ما قومها  
عمر ألف دينار على أهل الذهب وأتى عشر ألف درهم على أهل الوريق . وقال أبو حنيفة  
وأصحابه والثوري : الدية من الوريق عشرة آلاف درهم . رواه الشعبي عن عبيدة عن عمر  
أنه جعل الدية على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الوريق عشرة آلاف درهم ، وعلى أهل  
البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألف شاة ، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل  
الحلّل مائتي حلّة . قال أبو عمر : في هذا الحديث ما يدل على أن الدنانير والدرهم صنف  
من أصناف الدية لا على وجه البذل والقيمة ؛ وهو الظاهر من الحديث عن عثمان وعلى وابن  
عبّاس . وخالف أبو حنيفة ما رواه عمر في البقر والشاة والحلل . وبه قال عطاء وطاوس  
وطائفة من التابعين ، وهو قول الفقهاء السبعة المدنيين . قال ابن المنذر : وقالت طائفة دية  
الحرم المسلم مائة من الإبل لادية غيرها ، كما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . هذا قول  
الشافعي وبه قال طاوس . قال ابن المنذر : دية الحرم المسلم مائة من الإبل في كل زمان ، كما  
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . واختلفت الروايات عن عمر في أعداد الدراهم ، وما منها شيء  
يصح عنه لأنها مراسيل ، وقد عرفت ذلك مذهب الشافعي وبه يقول .

الخامسة - واختلف الفقهاء في أسنان دية الإبل ، فروى أبو داود من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن من قُتل خطأ فديته مائة من الإبل : ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون خِصَّة ، وعشر بنى لبون<sup>(١)</sup> . قال الخطابي : هذا الحديث لا أعرف أحدا قال به من الفقهاء ، وإنما قال أكثر العلماء : دية الخطأ أحماس . كذا قال أصحاب الرأي والثوري ، وكذلك مالك وابن سيرين وأحمد بن حنبل إلا أنهم اختلفوا في الأصناف ؛ فقال أصحاب الرأي وأحمد بن حنبل بنو مخاض ، وحنس بنات مخاض ، وحنس بنات لبون ، وحنس حقائق ، وحنس جذاع ، وروى هندا القول عن ابن مسعود . وقال مالك والشافعي : حنس حقائق ، وحنس جذاع ، وحنس بنات لبون ، وحنس بنات مخاض ، وحنس بنو لبون . وحكى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز وسليان بن يسار والزهرى وربيعة والليث بن سعد . قال الخطابي : ولا أصحاب الرأي فيه أثر ، إلا أن راويه عبد الله بن خشف بن مالك وهو مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث . ومثل الشافعي عن القول به لما ذكرنا من العلة في راويه ؛ ولأن فيه نفي مخاض ولا مدخل لبني مخاض في شيء من أسنان الصدقات . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة القسامة أنه ودَى قَيْسِلَ خَيْرَ مائة من إبل الصدقة وليس في أسنان الصدقة ابن مخاض . قال أبو عمر : وقد روى زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الدية في الخطأ أحماسا ، إلا أن هذا لم يرفع إلا خشف بن مالك الكوفي - الطائي وهو مجهول ؛ لأنه لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرملة الطائي من بني جشم ابن معاوية أحد ثقات الكوفيين .

قلت : قد ذكر البارقيطي في سننه حديث خشف بن مالك من رواية ججاج بن أوطاة عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود قال : قضى رسول الله صلى

(١) في شرح الموطأ للبخاري : « قال محمد بن عيسى الأعمش في المزنية : بنت مخاض وهي التي تتبع أمها وقد حلت أمها . وبنت البون وهي التي تتبع أمها أيضا وهي ترضع . والحقة وهي التي تستحق الحمل . وأما الحقة من الإبل فهي ما كان من فوق أربعة وعشرين شهرا » .

الله عليه وسلم في دية الخطأ مائة من الإبل ؛ منها عشرون حقة ، وعشرون جَدعة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت مخاض . قال الدارقطني : هـ هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدة ؛ أحدها أنه يخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه ، الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه ، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمنهجه [ وقباه ] من يخشف بن مالك ونظرائه ، وعبد الله بن مسعود أتى لربه وأشخ على دينه من أن يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضى بقضاء ويقضى هو بخلافه ؛ هذا لا يتوهم مثله على عبد الله بن مسعود وهو القائل في مسألة وردت عليه لم يسمع فيها من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ولم يبلغه عنه فيها قول : أقول فيها برأي فإن يكن صوابا فمن الله ورسوله ، وأن يكن خطأ فني ؛ ثم بلغه بعد [ ذلك ] أن قباه فيها وافق قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثلها ، فراه أصحابه عند ذلك فريح فرحا لم يروه فرح مثله ، من موافقة قباه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . فن كانت هذه صفته وهذا حاله فكيف يصح عنه أن يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [ شيئا ] وبخلافه . ووجه آخر - وهو أن أنكر المرفوع الذي فيه ذكر بن المخاض لانه رواه إلا يخشف بن مالك عن ابن مسعود وهو رجل مجهول لم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حريز الجشمي ، وأهل العلم بالحديث لا يمتحنون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف ، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلا مشهورا ، أو رجلا قد أرفع عنه اسم الجهالة ، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلا فصاعدا ؛ فإذا كانت هذه صفته ارتفع عنه حينئذ اسم الجهالة ، وصار حينئذ معروفا . فاما من لم يروه إلا رجل واحد وانفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه عليه غيره . والله أعلم . ووجه آخر - وهو أن [ حديث ] يخشف بن مالك لا نلم أحدا رواه عن زيد بن جبير عنه إلا الجحاج بن أوطاة ، والجحاج رجل مشهور بالتدليس وبأنه يحدّث عن من لم يلقه ولم يسمع منه ؛ وترك الرواية عنه سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد



القطان وعيسى بن يونس بعد أن جالسوه وخبروه ، وكفكف بهم علما بالرجال وثبلا . وقال يحيى بن معين : حجاج بن أرطاة لا يُستَحَجَّ بحديثه . وقال عبد الله بن إدريس : سمعت الحجاج يقول لا يُثَبَّلُ الرجل حتى يَدْعُ الصلاة في الجماعة . وقال عيسى بن يونس : سمعت الحجاج يقول : يقول : أخرج إلى الصلاة يراحمي الخمالون والبقالون . وقال جرير : سمعت الحجاج يقول : أهلكني حب المال والشرف . وذكر أوجها أخر ، منها أن جماعة من الثقات رَوَوْا هذا الحديث عن الحجاج بن أرطاة فاختلَفوا عليه فيه . إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، وفيما ذكرناه مما ذكره كفايةً ودلالةً على ضعف ما ذهب إليه الكوفيون في الدِّية ، وإن كان ابن المنذر مع جلالاته قد اختاره على ما يأتي . وروى حماد بن سلمة حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ : دِيَّةُ الْخَطَايَا خَمْسَةُ أَصْحَابٍ عَشْرُونَ حَقَّةً ، وَعَشْرُونَ جَذْعَةً وَعَشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ ، وَعَشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَعَشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ذَكَوْر . قَالَ الدَّارِقُطِيُّ : هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوُ هَذَا .

قلت : وهذا هو مذهب مالك والشافعي أن الدية تُخْتَصَمُ . قال الخطابي : روى عن نفر من العلماء أنهم قالوا دية الخطأ أربع ، وهم الشعبي والنخعي والحسن البصري ، وإليه ذهب إسماعيل بن راهويه ، إلا أنهم قالوا : خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنات مخاض . وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب . قال أبو عمر : أما قول مالك والشافعي فروى عن سليمان بن يسار وليس فيه عن صحابي شيء ، ولكن عليه عمل أهل المدينة . وكذلك حكى ابن جرير عن ابن شهاب .

قلت : قد ذكرنا عن ابن مسعود ما يوافق ما صار إليه مالك والشافعي . قال أبو عمر : وأما ابن الإبل في الديات لم يؤخذ قياسا ولا نظرا ، وإنما أخذت أتباعا وتسلية ، وما أخذ من جهة الأثر فلا مدخل فيه للنظر ؛ فكلُّ يقول بما قد صحَّ عنده من سلفه ؛ رضي الله عنهم .

قلت : وأما ما حكاه الخطابي من أنه لا يعلم من قال بحديث عمرو بن شعيب فقد حكاه ابن المنذر عن طلوس ومجاهد، إلا أن مجاهدا جعل مكان بنت مخاض ثلاثين جمعة. قال ابن المنذر : وبالقول الأول أقول : يريد قول عبد الله وأصحاب الرأي الذي وضعه للثارتقي والخطابي. وابن عبد البر قال : لأنه الأقل بما قيل، وبحديث مرفوع رويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم يوافق هذا القول .

قلت - وعجبا لابن المنذر؟ مع تقدمه واجتهاده كيف قال بحديث لم يوافقه أهل النقد على صحته! لكن التهور والنسيان قد يسترقى الإنسان، وإنما الكمال لمرزة ذى الجلال .

السادسة - ثبتت الأخبار عن النبي المختار محمد صلى الله عليه وسلم أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة، وأجمع أهل العلم على القول به . وفي إجماع أهل العلم أن الدية في الخطأ على العاقلة دليل على أن المراد من قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ريمته حيث دخل عليه ومعه أبنته : "إنه لا يمين عليك ولا تحبى عليه" العمد دون الخطأ . وأجمعوا على أن ما زاد على ثلث الدية على العاقلة، واختلفوا في الثلث، والذي عليه جمهور العلماء أن العاقلة لا تحمل عمدا ولا اعترافا ولا صلحا، ولا تحمل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث، وما دون الثلث في مال الجاني . وقالت طائفة : عقل الخطأ على عاقلة الجاني، قلت الجناية أو كثرت؛ لأن من غيرم للأكثر غيرم الأقل . كما عقل الممد في مال الجاني قل أو كثرة هذا قول الشافعي .

السابعة - وحكما أن تكون مُجَمَّة على العاقلة، والعاقلة المصَّبة . وليس ولد المرأة إذا كان من غير عصبتها من العاقلة، ولا الإخوة من الأم بعصبه لأخوتهم من الأب والأم، فلا يملكون منهم شيئا . وكذلك الديوان لا يكون عاقلة في قول جمهور أهل المجاز . وقال الكوفيون : يكون عاقلة إن كان من أهل الديوان، فتتجَّم الدية على العاقلة في ثلاثة أحوام على ما قضاه عمرو بن عبد الله لأن الإبل قد تكون حوامل فتضرب به . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهما دفعة واحدة لأغراض، منها أنه كان يعطيهما صلحا وتسدينا . ومنها أنه كان يجعلها فأليقة . فلما تمجد الإسلام قدرتها الصحابة على هذا النظام، قاله ابن العربي . وقال أبو عمر :

أجمع العلماء قديماً وحديثاً أن الذب على العاقلة لا تكف إلا في ثلاث سنين ولا تكون في أقل منها . وأجمعوا على أنها على البالغين من الرجال . وأجمع أهل السير والعلم أن الذب كانت في الجاهلية تحملها العاقلة فآقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام ، وكانوا يتعاقلون بالنصرة ، ثم جاء الإسلام بقرى الأمر على ذلك حتى جعل عمر الديوان . وافترق الفقهاء على رواية ذلك والقول به . وأجمعوا أنه لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زمن أبي بكر ديوان ، وأن عمر جعل الديوان وجمع بين الناس ، وجعل أهل كل ناحية يداً وجعل عليهم قتال من يليم من العدو .

الثامنة — قلت : وما يخطر في سلك هذا الباب ويدخل في نظامه قتل الجنين في بطن أمه ، وهو أن يضرب بطن أمه فتلقيه حياً ثم يموت ، فقال كافة العلماء : فيه الدية كاملة في الخطأ وفي العمد بعد القسامة . وقيل : بغير قسامة . وأختلفوا فيما به تُعلم حياته بعد اتخافهم على أنه إذا استهل صارخاً أو تنفس نفساً مُحَقَّقة حياً ، فيه الدية كاملة ، وإن تحرك قال الشافعي وأبو حنيفة : الحركة تدل على حياته . وقال مالك : لا ، إلا أن يقارنها طول إقامة . والذكر والإناث عند كافة العلماء في الحكم سواء . فإن ألقته ميتاً ففيه غرة <sup>(١)</sup> : جدد أو وليدة . فإن لم تلقه وماتت وهو في جوفها لم يخرج فلا شيء . فيه ، وهذا كله إجماع لا خلاف فيه . وروى عن الليث بن سعد وداود أنهما قالاً في المرأة إذا ماتت من ضرب بطنها ثم خرج الجنين ميتاً بعد موتها ففيه النقرة ، وسواء رمته قبل موتها أو بعد موتها ، المتبر حياة أمه في وقت ضربها لا غير . وقال سائر الفقهاء : لا شيء . فيه إذا خرج ميتاً من بطنها بعد موتها . قال الطحاوي : محتجاً بجماعة الفقهاء بأن قال : قد أجمعوا والليث معهم على أنه لو ضرب بطنها وهي حية فماتت والجنين في بطنها ولم يسقط أنه لا شيء . فيه ، فكذلك إذا سقط بعد موتها .

التاسعة — ولا تكون النقرة إلا بيضاء . قال عمرو بن العلاء في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " في الجنين غرة عبد أو أمة " — لولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد

(١) النقرة : البهتة أو الأمة ، وبهاتين الكلمتين فيها في المسئلة التاسعة .

بالنِّزَة معنًى لقال : في الجنتين عبد أو أمة ، ولكنه عنى البياض ؛ فلا يقبل في الذِّبَة إلا غلام أبيض أو جارية بيضاء ، لا يقبل فيها أسود ولا سوداء . وأختلف العلماء في قيمتها ؛ فقال مالك : تقوم بخمسين دينارا أو ستمائة درهم ؛ نصف عُشْر دية الحر المسلم ، وعُشْر دية أمة الحرّة ؛ وهو قول ابن شهاب وربيعة وسائر أهل المدينة . وقال أصحاب الرأي : قيمتها خمسمائة درهم . وقال الشافعي : سِتُّ النِّزَة سبع سنين أو ثمان سنين ؛ وليس عليه أن يقبلها معيبة . ومقتضى مذهب مالك أنه يخير بين إعطاء غُرّة أو عُشْر دية الأم ، من الذهب عشرون دينارا إن كانوا أهل ذهب ، ومن الورق — إن كانوا أهل ورق — ستمائة درهم ، أو خمس فرائض من الإبل . قال مالك وأصحابه : هي في مال الجاني ؛ وهو قول الحسن بن حي . وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما : هي على العاقلة . وهو أصح ؛ لحديث المنيرة بن شعبة أن امرأتين كانتا تحت رجلين من الأنصار — في رواية فتايرة — فضربت إحداها الأخرى بعمود فقتلتها ، فاختمهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجلان فقالا : نَدَى من لا صاح ولا أكل ، ولا شرب [ ولا أستهل ، فمثل ذلك يطل ! ] ؛ فقال : « أَتَجْعَلُ كَتَجْعَلُ الْأَعْرَابِ » . ففُضِيَ فيه غُرّة وجعلها على عاقلة المرأة . وهو حديث ثابت صحيح ، نصٌّ في موضع الخلاف بموجب الحكم . ولما كانت دية المرأة المضروبة على العاقلة كان الجنتين كذلك في القياس والنظر . واحتج علماؤنا بقول الذي فُضِيَ عليه : كيف أغرم ؟ قالوا : وهذا يدل على أن الذي فُضِيَ عليه معين وهو الجاني . ولو أن دية الجنتين قضى بها على العاقلة لقال : فقال الذي قضى عليهم . وفي القياس أن كل جاني جنايته عليه ، إلا ما قام بخلافه الدليل الذي لا معارض له ؛ مثل إجماع لا يجوز خلافه ، أو نصٌّ سنه من جهة تقل الآحاد المدلول لا معارض لها ، فيجب الحكم بها ، وقد قال الله تعالى : « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

(١) الفرائض : جمع فريضة ؛ وهو البير المأخوذ في الزكاة ، من فريضة لأنه فرض واجب على رب المال ، اتسع فيه حتى سمي البير فريضة في غير الزكاة . (٢) في سنن أبي داود : « قال أحد الرجلين » .

(٣) فائدة من كتب الحديث لا يستقيم الكلام بدونها . ويطل : يهتد به .

(٤) قاله الخطابي ؛ لم يبه بجمع النج بل بما تضمنه جمعه من الباطل .

العاشرة — ولا خلاف بين العلماء أن الجنين إذا نرجح حيًّا فيه الكفارة مع الدية .  
واختلفوا في الكفارة إذا خرج ميتًا ، فقال مالك : فيه الغزاة والكفارة . وقال أبو حنيفة  
والشافعي : فيه الغزاة ولا كفارة . واختلفوا في ميراث النزة عن الجنين ، فقال مالك والشافعي  
وأصحابهما : الغزاة في الجنين موروثَةٌ عن الجنين على كتاب الله تعالى ؛ لأنها دية . وقال أبو حنيفة  
وأصحابه : الغزاة للأُمِّ وحدها ؛ لأنها جناية جنِّي عليها بقطع عضو من أعضائها وليست بدية .  
ومن الدليل على ذلك أنه لم يُعتبر فيه الذكر والآثي كما يلزم في الديات ، فدلَّ على أن ذلك  
كالمضو . وكان ابنُ هُرْمُزٍ يقول : دِيَتُهُ لأبويه خاصة ؛ لأبيه ثلثاها ولأُمِّه ثلثها ، من كان  
منهما حيًّا كان ذلك له ، فإن كان أحدهما قد مات كانت للباقي منهما أيا كان أو أما ،  
ولا يرث الإخوة شيئا .

الحادية عشرة — قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا) أصله « أَنْ يَصَّدَّقُوا » فأدغمت التاء  
في الصاد . والتصدق الإعطاء ؛ يعنى إلا أن يرى الأولياءُ وروثةُ المقتول [القاتلين] مما أوجب  
الله لهم من الدية عليهم . فهذا استثناء ليس من الأول . وقرأ أبو عبد الرحمن ونُحَيْجٌ « إِلَّا أَنْ  
تَصَّدَّقُوا » بخفيف الصاد والتاء . وكذلك قرأ أبو عمرو ، إلا أنه شدد الصاد . ويحوز على هذه  
القراءة حذف التاء الثانية ، ولا يحوز حذفها على قراءة الباء . وفي حرف أبيّ وابن مسعود  
« إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا » . وأما الكفارة التي هي لله تعالى فلا تسقط بإبرائهم ؛ لأنه أُلْغِيَ  
شخصا في عبادة الله سبحانه ، فعليه أن يخلص آخر لعبادة ربه ، وإنما تسقط الذية التي هم  
حقُّ لهم . وتجب الكفارة في مال الجاني ولا تُحْتَصَل .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ( فَإِنْ كَانَ مِنَ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنِينَ ) هذه مسألة  
المؤمن يُقتل في بلاد الكفار أو في حروبهم على أنه من الكفار . والمعنى عند ابن عباس  
وقَتَادَةَ والسُّدِّيَّ وعكرمة ومجاهد والنخعي : فإن كان هذا المقتول رجلا مؤمنا قداميً وبقيَ  
في قومه وهم كفرة « عَدُوِّكُمْ » فلا دية فيه ؛ وإنما كفارته تحرير الزبية . وهو للشهيد  
من قول مالك ، وبه قال أبو حنيفة . وسقطت الذية لوجهين : أحدهما — أن لوليَّه

القتيل كفار فلا يصح أن تدفع اليهم فيقتولوا بها . والثاني — أن حرمة هذا الذي آمن ولم يُهاجر قليلة ، فلا دية لقوله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا » . وقالت طائفة : بل الوجه في سقوط الدية أن الأولياء كفار فقط ؛ فسواء كان القتل خطأ بين أظهر المسلمين أو بين قومه ولم يهاجر أو هاجر ثم رجع إلى قومه كفارته التحرير ولا دية فيه ، إذ لا يصح دفعها إلى الكفار ، ولو وجبت الدية لوجب لبيت المال على بيت المال ؛ فلا تجب الدية في هذا الموضع وإن جرى القتل في بلاد الإسلام . هذا قول الشافعي وبه قال الأوزاعي والثوري وأبو ثور . وعلى القول الأول إن قتل المؤمن في بلاد المسلمين وقومه حرب ففيه الدية لبيت المال والكفارة .

قلت : ومن هذا الباب ما جاء في صحيح مسلم عن أسامة قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيرة فصبغنا الحرقات<sup>(١)</sup> من جهينة فأدرت رجلا فقال : لا إله إلا الله ؛ فطعمته فوقع في نفسي من ذلك ، فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَتَلَّه ! » قال : قلت يا رسول الله ، إنما قالها خوفا من السلاح ؛ قال : « أَقَالَ شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا » . فلم يحكم عليه بمسئلة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقصاص ولا دية . وروى عن أسامة أنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر لي بعد ثلاث مرات ، وقال : « أعق رقبته » ولم يحكم بقصاص ولا دية . فقال علماءنا : أما سقوط النقصاص فواضح إذ لم يكن القتل عدوانا ؛ وأما سقوط الدية فلا وجه ثلاثة : الأول — لأنه كان إذن له في أصل القتال فكان عنه إلتاف نفس عترة قتلًا كالخائن والطيب . الثاني — لكونه من البدو ولم يكن له ولي من المسلمين يكون له دينته ؛ لقوله تعالى « فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ مُدْرِكٍ » كما ذكرنا . الثالث — أن أسامة اعترف بالقتل ولم تهم بذلك بيته ولا تمقل العاقلة اعترافا ، ولعل أسامة لم يكن له مال تكون فيه الدية . والله أعلم .

(١) الحرقات (بضم الحاء موضع للركاء وضها) : موضع يبلد جهينة .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : ( وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغِي وَيَسْتَمِعُ مِثْقًا ) هذا في الذي والمعاهد يقتل خطأ لتجنب العية والكفارة ؛ قال ابن عباس والشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ والثَّاقِبِيُّ ، واختاره الطبري قال : إلا أن الله سبحانه وتعالى أبهه ولم يقتل وهو مؤمن ، كما قال في القتل من المؤمنين ومن أهل الحرب ، وإطلاؤه ما قُيِّدَ قِيلَ يَدُلُّ على أنه خلافه . وقال الحسن وجابر بن زيد وإبراهيم أيضا : المعنى وإن كان المقتول خطأ مؤمنا من قوم معاهدين لكم فهدمهم بوجوب أنهم أحق بدية صاحبهم ، فكفارته التحرير وأداء الدية . وقرأها الحسن : « وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغِي وَيَسْتَمِعُ مِثْقًا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » . قال الحسن : إذا قتل المسلم الذي فلا كفارة عليه . قال أبو عمر : وأما الآية لمعناها عند أهل المجاز مردود على قوله « وما كان لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا » ثم قال تعالى : « وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ » يريد ذلك المؤمن والله أعلم . قال ابن العربي : والذي عندي أن الجملة محمولة على المطلق على المقيد .

قلت : وهذا معنى ما قاله الحسن وحكاه أبو عمر عن أهل المجاز . وقوله : ( فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ ) على لفظ التركة ليس يقتضى ديةً بعينها . وقيل : هذا في مشرك العرب الذين كان بينهم وبين النبي عليه السلام عهد على أن يُسَلِّمُوا أو يُؤَدُّنَا بحرب إلى أجل معلوم ، فن قُتِلَ منهم وجبت فيه الدية والكفارة ثم نسخ بقوله تعالى : « بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » .

الرابعة عشرة - وأجمع العلماء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل ؛ قال أبو عمر : إنما صارت ديتها - والله أعلم - على النصف من دية الرجل من أجل أن لها نصف ميراث الرجل ، وشهادة امرأتين بشهادة رجل . وهذا إنما هو في دية الخطأ ، وأما العمد فقيه القصاص بين الرجال والنساء لقوله عز وجل : « النَّفْسُ بِالنَّفْسِ » - و « الْحُرُّ بِالْحُرِّ » كما تقدم في « البقرة » .

الخلاصة عشرة - وروى الدارقطني من حديث موسى بن مل<sup>(١)</sup> بن رباح القتي قال :  
صحت لي يقول إن الأعمى كان يشتد [ في الموسم ] في خلافة عمر رضي الله عنه وعورفوه  
لها الناس فبقيت منكروا . هل يتعل الأعمى الصحيح للمبصر  
نرا معا كلاما تكبرا .

وذلك أن الأعمى كان يورث بصير فوثقا في جر ، فوقع الأعمى على البصير فلك البصير ففقد  
عمر يعقل البصير على الأعمى . وقد اختلف العلماء في الرجل يسقط على أثر فيموت أحدهما ؛  
فروى من كين الزبيره يضمن الأمل الأسفل ، ولا يضمن الأسفل الأمل . وهذا قول شريح  
والنخعي وأحمد وإسحاق . وقال مالك في رجلين جر أحدهما صاحبه حتى سقطا وماتا ،  
على مائة الذي بيده الذية . قال أبو عمر : ما أظن في هذا خلافا - والله أعلم - إلا ما قال  
بعض المتأخرين من أصحابنا وأصحاب الشافعي يضمن نصف الذية ؛ لأنه مات من فعله ،  
ومن سقط السافل عليه . وقال الحكم وابن شبرمة : إن سقط رجل على رجل من فوق  
يقتل فأت أحدهما ، قالا : يضمن الحى منهما . وقال الشافعي في رجلين يصدم أحدهما  
لآخر فماتا ، قال : دية المصدم على مائة الصادم ، ودية الصادم هنر . وقال في الفارسين  
إذا اصطلما فماتا : على كل واحد منهما نصف دية صاحبه ؛ لأن كل واحد منهما مات من  
فعل نفسه وفعل صاحبه ؛ وقاله عطاء بن أبي وئزر . وقال مالك والأوزاعي والحسن بن حي  
وأبو حنيفة وأصحابه في الفارسين يصطلمان فيموتان : على كل واحد منهما دية الآخر على  
ما قتله . قال ابن خزيمة : وكذلك عندنا السيفتان تصطلمان إذا لم يكن الثوب صرف  
السيف ولا الفارس صرف الفارس . وروى عن مالك في السيفتين والفارسين على كل واحد  
منهما الضمان لقيمة ما أظف لصاحبه كاملا .

السابعة عشرة - واختلف العلماء من هذا الباب في تفصيل دية أهل الكتاب ؛ فقال  
مالك وأصحابه : هي على النصف من دية المسلم ، ودية المجوسي ثمانمائة درهم ، ودية نصليهم



على النصف من ذلك . روى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمرو بن شعيب وقال به أحمد بن حنبل . وهذا المعنى قد روى فيه سليمان بن بلال عن عبد الرحمن ابن الحارث بن عيس بن أبي ربيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية اليهودي والنصراني على النصف من دية المسلم . وعبد الرحمن هذا قد روى عنه الثوري أيضا . وقال ابن عباس والشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ : المقتول من أهل المهد خطأ لا بُدَّ أن يؤمنوا كان أو كافرا . على عهد قومه فيه الدية كدية المسلم ؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري وعثمان بن عطاء بن سفيان والحسن بن سفيان ؛ جعلوا الديات كلها سواء ؛ المسلم واليهودي والنصراني والمجوسي والمعاهد والذمي ؛ وهو قول عطاء والزهرى وسعيد بن المسيب . وحجتهم قوله تعالى : « فِدْيَةٌ » وذلك يقتضي الدية كاملة كدية المسلم . وعَضَدُوا هذا بما رواه محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قصة بني قُرَيْظَةَ والنضير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سواء دية كاملة . قال أبو عمر : هذا حديث فيه لين وليس في مثله حجة . وقال الشافعي : دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ، ودية المجوسي ثمانمائة درهم ؛ وحجتهم أن ذلك أقل مما قبل في ذلك ، والذمة بريئة إلا بيقين أو حجة . وروى هذا القول عن عمرو بن عثمان ، وبه قال ابن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة وعمرو بن دينار وأبو ثور وإسحاق .

السابعة عشرة — قوله تعالى : ( فَمَنْ لَمْ يُجِدْ ) أى الرقبة ولا اتسع ماله لشرائها . ( قَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ) أى فليصيام شهرين . ( مُتَتَابِعَيْنِ ) حتى لو أفطر يوما استأنف ؛ هذا قول الجمهور . وقال مكِّي عن الشعبي : ان صيام الشهرين يحرز عن الدية والعق لمن لم يجد . قال ابن عطية : وهذا القول وهم ؛ لأن الدية إنما هي على العاقلة وليست على القائل . والطبري حكى هذا القول عن مروق .

الثامنة عشرة — والحیض لا يمنع التاجع من غير خلاف ؛ وأنها إذا طهرت ولم تؤثر وصلت باقي صيامها بما سلف منه ؛ لا شيء عليها غير ذلك إلا أن تكون طاهرا قبل الفجر

فترك صيام ذلك اليوم طاعة بطورها ، وإن فعلت استأنفت عند جماعة العلماء ؛ قاله أبو عمر .  
واختلفوا في المريض الذي قد صام من شهرى التاج بعضهم على قولين ؛ فقال مالك :  
وليس لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في تحاب الله تعالى أن يفطر إلا من عذر  
أو مرض أو حيض ، وليس له أن يسافر فيفطر . ومن قال يتي في المرض سعيد بن المسيب  
وسليمان بن يسار والحسن والشعبي وعطاء ومجاهد وقتادة وطلوس . وقال سعيد بن جبير  
والشعبي والحكم بن عينة وعطاء الخراساني : يستأنف في المرض ؛ وهو قول أبي حنيفة وأصحابه  
والحسن بن حي ؛ وأحد قولى الشافعى ؛ وله قول آخر : أنه يبنى كما قال مالك . وقال ابن  
شبرمة : يقضى ذلك اليوم وحده إن كان عذر غالب كصوم رمضان . قال أبو عمر : حجة من  
قال يبنى لأنه معذور في قطع التتابع لمرضه ولم يتعمد ، وقد تجاوز الله عن غير المتعمد .  
وحجة من قال يستأنف لأن التتابع فرض لا يسقط لعذر ، وإنما يسقط المائمه قياسا على  
الصلاة ؛ لأنها ركعات متتابعات فإذا قطعها عذر استأنف ولم يبن .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ﴿ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ ﴾ نصب على المصدر ، ومعناه رجوعا .  
وإنما سئت حاجة الخطئ إلى التوبة لأنه لم يحز وكان من حقه أن يحفظ . وقيل : أى  
فيات بالصيام تخفيفا من الله تعالى عليه بقبول الصوم بدلا عن التوبة ؛ ومنه قوله تعالى :  
﴿ مَلِئَ اللَّهُ فُجُورَكُمْ كُنتُمْ تَتْلُونَ أَنفُسَكُمْ قَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ أى خفف ، وقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنَّ لَّنْ  
مُحْصَوَهُ قَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ .

الموفية عشرين - ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ أى فى أزاله وأبد . ﴿ عَلِيَا ﴾ بجميع المعلومات .  
﴿ حِكِيَا ﴾ فيما حكم وأمر .

قوله تعالى : وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِلًا جَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا  
وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿١٥﴾

فيه سبع مسائل :

الأول - قوله تعالى : ( وَمَنْ يَقْتُلْ ) « من » شرط ، وجوابه « بَعَثَ اللَّهُ نَفْسًا » .  
وختلف العلماء في صفة المتمد في القتل ، فقال عطاء والنخعي وغيرهما : هو من قُتل  
بمدينة كالسيف والخنجر وسنان الزرع ونحو ذلك من المشحود [ الممد للقطع<sup>(١)</sup> ] أو بما يُعلم  
أن فيه الموت من قتال الحجارة ونحوها . وقالت فرقة : التمد كل من قتل بمدينة كان  
القتل أو بحجر أو بعصا أو بنير ذلك ، وهذا قول الجمهور .

الثانية - ذكر الله عز وجل في كتابه الممد والخطأ ولم يذكر شبه الممد وقد اختلف  
العلماء في القول به ، فقال ابن المنذر : أنكر ذلك مالك ، وقال : ليس في كتاب الله إلا الممد  
والخطأ . وذكره الخطاطي أيضا عن مالك وزاد : وأما شبه الممد فلا نعرفه . قال أبو عمر : أنكر  
مالك والليث بن سعد شبه الممد ، فمن قُتل عندهما بما لا يقتل مثله غالبا كالمضغة واللطم  
وضربة السوط والقضيب وشبه ذلك فإنه عمد وفيه القود . قال أبو عمر : وقال بقولها جماعة  
من الصحابة والتابعين . وذهب جمهور فقهاء الأمصار إلى أن هذا كله شبه الممد . وقد ذكر  
عن مالك وقاله ابن وهب وجماعة من الصحابة والتابعين . قال ابن المنذر : وشبه الممد يُعمل  
به عندنا . ومن أثبت شبه الممد الشعبي والحكم وحامد والنخعي وقتادة وسفيان الثوري وأهل  
المراق والشافعي ، وروينا ذلك عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما .  
قلت : وهو الصحيح ، فإن الدماء أحق ما أحيط لها إذا أصل صياتها في أهلها ، فلا تُستباح<sup>(٢)</sup>  
إلا بأمرين لا إشكال فيه ، وهذا فيه إشكال ، لأنه لما كان مترددا بين الممد والخطأ حكم  
له بشبه الممد ، فالضرب مقصود والقتل غير مقصود ، وإنما وقع بغير القصد فيسقط القود  
وتنقطع الذية . وبمثل هذا جاءت السنة ، روى أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الْإِنِّ دِيَّةُ الْخَطَا شَيْءُ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مَا نَهَى  
مَنِ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا وَأَوْلَادُهَا " . وروى الثارقي عن ابن عباس قال قال رسول

(١) زيادة من ابن حطة .

(٢) الأهب (بضمين جمع الإهاب) : الجله .

(١١) الله صلى الله عليه وسلم : " العَمْدُ قَوْدُ الْبِدِّ وَاخْطَا عَقْلٌ لَأَقُودَ فِيهِ وَمَنْ قُتِلَ فِي عِمَّةٍ بِمَجْرٍ أَوْ حَصَا أَوْ سَوْطٍ فَهُوَ دِيَّةٌ مُفْلَظَةٌ فِي أَسْثَانِ الْإِبِلِ " . وروى أيضا من حديث سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قتل شبه العمد مفلظ مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه " . وهذا نص . وقال طاووس في الرجل يصاب في الرِّمَاءِ فِي الْقِتَالِ بِالْحَصَا أَوْ السَّوْطِ أَوْ التَّرَائِي بِالْحِجَارَةِ : يُودَى وَلَا يَقْتُلُ بِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يُدْرَى مَنْ قَاتَلَهُ . وقال أحمد بن حنبل : الْعِمَّةُ هِيَ الْأَمْرُ الْأَعْمَى لِلْعَصِيَّةِ لَا تَسْتَنِينُ مَا وَجَّهَهُ . وقال إسحاق : هذا في تحارب القوم وقتل بعضهم بعضا . فكأن أصله من التعمية وهو التليس ؛ ذكره الذَّارِقِيُّ .

مسألة - واختلف القائلون بشبه العمد في الدية المفلظة ، فقال عطاء والشافعي : هي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة . وقد روى هذا القول عن عمر وزيد بن ثابت والمغيرة بن شعبة وأبي موسى الأشعري ؛ وهو مذهب مالك حيث يقول بشبه العمد ، ومشهور منجه أنه لم يقل به إلا في مثل قصة المذلي بانه حيث ضربه بالسيف . وقيل : هي أربعة : أربع بنات لبون ، وأربع حقائق ، وأربع جذاع ، وأربع بنات مخاض . هذا قول الثعالب ويعقوب ؛ وذكره أبو داود عن سفيان عن أبي إسحاق عن حاصم بن ثمره عن علي . وقيل : هي خمسة : عشرون بنت محاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ؛ هذا قول أبي ثور . وقيل : أربعون جذعة إلى بازل حامها ، وثلاثون حقة ،

(١٢) السمة (بكر العين والميم وتشديد الباء) أى في حال يسمى أمره ولا يتبين قاتله ولا حال قتله .

(١٣) الرِّبَا ؛ بكسر وتشديد وفسر ، بوزن المجهري من الرى ، مصدر يراد به المبالغة .

(١٤) قال أبو داود في صحيحه : « قال أبو عبيد وغير واحد : إذا دخلت الناقة في السنة الرابعة فهو حق والأشقي حقة ، لأنه يستحق أن يحمل عليه ويركب ؛ فإذا دخل في الخامسة فهو جذع وجذعة ، فإذا دخل في السادسة وأثنى منصفه فهو حق ؛ فإذا دخل في السابعة فهو ذراع ورابعة ؛ فإذا دخل في الثامنة وأثنى السن التي بعد الرابعة فهو حقة حديبية وسدس ؛ فإذا دخل في التاسعة فطرقه وطلع فهو بازل ؛ فإذا دخل في العاشرة فهو خلف ؛ ثم ليس له اسم ولكن يقال بازل لحامه وبازل حامين ، وخلف هام وخلف حامين إلى ما زاد . وقال النضر بن شميل : ابنة مخاض لسة طرية بين السمين ، وسعة ثلاث وجذعة لأربع والتي تسمى وذراع لست وسدس لسج وبازل ثمان .

وثلاثون بسات لبون . وروى عن عثمان بن عفان وبه قال الحسن البصري وطاووس  
والزهري . وقيل : أربع وثلاثون خليفة إلى بازل عالمها ، وثلاث وثلاثون حقة ، وثلاث  
وثلاثون جذعة ، وبه قال الشافعي والنخعي ، وذكره أبو داود عن أبي الأحوص عن  
أبي إسحاق عن حاتم بن خثمة عن علي .

الثالثة - واختلفوا فيمن تلزمه دية شبه العمد؛ فقال الحارث المكي وابن أبي ليلى  
وابن شبرمة وقتادة وأبو قور : هو عليه في ماله . وقال الشعبي والنخعي والحكم والشافعي  
والثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي : هو على العاقلة . قال ابن المنذر : قول الشعبي  
أصح ، لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية الجنين على عاقلة الضاربة .  
الرابعة - أجمع العلماء على أن العاقلة لا تحمل دية العمد <sup>(١)</sup> وأنها في مال الجنين ؛ وقد  
تقدم ذكرها في «البقرة» . وقد أجمعوا على أن على القاتل خطأ الكفارة ؛ واختلفوا فيها في قتل  
العمد؛ فكان مالك والشافعي يريان على قاتل العمد الكفارة كما في الخطأ . قال الشافعي :  
إذا وجبت الكفارة في الخطأ فلا تجب في العمد أولى . وقال : إذا شُرِعَ الجود في السهو فلا تن  
يُشرع في العمد أولى ، وليس ما ذكره الله تعالى في كفارة العمد بمسقط ما قد وجب في الخطأ .  
وقد قيل : إن القاتل عمدا إنما تجب عليه الكفارة إذا عُني عنه فلم يقتل ، فأما إذا قُتل  
قوداً فلا كفارة عليه تُؤخذ من ماله . وقيل تجب . ومن قتل نفسه فعليه الكفارة في ماله .  
وقال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي : لا تجب الكفارة إلا حيث أوجبها الله تعالى قال ابن  
المنذر : وكذلك قول ؛ لأن الكفارات عبادات ولا يجوز التمثيل . وليس يجوز لأحد أن  
يفرض فرضاً يلزمه عباد الله إلا بكتاب أو سنة أو إجماع ، وليس مع من فرض على القاتل  
عمداً كفارة حجة من حيث ذكرت .

الخامسة - واختلفوا في الجماعة يقتلون الرجل خطأ ؛ فقالت طائفة : على كل واحد  
منهم الكفارة ؛ كذلك قال الحسن وعكرمة والنخعي والحارث المكي والشافعي والثوري والشافعي

وأحمد وإسحاق وأبو نوري وأصحاب الرأي . وقالت طائفة : عليهم كلهم كفارة واحدة ؛ هكذا قال أبو نوري، وحكى ذلك عن الأوزاعي . وفرّق الزهري بين التمتع والصوم؛ فقال في الجماعة يرمون بالمتجنّين فيقتلون رجلاً : عليهم كلهم عتق رقبة، وإن كانوا لا يجدون فعلى كل واحد منهم صوم شهرين متتابعين .

السادسة - روى النسائي : أخبرنا الحسن بن إسحاق المروزي ثقة قال حدثني خالد ابن خديش قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا " . وروى عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أول ما يحاسب به العبد الصلاة وأول ما يُقضى بين الناس في الدماء " . وروى إسماعيل بن إسحاق عن نافع بن جبير ابن مطعم عن عبد الله بن عباس أنه سأله سائل فقال : يا أبا العباس، هل للقاتل توبة ؟ فقال له ابن عباس كالتصحب من مسائه : ماذا تقول ! مرتين أو ثلاثاً . ثم قال ابن عباس : ويحك ! وأنى له توبة ! سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول : " يأتي المقتول معلقاً رأسه بإحدى يديه مثلياً قائلاً بيده الأخرى تشخب أوداجه دماً حتى يوقفا فيقول المقتول لله سبحانه وتعالى رب هذا قتلتني فيقول الله تعالى للقاتل تيسّت ويذهب به إلى النار " . وعن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما نزلت ربي في شيء ما نزلته في قتل المؤمن فلم ينجني " .

السابعة - واختلف العلماء في قاتل العمد هل له من توبة ؟ فروى البخاري عن حميد ابن جبير قال : اختلف فيها أهل الكوفة، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسأله عنها فقال : نزلت هذه الآية « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » هي آخر ما نزل وما نسخها شيء . وروى النسائي عنه قال : سألت ابن عباس هل لمن قتل مؤمناً متعمداً من توبة ؟ قال لا . وقرأت عليه الآية التي في الفرقان : « وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ » قال : هذه آية مكية نسختها آية مدنية « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ » . وروى

عن زيد بن ثابت نحوه، وأن آية النساء نزلت بعد آية الفرقان بسنة أشهر، وفي رواية بثمانية أشهر؛ ذكرهما النسائي عن زيد بن ثابت. وإلى عموم هذه الآية مع هذه الأخبار عن زيد وابن عباس ذهب المقرئ وقالوا: هذا مخصص عموم قوله تعالى: «وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ» ورأوا أن الوعيد نافذ حتى على كل قاتل؛ فجمعوا بين الآيتين بأن قالوا: التقدير ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء إلا من قتل عبدا. وذهب جماعة من العلماء منهم عبد الله بن عمر — وهو أيضا مروي عن زيد وابن عباس — إلى أن له توبة. روى يزيد بن هارون قال: أخبرنا أبو مالك الأنصبي عن سميد بن عبيدة قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال ألمن قتل مؤمنا متعمدا توبة؟ قال لا، إلا النار؛ قال: فلما ذهب قال له جساؤه: أهكنا كنت تفتينا؟ كنت تفتينا أن لمن قتل توبة مقبولة؛ قال: إني لأحسبه رجلا مُغَضِّبًا يريد أن يقتل مؤمنا. قال: فبعثوا في أثره فوجدوه كذلك. وهذا مذهب أهل السنة وهو الصحيح، وأن هذه الآية مخصوصة، ودليل التخصيص آيات وأخبار. وقد اجمعوا على أن الآية نزلت في مقيس ابن صباغة، وذلك أنه كان قد أسلم هو وأخوه هشام بن صباغة؛ فوجد هشاما قتيلا في بني النجار فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فكتب له الإهم أن يدفعوا إليه قاتل أخيه وأرسل معه رجلا من بني فهر؛ فقال بنو النجار: والله لا نعلم له قاتلا ولكنا نؤذي القدي، فاعطوه مائة من الإبل، ثم انصرفا راجعين إلى المدينة فعدا مقيس على الفهري فقتله بأخيه وأخذ الإبل وانصرف إلى مكة كافرا مُرْتَدًّا؛ وجعل ينشد:

قَتَلْتُ بِهِ فِهْرًا وَجَلَّتْ عَقْلُهُ • سُرَاةُ بَنِي النَّجَارِ أُرِيَابَ فَارِعِ  
حَلَلْتُ بِهِ وَتَرَى وَأَدْرَكَتْ تَوْرِي • وَكُنْتُ إِلَى الْأَوْتَانِ أَوَّلَ رَاجِعِ

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا أؤقتنه في حل ولا حرم». وأمر بقتله يوم فتح مكة وهو متعلق بالكعبة. وإذا ثبت هذا بنقل أهل التفسير وعلماء الدين فلا ينبغي أن يحمل على المسلمين، ثم ليس الأخذ بظاهر الآية بأولى من الأخذ بظاهر قوله: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُكْتَبْنَ

(١) كما ورد في بعض المصادر بالعاد الملهة. وفي بعضها المضاد المحبة (٢) قارع، حسن بالهمزة.

السَّيِّئَاتِ» وقوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » وقوله : « وَيَغْفِرُ مَا دُونُ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . والأخذ بالظاهرين مناقض فلا بد من التخصيص . ثم إن الجمع بين آية « الفرقان » وهذه الآية ممكن فلا نسخ ولا تعارض ، وذلك أن يحمل مطلق آية « النساء » على مُقَيَّد آية « الفرقان » فيكون معناه : بخزائره كذا إلا من تاب ؛ لاسيما وقد اتَّخذ الموجب وهو القتل والموجب وهو التواعد بالعقاب . وأما الأخبار فكثيرة لحديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ الَّذِي قَالَ فِيهِ : « تَبَايَعُوا عَلَى آلَا تَشْرِكُوا بَاقَهُ شَيْئًا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ فَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ كَفَّارَةٌ وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسْتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ » . ورواه الأئمة أخرجه الصحيحان . ولحديث أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ مَاجَةٍ فِي مِثْنِهِ وَغَيْرُهُمَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ . ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ أَجْعَلُوا مَعْنَى فِي الرَّجُلِ يُشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ ، وَيُقَرَّرُ بَأَنَّهُ قَتَلَ عَمْدًا ، وَيَأْتِي السُّلْطَانُ الْأَوْلِيَاءُ فَيَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَيُقْتَلُ قَوْدًا ، فَهَذَا غَيْرُ مَتَّبَعٍ فِي الْأَحْرَةِ ، وَالْوَعِيدُ غَيْرُ نَافِذٍ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا عَلَى مَقْتَضَى حَدِيثِ عُبَادَةَ ؛ فَقَدْ انْكَسَرَ عَلَيْهِمْ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ مِنْ عَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » ودخله التخصيص بما ذكرنا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْوَجْهُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَخْصُوصَةٌ بِمَا يَبَيَّنُ ، أَوْ تَكُونُ مَحْمُولَةً عَلَى مَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : مُتَعَمِّدًا مُسْتَحِلًّا لِقَتْلِهِ ؛ فَهَذَا أَيْضًا يَشُولُ إِلَى الْكُفْرِ إِجْمَاعًا . وَقَالَتْ جَمَاعَةٌ : إِنَّ الْقَاتِلَ فِي الشَّيْثَةِ تَابَ أَوْ لَمْ يَتَبْ ؛ قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ » دَلِيلٌ عَلَى كُفْرِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُغْضِبُ إِلَّا عَلَى كَافِرٍ خَارِجٍ مِنَ الْإِيمَانِ . فَلَنَا : هَذَا وَعِيدٌ ، وَاتَّخَلَفَ فِي الْوَعِيدِ كَرَمٌ ؛ كَمَا قَالَ :

وَأَبَى مَنَى أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ • تَخَلَّفَ لِإِعَادِي وَمُتَجَرِّمٍ مَوْعِدِي

وقد هُذِمَ . جواب ثان - إن جازاه بذلك ، أى هو أهل لذلك ومستحقه لعظم ذنبه . نص على هذا أبو بَجْرَةَ لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ وَأَبُو صَالِحٍ وَغَيْرُهُمَا . وَرَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ



صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِذَا وَعَدَ اللَّهُ لِعِدَّتِهِ نَزَلَ بِهِ مَلَكُهُ وَإِنْ أَوْعَدَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فَهُوَ الْمُسْتَهْزِئَةُ  
 إِنْ شَاءَ طَاقِبُهُ وَإِنْ شَاءَ عَصَا عَنْهُ». وفي هذين التأويلين دَخَلَ، أما الأول - فقال القشيري -  
 وفي هذا نظر؛ لأن كلام الرب لا يقبل الخُلْفَ إلا أن يراد بهذا تخصيص العام؛ فهو إذا جاز  
 في الكلام - وأما الثاني - وإن رُوي أنه مرفوع فقال النحاس: وهذا الوجه النلط فيه  
 بين، وقد قال الله عز وجل: «ذَلِكَ جَزَاءُكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ» ولم يقل أحد: إن جازاهم؛  
 وهو خطأ في العربية لأن بعده «وغيض الله عليه» وهو محمول على معنى جازاه - وجواب  
 ثالث - بخراؤه جهنم إن لم يتب وأصرَّ على الذنب حتى وآقَى ربه على الكفر بشؤم المعاصي -  
 وذكر هبة الله في كتاب «الناسخ والمنسوخ» أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى:  
 «وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»، وقال: هذا إجماع الناس إلا ابن عباس وابن عمر فإنهما  
 قالاهما محكمات. وفي هذا الذي قاله نظر؛ لأنه موضع عموم وتخصيص لا موضع نسخ؛  
 قاله ابن عطية.

قلت: هذا حسن؛ لأن النسخ لا يدخل الأخبار إنما المعنى فهو يجزئه. وقال النحاس  
 في «معاني القرآن» له: القول فيه عند العلماء أهل النظر أنه مُحْكَمٌ وأنه يجازيه إذا لم يتب،  
 فإن تاب فقد بين أمره بقوله: «وإِنِّي لَنَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ» فهذا لا يخرج عنه، وانحلاله  
 لا يقتضي الدوام، قال الله تعالى: «وما جعلنا لبشرٍ قبلك الخُلْدَ» الآية. وقال تعالى:  
 «يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ» وقال زهير:

ولا خالدا إلا الجبال الرواسيا<sup>(١)</sup>.

وهذا كله يدل على أن الخُلْدَ يطلق على غير معنى التأييد؛ فإن هذا يزول بزوال الدنيا.  
 وكذلك العرب تقول: لأخلدت فلانا في السجن؛ والسجن ينقطع وبني، وكذلك المسجون.  
 ومثله قولهم في الدماء: خلده الله ملكه وأبد أيامه. وقد تقدم هذا كله لفظا ومعنى. والحمد لله.

(١) حكاية مجزئة - وصححه - • الآية على ما هي عليه.

(٢) راجع ج ١ ص ٢٤١ طبع ثانية أو ثالثة.

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا  
وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ  
الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَافِرٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ  
فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٢٤٦﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا ) هذا متصل  
بذكر القتل والجهاد . والضرب : السير في الأرض ؛ تقول العرب : ضربت في الأرض إذا  
سرت لتجارة أو غزوا أو غيره ، مقترنة بـ « في » . وتقول : ضربت الأرض ، دون « في » إذا قصدت  
قضاء حاجة الإنسان ؛ ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط  
يمتدنان كاشفين عن فرجيهما فإن الله يمقت كل ذلك » . وهذه الآية نزلت في قوم من  
المسلمين مروا في سفر برجل معه جمل وغنيمة يبيعها فلم على القوم وقال : لا إله إلا الله محمد  
رسول الله ، فحمل عليه أحدهم فقتله . فلما ذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم شق عليه  
ونزلت الآية . وأخرج البخاري عن عطاء عن ابن عباس قال قال ابن عباس : كان رجل  
في غنيمة له فلحقه المسلمون فقال : السلام عليكم ؛ فقتلوه وأخذوا غنيمة ؛ فأنزل الله في ذلك  
إلى قوله : « عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » تلك الغنيمة . قال قرأ ابن عباس « السلام » . في غير  
البخاري : وحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية إلى أهله ورد عليه غنياته . وأخطف  
في تميم القاتل والمقتول في هذه النازلة ؛ فالذي عليه الأكثر وهو في سير ابن إسحاق ومصنف  
أبي داود والاحتياط لأن عبد البر أن القاتل علم بن جثامة ، والمقتول عامر بن الأضبط  
فدعا عليه السلام على علم لما عاش بعد ذلك إلا سبما ثم دفن فلم تقبله الأرض ثم دفن فلم  
تقبله ثم دفن ثالثة فلم تقبله ؛ فلما رأوا أن الأرض لا تقبله ألغوه في بعض تلك للشعب ؛ وقال  
عليه السلام : « إن الأرض لتقبل من هو شر منه » . قال الحسن : أما إنها تحبس من هو

شرمته ولكن وعظ القوم ألا يعودوا . وفي سنن ابن ماجه عن عمران بن حصين قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين إلى المشركين قاتلهم قتالا شديدا ، ففحوم أكلتهم فحمل رجل من الحُدَيِّ على رجل من المشركين بالرمح فلما خشيته قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، إلى مسلم ، فطعته فقتله ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، هنكتُ ! قال : "وما الذى صنعت ؟" مرة أو مرتين ، فأخبره بالذى صنع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "فهلما شققتَ عن بطنه فمعلبت ماني قلبه ؟" فقال : يا رسول الله ، لو شققتُ بطنه أكنت أعلم ماني قلبه ؟ قال : "لا فلا أنت قِبلت ما تكلم به ولا أنت تعلم ماني قلبه " . قال : فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يلبث الا يسيرا حتى مات فدفناه ، فأصبح على وجه الأرض ؛ فقلنا : لعل عدواً نهشه ، فدفناه ثم أمرنا فلماننا يحرسونه فأصبح على ظهر الأرض ؛ فقلنا : لعل الغلمان نسوا ، فدفناه ثم حرسناه بأنفسنا فأصبح على ظهر الأرض ، فألقيناه في بعض تلك الشعاب . وقيل : إن القاتل أسامة بن زيد والمقتول مرداس بن نبيك النبطاني ثم الفزاري من بني مُرَّة من أهل فدك . وقاله ابن القاسم عن مالك . وقيل : كان مرداس هذا قد أسلم من الليلة وأخبر بذلك أهله ؛ ولما عظم النبي صلى الله عليه وسلم الأمر على أسامة حلف عند ذلك ألا يقاتل رجلا يقول لا إله إلا الله . وقد تقدم القول فيه . وقيل : القاتل أبو قتادة . وقيل : أبو الدرداء . ولا خلاف أن الذى لَقِظته الأرض حين مات هو عُمُ الذي ذكرناه . ولعل هذه الأحوال جرت في زمان متقارب فترتل الآية في الجميع . وقد رُوِيَ أن النبي صلى الله عليه وسلم ردَّ على أهل المسلم الغنم والجمال وحمل ديتهم على طريق الاختلاف . والله أعلم . وذكر التميمي أن أمير تلك السرية رجل يقال له غالب بن فضالة اللثي . وقيل : المقداد ؛ حكاه السجستاني .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ تَبَيَّنُوا ﴾ أى تَأَمَّلُوا . ويَتَبَيَّرُوا قراءة الجماعة وهو اختيار أبي حنيفة وأبي حاتم ، وقالوا : من أمر بالتيقن فقلنا أمر بالتثبت ؛ يقال : تَبَيَّنْتُ الأمر وتَيَّنْتُ الأمر بنفسه ؛ فهو تَمَدُّ ولازِمٌ . وقرأ حمزة «تَبَيَّنُوا» من التثبت بالناء مثله ومثلها بباء واحدة .

« وثبتوا » في هذا أوكد؛ لأن الإنسان قد يثبت ولا يثبت . وفي « إذا » معنى الشرط ،  
فلذلك دخلت الفاء في قوله « فثبتوا » . وقد يجازى بها كما قال :  
« وإذا تُصِيبَكَ خِصاصة فتجمل <sup>(١)</sup> » .

والجيد ألا يجازى بها كما قال الشاعر :

والنفس راغبة إذا رغبتها • وإذا تُسرَد إلى قليل تنفعُ

والثبوت الثبوت في القتل واجب حضرا وسفرا لاخلاف فيه ، وإنما خص السفر بالذکر لأن  
الحادثة التي فيها نزلت الآية وقعت في السفر .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ آتَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ) السَّلَامُ والسَّلَامُ  
والسلام واحد ؛ قاله البخاري . وقرئ بها كلها . واختار أبو عبيد القاسم بن سلام  
« السلام » . وخالفه أهل النظر فقالوا : « السَّلَام » ههنا أشبه لأنه بمعنى الانقياد والتسليم ؛  
كما قال جل وعز : « قَالُوا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ شَوْءٍ » فالسَّلَام الاستسلام والانقياد . أي  
لا تقولوا لمن آتى بيده واستسلم لكم وأظهر دعوته لَسْتَ مُؤْمِنًا . وقيل : السلام قوله السلام  
عليكم ، وهو راجع إلى الأول ؛ لأن سلامه بفتح الإيسلام مؤذن بطاعته واقباده ، ويحتمل أن  
يراد به الانحياز والترك . قال الأخفش : يقال [ فلان ] سلام إذا كان لا يخالط أحدا . والسَّلَامُ  
(بشد السين وكسرهما وسكون اللام) الصفع .

الرابعة - وروى عن أبي جعفر أنه قرأ « لَسْتَ مُؤْمِنًا » بفتح الميم الثانية ، من أمته  
إذا أجزته فهو مؤمن .

الخامسة - والسلم إذا لقي الكافر ولا عهد له جاز له قتله ؛ فإن قال : لا إله إلا الله  
لم يجوز قتله ؛ لأنه قد اعتصم بعصام الإسلام المانع من دمه وماله وأهله ؛ فإن قتله بعد ذلك  
قُتل به . وإنما سقط القتل عن هؤلاء لأجل أنهم كانوا في صدر الإسلام وتناولوا أنه قاتلوا  
متعمداً وخوفاً من السلاح ، وأن العاصم قولها مطمئناً ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه عاصم

(١) هذا مجزيت ومدره • • واحتج ما أفتاك وبك بالقي •

كيفما قالها؛ ولذلك قال لأسامة: "أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا" أخرجه مسلم .  
 أى تنظر أصادق هو فى قوله أم كاذب؛ وذلك لا يمكن، فلم يبق إلا أن يبين عنه لسانه. وفى هذا  
 من الفقه باب عظيم، وهو أن الأحكام تناط بالمطآن والظواهر لا على القطع وإطلاع السرائر.  
 السادسة — فإن قال: سلام عليكم فلا ينبغي أن يُقتل أيضا حتى يعلم ما وراء هذا؛  
 لأنه موضع إشكال . وقد قال مالك فى الكافر يوجد فيقول جئت مُستأنا أطلب الأمان :  
 هذه أمور مشككة، وأرى أن يُرد إلى أمانته ولا يُحكم له بحكم الإسلام؛ لأن الكفر قد ثبت  
 له فلا بد أن يظهر منه ما يدل على قوله، ولا يكتفى أن يقول أنا مسلم ولا أنا مؤمن ولا أن  
 يصلّى حتى يتكلم بالكلمة العاصمة التى حلق النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بها عليه فى قوله :  
 "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله".

السابعة — فإن صلى أو فعل فعلا من خصائص الإسلام فقد اختلف فيه علماءنا؛  
 فقال ابن العربي: نرى أنه لا يكون بذلك مسلما، أما أنه يقال له: ما وراء هذه الصلاة؟  
 فإن قال: صلاة مسلم، قيل له: قل لا إله إلا الله؛ فإن قالها تبين صدقه، وإن أبى علينا  
 أن ذلك تلاعب، وكانت عند من يرى إسلامه ردة؛ والصحيح أنه كُفِّرَ أصلي ليس بردة .  
 وكذلك هذا الذى قال: سلام عليكم، تكلف الكلمة<sup>(١)</sup>؛ فإن قالها تحقق رشاده، وإن أبى تبين  
 عناده وقُتل. وهذا معنى قوله «فتبينوا» أى الأمر المشكل، أو تتبينوا ولا تعجلوا المعنيين  
 سواء . فإن قتله أحد فقد أتى منبهاً عنه . فإن قيل: فتغليظ النبي صلى الله عليه وسلم على  
 تحمّل، ونبذ من قبره كيف أخرجه؟ قلنا: لأنه علم من نيته أنه لم يبال بإسلامه فقتله متعمدا  
 لأجل الحينة التى كانت بينهما فى الجاهلية .

الثامنة — قوله تعالى: (يَتَّبِعُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) أى يتبعون أخذ ماله. ويسمى  
 متاع الدنيا عَرَضاً لأنه عارض زائل غير ثابت . قال أبو حنيفة: يقال جميع متاع الدنيا عَرَضٌ  
 يفتن الرءى، ومنه: "الدنيا عَرَضٌ حاضر يأكل منها البر والفاجر". والعرض (يسكون الرءى)

(١) تكلف الشيء: تجتهد على متعة وعمل خلاف عادته .

ما سوى الدنانير والدرهم، فكل عرض عرض، وليس كل عرض عرضاً. وفي صحيح مسلم  
عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس النفي عن كثرة المرض إنما النفي عن النقص". وقد  
أخذ بعض العلماء هذا المعنى فتنظمه:

تفتح بما يكفيك وأستعمل الرضا • فإنك لا تسدري أن تصبح أم تسمى  
فليس النفي من كثرة المال إنما • يكون النفي والفقر من قبل النقص

وهذا يصحح قول أبي عبيدة: فإن المال يشمل كل ما يتوَلَّى. وفي كتاب العين: العرض ما ينال من  
الدنيا؛ ومنه قوله تعالى: "وَيُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا" وجمعه عروض. وفي المجمل لابن فارس:  
والعرض ما يمرض الإنسان من مرض. وعرض الدنيا ما كان فيها من مال قليل أو كثير. والعرض  
من الأثاث ما كان غير نقد. وأعرض الشيء إذا ظهر وأمكن. والعرض خلاف الطول.

التاسعة - قوله تعالى: (فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَافٌ كَثِيرَةٌ) عِدَّة من الله تعالى بما يأتي به على  
وجهه ومن حِلِّه دون ارتكاب معذور، أى فلا تهاقوا. (كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ) أى كذلك  
كنتم تخفون إيمانكم من قومكم خوفاً منكم على أنفسكم حتى من الله عليكم بإعزاز الدين وظلة  
المشركين، وهم الآن كذلك كل واحد منهم في قومه مترقب أن يصل إليكم، فلا يصلح  
إذ وصل إليكم أنف تقتلوه حتى تتيقنوا أمره. وقال ابن زيد: المعنى كذلك كنتم كفره  
(فَمَنْ اللَّهُ مَلِئُكُمْ) بأن أسلمتم فلا تنكروا أن يكون هو كذلك ثم يسلم لحينه حين يقيمكم فيجب  
أن تتجنبوا في أمره.

الساخرة - استدلل بهذه الآية من قال: إن الإيمان هو القول؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَحْمِلُوا  
يَمِينَ أَيْ الْيَمِ الْإِيمَانَ لَسْتُ مُؤْمِناً». قالوا: ولما منع أن يقال لمن قال لا إله إلا الله لست  
مؤمناً منع من قتلهم يجرّد القول. ولولا الإيمان الذي هو هذا القول لم يحب قتلهم. قلنا:  
إنما شك القوم في حالة أن يكون هذا القول منه تموزاً فقتلوه، والله لم يجعل لعباده غير الحكم  
بالظاهر. وقد قال صلى الله عليه وسلم: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله".  
وليس في ذلك أن الإيمان هو الإقرار فقط، ألا ترى أن الذين كانوا يقولون هذا القول

وليسوا بمؤمنين حسب ما تقدم بيانه في «البقرة» وقد كشف البيان في هذا قوله عليه السلام :  
 «أفلا شققت من قلبه» . فثبت أن الإيمان هو الإقرار وضره ، وأن حقيقته التصديق بالقلب  
 ولكن ليس للبعد طريق إليه إلا ما سمع منه فقط . واستدل بهذا أيضا من قال : إن الزنديق  
 تقبل توبته إذا أظهر الإسلام ؛ قال : لأن الله تعالى لم يفرق بين الزنديق وضره متى أظهر  
 الإسلام . وقد مضى القول في هذا في أول البقرة . وفيها رد على القدوية ، فإن الله أخبر أنه  
 من على المؤمنين من بين جميع الخلق بأن خصهم بالتوفيق ، والقدرية تقول خلقهم كلهم  
 للإيمان ؛ ولو كان كما زعموا لما كان لاختصاص المؤمنين بالمنة من بين الخلق معنى .

الحادية عشرة — قوله تعالى : ( تَبَيَّنُوا ) أعاد الأمر بالبين للتأكيد . ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ  
 بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ) تحذير عن مخالفة أمر الله ؛ أي أحفظوا أنفسكم وجنّبوا الزلل المؤثر لكم .

قوله تعالى : لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ  
 وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ  
 بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَ وَفَضَّلَ اللَّهُ  
 الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٥٦﴾ دَرَجَتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً  
 وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥٧﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى — قوله تعالى ( لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ) قال ابن عباس : لا يستوى  
 القاعدون عن بدر والخارجون إليها . ثم قال : ( قَبْرُ أُولِي الضَّرَرِّ ) والضرر الزمانة . وروى  
 الأئمة واللفظ لأبي داود عن زيد بن ثابت قال : كنت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فَنَشِيتُهُ السَّكِينَةَ فَوَقَعَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَحْيِي ، فَمَا وَصَلَتْ يَدُكَ شَيْءًا .

أَتَقِلَ مِنْ نَحْذِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ فَقَالَ : " كُتِبَ " فَكَتَبْتُ فِي كِتْفِ<sup>(١)</sup>  
 « لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، فَقَامَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ —  
 وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى — لَمَّا سَمِعَ فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ بِنِ لَا يَسْتَطِيعُ  
 الْجِهَادُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ فَلَمَّا قُضِيَ كَلَامُهُ غَشِيَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّكِينَةُ فَوَقَعَتْ  
 نَحْذَهُ عَلَى نَحْذِي ، وَوَجَدْتُ مِنْ ثِقَلِهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ كَمَا وَجَدْتُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ، ثُمَّ سُرِّيَ  
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " اقْرَأْ يَا زَيْدُ " فَقَرَأْتُ « لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ  
 الْمُؤْمِنِينَ » فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « غَيْرُ أَوَّلِي الضَّرَرِ » الْآيَةَ كُلَّهَا . قَالَ يَزِيدُ :  
 فَأَتَرْنَا اللَّهَ وَحْدَهَا فَالْحَقَّتْهَا ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُلْحَقِهَا عِنْدَ صَدْعِ كِتْفِ .  
 وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ مِقْسَمِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : « لَا يَسْتَوِي  
 الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » عَنْ بَدْرِ وَالْخَارِجُونَ إِلَى بَدْرِ . قَالَ السَّلَامَةُ : أَهْلُ الضَّرَرِ هُمْ أَهْلُ  
 الْأَعْذَارِ إِذْ قَدْ أَضْرَتْ بِهِمْ حَتَّى مَنَعَتْهُمْ الْجِهَادَ . وَحُجِّجْتُ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ وَقَدْ  
 قُتِلَ مِنْ بَعْضِ غَزَوَاتِهِ : " إِنْ بِالْمَدِينَةِ رَجُلًا مَاقَطَعْتُمْ وَايْدِيًا وَلَا يَسْرَتُمْ سَبِيلًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ  
 أُولَئِكَ قَوْمٌ حَسِبْتُمْ الْمَنْزَرَ " . فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ صَاحِبَ الْعَنْدَرِ يُعْطَى أَجْرَ الْغَازِي ؛ فَقِيلَ :  
 يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَجْرُهُ مَسَاوِيًا ، وَفِي فَضْلِ اللَّهِ مَتَّسِعٌ ، وَثَوَابُهُ فَضْلٌ لَا اسْتِحْقَاقَ ؛ فَيُنْتِهِبُ عَلَى  
 النِّبَةِ الصَّادِقَةِ مَا لَا يَنْبَغُ عَلَى الْفِعْلِ . وَقِيلَ : يُعْطَى أَجْرُهُ مِنْ غَيْرِ تَضْمِينٍ فَيُفَضِّلُهُ النَّبِيُّ  
 بِالتَّضْمِينِ الْبَاشِرَةِ . وَانَّهُ أَعْلَمُ .

قُلْتُ : وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَمَحٌ — إِنْ شَاءَ اللَّهُ — الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِي ذَلِكَ " إِنْ بِالْمَدِينَةِ  
 وَجَلًا " وَلِحَدِيثِ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ " إِنَّمَا الدُّنْيَا لَأَرْمَةِ نَعْرِ " الْحَدِيثُ ،  
 وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ « آلِ هِرَانَ » . وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ " إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ قَالَ اللَّهُ  
 تَعَالَى أَكْثَرُ لِعَبْدِي مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي الصَّحَةِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ أَوْ يُقْبَضَهُ إِلَيَّ " .

(١) كُتِبَ : حَتَّى مَرِضَ يَكُونُ فِي مَسَلِّ كِتْفِ الْخَبْرَانِ مِنْ قَلَمِ مَا هَرَابَ كَانُوا يَكْتُوبُونَ فِيهِ لِقَاءَ  
 الْقُرْطُبِيِّ هَجَمَ .



الثانية - وقد تمسك بعض العلماء بهذه الآية بأن أهل الديوان أعظم أجراً من أهل التطوع؛ لأن أهل الديوان لما كانوا متعلّكين بالمطاء، ويصرفون في الشدائد، وترؤسهم البعوث والأوامر، كانوا أعظم من المتطوع؛ لسكون جأشه وتحمته باله في الصوائف الكبار ونحوها. قال ابن عثير: أصحاب المطاء أفضل من المتطوعة لما يروعون. قال مكحول: رومات البعوث تنفي رومات القيامة.

الثالثة - وتعلّق بها أيضاً من قال: إن الفنى أفضل من الفقير؛ لذكر الله تعالى المال الذى يوصل به إلى صالح الأعمال. وقد اختلف الناس في هذه المسألة مع اتفاقهم أن ما أخرج من الفقر مكروه، وما أبطر من الفنى مذموم؛ فذهب قوم إلى تفضيل الفنى لأن الفنى مقتدر والفقير عاجز، والقدرة أفضل من العجز. قال الماوردى: وهذا مذهب من غلب عليه حبّ النباهة. وذهب آخرون إلى تفضيل الفقر؛ لأن الفقير تارك والفنى ملابس، وترك الدنيا أفضل من ملابستها. قال الماوردى: وهذا مذهب من غلب عليه حب السلامة. وذهب آخرون إلى تفضيل التوسط بين الأمرين بأن يخرج عن حدّ الفقر إلى أدنى مراتب الفنى ليصل إلى فضيلة الأمرين، وليسلم من مذمة الحالين. قال الماوردى: وهذا مذهب من يرى تفضيل الاعتدال وأن خير الأمور أوسطها. ولقد أحسن الشاعر الحكيم حيث قال:

الأعائذ بالله من عدم الفنى • ومن رغبة يوماً إلى غير مرغ

الرابعة - قوله تعالى: (غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ) قراءة أهل الكوفة وأبو عمرو «غير» بالرفع؛ قال الأخفش: هو نعت للقاعدين؛ لأنهم لم يقصد بهم قوم بأعينهم فصاروا كالنكة بغاز وصفهم بغير؛ والمعنى لا يستوى القاعدون غير أولى الضرر؛ أى لا يستوى القاعدون الذين هم غير أولى الضرر. والمعنى لا يستوى القاعدون الأمحاء؛ قاله الزجاج. وقرأ أبو حيوة «غير» جله نعمتا المؤمنين؛ أى من المؤمنين الذين هم غير أولى الضرر من المؤمنين الأمحاء.

وقرأ أهل الحرمين « خير » بالنصب على الاستثناء من القاطنين أو من المؤمنين ؛ أى إلا أولى الضرر فإنهم يستنون مع المجاهدين . وإن شئت على الحال من القاطنين ؛ أى لا يستوى القاطنون من الأصحاء أى فى حال صحتهم ؛ وجازت الحال منهم لأن لفظهم لفظ المعرفة ، وهو كما قول : جاني زيد غير مريض . وما ذكرناه من سبب الترويل يدل على معنى النصب ، والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : ( فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَائِمِينَ دَرَجَةً )

وقد قال بعد هذا « درجات من مغفرة ورحمة » فقال قوم : التفضيل بالدرجة ؛ بالدرجات إنما هو مبالغة وبيان وتأكيده . وقيل : فضل الله المجاهدين على القاطنين من أولى الضرر درجة واحدة ، وفضل الله المجاهدين على القاطنين من غير عذر درجات ؛ قاله ابن جريج والسدي وغيرهما . وقيل : إن معنى درجة علو ، أى أعلى ذكركم ورفعهم بالثناء والمدح والتعظيم . فهذا معنى درجة ، ودرجات بمعنى فى الجنة . قال ابن حجر : سبعين درجة بين كل درجتين <sup>(١)</sup> حفر الفرس الجواد سبعين سنة . « ودرجات » بدل من أجر وتفسيره ، ويموز نعبه أيضا على تقدير الظرف ؛ أى فضلهم بدرجات ، ويموز أن يكون توكيدا لقوله « أَجْرًا عَظِيمًا » لأن الأجر العظيم هو الدرجات والمغفرة والرحمة ، ويموز الرفع ؛ أى ذلك درجات . و « أَجْرًا » نصب بفضل ، وإن شئت كان مصدرا وهو أحسن ، ولا يتنصب بفضل ، لأنه قد استوفى مقوله وهما قوله « المجاهدين » و « على القاطنين » ؛ وكذا « درجة » . فالدرجات منازل بعضها أعلى من بعض . وفى الصحيح من النبي صلى الله عليه وسلم « إن فى الجنة مائة درجة أعطاها الله للمجاهدين فى سبيله بين الدرجتين كما بين السماء والأرض » . ( وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى ) « كلا » منصوب بوعده ، و « الحسنى » الجنة ؛ أى وعد الله <sup>(٢)</sup> كلا الحسنى . ثم قيل : المراد ( بكل ) المجاهدون خاصة . وقيل : المجاهدون وأولو الضرر . والله أعلم .

(١) الحفر (كقفل) : ارتفاع الفرس فى طوره .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْغَالِبِينَ** أَلَمْ تَقْسِمْنَا قَالُوا نَعَمْ  
كُنْتُمْ قَالُوا كَمَا مَسْخُوفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا لَوْلَا نُنْزِلُكَ آيَاتِنَا مِنْ سَمَاءٍ  
وَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْفِينَ  
مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿١٨﴾  
فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿١٩﴾

المراد بها جماعة من أهل مكة كانوا قد أسلموا وأظهروا النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان  
به ، فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم أقاموا مع قومهم وكن منهم جماعة فاستنصروا ، فلما كان  
أمر بدر خرج منهم قوم مع الكفار فزلت الآية . وقيل : إنهم لما استنصروا عند المسلمين  
مخلفهم شك فيهم فارتدوا فقتلوا على الرقة ، فقال المسلمون : كان أصحابنا هؤلاء مسلمين  
وأكرموا على الخروج فاستنصروا لهم ، فزلت الآية . والأول أصح . وروى البخاري عن محمد  
ابن عبد الرحمن قال : قُطِعَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَيْتٌ فَأُكْتُبْتُ فِيهِ قَلِيلٌ عِزَّةً مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ  
فَأُخْبِرْتُهُ فَتَنَاهَى عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ ، ثُمَّ قَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا  
مَعَ الْمُشْرِكِينَ يَكْتُمُونَ سُودَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاتِيَ السَّهْمَ فَبَرَيْتُ  
بِهِ فَيَصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ أَوْ يُضْرِبُ فَيَقْتُلُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : **وَالَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْغَالِبِينَ**  
غَالِبِي أَقْسِمُ .

قوله تعالى : **( تَوَفَّيْنَاهُمْ )** يَعْمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا ضَامِيَ لَمْ يَسْتَدِ هَلَاكُهُمْ ،  
إِذْ تَأْيِثَ لَفْظُ الْمَلَائِكَةِ غَيْرَ حَقِيقٍ ، وَيَعْمَلُ اللَّهُ بِكَوْفٍ فَلَا مَسْتَحِيلًا عَلَى مَعْنَى تَوَفَّيْنَاهُمْ .  
لَحَظْتُ إِجْدَى التَّامِينَ . وَحَكَى ابْنُ قُورْظٍ عَنْ لُحْسَنِ أَنَّ الْمَعْنَى تَحْشَرُهُمْ إِلَى التَّلَوِّ . وَقِيلَ :  
تَحْبِضُ أَرْوَاحَهُمْ ، وَهُوَ أَظْهَرُ حَقِيقٌ : لِمَرَادٍ بِالْمَلَائِكَةِ مَلَكَ الْمَوْتِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : **وَقُلْ يَتُوبَ كُفْرُكُمْ**  
**مَلَكَ الْمَوْتِ الَّذِي ذُكِّرَكُمْ بِكُمْ** . **( وَغَالِبِي أَقْسِمُ )** غَضِبَ عَلَى لُحْسَانِهِ ، لَمَّا رَأَى حَالَهُمْ ظَالِمِينَ

(١) أي أزيروا بتأجيل جيش قتال أهل الشام في خلافة معاوية بن أبي سفيان (عن فرج السطاسنة) .

أنفسهم ، والمراد ظالمين أنفسهم خذف النون استخفافا وأضاف ؛ كما قال تعالى : « هَذَا بَالِغُ الْحِكْمَةِ » . وقول الملائكة : « فِيمَ كُنْتُمْ » سؤال تعريض وتوبيخ ، أى أكنتم فى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أم كنتم مشركين ! وقول هؤلاء : « كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ » .  
 معنى مكة ، اعتذار غير صحيح ؛ إذ كانوا يستطيعون الحيل ويبتدون السبيل ، ثم وقفهم الملائكة على دينهم بقولهم « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً » . ويقيد هذا السؤال والجواب أنهم ماتوا مسلمين ظالمين لأنفسهم فى تركهم الهجرة ، وإلا فلو ماتوا كافرين لم يقل لهم شئ من هذا ، وإنما أضرب عن ذكرهم فى الصحابة لشدة ما واقعوه ، ولعدم تعيين أحدهم بالإيمان ، واحتال رذته . والله أعلم . ثم استثنى تعالى منهم من الضمير الذى هو الهاء والميم فى « مَاوَاهُمْ » من كان مستضعفا حقيقة من زَمَنِي الرجال وضَعْفَةُ النساء والولدان ؛ كعبّاش بن أبى ربيعة وسلمة ابن هشام وغيرهم الذين دعا لهم الرسول صلى الله عليه وسلم . قال ابن عباس : كنت أنا وأُمّى ممن عَنَى اللَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ؛ وذلك أنه كان من الْوِلْدَانِ إِذْ ذَاكَ ، وأمه هى أُمُّ الْفَضْلِ بِنْتُ الْحَارِثِ وَأَسْمَاهُ لُبَابَةُ ، وهى أخت ميمونة ، وأختها الأخرى لبابة الصغرى ، هن تسع أخوات . قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهن : « الْأَخَوَاتُ مُؤْمِنَاتٌ » . ومنهن سلمى والعصماء وحفيدة ويقال فى حفيدة أم حفيد ، واسمها هزيلة . وهن ست شقائق وثلاث لأم ؛ وهن سلمى ، وسلامة ، وأسماء بنت عُمَيْسِ الْخَنْزَعِيَّةِ أَمْرَأَةٌ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، ثم أَمْرَأَةٌ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، ثم أَمْرَأَةٌ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين .

قوله تعالى : « فِيمَ كُنْتُمْ » سؤال توبيخ ، وقد تقدم . والأصل « فِيمَا » ثم حذفت الألف فرقًا بين الاستفهام والخبر ، والوقف عليها قيمه ؛ لثلاث تحذف الألف والحركة . والمراد بقوله : « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً » المدينة ؛ أى ألم تكونوا متمكنين قادرين على الهجرة والتباعد عن مكان يستضعفهم ! وفى هذه الآية دليل على هجران الأرض التى يُعْمَلُ فيها بالمعاصى . وقال سعيد بن جُبَيْرٍ : إِذَا عَمِلَ بِالْمَعَاصِي فِي أَرْضٍ فَأَخْرَجَ مِنْهَا ؛ وَتِلَا « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ

وَاسِعَةً فَتَهَارَوْا فِيهَا ۝ وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ ۝ "مَنْ قَرَّبَ مِنْ  
أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ وَإِنْ كَانَ شِبْرًا اسْتَوْجِبَ الْجَنَّةَ وَكَانَ رِيفَتِي إِبْرَاهِيمَ وَحَمِيمٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ۝"  
(فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ) أَي مَوَاهِمُ النَّارِ ۝ وَكَانَتِ الْمَجْرُوعَةُ رَاحَةً عَلَى كُلِّ مَنْ سَلِمَ (وَصَلَحَتْ  
مَقِيرًا) نَصَبَ عَلَى التَّسْوِيرِ ۝ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً) الْحِيلَةُ لَفْظٌ طَائِفٌ بِأَنْوَاعِ  
أَسْبَابِ التَّخَلُّصِ مِنَ السَّبِيلِ إِلَى الْمَدِينَةِ ؛ فِيهَا ذِكْرُ مُجَاهِدٍ وَالسُّدِّيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّوَابِ لِمَنْ عَاتَمَ  
فِي جَمِيعِ السُّبُلِ ۝ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ) هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُ  
فِي الْمَجْرَةِ لَا ذَنْبَ لَهُ حَتَّى يُغْفَرَ عَنْهُ ؛ وَلَكِنْ الْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّوْهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَحْمِلُ ظَايَةِ الْمَشَقَّةِ  
فِي الْمَجْرَةِ حَتَّى أَنْ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ تِلْكَ الْمَشَقَّةَ بِمُقَابَلِ فَأُولَئِكَ اللَّهُ ذَلِكَ الْوَجْهَ ؛ إِذْ لَا يَجِبُ تَحْمِلُ  
ظَايَةِ الْمَشَقَّةِ ؛ بَلْ كَانَ يَجُوزُ تَرْكُ الْمَجْرَةِ عِنْدَ فَقْدِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ۝ لِمَعْنَى الْآيَةِ ۝ فَأُولَئِكَ  
لَا يُسْتَقْصَى عَلَيْهِمْ فِي الْحَاسِبَةِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ : (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا غَفُورًا) وَالْمَاسِي وَالْمُسْتَقِيلُ  
فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ ۝

قَوْلُهُ تَعَالَى ۝ وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًى كَثِيرًا  
وَسِعَتْهُ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ  
فَقَدْ رَفَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٢٠﴾  
فِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ ۝

الْأُولَى - قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًى كَثِيرًا) مُرَاعًى  
مُرَاعًى أَيْ خِلَافٌ فِي تَأْوِيلِ الْمُرَاعَةِ ؛ فَقَالَ مُجَاهِدٌ الْمُرَاعَةُ الْمُنَافِقَةُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالضُّعْفُ  
وَالرِّبْعُ وَغَيْرُهُمْ ؛ الْمُرَاعَةُ الْمُنَافِقَةُ وَالْمُنَافِقُ وَقَالَ ابْنُ قُرَيْبٍ الْمُرَاعَةُ الْمَهَاجِرَةُ ؛ وَقَالَ أَبُو مَيْمُونَةَ  
قَالَ النَّحَّاسُ ۝ فَمِنْهُمُ الْأَقْوَالُ مُتَّفِقَةٌ عَلَى الْمَعْنَى ۝ فَاَلْمُرَاعَةُ الْكَذَّابُ وَالْمُنَافِقُ فِي حَالِ جَمْعٍ ؛ وَهُوَ  
اسْمُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُرَاقَمُ فِيهِ ؛ وَهُوَ مُسْتَقٌ مِنَ الرِّعَامِ ۝ وَبَعْضُ أَهْلِ خِلَافَتِي يُعَيِّنُ بِالْمُرَاعَةِ  
وَرَاعَتِ فَلَا جَمْعَ وَغَايِبَتِ ۝ وَلَمْ يَزَلْ إِنْ رَغِمَ لِقَاهُ ۝ وَقِيلَ ۝ لِنَاسٍ مِمَّنْ هَاجَرُوا وَمَرَّاهُمْ

لأن الرجل كان إذا أسلم عادى قومه ومجرهم فُسِّى خروجه مراغما ، وسُمِّي مصيره إلى النبي صلى الله عليه وسلم حجرة . وقال السُّدِّي : المِراغَم المِيتَنِي للعيشة . وقال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول : المِراغَم الذعاب في الأرض . وهذا كله تفسير بالمعنى ، وكله قريب من بعضه من بعض ، فاما انحصار باللفظة فإن المِراغَم موضع المِراغمة كما ذكرنا ، وهو أن يرغم كل واحد من المتنازعين أتق صاحبه بأن يظله على مراده ؛ فكأن كفار قريش أرغموا أنوف المحبوسين بمكة ، فلو هاجر منهم مهاجر لأرغم أنوف قريش لحصوله في منعة منهم ، فذلك المنعة هي موضع المِراغمة . ومنه قول النابغة :

كَطَوْدٍ يُبْلَاذُ بِأَرْكَانِهِ • حَيْرِيزِ الْمِرَاغِمِ وَالْمَهْرِبِ

الثانية - قوله تعالى : ( وَسَعَةً ) أى في الرزق ؛ قاله ابن عباس والربيع والضحاك . وقال قتادة : المعنى سعة من الضلالة إلى الهدى . ومن العيلة إلى النفي . وقال مالك : السعة سعة البلاد . وهذا أشبه بفصاحة العرب ؛ فإن بسعة الأرض وكثرة المعاول تكون السعة في الرزق ، واتساع الصدر لمخونه وفكره وغير ذلك من وجوه الفرج . ونحو هذا المعنى قول الشاعر .  
وَكُنْتُ إِذَا خَلِيلٌ رَامَ قَطِي • وَجِدْتُ وَرَأَى مَنَفْسًا عَمِيضًا

آخر :

لكان لي مُضْطَرَبٌ وَإِسْعُ • في الأرض ذاتِ الطُولِ والعَرْضِ

الثالثة - قال مالك ، هذه الآية دالة على أنه ليس لأحد المقام بارض يسب فيها السلف ويحمل فيها بغير الحق . وقال : والمِراغَم الذعاب في الأرض ، والسعة سعة البلاد على ما تقدم . واستدل أيضا بعض العلماء بهذه الآية على أن اللغز إذا خرج إلى الفزو ثم مات قبل القتال له ميممه وإن لم يحضر الحرب ؛ رواه ابن أبي حنيفة عن يزيد بن أبي حبيب عن أهل المدينة . ورؤي ذلك عن ابن المبارك أيضا .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ) الآية .

قال ميركة مولى ابن عباس : طلبت اسم هذا الرجل أربع عشرة سنة حتى وجدته . وفي قول

عِكرمة هذا دليل على شرف هذا العلم قديماً، وأن الاحتناء به حَسَنٌ والمعرفة به فضلٌ، ونحوه منه قول ابن عباس : مكثت سنين أريد أن أسأل عمر عن المرائجِ التي تظلمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معنى إلا مهابة . والذي ذكره عِكرمة هو ضَمْرَةُ بن العيص أو العيص بن ضَمْرَةَ بن زَيْبَاع، حكاه الطبري عن سعيد بن جبيرة . ويقال فيه : ضَمْرَةُ أيضاً ويقال : جُنْدَع بن ضَمْرَةَ من بني ليث، وكان من المستضعفين بمكة وكان مريضاً، فلما سمع ما أنزل الله في الهجرة قال : أخرجوني، فنهض له فراش ثم وضع عليه ونُحِرَ به فأت في الطريق بالتَّعْمِ، فأنزل الله فيه « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً » الآية . وذكر أبو عمر أنه قد قيل فيه : خالد بن حزام بن خويلد ابن أمي خديجة، وأنه هاجر إلى أرض الحبشة فتهتبه حية في الطريق فأت قبل أن يبلغ أرض الحبشة، فزلت فيه الآية، والله أعلم . وحكى أبو الفرج الجوزي أنه حبيب بن ضَمْرَةَ . وقيل : ضَمْرَةُ بن جُنْدَب الضمري، عن السُّدِّي . وحكى عن عِكرمة أنه جندب بن ضَمْرَةَ الجندعي . وحكى عن ابن جابر أنه ضَمْرَةُ بن بَيْض الذي من بني ليث . وحكى المهدوي أنه ضَمْرَةُ بن ضَمْرَةَ بن نُعَيْم . وقيل : ضَمْرَةُ بن خزيمة، والله أعلم . وروى معمر عن قتادة قال : لما نزلت « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي الْأَيَّةِ » قال رجل من المسلمين وهو مريض : والله مالي من عذر ! إني لأدليل في الطريق، وإني لمؤمِرٌ، فأحلوني ففعلوه فأدركه الموت في الطريق، فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : لو بلغ إلينا لَمْ نُجِرْهُ، وقد مات بالتَّعْمِ . وجاء بنوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبروه بالتَّعْمِ، فزلت هذه الآية « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً » الآية . وكان اسمه ضَمْرَةُ بن جُنْدَب، ويقال : جندب ابن ضَمْرَةَ على ما تقدم . ( وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً ) لما كان منه من الشرك . ( وَحَيّاً ) حين قيل بوبنه .

الخامسة - قال ابن العربي : قسم العلماء رضى الله عنهم القهاب في الأرض قسمين : هَرَباً وطلباً، فالأول ينقسم إلى ستة أقسام : الأول - الهجرة وهي الخروج من

دار الحرب إلى دار الإسلام ، وكانت فرضاً في أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة ، والتي أقطعت بالفتح هي التقصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان ؛ فإن بقي في دار الحرب عصى ، ويختلف في حاله . الثاني - الخروج من أرض البدعة ؛ قال ابن القاسم : سمعت مالكا يقول لا يحل لأحد أن يقيم بأرض يسب فيها السلف . قال ابن العربي : وهذا صحيح ؛ فإن المنكر إذا لم تقدر أن تغيره فزل عنه ، قال الله تعالى : « وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ » إلى قوله « الظَّالِمِينَ » . الثالث - الخروج من أرض غلب عليها الحرام ؛ فإن طلب الحلال فرض على كل مسلم . الرابع - الفرار من الأذية في البدن ؛ وذلك فضلٌ من الله أرخص فيه ؛ فإذا خشى على نفسه فقد أذن الله في الخروج عنه والفرار بنفسه ليخلصها من ذلك المحذور . وأول من فعله إبراهيم عليه السلام ؛ فإنه لما خاف من قومه قال : « إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي » ، وقال : « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَبْعِينَ » . وقال عذرا عن موسى : « فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ » . الخامس - خوف المرض في البلاد الوئمة والخروج منها إلى الأرض الزهية . وقد أذن صلى الله عليه وسلم للزعاة حين استوتخوا المدينة أن يخرجوا إلى المسرح فيكونوا فيه حتى يصبحوا . وقد استثنى من ذلك الخروج من الطاعون ؛ ففتح الله سبحانه منه بالحديث الصحيح عن نبيه صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم بيانه في « البقرة » . <sup>(١)</sup> بيد أن علماءنا قالوا : هو مكروه . السادس - الفرار خوف الأذية في المال ؛ فإن حرمة مال المسلم كحرمة دمه ، والأهل مثله وأوكده . وأما قسم الطلب فيقسم قسمين : طلب دين وطلب دنيا ؛ فأما طلب الدين فيعتقد بمعتقد أنواعه إلى تسعة أقسام : الأول - سفر العبرة ؛ قال الله تعالى : « أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » وهو كثير . ويقال : إن ذا القرنين إنما طاف [ الأرض ] ليرى عجائبها . وقيل : لينفذ الحق فيها . الثاني - سفر الحج . والأول وإن كان

(١) كتاب في الأصول : والذي في ابن الصوري : « حيث كان » أسلم في دار الحرب وجب عليه الخروج إلى دار الإسلام . (٢) راجع ص ٣٠ ص ٢٣٠ طبعه أول مرة ثانية . (٣) الزيادة من ابن العربي .



تدباً فهذا فرض . الثالث — سفر الجهاد وله أحكامه . الرابع — سفر المعاش ؛ فقد يتعذر على الرجل معاشه مع الإقامة فيخرج في طلبه لا يزيد عليه ، من حيد أو لحطاب أو لاحتشاش فهو فرض عليه . الخامس — سفر التجارة والكسب الزائد على القوت ، وذلك جائز بفضل الله سبحانه وتعالى ؛ قال الله تعالى : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ » . بنى التجارة ، وهي نعمة من الله بها في سفر الحج ، فكيف إذا انقردت . السادس — في طلب العلم وهو مشهور . السابع — قصد البقاع ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « لَا تُنْزِدُ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ » . الثامن — الثغور للرباط بها وتكثر سوادها للذب عنها . التاسع — زيارة الإخوان في الله تعالى ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « زَارِ رَجُلٌ أَخَاهُ فِي قَرْيَةٍ فَارْصُدْ لَهُ مَلَكًا عَلَى مَدْرَجَتِهِ فَقَالَ أَيْنَ تَرِيدُ فَقَالَ أُرِيدُ أَخًا لِي فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ قَالَ هَلْ لَكَ مِنْ نِعْمَةٍ تَرْبَاهَا عَلَيْهِ قَالَ لَا فِيزَانِي أَحِبَّتِهِ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ فَإِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكَ بِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْبَبَكَ كَمَا أَحْبَبْتَهُ فِيهِ » . رواه مسلم وغيره .

قوله تعالى : وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴿١٠١﴾

فيه عشر مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( ضَرَبْتُمْ ) سافرتهم ، وقد تقدم . واختلف العلماء في حكم القصص في السفر ؛ فروى عن جماعة أنه فرض . وهو قول عمر بن عبد العزيز والكوفيين والشافعي وإسماعيل وحماد بن أبي سليمان ؛ واحتجوا بحديث عائشة رضي الله عنها « فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ » الحديث ، ولا حجة فيه لما افتتاه له ؛ فلما كانت تيم في السفر وذلك يؤمنه . وإجماع فقهاء الأمصار على أنه ليس بأصل يعتبر في صلاة المسافر خلف المقيم ؛ وقد قال غيره من

(١) أرصده : أتبعه يرقه . والمدرجة ( يفتح الميم والراء ) : الطريقه .

(٢) ريت الأمر : أسلمه وضته .

الصحابة كعمر وابن عباس وجبير بن مطعم : « إن الصلاة فُرضت في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة » . رواه مسلم عن ابن عباس . ثم إن حديث عائشة قد رواه ابن عجلان عن صالح بن كيسان عن عروة عن عائشة قالت : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ركعتين ركعتين . وقال فيه الأوزاعي عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين ؛ الحديث ، وهذا اضطراب . ثم إن قولها : « فرضت الصلاة » ليس على ظاهره ؛ فقد خرج عنه صلاة المغرب والصبح ، فإن المغرب ما زيد فيها ولا نقص منها ، وكذلك الصبح ، وهذا كله يضعف عنه لا سند . وحكى ابن الجهم أن أشهب روى عن مالك أن القصر فرض ، ومشهور مذهبه وجل أصحابه وأكثر العلماء من السلف والخلف أن القصر سنة ، وهو قول الشافعي ، وهو الصحيح على ما يأتي بيانه إن شاء الله . ومذهب طائفة البغداديين من المالكيين أن الفرض التخيير ، وهو قول أصحاب الشافعي . ثم اختلفوا في أحما أفضل ؛ فقال بعضهم : القصر أفضل ؛ وهو قول الأبري وغيره . وقيل : إن الإتمام أفضل ؛ وحكى عن الشافعي . وحكى أبو سعيد الفريسي المالكي أن الصحيح في مذهب مالك التخيير للسافر في الإتمام والقصر .

قلت - وهو الذي يظهر من قوله سبحانه وتعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » إلا أن مالكا رحمه الله يستحب له القصر ، وكذلك يرى عليه الإمامة في الوقت إن أم . وحكى أبو مفضل في « مختصره » عن مالك وأهل المدينة قال : القصر في السفر للرجال والنساء سنة . قال أبو عمر : وحسبك بهذا في مذهب مالك ، مع أنه لم يختلف قوله أن من أم في السفر يعيد ما دام في الوقت ؛ وذلك استحباب عند من قيم ، لا إيجاب . وقال الشافعي : القصر في غير الخوف بالسنة ، وأما في الخوف مع السفر فالقرآن والسنة ؛ ومن صلى أربعا فلا شيء عليه ، ولا أحب لأحد أن يتم في السفر رغبة عن السنة . وقال أبو بكر الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل للرجل أن يصلي في السفر أربعا ، قال : لا ، ما يجنبني ، السنة ركعتان . وفي موطأ مالك عن ابن شهاب عن رجل من آل خالدة بن أسيد ، أنه سأل عبد الله بن عمر

فقال : ياأبا عبد الرحمن إنما نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا نجد صلاة السفر؟ فقال عبد الله بن عمر : ياابن أخي إن الله تبارك وتعالى بعث إلينا محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا، فإذا فعل كما رأيناه يفعل . ففى هذا الخبر قصر الصلاة في السفر من غير خوف سنة لا فريضة؛ لأنها لا ذكر لها في القرآن ، وإنما القصر المذكور في القرآن إذا كان سفرا وخوفا واجتمعا ؛ فلم يبيح القصر في كتابه إلا مع هذين الشرطين . ومثله في القرآن « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلا أَنْ يَكْبَحَ » الآية، وقد تقدم . ثم قال تعالى : « فَإِذَا أَمَأْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ » أى فاعموا؛ وقصر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أربع إلى اثنتين إلا المغرب في أسفاره كلها أمنا لا يخاف إلا الله تعالى؛ فكان ذلك سنة مستونة منه صلى الله عليه وسلم، زيادة في أحكام الله تعالى كسائر ما سنّه وبينه، مما ليس له في القرآن ذكر . وقوله « كما رأيناه يفعل » مع حديث عمر حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القصر في السفر من غير خوف؟ فقال : « تلك صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » يدل على أن الله تعالى قد يبيح الشيء في كتابه بشرط ثم يبيح ذلك الشيء على لسان نبيه من غير ذلك الشرط . وسأل حنظلة أبن عمر عن صلاة السفر فقال : ركعتان .

قلت : فأين قوله تعالى : « إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَقْتَنِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » ونحن آمنون؟ قال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا ابن عمر قد أطلق عليها سنة، وكذلك قال ابن عباس . فأين المذهب عنهما . قال أبو عمر : ولم يبق مالك إسناده هذا الحديث؛ لأنه لم يسم الرجل الذى سأل ابن عمر، وأسقط من الإسناد رجلا، والرجل الذى لم يسمه هو أمية بن عبد الله ابن خالد بن أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، والله أعلم .

الثانية - واختلف العلماء في حد المسافة التى تقصر فيها الصلاة ؛ فقال داود : تقصر في كل سفر طويل أو قصير، ولو كان ثلاثة أميال من حيث توفى الجمعة ؛ متمسكا بما رواه مسلم عن يحيى بن يزيد الهناتى قال : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة فقال :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شعبة الشاك<sup>(١)</sup> - صلى ركعتين . وهذا لا حجة فيه ؛ لأنه مشكوك فيه ، وعلى تقدير أحدهما قطعه حد المسافة التي بدأ منها القصر ، وكان سفرا طويلا زائما على ذلك ، والله أعلم . قال ابن العربي : وقد تلاعب قوم بالدين فقالوا : إن من خرج من البلد إلى ظاهره قصر وأكل ، وقائل هذا أعجمي لا يعرف للسفر عند العرب أو مستخف بالدين ، ولولا أن العلماء ذكروه لما رضى أن الله يؤخر عني ، ولا أفكر فيه بفضول قلبي . ولم يذكروا حد السفر الذي يقع به القصر لا في القرآن ولا في السنة ، وإنما كان كذلك لأنها كانت لفظة عربية مستقر عليها عند العرب الذين خاطبهم الله تعالى بالقرآن ؛ فنحن نعلم قطعا أن من رز عن الدور لبعض الأمور أنه لا يكون مسافرا لغة ولا شرعا ، وأن مشى مسافرا ثلاثة أيام فإنه مسافر قطعا . كما أنا نحكم على أن من مشى يوما وليلة كان مسافرا ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم منها " . وهذا هو الصحيح ؛ لأنه وسط بين الحالين وعليه عول مالك ، ولكنه لم يجد هذا الحديث متفقا عليه ، وروى مرة يوما وليلة ومرة ثلاثة أيام ، بخلاف إلى عبد الله بن عمر وعول على فعله ؛ فإنه كان يقصر الصلاة إلى رتم<sup>(٢)</sup> ، وهي أربعة برد ؛ لأن ابن عمر كان كثير الاعتناء بالنبي صلى الله عليه وسلم . قال غيره : وكافة العلماء على أن القصر إنما شرع تخفيفا ، وإنما يكون في السفر الطويل الذي تلحق به المشقة غالبا ، فراعى مالك والشافعي وأصحابهما والليث والأوزاعي وفقهاء أصحاب الحديث أحمد وإسحاق وغيرهما يوما تاما . وقول مالك يوما وليلة راجع إلى اليوم التام ؛ لأنه لم يرد بقوله مسيرة يوم وليلة أن يسير النهار كله والليل كله ، وإنما أراد أن يسير سيرا بيت فيه [ بعيدا ] عن أهله ولا يمكنه الرجوع إليهم . وفي البخاري : وكان ابن عمر وابن عباس يقطران ويقصران في أربعة برد ، وهي ستة عشر فرسخا ؛ وهذا مذهب مالك . وقال الشافعي والطبري : ستة وأربعون ميلا . ومن مالك في العتية فيمن خرج إلى ضيعة على خمسة وأربعين ميلا

(١) أحسناء سحفا الحديث .

(٢) رتم ( بكسر الهمزة ) رتمز تارة وسكونه وقيل بالياء من غير همز ) : واد باليد .

قال يقصر؛ وهو أمر متقارب . وعن مالك في الكتب المشورة أنه يقصر في سنة وثلاثين ميلا ، وهي تقرب من يوم وليلة . وقال يحيى بن عمر : يبعد أبدا . ابن عبد الحكم ، في الوقت . وقال الكوفيون : لا يقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام ؛ وهو قول عثمان وابن مسعود وحذيفة . وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذى محرم " . قال أبو حنيفة : ثلاثة أيام ولياليها بسير الإبل ومتى الأقدام . وقال الحسن والزهرى : يقصر الصلاة في مسيرة يومين ؛ وروى هذا القول عن مالك ، وراه أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تسافر المرأة مسيرة ليلتين إلا مع زوج أو ذى محرم " . وقصر ابن عمر في ثلاثين ميلا ، وأنس في خمسة عشر ميلا . وقال الأوزاعي : عامة العلماء في القصر على اليوم التام ، وبه نأخذ . قال أبو عمر : اضطربت الآثار المرفوعة في هذا الباب كما ترى في ألفاظها ؛ وتجلها عندي . والله أعلم — أنها خرجت على أجوبة السائلين ، فحدث كل واحد بمعنى ما سمع ، كأنه قيل له صلى الله عليه وسلم في وقت ما : هل تسافر المرأة مسيرة يوم بغير محرم ؟ فقال لا . وقيل له في وقت آخر : هل تسافر المرأة يومين بغير محرم ؟ فقال لا . وقال له آخر : هل تسافر المرأة ثلاثة أيام بغير محرم ؟ فقال لا . وكذلك معنى الليلة والبريد على ما روى ، فأدى كل واحد ما سمع على المعنى ، والله أعلم . ويجمع معاني الآثار في هذا الباب — وإن اختلفت ظواهرها — الحظر على المرأة أن تسافر سفرا يخاف عليها فيه الفتنة بغير محرم ، قصيرا كان أو طويلا . والله أعلم .

الثالثة — واختلفوا في نوع السفر الذي يقصر فيه الصلاة ؛ فاجمع الناس على الجهاد والجمعة وما ضارعا من صلة رحم وإحياء نفس . واختلفوا فيما سوى ذلك ؛ فالجمهور على جواز القصر في السفر المباح كالتيجارة ونحوها . وروى عن ابن مسعود أنه قال : لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد . وقال عطاء : لا تقصر إلا في سفر طاعة وسبيل من سبل الخير . وروى عنه أيضا : يقصر في كل السفر المباح مثل قول الجمهور . وقال مالك : إن خرج للصيد لا لعمارة ولكن متزها ، أو خرج لمشاهدة بلدة متزها ومتلذا لم يقصر .

والجمهور من العلماء على أنه لا قصر في سفر المعصية؛ كالباغى وقاطع الطريق وما في معناهما. وروى عن أبي حنيفة والأوزاعي إباحة القصر في جميع ذلك، وروى عن مالك. وقد تقدم في «البقرة»<sup>(١)</sup>. واختلف عن أحمد؛ فمرة قال بقول الجمهور، ومرة قال لا يقصر إلا في حج أو عمرة. والصحيح ما قاله الجمهور؛ لأن القصر إنما شرع تخفيفاً عن المسافر للشقات اللاحقة فيه، ومعوته على ما هو بصدده مما يجوز، وكل الأسفار في ذلك سواء؛ لقوله تعالى: «وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ» أي إثم «أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» فعم. وقال عليه السلام: «خير عباد الله الذين إذا سافروا قصرُوا وأفطروا». وقال الشعبي: إن الله يحب أنْ يُعْمَلَ بِرُخْصَةٍ كما يحب أن يعمل بزمائه. وأما سفر المعصية فلا يجوز القصر فيه؛ لأن ذلك يكون عونا له على معصية الله، والله تعالى يقول: «وَتَمَآوَنُوا عَلَى الْيَدِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَمَآوَنُوا عَلَى الْيَمِينِ وَالتَّوَانِ».

الرابعة - واختلفوا متى يقصر؛ فالجمهور على أن المسافر لا يقصر حتى يخرج من بيوت القرية، وحينئذ هو ضارب في الأرض؛ وهو قول مالك في المدونة. ولم يحذ مالك في القرب حداً. وروى عنه إذا كانت قرية تجمع أهلها فلا يقصر أهلها حتى يحاوزوها بثلاثة أميال، وإلى ذلك في الرجوع. وإن كانت لا تجمع أهلها قصرُوا إذا جاوزوا بساكنها. وروى عن الحارث بن أبي ربيعة أنه أراد سفراً فصل بين ركنين في مثله، وفهم الأسود بن يزيد وغير واحد من أصحاب ابن مسعود؛ وبه قال عطاء بن أبي رباح وسليمان بن موسى.

قلت: ويكون معنى الآية على هذا: وإذا ضربتم في الأرض؛ أي إذا خرجتم على الضرب في الأرض. والله أعلم. وروى عن مجاهد أنه قال: لا يقصر المسافر يومه الأول حتى الليل. وهذا شاذ؛ وقد ثبت من حديث أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة أرباً وصلّى العصر بذي الحليفة ركنين. أخرجه الأئمة، وبين ذى الحليفة وبين المدينة نحو من ستة أميال أو سبعة.

الخامسة - وعلى المسافر أن ينوي القصر من حين الإحرام ؛ فإن انتح الصلاة بنية القصر ثم عزم على المقام في أثناء صلاته جعلها نافلة ، وإن كان ذلك بعد أن صلى منها ركعة أضاف إليها أخرى وسلم ، ثم صلى صلاة مقيم . قال الأبهري وابن الجلاب : هذا - والله أعلم - باستحباب ، ولو بنى على صلاته وأتمها أجزأته صلاته . قال أبو عمر : هو عندى كما قالوا ؛ لأنها ظهر ، سفريه كانت أو حضرية وكذلك سائر الصلوات الخمس .

السادسة - واختلف العلماء من هذا الباب في مدة الإقامة التي إذا نواها المسافر أتم ؛ فقال مالك والشافعي والليث بن سعد والطبري وأبو ثور : إذا نوى الإقامة أربعة أيام أتم ؛ وروى عن سعيد بن المسيب . وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري : إذا نوى إقامة خمس عشرة ليلة أتم ، وإن كان أقل قصر . وهو قول ابن عمر وابن عباس ولا يخالف لهما من الصحابة فيما ذكر الطحاوى ، وروى عن سعيد أيضا . وقال أحمد : إذا جمع المسافر مقام إحدى وعشرين صلاة مكتوبة قصر ، وإن زاد على ذلك أتم ؛ وبه قال داود . والصحيح ما قاله مالك ؛ لحديث ابن الحضرمي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكك ثلاثة أيام ثم يُصدر . أخرجه الطحاوى وابن ماجه وغيرهما . ومعلوم أن الهجرة إذا كانت مفروضة قبل الفتح كان المقام بمكة لا يجوز ؛ فجعل النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجر ثلاثة أيام لتفضية حوائجه وتهيئة أسبابه ، ولم يحكم لما يحكم المقام ولا في حيز الإقامة ؛ وأبقى عليه فيها حكم المسافر ، ومنعه من مقام الرابع ، فحكم له بحكم الحاضر القاطن ؛ وكان ذلك أصلا معتمداً عليه . ومثله ما فعله عمر رضي الله عنه حين أجل اليهود لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فجعل لهم مقام ثلاثة أيام في قضاء أمورهم . قال ابن العربي : وسمعت بعض أبحار المالكية يقول : إنما كانت الثلاثة أيام خارجة عن حكم الإقامة ، لأن الله تعالى أرجأ فيها من أزل به العذاب وتيقن الخروج عن الدنيا ؛ فقال تعالى : « تَمَتُّوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْنُوبٍ » . وفي المسألة قول غير هذه الأقوال ، وهو أن المسافر يقصر أبدا حتى يرجع إلى وطنه ، أو يتزل وطنه . روى عن أنس أنه أقام ستين بيتا يور

يقصر الصلاة . وقال أبو مجلز: قلت لأبن عمر أتى المدينة فأقيم بها السبعة أشهر والثمانية طالبا حاجة ؛ فقال : صلّ ركعتين . وقال أبو إسحاق السبيعي : أقمنا سيجستان ومعنا رجال من أصحاب ابن مسعود ستين ونُصلي ركعتين . وأقام ابن عمر بأذربيجان فنصلي ركعتين ركعتين ؛ وكان الثلج حال بينهم وبين القُفُول . قال أبو عمر : يحمل هذه الأحاديث عندنا على أن لانية لواحد من هؤلاء المقيمين هذه المثة ؛ وإنما مثل ذلك أن يقول : أخرج اليوم ، أخرج ضاء ؛ وإذا كان هكذا فلا عزيمة ههنا على الإقامة .

السابعة - روى مسلم عن عُرْوَة عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ، ثم أتمها في الحضر ، وأُقيمت صلاة السفر على الفريضة الأولى . قال الزُّهري : فقلت لعروة ما بال عائشة تُتم في السفر ؟ قال : لأنها تأوّلت ما تأوّلت عثمان . وهذا جواب ليس بمؤعب . وقد اختلف الناس في تأويل إتمام عثمان وعائشة رضى الله عنهما على أقوال : فقال معمر عن الزهري : إن عثمان رضى الله عنه إنما صلى بئني أربعا لأنه أجمع على الإقامة بعد الحج . وروى مُغيرة عن إبراهيم أن عثمان صلى أربعا لأنه اتخذها وطنا . وقال يونس عن الزُّهري : قال : لما اتخذ عثمان الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها صلى أربعا . قال : ثم أخذ به الأئمة بعده . وقال أيوب عن الزُّهري : إن عثمان بن عفان أتم الصلاة بئني من أجل الأعراب ؛ لأنهم كثروا حامض فصلي بالناس أربعا ليعلمهم أن الصلاة أربع . ذكر هذه الأقوال كلها أبو داود في مصنفه في كتاب المناسك في باب الصلاة بئني . وذكر أبو عمر في ( التمهيد ) قال ابن جريح : وبلغني إنما أوقاها عثمان أربعا بئني من أجل أن أعرابيا ناداه في مسجد الخيف بئني فقال : يا أمير المؤمنين ، ما زلتُ أصليها ركعتين منذ رأيتك عام الأول ؛ نخشى عثمان أن يظن جهال الناس أن الصلاة ركعتان . قال ابن جريح : وإنما أوقاها بئني فقط . قال أبو عمر : وأما التأويلات في إتمام عائشة فليس منها شيء يُروى عنها ، وإنما هي ظنون وتأويلات لا يصحُّها دليل . وأضف ما قيل في ذلك أنها أم المؤمنين ، وأن الناس حيث كانوا هم بنوها ، وكان منازلهم منازلها ، وهل كانت أم المؤمنين إلا أنها زوج النبي أبي المؤمنين صل الله



عليه وسلم، وهو الذي سنّ القصر في أسفاره وفي غزواته وحجّه وعمرته. وفي قراءة أبي بن كعب ومصحفه « النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهو أبّ لهم ». وقال مجاهد في قوله تعالى : « هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ » قال : لم يكنّ بناته ولكن كن نساء أمته، وكلّ نبيّ فهو أبو أمته .

قلت : وقد اعترض هذا بأن النبيّ صلى الله عليه وسلم كان مشرماً، وليست هي كذلك فانفصلا . وأضعف من هذا قول من قال : إنها حيث أتمت لم تكن في سفر جازر؛ وهذا باطل قطعاً ، فإنها كانت أخوف لله وأتقى من أن تخرج في سفر لا ترضاه . وهذا التأويل عليها من أكاذيب الشيعة المبتدعة وتسليحاتهم؛ سبحانه هذا بهتان عظيم ! . وإنما خرجت رضى الله عنها مجتهدة محسبة تريد أن تطفى نار الفتنة، إذ هي أحق أن يستجيبا منها؛ فخرجت الأمور عن الضبط . وسأيت بيان هذا المعنى إن شاء الله تعالى . وقيل : إنها أتمت لأنها لم تكن ترى القصر إلا في الحج والعمرة والفزوة . وهذا باطل ؛ لأن ذلك لم يقتل عنها ولا عُرف من مذهبها، ثم هي قد أتمت في سفرها إلى حلّ . وأحسن ما في قصرها وإتمامها أنها أخذت برخصة الله؛ ترى الناس أن الإتمام ليس فيه حرج وإن كان فيه أفضل . وقد قال عطاء : القصر سنة ورخصة؛ وهو الراوى عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام وأفطر وأتم الصلاة وقصر في السفر؛ رواه طلحة بن عمر . وعنه قال : كل ذلك كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، صام وأفطر وقصر الصلاة وأتم . وروى النسائي بإسناد صحيح أن عائشة اعتمدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة [حتى إذا قدمت مكة] قالت : يا رسول الله ، بأبي أنت وأُمّي ! قصرت وأتممت وأفطرت وصمت ؟ فقال : « أحسنت يا عائشة » وما طاب حلّ . كذا هو مقيد بفتح التاء الأولى وضم الثانية في الكلبي . ودوى التارخيتي من عائشة أن النبيّ صلى الله عليه وسلم كان يحصر في السفر ومنه ويحصر ويصوم، قال : إسناد صحيح .

الثامنة - قوله تعالى: (أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) «أَنْ» في موضع نصب، أي في أَنْ تَقْصُرُوا . قال أبو عبيد : فيها ثلاث لغات : قَصَرْتُ الصلاة وقَصَرْتُها وأَقْصَرْتُها . واختلف العلماء في تأويله ؛ فنذهب جماعة من العلماء إلى أنه القصر إلى اثنتين من أربع في الخوف وغيره ؛ لحديث يَحْيَى بن أُمَيَّة عن أبي ماتي . وقال آخرون : إنما هو قصر الركعتين إلى ركعة ؛ والركعتان في السفر إنما هي تمام ؛ كما قال عمر رضي الله عنه : تمام غير قصر، وقصرها أن تصير ركعة . قال السدي : إذا صليت في السفر ركعتين فهو تمام ، والقصر لا يحل إلا أن تخاف ؛ فهذه الآية مبيحة أن تصل كل طائفة ركعة لا تريد عليها شيئا ، ويكون للإمام ركعتان . وروى نحوه عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وكعب ، وفعله حذيفة بَطْرِيْستان وقد سأله الأمير سعيد ابن العاصي عن ذلك . وروى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى كذلك في غزوة ذي قرد ركعة لكل طائفة ولم يقضوا . وروى جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى كذلك بأصحابه يوم [غزوة] مُحَارِبَ خَصَفَةَ <sup>(٢)</sup> وبني ثعلبة . وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى كذلك بين جَبْتَانِ <sup>(٣)</sup> وَصَفَانِ <sup>(٤)</sup> .

قلت : وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحَضَرِ أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة . وهذا يؤيد هذا القول ويضده ، إلا أن القاضي أبا بكر بن العربي ذكر في كتابه المسمى (بالقبس) قال عماؤنا : هذا الحديث مرود بالإجماع .

قلت وهذا لا يصح ، وقد ذكر هو وغيره الخلاف والتزاع فلم يصح ما ادَّعَوْهُ من الإجماع ؛ وبلغة التوفيق . وحكى أبو بكر الرازي الحنفى في (أحكام القرآن) أن المراد بالقصر ههنا القصر

(١) ذو قرد (فتح القاف والراء والهمزة) : موضع على نحو يوم من المدينة . (٢) وردت هذه اللفظة مضطربة في الأصول . والصواب عن كتب السير والبخاري . نسخة (٣) جَبْتَانِ (بالضمة) وقيل بكون (الهم) . بجرى على لغة بني ثعلبة . وقيل على جيل من بني ثعلبة . وقال الواحدي : بين جَبْتَانِ ومكة خمسة وعشرون ميلا . (٤) صفان (بضم الهمزة وسكون تائه) : منته من شاطئ الطريق بين الحففة ومكة . وقيل : قرية جاسطة بها منبر ونخيل ومزارع على ستة وثلاثين ميلا من مكة ، وهي حد ثعالة . (راجع صحيح البخاري) .

في صفة الصلاة بترك الركوع والسجود إلى الإيماء، وترك القيام إلى الركوب . وقال آخرون : هذه الآية مبيحة للقصر من حدود الصلاة وهيبتها عند المسابقة واشتغال الحرب، فأبيح لمن هذه حالة أن يصلي إيماء برأسه، ويصل ركعة واحدة حيث توجه إلى ركعتين، على ما تقدم في «البقرة»<sup>(١)</sup> . ورجح الطبري هذا القول وقال : إنه يخلط قوله تعالى : « فَإِذَا أَطَمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ » أي بمحدودها وهيبتها الكاملة .

قلت : هذه الأحوال الثلاثة في المعنى متقاربة، وهي مبيحة على أن فرض للمسافر القصر، وأن الصلاة في حقه ما زلت إلا ركعتين، فلا قصر . ولا يقال في العزيمة لا جناح، ولا يقال فيما شرع ركعتين إنه قصر، كما لا يقال في صلاة الصبح ذلك . وذكر الله تعالى القصر بشرطين، والذي يعتبر فيه الشرطان صلاة الخوف ؛ هذا ما ذكره أبو بكر الرازي في ( أحكام القرآن ) واحتج به، ورد عليه بحديث يعل بن أمية على ما يأتي، إن شاء الله تعالى .

التاسعة - قوله تعالى : ( إِنْ خِفْتُمْ ) نخرج الكلام من الغالب، إذ كان الغالب على المسلمين الخوف في الأسفار، ولهذا قال يعل بن أمية لعمر : ما لنا قصر وقد إيمنا . فقال عمر : عجبت مما عجبت منه فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « صدقة تصلى الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » .

قلت : وقد استدل أصحاب الشافعي وغيرهم على الحنفية بحديث يعل بن أمية هذا فقالوا : إن قوله « ما لنا قصر وقد إيمنا » دليل قاطع على أن مفهوم الآية القصر في الركعات . قال الكيكا الطبري : ولم يذكر أصحاب أبي حنيفة على هذا تأويلا يساوي الذكر، ثم إن صلاة الخوف لا يعتبر فيها الشرطان ؛ فإنه لو لم يضرب في الأرض ولم يوجد السفر بل جاء الكفار وغزونا في بلادنا فعجز صلاة الخوف ؛ فلا يعتبر وجود الشرطين على ما قلناه . وفي قراءة أبي : « أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ أَنْ يَهْتِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » بسقوط « أَنْ خِفْتُمْ » . والمضى على قراءته : كراهية أن يهتككم الذين كفروا . وثبت في مصنف عثمان : «

ختم . وذهب جماعة إلى أن هذه الآية إنما هي مبيحة للقصر في السفر لخلاف من العدو؛  
فمن كان آتيا فلا قصر له . وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول في السفر :  
لأعوا صلاتكم ؟ فقالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصر ؛ فقالت : إنه كان  
في حرب وكان يخاف ، وهل أنتم تخافون ! . وقال عطاء : كان يتم من أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عائشة وسعد بن أبي وقاص وأبى عثمان ؛ ولكن ذلك معلل بمثل تقدم  
بعضها . وذهب جماعة إلى أن الله تعالى لم يبح القصر في كتابه إلا بشرطين : السفر والخوف ؛  
وفي غير الخوف بالسنة ؛ منهم الشافعي وقد تقدم . وذهب آخرون إلى أن قوله تعالى :  
« إن ختم » ليس متصلا بما قبله ، وأن الكلام تم عند قوله : « من الصلاة » ثم افتتح فقال :  
« إن ختم أن يفتنكم الذين كفروا » فأتم لهم بإحدى صلاتي الخوف . وقوله : « إن الكافرين  
كانوا لكم عدوا مبينا » كلام معترض ؛ قاله الجرجاني وذكره المهدوي وغيرهما . ورد هذا  
القول للشافعي والقاضي أبو بكر بن العربي . قال الشافعي أبو نصر : وفي الخلل على هذا  
تكتف شديدا ، وإن أطلب الرجل - يريد الجرجاني - في التقدير وضرب الأمثلة . قال ابن  
العربي : وهذا كله لم يفتقر إليه عمر ولا آية ولا يقل بن آية معهود .

قلت : قد جاء حديث مما قاله الجرجاني ذكره القاضي أبو الوليد بن رشد في مقدماته ؛  
وإن عليه أيضا في تفسيره من طريق أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : سألت قوم من  
التجار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إنا نضرب في الأرض فكيف نصلي ؟ فأمر الله  
تعالى : « هو أن تضرعت في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » ثم أقطع  
الكلام ؛ فلما كان بعد ذلك تحول غربا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل الظهر فقال  
للمسكون : لقد أنعمتكم بحب وأحبا من ظهورهم فلا شئتم عليهم ؟ قال قائل منهم :  
إن لم أفر في لحي ، فأترك الله تعالى من الصلوتين وإن يفتنكم الذين كفروا .  
إلى آخره من الخوف . قال مع هذا ظهر في أحد هذه الروايات دليل على القصر  
في غير الخوف بالركعة . وقد روى عن ابن عباس أيضا مثله قال : إن قوله تعالى هو أن تضرعت

في الأرض فليس عليكم جناح أن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ « نزلت في السفر ثم نزل  
 « إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » في الخوف بعد ما بعث . فالآية على هذا تضمنت فضيتين  
 وحُكْمين . وقوله « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ » يعني  
 به في السفر ؛ وتم الكلام ، ثم ابتداء فريضة أخرى فقدم الشرط ؛ والتقدير : إن خفتم أن  
 يفتنكم الذين كفروا وإذا كنتم فيهم فاقمتم لهم الصلاة . والواو زائدة ، والجواب « فَلَتَقْمُوا  
 طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكُمْ » . وقوله : « إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا » اعتراض . وذهب قوم  
 إلى أن ذكر الخوف منسوخ بالسنة ، وهو حديث عمر إذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال له : « إِنْ هَذِهِ صِدْقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوا صَدَقَتَهُ » . قال النحاس : من جعل  
 قصر النبي صلى الله عليه وسلم في غير خوف وفضل ذلك ناسخا للآية فقد غلط ؛ لأنه ليس  
 في الآية منع للقصر في الأمن ، وإنما فيها إباحة القصر في الخوف فقط .

المباشرة — قوله تعالى : « أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا » قال القراء : أهل الحجاز يقولون  
 فتفت الرجل . وريضة وقبس وأسد وجميع أهل نجد يقولون أفنت الرجل . وفرق الخليل  
 وسيبويه بينهما فقالا : فتته جعلت فيه فتنة مثل كلفته ، وأفنته جعلته مُفْتَنًا . وزعم الأحمسي  
 أنه لا يعرف أفنته . « إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا » « عَدُوًّا » ههنا بمعنى أعداء .  
 والله أعلم .

قوله تعالى : « وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقْمُوا طَائِفَةً مِنْهُمْ  
 مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ  
 طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ  
 وَدَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمِينَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً  
 وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَعَكُمْ أَوْ كُنْتُمْ مُضْغَةً  
 أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُبِينًا »

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ) روى الدارقطني عن أبي عبيد الله الزرق قال : كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بسفان ، فاستقبلنا المشركون عليهم حاله بن الوليد وهم بيننا وبين القبلة ، فصلّى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ، فقالوا : قد كانوا على حال لو أصبنا غيرتهم ، قال : ثم قالوا أتأبى الآن عليهم صلاة هي أحب إليهم من أبنائهم وأقربهم ؟ قال : قتل جبريل عليه السلام بهذه الآية بين الظهر والعصر . وإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ . وذكر الحديث . وسأيت تمامه إن شاء الله تعالى . وهذا كان سبب إسلام خالد بن الوليد رضي الله عنه . وقد أنصبت هذه الآية بما سبق من ذكر الجهاد . وبين الرب تبارك وتعالى أن الصلاة لا تسقط بسدر السفر ولا بسدر الجهاد وقتال العدو ، ولكن فيها رخص على ما تقدم في البقرة . وهذه السورة بيانه من اختلاف العلماء . وهذه الآية خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يناول الأشرار بعده إلى يوم القيامة . وشبهه قوله تعالى : « جُدُّ مِنْ أَمْرِ آلِهِمُ صَلَافَةً » . هذا قول كافة العلماء . وشذّ أبو يوسف وإسماعيل بن طلبة فقالا : لا فصل في صلاة الخووف بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الخطاب كان خاصا به بقوله تعالى : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ » وإذا لم يكن فيهم لم يكن ذلك لهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ليس كغيره في ذلك ، وكلهم كان يجب أن يؤتم به ويصلى خلفه ، وليس أحد بعده يقوم في الفضل مقامه ، والناس بعده كمنزلة أحوالهم وتقاربهم ، فلذلك يصلي الإمام بغريق ويأمر من يصلي بالغريق الآخر ، وأما أن يصلى بإمام واحد فلا . وقال الجمهور : إنا قد أمرنا باتباعه والتأسي به في غير ما آية وغير حديث ، فقال تعالى : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ » وقال صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . فإثم اتباعه مطلقا حتى ينزل دليل واضح على الخصوص ، ولو كان ما ذكره دليلا على الخصوص لزم قصر الخطابات على من توجهت له ، وجب أن يكون الشريعة قاصرة على من غلب بها ، ثم إن الصحابة وشوان الله عليهم ليعينوا طرعا توفهم الخصوص

في هذه الصلاة وصَدَّقَهُ إِلَى صِرَاطٍ صَدَّقَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ لَمْ يَلْمِ بِالْمَلَكِ وَأَتَمَّهُ بِالْمَلَكِ .  
 وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : « وَإِذَا دَأَبُتِ الَّذِينَ يَتُوبُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَتُوبُوا فِي حَيْثُ هُمْ » وَهَذَا خُطَابُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَتَمَّهُ دَاخِلَةً فِيهِ وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ . وَقَالَ تَعَالَى : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً » وَذَلِكَ لَا يُوْجِبُ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ وَحْدَهُ ، وَأَنْ مِنْ بَعْدِهِ يَقُومُ فِي ذَلِكَ حَقُّهُ ؛ فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ » . أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ فِي جَمَاعَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قَاتَلُوا مَنْ تَأَوَّلَ فِي الزَّكَاةِ مِثْلَ مَا تَأَوَّلُوهُ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : لَيْسَ فِي أَخْذِ الزَّكَاةِ الَّتِي قَدْ اسْتَوَى فِيهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ مَا يَشِبُّهُ صَلَاةَ مَنْ صَلَّى خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَّى فِيهِ خَلْفَ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الزَّكَاةَ فَأَتَتْهَا تَوْصِيلُهَا لِلسَّائِكِينَ ، وَلَيْسَ فِيهَا فَضْلٌ لِلْعَلِيِّ كَمَا فِي الصَّلَاةِ فَضْلٌ لِلصَّلِيِّ خَلْفَهُ .

الثانية - قوله تعالى : ( فَتَنَّمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ ) يعني جماعة منهم تنقب معك في الصلاة . ( وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ) يعني الذين يصلون معك . ويقال : « وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ » الذين هم بإزاء العدو ، كل ما يأتي بيانه . ولم يذكر الله تعالى في الآية لكل طائفة إلا ركعة واحدة ، ولكن رُوي في الأحاديث أنهم أضافوا إليها أخرى ، على ما يأتي . وحذفت الكسرة من قوله « فَتَنَّمْ » و« لِيَكُونُوا » لثقلها . وحكى الأخفش والقزّاء والكسائي أن لام الأهمر ولام كي ولام الجحود يفتحن ، وسيبويه يمنع من ذلك لعله موجبة وهي الفرق بين لام الجر ولام التاكيد . والمراد من هذا الأمر الاختصاص ، أي وسائرهم وبجاه العدو حذرًا من توقع حملته .

وقد اختلفت الروايات في هيئة صلاة الخوف ، واختلف العلماء لاختلافها ؛ فَذَكَرَ ابْنُ الْقَاصِرِ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخُوفِ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ مَرَّةً . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ الْحَلِيبِ وَالْقُدْسِ فِي مَعْرِفَةِ عَلَلِ الثَّقَلَيْنِ فِيهِ : لَا أَهْمُ أَنَّهُ رُويَ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ إِلَّا حَدِيثٌ ثَابِتٌ وَهُوَ كُلُّهَا صَحَّاحٌ ثَبَتَهُ قُلُوبُ مَنْ رَوَوْهُ مِنْ أَهْلِ الْحَلِيبِ صَلَاةَ الْخُوفِ لِمُجَرَّاهُ

إن شاء الله سبحانه قال أبو جعفر الطبري : وأما مالك وسائر أصحابه إلا أشهب فذهبوا في صلاة  
 الخوف إلى حديث سهل بن أبي خنثة ، وهو ما رواه في موطنه عن يحيى بن سعيد عن القاسم  
 ابن محمد عن صالح بن خوات الأنصاري : أن سهل بن أبي خنثة حدثه أن صلاة الخوف أن يقوم  
 الإمام ومعه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو ، فيركع الإمام ركعة ويسجد بالذين  
 معه ثم يقوم ، فإذا أمتوى قائما ثبت ، وأتموا لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون وينصرفون  
 والإمام قائم ، فيكونون وجاه العدو ، ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبرون وراه الإمام  
 فيركع بهم [الركعة] ويستند ثم يسلم ، فيقومون ويركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون .  
 قال ابن القاسم صاحب مالك : والعمل عند مالك على حديث القاسم بن محمد عن صالح  
 ابن خوات . قال ابن القاسم : وقد كان يأخذ بحديث يزيد بن رومان ثم رجع إلى هذا .  
 قال أبو عمر : حديث القاسم وحديث يزيد بن رومان كلاهما عن صالح بن خوات ، إلا أن  
 بينهما فصلا في السلام ، ففي حديث القاسم أن الإمام يسلم بالطائفة الثانية ثم يقومون  
 ويقضون لأنفسهم الركعة ، وفي حديث يزيد بن رومان أنه ينتظرهم ويسلم بهم . وبه قال  
 الشافعي وإليه ذهب ، قال الشافعي : حديث يزيد بن رومان عن صالح بن خوات هذا  
 أشبه الأحاديث في صلاة الخوف بظاهر كتاب الله ، وبه أقول . ومن حجة مالك في اختياره  
 حديث القاسم للقياس على سائر الصلوات ، في أن الإمام ليس له أن ينتظر أحدا سبقه بشيء  
 منها ، وأن السنة المجتمعة عليها أن يقضي المأمومون ما سبقوا به بعد سلام الإمام . وقول  
 أبي ثور في هذا الباب كقول مالك ، وقال أحمد كقول الشافعي في المختار عنده ، وكان  
 لا يريب من فعل شيئا من الأوجه المروية في صلاة الخوف . وذهب أشهب من أصحاب  
 مالك إلى حديث ابن عمر قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بإحدى الطائفتين  
 ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو ، ثم انصرفوا وقاموا مقام أصحابهم مقبلين على العدو ،  
 وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم ،  
 ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة . قال ابن عمر : فإذا كان خوف أكثر من ذلك صلى



وَأَجَابَا قَائِمًا يَوْمَ إِعْلَانِهِ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ . وَإِلَى هَذِهِ الصَّفَةِ ذَهَبَ  
 الْأَوْزَاعِيُّ <sup>(١)</sup> وهو الذي ارتضاه أَبُو عَمْرٍو عَبْدُ الْبَرِّ ، قَالَ : لِأَنَّهُ أَصَحُّهَا إِسْنَادًا ، وَقَدْ وَرَدَ  
 بِنَقْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِهِمْ فَجَعَلْنَا عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ ، وَلِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِالْأَصُولِ ؛ لِأَنَّ الطَّائِفَةَ الْأَوَّلَى  
 وَالثَّانِيَةَ لَمْ يَقْضُوا الرُّكْعَةَ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ  
 مِنْ سُنَنِهِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِا فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ . وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ : أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَّا أَبَا يُونُسَ  
 الْقَاضِي يُعْقِبُونَ فَذَهَبُوا إِلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ قَالَ :  
 صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً اخْلُوفَ فَقَامُوا صُفَيْنَ ، صَفًّا خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفًّا مُسْتَقْبِلَ الْعَدُوِّ ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُكْعَةً ، وَجَاءَ الْآخَرُونَ  
 فَقَامُوا مَقَامَهُمْ ، وَاسْتَقْبَلَ هَؤُلَاءِ الْعَدُوَّ فَصَلَّى بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ سَلِمَ ، فَقَامَ  
 هَؤُلَاءِ فَصَلُّوا لَأَنْفُسِهِمْ رُكْعَةً ثُمَّ سَلَّمُوا ثُمَّ ذَهَبُوا فَقَامُوا مَقَامَ أُولَئِكَ مُسْتَقْبِلِينَ الْعَدُوَّ ، وَجُمِعَ  
 أُولَئِكَ إِلَى مَقَامِهِمْ فَصَلُّوا لَأَنْفُسِهِمْ رُكْعَةً ثُمَّ سَلَّمُوا . وَهَذِهِ الصَّفَةُ وَالْهَيْئَةُ هِيَ الْهَيْئَةُ الْمَذْكُورَةُ  
 فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا ؛ وَهُوَ أَنَّ قَضَاءَ أُولَئِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ يَظْهَرُ أَنَّهُ  
 فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَبْقَى الْإِنَامُ كَالْحَارَسِ وَجَدَهُ ، وَهَاهُنَا قَضَاؤُهُمْ مُتَفَرِّقًا عَلَى صِفَةِ صَلَاتِهِمْ .  
 وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ عَلَى مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى حَدِيثِ  
 ابْنِ مَسْعُودٍ الثَّوْرِيُّ - فِي إِحْدَى الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثَ عَنْهُ - وَأَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَإِذَا ذَكَرَ  
 أَبُو الْحَسَنِ الْخَفِيُّ عَنْهُ ، وَالْأَوَّلُ ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ يُونُسَ وَابْنُ حَبِيبٍ عَنْهُ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ  
 مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رُكْعَةً وَلَمْ يَقْضُوا ،  
 وَهُوَ مُقْتَضِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «فِي الْخُلُوفِ رُكْعَةً» . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «الْبُقْرَةِ»  
 الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَى مَا احْتِيطَ لَهَا ، وَأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ ،  
 وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ وَغَيْرِهِ : «لَمْ يَقْضُوا» لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ، لَأَنَّهُ قَدْ رَوَى لِنَفْسِهِ  
 قَضَا رُكْعَةً فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ بَيْنَهُمَا وَشَهِدَتْهُ مِنْ زَادِ أُبْرَى سَوَاعِدُ أَنَّ يَكُونُ لِلرُّكْعَةِ لِمَنْ قَضَاهَا  
 لَيْ لَا يَقْضُوا إِذَا أَمِنُوا ، وَتَكُونُ فَائِدَةُ إِنْ ائْتَلَفَتْ إِذَا أَمِنَ لَا يَقْضِي مَا صَلَّى عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ

من الصلوات في الخوف؛ قال جميعه أبو عمر. وفي صحيح مسلم عن جابر أنه عليه السلام صل بطائفة ركعتين ثم تأخروا، وصلى بالطائفة الثانية ركعتين. قال: فكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات والقوم ركعتان. وأخرجه أبو داود والثارقطني من حديث الحسن عن أبي بكر، وذكر فيه أنه سلم من كل ركعتين. وأخرجه الثارقطني أيضا عن الحسن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم ركعتين ثم سلم، ثم صلى بالآخرين ركعتين، ثم سلم. قال أبو داود: وبذلك كان الحسن يفتي، وروى عن الشافعي. وبه يخرج كل من أجاز اختلاف نية الإمام والمأموم في الصلاة، وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن علية وأحمد بن حنبل وداود. وعَضُدُوا هذا بحديث جابر: أن معاذا كان يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم المشاء ثم يأتي فيؤم قومه؛ الحديث. وقال الطحاوي: إنما كان هذا في أول الإسلام إذ كان يجوز أن تصل الفريضة مرتين ثم نسخ ذلك، والله أعلم. فهذه أقاويل العلماء في صلاة الخوف.

الثالثة - وهذه الصلاة المذكورة في القرآن إنما يحتاج إليها المسلمون مستدبرون القبلة ووجه العدو القبلة، وإنما اتفق هذا بنات الرقاع، فأما بَسُفَان والموضع الآخر فالمسلمون كانوا في قبالة القبلة. وما ذكرناه من سبب التزول في قصة خالد بن الوليد لا يلائم تفريق القوم إلى طائفتين، فإن في الحديث بعد قوله: «فاقت لهم الصلاة» قال: فحضرت الصلاة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا السلاح وصَفَتَا خلفه صفين، قال: ثم ركع فركعتا جميعا، قال: ثم رفع فرمينا جميعا، قال: ثم سجد النبي صلى الله عليه وسلم بالصف الذي يليه، قال: والآخرين قيام يحرسونهم، فلما سجدوا وقاموا جلس الآخرون فسجدوا مكانهم، قال: ثم تقدم هؤلاء في مصاف هؤلاء وجاء هؤلاء إلى مصاف هؤلاء، قال: ثم ركع فركعوا جميعا، ثم رفع فرمعو جميعا، ثم سجد النبي صلى الله عليه وسلم والصف الذي يليه، والآخرين قيام يحرسونهم فلما جلس الآخرون سجدوا ثم سلم عليهم. قال: فصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين: مرة بَسُفَان ومرة في أرض بنى سليم. وأخرجه أبو داود من حديث أبي عيَّاش

الزُّرْقَى وقال : وهو قول الثوري وهو أحوطها . وأخرجه أبو عيسى الترمذى من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بين سَجَّانَ وعُصفانَ ، الحديث . وفيه أنه عليه السلام صدعهم صدعين وصلى بكل طائفة ركعة ، فكانت للقوم ركعة ركعة ، وللنبي صلى الله عليه وسلم ركعتان ؛ قال : حدث حسن صحيح غريب . وفي الباب عن عبد الله ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس وجابر وأبي عَاشِ الزُّرْقَى واسمه زيد بن الصامت ، وابن عمر وحذيفة وأبي بكر وسهل بن أبي حَظَمَةَ .

قلت : ولا تمارض بين هذه الروايات ، فله صلى الله عليه وسلم صلاة كما جاء في حديث أبي عَاشِ مجتمعين ، وصلى بهم صلاة أخرى . فترقب في حديث أبي هريرة ، ويكون فيه حجة لمن يقول صلاة الخوف ركعة . قال الخطابي : صلاة الخوف أنواعٌ صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة ، يتوسى فيها كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ للحراسة .  
الراجعة — واختلفوا في كيفية صلاة المغرب ؛ فروى الثارِقُطْنِي عن الحسن عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالقوم صلاة المغرب ثلاث ركعات ثم انصرفوا ، وجاء الآخرون فصل بهم ثلاث ركعات ؛ فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم ستا وللقوم ثلاثا ثلاثا ؛ وبه قال الحسن . والمجهور في صلاة المغرب على خلاف هذا ، وهو أنه يصلى بالأولى ركعتين والثانية ركعة وتُغْنِي عن اختلاف أصولهم فيه متى يكون ؟ قبل سلام الإمام أو بعده . هذا قول مالك وأبي حنيفة لأنه أحفظ لهيئة الصلاة . وقال الشافعي : يصلى بالأولى ركعة ؛ لأنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه فعلها ليلة الحرير<sup>(١)</sup> ، والله تعالى أعلم .

الخامسة — واختلفوا في صلاة الخوف عند التمام الحرب وشقة القتال وخيف خروج الوقت ؛ فقال مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وعامة العلماء : يصلى كيفما أمكن ؛ لقول ابن عمر . فإن كان خوف أكثر من ذلك يصلى راكبا أو قاعا يومئ إيماء . قال في الموطأ : مستقبل القبلة وغير مستقبلها ؛ وقد تقدم في «البقرة» قول الضحاك وإسحاق . وقال الأوزاعي :

(١) ليلة الحرير كأمير من لبال (مفين) .  
(٢) الخيف (بفتح الخاء) : صدر من مصادر «حاف»  
جبال : حاف بخاف خوقا وخيفوا وخافة وخيفة (بالكسر) .

إن كان تها الفتح ولم يقدرُوا على الصلاة صلُّوا إيماء كلِّ امرئ لنفسه ؛ فإن لم يقدرُوا على الإيماء أَمروا الصلاة حتى ينكشف القتال وأَمِنُوا فيصَلُّوا ركعتين ، فإن لم يقدرُوا صلُّوا ركعة وسجدين ، فإن لم يقدرُوا يَمِزُّهُمْ التَّكْبِيرُ وَيُؤْخِرُهَا حَتَّى يَأْمِنُوا ؛ وَبِهِ قَالَ مَكْحُولٌ .

قلت : وحكاية اليكيا الطبري في « أحكام القرآن » له عن أبي حنيفة وأصحابه ، قال اليكيا : وإذا كان الخوف أشد من ذلك وكان التحام القتال فإن المسلمين يصلُّون على ما أمكنهم مستقبل القبلة ومستدبريها ؛ وأبو حنيفة وأصحابه الثلاثة متفقون على أنهم لا يصلُّون والحالة هذه بل يؤخِّرون الصلاة . وإن قاتلوا في الصلاة قالوا : فسدت الصلاة . وحكى عن الشافعي أنه إن تابع الطعن والضرب فسدت صلاته .

قلت : وهذا القول يدلُّ على صحة قول أنس : حضرت مائة حصن فُسِّرَ عند إضاءة الفجر ، واشتدَّ اشتعال القتال فلم يقدر على الصلاة إلا بعد ارتفاع النهار ؛ فصليناها ونحن مع أبي موسى فُتِّحَ لنا . قال أنس : وما يَسُرُّني بتلك الصلاة الدنيا وما فيها ؛ ذكره البخاري . وإليه كان يذهب شيخنا الأستاذ أبو جعفر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد القيسي القرطبي المعروف بابي حجة ؛ وهو اختار البخاري فيما يظهر لأنه أَرَدَ به تحديث جابر ، قال : جاء عمر يوم الخندق فجعل يَسُبُّ كُفَّار قريش ويقول : يا رسول الله ، ما صليتُ العصر حتى كادت الشمس أن تغرب ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وأنا والله ما صليتها » قال : فتزل إلى بَطْحَانَ قَرَضًا وصلَّى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها .

السادسة - واختلفوا في صلاة الطالب والمطلوب ؛ فقال مالك وجماعة من أصحابهما سواء ، كل واحد منهما يصل على دابته . وقال الأوزاعي والشافعي وفقهاء أصحاب الحديث وابن عبد الحكم : لا يصلِّي الطالب إلا بالأرض وهو الصحيح ؛ لأن الطلب تَطَوُّعٌ ، والصلاة المكتوبة فرضها أن تصلَّى بالأرض حيثما أمكن ذلك ، ولا يصلِّيها راكب إلا خائف شديد خوفه وليس كذلك الطالب . والله أعلم .

السابعة - واختلّفوا أيضا في المسكر إذا رأوا سوانا فظنوه مدّوا فصلّوا صلاة الخوف ثم بان لهم أنه غير شيء؛ فلعلمنا فيه روايتان: إحداهما يعبدون، وبه قال أبو حنيفة، والثانية لا إعادة عليهم، وهو أظهر قول الشافعي. ووجه الأولى أنهم تبنّى لم الخطأ فعادوا إلى الصواب لحكم الحاكم. ووجه الثانية أنهم عملوا على اجتهادهم فجاز لهم كما لو أخطئوا القبلة؛ وهذا أولى لأنهم فعلوا ما أمروا به. وقد يقال: يعبدون في الوقت، فأما بعد خروجه فلا. والله أعلم.

الثامنة - قوله تعالى: ((وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ)) وقال: ((وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ)) هذا وصاة بالحذر وأخذ السلاح لئلا ينال العدو أمله ويدرك فرصته. والسلاح ما يدفع به المرء عن نفسه في الحرب؛ قال عترة:

كَمَوْتُ الْجَمْعِ جَعَدَ بَنِي أَبَانَ • سِلَاحِي بَعْدَ عُرْيِي وَأَقْتَضِاحُ

يقول: أعمرته سلاحي ليمتنع بها بعد عُرْيِهِ من السلاح. قال ابن عباس: «ولْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ» يعني الطائفة التي وجاه العدو؛ لأن المصلحة لا تحارب. وقال غيره: هي المصلحة، أي وليأخذ الذين صلّوا أولا أسلحتهم؛ ذكره الزجاج. قال: ويحتمل أن تكون الطائفة الذين هم في الصلاة أمروا بحمل السلاح؛ أي فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإنه أرفع للعدو. النحاس: يجوز أن يكون للجميع؛ لأنه أهيّب للعدو. ويحتمل أن يكون التي وجاه العدو خاصة. قال أبو عمر: أكثر أهل العلم يستحبون للصلى أخذ سلاحه إذا صلى في الخوف، ويحملون قوله «وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ» على التنبه؛ لأنه تنبيه لولا الخوف لم يجب أخذه، فكان الأمر به تنبيها. وقال أهل الظاهر: أخذ السلاح في صلاة الخوف واجب لأمر الله به، إلا لمن كان به أذى من مطر؛ فإن كان ذلك جازله وضع سلاحه. قال ابن العربي: إذا صلّوا أخذوا سلاحهم عند الخوف؛ وبه قال الشافعي وهو نص القرآن. وقال أبو حنيفة: لا يحملونها؛ لأنه لو وجب عليهم حملها لبطلت الصلاة بتركها. قلنا: لم يجب حملها لأجل الصلاة وإنما وجب عليهم قوة لهم ونظرا.

الثامنة - قوله تعالى : ( فَإِذَا تَجَافَوْا ) الضمير في « تَجَافَوْا » للطائفة المصلية فليصرفوا ؛ هذا على بعض الميقات الروية . وقيل : المعنى فإذا تَجَافَوْا ركعة القضاء ؛ وهذا على هيئة سهل بن أبي حَتَمَةَ . ودلت هذه الآية على أن السجود قد يُعبر به عن جميع الصلاة ؛ وهو كقوله عليه السلام : « إذا دخل أحدكم المسجد فليسجد سجدتين » . أى فليصل ركعتين وهو في السنة . والضمير في قوله : ( فَلْيَكُونُوا ) يحتمل أن يكون للذين تَجَافَوْا ، ويحتمل أن يكون للطائفة القائمة أولاً بإزاء المدعو .

العاشر - قوله تعالى : ( وَالدِّينَ كَفَرُوا ) أى تنهى وأحب الكافرون غفلتكم من أخذ السلاح ليصلوا إلى مقصودهم ؛ فين الله تعالى بهذا وجه الحكمة في الأمر بأخذ السلاح ، وذكر الحِجْرَةِ الطائفة الثانية دون الأولى لأنها أولى بأخذ الحِجْرَةِ ؛ لأن المدعو لا يؤثر قصده عن هذا الوقت لأنه آخر الصلاة ؛ وأيضاً يقول المدعو قد أثقلهم السلاح وكَلَّوا . وفي هذه الآية أدل دليل على تعاطي الأسباب ، وأخذ كل ما يُنبئ ذوى الأبواب ، ويوصل إلى السلامة ، ويبلغ دار الكرامة . ومعنى ( مِثْلَةً وَاحِدَةً ) مبالغة ، أى مستأصلة لا يحتاج معها إلى ثانية .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ( وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ ) الآية . للعلماء في وجوب حمل السلاح في الصلاة كلام قد أشرنا إليه ، فإن لم يجب فيستحب للاحتياط . ثم رُخِّص في المطر وضعه لأنه يهتل المبطنات وتتقل ويصدا الحديد . وقيل : نزلت في النبي صلى الله عليه وسلم يوم بطن تَحْلَةٍ لما انتهزم المشركون وغنم المسلمون ؛ وذلك أنه كان يوماً مَطِيراً ونزع النبي صلى الله عليه وسلم لقضاء حاجته واضعاً سلاحه ، فرآه الكفار منقطعاً عن أصحابه فقصده فَوَرَّتْ بن الحارث فَأَتَحَدَّرَ عليه من الجبل بسيفه ، فقال : مَنْ يَمْنَعُ مِنِّي اليوم ؟ فقال : « الله » ثم قال : « اللَّهُمَّ اكْفِنِي الثَّوْرَ بما شئت » . فاهوى بالسيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليضربه ، فانكب لوجهه لزلقة زلقها . وذكر الواقدي أن جبريل عليه

السلام دفعه في صدره على ما يأتي في المائدة، وسقط السيف من يده فآخذه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « من يمنك مني يا خورث ؟ » فقال : لا أحد . فقال : « تشهد لي بالحق وأعطيك سيفك ؟ » قال لا ؛ ولكن أشهد ألا أقاتلك بعد هذا ولا أعيين عليك عدواً ، فضع إليه السيف وزلت الآية رخصة في وضع السلاح في المطر ومريض جد الرحمن من خوف حتى خرج كما في صحيح البخاري . فرخص الله سبحانه لم في ترك السلاح والتأهب للعدو بعد المطر ، ثم أمرهم فقال : « خذوا حذركم » أي كونوا مستيقظين ، وضعم السلاح أو لم تضعوه . وهذا يدل على تأكيد التأهب والحذر من العدو في كل الأحوال وترك الاستسلام ؛ فإن الجلس ما جاء مصاب قتل إلا من تفرط في حذر . وقال الضحاك في قوله تعالى : « وخذوا حذركم » يعني يخلدوا سيوفكم فإن ذلك هيئة الفزاة .

قوله تعالى : **إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ** إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴿٢٣٩﴾ وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَلَهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤٠﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى - ( قُضِيَتِ ) مضى فرغم من صلاة الخوف . وهذا يدل على أن الصلاة يستعمل فيما قد فعل في وقته ومنه قوله تعالى : **وَإِذَا قُضِيَتِ مَنَاسِكُكُمْ** وقد قلتم .

الثانية - ( فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ) ذهب الجمهور إلى أن هذا الذكر المأمور به إنما هو إثر صلاة الخوف ؛ أي إذا فرغت من الصلاة فادكروا الله بالقلب واللسان ، على أي حال كنتم ؛ قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم ، وأدبوا ذكره بالكبر والتبليغ والدعاء بالنصر لا سيما في حال القتال . ونظيره « إِذَا قُضِيَتِ قِسَّةٌ فَأَبْتُوا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا »

لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» . ويقال : فإذا قضيت الصلاة « بمعنى إذا صلّيت في دار الحرب فصلّوا على الدواب ، أو قياما أو قعودا أو على جنوبكم إن لم تستطيعوا القيام ، إذا كان خوفا أو مرضا ، كما قال تعالى في آية أخرى : « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ رُكْبَانًا » . وقال قوم : هذه الآية نظيرة التي في «آل عمران» ؛ فروى أن عبد الله بن مسعود رأى الناس يَضُجُّون في المسجد فقال : ما هذه الضجة ؟ قالوا : أليس الله تعالى يقول « أَذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ » ؟ قال : إنما يعني بهذا الصلاة المكتوبة إن لم يستطع قائما فقاعدا ، وإن لم فصلّ على جنبك . فالمراد نفس الصلاة ؛ لأن الصلاة ذكر الله تعالى ، وقد اشتملت على الأذكار المفروضة والمستنوية ؛ والقول الأول أظهر .

الثالثة - قوله تعالى : ( فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ ) أى أمنت . والطمأنينة سكون النفس من الخوف . ( فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ) أى فاتوها بأركانها وبآل هيبتها في السفر ، وبكآل عددها في الحضر . ( إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ) أى مؤقتة مفروضة . وقال زيد ابن أسلم : « موقوتا » منبأ ، أى تؤدونها في أنجبها ؛ والمعنى عند أهل اللغة : مفروض لوقت بعينه ؛ يقال : وقته فهو موقوت . ووقته فهو مؤقت . وهذا قول زيد بن أسلم بعينه . وقال : « كتابا » والمصدر مذكور ؛ فهذا قال : « موقوتا » .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَلَا تَهِنُوا ) أى لا تضعفوا ، وقد تقدم في «آل عمران» . ( فِي أَيُّضَاءِ الْقَوْمِ ) طلبهم . قيل : نزلت في حرب أحد حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج في آثار المشركين ، وكان بالمسلمين جراحات ، وكان أمر ألا يخرج معه إلا من كان في الوقفة ؛ كما تقدم في «آل عمران» وقيل : هذا في كل جهاد

الخامسة - قوله تعالى : ( إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ ) أى تتألمون بما أصابكم من الجراح فهم يتألمون أيضا مما يصيبهم ، ولكم مزية وهى أنكم ترجون ثواب الله وهم لا يرجونه ؛ وذلك أن من لا يؤمن بالله لا يرجو من الله شيئا . ونظير هذه الآية « إِنْ يَسْأَلْكُمْ قَوْمٌ فَقَدْ مَسَّ



النَّوْمُ قَرَحٌ مِثْلُهُ» وقد تقدم. وقرأ عبد الرحمن الأعرج «أن تكونوا» بفتح الهمزة، أى لأن.  
 وقرأ منصور بن المعتمر «إن تكونوا تثبتون» بكسر التاء. ولا يجوز عند البصريين كسر التاء  
 لنقل الكسر فيها. ثم قيل : الرجاء هنا بمعنى الخوف؛ لأن من رجأ شيئاً فهو غير قاطع بمحصله  
 فلا يخلو من فوت ما يرجو. وقال الفراء والزجاج: لا يُطلق الرجاء بمعنى الخوف إلا مع النفي؛  
 كقوله تعالى : «مَالَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا» أى لا تخافون له عظمة. وقوله تعالى :  
 «لِلَّذِينَ لَا يُرْجُونَ آيَامَ اللَّهِ» أى لا يخافون. قال القشيري : ولا يبعد ذكر الخوف من غير  
 أن يكون للكلام نفي، ولكنهما آذعا أنه لم يوجد ذلك إلا مع النفي. والله أعلم.

قوله تعالى : إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ السَّاسِ  
 بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ﴿١٥٠﴾  
 فيه أربع مسائل :

الأولى - في هذه الآية تشريف للنبي صلى الله عليه وسلم وتكريم وتعظيم وتوقيض إليه،  
 وتوقيض أيضاً على الجادة في الحكم، وتأييد على ما رُفِعَ إليه في أمر بني أيرق، وكانوا ثلاثة  
 إخوة : بشرو وبشير وبشير، وأسير بن عروة ابن عم لهم؛ تقيوا مشربة لرفاعة بن زيد في الليل  
 وسرقوا أدراعاً له وطعاماً، فمُتَّ على ذلك. وقيل : إن السارق بشير وحده، وكان يُكْنَى أبا طعمة  
 أخذ درعاً؛ قيل : كان الدرع في حراب فيه دقيق، فكان الدقيق يثر من نرق في الحراب  
 حتى انتهى إلى داره، بغاء ابن أخى رفاعة وأسمه قتادة بن النعمان يشكوه إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم؛ بغاء أسير بن عروة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله، إن هؤلاء  
 عملوا إلى أهل بيت هم أهل صلاح ودين فأنبؤهم بالمرقة وروم بها من غير بينة؛ وجعل  
 يحادل عنهم حتى غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتادة ورفاعة؛ فأنزل الله تعالى  
 «وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتُلُونَ أَنْفُسَهُمْ» الآية. وأنزل الله تعالى «وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً

لَوْ لَمْ نَمُ بِرَبِّنَا» . وكان البرئ الذي رموه بالسرقة ليد بن مهمل . وقيل : زيد بن السمين .  
 وقيل : رجل من الأنصار . فلما أنزل الله ما أنزل ، هرب ابن أيرق السارق إلى مكة ، ونزل  
 على سلافة بنت سعد بن شيد ؛ فقال حسان بن ثابت بيتا يعرض فيه بها ، وهو :  
 وقد أنزلته بنت سعد وأصبحت • ينازعها جلد أمتها وتنازعه  
 ظنم بأن يخفى الذي قد صنعتمو • وفيما نبي عنده الوحي واضعه  
 فلما بلغها قالت : إنما أهديت لي شعر حسان ؛ وأخذت رحله فطرحته خارج المنزل ،  
 فهرب إلى خير وارتد . ثم إنه قُبِ بيتا ذات ليلة ليُسرق فسقط الحائط عليه فمات مرتدا . ذكر  
 هذا الحديث بكثير من ألفاظه الترمذى وقال : حديث حسن غريب ، لانعم أحدا أسنده غير  
 محمد بن سلمة الخزاني . وذكره الليث والطبري بألفاظ مختلفة . وذكر قصة موته يحيى بن سلام  
 في تفسيره ، والقشيري كذلك وزاد ذكر الردة ، ثم قيل : كان زيد بن السمين وليد بن مهمل  
 يهودي . وقيل : كان ليده مساما . ذكره المهدوي ؛ وأدخله أبو عمر في كتاب الصحابة له ، فدل  
 ذلك على إسلامه عنده . وكان بشير رجلا منافقا يهجو أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ويخل  
 الشعر غيره ، وكان المسلمون يقولون : والله ما هو إلا شعر الخبيث . فقال شعرا يتصل فيه ؛  
 فنه قوله :

أو كما قال الرجال قصيدة • نُحلت وقالوا ابن الأيرق قالما

وقال الضحاك : أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع يده وكان مطاعا ، بغت اليهود  
 شاكين في السلاح فأخذوه وهربوا به ؛ فنزل « هاتم هؤلاء » يعني اليهود . والله أعلم .

الثانية - قوله تعالى : ( يَا أَرَاكَ اللَّهُ ) معناه على قوانين الشرع ؛ إما بوحى ونص ،  
 أو بنظر جابر على سنن الوحي . وهذا أصل في القياس ، وهو يدل على أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم إذا رأى شيئا أصاب ؛ لأن الله تعالى أراه ذلك ، وقد ضمن الله تعالى لأتباعه العصمة ؛  
 فاما أحدنا إذا رأى شيئا يظنه فلا قطع فيما رآه ، ولم يرد رؤية العين هنا ؛ لأن الحكم لا يرى

بالعين . وفي الكلام إخبار ، أى بما أراكه الله ، وقوله لإشهادكم ، وأضغ الأحكام على ما عرفناك من غير افتقار باستزلالهم .

الثالثة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُنْ لِلْعَانِيَيْنِ حَصِيًّا ﴾ اسم فاعل ؛ كقولك جالته فأنا جليسه ، ولا يكون فعلا هنا بمعنى مفعول ؛ يدل على ذلك « وَلَا تُجَادِلْ » فالخصم هو المجادل ، وجمع الخصم خصماء . وقيل : خصيا غاصبا اسم فاعل أيضا . فهى الله عز وجل رسول الله من عضيد أهل التهم والدفاع عنهم بما يقوله خصمهم فى الحجّة . وفى هذا دليل على أن النيابة من المبطل والمتهم فى الخصومة لا تجوز . فلا يجوز لأحد أن يخاضع من أحد إلا بعد أن يعلم أنه حق . ومضى الكلام فى السورة على حفظ أموال اليتامى والناس ؛ فبين أن مال الكافر محفوظ عليه كمال المسلم ، إلا فى الموضع الذى أراحه الله تعالى .

المسألة الرابعة - قال العلماء : ولا ينبغي إذا ظهر للمسلمين خفاق قوم أن يجادل فريق منهم فريقا عنهم ليحموهم ويدفعوا عنهم ؛ فإن هذا قد وقع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيهم نزل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُنْ لِلْعَانِيَيْنِ حَصِيًّا ﴾ وقوله : « وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ » . والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد منه الذين كانوا يفعلونه من المسلمين دونه لوجهين : أحدهما - أنه تعالى أبان ذلك بما ذكره بعد بقوله : « هَاتِمُوا هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » . والآخر - أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حكيما فيهم ، ولذلك كان يمتدح إليه ولا يعتذر هو إلى غيره ؛ فدل أن القصد لغيره .

قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (١٥)

فيه مسألة واحدة :

ذهب الطبري إلى أن المعنى : استغفرك من ذنبك فى خصامك الخائنين ؛ فأمره بالاستغفار لما هم بالغف عنهم وقطع يد اليهود . وهذا مذنب من جوار الصفات على الأنبياء . قال ابن عطية : وهذا ليس بذنب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما دافع على الظاهر وهو

يعتقد برائتهم . والمعنى : واستغفر الله للذين من أمتك والمتخاصمين بالباطل ، وعلمك من الناس أن تسع من المتتاعين وتغضي بنحو ما تسمع ، وتستغفر للذنب . وقيل : هو أمر بالاستغفار على طريق التيسيع ، كالأجل يقول : استغفر الله ، على وجه التيسيع من غير أن يقصد توبة من ذنب . وقيل : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد بنو أيرق ؛ لقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ آتِيَكَ اللَّهُ » ، « فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ » .

قوله تعالى : وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٧﴾

أى لا تتعاج من الذين يخونون أنفسهم ؛ نزلت في أسيرين عُرِّوْا كما تقدم . والمجادلة للخاصة ، من الجدل وهو القتل ، ومنه رجل مجادل الخلق ، ومنه الأجل للصقر . وقيل : هو من الجدالة وهى وجه الأرض ، فكل واحد من الخصمين يريد أن يلقى صاحبه عليها ؛ قال السجّاج :

قد أركب الحالة بعد الحالة \* وأترك العاجز بالجسالة

\* متغفراً ليست له محالة \*

الجدالة الأرض ؛ من ذلك قولهم : تركته مجذلاً ؛ أى مطروحا على الجدالة .

قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ ) أى لا يرضى عنه ولا يؤثوه بذكره . ( مَن كَانَ خَوَّانًا ) خائناً . وخَوَّاناً الملق ؛ لأنه من أبنية المبالغة ؛ وإنما كان ذلك لعظم قدر تلك الإثابة . والله أعلم .

قوله تعالى : يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٨﴾ هَآأَنَتم هَآؤُلَآءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجِدِلِ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿١٩﴾

(١) جدل الخلق : للطف القصب بحكم القتل .

قال الضعاف : لما سَرَقَ الدرع أَخَذَ حُفْرَةً فِي بَيْتِهِ وَجَعَلَ الدرعَ تَحْتَ التَّرَابِ ؛ فَزَلَتْ  
 ﴿ يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنْ اللَّهِ ﴾ يقول : لَا يَخْفَى مَكَانَ الدرعِ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ،  
 أَيْ رَقِيبٌ حَفِيطٌ عَلَيْهِمْ . وَقِيلَ : « يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ » أَيْ يَسْتَرُونَ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى :  
 « وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ » أَيْ مُسْتَرٌ . وَقِيلَ : يَسْتَحْيُونَ مِنَ النَّاسِ ؛ وَهَذَا لِأَنَّ الْإِسْتِحْيَاءَ  
 سَبَبُ الْإِسْتِئْزَارِ . وَمَعْنَى ﴿ وَهُوَ مَعَهُمْ ﴾ أَيْ بِالْعِلْمِ وَالزُّرْيَةِ وَالسَّمْعِ ؛ هَذَا قَوْلُ أَهْلِ السَّنَةِ .  
 وَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ وَالْمُعْتَزَلَةُ : هُوَ بِكُلِّ مَكَانٍ ؛ تَمَسُّكَ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ؛  
 قَالُوا : لَمَّا قَالَ « وَهُوَ مَعَهُمْ » ثَبِتَ أَنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُثْبِتَ كَوْنُهُ مَعَهُمْ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ  
 قَوْلِهِمْ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَأَنَّ تَعَالَى مُتَعَالٍ عَنْ ذَلِكَ . أَلَا تَرَى مُنَاطَرَةً بَشَرِي فِي قَوْلِ اللَّهِ  
 عَزَّ وَجَلَّ : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِمُهُمْ » حِينَ قَالَ : هُوَ ذَاتُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ .  
 فَقَالَ لَهُ خَصْمُهُ : هُوَ فِي قُلُوبِنَا وَفِي حَشَوِكَ وَفِي جُوفِ جَارِكَ . تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ !  
 حَكَى ذَلِكَ وَكِيعٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَمَعْنَى ﴿ يَبْتَئُونَ ﴾ يَقُولُونَ ؛ قَالَهُ الْكَاتِبِيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ  
 عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ . « مَا لَا يَرْضَى » أَيْ مَا لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ لِأَهْلِ طَاعَتِهِ . ﴿ مِنْ الْقَوْلِ ﴾  
 أَيْ مِنَ الرَّأْيِ وَالْإِعْتِقَادِ ؛ كَقَوْلِكَ مَذْهَبَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ . وَقِيلَ : « الْقَوْلُ » بِمَعْنَى الْمُقُولِ ؛  
 لِأَنَّ نَفْسَ الْقَوْلِ لَا يَبْتَئُ .

قوله تعالى : ﴿ هَآئِنٌ هَؤُلَاءِ ﴾ يريد قوم تبشیر السَّارِقِ لَمَّا هَرَبُوا بِهِ وَجَادَلُوا عَنْهُ .  
 قَالَ الزَّجَاجُ : « هَؤُلَاءِ » بِمَعْنَى الَّذِينَ . ﴿ جَادَلْتُمْ ﴾ حَاجَجْتُمْ . ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ  
 اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ اسْتَفْهَامُ مَعْنَاهُ الْإِنْكَارُ وَالتَّوْبِيخُ . « أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا »  
 الْوَكِيلُ : الْقَائِمُ بِتَدْيِيرِ الْأُمُورِ ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى قَائِمٌ بِتَدْيِيرِ خَلْقِهِ . وَالْمَعْنَى : لَا أَحَدَ لَهُمْ يَقُومُ بِأَمْرِهِمْ  
 إِذَا أَخَذَهُمُ اللَّهُ بِعَذَابِهِ وَأَدْخَلَهُمُ النَّارَ .

قوله تعالى : وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ  
 غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١١٠﴾

قال ابن عباس: عَزَّ وَجَلَّ الله التوبة على من أيرق بهذه الآية؛ أي (وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا) بأن يبرق (أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ) بأن يشرك (ثُمَّ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ) يعني بالتوبة؛ فإن الاستغفار باللسان من غير توبة لا ينفع، وقد بيناه في «آل عمران». وقال الضحاك: نزلت الآية في شأن وحشي قاتل حمزة أشرك بالله وقتل حمزة، ثم جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال: إني لَنَادِم فهل لي من توبة؟ فقول: «وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ» الآية. وقيل: المراد بهذه الآية الموم والشجول لجميع الخلق. وروى سفيان عن أبي إسحاق عن الأسود وعقمة قالا: قال عبد الله بن مسعود من قرأ هاتين الآيتين من سورة «النساء» ثم استغفر غُفِرَ له: «وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا» «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا». وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: كنت إذا سمعت حديثا من رسول الله صلى الله عليه وسلم نفعتني الله به ما شاء، وإذا سمعته من غيره خالفته، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر: ما من عبد يُذنب ذنبا ثم يتوضأ ويصلي ركعتين ويستغفر الله إلا غُفِرَ له؛ ثم تلا هذه الآية «وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا».

قوله تعالى: وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١١﴾ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيْقًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿١١٢﴾

قوله تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا) أي ذنبا (فَأِنَّمَا يَكْسِبُ عَلَى نَفْسِهِ) أي عاقبه مائدة عليه. والكسب ما يميز به الإنسان إلى نفسه نفعا أو يدفع عنه ضررا. ولهذا لا يسمى فعل الرب تعالى كسبا.

قوله تعالى: (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا) قيل: هما بمعنى واحد كثر لاختلاف اللفظ تأكيداً. وقال الطبري: إنما فرق بين الخطيئة والإثم أن الخطيئة تكون من عمد ومن غير

عَمَد، وَالْإِثْمُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ عَمَدٍ . وَقِيلَ : الْخَطِيئَةُ مَا لَمْ تَعْتَمِدْ كَالْقَتْلِ بِالْخَطَا . وَقِيلَ :  
الْخَطِيئَةُ الصَّغِيرَةُ، وَالْإِثْمُ الْكَبِيرَةُ . وَهَذِهِ الْآيَةُ لِنُظْمِهَا طَمْ يَنْدَرُجُ تَحْتَهُ أَهْلُ التَّائِزَةِ وَغَيْرِهِمْ .

قوله تعالى : ( ثُمَّ يَرْجِعْ بِهِ رَبِّيَا ) قد تقدم اسم البريء . والماء في « به » للإثْمِ أَوْ الْخَطِيئَةِ ؛  
لأن معناه الإثْمُ ، أولما جعلا . وقيل : يرجع إلى الكسب . ( قَدْ أَحْمَلَ بَيْتَانَا وَأَتَمَّا مِيلَنَا )  
تشبيه ؛ إذ الذنوب تَقِلُّ ووزر نفوس كالحمولات . وقال تعالى : « وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَنْهَالًا  
مَعَ أَنْفُسِهِمْ » . والبיתان من البُتِّ ، وهو أن تستقبل أذاك بأن تحذيفه بذنب وهو منه  
بريء . روى مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اندرون ما النية ؟ »  
قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « ذُكِّرْكَ أَذَاكَ بِمَا يَكْرَهُ » . قيل : أفرأيت إن كان في أمي  
ما أقول ؟ قال : « إن كان فيه ما تقول فقد أعتهت وإن لم يكن فيه فقد بهت » . وهذا نص ؛  
فرض البريء بهت له . يقال : بهتت بئسا وبئسا وبئانا إذا قال عليه ما لم يفعله . وهو بهتات  
والمقول له بهتوت . ويقال : بهت الرجل ( بالكسر ) إذا دهش وتغير . وبهت ( بالضم )  
مثله ، وأفصح منهما بهت ، كما قال الله تعالى : « قُبِيتَ الَّذِي كَفَرْتَ » لأنه يقال رجل مبهوت  
ولا يقال باهت ولا بهيت ، قاله الكسائي .

قوله تعالى : وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ  
أَنْ يُضْلَوْكَ وَمَا يُضْلَوْنَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ  
عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ  
عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١٦٥﴾

قوله تعالى : ( وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ ) ما بعد « لولا » مرفوع بالابتداء عند  
سبويه ، والخبر محذوف لا يظهر ؛ والمض : « ولولا فضل الله عليك ورحمته » بأن نهك  
على الحق ؛ وقيل : بالنبوة والنعمة . ( لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلَوْكَ ) من الحق ، لأنهم

سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرئى ابن أبيرق من البهمة ويحققها اليهودي ؛  
 ففضل الله عز وجل على رسوله عليه السلام بأن نبه على ذلك وأعلمه إياه . ( وَمَا يُضِلُّونَ  
 إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ) لأنهم يعملون عمل الضالين ، فوالله راجع عليهم . ( وَمَا يَضُرُّوكَ مِنْ شَيْءٍ )  
 لأنك معصوم . ( وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ) هذا ابتداء كلام . وقيل : الواو للحال ؛  
 كقولك جئتكَ والشمس طالعة ؛ ومنه قول امرئ القيس :

• وقد اغتيدى والطير في وُكُلتها •

فالكلام متصل ؛ أى ما يضرُّوك من شيء مع إزال الله عليك القرآن . « والحكمة » القضاء  
 بالوحي . ( وَعَلَيْكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ) يعنى من الشرائع والأحكام . و« تعلم » فى موضع  
 نصب ؛ لأنه خبر كان . وحذفت الضمة من التون للجرم ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين .

قوله تعالى : لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ  
 أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ  
 اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٩﴾

أراد ما تفاوض به قوم بنى أيرق من التدبير وذكروه للنبي صلى الله عليه وسلم . والنجوى :  
 السر بين الاثنين ؛ تقول : ناجيت فلانا مُناجاةً ونجاءً وهم يَنْجُون وَيُنَاجُونَ . وَنَجَوْتُ فلانا  
 أَنْجُوهُ نَجْوًا ، أى ناجيته ؛ فنجوى مشتقة من نجوت الشيء أنجوه ، أى خلصته وأفردته ؛  
 والنجوة من الأرض المرتفع لانفرادها بارتفاعه عما حوله ؛ قال الشاعر :

قَبْلَ نَجْوَتِهِ كُنْ بِعَفْوَتِهِ \* وَالْمُسْتَكِنُ كُنْ بِمِثْنَى بِفِرَاجٍ<sup>(١)</sup>

فالنجوى المسائة مصدر ، وقد تُسمَّى به الجماعة ؛ كما يقال : قومٌ عدلٌ ورضا . قال الله  
 تعالى : « وَإِذْ هُمْ نَجْوَى » ؛ فعلى الأول يكون الأمر أمر استثناء من غير الجنس ، وهو

(١) البيت لأوس بن حجر . والمعنى : الساحة وما حولها والرواحلة . والفرواح : البارز الذى ليس بستره من  
 السماء شيء .



الاستثناء المنقطع وقد تقدم ، وتكون « من » في موضع رفع ، أى لكن من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ودعا إليه فى مجراء خبر . ويجوز أن تكون « من » في موضع خفض ويكون التقدير : لا خير في كثير من نجواهم إلا نجوى من أمر بصدقة ثم حذف . وعلى الثانى وهو أن يكون النجوى اسما للجماعة المنفردين ، فتكون « من » في موضع خفض على البدل ؛ أى لا خير في كثير من نجواهم إلا فيمن أمر بصدقة . أو تكون في موضع نصب على قول من قال : ما مررت بأحد إلا زيدا . وقال بعض المفسرين منهم الزجاج : النجوى كلام الجماعة المنفردة أو الاثنين كان ذلك سرا أو جهرا ، وفيه بُعد . والله أعلم . والمعروف : لفظ يعم أعمال البر كلها . وقال مقاتل : المعروف هنا الفرض ؛ والأول أصح . وقال صلى الله عليه وسلم : " كل معروف صدقة وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طائق " . وقال صلى الله عليه وسلم : " المعروف كاسمه أول من يدخل الجنة يوم القيامة المعروف وأهله " . وقال على بن أبى طالب رضى الله عنه : لا يزهديك في المسروف كفرن من كفره ، فقد يشكر الشاكر بأضعاف مجود الكافر . وقال الحطّيب :

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه \* لا يذهب العرف بين الله والناس

وأشدّ الرياشي :

يدّ المعروف غمّ حيث كانت \* تحملها كفور أم شكور

ففى شكر الشكور لها جزاء \* وعند الله ما كفر الكفور

وقال المساورى : « فينبى لمن يقدر على إسداء المعروف أن يسبّله حنّار فواته ، ويبادره بحيلة عجزه ، ولعلم أنه من قرص زمانه ، وغنائم إمكانه ، ولا يهمله همة بالقدرة عليه ، فكما واقع بقدرة فانت فاعقبت ندما ، ومعوّل على مكنة زالت فأورثت نجلا ، كما قال الشاعر :

مازلت أسمع كم من واقع نجل \* حتى أتيت فكنت الواقع النجل

ولو قطن لتائب دهره ، وتحفظ من عواقب مكره لكائنات مغامرة مذخورة ، ومنازمه مجبورة ؛ فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من نصح عليه باب من الخمر

فليتهزه فإنه لا يدري متى يُنْصَب عنه . وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لكل شيء ثمرة وثمرته المعروف السراح " <sup>(١)</sup> . وقيل لأَوْ شِرْوَان : ما أعظمُ المصائب عندهم ؟ قال : لأنَّ تقدُّرَ على المعروف فلا تصطنعه حتى يفوت . وقال عبد الحميد : من أثار الفرصة من وقتها فليكن على ثقة من فوتها . وقال بعض الشعراء :

إِذَا هَبَّتْ رِيَّاحُكَ فَأَغْنَيْنِيهَا • فَإِنَّ لِكُلِّ خَائِفَةٍ سَكُونٌ

ولا تنفل عن الإحسان فيها • فأتدري السكون متى يكون

وكتب بعض ذوي الحرُمات إلى وَاَلِ قَصْرِي رِغَاةَ حُرْمَةٍ :

أَعْلَى الصَّرَاطِ تَرِيدُ رِغِيَّةَ حَرَمِي • أَمْ فِي الْحِسَابِ تَمَنُّ بِالْإِنْعَامِ

لِلنَّعْمِ فِي الدُّنْيَا أُرِيدُكَ ، فَأَتْبَهُ • لِحَوَائِجِي مِنْ رَقْدَةِ النَّوَامِ

وقال العباس : لا يتم المعروف إلا بثلاث خصال : تعجيله ، وتصغيره ، وسره ؛ فإذا عجَّله هبَّاته ، وإذا صغَّرته عظَّمته ، وإذا سَرَّته آتَمَّته . وقال بعض الشعراء :

زَادَ مَعْرُوفُكَ عِنْدِي عَظْمًا • إِنَّهُ عِنْدَكَ مُسْتَوْدِعٌ حَقِيرٌ

نَسِيسًا كَأَنْ لَمْ تَأْنِهِ • وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ مَشْهُورٌ خَطِيرٌ

ومن شرط المعروف تركُ الإكْتِنَانِ به ، وتركُ الإعْجَابِ بفعله ؛ لما فيهما من إسقاط الشكر وإحباط الأجر . وقد تقدَّم في « البقرة » <sup>(٢)</sup> بيانه .

قوله تعالى : ( أَوْ اصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ ) عامٌّ في الدماء والأموال والأعراض ، وفي كل

شيء يقع التَّدَاعِي والاختلاف فيه بين المسلمين ، وفي كل كلام يراد به وجه الله تعالى .

وفي الخبر : " كلام ابن آدم كله عليه لاله إلا ما كان من أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو ذكر

الله تعالى " . فأما من طلب الرياء والتُّرُوس فلا ينال الثواب . وكتب عمر إلى أبي موسى

الأشعري رضي الله عنه : ردِّ الخُصُوم حتى يصطَلِحوا ؛ فإن القضاء يُورث بينهم الضغائن .

وسياتي في « المجادلة » ما يحرم من المناجاة وما يجوز إن شاء الله تعالى . وعن أنس بن مالك

رضى الله عنه أنه قال : من أصلح بين اثنين أعطاه الله بكل كلمة عتق رقبة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي أيوب : " إلا أدلك على صدقة يحبها الله ورسوله تصليح بين أناس إذا خافسوا وتقرب بينهم إذا تباعدوا " . وقال الأوزاعي : ما خطوة أحب إلى الله من رجل من خطوة في إصلاح ذات البين ، ومن أصلح بين اثنين كتب الله له برائة من النار . وقال محمد بن المنكدر : تنازع رجلان في ناحية المسجد فأتى إليهما فلم أزل بهما حتى اصطلعا ، فقال أبو هريرة وهو رائي : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أصلح بين اثنين استوجب ثواب شهيد " . ذكر هذه الأخبار أبو مطيع مكحول بن المفضل النسفي في كتاب اللؤلؤيات له ، وجدته بخط المصنف في ورقة ولم يثبت على موضعها رضى الله عنه .  
(و) ابتداءً ) نصب على المفعول من أجله .

قوله تعالى : وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١٥﴾  
إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٦﴾

فيه مسائل :

الأولى - قال العلماء : هاتان الآيتان نزلا بسبب ابن أبيريق السارق ، لما حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقطع وهرب إلى مكة وأرتد ، قال سعيد بن جبير : لما صار إلى مكة قُبب بيتا بمكة فلهقه المشركون فقتلوه ، فانزل الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ » إلى قوله : « فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا » . وقال الضحاك : قديم قوم من قريش المدينة واسلموا ثم أقبلوا إلى مكة مرتدين فزلت هذه الآية « ومن يشاقق الرسول » . والمشاقة المعادة . والآية وإن زلت في سارق الترع أو غيره فهي مائة في كل من خالف طريق المسلمين . والهدى

الرشد والبيان، وقد تقدم . وقوله تعالى : ﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ﴾ يقال : إنه نزل فيمن أردت ؛ والمعنى : تركه وما يبعد . عن مجاهد . أى نكله إلى الأصنام التى لا تنفع ولا تضر؛ وقاله مقاتل . وقال الكلبي : نزل قوله تعالى : « نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى » فى ابن أبيرق ؛ لما ظهرت حاله وسرقته هرب إلى مكة وارتد ونقب حائطاً للرجل بمكة يقال له : حجاج بن علاط ، فسقط فبقى فى النقب حتى وجد على حاله ، وأخرجوه من مكة ؛ فخرج إلى الشام فسرق بعض أموال القافلة فرجموه فقتلوه ، فتركت « نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا » . وقرأ عاصم وحمة وأبو عمرو « نُوَلِّهِ » و « نُصْلِهِ » بجزم الهاء ، والباقون بكسرهما ، وهما لغتان .

الثانية - قال العلماء فى قوله تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ » دليل على صحة القول بالإجماع . وفى قوله تعالى : « إِنْ اللَّهُ لَا يَقْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ » رد على الخوارج ؛ حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة كافر . وقد تقدم القول فى هذا المعنى . وروى الترمذى عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه قال : ما فى القرآن آية أحب إلى من هذه الآية « إِنْ اللَّهُ لَا يَقْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَبِقِفْرِ مَا دُونَ ذَلِكَ لَيْنٌ يَسَاءُ » [قال :] هذا حديث غريب . قال ابن فورك : وأجمع أصحابنا على أنه لا تخليد إلا للكافر ، وأن الفاسق من أهل القبلة إذا مات غير نائب فإنه إن عذب بالنار فلا محالة أنه يخرج منها بشفاعة الرسول ؛ أو بابتداء رحمة من الله تعالى . وقال الضحاك : إن شيئاً من الأعراب جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إني شيع منكم فى الذنوب والخطايا ، إلا أنى لم أشرك بالله شيئاً منذ عرفته وآمنت به ، ولم أتحذ من دونه ولياً ، ولم أوقع المعاصي جراً على الله ولا مكابرة له ، وإني لنادم وتائب ومستغفر ، فما حالى عند الله ؟ فانزل الله تعالى « إِنْ اللَّهُ لَا يَقْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَبِقِفْرِ مَا دُونَ ذَلِكَ لَيْنٌ يَسَاءُ » الآية .

قوله تعالى : إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْسَانًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا

مَرِيدًا ﴿١٧٧﴾

قوله تعالى : ﴿ إِن يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ﴾ أى من دون الله إلا إنا . نزلت في أهل مكة إذ عبدوا الأصنام . و « إن » نافية بمعنى « ما » . و « إنا » أصناما ، بنى اللات والعزى ومناة . وكان لكل حى صنم يعبدونه ويقولون أنى بنى فلان ؛ قاله الحسن وابن عباس ، وأن مع كل صنم شيطانه يترامى للسنة والكهنة ويكلهم ؛ فخرج الكلام مخرج التعجب ؛ لأن الأئى من كل جنس أخسه ؛ فهذا جهل من يشرك بالله حمادا فيسميه أنى ، أو يعتقد أنى . وقيل : « إلا إنا » مَوَاتًا لأن الموات لا روح له ، كالخشب والجمر . والموات يُخبر عنه كما يُخبر عن الموث لأتضاع المذلة ؛ تقول : الأحجار تمجبنى ، كما تقول : المرأة تمجبنى . وقيل : « إلا إنا » ملائكة ؛ لقولهم : الملائكة بنات الله ، وهى شفاعنا عند الله ؛ عن الضحاك . وقراءة ابن عباس « إلا وتنا » بفتح الواو والتاء على أفراد اسم الجنس ؛ وقرا أيضا « وتنا » بضم الواو والتاء جمع وتن . وأوتان أيضا جمع وتن مثل أسد وآساده النحاس ؛ ولم يقرأ به فيما علمت .

قلت : قد ذكر أبو بكر الأنبارى - حدثنا أبى حدثنا نصر بن داود حدثنا أبو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تقرأ « إِن يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَوْتَانًا » . وقرا ابن عباس أيضا « إلا أُنْتَا » كأنه جمع وتنا على وتان ؛ كما تقول : جمل وجمال ، ثم جمع وتانا على وتن ؛ تقول : مثال ومثل ؛ ثم أبدل من الواو همزة لما انضمت ؛ كما قال جل وعز : « وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ » من الوقت ؛ فأتى جمع الجمع . وقرا النبي صلى الله عليه وسلم « إلا أُنْتَا » جمع أنيث كغدير وغدير . وحكى الطبري أنه جمع إناث كبنار وثمر . حكى هذه القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم أبو عمرو الداني ؛ قال : وقرا بها ابن عباس والحسن وأبو حنيفة .

قوله تعالى ﴿ وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا ﴾ يريد إبليس ؛ لأنهم إذا أطاعوه فيما سؤل هم نفسهم مجنونون ، والظن في اللحن « اتَّخَذُوا أَلْبَارِئَهُمْ رُؤُوسًا مِنْ دُونِ اللَّهِ » أى أطاعهم في الأمور وهم ؛ لأنهم عبادهم موسيات . وقد تقدم اشتقاق لفظ الشيطان . والمريد

المانى المتمرد ؛ قيل من مُرد إذا عتا . قال الأزهري : المريد الخارج عن الطاعة ، وقد مُرد الرجل يرد مرودا إذا عتا وخرج عن الطاعة ، فهو مارد ومريد وممرد . ابن عرفة : هو الذى ظهر شره ؛ ومن هذا يقال : شجرة مرداء إذا تساقط ورقها فظهرت عيدانها ؛ ومنه قيل للرجل : أمرد ، أى ظاهر مكان الشعر من عارضيه .

قوله تعالى : لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴿١١٨﴾

قوله تعالى : (( لَعَنَهُ اللَّهُ )) أصل اللعن الإبعاد ، وقد تقدم <sup>(١)</sup> . وهو فى العرف إبعاد مقترن بسخط وغضب ؛ قلعة إبليس — عليه لعنة الله — على التعيين جائرة ، وكذلك الكفرة الموقى كفروهم وهامان وأبى جهل ؛ فأما الأحياء فقد مضى الكلام فيه فى « البقرة » <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : (( وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا )) أى وقال الشيطان ؛ والمعنى : لأستخلصنهم بقوايتهم وأضلتهم بإضلالى ، وهم الكفرة والمعصاة . وفى الخبر " من كل ألف واحد لله والباقي للشيطان " .

قلت : وهذا صحيح معنى ؛ يعضده قوله تعالى لآدم يوم القيامة : « ابعت بعث النار فيقول وما بعث النار فيقول من كل ألف تسعة وتسعين » . أخرجه مسلم . وبعث النار هو نصيب الشيطان . والله أعلم . وقيل : من النصيب طاعتهم إياه فى أشياء ، منها أنهم كانوا يضربون للولود ممسارا عند ولادته ، ودورانهم به يوم أسبوعه يقولون ليعرفه المار <sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : وَلَا ضِلَالٌ لَهُمْ وَلَا مَنِينٌ وَلَا مَرْهَمٌ فَلْيَبْتَئِكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْهَمٌ فَلْيَغْيِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا ﴿١١٩﴾

(١) راجع ج ٢ ص ٢٥ طبة ثانية .

(٢) راجع ج ٢ ص ١٨٨ طبة ثانية .

(٣) عمار البيوت : سكانها من الجن .

فيه تسع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( وَلَا ضِلَّكُمْ ) أى لأصرفهم عن طريق الهدى . ( وَلَا مَنِيْنَهُمْ ) أى لأسوئكم لهم من التنى ، وهذا لا ينحصر إلى واحد من الأمانة ؛ لأن كل واحد فى نفسه انما يمينه بقدر رغبته وقرائن حاله . وقيل : لأمينهم طول الحياة الخيرة والتوبة والمعرفة مع الإصرار . ( وَلَا مَنِيْنَهُمْ فَلْيُبَيِّنْكُمْ أَذَانُ الْأَنْعَامِ ) البتة القطع ؛ ومنه سيف باتك . أى أحملهم على قطع أذان البحيرة والسائبة ونحوه . يقال : بئكه وبئكة ، ( مخففاً ومشدداً ) وفى يده بئكة أى قطعة ، والجمع بئك ؛ قال زهير :

• طارت وفى كفّه من ريشها بئك •

الثانية - قوله تعالى : ( وَلَا مَنِيْنَهُمْ فَلْيُبَيِّنْكُمْ خَلْقَ اللَّهِ ) الآيات كلها للقسم . واختلف العلماء فى هذا التفسير إلى ماذا يرجع ؛ فقالت طائفة : هو الخصاء وفقه الأعمى وقطع الأذان ؛ قال معناه ابن عباس وأنس وعكرمة وأبو صالح . وذلك كله تعذيب للحيوان وتحريم وتحليل بالطبيان ، وقول بغير حجة ولا برهان . والأذان فى الأنعام بجماع ومضغة ، وكذلك غيرها من الأعضاء ؛ فلذلك رأى الشيطان أن يغير ما خلق الله تعالى . وفى حديث عياض بن حمار المجاشعي " وأنى خلقت عبادى حنفاء كلهم وأن الشياطين أتتهم فأجالتهم عن دينهم ففوت منهم ما أحلت لهم وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطاناً وأمرتهم أن يغيروا خلقى " . الحديث : أخرجه القاضى إسماعيل ومسلم أيضاً . وروى إسماعيل قال حدثنا أبو الوليد سليمان ابن حرب قالاً حدثنا شعبة عن أبى إسحاق عن أبى الأحوص عن أبيه قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قتيّف الهيئة ، قال : " هل لك من مال ؟ " قلت : نعم . قال : " من أى المال ؟ " قلت : من كل المال ، من الخليل والإيل والزيق - قال أبو الوليد : والقم - قال : " فإذا أتاك الله مالاً فليز عليك أثره " ثم قال : " هل تفتح إيل قومك صحاحاً " .

(١) ملا مجرعة ، وصغره • حتى إذا ماتت كف الكلام لها • (٢) لبعائهم ، مستخدمهم •

(٣) تحت الأنة ( من باب ضرب ) ، الخلة والتهوليت تاجها •

لَأَنبَأُ نَعِيمَهُ إِلَى مُوسَى فَتَشَقُّ أَذَانُهَا وَقُولَ هَذِهِ بَحْرٌ وَتَشَقُّ جُلُودُهَا وَقُولَ هَذِهِ صُرٌّ  
فَحُزِنَ بِهَا طَبِيعٌ وَعَلَى مَالِكٍ ؟ قَالَ : قَاتَ أَجَلَ . قَالَ : «وَكُلُّ مَا آتَاكَ اللَّهُ حِلٌّ وَمُوسَى اللَّهُ  
أَحَدٌ مِنْ مُوسَى وَسَاعَدَ اللَّهُ أَشَدَّ مِنْ سَاعَدِكَ» . قَالَ قَت : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا  
تُرِثُ بِهِ فَلَمْ يَقْرِئْهُ ثُمَّ تَرَى بَنِي لِفَأَقْرِئَهُ أَمْ أَكَانَتْ ؟ فَقَالَ : «بَلْ أَقْرِئَهُ» .

الثالثة - وفيما كان هذا من فعل الشيطان وأثره أمرًا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فَلَمْ تَسْتَشْرِفْ الدِّينَ وَالْأَذْنَ وَلَا نَضَحْتَ بِمُورَاءٍ وَلَا مُقَابَلَةٍ وَلَا مُدَابَرَةٍ وَلَا خِرَاءٍ وَلَا شِرَاءٍ» .  
أَجْمَعَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : أَمْرَانِ ، فَذَكَرَهُ . الْمُقَابَلَةُ : الْمُقَطَّوعَةُ طَرَفِ الْأَذَنِ . وَالْمُدَابَرَةُ :  
الْمُقَطَّوعَةُ مُؤَخَّرِ الْأَذَنِ . وَالشِرَاءُ : مُشَقَّقَةُ الْأَذَنِ . وَالْخِرَاءُ الَّتِي تَخْرُقُ أَذُنَهَا السَّمَةُ . وَالْعَيْبُ  
فِي الْأَذَنِ مَرَاتِعِي حَسَدِ جَمَاعَةِ الْعَالِمَاءِ . قَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ : الْمُقَطَّوعَةُ الْأَذَنُ لَا تَجْزِي أَوْ جُلَّ  
الْأَذَنُ ، وَالتَّشَقُّ لِلْيَسِيمِ يَجْزِي ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ . فَإِنْ كَانَتْ سَكَاةً وَهِيَ الَّتِي  
مُثَلَّتْ بِهَا أُذُنٌ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ . وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً الْأَذَنُ لِحِرَازَاتٍ ؛ وَرَوَى  
عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلَ ذَلِكَ .

الرابعة - وَأَمَّا خِصَاءُ الْبَهَائِمِ فَرُخِصَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا قَصَدَتْ فِيهِ الْخَفْعَةُ ،  
إِمَّا لِمَنْ أَوْ غَيْرِهِ . وَالْجَاهُورُ مِنَ الْعَالِمَاءِ وَجَمَاعَتِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُضْحَى بِالْخِصْيِ  
وَاسْتَحْسَنَهُ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ أَسَمَنَ مِنْ غَيْرِهِ . وَرُخِصَ فِي خِصَاءِ الْخَيْلِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَزِينِ .  
وَبَحَثَى عَمْرُو بْنُ الزَّيْبَرِ بِفُلَا لَهُ . وَرُخِصَ مَالِكٌ فِي خِصَاءِ ذَكَورِ النَّمْرِ ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ  
لَا يَقْصَدُ بِهِ تَلْقِيحَ الْحَيَوَانِ بِالَّذِينَ لَهُمْ بَيْدٌ ، وَلَا لِرَبِّ يَوْحَدُ ، وَإِنَّمَا يَقْصَدُ بِهِ طَيِّبُ الْغَلْمِ  
[فِيَا يُؤْكَلُ] . وَتَقْوِيَةُ الذِّكْرِ إِذَا انْقَطَعَ أَمْلُهُ عَنِ الْأُنْثَى . وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ  
«صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» : «إِنَّمَا يَقْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» . وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ قَالَ : لِأَنَّ ذَلِكَ

(١) صَحِيحٌ (جَمْعُ صَرِيمٍ) : وَهُوَ انْقِلَابُ الْأَذَنِ . (٢) تَشَرَّفَ الَّتِي وَاسْتَحْقَرَهَا : وَضَعَ يَدَهُ عَلَى  
حَاجِبِهِ كَالَّذِي يَسْتَلِمْ مِنَ الشَّمْسِ حَتَّى يَصِيرَ وَرِثَتُهُ . وَمَعْنَى الْحَدِيثِ : أَنَّ تَأْمُلَ سَلَابَتِهَا مِنْ آتَةٍ تَكُونُ جَمَاعَةً  
يَأْتِي الْمِنْ عَرِيقًا ، وَآتَةُ الْأَذَنِ تَعْلَمُ . (٣) كَذَلِكَ الْأُمُورُ . وَطَلَفٌ شَيْءٌ مِنَ الْعَرَبِ : «تَعْلِيْقُ  
الْحَالِ بِالَّذِينَ» . (٤) زِيَادَةٌ عَنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ .



ثابت عن ابن عمر، وكان يقول : هو نماء خلق الله . وكره ذلك جده الملك بن مروان . وقال الأوزاعي : كانوا يكرهون خضاء كل شيء له نَسْل وقال ابن المنذر : وفيه حديثان؛ أحدهما عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن خضاء النعم والبقر والإبل والخليل . والآخر حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صَبْر<sup>(١)</sup> الروح وخضاء البهائم . والذي في الموطأ من هذا الباب ما ذكره عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكره الإخضاء ويقول : فيه تمام الخلق . قال أبو عمر : يعني في ترك الإخضاء تمام الخلق، ويرى نماء الخلق .

قلت : أسند أبو محمد عبد النبي من حديث عمر بن إسماعيل عن نافع عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "لا تخلصوا ما يُئْتى خلق الله" . ورواه عن الدارقطني شيخه قال : حدثنا عباس بن محمد حدثنا قُرَاد حدثنا أبو مالك النخعي عن عمر بن إسماعيل ؛ فذكره . قال الدارقطني : ورواه عبد الصمد بن النعمان عن أبي مالك .

الخامسة — وأما الخضاء في الآدمي فصبيّة؛ فإنه إذا خُصِي بطل قلبه وقوته، عكس الحيوان، واقطع نسله المأمور به في قوله عليه السلام: "تأخّوا تأملوا فاني مكاتركم الأثم" . ثم إن فيه ألما عظيما ربما يُفْضِي بصاحبه إلى الهلاك ، فيكون فيه تضییع مال وإذهاب نفس، وكل ذلك منهي عنه . ثم هذه مثلة ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المثلة ؛ وهو صحيح . وقد كره جماعة من فقهاء المجازين والكوفيين شراء النخعي من الصقالب وغيرهم وقالوا : لو لم يشتروا منهم لم يخلصوا . ولم يختلفوا أن خضاء بني آدم لا يخل ولا يجوز؛ لأنه مثلة وتغيير لخلق الله تعالى ، وكذلك قطع مائر أعضائهم في غير حد ولا قود ؛ قاله أبو عمر .

السادسة — وإذا تقرر هذا فاعلم أن الوسم والإشتمل مستثنى من نهي عليه السلام عن شريطة الشيطان ، وهي ما تقدمت من نهي عن تعذيب الحيوان بالنار، والوسم الكيّ بالنار وأصله العلامة يقال : وسم الشيء بسمه إذا علمه علامة يُعرف به . ومنه قوله تعالى : **وَسَمَّيْنَاهُمْ فِي حُجُورِهِمْ** . فالسمة العلامة والسم الإكواء . ونبت في صحيح مسلم عن نسي

(١) صَبْرُ اللسان وغيره على القتل ؛ هذان يحسبون ويرى حتى يموت .

قال : رأيت في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم الميسم وهو يسمل إبل الصدقة والتي وهب ذلك حتى يعرف كل مال فيؤدى في حقه ؛ ولا يتجاوز به إلى غيره .

السابعة - والوسم جائز في كل الأعضاء غير الوجه ؛ لما رواه جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه ؛ أخرجه مسلم . وإنما كان ذلك لشرفه على الأعضاء ؛ إذ هو مقر الحسن والجمال ، ولأن به قوام الحيوان ؛ وقد مر النبي صلى الله عليه وسلم بربيل يضرب عبده فقال : " أتى الوجه فإن الله خلق آدم على صورته " . أى على صورة المصروب ؛ أى وجه هذا المصروب يشبه وجه آدم ، فينبى أن يحترم لشبهه . وهذا أحسن ما قيل في تأويله والله أعلم . وقالت طائفة : الإشارة بالتغيير إلى الوشم وما جرى مجراه من التصنع للحسن ؛ قاله ابن مسعود والحسن . ومن ذلك الحديث الصحيح عن عبد الله قال : " لعن الله الواشمات والمستوشمات [ <sup>(١)</sup> والتامصات ] والمتنصصات [ والمتفطجات ] الحسن المغيرات خلق الله " الحديث . أخرجه مسلم ، وسيأتى بكلامه في الحشر إن شاء الله تعالى . والوشم يكون في اليدين ، وهو أن يفرز ظهر كف المرأة ومعضمها بإبرة ثم يحمى بالكحل أو بالثور <sup>(٢)</sup> فيخضر . وقد وثمت تشم وثمنا فهي واثمة . والمستوشمة التي يفعل ذلك بها ؛ قاله الهروي . وقال ابن العربي : ورجال صبيحة وإفريقية يفعلونه ؛ يدل كل واحد منهم على رغبة في حديثه . قال القاضي عياض : وقع في رواية الهروي - أحد رواة مسلم - مكان « الواثمة والمستوشمة » الواشية والمستوشية ، ( بالياء مكان الميم ) وهو من الوثى وهو الترتين ؛ وأصل الوشى نسج الثوب على لونين ، وتور مؤش في وجهه وقوائمه سواد ؛ أى تشى المرأة نفسها بما تفعله فيها من التنصص والتفليج والأشمر . والمتنصصات جمع متنصة وهي التي تطلع الشعر من وجهها بالمناص ، وهو الذي يقطع الشعر ؛ ويقال لها التامصة . ابن العربي : وأهل مصر ينفون شعر العانة وهو منه ؛ فإن السنة حلق العانة ونسف الإبط فأما تنف للفرج فإنه رخيخه وقذبه ، ويطلق كثيرا من اللبسة فيه . والمتفطجات جمع متفطجة وهي التي تجعل الفلج

في أسنانها ؛ أى تمناهي حتى ترجع الموصمة الأسنان خلفة قلباً صتعة . وفي غير كتاب مسلم :  
 الواشرات ، وهى جمع واشرة ، وهى التى تشر أسنانها ؛ أى تصنع فيها أشراً ، وهى التحزيزات  
 التى تكون في أسنان الشبان ؛ تفعل ذلك المرأة الكبيرة تشبهاً بالشابة . وهذه الأمور كلها  
 قد شهدت الأحاديث بلعن فاعلها وأنها من الكجائر . واختلف في المعنى الذى نهى لأجلها ؛  
 فقيل : لأنها من باب التدليس . وقيل : من باب تغيير خلق الله تعالى ؛ كما قال ابن مسعود  
 وهو أصح ، وهو يتضمن المعنى الأول . ثم قيل : هذا المنهى عنه إنما هو فيما يكون باقياً ؛  
 لأنه من باب تغيير خلق الله تعالى ، فأما ما لا يكون باقياً كالكمل والترين به للنساء فقد أجازته  
 العلماء مالك وغيره ، وكرهه مالك للرجال . وأجاز مالك أيضاً أن يتنى المرأة يديها بالحناء .  
 وروى عن عمر إنكار ذلك وقال : إنما أن تخضب يديها كلها وإما أن تدع ، وأنكر مالك هذه  
 الرواية عن عمر ، ولا تدع الخضاب بالحناء ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة لا تخضب  
 فقال : " لا تدع إحداكن يدها كأنها يد رجل " فزال تخضب وقد جاوزت التسعين  
 حتى ماتت . قال القاضي عياض : وجاء حديث بالنهى عن تسويد الحناء ، ذكره صاحب  
 النصاب . ولا تعطل ، ويكون في عنقها قلادة من سبرى نرز ؛ فإنه يروى عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أنه قال لعائشة : " إنه لا ينبغي أن تكوني بنير قلادة إما بحيط وإما بسبر " .  
 وقال أنس : يستحب للمرأة أن تلبس في الصلاة ولو سبرا . قال أبو جعفر الطبرى :  
 حنيت ابن مسعود دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء من خلقها الذى خلقها الله عليه زيادة  
 أو نقصان ، التماس الحسنى لزوج أو غيره ، سواء طُلبت أسنانها أو وشرتها ، أو كان لها من زائفة  
 فزالتها أو أسنان طوال قطعت أطرافها . وكذا لا يجوز لها حلق لحية أو شارب أو عنققة  
 وإن نبت لها ؛ لأن كل ذلك تغيير خلق الله . قال عياض : ويأتى على ما ذكره أن من خلق  
 بأصبع زائفة أو عضو زائد لا يجوز له قطعه ولا تركه ؛ لأنه من تغيير خلق الله تعالى ، إلا أن  
 تكون هذه الزوائد تترك فلا بأس بتركها عند أبي جعفر وغيره .

الثامنة - قلت : ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : " لمن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة " أخرجه مسلم . فنهى صلى الله عليه وسلم عن وصل المرأة شعرها ؛ وهو أن يضاف إليه شعر آخر يكثر به ، والواصلة هي التي تفعل ذلك ، والمستوصلة هي التي تستدعى من يفعل ذلك بها . مسلم عن جابر قال : زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً<sup>(١)</sup> . وتخرج عن أسماء بنت أبي بكر قالت : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن لي أبنَةً عَرِيْساً<sup>(٢)</sup> أصابها حصبة فتمزق شعرها أفأصله ؟ فقال : " لمن الله الواصلة والمستوصلة " . وهذا كله نص في تحريم وصل الشعر ، وبه قال مالك وجماعة العلماء . ومنعوا الوصل بكل شيء من الصوف والخرق وغير ذلك ؛ لأنه في معنى وصله بالشعر . وشد الليث بن سعد فأجاز وصله بالصوف والخرق وما ليس بشعر ؛ وهذا أشبه بمذهب أهل الظاهر . وأباح آخرون وضع الشعر على الرأس وقالوا : إنما جاء النهي عن الوصل خاصة ، وهذه ظاهريية محضة وإعراض عن المعنى . وشد قوم فأجازوا الوصل مطلقاً ، وهو قول باطل قطعاً تذه الأحاديث . وقد روى عن عائشة رضي الله عنها ولم يصح . وروى عن ابن سيرين أنه سأله رجل فقال : إن أمي كانت تمشط النساء ، أتأني آكل من ما لها ؟ فقال : إن كانت تصل فلا . ولا يدخل في النهي ما ربط بخيوط الحرير الملوثة على وجه الزينة والتجمل ، والله أعلم .

التاسعة - وقالت طائفة : المراد بالتغيير تخلق الله هو أن الله تعالى خلق الشمس والقمر والأشجار والنار وغيرها من المخلوقات ؛ ليعتبر بها وينفع بها ، فقبرها الكفار بأن جعلوها آلهة معبودة . قال الزجاج : إن الله تعالى خلق الأنعام لتربك وتؤكل فخرموا على أنفسهم ، وجعل الشمس والقمر والأشجار مستخرة للناس فجعلوها آلهة يعبدونها ، فقد غيروا ما خلق الله . وقاله جماعة من أهل التفسير : مجاهد والضحاك وسعيد بن جبيرة قتادة . وروى عن ابن عباس

(١) هكذا في الأصول . وفي صحيح مسلم : « برأسها » . (٢) عريسا (بضم العين ويقع الراء وتندبه

الباء المكسورة) تنصير عروس والعريس يقع على المرأة والزميل عند المنحول بها .

« فَلْيَخَيْرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ » دين الله؟ وقالة النخعي، واختاره الطبري قال : وإذا كان ذلك معناه دخل فيه كل ما نبى الله عنه من خصاء ووشم وغير ذلك من المعاصي ؛ لأن الشيطان يدعو إلى جميع المعاصي ؛ أى فلْيَخَيْرَنَّ ما خلق الله فى دينه. وقال مجاهد أيضا : « فَلْيَخَيْرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ » فطرة الله التى فطر الناس عليها ؛ يعنى أنهم ولدوا على الإسلام فأمرهم الشيطان بتغييره ، وهو معنى قوله عليه السلام : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ». فيرجع معنى الخلق إلى ما أوجده فيهم يوم النذر من الإيمان به فى قوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى » . قال ابن العربى : روى عن طاوس أنه كان لا يحضر نكاح سوداء بايض ولا يبيض أسود ، ويقول : هذا من قول الله « فَلْيَخَيْرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ » . قال القاضى : وهذا وإن كان يحتمله اللفظ فهو مخصوص بما أفنده النبي صلى الله عليه وسلم من نكاح مولاة زيد وكان أيضا ، بظنه بركة الحبشية أم أسامة وكان أسود من أبيض ، وهذا مما خفى على طاوس مع علمه .

قلت : ثم أنكح أسامة فاطمة بنت قيس وكانت بضاء قرشية . وقد كانت تحت بلال أخت عبد الرحمن بن عوف زهرية . وهذا أيضا يُخفى وقد خفى عليهما .

قوله تعالى : ( وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ ) أى يطيعه ويدع أمر الله . ( فَقَدْ خَسِرَ ) أى نقص نفسه وغبنها بأن أعطى الشيطان حق الله تعالى فيه وتركه من أجله .

قوله تعالى : يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢٠﴾ أُولَئِكَ مَاؤُنْهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَخْرُجُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴿١٢١﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَنْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾

قوله تعالى : ( يَعِدُّهُمْ ) المعنى يعدهم بأباطيله وترغائيه من المال والجاه والرياسة ، وأن لا يثبت ولا عقاب ، ويوهمهم الفرح حتى لا ينتقوا فى الخير ( وَيُمْنِيهِمْ ) لئلا يهلك ( وَمَا يَعِدُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ) أى خديعة . قال ابن عرفة : التورود ما رأيت له ظاهرا تحبه وفيه

باطن مكروه أو مجهول. والشيطان غرور لأنه يحمل على غاب النفس، ووراء ذلك ما يسوءه.  
 (أولئك) ابتداء (مأولهم) ابتداء ثان (جهنم) خبر الثاني والجملة خبر الأول. و(محصيا) ملجأ،  
 والفعل منه حاص يحبس. (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا) ابتداء وخبر. (قِيلًا) هل البيان؛  
 قال قولا وقولا وقالوا، بمعنى لا أحد أصدق من الله. وقد مضى الكلام على ما تضمنته هذه  
 الآي من المعاني والحمد لله.

قوله تعالى: لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ  
 سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾

قوله تعالى: (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ). وقرا أبو جعفر المدني  
 «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ» بتخفيف الباء فيهما جميعا. ومن أحسن ما روى  
 في نزولها ما رواه الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: قالت اليهود والنصارى لن  
 يدخل الجنة إلا من كان منا. وقالت قريش: ليس نبعت؛ فأنزل الله «لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي  
 أَهْلِ الْكِتَابِ». وقال قتادة السدي: تفاخر المؤمنون وأهل الكتاب فقال أهل الكتاب:  
 نبينا قبل نبيكم وكتابنا قبل كتابكم ونحن أحق بالله منكم. وقال المؤمنون: نبينا خاتم النبيين  
 وكتابنا يقضى على سائر الكتب؛ فزلت الآية.

قوله تعالى: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ). السوء ههنا الشرك؛ قال الحسن: هذه الآية  
 في الكافر، وقرا «وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَافُرُ». وعنه أيضا «من يعمل سوءا يجزيه»  
 قال: ذلك لمن أراد الله هوانه، فاما من أراد كرامته فلا؛ قد ذكر الله قوما فقال: «أُولَئِكَ  
 الَّذِينَ نَقَبُولُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَفْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَ الصَّادِقُ الَّذِي  
 كَانُوا يُوعَدُونَ». وقال الضحاك: يعني اليهود والنصارى والمجوس وكفار العرب.  
 وقال الجمهور: لفظ الآية عام؛ والكافر والمؤمن مجاز بعمله السوء، فاما مجازاة الكافر فالنار  
 لأن كفره أَوْهه، وأما المؤمن فبنيكات الدنيا؛ كما روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة

قال : لما نزلت « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ » بلغت من المسلمين مبلغا شديدا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قَارِبُوا وسددوا ففى كل ما يصاب به المسلم كفارة حتى التَّكْبَةُ يُنْكَبُهَا والشَّوْكَةُ يُسَاكُمُهَا " . ونترج الترمذى الحكيم فى (نواذر الأصول ، فى الفصل الخامس والتسعين) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ الْمَذَلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلِيمٍ بْنُ حَيَّانَ أَبُو زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ لَنَا نَفْعٌ : لَا تَتْرَبَى عَلَى الْمَصْلُوبِ ؛ يَمْنَى ابْنُ الزَّيْرِ ، قَالَ لَمَّا لَحِقْتُهُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ أَنَّ صَكَّ تَحْمِلَهُ جَذَعُهُ ؛ فَسَحَّ عَيْنِي ثُمَّ قَالَ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَبَا خُبَيْبٍ أَنْ كُنْتُ وَأَنْ كُنْتُ ! وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَاكَ الزَّيْرِي يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْآخِرَةِ " فَإِنْ يَكُ هَذَا بَذَلِكَ فِيهِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : فَأَمَّا فِي التَّنْزِيلِ فَقَدْ أَجْمَلَهُ فَقَالَ : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا » فَدَخَلَ فِيهِ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ وَالْعَدُوُّ وَالْوَلِيُّ وَالْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ ؛ ثُمَّ مَيَّزَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيْنَ الْمُوَطِّئِينَ فَقَالَ : " يُجْزَى فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْآخِرَةِ " وَلَيْسَ يَجْمَعُ عَلَيْهِ الْجُزَاءُ فِي الْمُوَطِّئِينَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : فَإِنْ يَكُ هَذَا بَذَلِكَ فِيهِ ؛ مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَاتِلٌ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَأَحْدَثَ فِيهِ حَدَثًا عَظِيمًا حَتَّى أَحْرَقَ الْبَيْتَ وَرَمَى الْجَمْرَ الْأَسْوَدَ بِالْمَتَّجِنِيقِ فَانْصَدَعَ حَتَّى ضُطِبَ بِالْقَضَةِ فَهُوَ إِلَى يَوْمِنَا كَذَلِكَ ؛ وَسَمِعَ لِلْبَيْتِ أَنْبَاءً : آه ! آه ! فَلَمَّا رَأَى ابْنَ عُمَرَ فَعَلَهُ ثُمَّ رَأَاهُ مَقْتُولًا مَصْلُوبًا ذَكَرَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ " . ثُمَّ قَالَ : إِنْ يَكُ هَذَا الْقَتْلُ بَذَلِكَ الَّذِي فَعَلَهُ فِيهِ ؛ أَى كَانَهُ جُوزَى بِذَلِكَ السَّوْءِ هَذَا الْقَتْلُ وَالصَّلْبُ . رَحِمَهُ اللَّهُ ! ثُمَّ مَيَّزَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ آخَرَيْنِ التَّرَفِيقَيْنِ ؛ حَدَّثَنَا أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْمُهَادِ اللَّيْثِيِّ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ » قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا هَذِهِ بِمَقِيَّةٍ مَتَا ؛ قَالَ : " يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّمَا يُجْزَى الْمُؤْمِنُ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَيُجْزَى بِهَا الْكَافِرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " . حَدَّثَنَا الْحَارُودُ قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مَعَاوِيَةَ

وعبد بن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي بكر بن زهير الثقفي قال : لما نزلت « من يعمل سوما يحز به » قال أبو بكر : كيف الصلاح يا رسول الله مع هذا ؟ كل شيء عملناه جُزينا به ؛ فقال : « غفر الله لك يا أبا بكر ألست تنصب ألست تحزن ألست تصيبك اللاؤاء » ؟ قال بلى . قال : « فذلك مما تحزنون به » ففسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحله التزويل من قوله « من يعمل سوما يحز به » . وروى الترمذي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنها لما نزلت قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما أنت يا أبا بكر والمؤمنون فحزنون بذلك في الدنيا حتى تلقوا الله وليس لكم ذنوب وأما الآخرون فيجمع ذلك لهم حتى يحزوا به يوم القيامة » . قال : حديث غريب وفي إسناده مقال ، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث ، ضعفه يحيى ابن سعيد القطان وأحمد بن حنبل . ومولى بن سباع مجهول ، وقد روى هذا من غير وجه عن أبي بكر وليس له إسناده صحيح أيضا ؛ وفي الباب عن عائشة .

قلت : خرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي قال حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد ابن سلمة عن حنبل بن يزيد عن أمه أنها سألت عائشة عن هذه الآية « وَإِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ » وعن هذه الآية « مَنْ يَعْمَلْ سُومًا يُحْزَبْ » فقالت عائشة : ما سألني أحد منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ؛ فقال : يا عائشة ، هذه مبايعة الله بما يصيبه من الحنئ والنكبة والشوكة حتى البضاعة يضعها في كفه فيفقددها فيفزع فيجدها في عبته ، حتى إن المؤمن ليخرج من ذنوبه كما يخرج التبر من الكبر . واسم « ليس » مضمرة فيها في جميع هذه الأقوال ، والتقدير : ليس الكائن من أموركم ما تخفونه بل من يعمل سوما يحز به . وقيل : المعنى ليس ثواب الله بآمانيسكم ؛ إذ قد تقدم « والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات » .

قوله تعالى : ( وَلَا يَحْذَرُ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ) يعني المشركين ؛ لقوله تعالى : « إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ » . وقيل : « من يعمل



سوما يجزيه» إلا أن يتوب . وقراءة الجماعة « ولا يجذله » بالجزم عطفا على « يجزيه » .  
ودوى ابن بكار عن ابن عامر « ولا يجذ » بالرفع استئنافا . فَإِنْ حُمِلَتِ الْآيَةُ عَلَى الْكَامِرِ فَلَيْسَ  
لَهُ غَدَاً وَإِيٌّ وَلَا نَصِيرَ . وإن حملت على المؤمن فليس وإيٌّ ولا نصير دون الله .

قوله تعالى : وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ  
مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾

شرط الإيمان لأن المشركين أدلوا بخدمة الكعبة وإطعام الحجيج وقرى الأضياف ،  
وأهل الكتاب لسبقهم وقولهم نحن أبناء الله وأحباؤه ؛ فبين تعالى أن الأعمال الحسنة لا تقبل  
من غير إيمان . وقرأ « يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ » الشيخان أبو عمرو وابن كثير (بضم الياء وفتح الخاء)  
على ما لم يسم فاعله . الباقرن بفتح الياء وضم الخاء ؛ يعنى الجنة بأعمالهم . وقد مضى ذكر التفسير  
وهي النكتة في ظهر النواة .

قوله تعالى : وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ  
وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾

قوله تعالى : ( وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ  
حَنِيفًا ) أفضل دين الإسلام على مائر الأديان و ( أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ) معناه أخلص دينه لله  
وخضع له وتوجه إليه بالعبادة . قال ابن عباس : أراد أبا بكر الصديق رضى الله عنه .  
واتنصب « دينا » على البيان . ( وَهُوَ مُحْسِنٌ ) ابتداء وخبر في وضع الحال ، أى موحده فلا  
يدخل فيه أهل الكتاب ؛ لأنهم تركوا الإيمان بمحمد عليه السلام . والمِلَّةُ الدين ، والحنيف  
المسلم وقد تقرر .

قوله تعالى : ( وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ) قال نطب : إنما سُمِّيَ الخليل خليلًا لأن محبة  
تَحَلَّلَ القلب فلا تدع فيه خلا إلا ملائكة وأشد قول بشار :  
• قد تحللت مسلك الروح مني •

وبه سُمِّيَ الخليل خليلًا و خليل فعيل بمعنى فاعل كالعليم بمعنى العالم . وقيل : هو المفعول كالحبيب  
بمعنى المحبوب ، وإبراهيم كان محبا لله وكان محبوا . وقيل : الخليل من الاختصاص فله  
من وجيل أعلم أختص إبراهيم في وقته للرسالة . واختار هذا النماش قال : والدليل على هذا  
قول النبي صلى الله عليه وسلم " وقد اتخذ الله صاحبكم خليلًا " يعني نفسه . وقال صلى الله  
عليه وسلم : " لو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا " أى لو كنت مختصًا أحدا بنى  
لاختصصت أبا بكر رضى الله عنه . وفى هذا رد على من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أختص بعض أصحابه بشيء من الدين . وقيل : الخليل المحتاج ؛ لإبراهيم خليل الله على معنى  
أنه فقير محتاج إلى الله تعالى ؛ كأنه الذى به الاختلال . وقال زهير يمدح هرم بن سنان :  
وابن أناه خليل يوم مسغبة • يقول لا غائب مالي ولا حريم

أى لا يمنع . قال الزجاج : ومعنى الخليل : الذى ليس فى محبته خلل ، بغائر أن يكون سمي  
خليلًا لله بأنه الذى أحبه واصطفاه محبة تامة . وجائز أن يسمى خليل الله أى فقيرا إلى الله تعالى ؛  
لأنه لم يعمل فقره ولا فاقتة إلا إلى الله تعالى مخلصا فى ذلك . والاختلال الفقر ؛ فروى أنه  
لما رُمى بالمجنون وصار فى الهواء أتاه جبريل عليه السلام فقال : ألك حاجة ؟ قال :  
أنا إليك فلا . فخلَّه الله تعالى لإبراهيم نصرته إياه . وقيل : سمي بذلك بسبب أنه مضى  
إلى خليل له بمصر ، وقيل : بالموصل ليتمار من عنده طعاما فلم يجد صاحبه ، فلأ غرائره رملا  
وراح به إلى أهله لخطه وقام ؛ ففتحه أهله فوجدوه دقيقا فصنعوا له منه ، فلما قدموه إليه  
قال : من أين لكم هذا ؟ قالوا : من الذى جئت به من عند خليلك المصرى ؛ فقال :  
هو من عند خليلي ؛ يعنى الله تعالى فسمى خليل الله بذلك . وقيل : إنه أضاف رؤساء  
الكفار وأهدى لهم هدايا وأحسن إليهم فقالوا له : ما حاجتك ؟ قال : حاجتي أن تنجدوا

الله سبحانه ، فسجدوا فدا الله تعالى وقال : اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ فَعَلْتُ مَا أَمَكْنِي فَافْضِلْ بَالَهُ مَا أَنْتَ لَهُ أَهْلٌ ، فوقهم الله تعالى للإسلام فاتخذ الله خليلاً لذلك . وقيل : لما دخلت عليه الملائكة بشبه الآدميين وجاء بعجل سمين فلم يأكلوا منه وقالوا : إِنَّا لَا نَأْكُلُ شَيْئًا بِغَيْرِ عَنٍّ . فقال لهم : أعطوا عنته واكلوا ، قالوا : وما عنته ؟ قال : أن تقولوا في أوله باسم الله وفي آخره الحمد لله ، فقالوا فبما بينهم : حتى على الله أن يتخذ خليلاً ، فاتخذ الله خليلاً . وروى جابر ابن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ” اتخذ الله إبراهيم خليلاً لإطعامه الطعام وإفشاءه السلام وصلاته بالليل والناس نيام ” . وروى عبد الله بن عمرو بن العاصي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” يا جبريل لم اتخذ الله إبراهيم خليلاً ؟ ” قال : لإطعامه الطعام يا محمد . وقيل : معنى الخليل الذي يوالى في الله ويعادى في الله . والخلة بين الآدميين الصداقة ، مشتقة من تحلل الأسرار بين المتخالين . وقيل : هي من الخلة فكل واحد من الخليلين يسد خلة صاحبه . وفي مصنف أبي داود عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ” الرجل على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل ” . ولقد أحسن من قال :

من لم تكن في الله خُلة \* فخليله منه على خطر

آخر :

إذا ما كنت متخذاً خليلاً \* فلا تتقن بكل أذى إياه  
فإن خُيرت بينهم فالصق \* بأهل العقل منهم والحياء  
فإن العقل ليس له إذا ما \* تفاضلت الفضائل من كفاء

وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه :

أخلاء الرجال هم كثير \* ولكن في البلاء هم قليل  
فلا تفرك خلة من واني \* فإلك عند نائبة خليل  
وكل أخ يقول أنا وفي \* ولكن ليس يفعل ما يقول  
سوى نخل له حسب ودين \* فذاك لما يقول هو القبول

قوله تعالى : وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٦٦﴾

قوله تعالى : ( وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ) مِلْكًا واختراعًا . والمعنى أنه اتخذ إبراهيم خليلًا بحسن طاعته لا حاجته إلى عاقبته ولا للتكثير به والاعتضاد به ، كيف وله ما في السموات وما في الأرض ؟ وإنما إكرامه لامتثاله لأمره .  
قوله تعالى : ( وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ) أى أحاط علمه بكل الأشياء .

قوله تعالى : وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَنَصَّيْنِ النِّسَاءَ الَّذِي لَا تَوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُتَضَعِّفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَإِنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴿١٦٧﴾

نزلت بسبب سؤال قوم من الصحابة عن أمر النساء وأحكامهن في الميراث وغير ذلك ؛ فأمر الله نبيه عليه السلام أن يقول : الله يفتيكم فيهن ؛ أى يبين لكم حكم ما سألتم عنه . وهذه الآية رجوع إلى ما أفتحت به السورة من أمر النساء ، وكان قد بقيت لهم أحكام لم يعرفوها فسألوا فقيل لهم : إن الله يفتيكم فيهن . روى أشهب عن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل فلا يجيب حتى يقرل عليه الوحى ، وذلك فى كتاب الله « يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ » . « ويسألونك عن اليتامى » . و « يسألونك عن الخمر والميسر » . « يسألونك عن الجبال » .

قوله تعالى : ( وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ) « ما » فى موضع رفع ، عطف على اسم الله تعالى . والمعنى : والقرآن يفتيكم فيهن ، وهو قوله : « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » وقد تقدم . وقوله تعالى : « وَرَغْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » أى وترغبون عن أن تنكحوهن ثم حذف « عن » .

وقيل : وترغبون في أن تنكحوهن ثم حذفت «في» . قال سعيد بن جبير ومجاهد : ويرغب في نكاحها إذا كانت كثيرة المال . وحديث عائشة يقوى حذف « عن » فإن في حديثها : وترغبون أن تنكحوهن رغبة أحدكم عن يتيمنه التي تكون في حجره ، وحين تكون قليلة المال والجمال ؛ وقد تقدم أول السورة .

قوله تعالى : وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٢٥﴾  
فيه سبع مسائل :

الأول - قوله تعالى : (وَإِنْ أَمْرَةٌ) رفع بإضمار فعل يفهم ما بعده . (خافت) بمعنى توقفت . وقول من قال تيقنت خطأ . قال الزجاج : المعنى وإن امرأة خافت من بعلها دوام النشوز . قال النحاس : الفرق بين النشوز والإعراض أن النشوز التباعد ، والإعراض ألا يكلمها ولا يأنس بها . ونزلت الآية بسبب سودة بنت زمعة . روى الترمذى عن ابن عباس قال : خَشِيتُ سَوْدَةَ أَنْ يَطْلُقَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : لَا تَطْلُقْنِي وَأَمْسِكْنِي ، وَاجْعَلْ يَوْمِي مِنْكَ لِمَائِسَةً ، ففعل ففعلت : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز ؛ قال : هذا حديث حسن غريب . وروى ابن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن رافع بن خديج كانت تحبه خولة ابنة محمد بن سلمة ؛ ففكر من أمرها إما كبراً وإما غيره فأراد أن يطلقها فقالت : لا تطلقني وأقسم لي ما شئت ؛ ففرت السنة بذلك ونزلت « وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا » . وروى البخاري عن عائشة رضي الله عنها « وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا » قالت : الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكثر منها يريد أن يفارقها فتقول : أجبك من شأني في حل ؛ فنزلت هذه الآية . وقراءة العامة « أَنْ يُصْلِحَا » .

وقرأ أكثر الكوفيين « أن يُصلحاً » . وقرأ المحدثون وعثمان بن عفان البقي « أن يَصْلِحاً » والمعنى يصطلحاً ثم أدم .

الثانية - في هذه الآية من الفقه الرد على الزُّنَّ الجاهل الذين يرون أن الرجل إذا أخذ شباب المرأة وأسنت لا ينبغي أن يتبدل بها . قال ابن أبي مليكة : إن سودة بنت زمعة لما أسنت أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلقها ، فآثرت الكون معه فقالت له : أمتكني واجعل يومي لعائشة ؛ ففعل صلى الله عليه وسلم وماتت وهي من أزواجه .

قلت : وكذلك فعلت بنت محمد بن مسلمة ؛ روى مالك عن ابن شهاب عن رافع بن خديج أنه تزوج بنت محمد بن مسلمة الأنصارية ، فكانت عنده حتى كبرت ، فترجع عليها فتاة شابة فآثر الشابة عليها ، فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم أهلها حتى إذا كانت تحبل راجعها ، ثم عاد فآثر الشابة عليها فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ، ثم راجعها فآثر الشابة عليها فناشدته الطلاق فقال : إنما بقيت واحدة ، فإن شئت استقررت على ما تريين من الأثرة ، وإن شئت فارقتك ؟ قالت : بل استقر على الأثرة . فأمسكها على ذلك ؛ ولم يراجعها عليه إنما حين قوت عنده على الأثرة . رواه معمر عن الزُّهري بفظه ومعناه وزاد : فذلك الصالح الذي بلغنا أنه نزل فيه « وَإِنْ أَمْرُ امْرَأَةٍ خَالَفَ مِنْ بَيْنِهَا أُسُوزًا أَوْ إِعْرَاحًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » . قال أبو عمر بن عبد البر : قوله والله أعلم « فآثر الشابة عليها » يريد في الميل بنفسه إليها والنشاط لما ؛ لا أنه آثرها عليها في مطعم وملبس ومبيت ؛ لأن هذا لا ينبغي أن يُظن بمثل رافع ، والله أعلم . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا أبو الأحوص عن سمالك بن حرب عن خالد بن عرعر عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن رجلاً سأله عن هذه الآية فقال : هي المرأة تكون عند الرجل فتنبو عيائه عنها من دماستها أو فقرها أو كبرها أو سوء خلقها وتركه فراقه ؛ فإن وضعت له من مهرها شيئاً حل له ، وإن جعلت له من أيامها فلا حرج . وقال الضحاك : لا بأس أن ينقصها من حقها إذا تزوج من هي أشب منها وأعجب إليه . وقال مقاتل بن حيان : هو الرجل تكون تحته المرأة الكبرية فيترجع عليها الشابة ؛ فيقول لهذه الكبرية :

أعطيك من ملل على أن أقسم لهذه الشابة أكثر مما أقسم لك من الليل والنهار، فترضى الأخرى بما اصطلحا عليه؛ وإن أبت ألا ترضى فعليه أن يعدل بينهما في القسم .

الثالثة - قال علماؤنا : وفي هذا أن أنواع الصلح كلها مباحة في هذه النازلة؛ بأن يعطى الزوج على أن تبصره، أو تعطى هي على أن يؤثر الزوج، أو على أن يؤثر ويحصل بالعصمة، أو يقع الصلح على الصبر والأثرة من غير عطاء؛ فهذا كله مباح. وقد يجوز أن تصالح أحدهما صاحبها عن يومها بشئ تعطيا، كما فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم؛ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان غضب على صفيّة فقالت لعائشة : أصلحي بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وهبت يومي لك . ذكره ابن خزيمة مستند في أحكامه عن عائشة قالت : وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفيّة في شئ، فقالت لي صفيّة : هل لك أن ترضين رسول الله صلى الله عليه وسلم عني ولك يومي؟ قالت : فلبست نحرًا كان عندي مصبوغًا بزعفران ونضحت به، ثم جئت بخلعت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «إليك عني فإنه ليس بيومك» . فقلت : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء؛ وأخبرته الخبر فرضي عنها . وفيه أن ترك التسوية بين النساء وتفضيل بعضهن على بعض لا يجوز إلا بإذن المفضولة ورضاها .

الرابعة - قرأ الكوفيون «بصلحا» . والباقون «أن يصالحا» . الجحدري «بصلما» . فن قرأ «بصالحا» فوجهه أن المعروف في كلام العرب إذا كان بين قوم تشاجر أن يقال : تصالح القوم ، ولا يقال : أصلح القوم ؛ ولو كان أصلح لكان مصدره إصلاحا . ومن قرأ «بصلحا» فقد استعمل مثله في التشاجر والتنازع؛ كما قال «فأصلح بينهم» . ونصب قوله : «صلما» حل هذه القراءة على أنه مفعول ، وهو اسم مثل العطاء من أعطيت . فأصلحت صلما مثل أصلحت أمرا ؛ وكذلك هو مفعول أيضا على قراءة من قرأ «بصالحا» لأن فاعل قد جاء متعديا ، ويحتمل أن يكون مصدرا حذف زوائده . ومن قرأ «بصلما»

فالأصل يصطلا ثم صار إلى يصطلعا ، ثم أبدلت الطاء صادًا وأدغمت فيها الصاد ؛ ولم تبدل للصاد طاءً لما فيها من امتداد الزفير .

الخامسة - قوله تعالى : ( وَالصَّالِحُ خَيْرٌ ) لفظ عام مطلق يقتضى أن الصالح الحقيقي الذى تسكن إليه النفوس ويؤول به الخلاف خيرٌ على الإطلاق . ويدخل في هذا المعنى جميع ما يقع عليه الصالح بين الرجل وأمراته في مال أو بوطه أو غير ذلك . ( خير ) أى خير من الفرقة ؛ فإن التماهى على الخلاف والشحناء والمباغضة هي قواعد الشر ، وقد قال عليه السلام بالبغضة : " إنها الحالقة " بمعنى حالقة الدين لا حالقة الشعر .

السادسة - قوله تعالى : ( وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ) إخبار بأن الشُّحَّ في كل أحد ، وأن الإنسان لا بد أن يشحَّ بحكم خلقته وجليته حتى يحمل صاحبه على بعض ما يكره ؛ يقال : شحَّ بشح ( بكسر الشين ) . قال ابن جبير : هو شحُّ المرأة بالتعقُّف من زوجها وبسُّمه لها أيامها . وقال ابن زيد : الشح هنا منه ومنها . قال ابن عطية : وهذا أحسن ؛ فإن الغالب على المرأة الشح بنصيبها من زوجها ، والغالب على الزوج الشح بنصيبه من الشابة . والشح الضبط على المعتدات والإرادة في الهمم والأموال ونحو ذلك ؛ لما أفرط منه على الذين فهو محمود ، وما أفرط منه في غيره ففيه بعض المذمة ، وهو الذى قال الله فيه : « وَمَنْ يُؤْتِ شَحَّ قَبِيهِ قَاوِلَيْكَ هُمُ الْمُتْلِعُونَ » . وما صار إلى حيز منع الحقوق الشرعية [ أو ]<sup>(١)</sup> التى تقتضيها المروءة فهو البخل وهى رذيلة . وإذا آل البخل إلى هذه الأخلاق المذمومة والشِّمِّ اللئيمة لم يبق معه خير مرجو ولا صلاح مأمول .

قلت : وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأَنْصَار : " مَنْ سَيْدَكُمْ ؟ " قالوا : الجَدُّ ابْنُ قَيْسٍ عَلَى بُحْلٍ فِيهِ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَى مِنَ الْبُحْلِ ؟ " قالوا : وكيف ذلك يا رسول الله ؟ قال : " إِنْ قَوْمًا نَزَلُوا بِسَاحِلٍ فَكْرَهُوا لِبُحْلِهِمْ تَزُولَ الْأُضْيَافُ بِهِمْ فَقَالُوا لِيُعَدَّ الرَّجَالُ مَنَا عَنِ النِّسَاءِ حَتَّى يَتَذَرَّ الرَّجَالُ إِلَى الْأُضْيَافِ يُعَدُّ النِّسَاءُ وَيَتَذَرَّ النِّسَاءُ "



يبعد الرجال ففعلوا وطال ذلك بهم فاشتغل الرجال بالرجال والنساء بالنساء<sup>(١)</sup> . وقد تقدم ذكره المأثورى .

السابعة - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا ﴾ شرط « فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا »  
جوابه . وهذا خطاب للأزواج من حيث إن للزوج أن يشح ولا يحسن ؛ أى إن تحسنا وتتقوا فى عشرة النساء بإفائتكم عليهن مع كراهتكم لصحبتهن وأتقاء ظلمهن فهو أفضل لكم .  
قوله تعالى : وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمِغْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٢٨﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾  
أخبر تعالى بنفى الاستطاعة فى العدل بين النساء ، وذلك فى ميل الطبع إلى المحبة والجماع والحفظ من القلب . فوصف الله تعالى حالة البشر وأنهم يحكم الخلق لا يملكون ميل قلوبهم إلى بعض دون بعض ؛ ولهذا كان عليه السلام يقول : " اللهم إن هذه قسمتى فيما أملك فلا تلبسنى فيما تملك ولا أملك " . ثم نهى فقال : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ . قال مجاهد : لاتعملوا الإمامة بل الزموا التسوية فى القسم والشفقة ؛ لأن هذا مما يستطاع . وسيأتى بيان هذا فى « الأحزاب »  
مبسوطا إن شاء الله تعالى . وروى قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نيك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل " .

قوله تعالى : ﴿ تَدْرُوهَا كَالْمِغْلَقَةِ ﴾ أى لاهى مطلقة ولا ذات زوج ؛ قاله الحسن . وهذا تشبيه بالشئ المغلق من شئ ؛ لأنه لا على الأرض استقر ولا معلق عليه الحمل ؛ وهذا مطرد فى قولهم فى المنسل : « ارض من المركب بالتعلق » . وفى عرف النحويين فى تعليق

الفصل . ومنه في حديث أم زرع في قول المرأة : زَوْجِي الْمَشَقُّ إِنْ أَطْلُقَ أَطْلُقُ وَإِنْ أَسْكُتَ أَطْلُقُ . وقال قتادة : كالسجونة ؛ وكذا قرأ أبي « فتذروها كالسجونة » . وقرأ ابن مسعود « فتذروها كأنها معلقة » . وموضع « فتذروها » نصب ؛ لأنه جواب النهي . والكاف في « كالمعلقة » في موضع نصب أيضا .

قوله تعالى : وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴿١٢٠﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴿١٢١﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٢٢﴾

قوله تعالى : ( وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ ) أى وإن لم يسطعما بل تفرقا فيُخسنا ظنهما بالله ، فقد يقبض للرجل امرأة تقربها عنه ، ولرأه من يوسع عليها . وروى عن جعفر بن محمد أن رجلا شكأ إليه الفقر فأمره بالنكاح ، فذهب الرجل وتزوج ، ثم جاء إليه وشكأ إليه الفقر فأمره بالطلاق ؛ فسل عن هذه الآية فقال : أمرته بالنكاح لعله من أهل هذه الآية « إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » فلبس لم يكن من أهل تلك الآية أمرته بالطلاق فقلت : فلهذه من أهل هذه الآية « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ » .

قوله تعالى : ( وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ) أى الأمر بالتقوى كان عاما لجميع الأمم ؛ وقد مضى القول في التقوى . ( وَإِيَّاكُمْ ) عطف على ( الَّذِينَ ) . ( إِنْ اتَّقُوا اللَّهَ ) في موضع نصب ؛ قال الأخفش : أى بأن اتقوا الله . وقال بعض العارفين : هذه الآية هي رضى أى القرآن ؛ لأن جميعه يدور عليها .

(١) المشق : الطويل الهند القائمة ؛ وأرادت أن له مطرا بلا تحير .

(٢) راجع ١٦١ ص ١٦١ طبعه ثانية أرواثة .

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ فِي مَآئِ السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَسِينًا﴾  
 وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿إِنَّ هَذِهِ أَمْثَلُ الَّذِي أَتَاكُم بِهِ الْأَوَّلَ﴾  
 فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَبِيلَ اللَّهِ الْعَظِيمَ  
 من العالمين . الجواب الثاني : أنه كره لهؤلاء : فأخبرني الأول أن الله تعالى يمتحن عباده  
 من صعبته ؛ لأن له ما في السموات وما في الأرض فلا تتفقد خزائنه . ثم قال : أوصيناكم  
 وأهل الكتاب بالتقوى ، وإن تكفروا فإنه غني عنكم ؛ لأن له ما في السموات وما في الأرض .  
 ثم أعلم في الثالث بحفظ خلقه وتغيير إياهم بقوله ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ لأن له ما في السموات  
 وما في الأرض . وقال : ﴿ما في السموات﴾ ولم يقل من في السموات ؛ لأنه ذهب به مذهب  
 لرحلنس ، وفي السموات والأرض من يقل ومن لا يقل .

قوله تعالى : ﴿إِنْ يَسْأَلُكُم بَعْضُهُمْ أَمَّا النَّاسُ فَيَقُولُ أَتَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّ الْمُرْسَلُونَ﴾  
 عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا ﴿١٢٦﴾

قوله تعالى : ﴿إِنْ يَسْأَلُكُم بَعْضُهُمْ أَمَّا النَّاسُ﴾ يريد المشركين والمنافقين .  
 ﴿وَأَتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّ الْمُرْسَلُونَ﴾ ولما زلت هذه الآية ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على ظهر سنان وقال : "هم قوم هذا" . وقيل : الآية عاتق ، أي وإن تكفروا يُعَذِّبُكُمْ وَيَأْتِ  
 بِخُلُقٍ أَطْوَعَ لَكُمْ . وهذا كما قال في آية أخرى : ﴿وَلَنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِّلَ قَوْمًا خَيْرٌ مِنْكُمْ﴾  
 لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ . وفي الآية تخويف وتنبية لجميع من كانت له ولاية وإمارة ورياسة  
 فلا يعمل في رعيته ، أو كان عالم فلا يعمل بعلمه ولا ينصح الناس أن يُكْفِبَهُ وَيَأْتِ بِهِرَهُ .  
 ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ والقدرة صفة أزلية لا تنهاى مقدوراته كما لا تنهاى معلوماته ،  
 والماضي والمستقبل في صفاته بمعنى واحد ، وإنما خص الماضي بالذكر لئلا يتوهم أنه يحدث  
 في ذاته وصفاته . والقدرة هي التي يكون بها الفعل ولا يجوز وجود العجز معها .

قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا﴾  
 وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ شَهِيدًا بِمَا صَبَرُوا ﴿١٢٧﴾

أى من عمل بما افترضه الله عليه طلبا للآخرة أياه الله ذلك فى الآخرة، ومن عمل طلبا للدنيا أياه بما كتب له فى الدنيا وليس له فى الآخرة من ثواب، لأنه عمل لغير الله كما قال تعالى : « وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ » . وقال تعالى : « أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ » . وهذا على أن يكون أراد بالآية المناققين والكفار، وهو اختيار الطبرى . وروى أن المشركين كانوا لا يؤمنون بالقيامة، وإنما يتقربون إلى الله تعالى ليوسع عليهم فى الدنيا ويرفع عنهم مكروهها، فانزل الله عز وجل « مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ تَبِيْعًا بَصِيرًا » أى يسمع ما يقولونه ويصبر ما يسرونه .

قوله تعالى : يَنبَأُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا هَوًىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٥﴾

فيه عشر مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( كُونُوا قَوَّامِينَ ) « قوامين » بناء مبالغة، أى لىكرر منكم القيام بالقسط، وهو العدل فى شهادتكم على أنفسكم، وشهادة المرء على نفسه إقراره بالحقوق عليها . ثم ذكر الوالدين لوجوب برهما وعظم قدرهما، ثم تقي بالأقربين لأنهم مظنة المودة والتعصب، فكان الأجنبي من الناس أخرى أن يقام عليه بالقسط ويشهد عليه، بغناء الكلام فى السورة فى حفظ حقوق الخلق فى الأموال .

الثانية - لا خلاف بين أهل العلم فى صحة أحكام هذه الآية وأن شهادة الولد على الوالدين ماضية، ولا يمنع ذلك برهما بل من برهما أن يشهد عليهما أو يخلصهما من الباطل، وهو معنى قوله تعالى : « قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا » فإن شهد لها أو شهد له وهى :

الثالثة - فقد اختلف فيها قديما وحديثا؛ فقال ابن شهاب الزهري رحمه الله كان من مضي من السلف الصالح يميزون شهادة الوالدین والأخ، ويتأولون في ذلك قول الله تعالى **كُلُّوا** قَوَائِمَ بِالْقِسْطِ **شَهَادَةُ** قوله « فلم يكن أحد يترجم في ذلك من السلف الصالح وضوان الله طيبا ثم ظهرت من الناس أمور حملت الولاية على اتهامهم، فتركت شهادة من بينهم، وصار ذلك لا يجوز في الولد والوالد والأخ والزوجة؛ وهو مذهب الحسن والتخمين والشحنج وشريح ومالك والثوري والشافعي وابن حنبل. وقد أجاز قوم شهادة بعضهم لبعض إذا كانوا عدولا. وروى عن عمر بن الخطاب أنه أجازهم، وكذلك روى عن عمر بن عبد العزيز. وقد قال إسحاق والثوري والمزني. ومذهب مالك جواز شهادة الأخ لأخيه إذا كان عدلا إلا في النسب. وروى عنه ابن وهب أنها لا تجوز إذا كان في عياله أو في نصيب من مالك يرثه. وقال مالك وأبو حنيفة: شهادة الزوج لزوجته لا تقبل؛ لتواصل منافع الأملاك بينهما وهي محل الشهادة. وقال الشافعي: تجوز شهادة الزوجين بعضهما لبعض؛ لأنها لأجبياتهما وإنما بينهما عقد الزوجية وهو معرض للزوال والأصل قبول الشهادة إلا حيث حُكِنَ فيما عدا الخصوص فبقى على الأصل؛ وهذا ضعيف؛ فإن الزوجية توجب الحنان والخاصة والألفة والمحبة فالتهمة قوية ظاهرة. وقد روى أبو داود من حديث سليمان بن موسى عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردَّ شهادة لظانٍ وظانته ونذى الغمر على أخيه، وردَّ شهادة القانع لأهل البيت وأجازها لنعيم. قال الخطابي: ذوالغمر هو الذي بينه وبين المَشْهُود عليه عداوة ظاهرة، فتردَّ شهادته للتهمة وقال أبو حنيفة: شهادته على المدَّعَى مقبولة إذا كان عدلا. والقانع السائل والمستطم، وأصل القنوع السؤال ويقال في القانع: إنه المقطوع إلى القوم ينجسهم ويكون في حوائجهم؛ وذلك مثل الأمير أو الركيل ونحوه. ومعنى ردَّ هذه الشهادة التهمة في جَرِّ المغضة إلى نفسه؛ لأن القانع لأهل البيت يقطع بما يصير إليهم من شئ. وكل من جَرَّ إلى نفسه بشهادته فعما فشهادته مردودة؛

(١) عبارة ابن العربي: «... والوالد والأخ لأخيه... الخ »

كمن شهد لرجل على شراء دار هو شفيها ، أو كمن حكم له على رجل بدّين وهو غفلس فشهد للغفلس على رجل بدّين ونحوه . قال الخطّابي : ومن ردّ شهادة القانع لأهل البيت بسبب جزاء المنفعة قياس قوله أن ردّ شهادة الزوج لزوجته لأن ما بينهما من التّمعة في جر المنفعة أكثر ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة . والحديث أيضا حجة على من أجاز شهادة الأب لابنه ؛ لأنه يجوز به التّعصّل لما أجّل عليه من حبه والميل إليه ؛ ولأنه يملك عليه ماله ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : " أنت ومالك لأبيك " . ومن ردّ شهادته عند مالك البدويّ على القسرويّ ؛ قال : إلا أن يكون في بادية أو قرية ، فأما الذي يشهد في الحضرة بدويّاً ويدع جيعته من أهل الحضرة عندى مربّب ، وقد روى أبو داود والبارقطنيّ عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تجوز شهادة بدويّ على صاحب قرية " . قال ابن الحكم : تأول مالك هذا الحديث على أن المراد به الشهادة في الحقوق والأموال ، ولا تردّ الشهادة في السماء وما في معناها مما يطلب به الخلق . وقال طائفة أهل العلم : شهادة البدويّ إنما كان عدلاً يقيم الشهادة على وجهها جائزة ؛ والله أعلم . وقد مضى القول في هذا في «الوئمة» ، و يأتي في «براهة» تمامها إن شاء الله تعالى .

الرابعة - قوله تعالى : ( شَهِدَاءَ اللَّهِ ) نصب على التثنية لقوامين ، وإن شئت كان خبراً بصد خبره . قال النحاس : وأجود من هذين أن يكون نصبا على الحال بما في «قوامين» من ذكر الذين آمنوا ؛ لأنه نفس المعنى ، أي كونوا قوامين بالعدل عند شهادتكم . قال ابن عطية : والحال فيه ضعيفة في المعنى ؛ لأنها تخصّص القيام بالتسليم إلى معنى الشهادة قط . ولم ينصرف «شهداء» لأن فيه ألف التانيث .

الخامسة - قوله تعالى : ( اللَّهُ ) متناه لذات الله ولوجهه ولرضائه وتوابعه . ( وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ) متعلق بشهداء ؛ هذا هو الظاهر الذي فسّر عليه الناس ، وأن هذه الشهادة المذكورة هي في الحقوق فيقربها لأهلها ، فكذلك قيامه بالشهادة على نفسه ؛ كما فسّله .

أَدَّبَ اللهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ بِهَذَا؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَرُوا أَنْ يَقُولُوا الْحَقَّ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ .  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: « شُهِدَاءٌ فِيهِ » مَعْنَاهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ فَهُوَ، وَيَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ: « وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ » بِقَوَامَيْنِ، وَالتَّائَوِيلُ الْأَوَّلُ آيِنُ .

السادسة - قوله تعالى: ( إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أُولَىٰ بِهِمَا ) فِي الْكَلَامِ إِضْمَارٌ وَهُوَ اسْمُ كَانَ ؛ أَيْ إِنْ يَكُنِ الطَّالِبُ أَوْ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ غَنِيًّا فَلَا يَرَاعَى لِفَنَاءِ وَلَا يَخَافُ مِنْهُ، وَإِنْ يَكُنْ فَقِيرًا فَلَا يَرَاعَى إِشْفَاقًا عَلَيْهِ . « فَآلَهُ أُولَىٰ بِهِمَا » فِيمَا اخْتَارَ لَهَا مِنْ قَرَوْنٍ وَغَنَى .  
قَالَ السُّدِّيُّ: اخْتَصِمَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَنِيٌّ وَفَقِيرٌ فَكَانَ ضَلَمَهُ مَعَ الْفَقِيرِ، وَرَأَى أَنْ الْفَقِيرَ لَا يَظْلِمُ الْغَنِيَّ؛ فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ .

السابعة - قوله تعالى: ( فَآلَهُ أُولَىٰ بِهِمَا ) إِنَّمَا قَالَ «بِهِمَا» وَلَمْ يَقُلْ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ «أَوْ» إِنَّمَا تَمْلِكُ عَلَى الْحَصُولِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فَآلَهُ أُولَىٰ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَقَالَ الْأَخْفَشُ: تَكُونُ «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَاحِدِ؛ أَيْ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أُولَىٰ بِالْحَصْمَيْنِ كَيْفَ مَا كَانَا، وَفِيهِ ضَعْفٌ . وَقِيلَ: إِنَّمَا قَالَ «بِهِمَا» لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلٍّ وَاحِدٌ مِمَّنْهُمَا السُّدُسُ » .

الثامنة - قوله تعالى: ( فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ ) نَهَى، فَإِنْ اتَّبَعَ الْهَوَىٰ مُرِيدًا، أَيْ مَهْلِكًا؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: « فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ » فَاتَّبَاعُ الْهَوَىٰ يَجْعَلُ عَلَى الشَّهَادَةِ بَغِيرَ الْحَقِّ، وَعَلَى الْجَوْرِ فِي الْحُكْمِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: أَخَذَ اللهُ عِزَّ وَجَلَّ عَلَى الْحُكَّامِ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: أَلَّا يَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ، وَأَلَّا يَخْشَوْا النَّاسَ وَيَخْشَوْهُ، وَأَلَّا يَسْتَقْرِئُوا بِآيَاتِهِ غَنًا قَلِيلًا . ( أَنْ تَعْدِلُوا ) فِي مَوْضِعٍ نَصَبٌ .

التاسعة - قوله تعالى: ( وَإِنْ تَلَوُّوا ) فَرِئُ « وَإِنْ تَلَوُّوا » مِنْ لَوَيْتَ فَلَا تَأْخُذُ بِهَا لَوْ لَوْ إِذَا دَفَعْتَهُ بِهِ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ « لَوَى » وَالْأَصْلُ فِيهِ « لَوَى » قَلْبُ الْيَاءِ لَمَّا غَلَرَتْهَا وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا، وَالْمُضَدَّرُ « لَيًّا » وَالْأَصْلُ لَوِيًّا، وَلَيًّا وَالْأَصْلُ لَوِيًّا، ثُمَّ أَدْخَلَتْ الْوَائِي فِي الْيَاءِ .

وقال القُتَيْبِيُّ : « تَلَوْا » من اللّٰم في الشهادة والميل إلى أحد الخصمين . وقرأ ابن عاصم والكوفيون « تَلَوْا » أراد قَمَّ بالأمر . وقيل : إن معنى « تَلَوْا » الإعراض . فالقراءة بضم اللام تفيد معنيين : الولاية والإعراض ، والقراءة بواوين تفيد معنى واحدا وهو الإعراض . وزعم بعض النحويين أن من قرأ « تَلَوْا » فقد حُنَّ ؛ لأنه لا معنى للولاية هنا . قال النحاس وغيره : وليس يلزم هذا ولا تكون « تَلَوْا » بمعنى « تَلَّوْا » وذلك أن أصله « تَلَّوْا » فاستثقلت الضمة على الواو بعدها وأُوتِىَ أخرى ، فألغيت الحركة على اللام وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين ؛ وهي كالقراءة بإسكان اللام وواوين ؛ ذكره مكِّي . وقال الزجاج : المعنى على قراءته « إِنْ تَلَّوْا » ثم هز الواو الأولى فصارت « تَلَّوْا » ثم خَفَفَتِ المَعْرَضةُ بِالقَاءِ حركتها على اللام فصارت « تَلَوْا » وأصلها « تَلَّوْا » . فتنفخ القراءتان على هذا التقدير . وذكره النحاس ومكِّي وابن العربي وغيرهم . قال ابن عباس : هو في الخصمين يحلسان بين يدي القاضي فيكون لِي الْقَاضِي وإعراسه لأحدهما على الآخر ؛ قالوا على هذا مطلق الكلام وجره حتى يغوث فصل القضاء وإنفاذه للذي يميل القاضي عليه . قال ابن عطية : وقد شاهدت بعض القضاة يفعلون ذلك ، والله حبيب الكل . وقال ابن عباس أيضا والسُّدِّي وابن زيد والضحاك ومجاهد : هي في الشهود يلوي الشهادة بلسانه ويمرّضها فلا يقول الحق فيها ، أو يمرض عن أداء الحق فيها . ولفظ الآية يَمُّ الْقَضَاءِ والشهادة ، وكل إنسان مأمور بأن يعدل . وفي الحديث : « لِي الْوَأْجِدُ يُعِيلُ عَمْرَضَهُ وَعَقُوبَتَهُ » . قال ابن الأعرابي : عقوبته منه . وعمرضه شكركه .

الماترة - وقد استدلل بعض العلماء في رد شهادة العبد بهذه الآية ؛ فقال : جعل تعالى قلناكم شاهدا في هذه الآية ، وذلك أدل دليل على أن العبد ليس بأهل الشهادة ؛ لأن المقصود منه الاستقلال بما لهم لإتاحتهم الحاجة إليه ، ولا يتأتى ذلك من العبد أصلا فلذلك رَدَّتْ الشَّهَادَةُ .



قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَ وَالْكِتَابِ  
الَّذِي أُنزِلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ ءَ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ  
بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ءَ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا  
بَعِيدًا ﴿١٦٦﴾

نزلت في جميع المؤمنين ؛ والمعنى : يا أيها الذين صدقوا أقيموا على تصديقكم وآتوا عليه .  
( وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ ) أى القرآن . ( وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِن قَبْلُ ) أى كل  
كتاب أنزل على النبيين . وقرا ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر « نَزَّلَ » و « أُنزِلَ » بالضم .  
الباقون « نَزَّلَ » و « أُنزِلَ » بالفتح . وقيل : نزلت فيمن آمن بمن تقدم عنا صلى الله عليه  
وسلم من الأنبياء عليهم السلام . وقيل : إنه خطاب للنافقين ؛ والمعنى على هذا يا أيها الذين  
آمنوا في الظاهر أخلصوا لله . وقيل : المراد المشركون ؛ والمعنى يا أيها الذين آمنوا باللات  
والعزى والطاغوت آمنوا بالله ؛ أى صدقوا بالله وبكتبه .

قوله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا  
كُفْرًا لَّهِ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٦٧﴾

قيل : المعنى آمنوا بموسى وكفروا بعزير ، ثم آمنوا بعزير ثم كفروا ببيسى ، ثم ازدادوا  
كفرا بمحمد صلى الله عليه وسلم . وقيل : إن الذين آمنوا بموسى ثم آمنوا بعزير ، ثم كفروا  
بعد عزير بالمسيح ، وكفرت النصارى بما جاء به موسى وآمنوا ببيسى ، ثم ازدادوا كفرا بمحمد  
صلى الله عليه وسلم وما جاء به من القرآن . فإن قيل : إن الله تعالى لا يغفر شيئا من الكفر  
فكيف قال : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ  
لِيُغْفِرْ لَهُمْ » فالجواب أن الكافر إذا آمن غفر له كفره ، فإذا رجع فكفر لم يغفر له الكفر  
الأول ؛ وهذا كما جاء في صحيح مسلم عن عبد الله قال قال أناس لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

[يا رسول الله] أؤاخذ بما عملنا في الجاهلية؟ قال: «أنا من أحسن منكم في الإسلام فلا يؤاخذ بها ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والإسلام». وفي رواية «ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر». الإساءة هنا بمعنى الكفر؛ إذ لا يصح أن يراد بها ارتكاب سيئة، فإنه يلزم عليه ألا يهدم الإسلام ما سبق قبله إلا لمن عصم من جميع السيئات إلى حين موته، وذلك باطل بالإجماع. ومعنى: «ثم ازدادوا كفرا» أصروا على الكفر. (لم يكن الله ليُغْفِرْ لَكُمْ وَلَا لِيُغْفِرَ لَهُمْ) يرشدهم. (سيلا) طريقا إلى الجنة. وقيل: لا ينحصر بالتوفيق كما يخص أوليائه. وفي هذه الآية رد على أهل القدر؛ فإن الله تعالى بين أنه لا يهدي الكافرين طريق خبر يعلم العبد أنه إنما ينال الهدى بالله تعالى، ويُحرّم الهدى بإرادة الله تعالى أيضا. وتضمنت الآية أيضا حكم المرتدين، وقد مضى القول فيهم في «البقرة» عند قوله تعالى: «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قَبِمْتَ وَهُوَ كَافِرٌ».

قوله تعالى: بِشَرِّ الْمُنَافِقِينَ إِنَّ لَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٢٨﴾

التبشير الإخبار بما يظهر أثره على البشرية، وقد تقدم بيانه في «البقرة» ومعنى التفاق.

قوله تعالى: الَّذِينَ يَخْتَدُونَ الْكُفْرِينَ أُولِيَائِهِ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ٣

لِيَبْتَغُوا عِنْدَهُمُ الْغِزَةَ فَإِنَّ الْغِزَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٢٩﴾

قوله تعالى: (الَّذِينَ يَخْتَدُونَ الْكُفْرِينَ أُولِيَائِهِ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) «الذين» نعت للتافقين. وفي هذا دليل على أن من عمل معصية من المؤمنين ليس بمنافق؛ لأنه لا يتولى الكفار. وتضمنت المنع من موالاة الكفار، وأن يختدوا أحوالا على الأعمال المتعلقة بالدين. وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا من المشركين لحق بالنبي صلى الله عليه وسلم يقاتل معه؛ فقال له: «ارجع فإننا لا نستعين بمشرك». «الغزة» أى الغلبة؛ عزه يَزُو.

(١) الواردة عن صحيح مسلم. (٢) راجع به ٣ من ٤٧ طبعه أملا أو ثانية.

(٣) راجع به ١ ص ١٩٨ و ٢٢٨ طبعه ثانية أو ثالثة.

عَزَّ إِذَا غَلَبَهُ . ( فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ) أى الغلبة والقوة لله . قال ابن عباس : « يتغنون » يريدون عبد بن قيس . قال ابن أبي : كان يؤايلهم .

قوله تعالى : وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ . إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١١٠﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكْرَ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١١١﴾

قوله تعالى : ( وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ) الخطاب لجميع من أظهر الإيمان من محقق وناقض ؛ لأنه إذا أظهر الإيمان فقد لزمه أن يمثل أوامر كتاب الله . فالنزل قوله تعالى : « وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ » . وكانت المناقضون يملسون إلى أحبار اليهود فيسخرزون من القرآن . وقرأ عاصم ويعقوب « وقد نزل » بفتح النون والزاي وشدها ؛ لتقدم اسم الله جل جلاله في قوله تعالى : « فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا » . وقرأ جندب كذلك ، إلا أنه خفف الزاي . الباقون « نزل » غير مسمى الناعل . ( أَنَّ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ ) موضع « أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ » على قراءة عاصم ويعقوب نصب بوقوع الفعل عليه . وفي قراءة الباقرين رفع ؛ لكونه اسم مالم يسم فاعله . ( يُكْفَرُ بِهَا ) أى إذا سمعتم الكفر والاستهزاء بآيات الله ؛ فافزع السماع على الآيات والمراد سماع الكفر والاستهزاء ؛ كما تقول : سمعت عبد الله يلام ، أى سمع اللوم في عبد الله .

قوله تعالى : ( فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ) أى غير الكفر .  
 ( إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ) فدلّ جهنّا على وجوب اجتناب أصحاب المعاصى إذا ظهر منهم منكراً  
 لأن من لم يمتنعهم فقد رضى فعلهم ، والرضا بالكفر كفر ؛ قال الله عز وجل : « إِنَّكُمْ  
 إِذَا مِثْلُهُمْ » . فكل من جلس في مجلس معصية ولم ينكر عليهم يكون معهم في الوزر سواء ، وينبغى  
 أن ينكر عليهم إذا تكلموا بالمعصية وعملوا بها ، فإن لم يقدر على النكير عليهم فينبغى أن يقوم عنهم  
 حتى لا يكون من أهل هذه الآية . وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أنه أخذ قوماً يشربون الخمر ،  
 فقيل له عن أحد الحاضرين : إنه صائم ، فحمل عليه الأدب وقرأ هذه الآية « إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ »  
 أى إن الرضا بالمعصية معصية ؛ ولهذا يؤخذ البصائر والراضى بعقوبة المعاصى حتى يهلكوا  
 بجمعهم . وهذه المسألة ليست في جميع الصفات ، ولكنه إزام شبه بحكم الظاهر من المقارنة ؛  
 كما قال :  
 • فكل قرين بالمقارن يقتدى •

وقد تقدّم . وإذا ثبت تجنب أصحاب المعاصى كما يتنا فتحجب أهل البدع والأهواء  
 أولى . وقال الكلبي : قوله تعالى « فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ » نسخ  
 بقوله تعالى : « وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَقُولُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ » . وقال عامة المفسرين : هي  
 محكمة . وروى جوير عن الضمك قال : دخل في هذه الآية كلّ حديث في الدين مبتدع  
 إلى يوم القيامة .

قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ ) الأصل « جامع » بالتثنية خفف استغفافاً ؛  
 فإنه بمن يجمع . ( الَّذِينَ يَرْتَابُونَ بِكُمْ ) يعنى المنافقين ، أى يتظنون بكم الدوائر .  
 ( فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنٌ ) أى غلبة على اليهود وغلبة . ( قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ) أى أعطونا من  
 الغنيمة . ( وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ ) أى ظفر . ( قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْذِمْكُمْ ) أى ألم تقلب  
 عليكم حتى هابكم المسلمون وخذلناهم عنكم . يقال : استحوذ على كذا أى قلب عليه ؛  
 ومنه قوله تعالى : « اسْتَحْذَوْهُمْ عَلَيْهِمُ الشُّبُهَاتُ » . وقيل : أصل الاستحواذ الحطوط ، حاذيه يحوذه  
 حوزناً إذا حاطه . وهذا الفعل جاء على الأصل ، ولو أُعِلّ لكان ألم تستحذ ، والفعل على

الإللال استعاذ يستعبد ، وعلى غير الإللال استعوذ يستعوذ . ( وَنَعْتَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ )  
 أى بتخذيلنا إياهم عنكم ، وتغريقتنا إياهم مما يريدونه منكم . والآية تدل على أن المنافقين  
 كانوا لا يسطونهم النعمة ولهذا طلبوها وقالوا : ألم تكن معكم ! ويحتمل أن يريدوا بقولهم  
 « ألم تكن معكم » الامتنان على المسلمين ؛ أى كما تعلمكم بأخبارهم وكما أنصروا لكم .

قوله تعالى : ( وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ) فيه ثلاث مسائل :  
 الأولى — قوله تعالى : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » للعلماء فيه  
 تأويلات خمس : أحدها — ما روى عن يبيع الحضرمي <sup>(١)</sup> قال كنت عند عليّ فقال له  
 رجل : يا أمير المؤمنين ، أ رأيت قول الله : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا »  
 كيف ذلك ، وهم يقاتلوننا ويظهرون علينا أحيانا ! فقال عليّ رضي الله عنه : معنى ذلك  
 يوم القيامة يوم الحكم . وكذا قال ابن عباس : ذلك يوم القيامة . قال ابن عطية : وبهذا قال  
 جميع أهل التأويل . قال ابن العربي : وهذا ضعيف ؛ فأنكر الحكم إلى يوم القيامة ، لعدم  
 فائدة الخبر فيه وإن أومئ صدر الكلام معناه ؛ لقوله تعالى : « فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »  
 وجعل الأمر في الدنيا دولا تغلب الكفار تارة وتغلب أخرى ؛ بما رأى من الحكمة وسبق من  
 الكلمة . ثم قال : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » فتوهم من توهم أن آخر  
 الكلام يرجع إلى أوله ، وذلك يسقط فائدته ؛ إذ يكون تكرارا .

الثاني — أن الله لا يجعل لهم سبيلا يحو به دولة المؤمنين ، ويذهب آثارهم ويستبيح  
 بيضتهم ؛ كما في صحيح مسلم من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وإنى  
 سألت ربي ألا يهلكها بسنة عامة وألا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم  
 وإن ربي قال يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يردّ وإنى قد أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم  
 بسنة عامة وألا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من  
 باقطارها حتى يكون بعضهم هلك بعضا ويسبي بعضهم بعضا » .

(١) اضطربت الأصول وبعض المصادر في ضبط هذا الاسم ؛ والذى في القاموس وغيره أنه « ائيج » كـ «  
 تلو » نيج » قلب الهجاء .

الثالث - أن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا إلا أن يتواصوا بالباطل ولا يتهاوا عن المنكر ويتقاعدوا عن التوبة فيكون تسليط العدو من قبلهم، كما قال تعالى : « وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ » . قال ابن العربي : وهذا نفيس جدا .

قلت : ويدل عليه قوله عليه السلام في حديث ثوبان " حتى يكون بعضهم يهلك بعضا ويسبي بعضهم بعضا " وذلك أن « حتى » غاية ؛ فيقتضى ظاهر الكلام أنه لا يسقط عليهم حدوهم فيستبيحهم إلا إذا كان منهم إهلاك بعضهم لبعض ، وسبي بعضهم لبعض ، وقد وجد ذلك في هذه الأزمان بالفتن الواقعة بين المسلمين ؛ فظلمت شوكة الكافرين وأستولوا على بلاد المسلمين حتى لم يبق من الإسلام إلا أقله ؛ فنسأل الله أن يتداركا بعفوه ونصره ولطفه .

الرابع - أن الله سبحانه لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا شرما ؛ فإن وجد فبخلاف الشرع .

الخامس - « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » أى حجة عقلية ولا شرعية يستظهرون بها إلا أطلها ودحضت .

الثانية - ابن العربي : وزعم علماءنا بهذه الآية في الاحتجاج على أن الكافر لا يملك العبد المسلم ؛ وبه قال أشهب والشافعي ، لأن الله سبحانه نهى السليل فليس للكافر عليه بالشراء سبيل . فلا يُشرع له ولا ينقصد المقد بذلك . وقال ابن القاسم عن مالك ، وهو قول أبي حنيفة : إن معنى « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » في دوام الملك ؛ لأننا نجد الابتداء يكون له [ عليه ] وذلك بالإرث . وصورته أن يُسلم عبد كافر فيد كافر فيلزم القضاء عليه ببيعه ، فقبل الحكم عليه ببيعه مات ، فبرث العبد المسلم [ وأرث ] الكافر . فهذه سبيل قد ثبت قهرا لا قصده فيه ، وأن ملك الشراء ثبت بقصد النية ، فقد أراد الكافر تملكه باختياره ، فإن حكم بقصد ببيعه وثبت ملكه فقد حقق فيه قصده ، ويُعمل له سبيل إليه . قال أبو عمر : وقد أجمع المسلمون على أن حق النصراني واليهودي لعبد المسلم صحيح نافذ عليه . وأجمعوا أنه إذا أسلم عبد الكافر فبيع عليه إن ثمنه يدفع إليه . فدل على أنه على ملكه بيع (١) زيادة من ابن العربي .

وعلى ملكه ثبت المتيقن له ، إلا أنه ملك غير مستتر لوجوب بيعه عليه ، وذلك وإقناعه أعلم لقول الله عز وجل : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا » يريد الاسترقاق والملك والعبودية ملكاً مستتراً دائماً .

واختلف العلماء في شراء العبد الكافر العبد المسلم هل قولين ؛ أحدهما - البيع هوسوخ والثاني - البيع صحيح وبيع على المشتري .

الثالثة - واختلف العلماء أيضاً من هذا الباب في رجل نصراني دبر عبداً له نصرانياً فأسلم العبد ، فقال مالك والشافعي في أحد قولي : يحال بينه وبين العبد ، ويخرج على سيده النصراني ، ولا يباع عليه حتى يتبين أمره . فإن هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن العبد المدبر ، إلا أن يكون في ماله ما يجعل المدبر فيمقت المدبر . وقال الشافعي في القول الآخر : إنه يباع عليه ساعة أسلم ، واختاره المزني ، لأن المدبر وصية ولا يجوز ترك مسلم في يد مشرك يذله ويخرجه ، وقد صار بالإسلام عدواً له . وقال الليث بن سعد : يباع النصراني من مسلم فيمقت ويكون ولاؤه للذي اشتراه وأعتقه ، ويدفع إلى النصراني ثمنه . وقال سفيان والكوفيون : إذا أسلم مدبر النصراني قوم فيمته فيمته ، فإن مات النصراني قبل أن يفرغ المدبر من سعيته عتق العبد وبطلت السعاية .

قوله تعالى : **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۝**

قوله تعالى : **( إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ )** قد مضى في « البقرة » معنى الخدع . والخداع من الله مجازاتهم على خداعهم أوليائه ورسله . قال الحسن : يعطى كل إنسان من مؤمن ومنافق نور يوم القيامة فيفرح المنافقون ويظنون أنهم قد نجوا ، فإذا جاءوا إلى الصراط طئى نور كل منافق ، فذلك قولهم : **« أَنْظَرُوا قَتْنَيْسَ مِنْ نُورِكُمْ »**

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى ﴾ أى يُصَلُّونَ مراعاة وهم متكاسلون «تثاقلون» لا يرجون ثوابا ولا يستعدون على تركها عقابا . وفى صحيح الحديث : ” إن أنقسل صلاة على المنافقين التَّمة والصبح “ . فإن التَّمة تَأْتى وقد أنعمهم عمل النهار فيثقل عليهم القيام لها ، وصلاة الصبح تَأْتى والنوم أحب إليهم من مفروح به ولولا السيف ما قاموا .

والرباء : إظهار الجليل ليراه الناس ، لا لاتباع أمر الله ، وقد تقدم بيانه . ثم وصفهم بقلة الذكر عند المراءة وعند الخوف . وقال صلى الله عليه وسلم دَامَا مَنْ أَمَرَ الصَّلَاةَ : ” تلك صلاة المنافقين — ثلاثا — يجلس أحدهم يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرنى الشيطان أو على قرنى الشيطان قام فقصر أربعا لا يذكر الله فيها إلا قليلا “ رواه مالك وغيره . فقيل ، وصفهم بقلة الذكر لأنهم كانوا لا يذكر الله بقرأة ولا تسبيح ، وإنما كانوا يذكرونه بالكبير . وقيل : وصفه بالقلة لأن الله تعالى لا يقبله . وقيل : لعدم الإخلاص فيه .  
وهنا مسائلتان :

الأولى — بين الله تعالى فى هذه الآية صلاة المنافقين ، وبينها رسوله عَزَّ صلى الله عليه وسلم ، فمن صلى كصلاتهم وذَكَرَكَ ذِكْرَهُمْ لِحَقِّ بِهِمْ فى عدم القبول ، ونخرج من مقتضى قوله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » . وسبأى . اللهم إلا أن يكون له عذر فيقتصر على الحسن حسب ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين رآه أخذ بالصلاة فقال له : ” إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر منك من القرآن ثم أركع حتى تطمئن راكعا ثم أرفع حتى تعتدل قائما ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ثم أقبل ذلك فى صلاتك كلها “ . رواه الأئمة . وقال صلى الله عليه وسلم : ” لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن “ . وقال : ” لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صُلبه فى الركوع والسجود “ . أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، يرون أن



الرجل يقيم صُلبه في الركوع والسجود . قال الشافعي وأحمد وإسحاق : من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فصلاته فاسدة ؛ لحديث النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود " . قال ابن العربي : وذهب ابن القاسم وأبو حنيفة إلى أن الطمأنينة ليست بفرض . وهي رواية عراقية لا ينبغي لأحد من المالكيين أن يستعمل بها . وقد مضى في « البقرة » هذا المعنى .

الثانية — قال ابن العربي : إن من صلى صلاة ليراها الناس ويرونها فيها فيشهدون له بالإيمان أو أراد طلب المتزلة والظهور لقبول الشهادة وجواز الإمامة فليس ذلك الرياء المنتهى عنه ، ولم يكن عليه حرج ؛ وإنما الرياء المعصية أن يُظهرها صيداً للناس وطريقاً إلى الأكل ، فهذه نية لا تجزئ وعليه الإعادة .

قلت : قوله « وأراد طلب المتزلة والظهور لقبول الشهادة » فيه نظر . وقد تقدم بيانه في « النساء » فتأمله هناك . ودلت هذه الآية على أن الرياء يدخل الفرض والنفل ؛ لقول الله تعالى : « وإذا قاموا إلى الصلاة » يع . وقال قوم : إنما يدخل النفل خاصة ؛ لأن الفرض واجب على جميع الناس والنفل عريضة لذلك . وقيل بالعكس ، لأنه لو لم يأت بالنوافل لم يؤخذ بها .

قوله تعالى : مُدْبِذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴿١٢٣﴾

المذنب المتردد بين أمرين ؛ والمذبذبة الاضطراب . يقال : ذَبَذَبَتْهُ فذَبَذَبَتْهُ ؛ ومته قول النابغة :

الم تر أن الله أعطاك سورة • ترى كل ملك دونها يتذنب

آخر .

خيال لأم السليل ودونها • مسيرة شهر للبريد المذنب

كنا روى بكسر الذال الثانية . قال ابن يحيى : أى المتر القلي الذى لا يثبت ولا يتهمل .  
وهؤلاء المناقرون مترقّدون بين المؤمنين والمشركين ، لا غلصين الإيمان ولا مصرحين بالكفر ؛  
وفى صحيح مسلم من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كمثل الشاة <sup>(١)</sup>  
العائرة بين الغنمين يغير إلى هذه مرة وإلى هذه أخرى » وفى رواية « تَكَرَّرَ » بدل « تَعَبَّرَ » .  
وقرأ الجمهور « مُدْبِذِينَ » بضم الميم وفتح الذالين . وقرأ ابن عباس بكسر الذال الثانية .  
وفى حرف أبي « مُدْبِذِينَ » . ويحوز الإدغام على هذه القراءة « مُدْبِذِينَ » بتشديد الذال  
الأولى وكسر الثانية . وعن الحسن « مُدْبِذِينَ » بفتح الميم والذالين .

قوله تعالى : يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا لَا تَتَّخِذُوْا الْكَافِرِيْنَ اَوْلِيَآءَ مِنْ  
دُوْنِ الْمُؤْمِنِيْنَ اَتُرِيدُوْنَ اَنْ يَّجْعَلُوْا لِلّٰهِ عَلَيْكُمْ سُلْطٰنًا مُّبِيْنًا ﴿١١١﴾  
مفعولان ؛ أى لا يجعلوا خاصتكم ويطاعتكم منهم ؛ وقد تقدم هذا المعنى : ( اَتُرِيدُونَ اَنْ  
يَّجْعَلُوْا لِلّٰهِ عَلَيْكُمْ سُلْطٰنًا مُّبِيْنًا ) أى فى تعنيه إياكم بإقامة حجة عليكم إذ قد نهاكم .  
قوله تعالى : اِنَّ اَلْمُنٰفِقِيْنَ فِى الدَّرَكِ الْاَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَّجْعَلَ  
لَهُمْ نَصِيْرًا ﴿١١٢﴾

قوله تعالى : ( فى الدرك ) قرأ الكوفيون « الدرك » بإسكان الراء ، والأولى أنصَح ؛ لأنه يقال  
فى الجمع : أدرك مثل جمل وأجمال ؛ قاله النحاس . وقال أبو علي : هما لتان كالشمع والشمع  
ونحوه ، والجمع أدراك . وقيل : جمع الدرك أدرك ؛ كقلس وأقلس . والبار دركات سبعة ؛ أى  
طبقات ومنازل ؛ إلا أن استعمال العرب لكل ما تسافل أدراك ، يقال للبر : أدراك ، ولما تعالى  
درج ؛ فالجنة درج ، والنار أدراك . وقد هُتِمَ هذا . فالمنافق فى الدرك الأسفل وهى  
الهاوية ؛ لفظ كفره وكثرة غوائله وتمكنه من أذى المؤمنين . وأعلى الدرجات جهنم ثم لظى

(١) العائرة : المرتدة بين طليق لا تدعى أبداً تتبع .

(٢) راجع ج ٤ ص ٢٦٤ طبة المد أرقام ٤ .

ثم الحطمة ثم السعير ثم مَسْقَرٌ ثم الحميم ثم الهاوية؛ وقد يسمى جميعها باسم الطبقة الأولى،  
 أعاذنا الله من مذابها بمنه وكرمه. وعن ابن مسعود في تأويل قوله تعالى: « في الترك  
 الأسفل من النار » قال: توايت من حديد مقفلة في النار تطبق عليهم. وقال ابن عمر:  
 إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المنافقون ومن كفر من أصحاب المائدة وآل فوعون،  
 تصديق ذلك في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى: « إن المنافقين في الترك الأسفل من النار ».  
 وقال تعالى في أصحاب المائدة: « فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ». وقال  
 في آل فوعون: « ادْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ».

قوله تعالى: « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ  
 لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۝١٦٦ »

استثناء ممن نافق. ومن شرط التائب من التفاق أن يصلح في قوله وفضله. ويتصم بالله  
 أي يعمله ملجأ ومعادًا، ويخلص دينه لله؛ كما نصت عليه هذه الآية، وإلا فليس بتائب.  
 ولهذا أوقع أجر المؤمنين في التسوية لانضمام المنافقين إليهم. والله أعلم. روى البخاري  
 عن الأسود قال: كنا في حلقة عبد الله بجاء حذيفة حتى قام علينا فسلم ثم قال: لقد نزل  
 التفاق على قوم خير منكم؛ قال الأسود: سبحان الله! إن الله تعالى يقول: « إن المنافقين  
 في الترك الأسفل من النار ». فتبسم عبد الله، وجلس حذيفة في ناحية المسجد؛ فقام عبد الله  
 فضزق أصحابه فرمأ بالحصي فأتيته، فقال حذيفة: عجبت من ضحكك وقد عرف ما قلت:  
 لقد أنزل التفاق على قوم كانوا خيرا منكم ثم تابوا فتاب الله عليهم. وقال الثراء: معنى « فأولئك  
 مع المؤمنين » أي من المؤمنين. وقال الثقفى: حاد عن كلامهم غضبا عليهم فقال « فأولئك  
 مع المؤمنين » ولم يقل هم المؤمنون. وحذفت الياء من « يؤت » في الخط كما حذفت في اللفظ؛  
 لسكونها وسكون اللام بعدها، ومثله « يَوْمَ يَنَادِ الْمُتَّابُونَ » و« سَدْعُ الزَّيْنَانِيَّةِ » و« يَوْمَ يَدْعُ  
 الدَّاعِي » حذفت الواو لالتقاء الساكنين.

قوله تعالى : مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٢٧﴾

استفهام بمعنى التقرير للنافقين . التقدير : أى مغفرة له فى مذابكم إن شكرتم وآمنتم ؛ فنبه تعالى أنه لا يعذب الشاكر المؤمن ، وأن تعذبه عباده لا يزيد فى ملكه ، وتركه عقوبتهم على فعلهم لا ينقص من سلطانه . وقال مكحول : أربع من كن فيه كن له ، وثلاث من كن فيه كن عليه ؛ فالأربع التى له : فالشكر والإيمان والدعاء والاستغفار ، قال الله تعالى : « مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ » وقال الله تعالى : « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ » وقال تعالى : « قُلْ مَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ » . وأما الثلاث اللاتى عليه : فالمكر والبغى والنكث ؛ قال الله تعالى : « قَدْ نَكَتْ فَانَّمَا يَنْتَكُ عَلَى نَفْسِهِ » قال تعالى : « وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ » وقال تعالى : « إِنْ مَّا بَغِيكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ » .

( وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ) أى بشكر عباده على طاعته . ومعنى « يشكرهم » يشيهم ؛ فيقبل العمل القليل ويُعطى عليه الثواب الجزيل ، وذلك شكر منه لعباده . والشكر فى اللغة الظهور ؛ يقال : دابة شُكِّور إذا أظهرت من السِّنِّ فوق ما تُعْطَى من العلف ؛ وقد تقدّم هذا المعنى مستوفى . والعرب تقول فى المثل : « أَشْكُرُ مِنْ بَرُوقة » لأنه يقال : تَحْضَرُ وَتَضُرُّ بَظِلِّ السحاب تون مطر . والله أعلم .

(١) راجع ١٧ ص ٣٩٧ طبة ثانية أوالثـ

(٢) البروق : ما يمسو الأرض من أمه صغيرة الخفاف . والى : هو تحت سرور .

قوله تعالى : لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ  
وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾ إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعَفُّوا عَنْ  
سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوءًا قَدِيرًا ﴿١٤٩﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : ( لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ ) وتم الكلام . ثم قال  
جل وعز : ( إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ) استثناء ليس من الأول في موضع نصب ؛ أى لكن من ظلم  
فله أن يقول ظلمي فلان . ويجوز أن يكون في موضع رفع ويكون التقدير ؛ لا يحب الله  
أن يجهر أحد بالسوء إلا من ظلم . وقراءة الجمهور « ظَلِمَ » بضم الظاء وكسر اللام ؛ ويجوز  
إسكانها . ومن قرأ « ظَلَمَ » بفتح الظاء وفتح اللام وهو زيد بن أسلم وابن أبي إسحق وغيرهما  
على ما يأتي ، فلا يجوز له أن يسكن اللام لخفة الفتحة . فعل القراءة الأولى قالت طائفة :  
المعنى لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول إلا من ظلم فلا يكره له الجهر به . ثم اختلفوا  
في كيفية الجهر بالسوء وما هو المباح من ذلك ؛ فقال الحسن : هو الرجل يظلم الرجل فلا يدع<sup>(١)</sup>  
عليه ، ولكن ليقل : اللهم أعني عليه ، اللهم استخرج حقى ، اللهم حل بينه وبين ما يريد<sup>(٢)</sup>  
من ظلمي . فهذا دعاء في المدافعة وهى أقل منازل السوء . وقال ابن عباس وغيره : المباح  
لمن ظلم أن يدعو على من ظلمه ، وإن صبر فهو خيره ؛ فهذا إطلاق في نوع الدعاء على  
الظالم . وقال أيضا هو والسدى : لا بأس لمن ظلم أن ينتصر من ظلمه بمثل ظلمه ويجهر له  
بالسوء من القول . وقال ابن المستنير : « إلا من ظلم » معناه ؛ إلا من أكره على أن يجهر  
بسوء من القول كغفر أو نحوه فذلك مباح . والآية على هذا في الإكراه ؛ وكذا قال قطرب ؛

(١) كما في الأصول ، نهى ، والظاهر ثبوت الجواز ؛ خبره . (٢) ذكره في حاشيته .

« إِلَّا مَنْ ظَلِمَ » يريد المكره؛ لأنه مظلوم فذلك موضوع عنه وإن كفر؛ قال : ويجوز أن يكون المعنى « إلا من ظلم » على البديل؛ كأنه قال : لا يجب الله إلا من ظلم، أى لا يجب الله الظالم؛ فكانه يقول : يجب من ظلم أى يأجر من ظلم. والتقدير على هذا القول : لا يجب الله ظالم الجهر بالسوء إلا من ظلم، على البديل. وقال مجاهد : نزلت في الضيافة فرخص له أن يقول فيه . قال ابن جرير عن مجاهد : نزلت في رجل ضاف رجلا بقلاية من الأرض فلم يضيفه فنزلت « إِلَّا مَنْ ظَلِمَ » ورواه ابن أبي نجيع أيضا عن مجاهد؛ قال : نزلت هذه الآية « لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ » في الرجل يمر بالرجل فلا يضيفه فرخص له أن يقول فيه : إنه لم يحسن ضيافته . وقد استدل من أوجب الضيافة بهذه الآية؛ قالوا : لأن الظلم ممنوع فدل على وجوبها، وهو قول الليث بن سعد . والجمهور على أنها من مكارم الأخلاق وضياى بيانها في « هود »<sup>(١)</sup> والذي يقتضيه ظاهر الآية أن لظلم أن يتصر من ظالمه — ولكن مع اقتصاد — إن كان مؤمنا كما قال الحسن ؛ فاما أن يقابل القذف بالقذف ونحوه فلا؛ وقد تقدم في « البقرة »<sup>(٢)</sup> . وإن كان كافرا فأرسل لسانك وأدع بما شئت من الملكة وبكل دعاء؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « اللهم أشد وطأتك على مضر وأجعلها عليهم سنين كسني يوسف »<sup>(٣)</sup> وقال : « اللهم عليك بغلان وفلان » سماهم . وإن كان مجاهرا بالظلم دعى عليه جهرا، ولم يكن له عرض محترم ولا بدن محترم ولا مال محترم . وقد روى أبو داود عن عائشة قال : سرق لها شيء فجعلت تدعو عليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تُسَبِّحِي عَنْهُ » أى لا تحققي عنه العقوبة بدعائك عليه . وروى أيضا عن حمز بن الثريد عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لِي الْوَائِدُ ظَلَمَ يُحِيلُ عِرْضَهُ وَحَقْبَتَهُ » . قال ابن المبارك : يحيل عِرْضَهُ يغلط له ، وعقوبته يحبس [ له ]<sup>(٤)</sup> . وفي صحيح مسلم « مطل التني ظلم » . فالمرس للممكن إذا طولب بالأداء ومطل ظلم ، وذلك يبيح من

(١) طابع ١٩ ص ٦٤

(٢) طابع ٢٢ ص ٣٦٠

(٣) طابع ١٩ ص ٦٤

(٤) إلى د الخلل - الواجب - القام

(٥) في د التني .

(٦) في السلف .

(٧) من جرذوك .

مؤ آله فيه .

يعرضه أن يقال فيه : فلان يظلم الناس ويحبس حقوقهم ويبيع للإمام أده وتجزره حتى يرتدع من ذلك؛ حكى معناه عن سفيان، وهو معنى قول ابن المبارك رضى الله عنهما .

الثانية - وليس من هذا الباب ما وقع في صحيح مسلم من قول العباس في حق رضى الله عنهما بحضرة عمر وعثمان والوزير وعبد الرحمن بن عوف : يا أمير المؤمنين أقض بى وبين هذا الكاذب الآثم الفاسد الخائن . الحديث . ولم يرد عليه واحد منهم ؛ لأنها كانت حكمة ، كل واحد منهما يتقدها لنفسه ، حتى أخذ فيها عليهم عمر الواجب ؛ قاله ابن العربي وقال صباؤنا : هذا إنما يكون فيما إذا استوت المنازل أو تقاربت ، وأما إذا تفاوتت ، فلا يمكن الفوغاء من أن تستطيل على الفضلاء ، وإنما تطلب حقها بمجزة الدعوى من غير تصريح بظلم ولا غضب ؛ وهذا صحيح وعليه تدل الآثار . ووجه آخر - وهو أن هذا القول لخرجه من العباس الغضب وصوله سلطة العمومة ؛ فإن المصنوع<sup>١٢</sup> الأب ، ولا شك أن الأب إذا أطلق هذه الألفاظ على ولده إنما يحمل ذلك منه على أنه قصد الإغلاظ والزدع بمبالغة في تأديبه ، لا أنه موصوف بتلك الأمور ؛ ثم أضاف إلى هذا أنهم في حاجة ولاية دبية ؛ فكان العباس يستند أن مخالفته فيها لا تجوز ، وأن مخالفته فيها تؤدي إلى أن يتصف المخالف بتلك الأمور ؛ فأطلقها بيوادر الغضب على هذه الأوصاف ؛ ولما علم الحاضرون ذلك لم ينكروا عليه ؛ أشار إلى هذا المسأري والقاضي عياض وغيرهما .

الثالثة - فأما من قرأ « ظلم » بالفتح في الظلم واللام - وهى قراءة زيد بن أسلم ، وكان من العلماء بالقرآن بالمدينة بعد محمد بن كعب القرظي - وقراءة ابن أبي إسحق والضحاك وآبن عباس وآبن جبير وعطاء بن السائب - فالمعنى : إلا من ظلم في فعل أو قول فأجهروا له بالسوء من القول ؛ في معنى النهى عن فعله والتوبيخ له والرد عليه ؛ المعنى لا يجب الله أن يقال لمن تاب من التفات : الست فاقته ؟ إلا من ظلم ، أى أقام على التفات ؛ ويدل على هذا قوله تعالى : هَذَا الَّذِينَ تَابُوا . قال ابن زيد ؛ وذلك أنه سبحانه لما أخبر من المنافقين

أنهم في الدرك الأسفل من النار كان ذلك جهرا بسوء من القول ، ثم قال لم بعد ذلك :  
 « مَا يَقُولُ اللَّهُ بِمَدَائِكُمْ » على معنى التأنيس والاستدعاء إلى الشكر والإيمان . ثم قال للؤمنين :  
 « لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَاهِلَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ » في إقامته على التناق ، فإنه يقال له :  
 ألسنت المتناقى الكافر الذى لك في الآخرة الدرك الأسفل من النار ؟ ونحو هذا من القول .  
 وقال قوم : معنى الكلام : لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول ، ثم أستثنى استثناء  
 مقطعا ؛ لى لكن من ظلم فإنه يجهر بالسوء ظلما ومدوانا وهو ظالم في ذلك .

قلت وهذا شأن كثير من الظلمة ودأبهم ؛ فإنهم مع ظلمهم يستطيعون بالاستهم وينالون  
 من عرض مظلومهم ما حرم عليهم . وقال أبو إسحق الزجاج : يجوز أن يكون المعنى « إلا من  
 ظلم » فقال سواه ؛ فإنه ينبغى أن تأخذوا على يديه ؛ ويكون الاستثناء ليس من الأول .

قلت : وبدل على هذا أحاديث منها قوله عليه السلام : «خذوا على أيدي سفهائكم» .  
 وقوله : «أنصر أخاك ظالما أو مظلوما» قالوا : هذا ننصره مظلوما فكيف ننصره ظالما ؟  
 قال : «نكفه عن الظلم» . وقال الفراء : « إلا من ظلم » يعنى ولا من ظلم .

قوله تعالى : (وَكَانَ اللَّهُ تَبِيْعًا عَلِيْمًا) تحذير للظالم حتى لا يظلم ، وللمظلوم حتى لا يتمدى  
 لحد في الانتصار . ثم أتبع هذا بقوله : (إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ لُحِقُوا خَيْرًا أَوْ تَخَفُوا أَوْ تَقُوا عَنْ سُوءٍ) فندب  
 إلى المعفو ورغب فيه . والمعفو من صفة الله تعالى مع الفسدة على الانتقام ، وقد تقدم  
 في «آل عمران» فضل العاقين [ من الناس ] . ففى هذه الألفاظ البسيرة معان كثيرة لمن  
 تأملها . وقيل : إن عفوت فإن الله يغفرك . روى ابن المبارك قال : حدثني من سمع  
 الحسن يقول : إذا جئت الأيمن بين يدي رب العالمين يوم القيامة نودى لي من أجرة على الله  
 فلا أقوم إلا من عفا في الدنيا ؛ يصلى هذا الحديث قوله تعالى : « قَدْ عَفَا وَأَصْلَحَ  
 فَأَجِيبْ عَلَى اللَّهِ » .



قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا** (١٥٠) **أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا** (١٥١)

فيه ثلاث مسائل :

الأولى - قوله تعالى : **(إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ)** لما ذكر المشركين والمنافقين ذكر الكفار من أهل الكتاب، اليهود والنصارى، إذ كفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم، وبين أن الكفر به كفر بالكل، لأنه ما من شيء إلا وقد أمر قومه بالإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم وجميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . ومعنى **(يُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ)** أى بين الإيمان بالله ورسله ، فنص سبحانه على أن التفريق بين الله ورسله كفر، وإنما كان كفرا لأن الله سبحانه فرض على الناس أن يعبدوه بما شرع لهم من السنة الرسل ، فإذا جحدوا الرسل ردوا عليهم شرائعهم ولم يقبلوها منهم ، فكانوا محتتمين من التزام العبودية التى أمروا بالتزامها ، فكان بجحد الصانع سبحانه ، وجحد الصانع كفر لما فيه من ترك التزام الطاعة والعبودية . وكذلك التفريق بين رسله فى الإيمان بهم كفر، وهى :

المسئلة الثانية - لقوله تعالى : **(وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ)** وهم اليهود آمنوا بموسى وكفروا بيسى ومحمد، وقد تقدم هذا من قولهم فى « البقرة » . ويقولون لمواتهم : لم نجد ذكر محمد فى كتبنا . **(وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا)** أى يتخذوا بين الإيمان والجحد طريقا، أى دينا مبتدعا بين الإسلام واليهودية . وقال : « ذَلِكَ » ولم يقل ذنبك ؛ لأن ذلك جمع للأثنين ولو كان ذنبك لحاز .

الثالثة - قوله تعالى : **(أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا)** تأكيد يزيل التوهم فى إيمانهم حين وصفهم بأنهم يقولون نؤمن ببعض ، وأن ذلك لا ينفعهم إذا كفروا بجموله ، ولما

كفروا برسوله فقد كفروا به عز وجل ، وكفروا بكل رسول مبشر بذلك الرسول ؛ فلذلك صاروا الكافرين حقاً . و (لِلْكَافِرِينَ) يقوم مقام المفعول الثاني لأعتدنا ؛ أى أعتدنا لجميع أصنافهم (عَذَابًا مُبِينًا) أى مُبْدِلًا .

قوله تعالى : **وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يَفِرُّوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** (١٥٢)   
 يعنى به النبي صلى الله عليه وسلم وأتته .

قوله تعالى : **يَسْأَلُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابٌ مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْفِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَإِنَّا مُسْلِمُونَ سُلْطَنًا مُّبِينًا** (١٥٣)

سألت اليهود محمد صلى الله عليه وسلم أن يصعد إلى السماء وهم يرونه فيترل عليهم كتاباً مكتوباً فيما يدعيه على صدقه دفعة واحدة ، كما أتى موسى بالوراة ؛ فتنا له صلى الله عليه وسلم ؛ فأعلم الله عز وجل أن آباءهم قد عتوا موسى عليه السلام بأكبر من هذا (فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً) أى مياناً ، وقد تقدم في « البقرة » . و « جهرة » نعت لمصدر محذوف أى رؤية جهرة ، فمقبولاً بالصاعقة لعظم ما جاءوا به من السؤال والظلم [من] بعد مارأوا من المعجزات .

قوله تعالى : **(ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ)** في الكلام حذف تقديره : فأحييناهم فلم يرجحوا فأخذوا العجل ؛ وقد تقدم في « البقرة » ويأتى ذكره في « طه » [إن شاء الله] . (مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ) أى البراهين والدلائل والمعجزات الظاهرات من اليد والعصا وقلق البحر وغيرها

بأنه لا يسجد إلا لله عز وجل . ( فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ ) أى عما كان منهم من التمتت .  
 ( وَأَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا ) أى حجة بينة وهى الآيات التى جاء بها ، وسميت سلطاناً لأن من  
 جاء بها قاهر بالحق ، وهى قاهرة للقلوب ، بأن تعلم أنه ليس فى قوى البشر أن يأتوا بمثلها .  
 قوله تعالى : وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا  
 الْأَبَابَ سُبْحَاتٍ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا (١٥٦)  
 قوله تعالى : ( وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ ) أى بسبب تقضيم الميثاق الذى أخذ  
 منهم ، وهو العمل بما فى التوراة ، وقد تقدم رفع الجبل ودخولهم الباب فى « البقرة » .  
 و ( سُبْحَاتٍ ) نصب على الحال . وقرأ ورش وحده ( وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ) بفتح العين  
 من عدا يعدو وعدوا وعدونا وعدوا وعداء ، أى بأقتناص الجئان كما تقدم فى « البقرة » .  
 والأصل فيه تعدوا أدغمت التاء فى الدال ، قال النحاس : ولا يجوز إسكان العين ولا وصل  
 إلى الجمع بين ساكنين فى هذا ، والذى يقرأ بها إمما يوم الخطأ . ( وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا )  
 يعنى العهد الذى أخذ عليهم فى التوراة . وقيل : عهد مؤكد باليمين فسمى غليظاً لذلك .

قوله تعالى : فِيمَا نَقُضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفِّرِهِمْ بِتَائِبَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ  
 الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ  
 فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا (١٥٧) وَيَكْفُرُهُمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْمٍ مَّبْتَلًا عَظِيمًا (١٥٨)  
 قوله تعالى : ( فِيمَا نَقُضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ ) « فِيمَا نَقُضِيهِمْ » خفض بالياء و « ما » زائدة  
 مؤكدة كقوله : « فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ » وقد تقدم ، والباء متعلقة بحذوف ، التقدير :  
 فبعضهم ميثاقهم لئامهم ، عن قتادة وغيره . وحذف هذا لعلم السامع . وقال أبو الحسن  
 علي بن حمزة الكاشي : هو متعلق بما قبله ، والمعنى فأخذتهم الصاعقة بظلمهم

(١) راجع ج ١ ص ٤١٠ و ٤٢٦ (٢) راجع ج ١ ص ٤٢٩ (٣) أى لما جاء به دوش .

(٤) فى نز : ينفذ . (٥) راجع ج ٤ ص ٢٤٨

إلى قوله : « فَيَا قَضِيمٌ مِثَاقَهُمْ » قال : ففسر ظلمهم الذى أخذتهم الصاعقة من أجله بما بعده من قضم الميثاق وقتلهم الأنبياء وسائر ما بين من الأشياء التى ظلموا فيها أنفسهم . وأنكر ذلك الطبرى وغيره ؛ لأن الذين أخذتهم الصاعقة كانوا على عهد موسى ، والذين قتلوا الأنبياء ورموا مريم بالبهتان كانوا بعد موسى بزمان ، فلم تأخذ الصاعقة الذين أخذتهم مريم بالبهتان . قال المهدوى وغيره : وهذا لا يلزم ؛ لأنه يجوز أن يخبر عنهم والمراد آبائهم ؛ على ما تقدم في « البقرة » . [ قال ] الزجاج : المعنى فيقتضمهم ميثاقهم حرماً عليهم طيبات أحلت لهم ؛ لأن هذه القصة تمتدة إلى قوله : « فَيُظْلِمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا » . وقضمهم الميثاق أنه أخذ عليهم أن يبينوا صفة النبي صلى الله عليه وسلم . وقيل : المعنى فيقتضمهم ميثاقهم وفصلهم كنا وفصلهم كنا طبع الله على قلوبهم . وقيل : المعنى فيقتضمهم لا يؤمنون إلا قليلا ؛ والفاء مقحمة . و ( كُفِّرِهِمْ ) عطف ، وكذا و ( قَتَلِهِمْ ) . والمراد ( يَا بَاتِ اللَّهُ ) كتبهم التى حرّموها . و ( عُنُقُ ) جمع غلاف ؛ أى قلوبنا أوعية للعلم فلا حاجة بنا إلى علم سوى ما عندنا . وقيل : هو جمع أغلف وهو المغلفى بالغلاف ؛ أى قلوبنا فى أغطية فلا نفقه ما نقول ؛ وهو كقوله : « قُلُوبُنَا فِى أَكْيَةِ » وقد تقدم هذا في « البقرة » وغيرهم بهذا دره حجة الرسل . والطبع الختم ؛ وقد تقدم في « البقرة » . ( يَكْفُرِهِمْ ) أى جزاء لهم على كفرهم ؛ كما قال : « بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا » أى إلا إيماناً قليلاً أى ببعض الأنبياء ، وذلك غير نافع لهم . ثم كرر ( وَيَكْفُرِهِمْ ) ليخبر أنهم كفروا كفراً بعد كفر . وقيل : المعنى « وَيَكْفُرِهِمْ » بالمسيح ؛ لحذف لدلالة ما بعده عليه ، والعامل في « يَكْفُرِهِمْ » هو العامل في « يَتَّقِيهِمْ » لأنه معطوف عليه ، ولا يجوز أن يكون العامل فيه « طَبَعَ » . والبهتان العظيم ومما يوصف التجار وكان من الصالحين منهم . والبهتان الكذب المفرط الذى يستوجب منه وقد قلتم . [ والله سبحانه وتعالى أعلم ] .

(٣) راجع ج ١ ص ٣٣٩ .

(٢) من ٥ .

(١) طبع ١٩ ص ٢٤١ .

(٦) راجع ج ١ ص ١٨٥ .

(٥) في ج ١ ص ٥٥ .

(٤) طبع ١٩ ص ٢٥٠ .

(٧) طبع ج ٢ ص ٢٤٣ ص ٣٨١ . (٨) من ز .

قوله تعالى : وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾

قوله تعالى : (وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) كسرت «إِنَّ» لأنها مبتدأة بعد القول وفتحها لفظة . وقد تقدم في «آل عمران» اشتقاق لفظ المسيح . (رَسُولَ اللَّهِ) يدل ، وإن شئت على معنى أعنى . (وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ) رد لقولهم . (وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ) أى الذى شبهه على غيره كما تقدم في «آل عمران» . وقيل : لم يكونوا يعرفون شخصه وقتلوا الذى قتلوه وهم شاكون فيه ؛ كما قال تعالى : (وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ) . والإخبار قيل : إنه عن جميعهم . وقيل : إنه لم يختلف فيه إلا عوامهم ؛ ومعنى اختلافهم قول بعضهم إنه إله ، وبعضهم هو ابن الله . قاله الحسن : وقيل اختلافهم أن عوامهم قالوا قتلنا عيسى . وقال من عاين رفعه إلى السماء : ما قتناه . وقيل : اختلافهم أن النسطورية من النصارى قالوا : صلب عيسى من جهة نأسوته لامن جهة لأهونه . وقالت المذكانية : وضع الصلب والقتل على المسيح بكاله نأسوته ولأهونه . وقيل : اختلافهم هو أنهم قالوا : إن كان هذا صاحبنا فأين عيسى ؟! وإن كان هذا عيسى فأين صاحبنا ؟! وقيل : اختلافهم هو أن اليهود قالوا : نحن قتلناه ؛ لأن يهوذا رأس اليهود وهو الذى سعى في قتله . وقالت طائفة من النصارى : بل قتلناه نحن . وقالت طائفة منهم : بل رفعه الله إلى السماء ونحن ننظر إليه . (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ) من زائلة ؛ وتم الكلام . ثم قال جل وعز : (إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) استثناء ليس من

الأول في موضع نصب، ويجوز أن يكون في موضع رفع على البدل، أي ما لم به من علم  
إلا أتباع الظن. وأنشد سيويه :

وبلدة ليس بها أيُّس • إلا اليعافير وإلا العيسُ

قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ قال ابن عباس والسدي: المعنى ما قتلوا ظنهم يقينا؛ كقولك:  
قتلته علما إذا علمته علما تاما؛ فالهاء عائدة على الظن. قال أبو عبيد: ولو كان المعنى وما قتلوا  
عيسى يقينا لقال: وما قتلوه فقط. وقيل: المعنى وما قتلوا الذي شبه لم أنه عيسى يقينا؛  
فالوقف على هذا على «يقينا». وقيل: المعنى وما قتلوا عيسى، والوقف على «وَمَا قَتَلُوهُ»  
و«يَقِينًا» نعت لمصدر محذوف، وفيه تقديران: أحدهما — أي قالوا هذا قولا يقينا،  
أو قال الله هذا قولا يقينا. والقول الآخر — أن يكون المعنى وما علموه علما يقينا. النحاس:  
إن قدرت المعنى بل رفعه الله إليه يقينا فهو خطأ؛ لأنه لا يعمل ما بعد «بل» فيما قبلها  
لضعفها. وأجاز ابن الأنباري الوقف على «وَمَا قَتَلُوهُ» على أن ينصب «يقينا» بفعل مضمَر  
هو جواب القسم، تقديره: ولقد صدقتم يقينا أي صدقا يقينا. (بل رفعه الله إليه) ابتداء  
كلام مستأنف؛ أي إلى السماء، والله تعالى متعال عن المكان؛ وقد تقدم كيفية رفعه  
في «آل عمران». (وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا) أي قويًا بالنعمة من اليهود فسلط عليهم بطرس  
ابن أسفناوس الزوي فقتل منهم مقتلة عظيمة. (حَكِيمًا) حكم عليهم باللعنة والفضب.  
قوله تعالى: ﴿وَلِإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾  
وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا

قوله تعالى: ﴿وَلِإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ قال ابن عباس  
والحسن ومجاهد وعكرمة: المعنى ليؤمنن بالمسيح «قبل موته» أي الكتابي؛ فالهاء  
الأولى عائدة على عيسى، والثانية على الكتابي؛ وذلك أنه ليس أحد من أهل الكتاب

(١) اليعافير: أولاد الثيا. واحدها يعفر. والعيس بقر الوحش ليأضها، والعيس اليأض، وأصله في الإبل  
أستاره البفر. (٢) رابع ج ٤ ص ٩٩ وما بعدها (٣) في ج ٤ ز ٤ ك: نفوس بن أسفناوس.

اليهود والنصارى إلا ويؤمن بعيسى عليه السلام إذا عاين الملك، ولكنه إيمان لا ينفع، لأنه إيمان عند اليأس وحين التمس بحالة الموت؛ فاليهودى يقرّ في ذلك الوقت بأنه رسول الله، والنصرانى يقرّ بأنه كان رسول الله. وروى أن أجماج سأل شهر بن حوشب عن هذه الآيات فقال: إني لأؤتى بالأسير من اليهود والنصارى فأمر بضرب عنقه، وأنظر إليه في ذلك الوقت فلا أرى منه الإيمان؛ فقال له شهر بن حوشب: إنه حين عاين أمر الآخرة يقرّ بأن عيسى عبد الله ورسوله فيؤمن به ولا ينفعه؛ فقال له أجماج: من أين أخذت هذا؟ قال: أخذته من محمد بن الحنفية؛ فقال له أجماج: أخذت من مينا صافية. وروى عن مجاهد أنه قال: ما من أحد من أهل الكتاب إلا يؤمن بعيسى قبل موته؛ قيل له: إن ضيق أو أحترق أو أكله السبع يؤمن بعيسى؟ فقال: نعم! وقيل: إن الهامين جميعا لعيسى عليه السلام والمعنى يؤمن به من كان حيا حين نزوله يوم القيامة؛ قاله قتادة وأبن زيد وغيرهما وأخبره الطبرى. وروى يزيد بن زبيح عن رجل عن الحسن في قوله تعالى: «وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته» قال: قبل موت عيسى؛ وافته إنه لحى عند الله الآن؛ ولكن إنا نزل آمنوا به أجمعون؛ ونحوه عن الضحاك وسعيد بن جبير. وقيل: «ليؤمنن به» أى بحمد عليه السلام وإن لم يحجره ذكر؛ لأن هذه الأقسام صيغ أنزلت عليه والمقصود الإيمان به، والإيمان بعيسى يتضمن الإيمان بحمد عليه الصلاة والسلام أيضا؛ إذ لا يجوز أن يفرض بينهم. وقيل: «ليؤمنن به» أى بالله تعالى قبل أن يموت ولا ينفعه الإيمان منه المأينة. والثاويلان الأولان أظهر. وروى الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ليترن ابن مريم حكما عدلا فليقتل البغال وليقتل الخنزير وليكبر الصليب وتكون السجدة واحدة لله رب العالمين» ثم قال أبو هريرة: وأقروا إن شئتم «وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته» قال أبو هريرة: قبل موت عيسى؛ يعيدها ثلاث مرات. وتقدير الآية عند سيويه؛ وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به. وتقدير الكوفيين: وإن من أهل الكتاب إلا من ليؤمنن به، وفيه قبح، لأن فيه حذف الموصول، والصلة بعض الموصول فكأنه حذف بعض الأسماء.

قوله تعالى : ( وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ نَذِيرًا ) أى بتكذيب من كذبه وتصدق  
من صدقه .

قوله تعالى : فَيُظْلَمُ مَنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ  
لَهُمْ وَبِصَدْتِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٦﴾ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ  
وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦٧﴾  
فيه مستثناة :

الأولى - قوله تعالى : ( فَيُظْلَمُ مَنْ الَّذِينَ هَادُوا ) قال الزجاج : هذا بدل من  
«فَيَأْتِيهِمْ» . والطبائع مانعة في قوله تعالى : «وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي طُفْرٍ» .  
وقدّم الظلم على التحريم إذ هو الغرض الذى قصد إلى الإخبار عنه بأنه سبب التحريم .  
(وَبِصَدْتِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) أى وبصدمتهم أنفسهم وغيرهم عن اتباع عهد صلى الله عليه وسلم .  
(وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) كله تفسير للظلم الذى تماطلوه ،  
وكذلك ما قبله من تقصير الميثاق وما بعده ؛ وقد مضى في «آل عمران» أن اختلاف العلماء  
في سبب التحريم على ثلاثة أقوال هنا أحدها .

الثانية - قال ابن العربي : لا خلاف في مذهب مالك أن الكفار مخاطبون ، وقد  
بين الله في هذه الآية أنهم قد نهوا عن الربا وأكل الأموال بالباطل ؛ فإن كان ذلك خبرا  
محتملا على عهد في القرآن وأنهم دخلوا في الخطأ فيها ونمت ، وإن كان خبرا عما أنزل الله  
على موسى في التوراة ، وأنهم بدلوا وحرّفوا وعصوا وخالفوا فهل يجوز لنا معاملتهم والقوم قد  
أنفسوا أموالهم في دينهم أم لا ؟ فظننت طائفة أن معاملتهم لا تجوز ؛ وذلك لما في أموالهم  
من هذا الفساد . والصحيح جواز معاملتهم مع ربهم واقتسام ما حرّم الله سبحانه عليهم ؛ فقد  
قام الدليل القاطع على ذلك قرآنا وسنة ؛ قال الله تعالى : «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَالٌ لَكُمْ»



وهذا نص ، وقد عامل النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ومات ودّعه مرهونة عند يهودى  
 فى شميم أخذه لعياله . والحاسم لداء الشك والخلاف اتفاق الأئمة على جواز التجارة مع أهل  
 الحرب ، وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم إليهم تاجرا ، وذلك من سفره أمر قاطع على جواز  
 السفر إليهم والتجارة معهم . فإن قيل : كان ذلك قبل النبوة ؛ قلنا : إنه لم يتدنس قبل النبوة  
 بحرام — ثبت ذلك تواترا — ولا أعذر عنه إذ بُعث ، ولا منع منه إذ بُعث ، ولا فطامه أحد من  
 الصحابة فى حياته ، ولا أحد من المسلمين بعد وفاته ؛ فقد كانوا يسافرون فى فك الأسرى  
 وذلك واجب ، وفى الصلح كما أرسل عثمان وغيره ؛ وقد يجب وقد يكون ندبا ؛ فأما السفر  
 إليهم لمجرد التجارة فيباح .

قوله تعالى : **لَيْكِنَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ  
 بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ  
 وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُوْنِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴿١٦٦﴾

قوله تعالى : ( لَيْكِنَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ ) استثنى مؤمنى أهل الكتاب ؛ وذلك أن  
 اليهود أنكروا وقالوا : إن هذه الأشياء كانت حراما فى الأصل وأنت تحملها ولم تكن حزمت  
 بظلمنا ؛ فنزل « لَيْكِنَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ » والراخ هو المبالغ فى علم الكتاب الثابت فيه ، والرسوخ  
 الثبوت ؛ وقد تقدم فى « آل عمران » والمراد عبد الله بن سلام وكعب الأحبار ونظراؤهما .  
 ( وَالْمُؤْمِنُونَ ) أى من المهاجرين والأنصار ، أصحاب عهد عليه السلام . ( وَالْمُقِيمِينَ  
 الصَّلَاةَ ) وقرأ الحسن ومالك بن دينار وجعاعة : « والمقيمين » على العطف ، وكذا هو  
 فى حرف عبد الله ، وأما حرف أبى فهو فيه « والمقيمين » كما فى المصاحف . واختلف  
 فى نصبه على أقوال ستة ؛ أحدها قول سيويه بأنه نصب على المدح ؛ أى وأعنى المقيمين ؛  
 قال سيويه : هذا باب ما ينتصب على التعظيم ؛ ومن ذلك « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » وأنشد :

(١) يلاحظ هذا على شهره ، مع ما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر بفرق سبعة دنانير كانت له عند طائفة  
 رضى الله عنها وهو فى حال الاحتضار . واجمع نهاية الأدب ج ١٨ ص ٣٨ (٢) وراجع ج ٢ ص ١٦ وما بعدها .

وكل قوم أطاعوا أمر سيدهم • إلا نغيا أطاعت أمر طاووسها  
 وروى (أمر مرشدكم) •  
 الظالمين<sup>(١١)</sup> ولما يُظلموا أحدا • والقائلون لمن دار تخليبا  
 وأنشد<sup>(١٢)</sup> :

لا يبعذن قوى الذين هم • ثم السداة وآفة الجسز  
 النازلين بكل معترك • والطيون معاقد الأزر

قال النحاس : وهذا أصح ما قيل في « المقيمين » • وقال الكسائي : « والمقيمين »  
 معطوف على « ما » • قال النحاس قال الأخفش : وهذا بعيد ؛ لأن المعنى يكون يؤمنون  
 بالمقيمين • وحكى محمد بن جرير أنه قيل له : إن المقيمين ههنا الملائكة عليهم السلام ؛ لدوامهم  
 على الصلاة والتسبيح والاستغفار ، واختار هذا القول ، وحكى أن النصب على المدح بعيد ؛  
 لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر ، وخبر الراضين في « أولئك سترتهم أجرا عظيما » فلا ينصب  
 « المقيمين » على المدح • قال النحاس : ومذهب سيبويه في قوله : « والمؤتون » رفع بالابتداء •  
 وقال غيره : هو مرفوع على إضمار مبتدأ ؛ أى هم المؤتون الزكاة • وقيل : « والمقيمين » عطف  
 على الكاف التى في « قِيلَ » • أى من قبلك ومن قبل المقيمين • وقيل : « والمقيمين » عطف  
 على الكاف التى في « إِيَّاكَ » • وقيل : هو عطف على الماء والميم أى منهم ومن المقيمين ؛ وهذه  
 الأجرية الثلاثة لا تجوز ؛ لأن فيها عطف مظهر على مضمحل مخفوض • والجواب السادس —  
 ما روى أن عائشة رضي الله عنها سئلت عن هذه الآية وعن قوله : « إِنَّ هَذَانِ لَسَاجِرَانِ »<sup>(١٣)</sup>  
 وقوله : « وَالصَّابِرُونَ »<sup>(١٤)</sup> في « المائدة » فقالت للسائل : يا بنى أمى الكتاب أخطأوا • وقال

(١) قوله : ( الظالمين ولما يُظلموا أحدا ) أى يتكاثرون من عذم قتلهم وظلم فيظلمون • ولا يخاف منهم  
 عذم فيظلم من دارهم خوفًا منهم • وقوله : ( لمن دار تخليبا ) أى إذا ظلموا من دار لم يهروا من يجلها بعدم  
 تخولهم من جميع القبائل • والبيان لا ينحاط • (٢) البيتان كثرتا في عفا من بن قيس ؛ وصفت قريشها  
 بالتهود على البدن • ونحو الخبر لا يخاف والملازمة لقرب • والطفة من القواض •  
 (٣) في الأصول : محمد بن يزيد • (٤) راجع إلى ص ٢١٥ (٥) راجع إلى ص ٢٤٦ من هذا الجزء •  
 (٦) في العلمى ( يا بنى أمى )

أَبَانُ بْنُ عُثَانَ : كَانَ الْكَاتِبُ يَمْلِي عَلَيْهِ فَيَكْتُبُ فَكْتُبُ « لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ » ثُمَّ قَالَ لَهُ : مَا أَكْتُبُ ؟ فَقِيلَ لَهُ : اكْتُبُ « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » فَنُتِمَ وَقَعَ هَذَا . قَالَ الْقُسَيْرِيُّ : وَهَذَا الْمُسْلِكُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الَّذِينَ جَعَلُوا الْكَاتِبَ كَانُوا قَدَوَةً فِي اللُّغَةِ ، فَلَا يَظُنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَدْرَجُونَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَمْ يَتَرَل . وَأَصَحُّ هَذِهِ الْأَقْوَالُ قَوْلُ سَيِّبِيهِ وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَقَوْلُ الْكَسَاثِيِّ هُوَ اخْتِيَارُ الْفَقَّالِ وَالطَّبْرِيِّ ، [ وَاللهُ أَعْلَمُ ] <sup>(١)</sup>

قوله تعالى : إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِصْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا <sup>(١٦٦)</sup> قوله تعالى : ( إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ ) . هذا متصل بقوله .

« بَسَّالِكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ يُتْرَكَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ » ، فأعلم تعالى أن أمر محمد صلى الله عليه وسلم كأمر من تقدمه من الأنبياء . وقال ابن عباس فيما ذكره ابن إسحاق ، نزلت في قوم من اليهود — منهم سَكَيْنٌ وَعَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ — قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : ما أوحى الله إلى أحد من بعد موسى فكذبهم الله . والوحى إعلام في خفاء ، يقال : وحي إليه بالكلام يحيي وحيًا ، وأوحى يوحى إيماء . ( إِلَى نُوحٍ ) قدمه لأنه أول نبي شرعت له لسانه الشرائع . وقيل غير هذا ، ذكر الزبير بن بكار حديث أبي الحسن علي بن المغيرة عن هشام بن محمد بن السائب عن أبيه قال : أول نبي بعثه الله [ تبارك وتعالى ] في الأرض إدريس واسمه أخنوخ <sup>(١٦٧)</sup> ، ثم انقطعت الرسل حتى بعث الله نوح بن ملك بن موشلخ <sup>(١٦٨)</sup> بن أخنوخ ، وقد كان سام بن نوح نبيا ، ثم انقطعت الرسل حتى بعث الله إبراهيم نبيا واتخذ خيلا ، وهو إبراهيم بن تارخ واسم تارخ آزر ، ثم بعث إسماعيل بن إبراهيم فسات بمكة ، ثم إسحاق بن إبراهيم

(١) من ك . (٢) في ج و ز . (٣) أخنوخ : ( بفتح الهززة ) وحسب صاحب تاج العروس من شيعة ( بالضم ) . (٤) لك : بفتحين . وقيل : ( بفتح فسكون ) . ( روح المعاني ) . ابن هشام قوله تعالى : إن الله اصطفى آدم . وما روى أن شيث بن آدم أنزل عليه نعمون صحيفة . مصححه . (٥) موشلخ ( بضم الميم ) وضع الله التوفيق والراود وسكون الشين المعجمة ؛ وقيل : بفتح الميم وضم التاء التوفيقية المشددة ويكون الواو ولا م مفتوحة وخاء معجمة ( روح المعاني ) .

فأتى بالشام ، ثم لوط وإبراهيم معه . ثم يعقوب وهو إسرائيل بن إسحاق ثم يوسف  
ابن يعقوب ثم شعيب بن يوب<sup>(١)</sup> ، ثم هود بن عبد الله ، ثم صالح بن أصف ، ثم موسى  
وهارون ابنا عمران ، ثم أيوب ثم الخضر وهو خضر<sup>(٢)</sup> ، ثم داود بن إيشا ، ثم سليمان  
ابن داود ، ثم يونس بن متى ، ثم إلياس<sup>(٣)</sup> ، ثم ذا الكفل واسمه عويدا من سبط يهوذا  
ابن يعقوب ، قال : وبين موسى بن عمران ومريم بنت عمران أم عيسى ألف سنة وسبعمائة  
سنة وليس من بسيط<sup>(٤)</sup> ، ثم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب النبي صلى الله عليه وسلم . قال  
الزبير : كل نبي ذكر في القرآن من ولد إبراهيم غير إدريس ونوح ولوط وهود وصالح .  
ولم يكن من العرب أنبياء إلا خمسة : هود وصالح وإسماعيل وشعيب وعبد صلى الله عليه وعليهم  
أجمعين ، وإنما سماهم عربا لأنهم لم يتكلم بالعربية غيرهم .

قوله تسال : (وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ) هذا يتناول جميع الأنبياء ، ثم قال : (وَأَوْحَيْنَا إِلَى  
إِبْرَاهِيمَ) نغص أقواما بالذكر تشريفا لهم ، كقوله تعالى : «وَمَلَأْنَاهُ كُفْرًا وَكِبْرًا وَجَعَلْنَا  
ثَمَرَهُمْ عَمَلًا» (١) . ثم قال : (وَيَعْقُوبَ وَأَيُّوبَ) قدم عيسى على قوم كانوا قبله ، لأن الواو لا تقتضي الترتيب ،  
وأياضا فيه تعريض عيسى ردا على اليهود . وفي هذه الآية تنبيه على قدر نبينا صلى الله عليه  
وسلم وشرفه حيث قدمه في الذكر على أنبيائه ، ومثله قوله تعالى : «وَأِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ  
مِيثَاقَهُمْ مِنْكَ وَبَيْنَ نُوْحٍ» (٢) الآية ، ونوح شقيق من النوح ، وقد تقدم ذكره موعبا في «آل عمران»  
وانصرف وهو اسم أعجمي ، لأنه على ثلاثة أحرف غف ، فأما إبراهيم وإسماعيل [واسحق] (٣)  
فأعجمية وهي معرفة ولذلك لم تنصرف ، وكذا يعقوب وعيسى وموسى إلا أن عيسى وموسى  
يحموز أن تكون الألف فيها للتأنيث فلا ينصرفان في معرفة ولا نكرة ، فأما يونس ويوسف  
فأروى عن الحسن أنه قرأ «ويونس» بكسر النون وكذا «يوسف» يحطهما من أنس وآسف ،  
ويجب على هذا أن يصرفا ويحمزا ويكون جمعهما يائس ويأسف . ومن لم يحمز قال : يوانس

(١) يوب : (بمئة وخمسة وواو موحدة) يوزن جعفر . (روح المعاني) . (٢) في ز : ثم خضر .

(٣) في ز : ثم إلياس ثم بشراخ . ولا يعرف في الأنبياء بشير . (٤) ذكرنا من أنبياء العرب حظفة

ابن صفوان رسول إلى أصحاب الرس . وخالفه ابن سنان الميبي . (٥) راجع ج ٢ ص ٣٦ .

(٦) راجع ج ١٤ ص ١٢٦ (٧) راجع ج ٤ ص ٦٢ (٨) الزيادة من (إعراب القرآن) للنحاس .

ويوسف . وحكى أبو زيد : يونس ويوسف بفتح النون والسين ؛ قال المهدوي : وكان  
« يونس » في الأصل فعل مبنى للفاعل ، و « يونس » فعل مبنى للفعول ، فسمى بهما .

قوله تعالى : ( وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ) الزبور كتاب داود وكان مائة ونمسين سورة ليس  
فيها حكم ولا حلال ولا حرام ، وإنما هي حكم ومواعظ . والزبور الكتابة ، والزبور بمعنى المزبور  
أى المكتوب ، كالأصول والركوب والحلوب . وقرا حمزة « زُبوراً » بضم الزاى جمع زَبْرَكَاتٍ  
وَقُلُوسَ ، وزَبْرٌ بمعنى المزبور ؛ كما يقال : هذا الدرهم ضَرَبَ الأمير أى مضروبه ، وأصل  
في الكلمة التوثيق ؛ يقال : بترمزورة أى مطوية بالجماعة ، والكتاب يسمى زبوراً لقوة  
الوثيقة به . وكان داود عليه السلام حسن الصوت ؛ فإذا أخذ في قراءة الزبور أجمع إليه  
الإنس والجن والطير والوحش لحسن صوته ، وكان متواضعاً يأكل من عمل يده ؛ روى  
أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : أن كان داود  
صلّى الله عليه وسلم ليخطب الناس وفى يده الفَقَّة من الخوص ، فإذا فرغ ناولها بعض من  
إلى جنبه يمينها ، وكان يصنع الدُّرُوع ؛ وسألت . وفى الحديث : « الزرقة فى العين يُنَّ »  
وكان داود أزرق .

قوله تعالى : وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا  
لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١٢١﴾

قوله تعالى : ( وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ ) يعنى بمكة . ( وَرُسُلًا ) منصوب  
بإضمار فعل ، أى وأرسلنا رسلاً ؛ لأن معنى « وَأَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ » وأرسلنا نوحاً . وقيل :  
هو منصوب بفعل دلّ عليه « قَصَصْنَاهُمْ » أى وقصصنا رسلاً ؛ ومثله ما أنشد سيويه :  
أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا . أسلكُ رأسَ البعيرِ إنْ قَسَرَ  
والذَّئِبُ أخشاهُ إنْ مررتُ به . وحيدى وأخشى الزَّيَّاحَ والمطرأ

(١) راجع - ١١ ص ٣٣٠ . (٢) البنايات الربيع بن ضيع الفزارى ، وهو أحد المصريين ، ومعه  
فيها آتباء شبيهة وذئاب قوته .

أى وأخنى القتب . وفى جرف أبى « ورسل » بالرفع على تقدير ومنهم رسل . ثم قيل :  
إن الله تعالى لما قص فى كتابه بعض أسماء أنبيائه ، ولم يذكر أسماء بعض ، ولمن ذكر فضل  
على من لم يذكر قالت اليهود : ذكر عهد الأنبياء ولم يذكر موسى ، فترأت ( وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى  
تَكَلِّمًا ) « تكليما » مصدر معناه التأكيد ؛ يدل على بطلان من يقول : خلق لنفسه كلاما فى شجرة  
فسمعه موسى ، بل هو الكلام الحقيقى الذى يكون به المتكلم متكلما . قال النحاس : وأجمع  
التحويرون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازا ، وأنه لا يجوز فى قول الشاعر :  
• أَمْتَلَاَ الْخَوْضُ وَقَالَ قَطِيْئٌ •

أن يقول : قال قولا ؛ فكذا لما قال : « تَكَلِّمًا » وجب أن يكون كلاما على الحقيقة  
من الكلام الذى يُعْقَل . وقال وهب بن منبه : إن موسى عليه السلام قال : « يا رب  
مِمَّ أَخَذْتَنِي كَلِمًا ؟ طلب العمل الذى أسعده الله به ليكثر منه ؛ فقال الله تعالى له : أتذكر إذ نذ  
من غنمك جدى فأتبعته أكثر النهار وأتبعك ، ثم أخذه وقبلته وضمته إلى صدرك وقلت له :  
أتبعنى وأتبع نفسك ، ولم تفضب عليه ؛ من أجل ذلك أَخَذْتَنِي كَلِمًا .

قوله تعالى : رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ  
حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (١٦٥)

قوله تعالى : ( رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ) هو نصب على البدل من « وَرُسُلًا قَدْ  
قَصَصْنَاهُمْ » ويجوز أن يكون على إضمار فعل ؛ ويجوز نصبه على الحال ؛ أى كما أوحينا  
إلى نوح واليثنين من بعده رسلا . ( لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ) فيقولوا  
ما أرسلت إلينا رسولا ، وما أنزل علينا كتابا ؛ وفى التنزيل « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ  
رُسُلًا (١) وقوله تعالى : « وَوَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِمَذَاقٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا  
فَتُنْفِيعَ آيَاتِكَ » وفى هذا كله دليل واضح أنه لا يجب شىء من ناحية العقل . وروى عن  
كعب الأحبار أنه قال : كان الأنبياء التى ألف وما تى ألف . وقال مقاتل : كان الأنبياء

(١) رابع ١٠ ص ٢٣٠ . (٢) رابع ١١ ص ٢٦٤ . (٣) فى ذ : مائة .

(٤) هذه الرواية نسبها (البحر) و (روح المعاني) إلى كعب الأحبار .

الف ألف وأربعمائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً . وزوى أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " بحثت على أئمة ثمانية آلاف من الأنبياء منهم أربعة آلاف من بني إسرائيل " ذكره أبو الليث السمرقندي في التفسير له ، ثم أسند عن شعبة عن أبي إسحق عن الحارث الأعور عن أبي ذر الغفاري قال : قلت يا رسول الله كم كانت الأنبياء وكما كان المرسلون ؟ قال : " كانت الأنبياء مائة ألف نبي وأربعة وعشرين ألف نبي وكان المرسلون ثلثمائة وثلاثة عشر " .

قلت : هذا أصح ما روى في ذلك ، خرج به الآجري وأبو حاتم البستي في المسند الصحيح له .

قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ أَنْزَلُهُ يُعَلِّمُهُ وَأَكْمَلُكَ ﴾  
يُشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾

قوله تعالى : ﴿ لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ ﴾ رفع بالأبتداء ، وإن شئت شددت النون ونصبت . وفي الكلام حذف دل عليه الكلام ، كأن الكفار قالوا : ما تشهد لك يا محمد فيا تقول فن يشهد لك ؟ فنزل : ﴿ لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ ﴾ . ومعنى ﴿ أَنْزَلَهُ يُعَلِّمُهُ ﴾ أى وهو يعلم أنك أهل لإنزاله عليك ، ودلت الآية على أنه تعالى عالم بعلم . ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يُشْهَدُونَ ﴾ ذكر شهادة الملائكة ليقابل بها حق شهادتهم . ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ أى كفى الله شاهداً ، والباء زائدة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ ﴿١٦٧﴾

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بنى اليهود [ أى ظلموا ] . ﴿ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ أى عن اتباع [ الرسول ] محمد صلى الله عليه وسلم بقولهم : ما نجد صفته في كتابنا ، وإنما النبوة في ولد هارون ودادود ، وإن في التوراة أن شرع موسى لا يفسخ . ﴿ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾  
لأنهم كفروا ومع ذلك منعوا الناس من الإسلام .

قوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ۖ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا** (١١٦)

قوله تعالى : ( **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا** ) يعني اليهود ؛ أي ظلموا عبدا بكتان نفسه ، وأفسدهم إذ كفروا ، والناس إذ كتموهم . ( **لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ** ) هذا فيمن يموت على كفره ولم ينب .

قوله تعالى : **يَنَازِلُهَا السَّمُوتُ فَإِنْ أَكْفَرُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا** (١١٧)

قوله تعالى : ( **يَنَازِلُهَا السَّمُوتُ** ) هذا خطاب للكل . ( **فَإِنْ أَكْفَرُوا** ) يريد عبدا عليه الصلاة والسلام . ( **وَالْحَقُّ** ) بالقرآن . وقيل : بالذين آمنوا ؛ وقيل : بشهادة أن لا إله إلا الله ؛ وقيل : الباء للتعمية ؛ أي جاءكم ودمه الحق ؛ فهو في موضع الخال .

قوله تعالى : ( **فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ** ) في الكلام إضمار ؛ أي وأنوا خيرا لكم ؛ هذا مذهب صيبويه ، وعلى قول الفراء نعت لمصدر محذوف ؛ أي إيماننا خيرا لكم ، وعلى قول أبي عبيدة يكن خيرا لكم .

قوله تعالى : **يَنَازِلُهَا السَّمُوتُ فَإِنْ أَكْفَرُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا** (١١٧)



قوله تعالى : ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ نهي عن الغلو . والغلو التجاوز في الحد ، ومنه غلا السمر يغلو غلا ، وغلا الرجل في الأمر غلوا ، وغلا بالمحاربة لمحما وعظمها إذا أسرعت الشباب لحاوزت ليدائها ، و معنى بذلك فيما ذكره المفسرون غلو اليهود في عيسى حتى قذفوا مريم ، وغلو النصارى فيه حتى جعلوه رباً ، فالإنفاط والتقصير كله سيئة وكفر ، ولذلك قال مطرف بن عبد الله : الحسنة بين سيئين ، وقال الشاعر :

وأوف ولا تسوف حَقَّكَ كُلَّهُ • وصاغ فلم يستوف قطَّ كَرِيمُ  
ولا تَقُلْ في شيء من الأمر وأقصِدْ • يَكَلِّ طَرِقَ قَصْدِ الأمور دِيمُ

وقال آخر :

عليك بأوساط الأمور فإنها • نَجَاءٌ ولا تَرْتَبْ ذُلُولاً ولا صَعْباً

وفي صحيح البخاري عنه عليه السلام : " لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى وقلوا عبدُ الله ورسوله " .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ أي لا تقولوا إن له شريكا أو ابناً . ثم بين تعالى حال عيسى عليه السلام وصفته فقال : ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ وفيه ثلاث مسائل :

الأولى — قوله تعالى : « إِنَّمَا الْمَسِيحُ » المسيح رفع بالابتداء ، و « عيسى » بدل منه وكذا « ابْنُ مَرْيَمَ » . ويجوز أن يكون خبر الابتداء ، ويكون المعنى : إنما المسيح ابْنُ مَرْيَمَ . ودل بقوله : « عيسى ابْنُ مَرْيَمَ » على أن من كان منسوباً بوالدته كيف يكون لها ، وحتى الإله أن يكون قديماً لا محدثاً . ويكون « رسولُ الله » خيراً بعد خبر .

الثانية — لم يذكر الله عز وجل امرأة وتسمها باسمها في كتابه إلا مريم ابنة عمران ، فإنه ذكر اسمها في نحو من ثلاثين موضعاً لحكمة ذكرها بعض الأسياف ، فإن الملوك والأشراف

(١) الدات (جمع لدة كعدة) : الترب ، وهو الذي ولدته وتربى .

(٢) الأطراء : مجاوزة الحد في المدح والكذب فيه .

لا يذكرون حرائرهم في الملبأ، ولا يتذلقون أسماءهم؛ بل يكونون عن الزوجة بالمرس والأهل والبيال ونحو ذلك؛ فإن ذكروا الإماء لم يكتبوا عنهم ولم يصنوا أسماءهم عن الذكر والتصريح بها؛ فلما قالت النصارى في مريم ما قالت، وفي ابنها صرح الله باسمها، ولم يكن عنها بالأموة والعبودية التي هي صفة لها؛ وأجرى الكلام على عادة العرب في ذكر إمامها .

الثالثة - اعتقاد أن عيسى عليه السلام لا أب له واجب، فإذا تكرر اسمه منسوباً لآلهم استشعرت القلوب ما يجب عليها اعتقاده من قبي الأب عنه، وتزويه الأم الطاهرة عن مقالة اليهود لعنهم الله . والله أعلم .

قوله تعالى : ( وَكَانَتْ أَلْفَاهاً إِلَى مَرِيَمَ ) أي هو مكون بكلمة « كن » فكان بشراً من غير أب، والعرب تسمى الشيء باسم الشيء إذا كان صادراً عنه . وقيل : « كلمته » بشارة الله تعالى مريم عليها السلام، ورسائله إليها على لسان جبريل [ عليه السلام ] ؛ وذلك قوله : « إِذْ قَالَتْ الْمَلَأْتُكَ يَا مَرِيَمُ إِنَّ اللَّهَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ » . وقيل : « الكلمة » ههنا بمعنى الآية؛ قال الله تعالى : « وَصَدَقْتُ يَكَلِمَاتٍ رَبِّهَا » و « مَا نَقَدْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ » . وكان لعيسى أربعة أسماء؛ المسيح وعيسى وكلمة وروح، وقيل غير هذا مما ليس في القرآن . ومعنى « أَلْفَاهاً إِلَى مَرِيَمَ » : « نأمر بها مريم » .

قوله تعالى : ( وَرُوحٌ مِنْهُ ) . هذا الذي أوقع النصارى في الإضلال؛ فقالوا : عيسى جزء منه فجعلوا وضلوا؛ وعنه أجوبة ثمانية : الأول - قال ابن كعب : خلق الله أرواح بني آدم لما أخذ عليهم الميثاق؛ ثم ردها إلى صلب آدم وأسلك عنده روح عيسى عليه السلام؛ فلما أراد خلقه أرسل ذلك الزوج إلى مريم، فكان منه عيسى عليه السلام؛ فلماذا قال : « وَرُوحٌ مِنْهُ » . وقيل : هذه الإضافة للتفضيل وإن كان جميع الأرواح من خلقه؛ وهذا كقوله : « وَطَهَّرَ بَنِي إِسْرَافِيلَ لِلطَّائِفِينَ » . وقيل : قد يسمى من تظهر منه الأشياء المعجبة روحاً، وتضاف إلى الله تعالى فيقال : هذا روح من الله أي من خلقه؛ كما يقال في النعمة إنها من الله . وكان عيسى يرى الأكمة والأبرص ويحيي الموتى فاستحق هذا الاسم . وقيل :

(١) في: ذكره . (٢) من: ك . (٣) راجع ج ٤ ص ٨٨ (٤) راجع ج ٨ ص ٢٢ (٥) راجع ج ١٤ ص ٧٦ (٦) في البحر : ألقاها إلى مريم أوجد هذا الحادث في مريم وحدها . (٧) راجع ج ٢ ص ١١٠

يسمى روحا بسبب نفخة جبريل عليه السلام، ويسمى النفخ روحا لأنه ربح يخرج من الروح  
قال الشاعر - هو ذو الرمة - :

قُلْتُ لَهُ أَرْقَمَهَا إِلَيْكَ وَأَحْبَا • رُوحُكَ وَأَقْتَهُ لَهَا قِنْدَرَا

وفد ورد أن جبريل نفخ في درع مريم فحملت منه بإذن الله ؛ وعلى هذا يكون « روح »  
منه « مطبوعا على المضمحل الذي هو اسم الله في « أَلْقَاهَا » التقدير إلى الله وجبريل الكلمة  
إلى مريم . وقيل : « رُوحٌ مِنْهُ » أى من خلقه ؛ كما قال : « وَخَرَّكُمْ مَاتًا فِي السَّمَوَاتِ  
وَمَا فِي الْأَرْضِ جِثَاءً مِنْهُ » أى من خلقه . وقيل : « رُوحٌ مِنْهُ » أى رحمة منه ؛ فكان عيسى  
رحمة من الله لمن أتبعه ؛ ومنه قوله تعالى : « وَأَبَدْنَاهُمْ رُوحًا مِنْهُ » أى برحمة ، وقرئ « فَرُوحٌ  
وَرِيحَانٌ » . وقيل : « وَرُوحٌ مِنْهُ » وبرهان منه ؛ وكان عيسى برهانا وحجة على قومه صلى الله  
عليه وسلم .

قوله تعالى : ( قَائِمُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ) أى آمنوا بأن الله إله واحد خالق المسبح ومرسله .  
وآمنوا برسله ومنهم عيسى فلا تجعلوه إلها . ( وَلَا تَقُولُوا ) أَلْهَتَا ( ثَلَاثَةٌ ) عن الزجاج .  
قال ابن عباس : يريد بالتثنية الله تعالى وصاحبه وأبنه . وقال الفراء وأبو عبيد : أى لا تقولوا  
هم ثلاثة ؛ كقوله تعالى : « سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ » . [ قال أبو علي : التقدير ولا تقولوا هو ثالث ثلاثة ؛  
لخلف المبتدأ والمضاف . والنصارى مع فرقهم مجمعون على التثنية ويقولون : إن الله جوهرة  
واحد وله ثلاثة أقانيم ؛ فيجعلون كل أقنوم إلها ويعتقون بالأقانيم الوجود والحياة والعلم .  
وربما يعبرون عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس ؛ فيعتقون بالأب الوجود ، وبالروح  
الحياة ، والابن المسيح ، في كلام لم فيه تحجب بيانه في أصول الدين . وبحصول كلامهم  
يشول إلى التمسك بأن عيسى إله بما كان يعمره الله سبحانه وتعالى على يديه من خوارق العادات  
على حسب دواعيه وإرادته ؛ وقالوا : قد علمنا خروج هذه الأمور عن مقدور البشر ؛ فليكن  
أن يكون المقتدر عليها موصوفا بالإلهية ؛ فيقال لهم : لو كان ذلك من مقدوراته وكان مستغلا به

(١) يردك : يخطئك . « دأته لما فية » يأمره بالرق والنفخ القليل في النار . « ما ن يصبها حليا فلا فلا »

(٢) راجع ج ١٦ ص ١٦٠ (٣) راجع ج ٢٧ ص ٢٧٠ (٤) راجع ج ١٠ ص ٢٧٤

(٥) من ك .

كان تخلص نفسه من أعدائه ودفع شرهم عنه من مقدوراته ، وليس كذلك ؛ فإن أعترفت النصرارى بذلك فقد سقط قولهم ودعواهم أنه كان يفعلها مستقلا به ؛ وإن لم يسلموا ذلك فلا حجة لهم أيضا ؛ لأنهم معارضون بموسى عليه السلام ، وما كان يجرى على يديه من الأمور العظام ، مثل قلب العصا ثعبانا ، وفتق البحر واليد البيضاء والمز والى والى ، وغير ذلك ؛ وكذلك ما جرى على يد الأنبياء ؛ فإن أنكروا ذلك فنكر ما يدعونه هم أيضا من ظهوره على يد عيسى عليه السلام ، فلا يمكنهم إثبات شيء من ذلك لعيسى ؛ فإن طريق إثباته عندنا نصوص القرآن وهم ينكرون القرآن ، ويكذبون من أتى به ، فلا يمكنهم إثبات ذلك بأخبار التواتر . وقد قيل : إن النصرارى كانوا على دين الإسلام إحدى وعشرين سنة بعد ما رفع عيسى ؛ يصلون إلى القبلة ؛ ويصومون شهر رمضان ، حتى وقع فيما بينهم وبين اليهود حرب ، وكان في اليهود رجل شجاع يقال له بولس ، قتل جماعة من أصحاب عيسى فقال : إن كان الحق مع عيسى فقد كفرنا ومجدنا وإلى النار مصيرنا ؛ ونحن مغبونون إن دخلوا الجنة ودخلنا النار ؛ وإلى أحتال فيهم فأضلهم فدخلوا النار ؛ وكان له فرس يقال لها العقاب ، فأظهر الندامة ووضع على رأسه التراب وقال للنصارى : أنا بولس عدوكم قد نوديت من السماء أن ليست لك نوبة إلا أن تنتصر ، فأدخلوه في الكنيسة بيتا فاقام فيه سنة لا يخرج ليلا ولا نهارا حتى تعلم الإنجيل ؛ فخرج وقال : نوديت من السماء أن الله قد قبل توبتك فصدة قوه وأحبوه ، ثم مضى إلى بيت المقدس وأستخلف عليهم نسطورا وأعلمه أن عيسى بن مريم إله ، ثم توجه إلى الزوم وعلمهم للاموت والناسوت وقال : لم يكن عيسى بإنس فأنس ولا بجسم فجسم ولكنه أبن الله . وعلم رجلا يقال له يعقوب ذلك ؛ ثم دعا رجلا يقال له الملك فقال له : إن الإله لم يزل ولا يزال عيسى ؛ فلما استمكن منهم دعا هؤلاء الثلاثة واحدا واحدا وقال له : أنت خالصى ولقد رأيت المسيح في النوم ورضى منى ، وقال لكل واحد منهم : إنى غدا أذبح نفسي وأقترب

(١) في مخطوطة ٥٠٠ - (٢) كتاب الأصول ، والذي في كتاب «فضل القمل» المكتبة أصحاب  
هنا الذي ظهر ببلاد الروم واستولطها - في (صبح الأضي) المكتبة في أم أتابك مكان الذي ظهر ببلاد الروم  
فهو مكتوب في مكان . وسأذكر المكتبة من ١١٨

بها ، فأدع الناس إلى تحلتك ، ثم دخل المذبح فذبح نفسه ؛ فلما كان يوم ثلثه دعا كل واحد منهم الناس إلى تحلته ، فتبع كل واحد منهم طائفة ، فأقتلوا وأختلفوا إلى يومنا هذا ، فغمغ النصارى من الفرق الثلاث ؛ فهذا كان سبب شركهم فيما يقال ؛ وآله أعلم . وقد رويت هذه القصة في معنى قوله تعالى : « فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وسيأتي إن شاء الله تعالى :

قوله تعالى : « أَتَّبِعُوا خَيْرًا لَكُمْ » « خيرا » منصوب عند سيويه بإضمار فعل ؛ كأنه قال : أتتوا خيرا لكم . لأنه إذا نهاهم عن الشرك فقد أصرهم بإتيان ما هو خير لهم ؛ قال سيويه : ومما ينصب على إضمار الفعل المسترك إظهاره « أَتَّبِعُوا خَيْرًا لَكُمْ » لأنك إذا قلت : أكنه فانت تخرجه من أصر وتدخله في آخر ؛ وأشد :

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي <sup>(٢١)</sup> مَالِكٍ • أَوِ الرِّبَا بَيْنَهُمَا أَهْلًا

ومذهب أبي عبيدة : اتبوا يكن خيرا لكم ؛ قال محمد بن يزيد : هذا خطأ ؛ لأنه بضم الشرط وجوابه <sup>(٢٢)</sup> ، وهذا لا يوجد في كلام العرب . ومذهب القراء أنه نعت لمصدر محذوف ؛ قال علي بن سليمان : هذا خطأ فاحش ؛ لأنه يكون المعنى : اتبوا الابتاء الذي هو خير لكم . قوله تعالى : « إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ » هذا ابتداء وخبر ؛ و « وَاحِدٌ » نعت له . ويجوز أن يكون « إِلَهُ » بدلا من أسم الله عز وجل و « واحد » خبره ؛ التقدير إنما المعبود واحد . « سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ » أي تزيها عن أن يكون له ولد ؛ فلما سقط « عن » كان « أن » في محل النصب بترج الخافض ؛ أي كيف يكون له ولد ؟ وولد الرجل سُبْهِه له ، ولا شبهة لله عز وجل . « لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ » فلا شريك له ، وعيسى [ ومريم ] من جملة ما في السموات وما في الأرض ، وما فيها مخلوق ، فكيف يكون عيسى إلها وهو مخلوق ! وإن جاز ولد فليجز أولاد حتى يكون كل من ظهرت عليه معجزة ولدا له . « وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا » أي لأوليائه ؛ وقد هدم .

(١) راجع ص ١١٦ من هذا الجزء . (٢) أبيت لسبون لبيديمة ، و « سرحتي » مفعول به .

جبه ، والمرحان شجرتان شهر الموضع بها ، ولزبا : جمع ديرة وهي الشرف من الأرض .

(٣) في السمين : لأن التقدير إن تزمنوا يكن الإيمان حبرا لكم . (٤) في تزيه . (٥) من ز .

قوله تعالى : **لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا** (١٧٦) **فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا** (١٧٧)

قوله تعالى : **(لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ)** أى لن يأنف ولن ينجس . **(أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ)** أى من أن يكون ؛ فهو فى موضع نصب . وقرا الحسن : **« إن يكون »** بكسر الهمزة على أنها تى هو بمعنى **« ما »** والمعنى ما يكون له ولد ؛ وينبئ رفع يكون ولم يذكر الزيادة (١٧٦) **(وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ)** أى من رحمة الله ورضاه ؛ فدل بهذا على أن الملائكة أفضل من الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين ، وكذا **« وَلَا أَقُولُ لِي مَلَكٌ »** (١٧٧) وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى فى **« البقرة »** . **(وَمَنْ يَسْتَنْكِفُ)** أى يأنف **(عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرُ)** فلا يفعلها . **(فَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ)** أى إلى المحشر . **(جَمِيعًا)** فيجازى كلا بما يستحق ، كما بينه فى الآية بعد هذا **(فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ)** إلى قوله : **(نَصِيرًا)** . وأصل **« يَسْتَنْكِفُ »** نكف ؛ فالياء والسين والتاء زوائد ؛ يقال : نكفت من الشيء واستنكفت منه وأنكفته أى زهته عما يستنكف منه ؛ ومنه الحديث سئل عن **« سبحانه الله »** فقال : **« إنكأف الله من كل سوء »** معنى تزيهه وتقديسه عن الانداد والأولاد . وقال الزجاج : استنكف أى أنف مأخوذ من نكفت الدمع إذا تحيته بإصبعك من خذل ؛ ومنه الحديث **« ما ينكف العرق عن جبينه »** أى ما ينقطع ؛ ومنه الحديث **« جاء عيسى لا ينكف آخره »** أى لا ينقطع آخره . وقيل : هو من النكف وهو اللبسة

(١) من ل . (٢) فى مختصر النوادر لابن خالويه ؛ إن يكون بكسر الهمزة ورفع يكون - الحسن وقفاة وأبو راشد يحمل إن بمعنى ما . (٣) راجع ج ٩ ص ٢٧ . (٤) راجع ج ١ ص ٢٨٩ .

يقال : ما عليه في هذا الأمر نَكْفٌ وَلَا وَكْفٌ أى عيب : أى لن يتمتع المسيح ولن يتق من المبودية ولن ينقطع عنها ولن يعيبها .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا (١٧٢)

قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ) معنى هذا صلى الله عليه وسلم عن الثورى : وسماه برهانا لأن معه البرهان وهو المعجزة . وقال مجاهد : البرهان ههنا الحجّة والمعنى متقارب ؛ فإن المعجزات حجته صلى الله عليه وسلم . والنور المثلل هو القرآن ؛ عن الحسن وسماه نورا لأن به تبيين الأحكام ويتبدى به من الضلالة ، فهو نور مبين ، أى واضح بين .

قوله تعالى : فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ ، فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَقَضِيل وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (١٧٣)

قوله تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ ) أى بالقرآن عن معاصيه ، وإذا اعتصموا بكتابهِ [فقد] اعتصموا به وبنيهِ . وقيل : « اعتصموا به » أى بالله . والعصمة الاستئاع ، وقد تقدم . ( وَيَهْدِيهِمْ ) أى وهو يهديهم ؛ فاضمر هو ليدل على أن الكلام مقطوع مما قبله . ( إِلَيْهِ ) أى إلى ثوابه . وقيل : إلى الحق ليعرفوه . ( صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ) أى ديناً مستقيماً . و « صِرَاطًا » منصوب بإضمار فعل دل عليه « وَيَهْدِيهِمْ » التصدير ؛ ويعرفهم صراطاً مستقيماً . وقيل : هو مفعول ثان على تصديره ويهديهم إلى ثوابه صراطاً مستقيماً . وقيل : هو حال . والماء في « إِلَيْهِ » قيل : هو للقرآن ، وقيل : للفضل ، وقيل : للفضل والرحمة ؛ لأنها بمعنى الثواب . وقيل : هو لله عز وجل مل حذف المضال كما عظم من أن المعنى ويهديهم إلى ثوابه . أبو علي : الماء راجعة إلى ما هتلم من اسم الله عز وجل والمعنى ويهديهم إلى صراطه ؛ فإنما جبلنا « صراطاً مستقيماً » نصبا على الحال كانت الحال من

هذا المحذوف . وفي قوله : « وَتُضِلُّ » دليل على أنه تعالى يتفضل على عباده بنوابه ؛  
إذ لو كان في مقابلة العمل لما كان فضلا . والله أعلم .

قوله تعالى : **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكَ فِي الْكَلَالَةِ** <sup>١</sup> **إِنْ أَمَرُوا هَلَكَ**  
**لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ بِرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ**  
**لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الْثُلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً**  
**رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ** <sup>٢</sup> **مِمَّا تَرَكَ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَصَلُّوا**  
**وَلَكُمْ بِكُلِّ نَفْسٍ عَلَى عِلْمٍ** <sup>٣</sup> **١٧٦**  
فيه ست مسائل :

الأولى - قال البراء بن عازب : هذه آخراية نزلت من القرآن ؛ كذا في كتاب مسلم .  
وقيل : نزلت والنبي صلى الله عليه وسلم متجهز لمحجة الوداع ، ونزلت بسبب جابر ؛ قال جابر  
أمن عبده الله ؛ مرضت فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يوداني ماشيين ،  
فاغنى علي ؛ فتوضأ [ رسول الله صلى الله عليه وسلم ] ثم صب علي من وضوئه فأنفت ،  
فقلت : يا رسول الله كيف أفضى في مالي ؟ فلم يرد علي شيئا حتى نزلت آية الميراث  
« **يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكَ فِي الْكَلَالَةِ** » <sup>١</sup> رواه مسلم ؛ وقال : آخراية نزلت « **وَأَتَقُوا** <sup>٢</sup> **يَوْمَ**  
**تُرجعون فيه إلى الله** » <sup>٣</sup> وقد تقدم . ومضى في أول السورة الكلام في « الكلاله » مستوفى ،  
وإن لفراد بالإخوة هنا للإخوة للاب والام [ أو لأب ] وكان بلخار تسع أخوات .

الثانية - قوله تعالى : « **إِنْ أَمَرُوا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ** » أي ليس له ولد ولا والد ؛  
فاكتفى بذكر أحدهما ؛ قال الجرجاني : لفظ الولد ينطلق على الوالد والمولود ؛ فالوالد يسمى  
والدا لأنه ولد ، والمولود يسمى ولدا لأنه ولد ؛ كالذرية فإنها من ذرا ثم تطلق على المولود  
وجعل الوالد قال الله تعالى : « **وَابِئْتُمْ** <sup>١</sup> **أَنَا حَلَمْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَلَكِ الْمَشْهُونِ** » <sup>٢</sup>

(١) من ك . (٢) راجع ج ٢ ص ٢٢٥ . (٣) راجع ج ٥ ص ٧٦ وما بعده .

(٤) من ج ٥ ص ١٥٥ . (٥) راجع ج ١٥ ص ٢٤ .



الثالثة - والجمهور من العلماء من الصحابة والتابعين يعملون الأخوات عصبة البنات وإن لم يكن مهن أخ، غير أن عباس؛ فإنه كان لا يجعل الأخوات عصبة البنات؛ وإليه ذهب داود وطائفة؛ وجمهم ظاهر قول الله تعالى: «إِنْ أَمَرْتُ هَكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ» ولم يورث الأخت إلا إذا لم يكن لبيت ولد؛ قالوا: ومعلوم أن الأخت من الولد، فوجب ألا ترث الأخت مع وجودها. وكان ابن الزبير يقول يقول ابن عباس في هذه المسئلة حتى أخبره الأسود بن يزيد: أنب معاذا قضى في بنت وأخت بفعل المال بينهما نصفين.

الرابعة - هذه الآية تسمى بآية الصيف؛ لأنها نزلت في زمن الصيف؛ قال عمر: إني والله لا أدع شيئا أهم إلى من أمر الكلالة، وقد سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم [عنها] <sup>(١)</sup> فأغظني في شيء ما أغظني فيها، حتى طعن بإصبعه في جنبى أو في صدرى ثم قال: «يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي أنزلت في آخر سورة النساء». وعنه رضى الله عنه قال: ثلاث لأن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيهن أحب إلى من الدنيا وما فيها: الكلالة والزبا والخلافة؛ خزجه ابن ماجه في سننه.

الخامسة - طعن بعض الرافضة بقول عمر: «والله لا أدع» الحديث.

السادسة - قوله تعالى: «يُيْنِّ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا» قال الكسائي؛ المعنى بين الله لكم لئلا تضلوا. قال أبو عبيد؛ لحذت الكسائي بحديث رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يدعون أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة» فاستحسسه. قال النحاس: والمعنى عند أبي عبيد لئلا يوافق من الله إجابة، وهذا القول عند البصريين خطأ [صراح]؛ [لأنهم] لا يميزون إسماعلا؛ والمعنى عندهم؛ بين الله لكم كراهية أن تضلوا، ثم حذف؛ كما قال: «وَأَسْأَلُ الْقَصِيَّةَ» وكذا معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ أي كراهية أن يوافق من الله إجابة. (وَأَنَّهُ يَكُلُّ شَرًّا عَلَيْهِ) تقدم في غير موضع. والله أعلم.

تمت سورة النساء والحمد لله الذي وفق.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر

## تفسير سورة المائدة

بحول الله تعالى وقوته ، وهى مدنية بإجماع ؛ وروى أنها نزلت منصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية . وذكر النقاش عن أبى سلمة أنه قال : لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية قال : " يا على أشعرت أنه نزلت على سورة المائدة ونعمت الفائدة " . قال ابن العربى : هذا حديث موضوع لا يحمل لمسلم اعتقاده ؛ أما إنا نقول : سورة « المائدة » ، ونعمت الفائدة « فلا نأثره عن أحد ولكنه كلام حسن . وقال ابن عطية : وهذا عندى لا يشبه كلام النبى صلى الله عليه وسلم . وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " سورة المائدة تدعى فى ملكوت الله المتقدمة تنفذ صاحبها من أيدي ملائكة العذاب " . ومن هذه السورة ما نزل فى حجة الوداع ، ومنها ما أنزل عام الفتح وهو قوله تعالى : « لَا يَحْجِرَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ » الآية . وكل ما أنزل من القرآن بعد هجرة النبى صلى الله عليه وسلم فهو مدنى ، سواء نزل بالمدينة أو فى سفر من الأسفار . وإنما يرسم بالمكنى ما نزل قبل الهجرة . وقال أبو ميسرة : « المائدة » من آخر ما نزل ليس فيها منسوخ ، وفيها ثمان عشرة فريضة ليست فى غيرها ؛ وهى : « الْمُتَخَفِّفَةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمُقَرَّدَةُ وَالنَّطِيعَةُ وَمَا أَكَلَ السُّبُعُ » ، « وَمَا دُجِّجَ عَلَى النَّصَبِ وَإِنْ تَنَفَّسُوا بِالْأَزْلَامِ » ، « وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ » ، « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » ، « وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » ، « وَنَامُ الطُّهُورِ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » ، « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ » ، « لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ » إلى قوله : « حَرِّزُوا أَنْفُسَكُمْ » و « مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وِصْلَةٍ وَلَا جَبَامٍ » . وقوله تعالى : « شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ » الآية .

قلت : وفريضة تاسعة عشرة وهى قوله جل وعز : « وَإِذَا قُدِّمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » ليس لأننا ذكر فى القرآن إلا فى هذه السورة ، أما ما جاء فى سورة الجمعة ، لخصوص الجمعة ،

وهو في هذه السورة عام لجميع الصلوات . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ سورة  
« المائدة » في حجة الوداع وقال : « يا أيها الناس إن سورة المائدة من آخر ما نزل فأحلوا حلالاتها  
وحرموا حرامها » ونحوه عن عائشة رضي الله عنها موقوفا ؛ قال جبير بن نفير : دخلت على  
عائشة رضي الله عنها فقالت : هل قرأ سورة « المائدة » ؟ فقلت : نعم ، فقالت : فإنها  
من آخر ما أنزل الله ، فما وجدتم فيها من حلال فأحلوه وما وجدتم فيها من حرام فحرموه .  
وقال الشيخ : لم ينسخ من هذه السورة إلا قوله : « وَلَا الشُّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ » الآية ،  
وقال بعضهم : نسخ منها « أَوْ آتَيْنَا مِنْ بَيْنِكُمْ » .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ  
الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ  
يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ①

فيه سبع مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ) قال علقمة : كل ما في القرآن « يَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا » فهو مدني و « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » فهو مكِّي ، وهذا خرج على الأكثر ، وقد تقدم<sup>(١)</sup> .  
وهذه الآية مما تلوح فصاحتها وكثرة معانيها على قلة ألفاظها لكل ذي بصيرة بالكلام ؛ فإنها  
تضمنت خمسة أحكام : الأول - الأمر بالوفاء بالعقود ؛ الثاني - تحليل ببيعة الأنعام ؛  
الثالث - استثناء ما يلي بعد ذلك ؛ الرابع - استثناء حال الإحرام فيما يصاد ؛ الخامس -  
ما تقتضيه الآية من إباحة الصيد لمن ليس بمحرم . وحكى النقاش أن أصحاب الكندي قالوا  
له : أيها الحكم أجعل لنا مثل هذا القرآن فقال : نعم ! أعمل مثل بعضه ؛ فأحتجب أياما  
كثيرة ثم خرج فقال : والله ما أقدر ولا يطيق هذا أحد ؛ إني فتحت المصحف فخرجت  
سورة « المائدة » فنظرت فإذا هو قد نطق بالوفاء ونهى عن النكث ، وحلل تحليلا عاما ؛

ثم استغنى استثناء هذه استثناء، ثم أخبر عن قدرته وحكمته في سطرين، ولا يقدر أحد أن يأتي بهذا إلا في أجداد.

ثانية — قوله تعالى : ( أَوْفُوا ) يقال : وَفَّ وأوفى لفتان ! قال الله تعالى : « وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ » وقال تعالى : « وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى » وقال الشاعر :  
لَمَّا أَبْنُ طُوقٍ فَقَدْ أَوْفَى يَذْمَتِهِ • كَمَا وَفَّى يَقْلَاصِ النَجْمِ حَادِيهَا

بجمع بين اللغتين . ( بِالْمَقُودِ ) العقود الزبوط، واحدا عقداً يقال : عقدت العهد والميثاق، وعقدت السِّلَ فهو يستعمل في المعاني والأجسام، قال الحطية  
فَمَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِيَا رَهْمَ • شَدُّوا الصَّانَجَ وَشَدُّوا فَوْقَهُ الْكُرَامَ<sup>(٥)</sup>

فأمر الله سبحانه بالوفاء بالعقود، قال الحسن : يعني بذلك عقود الدين وهي ما عقده المرء على نفسه، من بيع وشراء وإجارة وكراء ومناكة وطلاق ومزارعة ومصالحة وتخليك وتخيير وعق وندير وغير ذلك من الأمور، ما كان ذلك غير خارج عن الشريعة؛ وكذلك ما عقده كل نفسه لله من الطاعات؛ كالصيام والاعتكاف والقيام والنذر وما أشبه ذلك من طاعات ملة الإسلام . وأما نذر المباح فلا يلزم بإجماع من الأمة، قاله ابن العربي .  
ثم قيل : إن الآية نزلت في أهل الكتاب، بقوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا يَكُونَنَّ<sup>(٦)</sup> » قال ابن جرير : هو خاص بأهل الكتاب وفيهم نزلت .  
وقيل : هي عامة وهو الصحيح، فإن لفظ المؤمنين يعم مؤمنى أهل الكتاب، لأن بينهم وبين الله عقداً في أداء الأمانة فيما في كتابهم من أمر محمد صلى الله عليه وسلم؛ فإنهم مأمورون بذلك في قوله : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ » وغير موضع . قال ابن عباس : « أَوْفُوا بِالْعُقُودِ » معناه بما أحل وبما حرم وبما افترض وبما حذو جميع الأشياء؛ وكذلك قال مجاهد وغيره . وقال ابن شهاب :

(١) راجع ج ٨ ص ٢٦٩ (٢) راجع ج ١٧ ص ٢١٧ (٣) هو طيبل الفتوى؛ ونفلاص النجم؛  
عن المشهور نجا إلى سافها الدرراني في حلبة الرضا كازم العرب . (٤) هكذا في الأصول وفي حاشية المحل عن القرطبي؛ عقدت الفل . (٥) الناج : غيظ أوسيريشة في أسفل القلورم يشق في عرونها؛ والكرب المحل الذي يشق حل الدارحة المتين؛ وهو الحبل الأول؛ فإذا انقطع المنبر بنى الكرب . وقيل : غير هذا . وعده أمثال صربيا للطلبة لإظهارهم بالمهدة . (٦) راجع ج ٤ ص ٢٠٤ (٧) في قرءة رجم أمة محمد صلى الله عليه وسلم وفي حاشية المحل عن القرطبي؛ وهم موأمة محمد . الخ . قلت : يعني أمة غير الإجابة . صححه .

قرأت كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتبه لعمرو بن حزم حين بعثه إلى نجران  
وقد صدره : " هذا بيان للناس من الله ورسوله " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " فكتب  
لآيات فيها إلى قوله : " إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ " . وقال الزجاج : المعنى أوفوا بعقد الله  
عليكم وبعقدكم بعضهم على بعض . وهذا كله راجع إلى القول بالعموم وهو الصحيح في الباب ؛  
قال صلى الله عليه وسلم : " المؤمنون عند شروطهم " وقال : " كل شرط ليس في كتاب الله  
فهو باطل وإن كان مائة شرط " فبين أن الشرط أو العقد الذي يجب الوفاء به ما وافق  
كتاب الله أي دين الله ؛ فإن ظهر فيها ما يخالف رُدَّ ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : " من عمل  
عملا ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ " . ذكر ابن إسحق قال : اجتمعت قبائل من قريش في دار  
عبد الله بن جدعان - لشرفه ونسبه - فتعاقدوا وتعاهدوا على ألا يحدوا بحكمة مظلوما من أهلها  
أو يغيرم إلا قاموا معه حتى تُردَّ عليه مظلمته ؛ فسمت قريش ذلك الحلف حلف الفضول .  
وهو الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم : " لقد شهدت في دار عبد الله <sup>(١)</sup> بن جدعان حلفا  
ما أحب أن لي به حرأنيتم ولو أذعنني به في الإسلام لأجبت " . وهذا الحلف هو المعنى المراد في قوله  
عليه السلام : " وأبما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة " لأنه موافق للشرع  
إذ أمر بالانتصاف من الظالم ؛ فأما ما كان من عهودهم الفاسدة وعقودهم الباطلة على الظلم  
والفارات فقد هدمه الإسلام والحمد لله . قال ابن إسحق : تحامل الوليد بن عتبة على الحسين  
ابن علي في مال له - لسلطان الوليد ؛ فإنه كان أميرا على المدينة - فقال له الحسين : أحلف بالله  
لتنصفني من حقِّي أولاخذن بسيفي ثم لأقوين في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لأدعوت  
يحلف الفضول . قال عبد الله بن الزبير : وأنا أحلف بالله لئن دعاني لأخذن بسيفي ثم لأقوين  
معه حتى ينتصف مني حقه أو نموت جميعا ؛ وبلغت المسور بن عمرمة فقال مثل ذلك ؛  
وبلغت عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمي فقال مثل ذلك ؛ فلما بلغ ذلك الوليد أنصفه .

الثالثة - قوله تعالى : ( أَلَحَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْإِنْعَامِ ) الخطاب لكل من أقرم الإيمان  
على وجهه وكَلَّه ؛ وكانت للعرب سنن في الإنعام من البيعة والسبابة والوصيلة والهام ؛ يأتي

يبانها ، فزلت هذه الآية رافضة لتلك الأوهام الخيالية ، والآراء الفاسدة الباطنية . واختلف في معنى « بَيْمَةُ الْأَنْعَامِ » والبيمة اسم لكل ذى أربع ، سميت بذلك لإيهامها من جهة قص نطفها وفهمها وعدم تمييزها وعقلها ، ومنه باب مبهم أى مُفلق ، وليل ييم ، وبَيْمَةُ لِلشَّجَاعِ الذى لا يُدْرِى من أين يُؤْتَى له . و « الْأَنْعَامِ » : الإبل والبقر والغنم ، سميت بذلك للين مشيها ، قال الله تعالى : « وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ » إلى قوله : « وَتَحْمِلُ أَوْتَالَكُمْ » وقال تعالى : « وَبَيْنَ الْأَنْعَامِ حِمْلَةٌ وَفَرَسٌ » يعنى كجارا وصغارا ، ثم بينها فقال : « تَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ » إلى قوله : « أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ » وقال تعالى : « وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا » يعنى الغنم « وَأَوْبَارِهَا » يعنى الإبل « وَأَشْعَارُهَا » يعنى المعز ، فهذه ثلاثة إلهة تُنْبِئُ عن تضمن اسم الأنعام لهذه الأجناس ، الإبل والبقر والغنم ، وهو قول ابن عباس والحسن . قال المروى : وإذا قيل النعم فهو الإبل خاصة . وقال الطبرى : وقال قوم « بَيْمَةُ الْأَنْعَامِ » وحشها كالنظباء وبقر الوحش والحمر وغير ذلك . وذكره غير الطبرى عن السدى والزبيع وقادة والضحاك ، كأنه قال : أحلت لكم الأنعام ، فأضيف الجنس إلى أخص منه . قال ابن عطية : وهذا قول حسن ، وذلك أن الأنعام هى الثمانية الأزواج ، وما أنضاف إليها من سائر الحيوان يقال له أنعام مجموعه معها ، وكان المفترس كالأسد وكل ذى ناب خارج عن حد الأنعام ، فبيمة الأنعام هى الزامى من ذوات الأربع .

قلت : فعلى هذا يدخل فيها ذوات الحوافر لأنها راعية غير مفترسة وليس كذلك ؛ لأن الله تعالى قال : « وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ » ثم عطف عليها قوله : « وَالتَّحِيلَ وَالْبَقَالَ وَالْحَمِيرَ » فلما استأنف ذكرها وعطفها على الأنعام دلّ على أنها ليست منها ، والله أعلم وقيل : « بَيْمَةُ الْأَنْعَامِ » ما لم يكن صيدا ؛ لأن الصيد يسمى وحشا لا ببيمة ، وهذا راجع إلى القول الأول . وروى عن عبد الله بن عمر أنه قال : « بَيْمَةُ الْأَنْعَامِ » الأجنة التى تخرج عند الذبح من بطون الأمهات ، فهى تؤكل دون ذكاة ، وقاله ابن عباس وفيه بعد ،

(١) فى مفردات الراغب : أن تسمية الإبل بذلك لأنها حميم أطعم نساء . ولا يقال لها أنعام حتى يكون فى حلقها الإبل . (٢) جامع ١٠ ص ٦٥ . وص ١٥٢ . (٣) راجع ٧ ص ١١١ .

لأن الله تعالى قال : « إَلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » وليس في الآية ما يستثنى ؛ قال مالك : ذكاة الذبيحة ذكاة لجنيها إذا لم يدرك حيا وكان قد نبت شعره وتم حلقه ؛ فإن لم يتم خلقه ولم ينبت شعره لم يؤكل إلا أن يدرك حيا فيذكي ؛ وإن بادروا إلى تذكيته فأت بنفسه ، فقبل هو ذكي . وقيل : ليس بدكي ؛ وسيأتي لهذا مزيد بيان إن شاء الله تعالى :

الراية - قوله تعالى : « إَلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » أى اقرأ عليكم في القرآن والسنة من قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « وكل ذى ناب من السباع حرام »<sup>(١)</sup> . فإن قيل : الذى يتلى علينا الكتاب ليس السنة ؛ قلنا : كل سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهى من كتاب الله ؛ والتبديل عليه أمران : أحدهما - حديث العيص « لأقضي بينكما بكتاب الله »<sup>(٢)</sup> والزم ليس منصوصا في كتاب الله . الثانى - حديث ابن مسعود : ومالى لا اله من لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ؛ الحديث . وسيأتى في سورة « الحشر » . ويحتمل « إَلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » الآن أو « مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » فيما بعد من مستقبل الزمان على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فيكون فيه دليل على جواز تأخير البيان عن وقت لا يقتضيه إلى تعجيل الحاجة .

الخامسة - قوله تعالى : « غَيْرَ مَحْلَى الصَّيْدِ » أى ما كان صيدا فهو حلال في الإحلال دون الإحرام ، وما لم يكن صيدا فهو حلال في الحالين . واختلف النحاة في « إَلَّا مَا يُتْلَى » هل هو استثناء أولا ؟ فقال البصريون : هو استثناء من « يَهْمَةُ الْأَنْتِصَامِ » و « غَيْرَ مَحْلَى الصَّيْدِ » استثناء آخر أيضا منه ؛ فلا استثناءان جميعا من قوله : « يَهْمَةُ الْأَنْتِصَامِ » وهى المستثنى منها ؛ التفسير : إَلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ إَلَّا الصَّيْدَ وأنتم محرمون ؛ بخلاف قوله : « إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ، إَلَّا آلَ لُوطَ »<sup>(٣)</sup> على ما يأتى . وقيل : هو مستثنى مما يليه من الاستثناء ؛ فيصير بمنزلة قوله عز وجل : « إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ » ولو كان كذلك لوجب إباحة الصيد في الإحرام ؛ لأنه مستثنى من المحظور إذ كان قوله تعالى : « إَلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ »

(١) رواية مسلم والشافعي : « كل ذى ناب من السباع حرام » .

(٢) راجع ج ١٨ ص ١٧ . (٣) راجع ج ١٠ ص ٣٦ .



مستثنى من الإباحة ، وهذا وجه ساقط ، فإذا معناه أحلت لكم بهيمة الأنعام شرع على الصيد وأنتم حرم إلا ما ينزل عليكم يسوى الصيد . ويجوز أن يكون معناه أيضا أوفوا بالعقود غير محل الصيد وأحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما ينزل عليكم . وإجازة الفداء أن يكون « إلا ما ينزل عليكم » في موضع رفع على البدل على أن يعطف بالألف كما يعطف بلا ، ولا يميزه البصريون إلا في النكرة أو ما قاربها من [ أسماء ] الأجناس نحو جاء القوم إلا زيدا . والنصب عنده بأن « غير محل الصيد » نصب على الحال مما في « أوفوا » ، قال الأخفش ، بأنها الذين آمنوا أوفوا بالعقود غير محل الصيد . وقال غيره : حال من الكاف والميم في « لكم » والتفدير ، أحلت لكم بهيمة الأنعام غير محل الصيد . ثم قيل : يجوز أن يرجع الإحلال إلى الناس ، أي لا يطعوا الصيد في حال الإحرام ، ويجوز أن يرجع إلى الله تعالى أي أحلت لكم البهيمة إلا ما كان صيدا في وقت الإحرام كما تقول : أحلت لك كذا غير مبيع لك يوم الجمعة . فإذا قلت يرجع إلى الناس فالمعنى : غير محلين الصيد ، غلظت التوقيف .

السادسة - قوله تعالى : ( وأنتم حرم ) يعني الإحرام بالجمعة والعبرة ، يقال : وجب حرام وقوم حرم إذا أحرموا بالجمعة ، ومنه قول الشاعر .

فقلت لها فئت إليك فأتيت . حرام وإني بعد ذلك لبيب

أي ملب ، وسمى ذلك إحراما لما يحرمه من دخل فيه على نفسه من النساء والطيب وغيرها . ويقال : أحرم دخل في الحرم ، فيحرم صيد الحرم أيضا . وقرأ الحسن وإبراهيم ويحيى بن وثاب « حرم » بسكون الزاء ، وهي لغة تميمية يقولون في رسل : رسل وفي كُتب كُتب ونحوه .

السابعة - قوله تعالى : ( إن الله يحكم ما يريد ) تقوية لهذه الأحكام الشرعية المخالفة لمعهود أحكام العرب ، أي فانت يا محمد السامع لتلك التي عهدت من أحكامهم تنبه ، فإن الذي هو مالك الكل « يحكم ما يريد » « لا معقب لحكمه » يسرع ما يشاء كما يشاء .

(٢) هو الصلح في كتب في زعم .

(٣) قوله حرم في كتب .

(٤) فتح ١٩ ص ٢٢٤ .

قوله فقال : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا أَسْمَاءَ  
الْحَرَامِ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا ءَامِينَ آلِيَتِ الْحَرَامِ يَتَفَتَحُونَ فَضْلًا  
مِنْ رَبِّهِمْ وَيَرْضَوْنَ وَإِذَا حُلَّتُمْ فَاكْضَاذُوا وَلَا يُجِيرُكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ  
أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْبُدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ  
وَالْتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنْفِ وَالْعُدْوَانِ وَأَنفُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ  
شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾

فيه ثلاث عشرة مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ﴿ لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ ﴾ خطاب للؤمنين حقاً ، أى لا تفتدوا حدود الله  
فى أمر من الأمور ، والشعائر جمع شعيرة على وزن قبيلة . وقال ابن فارس : ويقال للواحدة  
شعارة ، وهو أحسن . والشعيرة البدنة تُهدى ، وإشعارها أن يُحزَّ سنامها حتى يسيل منه الدم  
فيعلم أنها هدى . والإشعار الإعلام من طريق الإحساس ، يقال : أشعر هذبه أى جعل له  
علامة ليُعرف أنه هدى ، ومنه المشاعر المعالم ، واحداً مشعرومى المواضع التى قد أشعرت  
بالعلامات . ومنه الشعر ، لأنه يكون بحيث يقع الشعور ، ومنه الشاعر ، لأنه يشعر بفطنته  
لما لا يفتن له غيره ، ومنه الشعير لشعرته التى فى رأسه ، فالشعائر على قول ما أشعر من  
الحيوانات تُهدى إلى بيت الله ، وعلى قول جميع مناسك الحج ، قاله ابن عباس . وقال مجاهد :  
الصفاء والمرورة والهدى والبذن كل ذلك من الشعائر . وقال الشاعر :

فَتَقَاتَهُمْ جِيلاً وَجِيلاً تَرَاهُمْ • شَعَائِرُ فَإِنْ هِيَ تَقْرُبُ<sup>(١)</sup>

وكان المشركون يحجون ويعتَمرون ويُهدون فأراد المسلمون أن يغيروا عليهم ، فأنزل الله تعالى :  
« لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ » . وقال عطاء بن أبى رباح : شعائر الله جميع ما أمر الله به ونهى عنه .  
وقال الحسن : دين الله كله ، كقوله : « ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ »<sup>(٢)</sup>  
أى دين الله .

(١) البيت كما رواه السان ، ولأوجه : قاتلهم - بهم يتعزب . (٢) راجع ١٢ ص ٥٦ .

قلت : وهذا القول هو الراجح الذي يقدّم على غيره لمعومه - وقد اختلف العلماء في إشارته المذمومة هي :

الثانية - فأجازه الجمهور ، ثم اختلفوا في أي جهة يُسَمَّرُ ؟ فقال الشافعي وأحمد وأبو ثور : يكون في الجانب الأيمن ، ورؤى عن ابن عمر . وثبت عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر ناقته في صفقة سنامها الأيمن ، أخرجه مسلم وغيره وهذا الصحيح ، ورؤى أنه أشعر بُذنه من الجانب الأيسر ، قال أبو هريرة عن عبد البر : هذا عندى حديث منكر من حديث ابن عباس ، والصحيح حديث مسلم عن ابن عباس ، قال : ولا يصح عنه غيره . وصفعة السنام جانبه ، والسنام أعلى الظهر . وقالت طائفة : يكون في الجانب الأيسر ، وهو قول مالك ، وقال : لا بأس به في الجانب الأيمن . وقال مجاهد : من أين الجانبين شاء ، وبه قال أحمد في أحد قوليه . ومنع من هذا كله أبو حنيفة وقال : إنه تعذيب للحيوان ، والحديث برّد عليه ، وأيضاً فذلك يجري مجرى الوسم الذي يُصرف به الملك كما تقدّم ، وقد أُوغِّلَ ابن العربي على أبي حنيفة في الرد والإنكار حين لم ير الإشمار فقال : كأنه لم يسمع بهذه الشعيرة في الشريعة ! هل أشهر منه في العلماء .

قلت : والذي رأيته منصوصاً في كتب علماء الحنفية الإشمار مكروه من قول أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد ليس بمكروه ولا سنة بل هو مباح ، لأن الإشمار لما كان إعلالاً كان سنة بمنزلة التقليد ، ومن حيث أنه جرح ومثله كان حراماً ، فكان مشتملاً على السنة والبدعة بفعل مباح . ولأبي حنيفة أن الإشمار مثله وأنه حرام من حيث إنه تعذيب للحيوان فكان مكروهاً ، وما رؤى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان في أول الابتداء حين كانت العرب تقب كل مال إلا ما جعل هدباً ، وكانوا لا يعرفون المذمومة إلا بالإشمار ثم زال لزوال العذر ، هكذا رؤى من ابن عباس . وحكى عن الشيخ الإمام أبي منصور المسائدي رحمه الله تعالى أنه قال : يحتمل أن أبا حنيفة كره إشمار أهل زمانه وهو المبالة في البضع على وجه يخاف منه الشراية<sup>(١)</sup> ، أما ما لم يحاوز الحد فبطل كما كان يفعل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) السراية : هي من قول الفقهاء .. سرى الجرح إلى النفس أي دام له حتى حدثت منه الموت . ويستفاد من المصباح .

الله عليه وسلم فهو حسن ؛ وهكذا ذكر أبو جعفر الطحاوي . فهذا اعتذار علماء الحنفية لأبي حنيفة عن الحديث الذي ورد في الإشعار، فقد سمعوه ووصل إليهم وعليهم ؛ قالوا : وعلى القول بأنه مكروه لا يصير به أحد محرماً ؛ لأن مباشرة المكروه لا تعد من المناسك .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ) أسم مفرد يدل على الجنس في جميع الأشهر الحرم وهي أربعة : واحد فرد وثلاثة سرد<sup>(١)</sup> ، يأتي بيانها في « براءة » ؛ والمعنى : لا تستحلوها للقتال ولا للجارة ولا لتبطلوها ؛ فإن استبدلها استحلل ، وذلك ما كانوا يفعلونه من النسئ ؛ وكذلك قوله : « وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ » أي لا تستحلوه ، وهو على حذف مضاف أي ولا ذوات القلائد جمع قلادة . فهي سبحانه عن استحلل الهدي جملة ، ثم ذكر المقلد منه تأكيداً ومبالغة في التنبيه على الحرمة في التقليد .

الرابعة - قوله تعالى : ( وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ) الهدي ما أهدي إلى بيت الله تعالى من ناقة أو بقرة أو شاة ؛ الواحدة هدية وهدي . فمن قال : أراد بالشعائر المناسك قال : ذكر الهدي تنبيهاً على تخصيصها . ومن قال : الشعائر الهدي قال : إن الشعائر ما كان مشعراً أي معلماً بإسالة التعم من سنامه ، والهدي ما لم يشعر ، آكفى فيه بالتقليد . وقيل : الفرق أن الشعائر هي البدن من الأضام . والهدي البقر والغنم والطياب وكل ما يهدي . وقال الجمهور : الهدي طام في جميع ما يتقرب به من الذبائح والصدقات ؛ ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « الْمُبَكَّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَالْمُهْدَى بِدَنَةٍ » إلى أن قال : « كَالْمُهْدَى بَيْضَةً » فسماها هدياً ؛ وتسمية البيضة هدياً لا محمل له إلا أنه أراد به الصدقة ؛ وكذلك قال العلماء : إذا قال جعلت ثوبي هدياً فعليه أن يتصدق به ؛ إلا أن الإطلاق إنما ينصرف إلى أحد الأصناف الثلاثة من الإبل والبقر والغنم ، وسوقها إلى الحرم وذبحها فيه ، وهذا إنما تلقى من عرف الشرع في قوله تعالى : « فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » وأراد به الشاة ؛ وقال تعالى : « يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغُلَامَةِ » وقال تعالى : « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْمَعْرَةِ إِلَى الْحَجِّ

(١) سرد : متابة .

(٢) رابع ج ٨ ص ٧١ .

(٣) رابع ج ٢ ص ٣٦٥ .

(٤) رابع ص ٣١٢ من هذا الجزء .

فَآتَيْنَاهُ مِنَ الْهَدْيِ ۖ وَأَقْبَلَهُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ۖ وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَ تَوْبِي هَدْيٌ يَعْمَلُ تَمَنِّي فِي هَدْيٍ ۖ « وَالْقَلَانِدُ » مَا كَانَ النَّاسُ يَقْلُدُونَهُ أَمَةً لَهُمْ ۖ فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ ، أَيْ وَلَا أَحْصَاءَ الْقَلَانِدُ ثُمَّ تُسَخَّ . قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ : آيَاتُنَا نَسَخَتْنَا مِنْ « الْمَائِدَةِ » آيَةُ الْقَلَانِدِ وَقَوْلُهُ : « فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » وَأَمَّا الْقَلَانِدُ فَنَسَخَهَا الْأَمْرُ بِقَسْلِ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ كَانُوا فِي أَيْ شَهْرٍ كَانُوا ۖ وَأَمَّا الْأُخْرَى فَنَسَخَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بِهِمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » عَلَى مَا بَاقٍ ۖ وَقِيلَ : أَرَادَ بِالْقَلَانِدِ نَفْسَ الْقَلَانِدِ ۖ فَهُوَ نَهَى عَنْ اخْتِذِ لِحَاءِ شَجَرِ الْحَرَمِ حَتَّى يَقْلُدَ بِهِ طَلَبًا لِلْأَمْنِ ۖ فَالْهَذَا بِمَجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ وَمُطَرِّفِ بْنِ الشَّخِيرِ ۖ وَأَقْبَلَهُ ۖ وَحَقِيقَةُ الْهَدْيِ كُلُّ مَعْلُومٍ لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ عِوَضٌ ۖ وَأَتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ مِنْ قَالَ : « يَهْدِي عَلَى » هَدَى أَنَّهُ يَبْعَثُ بَيْنَهُ إِلَى مَكَّةَ ۖ وَأَمَّا الْقَلَانِدُ فَهُوَ كُلُّ مَا عُلِقَ عَلَى اسْمَةِ الْمَهْدَايَا وَأَعَانَهَا مِلَامَةٌ أَنَّهُ يَهْدِي بِحَبَانِهِ ۖ مِنْ نَعْلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَهِيَ سُنَّةُ إِبْرَاهِيمَ بَقِيَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَقْرَبَهَا الْإِسْلَامُ ، وَهِيَ سُنَّةُ الْبَقَرِ وَالنَّمْرِ ۖ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا فَقْلُدَهَا ۖ أَخْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ۖ وَإِلَى هَذَا صَارَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : الشَّافِعِيُّ وَاحْمَدٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ ۖ وَأَنكَرَهُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُ الزَّوَالِي وَكَانَتْهُمْ لَمْ يَلْفَهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ فِي تَقْلِيدِ النَّمْرِ ، أَوْ بَلَغَ لَكُنْهُمْ رَدُّهُ لِأَنَّهُ فَرَادِ الْأَسْوَدَ بِهِ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ۖ فَالْقَوْلُ بِهِ أَوَّلَى ۖ وَأَقْبَلَهُ ۖ وَأَمَّا الْبَقَرُ فَإِنَّ كَانَتْ لَهَا اسْمَةٌ أُشْعِرَتْ كَالْبُذْنِ ۖ قَالَ أَبُو عَمْرٍو ۖ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ۖ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تَقْلُدُ وَتُسَمَّرُ مُطْلَقًا وَلَمْ يَفْرُقُوا ۖ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : تَقْلُدُ وَلَا تُسَمَّرُ ۖ وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ إِذْ لَيْسَ لَهَا سَمٌ ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِالنَّمْرِ مِنْهَا بِالْإِبِلِ ۖ وَأَقْبَلَهُ ۖ

الخامسة — وَأَتَّفَقُوا فِيمَنْ قُلَّدَ بِدَنَةِ عَلَى نِيَّةِ الْإِحْرَامِ وَسَاقَهَا أَنَّهُ يَصِيرُ مُحْرَمًا ۖ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « لَا تَحِلُّوا شِمَائِرَ اللَّهِ » إِلَى أَنْ قَالَ : « فَاصْطَادُوا » وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِحْرَامَ لَكِنْ لَمَّا ذَكَرَ التَّقْلِيدَ عُرِفَ أَنَّهُ بِمِثْلَةِ الْإِحْرَامِ ۖ

السادسة - فإن بعث بالهدى ولم يسق بنفسه لم يكن محرماً؛ لحديث عائشة قالت :  
 أنا قُلتُ فلا بد هَدَيْ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ؛ ثم قَلَدَها بيدي ، ثم بعث بها مع  
 أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحلَّ الله له حتى يُخْرِجَ الهدى ؛ أخرجه  
 البخاري ، وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحق وجمهور العلماء . وروى عن  
 ابن عباس أنه قال : يصير محرماً ؛ قال ابن عباس : من أهدى هدياً حُرِّمَ عليه ما يُحرَّم على الحاج  
 حتى يُخْرِجَ الهدى ؛ ورواه البخاري ؛ وهذا مذهب ابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبيرة ،  
 وحكاها الخطابي عن أصحاب الرأي ؛ واحتجوا بحديث جابر بن عبد الله قال : كنت عند النبي  
 صلى الله عليه وسلم جالساً فقد قبضه من جيبه ثم أخرجه من رجليه ، فنظر القوم إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال : ” إني أمرتُ بِئذِي التي بعثتُ بها أن تُقْلَدَ وتُسْعَرَ على مكان كذا  
 وكذا فلبستُ قيصي ونسبتُ فلم أكن لأُخرج قيصي من رأسي “ وكان بعث بِئذنه وأقام  
 بالمدينة . في إسناد عبد الرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة وهو ضعيف . فإن قُلْدَ شاة وتوجه  
 معها فقال الكوفيون : لا يصير محرماً ؛ لأن قُلْدَ الشاة ليس بمسنون ولا من الشعائر ؛ لأنه يخاف  
 عليها الذئب فلا تصل إلى الحرم بخلاف البدن ؛ فإنها تُترك حتى ترد الماء وترعى الشجر وتصل  
 إلى الحرم . وفي صحيح البخاري عن عائشة أم المؤمنين قالت : قُلتُ فلائدها من عَهْنٍ كان  
 عندي . العَهْنُ الصوف المصبوغ ؛ ومنه قوله تعالى : « وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ » .

السابعة - ولا يجوز بيع الهدى ولا هبته إذا قُلْدَ أو أُشْعِرَ ؛ لأنه قد وجب ، وإن مات  
 مُوجِبُهُ لم يُورَثْ عنه ونَقَذَ لوجهه ؛ بخلاف الأُضحية فإنها لا تجب إلا بالذبح خاصة عند مالك  
 إلا أن يوجبها بالقول ؛ فإن أوجبها بالقول قبل الذبح فقال : جعلتُ هذه الشاة أُضحيةً تميتُ ؛  
 وعليه ؛ إن تلفت ثم وجدها أيام الذبح أو بعدها ذَبَحَها ولم يُخْزَلْ بيعُها ؛ فإن كان أشتري أُضحيةً  
 غيرها ذبحهما جميعاً في قول أحمد وإسحق . وقال الشافعي : لا يبدلُ عليه إذا ضلَّت أو سُرِقَتْ ،  
 إنما الإبدال في الواجب . وروى عن ابن عباس أنه قال : إذا ضلَّت فقد أجزأت . ومن

مات يوم التعر قبل أن يُصْحَى كانت نَحْيَتُهُ موروثة عنه كسائر ما به بخلاف الهدي . وقال أحمد وأبو ثور : تذبح بكل حال . وقال الأوزاعي : تذبح إلا أن يكون عليه دين لا وقاه له إلا من تلك الأضحية فتُبَاع في ذَبْنِهِ . ولو مات بعد ذبحها لم يرثها عنه ورثته ، وصنعوا بها من الأكل والصدقة ما كان له أن يصنع بها ، ولا يقتسمون لحمها هل ميل الميراث . وما أصاب الأضحية قبل الذبح من العيوب كان على صاحبها بدلها بخلاف الهدي ، هنا تحصيل مذهب مالك . وقد قيل في الهدي على صاحبه البدل ، والأول أصوب . والله أعلم .

الثامنة — قوله تعالى : ( وَلَا آمِينَ آلَيْتَ الْحَرَامَ ) يعني القاصدين له ، من قولهم أئمت كذا أى قصده . وقرأ الأنعمش : « ولا آمى البيت الحرام » بالإضافة كقوله : « فَيَرْجُلُ الصَّيْدُ » والمعنى : لا تمنعوا الكفار القاصدين البيت الحرام على جهة التبعّد والقربة ، وعليه فليل ما في هذه الآيات من نهى عن شرك ، أو مراعاة حرمة له بفسادة ، أو أم البيت فهو كله منسوخ بآية السيف في قوله : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » وقوله : « فَلَا يَرْجُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ مَا بِهِمْ هَذَا » فلا يمكن المشرك من الحج ، ولا يؤمن في الأشهر الحرم وإن أهدى وقلة وحج ، روى عن ابن عباس وقاله ابن زيد هل ما بآتى ذكره . وقال قوم : الآية محكمة لم تنسخ وهى في المسلمين ، وقد نهى الله عن إكفانه من يقصد به من المسلمين . والنهى عام في الشهر الحرام وغيره ، ولكنه خص الشهر الحرام بالذكز تحظيا وتفضيلا ، وهذا يمتشى على قول عطاء ، فإن المعنى لا يحلوا معالم الله ، وهى أمره ونهيه وما أعلم الناس فلا تحلوه ، ولذلك قال أبو ميسرة : هى محكمة . وقال مجاهد : لم ينسخ منها إلا « الْقَلَائِدَ » وكان الرجل يتقلد بنى من لحاء الحرم فلا يقرب فنسخ ذلك . وقال ابن جريج : هذه الآية نهى عن المجامح أن تقطع سبلهم . وقال ابن زيد : نزلت الآية عام الفتح ورسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ، جاء أناس من المشركين ينجون ويمتدرون فقال المسلمون : يا رسول الله إنما هؤلاء مشركون فلن ندعهم إلا أن نغير عليهم ، فقل القرآن « وَلَا آمِينَ آلَيْتَ الْحَرَامَ » . وقيل :

كان هذا لأمر شريح بن صَيْبَةَ الْبَكْرِ - و يلقب بالحطم - أخذته جند رسول الله عليه وسلم وهو في عمره فتركت هذه الآية، ثم نسخ هذا الحكم كما ذكرنا . وأدرك الحطم هذا ردة اليأسمة فقتل مرتدًا وقد روي من خبره أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وحلف خيله خارج المدينة فقال : إلام تدعو الناس ؟ فقال : " إلى شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة " فقال : حسن ، إلا أن لي أمراء لا أقطع أمرا دونهم ولعل أسلم وأتى بهم ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه : " يدخل عليكم رجل يتكلم بلسان شيطان " ثم خرج من عنده فقال عليه الصلاة والسلام : " لقد دخل بوجه كافر ونرج بقاء عادر وما الرجل بمسلم " . فترسح المدينة فاستاقه ، فطلبوه فعجزوا عنه ، فاطلق وهو يقول :

قد لفتها الليل بسوق حطم<sup>(١)</sup> • ليس راعي إبل ولا غنم<sup>(٢)</sup>  
ولا يجزأ على ظهر وضيم<sup>(٣)</sup> • باتوا نياما وأبن هنيد لم يتم<sup>(٤)</sup>  
بات بياسيا غيلام كالزلم<sup>(٥)</sup> • خدج الساقين خفاق القدم<sup>(٦)</sup>

فلما خرج النبي صلى الله عليه وسلم عام الفضة سمع تلبية تحاج الإمامة فقال : " هذا الحطم وأصحابه " . وكان قد قلد مناب من سرح المدينة وأهداه إلى مكة ، فوجهوا في طلبه ، فتركت الآية ، أي لا تحلوا ما أشعر الله وإن كانوا مشركين ، ذكره ابن عباس .

التاسعة - وعلى أن الآية محكمة قوله تعالى : « لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ » يوجب إنعام أمور المناسك ؛ ولهذا قال العلماء : إن الرجل إذا دخل في الحج ثم أفسده فعليه أن يأتي بجميع أفعال الحج ، ولا يجوز أن يترك شيئا منها وإن فسد حجه ، ثم عليه القضاء في السنة الثانية . قال أبو الليث السمرقندي : وقوله تعالى : « وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ » منسوخ بقوله : « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً » وقوله : « وَلَا أَلْهَدَى وَلَا الْفَلَايِدَ » محكم لم ينسخ ؛ فكل من قلد الهدى

- (١) في ز : الكدى وفي أسباب الزول الواحدى : تزلت في الخطم واسمه شريح بن ضيع الكندى .
- (٢) السرح : المال السهم . (٣) رجل حطم وحطمة : إذا كان قليل الرحمة الشائبة يشتم بعضا ببعض .
- (٤) الوضيم : كل شيء يوضع عليه ألثم من خشب أو حصى يوق به من الأرض .
- (٥) الزلم : ( يفتح الزاي وصها ) القندح ؛ والجمع الأزلام ، وهي البهام التي كان أهل الجاهلية يستفدون بها .
- (٦) خدج الساقين : عظيمهما . (٧) خفاق القدم : عريض صدر القدمين .
- (٨) الفضة : فضاء العرة التي أحضرها . (٩) في ج : وز : الكعبة . (١٠) راجع ج ٨ ص ١٢٦ .



ونوى الإحرام صار محرماً لا يجوز له أن يحمل بدليل هذه الآية ؛ فهذه الأحكام معطوف بعضها على بعض ؛ بعضها منسوخ وبعضها غير منسوخ .

المباشرة - قوله تعالى : ﴿ يَتَتَّبِعُونَ فُضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا ﴾ قال فيه جمهور المفسرين : معناه يتبعون الفضل والأرباح في التجارة ، ويتبعون مع ذلك رضوانه في ظنهم وطمعهم . وقيل : كان منهم من يتبع في التجارة ، ومنهم من يطلب بالبحر رضوان الله وإن كان لا يناله ؛ وكان من العرب من يعتقد جزاء بعد الموت ، وأنه يبعث ، ولا يبعد أن يحصل له نوع تخفيف في النار . قال ابن عطية : هذه الآية استتلاف من الله تعالى للعرب ولطف بهم ؛ لتبسط النفوس ، ولتدخل الباس ، ويردون الموسم فيستمعون القرآن ، ويدخل الإيمان في قلوبهم وتقوم عندهم النجحة كالذي كان . وهذه الآية نزلت عام الفتح فنسخ الله ذلك كله بعد عام سنة تسع ؛ إذ حج أبو بكر ونودي الناس بسورة « براءة » .

الحادية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ أمر بإباحة - بإجماع الناس - رفع ما كان محظوراً بالإحرام ؛ حكاه كثير من العلماء وليس بصحيح ، بل صفة « أفل » الواردة بعد الحظر على أصلها من الوجوب ؛ وهو مذهب القاضي أبي الطيب وغيره ؛ لأن المقتضى للوجوب قائم وتقدم الحظر لا يصلح ما نأى ؛ دليله قوله تعالى : « فَإِذَا أَسْلَحَ الْأَشْهُرُ الْحَرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ <sup>(١)</sup> » فهذه « أفل » على الوجوب ؛ لأن المراد بها الجهاد ، وإنما فهمت الإباحة هناك وما كان مثله من قوله : « فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا <sup>(٢)</sup> » فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَوْفَرُوا <sup>(٣)</sup> » من النظر إلى المعنى والإجماع ، لا من صفة الأمر . والله أعلم .

الثانية عشرة - قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدَّكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ أي لا يمحلتكم ؛ عن ابن عباس وقسادة ، وهو قول الكسائي وأبي العباس . وهو يتعدى إلى مفعولين ؛ يقال : جرمي كذا على بفضك أي حلتني عليه ؛ قال الشاعر <sup>(٤)</sup> :  
ولقد طعنت أبا عيينة طعنة • جرمت فزارة بعدها أن يفضبوا

(١) راجع ج ٨ ص ٧١ . (٢) راجع ج ١٨ ص ١٠٨ . (٣) راجع ج ٣ ص ٩٠ .  
(٤) هو أبو أسماء بن الضريفة ، ويقال : هو عتبة بن عفيف . وطعت (فتح التاء) لأنه يخاطب كزنا المثل وريته ، وقيل البيت : يا كزنا إنك قد قلت بخارس • بطل إذا حاب الكفاة وبسيرا  
وكان كزنا قد طعن أبا عيينة ، وهو من بني جذيمة بن بدر بن قريظة (السان) .

وقال الأخفش : أي ولا يُحْكَم . وقال أبو عبيدة والقرءاء : معنى « لَا يُحْكَمَنَّكُم » أي لا يكسبكنم بعض قوم أن تندوا الحق إلى الباطل ، والمعدل إلى الظلم ، قال عليه السلام : « أَذْ أَلَامَانَةُ إِلَى مَنْ أَتَمَّنَكَ وَلَا تُحْنُ مِنْ خَائِكَ » وقد مضى القول في هذا . ونظير هذه الآية « قَدْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ » وقد تقدم مستوفى . ويقال : فلان بجرمة أهله أي كاسهم ؛ فالجرمة والجارم بمعنى الكاسب . وأجرم فلان أي اكتسب الإثم ؛ ومنه قول الشاعر <sup>(١)</sup> :

جرمة ناهض في رأس نبي • ترى لِعِظَامِ مَا جَمَعَتْ صَلِيًّا

معناه كاسب قوت ، والصليب <sup>(٢)</sup> ألودك ، وهذا هو الأصل في بناء ج ر م . قال ابن فارس : يقال جرم وأجرم ، ولا جرم بمثلة قولك : لا بد ولا محالة ؛ وأصلها من جرم أي اكتسب ، قال : • جَرَمْتُ فَرَّارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَنْقُضُوا •

وقال آخر :

يا أيها المشتكى عكلاً وما جرمت • إلى القبايل من قنيل وإباس

ويقال : جرم يحرم جرماً إذا قطع ؛ قال الزماني على بن عيسى : وهو الأصل ؛ لجرم بمعنى حَمَلَ عَلَى الشَّيْءِ لِقَطْعِهِ مِنْ فِئْرِهِ ، وجرم بمعنى كَسَبَ لِقَطْعَانِهِ إِلَى الْكَسْبِ ، وجرم بمعنى حق لأن الحق يقطع عليه . وقال الخليل : « لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ » لقد حق أن لهم العذاب . وقال اليكسابي : جرم وأجرم لغتان بمعنى واحد ، أي اكتسب . وقرأ ابن مسعود « يُحْرِمَنَّكُمْ » بضم الياء ، والمعنى أيضاً لا يكسبنكم ؛ ولا يعرف البصريون الضم ، وإنما يقولون : جرم لا غير . والشأن البض . وقرئ بفتح النون وإسكانها ؛ يقال : شَنِتَّ الرَّجُلَ أَشْنُوهُ شَنْأً وَشَنْأَةً وَشَنْأَةً

(١) راجع ج ٢ ص ٣٥٦ وما بعدها .

(٢) هو أبرخراش الهفلى يذكر طاباً شبه فرسه بها يد وانهاض فرخ الطاب ، والنيق أربع موضع في الجبل .

(٣) ألودك : دم الحم . (٤) عكل (بالضم) : أبقريسة فيهم غيرة ، أحمر هوف بن عبد مناة

حضته أمة تدعى عكل قطب بها . « الفاموس » . (٥) راجع ج ١٠ ص ١٢٠ .

وَسَنَأْتِيَنَّكَ بِنَصْحٍ قَوْمٌ بِصَدْرِهِمْ إِيَّاكُمْ أَنْ تَعْتَدُوا ؛  
 والمراد بنصيحكم قوماً ، فأضاف المصدر إلى المفعول . قال ابن زيد : لما صد السامعون عن  
 البيت عام الحديبية مر بهم ناس من المشركين يريدون العمرة ؛ فقال السامعون : نصيحتهم  
 كما صدنا أصحابهم ، فزلت هذه الآية ؛ أى لا تعتدوا على هؤلاء ، ولا تصدوهم ﴿ أَنْ صَدُّوْكُمْ ﴾  
 أصحابهم ، بفتح الهمزة مفعول من أجله ؛ أى لأن صدوكم . وقرأ أبو عمرو وابن كثير بكسر  
 الهمزة « إِنْ صَدُّوْكُمْ » وهو اختيار أبي عبيد . وروى عن الأعمش « إِنْ يَصَدُّوْكُمْ » . قال  
 ابن عطية : فإن لجزء ؛ أى إن وقع مثل هذا الفعل في المستقبل . والقراءة الأولى أمكن  
 في المعنى . وقال النحاس : وأما « إِنْ صَدُّوْكُمْ » بكسر « إِنْ » فالعلماء حلّوها بالنحو والحديث  
 والنظر بمنعون القراءة بها لأشياء ؛ منها أن الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان ، وكان المشركون  
 صدوا السامعين عام الحديبية سنة ست ، فالصد كان قبيل الآية ؛ وإذا قرئ بالكسر لم يجوز  
 أن يكون إلا بعده ؛ كما تقول : لا تعطي فلانا شيئاً إن قاتلك ، فهذا لا يكون إلا للمستقبل ،  
 وإن فتحت كان للماضي ، فوجب على هذا ألا يجوز إلا « أَنْ صَدُّوْكُمْ » . وأيضاً فلولم  
 يصح هذا الحديث لكان الفتح واجباً ؛ لأن قوله : « لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ » إلى آخر الآية يدل  
 على أن مكة كانت في أيديهم ، وأنهم لا ينهاون عن هذا إلا وهم قادرون على الصد عن البيت  
 الحرام ، فوجب من هذا فتح « أَنْ » لأنه لما مضى . ﴿ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ في موضع نصب ؛ لأنه  
 مفعول به ، أى لا تجزمتكم شأن قوم الاعتداء . وأنكر أبو حاتم وأبو عبيد « شَتَان » بإسكان  
 النون ؛ لأن المصادر إنما تأتي في مثل هذا متحركة ؛ وخالفهما غيرهما وقال : ليس هذا  
 مصدراً ولكنه اسم الفاعل على وزن كسلان وغضبان .

الثالثة عشرة — قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ قال الأخفش : هو مفعول  
 من أول الكلام ، وهو أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى ؛ أى يُعين بعضكم بعضاً ،  
 وتعاونوا على ما أمر الله تعالى وأعملوا به ، وأتوا عما نهى الله عنه وأمتنعوا منه ؛ وهذا موافق  
 لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الدال على الخير كفاعله » . وقد قيل :

الذال على الشرك صامه . ثم قيل : البر والتقوى لفظان بمعنى واحد ، وكثر باختلاف اللفظ تأكيداً ومبالغة ، إذ كل بر تقوى وكل تقوى بر . قال ابن عطية : وفي هذا تسامح ما ، والعرف في دلالة هذين اللفظين أن البر يتناول الواجب والمستدوب إليه ، والتقوى رعاية الواجب ، فإن جعل أحدهما بدل الآخر فيجوز . وقال المسوردي : ندب الله سبحانه إلى التعاون بالبر وقرنه بالتقوى له ؛ لأن في التقوى رضا الله تعالى ، وفي البر رضا الناس ، ومن جمع بين رضا الله تعالى ورضا الناس فقد تمت معادته وعمت نعمته . وقال ابن خوزينداف في أحكامه : والتعاون على البر والتقوى يكون بوجوده ؛ فواجب على العالم أن يعين الناس بعلمه فيعلمهم ، ويعينهم بالشيء ، والشجاع بشجاعته في سبيل الله ، وأن يكون المسلمون متظاهرين كاليد الواحدة " المؤمنون شكافؤ دملؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم " . ويجب الإعراض عن المتمدى وترك النصرة له وردّه عما هو عليه . ثم نهى فقال : ( وَلَا تَسَاوَوْا عَلَى الْإِيمَةِ وَالْمُذْنِبِ ) وهو الحكم اللاحق عن الجرائم ، وعن « الْمُذْنِبِ » وهو ظلم الناس . ثم أمر بالتقوى وتوعد توعداً مجملًا فقال : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ) .

قوله تعالى : حَرِّمْتُ عَلَيْكَ الْمَيِّتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخِتِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ، وَالْمُنْخَفَةَ وَالْمَوْفُودَةَ وَالْمُتَرَدِّدَةَ وَالنَّطِيعَةَ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّبْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فَسُقُ الْيَوْمَ بِئْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَحْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْرِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٦﴾

(١) في ذ : فيعلمهم ويعينهم . وفيها : كاليد الواحدة شكافؤ دملؤهم الخ .

(٢) تفسير « لا تهم » كافي « ابن عطية » .

فيه ست وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْمَيِّتُ وَلَهُمُ الْفَتْحُ وَمَا أُولَئِكَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ )

تقدم القول فيه في البقرة .<sup>(١)</sup>

الثانية - قوله تعالى : ( وَالْمُتَحَنِّنُ ) هي التي تموت خنقا ، وهو حبس النفس سواء

فعل بها ذلك آدمي أو أنفق لها ذلك في جبل أو بين هودين أو نحوه . وذكر قتادة :

أن أهل الجاهلية كانوا يخفون الشاة وغيرها فإذا ماتت أكلوها ، وذكر نحوه ابن عباس .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَالْمَوْقُودَةُ ) الموقودة هي التي ترى أو تضرب بمجر أو عصا

حتى تموت من غير تذكية ، عن ابن عباس وألحسن وقاتدة والضحاك والسدي ، يقال منه :

وَقَدَّ يَقْدُ وَقْدًا وَهُوَ وَقِيدٌ ، وَالْوَقْدُ شِدَّةُ الضَّرْبِ ، وَفُلَانٌ يَقْدُ أَيْ مَضْغُ ضَرْبًا . قال قتادة :

كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ويأكلونه . وقال الضحاك : كانوا يضربون الأنعام بالخشب

لأهلهم حتى يقتلونها فأكلوها ، ومنه المقتولة بقوس البندق . وقال الفرزدق :

شَفَارَةُ يَقْدُ الْفَيْصِلَ بِرِجْلِهَا • فَطَارَةُ لِقَسْوَادِمِ الْأَبْكَارِ<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح مسلم عن عدني بن حاتم قال : قلت يا رسول الله فإني أرى بالمرأض الضيد فأصيب ،

فقال : " إذا وميت بالمرأض نَحَزَقَ فَكُلْهُ وَإِنْ أَصَابَهُ يَعْزِضُهُ فَلَا تَأْكُلْهُ " وفي رواية " فإنه

وَقِيدٌ " . قال أبو عمر : اختلف العلماء قديما وحديثا في الصيد بالبندق وانجر والمرأض ،

فمن ذهب إلى أنه وَقِيدٌ لم يجره إلا ما أدرك ذكاته ، على ما روى عن ابن عمر ، وهو قول مالك

وأبي حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي . وخالفهم الشافعيون في ذلك ، قال الأوزاعي

في المرأض ، كُلُّهُ نَحَزَقٌ أَوْ لَمْ يَحَزَقْ ، فقد كان أبو الدرداء وقضالة بن عبيد وعبد الله بن عمر

(١) كذا في الأصول وهي سبع وعشرون . (٢) راجع ج ٢ ص ٢١٦ وما بعدها .

(٣) الشفارة : هي الناقة ترزع فوائها تضرب . أقصر : الحلب بالسباة والوسط ويستين طرف الإبهام .

وخلفا الضرع المقتدان : هما القادمان وجه القوادم . والأبكار تحلب ظرا ، لأنه لا يستمكن أن يحلبها ضبا لقصر

الخلف لأنها صغار . (٤) المرأض : سهم يرى به بلا ديش ، وأكبر ما يغيث بمرض عوده دون حله .

(٥) نحزق السهم : نحز في الرية ، والمضى : نحز وأسأل القدم ، لأنه ربما قتل بمرضه ولا يجره .

ومكحول لا يرون به بأساً ، قال أبو عمر : هكذا ذكر الأوزاعي عن عبد الله بن عمر ،  
والمعروف عن ابن عمر ما ذكره مالك عن نافع عنه . والأصل في هذا الباب والذي عليه العمل  
وفيه الحجة لمن يلجأ إليه حديث عدى بن حاتم وفيه "وما أصاب بقرضه فلا تأكله فإنما هو وقيد"

الرابعة - قوله تعالى : ( وَالْمُرْتَدَّةُ ) المرتدية هي التي ترتدى من العدو إلى السفلى  
فتموت ، كان ذلك من جبل أو في بئر ونحوه ، وهي متفلة من الردى وهو الهلاك ، وسواء  
تردت بنفسها أو رقاها غيرها . وإذا أصاب السهم الصيد فتردى من جبل إلى الأرض  
حرم أيضاً ، لأنه ربما مات بالصدمة والتردى لا بالسهم ، وسنه الحديث " وإن وجدته غريقاً  
في الماء فلا تأكله فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك " أخرجه مسلم . وكانت الجاهلية تأكل  
للمرتدى ولم تكن تمتد ميتة إلا مامات بالوجع ونحوه دون سبب يعرف ، فأما هذه الأسباب  
فكانت عندها كالكذبة ، فحصر الشرع الذكاة في صفة مخصوصة على ما يأتي بيانها ، وبقيت  
هذه كلها ميتة ، وهذا كله من الحكم المتفق عليه . وكذلك النطيحة وأكلة السبع التي فات  
نفسها بالنطع والأكل .

الخامسة - قوله تعالى : ( وَالنَّطِيحَةُ ) النطيحة فيبيلة بمعنى مفعولة ، وهي الشاة  
تنطحها أخرى أو غيرها فتموت قبل أن تُذَكَّى . وتأول قوم النطيحة بمعنى الناطحة ، لأن  
الشاثنين قد تناطحان فتموتان . وقيل : نطيحة ولم يقل نطيح ، وحق فيبيل لا يذكر فيه الماء  
كما يقال : كُفَّ خَيْضِبٌ ولية دَهِين ، لكن ذكر الماء هنا لأن الماء إنما تحذف من الفييلة  
إذا كانت صفة لموصوف منطوق به ، يقال : شاة نطيح وأمرأة قتل ، فإن لم تذكر الموصوف  
أثبت الماء فنقول : رأيت فيلة بنى فلان وهذه نطيحة الغنم ، لأنك لو لم تذكر الماء فقلت : رأيت  
قتيل بنى فلان لم يعرف أوجله هو أم امرأة . وقرا أبو ميسرة « والمنطوحة » .

السادسة - قوله تعالى : ( وَمَا أَكَلِ السَّجُّ ) يريد كل ما أقترسه ذو ناب واطفار  
من الحيوان ، كالأسد والثور والغنم والذئب والضبع ونحوها ، هذه كلها سباع . يقال : سَجَّ  
فلان فلانا أى عضه يسهه ، وسبهه أى عابه ووقع فيه . وفي الكلام إضمار ، أى وما أكل منه

السَّبع ؛ لأنَّ ما أكله السَّبع قد قُتِي . ومن العرب من يوقف اسم السَّبع على الأسد ، وكانت العرب إذا أخذ السَّبع شاة ثم خلصت منه أكلوها ، وكذلك إن أكل بعضها ؛ قاله قتادة وغيره وقرأ الحسن وأبو حيوة « السَّبع » بسكون الباء ، وهى لفظة لأهل نجد . وقال حسان في حُبَّة ابن أبي مَلَب :

مَنْ يَرْجِعُ الْعَامَ إِلَى أَهْلِهِ • فَمَا يَكِلُ السَّبعَ بِالزَّاجِعِ

وقرأ ابن مسعود : « وَأَكَلَتِ السَّبعُ » وقرأ عبد الله بن عباس : « وَأَكِلَ السَّبعُ » . السابعة - قوله تعالى : ( إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ) نصب على الاستثناء المتصل عند الجمهور من العلماء والفقهاء ، وهو راجع على كل ما أدرك ذكاته من المذكورات وفيه حياة ؛ فإن الذكاة عاملة فيه ؛ لأن حق الاستثناء أن يكون مصروفا إلى ما تقدم من الكلام ، ولا يعمل منقطعا إلا بدليل يجب التسليم له . روى ابن عُيَيْنَةَ وشريك وجرير عن الرُّكَيْنِ بن الزُّبَيْع عن أبي طلحة الأسدي قال : سألت ابن عباس عن ذئب عدا على شاة فشق بطنها حتى أستر قصبا فأدركت ذكاتها فذكيها فقال : كُلْ وما أستر من قصبا فلا تأكل . قال إسحق بن راهويَّة : السنة في الشاة على ما وصف ابن عباس ؛ فإنها وإن خرجت مصاريفها فلها حياة بعد ، وموضع الذكاة منها سالم ، وإنما ينظر عند الذبح أحية هى أم ميتة ، ولا ينظر إلى فعل هل يعيش مثلها ؟ فكذلك المريضة ؛ قال إسحق : ومن خالف هذا فقد خالف السنة من جمهور الصحابة وعامة العلماء .

قلت : وإليه ذهب ابن حبيب وذكر عن أصحاب مالك ؛ وهو قول ابن وهب والأشهر من مذهب الشافعى . قال المزنى : وأحفظ للشافعى قولنا آخر أنها لا تؤكل إذا بلغ منها السَّبع أو التردى إلى الملاحية معه ، وهو قول المدنيين ، والمشهور من قول مالك ، وهو الذى ذكره عبد الوهاب فى تلقينه ، وروى عن زيد بن ثابت ؛ ذكره مالك فى موطنه ، وإليه ذهب إسماعيل القاضي وجماعة المالكيين البغداديين . والاستثناء على هذا القول منقطع ؛ أى حرمت عليكم هذه الأشياء لكن ما ذكيت فهو الذى لم يحزم . قال ابن العربى : اختلف قول مالك

(١) فى أ : ثم أستر . والنصب : المى ، وأجمع أنصاب .

في هذه الأشياء ؛ فروى عنه أنه لا يؤكل إلا ما ذُكِّيَ بذكاة صحيحة ؛ والذي في الموطأ أنه إن كان ذَبْحًا وَصَّهَا يَجْرَى وَهِيَ تَضْطَرُّ فَلْيَا كُلْ ؛ وهو الصحيح من قوله الذي كتبه بيده وقرأه على الناس من كل بلد طول عمره ؛ فهو أول من الروايات النادرة . وقد أطلق علماؤنا على المريضة أن المذهب جواز تذكيته ولو أشرفت على الموت إذا كانت فيها بقية حياة ؛ وليت يشعرى أى فرق بين بقية حياة من مرض ، وبقية حياة من سبع لو آتسَّقَ النَطَرُ ، وسامت من الشبهة الفِكْرُ ! . وقال أبو عمر : قد أجمعوا في المريضة التي لا ترجى حياتها أن ذبحها ذكاة لها إذا كانت فيها الحياة في حين ذبحها ، ولم ذلك منها بما ذكروا من حركة يدها أو رجلها أو ذنبها أو نحو ذلك ؛ وأجمعوا أنها إذا صارت في حال التزعزع ولم تحرك يدا ولا رجلا أنه لا ذكاة فيها ؛ وكذلك ينبغي في القياس أن يكون حكم المتردية وما ذكر معها في الآية . [والله أعلم] .

الثامنة - قوله تعالى : « ذَكَّيْتُمْ » الذكاة في كلام العرب الذبح ؛ قاله قُطْرُب . وقال ابن سيده في « المحكم » : « والعرب تقول " ذكاة الجنين ذكاة أمه " ؛ قال ابن عطية : وهذا إنما هو حديث . وذَكَّى الحيوان ذَبَحَهُ ؛ ومنه قول الشاعر :

يَذْكِيهِ الْأَسْلُ<sup>(١)</sup> .

قلت : الحديث الذي أشار إليه أن ترجمه الذارقطني من حديث أبي سعيد وإبي هريرة وعلى وعبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » . وبه يقول جماعة أهل العلم ، إلا ما روى عن أبي حنيفة أنه قال : إذا خرج الجنين من بطن أمه ميتا لم يحل أكله ؛ لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين . قال ابن المنذر : وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » دليل على أن الجنين غير الأُم . وهو بقول : لو اعتقت أمة حامل أن عتقه عتق أمه ؛ وهذا يلزمه أن ذكاته ذكاة أمه ؛ لأنه إذا أجاز أن يكون عتق واحد عتق اثنين جاز أن يكون ذكاة واحد ذكاة اثنين ؛ على أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما جاء عن أصحابه ، وما عليه جُلُّ الناس مستغنى به عن [قول كل قائل] . [وأجمع أهل العلم على

(١) من جودوك . (٢) الأسل هنا : الزناح والنبيل . (٣) من ذك .



أن الجنين إذا خرج حيا أن ذكاته أمه ليست بذكاة له ، وأختلفوا إذا ذكيت ألأم وفي بطنها جنين ، فقال مالك وجميع أصحابه : ذكاته ذكاة أمه إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره ، وذلك إذا خرج ميتا أو خرج به رمق من الحياة ، غير أنه يستحب أن يدبح إن خرج متحرك ، وإن سيقهم بنفسه أكل . وقال ابن القاسم : صحيت بنمعة فلما ذبحتها جعل يركض ولدها في بطنها فأمرتهم أن يتركوها حتى يموت في بطنها ، ثم أمرتهم فشقوا جوفها فأخرج منه ذبحته فسأل منه دم ، فأمرت أهلي أن يشوهه . وقال عبد الله بن كعب بن مالك . كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون : إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه . قال ابن المنذر : ومن قال ذكاته ذكاة أمه ولم يذكر أشعر أو لم يشعر على بن أبي طالب رضى الله عنه وسعيد ابن المسيب والشافعي وأحمد وإسحق . قال القاضي أبو الوليد الباجي : وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر " إلا أنه حديث ضعيف ، فذهب مالك هو الصحيح من الأقوال ، الذي عليه عامة فقهاء الأمصار . وبالله التوفيق .

التاسعة — قوله تعالى : « ذَكَّيْتُمْ » الذكاة في اللغة أصلها اتخام ، ومنه تمام السن . والفرس المذكى الذى يأتي بعد تمام القروح بسنة ، وذلك تمام استكمال القوة . ويقال : ذكى مذكى ، والعرب تقول : جرى المذكىات غلاب . والذكاء حدة القلب ؛ قال الشاعر :  
يُفَضِّلُهُ إِذَا آجَهَدُوا عَلَيْهِ • تَمَامُ السِّنِّ مِنْهُ وَالذَّكَاءُ

والذكاء سرعة الفطنة ، والفعل منه ذكى بذكى ذكاً ، والذكوة ما تذكو به النار ، وأدكيت الحرب والنار أوقدتهما . وذكاء آسم الشمس ؛ وذلك أنها تذكو كالنار ، والشمع آبن ذكاه لأنه من ضوئها . فنى « ذَكَّيْتُمْ » أدركم ذكاته على التمام . ذكيت الذبيحة إذ كنها مشتقة من التطيب ؛ يقال : رائحة ذكية ؛ فالحيوان إذا أسيل دمه فقد طُيب ، لأنه يتسارع إليه التحفيف ؛ وفي حديث محمد بن علي رضى الله عنهما « ذكاة الأرض يُسْمُها » يريد

(١) فرح الفرس فردحا ؛ إذا كثرت أسنانه . وإسماعيل بن يحيى بن سنان .

(٢) المعنى : جرى المصان الفرح من الخيل أن تنال الجرى غلابا . (٣) هودجر .

طهارتها من النجاسة؛ فالذكاة في الذبيحة تطهير لها، وإباحة [لأكلها بفعل يس الأرض بعد النجاسة تطهيرها لها وإباحة] الصلاة فيها بمنزلة الذكاة للذبيحة؛ وهو قول أهل المراق. وإذا عتقر هذا فأعلم أنها في الشرع حارة عن إنهار الدم وفقرى الأوداج في المذبوح، والنحر في المنحور وألتقر في غير المقدور، مقرونا بنية القصد لله وذكره عليه؛ على ما يأتي بيانه.

العاشرة - وأختلف العلماء فيما يقع به الذكاة؛ فالذي عليه الجمهور من العلماء أن كل ما أقرى الأوداج وأنهر الدم فهو من آلات الذكاة ما خلا السن والعظم، على هذا تواترت الآثار، وقال به فقهاء الأئصار. والسن والظفر المنهى عنهما في التذكية هما غير المتزوعين؛ لأن ذلك بصير خفقا؛ وكذلك قال ابن عباس؛ ذلك آلتني؛ فاما المتزوعان فإذا قرأ الأوداج بفائر الذكاة بهما عندهم. وقد كره قوم السن والظفر والعظم على كل حال؛ متروعة أو غير متروعة؛ منهم إبراهيم والحسن والليث بن سعد، وروى عن الشافعي؛ وجهتهم ظاهر حديث رافع بن خديج قال: قلت يا رسول الله إنا لافو العُدَّ غدا وليست معنا مئدى - في رواية - فخذكي بالليط؟. وفي موطا مالك عن نافع عن رجل من الأئصار عن معاذ ابن سعد أو سعد بن معاذ: أن جارية لكعب بن مالك كانت ترضي غنما له بسلع فأصببت شاة منها فأدركتها فذكتها بحجر، فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: "لا بأس بها واكلوها". وفي مصنف أبي داود: أنذبح بالمرورة وشقة ألمصا؟ قال: "أعجل وأرن" ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثك أما السن فمعظم وأما الظفر فمئدى الحبشة. الحديث أخرجه مسلم. وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال: ما ذبح بالليطة والشطير والظفر خيل ذكي. الليطة فلفة القصبية ويمكن بها الذبح والنحر. والشطير

(١) من جودوك. (٢) طلع؛ الشق في الجبل. (٣) المرة؛ جرابض إراق يجمل من كالسكين.

(٤) في جودوك وز، شبة. (٥) أرن؛ أهجل؛ قال النووي؛ أرن؛ بفتح الهمزة وكسر الراء وإسكان النون) وروى (باسكان الراء وكسر النون) وروى أرن (باسكان الراء وزيادة باء). وقال الخطابي؛ أرن على وزن أهجل وهو بمعناه؛ وهو من النشاط وانخفا؛ أي أهجل ذبيحةا لتلا تموت خفا.

فَلَقَّةُ الْمَوَدِّ ، وَقَدْ يُمْكِنُ بِهَا الذَّبْحُ لِأَنَّ لَهَا جَانِبًا دَقِيقًا . وَالْفَلَقَةُ لِقَّةُ الْحَجَرِ يُمْكِنُ الذِّكَاةُ بِهَا  
 - وَلَا يُمْكِنُ النُّحْرُ ، وَعَكْسُهُ الشَّظَاظُ يَنْحَرُّ بِهِ ، لِأَنَّهُ كَطَرَفِ السَّانِ وَلَا يُمْكِنُ بِهِ الذَّبْحُ .

الحادية عشرة - قَالَ مَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ : لَا تَصِحُّ الذِّكَاةُ إِلَّا بِقَطْعِ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجِينَ .  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَصِحُّ بِقَطْعِ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَدَجِينَ ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْرِي الطَّعَامُ  
 وَالشَّرَابُ الَّذِي لَا يَكُونُ مَعَهُمَا حَيَاةٌ ، وَهُوَ الْفَرْصُ مِنَ الْمَوْتِ . وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُ أَصْبَحُوا الْمَوْتَ  
 عَلَى وَجْهِ طَلِبٍ مَعَهُ الْفَلَقُ ، وَيَفْتَرِقُ فِيهِ الْحَلَالُ - وَهُوَ الْفَلَقُ - مِنَ الْحَرَامِ الَّذِي يَخْرُجُ بِقَطْعِ  
 الْأَوْدَاجِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فِي قَوْلِهِ : " مَا أَنْهَرَ الدِّمَّ " .  
 وَحِكْيُ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ قَطْعَ أَرْبَعٍ : الْحُلُقُومَ وَالْوَدَجِينَ وَالْمَرِيَّ ؛ وَهُوَ قَوْلُ  
 أَبِي ثَوْرٍ ، وَالْمَشْهُورُ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ . ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي قَطْعِ أَحَدِ الْوَدَجِينَ  
 وَالْحُلُقُومِ هَلْ هُوَ ذِكَاةٌ أَمْ لَا ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ .

الثانية عشرة - وَاجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الذَّبْحَ مَهْمَا كَانَ فِي الْخَلْقِ تَحْتَ الدَّلَاصَةِ فَقَدْ تَمَّتْ  
 الذِّكَاةُ ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا إِذَا ذُبِحَ فَوْقَهَا وَجَازَهَا إِلَى الْبَدَنِ هَلْ ذَلِكَ ذِكَاةٌ أَمْ لَا ، عَلَى قَوْلَيْنِ :  
 وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا تَوْكُلُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ ذُبِحَ مِنْ أَلْفَا وَأَسْتَوَى أَلْفَطْعُ وَأَنْهَرَ الدِّمَّ  
 وَقَطْعُ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجِينَ لَمْ تَوْكُلْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تَوْكُلُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ قَدْ حَصَلَ . وَهَذَا  
 يَنْبَنِي عَلَى أَوَّلِ ، وَهُوَ أَنَّ الذِّكَاةَ وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا إِنْهَارَ الدِّمِّ فَفِيهَا صَرْبٌ مِنَ التَّعْبُدِ ؛  
 وَفَدْيُ صَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَلْقِ وَتَحَرَّى اللَّبَّةُ <sup>(١)</sup> وَقَالَ : " إِنَّمَا الذِّكَاةُ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةُ " .  
 فَبَيْنَ مَحَلِّهَا وَعَيْنِ مَوْضِعِهَا ، وَقَالَ مِينًا لِفَائِدَتِهَا : " مَا أَنْهَرَ الدِّمَّ وَذَكَرَ أَمَّ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّ " .  
 فَإِذَا أَهْمَلَ ذَلِكَ وَلَمْ تَقَعْ بِنِيَّةٍ وَلَا بِشَرْطٍ وَلَا بِصِفَةِ مَخْصُوصَةٍ زَالَ مِنْهَا حَظُّ التَّعْبُدِ ، فَلَمْ تَوْكُلْ  
 لَذَلِكَ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

الثالثة عشرة - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَفَعَ يَدَهُ قَبْلَ تِمَامِ الذِّكَاةِ ثُمَّ رَجَعَ فِي أَلْقَوْرٍ وَأَكَلَ الذِّكَاةَ ؛  
 فَقِيلَ : يَمْزَنُهُ . وَقِيلَ : لَا يَمْزَنُهُ ؛ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّهُ جَرَحَهَا ثُمَّ ذَكَأَهَا بَعْدَ حَيَاتِهَا مُسْتَجْمَعَةً فِيهَا .

(١) الشَّظَاظُ : خَشِيعَةٌ مَعْدَّةُ الْغُرْفِ تَدْخُلُ فِي مَرَدِّ الْخُلُقَيْنِ لِجَمْعِ بَيْنِهَا عِنْدَ حُلْمِهَا عَلَى الْبَرِّ .

(٢) فِي ذَلِكَ : إِنْ جَاءَ نَوْرُهُ (٢) فِي بَرِّهِ وَرَدَ حَازِغُهُ (٤) أَلْبَةً ؛ الْفَرْصَةُ الَّتِي تَرَفُّ فِي الْمَدْرِ فِيهَا تَحَرُّ الْإِبِلِ .

الرابعة عشرة - ويستحب ألا يذبح إلا مَنْ رُضِيَ حاله ، وكل من أطافه وجاء به على سنته من ذكر أو أنثى بالغ أو غير بالغ جاز ذبحه إذا كان مسلماً أو كتابياً ، وذبح المسلم أفضل من ذبح الكفاي ، ولا يذبح نسكاً إلا مسلماً ، فإن ذبح النسك كتابي فقد اختلف فيه ؛ ولا يجوز في تحصيل المذهب ، وقد أجازته أشهب .

الخامسة عشرة - وما استوحش من الإنسي لم يجز في ذكاته إلا ما يجوز في ذكاة الإنسي ، في قول مالك وأصحابه وربيعة وأكليت بن سعد ؛ وكذلك المتردى في البئر لا تكون الذكاة فيه إلا فيما بين الحلق واللبّة على سنة الذكاة . وقد خالف في هاتين المسألتين بعض أهل المدينة وغيرهم ؛ وفي الباب حديث رافع بن خديج وقد تقدّم ، وتامه بعد قوله : " فُدى لحيشة " قال : وأهبطنا نهب إبل وغنم فنذ منها بعير فرماه رجل بسهم فحسه ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن لهذه الإبل أو أريد كأريد الوحش فإذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا - وفي رواية - فكلوه " . وبه قال أبو حنيفة والشافعي ؛ قال الشافعي : تسليط النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الفعل دليل على أنه ذكاة ؛ واحتج بما رواه أبو داود والترمذي عن أبي العُشراء عن أبيه قال : قلت يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبّة ؟ قال " لو طعنت في نحرها لأجراً عنك " . قال يزيد بن هارون : وهو حديث صحيح أعجب أحمد ابن حنبل ورواه عن أبي داود ، وأشار على من دخل عليه من الحفاظ أن يكتبه . قال أبو داود : لا يصلح هذا إلا في المتردية والمستوحش . وقد حمل ابن حبيب هذا الحديث على ما سقط في مهواة فلا يوصل إلى ذكاته إلا بالطنن في غير موضع الذكاة ؛ وهو قول انفرد به عن مالك وأصحابه . قال أبو عمر : قول الشافعي أظهر في أهل العلم ، وأنه يؤكل بما يؤكل به الوحشي ؛ لحديث رافع بن خديج ؛ وهو قول ابن عباس وابن مسعود ؛ ومن جهة القياس لما كان الوحشي إذا قُدر عليه لم يتحمل إلا بما يتحمل به الإنسي ؛ لأنه صار مقدوراً عليه ؛ فكذلك ينبغي في القياس إذا توحش أو صار في معنى الوحشي من أكلتناح أن يتحمل بما يتحمل به الوحشي .

(١) الأرايد ( جمع أريد ) وهي التي قد مرّحت وتقرّت من الإنسي .

(٢) في نسخة رواه أبو داود - لكن في التهذيب : قال أبو داود سمعني أحمد بن حنبل .

قلت : أجاب علماؤنا عن حديث رافع بن خديج بأن قالوا : تسلب النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو على حبه لا على ذكاته ، وهو مقتضى الحديث وظاهره ؛ لقوله : « فحبه » ولم يقل إن السهم قتله ؛ وأيضا فإنه مقدور عليه في غالب الأحوال فلا يراعى التأدب منه ، وإنما يكون ذلك في الصيد . وقد صرح الحديث بأن السهم حبه وبعد أن صار محبوبا صار مقدورا عليه ؛ فلا يؤكل إلا بالذبح والنحر . وأقنه أعلم . وأما حديث أبي المشرأ فقد قال فيه الترمذى : « حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ، ولا نعرف لأبي المشرأ عن أبيه غير هذا الحديث . واختلفوا في أسم أبي المشرأ ؛ فقال بعضهم : اسمه أسامة ابن قهطم ، ويقال : اسمه يسار بن بزي - ويقال : بزي - ويقال : اسمه قطارد يُنسب إلى جدّه » . فهذا سند مجهول لا حجة فيه ؛ ولو سلمت صحته كما قال يزيد بن هارون لما كان فيه حجة ؛ إذ مقتضاه جواز الذكاة في أى عضو كان مطلقا في المقدور وغيره ، ولا قائل به في المقدور ؛ فظاهره ليس بمراد قطعا . وتأويل أبي داود وآبن حبيب له غير متفق عليه ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم . قال أبو عمر : وحجة مالك أنهم قد أجمعوا أنه لو لم يند الإنسان أنه لا يُذكى إلا بما يُذكى به المقدور عليه ، ثم اختلفوا فهو على أصله حتى يتفقوا . وهذا لا حجة فيه ؛ لأن إجماعهم إنما اتفق على مقدور عليه ، وهذا غير مقدور عليه .

السادسة عشرة - ومن تمام هذا الباب قوله عليه السلام : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قُلتُم فأحسنوا القِلة وإذا ذُبِحتم فأحسنوا الذبح وليُحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » رواه مسلم عن شذاد بن أوس قال : ثنان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله كتب » فذكره . قال علماؤنا : إحسان الذبح في البهائم الترفق بها ، فلا يضرعها بضف ولا يجرها من موضع إلى آخر ، وإعداد الآلة ، وإحضار نية الإباحة والقربة وتوجيهها إلى القبلة ، والإجهاز ، وقطع الودجين والحلقوم ، وإراحتها وتركها إلى أن تبرد ، والأمراف لله بالمنة ، والشكر له بالنصة ؛ بأنه يحقر لنا ما لو شاء لسلطه علينا ، وأباح لنا ما لو شاء

(١) كتاب الأصول . لم أصل العبارة ؛ فوط . الخ .

(٢) أجهزت على المخرج ؛ إذا سرعت فله ردة تمت عليه .

لحمه عليها . وقال وبسمة : من إحسان الذبح ألا يذبح بهيمة وأخرى تنظر إليها ؛ وحكي جوارزه من مالك ؛ والأول أحسن . وأما حُسن القِتلة فقام في كل شيء من التذكية والقصاص والحدود وغيرها . وقد روى أبو داود عن ابن عباس وأبي هريرة قالا : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من شريطة الشيطان ، زاد ابن عيسى في حديثه "وهي التي تُذبح فتقطع ولا تُفري الأوداج ثم ترك فتموت" .

السابعة عشرة - قوله تعالى : ( وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ) قال ابن فارس : « النُّصْب » حَجَرٌ كَانَ يُنْصَبُ فَيُعْبَدُ وَنُصِبَ عَلَيْهِ دُمَاءُ الذَّبَائِحِ ، وَهُوَ النُّصْبُ أَيْضًا . وَالنُّصَابُ حِجَارَةٌ مُنْصَبٌ حَوْلَى شَفِيرِ الْبِرِّ فَتَجْمَلُ عَضَائِدُ ، وَغُبَارُ مُنْصَبٍ مَرْتَفِعٌ . وَقِيلَ : « النُّصْبُ » جَمْعٌ ، وَاحِدُهُ نِصَابٌ يَكْجَارُ وَجُرٌّ . وَقِيلَ : هُوَ أَسْمٌ مُفْرَدٌ وَالْجَمْعُ أَنْصَابٌ ؛ وَكَانَتْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبَسْتَيْنِ حَجَرًا . وَقَرَأَ طَلْحَةُ « النُّصْبِ » بِحِزْمِ الصَّادِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ « النُّصْبُ » بفتح النون وجرم الصَّادِ ، بِالتَّخْدِيرِ : بِفَتْحِ النُّونِ وَالصَّادِ جَمْعُهُ أَسْمًا مُوَحَّدًا كَالْجَبَلِ وَالْجَلِ ، وَالْجَمْعُ أَنْصَابٌ ؛ كَالْأَجْسَالِ وَالْأَجْبَالِ . قَالَ جَاهِدٌ : هِيَ حِجَارَةٌ كَانَتْ حَوْلَى مَكَّةَ يَذْبَحُونَ عَلَيْهَا . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : كَانَتْ الْعَرَبُ تَذْبَحُ بِمَكَّةَ وَتَضَعُ بِالنَّمِ مَا أَقْبَلَ مِنَ الْبَيْتِ ، وَيَسْرَحُونَ الْفَحْمَ وَيَضْعُونَهُ عَلَى الْحِجَارَةِ ؛ فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ قَالَ الْمُسْلِمُونَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَعْظُمَ هَذَا الْبَيْتَ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ؛ فَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَكْرِهْ ذَلِكَ ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى « لَنْ يَبَالَّ اللَّهُ مَعْبُودَهَا وَلَا دِمَائُهَا » <sup>(١)</sup> وَنَزَلَتْ « وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ » <sup>(٢)</sup> الْمَعْنَى : وَالْبَيْتَ فِيهَا تَعْظِمُ النُّصُبَ لَا أَنَّ الذَّبْحَ عَلَيْهَا فَرَجَازٌ ، وَقَالَ الْأَعْمَشُ :

وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَسْكُنُهُ . لِعَافِيَةِ اللَّهِ وَرَبِّكَ فَأَعْبُدَا <sup>(٣)</sup>

وقيل : « على » بمعنى اللام ؛ أَيْ لِأَجْلِهَا ؛ قَالَ قُطْرُبٌ قَالَ ابْنُ زَيْدٍ : مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ جَزءٌ مِمَّا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ، وَلَكِنْ خَصَّ بِالذِّكْرِ بَعْدَ جَنْسِهِ لَشُهْرَةِ الْأَمْرِ وَتَرَفِ الْمَوْضِعِ وَتَعْظِيمِ الْفَحْمِ لَهُ .

(٢) ذِكْرُ : لِأَنَّ الذَّبْحَ عَلَيْهَا فَرَجَازٌ .

(١) رَاجِعْ ج ١ ص ٦٥ .

(٣) وَذَا النُّصْبِ بِمَعْنَى إِيَّاكَ وَذَا النُّصْبِ - (الْبَلَدِ) (٤) لِي أَوْجِهَ ، فَالْمَعْنَى : وَلِيَّ الْبَلَدِ بِإِيَّاهُ .

الثامنة عشرة - قوله تعالى : ( وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ) مطوف على ما قبله ، و « أَنْ » في محل رفع ، أى وحرم عليكم الاستقسام . والأزلام قِداح الميسر ، واحدها زَلَمٌ ، وزَلَمٌ ، قال :  
 • بَاتَ يُقَاسِمُهُ غُلَامٌ كَاثِلٌ •

وقال آخر بجمع : فَاتَيْنِ جَذِيعَةً قَتَلَتْ سَرَوَاتِهَا • فسأها بضربين بالأزلام  
 وذو كرم بن جرير : أن ابن وكيع حدثهم عن أبيه عن شريك عن أبي حصين عن سعيد بن جبيرة  
 أن الأزلام حصى بيض كانوا يضربون بها . قال محمد بن جرير : قال لاسفيان بن وكيع : هي  
 الشطرنج . فاما قول لبيد :  
 • تَرَلَّ عَنْ التَّرَى أَزْلَامُهَا •<sup>(١)</sup>  
 فقالوا : أراد أظلاف البقرة الوحشية . والأزلام للعرب ثلاثة أنواع :

منها الثلاثة التي كان يتخذها كل إنسان لنفسه ، على أحدها أقفل ، وعلى الثاني لا تفعل ،  
 والثالث مُمَحَّلٌ لشيء عليه ، فيجعلها في شريطة معه ، فإذا أراد فعل شيء أدخل يده  
 - وهي متشابهة - فإذا خرج أحدها أثمر وأتتهى بحسب ما يخرج له ، وإن خرج القِدَح الذي  
 لا شيء عليه أعاد الضرب ، وهذه هي التي ضرب بها سُرَافَةُ بن مالك بن جُعْنَم حين أتبع النبي  
 صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وقت الهجرة ، وإنما قيل لهذا الفعل : استقسام لأنهم كانوا  
 يستقسمون به الزوق وما يريدون ، كما يقال : الاستقسام في الاستدعاء لاسقى . وظاهر هذا الذي  
 حرمه الله تعالى قول المُنْعِم : لا تخرج من أجل نعيم كذا ، وأخرج من أجل نعيم كذا . وقال جل  
 وعز : « وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ <sup>(٢)</sup> غَدًا » الآية . وسيأتي بيان هذا مستوفى إن شاء الله .

والنوع الثاني - سبعة قِداح كانت عند هُبَلٍ في جوف الكعبة مكتوب عليها ما يدور  
 بين الناس من النوازل ، كل قِدَح منها فيه كتاب ، قِدَح فيه القتل من أمر الذيات ، وفي آخر  
 • منكم • وفي آخر • من غيركم • ، وفي آخر • ملصق • ، وفي سائرهما أحكام المياه وغير ذلك ،

(١) تقدم الكلام عليه في غير موضع ، راجع قِداح الميسر في ج ٣ ص ٨٨ .  
 (٢) البيت بتمامه : حتى إذا حصر الظلام وأسفرت • بركت تزل عن الترى (أزلامها)

(٣) راجع ج ١٤ ص ٨٢ .  
 (٤) كان العرب إذا شكروا في نسب آدم ذميرا به ذل ميل وجماعة دموم وجزود ، فأعطوا صاحب القِداح  
 الذي يضرب بها ، ثم قرأوا صاحبهم الذي يريدون به ما يريدون ، ثم قالوا : يا إلهنا هذا فلان بن فلان قد أردنا به  
 كذا وكذا فأنزل الحق فقه ، ثم يقولون لصاحب القِداح : أنسرب ؟ فإن خرج عليه • منكم • كان عليهم وجعنا ، وإن  
 نزع • من غيركم • كان حلقتنا ، وإذ خرج • ملصق • كان حل ملطوته فيهم لا نسب له ولا نسب : (سيرة ابن هشام) .

وهي التي حُرب بها عبد المطلب على يده إذ كان قد نذر تحو أحدهم إذا كلوا عشرة؛ الخبر المشهور ذكره ابن إسحق . وهذه السبعة أيضا كانت عند كل كاهن من كاهن العرب وحكامهم ؛ على نحو ما كانت في الكعبة عند هبل .

والنوع الثالث - هو قِداح الميسر وهي عشرة ؛ سبعة منها فيها حُطوط ، وثلاثة أغفال ، وكانوا يضربون بها مقامرة هُوا وليأيا ، وكان عقلاؤهم يقصدون بها إطعام المساكين والمُعْدِم في زمن الشتاء وكَلَب البرد وتعدُّ التحزف . وقال مجاهد : الأُزلام هي كعاب فارس والروم التي يتقَامرون بها . وقال سفيان ووكيع : هي الشَّطْرَنج ؛ فالاستقسام بهذا كله هو طلب القسم والنصيب كما بينا ، وهو من أكل المال بالباطل ، وهو حرام ، وكل مقامرة بجمام أو برَد أو شَطْرَنج أو غير ذلك من هذه الألعاب فهو استقسام بما هو في معنى الأُزلام حرام كَلَمًا وهو ضرب من التَّكَبُّه والتعزُّض لدعوى علم القَيْب . قال ابن خُوَيْرِزَمَتَاد : ولهذا نهى أصحابنا عن الأمور التي يفعلها المتَّجَمِّون على الطرقات من السهام التي معهم ، وِرْقَاع الفأل في أشباه ذلك . وقال الكَيَّا الطبري : وإنما نهى الله عنها فيما يتعلق بأمور النيب ؛ فإنه لا تدرى نفس ماذا يُصِيبها غدا ، فليس للأُزلام في تعريف المغيبات أثر ، فاستنبط بعض الجاهلين من هذا الرد على الشافعي في الإقراء بين المسالك في اليتق ، ولم يعلم هذا الجاهل أن الذي قاله الشافعي بُني على الأخبار الصحيحة ، وليس مما يُعْتَرَض عليه بالنهي عن الاستقسام بالأُزلام ؛ فإن اليتق حكم شرعي ، يجوز أن يجعل الشرع خروج القرعة علما على إثبات حكم اليتق قطعًا للتصومة ، أو لمصلحة يراها ، ولا يساوي ذلك قول الفائل : إذا فعلت كذا أو قلت كذا فذلك يدلُّك في المستقبل على أمر من الأمور ، فلا يجوز أن يجعل خروج القِداح علما على شيء ، يُعْتَدُّ في المستقبل ، ويجوز أن يجعل خروج القرعة علما على المتق قطعًا فظهر اقتراف الباطن .

التاسعة عشرة - وليس من هذا الباب طلب الفأل ، وكان عليه الصلاة والسلام يُعْجبه أن يسمع ياراشد بالتَّجْمِيع ، أخرجه الترمذي وقال : حديث صحيح غريب ؛ وإنما كان يعجبه الفأل لأنه



تشرح له النفس وتستبشر بقضاء الحاجة وبلوغ الأمل ؛ فيحسن الظن بالله عز وجل ، وقد قال : " أنا عند ظن عبدي بي " . وكان عليه السلام يكره الطيرة ؛ لأنها من أعمال أهل الشرك ؛ ولأنها تجلب ظن السوء بالله عز وجل . قال الخطابي : للفرق بين القال والطيرة أن القال إنما هو من طريق حسن الظن بالله ، والطيرة إنما هي من طريق الإنكار على شيء ، سواء . وقال الأصبغى : سألت ابن عون عن القال فقال : هو أن يكون مريضاً فيسمع يا سالم ، أو يكون باغياً فيسمع يا واجد ، وهذا معنى حديث الترمذى ، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " لا طيرة وخبرها القال " قيل : يا رسول الله وما القال ؟ قال : " الكلمة الصالحة يسميها أحدكم " . وسيأتي لمعنى الطيرة مزيد بيان إن شاء الله تعالى . وروى عن أبي الترداء رضى الله عنه أنه قال : إنما العلم بالتعلم والخبر بالخبر ، ومن يتحرر الخبر يخطئه ، ومن يتوق الشر يوقه ، وثلاثة لا ينالون الدرجات العلاء من تكهن أو استقسم أو رجع من سفر من طيرة .

الموفية عشرين — قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ فَسُقْ ﴾ إشارة إلى الاستقسام بالأزلام . والفسق الخروج ، وقد تقدم . وقيل يرجع إلى جميع ما ذكر من الاستحلال لجميع هذه المحرمات ، وكل شيء منها فسق وخروج من الحلال إلى الحرام ، والإنكفاف عن هذه المحرمات من الوفاء بالعقود ؛ إذ قال : « أوفوا بالعقود » .

الحادية والعشرون — قوله تعالى : ﴿ أَيُّومَ يَأْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ ﴾ يعني أن ترجعوا إلى دينهم كفاراً . قال الضحاك : نزلت هذه الآية حين فتح مكة ؛ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة ثمانين من رمضان سنة تسع ، ويقال : سنة ثمان ، ودخلها ونادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا من قال لا إله إلا الله فهو آمن ، ومن وضع السلاح فهو آمن ، ومن أغلق بابه فهو آمن » . وفي « يأس » لغتان ؛ يَأْسُ يَأْسُ يَأْسَاءُ وَيَأْسُ يَأْسُ

إِبَاسًا وَإِبَاسَةً؛ قَالَ النَّضْرُ بْنُ سُمَيْلٍ: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاسْتَخْشِنُوا﴾ إِي لَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِي فَإِنِّي أَنَا الْفَاقِدُ عَلَى نَصْرِكُمْ .

الثانية والعشرون - قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حين كان بمكة لم تكن إلا فريضة الصلاة وحدها، فلما قَدِمَ المدينة أنزل الله الحلال والحرام إلى أن حج؛ فلما حج وكل الدين نزلت هذه الآية «الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» الآية؛ على ما نبينه . رَوَى الْأَعْمَى عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ آيَةُ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَعُونَهَا لَوْ عَلَيْنَا أَنْزَلْتَ مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَأَخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا؛ قَالَ: «أَيُّ آيَةٍ؟» قَالَ: «الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» فقال عمر: إني لأعلم اليوم الذي أنزلت فيه [والمكان الذي أنزلت فيه]؛ نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة في يوم الجمعة . لَفِظَ مُسْلِمٌ . وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ لَيْلَةَ جُمُعَةٍ . وَرَوَى لَهَا لَمَّا نَزَلَتْ فِي يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ وَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَى عُمَرُ؛ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا يُسَيِّدُكَ؟» فَقَالَ: أَبْكَانِي أَنَا كُنَّا فِي زِيَادَةٍ مِنْ دِينِنَا فَأَمَّا إِذَا كَلَّ فَإِنَّهُ لَمْ يَكَلْ شَيْءٌ إِلَّا قَبَضَ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَدَقْتَ» . وَرَوَى مُجَاهِدٌ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ .

قلت: القول الأوَّلُ أصحُّ، أنها نزلت في يوم الجمعة وكان يوم عرفة بعد العصر في حجة الوداع سنة عشر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعرفة على ناقته العضباء، فكاد عضدُ الناقة يَنَقُذُ مِنْ ثِقَلِهَا فَبَرَكَتْ . وَ «الْيَوْمُ» قد يُعْرَبُ بِجَزءٍ مِنْهُ عَنْ جَمِيعِهِ، وَكَذَلِكَ عَنْ الشَّهْرِ بَعْضُهُ؛ يَقُولُ: فَعَلْنَا فِي شَهْرٍ كَذَا وَفِي سَنَةٍ كَذَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ لَمْ تَسُوعِبِ الشَّهْرَ وَلَا السَّنَةَ؛ وَكَذَاكَ مُسْتَعْمَلٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ . وَالَّذِينَ عَابَرُوا عَنْ الشَّرَائِعِ الَّتِي شَرَعَ وَفَتَحَ لَنَا؛ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ مُجُومًا وَأَحْرَمًا نَزَلَتْ فِيهَا هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَمْ يَتْرَكْ بَعْدَهَا حُكْمًا، قَالَ أَبُو بَسَّاسٍ وَالثَّوَالِي . وَقَالَ الْجَاهِلُونَ: الْمُرَادُ مَعْظَمُ الْفَرَائِضِ وَالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، قَالُوا: وَقَدْ نَزَلَتْ

(١) مِنْ جَدِّكَ وَذَوِّكَ . الْعُضْبَاءُ: أَسْمَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . (٢) فِي لَدَاكَ دَرَسٌ لَمْ تَهْتَمَّ

بعد ذلك قرآن كثير، ونزلت آية الزبأ، ونزلت آية الكلاله إلى غير ذلك، وإنما كل معظم الدين وأمر الحج، إذ لم يطف معهم في هذه السنة، وشرك، ولا طاف بالبيت عريان، ووقف الناس كلهم بعرفة. وقيل: « أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ »: إن أهلك [لكم] عذركم وأظهرت دينكم على الدين كله كما تقول: قد تم لنا ما نريد إذا كُفيت صدوك.

الثالثة والعشرون - قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذْتُ عَلَيْكُمْ نَهْيِي ﴾ أي بإكمال الشرائع والأحكام وإظهار دين الإسلام كما وعدتكم، إذ قلت: وَلَا تُنْمِ نَهْيِي عَلَيْكُمْ وهي دخول مكة آمنين مطمئنين وغير ذلك مما آتتكم هذه الملة الحنيفية إلى دخول الجنة في رحمة الله تعالى.

الرابعة والعشرون - لعل قائل يقول: قوله تعالى: « الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » يدل على أن الدين كان غير كامل في وقت من الأوقات، وذلك يوجب أن يكون جميع من مات من المهاجرين والأنصار والذين شهدوا بدراً وألحديية وبايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعتين جميعاً، وبدلوا أنفسهم لله مع عظيم ما حل بهم من أنواع المحن ما توا على دين ناقص، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك كان يدعو الناس إلى دين ناقص، ومعلوم أن النقص عيب، ودين الله تعالى قيم، كما قال تعالى: « دِينًا قِيَمًا » فالجواب أن يقال له: لم قلت إن كل نقص فهو عيب وما ذلك عليه؟ ثم يقال له: أرايت نقصان الشهر هل يكون عيباً، ونقصان صلاة المسافر أو عيب لها، ونقصان العمر الذي أراد الله بقوله: « وَمَا يُعَمِّرْ مِنْ مُعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمرِهِ » أهو عيب له، ونقصان أيام الحيض عن المعهود، ونقصان أيام الحمل، ونقصان المال بسرقة أو حريق أو غرق إذا لم يفتقر صاحبه، فما أنكرت أن نقصان أجزاء الدين في الشرع قبل أن تلحق به الأجزاء الباقية في علم الله تعالى هذه ليست بشين ولا عيب، وما أنكرت أن معنى قول الله تعالى: الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ يخرج على وجهين:

أحدهما - أن يكون المراد بقلته أقصى الخلة الذي كان له عندى فيما قضيته وقتلته، وذلك لا يوجب أن يكون ما قبل ذلك ناقصاً بنقصان عيب، لكنه يُرصف بنقصان مفيد

فيقال [١] : إنه كان ناقصا عما كان عند الله تعالى أنه مُلْقِحُه به وَصَامُه إليه ؛ كالرجل يُلْقِه الله مائة سنة فيقال : أكل الله عمره ؛ ولا يجب عن ذلك أن يكون عمره حين كان ابن ستين كان ناقصا نقص قصور وخلل ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : " من عمره الله ستين سنة فقد أعذر إليه في الأمر " . ولكنه يجوز أن يوصف بنقصان مقيد فيقال : كان ناقصا عما كان عند الله تعالى أنه يُلْقِه إياه ومُعَمِّره إليه . وقد بلغ الله بالظهر والعصر والعشاء أربع ركعات ؛ فلو قيل عند ذلك أكلها لكان الكلام صحيحا ؛ ولا يجب عن ذلك أنها كانت حين كانت ركعتين ناقصة نقص قصور وخلل ؛ ولو قيل : كانت ناقصة عما عند الله أنه صَامُه إليها وزائده عليها لكان ذلك صحيحا فهكذا ؛ هذا في شرائع الإسلام وما كان شرع منها شيئا فشيئا إلى أن أنهى الله الدين منتهاه الذي كان له عنده . والله أعلم .

والوجه الآخر - أنه أراد بقوله : « الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » أنه وفقهم للحج الذي لم يكن بق عليهم من أركان الدين غيره ؛ فحجوا ؛ فاستجمع لهم الدين أداء لأركانه وفيما بفرانقسه ؛ فإنه يقول عليه السلام : " بُعِثَ الْإِسْلَامُ عَلَى تَحْسٍ " الحديث . وقد كانوا انتهدوا وصلوا ووزكوا وصاموا وجاهدوا وآخروا ولم يكونوا حجوا ؛ فلما حجوا ذلك اليوم مع النبي صلى الله عليه وسلم أنزل الله تعالى وهم بالموقف عَشِيَّة عرفة « الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نَمَسِي » فأنما أراد أكل وَصَمَه لهم ؛ وفي ذلك دلالة على أن الطاعات كلها دين وإيمان وإسلام .

الخامسة والمشرون - قوله تعالى : ( وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ) أي أعطيتكم رضاي به لكم ديناً ؛ فإنه تعالى لم يزل راضيا بالإسلام لنا ديناً ؛ فلا يكون لأختصاص الرضا بذلك اليوم فائدة إن حملناه على ظاهره . و « دِينًا » يُصَبُّ على التمييز . وإن شئت على مفعول ثان . وقيل : المعنى ورضيت عنكم إذا أقدمتم بالدين الذي شرعته لكم . وبجمل أن يريد « رَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » أي رضيت لإسلامكم الذي أتم عليه اليوم ديناً باقياً بكماله إلى آخر الآية لا أنسخ منه شيئاً . والله أعلم . و « الْإِسْلَامُ » في هذه الآية هو الذي في قوله تعالى :

(١) من ذلك . (٢) في ذلك : أقرنتم . (٣) في كل الأمور : إلى آخر الآية . والصواب ما في البحر لأبي حيان : إلى آخر الآية لا ينسخ من شيء .

« إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْإِسْلَامِ » وهو الذى يفسر فى مؤلف جبريل للنبي عليهما الصلاة والسلام ،  
وهو الإيمان والأعمال والشعب .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضَلُّ مِنْ تَحَصَّى ﴾ معنى من دقته ضرورة  
إلى أكل الميتة وسائر المحرمات فى هذه الآية . وأتخصصة الجوع وخلاء البطن من الطعام .  
وأتخصص ضمور البطن . ورجل تحيص وتحصان وأمرأة تحيصة وتحصانة ؛ ومنه أتخصص  
القدم ، ويستعمل كثيرا فى الجوع والعثر ؛ قال الأعشى :

تَبَيَّنَتْ فِي الْمَشَى مِلَاءٌ بَطُونِكُمْ • وَجَارَاتُكُمْ غَرَّتْنِي بَيْتٌ نَحَائِمًا

أى منطويات على الجوع قد أصممت بطنين . وقول الباقية فى تحيص البطن من جهة ضموره ؛  
والبض ذو عُنْ كَيْ تَحِصُّ لَيْتَ • وَالنَّحْرُ تَقْبَهُ بَشْدِي مُقْعِدِ

وفى الحديث : « نَحَاصُ الْبَطُونِ خِفَافُ الظُّهُورِ » . النحاص جمع التحيص البطن ، وهو  
الضمير . أخبر أنهم إعياء عن أموال الناس ؛ ومنه الحديث : « إِنْ الطَّيْرُ تَقَلَّدَ نَحَاصًا  
وَتَرُوحَ بَطْنًا » . وأتخصصة أيضا ثوب ؛ قال الأصمعي : النحاص ثياب خراوص مملوءة ،  
وهى سوداء ، كانت من لباس الناس . وقد تقدّم معنى الاضطراب وحكه فى البقرة .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِيْمِهِ ﴾ أى غير مائل لحرام ، وهو  
بمعنى « غَيْرَ بَاجٍ وَلَا عَادٍ » وقد تقدم . والجَنَفُ الميل ، والإيم الحرام ؛ ومنه قول عمر رضى الله  
عنه : مَا تَجَانَفْنَا فِيهِ لِإِيْمٍ ، أَيْ مَا مِيلْنَا وَلَا تَعَمَّدُ . ونحن نعلمه : وكل مثل فهو مُتَجَانِفٌ وَجَنَفٌ .  
وقرأ السجى . ويحيى بن وثاب والسلبى « مُتَجَنَّفٌ » دون ألف ، وهو أبلغ فى المعنى ؛ لأن  
شدَّ الميم يقتضى مبالغة وتوغُّلاً فى المعنى وثبوتاً لحُكْمِهِ ؛ وتفاعل إنما هو محاكاة للشيء .

(١) غرى : جوى • (٢) العكر والأعكان : الأعواء فى البطن من السس •

(٣) فجع بمدى المرأة قبضا إذا رضه • (٤) راجع ج ٢ ص ٢٢٤ وما بعدها وص ٢٢٣ •

(٥) كان قد اضطرب الناس فى رمضان ثم ظهرت الشمس فقال : تقضيه ما تجانفنا ... الخ •

والتقرب منه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : تمايل الفُصْنُ فإن ذلك يقتضى تأوُّداً ومقاربةً بميل ، وإذا قلت : تمايل فقد ثبت حكم الميل ، وكذلك تصاون الزل وتصَوْن ، وتعاقل وتَعْقَل ؛ فالمنى غير متعمد لمصيبة في مقصده ؛ قاله قتادة والثاني . ( فَإِنَّ أَهْلَهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ ) أى فإن الله له غفور رحيم لحذف ؛ وأتد سيويه :

قد أصبحت أم الخيل تدعى . على ذنبا كله لم أصنع .  
أراد لم أصنعه لحذف . والله أعلم .

قوله تعالى : يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ  
وَمَا عَلَّمْتُ مِنَ الْخَوَارِجِ مَكِيلِينَ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا  
مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ  
سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١﴾  
فيه ثمان عشرة مسألة :

الأول - قوله تعالى : ( يَسْأَلُونَكَ ) الآية نزلت بسبب عدى بن حاتم وزيد بن مهلهل وهو زيد الجبل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير ؛ قال : يا رسول الله إن أقوم نصيد بالكلاب والبزاة ، وإن الكلاب تأخذ البقر والحمر والظباء فنه ما ندرك ذكاته ، ومنه ما تقتله فلا ندرك ذكاته ، وقد حرم الله الميتة فماذا يحل لنا ؟ فنزلت الآية

الثانية - قوله تعالى : ( مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ) « ما » في موضع رفع بالابتداء ، والخبر « أُحِلَّ لَهُمْ » و « ذا » زائدة ، وإن شئت كانت بمعنى الذى ، ويكون الخبر « قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ » وهو الحلال ، وكل حرام فليس بطيب . وقيل : ما التذة آكله وشاربه ولم يكن عليه ضرر في الدنيا ولا في الآخرة . وقيل : الطَّيِّبَاتُ الذبائح ، لأنها طابت بالتذكية .

الثالثة - قوله تعالى : ( وَمَا عَلَّمْتُ ) أى وصيّد ما علمت ؛ ففى الكلام إضمار لا بد منه ، ولولاه لكان المعنى يقتضى أن يكون الحِلُّ المسئول عنه متاولا للعلم من الجوارح المكملين ،

(١) الزجل لأبي النعم الجبل ، وأم الخيل أمرأته . - (١) هكذا في الأصول ، والله كورس عشرة مسألة .

وذلك ليس مذهباً لأحد؛ فإن الذي يبيع لحم الكلب فلا يخصص الإباحة بالمسلم؛ ويحايى ما للعلماء في أكل الكلب في «الأحكام» إن شاء الله تعالى . وقد ذكر بعض من صنف في أحكام القرآن أن الآية تدل على أن الإباحة لتناول ما علمناه من الجوارح ، وهو ينظم الكلب وسائر جوارح الطير ، وذلك يوجب إباحة سائر وجوه الاستفاح ؛ فدل على جواز بيع الكلب والجوارح والاستفاح بها بسائر وجوه المنافع إلا ما خصه الدليل ، وهو الأكل من الجوارح أى الكواشب من الكلاب وسباع الطير ؛ وكان لمدى كلاب نحسة قد سماها بأسماء أعلام ، وكان أسماء أكله سهل وغلّاب والمخيلس والمتاعس ؛ قال السهيلي : وخامس أشك ، قال فيه أخطب ، أو قال فيه وثاب .

الرابعة - أجمعت الأئمة على أن الكلب إذا لم يكن أسود وعلمه مسلم فينتل إذا أشلى ويجب إذا دعى ، ويتبرج بعد ظفره بالصيد إذا زجر ، وأن يكون لا يأكل من صيده الذى صاده ، وأثر فيه يرح أو تائب ، وصاحبه مسلم وذكر اسم الله عند إرساله أن صيده صحيح يؤكل بخلاف ؛ فإن أنخرم شرط من هذه الشروط دخل الخلاف . فإن كان الذى يصاد به غير كلب كالقهد وما أشبهه كالبازي والصقر ونحوهما من الطير فجمهور الأئمة على أن كل ما صاد به بعد التعليم فهو جازح كاسب . يقال : جرح فلان وأجرح إذا اكتسب ؛ ومنه الجارحة لأنها يكتسب بها ؛ ومنه أجترح السيئات . وقال الأعرابي :

ذَا جُبَّارٍ مُنْضِجًا مِيسَمَهُ • يُدِيرُكَ الْجَارِحَ مَا كَانَ أَجْرَحَ

وفى الترتيل • وَيَسْمُو مَا جَرَحَهُمُ الْبَهَارُ • وقال : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْرَحُوا السَّيِّئَاتِ » .

الخامسة - قوله تعالى : ( مُكَلِّبِينَ ) معنى « مكليين » أصحاب الكلاب وهو كانوا ذئب أصحاب الناديب . وقيل : معناه مضربين على الصيد كما نضرى الكلاب ؛ قال الزماني : وكلما

(١) راجع ج ٧ ص ١١٥ • (٢) أشلت الكلب على الصيد دعوة فارسته ، وقيل : أغرته •

(٣) الجارح : المندر . المسم : اسم لأثر القوس وهو الكي ، والمغزى : أن من أجوه يق مجرى له ظاهراً ولا يستلج نفسه . والنظر الأول في الأصول ( ذات جده منضج ميسمها ) ، والتصويب عن ( الصريح المنسب في شمر أبي بصير ) •

(٤) راجع ج ٧ ص ٥ • (٥) راجع ج ١٦ ص ١٦٥ •

القولان محتمل . وليس في « مكّنين » دليل على أنه إنما أبيع صيد الكلاب خاصة ؛ لأنه بمنزلة قوله : « مؤمنين » وإن كان قد تمسك به من قصر الإباحة على الكلاب خاصة . روى عن ابن عمر فيما حكى ابن المنذر عنه قال : وأما ما يصاد به من البراة وغيرها من الطير لما أدركت ذكاته فذكّه فهو لك حلال ، وإلا فلا تقّلمه . قال ابن المنذر : وسئل أبو جعفر عن البازي يمل صيده قال : لا ؛ إلا أن تدرك ذكاته . وقال النضحاك والسدي : « وما علمتم من الجوارح مُكّنين » هي الكلاب خاصة ؛ فإن كان الكلب أسود بيها فكره صيده الحسن وقادة والنخعي . وقال أحمد : ما أعرف أحدا يرخص فيه إذا كان بهيما ، وبه قال إسحق بن راهويه ؛ فأما عوام أهل العلم بالمدينة والكوفة فيرون جواز صيد كل كلب مُعلم . أما من منع صيد الكلب الأسود فلقوله صلى الله عليه وسلم : « الكلب الأسود شيطان » أخرجه مسلم . احتج الجمهور بعموم الآية ، واحتجوا أيضا في جواز صيد البازي بما ذكر من سبب التزول ، وبما أخرجه الترمذي عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي فقال : « ما أسك عليك فكل » . في إسناده مجالّد ولا يعرف إلا من جهته وهو ضعيف . وبالمنى وهو أن كل ما يتأتى من الكلب يتأتى من الفهد مثلا فلا فارق إلا فيما لا مدخل له في التأخير ؛ وهذا هو القياس في معنى الأصل ، كقياس السيف على المديّة والأمة على العبد ، وقد تقدّم .

السادسة - وإذا تقرّر هذا فأعلم أنه لا بدّ للصائد أن يقصد عند الإرسال التذكية والإباحة ، وهذا لا يختلف فيه ؛ لقوله عليه السلام : « إذا أرسلت نملك وذكرت أسم الله عليه فكل » وهذا يقتضى التبة والتسمية ؛ فلو قصد مع ذلك اللهو فكرهه مالك وأجازاه ابن عبد الحكم ، وهو ظاهر قول الليث : ما رأيت حقا أشبه بباطل منه ، يعنى الصيد ؛ فأما لو فعله بغيرة التذكية فهو حرام ؛ لأنه من باب الفساد وإتلاف حيوان لغير منفعة ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان إلا لما كلة . وقد ذهب الجمهور من العلماء إلى أن التسمية لا بدّ منها بالقول عند الإرسال ؛ لقوله : « وذكرت أسم الله » فلم توجد على أى وجه كان لم يؤكل الصيد ؛ وهو مذهب أهل الظاهر وجماعة أهل الحديث . وذهبت جماعة



من أصحابنا وغيرهم إلى أنه يجوز أكل ما صاده المسلم وذبحه وإن ترك التسمية عنه ، وحملوا الأمر بالتسمية على التندب . وذهب مالك في للثهور إلى الفرق بين ترك التسمية عنه أو سبوا فقال : لا تؤكل مع العمد وتؤكل مع السهو ، وهو قول فقهاء الأمصار ، وأحد قولي الشافعي ، وسأقي هذه المسئلة في « الأنعام » إن شاء الله تعالى . ثم لا بد أن يكون أئبعاث الكلب بإرسال من يد الصائد بحيث يكون زمامه بيده . فبحل عنه ويُفريه عليه فينبعث ، أو يكون الجارح ساكنا مع رؤيته الصيد فلا يتحرك له إلا بالإغراء من الصائد ، فهذا بمنزلة ما زمامه بيده فأطلقه مغريا له على أحد القولين ، فأما لو أئبعت الجارح من تلقاء نفسه من غير إرسال ولا إغراء فلا يجوز صيده ولا يحل أكله عند الجمهور ومالك والثافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ، لأنه إنما صاد نفسه من غير إرسال وأمسك عليها ، ولا صنع للصائد فيه ، فلا ينسب إرساله إليه ، لأنه لا يصدق عليه قوله عليه السلام : « إذا أرسلت كلبك المعلم » . وقال عطاء بن أبي رباح والأوزاعي : يؤكل صيده إذا كان أحره للصيد .

السابعة — قرأ الجمهور « عَائِمٌ » بفتح العين واللام . وأبن عباس ومحمد بن الحنفية بضم العين وكسر اللام ، أي من أمر الجوارح والصيد بها . والجوارح الكواشب ، وسميت أعضاء الإنسان جوارح لأنها تكسب وتصرف . وقيل : سميت جوارح لأنها تخرج وتُسبل اللدم ، فهو مأخوذ من الجراح ، وهذا صعي ، وأهل اللغة على خلافه ، وحكه ابن المنذر عن قوم . و « مُكَلِّينَ » قراءة الجمهور بفتح الكاف وشدة اللام ، والمكَلَّبُ معلم الكلاب ومُصْرِها . ويقال لمن يعلم غير الكلب : مُكَلَّبٌ ، لأنه يرشد ذلك الحيوان كالكلب ، حكاه بعضهم . ويقال للصائد : مُكَلَّبٌ فعل هذا معناه صائدين . وقيل : المكَلَّبُ صاحب الكلاب ، يقال : كَلَّبَ فهو مكَلَّبٌ وكَلَّابٌ . وقرأ الحسن « مُكَلِّينَ » بسكون الكاف وتخفيف اللام ، ومعناه أصحاب كلاب ، يقال : أمتى الرجل كثر ماشيته ، وأكَلَّبَ كثر كلابه ، وأنشد الأصمعي :  
وكل قتي وإن أمتى فأثرى • سخطه عن الدنيا مؤن

التامع قد قوله تعالى : ( تَعْلَمُونَهُنَّ يَمَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ) أنت الضمير مراعاة للفظ الجوارح ؛ إذ هو جمع جارية . ولا خلاف بين العلماء في شرطين في التمسح وهما : أن يأتي إذا أمر<sup>(١)</sup> ويتبرح إذا زجر ؛ لا خلاف في هذين الشرطين في الكلاب وما في معناها من سباع الوحوش . واختلف فيما يصاد به من الطير ؛ فالشهور أن ذلك مشروط فيها عند الجمهور . وذكر ابن حبيب أنه لا يشترط فيها أن تبرح إذا زجرت ؛ فإنه لا يتأتى ذلك فيها غالباً ، فيكفي أنها إذا أمرت أطاعت . وقال ربيعة : ما أجاب منها إذا دُعي فهو المعلم الضاري ؛ لأن أكثر الحيوان بطبعه ينشئ<sup>(٢)</sup> . وقد شرط الشافعي وجهور من العلماء في التمسح أن يمسك على صاحبه ، ولم يشترطه مالك في المشهور عنه . وقال الشافعي : المعلم هو الذي إذا أشلاه صاحبه أثنى ؛ وإذا دعاه إلى الرجوع رجع إليه ، ويمسك الصيد على صاحبه ولا يأكل منه ؛ فإذا فعل هذا مراراً وقال أهل العرف : صار معلماً فهو المعلم . وعن الشافعي أيضاً والكوفيين : إذا أشلي فأثنى وإذا أخذ حبس<sup>(٣)</sup> وقمل ذلك مرة بعد مرة أكل صيده في الثالثة . ومن العلماء من قال : يفعل ذلك ثلاث مرات ويؤكل صيده في الرابعة . ومنهم من قال : إذا فعل [ذلك]<sup>(٤)</sup> مرة فهو معلم ويؤكل صيده في الثانية .

التاسعة - قوله تعالى : ( فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ) أي حبس لكم . واختلف العلماء في تأويله ؛ فقال ابن عباس وأبو هريرة والنخعي وقتادة وابن جبير وعطاء بن أبي رباح وعكرمة والشافعي وأحمد وإسحق وأبو نوز والنعمان وأصحابه : المعنى ولم يأكل ؛ فإن أكل لم يؤكل ما بقي ، لأنه أمسك على نفسه ولم يمسك على ربه . والفقه عند أبي حنيفة وأصحابه كالكلب ولم يشترطوا ذلك في الطيور بل يؤكل ما أكلت منه . وقال سعد بن أبي وقاص وعبد الله ابن عمر وسلمان الفارسي وأبو هريرة أيضاً : المعنى وإن أكل ؛ فإذا أكل الجوارح كلها كان أو فهداً أو طيراً أكل ما بقي من الصيد وإن لم يبق إلا بضعة ؛ وهذا قول مالك وجميع أصحابه ، وهو القول الثاني للشافعي ، وهو القياس . وفي الباب حديثان بمعنى ما ذكرنا أحدهما - حديث عدي - في الكلب المعلم " وإذا أكل فلا تأكل فلما أمسك على نفسه " أخرجه مسلم . الثاني -

(١) ذك ؛ إذا أرسل . (٢) ينشئ . (٣) من جردله .

حديث أبي ثعلبة الأنخسي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صيد الكلب : "إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله عليه فكل وإن أكل منه وكل ما ردت عليك يدك" أخرجه أبو داود وروى من عدي ولا يصح والصحيح عنه حديث مسلم ؛ ولما تعارضت الروايتان رآه بعض أصحابنا وغيرهم الجمع بينهما فحملوا حديث النهي على التنزيه والورع ، وحديث الإباحة على الجواز ، وقالوا : إن عدياً كان موسماً عليه فأفاته النبي صلى الله عليه وسلم بالكف ورعاً ، وأبا ثعلبة كان محتاجاً فأفاته بالجواز ؛ والله أعلم . وقد دل على صحة هذا التأويل قوله عليه الصلاة والسلام في حديث يدين : "فلن أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه" هذا تأويل علمائنا . وقال أبو عمر في كتاب « الآداب » : وقد عارض حديث عدي هذا حديث أبي ثعلبة ، والظاهر أن حديث أبي ثعلبة ناسخ له ؛ فقوله : وإن أكل يارسل الله ؟ قال : " وإن أكل " .

قلت : هذا فيه نظر ؛ لأن التاريخ مجهول ؛ والجمع بين الحديثين أولى بما لم يعلم التاريخ ؛ والله أعلم . وأما أصحاب الشافعي فقالوا : إن كان الأكل عن قوط جوع من الكلب أكل وإلا لم يؤكل ؛ فإن ذلك من سوء تعليمه . وقد روى عن قوم من السلف التفرقة بين ما أكل منه الكلب والفهد فمنعه ، وبين ما أكل منه البازي فأجازوه ؛ قاله الشيخ " والنوري " وأصحاب الرأي وحامدين أبي سليمان ، وحكى عن ابن عباس وقالوا : الكلب والفهد يمكن ضربه وذبحه ، والطير لا يمكن ذلك فيه ، وحذ تعليمه أن يدعى فيجب ، وأن يسئل فينشل ؛ لا يمكن فيه أكثر من ذلك ، والضرب يؤذيه

الماشرة — والجمهور من العلماء على أن الجارح إذا شرب من دم الصيد أن الصيد يؤكل ؛ قال عطاء : ليس شرب الدم بأكل ؛ وكره أكل ذلك الصيد الشعبي " وسفيان الثوري " ، ولا خلاف بينهم أن سبب إباحة الصيد الذي هو عقر الجارح له لا بد أن يكون متحققاً غير مشكوك فيه ، ومع الشك لا يجوز الأكل ، وهي ،

الحادية عشرة — فإن وجد الصائد مع كلبه كلباً آخر فهو محمول على أنه غير مُرسل من صائد آخر ، وأنه إنما أنبعث في طلب الصيد بطبعه ونفسه ، ولا يختلف في هذا ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام :

«وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل - في رواية - فإنما سميت على كلبك ولم تسم عليه غيره». فأما أبو أرواح فإنه لا يشترك الكلبان فيه فإنه للصائدين يكونان شريكين فيه .  
فلو أخذ أحد الكلبين مقابله ثم جاء الآخر فهو للذي أخذ مقابله ؛ وكذلك لا يؤكل ما رى  
بهم فتردى من جبل أو غرق في ماء ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لعدي : « وإن رميت  
بسهمك فأذكر اسم الله فإن غاب عنك يوما فلم تجده فيه إلا أترسهمك فكل وإن وجدته  
فمر بقاء في الماء فلا تأكل فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك ». وهذا نص .

الثانية عشرة - لو مات الصيد في أنواء الكلاب من غير تضع لم يؤكل ؛ لأنه مات  
حنفا فاشبه أن يدعى يسكين كالة فيموت في الذبح قبل أن يفرى حلقه . ولو أمكنه أخذه  
من الجوارح وذبحه فلم يفعل حتى مات لم يؤكل ؛ وكان مقصرا في الذكاة ؛ لأنه قد صار  
مقدورا على ذبحه ؛ وذكاة المقدور عليه تخالف ذكاة غير المقدور عليه . ولو أخذه ثم مات  
قول أن يخرج السكين أو تناولها وهي معه جاز أكله ؛ ولو لم تكن السكين معه فشاغل بطلبها  
لم تؤكل . وقال الشافعي : فيما ناله الجوارح ولم يذمه قولان أحدهما - ألا يؤكل حتى يخرج ؛  
لقوله تعالى : « من الجوارح » وهو قول ابن القاسم ؛ والآخر - أنه حل وهو قول أشهب ؛  
قال أشهب : إن مات من صدمة الكلب أكل .

الثالثة عشرة - قوله : « فإن غاب عنك يوما فلم تجده فيه إلا أترسهمك فكل » ونحوه  
في حديث أبي ثعلبة الذي خرجه أبو داود ، غير أنه زاد « فكله بعد ثلاث ما لم يئتن » يارضه  
قوله عليه السلام : « كل ما أصيبت ودع ما أئمت » . فالإصماء ما قتل مسرعا وأنت تراه ،  
والإئماء أن ترى الصيد فيغيب عنك فيموت وأنت لا تراه ؛ يقال : قد أئمت الربة فتمت  
تنتي إذا غابت ثم ماتت ؛ قال عمرو القيس :

فَوَلَا يَتَمَيَّ رَمِيَّتُهُ • مَا لَهُ لَا حُدَّ مِنْ قَرَّةِ

وقد اختلف العلماء في أكل الصيد النابت على ثلاثة أقوال ؛ يؤكل ؛ وسواء قتله السهم  
أو الكلب - الثاني - لا يؤكل شيء من ذلك إذا غاب ؛ لقوله : « كل ما أصيبت ودع ما أئمت » .

وإنما لم يؤكل مخافة أن يكون قد أمان على قتله غير السم من المواتم . الثالث - الترفيع  
 السم يؤكل وبين الكلب فلا يؤكل ؛ ووجهه أن السم يقتل على جهة واحدة فلا يؤكل ؛  
 والجراح على جهات متعددة فيشرب ؛ والثلاثة الأقوال لعلامة . وقال مالك في غير الموطأ ،  
 إذا بات الصيد ثم أصابه ميتا لم يُفخذ البازي أو الكلب أو السم مقتله لم يأكله ؛ قال  
 أبو عمر : فهذا يدل على أنه إذا بلغ مقتله كان حلالا عنده أكله وإن بات ، إلا أنه يكرهه  
 إذا بات ؛ لما جاء عن أبي عبيد بن جراح : « وإن غاب عنك ليلة فلا تأكل » . وعنه عن الثوري قال :  
 إذا غاب عنك يوما كرهت أكله . وقال الشافعي والقياس ألا يأكله إذا غاب عنه مفرقه .  
 وقال الأوزاعي : إن وجدته من ألفد ميتا ووجد فيه سمه أو أزا من كلبه فليأكله ؛ وعنه  
 قال أنسب وعبد الملك وأصنع ؛ قالوا : جائز أكل الصيد وإن بات إذا تفتت مقتله ؛  
 وقوله في الحديث : « ما لم يتن » تعليل ؛ لأنه إذا أتى لحق بالمستقدرات التي تُجمعها الطباع فيكره  
 أكلها ؛ فلما أكلها يلزم ؛ كما أكل النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> السمكة الميتة . وقيل  
 هو معلل بما يخاف منه الضرر على أكله ؛ وعلى هذا التعليل يكون أكله عزما إن كان لتلوفه  
 بحقها ؛ والله أعلم .

الرابعة عشرة - وأختلف العلماء من هذا الباب في الصيد بكتب اليهودي والنصراني إذا  
 كان معاماً ؛ فكرهه الحسن البصري ؛ وأما كلب الجوسي وبازؤه وحفره فكرهه الصيد بها جامع  
 ابن عبد الله والحسن وعطاء ومجاهد والنخعي والثوري وإسحق ؛ وأجاز الصيد بكتابهم مالك  
 والشافعي وأبو حنيفة إذا كان الصائد مسلماً ؛ قالوا ؛ وذلك مثل شفرته . ولما إن كان  
 للصائد من أهل الكلاب بجمهور الأئمة على جواز صيده غير مالك ؛ ويزن بين ذلك وبين  
 ذبحته وتلا : « يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ويصاكنكم » قال ؛  
 فلم يذكر الله في هذا اليهود ولا النصارى . وقال ابن وهب وأنسب ؛ صيد اليهودي والنصراني  
 حلال كذبحته ؛ وفي كتاب محمد لا يجوز صيد الصابي ولا ذبحه ؛ وهم قوم بين اليهود والنصارى

(١) روى أن عينا من دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى طعام فقدم إليه إحالة سمكة وخبز شعير . الإحالة ؛ السم  
 ما كان ؛ والسنة المنيرة الرابع . (٢) وأبهم ص ٤٩٩ من هذا المجلد .

ولا دين لهم . وأما إن كان الصائد مجوسياً فنع من أكله مأك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وجمهور الناس . وقال أبو ثور فيها قولان : أحدهما - كقول هؤلاء ، والآخر - أن المجوس من أهل الكتاب وأن صيدهم جائز . ولو أصطاد السكّان أو ذبح لم يؤكل صيده ولا يبيحه ، لأن الذكاة تحتاج إلى قصد ، والسكّان لا قصده .

الخامسة عشرة - وأختلف النحاة في « مِنْ » في قوله تعالى : « مِمَّا اسْكَنَ عَلَيْكُمْ » فقال الأخفش : هي زائدة كقوله : « كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ » . وخطاه البصريون وقالوا : « مِنْ » لا تزاد في الإثبات وإنما تزاد في النفي والاستفهام ، وقوله : « مِنْ ثَمَرِهِ » ، « يُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ مِمَّا اسْكَنَ عَلَيْكُمْ » و « يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » للتبعية ؛ أجاب فقال : قد قال : « يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » بإسقاط « مِنْ » فدل على زيادتها في الإيجاب ؛ أجيب بأن « مِنْ » هنا للتبعية ؛ لأنه إنما يحل من الصيد اللحم دون الفروث والدم .

قلت : هذا ليس بمراد ولا معهود في الأكل فيعكر على ما قال . ويحتمل أن يريد « مِمَّا اسْكَنَ » أي مما أبغته الجوارح لكم ؛ وهذا على قول من قال : لو أكل الكلب الفريسة لم يضر . وبسبب هذا الاحتمال اختلف العلماء في جواز أكل الصيد إذا أكل الجارح منه على ما تقدم .

السادسة عشرة - ودلت الآية على جواز اقتناذ الكلاب واقتنائها للصيد ، وثبت ذلك في صحيح السنة وزادت الحُرث والماشية ؛ وقد كان أول الإسلام أمر بقتل الكلاب حتى كان يقتل كلب المريّة<sup>(١)</sup> من البادية يتبعها ؛ روى مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أقتنى كلباً إلا كلب صيد أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان » . وروى أيضاً عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أخذ كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط » . قال الزهري : وذكر لابن عمر قول أبي هريرة فقال : يرحم الله أبا هريرة ، كان صاحب زرع ؛ فقد دلت السنة على ما ذكرناه ، وجعل النقص من أجر من اقتناها على غير ذلك من المنفعة ؛ إما لترويع الكلب المسلمين

(١) راجع ٧ ص ٩٩ . (٢) راجع ٢ ص ٣٣٢ .

(٣) راجع ١٨٦ ص ٢٩٩ و ٨٩ . (٤) المريّة : هي مصفر المرأة ؛ والأهل المريّة .

وتشويهه عليهم بَنَاحَه — كما قال بعض شعراء البصرة ، وقد نزل بعمار لسمع لكلابه نباحا فانسا يقول :

نزلنا بعمار فأنشئ كلابه • ملينا فيكنه بين يمينه نزل كل  
فقلت لأصحابي أمر الهمم • إذا اليوم لم يوم القيامة أطول

— أولمخ دخول الملائكة البيت ، أولمخاسته على ما يراه الشافعي ، أولمخاسته التهي عن اتخاذ  
ملا منفعة فيه ، والله أعلم . وقال في إحدى الروايتين : " قيراطان " وفي الأخرى " قيراط " <sup>١</sup>  
وذلك يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر كالأسود الذي  
أمر عليه الصلاة والسلام بقتله ، ولم يدخله في الاستثناء حين نهى عن قتلها فقال : " عليكم  
بالأسود البهم ذي القطين فإنه شيطان " أخريه مسلم . ويحتمل أن يكون ذلك لاختلاف  
المواضع ، فيكون يُمسكه بالمدينة مثلا أو بمكة ينقص قيراطان ، وبغيرهما قيراط ، والله أعلم .  
وأما ألباح أخاذه فلا ينقص أجر متخذه كالفرس والميز ، ويجوز بيعه وشراؤه ، حتى قال سحنون :  
ويصح بيعه . وكلب المشاية المباح أخاذه عند مالك هو الذي يترج معها لا الذي يحفظها  
في الدار من السراق . وكلب الزرع هو الذي يحفظه من الوحوش بالليل والنهار لا من السراق .  
وقد أجاز غير مالك أخاذهما لسراق المشاية والزرع والدار في البادية

السابعة عشرة — وفي هذه الآية دليل على أن العالم له من الفضيلة ما ليس بمجاهل ، لأن  
الكلب إذا علم يكون له فضيلة على سائر الكلاب ، فالإنسان إذا كان له علم أولى أن يكون  
له فضل على سائر الناس ، لا سيما إذا عمل بما علم ، وهذا كما روى عن علي بن أبي طالب  
كرم الله وجهه أنه قال : لكل شيء قيمة وقيمة المرء ما يحسنه .

الثامنة عشرة — قوله تعالى : ( وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ) أمر بالتسمية ؛ قيل : عند  
الإرسال على الصيد ، وفيه الصيد والذبح في [ معنى ] التسمية واحد ، يأتي بيانه في " الأنعام " .  
وقيل : المراد بالتسمية هنا التسمية عند الأكل ، وهو الأظهر . وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله

(١) البيت زيادة الأجمع . وعما رسم شخص ، وروى في (السان) : أتينا أبا عمرو ... الخ .

(٢) من بولك وز . (٣) راجع ج ٧ ص ٧٥ .

عليه وسلم قال لعمر بن أبي سلمة: "يا غلام سمِّ الله وكلِّ بيمينك وكلِّ مما يليك". وروى من حديث جديفة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الشيطان ليستحلَّ الطعام إلا يذكر اسم الله عليه". اعطيت. فإن نسي التسمية أول الأكل فليسمِّ آخره؛ وروى النسائي عن أمية ابن نجيح - وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل ولم يسمِّ الله، فلما كان في آخر لقمة قال: بسم الله أوله وآخره؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما زال الشيطان يأكل معه فلما سمَّى قاء ما أكَّله".

التاسعة عشرة - قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ أمر بالقوى على الجملة، والإشارة القريبة هي ما تضمنته هذه الآيات من الأوامر. وسرعة الحساب هي من حيث كونه تعالى قد أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً؛ فلا يحتاج إلى محاولة عدّ ولا عقْد كما يفعله الحساب؛ ولهذا قال: «وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ» فهو سبحانه يحاسب الخلائق دفعة واحدة. ويحتمل أن يكون وعيداً بيوم القيامة كأنه قال: إن حساب الله لكم سريع إتيانه؛ إذ يوم القيامة قريب، ويحتمل أن يريد بالحساب المجازاة؛ فكأنه توعد في الدنيا بمجازاة مريعة قريبة إن لم يتقوا الله.

قوله تعالى: الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُنْغِزِي أَخْيَادٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ⑤

فيه عشر مسائل:

الأولى - قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ أي «اليوم أُنكَّحت لكم دينكم» و«اليوم أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ» فاعاد تأكيد أي أُحِلَّ لكم الطيبات التي سألتم عنها؛ وكانت



الطّيّات أجيّت لاسلمين قبل نزول هذه الآية؛ فهذا جواب سؤالهم إذ قالوا : ماذا أحلّ لنا ؟ .  
وقيل : أشار بذكر اليوم إلى وقت عهد صلى الله عليه وسلم كما يقال : هذه أيام فلان ؛ أي حفنة  
أوان ظهوركم وشيوخ الإلحام ؛ فقد أكلت بهذا دينكم ، وأحلت لكم الطّيّات . وقد تقدّم  
ذكر الطّيّات في الآية قبل هذا .

الثانية - قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ آبداء وخبر .  
والطعام آسم لما يؤكل والذبايح منه ، وهو هنا خاص بالذبايح عند كثير من أهل العلم بالتأويل .  
وأما ما حرم علينا من طعامهم فليس يداخل تحت عموم الخطاب ؛ قال ابن عباس قال الله  
تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ » ثم استثنى فقال : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ  
حِلٌّ لَكُمْ » . يعني ذبيحة اليهودى والنصراني ؛ وإن كان النصراني يقول عند الذبح : باسم المسيح  
واليهودى يقول : باسم عزير ؛ وذلك لأنهم يذبحون على المِلَّة . وقال عطاء : كُلُّ من ذبيحة  
النصراني - وإن قال باسم المسيح ؛ لأن الله جلّ وعزّ قد أباح ذبايحهم ، وقد علم ما يقولون .  
وقال القاسم بن محبّة : كُلُّ من ذبيحته وإن قال باسم سُرْجِس - آسم كنيسة لهم - وهو  
قول الزهرى - وربيعة والشعي - ومكحول ؛ وروى عن صحابيين : عن أبى الدرداء وعُبادَة  
ابن الصّامت . وقالت طائفة : إذا سمعت الكفّارى يسمى غير آسم الله عزّ وجلّ فلا تأكل ؛  
وقال بهذا من الصحابة على عائشة وآبن عمر ؛ وهو قول طاوس والحسن متمسكين بقوله تعالى :  
« وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ » . وقال مالك : أكره ذلك ، ولم يحرمه .  
قلت : العجب من الكفا الطبرى الذى حكى الاتفاق على جواز ذبيحة أهل الكتاب ، ثم أخذ  
يستدلّ بذلك على أن التسمية على الذبيحة ليست بشرط فقال : ولا شك أنهم لا يُسمّون على  
الذبيحة إلا الإله الذى ليس بمعبود حقيقة مثل المسيح وعزير ؛ ولو سموا الإله حقيقة لم تكن  
تسميتهم على طريق العبادة ، وإنما كان على طريق آخر ؛ واشترط التسمية لا على وجه العبادة  
لا يفتل ، ووجود التسمية من الكافر وعدمها بمثابة واحدة ؛ إذا لم تُتصوّر منه العبادة ، ولأن  
النصراني إنما يذبح على آسم المسيح ، وقد حكم الله بحل ذبايحهم مطلقا ؛ وفي ذلك دليل على أن

التسمية لا تسترط أصلاً كما يقول الشافعي ، وسبأني ما في هذا للعلماء في « الأتنام »  
إن شاء الله تعالى .

الثالثة - ولا خلاف بين العلماء أن ما لا يحتاج إلى ذكاة كالطعام الذي لا عاولة فيه  
كالكفاكة والرأجازر أكله ؛ إذ لا يضر فيه تمكُّ أحد . والطعام الذي تقع فيه عاولة على ضربين ؛  
أحدهما - ما فيه عاولة صنعة لا تعلق للذين بها ؛ تكبر الدقيق ، وعصر الزيت ونحوه ؛ فهذا  
إن عُجِب من الذي فصل وجه التفرز . والضرب الثاني - هي التذكية التي ذكرنا أنها هي  
التي تحتاج إلى الذين والثبّة ؛ فلما كان القياس ألا تجوز ذبائحهم - كما قول إنهم لاصلاة لهم  
ولا عبادة مقبولة - رخص الله تعالى في ذبائحهم على هذه الأئمة ؛ وأخرجها النص عن القياس  
على ما ذكرناه من قول ابن عباس ؛ والله أعلم .

الرابعة - واختلف العلماء أيضاً فيما ذكّوه هل تعمل الذكاة فيما حرم عليهم أولاً ؟  
على قولين ؛ فالجمهور على أنها عاملة في كلّ الذبيحة ما حلّ له منها وما حرم عليه ؛ لأنه مذكّي .  
وقالت جماعة من أهل العلم ؛ إنما حلّ لنا من ذبيحتهم ما حلّ لهم ؛ لأن ما لا يصلح لهم لا تعمل  
فيه تذكيتهم ؛ فنست هذه الطائفة الطريف والشحوم المحضة من ذبائح أهل الكتاب ؛  
وقصرت لفظ الطعام على البعض ؛ وحلت الأولى على العموم في جميع ما يؤكل . وهذا اختلاف  
اصحّوحد في مذهب مالك . قال أبو عمر ؛ وكره مالك تحنوم اليهود وأكل ما تحرموا من الإبل ؛  
ما أكثر أهل العلم لا يرون بذلك بأساً ؛ وسبأني هذا في « الأتنام » إن شاء الله تعالى ؛ وكان  
مالك رحمه الله يكره ما ذبحوه إذا وجد ما ذبحه المسلم ؛ وكره أن يكون لهم أسواق يبيعون  
فيها ما يذبحون ؛ وهذا منه رحمه الله تترّ .

الخامسة - وأما الخبوس فالعلماء مجمعون - إلا من شذ بهم - على أن ذبائحهم  
لا تكل ولا يترجّح منهم ؛ لأنهم ليسوا أهل كتاب على المشهور عند العلماء . ولا بأس بأكل

(١) ٧٧ ص ٧٥ (٢) كلمة عبرية ؛ في القرشي على ( مختصر خليل ) « الطريقة » ؛ هي أن توجد  
للحمة نائمة الزرة أي متصلة بقشر الجسوان ؛ وإنما كانت الطريقة مدممة لأن ذلك ملاءة على أنها لا تنوش  
بين ذلك فلا تصل إليها الحكة مدممة ؛ بمنة متخفة للقاتل مدممة . (٣) ٧٧ ص ١٢٤ -

طعام من لا تآب له كالمشركين وعَبْدَةُ الْآوْتَانِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ ذِبَاحِهِمْ وَلَمْ يَخْجِ إِلَى ذِكَاةٍ ،  
إِلَّا الْجُبْنُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ لُفْعَةٍ <sup>(١)</sup> الْمَيْتَةِ . فَإِنْ كَانَ أَبُو الصَّبِيِّ يَجُوسِيًّا وَأَتَمَّهُ تَحَايِيَةً لِحُكْمِهِ حَكَمَ  
أَيُّهُ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ لَا تَوْكَلُ ذَبِيحَةُ الصَّبِيِّ إِذَا كَانَ أَحَدُ آبَائِهِ يَحْنُ لَا تَوْكَلُ ذَبِيحَتِهِ .  
السَّادِسَةُ — وَأَمَّا ذَبِيحَةُ نَصَارَى بَنِي تَقْلِبَ وَذِبَاحُ كُلِّ دَخِيلٍ فِي الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ  
فَكَانَ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ يَنْهَى عَنْ ذِبَاحِهِمْ بَنِي تَقْلِبَ ؛ لِأَنَّهُمْ عَرَبٌ ، وَيَقُولُ : إِنْهُمْ لَمْ يَتَسَكَّرُوا  
بَنِيءَ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَّا بِشَرْبِ الْخَمْرِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ يَنْهَى عَنْ ذِبَاحِهِمْ  
النَّصَارَى الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ . وَقَالَ جَمُهورُ الْأُمَّةِ : إِنَّ ذَبِيحَةَ كُلِّ نَصْرَانِيٍّ حَلَالٌ ؛ سِوَاهُ كَانَ مِنْ  
بَنِي تَقْلِبَ أَوْ غَيْرِهِمْ ، وَكَذَلِكَ الْيَهُودِيُّ . وَاحْتَجَّ أَبُو عُبَاسٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ <sup>(٢)</sup>  
مِنْكُمْ فَأِنَّهُ مِنْهُمْ » فَلَوْلَمْ تَكُنْ بَنُو تَقْلِبَ مِنَ النَّصَارَى إِلَّا بِتَوَلَّيْهِمْ إِيَّاهُمْ لَا كَلَّتْ ذِبَاحُهُمْ .

السَّابِعَةُ — وَلَا بَأْسَ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالطَّبْخِ فِي آتِيَةِ الْكُفَّارِ كُلِّهِمْ ، مَا لَمْ تَكُنْ ذَبَا  
أَوْ فِصَّةً أَوْ جِلْدَ خِزِيرٍ بَعْدَ أَنْ تُنْضَلَ وَتُغْلَى ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَوَقَّوْنَ النِّجَاسَاتِ وَيَأْكُلُونَ الْمَيْتَاتِ ؛  
فَإِذَا طَبَخُوا فِي تِلْكَ الْقُدُورِ تَجَبَّسَتْ ، وَرَبَّمَا سَرَّتِ النِّجَاسَاتُ فِي أَجْزَاءِ قُدُورِ الْقَفَّارِ ؛ فَإِذَا  
طَبَخَ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ نُوْقِعَ مَخَالِطَةُ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ النَّجَسَةِ لِلطَّبْوَخِ فِي الْقِدْرِ ثَانِيَةً ؛ فَاقْتَضَى الْوَرَعُ  
الْكُفَّ عَنْهَا . وَرَوَى عَنْ أَبِي عُبَاسٍ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ كَانَ الْإِنَاءُ مِنْ نُحَاسٍ أَوْ حَدِيدٍ غُيِّلَ ،  
وَإِنْ كَانَ مِنْ نَحَارٍ أَعْلَى فِيهِ الْمَاءُ ثُمَّ غُسلَ — هَذَا إِذَا أَحْبَبَّ إِلَيْهِ — وَقَالَ مَالِكٌ ؛ فَأَمَّا مَا يَسْتَعْمَلُونَهُ  
لِغَيْرِ الطَّبْخِ فَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِهِ مِنْ غَيْرِ غُسلٍ ؛ لِمَا رَوَى الْفَارَاقُطِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ تَوْضَا عَنْ  
يَسْرِ نَصْرَانِيٍّ فِي حَقِّ نَصْرَانِيَّةٍ ؛ وَهُوَ صَحِيحٌ وَسَيَأْتِي فِي « الْفَرَقَانِ » بِكَلَامِهِ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ  
مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ  
إِنَّا بَارِضُ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ كِتَابٍ نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ ، وَأَرْضُ صَيْدٍ ، أَصِيدُ بِقَوْسِيٍّ وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمَلْعَمِ ،  
وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ يَعْلَمُ ؛ فَأَخْبَرَنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : « أَمَّا مَا ذَكَرْتَ

(١) الْإِفْعَةُ (بِكسر الهمزة وضع الفاء) : كَرَشَ الْجِلْدَ أَرَابِلِيٍّ مَا لَمْ يَأْكُلْ ، فَإِذَا أَكَلَ فُورَكَشَ ، يَسْتَرْجِعُ  
مَعَهُ شَيْءٌ لَوْنُهُ أَصْفَرُ يَوْضَعُ عَلَى الْبَيْنِ فَيَتَبَيَّنُ . (٢) وَابْعَاصُ ص ٢١٦ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٣) الْحَقُّ وَالْحَقَّةُ (بِالْفَتْحِ) : وَهَاءٌ مِنْ غُشْبِ أَوْجَاحٍ . (٤) وَابْعَاصُ ص ٢١٤ .

أنكم بأرض قوم من أهل كتاب تاكلون في آيتهم فإن وجدتم غير آيتهم فلا تاكلوا فيها وإن لم تجدوا فاعسوا ثم كوا فيها» ثم ذكر الحديث .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَطَعْنُكُمْ بِأَلْهَمَ ﴾ دليل على أنهم غاطبون بتفاصيل شرعنا ؛ أي إذا أشترؤا منا ألقم بحل لهم ألقم وبحل لنا الثمن المأخوذ منهم .

الثامنة - قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ الآية . قد تقدم معناها في « البقرة » و « النساء » والحمد لله . وروى عن ابن عباس في قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » . هو على العهد دون دار الحرب فيكون خاصا . وقال غيره : يجوز نكاح الذنبة والحربية نعموم الآية . وروى عن ابن عباس أنه قال : « المحصنات » المصنفات المأفلات . وقال الشعبي : هو أن تحصن قرجها فلا تزني ، وتنفصل من الجاهلية . وقرأ الشعبي « والمحصنات » بكسر الصاد ، وبه قرأ الكسائي . وقال بجماهد : « المحصنات » الحرائر ؛ قال أبو عبيد : يذهب إلى أنه لا يخل نكاح إماء أهل الكتاب ؛ لقوله تعالى : « قِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَبَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ » وهذا القول الذي عليه جملة العلماء .

العاشرة - قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ ﴾ قيل : لما قال تعالى « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ » قال نساء أهل الكتاب : لولا أن الله تعالى رضى ديننا لم يبع لكم نكاحنا ؛ فنزلت « وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ » أي بما أنزل على محمد . وقال أبو الهيثم : الباء صلة ، أي ومن يكفر بالإيمان أي يمتدحه ﴿ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ . وقرأ ابن السميع « فَقَدْ حَبِطَ » بفتح الباء . وقيل : لما ذكرت فرائض وأحكام يلزم القيام بها ، ذكر الوعيد على مخالفتها ؛ لما في ذلك من تأكيد لألبر عن تضييعها . وروى عن ابن عباس وجماهد أن المعنى : ومن يكفر بالله ؛ قال الحسن بن الفضل : إن سمحت هذه الرواية فمعناها ربب الإيمان . وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري : ولا يجوز أن يسمى الله إيمانا خلافا للحشوية والسالبة ؛ لأن

الإيمان مصدر آمن يؤمن إيماناً، وأسم الفاعل منه مؤمن، والإيمان التصديق، والتعديق لا يكون إلا كلاماً، ولا يجوز أن يكون الياًرى تعالى كلاماً .

قوله تعالى : يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِمَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَصْلَحُوا  
وُجُوهَهُمْ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ  
وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ  
مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايِطِ أَوْ لَمْ تُسَمِّ السَّاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا  
فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ  
وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ①

فيه اثنتان وثلاثون مسألة :

الأولى — ذكر القسري وأبن عطية أن هذه الآية زالت في قصة عائشة حين فقدت  
العقد في غزوة المريسيع، وهي آية الوضوء . قال ابن عطية : لكن من حيث كان الوضوء متقرباً  
عندهم مستعملاً ، فكان الآية لم تزد في إلا ثلاثه ، وإنما أعطتهم الفائدة والرخصة في التيمم .  
وقد ذكرنا في آية ، « النساء » خلاف هذا ، والله أعلم . ومضون هذه الآية داخل فيما أمر به  
من الوفاء بالعقود وأحكام الشرع ، وفيما ذكر من إتمام النعمة ، فإن هذه الرخصة من إتمام النعمة .

الثانية — وأختلف العلماء في المعنى المراد بقوله : ( إِذَا قُتِمَ إِلَى الصَّلَاةِ ) على أقوال  
فألت طائفة : هذا لفظ عام في كل قيام إلى الصلاة ، سواء كان القائم متطهراً أو متنجساً ، فإنه  
يبنى له إذا قام إلى الصلاة أن يتوضأ ، وكان على يفعله ويتلو هذه الآية ، ذكره أبو محمد الدارمي<sup>(٢)</sup>  
في مسنده ، وروى مثله عن عكرمة . وقال ابن سيرين : كان الخلفاء يتوضئون لكل صلاة .

(١) في نسخة ز ماضه : [ وحده في ورقة بخط المصنف من هنا إلى آخر الصفحة ] قوله تعالى « ومن يهكم  
بالإيمان فقد حط عمله » . العلماء أي أجر عمله ونوابه لأن الكفر وإن وقع والياد بالله منه وأحبط ما تقدم من  
إيمانه يغلب الموجود منه معدوماً من أصله وإنما يحط أجره ويطلق نوابه وفي إجماع المسلمين على إثبات الزدة  
مادل على ثبوت الإيمان قله فإن هذا أن الكفر إذا طرأ على الإيمان فله من حيث وجد إلى أن مضى . حط أجره  
لا أن عيه تحط بغيره كان . يكن ويغلب الموجود منه حقيقة معدوماً وهذا واضح والله أعلم .

(٢) ربيع ج ٥ ص ٢١٤ . (٣) الدارمي (يكسر الراء) : فيه إلى دافع ، بطن من يهيم .

قلت : فالآية على هذا محكمة لا تسخ فيها . وقالت طائفة : الخطاب خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، قال عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الغسيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء عند كل صلاة فشق ذلك عليه ، فأمر بالسواك ورفع عنه الوضوء إلا من حدث . وقال طائفة بن القنواء عن أبيه — وهو من الصحابة ، وكان دليل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك — : نزلت هذه الآية رخصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان لا يصل عملاً إلا وهو على وضوء ، ولا يكلم أحداً ولا يرد سلاماً إلى غير ذلك ، فأعذه الله بهذه الآية أن الوضوء إنما هو للقيام إلى الصلاة فقط دون سائر الأعمال . وقالت طائفة : للراد بالآية الوضوء لكل صلاة طلباً للفضل ، وعملوا الأمر على السند ، وكان كثير من الصحابة منهم ابن عمر يتوضئون لكل صلاة طلباً للفضل ، وكان عليه الصلاة والسلام يفعل ذلك إلى أن جمع يوم الفتح بين الصلوات الخمس بوضوء واحد ، إرادة اليان لأمنه صلى الله عليه وسلم . قلت : وظاهر هذا القول أن الوضوء لكل صلاة قبل ورود التامخ كان مستحباً لا إيجاباً وليس كذلك ، فإن الأمر إذا ورد ، مقتضاه الوجوب ؛ لا سيما عند الصحابة رضوان الله عليهم ، على ما هو معروف من سيرتهم . وقال آخرون : إن الفرض في كل وضوء كان لكل صلاة ثم تسخ في فتح مكة ، وهذا غلط لحديث أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة ، وإن أتمته كانت على خلاف ذلك ، وسيأتي ، ولحديث سويد بن النخعي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهو بالعبياء العصر والمغرب بوضوء واحد ، وذلك في غزوة خيبر ، وهي سنة ست ، وقيل : سنة سبع ، وفتح مكة كان في سنة ثمان ، وهو حديث صحيح رواه مالك في موطنه ، وأخرجه البخاري ومسلم ، فبان بهذين الحديثين أن الفرض لم يكن قبل الفتح لكل صلاة . فإن قيل : فقد روى مسلم عن بريدة بن الحبيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، ومسح على خفيه ، فقال عمر رضي الله عنه : لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن

(١) كنا في الأمر والغسيل هو حنظلة رضي الله عنه ، قرحين مع المائة وهو جوب ، فاستبد به الملائكة .

(٢) الصلاة . مرفوع قريب خبر . (٣) في أسه لقافة ، الحبيب بن بريدة بن الحبيب بن الحبيب بن الحبيب .

تصنعه ؟ فقال : "عَمَدًا صَنَعَتْهُ يَا عَمْرُؤَ" . فَلَمْ يَأَلِهِ عَمْرُؤُا وَاسْتَفْهَمَهُ ؟ قِيلَ لَهُ : إِنَّمَا يَأَلُهُ كَمَا لَفَتْهُ عَادَتُهُ مِنْذُ صَلَاتِهِ بِخَيْرٍ ، وَاقِهِ أَعْلَمُ . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ قُتَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا وَغَيْرَ طَاهِرٍ ، قَالَ مُجْمِدٌ قُلْتُ لِأَنْسَ : وَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَتُمْ ؟ قَالَ : نَحْنُ تَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا ، قَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : "الْوُضُوءُ عَلَى الْوُضُوءِ نَوْرٌ" فَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَوَضَّأُ بِحَذَا لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَقَدْ سَلَّمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ وَهُوَ يَبُولُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى يَتِمَّ ثُمَّ رَدَّ السَّلَامَ وَقَالَ : "إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ أَهْلَهُ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ" رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ . وَقَالَ السَّدِيقُ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ : مَعْنَى الْآيَةِ « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » يَرِيدُ مِنَ الْمَصَاحِبِ بِمَعْنَى النَّوْمِ ، وَالتَّقْصِدُ بِهَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّ يَتِمَّ الْأَحْدَاثَ بِالذِّكْرِ ، وَلَا سَمِيًّا النَّوْمَ الَّذِي هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ هَلْ هُوَ حَدَثٌ فِي نَفْسِهِ أَمْ لَا ؟ وَفِي الْآيَةِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، بِأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ مِنَ النَّوْمِ ، أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسُمُ النِّسَاءَ — يَعْنِي الْمَلَامَسَةَ الصَّغِيرَى — فَأَغْسِلُوا ، فَنَمَتْ أَحْكَامُ الْحَدِيثِ حَدَثًا أَصْفَرُ . ثُمَّ قَالَ : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » هَذَا حَكْمٌ نَوْعٍ آخَرٍ ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّوْعَيْنِ جَمِيعًا : « وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا » وَقَالَ بِهَذَا التَّأْوِيلِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ — وَحَمَدُ اللَّهِ — وَغَيْرُهُ . وَقَالَ بِجَهْوِهِ أَهْلِ الْعِلْمِ : مَعْنَى الْآيَةِ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ مُحْدَثِينَ ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ عَلَى هَذَا تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، بَلْ تَرْتَبُ فِي الْآيَةِ حَكْمُ وَاحِدٍ الْمَاءِ إِلَى قَوْلِهِ : « فَاطَّهَّرُوا » وَدَخَلَتْ الْمَلَامَسَةُ الصَّغِيرَى فِي قَوْلِهِ « مُحْدَثِينَ » . ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ قَوْلِهِ : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » حَكْمَ عَادَمِ الْمَاءِ مِنَ النَّوْعَيْنِ جَمِيعًا ، وَكَانَتْ الْمَلَامَسَةُ هِيَ الْجَمَاعُ ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يَذْكَرَ الْجَنْبَ الْعَادِمَ الْمَاءَ كَمَا ذَكَرَ الْوَاحِدَ ، وَهَذَا تَأْوِيلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ تَحْيِي أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ كَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبْنِ جَبَّاسٍ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ [ وَغَيْرِهِمْ ] .

قُلْتُ : وَهَذَانِ التَّأْوِيلَانِ أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي الْآيَةِ ، وَاقِعٌ أَعْلَمُ . وَمَعْنَى « إِذَا قُمْتُمْ » إِذَا أَرَدْتُمْ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : « فَلَمَّا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ » أَيْ إِذَا أَرَدْتَ ، لِأَنَّ الْوُضُوءَ حَالَةٌ الْبَيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ لَا يُمْكِنُ .

الثالثة **ج** قوله تعالى **(فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)** [ذكر تعالى أربعة أعضاء : الوجه وقرضه الفسل واليدين كذلك والرأس وقرضه المسح اتفاقاً واختلف في الرجلين على ما يأتي ، لم يذكر سواها فدل ذلك على أن ما عداها آداب وسنن . والله أعلم <sup>(١)</sup> ] ولا بد في غسل الوجه من نقل الماء إليه ، وإمرار اليد عليه ، وهذه حقيقة الفسل عندنا ، وقد بيناه في « النساء » . وقال غيرنا : إنما عليه إمرار الماء وليس عليه ذلك بيده ، ولا شك أنه إذا أغمس الرجل في الماء وغمس وجهه أو يده ولم يبد ذلك يقال : غسل وجهه ويده ، ومعلوم أنه لا يستبرئ في ذلك غير حصول الأكم ، فإذا حصل كفى . والوجه في التفة مأخوذ من المواجهة ، وهو عضو مشتعل على أعضائه وله طول وعرض ، وحده في الطول من مبتدأ سطح الجبهة إلى منتهى آفئتين ، ومن الأذن إلى الأذن في العرض ، وهذا في الأمرد ، وأما ألمتحتى فإذا أكتسى الذقن بالشعر فلا يغسل لأن يكون خفيفاً أو كثيفاً ، فإن كان الأول بحيث تبين منه البشرة فلا بد من إيصال الماء إليها ، وإن كان كثيفاً فقد انتقل الفرض إليه كشر الرأس ، ثم ما زاد على الذقن من الشعر وأسترسل من آفئته فقال مضمون عن ابن القاسم : سمعت مالكاً سئل : هل سمعت بعض أهل العلم يقول إن آفئته من الوجه فيمر عليها الماء ؟ قال : نعم ، وتحليلها في الوضوء ليس من أمر الناس ، وعاب ذلك على من فعله . وذكر ابن القاسم أيضاً عن مالك قائل : يجوز التحضوي ظاهر لحية من غير أن يدخل يده فيها ، قال : وهي مثل أصابع الرجلين . قال ابن عبد الحكم : تحليل آفئته واجب في الوضوء والفسل . قال أبو عمر : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خلل لحيته في الوضوء من وجوه كلها ضعيفة . وذكر ابن خزيمة متناً : إنه للفقهاء آخفوا على أن تحليل آفئته ليس بواجب في الوضوء ، إلا أنه يروى عن سعيد بن جبير قوله : ما بال الرجل يغسل لحيته قبل أن تنبت فإذا نبت لم يغسلها ، وما بال الأمرد يغسل ذقنه ولا يغسل ذو آفئته ؟ قال الطحاوي : التيمم واجب فيه مسح البشرة قبل نيات الشعر في الوجه ثم سقط بعده عند جميعهم ، فكذلك الوضوء . قال أبو عمر : من غسل آفئته كلها واجبا جعلها وجهاً ، لأن الوجه مأخوذ من المواجهة ، والله قد أمر بغسل الوجه أمراً مطلقاً لم يخص صاحب لحية من أمرد ، فوجب غسلها بظاهر القرآن لأنها بدل من البشرة .

(١) هذه الزيادة من كونه (٢) راجع ج ٥ ص ٢٠٩ وما بعدها .



قلت : وأختار هذا القول ابن العربي وقال : وبه أقول ؛ لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفصل لحيته ، خترجه الترمذى وغيره ؛ فصين المحتمل بالفعل . وحكى ابن المنذر عن إسحق أن من ترك تحليل لحيته عامدا أعاد . وروى الترمذى عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته ؛ قال : هذا حديث حسن صحيح ؛ قال أبو عمر : ومن لم يوجب غسل ما أنسدل من أظحية ذهب إلى أن الأصل المأمور بغسله البشرة ، فوجب غسل ما ظهر فوق البشرة ، وما أنسدل من أظحية ليس تحته ما يلزم غسله ، فيكون غسل أظحية بدلا منه . واختلفوا أيضا في غسل ما وراء العذار إلى الأذن ؛ فروى ابن وهب عن مالك قال : ليس ما خلف الصدغ الذى من وراء شعر أظحية إلى الذقن من الوجه . قال أبو عمر : لا أعلم أحدا من فقهاء الأمصار قال بما رواه ابن وهب عن مالك . وقال أبو حنيفة وأصحابه ؛ البياض بين العذار والأذن من الوجه ، وغسله واجب ؛ ونحوه قال الشافعى وأحمد . وقبله ؛ يفصل البياض استعجابا ؛ قال ابن العربي : والصحيح عندى أنه لا يلزم غسله إلا للأمرد لا للمصدر<sup>(١)</sup> .

قلت : وهو اختيار القاضى عبد الوهاب ؛ وسبب اختلاف هل تقع عليه المواجهة أم لا ؟ والله أعلم . وسبب هذا الاحتمال اختلفوا هل يتناول الأمر بغسل الوجه باطن الأنف والفم أم لا ؟ فذهب أحمد بن حنبل وإسحق وغيرهما إلى وجوب ذلك فى الوضوء والفسل ، إلا أن أحمد قال : يُعبد من ترك الاستنشاق فى وضوئه ولا يعيد من ترك المضمضة . وقال عامة الفقهاء : هما متان فى الوضوء والفسل ؛ لأن الأمر إنما يتناول الظاهر دون الباطن ، والعرب لا تُسمى وجها إلا ما وقمت به المواجهة ، ثم إن الله تعالى لم يذكرهما فى تحابه ، ولا أوجبهما للمسلمون ، ولا اتفق الجميع عليه ؛ والفرائض لا تثبت إلا من هذه الوجوه . وقد مضى هذا المعنى فى «النساء»<sup>(٢)</sup> . وأما العيان فالناس كلهم مجمعون على أن داخل العين لا يلزم غسله ، إلا ما روى عن عبد الله بن عمر أنه كان ينضح الماء فى عينيه ؛ وإنما مَقَطُ غسلهما للتأذى

(١) عذر الناصب : نيت شعر مذكوره . (٢) راجع ج ٥ ص ٢١٢ وما بعدها .

بذلك والخروج به ؛ قال ابن العربي : ولذلك كان عبد الله بن عمر لما عُمي يشل يديه إذ كان لا يتأذى بذلك ؛ وإذا تقرر هذا من حكم الوجه فلا بد من غسل جزء من الرأس مع الوجه من غير تحديد ، كما لا بد على القول بوجوب عموم الرأس من مسح جزء معه من الوجه لا يتقرر ؛ وهذا يبنى على أصل من أصول الفقه وهو : « أن ما لا يتم الواجب إلا به واجب مثله » والله أعلم ؛

الرابعة - وبجمهور العلماء على أن الوضوء لا بد فيه من نية ؛ لقوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » . قال البخاري : فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والنجاء والصوم والأحكام ؛ وقال الله تعالى : « قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِيهِ » <sup>(١)</sup> يعني على نيته . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ولكن جهاد ونية » . وقال كثير من الشافعية : لا حاجة إلى نية ؛ وهو قول الحنفية ؛ قالوا : لا تجب النية إلا في الفروض التي هي مقصودة لأعيانها ولم تحصل شيئا غيرها ؛ فأنما ما كان شرطا لصحة فعل آخر فليس يجب ذلك فيه بنفس ورود الأمر إلا بدلالة تقارنه ؛ والطهارة شرط ؛ فإن من لا صلاة عليه لا يجب عليه فرض الطهارة ؛ كالحائض والغشاء . احتج علماؤنا وبعض الشافعية بقوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » فلما وجب فعل الغسل كانت النية شرطا في صحة الفعل ؛ لأن الفرض من قبل الله تعالى فينبغي أن يجب فعل ما أمر الله به ؛ فإذا قلنا : إن النية لا تجب عليه لم يجب عليه قصد إلى فعل ما أمره الله تعالى ؛ ومعلوم أن الذي أغتسل تبرأ أو لغرض ما ؛ قصد أداء الواجب ؛ وضح في الحديث أن الوضوء بكنة ؛ فلو صح بشير نية لمساكنة . وقال تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » <sup>(٢)</sup> .

الخامسة - قال ابن العربي قال بعض علمائنا : إن من خرج إلى النهر بنية الغسل لجزءه ؛ وإن حزبت نيته في الطريق [ ولو خرج إلى الحمام فحزبت في أثناء الطريق ] بطلت النية . قال القاضي أبو بكر بن العربي رضى الله عنه : فركب على هذا سفسافة المفتين أن نية الصلاة تخرج على القولين ، وأوردوا فيها نصا عمن لا يفرق بين الظن واليقين بأنه قال :

(١) راجع ج ١ ص ٣٤١ (٢) راجع ج ٢ ص ١٤٤ (٣) من جردى وز

يجوز أن نتقدم فيها النية على التكبير ، وبالله وبأئمة المسلمين من أمة أرادت أن تكون مقبلة  
بمجاهدة فما وقفها الله ولا سدها ! ؛ أعلموا رحمكم الله أن النية في الوضوء تختلف في وجوبها  
بين العلماء ، وقد اختلف فيها قول مالك ؛ فلما نزلت عن مرتبة الاتفاق سويح في تقديمها  
في بعض المواضع ، فأما الصلاة فلم يختلف أحد من الأئمة فيها ، وهي أصل مقصود ، فكيف  
يُحَلُّ الأصل المقصود المتفق عليه على الفرع التابع المختلف فيه ! هل هذا إلا غاية العبادة ؟  
وأما الصوم فإن الشرع رفع الحرج فيه لما كان ابتداءه في وقت الفيلة بتقديم النية عليه .

السادسة - قوله تعالى : ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ واختلف الناس في دخول المرافق  
في التحديد ؛ فقال قوم : نعم ؛ لأن ما بعد « إلى » إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه ؛  
قاله سيبويه وغيره ، وقد مضى هذا في « البقرة » مبيناً . وقيل : لا يدخل المرفقان في الفسل ؛  
والزوايتان مرويتان عن مالك ؛ الثانية لأشهب ؛ والأولى عليها أكثر العلماء وهو الصحيح ؛  
لما رواه الدارقطني عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أدار الماء على  
صرفيه . وقد قال بعضهم : إن « إلى » بمعنى مع ، كقولهم : الذود إلى الذود<sup>(٢١)</sup> ، أى مع  
الذود ، وهذا لا يحتاج إليه كما بيناه في « النساء » ؛ ولأن اليد عند العرب تقع على أطراف  
الأصابع إلى الكنيف ، وكذلك الزجل تقع على الأصابع إلى أصل الفخذ ؛ فالمرق داخل  
تحت آم اليد ، فلو كان المعنى مع المرافق لم يحد ، فلما قال : « إلى » أقطع من حد المرافق  
عن الفسل ، وبقيت المرافق مفسولة إلى الظفر ، وهذا كلام صحيح يجري على الأصول لغة  
ومعنى ؛ قال ابن العربي : وما فهم أحد مقطع المسئلة إلا القاضي أبو محمد فإنه قال : إن قوله  
« إلى المرافق » حد لتروك من اليدين لا للفصول فيهما ؛ ولذلك تدخل المرافق في الفسل .

قلت : ولما كان اليد والزجل تنطلق في اللغة على ما ذكرنا كان أبو هريرة يبلغ بالوضوء  
إبطه وساقه ويقول : سمعت خليل صلى الله عليه وسلم يقول : « تبلغ الحيلة من المؤمن

(١) راجع ج ٢ ص ٢٢٧ . هذا مثل معناه : القليل يضم إلى القليل نصير كثيراً . والقول  
القاطع من الإبط الثلاث إلى التسع ؛ وقيل : ما بين الثلاث إلى الستة ، وقيل : من ثلاث إلى خمس عشرة ، وقيل  
مير ذلك . (٢) راجع ج ٥ ص ١٠٠ .

حيث "يبلغ الوضوء" . قال القاضي عياض : والناس يجمعون على خلاف هذا ، وألا يتمدى بالوضوء صدوره لقوله عليه السلام ، "مَنْ زَادَ فَقَدْ تَعَدَّى وَعَظُمَ" . وقال ضربه : كان هذا الفعل مذموباً له ، وما أفرد به ، ولم يمتك من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما استنبطه من قوله عليه السلام : "أَتَمَّ الْغَسْلَ الْمُحِبُّونَ" <sup>(١)</sup> ومن قوله : "يَبْلُغُ الْحِلْيَةَ" كما ذكر .

الثانية - قوله تعالى : ( وَأَسْحَوْا رُءُوسَكُمْ ) تقدم في « النساء » أن المسح لفظ مشترك . وأما الرأس فهو عبارة عن الجملة التي يعلوها الناس ضرورة ومنها الوجه ، فلما ذكره الله عز وجل في الوضوء وعين الوجه للفصل بين باقيه للمسح ، ولو لم يذكر الفصل لزم مسح جميعه ، ما عليه شعر من الرأس وما فيه العين والأنف والفم ؛ وقد أشار مالك في وجوب مسح الرأس إلى ما ذكرناه ، فإنه سئل عن الذي يترك بعض رأسه في الوضوء فقال : أرايت إن ترك غسل بعض وجهه أكان يُعْزَنُه ؟ ووجه بهذا الذي ذكرناه أن الأذنين من الرأس ، وأن حكمهما حكم الرأس خلافاً للزهري حيث قال : هما من الوجه يفسلان معه ، وخلافاً للشمسي حيث قال : ما أقبل منهما من الوجه وظاهرهما من الرأس ؛ وهو قول الحسن وإسحق ، وحكاه ابن أبي هريرة عن الشافعي ، وسبأني بيان مجتبهما ، وإنما سمي الرأس رأساً لماؤه ونبات الشعر فيه ، ومنه رأس الجبل ؛ وإنما قلنا إن الرأس اسم بجملة أعضائه لقول الشاعر :

إذا أحتملوا رأسي وفي الرأس أكتزي • وغودر عند الملتقى ثم ساري

الثامنة - وأختلف العلماء في تقدير مسحه على أحد عشر قولاً ؛ ثلاثة لأبي حنيفة ، وقولان للشافعي ، وستة أقوال للمالكا ؛ والصحيح منها واحد وهو وجوب التعميم لما ذكرناه وأجمع العلماء على أن من مسح رأسه فقد أحسن وفعل ما يلزمه ؛ والباء مؤكدة زائدة لهبت للتبخيص ؛ والمعنى وأسحوا رؤوسكم . وقيل : دغولها هنا كدغولها في التيمم

(١) التز (جمع الأعراس) من التز : بياض الوجه ؛ يريد بياض وجوههم بزور الوضوء يرم الغباة .

(٢) راجع ج ٥ ص ٢٢٨ وما بعدها .

في قوله : « قَامَسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ » فلو كان معناها التبعيض لأفادته في ذلك الموضع ، وهذا قاطع . وقيل : إنما دخلت لتفيد معنى بديها وهو أن الفسل لغة يقتضى مفسولا به ، والمسح لغة لا يقتضى ممسوحا به ؛ فلو قال : وأسحوا رؤوسكم لأجزأ المسح باليد إمرارا من غير شيء على الرأس ؛ فدخلت الباء لتفيد ممسوحا به وهو الماء ، فكأنه قال : وأسحوا برؤوسكم الماء ؛ وذلك فصيح في اللغة على وجهين ؛ إما على القلب كما أشهد سيويه <sup>(١)</sup> :

كَنَوَاجٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ بَخْدِيَّةٍ • وَسَحَتِ بِاللَّيْنِ عَصْفَ الْإِنْمِدِ

والآثلة هي المسوحة بعصف الإنميد فقلب ، وإما على الاشتراك في الفعل والتساوي في نسبتة كقول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

مِثْلَ الْقَفَافِذِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَّتْ • نَجْرَانٌ أَوْ بَلَّتْ سَوَاءُ تَهْمُ جَمْرٌ

فهذا ما لعلنا في معنى الباء . وقال الشافعي : أحتمل قول الله تعالى : « وَأَسْحُوا بِرُءُوسِكُمْ » بعض الرأس ومسح جميعه فدلت السنة أن مسح بعضه يجزئ ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بياضته ؛ وقال في موضع آخر : فإن قيل قد قال الله عز وجل : « قَامَسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ » في التيمم أيجزئ بعض الوجه فيه ؟ قيل له : مسح الوجه في التيمم بدل من غسله ؛ فلا بد أن يأتي بالمسح على جميع موضع الفسل منه ، ومسح الرأس أصل ؛ فهذا فرق ما بينهما . أجاب علماؤنا عن الحديث بأن قالوا : لعل النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لمذرا سميّا وكان هذا الفعل منه صلى الله عليه وسلم في السفر وهو مظنة الأعذار ، وموضع الاستعجال والاختصار ، وحذف كثير من الفرائض لأجل المشقات والأخطار ؛ ثم هو لم يكتف بالنصية حتى مسح على الإمامة ؛ أخرجه مسلم من حديث المغيرة بن شعبه ؛ فلم يكن مسح جميع الرأس واجبا لما مسح على الإمامة ؛ والله أعلم

(١) البيت لخفاف بن ثبة السبي ، وصف فيه شفق المرأة ؛ فتسحها بنواحي ريش الحامى في أكمة والظلمة والأنداد ؛ وأراد ثانيا تعذب إلى السيرة كأنها مسحت بالإنميد ؛ ووصف الإنميد ما سمى به .

(٢) البيت للأحطل بجمهورية ؛ والقفاذ جمع قفد ، وهو حيوان معروف يضرب به لكل من يرى الجمل .  
والمدحاح الميمس فقهه والميمس ؛ لأن مدحجه كالتفاحة لتسم في الخيل لسمكة والجمود .

الثامنة - وجمهور العلماء على أن مسحة واحدة موعبة كاملة تجزئ. وقال الشافعي :  
يمسح رأسه ثلاثا؛ وروى عن أنس وسعيد بن جبيرة ومطاه . وكان ابن سيرين يمسح مرتين  
قال أبو داود : وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة ؛ فإنهم ذكروا  
للوضوء ثلاثا ، قالوا فيها : ومسح برأسه ولم يذكروا عددا .

الباشرة - وأختلفوا من أين يبدأ بمسحه ؛ فقال مالك : يبدأ بمقدم رأسه ، ثم يذهب  
بيديه إلى مؤخره ، ثم يردهما إلى مقدمه ؛ على حديث عبد الله بن زيد أنجره مسلم ؛ وبه يقول  
الشافعي وابن حنبل . وكان الحسن بن حي يقول : يبدأ بمؤخر الرأس ؛ على حديث الربيع  
بنت مسعود بن عقراء ؛ وهو حديث يختلف في ألفاظه ، وهو يدور على عبد الله بن محمد  
ابن حنبل وليس بالحافظ عندهم ؛ أنجره أبو داود من رواية بشر بن المفضل عن عبد الله بن  
الربيع ، وروى ابن عجلان عنه عن الربيع : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نوحا عندما  
فمسح الرأس كله من قرن الشعر كل ناحية بمنصب الشعر ، لا يترك الشعر عن هيئته ؛ ورويت  
هذه الصفة عن ابن عمر ، وأنه كان يبدأ من وسط رأسه . وأصح ما في هذا الباب حديث عبد الله  
ابن زيد ؛ وكل من أجاز بعض الرأس فلان يرى ذلك البعض في مقدم الرأس . وروى عن إبراهيم  
والشعبي [أنهما] قالا : أى : تولى رأسك مسحت أجزاء منك . ومسح ابن عمر بالقوقح فقط .  
والإجماع متفق على استحسان المسح باليسدين معا ، وعلى الإجزاء إن مسح بيد واحدة .  
وأختلف فيمن مسح بإصبع واحدة حتى عم ما يرى أنه يميزه من الرأس ؛ فالشهور أن ذلك  
يجزئ ، وهو قول سفيان الثوري ؛ قال سفيان : إن مسح رأسه بإصبع واحدة أجزاء . وقيل :  
إن ذلك لا يجزئ ؛ لأنه خروج عن سنة المسح وكأنه لعب ، إلا أن يكون ذلك عن ضرورة  
مرض فيلجئ إلى يختلف في الإجزاء . قال أبو حنيفة وأبو يوسف وعبد : لا يجزئ مسح  
الرأس بأقل من ثلاث أصابع ؛ وأختلفوا في رد الدين على شعر الرأس هل هو فرض أو سنة  
— سجد الإجماع على أن المسحة الأولى فرض بالقرآن — فالجمهور على أنه سنة . وقيل : هو فرض .

الحادية عشرة - فلو غَسَلَ حَوْضِيَّ رَأْسَهُ بِدَلِّ الْمَسْحِ فَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : لَا تَعْلَمْ خِلَافًا أَنْ ذَلِكَ يُحْزَنُهُ ، إِلَّا مَا أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ نَحْرُ الْإِسْلَامِ الشَّافِعِيُّ فِي الدَّرْسِ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ الْقَاصِّ مِنْ أَصْحَابِهِمْ قَالَ : لَا يُحْزَنُهُ ، وَهَذَا تَوَجُّعٌ فِي مَذْهَبِ الْبُادِيَةِ الْفَاسِدِ مِنْ أَتْبَاعِ الظَّاهِرِ الْمُبْطَلِ لِلشَّرِيعَةِ الَّتِي ذَقَّهَ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ : «يَعْمُورُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» وَقَالَ تَمَالَى : «أَمْ يَظَاهِرُونَ مِنَ الْقَوْلِ» وَإِلَّا فَقَدْ جَاءَ هَذَا الْفَاسِلُ بِمَا أُمِرَ بِزِيَادَةِ . فَإِنْ قِيلَ ، هَذِهِ زِيَادَةٌ خَرَجَتْ عَنِ اللَّفْظِ الْمُتَعَبَّدِ بِهِ ؛ فَلَنُجِيبَ : وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَعْنَاهُ فِي إِصْصَالِ الْفِعْلِ إِلَى الْمَحَلِّ ؛ وَكَذَلِكَ لَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْمَسْحِ .

الثانية عشرة - وَأَمَّا الْأُذُنَانِ فَهُمَا مِنَ الرَّأْسِ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالثَّوْرِيَّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَجْدِيدِ الْمَاءِ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ : يَسْتَأْفُ لَهَا مَاءً جَدِيدًا سِوَى الْمَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ الرَّأْسَ ، عَلَى مَا قَعَلَ ابْنُ عُمَرَ ؛ وَهَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي تَجْدِيدِ الْمَاءِ ، وَقَالَ ، هُمَا سَنَةٌ عَلَى حَالِهَا لَا مِنْ الْوَجْهِ وَلَا مِنَ الرَّأْسِ ؛ لِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْلُقُ مَا عَلَيْهِمَا مِنَ الشَّعْرِ فِي الْحَيَاةِ ؛ وَقَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ فِي هَذَا كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ : يُسَمَّحَانِ مَعَ الرَّأْسِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ ؛ وَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ . وَقَالَ دَاوُدُ : إِنْ مَسَحَ أُذُنَيْهِ خَفْسًا ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ إِذْ لَيْسَتْا مَذْكُورَتَيْنِ فِي الْقُرْآنِ . قِيلَ لَهُ : أَسَمَّ الرَّأْسَ تَضَمُّنَهُمَا كَمَا يَبْنَاهُ . وَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي كِتَابِ النِّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا ، وَأَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي صِمَاتِهِ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَدَمُ ذِكْرِهِمَا مِنَ الْكِتَابِ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَتْا بِفَرْضِ كَفْسَلِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ، وَثَبَّتَ سُنَّةَ مَسْحِهِمَا بِالسَّنَةِ . وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ لِلتَّوَضُّعِ تَرْكَ مَسْحِ أُذُنَيْهِ وَيَحْلُلُونَهُ تَارِكًا سَنَةً مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يُوجِبُونَ عَلَيْهِ إِعَادَةَ إِلَّا إِجْمَاعًا فَإِنَّهُ قَالَ : إِنْ تَرَكَ مَسْحَ أُذُنَيْهِ لَمْ يُحْزَرْ . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِنْ تَرَكَهُمَا عَمْدًا أَحْبَبْتُ أَنْ يُعِيدَ . وَرَوَى عَنْ مَلِكٍ ابْنُ زِيَادٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ تَرَكَ سَنَةً مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ أَوْ الصَّلَاةِ عَمْدًا أَعَادَهَا وَهَذَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ضَعِيفٌ ، وَلَيْسَ لِقَائِلَهُ سَلَفٌ وَلَا لَهُ حِفْظٌ مِنَ النَّظَرِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُعْرِفْ

الفرض الواجب من غيره ؛ والله أعلم . أحتج من قال : هما من الوجه بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده : " يسجد وجهي للذي خلقه وصوره وخلق سمعي وبصره " فأضاف السمع إلى الوجه فثبت أن يكون لما حكم الوجه . وفي مصنف أبي داود من حديث عثمان : فغسل بطونهما وظهورهما مرة واحدة ، ثم غسل رجله ثم قال : أين السائئون عن الوضوء ؟ هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ . أحتج من قال : يُغسل ظاهرهما مع الوجه ، وباطنهما يمسح مع الرأس بأن الله عز وجل قد أمر بغسل الوجه وأمر بمسح الرأس ؛ فسا واجهك من الأذنين وجب غسله ؛ لأنه من الوجه وما لم يواجهك وجب مسحه لأنه من الرأس ، وهذا ترده الآثار بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح ظاهر أذنيه ، وطهما من حديث علي وعثمان وابن عباس والربيع وغيرهم . أحتج من قال : هما من الرأس بقوله صلى الله عليه وسلم من حديث الصنابحي : " إذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه " الحديث أخرجه مالك .

الثلاثة عشرة - قوله تعالى : ( وَأَرْجُلُكُمْ ) قرأ نافع وابن عامر والكسائي « وَأَرْجُلُكُمْ » بالنصب ؛ وروى الوليد بن مسلم عن نافع أنه قرأ « وَأَرْجُلُكُمْ » بالرفع وهي قراءة الحسن والأعمش سليمان ؛ وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحسزة « وَأَرْجُلُكُمْ » بالخفض وبمسح هذه القراءات اختلف الصحابة والتابعون ؛ فن قرأ بالنصب جعل العامل « أَغْسِلُوا » وبني على أن الفرض في الرجلين غسل دون المسح ، وهذا مذهب الجمهور والكافة من العلماء ، وهو الثابت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، واللازم من قوله في غير ما حديث ، وقد رأى قوما يتوضئون وأعقابهم تلوح فنادى بأعلى صوته " ويل للأعقاب من النار أسبغوا الوضوء " . ثم إن الله حذها فقال : « إِلَى الْكُمَيْنِ » كما قال في الدين « إِلَى الْمَرِافِقِ » فدل على وجوب غسلهما ؛ والله أعلم . ومن قرأ بالخفض جعل العامل الياء ، قال ابن العربي : أنفقت العلماء على وجوب غسلهما ، وما علمت من رد ذلك سوى الطبري من فقهاء المسلمين ، والزائفة من غيرهم ، وتلقى الطبري بقراءة التلخيص .



قلت : قد روى عن ابن عباس أنه قال : الوضوء غسلان ومسحتان . وروى أن  
 الجحاج خطب بالأهواز فذكر الوضوء فقال : أغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم  
 وأرجلكم ، فإنه ليس شيء من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه فاغسلوا بطونهما وظهورهما  
 وعراقيهما . فسمع ذلك أنس بن مالك فقال : صدق الله وكذب الجحاج ؛ قال الله تعالى  
 «وَأَسْبَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ» . قال : وكان إذا مسح رجله بهما ، وروى عن أنس أيضا  
 أنه قال : نزل القرآن بالمسح والبسة بالفسل . وكان عكرمة يمسح وجليه وقال : ليس في الرجلين  
 غسل إنما نزل فيهما المسح . وقال عامر الشعبي : نزل جبريل بالمسح ؛ ألا ترى أن التيمم يمسح  
 فيه ما كان غسلا ، ويُنبتى ما كان مسحا . وقال قتادة : افترض الله غسليْن ومسحتين .  
 وذهب ابن جرير الطبري إلى أن فرضهما التخيير بين الفسل والمسح ، وجعل القراءة  
 كالروايتين<sup>(١)</sup> ، قال النحاس : ومن أحسن ما قيل فيه ؛ أن المسح والفسل واجبان جميعا ، فالمسح  
 واجب على قراءة من قرأ بالخفض ، والفسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب ، والقراءةتان  
 بمنزلة آيتين . قال ابن عطية : وذهب قوم ممن يقرأ بالكسر إلى أن المسح في الرجلين هو الفسل .  
 قلت : وهو الصحيح ؛ فإن لفظ المسح مشترك ، يطلق بمعنى المسح ويطلق بمعنى الفسل ؛  
 قال المروى : أخبرنا الأزهري - أخبرنا أبو بكر محمد بن عثمان بن سعيد الدائري عن أبي حاتم  
 عن أبي زيد الأنصاري - قال : المسح في كلام العرب يكون غسلا ويكون مسحا ، ومنه بقائه  
 [للرجل] إذا توضأ ففصل أعضائه : قد تمسح ؛ ويقال : مسح الله مابك إذا غسلك وطهره من  
 الذنوب ، فإذا ثبت بالنقل عن العرب أن المسح يكون بمعنى الفسل فترجح قول من قال : إن المراد  
 بقراءة الخفض الفسل ؛ بقراءة النصب التي لا احتمال فيها ، وبكثرة الأحاديث الثابتة بالفسل ،  
 والتوقف على ترك غسلها في أخبار صحاح لا تحصى كثرة أخرجه الأئمة ؛ ثم إن المسح في الرأس إنما  
 دخل بين ما يسفل لبيان الترتيب على [ أنه ] مفعول قبل الرجلين ، التقدير ؛ فاغسلوا وجوهكم  
 وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم ، فلما كان الرأس مفعولا قبل

(١) كالروايتين في الخبر ؛ يصل بهما إذا لم يتافضا . ابن العربي .

(٢) من ك وج . (٣) من ج و ز و ك .

الرجلين قُدِّم عليهما في التلاوة — والله أعلم — لا لأنها مشتركان مع الرأسي لتقدمه عليهما في صفة التطهير . وقد روى عاصم بن كليب عن أبي عبد الرحمن السَّامِيُّ قال : قرأ الحسن والحسين — رحمة الله عليهما — على "وَأَرْجُلَيْكُمْ" فسمع على ذلك وكان يقضى بين الناس فقال : "وَأَرْجُلَيْكُمْ" هذا من المقدم والمؤخر من الكلام . وروى أبو إسحق عن الحارث عن علي بن رضى الله عنه قال : أغسلوا الأقدام إلى الكعبين . وكذا روى عن ابن مسعود وابن عباس أنهما قرآ "وَأَرْجُلَيْكُمْ" بالنصب . وقد قيل : إن الخفض في الرجلين إنما جاء مقيداً لمسحهما لكن إذا كان عليهما خُفَّان، وتلقينا هذا القيد من رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لم يصح عنه أنه مسح رجله إلا وعليهما خُفَّان، فبين صلى الله عليه وسلم بفعله الحال التي تُسَلُّ في الرجل والحال التي تسمع فيه، وهذا حسن . فإن قيل : إن المسح على الخفين منسوخ بسورة "المائدة" — وقد قاله ابن عباس ، ورد المسح أبو هريرة وعائشة، وأنكره مالك [ في رواية عنه ] — فالجواب أن من تحي شيتا وأثبت غيره فلا حجة للنافي، وقد أثبت المسح على الخفين عدد كثير من الصحابة وغيرهم، وقد قال الحسن : حدثني سبعون رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم مسحوا على الخفين، وقد ثبت بالقل الصحيح عن همام قال : بَالَ جَرِيرٌ ثم توضأ ومسح على خُفَيْهِ، قال إبراهيم النخعي : وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خُفَيْهِ . قال إبراهيم النخعي : كان يعجبهم هذا الحديث، لأن إسلام جرير كان بعد نزول "المائدة" وهذا نص يرد ما ذكروه وما احتجوا به من رواية الواقدي عن عبد الحميد ابن جعفر عن أبيه أن جريراً أسلم في سنة عشر من شهر رمضان، وأن "المائدة" نزلت في ذى الحجة يوم عرفات، وهذا حديث لا يثبت لوهاه، وإنما نزل منها يوم عرفة "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ" على ما تقدم، قال أحمد بن حنبل : أنه استحسَن حديث جرير في المسح على الخفين، لأن إسلامه كان بعد نزول "المائدة" وأما ما روى عن أبي هريرة وعائشة رضى الله عنهما فلا يصح، أما عائشة فلم يكن عندها بذلك مِلْمٌ، ولذلك رَفَّت السائل إلى علي رضى الله عنه وأحاطه عليه فقال : سَلِّهَ لِإِنَّهُ كَانَ يَسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، والحديث .

وأما مالك فما روى عنه من الإنكار فهو مُشْكِر لا يصح ، والصحيح ما قاله عند موته لا يَمُنُّ بآبِ  
قال : إني كنت أخذ في خاصة نفسي بالطهور ولا أرى من مسح مَقْصَراً فيما يجب عليه .  
وعلى هذا حمل أحمد بن حنبل ما رواه ابن وهب عنه أنه قال : لا أَسْمَعُ في حضر ولا سفر .  
قال أحمد : كما روى عن ابن عمر أنه أمرهم أن يمسحوا خفافهم وخلق هو وثوباً وقال :  
حُبِّبَ إلى الوضوء ، ونحوه عن أبي أيوب . وقال أحمد رضي الله عنه : لمن ترك ذلك على  
نحو ما تركه ابن عمر وأبو أيوب ومالك لم أنكره عليه ، وصلياً خلفه ولم ننبهه إلا أن يترك ذلك  
ولا يراه كما صنع أهل البدع ، فلا يَهْتَلِ خلفه . [ والله أعلم ] وقد قيل : إن قوله « وَأَرْجُلُكُمْ »  
معطوف على اللفظ دون المعنى ، وهذا أيضاً يدل على الفصل لأن المراسم المعنى لا اللفظ .  
وإنما خفض الجوار كما تفعل العرب ، وقد جاء هذا في القرآن وغيره قال الله تعالى :  
« يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاْطُ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٍ » بالجر لأن النحاس الدخان . وقال : « بَلْ هُوَ قُرْآنٌ  
مُجِيدٌ فِي لَوْجٍ مَحْفُوظٍ » بالجر . قال امرؤ القيس :  
كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي مَجَادٍ مُزْمِلٍ<sup>(١)</sup> .

نخفض مزمل بالجر ، وأن المنزل الرجل وإعرابه الزفع ، قال زهير :  
لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيْرَهَا • بَعْدَى سَوَاقِي الْمَوَدِّ وَالْقَطْرِ<sup>(٢)</sup>  
قال أبو حاتم : كان الوجه القطر بالزفع ولكنه جره على جوار المودد كما قالت العرب : هَذَا  
جَمْرٌ ضَبَّ نَحْرِي ، بجزوه وإنما هو رفع . وهذا مذهب الأخفش وأبي عبيدة ورواه النحاس  
وقال : هذا القول غلط عظيم ؛ لأن الجوار لا يكون في الكلام أن يقاس عليه ، وإنما هو  
غلط ونظيره الإقواء .

قلت : والقاطع في الباب من أن فرض الرجلين القَسْلُ ما قلناه ، وما عجت من قوله  
عليه الصلاة والسلام « وَيَلِ الْأَعْقَابُ وَبَطُونَ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ » نقولنا يذكر النار على  
(١) من ك . (٢) قراءة ابن كثير . راجع ج ١ ص ١٦٨ . (٣) راجع ج ١ ص ١٩٦ .  
(٤) صفديت . • كان أباي أباي الله • واليهاء الكساء المغطى ، والمزل المذلل في الباب .  
والله أن ما إليه الخليل من المزل ، ما حاط به الله وأمه كدع في كساء مغطى . (٥) السؤال جمع سألته  
على الأرجح لله بديلة لشيء التراب أي تطيرته والمودد التراب . (٦) كما في بعض النسخ . ص ١٩٦ .

خاتمة مراد الله عز وجل ، ومعلوم أن النار لا يُعَذَّب بها إلا من ترك الواجب ، ومعلوم أن  
 للمسح ليس شأنه الاستنجاب ولا خلاف بين الفاتنين بالمسح على الرجلين أن ذلك على ظهورهما  
 لا على بطونهما ، فتبين بهذا الحديث بطلان قول من قال بالمسح ، إذ لا مدخل لمسح بطونهما  
 عندهم ، وإنما ذلك يُدرك بالنسب لا بالمسح . ودليل آخر من جهة الإجماع ، وذلك  
 أنهم أوقفوا على أنه من غسل قدميه فقد أدى الواجب عليه ، وأختلفوا فيمن مسح قدميه  
 قالقين ما أجموا عليه دون ما اختلفوا فيه . ونقل الجمهور كافة عن كافة عن نبيهم صلى الله  
 عليه وسلم أنه كان ينسل رجله في وضوءه مرة وأثنتين وثلاثا حتى يُنقيهما ، وحسبك بهذا حجة  
 في النسل مع ما يتأمله فقد وَجَّحَ وظاهر أن قراءة الخفض المعنى فيها النسل لا المسح كما ذكرنا ،  
 وإنَّ النسل في قوله « وَأَرْجُلُكَ » قوله : « فَأَغْسِلُوا » والرب قد تعطف الشيء على الشيء  
 فجعل يتقدم به أحدهما يقول : أكلت التلحز واللبن أي وشربت اللبن ، ومنه قول الشاعر :  
 • هَلَفْتُهَا تَيْتًا وَمَلَّةً بَارِدًا •

وقال آخر :

وَرَأَيْتُ لِرَجُلٍ فِي الْوُغَى • مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُحْمًا

وقال آخر :

• وَأَطْلَعْتُ • بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِلَاؤُهَا وَنَامُهَا •

وقال آخر :

• شَرَابُ الْبِلَانِ وَتَمْرٌ وَإِقْط •

التفسير : هَلَفْتُهَا تَيْتًا وسَقِيْتُهَا مَاءً . وَمُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَحَامِلًا رُحْمًا . وَأَطْلَعْتُ بِالْجَلْهَتَيْنِ  
 ظِلَاؤُهَا وفَرَخَتْ نَامُهَا ، والنعام لَا يُطْفِلُ إِنَّمَا يُفْرِخُ . وَأَطْلَعْتُ كَانَ لَهَا أَطْفَالُ ، وَالْجَلْهَتَانِ

(١) ومن مشهور من وصف حاله وبجز البيت ( حتى شئت مائة عيناها ) وبمعنى آرده فاصدرا وجعل للذكور  
 مكنا • لما حطت الرجل مائة باردا • هَلَفْتُهَا تَيْتًا . مَاءً بَارِدًا

(٢) كما بالأورد • وجوز في « نخلة الأدب » و « كتاب سيره » : • يَأْتِي زَوْجَكَ لَعْنًا - أَخ

(٣) في « كتابه » « المكنا » في باب ( جه ) ( مر ) ( طلق ) مكنا •

فكنا نرجع الألفاظ ما قلنا • • بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِلَاؤُهَا وَنَامُهَا

جنبنا الوادي . وشرب آبانٍ وأكل تمرًا ، فيكون قوله : « وَأَسْحَوْا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ » عطف بالنسل على المسح تملًا على المعنى والمراد النسل ؛ والله أعلم .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ((إِلَى الْكَعْبَيْنِ)) روى البخاري : حدثني موسى قال أنبأنا وهيب عن عمرو - هو ابن يحيى - عن أبيه قال شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد بن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فدعا يتور من ماء ، فتوضأ لم وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، فأكفا على يده من التور ففصل يديه ثلاثا ، ثم أدخل يده في التور فضمض واستنشق واستثر ثلاث غُرَفَاتٍ ، ثم أدخل يده ففصل وجهه ثلاثا ، ثم أدخل يديه ففصل يديه إلى المِرْفَقَيْنِ ثلاثا ، ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ، ثم غسل رجله إلى الكعبين ؛ فهذا الحديث دليل على أن الباء في قوله « وَأَسْحَوْا بِرُءُوسِكُمْ » زائدة أقوله : مسح رأسه ولم يقل برأسه ، وأن مسح الرأس مرة ، وقد جاء مبينا في كتاب مسلم من حديث عبد الله بن زيد في تفسير قوله : فأقبل بهما وأدبر ، وبدأ يعقد رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه . واختلف العلماء في الكعبين فالجمهور على أنها المظان الثنتان في جني الرجل . وأنكر الأصمعي قول الناس : إن الكعب في ظهر القدم ، قاله في « الصحاح » وروى عن ابن القاسم ، وبه قال محمد بن الحسن ؛ قال ابن عطية : ولا أعلم أحدا جعل حد الوضوء إلى هذا ، ولكن عبد الوهاب في التلخيص جاء في ذلك بلفظ فيه تغليب وإيهام ، وقال الشافعي رحمه الله : لم أعلم مخالفا في أن الكعبين هما المظان في تجمع مفصل الساق ، وروى الطبري عن يونس عن أنس عن مالك قال : الكعبان اللذان يجب الوضوء إليهما هما المظان المتصقان بالساق الماذيان للعقب ، وليس [الكعب] <sup>(١)</sup> بالظاهر في وجه القدم . قلت : هذا هو الصحيح لئنه وسنة فإن الكعب في كلام العرب مأخوذ من اللقو ومنه صميت الكعبة ، وكعبت المرأة إذا فلك ثديها ، وكعب الفتاة أثوبها ، وأثيوب ما بين كل عقدتين

(١) التوراة . شرب فيه ، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين .

(٢) المعنى في صحيح البخاري : ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين .

كُتِبَ، وقد يُستعمل في الشرف والمجد تشبيهاً؛ ومنه الحديث، «وَاللهُ لَا يَزَالُ كَتِّمُكَ عَالِيَا». وأما السنة فقولُه صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود عن النعمان بن بشير «وَاللهُ تَتَّيْمَنُ صَفْوَتَكُمْ أَوْ لِخَالَتَيْنِ اللهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ» قال: فرأيت الرجل يُلصِقُ مَتْنِكَ بِمَتْنِكَ صاحبه، وركبته مركبة صاحبه وكعبه بكعبه. والعقب هو مؤخر الرجل تحت العرقوب، والعرقوب هو جمع قَفِصِلِ السَّاقِ والقَدَمِ، ومنه الحديث «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِبِ مِنَ النَّارِ» يعني إذا لم تُغْسَلْ في كلِّ حالٍ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ وَبَطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ».

الخامسة عشرة - قال ابن وهب عن مالك: ليس على أحد تخليل أصابع رجله في الوضوء، ولا في الغسل، ولا خيري الجفاء والغلو؛ قال ابن وهب: تخليل أصابع الرجلين مَرَّغَبٌ فيه ولا بد من ذلك في أصابع اليدين؛ وقال ابن القاسم عن مالك: من لم يُخَلِّلْ أصابع رجله فلا شيء عليه. وقال محمد بن خالد عن ابن القاسم عن مالك فيمن توضأ على نهر فحزك رجله: إنه لا يُحِزُّهُ حتى ينسلهما بيديه؛ قال ابن القاسم: وإن قدر على غسل إحداها بالأخرى أجزأه.

قلت: والصحيح أنه لا يُحِزُّهُ فيما إلا غُسل ما بينهما كسائر الرجل إذ ذلك من الرجل، كما أن ما بين أصابع اليد من اليد، ولا اعتبار بانفراج أصابع اليدين وأنضمام أصابع الرجلين؛ فإنَّ الإنسان مأمور بنسل الرجل جميعها كما هو مأمور بنسل اليد جميعها. وقد رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا توضأ بذلك أصابع رجله يُخْتَصِرُهُ، مع ما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام كان ينسل رجله؛ وهذا يقتضي العموم. وقد كان مالك رحمه الله في آخر عمره بذلك أصابع رجله يُخْتَصِرُهُ أو ببعض أصابعه لحديث حدثه به ابن وهب عن ابن جُمَيْعَةَ والليث بن سعد عن يزيد بن عمرو النيفاري عن أبي عبد الرحمن الحبلي<sup>(١)</sup> عن المُسْتَوْدِيعِ بْنِ شَدَادٍ القُرَشِيِّ قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فَيُخَلِّلُ يَخْتَصِرُهُ ما بين أصابع رجله؛ قال ابن وهب فقال لي مالك: إن هذا حسن، وسأمتُ قط إلا الساعة؛ قال ابن وهب: وسمعتُه سئل

(١) مرسله. (٢) بعد غرة الحيرة. (٣) لم يجد له شيء من الله عليه وسلم مع حديث بن حنبل أنه  
الصحاح. (٤) ما بين الإصبعين من اليد.

بعد ذلك عن تحليل الأصابع في الوضوء فأمر به . وقد روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " خللوا بين الأصابع لا تغطّلها النار " وهذا نص في الوعيد على ترك التحليل ، فنهت ما قلناه . والله الموفق .

النادة عشرة — ألفاظ الآية تختص الموالاة بين الأعضاء ، وهي إتيان المتوضئ الفعل الفعل إلى آخره من غير تراخ بين أعضائه ، ولا فصل بفعل ليس منه ، واختلف العلماء في ذلك ، فقال ابن أبي سَلَمَةَ وابن وهب : ذلك من فروض الوضوء في الذكر والنسيان ، فمن فرق بين أعضاء وضوئه متعمدا أو ناسيا لم يميزه . وقال ابن عبد الحكم : يميزه ناسيا ومتعمدا . وقال مالك في « المدونة » وكتاب عهد : إن الموالاة ساقطة ، وبه قال الشافعي . وقال مالك وابن القاسم : إن فرقته متعمدا لم يميزه ويحزمه ناسيا ، وقال مالك في رواية ابن حبيب : يميزه في المفصول ولا يميزه في الممسوح ، فهذه خمسة أقوال آتيت على أصليين : الأول — أن الله سبحانه وتعالى أمر أمرا مطلقا فوال أو فرق ، وإنما المقصود وجود الفصل في جميع الأعضاء عند القيام إلى الصلاة . والثاني — أنها عبادات ذات أركان مختلفة فيوجب فيها التوالى كالصلاة ، وهذا أصح . والله أعلم .

السابعة عشرة — وتضمن ألفاظ الآية أيضا الترتيب وقد اختلف فيه ، فقال الأجهري ، الترتيب سنة ، وظاهر المذهب أن التنكيس للناسي يميز ، واختلف في العائد قليل : يميز ويترتب في المستقبل . وقال أبو بكر القاضى وغيره : لا يميز لأنه عابت ، وإلى هذا ذهب الشافعى وسائر أصحابه ، وبه يقول أحمد بن حنبل وأبو عبيد القاسم بن سلام وإسحق وأبو ثور ، وإليه ذهب أبو مَصْعَب صاحب مالك وذكره في مختصره ، وحكاه عن أهل المدينة ومالك معهم في أن من قدم في الوضوء يديه على وجهه ، ولم يتوضأ على ترتيب الآية فعليه الإعادة لما صلى بذلك الوضوء . وذهب مالك في أكثر الروايات عنه وأشهرها أن « الواو » لا توجب التعقيب ولا تعطى رتبة ، وبذلك قال أصحابه وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والليث بن سعد والمزني وداود بن علي ، قال البيهقي العبري ظاهر قوله تعالى : « فَأَخْلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ » يقتضى الإجزاء فرق أو جمع أو وإلى على ما هو الصحيح من مذهب الشافعى ،

وهو مذهب الأكثرين من العلماء . قال أبو عمر : <sup>(١)</sup> إِنْ أُنْزِلَ مَا لَا يَسْتَحِبُّ لَهُ اسْتِنَافُ الْوُضوءِ عَلَى النَّاسِ لَمْ يَسْتَقْبَلْ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ، هَذَا تَحْصِيلُ مَذْهَبِهِ . وَقَدْ رَوَى عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَالِكٍ قَالَ : مَنْ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ وَجْهَهُ ثُمَّ ذَكَرَ مَكَانَهُ أَمَادَ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى صَلَّى أَمَادَ الْوُضوءِ وَالصَّلَاةِ ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : لَا يَمِيدُ الصَّلَاةَ وَيَمِيدُ الْوُضوءَ لَمْ يَسْتَأْنِفْ . وَسَبَبُ الْخِلَافِ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ «الْفَاءَ» تَرْجِبُ التَّعْقِيبَ فِي قَوْلِهِ : «فَأَغْسِلُوا» فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ جَوَابًا لِلشَّرْطِ رَبَطَتِ الْمَشْرُوطَ بِهِ ، فَاقْتَضَتْ التَّرْتِيبَ فِي الطَّيْحِ ، وَأَجِيبَ بِهِ إِنَّهُ إِنَّمَا اقْتَضَتْ الْبِدَاةَ فِي الْوَجْهِ إِذَا هُوَ جَزَاءُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ فِي الْجَمْعِ لَوْ كَانَتْ جَوَابَ الشَّرْطِ مَعْنَى وَاحِدًا ، فَإِذَا كَانَتْ جُمْلًا كُلُّهَا جَوَابًا لَمْ تَبَالِ بِأَيِّهَا بَدَأَتْ ، إِذَا الْمَطْلُوبُ تَحْصِيلُهَا . قِيلَ : إِنَّ التَّرْتِيبَ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ قِبَلِ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَقُولُ : تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَتَخَافَمُ بَكْرٌ وَخَالِدٌ ، فَدَخَلُوا فِي بَابِ الْمَفَاعَلَةِ يَخْرِجُهَا عَنِ التَّرْتِيبِ . وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ التَّرْتِيبَ مُتَلَقٍ مِنْ وَجْهِهِ أَرَبَةً - الْأَوَّلُ - أَنْ يَبْدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ حَجَّ : «نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» . الثَّانِي - مِنْ إجماع السَّلَفِ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَرْتَبُونَ . الثَّالِثُ - مِنْ تَشْبِيهِ الْوُضوءِ بِالصَّلَاةِ . الرَّابِعُ - مِنْ مُوَاطَئَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ . أَحْتَجُّ مِنْ أَجَازِ ذَلِكَ بِالْإجماعِ عَلَى أَنَّ لَا تَرْتِيبَ فِي غَسْلِ أَعْضَاءِ الْخَنَازِ ، فَكَذَلِكَ غَسْلُ أَعْضَاءِ الْوُضوءِ ؛ لِأَنَّ اللَّعْنَ فِي ذَلِكَ النَّسْلَ لَا التَّبْدِءَ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ : مَا أَبَالِي إِذَا أَمَمْتُ وَضُوءِي بِأَيِّ أَعْضَائِي بَدَأْتُ . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : لَا يَأْسُ أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلِكَ قَبْلَ يَدَيْكَ ؛ قَالَ الثَّوْرِيُّ : هَذَا مُرْسَلٌ وَلَا يَشِيتُ ، وَالْأَوَّلَى وَجُوبُ التَّرْتِيبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ - إِذَا كَانَ فِي الْاسْتِنْفَالِ بِالْوُضوءِ فَوَاتَ الْوَقْتُ لَمْ يَتِمَّ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، وَمَالِكٌ يَحْزَنُ التَّيَمُّمَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْأَصْلِ لِحِفْظِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجِبَ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى حِينَ وَجُودِ الْمَاءِ . أَحْتَجُّ الْجُمْهُورُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : «فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا» وَهَذَا وَاحِدٌ ، فَقَدْ عَدِمَ شَرْطُ صِحَّةِ التَّيَمُّمِ فَلَا يَتِمُّ .



التاسعة عشرة - وقد استدلل بعض العلماء بهذه الآية على أن إزالة النجاسة ليست بواجبة ؛ لأنه قال : « إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ » ولم يذكر الاستنجاء وذكر الوضوء ، فلو كانت إزالتها واجبة لكانت أول مبدوء به ، وهو قول أصحاب أبي حنيفة ، وهى رواية أشهب عن مالك . وقال ابن وهب عن مالك : إزالتها واجبة في الذكر والنسيان ؛ وهو قول الشافعى . وقال ابن القمام : تجب إزالتها مع الذكر ، وتسقط مع النسيان . وقال أبو حنيفة : تجب إزالة النجاسة إذا زادت على قدر الدوم <sup>(١)</sup> البغلى - يريد الكبير الذى هو على هيئة الخنزال - قياسا على ثم المخرج المعتاد الذى عُنى عنه . والصحيح رواية ابن وهب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في صاحبي القبرين : « إِنَهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ إِنَّمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْسُ بِالنَّمِيمَةِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ » ولا يعذب إلا على ترك الواجب ؛ ولا حجة في ظاهر القرآن ؛ لأن الله سبحانه وتعالى إنما بين من آية الوضوء صفة الوضوء خاصة ، ولم يترخص لإزالة النجاسة ولا غيرها .

الموفية عشرين - ودلت الآية أيضا على المسح على الخفين كما بينا ، ولما لك في ذلك ثلاث روايات : الإنكار مطلقا كما يقوله الخوارج ، وهذه الرواية منكرة وليست بصحيحة . وقد تقدم . الثانية - يمسح في السفر دون الحضر ؛ لأن أكثر الأحاديث بالمسح إنما هى في السفر ؛ وحديث السَّابِطَة يدل على جواز المسح في الحضر ، أخرجه مسلم من حديث حذيفة قال : فلقد رأيته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم تماشى ، فأنى سَابِطَة قوم خلفه حائط ، فقام كما يقوم أحدكم فقال فَأَنْتَبَذَتْ مِنْهُ ، فَأَشَارَ إِلَى بَحْثَتْ فَقَعَتْ عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَّغَ - زاد في رواية - فتوضأ ومسح على خفيه . ومثله حديث شريح بن هانئ قال : أتيت عائشة أسأله عن المسح على الخفين فقالت : عليك بأبن أبي طالب قسله ؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فسأله فقال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ولقيم يوما وليلة ؛ - وهى الرواية الثالثة - يمسح حضرا وسفرا ؛ وقد تقدم ذكرها .

- (١) ذكر الدومى ضربا من القود يقال لها البلية ؛ قال : إن رأس البيل ضربها لصبرين الخطاب بكسر الهمزة .  
(٢) السابطة الموضع الذى يرى فيه القرباب وما يكس من الخنزال ، وإضافتها إلى القوم إمارة تخصيص لا ملوك ؛ لأنها كانت موااة مباحة .

الحادية والعشرون - ويسمح المسافر عند مالك على الخفين بغير نوقيت ، وهو قول الليث بن سعد ؛ قال ابن وهب سمعت مالكا يقول : ليس عند أهل بلدنا في ذلك وقت . وروى أبو داود من حديث أبي بن عمارة أنه قال : يا رسول الله أسمح على الخفين ؟ قال : " نعم " قال : يوما ؟ قال : " يوما " قال : ويومين ؟ قال : " ويومين " قال : وثلاثة [أيام] ؟ قال : " نعم وما شئت " في رواية " نعم وما بدا لك " . قال أبو داود : وقد اختلف في إسناده وليس بالقوى . وقال الشافعي وأحمد بن حنبل والتميم والطبري : يسمح المقيم يوما وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام على حديث شريح وما كان مثله ، وروى عن مالك في رسالته إلى هرون أو بعض الخلفاء ، وأنكرها أصحابه .

الثانية والعشرون - والمسح عند جميعهم لمن لبس خفيه على وضوء ، لحديث المغيرة ابن شعبه أنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير - الحديث - وفيه : فأهويت لأتزع خفيه فقال : " دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين " ومسح عليهما . ورأى أصبغ أن هذه طهارة التيمم ، وهذا بناء منه على أن التيمم يرفع الحدث . وشذ داود فقال : المراد بالطهارة هاهنا هي الطهارة من النجس فقط ، فإذا كانت رجلاء طاهرتين من النجاسة جاز المسح على الخفين . وسبب الخلاف الاشتراك في أسم الطهارة .

الثالثة والعشرون - ويموز عند مالك المسح على الخلف وإن كان فيه تحرق يسير : قال ابن خزيمة متناد : معناه أن يكون التحرق لا يمنع من الاستفاح به ومن لبسه ، ويكون مثله يئس فيه . وبمثل قول مالك هذا قال الليث والثوري والشافعي والطبري ؛ وقد روى عن الثوري والطبري إجازة المسح على الخلف المحرق جملة . وقال الأوزاعي : يسمح على الخلف وعلى ما ظهر من القدم ، وهو قول الطبري . وقال أبو حنيفة : إذا كان ما ظهر من الرجل أقل من ثلاث أصابع مسح ، ولا يسمح إذا ظهر ثلاث ، وهذا تحديد يحتاج إلى توقيف . ومعلوم أن أخفاف الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم من التابعين كانت

(١) الزيادة من أبي داود . (٢) في جودك : أنكرو .

لا تسلّم من الخرق اليسير ، وذلك متجاوز عند الجمهور منهم . وروى عن الشافعي إذا كان الخرق في مقدم الرجل أنه لا يجوز المسح عليه . وقال الحسن بن حم : مسح على الخلف إذا كان ما ظهر منه يغطي الجوّرب ، فإن ظهر شيء من القدم لم يمسح ، قال أبو عمر : هذا من مذهبه في المسح على الجوّربين إذا كانا نحيين ، وهو قول الثوري وأبي يوسف وعبد الوهي .

الرابعة والعشرون — ولا يجوز المسح على الجوّربين عند أبي حنيفة والشافعي إلا أن يكونا مجلدين ، وهو أحد قولي مالك . وله قول آخر أنه لا يجوز المسح على الجوّربين وإن كانا مجلدين . وفي كتاب أبي داود عن المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجوّربين والنملين ، قال أبو داود : وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث ، لأن المعروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، وروى هذا الحديث عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس بالقوي ولا بالتصليح . قال أبو داود : ومسح على الجوّربين على بن أبي طالب [وابو] مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس ، رضي الله عنهم أجمعين .

قلت : وأما المسح على النملين فروى أبو محمد اللّذاري في مسنده حدثنا أبو تميم أخيراً يونس عن أبي إسحق عن عبد خير قال : رأيت علياً توضأ ومسح على النملين فوسّع ثم قال : لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتوني فعلت لرأيت أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما ، قال أبو محمد اللّذاري رحمه الله : هذا الحديث منسوخ بقوله تعالى ﴿ فَاسْتَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ .

قلت : وقول علي — رضي الله عنه — رأيت أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما . فعنه قال في المسح على الخفين ، أخرجه أبو داود عنه قال : لو كان الدين بالراي لكان باطن الخلف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه . قال

(١) التصحيح عن « كتاب » أبي داود . وفي الأصل « ابن مسعود » .

(٢) كان أمه « حذرة » فغيره النبي صلى الله عليه وسلم (الإمامة) .

مالك والشافعي فيمن مسح ظهور خفيه دون بطونهما : إن ذلك يميزه ؛ إلا أن مالكا قال : من فعل ذلك أعاد في الوقت ؛ ومن مسح على باطن الخفين دون ظاهرهما لم يميزه ، وكان عليه الإعادة في الوقت وبعده ؛ وكذلك قال جميع أصحاب مالك إلا شيئا روى عن أشهب أنه قال : باطن الخفين وظاهرهما سواء ، ومن مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يعد إلا في الوقت . وروى عن الشافعي أنه قال يميزه مسح بطونهما دون ظهورهما ؛ والمشهور من مذهبه أنه من مسح بطونهما وأقصصر عليهما لم يميزه وليس بمسح . وقال أبو حنيفة والثوري : يمسح ظاهري الخفين دون باطنهما ؛ وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق وجماعة ، والمختار عند مالك والشافعي وأصحابهما مسح الأعلى والأسفل ، وهو قول ابن عمر وابن شهاب ؛ لما رواه أبو داود والدارقطني عن المغيرة بن شعبة قال : وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في خضرة تبسوك فمسح أعل الخلف وأسفله ؛ قال أبو داود : روى أن ثورالم يسمع هذا للحديث من رجاء بن حيوة .

الخامسة والعشرون - وأختلفوا فيمن نزع خفيه وقد مسح عليهما على أقوال ثلاثة ؛ الأول - ينسل رجله مكانه وإن أحرستأنف الوضوء ؛ قاله مالك والليث ، وكذلك قال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما ؛ وروى عن الأوزاعي والنخعي ولم يذكروا مكانه . الثاني - يستأنف الوضوء ؛ قاله الحسن بن حي ، وروى عن الأوزاعي والنخعي . الثالث - ليس عليه شيء ، ويصل كما هو ؛ قاله ابن أبي ليلى والحسن البصري ، وهي رواية عن إبراهيم النخعي رضي الله عنهم .

السادسة والعشرون - قوله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ) وقد مضى في النساء معنى الجنب . و « اطَّهَّرُوا » أمر بالانغسال بالماء ؛ ولذلك رأى عمر وابن مسعود - رضي الله عنهما - أن الجنب لا يتيمم البتة بل يدع الصلاة حتى يجد الماء . وقال الجمهور من الناس : بل هذه البشارة هي لواحد النساء ، وقد ذكر الجنب بعد في أحكام عادم الماء بقوله : « أَوْ لَا تَسْتَمُّ »

النِّسَاء » والملازمة هنا الجماع ، وقد صح عن عمر وأبن مسعود أنهما رجعا إلى ما عليه الناس وأن الجنب يقيم . وحديث عمران بن حصين نص في ذلك ، وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معزلا لم يصل في القوم فقال : « يا فلان ما منعك أن تصل في القوم » فقال : يا رسول الله أصابتني جنابة ولا ماء . قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفك » أخرجه البخاري .

السابعة والعشرون — قوله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ) تقدم في « النساء » مستوفى ، وتزيد هنا مسألة أصولية أغفلناها هناك ، وهي تخصيص العموم بالعادة الغالبة ، فإن الغائط كناية عن الأحداث الخارجة من المخرجين كما بيئناه في « النساء » فهو عام ، غير أن جل علمائنا خصصوا ذلك بالأحداث المعتادة الخارجة على الوجه المعتاد ، فلوخرج غير المعتاد كالخصى والدود ، أو يخرج المتعاد على وجه السلس والمرض لم يكن شيء من ذلك ناقضا . وإنما صاروا إلى اللفظ ، لأن اللفظ مهما تقرّر مدلوله عرف غالب في الاستعمال ، سبق ذلك الغالب لفهم السامع حالة الإطلاق ، وصار فيه مما وضع له اللفظ بعيدا عن الذهن ، فصار غير مدلول له ، وصار الحال فيه كالحال في الدابة ؛ فإنها إذا أطلقت سبق منها الذهن إلى ذوات الأربع ، ولم تخطر الخيلة ببال السامع فصارت غير مرادة ولا مدلولة لتلك اللفظ ظاهرا . والمخالف يقول : لا يلزم من سبقية الغالب أن يكون النادر غير مراد ؛ فإن تناول اللفظ لها واحد وضعا ، وذلك يدل على شعور المتكلم بها قصدا ، والأول أصح ، وتمت في كتب الأصول .

الثامنة والعشرون — قوله تعالى : ( أَوْ لَمْ يَسْمَعْهُمُ النِّسَاءُ ) روى عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال : القُبلة من اللس ، وكل مادون الجماع لَسٌّ ، وكذلك قال ابن عمر واختاره محمد بن يزيد قال : لأنه قد ذكر في أول الآية ما يجب على من جامع في قوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » . وقال عبد الله بن عباس : اللس والمس والفتيان الجماع ، ولكنه من وجل يكتفى . وقال

بجاهد في قوله عز وجل : « وَأَذًا مَرَوْا بِالْقَوْمِ » كَرَامًا ١١ قال : إذا ذكروا النكاح كانوا  
 عنه ؛ وقد مضى في « النساء » ١٢ القول في هذا الباب مستوفى والحمد لله .  
 الناسعة والعشرون - قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ ١٣ قد تقدم في « النساء » أن عدمه  
 يترتب للصحيح الحاضر بأن يسجن أو يربط ، وهو الذي يقال فيه : إنه إن لم يجد ماء ولا ترابا  
 وخشى خروج الوقت ؛ اختلف الفقهاء في حكمه على أربعة أقوال : الأول - قال ابن خزيمة منقاد :  
 للصحيح على مذهب مالك بأنه لا يصل ولا شئ عليه ؛ قال : ورواه المديون عن مالك ؛  
 قال : وهو الصحيح من المذهب . وقال ابن القاسم : يصل ويبيد ؛ وهو قول الشافعي .  
 وقال أئمة : يصل ولا يبيد . وقال أصبغ : لا يصل ولا يقضي ؛ وبه قال أبو حنيفة . قال  
 أبو عمر بن عبد البر : ما أعرف كيف أقدم ابن خزيمة منقاد على أن جعل الصحيح من المذهب  
 ما ذكر ، وعلى خلافه جمهور السلف وعامة الفقهاء وجماعة المالكيين . وأظنه ذهب  
 إلى ظاهر حديث مالك في قوله : وليسوا على ماء - الحديث - ولم يذكر أنهم صلوا ؛  
 وهذا لا حجة فيه . وقد ذكر هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في هذا الحديث أنهم صلوا  
 بغير وضوء ولم يذكر إعادة ؛ وقد ذهب إلى هذا طائفة من الفقهاء . قال أبو نور : وهو القياس .  
 قلت ؛ وقد أخرج المزي - فيما ذكره الكفا الطبري بما ذكر في قصة القلادة عن عائشة رضي  
 الله عنها حين ضلّت ، وأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين بعثهم لطلب القلادة صلوا بغير  
 تيمم ولا وضوء وأخبروه بذلك ، ثم نزلت آية التيمم ولم ينكر عليهم فعلها بلا وضوء ولا تيمم ،  
 والتيمم متى لم يكن مشروفا فقد صلوا بلا طهارة أصلا . ومنه قال المزي : ولا إعادة ؛  
 وهو نص في جواز الصلاة مع عدم الطهارة مطلقا عند تعذر الوصول إليها ؛ قال أبو عمر :  
 ولا ينبغي حمل على المعنى طيه ؛ لأن المعنى عليه مغلوب على عقله وهذا معه عقله . وقال  
 ابن القاسم وسائر العلماء ؛ الصلاة عليه واجبة إذا كان معه عقله ، فإذا زال المانع له توضحا

(١) راجع ج ١٣ ص ٧٩ . (٢) راجع ج ٥ ص ٢٢٣ ، ص ٢٢٨ وما بعدها .

(٣) راجع ج ٣ ص ٢٢٥ شيئا يخص هذا . (٤) كما في الأصول . ولله قول مهور لأبي حنيفة ؛  
 وإذا كان لا يخلو بعدم القضاء ، بل قال ؛ يزتر الصلاة قط ، والراجح من مقع قول صاحبه من أن فائدة الطهورين  
 يصل صلاة صورية ويهدى من قدر .

أوتيم وصل . وعن الشافعي روايتان؛ المشهور عنه يصل كما هو وبعبء قال المزي : إذا كان محبوسا لا يقدر على تراب نظيف صلى واحداً؛ وهو قول أبي يوسف ونحمد والثوري والعلبي . وقال زفر بن المذبل : المحبوس في الحضر لا يصل وإن وجد تراباً نظيفاً . وهذا على أصله فإنه لا يقيم عنده في الحضر كما تقدم . وقال أبو عمر : من قال يصل كما هو وبعبء إذا قدر على الطهارة فإثم أخطأوا للصلاة بغير طهور؛ قالوا : وقوله عليه السلام : " لا يقبل الله صلاة بغير طهور " لمن قدر على طهور؛ فأما من لم يقدر فليس كذلك ؛ لأن الوقت فرض وهو قادم عليه فيصل كما قدر في الوقت ثم يعبء ، فيكون قد أخذ بالاحتياط في الوقت والطهارة جميعاً . وذهب الذين قالوا لا يصل لظاهر هذا الحديث ؛ وهو قول مالك وابن نافع وأصبح قالوا : من عدم الماء والصعيد لم يصل ولم يقض إن خرج وقت الصلاة ؛ لأن عدم قبولها لعدم شروطها يدل على أنه غير مخاطب بها حالة عدم شروطها فلا يترتب شيء في الذمة فلا يقضى ؛ قاله غير أبي عمر ، وعلى هذا تكون الطهارة من شروط الوجوب .

الموفية ثلاثين — قوله تعالى : ﴿ فَيَتَجَمَّعُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ قد مضى في « النساء » اختلافهم في الصعيد ، وحديث عمران بن حصين نص على ما يقوله مالك ، إذ لو كان الصعيد التراب لقال عليه السلام للرجل عليك بالتراب فإنه يكفيك ، فلما قال : " عليك بالصعيد " أحاله على وجه الأرض . والله أعلم . ﴿ فَاسْحَوْا بُيُوتَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْهُ ﴾ تقدم في « النساء » الكلام فيه فتأمل هناك .

الحادية والثلاثون — وإذا انتهى القول بنا في الآي إلى هنا فاعلم أن العلماء تكلموا في فضل الوضوء والطهارة وهي خاتمة الباب : قال صلى الله عليه وسلم : « الطهور شطر الإيمان » أخرجه مسلم من حديث أبي مالك الأشعري ، وقد تقدم في « البقرة » الكلام فيه ؛ قال ابن العربي : والوضوء أصل في الذين ، وطهارة المسلمين ، وخصوصاً لهذه الأمة في المالمين . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وقال : « هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي »

(١) في ك : قاله أبو عمر . (٢) راجع ج ٥ ص ٢٢٦ ، ص ٢٢٨ طبعة .

(٣) الطهور (الضم) التطهير « بافتح » الماء كالوضوء والوضوء . وقال سيوطي : الطهور « بافتح » بفتح على الماء ، والمصدر ما ؛ وعلى هذا يجوز أن يكون الحديث بفتح الطاء وضها « التاية » لاين الأنبياء .

وَوُضِعَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ " وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ ، قَالَ غَيْرُهُ : لَيْسَ هَذَا بِمَعَارِضَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
 "لَكُمْ سِيَمَاءُ بِلِسْتِ لَعْنَتِكُمْ" فَانْهَمَ كَانُوا يَتَوَضَّعُونَ ، وَإِنَّمَا الَّذِي خَصَّ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ الْغُرَّةَ وَالتَّحْجِيلَ  
 لَا بِالْوَضْعِ ، وَهِيَ تَفْضُلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى اخْتَصَّ بِهِمَا هَذِهِ الْأُمَّةُ شَرَفًا لَهَا وَلِذِيهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 كَسَائِرَ فَضَائِلِهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ ، كَمَا فَضَّلَ نَبِيَّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَقَامِ الْمَحْمُودِ وَغَيْرِهِ عَلَى سَائِرِ  
 الْأَنْبِيَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو <sup>(٢)</sup> : وَقَدْ يُمْحِزُ أَنْ يَكُونَ الْأَنْبِيَاءُ يَتَوَضَّعُونَ فَيَكْتَسِبُونَ بِذَلِكَ  
 الْعِزَّةَ وَالتَّحْجِيلَ وَلَا يَتَوَضَّعُونَ أَتْبَاعَهُمْ ، كَمَا جَاءَ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : « يَارَبِّ أَجِدْ أُمَّةً  
 كَالِهَيْمِ كَالْأَنْبِيَاءِ فَأَجْعَلَهَا أُمَّتِي » فَقَالَ لَهُ : « تِلْكَ أُمَّةٌ عَجْدٌ » فِي حَدِيثٍ فِيهِ طَوْلٌ . وَقَدْ رَوَى  
 سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَحْدِثُ أَنَّهُ رَأَى لِكُلِّ نَبِيٍّ نُورَيْنِ  
 أَنْ النَّاسَ قَدْ جُمِعُوا لِلْحِسَابِ ، ثُمَّ دُعِيَ الْأَنْبِيَاءُ مَعَ كُلِّ نَبِيٍّ أُمَّتُهُ ، وَأَنَّهُ رَأَى لِكُلِّ نَبِيٍّ نُورَيْنِ  
 يَمْشِي بَيْنَهُمَا ، وَلَمَّا أَتَبَعَهُ مِنْ أُمَّتِهِ نَوْرًا وَاحِدًا يَمْشِي بِهِ ، حَتَّى دُعِيَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 فَإِذَا شَعَرُ رَأْسِهِ وَوَجْهُهُ نُورٌ كَلَهُ مِنْ نَظَرِ إِلَيْهِ ، وَإِذَا لَمَّا أَتَبَعَهُ مِنْ أُمَّتِهِ نُورَانِ كَنُورِ  
 الْأَنْبِيَاءِ ، فَقَالَ لَهُ كَعْبٌ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّهَا رُؤْيَا : مِنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا عَلِمَكَ بِهِ ؟  
 فَأَخْبَرَهُ أَنَّهَا رُؤْيَا ، فَأَسَدَهُ كَعْبٌ ، اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ رَأَيْتَ مَا نَقُولُ فِي مَنَامِكَ ؟ فَقَالَ :  
 نَعَمْ وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتَ ذَلِكَ ، فَقَالَ كَعْبٌ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ — أَوْ قَالَ وَالَّذِي يَمُوتُ بِمِثْلِ عَجْدٍ  
 بِالْحَقِّ — إِنَّ هَذِهِ لَنُصْفَةُ أَحَدٍ وَأُمَّتُهُ ، وَصِفَةُ الْأَنْبِيَاءِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، لَكُنَّ مَا يَقُولُهُ مِنْ  
 التَّوَرَاةِ . أَمْسَدَهُ فِي كِتَابِ «التَّهْنِيدِ» . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَقَدْ قِيلَ إِنَّ سَائِرَ الْأُمَمِ كَانُوا يَتَوَضَّعُونَ وَاللَّهُ  
 أَعْلَمُ ، وَهَذَا لَا أَعْرِفُهُ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ . وَخَرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِذَا تَوَضَّعَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَخَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ  
 إِلَيْهَا بِعَيْنِهِ مَعَ الْمَاءِ أَوْ آخَرُ قَطْرِ الْمَاءِ فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَتْ بَطْشَتَا  
 يَدَيْهِ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخَرِ قَطْرِ الْمَاءِ فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَتْ مَشْتَارِجِلَاهُ مَعَ  
 الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخَرِ قَطْرِ الْمَاءِ حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذَّنُوبِ " . وَحَدَّثَ مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَائِكِيِّ

(١) ملاحظة . (٢) في أوجه : ابن عمر . وهو خطأ النسخ .

(٣) هو شك من الراوي ، وكذا قوله : " مع الماء أرمع آخر قطر الماء " . التورى .



(١) أَكَلِ، والصواب أبو عبد الله لا عبد الله، وهو مما وهم فيه مالك، وأسمه عبد الرحمن بن عسيلة  
 صاحب شامي كبير لإدراكه أول خلافة أبي بكر، قال أبو عبد الله الصنّاعى، قدمت مهاجرا إلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فلما وصلنا المحفة إذا بأبى كلب قنأ له ما أنظر؟ قال: دفنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ ثلاثة أيام. وهذه الأحاديث وما كان في معناها من حديث  
 حمرو بن عتبة وغيره تفيدك أن المراد بها كون الوضوء مشروعا عبادة لدحض الآثام، وذلك  
 يقتضى انتفاره إلى نية شرعية، لأنه شرع لمحو الإثم ورفع الدرجات عند الله تعالى.

الثانية والثلاثون — قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ أى من ضيق  
 في الدين، دليله قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾. «من» صلة أى يجعل  
 عليكم حرجا. ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ أى من الذنوب كما ذكرنا من حديث أبي هريرة  
 والصنّاعى. وقيل: من الحدث والجمابة. وقيل: لتستحقوا الوصف بالظاهرة التى يوحف  
 بها أهل الطاعة. وقرا سعيد بن المسيب «لِيُطَهِّرَكُمْ» والمعنى واحد، كما يقال: نجّه وأبعده.  
 ﴿وَلَيْسَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ أى بالترخيص في التيمم عند المرض والسفر. وقيل: بتبطل الشرائع.  
 وقيل: بغفران الذنوب، وفي الخبر: تمام النعمة دخول الجنة والنجاة من النار.  
 ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ أى لتشكروا نعمته تقبلوا على طاعته.

قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَيَمْنُنْهُ إِلَيْكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾

قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَيَمْنُنْهُ إِلَيْكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾. قبل، هو الميثاق  
 الذى فى قوله عز وجل: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ»؛ قاله مجاهد وغيره. ونحن وإن  
 لم نذكره فقد أخبرنا الصادق به، فجوز أن يؤمر بالوفاء به. وقيل: هو خطاب لليهود  
 يحفظ ما أخذ عليهم في التوراة؛ والذى عليه الجمهور من المفسرين كابن عباس والسدى

هو المهد والميثاق الذي جرى لهم مع النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المشط والمكره إذ قالوا : سمعنا وأطعنا ، كما جرى ليلة العقبة وتحت الشجرة ، وأضافه تعالى إلى نفسه كما قال : « إِنَّمَا يَأْتِيُونَهُ <sup>(١)</sup> اللَّهُ » فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند العقبة على أن يعموه مما يمنعون منه أنفسهم ونساءهم وأبنائهم ، وأن يرسل إليهم هو وأصحابه ، وكان أول من بايعه البراء بن مضر ، وكان له في تلك الليلة المقام المحمود في التوثيق لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والشدة لعقد أمره ، وهو القائل : والذي بعتك بالحق لم تكنك مما تمنع منه أئزنا ، فبايعا يا رسول الله ففتح الله أبناء الحروب وأهل الخلقة ورثاها كابرا عن كابر . انظر المشهور في سيرة ابن إسحق . و يأتي ذكر بيعة الرضوان في موضعها . وقد اتصل هذا بقوله تعالى : « أوفوا بالعقود » فوفوا بما قالوا ، جزاهم الله تعالى عن نبيهم وعن الإسلام خيرا ، ورضى الله عنهم وأرضاهم . ( وَأَتَقُوا اللَّهَ ) أي في مخالفته إنه عالم بكل شيء .

قوله تعالى : يَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١٠﴾

قوله تعالى : ( يَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ ) الآية تقدم معناها في « النساء » . والمعنى : أتممت عليكم نعمتي فكونوا قوامين لله ، أي لأجل نواب الله ، فقوموا بحقه ، وأشهدوا بالحق من غير ميل إلى أفاربكم ، وحيف على أعدائكم ، « وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ » هل ترك العدل وإيتار العدوان على الحق . وفي هذا دليل على قعود حكم المدعو على عدوه في الله تعالى

(١) راجع ج ١٩ ص ٢٦٧ ، وص ٢٧٤ . في ذكره : « بيعة الشجرة » . (٢) أئزنا أي نساءنا وأهلنا كني من الأئز . وقيل : أراد أنفسنا . راجع « سيرة ابن هشام » ج ١ ص ٢٩٢ طبع أندلس . (٣) راجع ج ١ ص ٤١٠ .

ونفوذ شهادته عليه ؛ لأنه أمر بالعدل وإن أبغضه ، ولو كان حكه عليه وشهادته لا تجوز فيه مع البغض له لما كان لأمره بالعدل فيه وجه . ودلت الآية أيضا على أن كفر الكافر لا يمنع من العدل عليه ، وأن يقتصر بهم على المستحق من القتال والاسترقاق ، وأن المثلة بهم غير جائزة وإن قتلوا نساء وأطفالا ونحوها بذلك ؛ فليس لنا أن نقتلهم بمثلة قصدا لإيصال الألم والحزن إليهم ؛ وإليه أشار عبدالله بن ربيعة بقوله في القصة المشهورة ؛ هذا معنى الآية . وتقدم في صدر هذه السورة معنى قوله : ( لَا يُجْرِمُكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ ) . وقريء « وَلَا يُجْرِمُكُمْ » قال الكسائي : هما لغتان . وقال الزجاج : معنى « لَا يُجْرِمُكُمْ » لا يُدْخِلُكُمْ فِي الْجُرْمِ ؛ كما تقول : آثمى أى أدخلنى فى الإثم . ومعنى ( هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ) أى لأن نسقوا الله . وقيل : لأن نسقوا النار . ومعنى ( لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ) أى قال الله فى حق المؤمنين : « لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ » أى لا تعرف كنهه أفهام الخلق ؛ كما قال : « فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ » . وإذا قال الله تعالى : « أَجْرٌ عَظِيمٌ » و « أَجْرٌ كَرِيمٌ » و « أَجْرٌ كَبِيرٌ » فمن ذا الذى يقدر قدره ؟ . ولما كان الوعد من قبيل القول حسن إدخال اللام فى قوله : « لَهُمْ مَغْفِرَةٌ » وهو فى موضع نصب ؛ لأنه وقع موقع المودود به ، على معنى وعدهم أن لهم مغفرة ، أو وعدهم مغفرة إلا أن الجملة وقعت موقع المفرد ؛ كما قال الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً • وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلِيلًا

وموضع الجملة نصب ؛ ولذلك عطف عليها بالنصب . وقيل : هو فى موضع رفع على أن يكون الموعود به محذوف ؛ على تقدير لهم مغفرة وأجر عظيم فيما وعدهم به . وهذا المعنى عن الحسن . ( وَالَّذِينَ كَفَرُوا ) نزلت فى بنى النضير . وقيل : فى جميع الكفار .

قوله تعالى : يَنَابِئُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ اَن يَسْطَوْا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾

(١) كما فى كل الأصول ، ويدوفيه سقط . والمراد بالقصة — راقه أعلم — ما حدث لرشيد يشترسوه  
 الله صلى الله عليه وسلم رابع الرض الأنف : ٢ ص ٨٢ • (٢) رابع ص ٤٤ من هذا الجزء •  
 (٣) رابع ص ١٠٣ • (٤) هو عبد العزيز الكلابى •

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْبَسَهُمْ﴾ . قال جافة : نزلت بسبب فصل الأعرابي في غزوة ذات الرقاع حين احتطرت سيف النبي صلى الله عليه وسلم وقال : من يصصك مني يا محمد ؟ ، كما تقدم في « النساء » . وفي البخاري : أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الناس فاجتمعوا وهو جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبقه . وذكر الواقدي وابن أبي حاتم أنه أسلم . وذكر قوم أنه ضرب برأسه في ساق شجرة حتى مات . وفي البخاري في غزوة ذات الرقاع أن أسم الرجل غَوِثَ ابن الحارث (بالعين منقوطة مفتوحة وسكون الواو بعدها [راء و] ثاء مثناة) وقد ضم بعضهم الفين ، والأول أصح . وذكر أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي ، وأبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي أن اسمه دُعُوث بن الحارث ، وذكر أنه أسلم كما تقدم . وذكر محمد بن إسحق أن اسمه عمرو بن جحاش وهو أخو بني النضير . وذكر بعضهم أن قصة عمرو بن جحاش في غير هذه القصة . والله أعلم . وقال قتادة ومجاهد وغيرهما : نزلت في قوم من اليهود جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم يستبئهم في دية فهُمُوا بقتله صلى الله عليه وسلم فتمتعه الله منهم . قال القشيري : وقد نزل الآية في قصة ثم يزل ذكرها مرة أخرى لآثار ما سبق . « أَنْ يَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْبَسَهُمْ » أي بالسوء (فَكَفَّ أَيْبَسَهُمْ عَنْكُمْ) أي منعهم .

قوله تعالى : وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَفِياً وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ قَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٧﴾

(٢) راجع ج ٥ ص ٣٧٢ .

(١) لفظة السيف منه من غده .

(٤) في جوده وك زحكي .

(٣) أي لم يصاب الأعرابي استسلام الكفار .

قوله تعالى : ( وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا )  
 به ثلاث مسائل :

الأولى — قال ابن عطية : هذه الآيات المتضمنة الخبر عن نقضهم ، وثائق الله تعالى  
 تفوى أن الآية المتقدمة في كَفِّ الأيدي إنما كانت في بني النضير ؛ وأختلف أهل التأويل  
 في كيفية بعث هؤلاء النقباء بعد الإجماع على أن النقيب كبير القوم ، القائم بأمرهم الذي يُنْقَبُ  
 عنها وعن مصالحهم فيها . والنقباب : الرجل العظيم الذي هو في الناس على هذه الطريقة ؛  
 ومنه قيل في عمر رضى الله عنه : إنه كان لنقبابا . فالنقباء الضمان ، واحدهم نقيب ، وهو شاهد  
 القوم وضيقهم ؛ يقال : نقَّب عليهم ، وهو حسن النقيبة أى حسن الخليفة . والنقب  
 والنقب الطريق في الجبل . وإنما قيل : نقيب لأنه يعلم دخيلة أمر القوم ، ويعرف متاعهم  
 وهو الطريق إلى معرفة أمورهم . وقال قوم : النقباء الأمانة على قومهم ؛ وهذا كله قريب  
 بعضه من بعض . والنقيب أكبر مكانة من العريف . قال عطاء بن يسار : حملة القرآن  
 عرفاء أهل الجنة ؛ ذكره الداريمى في مسنده . قال قتادة — رحمه الله — وغيره : هؤلاء النقباء  
 قوم كبار من كل سبط ، تكفل كل واحد بسبطه بأن يؤمنوا ويسفوا الله ؛ ونحو هذا كان النقباء  
 ليلة العقبة ؛ بايع فيها سبعون رجلا وأمرأتان ، فاختر رسول الله صلى الله عليه وسلم من السبعين  
 اثني عشر رجلا ، وسماهم النقباء أفنداء بموسى صلى الله عليه وسلم . وقتل الزبير والسدي وغيرهما ؛  
 إنما بعث النقباء من بني إسرائيل أمانة على الأطلاع على الجبارين والسبر لقوتهم ومنعتهم ؛  
 فساروا ليخبروا حال من بها ، ويعلموه بما أظلموا عليه فيها حتى ينظر في الغزو إليهم ؛ فأظلموا  
 من الجبارين على قوة عظيمة — على ما يأتى — وظنوا أنهم لا قبل لهم بها ؛ فتعاقدوا بينهم  
 على أن يخفوا ذلك عن بني إسرائيل ، وأن يعلموا به موسى عليه السلام ؛ فلما أنصرفوا إلى  
 بني إسرائيل خان منهم عشرة فزفوا قراباتهم ؛ ومن وثقوه على سرهم ؛ ففشا الخبر حتى أعوج  
 أمر بني إسرائيل فقالوا : « أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ » .

الثانية — فى الآية دليل على قبول خبر الواحد فيما يختص إليه المزمع ، ويحتاج إلى اطلاع  
 من حاجاته الدينية والدنيوية ؛ فتركب عليه الأحكام ، ويرتبط به الحلال والحرام ؛ وقد جاءه

[أيضا] مثله في الإسلام؛ قال صلى الله عليه وسلم لهوازن: "أرجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أصركم". أخرجه البخاري.

الثالثة - وفيها أيضا دليل على اتخاذ الجاسوس والتجسس: التَّبَحُّثُ. وقد بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم ببسة عينا؛ أخرجه مسلم. وسياق حكم الجاسوس في «المنجحة»<sup>(١٦)</sup> إن شاء الله تعالى. وأما أسماء قنباة بني إسرائيل فقد ذكر أسماءهم محمد بن حبيب في «المهبر»<sup>(١٧)</sup> فقال: من سبط روبيل شموع بن ركوب، ومن سبط شمعون شوقوط بن حوري، ومن سبط يهوذا كالب بن يوقا، ومن سبط الساحر يوفول بن يوسف، ومن سبط أفرايم كرن يوسف يوشع بن التون، ومن سبط بنيامين يلقى بن دوقو، ومن سبط ربالون كراييل آبن صودا ومن سبط منشا بن يوسف كدى بن سوشا، ومن سبط دان عمائيل بن كسلي، ومن سبط شيرستور بن ميخائيل، ومن سبط نفتال يوحنا بن وقوشا، ومن سبط كاذ كوال آبن موني، فالقومتان منهم يوشع وكالب، ودعا موسى عليه السلام على الآخرين فهلكوا صخوطا عليهم؛ قاله الماوردي. وأما قنباة ليللة العقبية فذكورون في سيرة آبن إسحق<sup>(١٨)</sup> فليتنظروا هناك.

قوله تعالى: (وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ) الآية. قال الزبيدي بن أنس: قال ذلك للقباء. وقال غيره: قال ذلك لجميع بني إسرائيل. وكسرت «إة» لأنها مبتدأة. «مَعَكُمْ» منصوب لأنه ظرف، أي بالنصر والمون. ثم ابتدأ فقال: «لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ» إلى أن قال: (لَا تَكْفُرُوا عَنْكُمْ سَبَائِكُمْ) أي إن فعلتم ذلك (وَلَا تَخْلَنَكُمْ جَنَاتُكُمْ). واللام في «لَئِنْ» لام توكيد ومعناها القسم؛ وكلها «لَا تَكْفُرُوا عَنْكُمْ»، «وَلَا تَخْلَنَكُمْ». وقيل: المعنى

(١٦) كان ذلك في غزوة بدر؛ فسر: هو ابن عمرو الأنصاري أرسله النبي صلى الله عليه وسلم لضمي أبناء بني إسرائيل. (٢) رابع ج ١٨ ص ٥٢ (٣) قال أبو حيان في «المهبر»: ذكر محمد بن حبيب في «المهبر» أسماء هؤلاء القنباة الذين اعطاهم موسى في هذه القصة؛ بألفاظ لا تضبط حروفها ولا شكلها، وذكرها غيره خلافا في أكثرها. ذكر ابن حبيب لا تضبط أيضا. وفي هامش الطبري: وقع تحريف واختلاف بين كتب التاريخ في أسماء الأسباط والقنباة منهم فتميز. (٤) رابع سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٩٧ طبع أوروبا.

لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ لَا كَفْرَ فِيكُمْ سِوَانِكُمْ ، وَتَضَعُ شَرْطًا أَنْ تَقُولَ : « لَا كَفْرَ » لَئِنْ إِنْ  
فَعَلْتُمْ ذَلِكَ لَا كَفْرَ . وقيل : قوله « لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ » جزاء لقوله : « إِنْ سَمِعْتُمْ » وشروط  
لقوله : « لَا كَفْرَ » . والتعزير : التَّعْظِيمُ والتَوْفِيرُ ؛ وأنشد أبو عبيدة :  
وَكَمْ مِنْ مَاجِدٍ لَمْ كَرِّمْ \* وَمَنْ لَيْتَ يَنْزِلَ فِي النَّدَى

أَيُّ يُعْظَمُ وَيُوقَرُ . والتعزير : الضَرْبُ دُونَ الْحَذِّ ، وَالْوَدُّ ؛ نقول : عَزَرْتُ فَلَانِ إِذَا أَدْبَتَهُ  
وَرَدَدْتَهُ عَنِ الْقَبِيحِ . لقوله : « عَزَرْتُمُوهُمْ » أَي رَدَدْتُمْ عَنْهُمْ أَعْدَاءَهُمْ . ( وَأَفْرَضْتُ اللَّهُ  
قَرْضًا حَسَنًا ) بَنَى الصَّدَقَاتِ ؛ وَلَمْ يَقُلْ إِفْرَاضًا ، وَهَذَا مِمَّا جَاءَ مِنَ الْمَصْدَرِ بِخِلَافِ الْقَلْبِ  
كَقَوْلِهِ : « وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » ، « فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ » وَقَدْ تَقَدَّمَ ثُمَّ قِيلَ :  
« حَسَنًا » أَي طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُكُمْ . وقيل : يَتَفَوَّنُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ . وقيل : حَلَالًا . وقيل : « قَرْضَاهُ »  
أَمْرٌ لَا مَصْدَرَ . ( فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ) أَي بَعْدَ الْمِيثَاقِ . ( فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ )  
أَي أَخْطَأَ قَصْدَ الطَّرِيقِ . والله أعلم .

قوله تعالى : قِيمًا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً  
يُخْرِفُونَ إِلِكِيمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ  
تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ  
يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢﴾

قوله تعالى : ( قِيمًا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ ) أَي فَبَقَضْنَاهُمْ مِيثَاقَهُمْ ، « مَا » زائدة للتوكيد ،  
عَنْ قِتَادَةِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَزَكَّدَ الْكَلَامُ بِمَعْنَى تَمَكَّنَهُ فِي النَّفْسِ مِنْ جِهَةِ حَسَنِ  
النَّظْمِ ، وَمِنْ جِهَةِ تَكَثُّرِهِ لِلتَّوَكِيدِ ؛ كَمَا قَالَ :

إِنِّي مَا يَسُودُّ مِنْ يَسُودُ \*

فالتاكيد بعلامة موضوعة كالنكيد بالتركيب . (لَمَّا نَمَّ) قال ابن عباس : مذبذبهم بالحزبية .  
وقال الحسن ومقاتل : بالمسخ . عطاء : أبعدناهم ، واللحن الإبعاد والطرد من الرحمة .  
(وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً) أى صلبة لا تبي خيرا ولا تفعلها ، والقاسية والماتية بمعنى واحد .  
وقرأ البكائي وحمة : « قَسِيَّة » بتشديد الياء من غير ألف ، وهى قراءة ابن مسعود والنخعي .  
ويحيى بن وثاب . والعام القسي الشديد الذى لا مطرف فيه . وقيل : هو من الدرهم القسيات  
أى الفاسدة الرديئة ، فعنى « قَسِيَّة » على هذا ليست بخالصة الإيمان ، أى فيها نفاق .  
قال النحاس : وهذا قول حسن ؛ لأنه يقال : درهم قسي إذا كان مغشوشا بنحاس أو غيره .  
يقال : درهم قسي (مخفف السين مشددا الياء) مثال شقي أى زائف ؛ ذكر ذلك أبو عبيد وأشدو :  
لها صوابها فى صم السلام كما . صاحب القسيات فى أيدى الصياريف<sup>(١)</sup>

جصف وقع المساس فى المجارة . وقال الأصمى : وأبو عبيد : درهم قسي كأنه معزب قاسي .  
قال الشنقي : وهذا بعيد ؛ لأنه ليس فى القرآن ما ليس من لغة العرب ، بل الدرهم القسي  
من القسوة والشدة ؛ لأن ما قلت فقرته يقسو ويصلب . وقرأ الأعمش : « قَسِيَّة » بخفيف  
الياء على وزن فعلة نحو عبيدة ونجدة ؛ من قسي يقسى لا من قسا يقسو . وقرأ الباقون على  
وزن فاعلة ؛ وهو اختيار أبو عبيد ؛ وهما لغتان مثل العيلة والمالية ، والزكية والزاكية . قال  
أبو جعفر النحاس : أولى ما فيه أن تكون قَسِيَّة بمعنى قاسية ، إلا أن فعلة أبلغ من فاعلة .  
فالمنى : جعلنا قلوبهم غليظة نابية عن الإيمان والتوفيق لطاعته ؛ لأن القوم لم يوصفوا بشئ .  
من الإيمان فنكون قلوبهم موصوفة بأن إيمانها خالطه كفر ، كالدرهم القسي التى خالطها غش .  
قال الراجز :

• قد قسوت وقست يلدانى •

(يُحَرِّمُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) أى يتأولونه على غير تأويله ، ويلقون ذلك إلى العوام . وقيل :  
معناه يبدلون حرفه . و « يُحَرِّقُونَ » فى موضع نصب ، أى جعلنا قلوبهم قاسية محزفين .

(١) البيت لأبى زيد اللذان . والصواب (جمع الفاعلة) مصدر على فاعلة بمعنى السهيل وهو الصوت .

(٢) المساس (جمع مساعة) : دهر المجرة من الهدى .



وقرأ السُّلَمِيُّ والنَّجَاشِيُّ «الكلام» بالألف؛ وذلك أنهم غيروا صفة محمد صلى الله عليه وسلم وآية الرجم. ﴿وَتَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ﴾ أى نسوا عهد الله الذى أخذهُ الأَبياء عليهم من الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم، وبين نعتة. ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ﴾ أى وأنت يا محمد لا تزال الآن تقف ﴿عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ﴾ والخائنة الخيانة؛ قال قتادة. وهذا جائز فى اللغة، ويكون مثل قولهم: قاتلة بمعنى فيلولة. وقيل: هو نعت لمحدوف والتقدير فرقة خائنة. وقد نفع «خائنة» للواحد كما يقال: رجل نسيانة وعلامة؛ نفائسة على هذا للبالغة؛ يقال: رجل خائنة إذا بالغت فى وصفه بالخيانة. قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

حدثت نفسك بالوفاء ولم تكن • للفسدِ خائنةٌ مُبِغِلُ الإصمِ

قال ابن عباس: «عَلَى خَائِنَةٍ» أى معصية. وقيل: كذب وفجور. وكانت خيانتهم تقضم العهد بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومظاهرتهم المشركين على حرب [رسول الله صلى الله عليه وسلم]؛ كيوم الأحزاب وغير ذلك من هميم بقتله وسبه. ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ لم يخونوا؛ فهو استثناء متصل من اضاء والميم اللتين فى «خَائِنَةٍ مِنْهُمْ». ﴿فَأَعَفُّ عَنْهُمْ﴾ وأصغح فى معناه قولان: فأعف عنهم وأصغح مادام بينك وبينهم عهد وهم أهل ذمة سواء لقوله الآخر—أنه منسوخ بآية السيف. وقيل: بقوله عز وجل: «وَلَمَّا تَخَفْنَا مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ».

قوله تعالى: وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِي أَخَذْنَا مِنْهُمُ مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾ يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَ كَرُّ رَسُولُنَا بَيْنَ لَكْرٍ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَتَعْتَفُوا

(١) هو الكلامى يتألف قريتا أبا حمير الحنظلى وكان له منه دم

وقبلة

لكن الله لا يبيح قتلهم • لا يبيح قتلهم

(الكتاب) (١) • (٢) • (٣) • (٤) • (٥) • (٦) • (٧) • (٨) • (٩) • (١٠)

عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَ كُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥٦﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ  
مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ  
بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٥٧﴾

قوله تعالى : (وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ) أى فى التوحيد والإيمان بحمد صلى الله عليه وسلم ؛ إذ هو مكتوب فى الإنجيل . (فَنَسُوا حَظًّا) وهو الإيمان بحمد عليه الصلاة والسلام ؛ أى لم يعملوا بما أمروا به ، وجعلوا ذلك الهوى والتحريف سببا للكفر بحمد صلى الله عليه وسلم . ومعنى « أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ » هو كقولك : أخذت من زيد ثوبه ودرهمه ؛ قاله الأخفش . ورتبة « الَّذِينَ » أن تكون بعد « أَخَذْنَا » وقبل الميثاق ؛ فيكون التقدير : أخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم ؛ لأنه فى موضع المفعول الثانى لأخذنا . وتقديره عند الكوفيين : ومن الذين قالوا إنا نصارى من أخذنا ميثاقهم ؛ فالهاء والميم تودان على « مَن » المحذوفة ؛ وعلى القول الأوّل تودان على « الذين » . ولا يميز النحويون أخذنا ميثاقهم من الذين قالوا إنا نصارى ، ولا أَلَيْنَا لَبَسْتُ من الثياب ؛ لثلا يتقدم مضمّر على ظاهر . وفى قولهم : « إِنَّا نَصَارَى » ولم يقل من النصارى دليل على أنهم أبدعوا النصرانية وتسموا بها ؛ وروى عنه من الحسن .

قوله تعالى : (فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْمُنَادَاةَ وَالْبَغْضَاءَ) أى هيجنا . وقيل : ألقينا بينهم ما يؤخذ من الغراء وهو ما يلصق النى بالنى كالصمغ وشبهه . يقال : غَرَى بالنى يَغْرِى غَرًا « بفتح الغين » مفعورا وغَرَاء « بكسر الغين » مفعودا إذا أولع به كأنه التصق به . وحكى الزماني : الإغراء تسليط بعضهم على بعض . وقيل : الإغراء التحريش ، وأصله اللصوق ؛ يقال : غَرَيْتُ بِالزُّلْجِ غَرًا — مقصور وممدود مفتوح الأول — إذا لصقت به . وقال كثير : إذا قيل مهلا قالت العين بالبا • غَرَاءَ ومثنتها حواوِيلُ تُهَسِّلُ<sup>١١١</sup>

(١) كتاب الأهل والى له « السوء » .

إذا قلته أسوأته من البكا • فله ومثنتها « طمع حبيبتك »

وَأَغْرَيْتُ زَيْدًا بَكْرًا حَتَّى غَرَى بِهِ ؛ وَمَنْهَ الْفِرَاءِ الَّذِي يُغْرَى بِهِ لِلصَّوْفِ ؛ وَالْإِغْرَاءُ الْغَرَاءُ .  
 الْإِصْهَاقُ بِهِ مِنْ جِهَةِ التَّسْلِيطِ عَلَيْهِ . وَأَغْرَيْتُ الْكَلْبَ أَيَّ أَوْلَيْتُهُ بِالصِّيدِ . « يَتَنَبَّهُمْ » طَرَفٌ  
 لِمَعْدَاةٍ . « وَاتَّبَعَاءَهُ » الْبُغْضُ . أَشَارَ بِهَذَا إِلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِمَا . مِنْ السُّدَى  
 وَقِتَادَةٍ : بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ . وَقِيلَ : أَشَارَ إِلَى اقْتِرَاقِ النَّصَارَى خَاصَّةً ؛ قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ ؛  
 لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ اقْتَرَقُوا إِلَى الْبَاقِيَةِ وَالنَّسْطُورِيَةِ وَالْمَسْكَانِيَّةِ ؛ أَيَّ كَثُرَ بِهِمْ  
 بَعْضًا . قَالَ النَّحَّاسُ : وَمِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي مَعْنَى « أَغْرَيْتُنَا بَيْنَهُمُ الْمَعْدَاةَ وَالْيَهُودَ »  
 أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ بِمَعْدَاةِ الْكُفَّارِ وَإِبْغَاضِهِمْ ؛ فَكُلُّ فِرْقَةٍ مَأْمُورَةٌ بِمَعْدَاةِ صَاحِبَتِهَا وَإِبْغَاضِهَا  
 لِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ . وَقَوْلُهُ : « وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ » تَهْدِيدٌ لَمْ ؛ أَيَّ سَيَقُولُونَ جَزَاءَ قَتْلِ الْمُنَاقِقِ .  
 قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَا أَهْلَ الْكِتَابِ » الْكِتَابُ أَسْمُ جَنْسٍ بِمَعْنَى الْكِتَابِ ؛ بِغُلَامِهِمْ عَطَابُونَ . « قَدْ  
 جَاءَكُمْ رَسُولُنَا » عِدَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . « بَيْنَ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ » أَيَّ مِنْ  
 كِتَابِكُمْ ؛ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ ؛ وَمِنْ آيَةِ الرَّجْمِ ؛ وَمِنْ قِصَّةِ أَصْحَابِ السَّبْتِ الَّذِينَ مَسَحُوا قِرْدَةً ؛  
 فَأَنَّهُمْ كَانُوا يَخْفَوْنَهَا . « وَبَعُثُوا عَنْ كَثِيرٍ » أَيَّ يَتْرَكُهُ وَلَا يَبِينُهُ ، وَإِنَّمَا بَيْنَ مَا فِيهِ حِجَّةٌ عَلَى  
 نَبِيِّهِ ؛ وَدَلَالَةٌ عَلَى صِدْقِهِ وَشَهَادَةٌ بِرِسَالَتِهِ ، وَيَتْرَكُ مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ حَاجَةً إِلَى تَبَيُّنِهِ . وَقِيلَ : « وَسَوْفَ  
 عَنْ كَثِيرٍ » بِمَعْنَى يَتَجَاوَزُ عَنْ كَثِيرٍ فَلَا يُجْبِرُكُمْ بِهِ . وَذَكَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَحْبَابِهِمْ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : يَا هَذَا عَفْوَتُ عَنَّا ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ وَلَمْ يَبِينْ ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ الْيَهُودِيَّ أَنْ يَظْهَرَ مُنَاقَضَةَ كَلَامِهِ ؛ فَلَمَّا لَمْ يَبِينْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ مِنْ عِنْدِهِ فَذَهَبَ وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : أَرَى أَنَّهُ صَادِقٌ فَيَا بَقُولْ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ وَجْهَهُ  
 فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ لَا يَبِينُ لَهُ مَا سَأَلَهُ عَنْهُ . « قَدْ جَاءَكُمْ مِنْ اللَّهِ نُورٌ » أَيَّ ضِيَاءٌ ؛ قِيلَ : الْإِسْلَامُ ؛  
 وَقِيلَ : عِدَّةُ عَلَيْهِ السَّلَامِ ؛ عَنْ الزَّجَّاجِ . « وَكَلَّبُ مِينٌ » أَيَّ الْقُرْآنُ ؛ فَانَّهُ بَيْنَ الْأَحْكَامِ ؛ وَقَدْ  
 تَقَدَّمَ . « يَتَدَبَّرُ بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ وَضَوَائِهِ » أَيَّ مَارَضِيهِ اللَّهُ . « سُبُلُ السَّلَامِ » طَرِيقُ السَّلَامَةِ  
 الْمَوْصِلَةُ إِلَى دَارِ السَّلَامِ الْمُتَرَقَّةِ عَنْ كُلِّ آفَةٍ ، وَالْمُؤْمِنَةُ مِنْ كُلِّ عَاقَةٍ ؛ وَهِيَ الْجَنَّةُ . وَقَالَ الْحَسَنُ  
 وَالسُّدِّيُّ : « السَّلَامُ » اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ؛ فَالْحَقُّ دِينُ اللَّهِ جُوهَرُ الْإِسْلَامِ . كَمَا قَالَ زَيْدٌ : إِنَّ الدِّينَ

عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ۖ » ( وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ) أى من ظلمات الكفر والجهالات إلى نور الإسلام والهدايات . ( بِإِذْنِهِ ) أى بتوفيقه وإرادته .

قوله تعالى : لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَآمَرُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ (٧)

قوله تعالى : ( لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ) تقدم في آخره النساء ١٦٦ .  
 بيانه والقول فيه - وكفر التصارى في دلالة هذا الكلام إنما كان بقولهم : إن الله هو المسيح ابن مريم على جهة الدسونة به ؛ لأنهم لو قالوه على جهة الحكاية منكرين له لم يكفروا .  
 ( قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ) أى من أمر الله . و « يَمْلِكُ » بمعنى يقدر ، من قولهم ملكت على فلان أمره أى اقتدرت عليه . أى فمن يقدر أن يمنع من ذلك شيئا ؟ فاعلم الله تعالى أن المسيح لو كان إنما القدر على دفع ما يزل به أو يغيره ، وقد أمات أمه ولم يتمكن من دفع الموت عنها ؛ فلو أهلكه هو أيضا فمن يدفعه عن ذلك أو يردّه . ( وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ) والمسيح وأمه بينهما مخلوقان محدودان محصوران ، وما أحاط به الحد والنهاية لا يصلح للإلهية . وقال : « وَمَا بَيْنَهُمَا » ولم يقل وما بينهما ؛ لأنه أراد النوعين والصنفين كما قاله الراعى .

طَرَقًا تَخْلُكُ هَمَاهِمِي ۝ قُلْنَا لَوَافِحُ كَالْفَيْسَى وَحُلَا

لنقال : « طرقا » ثم قال : « تلك هماهيم » . ( يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ) مسمى من أم بلا له آية لبيانه .

(١) تابع ٤ ص ٤٤ : (٢) تابع ص ٢١ وما بعدها من جلاء الجوز .

(٣) التميمي : حتى القسوس . (٤) قلص : جمع قلس : وهي القبة من الإبل .

(٥) حبل : جمع حبل : وهي التي حل عليها ظم تقطع : فقل في الناقلة التي حل من لها مشرب للموت .

قوله تعالى : وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ  
 قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ  
 وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ  
 الْمَصِيرُ ﴿١٨﴾

قوله تعالى : ( وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ ) قال ابن عباس :  
 خُوف رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما من اليهود النفاق فقالوا : لا نخاف إنا أبناء الله  
 وأحباؤه ، فنزلت الآية . قال ابن إسحق : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم نهران بن أخا  
 وبحري بن عمرو وشاس بن عدي فكلوه وكنهم ، ودعاهم إلى الله عز وجل وحذرهم  
 فقمته فقالوا : ما نخوفنا يا محمد ؟ نحن أبناء الله وأحباؤه ، كقول النصارى ، فأنزل الله عز وجل  
 فيهم « وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ » إلى قوله  
 قال لم معاذ بن جبل وسعد بن عباد وعقبة بن وهب : يا مشرك يريد أن يقولوا الله فوالله إنكم  
 لتعلمون أنه رسول الله ، ولقد كنتم تذكرونه لنا قبل مبته ، وتصفونه لنا بصفتي ، فقال رافع  
 ابن خزيمة وهوب بن يهودا : ما قلنا هذا لكم ، ولا أنزل الله من كتاب بعد موسى ، ولا أرسل  
 بشيرا ولا نذيرا من بعده ، فأنزل الله عز وجل : « يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يَمُنُّكُمْ  
 عَلَى قَتَرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ » إلى قوله « وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » . السدي : دعت اليهود أن الله  
 عز وجل أوحى إلى إسرائيل عليه السلام أن ولدك يكرى من الولد . قال غيره : والنصارى  
 قالت نحن أبناء الله ، لأن في الإنجيل حكاية عن ميسى « اذهب إلى أبي وأخيك » وقيل المني .  
 نحن أبناء رسول الله ، فهو على حذف مضاف . وبالجملة فإنهم رأوا لأنفسهم فضلا فزاد عليهم لولم  
 فقال : ( فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ ) فلم يكونوا يخالون من أحد وجهين : إذا لم يخالوا من أحد  
 لميقال لهم : قلتم إنا أبناء وأحباء ، وإن الحرب لا يملك حية ، ولهم حيرة طلب  
 فذلك دليل على كذبكم - وهذا هو المسمى عند الجليلين وهناك الخلف - أو يوروا .

لَا يَذْنِبُوا فَيَكْتَبُوا مَا فِي كِتَابِهِمْ ، وَمَا جَاءَتْ بِهِ رُسُلُهُمْ ، وَيَدْعُوا الْمُلَاصِي وَهُمْ مَعْتَرِفُونَ بِعَذَابِ  
 الْعَصَاةِ مِنْهُمْ ؛ وَلِهَذَا يَتَرَمَوْنَ أَحْكَامَ كِتَابِهِمْ . وَقِيلَ : مَعْنَى « يُذَبِّكُم » عَذِّبُكُمْ ؛ فَهُوَ بِمَعْنَى  
 الْمُنْصِيحِي ؛ أَيْ فَلَمْ يَسْخَرْكُمْ قَرْدَةً وَخَسَازِيرَ ؟ وَلَمْ يَعْذِبْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِأَنْوَاعِ  
 الْعَذَابِ وَهُمْ أَمْثَالُكُمْ ؟ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَا يَجْتَنِبُ عَلَيْهِمْ بَشْيَءٌ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ ، لِأَنَّهُمْ رُبَّمَا يَقُولُونَ  
 لَا تُعَذِّبْ قَدَمًا ، بَلْ يَجْتَنِبُ عَلَيْهِمْ بِمَا عَرَفُوهُ . ثُمَّ قَالَ : ( بَلْ أَنْتُمْ بِشَرِّ عِزِّ خَلْقٍ ) أَيْ كَسَارِ  
 خَلْقِهِ بِحَاسِبِكُمْ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ ، وَيَجَازِي كُلًّا بِمَا عَمِلَ . ( يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ) أَيْ لِمَنْ  
 تَابَ مِنَ الْيَهُودِ . ( وَبِعَذَابٍ مِّنْ يَّشَاءُ ) مِنْ مَاتَ عَلَيْهَا . ( وَلِلَّهِ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ )  
 فَلَا شَرِيكَ لَهُ يَمَاضِيهِ . ( وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ) أَيْ يَتَوَلَّى أَمْرَ الْعِبَادِ إِلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ .

قوله تعالى : يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى  
 فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ  
 بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٥﴾

قوله تعالى : ( يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا ) . بَنِي عِمْدَا صَلَّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .  
 ( يُبَيِّنُ لَكُمْ ) أَنْقَطَاعَ حُجَّتِهِمْ حَتَّى لَا يَقُولُوا غَدًا مَا جَاءَنَا رَسُولٌ . ( عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ )  
 لَمْ يَكُنْ سَكُونٌ ؛ يُقَالُ فَتَرَ الشَّيْءَ سَكَنَ . وَقِيلَ : « عَلَى فَتْرَةٍ » عَلَى أَنْقَطَاعِ مَا يَرِيبُ النَّبِيَّ ؛  
 مِنْ أَبِي عَلٍّ وَجَمَاعَةِ أَهْلِ الْعَمَلِ ، حَكَاهُ الرَّقَاتِيُّ ؛ قَالَ : وَالْأَصْلُ فِيهَا أَنْقَطَاعُ الْعَمَلِ  
 هُنَا كَانَ طَلِبُهُ مِنَ الْجِدِّ فِيهِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : فَتَرَ عَنْ عَمَلِهِ وَفَتَرَهُ عَنْهُ . وَمَتَّعَ فَتَرَ الْمَاءَ إِذَا  
 لُقِطِعَ عَمَّا كَانَ مِنَ السُّخُونَةِ إِلَى الْبَرْدِ . وَأَمْرًا فَاتَرَهُ الطَّرْفَ أَيْ مَقْطُوعَةً مِنْ جِدَةِ النَّظَرِ .  
 وَتَوَرَّدَ الْبَدَنُ كَفَتُورِ الْمَاءِ . وَالْفَتْرُ مَا بَيْنَ السَّيَّابَةِ وَالْإِبَاهِمِ إِذَا تَحْتَمَمَا . وَالْمَعْنَى ؛ أَيْ  
 مَضَتْ لِلرُّسُلِ مَدَّةٌ قَبْلَهُ . وَأَخْتَلَفَ فِي قَدْرِ مَدَّةِ تِلْكَ الْفَتْرَةِ ؛ فَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي كِتَابِ  
 « الطَّبَقَاتِ » عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ قَالَ : كَانَ بَيْنَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ  
 أَلْفَ سَنَةٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَتْرَةٌ ، وَأَنَّهُ أُرْسِلَ بَيْنَهُمَا أَلْفُ نَبِيٍّ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ  
 (١٥) عَلَى الْمَشْهُورِ : عَلَى الْأَمُولِ ؛ أَلْفَ سَنَةٍ وَسَبْعِينَ .

سوى من أرسل من غيرهم . وكان بين ميلاد عيسى والنبي صلى الله عليه وسلم خمسمائة سنة وتسع وستون سنة ، بعث في أولها ثلاثة أنبياء ؛ وهو قوله تعالى : « إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ <sup>(١)</sup> » والذي عزز به « شمعون » وكان من الحواريين . وكانت الفترة التي لم يبعث الله فيها رسولا أربعمائة سنة وأربعمائة سنة . وذكر الكلبي أن بين عيسى وعهد عليها السلام خمسمائة سنة وتسع وستين ، وبينهما أربعة أنبياء ؛ واحد من العرب من بني عبس وهو خالد بن سنان . قال القشيري : ومثل هذا مما لا يعلم إلا بخبر صدق . وقال قتادة : كان بين عيسى وعهد عليها السلام ستمائة سنة ؛ وقاله مقاتل والضحاك وهب ابن منبه ، إلا أن وهبا زاد عشرين سنة . وعن الضحاك أيضا أربعمائة وبضع وثلاثون سنة . وذكر ابن سعد عن عكرمة قال : بين آدم ونوح عشرة قرون ، كلهم على الإسلام . قال ابن سعد : أخبرنا محمد بن عمرو بن واقد الأسلمي عن غير واحد قالوا : كان بين آدم ونوح عشرة قرون ، والقرن مائة سنة ، وبين نوح وإبراهيم عشرة قرون ، والقرن مائة سنة ، وبين إبراهيم وموسى بن عمران عشرة قرون ، والقرن مائة سنة ؛ فهذا ما بين آدم وعهد عليها السلام من القرون والسنين . والله أعلم . ( أَنْ تَقُولُوا ) أى لئلا أو كراهية أن تقولوا ؛ فهو في موضع نصب . ( مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ) أى «بشر» . ( وَلَا نَذِيرٍ ) أى «نذير» . ويجوز « مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ » على الموضع <sup>(٢)</sup> . قال ابن عباس : قال معاذ بن جبل وسعد بن عباد وعقبة بن وهب لليهود ؛ يا معشر يهود اتقوا الله ، فوالله إنكم لتعلمون أن محمدا رسول الله ، ولقد كنتم تذكرونه لنا قبل مبته وتصفونه بصفته ؛ فقالوا : ما أنزل الله من كتاب بعد موسى ولا أرسل بعده من بشير ولا نذير ؛ فترت الآية . ( وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ) على إرسال من شاء من خلقه . وقبل : قدیر علی انجاز ما یشره وأنذر منه .

(١) راجع ص ١٥ ص ١٣ . (٢) راجع هامش ص ١٦ من هذا الجزء .

(٣) زيادة « مِنْ » في القائل لئلا في نفي الجب . « روح المعاني » .

قوله تعالى : وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُومُ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَءَاتَاكُمْ مَا لَمْ يُوْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢٠﴾ يَنْقُومُ أَذْخَلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿٢١﴾ قَالُوا يَمْوَسِيَّ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنَدْخُلُهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴿٢٢﴾ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ اللَّهَ عَلَيْهِمَا أَذْخَلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غُلِبْتُمْ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ قَالُوا يَمْوَسِيَّ إِنَّا لَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ ﴿٢٤﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَإِنِّي فَافَرَقْتُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٥﴾ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٦﴾

قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) .

ينين من الله تعالى أن أسلافهم تمزدوا على موسى وعصوه ؛ فلكذلك هؤلاء على عهد عليه السلام ، وهو تسلية له ؛ أي يا أيها الذين آمنوا أذكروا نعمة الله عليكم ، وأذكروا قصة موسى . وروى عن عبد الله بن كثير أنه قرأ « يَا قَوْمُ أَذْكُرُوا » بضم الميم ، وكذلك ما أشبهه ؛ وتقديره يا أيها القوم . ( إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ ) لم ينصرف ؛ لأنه فيه ألف التانيث . ( وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا ) أي تملكون أمركم لا ينطبق عليه غالب بعد أن كنتم ملوكين لفروعهم مهجورين ، فأتقذك منة بالفرق ؛ فهم ملوك بهذا الوجه ، وبمعناه فيمر السدي والحسن وغيرهما . قال السدي : ملك



كل واحد منهم نفسه وأهله وماله . وقال قتادة : إنما قال : « وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا » لأننا كما تحدثت أنهم أول من خُدم من بني آدم . قال ابن عطية : وهذا ضعيف ؛ لأن القبط قد كانوا يستخدمون بني إسرائيل ، وظاهر أمر بني آدم أن بعضهم كان يُسخّر بعضا مذبذبين وتنازلوا وكثروا ، وإنما اختلفت الأمم في معنى التملك فقط . وقيل : جعلكم ذوى منازل لا يدخل عليكم إلا بإذن ؛ روى عنه عن جماعة من أهل العلم . قال ابن عباس : إن الرجل إذا لم يدخل أحد بيته إلا بإذنه فهو ملك . وعن الحسن أيضا وزيد بن أسلم أن من كانت له دار وزوجة وخادم فهو ملك ؛ وهو قول عبد الله بن عمرو كما في صحيح مسلم عن أبي عبد الرحمن الحلي . قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص وماله رجل فقال : السنا من فقراء المهاجرين ؟ فقال له عبد الله : ألك امرأة تأوى إليها ؟ قال نعم . قال : ألك منزل تسكنه ؟ قال : نعم . قال : فأنت من الأغنياء . قال : فأنت لي خادما . قال : فأنت من الملوك . قال ابن العربي : وفائدة هذا أن الرجل إذا وجبت عليه كفارة ومَلَكَ دارا وخادما باعهما في الكفارة ولم يميزه بالصيام ، لأنه قادر على الرقبة والملوك لا يكفرون بالصيام ، ولا يوصفون بالعجز عن الاعتاق . وقال ابن عباس ومجاهد : جعلهم ملوكا بالمتن والسؤى والمجر والقمام ، أى هم يخدمون كالملوك . وعن ابن عباس أيضا يعنى الخادم والمنزل ؛ وقاله مجاهد وعكرمة والحكم بن عتيبة ، وزادوا الزوجة ؛ وكذا قال زيد بن أسلم - إلا أنه قال فيما يلم - عن النبي صلى الله عليه وسلم : "من كان له بيت - أو قال منزل - يأوى إليه وزوجة وخادم يخدمه فهو ملك" ؛ ذكره التماس . ويقال : من استغنى عن غيره فهو ملك ؛ وهذا كما قال صلى الله عليه وسلم : "من أصبح آمنا في سربه معاف في بدنه وله قوت يومه فكانما حيزت له الدنيا بهذا غيرها" .

قوله تعالى : ( وَأَنَّا نُمَتِّعُ أَيَّ عِبَادِكُمْ ) ما لم يؤت أحدًا من العالمين . والخطاب من موسى لقومه في قول جمهور المفسرين ؛ وهو وجه الكلام . مجاهد : والمراد بالإيتاء المتن

وَالسَّقْوَى وَالنَّجْمَ وَالنَّهَامَ . وَقِيلَ : كَثْرَةُ الْأَنْبِيَاءِ فِيهِمْ ، وَالْآيَاتُ الَّتِي جَاءَتْهُمْ . وَقِيلَ : فَلَوْ بَا  
مِلْعَةً مِنَ النَّفْلِ وَالنَّشْءِ . وَقِيلَ : إِحْلَالُ الْفَنَائِمِ وَالِاسْتِفَاعِ بِهَا .

قُلْتُ : وَهَذَا الْقَوْلُ مُرَدُّدٌ ، فَإِنَّ الْفَنَائِمَ لَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ إِلَّا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى مَا بَيَّنْتُ  
فِي الصَّحِيحِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَهَذِهِ الْمَقَالَةُ مِنْ دُوسَى بَوَاطِنَةٍ لِنَفْسِهِمْ حَتَّى  
تُعَزِّزُ وَتَأْخُذَ الْأَمْرَ بِدُخُولِ أَرْضِ الْجَبَارِينَ بِقُوَّةٍ ، وَتَتَفَقَّدَ فِي ذَلِكَ نَفْذَ مَنْ أَعَزَّهُ اللَّهُ وَرَفَعَ  
مِنْ شَانِهِ . وَمَعْنَى « مِنْ الْعَالَمِينَ » أَيْ عَلَى زَمَانِكُمْ ، عَنْ الْحَسَنِ . وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ وَأَبُو مَالِكٍ :  
الْخُطَابُ لِأُمَّةٍ مَحْدُورٍ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهَذَا عَدُولٌ عَنْ ظَاهِرِ الْكَلَامِ بِمَا لَا يَحْسُنُ مِنْهُ .  
وَتَظَاهَرَتِ الْأَخْبَارُ أَنَّ دِمَشْقَ قَاعِدَةَ الْجَبَارِينَ . وَ ( الْمُقَدَّسَةُ ) مَعْنَاهُ الْمُطَهَّرَةُ . مُجَاهِدٌ :  
الْمُبَارَكَةُ ، وَبِرُكَّةِ التَّطَهُّرِ مِنَ الْقَحْطِ وَالْجُوعِ وَنَحْوِهِ . قَتَادَةُ : هِيَ الشَّامُ . مُجَاهِدٌ : الطُّورُ  
وَمَا حَوْلَهُ . ابْنُ عَبَّاسٍ وَالسُّدِّيُّ وَأَبْنُ زَيْدٍ : هِيَ أَرِيحَاءُ . قُلُ الْزَّجَاجُ : دِمَشْقُ وَفَلَسْطِينَ  
وَبَعْضُ الْأَرُودَتِ . وَقَوْلُ قَتَادَةَ يَجْمَعُ هَذَا كُلَّهُ . ( الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ) أَيْ قَرَضَ دُخُولَهَا عَلَيْكُمْ  
بِوَعْدِكُمْ دُخُولَهَا وَسُكَّانَهَا لَكُمْ . وَلَمَّا خَرَجَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ مِصْرَ أَمَرَهُمْ بِجِهَادِ أَهْلِ أَرِيحَاءَ  
مِنْ بِلَادِ فِلَسْطِينَ فَقَالُوا : لَا عِلْمَ لَنَا بِتِلْكَ الدِّيَارِ ، فَبَعَثَ بِأَمْرِ اللَّهِ آتَمَ عَشْرَ نَفِيَاءَ ، مِنْ كُلِّ سَبْعَةٍ  
وَجُلٌ يَجْمَعُونَ الْأَخْبَارَ عَلَى مَا تَقْدُمُ ، فَأَرَاوُ سُكَّانَهَا الْجَبَارِينَ مِنَ الْعِمَالِقَةِ ، وَهُمْ ذَوُو أَجْسَامٍ  
هَائِلَةٍ ، حَتَّى قِيلَ : إِنْ بَعْضُهُمْ رَأَى هَؤُلَاءِ النَّفْيَاءَ فَأَخَذَهُمْ فِي كُفٍّ مَعَ فَاكِهِةٍ كَانَ قَدْ حَمَلَهَا  
مِنْ بَسْتَانِهِ وَجَاءَ بِهِمْ إِلَى الْمَلِكِ فَتَرَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَقَالَ : إِنْ هَؤُلَاءَ يَرِيدُونَ قِتَالَنَا ، فَقَالَ لَهُمُ  
الْمَلِكُ : أَرْجِعُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ فَأَخْبِرُوهُ خَبْرَنَا ، عَلَى مَا تَقْدُمُ . وَقِيلَ : إِنَّهُمْ لَمَّا رَجَعُوا أَخَذُوا  
مِنْ عِنَبِ تِلْكَ الْأَرْضِ عَنُقُودًا فَقَبِلَ : حَمَلَهُ رَجُلٌ وَاحِدٌ ، وَقِيلَ : حَمَلَهُ النَّفْيَاءُ الْاِثْنَا عَشَرَ .  
قُلْتُ : وَهَذَا أَشْبَهُ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : إِنَّهُمْ لَمَّا وَصَلُوا إِلَى الْجَبَارِينَ وَجَدُوهُمْ يَدْخُلُ فِي كُفٍّ  
أَحَدُهُمْ رَجُلَانِ مِنْهُمْ ، وَلَا يَحْمِلُ عَنُقُودَ أَحَدِهِمْ إِلَّا خَمْسَةً مِنْهُمْ فِي خَشْبَةٍ ، وَيَدْخُلُ فِي شَطْرِ  
الرَّمَانَةِ إِذَا نَزَعَ حَبَّهُ خَمْسَةً أَنْفُسٍ أَوْ أَرْبَعَةً <sup>(١)</sup> .

(١) قَالَ الْأَوَّلَى : هَذِهِ الْأَخْبَارُ عَلَى كَأَخْبَارِ « هَرَجَ بَنُو يَهُوَى » وَهِيَ حَيْثُ نَزَعَتْ .

قلت : ولا تعارض بين هذا والأولى ؛ فإن ذلك الجبار الذي أخذهم في كُفِّهِ - ويحتمل : في حجره - هو عوج بن عناق وكان أطولهم قامة وأعظمهم خلقاً ؛ على ما أتى من ذكره إن شاء الله تعالى . وكان طول سائرهم ستة أذرع ونصف في قول مقاتل . وقال الكلبي : كان طول كل رجل منهم ثمانين ذراعاً ، والله أعلم . فلما أذاعوا الخبر ماعداً يوشع وكالب ابن يوقنا ، وامتنعت بنو إسرائيل من الجهاد عوقبوا بالتيه أربعين سنة إلى أن مات أولئك العصاة ونشأ أولادهم ، فقاتلوا الجبارين وغلبوهم .

قوله تعالى : ( وَلَا تَتَّبِعُوا عَلَىٰ أَذْبَانِكُمْ ) أي لا ترجعوا عن طاعتي وما أمرتكم به من قال الجبارين . وقيل : لا ترجعوا عن طاعة الله إلى معصيته ، والمعنى واحد .

قوله تعالى : ( قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّا فِيهَا قَوْمٌ جَبَّارِينَ ) أي عظام الأجسام طولاً ، وقد تقدم ؛ يقال : نخلة جبارة أي طويلة . والجبار المتعظم المنع من اللذ والفقر . وقال الزجاج : الجبار من الآدميين العاقى ، وهو الذي يهيئ الناس على ما يريد ؛ فأصله على هذا من الإجبار وهو الإكراه ؛ فإنه يهيئ غيره على ما يريد ؛ وأجبره أي أكرهه . وقيل : هو مأخوذ من جبر العظم ؛ فأصل الجبار على هذا المصلح أمر نفسه ، ثم استعمل في كل من جبر نفسه فجعاً بحق أو باطل . وقيل : إن جبر العظم راجع إلى معنى الإكراه . قال الفراء : لم أسمع قالاً من أصل إلا في حرفين ؛ جبار من أجبر ودذلك من أدرك . ثم قيل : كان هؤلاء من بقايا عاد . وقيل : هم من ولد عيصو بن إسحق ، وكانوا من الروم ، وكان معهم عوج الأعق ، وكان طوله ثلاثة آلاف ذراعاً وثلاثمائة وثلاثين ذراعاً ؛ قاله ابن عمر ، وكان يحتجن السحاب أي يجذبهم بحجته ويشرب منه ، ويتناول الحوت من قاع البحر فيشويه بعين الشمس يرفعه إليهم ثم يأكله . وحضر طوفان نوح عليه السلام ولم يحاوز ركبيته وكان عمره ثلاثة آلاف

(١) عوج بن عناق : هكذا في الأصول . واندى ذكر في القاموس مادة (عوق) « وعوق كنوح والدموع الطويل ومن قال : عوج بن حتى فقد أخطأ » وقال في شرحه : « هذا الذي خصاه هو المشهور على الألسنة » قال شيخنا : ودعم قوم من حفاظ التواريخ أن عني هم أم هوج وعوق أبوه فلا خطأ ولا غلط ، وفي شعر عرفة الدمشقي اند كر في يداهم اليداه المتروكة ٥٧٧ (أورد الرجال يمشي : خلف عوج بن عناق) وهو ثقة عارف . (عن القاموس وشرحه) (٢) في جده ووكوز : ثلاثة آلاف ومثرون ألفاً - الخ .

وسمائة سنة ، وأنه قلع صخرة على قدر عسكر موسى ليضعهم بها ، فبعث الله طائرا ففقرها ووقعت في عنقه فصرعه . وأقبل موسى عليه السلام وطوله عشرة أذرع ، وعصاه عشرة أذرع وترقى في السماء عشرة أذرع فما أصاب إلا كعبه وهو مصروع فقتله . وقيل : بل ضربه في اللرق الذي تحت كعبه فصرعه فأت وقع على نيل مصر فحسرم سنة . ذكر هذا المعنى باختلاف ألفاظ محمد بن إسحق والطبري ومكي وغيرهم . وقال الكلبي : عوج من ولد هاروت وماروت حيث وقعا بالمرأة فحملت . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَنذِرُكُم بِهَا ﴾ يعني البلدة إيلياء ، ويقال : أريحاء ( حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا ) أي حتى يسلموها لنا من غير قتال . وقيل : قالوا ذلك خوفا من الجبارين ولم يقصدوا اليصيان ، فاتهم قالوا : ﴿ فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ قال ابن عباس وضره : هما يوشع وكالب ابن يوفنا ويقال ابن فانيا ، وكانا من الأثنى عشر نقيبا . و « يَخَافُونَ » أي من الجبارين . قتادة : يخافون الله تعالى . وقال الضحاك : هما رجلان كانا في مدينة الجبارين على دين موسى ، فمضى « يَخَافُونَ » على هذا أي من المارقة من حيث الطبع لئلا يظلموا على إيمانهم فيفتنهم ولكن وثقا بالله . وقيل : يخافون ضعف بني إسرائيل وجبنهم . وقرأ مجاهد وابن جبير « يَخَافُونَ » بضم الياء ، وهذا يقوى أنها من غير قوم موسى . ( أَنتم الله عليمًا ) أي بالإسلام أو باليقين والصلاح . ﴿ أَدْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَانْكُمُ غَالِبُونَ ﴾ قال ابن جرير لا يهولتكم عظم أجسامهم فقلوبهم مثلت رعبا منكم ، فأجسامهم عظيمة وقلوبهم ضعيفة ، وكانوا قد علموا أنهم إذا دخلوا من ذلك الباب كان لهم القلب . ويحتمل أن يكونا قالا ذلك ثقة بوعده الله . ثم قالوا : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتم مَوْمِنِينَ ﴾ مصدقين به ، لأنه ينصرهم . ثم قيل على القول الأول : لما قالا هذا أراد بنو إسرائيل رجوعهما بالجحارة ، وقالوا : نصدقكما ونندع قول عشرة . ثم قالوا لموسى : ﴿ إِنَّا لَنَنذِرُكُم بِهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا ﴾ وهذا عناد وحيد عن

(١) أي صار لهم بصيرة بعد طبع : كل ما ذكره المؤلف في هذا المقام من الإسرائيليات التي لا يؤول إليها .

القتال ، وإياس من النصر . ثم جهلوا صفة الرب تبارك وتعالى فقالوا : ( فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ ) وصفوه بالذهاب والانتقال ، والله تعالى عن ذلك . وهذا يدل على أنهم كانوا مشبهة ، وهو معنى قول الحسن ؛ لأنه قال : هو كفر منهم بالله ، وهو الأظهر في معنى هذا الكلام .  
وقيل : أى إن نصرة ربك [لك] أحق من نصرتنا ، وقالة معك - إن كنت ورسوله - أولى من قتالنا ؛ فعمل هذا يكون ذلك منهم كفر ؛ لأنهم شكوا في رسالته . وقيل المعنى : أذهب أنت فقاتل ولبيدك ربك . وقيل : أرادوا بالرب هرون ؛ وكان أكبر من موسى وكان موسى بطيعة . وبالجمله فقد فسدوا بقولهم ؛ لقوله تعالى : « فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ » أى لا تحزن عليهم . ( إِنَّا هُمْ قَاعِدُونَ ) أى لا نخرج ولا نقاتل . ويجوز « قاعدین » على الحال ؛ لأن الكلام قد تم قبله .

قوله تعالى : ( قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَنِّى ) لأنه كان بطيعة . وقيل المعنى : إني لا أملك إلا نفسي ، ثم ابتداء فقال : « وَأَنِّى » أى وأنى أيضا لا يملك إلا نفسه ؛ فالحق على القول الأول في موضع نصب عطفا على نفسي ، وعلى الثاني في موضع رفع ، وإن شئت عطفت على أسم إن وهى الباء ؛ أى إني وأنى لا يملك إلا أنفسنا . وإن شئت عطفت على المضمر في ملك كأنه قال : لا أملك أنا وأنى إلا أنفسنا . ( فَأَفْرَقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ) يقال : باى وجه سألته الفرق بينه وبين هؤلاء القوم ؟ فقيه أجوبة ؛ الأول - بما يدل على بسطهم عن الحق ، وذهابهم عن الصواب فيما ارتكبوا من المصائب ؛ ولذلك ألقوا في النار . - الثاني - بطلب التمييز أى ميزنا من جماعتهم وجعلتهم ولا نلحقنا بهم في العقاب ؛ وقيل المعنى : فافض بيننا وبينهم بعصمتك إيانا من النصيان الذى ابتليتهم به ؛ ومنه قوله تعالى : « فِيهَا نُفَرِّقُ كُلَّ أُمِّرٍ حَكِيمٍ » أى يقضى . وقد فعل لما أماتهم في النار . وقيل : إنما أراد في الآخرة ، أى اجعلنا في الجنة ولا تجعلنا معهم في النار ؛ والشاهد على الفرق الذى يدل على المباعدة في الأحوال قول الشاعر ،

يا رب فافرق بينه وبينى • أشد ما فرقت بين اثنين

وورى ابن حَبَّيْنَةَ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ : « فَأَنْزِلْنِي » بِكسر الهمزة .

قوله تعالى : ( قَالَ فَإِنَّهَا مُرْمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيمُونَ فِي الْأَرْضِ ) استجاب الله دعاءه وماقيهم في آتية أربعين سنة . وأصل آتية في اللغة الحيرة ، يقال منه : تَأَهَّ بِتَيْهٍ تَيْهًا وَتَوَهَّاءَ إِذَا تَحَيَّرَ . وتيهته وتوهته بالياء والواو والياء أكثر . والأرض التيهاء التي لا يمتدى فيها وأرض تيه وتياه ومنها قال :<sup>(١)</sup>

• تَيْهٌ أَتَاوِيَهُ عَلَى السَّقَاطِ •

وقال آخر :

يَتِيَاهُ قَفَرٍ وَالْمَعْلَى كَأَنَّهُ • قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُوضُّهَا

فكانوا يسرون في فراح قليلة - قيل : في قدر سنة فراح - يومهم وليتهم فيصبحون حيث أمسوا ويُسُون حيث أصبحوا ؛ فكانوا سَيَّارَةً لَا قَرَارَ لَهُمْ . وأختلف هل كان معهم موسى وهرون ؟ فقيل : لا ؛ لأن آتية عقوبة ، وكانت سِتْرُ آتِيَةٍ بِسَدِّ أَيَّامِ الْعَجَل ، فقولوا هل كل يوم سنة ؛ وقد قال : « فَأَفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ » . وقيل : كانوا معهم لكن سهل الله الأمر طعما كما جعل النار بردا وسلاما على إبراهيم . ومعنى « مُرْمَةٌ » أى أنهم ممنوعون من دخولها ، كما يقال : حرَّم الله وجهك على النار ، وحرمت عليك دخول الدار ؛ فهو تحريم منع لا تحريم شرع ، من أكثر أهل التفسير ؛ كما قال الشاعر :

جَاءَتْ لَتَصْرَعْنِي فَقُلْتُ لَهَا أَقْصِرِي • إِنِّي أَمْرٌ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ

أى أنا فارس فلا يملكك صرعى . وقال أبو علي : يجوز أن يكون تحريم تعبد . ويقال : كيف يجوز على جماعة كثيرة من العقلاء أن يسروا في فراح سبعة فلا يمتدوا للخروج منها ؟ فالجواب - قال أبو علي - : قد يكون ذلك بأن يحول الله الأرض التي هم عليها إذا ناموا فيردعهم

(١) هو السباح . يصف أرضا مجهزة ليس بها ملامات يندى بها ، وأتو به أفاعيل من تيه . والسقاط كل من سقط عليه ، وهم الذين لا يصبرون ولا يمتدون ، الواحد ناقط : وصدر البيت :  
• وبسطه بسطة البساط • وبسط المكان الواسع من الأرض .

وقبل هذا البيت : • وحدة بسطة البساط • بجولة تتأهل خطر الخطأ

(٢) في ج : سون . (٣) في ج : كيرة .

إلى المكان الذي آتسدموا منه . وقد يكون بغير ذلك من الاشتباه والأسباب الماسة من الخروج عنها على طريق المعجزة الخارجة عن العادة . « أَرْبَعِينَ » ظرف زمان لتيه في قول الحسن وقائدة قالوا : ولم يدخلها أحد منهم ، فالوقوف على هذا على « عَظِيم » . وقال الزبيعي ابن أنس وغيره : إن « أَرْبَعِينَ سَنَةً » ظرف للتحريم ، فالوقوف على هذا على « أَرْبَعِينَ سَنَةً » فعل الأول إنما دخلها أولادهم ، قاله ابن عباس . ولم يبق منهم إلا يوشع وكالب ، فخرج منهم يوشع بذرياتهم إلى تلك المدينة وفتحوها . وعلى الثاني — فن بقي منهم بعد أربعين سنة دخلوها . وروى عن ابن عباس أن موسى وهرون ماتا في التيه . قال غيره : ونبأ الله يوشع وأمره بقتال الجبارين ، وفيها حبست عليه الشمس حتى دخل المدينة ، وفيها أحرقت الذي وجد الغُلُول عنده ، وكانت تنزل من السماء إذا غيموا ناراً بيضاء فتأكل الغنائم ، وكان ذلك دليلاً على قبولها ، فإن كان فيها غلول لم تأكله ، وجاءت السباع والوحوش فأكلته ، فتركت النار فلم تأكل ما غيموا فقال : إن فيكم الغُلُول فليأبى كل قبيلة فبايعته ، فطعنت يد رجل منهم بيده فقال : فيكم الغُلُول فليأبى كل رجل منكم فبايعوه رجلاً رجلاً حتى لصقت يد رجل منهم بيده فقال : عندك الغُلُول فأخرج مثل رأس البقرة من ذنبه ، فتركت النار فأكلت الغنائم . وكانت ناراً بيضاء مثل الفضة لها حفيف أى صوت مثل صوت الشجر وجناح الطائر فيما يذكرون ، فذكروا أنه أحرقت الغنم ومتاعه بنور يقال له الآن غور عاجزاً مرفرف باسم الغال ، وكان اسمه عاجزاً .

قلت : ويستفاد من هذا عقوبة الغال قبلنا ، وقد تقدم حكمه في مِثْنَا . وبيان ما ألهم من اسم النبي والغال في الحديث الصحيح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « غزانا نبي من الأنبياء » الحديث أخرجه مسلم وفيه قال : « فغزانا فاذن للقرية حين صلاة العصر أو قريباً من ذلك فقال للشمس أنت مأمورة وأنا مأمور اللهم أحبسها على شئنا »

(١) كقدره أو كمؤثره من ذهب كان لله وأخطاه . (٢) راجع جزء من ٢٥٤ وما بعدها .

(٣) لفظ البخاري « غزانا من القرية » ولعل ما هنا على حذف المقول أى قرب جبرته ورجوعه لها . والروى

(٤) أى استعاضا من السم زما حتى ييسر له فتح نارا .

خَبِثَ طِبْهُ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ طِبْهُ - قَالَ : فَجَمَعُوا مَا غَنِمُوا فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لَنَا كُلَّهُ فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ  
فَقَالَ : فَبِكُمْ قُلُوبُ فُلْيَا بَنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ فَبَايَعُوهُ - قَالَ - فَلَصِقَتْ [يَدُهُ] بِيَدِ رَجُلَيْنِ  
أَوْ ثَلَاثَةٍ قَبْلَ فَبِكُمْ الْقُلُوبُ " وَذَكَرْهُمْ مَا تَقْدَمُ . قَالَ صُلَيْمَانُ : وَالْحِكْمَةُ فِي حِسِّ الشَّمْسِ عَلَى  
يُوشَعَ عِنْدَ قِتَالِهِ أَهْلَ أَرِيحَاءَ وَإِشْرَافِهِ عَلَى فَتْحِهَا عَيْنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَإِشْفَاقِهِ مِنْ أَنْ تَقْرُبَ  
الشَّمْسُ قَبْلَ الْفَتْحِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُحْبَسْ عَلَيْهِ حَرَمٌ عَلَيْهِ الْقِتَالُ لِأَجْلِ السَّبْتِ ، وَيَعْلَمُ بِهِ عَذُوبُكُمْ فَيَعْمَلُ  
فِيمِ السَّيْفِ وَيُخَاتِمُهُمْ ، فَكَانَ ذَلِكَ آيَةً لَهُ خُصَّ بِهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ نَبُوءَتُهُ ثَابِتَةً بِخَبَرِ مُوسَى عَلَيْهِ  
السَّلَامُ وَالسَّلَامُ ، عَلَى مَا يُقَالُ . وَاللهُ أَعْلَمُ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " فَلَمْ يُحِلَّ  
لِلنَّفَامِ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا " ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مِنْ وَجِلٍ رَأَى ضَعْفَنَا وَعِزَّنَا فَطَيَّبَهَا لَنَا ، وَهَذَا رِذْقٌ قَوْلِ  
مَنْ قَالَ فِي تَاوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَنَّا نَكْمُرُ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ » إِنَّهُ تَحْلِيلُ النَّفَامِ  
وَالْإِسْتِفَاعِ بِهَا . وَمَنْ قَالَ إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ [السَّلَامُ وَ] السَّلَامُ مَاتَ بِأَتَيْهِ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ الْأَوْدِيُّ ،  
وَزَادَهُ وَهْرُونَ ، وَكَانَ تَرْجِيحًا فِي التَّبَيُّهِ إِلَى بَعْضِ الْكَهْفِ فَاتَ هَرُونَ فَدَفَنَهُ مُوسَى وَانْصَرَفَ  
إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَقَالُوا : مَا ضَلَّ هَرُونَ ؟ فَقَالَ : مَاتَ ، قَالُوا : كَذَبْتَ وَلَكِنَّ قَتْلَهُ لِحَبْلِنَا ،  
وَكَانَ حُبًّا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنْ انْطَلِقَ بِهِمْ إِلَى قَبْرِهَ فَإِنِّي بَاعْتُهُ حَتَّى يُخْبِرَهُمْ  
لَهُ حَاتِ مَوْتِهِ وَلَمْ يَقْتُلْهُ ، فَانْطَلِقَ بِهِمْ إِلَى قَبْرِهَ فَتَنَادَى يَاهْرُونَ خُذْ مِنْ قَبْرِهَ يَنْفُضْ رَأْسَهُ  
فَقَالَ : لِمَا قَاتَلْتُكَ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنِّي مِتُّ ، قَالَ : فَعُدْ إِلَى مَضْجَعِكَ ، وَانْصَرَفَ . وَقَالَ  
لِلْحَسَنِ : إِنَّ مُوسَى لَمْ يَمِتْ بِأَتَيْهِ . وَقَالَ ضَمِيرُهُ : إِنْ مُوسَى فَتَحَ أَرِيحَاءَ ، وَكَانَ يُوشَعَ عَلَى مَقْدَمَتِهِ  
فَقَاتَلَ الْجَلْبَادَةَ الَّتِي كَانُوا بِهَا ، ثُمَّ دَخَلَهَا مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَأَقَامَ فِيهَا مَا شَاءَ أَنْ يَقِمَ ،  
فَمَضَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ لَا يَعْلَمُ بِقَبْرِهَ أَحَدٌ مِنَ الْخَلَائِقِ . قَالَ التَّمْلِي : وَهُوَ أَمُّ الْأَقْوَابِلِ .  
قَالَ : فَدَرَوِي مُسْلِمٌ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ [السَّلَامُ وَ] السَّلَامُ  
السَّلَامُ فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ فَقَفَا حَيْثُ فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ : « أُرْسِلْنِي إِلَى عَبْدِ لَا يَرِيدُ الْمَوْتَ »  
قَالَ : فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ عَيْنَهُ وَقَالَ : « ارْجِعْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَنْ ثَوْرُ فَلَهُ بِمَا غَطَّتْ يَدَهُ  
بِكُلِّ شَجَرَةٍ سَنَةٍ » قَالَ : « أَيْ رَبِّ ثُمَّ مَتَّ » ، قَالَ : « ثُمَّ الْمَوْتُ » قَالَ : « فَالآنَ » ، فَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ



يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فلو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر» فهذا نبينا صلى الله عليه وسلم قد علم قبره ووصف موضعه، ورآه فيه قائما يصل كما في حديث الإمراء؛ إلا أنه يحتمل أن يكون أخفاه الله عن الخلق سواء ولم يجعله مشهورا عندهم؛ ولعل ذلك لتلاعبه، والله أعلم. وبنى بالطريق طريق بيت المقدس. ووقع في بعض الروايات إلى جانب الطور مكان الطريق. واختلف العلماء في تأويل لطم موسى عين ملك الموت وفشها على أقوال؛ منها: أنها كانت عينا متخيلة لا حقيقة، وهذا باطل؛ لأنه يؤدي إلى أن ما يراه الأنبياء من صور الملائكة لا حقيقة له. ومنها: أنها كانت عينا معنوية وإنما فتأها بالجمجمة، وهذا مجاز لا حقيقة. ومنها: أنه عليه السلام لم يعرف ملك الموت، وأنه رأى رجلا دخل منزله بشير إذنه يريد نفسه فدافع عن نفسه فطم عنه فقأها؛ وتجب المدافعة في هذا بكل ممكن. وهذا وجه حسن؛ لأنه حقيقة في العين والصلب؛ قاله الإمام أبو بكر بن خزيمة، غير أنه أعترض عليه بما في الحديث؛ وهو أن ملك الموت لما رجع إلى الله تعالى قال: «يا رب أرسلني إلى عبد لا يريد الموت» فلو لم يعرفه موسى لما صدق القول من ملك الموت؛ وأيضا قوله في الرواية الأخرى: «أجب ربك» يدل على تعريفه بنفسه. والله أعلم. ومنها: أن موسى عليه الصلاة والسلام كان سريع الغضب، إذا غضب طلع الدخان من قلسوته ورفع شعره بدنه جثته، وسرعة غضبه كانت مبالغة لملك الموت. قال ابن العربي: وهذا كما ترى، فإن الأنبياء معصومون أن يقع منهم ابتداء مثل هذا في الرضا والغضب. ومنها وهو الصحيح من هذه الأقوال: أن موسى عليه الصلاة والسلام عرف ملك الموت، وأنه جاء ليقبض روحه لكنه جاء بجي الحازم بأنه قد أمر بقبض روحه من غير تخيير، وعند موسى ما قد نص عليه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من «أن الله لا يقبض روح نبي حتى يخبره» فلما جاءه على غير الوجه الذي أعلم يادر بشهامة وقوة نفسه إلى أدبه، فطمحه ففقا عنه امتعانا لملك الموت؛ إذ لم يصرح له بالتخيير. ومما يدل على صحة هذا، أنه لما رجع إليه ملك الموت تخبره بين الحياة والموت اختار الموت

وَأَسْلَمَ . وَاللهُ بَنِيهِ أَحْكَمَ وَأَعْلَمَ . هَذَا أَحْمَرُ مَا قِيلَ فِي وَفَاةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَقَدْ ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ فِي ذَلِكَ قِصَصًا وَأَخْبَرُوا أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمَ بِصَحَّتِهَا وَفِي الصَّحِيحِ غَيْبَةٌ عَنْهَا . وَكَانَ عَمْرٌ مُوسَى مِائَةَ عَشْرِينَ سَنَةً ؛ فَيُرَوَّى أَنَّ يَوْشَعَ رَأَاهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي الْمَنَامِ فَقَالَ لَهُ : كَيْفَ وَجَدْتَ الْمَوْتَ ؟ فَقَالَ : « كَشَاةٌ تَسْلُخُ وَهِيَ حَيَّةٌ » . وَهَذَا صَحِيحٌ مَعْنَى ؛ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : « إِنْ لَوْتُ سَكَرَاتٍ عَلَى مَا بَيْنَاهُ فِي كِتَابِ » التَّذَكُّرَةِ . وَقَوْلُهُ : ( فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ) أَي لَا تَحْزَنْ . وَالْأَسَى الْحُزْنُ ؛ أَيْ يَأْسَى أُمِّي أَي حَزِنَ ؛ قَالَ :<sup>(١)</sup>

• يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أُمِّي وَتَحْمِلَ •

قوله تعالى : وَآتَىٰ عَلَيْهِمُ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾

فيه مستلطان :

الأول - قوله تعالى : ( وَآتَىٰ عَلَيْهِمُ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ ) الآية . وجه اتصال هذه الآية بما قبلها التنبيه من الله تعالى على أن ظلم اليهود، وتقضهم الموائيق والمهود كظلم ابن آدم لأخيه . المعنى : إنَّهم هؤلاء اليهود بالفتنك بك ياجد قد قتلوا قبلك الأنبياء ، وقتل قابيل هابيل ، والشر قديم . أي ذكَّروهم هذه القصة فهي قصة يصدق ، لا كالأحاديث الموضوعة ؛ وفي ذلك تنبيكت لمن خالف الإسلام ، وتسلية للنبي صلى الله عليه وسلم . واختلف في ابن آدم ؛ فقال الحسن البصري : ليسا لصلبه ، كانا رجلين من بني إسرائيل - ضرب الله بهما المثل في إبانة حسد اليهود - وكان بينهما خصومة ، فتقربا بقربانين ، ولم تكن القرابين إلا من بني إسرائيل . قال ابن عطية : وهذا وهم ، وكيف يجهل صورة الذنن أحد من بني إسرائيل حتى يقتدى بالغراب ؟ والصحيح أنهما أبناء لصلبه ؛ هذا قول الجمهور من المفسرين وقاله ابن عباس وابن عمر وغيرهما ؛ وهما قابيل وهابيل ، وكان قربان قابيل حُرْمَةً من سُئِلَ - لِأَنَّهُ كَانَ

(١) هو أمرؤ القيس ، ومصدر البيت : « وقرنهما محمي على صلبي » .

صاحب ثورع - واختارها من أردنا زرعها ، ثم إنه وجد فيها صلبة طيبة فحرقها وأكلها .  
 وكان قربان هابيل كبشا - لأنه كان صاحب غنم - أخذ من أجود غنمه . ( تَقَبَّلَ )  
 فَرَفَعَ إلى الجنة ، فلم يزل يرى فيها إلى أن بُدِيَ به الذبيح عليه السلام ، قاله سعيد بن جبير  
 وغيره . فلما تَقَبَّلَ قربان هابيل لأنه كان مؤثما - قال له قابيل حسدا - : لأنه كان كافرا -  
 اتعشى على الأرض يراك الناس أفضل مني ؟ ( لَأَقْتُلَنَّكَ ) . وقيل : سبب هذا القربان أن  
 حواء عليها السلام كانت تلد في كل بطن ذكرا وأنثى - إلا شيئا عليه السلام فلما ولدته مغفرا  
 عوضا من هابيل على ما يأتي ، وأسمه هبة الله ، ولأن جبريل عليه السلام قال لحواء  
 لما ولدته : هذا هبة الله لك بدل هابيل . وكان آدم يوم ولد شيث آين ثلاثين ومائة سنة -  
 وكان يزوج الذكر من هذا البطن الأنثى من البطن الآخر ، ولا تحمل له أخته توأمته ، فولدت  
 مع قابيل اختا بحيلة وأسمها إقليماء ، ومع هابيل اختا ليست كذلك وأسمها ليوداء فلما أراد  
 آدم تزويجهما قال قابيل : أنا أحق بأختي ، فأمره آدم فلم ياتم ، وزجره فلم يترج ، فانفجوا  
 على التفرق ، قاله جماعة من المفسرين منهم ابن مسعود . وروى أن آدم حَضَرَ ذلك .  
 والله أعلم . وقد روى في هذا الباب عن جعفر الصادق : أن آدم لم يكن يزوج أبنته  
 من أبنته ، ولو فعل ذلك آدم لما رغب عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا كان دين آدم  
 إلا دين النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الله تعالى لما أهبط آدم وحواء إلى الأرض وجمع  
 بينهما ولدت حواء بنتا فساها عناق فقت ، وهي أول من بنى على وجه الأرض ، فسَلَطَ الله  
 عليها من قتلها ، ثم ولدت لآدم قابيل ، ثم ولدت له هابيل ، فلما أدرك قابيل أنشأ الله له جنة  
 من ولد الجن ، يقال لها : جمالة في صورة إنسية ، وأوحى الله إلى آدم أن زوجها من قابيل فزوجها  
 منه . فلما أدرك هابيل أهبط الله إلى آدم حورية في صفة إنسية وخلق لها رجلا ، وكان أسمها  
 بركة ، فلما نظر إليها هابيل أحبها ، فأوحى الله إلى آدم أن زوجها من هابيل ففعل . فقال  
 قابيل : يا أبتِ السُّ أكر من أخى ؟ قال : نعم . قال : فكنت أحق بما فعلت به منه !  
 فقال له آدم : يا بني إن الله قد أمرني بذلك ، وإن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، فقال :  
 لا والله ، ولكلك آثرته على . فقال آدم : « فقرأنا قرأنا فأينما يقبل قربانه فهو أحق بالفضل » .

قلت : هذه القصة من جعفر ما أنطها نصح ، وإن القول ما ذكرناه من أنه كان يزوج  
 قدام هذا البطن بطارية تلك البطن ، والدليل على هذا من الكتاب قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ  
 اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً »  
 وهذا كالنص ثم نسخ ذلك ، حسبها تقدم بيانه في سورة «البقرة» . وكان جميع ما ولدته حواء  
 ثلثين من ذكر وأنثى في عشرين بطناً ؛ أولهم قابيل وتوهمته إقليما ، وآخرهم عبد المغيث .  
 ثم بارك الله في نسل آدم . قال ابن عباس : لم يمض آدم حتى بلغ ولده وولده ولده أربعين ألفاً .  
 وما روى عن جعفر - من قوله : فولدت بنتاً وأنها بنت - فيقال : مع من بنت ؟ أمع جنى  
 نسؤل لها ! ومثل هذا يحتاج إلى نقل صحيح يقطع المذر ، وذلك معدوم . والله أعلم .

الثانية - وفي قول هابيل : « إِنَّمَا تَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » كلام قبله محذوف ؛  
 لأنه لما قال له قابيل : « لَا تَقْتُلْكَ » قال له : ولم تقتني وأنا لم أجني شيئاً ؟ ، ولا ذنب لي  
 في قبول الله قرباني ، أما إني أتقته وكنت على لأحِبِّ الحق وإنما يتقبل الله من المتقين . قال  
 ابن عطية : المراد بالتقوى هنا اتقاء الشرك بإجماع أهل السنة ؛ فمن اتقاء وهو موحد فاعماله  
 التي تصدق فيها نيته مقبولة ؛ وأما المتقى الشرك والمعاصي فله الدرجة [ العليا ] من القبول والختم  
 بالرحمة ؛ علم ذلك بإخبار الله تعالى لا أن ذلك يجب على الله تعالى عقلاً . وقال عدي بن ثابت  
 وغيره : قربان متى هذه الأمة الصلاة .

قلت : وهذا خاص في نوع من العبادات . وقد روى البخاري عن أبي هريرة قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَدْعِيَ عَبْدًا إِلَى عِبَادَتِهِ  
 أَدْبَسَ بِالْحَرْبِ وَمَا يَقْرُبُ إِلَى عَبْدِي شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا أَقْرَضْتُ عَلَيْهِ وَمَا يَزَالُ عَبْدِي  
 يَقْرُبُ إِلَيَّ بِالْأَوْفَالِ حَتَّى أَحْبَهُ فَإِذَا أَحْبَبْتَهُ كُنْتُ حِمَمَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ  
 وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَلَوْ أَنَّ مَالِي لِأَعْطَيْتَهُ وَلَوْ أَنَّ اسْتَعَاذَنِي لِأَعِزَّتَهُ  
 وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ » .

(١) راجع ص ٢٠٠ (٢) راجع ص ٢٠٢ ص ٢٠٤ فاجدها (٣) في : نزل بها

(٤) لأحب : واضح (٥) من ك و ه و ذ و ز (٦) في ك : على

قوله تعالى : لَنْ بَسَطَ إِلَى يَدِكَ لِيَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ  
لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِيمَانِي  
وَأِيمَنِكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿١٩﴾  
فيه مسائل :

الأول — قوله تعالى : ( لَنْ بَسَطَ إِلَى يَدِكَ ) الآية . أى لئن قصدت قتل فانا  
لا أقصد قتلك ؛ فهذا استسلام منه . وفى الخبر : « إذا كانت الفتنة فكن كخير آوى آدم » .  
وروى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال قلت يا رسول الله : إن دخل على بيتي وبسط  
يده [ إِلَى ] لِيَقْتُلَنِي ؟ قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كن كخير آوى آدم » وتلا هذه  
الآية « لَنْ بَسَطَ إِلَى يَدِكَ لِيَقْتُلَنِي » . قال مجاهد : كان الفرض عليهم حينئذ ألا يستل  
أحد سيفا ، وألا يتنح من يريد قتله . قال علماؤنا : وذلك مما يجوز ورود التعبد به ، إلا أن  
في شرعنا يجوز دفعه إجماعا . وفى وجوب ذلك عليه خلاف ، والأصح وجوب ذلك ؛ لما فيه  
من النهى عن المنكر . وفى الحشوية قوم لا يجوزون للمصول عليه الدفع ؛ وأحتجوا بحديث  
أبي ذرٍّ ، وحمله العلماء على ترك القتال فى الفتنة ، وكف اليد عند الشبهة ؛ على ما بيناه فى كتاب  
« التذكرة » . وقال عبد الله بن عمرو وجمهور الناس : كان هابيل أشد قوة من قابيل ولكنه  
تخرج . قال ابن عطية : وهذا هو الأطهر ، ومن هاهنا يقوى أن قابيل إنما هو عاص  
لا كافر ؛ لأنه لو كان كافرا لم يكن للخرج هنا وجه ، وإنما وجه التخرج فى هذا أن المتخرج  
يأبى أن يقاتل موحدا ، ويرضى بأن يظلم ليجازى فى الآخرة ؛ ونحو هذا فعل عثمان رضى الله  
عنه . وقيل : المعنى لا أقصد قتلك بل أقصد الدفع عن قسى ، وعلى هذا قيل : كان تأمرا  
بغض قابيل ورضخ رأسه بحجر على ما يأتى ومدافعة الإنسان عن يريد ظلمه جائزة وإن أتى على  
نفس العادى . وقيل : لئن بدأت بقتل فلا أبدا بالقتل . وقيل : أراه لئن بسطت إلى يديك  
ظلمنا فما أنا بظالم ؛ إلى أخاف الله رب العالمين .

(١) من جرى وذك .

(٢) حديث أبي ذر : راجع أحكام الجصاص ج ١ ص ٤٠٢ ط الأستاذة . فيه الحديث بتمامه .

الثانية قوله تعالى : « إِنْ أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِمَا نَعْمَىٰ وَإِنَّمَا فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ » قيل : معناه معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِذَا لَقِيتُ لِمُسْلِمٍ أَلْفَ تَائِبٍ قَاتِلًا وَمُقْتُولًا فِي النَّارِ » قيل : يا رسول الله هذا الغافل فما بال المقتول ؟ قال : « إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ » وكان هابيل أراد أن يسلط بحريص على قتلك ؛ فالإثم الذي كان يلحقني لو كنت حريصا على قتلك أريد أن تحمله أنت مع إثمك في قتل . وقيل : المعنى « يأمي » الذي يختص بي فيما فرطت <sup>(١)</sup> ؛ أي يؤخذ من سيئاتي فتطرح عليك بسبب ظلمك لي ، وتبوء بإثمك في قتلك ؛ وهذا بعضهذه قوله عليه الصلاة والسلام : « يُؤْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالظَّالِمِ وَالْمُظْلَمِ فَيُؤْخَذُ مِنْ حَسَنَاتِ الظَّالِمِ فَتَرَدُّ فِي حَسَنَاتِ الْمُظْلَمِ حَتَّى يَنْتَصِفَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ الْمُظْلَمِ فَتُطْرَحُ عَلَيْهِ » . أمعجبه مسلم بمعناه ، وقد تقدم ؛ وبعضهذه قوله تعالى : « وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ » <sup>(٢)</sup> وهذا من لا إشكال فيه . وقيل : المعنى إني أريد ألا تبوء بإثمك وإثمك كما قال تعالى : « وَاللَّيْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَايَسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ » <sup>(٣)</sup> أي لتلا تميد بكم . وقوله تعالى : « بَيْنَ يَدَيْهِ عَرْشٌ عَظِيمٌ » <sup>(٤)</sup> أي لتلا تضلوا لحذف « لا » .

قلت : وهذا ضعيف ؛ لقوله عليه السلام : « لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَائِهِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ » ، فثبت بهذا أن إثم القتل حاصل ؛ ولهذا قال أكثر العلماء : إن المعنى ؛ ترجع بإثم قتل وإثمك الذي عملته قبل قتل . قال النحلي : هذا قول عامة أكثر المفسرين . وقيل : هو استلزامهم ؛ أي أو إني أريد ؛ على جهة الإنكار ؛ كقوله تعالى : « وَتِلْكَ نِعْمَةٌ <sup>(٥)</sup> » أي أو تلك نعمة ؟ وهذا لأن إرادة القتل معصية . [حكاها القشيري] ومثل أبو الحسن بن كيسان : كيف يريد المؤمن أن يأم أخوه وأن يدخل النار ؟ فقال : إنما وقعت الإرادة بعد ما بسط يده إليه بالقتل ؛ والمعنى : لئن بسطت إلى يدك لتقتلني لأمتعن من ذلك مريدا للثواب ؛ فقيل له : فكيف قال : يأمي وإثمك ؛ وأى إثم له إذا قتل ؟ فقال : فيه ثلاثة أجوبة ؛ أحدها — أن تبوء بإثم قتل وإثم ذنبك الذي من

(١) في جوى : فرط . (٢) راجع ج ١٣ ص ٢٣٠ . (٣) راجع ج ١٠ ص ٩٠ .

(٤) راجع ص ٢٩ من هذا الجزء . (٥) راجع ج ١٣ ص ٩٢ . (٦) من جوى رك و زو هـ .

أجله لم يتقبل قربانك ؛ ويروى هذا القول من مجاهد . والوجه الآخر — أن تبوء بإثم قتل وإثم اعتدائك ملي ؛ لأنه قد يأتى بالأخذاء وإن لم يقتل . والوجه الثالث — أنه لو بسط يده إليه أثم ؛ فرأى أنه إذا أمسك عن ذلك فأنه يرجع مل صاحبه . فصار هذا مثل قولك : السال بينه وبين زيد ؛ أى السال بينهما ، فالمعنى أن تبوء بإثما . وأصل باء رجع إلى المباءة ، وهي المنزل . « وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ » أى رجعوا . وقد مضى في « البقرة » مستوفى . وقال الشاعر <sup>(١)</sup> :

أَلَا تَنْتَبِي عَنَّا مُلُوكٌ وَتَبَقَى • عَاثَرْنَا لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالْذَمِّ

أى لا يرجع الدم بالدم في القود . ( فَتَكُونُ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ ) دليل على أنهم كانوا في ذلك الوقت مكلفين قد لحقهم الوعد والوعيد . وقد استدل بقول هابيل لأخيه قابيل : « فَتَكُونُ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ » على أنه كان كافرا ؛ لأن لفظ أصحاب النار إنما ورد في الكفار حيث وقع في القرآن . وهذا مردود هنا بما ذكرناه عن أهل العلم في تأويل الآية . ومعنى « مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ » مدة كونك فيها . والله أعلم .

قوله تعالى : فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ

الْخَاسِرِينَ ﴿٥٠﴾

فيه أربع مسائل :

الأولى — قوله تعالى : « فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ » . أى سَوَّات وسهلت نفسه عليه الأمر وشجعت وصوّرت له أن قتل أخيه طوع سهل [ له ] يقال : طَاعَ الشَّيْءُ يَطْوَعُ أى سهل وأقاده وطوّعه فلان له أى سهله . قال المهرّوى : طَوَّعَتْ وَأَطَاعَتْ واحد ؛ يقال : طاع له كذا إذا آثاه طوعا . وقيل : طاوّعته نفسه في قتل أخيه ؛ فترجع الخافض فانتصب . وروى أنه

(١) راجع ج ١ ص ٤٣٠ . (٢) هو جابر بن جبير التلي .

(٣) هكذا روى في كتاب سيره ، وساقه شاهدا على جزم « يَبُوءُ » في جواب الاستفهام ؛ وقال في شواهد التفسير أنه لا يَبُوءُ الدَّمُ بِالْذَمِّ — أى — إن أنيت مما ولم تقتل ما لم يقتل واحد بكثر . وروى في « اللسان » بنحو هذا . (٤) من ج : ذ ، ز ، هـ . (٥) في ك : وطاوعت ، وفي ز ، و ، هـ : وطاعيت .

جبل كيف يقتله بقاء إبليس بطائر - أو حيوان غيره - فجعل يتسّدخ رأسه بين حجرين  
ليقتدى به قابيل ففعل؛ قاله ابن جرّح ومجاهد وغيرهما. وقال ابن عباس وأبن مسعود: وجده  
نائما فتسّدخ رأسه بحجر وكان ذلك في تور - جبل بمكة - قاله ابن عباس . وقيل: عند عقبة  
جراء؛ حكاه محمد بن جرير الطبري . وقال جعفر الصادق: بالبصرة في موضع المسجد الأعظم .  
وكان لهابيل يوم قتله قابيل عشرون سنة . ويقال: إن قابيل كان يعرف القتل بطبعه؛ لأن  
الإنسان وإن لم ير القتل فإنه يعلم بطبعه أن النفس فانية ويمكن إتلافها؛ فأخذ حجرا فقتله  
بأرض الهند . والله أعلم . ولما قتله ندم فقمع يمينه عند رأسه إذ أقبل غربان فأقتل فقتل  
أحدهما الآخر ثم حفر له حفرة فدفنه؛ ففعل القاتل بأخيه كذلك . والسوء يراد بها المودة؛  
وقيل: يراد بها جيفة المقتول؛ ثم إنه هرب إلى أرض عدن من اليمن، فأنابه إبليس وقال:  
إنما أكلت النار فربّان أخيك لأنه كان يعبد النار، فانصب أنت أيضا نارا تكون لك  
ولعقبك، فبنى بيت ناره؛ فهو أول من عبد النار فيما قيل . والله أعلم . وروى عن ابن عباس  
أنه لما قتله وآدم بمكة اشتاك الشجر، وتغيرت الأطعمة، وحضت القواكه، وملحت  
المياه، وأتيرت الأرض؛ فقال آدم عليه السلام: قد حدث في الأرض حدث، فأتى الهند  
فاذا قابيل قد قتل هابيل . وقيل: إن قابيل هو الذي أنصرف إلى آدم، فلما وصل إليه  
قال له: أين هابيل؟ فقال: لا أدري كأنك وكلني بحفظه . فقال له آدم: أضلتما؟!  
والله إن دمه لينادي؛ اللهم ألعن أرضا شربت دم هابيل . فروى أنه من حينئذ ما شربت  
أرض دما . ثم إن آدم بقى مائة سنة لم يضره، حتى جاءه ملك فقال له: حيّك الله يا آدم  
وبيّك . فقال: ما بيّك؟ قل: أضحكك؛ قاله مجاهد وسالم بن أبي الجعد . ولما مضى  
من عمر آدم مائة وثلاثون سنة - وذلك بعد قتل هابيل بخمس سنين - ولدت له شتا؛  
وتفسيره هبة الله، أي خلفا من هابيل . وقال مقاتل: كان قبل قتل قابيل هابيل لساع  
والطيور تستأنس بآدم، فلما قتل قابيل هابيل هربوا؛ فلحق الطيور بالهواء، والوحوش  
بالبرية، و[لحق] السباع بالنباض . وروى أن آدم لما تغيرت الحال قال:

(١) مجاهد حافظ من به، ز، و . (٢) في ك: بآدم . (٣) كذا في الأصول . (٤) من ك .



تَمَيَّزَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا • فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُنْجَهً قَيْحُ •  
تَمَيَّزَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ • وَقَدْ بَشَّتِ الْوَجْهَ الْمَلِيحُ •

في آيات كثيرة ذكرها التلمبي وغيره . قال ابن عطية : هكذا هو الشعر ينصب • بشاشة • وكف التنوين . قال القشيري وغيره قال ابن عباس : ما قال آدم الشعر ، وإن جدا والأنياء كلهم في التهي عن الشعر سواء ؛ لكن لما قُتل هابيل وناه آدم وهو مُربّاق ، قهى مرثية بلسان السريانية أوصى بها إلى ابنه شيث وقال • إنك وصي فاحفظ مني هذا الكلام ليُتوارث ؛ فحفظت منه إلى زمان يعرّب بن خطّان ، فترجم عنه يعرّب بالعربية وجعله شعرا •

الثانية - روى من حديث أنس قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن يوم الثلاثاء فقال : "يومُ الذم فيه حاضت حواء وفيه قتل ابن آدم أخاه" • وثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا تُقتل نفس ظلمًا إلا كان على ابن آدم الأثقل يكفل من دمها لأنه كان أول من سن القتل" • وهذا نص على التعليل ؛ وبهذا الاعتبار يكون على إبليس يكفل من معصية كل من عصى بالسجود ؛ لأنه أول من عصى به ، وكذلك كل من أحدث في دين الله ما لا يجوز من البدع والأهواء ؛ قال صلى الله عليه وسلم : "من سنّ في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سنّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة" • وهذا نص في الخير والشر . وقال صلى الله عليه وسلم : "إن أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون" • وهذا كله صريح ، ونص صحيح في معنى الآية ، وهذا ما لم يتب الفاعل من تلك المعصية ؛ لأن آدم عليه السلام كان أول من خالف في أكل ما نهى عنه ، ولا يكون عليه شيء من أوزار من عصى يأكل ما نهى عنه ولا شر به ممن بعده بالإجماع ؛ لأن آدم تاب من ذلك وتاب الله عليه •

(١) في ج ، ز ، ر ، هـ ؛ بالعبرانية وهو خطأ . (٢) قال اللطبي : ذكر بعض علماء العربية أن في ذمّة الشرطان ، أو إفراد ، أو ارتكاب ضرورة ، والأولى عدم نسبت إلى يعرّب أيضا لما فيه من الركائكة الظاهرة . وذلك أي حيان في البحر : ويرى ينصب «بشاشة» من غير تنوين على التمييز وفتح «الوجه المالح» وليس يلحق •

فصلوا كن لم يمين . ووجه آخر - فإنه أكل فصيحاً على الصبيح من الأقوال ، كما ينسأ  
في « البقرة » والناس غير آثم ولا مؤاخذ .

الثالثة - تضمنت هذه الآية البيان عن حال المأساة ، حتى أنه قد يحمله حسده على  
إهلاك نفسه بقتل أقرب الناس إليه قرابة ، وأمه به رجاء ، وأولاهم بالحق عليه ودفع الأذية عنه .  
الرابعة - قوله تعالى : ( فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَائِبِينَ ) أي ممن خسر حسناته . وقال  
مجاهد : طلعت إحدى رجل القاتل بساقها إلى نغذها من يومئذ إلى يوم القيامة ، ووجهه  
إلى الشمس حينما دارت ، طيف في الصيف حظيرة من نار ، وعليه في الشتاء حظيرة من تلج .  
قال ابن عطية : فإن صح هذا فهو من خسارته الذي تضمنه قوله تعالى : « فَأَصْبَحَ مِنَ  
الْخَائِبِينَ » وإلا فالخسران مع خسار الدنيا والآخرة .

قلت : ولعل هذا يكون عقوبته على القول بأنه ماص لا كافر ، فيكون المعنى « فَأَصْبَحَ  
مِنَ الْخَائِبِينَ » أي في الدنيا . والله أعلم .

قوله تعالى : فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي  
صَوْنَهُ أَخِيهِ قَالَ يُنَوِّلتُ أَخِي أَنْ أَكُونَ بِمِثْلِ هَذَا الْغُرَابِ فَأَوْرِي  
صَوْنَهُ أَيُّهَا فَأَصْبَحَ مِنَ الْكَنُودِينَ ﴿٢٦﴾  
فيه خمس مسائل :

الأولى - قوله تعالى : ( فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ ) قال مجاهد : بعث الله  
ضرابين فاقتلا حتى قتل أحدهما صاحبه ثم حفر فدفنه . وكان ابن آدم هذا أول من قُتل .  
وقيل : إن الغراب بحث الأرض على طعمه ليخفيه إلى وقت الحاجة إليه ، لأنه من عادة  
الغراب فعل ذلك ، فنه قابيل بذلك على مواراة أخيه . وروى أن قابيل لما قتل هابيل  
جعل في جراب ، ومشى به يحمله في عنقه مائة سنة ، قاله مجاهد . وروى ابن القاسم عن مالك<sup>(٢٦)</sup>

(١) راجع ١٦ ص ٢٠٦ وهذا هو اللاحق بقصة النبوة . (٢) طه : ١٥ .

(٣) في ٢٠ : عن عمه

أنه حمله سنة واحدة ، وقاله ابن عباس . وقيل : حتى أروح ولا يدري ما يصنع به إلى أن اقتدى بالفراب كما تقدم . وفي الخبر عن أنس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :  
 " أمتن الله على ابن آدم بثلاث بعد ثلاث بالزنج بعد الروح فلولا أن الزنج يقع بعد الروح ما دفن حميم حيا وبالود في الجنة فلولا أن الود يقع في الجنة لا كنتها الملوك وكانت خيرا لهم من الدراهم والدنانير وبالموت بعد الكبر وإن الرجل ليكبر حتى يمل نفسه ويمله أهله وولده وأقرباؤه فكان الموت أستر له " . وقال قوم : كان قابيل يعلم الدفن ، ولكن ترك أخاه بالعراء استخفافا به ، فبعث الله غرابا يبحث التراب على هابيل ليدفه ، فقال عند ذلك :  
 ( يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْمَةً أَمْي قَاصِحٌ مِنَ النَّادِمِينَ )  
 حيث رأى إكرام الله له هابيل بأن يقض له التراب حتى واره ، ولم يكن ذلك ندم توبة ،  
 وقيل : إنما ندمه كان على فقدته لا على قتله ، وإن كان فلم يكن موافيا لشروطه . أو ندم ولم يستمر ندمه ؛ فقال ابن عباس : ولو كانت ندامته على قتله لكانت الندامة توبة منه .  
 ويقال : إن آدم وحواء أتيا قبره وبكيا إياما عليه . ثم إن قابيل كان على ذروة جبل فنطحه ثور فوق إلى السبع وقد تفرقت عروقه . ويقال : دعا عليه آدم فانحسفت به الأرض . ويقال : إن قابيل استوحش بعد قتل هابيل ولزم البرية ، وكان لا يقدر على ما يأكله إلا من الوحش ، فكان إذا ظفر به وقَّده حتى يموت ثم يأكله . قال ابن عباس :  
 فكانت الموقوفة حراما من لدن قابيل بن آدم ، وهو أول من يساق من الآدميين إلى النار ؛  
 وذلك قوله تعالى : « رَبَّنَا أَرِ النَّاسَ أَضْلَالًا مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ » [ الآية ] فإبليس رأس الكافرين من الجن ، وقابيل رأس الخطيئة من الإنس ؛ على ما يأتي بيانه في « حم فصلة »  
 إن شاء الله تعالى . وقد قيل : إن الندم في ذلك الوقت لم يكن توبة ، والله بكل ذلك أعلم وأحكم . وظاهر الآية أن هابيل هو أول ميت من بني آدم ؛ ولذلك جُيِّهات سنة الموازية ؛ وكذلك حكى الطبري عن [ ابن ]<sup>(١)</sup> إسحق عن بعض أهل العلم بما في كتب الأوائل . و [ قوله ]<sup>(٢)</sup>

(١) أروح : أنس . (٢) الرفد : الضرب الشديد . (٣) من يدركه . . . راجع ج ١٥

(٤) من به . (٥) من ك .

« يَحْتُ » معناه يفتش التراب بمقتاره ويثبته . ومن هذا سميت سورة « البحوث »<sup>(١)</sup>  
لأنها فتشت عن الماتقين ؛ ومن ذلك قول الشاعر :

إن الناس غطوني تنطبت عنهم • وإن بحثوني كان فيهم مباحثُ  
وق المثل : لا تكن كالباحث على الشفرة ؛ قال الشاعر :

فكانت كعتر السوء قامت برجلها • إلى مُدنية مدفونة تستثيرها

الثانية - بحث الله الغراب حكمة ؛ ليرى ابن آدم كيفية الموارد ، وهو معنى قوله تعالى : « ثم أماته فأقبره »<sup>(٢)</sup> فصار فعل الغراب في الموارد مئة باقية في الخلق ، فرضا على جميع الناس على الكفاية ، من فعله منهم سقط فرضه عن الباقيين . وأخص الناس به الأقربون الذين يلونه ، ثم الجيرة ، ثم سائر المسلمين . وأما الكفار فقد روى أبو داود عن علي قال : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم إن عمك الشيخ الضال قد مات ؛ قال : « أذهب فوار أبالك التراب ثم لا تحذرن شيئا حتى تأتيني » فذهبت فواريته وجثته فأمرني فاعسلت ودعاني .

الثالثة - ويستحب في القبر سعة وإحسانه ؛ لما رواه ابن ماجة عن هشام بن عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « احفروا وأوسعوا وأحسنوا » . وروى عن الأدرع السلمي قال : جثت ليلة أحرس النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإذا رجل قراءته عالية ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ؛ هذا من ؟ قال : فات بالمدينة ففرغوا من جهازه فحملوا نعشه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ارفقوا به رفق الله به إنه كان يحب الله ورسوله » قال : وحضر حفرة فقال : « أوسعوا له وسع الله عليه » فقال بعض أصحابه : [ يا رسول الله ] لقد حزنت عليه ؟ فقال : « أجمل إنه كان يحب الله ورسوله » ؛ أخرجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن موسى بن عبيدة عن سعيد بن أبي سعيد .

(١) البحوث (بضم الباء) جمع بحث ، وقال ابن الأثير : رأيت في « الحائق » سورة « البحوث » فتح « الباء » فإن صحت فهي مأخوذة من أجنة المبالغة ، ويكون من باب إضافة الموصوف إلى الصفات . (٢) كذا في ابن عطية ، والذي في الأصول : كنت فيهم مباحث . (٣) راجع ج ١٩ ص ٢١٥ (٤) من الرأى ، وكأنه عليه الصلاة والسلام أمر من كلامه شيئا على أنه عطا ، ثم بين في وقت آخر أن الأمر على خلاف ما زعم . « هامش ابن ماجة » . (٥) الزيادة عن (ابن ماجة) .

قال أبو عمر بن عبد البر : أدْرَجَ السَّامِيُّ رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا واحدا ، وروى عنه سعيد بن أبي سعيد المقبري ، وأما هشام بن عاصم بن أمية بن الحسحاس بن عامر ابن عَنَم بن عدي بن التجار الأنصاري ، كان يُسَمَّى في الجاهلية شهابا فَبَدَّلَ النبي صلى الله عليه وسلم اسمه فسماه هشاما ، واستشهد أبوه عامر يوم أُحُد . سكن هشام البصرة ومات بها ، ذكر هذا في كتاب الصحابة .

الرابعة - ثم قيل : الحمد أفضل من الشق ، فإنه الذي اختاره الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما تَوَفَّى كان بالمدينة رجلا ن أحدهما يلحد والآخر لا يلحد ، فقالوا : أيهما جاء أَوَّلَ عَمَلٍ عمله ، بغاء الذي يلحد فحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ذكره مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه ، وأخرجه ابن ماجة عن أنس بن مالك وطائفة رضى الله عنهما . والرجلان هما أبو طلحة وأبو عبيدة ، وكان أبو طلحة يلحد وأبو عبيدة يشق . والحمد هو أن يخفر في جانب القبر إن كانت تربة صلبة ، يوضع فيه الميت ثم يوضع عليه التراب ثم يمال التراب ، قال سعد بن أبي وقاص في مرضه الذي هلك فيه : أَلْجِدُوا لِي لَحْدًا وَأَيِّسِبُوا عَلَيَّ اللَّيْلَ نَصَبًا كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . أخرجه مسلم . وروى ابن ماجة وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الحمد لنا والشق لغيرنا " .

الخامسة - روى ابن ماجة عن سعيد بن المسيب قال : حضرت ابن عمر في جنازة فلما وضعها في الحمد قال : بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أخذ في تسوية [ اللين على ] الحمد قال : اللهم أرحها من الشيطان ومن عذاب القبر ، اللهم جاف الأرض عن جنبها ، وصعد روحها وقها منك رضوانا . قلت يا ابن عمر أثنى سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أم قلته براك ؟ قال : إني إذا لقادر على القول ! بل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى عن أبي هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحشا عليه من قبل رأسه ثلاثا . فهذا ما علق في معنى الآية من الأحكام . والأصل في « يَأْتِي » يَأْتِي ثم أبطل من الباء ألف . وقرأ الحسن على الأصل بالياء ، والأول أفصح ، لأن حذف الباء في النداء أكثر . وهي كلمة تدعو بها العرب عند الهلاك ، قاله سيويه . وقال الأصمعي : « وَيَل » بُعْد . وقرأ الحسن : « أُعْزِزْتُ » بكسر الجيم . قال النحاس : وهي لغة شاذة ، إنما يقال عَجَزْتُ المرأة إذا عظمت عجزتها ، وعَجَزْتُ عن الشيء عَجَزًا ومَعَجَزَةً ومعَجَزَةٌ . والله أعلم .

قوله تعالى : مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْتَرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٢٧﴾

قوله تعالى : ( مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ) أي من جرأ ذلك القاتل وجريته . وقال الزجاج : أي من جنايته ، يقال : أَجَلَ الرجل على أهله شرا يأجل أجلا إذا جنى ، مثل أخذ يأخذ أخذا . قال الخنسوت <sup>(١)</sup> :

وأهل خباء صالِح كنت بينهم • قد أحتربوا في عاجل أنا أجله

أي جانيه ، وقيل : أنا جأؤه عليهم . وقال عدى بن زيد :

أَجَلَ ابْنُ اللَّهِ قَدْ فَضَّلَكُمْ • فَوْقَ مَنْ أَحْكَا صُلْبًا بِأَزَارِ

وأصله الجزء ، ومنه الأجل لأنه وقت يجر إليه العقد الأول . ومنه الأجل قبيض العاجل ، وهو بمعنى يجر إليه أمر متقدم . ومنه أجل بمعنى تم . لأنه أقياد إلى مأجر إليه . ومنه الإجل للقطيع من بقر الوحش ، لأن بعصه ينجر إلى بعض ، قاله الرماقي . وقرأ يزيد بن

(١) قال في البحر : نسب ابن حطية لخوات بن جبير وكذا في اللسان . والبيت في ديوان زهير . وفيه « ز ك ه » ذات بينهم . (٢) أحكا المقددة : شعثا وأحكما . والمضى : فضلكم الله على من تتخذ شعثا عليه بأزواره ، أي فوق الناس أجمعين . (٣) في الأصول : الأجل وهو جمع .

القتاع أبو جعفر : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » بكسر النون وحذف الهزة وهي لغة ، والأصل « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » فألغيت كسرة الهزة على النون وحذفت الهزة . ثم قيل : يجوز أن يكون قوله : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » متعلقا بقوله : « مِنَ النَّادِيَيْنِ » فالوقف على قوله : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » . ويجوز أن يكون متعلقا بما بعده وهو ( كَتَبْنَا ) . فـ « مِنْ أَجْلِ » ابتداء كلام والتام « مِنَ النَّادِيَيْنِ » ، وعلى هذا أكثر الناس ؛ أى من سبب هذه النازلة كتبنا . وخَصَّ بنى إسرائيل بالذكر - وقد تقدمتهم أم قبلهم كان قتل النفس فيهم محظورا - لأنهم أول أمة نزل الوعيد عليهم في قتل الأنفس مكتوبا ، وكان قبل ذلك قولاً مطلقاً ؛ فغلظ الأمر على بنى إسرائيل بالكتاب بحسب طغيانهم وسفكهم الدماء . ومعنى ( يَغْيِرُ نَفْسٍ ) أى يغير أن يقتل نفساً فيستحق القتل . وقد حرم الله القتل في جميع الشرائع إلا بثلاث خصال : كفر بعد إيمان ، أو زنى بعد إحصان ، أو قتل نفس ظلماً وتمتدحياً . ( أَوْ قَسَادٍ فِي الْأَرْضِ ) أى شركه . وقيل : قطع طريق .

وقرأ الحسن - « أَوْ قَسَاداً » بالنصب على تقدير حذف فعل يدل عليه أول الكلام تقديره : أو أحدث فساداً ؛ والدليل عليه قوله : « مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْيِرُ نَفْسٍ » لأنه من أعظم الفساد .

وقرأ العامة - « قَسَادٍ » بالجر على معنى أو بغير فساد . ( فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسُ جَمِيعًا ) اضطرب لفظ المفسرين في ترتيب هذا التشبيه لأجل أن عقاب من قتل جماً أكثر من عقاب من قتل واحداً ، فروى عن ابن عباس أنه قال : المعنى من قتل نيا أو إمام عدل فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياه بأن شدة عضده ونصره فكأنما أحيا الناس جميعاً . وعنه أيضاً أنه قال : المعنى من قتل نفساً واحدة وأنتك حرمتها فهو مثل من قتل الناس جميعاً ، ومن ترك قتل نفس واحدة وصان حرمتها واستعجها خوفاً من الله فهو كمن أحيا الناس جميعاً . وعنه أيضاً المعنى فكأنما قتل الناس جميعاً عند المقتول ، ومن أحياها واستغفها من هلكة فكأنما أحيا الناس جميعاً عند المستغف . وقال مجاهد : المعنى أن الذى يقتل النفس المؤمنة متعمداً يجعل الله جزاء

جهنم وغضب عليه ولمنه وأعد له عذاباً عظيماً ، يقول : لو قتل الناس جميعاً لم يُزد على ذلك ، ومن لم يقتل فقد حَيَّ الناس منه . وقال ابن زيد : المعنى أن من قتل نفساً فيلزمه من القود والقصاص ما يلزم من قتل الناس جميعاً ، قال : ومن أحياءاً أى من عفا عن وجوب له قتله ، وقاله الحسن أيضاً ، أى هو المعوِّد المقدرة . وقيل : المعنى أن من قتل نفساً فالمؤمنون كلهم خصماؤه ؛ لأنه قد وتر الجميع ، ومن أحياءاً فكأنما أحياء الناس جميعاً ، أى يجب على الكل شكره وقيل : جعل إثم قاتل الواحد إثم قاتل الجميع ، وله أن يحكم بما يريد . وقيل : كان هذا مخصصاً بني إسرائيل تغليظاً عليهم . قال ابن عطية : وعلى الجملة فأنشبهه على ما قيل واقع كآء ، والمتنك في واحد ملحوظ بعين متبك الجميع ، ومثاله رجلان حلقا على شجرتين ألا يطعماً من ثمرهما شيئاً ، فطعم أحدهما واحدة من ثمر شجرته ، وطعم الآخر ثمر شجرته كلها ، فقد استويا في الحنث . وقيل : المعنى أن من استحل واحداً فقد استحل الجميع ؛ لأنه أنكر الشرع . وفي قوله تعالى : ( وَمَنْ أَحْيَا ) يجوز فانه عبارة عن الترك والإنقاذ من هلكة ، وإلا فالإحياء حقيقة - الذى هو الاختراع - إيعا دوقه تعالى . وإنما هذا الإحياء بمنزلة قول نمرود اللعين : « أَنَا أَحْيَى وَأَمِيت » فسئى الترك إحياء . ثم أخبر الله عن بني إسرائيل أنهم جاءتهم الرسل بالبينات ، وأن أكثرهم مجاوزون الحد ، وتاركون أمر الله .

قوله نسال : إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لِمَنْ يَزِيْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٢٣ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٢٤



فيه خمس عشرة مسألة :

الأولى - أختلف الناس في سبب [نزول] هذه الآية ، فالقدي عليه الجمهور أنها نزلت في المرتين ؛  
 وروى الأئمة واللفظ لأبي داود عن أنس بن مالك : أن قوماً من عكلى<sup>(١)</sup> - ساءوا قال من عُرِيت -  
 قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجبتوا المدينة ؛ فأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بلفاح وأمرهم أن يشربوا من أبيها وألبانها فانطلقوا ، فلما صحوا قتلوا راعي النبی صلى الله  
 عليه وسلم واستاقوا النعم ؛ فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم خبرهم من أول النهار فأرسل في آثارهم ؛  
 فما ارتفع النهار حتى جرى بهم بهم ؛ فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمروا أعينهم وألقوا<sup>(٢)</sup>  
 في الحرة يستسقون فلا يسقون . قال أبو قلابة : فهؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم  
 وحاربوا الله ورسوله . وفي رواية : فأمر بمسامير فأحيت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم  
 وما حسمهم ؛ وفي رواية : فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبهم قافة فأتى بهم ؛ قال :  
 فأنزل الله تبارك وتعالى في ذلك : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ  
 فَسَادًا ﴾ الآية . وفي رواية قال أنس : فلقد رأيت أحدهم يكلم الأرض بقية عطشا حتى ماتوا .  
 وفي البخاري قال جرير بن عبد الله في حديثه : فبعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر  
 من المسلمين حتى أدركاهم وقد أشرفوا على بلادهم ؛ فحناهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
 قال جرير : فكانوا يقولون المساء ، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "النار" . وقد حكى أهل  
 التواريخ والشعر : أنهم قطعوا يدي الزاعى ورجليه ، وغرزوا الشوك في عينيه حتى مات ،  
 وأدخل المدينة ميتا ، وكان اسمه يساراً وكان ثوبيا . وكان هذا الفعل من المرتدين سنة ست  
 من الهجرة . وفي بعض الروايات عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرقهم بالنار

- (١) من ك . (٢) عكلى (بضم العين المهملة وسكون الكاف) : عيلة مشهورة . (٣) أي أماسيم  
 الجوى وهو المرض داء الجوف إذا تناول ؛ وذلك إذا لم يوافقهم هوائها واستريحوها . (النهاية لابن الأثير .  
 (٤) سمرجن فلان : سلبها (قتلها) . (٥) الحرة (بفتح الحاء وتشديد الزاء) : أرض خارج المدينة  
 ذات حمارة سود . (٦) حسم العرق : قطعه ثم كواه فلا يبرئ منه . (٧) القافة جمع (قائف)  
 وهو الذى يبيع الأثر . (٨) كعبه : ضعه بإحدى يديه . (٩) في رواية : وله أشربة .

بعد ما قتلهم . وروى عن ابن عباس والضحاك : أنها نزلت بسبب قوم من أهل الكتاب كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ففقدوا العهد وطمعوا السبيل وأفسدوا في الأرض . وفي مصنف أبي داود عن ابن عباس قال : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِلَى قَوْلِهِ : « غُفُورٌ وَحِيمٌ » نزلت هذه الآية في المشركين <sup>(١)</sup> فمن أخذ منهم قبل أن يقدر عليه لم يجمعه ذلك أن يقام عليه الحد الذي أصابه . ومن قال : إن الآية نزلت في المشركين حكمة والحسن ، وهذا ضعيف برقة قوله تعالى : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنِّي يَتَّبِعُهُمُ الْغَيْمُ » <sup>(٢)</sup> وقوله عليه [ الصلاة و ] السلام : « الإسلام يهيم ما قبله » أخرجه مسلم ، والصحيح الأول لنصوص الأحاديث الثابتة في ذلك . وقال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي : الآية نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السبيل ويسعى في الأرض بالفساد . قال ابن المنير : قول مالك صحيح ، قال أبو ثور محتجا لهذا القول : وفي الآية دليل على أنها نزلت في غير أهل الشرك ، وهو قوله جل ثناؤه : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ » وقد أجمعوا على أن أهل الشرك إذا وقعوا في أيدينا فأسلموا أن يماهم نحرهم ، فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام . وحكى الطبري عن بعض أهل العلم : أن هذه الآية نسخت فعل النبي صلى الله عليه وسلم في المرتين ، فوقف الأمر على هذه الحدود . وروى محمد بن سيرين قال : كان هذا قبل أن تنزل الحدود ، يعني حديث أنس ، ذكره أبو داود . وقال قوم منهم الليث بن سعد : ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بوفد عسرة نيسخ <sup>(٣)</sup> ، إذ لا يجوز التخييل بالمرتد . قال أبو الزناد : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قطع الذين سرقوا لقاحه وسمل أعينهم بالنار مات به الله عز وجل في ذلك ، فأنزل الله تعالى في ذلك « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا » الآية . أخرجه أبو داود . قال أبو الزناد : فلما وُحِط ونهى عن المثلة لم يعد . وحكى عن جماعة أن هذه الآية ليست بتامعة لذلك الفعل ، لأن ذلك وقع في مرتدين ،

(١) في مصنف أبي داود : تب : بدل : أخذ . (٢) راجع ج ٧ ص ٤٠١ . (٣) من ج .

(٤) من ذلك وهو الصواب ، وفيه وجوه ودول : لم يجر .

لا سيما وقد ثبت في صحيح مسلم وكتاب النسائي وغيرهما قال : [إنما صلّى النبي صلى الله عليه وسلم] أعين أولئك لأنهم سمّوا أعين الزّعة ؛ فكان هذا فصا ، وهذه الآية في المحارب المؤمن . قلت : وهذا قول حسن ، وهو معنى ما ذهب إليه مالك والشافعي ؛ ولذلك قال الله تعالى : « إِنْ أَلْبَسْتُمْ الَّذِينَ تَكْفُرُوا تَبْأُومًا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » ، ومعلوم أن الكفار لا تختص أحكامهم في زوال العقوبة عنهم بالتوبة بعد القدرة كما تسقط قبل القدرة . والمرئذ يستحق القتل بنفس الزدة — دون المحاربة — ولا ينبغي ولا تقطع يده ولا رجله ولا يُمْلَ سبيله بل يقتل إن لم يُسلم ، ولا يصلب أيضا ؛ فدل أن ما اشتملت عليه الآية ما هي به المرتدة ، وقال تعالى في حق الكفار : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » وقال في المحاربين : « إِنْ أَلْبَسْتُمْ الَّذِينَ تَكْفُرُوا تَبْأُومًا » ، وهذا بين . وعلى ما قرئناه في أول الباب لا إشكال ولا لوم ولا عتاب إذ هو مقتضى الكتاب ؛ قال الله تعالى : « قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ فَتَكُونُوا مِنْكُمْ قَدْ أَتَى عَلَيْهِ يَوْمٌ فَيَكُونُ مِنْكُمْ » فَنُكِّلُوا فَنُكِّلُوا بِهِمْ ، ألا أنه يحتمل أن يكون العتاب إن صح على الزيادة في القتل ، وذلك نكحهم بمساير نخمة وتركهم عفاشي حتى ماتوا ، والله أعلم . وحكي الطبري عن السدي : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمّل أعين المرتدين وإنما أراد ذلك ؛ فزلت الآية ناهية عن ذلك ، وهذا ضعيف جدا ؛ فإن الأخبار الثابتة وردت بالسّمْل ؛ في صحيح البخاري : فأمر بمساير فاجبت فكحلهم . ولا خلاف بين أهل العلم أن حكم هذه الآية مقرب في المحاربين من أهل الإسلام وإن كانت نزلت في المرتدين أو اليهود . وفي قوله تعالى : « إِنْ أَلْبَسْتُمْ الَّذِينَ يَكْفُرُوا تَبْأُومًا » واستمارة ومجاز ؛ إذ الله سبحانه وتعالى لا يُحَارِبُ ولا يُجَالِبُ لِمَا هو عليه من صفات الكمال ، ولما وجب له من التنزيه عن الأضداد والأنداد . والمعنى : يحاربون أولياء الله ، فعبر بنفسه العزيزة عن أوليائه إكبارا لإذابتهم ، كما عبر بنفسه عن الفقراء الضعفاء قوله : « مَنْ ذَا الَّذِي يَرْفُضُ اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا » حثّا على الاستعطاف عليهم ؛ ومثله في صحيح السنة « أَسْتَطَعْتُكَ فَلَمْ تُطِعْنِي » . الحديث أخرجه مسلم ، وقد تقدّم في « البقرة » .

الثانية - واختلف العلماء فيمن يستحق أسم المحاربة ؛ فقال مالك : المحارب هندا من حمل على الناس في مصر أو في بَرَّة وكأبرهم عن أنفسهم وأموالهم دون قَاتِرَةٍ <sup>(١)</sup> ولا دَحَل <sup>(٢)</sup> ولا عداوة ؛ قال ابن المنذر : اختلف عن مالك في هذه المسئلة ؛ فأنبت المحاربة في المِصر مرة وقي ذلك مرة ؛ وقالت طائفة : حكم ذلك في المِصر أو في المنازل والطرق ودار أهل البادية والقرى سواء وحدودهم واحدة ؛ وهذا قول الشافعي وأبي ثور ؛ قال ابن المنذر : كذلك هو لأن كلا يقع عليه أسم المحاربة ، والكتاب على المصوم ، وليس لأحد أن يُخرج من جملة الآية قوما بغير حجة . وقالت طائفة : لا تكون المحاربة في المِصر إنما تكون خارجا عن المِصر ؛ هذا قول سُفيان الثوري وإسحق والمان . والمعتل كالمحارب وهو الذي يمتل في قتل إنسان على أخذه ماله ، وإن لم يُشهر السلاح لكن دخل عليه بيته أو صحبه في سفر فأطعمه مما فقتله فيقتل هذا لا قودا .

الثالثة - واختلفوا في حكم المحارب ؛ فقالت طائفة : يقام عليه بقدر فعله ؛ فمن أخاف السبيل وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف ، وإن أخذ المال وقتل قطعت يده ورجله ثم صُلب ، فإذا قتل ولم يأخذ المال قُتل ، وإن هو لم يأخذ المال ولم يقتل نُبئ ؛ قاله ابن عباس ، وروى عن أبي يَحْزَل والنعمي وعطاء الخُراساني وغيرهم . وقال أبو يوسف : إذا أخذ المال وقتل صُلب وقُتل على الخشبة ؛ قال الليث : بالحربة مصلوبا . وقال أبو حنيفة : إذا قتل قُتل ، وإذا أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، وإذا أخذ المال وقتل فالسلطان غير فيه ، إن شاء قطع يده ورجله وإن شاء لم يقطع وقته وصلبه <sup>(٣)</sup> ؛ قال أبو يوسف : القتل يأتي على كل شيء . ونحوه قول الأوزاعي . وقال الشافعي : إذا أخذ المال قطعت يده اليمنى وحُصمت ، ثم قطعت رجله اليسرى وحُصمت وحُل ؛ لأن هذه الجناية زادت على السرقة بالحربة ، وإذا قُتل قُتل ، وإذا أخذ المال وقتل قُتل وصُلب ؛ وروى عنه أنه قال : يصلب ثلاثة أيام ؛ قال : وإن حَصَرَ وَكثُرَ وَهَبَ وكان ريدا للندوة

(١) أُرث قَاتِرَةٍ في الناس : حاجت حاججة . (٢) القتل : النار . (٣) في ذلك لم ينقطع وعطيه .

حُبْس . وقال أحمد : إِنْ قُتِلَ قَتْلٌ ، وَإِنْ أَخَذَ الْمَالُ قُطِعَتْ يَدُهُ وَبِجَلِّهِ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ .  
 وقال قوم : لَا يُبْعَى أَنْ يُصَلَّبَ قَبْلَ الْقَتْلِ فَيَحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ،  
 وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ : أَكْرَهُ أَنْ يُقْتَلَ مَصْلُوبًا لَتَبَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُثَلَّةِ .  
 وقال أبو نؤر : الإمام غَيْرٌ عَلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ، وَهُوَ مَرُودٌ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ ،  
 وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْمَزِيزِ وَجَاهِدٍ وَالضَّحَّاكِ وَالنَّخَعِيِّ كُلِّهِمْ قَالَ : الْإِمَامُ  
 غَيْرُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَارِبِينَ ، يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِأَيِّ الْأَحْكَامِ الَّتِي أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَتْلِ وَالصَّلْبِ  
 أَوْ الْقَطْعِ أَوْ الْغِيِّ بِظَاهِرِ الْآيَةِ ، قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ : مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ «أَوْ» فَصَالِحُهُ بِالْحَارِبِ ،  
 وَهَذَا الْقَوْلُ أَشْعَرُ بِظَاهِرِ الْآيَةِ ، فَإِنَّ أَهْلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الَّذِينَ قَالُوا «إِنَّ» أَوْ «لِلتَّرْيِيبِ» — وَإِنْ  
 اخْتَلَفُوا — فَإِنَّكَ تَجِدُ أَقْوَامَهُمْ أَنَّهُمْ يَحْمِلُونَ عَلَيْهِ حَذْرَيْنِ يَقُولُونَ : يُقْتَلُ وَيُصَلَّبُ ، وَيَقُولُ  
 بَعْضُهُمْ : يُصَلَّبُ وَيُقْتَلُ ، وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : تُقَطَّعُ يَدُهُ وَرِجْلُهُ وَيُغَيِّى ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْآيَةُ  
 وَلَا مَعْنَى «أَوْ» فِي اللَّسَةِ ، قَالَهُ النُّعْمَانِيُّ . وَأَحْتَجُّ الْأَوَّلُونَ بِمَا ذَكَرَهُ الْعَدِيرِيُّ عَنْ  
 أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الْحُكْمِ  
 فِي الْحَارِبِ فَقَالَ : « مِنْ لُخَاظِ السَّبِيلِ وَلَمَّا لَمْ تَلْكَ فَاقْطَعْ يَدَهُ لِأَخَذِهِ وَوَحْطِهِ لِلْإِخَافَةِ وَمَنْ  
 قَتَلَ فَأَقْتَلَهُ وَمَنْ جَمَعَ ذَلِكَ فَأَمْلِهِ » . قَالَ أَبُو عَطِيَّةٍ : وَبَنَى النَّبِيُّ الْخَيْفَ فَقَطَعَ وَالْخَيْفَ  
 فِي حُكْمِ الْقَاتِلِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالَّذِي يَمُرُّ فِيهِ الْأَخْذُ بِأَيْسَرٍ [ الْعَذَابُ ] وَ [ الْعَذَابُ ] أَسْتَحْسَنَانَا .  
 الرَّابِعَةُ — قَوْلُهُ تَعَالَى : ( أَوْ يُنْفَوْنَ مِنَ الْأَرْضِ ) اخْتَلَفَ فِي حَقِّهِ فَقَالَ السُّدِّيُّ :  
 هُوَ أَنْ يُطْلَبَ لِهَذَا بِجَلِيلٍ وَالرَّجُلُ حَتَّى يَرْجِعَ فَيَقَامَ عَلَيْهِ حَذْرُ اللَّهِ ، أَوْ يُخْرَجَ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ  
 هَرَبًا مَعْنَى يُطْلَبُ ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَطَلْحَانَ السُّدِّيِّ وَالضَّحَّاكِ  
 وَتُقَادَةُ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالزُّبَيْرِ بْنِ أَنَسٍ وَالزَّهْرِيُّ . حَكَاهُ الرَّمَّانِيُّ فِي كِتَابِهِ ، وَحُكِيَ عَنْ  
 الشَّافِعِيِّ أَنَّهُمْ يُجْعَلُونَ مِنْ بِلَدٍ إِلَى بِلَدٍ ، وَيُطْلَبُونَ لِقَامِ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ ، وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ  
 وَالزَّهْرِيُّ أَيْضًا . وَقَالَ مَالِكٌ أَيْضًا : يُغَيِّى مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي أُحْدِثَ فِيهَا هَذَا إِلَى غَيْرِهِ وَيُجْعَلُ  
 فِيهِ كَالزَّانِي . وَقَالَ [ مَالِكٌ أَيْضًا ] [ الْكُوفِيُّونَ : هُمُ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ فِيهِ مِنْ سَمْعَةِ الدُّنْيَا إِلَى

ضيقتها، فصار كأنه إذا بُعِنَ قَدَّ بُعِنَ من الأرض إلا من موضع استقراره؛ واحتجوا بقول بعض أهل السجون في ذلك :

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها • فلنا من الأموات فيها ولا الأخيا  
إذا جانا السجائر يوما لحاجة • نجيتا وقتنا جاء هذا من الدنيا

حكى مكحول أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول من حبس في السجون وقال : أحبسه حتى أعلم منه التوبة ، ولا أغضيه من بلد إلى بلد فيؤذيهم ؛ والظاهر أن الأرض في الآية هي الأرض النازلة وقد تجنب الناس قديما الأرض التي أصابوا فيها الذنوب ؛ ومنه الحديث <sup>(١)</sup> "الذي قام بصدوره نحو الأرض المقدسة" . ويبنى للإمام إن كان هذا المحارب مخوف الجانب يظن أنه يعود إلى حراة أو إفساد أن يسجنه في البلد الذي يُقرب إليه ، وإن كان غير مخوف الجانب [ فظن أنه لا يعود إلى جناية ] <sup>(٢)</sup> سرح ؛ قال ابن عطية : وهذا صريح مذهب مالك أن يُقرب ويسجن حيث يُقرب ، وهذا على الأغلب في أنه مخوف ، ووجهه الطبري وهو <sup>(٣)</sup> الواضح ؛ لأن فيه من أرض النازلة هو نص الآية ، ووجهه بمد بحسب الخوف منه ، فإن تاب وفيهتم حاله سرح .

الخامسة - قوله تعالى : « أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ » النفي أصله الإهلاك ؛ ومنه الإجتبات والنفي ، فالنفي الإهلاك بالإعدام ؛ ومنه القاية لردى المتاع ؛ ومنه النفي لما تطاير من المساء عن الدلو ؛ <sup>(٤)</sup>  
قال الزجاج :

كَانَ مَنِيَّةً مِنَ النَّفْيِ • مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَى

السادسة - قال ابن خزيمة متناد : ولا يُرَاعَى المال الذي يأخذه المحارب نصبا كما يُرَاعَى في السارق . وقد قيل : يُرَاعَى في ذلك النصاب ربع دينار ؛ قال ابن العربي قال الشافعي

- (١) هو حديث الذي قتل تسما وتسمين قسما . وما . بمعنى نهض ، ويحتمل أنه بمعنى بعد ( النهاية لابن الأثير ) .  
(٢) من ك . (٣) من ك . وقى به . هـ . ز : الزجاج . (٤) هو الأنيل .  
(٥) حادى (السان) مادة نرى أن الصحيح (كان مني) لأن بعده (من طول إشراق على العلوى) . وبتنا الظهور  
مكتنفا الصلب من بين وشال من صعب ولم . والصنف (بضم الصاد وكسرهما) جمع صفا مفصور ، وصفا جمع صفاة  
وهي الجهر الصلة الضميمة الذي لا ينبت شيئا . وضربناه شبه الماء وقد وضع على ظهر الحق بذوق الطائر على الصنف .

وأصحاب الرأى : لا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قدر ما تقطع فيه يد السارق؛ وقال مالك : يحكم عليه بحكم المحارب وهو الصحيح؛ فإن الله تعالى وقت على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام القطع في المرققة في ربيع دينار، ولم يؤقت في الحراية شيئاً بل ذكر جزاء المحارب، فاقضى ذلك توفية الجزاء لهم على المحاربة عن حبة؛ ثم إن هذا قياس أصل على أصل وهو مختلف فيه، وقياس الأعلى بالأدنى والأدنى بالأسفل وذلك عكس القياس. وكيف يصح أن يقاس المحارب على السارق وهو يطلب خطف المال فإن شُربه قُر؛ حتى إن السارق إذا دخل بالسلاح يطلب المال فإن منع منه أو صيغ عليه وحارب عليه فهو محارب يحكم عليه بحكم المحارب. قال القاضي ابن العربي : كنت في أيام حكى بين الناس إذا جاءني أحد بسارق، وقد دخل الدار بسكين يجسه على قلب صاحب الدار وهو نائم، وأصحابه يأخذون مال الرجل، حكمت فيهم بحكم المحاربين، فأنهموا هذا من أصل الدين، وأرتفعوا إلى يقاع العلم عن حضيض الجاهلين.

قلت : البقع<sup>(١)</sup> أعلى الجبل ومنه غلام بقعة إذا أرتفع إلى البلوغ؛ والحضيض الحفرة في أسفل الوادي؛ وكذا قال أهل اللغة .

السابعة — ولا خلاف في أن الحراية يقتل فيها من قتل وإن لم يكن المقتول مكاناً للقاتل؛ والشافعي قولان : أحدهما — أنها تعتبر المكافاة لأنه قتل فاعتبر فيه المكافاة كالتقصاص؛ وهذا ضعيف؛ لأن القتل هنا ليس على مجرد القتل وإنما هو على الفساد العام من الخويف وسلب المال؛ قال الله تعالى : هَلْ أَمَّا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ؟ فامر تعالى بإقامة الحدود على المحارب إذا جمع شيئين محاربة وسعيًا في الأرض بالفساد، ولم يخص شريفًا من وضع، ولا رقيقًا من دنى .

الثامنة — وإذا نرح المحاربون فاقتلوا مع القافلة فقتل بعض المحاربين ولم يقتل بعض قُتل الجميع. وقال الشافعي : لا يقتل إلا من قتل؛ وهذا أيضًا ضعيف؛ فإن من حضر

(١) البقع بمعنى القلاع .

الواقعة شركاء في النعمة وإن لم يقتل جميعهم؛ وقد اتفق معنا على قتل الرذء وهو الطليعة  
فالمحارب أولى .

التاسعة - وإذا أخاف المحاربون السبيل وقطعوا الطريق وجب على الإمام قتالهم  
من غير أن يدعهم، ووجب على المسلمين التعاون على قتالهم وكفهم عن أذى المسلمين، فإن  
أنهزموا لم ينع منهم مدبراً إلا أن يكون قد قتل وأخذ مالا، فإن كان كذلك أتبع ليؤخذ ويقام  
عليه ماوجب لخطيته؛ ولا يَدْغَفُ<sup>(١)</sup> منهم على جريح إلا أن يكون قد قتل؛ فإن أخذوا ووُجد  
في أيديهم مال لأحد بينه رد إليه أو إلى ورثته، وإن لم يوجد له صاحب جُمِلَ في بيت  
المال؛ وما ألتفوه من مال لأحد غرموه؛ ولا دية لمن قتلوا إذا قُدر عليهم قبل التوبة؛  
فإن تابوا وجاموا تائبين وهي :

العاشرة - لم يكن للإمام عليهم سبيل، وسقط عنهم ما كان حذاً لله وأخذوا بحقوق  
الآدينين، فاقصص منهم من النفس والجراح، وكان عليهم ما ألتفوه من مال ودم لأوليائه في ذلك،  
ويجوز لهم العفو والهبة كسائر الجناة من غير المحاربين؛ هذا مذهب مالك والشافعي وأبي ثور  
وأصحاب الرأي . وإنما أخذ ما بأيديهم من الأموال وصنموا قيمة ما استهلكوا؛ لأن ذلك  
خَصَبٌ فلا يجوز ملكه لهم، ويُصرف إلى أربابه أو يوقفه الإمام عنده حتى يعلم صاحبه .  
وقال قوم من الصحابة والتابعين : لا يُطلب من المال إلا بما وُجد عنده، وأما ما استهلكه  
فلا يُطلب به؛ وذكر الطبري ذلك عن مالك من رواية الوليد بن مسلم عنه، وهو الظاهر  
من فعل علي بن أبي طالب رضي الله عنه بجارثة بن بدر الضداني فإنه كان محارباً ثم تاب قبل  
القدرة عليه، فكتب له بسقوط الأموال والدم منه كتاباً منشوراً؛ قال ابن خُوَزِمَةَ<sup>(٢)</sup> متداد :  
وأختلفت الرواية عن مالك في المحارب إذا أقيم عليه الحد ولم يوجد له مال؛ هل يُتبع ديناً  
بما أحد، أو يُسقط عنه كما يُسقط عن السارق؟ والمسلم والذمي في ذلك سواء .

(١) دَفَغَ على الجريح أي هزطه .



الحادية عشرة — وأجمع أهل العلم على أن السلطان ولي من حارب ، فإن قتل محارب  
أخا آمرئ أو أباه في حال المحاربة ، فليس إلى طالب التمس من أمر المحارب شيء ، ولا يجوز  
عفو ولي التمس ، والقائم بذلك الإمام ، جعلوا ذلك بمنزلة حد من حدود الله تعالى .  
قلت : فهذه جملة من أحكام المحاربين جمعا غردها ، واجتبينا دردها ، ومن أغرب  
ما قيل في تفسيرها وهي :

الثانية عشرة — تفسير مجاهد لما قال مجاهد : المراد بالمحاربة في هذه الآية الزنى والسرقة ؛  
وليس بصحيح ؛ فإن الله سبحانه بين في كتابه وعلى لسان نبيه أن السارق يُقَطَّع يده ، وأن  
الزاني يُجْلَد ، ويتزب إن كان بكرا ، ويُرجم إن كان ثيبا مُعَصَّنا . وأحكام المحارب في هذه الآية  
مخالف لذلك ، اللهم إلا أن يريد إكثاف الطريق بإظهار السلاح قصدا للثبته على الفروج ،  
فهذا أخش المحاربة ، وأقبح من أخذ الأموال وقد دخل هذا في معنى قوله تعالى :  
« وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا » .

الثالثة عشرة — قال علماؤنا : ويُتَأَنَّدُ اللّصُّ بالله تعالى ، فإن كَفَّ ترك وإن أبي قوتل ، فإن  
أنت قتله فشر قتيل ودمه هدر . روى النسائي عن أبي هريرة أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرايت إن عُدي على مالي ؟ قال : " فأنشد بالله " قال :  
" فإن أبوا علي . قال : " فأنشد بالله " قال : " فإن أبوا علي . قال : " فأنشد بالله " قال : " فإن أبوا  
علي قال : " فقاتل فإن قُتِلت ففي الجنة وإن قُتِلت في النار " وأخرجه البخاري ومسلم — وليس  
فيه ذكر المناشدة — عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
يا رسول الله أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : " فلا تعطه مالك " قال : أرايت  
إن قاتلني ؟ قال : " فقاتله " قال : أرايت إن قتلني ؟ قال : " فأنت شهيد " قال : فإن  
قتله ؟ قال : " هو في النار " . قال ابن المنذر : وروينا عن جماعة من أهل العلم أنهم رأوا  
قتال اللصوص ودفعهم عن أنفسهم وأموالهم ، هذا مذهب ابن عمر والحسن البصري وإبراهيم  
النخعي وقنادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق والنعمان ، وبهذا يقول عوام أهل العلم ، إن

لرجل أن يقاتل عن نفسه وأهله وماله إذا أريد ظلما ؛ للأخبار التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص وقتا دون وقت ، ولا حالا دون حال إلا السلطان ، فإن جماعة أهل الحديث كالتجسعين على أن من لم يمكنه أن يمنع عن نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربه أنه لا يحاربه ولا يخرج عليه ؛ للأخبار الدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، التي فيها الأمر بالصبر على ما يكون منهم ، من الجور والظلم ، وترك قتالهم والخروج عليهم ما أقاموا الصلاة .

قلت : وقد اختلف مذهبنا إذا طُلب الشيء الخفيف كالشوب والطعام هل يطونه أو يقاتلون ؟ وهذا الخلاف مبنى على أصل ، وهو هل الأمر بقتالهم لأنه تغيير منكرا وهو من يباب دفع الضرر ؟ وعلى هذا أيضا ينبنى الخلاف في دعوتهم قبل القتال . والله أعلم .

الرابعة عشرة - قوله تعالى : ( ذَلِكَ لَكُمْ نَجْوَى فِي الدُّنْيَا ) لشناعة المحاربة وعظم ضررها ، وإنما كانت المحاربة عظيمة الضرر ؛ لأن فيها سبيل الكسب على الناس ؛ لأن أكثر المكاسب وأعظمها التجارات ، وركنها وعمادها الضرب في الأرض ؛ كما قال عز وجل : « وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ » فإذا أخيف الطريق أقطع الناس عن السفر ، وأحتاجوا إلى لزوم البيوت ، فانسدت باب التجارة عليهم ، وأتقطعت أكسابهم ؛ فشرع الله على قطاع الطريق الحدود المغلظة ، وذلك الحزى في الدنيا ردعا لهم عن سوء فعلهم ، وقتما لباب التجارة التي أباحها لبيادها لمن أرادها منهم ، ووعدها فيها بالعذاب العظيم في الآخرة . وتكون هذه المصيبة خارجة عن المعاصي ، ومستثناة من حديث عبادة في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " فمن أصاب من ذلك شيئا فغوي به في الدنيا فهو [ له ] كفارة " والله أعلم . ويحتمل أن يكون الحزى لمن عوقب ، وعذاب الآخرة لمن سلب في الدنيا ، ويمجرى هذا الذنب مجرى غيره . ولا خلود لمؤثر في النار على ما تقدم ، ولكن يعظم عقابه لعظم الذنب ، ثم يخرج إما بالشفاعة وإما بالقبضة ، ثم إن هذا الوعيد مشروط بالإفناء بالمشقة

كفوله تعالى : « وَيَتَغَرُّ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ » . أما إن الخوف يطلب طعيم بحسب  
الوجيد وكبر المعصية .<sup>(١)</sup>

الخامسة عشرة - قوله تعالى : ( إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ )  
استثنى جل وعز الثانيين قبل أن يُقَرَّ عليهم ، وأخير يسقط حقهم بقوله :  
( فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) . أما التفصيص وحقوق الآدميين فلا تسقط . ومن تاب بعد  
القدرة فظاهر الآية أن التوبة لا تنفع ، وتقام الحدود عليه كما تقدم . ولشأنه قول أنه  
يسقط كل حد بالتوبة ، والصحيح من مذهبه أن ما تعلق به حق الآدمي قصاصا كان أو غيره  
فإنه لا يسقط بالتوبة قبل القدرة عليه . وقيل : أراد بالاستثناء المشرك إذا تاب وآمن قبل  
القدرة عليه فإنه يسقط عنه الحدود ؛ وهذا ضعيف ؛ لأنه إن آمن بعد القدرة عليه لم يقتل  
أيضا بالإجماع . وقيل : إنما لا يسقط الحد عن المحاربين بعد القدرة عليهم - والله أعلم -  
لأنهم متممون بالكذب في توبتهم والتصنع فيها إذا نالهم يد الإمام ، أو لأنه لما قدر عليهم  
صاروا معرضين أن ينكل بهم فلم تقبل توبتهم ؛ كالتمس بالعذاب من الأثم قبلنا ، أو من صار  
إلى حال الفرعة فتاب ، فأما إذا تقدمت توبتهم القدرة عليهم ، فلا نعمة وهي نافعة على  
ما يأتي بيانه في سورة « يونس » ؛ فأما الشراب والزناة والسرقات إذا تابوا وأصلحوا وعُرف<sup>(٢)</sup>  
ذلك منهم ، ثم رجعوا إلى الإمام فلا ينبغي له أن يحكمهم ، وإن رجعوا إليه فقالوا تبنا لم يتركوا ،  
وهم في هذه الحال كالخارجين إذا غلبوا . والله أعلم .

قوله تعالى : يَتَّخِذُ الَّذِينَ ءَامَنُوا آتَقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ  
وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٥﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ  
مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتِنُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَمَةِ  
مَا تُقِيلُ بِهِ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٦﴾

(١) راجع ج ٥ ص ٢٨٥ . (٢) كذا في الأصل وفي تفسير ابن عطية . وقرأ في البحر :  
« وهذا الوجد كثيره مقيد بالهبة » وله تعالى أن يفر هذا القتب ولكن في الوجد خوف على المحرط عليه فآخذ الوجد  
وهو أروخ . (٣) راجع ج ٨ ص ٢٨٤ .

قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ) . الوسيلة هي القربة ، من أبي وائل والحسن ومجاهد وقتادة وعطاء والسدي وابن زيد وعبد الله بن كثير ، وهي قبيلة من توسلت إليه أي تقربت ؛ قال عنترة :

إِنَّ الرِّجَالَ لَمْ يَلِكْ وَبَسِيلَةٌ • أَنْ يَأْخُذُوكَ تَكْفُلِي وَتَحْضِي

والجمع الوسائل ؛ قال :

إِذَا غَفَلَ الْوَاشُونَ مُدْنَا لِوَسِيلِنَا • وَعَادَ التَّصَافِي بَيْنَنَا وَالْوَسَائِلُ

ويقال : منه يَلْتُ أسأل أي طلبت ، وهما يَتَسَاوَلَانِ أي يطلب كل واحد من صاحبه ؛ قال أصل الطلب ؛ والوسيلة القربة التي ينبغي أن يطلب بها ، والوسيلة درجة في الجنة ، وهي التي جاء الحديث الصحيح بها في قوله عليه الصلاة والسلام : " فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة " .

قوله تعالى : يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ٢٧

قال يزيد الفقير : قيل لبلال بن عبد الله إنكم يا أصحاب عهد تقولون إن قوما يخرجون من النار والله تعالى يقول : ( وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا ) فقال جابر : إنكم تجعلون العام خاصا والخاص عاما ، إنما هذا في الكفار خاصة ؛ فقرأت الآية كلها من أولها إلى آخرها فإذا هي في الكفار خاصة . و ( مُّقِيمٌ ) معناه دائم ثابت لا يزول ولا يحول ؛ قال الشاعر :

فَإِنْ لَكُمْ يَوْمَ الشَّعْبِ مَتَى • عَذَابًا دَائِمًا لَكُمْ مُقِيمًا

قوله تعالى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَبَّرَا نَكَاحًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٢٨

فيه سبع وعشرون مسألة :

الأولى - قوله تعالى : ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) الآية . لما ذكر تعالى أخذ الأموال بطريق السعي في الأرض والفساد ، ذكر حكم السارق من غير حجاب على ما يأتي (١) كذا في كل الأصول ، غير أنها ست وعشرون مئة المائة الثالثة عشرة ما عدا ل ، سقط منها المائة السادسة والعشرون .

يلته لثنته الباب ، وبدأ سحانه بالسارق قبل السارقة عكس الزنى على ما فيه آخر الباب .  
وقد قُطِع السارق في الجاهلية ، وأزل من حكم بطله في الجاهلية الوليد بن المغيرة ، فامر الله  
بقطعه في الإسلام ، فكان أول سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام من  
الرجال الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء مرة بنت صفيان بن عبد الأسد  
من بني مخزوم ، وقطع أبو بكر يد النبي <sup>(١)</sup> الذي سرق العقد ، وقطع عمر يد ابن شجرة أخو عبد الرحمن  
ابن عمة ولا خلاف فيه . وظاهر الآية العموم في كل سارق وليس كذلك لقوله عليه السلام  
" لا تقطع يد السارق إلا في ريع دينار فصاعدا " فين أنه إنما أراد بقوله : « والسارق  
والسارقة » بعض السراق دون بعض ؛ فلا تقطع يد السارق إلا في ريع دينار ، أو فيما قيمته  
ريع دينار ، وهذا قول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى رضي الله عنهم ، وبه قال عمر  
ابن عبد العزيز والليث والشافعي وأبو ثور ، وقال مالك : تُقَطَّع اليد في ريع دينار أو في ثلاثة  
دراهم ، فإن سرق درهمين وهو ريع دينار لأخطا الصر لم تقطع يده بهما . والعروض  
لا تقطع فيها إلا أن تبلغ ثلاثة دراهم قل الصر أو أكثر ، فجعل مالك الذهب والورق كل  
واحد منهما أصلا بنفسه ، وجعل تقويم العروض بالدرهم في المشهور . وقال أحد ولما حق :  
إن سرق ذهباً فريح دينار ، وإن سرق غير الذهب والفضة فكانت قيمته ريع دينار أو ثلاثة  
دراهم من الورق . وهذا نحو ما صار إليه مالك في الفصول الآخر ، والنجدة لأؤل حديث  
أبن عمر أن رجلا سرق <sup>(٢)</sup> خمسة ، فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بها فتؤمت بثلاثة  
دراهم . وجعل الشافعي حديث عائشة رضي الله عنها في الريح دينار أصلا رة إليه تقويم العروض  
لا بثلاثة دراهم على غلاء الذهب ورخصه ، وترك حديث أبن عمر لما رآه - والله أعلم -  
من اختلاف الصحابة في الحق الذي قطع فيه زهول الله صلى الله عليه وسلم ، فأبن عمر  
يقول : ثلاثة دراهم ، وأبن عباس يقول : عشرة دراهم ، وأبن يقول : خمسة دراهم ؛

(١) هو رجل من أهل اليمن أقطع اليد والرجل سرق عددا لأسماء بنت عميس زوج أبي بكر الصديق رضي الله عنه

قطع يده اليسرى . (٢) النجدة بالصرح : التمس ، وقيل : هي من الجلود خاصة كالبرقة .

وحديث عائشة في الريع دينار حديث صحيح ثابت لم يختلف فيه عن عائشة إلا أن بعضهم وقفه، ورواه من يجب العمل بقوله لحفظه وعذالته؛ قاله أبو عمر وغيره . وعلى هذا فإن بلغ العَرَضُ المسروق ريع دينار بالتقويم قُطِعَ سارقه؛ وهو قول إمامي؛ نقف على هذين الأصلين فهما عمدة الباب، وهما أصح ما قيل فيه . وقال أبو حنيفة وصاحباہ والنَّوَوِيُّ : لا تُقَطَّع يد السارق إلا في عشرة دراهم كيلا ، أو دينار ذهباً عينا أو وزناً ولا يُقَطَّع حتى يخرج بالمتاع من ملك الرجل ؛ وحجتهم حديث ابن عباس ؛ قال : قُومُ الْحِجْرِ الَّذِي قُطِعَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعشرة دراهم . ورواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان ثمن الحِجْرِ يومئذ عشرة دراهم ؛ أخرجهما الدَّارَقُطْنِيُّ وغيره . وفي المسئلة قول راجح ، وهو ما رواه الدَّارَقُطْنِيُّ عن عمر قال : لا تُقَطَّعُ الْخَمْسُ إِلَّا فِي خَمْسٍ ؛ وبه قال سليمان بن يسار وآبن أبي ليلى وآبن شُبْرَمَةَ ؛ وقال أنس بن مالك : قطع أبو بكر - رحمه الله - في يَمِينِ قِيَمَتِهِ خمسة دراهم . وقول خامس : وهو أن اليد تُقَطَّعُ في أربعة دراهم فصاعداً ؛ رُوِيَ عن أبي هريرة وأبي سعيد الخُدْرِيِّ . وقول سادس : وهو أن اليد تُقَطَّعُ في درهم فأفوقه ؛ قاله عُثْمَانُ الْبَيْهَقِيُّ . وذكر الطَّبْرِيُّ أن عبد الله بن الزُّبَيْرِ قَطَّعَ في درهم . وقول سابع : وهو أن اليد تُقَطَّعُ في كل ماله قيمة على ظاهر الآية ؛ هذا قول الخوارج ، ورُوِيَ عن الحسن البصري ، وهي إحدى الروايات الثلاث عنه ، والثانية كما رُوِيَ عن عمر ، والثالثة حكاهما قتادة عنه أنه قال : تَدَاخَرْنَا الْقَطْعَ فَيَكُنْ يَكُونُ عَلَى عَهْدِ زَيْدٍ ؟ فَاتَّفَقَ رَأْيُنَا عَلَى دَرَاهِمِينَ . وهذه أقوال متكافئة والصحيح منها ما قدمناه لك ؛ فإن قيل : قد رُوِيَ الْبَخَارِيُّ ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لَمَنْ اللَّهُ السَّارِقُ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ" وهذا موافق لظاهر الآية في القطع في القليل والكثير ؛ فالجواب أن هذا خرج مخرج التحذير بالقليل عن الكثير ، كما جاء في مَعْرِضِ التَّرْغِيبِ بِالْقَلِيلِ مجرى الكثير في قوله عليه السلام : "مَنْ بَنَى لَهْ مَسْجِدًا وَلَوْ مِثْلَ مَقْصَصِ قَطَاةِ بَنِي اللَّهِ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ" .

(١) حديث عائشة صحيح عند الإيضاح مرفوع كما في مسند الريع . وحديث الهجر أيضا فيه من أبي سعيد الخدري الآتي بأربعة دراهم إلا أن العدل بحديث عائشة . (٢) من ع . (٣) مقصص القطاة حيث تفرخ فيه من الأرض .

وقيل : إن ذلك مجاز من وجه آخر؛ وذلك أنه إذا خربى بسرقة القليل سرق الكثير فقطعت يده . وأحسن من هذا ما قاله الأعمش وذكره البخارى في آخر الحديث كأنضم قال : كانوا يرون أنه يبيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه منها ما يساوى دraham . قلت : كبال السفينة وشبه ذلك . والله أعلم .

الثانية - أتفق جمهور الناس على أن القطع لا يكون إلا على من أخرج من حرمة ما يمس به القطع . وقال الحسن بن أبى الحسن : إذا جمع الثياب في البيت قُطِع . وقال الحسن بن أبى الحسن أيضا في قول آخر مثل قول سائر أهل العلم فصار اتفاقا صحيحا . والحمد لله .

الثالثة - الحرز هو ما يُصَب عادة لحفظ أموال الناس ، وهو يختلف في كل شيء بحسب حاله على ما أتى بيانه . قال ابن المنذر : ليس في هذا الباب خبر ثابت لا مقال فيه لأهل العلم ، وإنما ذلك كالإجماع من أهل العلم . وحكى عن الحسن وأهل الظاهر أنهم لم يشترطوا الحرز . وفي الموطأ لمالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى حسين المكي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا قطع في ثَمَر مُعَاتٍ ولا في حَرْفَةِ جَبَلٍ فإذا أواه المَرَاخ أو الجُيَرَيْن فاقطع فيا بَلَّغْ عَنِ الْحَقِّ » قال أبو عمر : هذا حديث يتصل بمناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره ، وعبد الله هذا ثقة عند الجميع ، وكان أحد بُنَى عليه . وعن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الثَمَرِ الْمُعَاتَى فقال : « مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَخَذِ خَبْنَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَخَرَّجَ بَشْيَءَ مِنْهُ فَعَلِيهِ الْقَطْعُ وَمَنْ سَرَقَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ » وفي رواية « وَجَلَّاتِ نَكَالٌ » بدل « وَالْعُقُوبَةُ » . قال العلماء : ثُمَّ تُسَيِّخُ الْحَلْدَ وَجُعِلَ مَكَانُهُ الْقَطْعُ . قال أبو عمر : فقولُه « غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ » منسوخ لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به إلا ما جاء عن عمر في دقيق حَاتِبٍ ابن أبى بَلْتَعَةَ نَزَحَهُ مَالُكَ ؛ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحَدِ بْنِ حَنْبَلٍ . وَالَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ فِي الثَّرَمِ بِالْمَلْثِ ؛

(١) الثمر الملقح : الثمر في الأشجار . وحريصة الجبل : ما يحرس بالجبل . والجرين : اليفوس موضع يداى فيه البر

وقد يكرن للتمر والنب . (٢) الخنية : الخيزرة في السراويل ، والرواحيل : يحمل في الشيء أيضا ولم يحل تحت الإبط .

قوله عليه السلام: «كُنْ تَقِيًّا مَلِكُكُمْ لَمَّا تَقِيَّتُمْهُمَا عَلَيْهِ يَمِثِلُ مَا أُعْتِدَى عَلَيْكُمْ» . وروى أبو حنيفة  
عن صفوان بن أمية قال: كنت نائما في المسجد على حُجْرَةٍ في ثمن ثلاثين درهما، فجاء رجل  
فانخلسها مني، فأخذ الرجل فأني به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به ليقطع، قال: فأنيته  
فقلت أقطعته من أجل ثلاثين درهما؟ أنا أبوه وأنيته عنها؟ قال: «فَهَلَّا كَانَ هَذَا قَبْلَ  
أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟» . ومن جهة النظر أن الأموال خلقت مهيئة للانتفاع بها لخلق أجمعين،  
ثم الحكمة الأولى حكمت فيها بالاختصاص الذي هو الملك شرعا، وبقيت الأطلاع متعلقة بها،  
والأمال عمومة عليها، فَكُنْهَا المروءة والذيانة في أقل الخلق، ويَكُنْهَا الصون والحِرْز عن  
أكثرهم، فإذا أحرزها مالكمها فقد أجمع فيها الصون والحِرْز الذي هو غاية الإمكان  
للإنسان؛ فإذا هُتِكَ خُشَّتِ الجرمية فمظلمت العقوبة، وإذا هُتِكَ أحد الصونين وهو الملك  
وجب الضمان والأدب .

الرابعة - فإذا اجتمع جماعة فاشتركوا في إنراج نصاب من حرزه، فلا يخلوه، إنا أن  
يكون بعضهم ممن يقدر على إنجازه، أو لا يتعاونهم، فإذا كان الأول فاختلاف فيه علمنا  
على قولين: أحدهما يُقَطَّع فيه، والثاني لا يُقَطَّع فيه؛ وبه قال أبو حنيفة والشافعي؛ قالوا:  
لا يُقَطَّع في السرقة المشتركة إلا بشرط أن يجب لكل واحد من حصته نصاب؛ لقوله  
[صلى الله عليه وسلم] : «لا تُقَطَّع يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رِبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» وكل واحد من  
هؤلاء لم يسرق نصابا فلا قطع عليهم . ووجه القطع في إحدى الروايتين أن الاشتراك  
في الجناية لا يسقط عقوبتها كالاشتراك في القتل؛ قال ابن العربي: وما أقرب ما بينهما  
فإننا إنما قتلنا الجماعة بالواحد صيانة للدماء؛ لئلا يتعاون على سفكها الأعداء، فكذلك  
في الأموال مثله؛ لا سيما وقد ساعدنا الشافعي على أن الجماعة إذا اشتركوا في قطع يد رجل  
قُطِعُوا ولا فرق بينهما . وإن كان الثاني وهو مما لا يمكن إنجازه إلا بالتعاون فإنه يُقَطَّع  
جميعهم بالاتفاق من العلماء؛ ذكره ابن العربي .

(١) راجع ج ٢ ص ٢٥٤ . (٢) الخبيرة: ثوب نزار صوف ملي؛ وقيل: لا تسمى حريمة إلا أن تكون  
مرداء مملعة . (٣) منع وجه .



الخامسة - فإن اشتركوا في السرقة بأن نقب واحد الحِرْزَ وأخرج آخر، فإن كانا متعاونين قُطِعا . وإن انفرد كل منهما بفعله دون اتفاق بينهما ، بأن يحى آخر فيُخرج فلا قطع على واحد منهما . وإن تعاونوا في النقب وانفرد أحدهما بالإخراج فالقطع عليه خاصة ؛ وقال الشافعي : لا قطع ؛ لأن هذا نقب ولم يسرق ، والآخر سرق من حِرْز مهتوك الحرمة . وقال أبو حنيفة : إن شارك في النقب ودخل وأخذ قطع . ولا يشترط في الاشتراك في النقب التحامل على آلة واحدة ، بل التعاقب في الضرب تحصل به الشركة .

السادسة - واودخل أحدهما فأتخرج المتاع إلى باب الحِرْز فادخل الآخر يده فأخذه فعليه القطع ، ويساقب الأول ؛ وقال أشهب : يُقَطَّمان . وإن وضعه خارج الحِرْز فعليه القطع لا على الآخر ، وإن وضعه في وسط النقب فأخذه الآخر والتفت أيديهما في النقب قُطِعا جميعا .

السابعة - والقبر والمسجد حِرْز ، فَيُقَطَّع النَّبَاشُ عند الأكثر ؛ وقال أبو حنيفة : لا قطع عليه ؛ لأنه سرق من غير حِرْز مالا معزضا للتلغ لا مالك له ؛ لأن الميت لا يملك . ومنهم من ينكر السرقة ؛ لأنه ليس فيه ساكن ، وإنما تكون السرقة بمبحث تُتَّقَى الأعين ، ويُحْفَظُ من الناس ؛ وعلى نفي السرقة عزول أهل ما وراء النهر . وقال الجمهور : هو سارق لأنه تدرع الليل لباسا وأتقى الأعين ، وقصد وقتا لا ناظر فيه ولا ماز عليه ، فكان بمنزلة ما لو سرق في وقت بروز الناس للعبد ، وخاف البلد من جميعهم . وأما قولهم : إن القبر غير حِرْز فباطل ؛ لأن حِرْز كل شيء بحسب حاله الممكنة فيه . وأما قولهم : إن الميت لا يملك فباطل أيضا ؛ لأنه لا يجوز ترك الميت عاريا فصارت هذه الحاجة قاضية بأن القبر حِرْز . وقد نبه الله تعالى عليه بقوله : هَ أَتَمَّ تَجْمِلُ الْأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا<sup>(١)</sup> ليسكن فيها حياء ، ويدفن فيها ميتا . وأما قولهم : [إنه] عُرْضَةٌ للتلغ ؛ فكل ما يلبسه الحي أيضا معزض للتلغ والإخلاق بلباسه ، إلا أن أحد الأمرين أعجل من الثاني ؛ وقد روى أبو داود عن أبي ذر قال : دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " كيف أنت إذا أصاب الناس موتٌ يكون البيت فيه بالوصف<sup>(٢)</sup> " ، بنى

(١) في جوده وزوك : كل واحد . (٢) راجع ج ١٩ ص ١٥٨ (٣) من ك وج ودع .

(٤) البيت هنا القبر . والوصف الخادم غلاما ؛ كان أرحاوية مواليا ؛ أن الموت يكثر حتى يشتري موصع غير جده .

القبور قلت ، الله ورسوله أعلم قال : " عليك بالصبر " قال حاد : فهذا قال من قال يقطع  
 يد السارق ؛ لأنه دخل على البيت . وأما المسجد ، فمن سرق حُصْرهُ قُطِعَ ؛ رواه عيسى  
 عن ابن القاسم ، وإن لم يكن للمسجد باب ؛ ورأها عُزْرَة . وإن سرق الأبواب قطع أيضا ؛  
 رَوَى عن ابن القاسم أيضا إن كانت سرقة الحُصْر نهارا لم يُقَطَّع ، وإن كان تنسُر عليها ليلا  
 قُطِعَ ؛ وذكر عن مُتَحَوِّنٍ إن كانت حُصْرهُ خِيط بعضها إلى بعض قُطِعَ ، وإلا لم يُقَطَّع .  
 قال أَصْبَحُ : يُقَطَّع سارق حُصْر المسجد وقناديله وبلاطه ، كما لو سرق بابه مُسْتَمِرًّا أو خشبة  
 من سقفه أو من جَوَارِيزِهِ . وقال أَشْبُه في كتاب عَمَد : لا قطع في شيء من حُصْر المسجد  
 وقناديله وبلاطه .

الثامنة - وأختلف العلماء هل يكون غُرْمٌ مع القطع أم لا ؟ فقال أبو حنيفة :  
 لا يجتمع الغرم مع القطع بحال ؛ لأن الله سبحانه قال : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا  
 جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » ولم يذكر غُرْمًا . وقال الشافعي : يترم قيمة السرقة موسرا  
 كان أو معسرا ، وتكون دينًا عليه إذا أيسر آذاه ؛ وهو قول أحمد وإسحق . وأما علمائنا  
 مالك وأصحابه فقالوا : إن كانت العين قائمة رذها ، وإن تلفت فإن كان موسرا غريم ، وإن  
 كان معسرا لم يُتَّع به دينًا ولم يكن عليه شيء ؛ وروى مالك مثل ذلك عن الزهري ؛ قال  
 الشيخ أبو إسحق : وقد قيل إنه يُتَّع بها دينًا مع القطع موسرا كان أو معسرا ؛ قال : وهو قول  
 غير واحد [ من علمائنا ] من أهل المدينة ، وأستدل على صحته بأنهما حقان لمستحقين فلا يُسْقِط  
 أحدهما الآخر كالدية والكفارة ، ثم قال : وبهذا أقول . وأستدل القاضي أبو الحسن للشهور  
 بقوله صلى الله عليه وسلم : " إذا أُقيم على السارق الحد فلا ضمان عليه " وأسنده في كتابه . وقال  
 بعضهم : إن الإتيان بالفسم عقوبة ، والقطع عقوبة ، ولا تجتمع عقوبتان ؛ وعليه مؤول  
 القاضي عبد الوهاب . والصحيح قول الشافعي ومن وافقه ؛ قال الشافعي : يَغْرَمُ السارق  
 ما سرق موسرا كان أو معسرا ؛ قُطِعَ أو لم يُقَطَّع ، وكذلك إذا قطع الطريق ؛ قال : ولا يُسْقِط

(١) الجائز من البيت الخشبة التي تحمل خشب البيت ؛ والجمع أجوزة وجوزان وجواز .

(٢) سقط « مالك » من جوده وكونه . (٣) من ك .

الْحَدَّثَ اللَّهُ مَا أُخْلِيفَ الْعِبَادَ، وَأَمَا مَا احتج به علماءنا من الحديث "إذا كان مصرًا" فبه احتج الكوفيون وهو قول الطَّبْرِيِّ، ولا حجة فيه؛ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. قَالَ أَبُو عَمْرٍ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَلَا يَحْتُمُ بِهِ حُجَّةٌ؛ وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَهَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: الْقِيَاسُ أَنَّ عَلَيْهِ غَرَمٌ مَا اسْتَهْلَكَ، وَلَكِنْ تَرَكْنَا ذَلِكَ أَتْبَاعًا لِلْأَثَرِ فِي ذَلِكَ. قَالَ أَبُو عَمْرٍ: تَرَكَ الْقِيَاسَ لضعيف الأثر غير جائز؛ لِأَنَّ الضَّعِيفَ لَا يُوجِبُ حُكْمًا.

التاسعة — واختلف في قطع يد من سرق المال من الذي سرقه؛ فقال علماءنا: يُقَطَّعُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَقَطَّعُ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مِنْ ضَرَمَالِكَ وَمِنْ غَيْرِ حِرْزٍ. وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: حُرْمَةُ الْمَالِكِ عَلَيْهِ بَاقِيَةٌ لَمْ تَنْقَطِعْ عَنْهُ، وَبَدَّ السَّارِقُ كَلَابِدَ، كَالْفَنَاصِبِ لَوْ سَرَقَ مِنْهُ الْمَالُ الْمَنْصُوبُ قُطِعَ؛ فَإِنْ قِيلَ: اجْعَلُوا حِرْزَهُ كَلَابِرْزٍ؛ قُلْنَا: الْحِرْزُ قَائِمٌ وَالْمَلِكُ قَائِمٌ وَلَمْ يَطْلُ الْمَلِكُ فِيهِ يَقُولُوا لَنَا أَبْطَلُوا الْحِرْزَ.

العاشرة — واختلفوا إذا كرر السرقة بعد القطع في العين المسروقة؛ فقال الأكثر: يُقَطَّعُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَقَطَّعُ عَلَيْهِ. وَعَمُّومُ الْقُرْآنِ يُوجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعَ، وَهُوَ يَرِدُ قَوْلُهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ أَيْضًا فِي السَّارِقِ يَمْلِكُ الشَّيْءَ الْمَسْرُوقَ بِشَرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ قَبْلَ الْقَطْعِ: فَإِنَّهُ لَا يُقَطَّعُ، وَاللهُ تَعَالَى يَقُولُ: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» فَإِذَا وَجِبَ الْقَطْعُ حَقًّا فَهَ تَعَالَى لَمْ يَسْقِطْهُ شَيْءٌ.

الحادية عشرة — قَرَأَ الْجُمْهُورُ «وَالسَّارِقُ» بِالرَّضِ. قَالَ سَبِيوِيَّةُ: الْمَعْنَى وَفِيهَا فُرْضَ عَلَيْكَ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ. وَقِيلَ: الرِّضُ فِيهِمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ «فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا». وَلَيْسَ الْقَصْدُ إِلَى مَعْنَى إِذْ لَوْ قَصِدَ مَعْنَى لَوْ جَبَ النَّصْبُ؛ نَقُولُ: زَيْدًا أَضْرِبْهُ؛ بَلْ هُوَ كَقَوْلِكَ: مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعْ يَدَهُ. قَالَ الزَّجَلَجُ: وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمُخْتَارُ. وَقُرِئَ «وَالسَّارِقُ» بِالنَّصْبِ فِيهِمَا عَلَى تَقْدِيرِ اقْطَعُوا السَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ؛ وَهُوَ اخْتِيَارُ سَبِيوِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بِالْأَمْرِ أَوَّلُ؛ قَالَ سَبِيوِيَّةُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: الْوَجْهَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ النَّصْبُ؛ كَمَا نَقُولُ: زَيْدًا أَضْرِبْهُ؛ وَلَكِنْ

العامة أبت إلا الرغ ، بمعنى عامة القراء وجملهم ، فأنزل سيويه النوع السارق منزلة الشخص  
 المين . وقرا ابن مسعود «وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمْ» وهو يقوى قراءة الجماعة .  
 والسرقة والسرقة بكسر الراء فيها هو اسم الشيء المسروق ، والمصدر من سرق يسرق سرقا  
 يفتح الراء . قاله الجوهري . وأصل هذا اللفظ إنما هو أخذ الشيء في خفية من الأعين ، ومنه  
 أسرق السمع ، وسارقه النظر . قال ابن عرفة : السارق عند العرب هو من جاء مستترا إلى  
 حرز فأخذ منه ما ليس له ، فإن أخذ من ظاهر فهو غل يس وغل يس وغل يس وغل يس (١)  
 فإن تمتع بما في يده فهو غاصب . (٢)

قلت : وفي الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «وأساء السرقة الذي يسرق صلاته»  
 قالوا : وكيف يسرق صلاته ؟ قال : «لا يتم ركوعها ولا سجودها» نجره الموطأ وغيره ،  
 فمما سارقا وإن كان ليس سارقا من حيث [هو] موضع الاشتقاق ، فإنه ليس فيه مسارقة  
 الأعين غالبا .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ( فَاقْطَعُوا ) القطع معناه الإبادة والإزالة ، ولا يجب  
 إلا يجمع أوصاف تعتبر في السارق وفي الشيء المسروق ، وفي الموضع المسروق منه ، وفي صفته .  
 فأما ما يعتبر في السارق فخمسة أوصاف ؛ وهي البلوغ والعقل ، وأن يكون غير مالك  
 للمسروق منه ، وألا يكون له عليه ولاية ، فلا يقطع العبد إن سرق من مال سيده ، وكذلك  
 السيد إن أخذ مال عبده لا يقطع بحال ؛ لأن العبد وماله لسيده . ولم يقطع أحد بأخذ مال  
 عبده لأنه أخذ لماله ، وسقط قطع العبد بإجماع الصحابة ويقول الخليفة : غلامكم سرق  
 متاعكم . وذكر الدارقطني عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ليس على  
 العبد الآبق إذا سرق قطع ولا على الذي» قال : لم يرفع غير فهد بن سليمان ، والصواب [أنه] (٣)  
 موقوف . وذكر ابن ماجة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا سرق

(١) المعتز الذي يسرق حرمة الجبل . (٢) من ع . (٣) من ج . (٤) الخليفة عمر  
 ابن الخطاب رضي الله عنه — والسارق كان غلاما لعبد الله بن عمرو الحضرمي سرق امرأة لامرأته ثمنها ستون درهما .  
 (٥) من ك .

العبد فيصحه ولو بَشَّ<sup>(١)</sup> أخرجه من أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة عن أبي حنيفة عن  
 صبر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال ابن عباس : وحدثنا جُبَارَةُ بْنُ الْمُثَنَّى حدثنا  
 هِجَاجُ بْنُ تَمِيمٍ عن مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ عَبْدًا مِنْ رِثْقِ الْغُبَسِ سَرَقَ مِنْ  
 الْغُبَسِ ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَقْطَعْهُ . وَقَالَ : " مَا لُ اقْتَرَفَ بَعْضُهُ بَعْضًا "   
 وَجُبَارَةُ بْنُ الْمُثَنَّى مَتْرُوكٌ ؛ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ . وَلَا قُطْعَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا بَجُونٍ . وَعَبَّ  
 عَلَى الَّذِي وَالْمَاهِدِ ، وَلِخُرْبِيٍّ إِذَا دَخَلَ بِلَامِنٍ . وَلَمَّا مَا يَتَبَرَّ فِي النَّهْرِ لِلْمَرْقُوقِ طَرِيقَةً  
 أَوْصَافٌ ؛ وَهِيَ التَّصَابُ وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِمَّا يُتَوَلَّى وَيُتَمَلَّكُ وَعَمَلٌ بِهِ ؛  
 وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُتَوَلَّى وَلَا يَعْمَلُ بِهِ كَالْخُرْبِيِّ وَالْخُرْبِيِّ فَلَا يَقْطَعُ فِيهِ بِإِتِّفَاقٍ حَاشَا لِلْمُحَرِّصِ  
 عِنْدَ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ ؛ وَقِيلَ : لَا تَقْطَعُ عَلَيْهِ ؛ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
 بِمَالٍ . وَقَالَ عَلَمَاتَانِ : هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْمَالِ ؛ وَلَمْ يَقْطَعْ السَّارِقُ فِي الْمَالِ لِعَبْدٍ ، وَلَمَّا قُطِعَ  
 لِعَتَاقِ النَّفْسِ بِهِ ، وَتَعَلَّقَهَا بِالْحُرِّ أَكْثَرُ مِنْ تَعَلُّقِهَا بِالْعَبْدِ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ وَلَا يَجُوزُ  
 بِهِ كَالْكَلْبِ الْمَأْنُونِ فِي اتِّخَاذِهِ وَلَحْمِهِ الضَّعِيفِ ، قَبْلَ ذَلِكَ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَبِي الْقَاسِمِ وَأَنْشَبَ  
 قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَلَا يَقْطَعُ سَارِقَ الْكَلْبِ ؛ وَقَالَ أَنْشَبَ : ذَلِكَ فِي الْمَنْبِيِّ عَنْ اتِّخَاذِهِ  
 فَأَمَّا الْمَأْنُونُ فِي اتِّخَاذِهِ فَيَقْطَعُ سَارِقَهُ . قَالَ : وَمَنْ سَرَقَ لَحْمَ أُخْيَةٍ أَوْ جِلْدَهَا قُطِعَ إِذَا كَانَ قِيعَةً  
 ذَلِكَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ . وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ قَالَ أَصْبَغُ : إِنْ سَرَقَ الْأُخْيَةَ قَبْلَ الذَّبْحِ قُطِعَ ، وَلَمَّا إِنْ  
 سَرَقَهَا بَعْدَ الذَّبْحِ فَلَا يَقْطَعُ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَجُوزُ اتِّخَاذُ أَصْلِهِ وَبَيْعُهُ ، فَنَصَنَعُ مِنْهُ حَلَا يَجُوزُ اسْتِغْلَالُهُ  
 كَالطَّبَّيْرِ وَالْمَلَاهِي مِنَ الزَّمَارِ وَالْعُودِ وَشَبْهِهِ مِنْ آلَاتِ اللَّهِ فَيَنْظُرُ ؛ فَإِنْ كَانَ يَبْقَى مِنْهَا بَعْدَ  
 فُسَادِ صَوْرِهَا وَإِذْخَابِ الْمَنْعَةِ الْمَقْصُودَةِ بِهَا رِبْعَ دِينَارٍ فَأَكْثَرُ قُطْعٌ . وَكَذَلِكَ الْحَكَمُ فِي أَوَانِي  
 الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ اسْتِغْلَالُهَا وَيُؤْمَرُ بِكُسْرِهَا فَإِنَّمَا يَوْزَمُ مَا فِيهَا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فُضَّةٍ  
 دُونَ صِنْتِهِ . وَكَذَلِكَ الصَّبِيبُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فُضَّةٍ ، وَالزَّيْتُ الْجَسَّاسُ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ عَلَى  
 نَجَاسَتِهِ نَصَابًا قُطِعَ فِيهِ . وَالْوَصْفُ الثَّلَاثُ ؛ أَلَا يَكُونَ لِلْسَّارِقِ فِيهِ مِلْكٌ ، كَنْ سَرَقَ مَا رَجَعَتْ

(١) النَّشْ : (يَنْشَعُ النَّوْءُ وَيَشْدِيدُ الشَّيْءُ) عَشْرُونَ دِرْهَمًا ؛ وَيَقْلَقُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ؛ فَتَرَدُّ الْحَقِيقَةُ

وَلَوْ بَنَصَفَ الْقِيَمَةِ .

أو ما استأجره، ولا شبهة ملك، على اختلاف بين علمائنا وغيرهم في مراعاة شبهة ملك كالذي يسرق من المنعم أو من بيت المال؛ لأن له فيه نصيباً. وروى عن علي رضي الله عنه أنه أتى برجل سرق مفقراً من الخمس فلم ير عليه قطعا وقال: له فيه نصيب. وعلى هذا مذهب الجماعة في بيت المال. وقيل: يجب عليه القطع تعلقا بعموم لفظ آية السرقة. وأن يكون مما تصح سرقة كالعبد الصغير والأعجمي الكبير؛ لأن ما لا تصح سرقة كالعبد الفصيح فإنه لا يقطع فيه. وأما ما يصير في الموضع المسروق منه فوصف واحد وهو الحرز كمثل ذلك الشيء المسروق. وبجمله القول فيه أن كل شيء له مكان معروف فكانه حرزه، وكل شيء معه حافظ لحفظه حرزه؛ فالبور والمنازل والحوانيت حرز لما فيها، غاب عنها أهلها أو حضروا، وكذلك بيت المال حرز لجماعة المسلمين، والسارق لا يستحق فيه شيئا، وإن كان قبل السرقة ممن يجوز أن يسطيه الإمام، وإنما يتعين حق كل مسلم بالعطية؛ ألا ترى أن الإمام قد يجوز أن يصرف جميع المال إلى وجه من وجوه المصالح ولا يفرقه في الناس، أو يفرقه في بلد دون بلد آخر، ويمنع منه قوما دون قوم؛ ففى التقدير أن هذا السارق من لاحق له فيه. وكذلك المشايخ لا تتخلو: إن تئمن بالقسمة؛ فهو ما ذكرناه في بيت المال؛ أو تئمن بنفس التناول لمن شهد الواقعة؛ فيجب أن يراعى قدر ما سرق، فإن كان فوق حقه قطع وإلا لم يقطع.

الرابعة عشرة - وظهور الدواب حرز لما حملت، وأقضية الحوانيت حرز لما وضع فيها في موقف البيع وإن لم يكن هناك حانوت، كان معه أهله أم لا؛ سرقت بليل أو نهاره وكذلك موقف الشاة في السوق مربوطة أو غير مربوطة، والدواب مل مرباطها محسزة، كان معها أهلها أم لا؛ فإن كانت الدابة بباب المسجد أو في السوق لم تكن محسزة إلا أن يكون معها حافظ، ومن ربطها بفنائنه أو اتخذ موضعا مربطاً لدوابه فإنه حرز لها. والسفينة حرز لما فيها وبسواء كانت سائبة أو مربوطة؛ فإن سرق السفينة ففهي كالدابة إن كانت سائبة فليست بمحسزة، وإن كان صاحبها ربطها في موضع وأرسلها فيه فربطها حرز؛

(١) الفخر (بكر الميم): زدد ينجح على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة. (٢) من ع.

(٣) كل الأصول لم تذكر الثالثة مشرة، إلا أنه تم سقط منها الخامسة عشرة.

وهكذا إن كان معها أحد حيناً كانت فهي محرزة ، كالداية بباب المسجد معها حافظ ، إلا أن يتركوا بالسفينة في سفرهم متلا فيرطوها فهو حرز لها كان صاحبها معها أم لا .

الخامسة عشرة - ولا خلاف أن الساكنين في دار واحدة كالفتادق التي يسكن كل رجل بيته على حدة ، يقطع من سرق منهم من بيت صاحبه إذا أخذ وقد خرج بسرقة إلى قاعة الدار ، وإن لم يدخل بها بيته ولا خرج بها من الدار . ولا خلاف في أنه لا يقطع من سرق منهم من قاعة الدار شيئا وإن أدخله بيته أو أخرجه من الدار ، لأن قاعته مباحة للجميع للبيع والشراء ، إلا أن تكون دابة في مربيطها أو ما يشبهها من المتاع .

السادسة عشرة - ولا يقطع الأبوان بسرقة مال ابنهما ؛ لقوله عليه السلام : " أنت وما لك لأبيك " . ويقطع في سرقة مالها ؛ لأنه لا شبهة له فيه . وقيل : لا يقطع ؛ وهو قول ابن وهب وأشبه ؛ لأن الابن ينسب في مال أبيه في العادة ، ألا ترى أن العبد لا يقطع في مال سيده فلأن لا يقطع ابنه في ماله أولى . واختلفوا في الجدة ؛ فقال مالك وابن القاسم ؛ لا يقطع . وقال أنسب : يقطع . وقول مالك أصح لأنه أب ؛ قال مالك : أحب إلى ألا يقطع الأجداد من قبل الأب والأم وإن لم يجب لهم نفقة . قال ابن القاسم وأنسب : ويقطع من سواهما من القرابات . قال ابن القاسم : ولا يقطع من سرق من جوع أصابه . وقال أبو حنيفة : لا قطع على أحد من ذوى المحارم مثل العمة والخالة والأخت وغيرهم ؛ وهو قول الثوري . وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحق : يقطع من سرق من هؤلاء . وقال أبو ثور : يقطع كل سارق سرق ما تقطع فيه اليد ؛ إلا أن يجمعوا على شيء فيسلم للإجماع [ والله أعلم <sup>(١)</sup> ] .

السابعة عشرة - واختلفوا في سارق المصحف ؛ فقال الشافعي وأبو يوسف وأبو ثور : يقطع إذا كانت قيمته ما تقطع فيه اليد ؛ وبه قال ابن القاسم . وقال الثمان : لا يقطع من سرق مصحفا . قال ابن المنذر : يقطع سارق المصحف . واختلفوا في الطرار <sup>(٢)</sup> بطر النفقة من الكتم ، فقالت طائفة : يقطع من طر من داخل الكتم أو من خارج ؛ وهو قول مالك

(١) في ك . (٢) الطرار : هو الذي يشق ك الزبل ويسل ما فيه ، من الطرو وهو قطع والحق .

والأوزاعي وأبي ثور ويعقوب . وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وإسحاق : إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر شئ فطرها فسرقتها لم يقطع ، وإن كانت مصرورة إلى داخل الكم فادخل يده فسرقتها قطع . وقال الحسن : يقطع . قال ابن المنذر : يقطع على أي جهة طُر .

الثامنة عشرة - واختلفوا في قطع اليد في السفر ، وإقامة الحدود في أرض الحرب ، فقال مالك والليث بن سعد : تقام الحدود في أرض الحرب ولا فرق بين دار الحرب والإسلام . وقال الأوزاعي : يقيم من غزا على جيش - وإن لم يكن أمير مصر من الأمصار - الحدود في عسكره غير القطع . وقال أبو حنيفة : إذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير فإنه لا يقيم الحدود في عسكره ، إلا أن يكون إمام مصر أو الشام أو العراق أو ما أشبهه يقيم الحدود في عسكره . استدل الأوزاعي ومن قال بقوله بحديث جُنادة بن أبي أمية قال : سمعت رسول الله ابن أُرطاة في البحر ، فأُتي بمارق يقال له مصدر قد سرق بُحْنِيَّةٌ<sup>(١)</sup> ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تقطع الأيدي في الغزو " ولولا ذلك لقطعت . بُسر هذا [ يقال ]<sup>(٢)</sup> وُلِدَ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت له أخبار سوء في جانب علي وأصحابه ، وهو الذي ذبح طفلين لعبد الله بن العباس ففقدت أمهما عقلا فهامت على وجهها ، فدعا عليه علي رضي الله عنه أن يبطل الله عمره ويذهب عقله ، فكان كذلك . قال يحيى ابن ميعين : كان بُسر بن أُرطاة رجلا سوء . استدل من قال بالقطع بموم القرآن ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى . وأولى ما يحتاج به لمن منع القطع في أرض الحرب والحدود : مخافة أن يلحق ذلك بالشرك . واهم .

التاسعة عشرة - فإذا قطعت اليد أو الرجل فإلى أين تقطع ؟ فقال الكافة : تقطع من الرضخ والرجل من المَفِصَل ، ويحسم الساق إذا قطع . وقال بعضهم : يقطع إلى المرفق . وقيل : إلى المَنْكَب ، لأن أسم اليد يتناول ذلك . وقال علي رضي الله عنه : تقطع الرجل من شطر القدم ويترك له العقب<sup>(٣)</sup> ، وبه قال أحمد وأبو ثور . قال ابن المنذر : وقد رويناه

(١) البُحْنِيَّة : الأفي من الجبال البخت ، وهي جبال طوال الأماق ، والقطة مصرية .

(٢) في التهذيب : وأسد الناقة « في السفر » . (٣) من جروح . (٤) كذا في الأصول . وفي التهذيب :

وأسد الناقة : قتل عبد الرحمن وثم ابن عبد الله بن العباس . (٥) العقب : مؤخر القدم .



عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقطع يدي رجل فقال : " أحسبها " وفي إسناده مقال ؛  
وأستحب ذلك جماعة منهم الشافعي وأبو ثور وغيرهما ، وهذا أحسن وهو أقرب إلى البره  
وأبعد من التلف .

الموفية عشرين - لا خلاف أن اليمنى هي التي تقطع أولاً ، ثم أختلقوا أن سرق ثانية ؛  
فقال مالك وأهل المدينة والشافعي وأبو ثور وغيرهم : تقطع رجله اليسرى ، ثم في الثالثة  
يده اليسرى ، ثم في الرابعة رجله اليمنى ، ثم إن سرق خامسة يعزّز ويحبس . وقال أبو صعب  
من علمائنا : يقتل بعد الرابعة ؛ واحتج بحديث نرحه النسائي عن الحارث بن حاطب أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص قال : " أقتلوه " فقالوا : يا رسول الله إنما سرق قال :  
[ " أقتلوه " <sup>(١)</sup> قالوا : يا رسول الله إنما سرق قال : " أقطعوا يده " قال : ثم سرق فقطعت رجله ،  
ثم سرق على عهد أبي بكر رضي الله عنه حتى قطعت قوائمه كلها ، ثم سرق أيضاً [ الخامسة <sup>(٢)</sup> ]  
فقال أبو بكر رضي الله عنه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال : " أقتلوه "  
ثم دفعه إلى فتية من قريش ليقتلوه ؛ منهم عبد الله بن الزبير وكان يحب الإمامة فقال : أشروني  
ملككم فأمروه عليهم ، فكان إذا ضرب ضربه حتى قتلوه . وبحديث جابر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم أمر بسارق في الخامسة فقال : " أقتلوه " قال جابر : فانطلقنا به فقتلناه ، ثم أجزأناه  
فرميناه في بئر ورمينا عليه الحجارة . رواه أبو داود ونرحه النسائي . وقال : هذا حديث متروك واحد  
رواه <sup>(٣)</sup> ليس بالقوي . ولا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً . قال ابن المنذر : ثبت عن أبي بكر  
وعمر [ رضي الله عنهما <sup>(٤)</sup> ] أنهما قطعا اليد بعد اليد والرجل بعد الرجل . وقيل : تقطع في الثانية  
رجله اليسرى ثم لا تقطع في غيرها ، ثم إذا عاد عزّز وحبس ؛ وروى عن علي بن أبي طالب  
وبه قال الزهري وحامد بن أبي سليمان وأحمد بن حنبل . قال الزهري : لم يبلغنا في السنة  
إلا قطع اليد والرجل . وقال عطاء : تقطع يده اليمنى خاصة ولا يعود عليه القطع : ذكره  
أبن العربي وقال : أما قول عطاء فإن الصحابة قالوا قبله خلافه .

(١) من ك ه ه ز . (٢) من ك ه ه ز . (٣) هو مصعب بن ثابت . (٤) السابق .

(٤) من ع .

الحادية والعشرون - وأختلفوا في الحاكم يأمر بقطع يد السارق البني فتقطع يساره  
تقال فتادة: قد أقيم عليه الحد ولا يزداد عليه ، وبه قال مالك : إذا أخطأ القاطع قطع شماله ،  
وبه قال أصحاب الرأي استحساناً . وقال أبو ثور : على الحزاز<sup>(١١)</sup> الدية لأنه أخطأ وتقطع يمينه  
إلا أن ينع بإجماع . قال ابن المنذر : ليس يخلو قطع يسار السارق من أحد معنيين ،  
إما أن يكون للقاطع عمد ذلك فعليه القود ، أو يكون أخطأ فدينه على عاقلة القاطع ، و قطع  
يمين السارق يجب ، ولا يجوز إزالة ما أوجب الله سبحانه بتعدي معتد أو خطأ مخطئ .  
وقال الثوري في الذي يقتص منه في يمينه فيقدم شماله فتقطع ، قال : تقطع يمينه أيضا .  
قال ابن المنذر : وهذا صحيح . وقالت طائفة : تقطع يمينه إذا برئ ، وذلك أنه هو ألتف  
يساره ، ولا شيء على القاطع في قول أصحاب الرأي ، وقياس قول الشافعي . وتقطع يمينه  
إذا برئت . وقال فتادة والشمسي : لا شيء على القاطع وحسبه ما قُطع منه .

الثانية والعشرون — وتعلق يد السارق في عنقه ، قال عبد الله بن محمّد بن سالت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه أمن السنة هو ؟ فقال : بئس رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق قطع يده ، ثم أمر بها فعلق في عنقه ، أخرجه الترمذى — وقال : حديث حسن غريب — وأبو داود والنسائى .

الثالثة والمشرون — إذا وجب جحد السرقة فقتل السارق رجلاً ؛ فقال مالك : يقتل  
ويدخل القطع فيه . وقال الشافعي : يقطع [ ويقتل <sup>(٢٣)</sup> ] ؛ لأنهما حقان لمستحقين فوجب أن  
يؤتى لكل واحد منهما حقه ، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى ، وهو اختيار ابن العربي .  
الرابعة والمشرون — قوله تعالى : ﴿ أَيْدِيَهُمَا ﴾ لما قال « أَيْدِيَهُمَا » ولم يقل يديهما  
تكم علماء اللسان <sup>(٢٤)</sup> في ذلك — قال ابن العربي : وتابعهم الفقهاء على ما ذكره حسن  
ظن بهم <sup>(٢٥)</sup> — فقال التحليل من أجمد والفزاء : كل شيء يوجد من خلق الإنسان إذا أضيف  
إلى اثنين جمع تقول : هشمتم وهوسهما وأشبمت بطونهما ، و « إِنَّ تَوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ »

(١) في ك، ح : الجزاء . (٢) في ج، ز، ك، هـ : إلا أن من من إجماع :

(٢) من ع • (٤) في ج، ع : البيان • (٥) زاد ابن العربي « من غير تحقيق لكلامهم » •

صَفَتْ قُلُوبَنَا» ولهذا قال : « فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » ولم يقل يديهما . والمراد فاقطعوا يميننا من هذا ويمينا من هذا . ويجوز في اللغة ؛ فاقطعوا يديهما وهو الأصل ؛ وقد قال الشاعر<sup>(١)</sup> :  
 يجمع بين اللغتين :

وَمَهْمَيْنِ قَسَدَيْنِ مَرَّتَيْنِ \* ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْتِينِ

وقيل : فُعل هذا لأنه لا يشكّل . وقال سيبويه : إذا كان مفردا قد يجمع إذا أردت به التثنية ، وحكى عن العرب ؛ وضعا رحالها . ويريد<sup>(٢)</sup> [ به ] رجل واحدهما ؛ قال ابن العربي : وهذا بناء على أن اليمين وحدها هي التي تقطع وليس كذلك ، بل تقطع الأيدي والأرجل ، فيعود قوله « أَيْدِيَهُمَا » إلى أربعة وهي جمع في الاثنين ، وهما تثنية فيأتي الكلام على فصاحته ، ولو قال : فاقطعوا أيديهم لكان وجهها ؛ لأن السارق والسارقة لم يرد بهما شخصين خاصة ، وإنما هما أسماء جلس يمان ما لا يحصى .

الخامسة والعشرون — قوله تعالى : ( جَزَاءُ بِمَا كَسَبَ ) مفعول من أجله ، وإن شئت كان مصدرا وكذا ( نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ) يقال : نكلت به إذا فلتت به ما يوجب أن ينكّل به ، عن ذلك العمل . ( وَاللَّهُ عَزِيزٌ ) لا ينال ( حَكِيمٌ ) فيما يفعله ؛ وقد تقدم .

السادسة والعشرون — قوله تعالى : ( قَنَ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ ) شرط ؛ وجوابه ( فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ) . ومعنى « مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ » من بعد السرقة ؛ فإن الله يتجاوز عنه . والقطع لا يسقط بالتوبة . وقال عطاء وجماعة : يسقط بالتوبة قبل القدرة على السارق . وقاله بعض الشافعية وعزاه إلى الشافعي قولا . وتعلقوا بقول الله تعالى : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » وذلك استثناء من الوجوب ، فوجب حمل جميع الحدود عليه . وقال علماءنا . هذا بعينه دليلنا ؛ لأن الله سبحانه وتعالى لما ذكر حد المحارب قال : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ » وعطف عليه حد السارق وقال فيه : « قَنَ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ » فلو كان مثله في الحكم ما غاير الحكم بينهما . قال ابن العربي : وبما معشر

(١) راجع ١٨٨ ص ١٨٨ . (٢) نابع ٥ ص ٧٣ . (٣) من ٥ .

(٤) كتاب الأصول ١ : فهو قول نالك إلى أربعة .

الشافعية سبحانه الله ! إن الدقائق الفقهية ، والحكم الشرعية ، التي تستنبطونها من غوامض المسائل ؟ ! ألم تروا إلى المحارب المستبد بنفسه ، المعتدى بسلاحه ، الذي يضطر الإمام معه إلى الإيحاء بالخيل والركاب كيف أسقط جزاءه بالتوبة استنزالا عن تلك الحالة ، كما فعل بالكافر في مغفرة جميع ما سلف استنلافا على الإسلام ؛ فاما السارق والزاني وهما في قبضة المسلمين ونحت حكم الإمام ، فما الذي يسقط عنهم حكم ما وجب عليهم ؟ ! أو كيف يجوز أن يقال : يقاس على المحارب وقد فوّت بينهما الحكمة والحالة ! هذا ما لا يليق بمنلكم بامعشر المحققين . وإذا ثبت أن الحد لا يسقط بالتوبة فالتوبة مقبولة والقطع كفارة له . « وَأَصْلَحَ » أي كما تاب عن السرقة تاب عن كل ذنب . وقيل : « وَأَصْلَحَ » أي ترك المعصية بالكليّة ، فاما من ترك السرقة بالزنى أو التهود بالتصريف فهذا ليس بنوبة ، وتوبة الله على العبد أن يوفقه للتوبة . وقيل : أن تغبل منه التوبة .

السابعة والعشرون - يقال : بدأ الله بالسارق في هذه الآية قبل السارقة ، وفي الزنى بالزانية قبل الزاني ما الحكمة في ذلك ؟ فالجواب أن يقال : لما كان حب المال على الرجال أغلب ، وشهوة الاستمتاع على النساء أغلب بدأ بهما في الموضعين ؛ هذا أحد الوجوه في المرأة على ما يأتي بيانه في سورة « النور » من البداية بها على الزاني إن شاء الله . ثم جعل الله حد السرقة قطع اليد لتناول المال ، ولم يجعل حد الزنى قطع الذكر مع موافقة الفاحشة به ثلاثة معان : أحدها - أن للسارق مثل يده التي قطعت فإن أترجربها أعتاض بالثانية <sup>(١)</sup> ، وليس للزاني مثل ذكره إذا قطع فلم يمتص بغيره لو أترجربقطعه . الثاني - أن الحد زجر للحدود وغيره ، وقطع اليد في السرقة ظاهر : وقطع الذكر في الزنى باطن . الثالث - أنه أن قطع الذكر فيه إبطال للنسل وليس في قطع اليد إبطاله . والله أعلم .

قوله تعالى : **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴿١﴾

(١) في ذلك : الفهية . (٢) راجع ج ١٢ ص ١٥٩ . (٣) في ذكره : الباقية .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآية . خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وغيره ، أى لا قرابة بين الله تعالى وبين أحد توجب المحابة حتى يقول قائل : نحن أبناء الله وأحباؤه ، والحدود تقام على كل من يقارف موجب الحد . وقيل : أى له أن يحكم بما يريد ؛ فلهذا فرق بين المحارب وبين السارق غير المحارب . وقد تقدم نظائر هذه الآية والكلام فيها فلا معنى لإعادتها والله الموفق . هذا ما يتعلق بآية السرفة من بعض أحكام السرفة . والله أعلم .

قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزُنَكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا بِإِيمَانٍ يَفْتَوِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمِعُوا لِلْكَذِبِ سَمْعًا لَمْ يُنصِتُوا لِقَوْلِهِمْ وَأُخْرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يَحْفَرُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَنْهَوْنَ عَنْ أَنْ تُرْفَعَ أَوْ ثَمَرًا فَخُذْوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتُوهُ فَاخْذُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْعًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا نِزْجٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾

فيه ثمان مسائل :

الأول — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزُنَكَ ﴾ الآية في سبب نزولها ثلاثة أقوال :  
 قيل : نزلت في بني قُرَيْظَةَ والنَّضِيرِ ؛ قَتَلَ قُرَظَى نَضِيرًا وَكَانَ بَنُو النَّضِيرِ إِذَا قَالُوا مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ لَمْ يُقِيدُوهُمْ ، وَإِنَّمَا يُعْطُونَهُمِ الذِّبْيَةَ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانَهُ ، فَحَاكُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمَ بِلَالِ السَّوِيَّةِ بَيْنَ الْقُرَظَى وَالنَّضِيرِ ، فَسَاءَ ذَلِكَ وَلَمْ يَقْبَلُوا . وقيل : إنها نزلت في شأن أبي لُبَابَةَ حِينَ أَرْسَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ نَفَاخَةً حِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنَّهُ الذَّبْحُ <sup>(١)</sup> . وقيل : إنها نزلت في زنى اليهوديين وقصة الزَّجَمِ ، وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ ، وَرَوَاهُ

(١) كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ حَصَادِهِمْ ، فَسَالُوهُ مَا الْأَمْرُ ؟ وَهَلْ تَنْزِلُ مِنَ الْحُكْمِ ؟ فَأَشَارَ إِلَيْكَ حَلْقُهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ الذَّبْحُ

الأنبياء مالك والبخاري ومسلم والترمذي وأبو داود . قال أبو داود عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم : " آتوني بأعلم رجلين منكم " فجاءوا بأبني صُورياً فشدهما الله تعالى " كيف تجدان أمر هذين في التوراة ؟ " قالوا : نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم وأوا ذكره في فرجها كالبرود في المكحلة رُجما . قال : " فما يمنعكما أن ترحوهما " قالوا : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل . فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاءوا فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمهما . وفي غير الصحيحين من الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : زنى رجل من أهل فدك ، فكتب أهل فدك إلى ناس من اليهود بالمدينة أن سلوا محمداً عن ذلك ، فإن أمركم بالجلد فخذوه ، وإن أمركم بالرجم فلا تأخذوه ؛ فسألوه فدعا بأبني صُورياً وكان عالمهم وكان أعور ؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أُنشدك الله كيف تجدون حد الزاني في كتابكم " فقال أبني صُورياً : فاما إذا نأشدني الله فإنا نجد في التوراة أن النظر زنية ، والأختناق زنية ، والقبلة زنية ، فإن شهد أربعة بأنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة فقد وجب الرجم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " هو ذاك " . وفي صحيح مسلم عن البراء بن عازب قال : مرُّ على النبي صلى الله عليه وسلم يهوديٌّ مُحَمَّماً مجلوداً ، فدعاهم فقال : " هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم " قالوا : نعم . فدعا رجلاً من علمائهم فقال : " أُنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم " قال : لا - ولولا أنك تشدني بهذا لم أخبرك - - - نجده الرجم ، ولكنه كثر في أشرافنا فكان إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أمنا عليه الحقة ، قلنا : تمالوا فلنجتمع على شيء ، فيقيم على الشريف والوضيع ، فجلدنا التَّحِيمَ والجلد مكان الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اللهم إني أول من أحيا أمرَكَ لَدَ أُمَاتِهِ " فأمر به فرجم ؛ فانزل الله تعالى « يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ » إلى قوله : « إِنَّ أَوْتَيْنِمْ هَذَا تَخَذُوهُ » يقول : آتوا محمداً ، فإن أمركم بالتَّحِيمِ

والجلد نغذوه، وإن أنتم بالرجم فاحذروا، فأنزل الله عز وجل : « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » ، هكذا في هذه الرواية « مرر على النبي صلى الله عليه وسلم » وفي حديث ابن عمر : « أتى يهودى ويهودية قد زنيا فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهودى ، قال : « ما تجدون في التوراة على من زنى » الحديث . وفي رواية : أن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة قد زنيا . وفي تخاب أبى داود من حديث ابن عمر قال : « أتى نفر من اليهود ، فدعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القف<sup>(١)</sup> فانهم في بيت المدراس فقالوا : يا أبا القاسم ، إن رجلا منا زنى بامرأة فأحكم بيننا . ولا تعارض في شيء من هذا كله ، وهى كلها قصة واحدة ، وقد ساقها أبو داود من حديث أبى هريرة سياقة حسنة فقال : زنى رجل من اليهود وامرأة ، فسال بعضهم لبعض : اذهبوا بنا إلى هذا النبي ، فإنه نبي يثبت بالتحقيقات ، فإن أتى بفتيا دون الترجم قبلناها واحتججنا بها عند الله ، وقلنا فتيا نبي من أنبيائك ، قال : فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد في أصحابه ، فقالوا : يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة منهم زنيا ؟ فلم يكلمهم النبي صلى الله عليه وسلم حتى أتى بيت مدراسهم ، فقام على الباب ، فقال : « أَتُسَدُّكُمْ بالله الذى أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى إذا أحصن » فقالوا : يُحْكَمُ وجهه وَيُجَبُّ وَيُجْلَد ، والتجبية أن يُعْمَل الزانيان على حمار وتُجَابَل أفتيهما ويُلَاف جهالة » قال : وسكت شاب منهم ، فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم سكت<sup>(٢)</sup> . لَقَدْ بِهِ النَّدَى . فقال : اللهم إذ تَسَدَّدْنَا فإنا نجد في التوراة الترجم . وساق الحديث إلى أن قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فأتى أحكم بما في التوراة » فأمر بهما فرجما .

(١) القف : لم يروا من أودية المدينة عليه مال لأهلها .

(٢) المدراس هو البيت الذى يدسون فيه ، ومضال ضرب في المكان . (السان) . ومدراس أيضا صاحبه

دراسته كتبهم .

(٣) لَقَدْ بِهِ النَّدَى : ألغ في سؤاله وأمره إياها .

الثانية - وللإصل من هذه الروايات أن اليهود حَكَّت النبي صلى الله عليه وسلم ،  
 حَكَّم عليهم بمقتضى ما في التوراة . واستند في ذلك إلى قول ابنِ صُورِيَا ، وأنه سمع شهادة اليهود  
 وعمل بها ، وأن الإسلام ليس شرطا في الإحصان . فهذه مسائل أربع . فإذا تراءف أهل الذمة إلى  
 الإمام ؛ فإن كان ماردوه ظالما كالقتل والعدوان والغصب حَكَّم بينهم ، ومنعهم منه بلا خلاف .  
 وأما إذا لم يكن كذلك فالإمام يغير في الحكم بينهم وتركه عند مالك والشافعي ، غير أن مالكا  
 دأى الإعراض [ عنهم ] <sup>(١)</sup> أولى ، فإن حَكَّم حَكَّم [ بينهم ] بحكم الإسلام . وقال الشافعي : لا يحكم  
 بينهم في الحدود . وقال أبو حنيفة : يحكم بينهم على كل حال ، وهو قول الزهري وعمر بن  
 عبد العزيز والحكم ، وروى عن ابن عباس وهو أحد قولي الشافعي ؛ لقوله تعالى : « وَأَنْ أَحْكَمَ  
 بَيْنَهُمْ يَمَا أَتَزَلَّ اللَّهُ » <sup>(٢)</sup> قلى ما يأتي بيانه [ بعد ] احتج مالك بقوله تعالى : « فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ  
 بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » <sup>(٣)</sup> وهى نص في التخيير . قال ابن القاسم : إذا جاء الأساقفة والزنايان  
 ظالماكم غير ؛ لأن إفضاء الحكم حق للأساقفة . والمخالف يقول : لا يلتفت إلى الأساقفة .  
 قال ابن العربي : وهو الأصح ؛ لأن مسلمين لو حَكَّما بينهما رجلا لنفذ ، ولم يُسترضا الحاكم .  
 قال الكاتيون بذلك أولى . وقال عيسى عن ابن القاسم : لم يكونوا أهل ذمة إنما كانوا أهل  
 حرب . قال ابن العربي : وهذا الذى قاله سيسى عنه إنما تزعم به لما رواه الطبري وفضره .  
 أن الزنايين كانوا من أهل خيبر أو قنك ، وكانوا حربا لرسول الله صلى الله عليه وسلم . واسم  
 المرأة الزانية بُسرة ، وكانوا بنتوا إلى يهود المدينة يقولون لم أسألوا محمدا عن هذا ، فإن أفتاكم  
 بغير الرجم نخذه [ منه ] واقبلوه ، وإن أفتاكم به فاحذروه ؛ الحديث . قال ابن العربي : وهذا  
 لو كان صحيحا لكان مجيئهم بالزنايين وسؤالهم عهدا وأمانا ؛ وإن لم يكن عهد وذمة ودار لكان له  
 حكم الكف عنهم والمعدل فيهم ؛ فلا حجة لرواية عيسى في هذا ؛ وعنه أخبر الله تعالى بقوله :  
 « تَسْمَاعُونَ لِلْكَذِيبِ تَتَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ » ولما حكوا النبي صلى الله عليه وسلم  
 نفذ الحكم عليهم ولم يكن لهم الرجوع ؛ فكل من حَكَّم رجلا في الدين وهى :

الثالثة - فاصله هذه الآية . قال مالك : إذا حَكَّم رجل رجلا فحكه ماض وإن رُفِعَ  
 إلى قاض أمضاء ، إلا أن يكون جورا بينا . وقال مَحْنُون : يُضيه إن رآه [ صوابا ] . قال

(١) من يهودهم - (٢) من عركه - (٣) من كركه - (٤) من يركه ودهوع - (٥) من عركه



ابن العربي : وذلك في الأموال والحقوق التي تختص بالطالب ، فاما الحدود فلا يحكم فيها إلا السلطان ؛ والضابط أن كل حق اختص به الخصمان جاز التحكيم فيه وفقد تحكيم الحكم فيه ؛ وتحقيقه أن التحكيم بين الناس إنما هو حظهم لاحق الحاكم تبداً أن الاستمرار على التحكيم تحريم لقاعدة الولاية ، ومؤد إلى تهاجر الناس كتهاجر الحمر<sup>(١)</sup> ، فلا بد من فاصل ؛ فأمر الشرع بنصب الوالي ليحكم قاعدة المخرج ؛ وأذن في التحكيم تخفيفاً عنه وعنهم في مشقة الترافع لنتم المصلحتان وتحصل الفائدة . وقال الشافعي وغيره : التحكيم جائز وإنما هو فئوى . وقال بعض العلماء : إنما كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم على اليهود بالرجم إقامة لحكم كتابهم ؛ لما حرموه وأخفوه وتركوا العمل به ؛ ألا ترى أنه قال : ” اللهم إني أول من أحيا أمره إذا ماتوه ” وإن ذلك كان حين قدم المدينة ، ولذلك استثبت ابن صورياً عن حكم التوراة وأستحكما على ذلك . وأقوال الكفار في الحدود وفي شهادتهم عليها غير مقبولة بالإجماع ؛ لكن فعل ذلك على طريق إلزامهم ما التزموه وعملوا به . وقد يمتثل أن يكون حصول طريق العلم بذلك الوحي ، أو ما ألقى الله في روعه من تصديق ابن صورياً فيما قلناه من ذلك لا قولها مجرداً ؛ فبين له [ النبي<sup>(٢)</sup> ] صلى الله عليه وسلم ، وأخبر بمشروعية الرجم ، وميدوه ذلك الوقت ؛ فيكون أفاد بما فعله إقامة حكم التوراة ، وبين أن ذلك حكم شريعته ، وأن التوراة حكم الله سبحانه ؛ لقوله تعالى : « إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَهْدِي بَنِي إِسْرَءِيلَ الَّذِينَ آمَنُوا » وهو من الأنبياء . وقد قال عنه أبو هريرة : ” فإني أحكم بما في التوراة ” والله أعلم .

الرابعة — والجمهور على رد شهادة الذمي ؛ لأنه ليس من أهلها فلا تقبل على مسلم ولا على كافر ؛ وقد قبل شهادتهم جماعة من التابعين وغيرهم إذا لم يوجد مسلم على ما يأتي بيانه آخر السورة . فإن قيل : فقد حكم بشهادتهم ورجم الزانين : فالجواب ؛ أنه إنما نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة والزمهم العمل به ، على نحو ما عملت به بنو إسرائيل إلزاماً للحجة عليهم ، وإظهاراً لتحريمهم وتغييرهم ، فكان منفذاً لا حاكماً<sup>(٣)</sup> . وهذا على التأويل الأول ؛ وعلى

(١) من ع . (٢) من ك ، ع . (٣) راجع ص ٨٨ ، ص ٢٤٩ من هذا الجزء .

(٤) ف : ع . في رجم . (٥) في ك : ع : من هذا الأحكامها .

ما ذكر من الاحتمال فيكون ذلك خاصا بتلك الواقعة ، إذ لم يسمع في المصدر الأول من قيل  
شهادتهم في مثل ذلك . والله أعلم .

الخامسة - قوله تعالى : ( لَا يَحْزَنَنَّ ) قرأ نافع بضم الباء وكسر الزاي ، والباقون ففتح  
الباء وضم الزاي . والحزن والحزن خلاف السرور ، وحزن الرجل بالكسر فهو حزين وحزين ،  
وأحزنه فيه وحزنه أيضا مثل أسلكه وسلّكه ، ومحزون بضم الحاء . قال البيهقي : حزنه لغة  
قريش ، وأحزنه لغة تميم ، وقد قرئ بهما . وأحزنّ وتحزن بمعنى . والمعنى في الآية تأنيس للنبي  
صلى الله عليه وسلم : أي لا يحزنك مسارعهم إلى الكفر ، فإن الله قد وعدك النصر عليهم .

السادسة - قوله تعالى : ( مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَنفُسِهِمْ ) وهم المنافقون  
( وَلَمْ يُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ) أي لم يضمروا في قلوبهم الإيمان كما نطقوا به ألسنتهم ( وَمِنَ الَّذِينَ  
هَادُوا ) يعني يهود المدينة ويكون هذا تمام الكلام ، ثم ابتداء فقال : ( سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ )  
أي هم سماعون ، ومثله « طَوَّائِنٌ عَلَيْكُمْ » . وقيل الابتداء من قوله : ( وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا )  
أي ومن الذين هادوا قوم سماعون للكذب ، أي قابلون للكذب رؤسائهم من تحريف التوراة .  
وقيل : أي يسمعون كلامك يا محمد ليكذبوا عليك ، فكان فيهم من يحضر النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم يكذب عليه عند عامتهم ، ويقبح صورته في أعينهم ، وهو معنى قوله : ( سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ  
آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ) وكان في المنافقين من يفعل هذا . قال الفراء : ويعوز سماعين وطوائين ،  
كما قال : « مُطَوِّئِينَ أَيْمَانًا يُقْفَوُا » <sup>(١)</sup> وكما قال : « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ » <sup>(٢)</sup> ثم قال :  
« فَالْكَاذِبِينَ » <sup>(٣)</sup> « آخِذِينَ » . وقال سفيان بن عيينة : إن الله سبحانه ذكر الجاسوس في القرآن  
بقوله : « سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ » ولم يمرض النبي صلى الله عليه وسلم لم مع علمه  
بهم ، لأنه لم يكن حينئذ تغزرت الأحكام ولا تمكن الإسلام . وسيأتي حكم الجاسوس  
في « المنتحة » <sup>(٤)</sup> إن شاء الله تعالى .

السابعة - قوله تعالى : ( يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ مَوَاضِعِهِ ) أي يتأولونه على غير تأويله  
بعد أن فهموه عنك وعرفوا مواضعه التي أرادها الله عز وجل ، ومن أحكامه ، فقالوا ،

(١) راجع ج ١ ص ٣٠٦ - (٢) راجع ج ١ ص ١٤٥ - ٢٤٥  
(٣) راجع ج ١ ص ٦١ و ٣٥ - (٤) راجع ج ١ ص ٥٣

شرعه ترك الرجم ، وجعلهم بدل رجم المحصن جلد أربعين تقيراً لحكم الله عز وجل .  
 و « يُحَرِّقُونَ » في موضع الصفة لقوله « سَمَاعُونَ » وليس بحال من الضمير الذي في « يَأْتُونَكَ »  
 لأنهم إذا لم يأتوا لم يسموا ، والتحريف إنما هو ممن يشهد ويسمع فيحرف . والمحرّفون  
 من اليهود بعضهم لا كلّهم ، ولذلك كان حمل المعنى على « مِنَ الَّذِينَ هَادُوا » فريق سَمَاعُونَ  
 أشبه . ( يَقُولُونَ ) في موضع الحال من المضمر في « يُحَرِّقُونَ » . ( إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ )  
 أي إن أتاكم محمد صلى الله عليه وسلم بالجلد فاقبلوا وإلا فلا .

الثامنة — قوله تعالى : ( وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ ) أي ضلّاته في الدنيا وعقوبته  
 في الآخرة . ( فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً ) أي فلن تنفعه . ( أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ  
 يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ ) بيان منه عز وجل أنه قضى عليهم بالكفر . ودلت الآية على أن الضلال  
 بمشيئة الله تعالى ودأ على من قال خلاف ذلك على ما تقدّم ، أي لم يرد الله أن يطهر قلوبهم  
 من الطبع عليها والختم كما طهر قلوب المؤمنين ثواباً لهم . ( لَهُمْ فِي الدُّنْيَا نِزْوًى ) قيل : هو  
 فضيحتهم حين أنكروا الرجم ، ثم أحضرت التوراة فوجد فيها الرجم . وقيل : خزيهم في الدنيا  
 أخذ الجزية والنل . والله أعلم .

قوله تعالى : سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَلُونَ لِلْحَقِّ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ  
 بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ  
 فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . (١٧)  
 فيه مستثنان :

الأولى — قوله تعالى : ( سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ ) كرهه تأكيذا وتخييلاً ، وقد تقدّم .  
 الثانية — قوله تعالى : ( أَكْثَلُونَ لِلْحَقِّ ) على التكثير . والسُّخْتُ في اللغة أصله  
 الهلاك والشدّة ، قال الله تعالى : فَصَبَّحْتُمْ مَسْدَابَ<sup>(١٧)</sup> . وقال الفرزدق :

وَعَضُ زَمَانٍ يَابَنَ تَمْرَوَانَ لَمْ يَدْعُ . من المال إِلَّا مُسْحَقًا أَوْ مُجْلَفًا (٢٧)  
 كَذَا الرَوَايَةُ . أَوْ مُجْلَفٌ بِالْفِعْلِ عَطْفًا عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَى لَمْ يَدْعُ لَمْ يَبْقُ . وَيُقَالُ لَهَا قِيٌّ ؛  
 انْتَحَتْ أَيْ اسْتَصْلَحَ . وَثُمِّي الْمَالُ الْحَرَامُ مُتَحًا لِأَنَّهُ يَسْتَحُتِ الطَّاعَاتُ أَيْ يَنْهَبُهَا وَيَسْتَأْصِلُهَا .  
 وَقَالَ الْفَرَّازِيُّ : أَصْلُهُ كَلَبَ الْجَوْعَ ، يُقَالُ رَجُلٌ مَسْحُوتٌ الْمَعْدَةُ أَيْ أَكُولٌ ؛ فَكَانَ بِالْمُسْتَرْفِي  
 وَأَكَلَ الْحَرَامَ مِنَ الشَّرِّ إِلَى مَا يُعْطَى مِثْلَ الَّذِي بِالْمَسْحُوتِ الْمَعْدَةُ مِنَ النَّبَمِ . وَقِيلَ : ثُمِّي  
 الْحَرَامُ مُتَحًا لِأَنَّهُ يَسْتَحُتِ مَرْوَةَ الْإِنْسَانِ .

قلت : والقول الأول ؛ لأن بذهاب الدين تذهب المروءة ، ولا مروءة لمن لا دين له . قال ابن مسعود وغيره : السَّحْتُ الرِّشَاءُ . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : رشوة الحاكم من السَّحْتِ . وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " كُلُّ لَحْمٍ بَعَثَ بِالسَّحْتِ فَالتَّارَ أَوَّلِي بِهِ " قالوا : يا رسول الله وما السحت ؟ قال : " الرشوة في الحكم " . وعن ابن مسعود أيضا أنه قال : السحت أن يفضي الرجل لأخيه حاجة فبهدي إليه فيقبلها . وقال ابن خُوَزَيْمَةَ : من السَّحْتِ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِجَاهِهِ ، وذلك أَنْ يَكُونَ لَهُ جَاهٌ عِنْدَ السُّلْطَانِ فَيَسْأَلُهُ إِنْسَانٌ حَاجَةً فَلَا يَفْضِيهَا إِلَّا بِرِشْوَةٍ يَأْخُذُهَا . ولا خلاف بين السَّلفِ أَنَّ أَخْذَ الرِّشْوَةِ عَلَى إِطْلَاقِ عَقْدٍ أَوْ مَا لَا يَمْحُوزُ مُحْتَرَمٌ . وقال أبو حنيفة : إذا أَرْتَقَى الْحَاكِمُ أَنْزَلَ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ يَنْزَلْ ، وَبَطَلَ كُلُّ حَكْمٍ حَكَمَ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ .

قلت : وهذا لا يجوز أن يختلف فيه إن شاء الله ؛ لأن أخذ الرشوة منه فسق ، والتعاسي لا يجوز حكمه ، والله أعلم . وقال عليه الصلاة والسلام : " تعمن الله الرشوي والمرئسي " . وعن علي رضي الله عنه أنه قال : السحت الرشوة وحلوان الكامن والاعتجال في القضية . وروى عن وهب بن منبه أنه قيل له : الرشوة حرام في كل شيء ؟ فقال : لا ، إنما يكره من الرشوة أن ترشي لتمطي ما ليس لك ، لو تدفع حقا فكلوك ، فأما أن ترشي لتدفع عن دينك ودينك وحالك

(۱) دہشت : (۱۱ - ۱۲) - (۱۳ - ۱۴) - (۱۵ - ۱۶) - (۱۷ - ۱۸) - (۱۹ - ۲۰) - (۲۱ - ۲۲) - (۲۳ - ۲۴) - (۲۵ - ۲۶) - (۲۷ - ۲۸) - (۲۹ - ۳۰) - (۳۱ - ۳۲) - (۳۳ - ۳۴) - (۳۵ - ۳۶) - (۳۷ - ۳۸) - (۳۹ - ۴۰) - (۴۱ - ۴۲) - (۴۳ - ۴۴) - (۴۵ - ۴۶) - (۴۷ - ۴۸) - (۴۹ - ۵۰) - (۵۱ - ۵۲) - (۵۳ - ۵۴) - (۵۵ - ۵۶) - (۵۷ - ۵۸) - (۵۹ - ۶۰) - (۶۱ - ۶۲) - (۶۳ - ۶۴) - (۶۵ - ۶۶) - (۶۷ - ۶۸) - (۶۹ - ۷۰) - (۷۱ - ۷۲) - (۷۳ - ۷۴) - (۷۵ - ۷۶) - (۷۷ - ۷۸) - (۷۹ - ۸۰) - (۸۱ - ۸۲) - (۸۳ - ۸۴) - (۸۵ - ۸۶) - (۸۷ - ۸۸) - (۸۹ - ۹۰) - (۹۱ - ۹۲) - (۹۳ - ۹۴) - (۹۵ - ۹۶) - (۹۷ - ۹۸) - (۹۹ - ۱۰۰) - (۱۰۱ - ۱۰۲) - (۱۰۳ - ۱۰۴) - (۱۰۵ - ۱۰۶) - (۱۰۷ - ۱۰۸) - (۱۰۹ - ۱۱۰) - (۱۱۱ - ۱۱۲) - (۱۱۳ - ۱۱۴) - (۱۱۵ - ۱۱۶) - (۱۱۷ - ۱۱۸) - (۱۱۹ - ۱۲۰) - (۱۲۱ - ۱۲۲) - (۱۲۳ - ۱۲۴) - (۱۲۵ - ۱۲۶) - (۱۲۷ - ۱۲۸) - (۱۲۹ - ۱۳۰) - (۱۳۱ - ۱۳۲) - (۱۳۳ - ۱۳۴) - (۱۳۵ - ۱۳۶) - (۱۳۷ - ۱۳۸) - (۱۳۹ - ۱۴۰) - (۱۴۱ - ۱۴۲) - (۱۴۳ - ۱۴۴) - (۱۴۵ - ۱۴۶) - (۱۴۷ - ۱۴۸) - (۱۴۹ - ۱۵۰) - (۱۵۱ - ۱۵۲) - (۱۵۳ - ۱۵۴) - (۱۵۵ - ۱۵۶) - (۱۵۷ - ۱۵۸) - (۱۵۹ - ۱۶۰) - (۱۶۱ - ۱۶۲) - (۱۶۳ - ۱۶۴) - (۱۶۵ - ۱۶۶) - (۱۶۷ - ۱۶۸) - (۱۶۹ - ۱۷۰) - (۱۷۱ - ۱۷۲) - (۱۷۳ - ۱۷۴) - (۱۷۵ - ۱۷۶) - (۱۷۷ - ۱۷۸) - (۱۷۹ - ۱۸۰) - (۱۸۱ - ۱۸۲) - (۱۸۳ - ۱۸۴) - (۱۸۵ - ۱۸۶) - (۱۸۷ - ۱۸۸) - (۱۸۹ - ۱۹۰) - (۱۹۱ - ۱۹۲) - (۱۹۳ - ۱۹۴) - (۱۹۵ - ۱۹۶) - (۱۹۷ - ۱۹۸) - (۱۹۹ - ۲۰۰) - (۲۰۱ - ۲۰۲) - (۲۰۳ - ۲۰۴) - (۲۰۵ - ۲۰۶) - (۲۰۷ - ۲۰۸) - (۲۰۹ - ۲۱۰) - (۲۱۱ - ۲۱۲) - (۲۱۳ - ۲۱۴) - (۲۱۵ - ۲۱۶) - (۲۱۷ - ۲۱۸) - (۲۱۹ - ۲۲۰) - (۲۲۱ - ۲۲۲) - (۲۲۳ - ۲۲۴) - (۲۲۵ - ۲۲۶) - (۲۲۷ - ۲۲۸) - (۲۲۹ - ۲۳۰) - (۲۳۱ - ۲۳۲) - (۲۳۳ - ۲۳۴) - (۲۳۵ - ۲۳۶) - (۲۳۷ - ۲۳۸) - (۲۳۹ - ۲۴۰) - (۲۴۱ - ۲۴۲) - (۲۴۳ - ۲۴۴) - (۲۴۵ - ۲۴۶) - (۲۴۷ - ۲۴۸) - (۲۴۹ - ۲۵۰) - (۲۵۱ - ۲۵۲) - (۲۵۳ - ۲۵۴) - (۲۵۵ - ۲۵۶) - (۲۵۷ - ۲۵۸) - (۲۵۹ - ۲۶۰) - (۲۶۱ - ۲۶۲) - (۲۶۳ - ۲۶۴) - (۲۶۵ - ۲۶۶) - (۲۶۷ - ۲۶۸) - (۲۶۹ - ۲۷۰) - (۲۷۱ - ۲۷۲) - (۲۷۳ - ۲۷۴) - (۲۷۵ - ۲۷۶) - (۲۷۷ - ۲۷۸) - (۲۷۹ - ۲۸۰) - (۲۸۱ - ۲۸۲) - (۲۸۳ - ۲۸۴) - (۲۸۵ - ۲۸۶) - (۲۸۷ - ۲۸۸) - (۲۸۹ - ۲۹۰) - (۲۹۱ - ۲۹۲) - (۲۹۳ - ۲۹۴) - (۲۹۵ - ۲۹۶) - (۲۹۷ - ۲۹۸) - (۲۹۹ - ۳۰۰) - (۳۰۱ - ۳۰۲) - (۳۰۳ - ۳۰۴) - (۳۰۵ - ۳۰۶) - (۳۰۷ - ۳۰۸) - (۳۰۹ - ۳۱۰) - (۳۱۱ - ۳۱۲) - (۳۱۳ - ۳۱۴) - (۳۱۵ - ۳۱۶) - (۳۱۷ - ۳۱۸) - (۳۱۹ - ۳۲۰) - (۳۲۱ - ۳۲۲) - (۳۲۳ - ۳۲۴) - (۳۲۵ - ۳۲۶) - (۳۲۷ - ۳۲۸) - (۳۲۹ - ۳۳۰) - (۳۳۱ - ۳۳۲) - (۳۳۳ - ۳۳۴) - (۳۳۵ - ۳۳۶) - (۳۳۷ - ۳۳۸) - (۳۳۹ - ۳۴۰) - (۳۴۱ - ۳۴۲) - (۳۴۳ - ۳۴۴) - (۳۴۵ - ۳۴۶) - (۳۴۷ - ۳۴۸) - (۳۴۹ - ۳۵۰) - (۳۵۱ - ۳۵۲) - (۳۵۳ - ۳۵۴) - (۳۵۵ - ۳۵۶) - (۳۵۷ - ۳۵۸) - (۳۵۹ - ۳۶۰) - (۳۶۱ - ۳۶۲) - (۳۶۳ - ۳۶۴) - (۳۶۵ - ۳۶۶) - (۳۶۷ - ۳۶۸) - (۳۶۹ - ۳۷۰) - (۳۷۱ - ۳۷۲) - (۳۷۳ - ۳۷۴) - (۳۷۵ - ۳۷۶) - (۳۷۷ - ۳۷۸) - (۳۷۹ - ۳۸۰) - (۳۸۱ - ۳۸۲) - (۳۸۳ - ۳۸۴) - (۳۸۵ - ۳۸۶) - (۳۸۷ - ۳۸۸) - (۳۸۹ - ۳۹۰) - (۳۹۱ - ۳۹۲) - (۳۹۳ - ۳۹۴) - (۳۹۵ - ۳۹۶) - (۳۹۷ - ۳۹۸) - (۳۹۹ - ۴۰۰) - (۴۰۱ - ۴۰۲) - (۴۰۳ - ۴۰۴) - (۴۰۵ - ۴۰۶) - (۴۰۷ - ۴۰۸) - (۴۰۹ - ۴۱۰) - (۴۱۱ - ۴۱۲) - (۴۱۳ - ۴۱۴) - (۴۱۵ - ۴۱۶) - (۴۱۷ - ۴۱۸) - (۴۱۹ - ۴۲۰) - (۴۲۱ - ۴۲۲) - (۴۲۳ - ۴۲۴) - (۴۲۵ - ۴۲۶) - (۴۲۷ - ۴۲۸) - (۴۲۹ - ۴۳۰) - (۴۳۱ - ۴۳۲) - (۴۳۳ - ۴۳۴) - (۴۳۵ - ۴۳۶) - (۴۳۷ - ۴۳۸) - (۴۳۹ - ۴۴۰) - (۴۴۱ - ۴۴۲) - (۴۴۳ - ۴۴۴) - (۴۴۵ - ۴۴۶) - (۴۴۷ - ۴۴۸) - (۴۴۹ - ۴۵۰) - (۴۵۱ - ۴۵۲) - (۴۵۳ - ۴۵۴) - (۴۵۵ - ۴۵۶) - (۴۵۷ - ۴۵۸) - (۴۵۹ - ۴۶۰) - (۴۶۱ - ۴۶۲) - (۴۶۳ - ۴۶۴) - (۴۶۵ - ۴۶۶) - (۴۶۷ - ۴۶۸) - (۴۶۹ - ۴۷۰) - (۴۷۱ - ۴۷۲) - (۴۷۳ - ۴۷۴) - (۴۷۵ - ۴۷۶) - (۴۷۷ - ۴۷۸) - (۴۷۹ - ۴۸۰) - (۴۸۱ - ۴۸۲) - (۴۸۳ - ۴۸۴) - (۴۸۵ - ۴۸۶) - (۴۸۷ - ۴۸۸) - (۴۸۹ - ۴۹۰) - (۴۹۱ - ۴۹۲) - (۴۹۳ - ۴۹۴) - (۴۹۵ - ۴۹۶) - (۴۹۷ - ۴۹۸) - (۴۹۹ - ۵۰۰) - (۵۰۱ - ۵۰۲) - (۵۰۳ - ۵۰۴) - (۵۰۵ - ۵۰۶) - (۵۰۷ - ۵۰۸) - (۵۰۹ - ۵۱۰) - (۵۱۱ - ۵۱۲

(١٦) الملقب ، الذي يوثق به فيه . (١٧) مرابط على القلعة .

(١) في ج، ك، ح، ز: الاستبدال في المحبة.

فليس بحرام . قال أبو الليث السمرقندي المقيي : وبهذا نأخذ ؛ لا بأس بأن يدفع الرجل من نفسه وبأله بالرشوة . وهذا كما روى عن عبد الله بن مسعود أنه كان بالحشة قرشا دينارين وقال : إنما الإثم على القابض دون الدافع ؛ قال المهدوي : ومن جعل كسب الجحام ومن ذكر معه محنتا فعناه أنه يَسَحَّتْ مروءة أخذه .

قلت : الصحيح في كسب الجحام أنه طيب ، ومن أخذ طيبا لا تسقط مروءته ولا تحط مرتبته . وقد روى مالك عن حميد الطويل عن أنس أنه قال : احتج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بحجة أبو طيبة فأمر له [ رسول الله صلى الله عليه وسلم ] بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجهم ؛ قال ابن عبد البر : هذا يدل على أن كسب الجحام طيب ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجعل ثمننا ولا جعلا [ ولا ] عوضا لشيء من الباطل . وحديث أنس هذا نافع لما حرّمه النبي صلى الله عليه وسلم من نغن الدم ، ونافع لما كرهه من إجارة الجحام . وروى البخاري وأبو داود عن ابن عباس قال : احتج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الجحام أجره ، ولو كان محنتا لم يبطه . والصحّت والصحّت لفنان قرئ بهما ؛ قرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائي بصحتين ، والباقون بضم السين وحدها . وروى العباس بن الفضل عن خارجة بن مصعب عن نافع « أَكُلُوا لِّلصَّحْتِ » بفتح السين وإسكان الحاء وهذا مصدر من صحته ؛ يقال : أصحّت وصحّت بمعنى واحد . وقال الزجاج : صحته ذهب به قليلا قليلا .

قوله تعالى : ( فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ) هذا تخيير من الله تعالى ؛ ذكره القشيري ؛ وتقدم معاه أنهم كانوا أهل موادة لأهل ذمة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وادع اليهود . ولا يجب علينا الحكم بين الكفار إذا لم يكونوا أهل ذمة ، بل يجوز الحكم إن أردنا . فأما أهل الذمة فهل يجب علينا الحكم بينهم إذا تراضوا إليها ؟ قولان للشاشي ؛ وإن ارتبطت الخصومة بمسلم يجب الحكم . قال المهدوي : أجمع العلماء على أن على الحاكم أن يحكم بين المسلم والذمي . وأختلفوا في الذميين ؛ فذهب بعضهم إلى أن الآية محكمة وأن الحاكم غير ؛ وروى ذلك عن النخعي والشنقي وغيرهما ، وهو مذهبه مالك

والشافعي وغيرهما، سوى ما روى عن مالك في ترك إقامة الحدّ على أهل الكتاب في الزنى؛ فإنه إن زنى المسلم بالكتيبة حدّ ولا حدّ عليها، فإن كان الزانيان ذميين فلا حدّ عليهما؛ وهو مذهب أبي حنيفة وعبد بن الحسن وغيرهما. وقد روى عن أبي حنيفة أيضا أنه قال: «يجلّدان ولا يرحمان». وقال الشافعي وأبو يوسف وأبو ثور وغيرهم: عليهما الحدّ إن أتيا راضيين بمحكمنا. قال ابن خزيمة متناد: «ولا يرسل الإمام إليهم إذا استعدى بعضهم على بعض، ولا يُحضّر الخصم مجلسه إلا أن يكون فيما يتعلق بالمظالم التي ينتشر منها الفساد كالقتل ونهب المنازل وأشباه ذلك، فأما الديون والطلاق وسائر المعاملات فلا يحكم بينهم إلا بعد التراضي، والاختيار له ألا يحكم ويردّهم إلى حكمهم». فإن حكم بينهم حكم بحكم الإسلام. وأما إجبارهم على حكم المسلمين فيما ينتشر منه الفساد فليس على الفساد ما هدّاهم، وواجب قطع الفساد عنهم، منهم ومن غيرهم؛ لأنّ في ذلك حفظ أموالهم ودمائهم؛ ولعل في دينهم استباحة ذلك فينتشر منه الفساد بيّنا؛ ولذلك مناهم أن يبيعوا الخمر جهارا وأن يظهروا الزنى وغير ذلك من الفاذورات؛ لئلا يفسد جميع سفهاء المسلمين. وأما الحكم فيما يختص به دينهم من الطلاق والزنى وغيره فليس يلزمهم أن يتدينوا بديننا، وفي الحكم بينهم [بذلك] إضرار بحكامهم وتغيير ملتهم، وليس كذلك الديون والمعاملات؛ لأنّ فيها وجهان من المظالم وقطع الفساد. والله أعلم. وفي الآية قول ثان: وهو ما روى عن عمر بن عبد العزيز والنخعي أيضا أن التحجير المذكور في الآية منسوخ بقوله تعالى: «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ» وأن على الحاكم أن يحكم بينهم؛ وهو مذهب علماء الخراساني وأبي حنيفة وأصحابه وغيرهم. وروى عن عكرمة أنه قال: «فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ» فسختها آية أخرى «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ». وقال جلعده: لم ينسخ من «المائدة» إلا آيتان؛ قوله: «فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ» فسختها «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ»؛ وقوله: «لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ» فسختها «فَاتَّقُوا اللَّهَ كَرِهَتْ وَجَدُّوهُمْ». وقال الزهري: مضت السنة أن يرد أهل الكتاب في حقوقهم وسائرهم إلى أصل دينهم، إلا أن باتوا راضين في حكم الله فيحكم بينهم بكتاب الله. قال

السمرقندي : وهذا القول يوافق قول أبي حنيفة أنه لا يحكم بينهم ما لم يراضوا بحكنا .  
وقال النحاس في « النسخ والمنسوخ » له قوله تعالى : « فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » منسوخ ؛ لأنه إنما نزل أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة واليهود فيها يومئذ كثير ، وكان الأدعى لم والأصلح أن يردوا إلى أحكامهم ، فلبس قوى الإسلام أنزل الله عز وجل : « وَأِنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » . وقاله ابن عباس ومجاهد وعكرمة والزهرى وعمر ابن عبد العزيز والسدي ؛ وهو الصحيح من قول الشافعي ؛ قال في كتاب الجزية : ولا خيار له إذا تحاكموا إليه ؛ لقوله عز وجل : « حَتَّى يُطْعَمُوا الْخِزْيَاءَ عَنْ يَدِهِمْ صَاعِرُونَ » . قال النحاس : وهذا من أصح الاحتجاجات ؛ لأنه إذا كان معنى قوله : « وَهُمْ صَاعِرُونَ » أن تجرى عليهم أحكام المسلمين وجب ألا يردوا إلى أحكامهم ؛ فإذا وجب هذا فلاية منسوخة . وهو أيضا قول الكوفيين أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد ، لا اختلاف بينهم إذا تحاكم أهل الكتاب إلى الإمام أنه ليس له أن يعرض عنهم ، غير أن أبا حنيفة قال : إذا جاءت المرأة والزوج فعليه أن يحكم بينهما بالمدل ، وإن جاءت المرأة وحدها ولم يرش الزوج لم يحكم .

وقال الباقر : يحكم ؛ فثبت أن قول أكثر العلماء أن الآية منسوخة مع ثابت فيها من توقيف ابن عباس ؛ ولو لم يأت الحديث عن ابن عباس لكان النظر يوجب أنها منسوخة ؛ لأنهم قد أجمعوا أن أهل الكتاب إذا تحاكموا إلى الإمام فله أن ينظر بينهم ، وأنه إذا نظر بينهم مصيب عند الجماعة ، وألا يعرض عنهم فيكون عند بعض العلماء تاركا فرضا ، فاعلا ما لا يحل له ولا يسمع . قال النحاس : ولئن قال بإنها منسوخة من الكوفيين قول آخر ؛ منهم من يقول : هل الإمام إذا علم من أهل الكتاب حدا من حدود الله عز وجل أن يقيمه وإن لم يتحاكموا إليه ويحتج بأن قول الله عز وجل : « وَأِنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ » يشمل أمرين : أحدهما - وأن احكم بينهم إذا تحاكموا إليك . والآخر - وأن احكم بينهم وإن لم يتحاكموا إليك - إذا علمت ذلك منهم - قالوا : فوجدنا في كتاب الله تعالى وستة رسوله صلى الله عليه وسلم ما يوجب إقامة الحق عليهم وإن لم يتحاكموا إلينا ؛ فأما ما في كتاب الله فقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ . ولما ما في السنة غلبت البراءة من طائفة قال :  
 من على رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودى قد جُبلد ومُتم فقال : " أهكنا حد الزانى عندكم ؟"  
 فقالوا : نعم . فدعا رجلا من ملابهم فقال : " سألتك بالله أهكنا حد الزانى فيكم ؟ فقال :  
 لا . الحديث ، وقد تقدم . قال النحاس : فاحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بينهم  
 ولم يحاكموا إليه في هذا الحديث . فإن قال قائل : ففى حديث مالك من نافع عن ابن عمر أن  
 لليهود أنوا النبي صلى الله عليه وسلم ؛ قيل له : ليس فى حديث مالك أيضا أن للذين زنا وضيا  
 بالحكم وقد وجهما النبي صلى الله عليه وسلم . قال أبو عمر بن عبد البر : لو تدبر من أحجج  
 بحديث البراء لم يمتنع ؛ لأن فى نزج الحديث تفسير قوله عز وجل : « إِنْ أَتَيْتُمْ هَذَا عَفْوَءُ  
 فَإِنْ لَمْ تَتُوبُوا فَأَعْتَدُوا » يقول : إن أتاكم بالجسد والتخميم فغضوه ، وإن أتاكم بالرحم  
 فاحضروا ، دليل على أنهم حكموه . وذلك بين فى حديث ابن عمر وغيره . فإن قال قائل : ليس  
 فى حديث ابن عمر أن الزانيين حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا وضيا بحكمه . قيل له :  
 حد الزانى حق من حقوق الله تعالى على الحاكم إقامته . ومعلوم أن اليهود كان لهم حاكم يحكم  
 بينهم ، وهم عبودهم عليهم ، وهو الذى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . والله أعلم .  
 قوله تعالى : ( وَإِنْ حَكَتْ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ) روى النسائى عن ابن عباس قال  
 كان قُرْبَطَةٌ والنَّبْصِيرُ ، وكان النَّبْصِيرُ أشرف من قُرْبَطَةٍ ، وكان إذا قتل رجل من قُرْبَطَةٍ رجلا  
 من النَّبْصِيرِ قُتِلَ به ، وإذا قتل رجل من النَّبْصِيرِ رجلا من قُرْبَطَةٍ ودَى مائة وسقي من تمر ،  
 فلما بُعث رسول الله صلى الله عليه وسلم قُتِلَ رجل من النَّبْصِيرِ رجلا من قُرْبَطَةٍ فقالوا : ادفعوه  
 إلينا لنقتله ، فقالوا : بئنا وبينكم النبي صلى الله عليه وسلم فقتل : « وَإِنْ حَكَتْ فَاحْكُم بَيْنَهُم  
 بِالْقِسْطِ » النفس بالنفس ، ونزلت : « أَلْحِكْمَ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْنَؤُ » .

قوله تعالى : وَكَفَيْتُ بِحُكْمِكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوَدُّعُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ

قَمْ يَمْوَلِّونَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢﴾



قوله تعالى : ( وَكَفَّ بِمُحْكُمَاتِكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ) قال الحسن : هو الرجم .  
 وقال قتادة : هو القود . ويقال : هل يدل قوله تعالى : ( فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ) على أنه لم ينسخ ؟  
 الجواب - قال أبو علي : سم ، لأنه لو نسخ لم يطلق عليه بعد النسخ أنه حكم الله ، كما  
 لا يطلق أن حكم الله تحليل الخمر أو تحريم السبت . وقوله : ( وَمَا أَوْلَيْكَ يَا مُؤْمِنِينَ )  
 أى يحكمك أنه من عند الله . وقال أبو علي : إن من طلب غير حكم الله من حيث لم يرض به  
 فهو كافر ، وهذه حالة اليهود .

قوله تعالى : إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَهْدِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيْنِوْنَ وَالْأَخْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ  
 وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَحْشَوْا النَّاسَ وَآخِشُوا وَلَا تَشْتَرُوا بِغَابِنِي تَمَنَّا  
 قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾

قوله تعالى : ( إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ) . أى بيان وضيائه وتبريقه أن  
 محمدا صلى الله عليه وسلم حق . « هُدًى » فى موضع رفع بالابتداء « وَنُورٌ » عطف عليه .  
 ( يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ آمَنُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ) قبل : المراد بالبين محمد صلى الله عليه وسلم ،  
 وصبر عنه بلفظ الجمع . وقيل : كل من يثبت من بعد موسى بإقامة التوراة ، وأن اليهود قالت ،  
 إن الأنبياء كانوا يهودا . وقالت النصارى : كانوا نصارى ، فبين الله عز وجل كذبهم .  
 ومعنى ( آمَنُوا ) صدقوا بالتوراة من لدن موسى إلى [ زمان ] عيسى عليهما السلام وبينهما ألف  
 سب ، ويقال : أربعة آلاف . ويقال : أكثر من ذلك ، كانوا يحكون بما فى التوراة .  
 وقيل : معنى « آمَنُوا » خضعوا وانقادوا لأمر الله فيما يُشترط به . وقيل : أى يحكم  
 بها النبيون الذين هم على دين إبراهيم صلى الله عليه وسلم والمعنى واحد . ومعنى ( الَّذِينَ هَادُوا )  
 على الذين هادوا فاللام بمعنى « على » . وقيل : المعنى يحكم بها النبيون الذين آمنوا  
 للذين هادوا وطعيم ، لحذف « طعيم » . و « الَّذِينَ آمَنُوا » معنا لغت فيه معنى المصدق مثل

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . « هَادُوا » أى تَابُوا مِنَ الْكُفْرِ . وقيل : فيه تقديم وتأخير ؛  
 أى إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور للذين هادوا يحكم بها التيبون والربانيون والأخبار ؛ أى  
 ويحكم بها الربانيون وهم الذين يسوسون الناس بالسلم ويربونهم بصغارته قبل بكاره ؛ عن  
 ابن عباس وغيره . وقد تقدم فى آل عمران ، وقال أبو يزيد : الربانيون العلماء الحكماء والأخبار .  
 قال ابن عباس : هم الفقهاء . والخبر والخبر الرجل العالم وهو مأخوذ من التحجير وهو التحسين ،  
 فهم يحجرون العلم أى يبينونه ويزينونه ، وهو محجور فى صدورهم . قال مجاهد : الربانيون فوق  
 العلماء ، والألف واللام بالالف . قال الجوهري : والخبر والخبر واحد أخبار اليهود ، وبالكسر  
 أفصح : لأنه يجمع على أفعال دون الثعول ؛ قال الفراء : « وجبر بالكسر يقال ذلك للعالم .  
 وقال الثوري : سألت الفراء لم سمي الخبر جبرا ؟ فقال : يقال للعالم جبر وخبر فالمعنى ملأ جبر  
 ثم حنف كما قال : « وَأَنبِئَ الْقُرْيَةَ » أى أهل القرية . قال : فسألت الأصمعي فقال ليس  
 هذا بشئ ، وإنما سمي جبرا لتأثيره ، يقال : على أسنانه جبر أى صفة أو سواد . وقال أبو العباس :  
 سمي الخبر الذى يكتب به جبرا لأنه يعبر به أى يحقق به . وقال أبو عبيد : والذى هتدى  
 فى واحد الأخبار الخبر بالفتح ومعناه العالم بتعريف الكلام والملم وتخصيصه . قال : وهكذا يروى  
 المحدثون كلهم بالفتح ، والخبر الذى يكتب به وموضعه المحبرة بالكسر . والخبر أيضا الأثر والجمع  
 جُود ؛ عن يعقوب . ( « مِمَّا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ » ) أى استودعوا من علمه . والباء  
 متعلقة بـ « الرّبانيين والأخبار » كأنه قال : والعلماء بما استحفظوا . أو تكون متعلقة  
 بـ « يتحكم » أى يحكمون بما استحفظوا . ( « وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ » ) أى على الكتاب يأنه  
 من عند الله . ابن عباس : شهداء على حكم النبي صلى الله عليه وسلم أنه فى التوراة .  
 ( « فَلَا تَتَشَكَّرُوا النَّاسَ » ) أى فى إظهار صفة عبد صلى الله عليه وسلم ، وإظهار الرحمة  
 ( « وَأَخْشَوْنَ » ) أى فى كتمان ذلك ؛ فالخطاب لعلماء اليهود . وقد بدخل بالمعنى كل من كتم  
 حقا وجب عليه ولم يظهره . وتقدم معنى ( « وَلَا تَسْتَوُوا بِآيَاتِي تَمَثُّلًا » ) مشفوفة .

(١) راجع ١٧ ص ١٢٢ . (٢) فى القاموس راجع أخبار وصحة . (٣) راجع ١٧ ص ١١٠ .  
 (٤) راجع ١٧ ص ١٢٢ . (٥) راجع ١٧ ص ١١٠ .

قوله تعالى : ( وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ) و « الظالمون »  
و « الفاسقون » نزل كلها في الكفار؛ ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث البراء ، وقد  
نقمت . وعلى هذا المذهب . فاما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة . وقيل : فيه إختار ؛  
أى ومن لم يحكم بما أنزل الله ردّا للقرآن ، وجمدا لقول الرسول عليه الصلاة والسلام فهو كافر ؛  
قاله ابن عباس ومجاهد ، فالآية عامة على هذا . قال ابن مسعود والحسن : هى عامة فى كل  
من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار أى معتقدا ذلك ومستحلا له ؛ فاما من  
فعل ذلك وهو معتقد أنه راكم محرم فهو من فساق المسلمين ، وأمره إلى الله تعالى إن شاء  
عذبه ، وإن شاء غفر له . وقال ابن عباس فى رواية : ومن لم يحكم بما أنزل الله فقد فعل  
فعلا يضاهى أفعال الكفار . وقيل : أى ومن لم يحكم بجميع ما أنزل الله فهو كافر ؛ فاما من  
حكم بالتوحيد ولم يحكم ببعض الشرائع فلا يدخل فى هذه الآية ، والصحيح الأول ، إلا أن  
الشمى قال : هى فى اليهود خاصة ، وأختاره النحاس ؛ قال : ويدل على ذلك ثلاثة أشياء ؛  
منها أن اليهود قد ذكروا قبل هذا فى قوله : « الَّذِينَ هَادُوا » ؛ فساد الضمير عليهم ، ومنها  
أن مساق الكلام يدل على ذلك ؛ ألا ترى أن بعده « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ » فهذا الضمير لليهود  
بإجماع ؛ وأيضاً فإن اليهود هم الذين أنكروا الزعم والقصص . فإن قال قائل : « من » إذا  
كانت للجازاة فهى عامة إلا أن يقع دليل على تخصيصها ؟ قيل له : « من » هنا بمعنى الذى  
مع ما ذكرناه من الأدلة والتقدير : واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ؛  
فهذا من أحسن ما قيل فى هذا ؛ ويرى أن حذيفة سئل عن هذه الآيات أى فى بنى إسرائيل ؟  
قال : نعم هى فيهم ، وتسلكت سبيلهم حذو النعل بالنعل . وقيل : « الكافرون » المسلمين ،  
و « الظالمون » اليهود ، و « الفاسقون » للنصارى ؛ وهذا اختيار أبى بكر بن الصرى ،  
قال : لأنه ظاهر الآيات ، وهو اختيار ابن عباس وجابر بن زيد وأبى زائدة وأبى شبرمة  
والشمى أيضاً . قال طائوس وغيره : ليس بكفر ينقل عن الله ، ولكنه كفر دون كفر<sup>(١)</sup> .

(١) قال فى البحر : يبنى أن كفر المسلم ليس مثل كفر الكافر . قلت : هو كفر النسة عنه الإباحية .

وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله ، فهو تبديل له يوجب الكفر ؛ وإن حكم به هوى ومصلحة فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة في الغفران للذنين . قال القشيري : ومنهجه الطوارىخ أن من آرتنى وحكم بغير حكم الله فهو كافر ، وعزى هذا إلى الحسن والسدي . وقال الحسن أيضا : أخذ الله من وجل على الحكام ثلاثة أشياء : ألا يتبعوا الهوى ، وألا يخشوا الناس ويخشوه ، وألا يشتروا بآياتهم ثمنا قليلا .

قوله تعالى : وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَاللِّسَنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَرَّ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٤٥﴾

فيه ثلاثون مسألة :

الأولى — قوله تعالى : ( وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ) بين تعالى أنه سوى بين النفس والنفس في التوراة فقالوا ذلك ، فضلوا ؛ فكانت دية النضيرى أكثر ، وكان النضيرى لا يقتل بالقرطى ، ويقتل به القرطى فلما جاء الإسلام راجع بنو قريظة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، حكم بالأكسواء ؛ فقالت بنو النضير : قد حططت منا ؛ فتركت هذه الآية . و « كتبنا » بمعنى فرضنا ، وقد تقدم . وكان شرعهم القصاص أو العفو ، وما كان فيهم الدية ؛ كما تقدم في « البقرة » بيانه . وتعلق أبو حنيفة وغيره بهذه الآية فقال : يقتل المسلم بالذمى ؛ لأنه نفس بنفس ، وقد تقدم في « البقرة » بيان هذا . وقد روى أبو داود والترمذى والنسائى من على رضى الله عنه أنه سئل هل خصك رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ ؟ فقال : لا ، إلا ما فى هذا ، وأخرج كتابا من قراب سيفه وإذا فيه « المؤمنون تنكأوا بما ذموا وهم يد على من سولهم ولا يقتل مسلم بكافر ولا ذم عهد فى عهده » وأيضا فإن الآية إنما جاءت

لنرد على اليهود في المفاضلة بين القبائل، وأخضعهم من قبيلة رجل برجل، ومن قبيلة أخرى رجل برجلين. وقالت الشافعية: هذا خبر عن شرع من قبلنا، وشرع من قبلنا ليس شرعا لنا؛ وقد مضى في «البقرة» في الرد عليهم ما يكفي فأمله هناك. ووجه رابع — وهو أنه تعالى قال: «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» وكان ذلك مكتوبا على أهل التوراة وهم ملّة واحدة، ولم يكن لهم أهل ذمة كما للمسلمين أهل ذمة؛ لأن الجزية في غنيمة أمّاها الله على المؤمنين، ولم يعمل النبي لأحد قبل هذه الأمة، ولم يكن نبي فيها مضى ميعونا إلا إلى قومه؛ فأوجبت الآية الحكم على بني إسرائيل إذ كانت دماؤهم متكافئة؛ فهو مثل قول الواحد منا في دماء سوى المسلمين النفس بالنفس، إذ يسير إلى قوم معينين، ويقول: إن الحكم في هؤلاء أن النفس منهم بالنفس؛ فالذي يجب بحكم هذه الآية على أهل القرآن أن يقال لهم فيما بينهم — على هذا الوجه —: النفس بالنفس، وليس في كتاب الله ما يدل على أن النفس بالنفس مع اختلاف الملة.

الثانية — قال أصحاب الشافعي وأبو حنيفة: إذا جرح أو قطع الأذن أو اليد ثم قتل قُتل ذلك به؛ لأن الله تعالى قال: «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ» فيؤخذ منه ما أخذ، ويفعل به كما فعل. وقال علماؤنا: إن قصد به المثلّة قُتل به مثله، وإن كان ذلك في أثناء مضاربه ومدافعه قُتل بالسيف؛ وإنما قالوا ذلك في المثلّة يجب؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أعين العُربيين؛ حسبا تقدم بيانه في هذه السورة.

الثالثة — قوله تعالى: «وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ» قرأ نافع وعاصم والأعشى وحزرة بالنصب في جميعها على المطف، ويجوز تخفيف «أن» ورفع الكل بالإبتداء والمطف. وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وأبو جعفر بنصب الكل إلا الجروح. وكان الكسائي وأبو عبيد يقرآن «وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرْحُ» بالرفع فيها كلها. قال أبو عبيد: حدثنا حجاج عن هرون عن عباد بن كثير عن عقيل عن الزهري عن

(٢) في ج: أن النفس بالنفس بينهم.

(١) راجع ج ٢ ص ٢٤٤.

(٢) راجع ص ١٤٨ من هذا الجزء.

أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ  
وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ » . والرفع من ثلاث  
جهات ؛ بالابتداء والخبر ، وعلى المعنى على موضع « أَنَّ النَّفْسَ » ؛ لأن المعنى قلنا لهم :  
النفس بالنفس . والوجه الثالث - قاله الزجاج - يكون عطفا على المضمر في النفس ؛  
لأن الضمير في النفس في موضع رفع ؛ لأن التقدير أن النفس هي مأخوذة بالنفس ؛ فالأسماء  
مسطوفة على هي . قال ابن المنذر : ومن قرأ بالرفع جعل ذلك ابتداء كلام ، حكم في المسلمين ؛  
وهذا أصح القولين ، وذلك أنها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم « وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ » وكذا  
ما بعده . والخطاب للمسلمين أمروا بهذا . ومن خص الجروح بالرفع فعلى القطع مما قبلها  
والاستئناف بها ؛ كأن المسلمين أمروا بهذا خاصة وما قبله لم يواجهوا به .

الرابعة - هذه الآية تدل على جريان القصاص فيما ذكر وقد تعلق ابن شبرمة بعموم  
قوله : « وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ » على أن اليمنى تفقا باليسرى وكذلك على العكس ، وأجرى ذلك في اليد  
اليمنى واليسرى ، وقال : تؤخذ الثبينة بالضرس والضرس بالثبينة ؛ لعموم قوله تعالى : « وَالسِّنَّ  
بِالسِّنِّ » . والذين خالفوه وهم علماء الأمة قالوا : العين اليمنى هي المأخوذة باليمنى عند وجودها ،  
ولا يتجاوز ذلك إلى اليسرى مع الرضا ؛ وذلك بين لنا أن المراد بقوله : « وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ »  
استيفاء ما يماثله من الجانب ؛ فلا يجوز له أن يتمدى إلى غيره كما لا يتمدى من الرجل إلى اليد  
في الأحوال كلها ، وهذا لا ريب فيه .

الخامسة - وأجمع العلماء على أن العينين إذا أصيبتا خطأ ففيهما الذبية ، وفي العين  
الواحدة نصف الذبية ، وفي عين الأعور إذا فُتقت الذبية كاملة ؛ روى ذلك عن عمرو وعثمان ،  
وبه قال عبد الملك بن مروان والزهري وقتادة ومالك والليث بن سعد وأحمد وإسحق .  
وقيل : نصف الذبية ؛ روى [ ذلك ] عن عبد الله بن المغفل ومسروق والنخعي ؛ وبه قال الثوري .

(١) في البحر : يخفف أن - الخ ، ثم قال : يحتل أن وجهين أحدهما أن تكون مصدرية - الخ .

(٢) أي بيان حكم جديد في المسلمين . كما في « روح المعاني » . (٣) كما في الأصول وصوابه ؛  
الأمع الرضا - كما في البحر . (٤) من حركه .

والشافى والنهاني . قال ابن المنذر : وبه تقول ؛ لأن في الحديث " في العينين الذية " ومعقول  
لأن كان كذلك أن في إحداهما نصف الذية . قال ابن العربي : وهو القياس الظاهر ، ولكن  
علماء قالوا : إن منعة الأعور يبصره كمنعة السالم أو قريب من ذلك ، فوجب عليه مثل دية .  
السادسة — واختلفوا في الأعور يفتأ من صحيح ؛ فروى عن عمر وعثمان وعمل أنه  
لا قود عليه ، وعليه الذية كاملة ؛ وبه قال عطاء وسعيد بن المسيب وأحمد بن حنبل . وقال  
مالك : إن شاء انقص قتركة أعمى ، وإن شاء أخذ الذية كاملة ( دية عين الأعور )<sup>(١)</sup> . وقال  
الشافى : إن شاء انقص وإن شاء أخذ نصف الذية . وقال الشافى وأبو حنيفة والثوري ،  
عليه القصاص ، وروى ذلك عن علي أيضاً ؛ وهو قول مسروق وابن سيرين وابن تمقل ،  
وأختره ابن المنذر وابن العربي ؛ لأن الله تعالى قال : « والعين بالعين » وجعل النبي صلى  
الله عليه وسلم في العينين الذية ؛ ففى العين نصف الذية ، والقصاص بين صحيح العين والأعور  
كهيته بين سائر الناس . ومتعلق أحمد بن حنبل أن في القصاص منه أخذ جميع البصر يعضه  
وذلك ليس بمساواة ، وبما روى عن عمر وعثمان وعمل في ذلك . ومثلك مالك أن الأكلة  
لما تمارضت خير المحنى عليه . قال ابن العربي : والأخذ بمصوم القرآن أولى ؛ فإنه أسلم  
عند الله تعالى .

السابعة — واختلفوا في عين الأعور التي لا يبصر بها ؛ فروى عن زيد بن ثابت أنه  
قال : فيها مائة دينار . وعن عمر بن الخطاب أنه قال : فيها ثلث ديتها ؛ وبه قال إسحق . وقال  
بجاءد : فيها نصف ديتها . وقال مسروق والزهري ومالك والشافى وأبو ثور والنهاني ،  
فيها حكومة ؛ قال ابن المنذر : وبه تقول لأنه الأقل مما قيل .

الثامنة — وفي إبطال البصر من العينين مع بقاء الحدين كمال الذية ، ويستوى فيه  
الأعمش والأخفش . وفي إبطاله من إحداها مع بقائها للنصف . قال ابن المنذر وأحسن

(١) كذا في الأصول إلا ع : دية غير الأعور . وهو الوجه . (٢) العشى (حركة) : ضعف البصر  
مع سيلان الدمع في أكثر الأوقات . (٣) انقش (حركة) : ضعف في البصر خفة وخفق في العين ، أو ضاع  
في البصيرة بلا دمع ، أو أن يبصر بالليل دون النهار ، وفي بعض نسخ دون صحو .

ما قيل في ذلك ما قاله علي بن أبي طالب : أنه أمر بعينه الصحيحة فخطيت وأعطى رجل بيضة فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى نظره ، ثم أمر بخط عند ذلك ، ثم أمر بعينه الأخرى فخطت وفتحت الصحيحة ، وأعطى رجل بيضة فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى نظره ثم خط عند ذلك ، ثم أمر به فحُذِلَ إلى مكان آخر فضل به مثل ذلك فوجده سواء ، فأعطى ما نقص من بصره من مال الآخر ، وهذا على مذهب الشافعي ، وهو قول ملنا ، وهي :

التاسعة - ولا خلاف بين أهل العلم على أن لا قود في بعض البصر ، إذ غير ممكن الوصول إليه . وكيفية القود في العين أن تُحْمَى مرآة ثم توضع على العين الأخرى فُتَنَ ، ثم تُقَرَّبُ المرأة من عينه حتى يسيل إنسانها ، روى عن علي رضي الله عنه ، ذكره المهدوي . وأبو العربي . واختلف في جَفْنِ العين ، فقال زيد بن ثابت : فيه ربح الدية ، وهو قول الشعبي والحسن وقادة وأبي هاشم والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وروى عن الشعبي أنه قال : في الحفن الأعلى ثلث الدية وفي الحفن الأسفل ثلثا الدية ، وبه قال مالك .

السادسة - قوله تعالى : ( وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ ) جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " وفي الأنف إذا أُوعِبَ جَدْعًا <sup>(١)</sup> الدية " . قال ابن المنذر : وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على القول به ، والقصاص من الأنف إذا كانت الجناية عمدا كالقصاص من سائر الأعضاء على كتاب الله تعالى . واختلفوا في كسر الأنف ، فكان مالك يرى في العمد منه للقود ، وفي الخطأ الاجتهاد . وروى ابن نافع أنه لا دية للأنف حتى يستأصله من أصله . قال أبو إسحق التوماني : وهذا شاذ ، والمعروف الأول . وإذا فرغنا من المعروف فبق بعض المارين من الدية بحسبه من المارين . قال ابن المنذر : وما قطع من الأنف فبحسبه ، روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والشعبي ، وبه قال الشافعي . قال أبو عمر : واختلفوا في المارين إذا قُطِعَ ولم يستأصل الأنف ، فذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم إلى أن في ذلك الدية كاملة ، ثم إن قُطِعَ منه شيء بعد ذلك ففيه

(١) سقط أبو هاشم من ك و ح ، وهو الزمان من القرآن الثوري . وفي ج : ابن هاشم .

(٢) أي استأصل منه .



حكومة . قال مالك : الذى فيه الذية من الأنف أن يقطع المارن ؛ وهو دون العظم . قاله  
 ابن القاسم : وسواء قُطِع المارن من العظم أو استؤصل الأنف من العظم من تحت المينين  
 إنما فيه الذية ؛ كالحشفة فيها الذية : وفى استئصال الذكر الذية

الحادية عشرة — قال ابن القاسم : وإذا حُرِم الأنف أو كُسر فبرئ على عَم ففيه  
 الاجتهاد ، وليس فيه ذية معلومة . وإن برئ على غير عَم فلا شيء فيه . قال : وليس الأنف  
 إذا حُرِم فبرئ على غير عَم كاللوصحة تبرأ على غير عَم فيكون فيها ديتها ؛ لأن تلك جاءت بها  
 السنة ، وليس فى حرم الأنف أثر . قال : والأنف عظم منفرد ليس فيه موصحة . وافق مالك  
 والشافعى وأصحابهما على أن لا جائفة فيه ، ولا جائفة عندهم إلا فيما كان فى الجوف . والمارن  
 ما لآن من الأنف ؛ وكذلك قال الحليل وغيره . قال أبو عمر : وأظن روثته مارنه ، وأرنبته  
 مرقفه . وقد قيل : الأرنبه والرؤنة والرقعة طَرْف الأنف . والذى عليه الفقهاء مالك والشافعى  
 والكوفيون ومن تبعهم ، فى الشئ إذا نقص أو فُقد حكومة .

الثانية عشرة — قوله تعالى : ( وَالْأَذُنُ بِالْأَذُنِ ) قال علماؤنا رحمة الله عليهم فى الذى  
 يقطع أذن رجل : عليه حكومة ، وإنما تكون عليه الذية فى السمع ؛ ويقاس فى نقصانه كما  
 يقاس فى البصر . وفى إبطاله من إحداهما نصف الذية ولو لم يكن يسمع إلا بها ، بخلافه  
 العين الموراء فيها الذية كاملة ؛ على ما تقدم . وقال أشهب : إن كان السمع إذا سئل عنه  
 قيل إن أحد السمعين يسمع ما يسمع السمعان فهو عندى كالبصر ، وإذا شك فى السمع  
 حُرِب بأن يصاح به من مواضع عدة ، يقاس ذلك ؛ فإن تساوت أو تقاربت أعطى بقدر  
 ما ذهب من سمعه ويخلف على ذلك . قال أشهب : ويحسب له ذلك على سبع وسط من  
 الرجال مثله ؛ فإن أخبر فاختلف قوله لم يكن له شيء . وقال عيسى بن دينار : إذا اختلف  
 قوله عَقِل له الأقل مع يمينه .

(١) العَم ، الجبر على غير استواء . (٢) الموصحة : هى التى بلغت العظم فأدخلت معه ، ويقال : هى التى

تختلج إلى بين اللحم والعظم أو تشقها حتى يبدو وضع العظم .

الثالثة عشرة - قوله تعالى : (وَالسَّنَّ يَلْسَنَ) قال ابن المنذر : وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أقاد من سن وقال : " كتاب الله القصاص " . وجاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " في السن خمس من الإبل " . قال ابن المنذر : فظاهر هذا الحديث قول : لا فضل للثنايا منها على الأنبياء والأضراس والرباعيات ؛ لدخولها كلها في ظاهر الحديث ؛ وبه يقول الأكثر من أهل العلم . ومن قال بظاهر الحديث ولم يفضل ثبثا منها على شيء ، صرورة بن الزبير وطاوس والزهرى وقتادة ومالك والثوري والشافعي واحد وإسحق والنعمان وأبن الحسن ، وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وأبن عباس ومعاوية . وفيه قول ثان - رويناه عن عمر بن الخطاب أنه قضى فيها أقل من الفم بخمس فرائض خميس فرائض ، وذلك خمسون دينارا ، قيمة كل فريضة عشرة دنانير . وفي الأضراس بغير بغير . وكان عطاء يقول : في السن والرباعيتين والثنائين خمس خمس ، وفيما بقي بغيران بغيران ، أهل الفم وأسفله سواء ، والأضراس سواء ؛ قال أبو عمر : أما ما رواه مالك في موطنه عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر قضى في الأضراس بغير بغير فإن المعنى في ذلك أن الأضراس عشرون ضرسا ، والأضنان اثنا عشر سنًا ؛ أربع ثنايا وأربع رباعيات وأربع أنبياء ؛ فلي قول عمر تصير الذية ثمانين بغيرا ؛ في الأضنان خمسة خمسة ، وفي الأضراس بغير بغير . وعلى قول معاوية في الأضراس والأضنان خمسة أربعة خمسة أربعة ؛ تصير الذية ستين ومائة بغير . وعلى قول سعيد بن المسيب بغيرين بغيرين في الأضراس وهي عشرون ضرسا ؛ يجب لها أربعون . وفي الأضنان خمسة أربعة خمسة أربعة فذلك ستون ، وهي ثمة المائة بغير ، وهي الذية كاملة من الإبل . والاختلاف بينهم إنما هو في الأضراس لا في الأضنان . قال أبو عمر : واختلاف العلماء من الصحابة والتابعين في ذيات الأضنان وتفضيل بعضها على بعض كثير جدا ، والحجة قائمة لما ذهب إليه الفقهاء مالك وأبو حنيفة والثوري ؛ بظاهر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " وفي السن خمس من الإبل "

والضرس من الأسنان . روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
 "الأصابع سواء والأسنان سواء اللثة والضرس سواء هذه وهذه سواء" وهذا نص أخرجه  
 أبو داود . وروى أبو داود أيضا عن ابن عباس قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أصابع الدين والرجلين سواء . قال أبو عمر : على هذه الآثار جماعة فقهاء الأمصار وجمهور  
 أهل العلم أن الأصابع في اللثة كلها سواء ، وأن الأسنان في اللثة كلها سواء ، الثنايا والأضراس  
 والأنياب لا يفصل شيء منها على شيء ، على ما في كتاب عمرو بن حزم . ذكر الثوري عن  
 أزهر بن عمار قال : اختصم إلى شرح رجلا ضرب أحدهما ثنية الآخر وأصاب الآخر  
 ضرسه فقال شرح : الثنية وبما لها والضرس ومنفعته من بطن قوم . قال أبو عمر : على هذا  
 العمل اليوم في جميع الأمصار . والله أعلم .

الرابعة عشرة — فإن ضرب سنه فاسودت ففيها ديتها كاملة عند مالك والليث بن سعد  
 وبه قال أبو حنيفة ، وروى عن زيد بن ثابت ، وهو قول سعيد بن المسيب والزهري  
 والحسن وابن سيرين وشرح . وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن فيها  
 ثلث ديتها ؛ وبه قال أحمد وإسحق . وقال الشافعي وأبو ثور : فيها حكومة . قال ابن العربي :  
 وهذا عندي خلاف يؤول إلى وفاق ؛ فإنه إن كان سوادها أذهب منفعتها وإنما بقيت صورتها  
 كاليد السلاء والمعين العمياء ، فلا خلاف في وجوب الدية ؛ ثم إن كان بقى من منفعتها شيء  
 أو جميعها لم يجب إلا بمقدار ما نقص من المنفعة حكومة ؛ وما روى عن عمر [رضي الله عنه<sup>(١)</sup>]  
 فيها ثلث ديتها لم يصح عنه سند ولا فقها .

الخامسة عشرة — واختلفوا في من الصبي يقطع قبل أن يتغير<sup>(٢)</sup> فكان مالك والشافعي  
 وأصحاب الرأي يقولون : إذا قُلت سن الصبي فبنت فلا شيء على الفاعل ، إلا أن مالكا  
 والشافعي قالوا : إذا بنت ناقصة الطول عن التي تقاربها أخذ له من أرشها بقدر نقصها .  
 وقالت طائفة : فيها حكومة ، وروى ذلك عن الشعبي ؛ وبه قال الثمان . قال ابن المنذر :

يُسْتَأْنَى بها إلى الوقت الذي يقول أهل المعرفة إنها لا تبث ، فإذا كان ذلك كان فيها قدرها تاماً؛ على ظاهر الحديث ، وإن نبث رذ الأرض . وأكثر من يُحَفَظ عنه من أهل السلم يقولون : يُسْتَأْنَى بها سنة ؛ روى ذلك عن عليّ وزيد وعمر بن عبد العزيز وشريح والنخعي<sup>(١)</sup> وقادة ومالك وأصحاب الرأي . ولم يجعل الشافعي لهذا مدة معلومة .

السادسة عشرة - إذا قُلِعَ سنّ الكبير فأخذ ديتها ثم نبث ؛ فقال مالك لا يرذ ما أخذ . وقال الكوفيون : يرذ إذا نبث . وللشافعي قولان : يرذ ولا يرذ ؛ لأن هذا نبات لم تجريه عادة ، ولا يثبت الحكم بالنذر ؛ هذا قول علمائنا . تمسك الكوفيون بأن عوضها قد نبث فيرد ؛ أصله سنّ الصغير . قال الشافعي : ولو جنى عليها جان آخر وقد نبث صحيحة كان فيها أرشها تاماً . قال ابن المنذر : هذا أصح القولين ؛ لأن كل واحد منهما قَالع سنّ ، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم في السنّ<sup>(٢)</sup> نحسا من الإبل .

السابعة عشرة - فلو قلع رجل سنّ رجل فردّها صاحبها فالتحمت فلا شيء فيها عندنا . وقال الشافعي : ليس له أن يرذها من قبل أنها نجسة ؛ وقاله ابن المسيّب وعطاء . ولورذها أعاد كل صلاة صلاحاً لأنها ميتة ؛ وكذلك لو قطعت أذنه فردّها بحجارة الدم فالتزقت مثله . وقال عطاء : يجره السلطان على قلعها لأنها ميتة الصقها . قال ابن العربي : وهذا غلط ، وقد جهل من خفي عليه أن ردّها وعودها بصورتها لا يوجب عودها بحكها ؛ لأن النجاسة كانت فيها للاقتصال ، وقد عادت متصلة ، وأحكام الشريعة ليست صفات للأعيان ، وإنما هي أحكام تعود إلى قول الله سبحانه فيها وإخباره عنها .

قلت : ما حكاه ابن العربي من عطاء خلاف ما حكاه ابن المنذر عنه ؛ قال ابن المنذر : وأختلفوا في السنّ تقلع قوداً ثم ترذ مكانها فتنبث ؛ فقال عطاء الخراساني وعطاء بن أبي رباح لا بأس بذلك . وقال الثوري وأحمد وإسحق : تقلع ؛ لأن القصاص للشين . وقال الشافعي : ليس له أن يرذها من قبل أنها نجسة ، ويجره السلطان على القلع .

(٢) ذع : نيا .

(١) ذع : لك : طا .

الثامنة عشرة — فلو كانت له سن زائدة فقلعت ففضها حكومة؛ وبه قال فقهاء الأمصار.  
وقال زيد بن ثابت: فيها ثلث الدية. قال ابن العربي: وليس في التقدير دليل، فالحكومة  
أعدل. قال ابن المنذر: ولا يصح ما روى عن زيد؛ وقد روى عن علي أنه قال: في السن  
إذا كبر بعضها أعطى صاحبها بحساب ما نقص منه؛ وهذا قول مالك والشافعي وغيرهما.  
قلت: وهنا انتهى ما نص الله عز وجل عليه من الأعضاء، ولم يذكر الشفتين  
واللسان وهي؛

التاسعة عشرة — فقال الجهمور: وفي الشفتين الدية؛ وفي كل واحدة منهما نصف الدية  
لا فضل للليا منهما على السفلى. وروى عن زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب والزهرى؛  
في الشفة العليا ثلث الدية، وفي الشفة السفلى ثلث الدية. وقال ابن المنذر: وبالقول الأول  
أقول؛ للحديث المرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "وفي الشفتين الدية"  
ولأن في الدين الدية ومناقمهما مختلفة. وما قطع من الشفتين فبحساب ذلك. وأما اللسان  
بجاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "في اللسان الدية". وأجمع أهل العلم  
من أهل المدينة وأهل الكوفة وأصحاب الحديث وأهل الرأي على القول به؛ قاله ابن المنذر.  
الموفية عشرين — وأختلفوا في الرجل يحنى على لسان الرجل فيقطع من اللسان شيئا؛  
ويذهب من الكلام بعضه؛ فقال أكثر أهل العلم: ينظر إلى مقدار ما ذهب من الكلام من  
ثمانية وعشرين حرفا فيكون عليه من الدية بقدر ما ذهب من كلامه، وإن ذهب الكلام كله  
ففيه الدية؛ هذا قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي. وقال مالك: ليس  
في اللسان قود لعدم الإحاطة باستيفاء القود. فإن أمكن فالقود هو الأصل.

الحادية والعشرون — وأختلفوا في لسان الأخرس يقطع؛ فقال الشعبي ومالك وأهل  
المدينة والثوري وأهل العراق والشافعي وأبو ثور والتميم وصاحبه: فيه حكومة. قال  
ابن المنذر: وفيه قولان شاذان: أحدهما — قول النخعي أن فيه الدية. والآخر — قول  
قتادة أن فيه ثلث الدية. قال ابن المنذر: والقول الأول أصح؛ لأنه الأقل مما قبل. قال

كأن العرق قد نَصَّ الله سبحانه على أمهات الأعضاء وترك باقي القياس عليها؛ فكل عضو فيه انقصاص إذا أمكن ولم يغش عليه الموت، وكذلك كل عضو بطلت منفته وبقيت صورته فلا قود فيه، وفيه الدية لعدم إمكان القود فيه .

الثانية والعشرون - قوله تعالى : ( وَأَلْحَرُوحُ قَصَاصٌ ) أى مقاصصة، وقد تقدم في «البقرة» . ولا قصاص في كل تخوف ولا فيما لا يوصل إلى القصاص فيه إلا بأن يخطئ الضارب أو يزيد أو ينقص . ويقاد من جراح العمد إذا كان مما يمكن القود منه . وهذا كله في العمد؛ فأما الخطأ فالدية، وإذا كانت الدية في قتل الخطأ فكذلك في الجراح . وفي صحيح مسلم عن أنس أن أخت الربيع - أم حارثة - جرحت إنسانا فاختموها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القصاص القصاص » فقالت أم الربيع : يا رسول الله أيقنع من فلانة ؟ ! والله لا يقنع منها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « سبحانه الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله » قالت : [ لا ] والله لا يقنع منها أبداً [ قال ]<sup>(١)</sup> فآزالت حتى قبلوا الدية؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » .

قلت : المجرع في هذا الحديث جارية ، والجرح كسر يمينها؛ أخرجه النسائي عن أنس أيضا أن عمته كسرت يمينه جارية فقضى نبي الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص؛ فقال أخوها أنس بن النضر : أنكسر يمينه فلانة ؟ لا والذي بعثك بالحق لا منكسر يمينها . قال : وكانوا قبل ذلك سألوا أهلها الغفو والأرض ، فلما حلف أخوها وهو عم أنس - وهو الشهيد يوم أحد - رضى القوم بالغفو؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » . وخرجه أبو داود أيضا، وقال سمعت أحمد بن حنبل قيل له : كيف يقنع من السن ؟ قال : تُبرَد .

(١) في ح - ذهبت . (٢) راجع ج ٢ ص ٢٤٤ لما بعدها .

(٣) الزيادة من صحيح مسلم . (٤) من ج - روى ذلك .

قلت : ولا تعارض بين الحديثين ؛ فإنه يحتمل أن يكون كل واحد منهما حلف فبر الله قسمهما . وفي هذا ما يدل على كرامات الأولياء على ما يأتي بيانه في قصة الخضر إن شاء الله تعالى .  
[ ففسل الله التثبت على الإيمان بكراماتهم وأن ينظمتا في صلحهم من غير محنة ولا قنعة ] .<sup>(١)</sup>

الثالثة والعشرون — أجمع العلماء على أن قوله تعالى : « وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ » أنه في العمد ؛ فمن أصاب سِنَّ أحد عمدا ففيه القصاص على حديث أنس . واختلفوا في سائر عظام الجسد إذا كسرت عمدا ؛ فقال مالك : عظام الجسد كلها فيها ألقود إلا ما كان نحوفا مثل الفخذ والصلب والمأخوذة والمنقلة والهاشمية ، ففي ذلك الذية . وقال الكوفيون : لا قصاص في عظم يُكسر ما خلا السن ؛ لقوله تعالى : « وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ » وهو قول الليث والشافعي . قال الشافعي : لا يكون كسر كسر أبدا ؛ فهو ممنوع . قال الطحاوي : أختلفوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس ؛ فكذلك في سائر العظام . والحجة لمالك حديث أنس في السن وهي عظم ؛ فكذلك سائر العظام إلا عظما أجمعوا على أنه لا قصاص فيه ؛ لخوف ذهاب النفس منه . قال ابن المنذر : ومن قال لا قصاص في عظم فهو مخالف للحديث ؛ والخروج إلى النظر فيه جائز مع وجود الخبر .

قلت : ويدل على هذا أيضا قوله تعالى : « فَمَنْ أَعْدَىٰ طَيْفِكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا أَعْدَىٰ طَيْفِكُمْ » وقوله : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ » وما أجمعوا عليه فغير داخل في الآي . [ والله أعلم ] وبالله التوفيق .

الرابعة والعشرون — قال أبو عبيد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الموشحة ؛ وما جاء عن غيره في الشَّجَاج . قال الأصمعي وغيره : دخل كلام بعضهم في بعض ؛ أول الشَّجَاج — الحارِصة وهي : التي تحرس الجسد — يعني التي تشقه قليلا — ومنه قيل : حرص القصارُ الثوب إذا شقه ؛ وقد يقال لها : الحارِصة أيضا . ثم الباضعة — وهي : التي تشق اللحم تبضعه بعد الجلد . ثم المتلاحة — وهي : التي أخذت في الجلد ولم تبلغ السَّحَاق .

(١) هي قصة المشهورة مع سيدنا موسى عليه السلام وستأتي في سورة « الكهف » إن شاء الله . ص ١٦  
فاجد ٠٠ (٢) من ع . (٣) راجع ج ٢ ص ٣٥٤ . (٤) راجع ج ٥ ص ٤٠٠ .

والسَّمْعاق ، جلدة أو قشرة رفيقة بين اللحم والعظم . وقال الواقدى : هى عندنا المَلْطى .  
وقال غيره : هى المِلْطاة ، قال : وهى التى جاء فيها الحديث ” بُقِصَى فى المِلْطاة يَدْمها “ .  
ثم المُوْخِجَة - وهى : التى تَكْثُر عنها ذلك القشر أو تَشَقَّ حتى يسدو وضح العظم ، فذلك  
المُوْخِجَة . قال أبو عبيد : وليس فى شيء من الشَّجَاجِ قصاص إلا فى المُوْخِجَة خاصة ؛ لأنه  
ليس منها شيء له حد ينتهى إليه سواها ، وأما غيرها من الشَّجَاجِ فبها دينها . ثم الهاشِمةُ  
- وهى التى تَهَيِّم العظم . ثم المُنْقَلَة - بكسر الفاف حكاية الجوهري - وهى التى تنقل  
العظم - أى تَكْثُر - حتى يخرج منها فراش العظام مع الدواء . ثم الآمَة - ويقال لها  
الماموسة - وهى التى تبلغ أم الرأس ، يعنى الدماغ . قال أبو عبيد ويقال فى قوله :  
” وَبُقِصَى فى المِلْطاة يَدْمها “ أنه إذا تَجَّ الشَّجُّ حَكِمَ عليه للشَّجْوَجِ ببلغ الشَّجَّة ساعة فَتَجَّ  
ولا يُسْتَأْنى بها . قال : وسائر الشَّجَاجِ [عندنا] يُسْتَأْنى بها حتى ينظر إلى ما يصير أمرها ثم يحكم  
فيها حبْلُذ . قال أبو عبيد : والأمر عندنا فى الشَّجَاجِ كلها والجراحات كلها أنه يُسْتَأْنى بها ؛  
حدثنا هُشَيْمٌ عن حُصَيْنٍ قال قال عمر بن عبد العزيز : ما دون المُوْخِجَة خُدُوشٌ وفيها صلح .  
وقال الحسن البصرى : ليس فى دون المُوْخِجَة قصاص . وقال مالك : القصاص فى دون  
المُوْخِجَة المَلْطى والذامية والباضعة وما أشبه ذلك ؛ وكذلك قال الكوفيون وزادوا السَّمْعاق ؛  
حكاية ابن المنذر . وقال أبو عبيد : الذامية التى تَدْمى من غير أن يسيل منها دم . والذامية :  
أن يسيل منها دم . وليس فى دون المُوْخِجَة قصاص . وقال الجوهري : والذامية الشَّجَّة التى  
تَدْمى ولا تسيل . وقال علماؤنا : الذامية هى التى تسيل الدم . ولا قصاص فيما بعد المُوْخِجَة ؛  
من الهاشِمة للعظم ، والمُنْقَلَة - على خلاف فيها خاصة - والآمَة هى البالغة إلى أم الرأس ،  
والذامية الخارقة لحريطة الدماغ . وفى الهاشِمة الحسد القصاص ، إلا ما هو مخوف كالقنْذ  
وشبهه . وأما الهاشِمة الرأس . فقال ابن الناسم : لا قود فيها ؛ لأنها لا بد تعود مُنْقَلَة . وقال  
أشهب : فيها القصاص ، إلا أن تنقل قصير مُنْقَلَة لا قود فيها . وأما الأطراف فيجب



القصاص في جميع المفاصل إلا المخوف منها . وفي معنى المفاصل أباض الكبارين والأذنين والذكر والإجفان والشفتين؛ لأنها تقبل التقدير . وفي اللسان روايتان . والقصاص في كسر العظام ، إلا ما كان مُتَلَفًا كعظام الصدر والعنق والصلب والفيخذ وشبهه . وفي كسر عظام العضد القصاص . وقضى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم في رجل كسر لخصه رجل أن يُكسّر نَحْفُهُ؛ وفصل ذلك عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد بمكة . وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه فله ؛ وهذا مذهب مالك على ما ذكرنا وقال : إنه الأمر المجمع عليه عندهم ، والمعمول به في بلادنا في الرجل يضرب الرجل فيفتيه بيده فيكسرها يقاد منه .

الخامسة والمشرون — قال العلماء : الشَّجَاجُ في الرأس ، والحِراج في البدن . وأجمع أهل العلم على أن فيما دون المُوَحَّجَةِ أَرْشٌ فيما ذكر ابن المنذر؛ وأختلفوا في ذلك الأرض . وما دون المُوَحَّجَةِ شِجَاجٌ خمس : الدَّيَاةُ والدَّيَاةُ والبايضة والمتلاحة والسَّمْحَاقُ ؛ فقال مالك والشافعي وأحمد [ وإسحاق<sup>(١)</sup> ] وأصحاب الرأي في الدَّيَاةِ حكومة ، وفي البايضة حكومة ، وفي المتلاحة حكومة . وذكر عبد الرزاق عن زيد بن ثابت قال : في الدَّيَاةِ بغير ، وفي البايضة بغيران ، وفي المتلاحة ثلاثة أبعرة من الإبل ، وفي السَّمْحَاقِ أربع ، وفي المُوَحَّجَةِ خمس ، وفي الهاشمة عشرة ، وفي المُتَقَلَّةِ خمس عشرة ، وفي المأمومة ثلث الدَّيَاةِ ، وفي الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدَّيَاةُ كاملة ، أو يضرب حتى يَفُتَّ<sup>(٢)</sup> ولا يُفْهَم الدَّيَاةُ كاملة ، أو حتى يَبَحَّ ولا يُفْهَم الدَّيَاةُ كاملة ، وفي جَفَنَ العين ربع الدَّيَاةِ<sup>(٣)</sup> . وفي حَلَمَةِ الثدي ربع الدَّيَاةِ . قال ابن المنذر : وروى عن علي في السَّمْحَاقِ مثل قول زيد . وروى عن عمرو عثمان أنهما قالَا : فيها نصف المُوَحَّجَةِ . وقال الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والنخعي فيها حكومة ؛ وكذلك قال مالك والشافعي وأحمد . ولا يختلف العلماء أن المُوَحَّجَةَ فيها خمس من الإبل ؛ على ما في حديث عمرو بن حزم ، وفيه : وفي المُوَحَّجَةِ خمس . وأجمع أهل العلم على أن المُوَحَّجَةَ تكون في الرأس والوجه . واختلفوا في تفضيل مُوَحَّجَةِ الوجه على مُوَحَّجَةِ الرأس ؛ فروى عن أبي بكر وعمر أنهما ساءا . وقال بقولهما

(١) في : حنذا . • (٢) من جردك وروح ، ز . (٣) بين أي يخرج صوت من هياشيه . وفي : ع ، بين . وسقط من : أ ، أو يضرب الخ . (٤) في : الدَّيَاةُ كاملة .

جماعة من التابعين ، وبه يقول الشافعي وإسحق . وروى عن سعيد بن المسيب تضعيف  
 مَوْضِعَةِ الْوَجْهِ عَلَى مَوْضِعَةِ الرَّأْسِ . وقال أحمد : مَوْضِعَةُ الْوَجْهِ أُخْرَى أَنْ يَزَادَ فِيهَا .  
 وقال مالك : الْمَامُومَةُ وَالْمُنْقَلَةُ وَالْمَوْضِعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ ، وَلَا تَكُونُ الْمَامُومَةُ  
 إِلَّا فِي الرَّأْسِ خَاصَةً إِذَا وَصَلَ إِلَى التَّمَاغِ ، قَالَ : وَالْمَوْضِعَةُ مَا تَكُونُ فِي مُجْمَعَةِ الرَّأْسِ ،  
 وَمَا دُونَهَا فَهُوَ مِنَ الْمُتَقِ لَيْسَ فِيهِ مَوْضِعَةٌ . قَالَ مَالِكُ : وَالْأَنْفُ لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ وَلَيْسَ فِيهِ  
 مَوْضِعَةٌ ، وَكَذَلِكَ أَلْقَى الْأَسْفَلَ لَيْسَ فِيهِ مَوْضِعَةٌ . وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْمَوْضِعَةِ فِي غَيْرِ الرَّأْسِ  
 وَالْوَجْهِ ، فَقَالَ أَشْهَبُ وَأَبْنُ الْقَاسِمِ : لَيْسَ فِي مَوْضِعَةِ الْجِسَدِ وَمُنْقَلَتِهِ وَمَامُومَتِهِ إِلَّا الْاجْتِهَادُ ،  
 وَلَيْسَ فِيهَا أَرْضٌ مَعْلُومَةٌ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ ،  
 وَبِهِ يَقُولُ . وَرَوَى عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ أَنَّ الْمَوْضِعَةَ إِذَا كَانَتْ فِي جَسَدِ الْإِنْسَانِ فِيهَا  
 خَمْسٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَأَتَّفَقَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا أَنَّ مِنْ تَجَرُّعِ رَجُلٍ  
 مَامُومَتَيْنِ أَوْ مَوْضِعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ مَامُومَاتٍ أَوْ مَوْضِعَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ فِي ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ أَنْ يَمِينَ  
 كُلَّهُنَّ - وَإِنْ اخْتَرَتْ فَصَارَتْ وَاحِدَةً - دِيَّةً كَامِلَةً . وَأَمَّا الْهَاشِمِيَّةُ فَلَا دِيَّةَ فِيهَا عِنْدَنَا  
 بَلْ حُكْمُهَا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَمْ أَجِدْ فِي كُتُبِ الْمَدِينِيِّينَ ذِكْرَ الْهَاشِمِيَّةِ ، بَلْ قَدْ قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ  
 كَسَرَ أَنْفَ رَجُلٍ إِنْ كَانَ خَطَأً فِيهِ الْاجْتِهَادُ . وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ لَا يَوْقُتُ فِي الْهَاشِمِيَّةِ شَيْئًا .  
 وَقَالَ أَبُو نُورٍ : إِنْ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَفِيهَا حُكْمُهَا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : النَّظَرُ يَدُلُّ عَلَى هَذَا ،  
 إِذْ لَا سَنَةَ فِيهَا وَلَا إِجْمَاعَ . وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاقِي : فِيهَا مَا فِي الْمَوْضِعَةِ ، فَإِنْ صَارَتْ  
 مُنْقَلَةً لَخَمْسَةِ عَشَرَ ، وَإِنْ صَارَتْ مَامُومَةً فَثَلَاثُ الدِّيَّةِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَوَجَدْنَا أَكْثَرَ مَنْ  
 لَقِيْنَاهُ وَبَلَّغْنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَعْمَلُونَ فِي الْهَاشِمِيَّةِ عَشْرًا مِنَ الْإِبْرِلِ . وَرَوَيْنَا هَذَا الْقَوْلَ عَنْ  
 لَايِدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَبِهِ قَالَ قَسَادَةُ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ  
 الرَّأْيِ : فِيهَا أَلْفٌ يَدْرَمٌ ، وَمَرَادُهُمْ عَشْرُ الدِّيَّةِ . وَأَمَّا الْمُنْقَلَةُ فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : جَاءَ الْحَدِيثُ  
 عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " فِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسُ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبْرِلِ " وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ  
 عَلَى الْقَوْلِ بِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَقَالَ كُلٌّ مِنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُنْقَلَةَ هِيَ الَّتِي تَنْقَلُ

منها العظام . وقال مالك والشافعي - وأحمد وأصحاب الرأي - وهو قول قتادة وابن شبرمة - أن المغلة لا قود فيها ؛ وروينا عن ابن الزبير - وليس بتأيت عنه - أنه أقاد من المغلة . قال ابن المنذر : والأوّل أولى ؛ لأنّي لا أعلم أحدا خالف في ذلك . وأما المأمومة فقال ابن المنذر : جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " في المأمومة ثلث الذية " . وأجمع [عوام<sup>(١)</sup>] أهل العلم على القول به ، ولا تعلم أحدا خالف ذلك إلا مكحولاً فإنه قال : إذا كانت المأمومة عمداً ففيها ثلث الذية ، وإذا كانت خطأ ففيها ثلث الذية ؛ وهذا قول شاذ ، وبالفقوال الأول أقول . واختلفوا في القود من المأمومة ؛ فقال كثير من أهل العلم : لا قود فيها ؛ وروى عن ابن الزبير أنه أقص من المأمومة ، فأكر ذلك الناس . وقال عطاء : ما علمنا أحدا أقاد منها قبل ابن الزبير . وأما الجائفة ففيها ثلث الذية على حديث عمرو بن حزم ؛ ولا خلاف في ذلك إلا ما روى عن مكحول أنه قال : إذا كانت عمداً ففيها ثلث الذية ، وإن كانت خطأ ففيها ثلث الذية . والجائفة كل ما عرق إلى الجوف ولو مدخل إبرة ؛ فإن فصلت من جهتين فهي عندهم جائفان ، وفيها من الذية الثلثان . قال أشهب : وقد قضى أبو بكر الصديق رضي الله عنه في جائفة نافذة من الجنب الأخرى بدية جائفتين . وقال عطاء ومالك والشافعي - وأصحاب الرأي كلهم يقولون : لا قصاص في الجائفة . قال ابن المنذر : وبه قول .

السادسة والعشرون - واختلفوا في القود من اللطمة وشبهها ؛ فذكر البخاري - عن أبي بكر وعلي - وابن الزبير وسويد بن مقرن<sup>(٢)</sup> [رضي الله عنهم] أنهم أقادوا من اللطمة وشبهها . وروى عن عثمان وخالد بن الوليد مثل ذلك ؛ وهو قول الشعبي - وجماعة من أهل الحديث - وقال الليث - إن كانت اللطمة في العين فلا قود فيها ؛ لخوف على العين وبما فيه السلطان . وإن كانت على الخد ففيها القود . وقالت طائفة : لا قصاص في اللطمة ؛ روى هذا عن الحسن وقاتدة ؛ وهو قول مالك والشافعي - ؛ وأحتج مالك في ذلك فقال : ليس لطمّة المربض الضعيف مثل لطمّة القوى ، وليس العبد الأسود يُلطم مثل الرجل ذي الحلة والهيئة ؛ وإنما في ذلك كله الاجتهاد لجهلنا بمقدار اللطمة .

(١) من ترك . (٢) من ترك . (٣) لا قصاص . (٤) في ذلك ؛ مخوف فيها .

السابعة والعشرون - وأختلفوا في القود من ضرب السوط ؛ فقال الليث <sup>(١)</sup> : [والحسن] :  
 يقاد منه ، وزاد عليه للتمذى . وقال ابن القاسم : يقاد منه . ولا يقاد منه عند الكوفيين والشافعي<sup>(٢)</sup>  
 إلا أن يجرح ؛ قال الشافعي : إن جرح السوط ففيه حكمة . وقال ابن المنذر : وما أصوب به<sup>(٣)</sup>  
 من سوط أو عصا أو حجر فكان دون النفس فهو عمد ، وفيه القود ، وهذا قول جماعة من  
 أصحاب الحديث . وفي البخاري وأقاد عمر من ضربة بالدرّة<sup>(٤)</sup> ، وأقاد غلّ بن أبي طالب من  
 ثلاثة أسواط . وأتقص شرّج من سوط ونموش . وقال ابن بطّال : وحديث لذي النهي<sup>(٥)</sup>  
 صلى الله عليه وسلم لأهل البيت حجة لمن جعل القود في كل ألم وإن لم يكن جرح .

الثامنة والعشرون - وأختلفوا في عقْل جراحات النساء ؛ ففي «الموطأ» عن مالك عن  
 يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيّب أنه كان يقول : تُعاقَل المرأة الرجل إلى ثلث دية [الرجل] ،  
 لأصبعها كإصبعه وسنّها كبسنه ، ومُوضِعُها كوضِعِه ، ومُتَقَلِّها كمتَقَلِّه . قال ابن بكير قال  
 مالك : فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت على النصف من دية الرجل . قال ابن المنذر :  
 وروينا هذا القول عن عمرو بن دينار ، وبه قال سعيد بن المسيّب وعمرو بن عبد العزيز  
 وعروة بن الزبير [والزهري] وقُتَيْبَةُ وَأَبْنُ هُرَيْرٍ ومالك وأحمد بن حنبل وعبد الملك  
 ابن الماسحون . وقالت طائفة : دية المرأة على النصف من دية الرجل فيما قُتِلَ أو كثر ؛  
 وروينا هذا القول عن عليّ بن أبي طالب ، وبه قال الثوري والشافعي وأبو نوري والنعلمان  
 وصاحباہ ، واحتجوا بأنهم لما أجمعوا على الكثير وهو الدية كان القليل مثله ، وبه نقول .

التاسعة والعشرون - قال القاضي عبد الرّاهب : وكل ما فيه جراح متفرّد عن متعة  
 أصلا ففيه حكمة ؛ كالحاجبين وذهب شعر الحية وشعر الرأس وندي الرجل وإتيته<sup>(٦)</sup> . وصفة

(١) من عوك - (٢) في ع : لأجل الصدى - (٣) في ع : أصبت - (٤) الدرّة (بالكسر) :  
 التي يضرب بها - (٥) الله : أن يؤخذ لسان الصبي فيد إلى أحد شقيه ويمرر في الآخر الدراء في الصدق  
 بين السنان وبين الصدق . وحديث الله أنه قد - صلى الله عليه وسلم - في مرضه قال : « لا يبق  
 في البيت أحد إلا قد » فعل ذلك عقوبة لهم ؛ لأنهم لم يورثوا دينار . (٦) من كروح . يريد أن ما دون تلك العبة  
 عقابا فيه كعقل الرجل ، حتى إذا بلغت في عقل ما ينبت عليها ثلث الدية كان عقابا نصف عقل الرجل . وقوله :  
 « أصبعها كإصبعه » الخ « يريد أن عقل هذه كلها دون ثلث عقل تلك طاعتها في الرجل (الموطأ) » .

(٧) من جعله روح . (٨) في ع : ولا ، لم يبق .

الحكومة أن يقوم المجنى عليه لو كان عبدا سليا ، ثم يقوم مع الجناية فما نقص من ثمنه جعل جزاء من ديته بالفا مالمع ، وحكاه ابن المنذر عن كل من يحفظ عنه من أهل العلم قال : وقبل فيه قول رجلين تهمين من أهل المعرفة . وقيل : بل يقبل قول عدل واحد . والله سبحانه أعلم . فهذه جمل من أحكام الجراحات والأعضاء تضمنها معنى هذه الآية ، فيها لمن أقتص عليها كفاية ، والله الموفق للهداية [عنه وكرمه] .

الموفية ثلاثين - قوله تعالى : (فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ) شرط وجوابه ، أى تصدق بالقصاص فمما فهو كفارة له ، أى لذلك المتصدق . وقيل : هو كفارة للجراح فلا يؤخذ بجنايته فى الآخرة ؛ لأنه يقوم مقام أخذ الحق منه ، وأجر المتصدق عليه . وقد ذكر ابن عباس القولين ؛ وعلى الأول أكثر الصحابة ومن بعدهم ، وروى الثانى عن ابن عباس وعجابه ، وعن إبراهيم النخعى والشعمى بخلاف عنهما ؛ والأول أظهر لأن العائد فيه يرجع إلى مذكور ، وهو « مَنْ » . وعن أبى الدرداء عن النبى صلى الله عليه وسلم " ما من مسلم يصاب ببنى من جسده فيهبه إلا رفسه الله به درجة وحط عنه به خطيئة " . قال ابن المربى : والذى يقول إنه إذا عفا عنه الجروح عفا الله عنه لم يتم عليه دليل ؛ فلا معنى له .

قوله تعالى : (وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَّا يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٦٧﴾) قوله تعالى : (وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ) أى جعلنا عيسى ينفو آثارهم ، أى آثار النبيين الذين أسلموا . (مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) يعنى التوراة ؛ فإنه رأى التوراة حقا ، ورأى وجوب العمل بها إلى أن يأتى ناسخ . «مُصَدِّقًا» نصب على الحال من عيسى . (فِيهِ هُدًى) فى موضع رفع بالابتداء . (وَنُورٌ) عطف عليه . (وَمُصَدِّقًا) فيه وجهان ؛ يجوز أن يكون (١) من عرك -

لنفسى وتطفه على مصدقا الأول ، ويعوز أن يكون حالا من الإنجيل ، ويكون التقدير :  
وآتياء الإنجيل مستفوا فيه هدى ونور ومصدقا . ( وَهَدَى وَوَعظَةً ) عطف على «مُصَدِّقًا»  
أى هاديا وواعظا . ( لِلْمُتَّقِينَ ) وخصهم لأنهم المستفون بهما . ويعوز رفعهما على العطف  
على قوله : « فِيهِ هَدًى وَنُورٌ » .

قوله تعالى : ( وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ ) قرأ الأعمش وحزه بنصب الفعل  
على أن تكون اللام لام كي . والباقون بالجزم على الأمر ، فعل الأول تكون اللام متعلقة  
بقوله : « وَأَتَيْنَاهُ » فلا يجوز الوقف ، أى وآتياء الإنجيل ليحكم أهل بهما أنزل الله فيه .  
ومن قرأه على الأمر فهو كقوله : « وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ » فهو إلزام مستأنف يتدأ به ، أى ليحكم  
أهل الإنجيل أى فى ذلك الوقت ، فاما الآن فهو منسوخ . وقيل : هذا أمر للنصارى الآن  
بالإيمان بحمد صلى الله عليه وسلم ، فإن فى الإنجيل وجوب الإيمان به ، والنسخ إنما يتصور  
فى القروع لا فى الأصول . قال سكي : والاختيار الجزم ، لأن الجماعة عليه ، ولأن ما بعده  
من الوعيد والتهديد يدل على أنه إلزام من الله تعالى لأهل الإنجيل . قال النحاس : والصواب  
« هدى » لأنها قراءة ثان حسنة ، لأن الله عز وجل لم يزل كتابا لا يعمل بما فيه ، وآخر بالمعمل  
بما فيه ، فصحتا جريا .

قوله تعالى : وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ  
مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ  
أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا  
وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا  
الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٢٨﴾  
قوله تعالى : ( وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ) الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم . و « الْكِتَابَ »  
القرآن ( بِالْحَقِّ ) أى [ هو ] بالأمر الحق ( مُصَدِّقًا ) حال ( لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ) أى من

جنس الكتب . (وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ) أى عاليا عليها ومرتعا . وهذا يدل على تاويل من يقول بالفضل أى فى كثرة الثواب ، على ما تقدمت إليه الإشارة فى «الفاحة» وهو اختيار ابن الحصار فى كتاب شرح السنة له . وقد ذكرنا ما ذكره فى كتابنا فى شرح الأسماء [الحسنى] والحمد لله . وقال قتادة : المهين مناه الشاهد . وقيل : الحافظ . وقال الحسن : المصدق ؛ ومنه قول الشاعر :

إن الكتاب مهين لينينا • والحق يعرفه ذوو الأبواب

وقل ابن عباس : « وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ » أى مؤمنا عليه . قال سعيد بن جبیر : القرآن مؤتمن على ما قبله من الكتب . وعن ابن عباس والحسن أيضا : المهين الأمين . قال المبرد : أصله مؤمن أبدل من الهزة هاء ، كما قيل فى أرقت الماء هَرَقْتُ ، وقاله الزجاج أيضا وأبو علي . وقد صرف فقيل : هَمَّيْنُ يَهْمِيْنُ هَيْمَةً ، وهو مُهَيِّنٌ بمعنى كان أمينا . الجوهرى : هو من آمن غيره من الخوف ؛ وأصله أَمَّنَ فهو مؤمن يهزتين ؛ قلبت الهزة الثانية ياء كراهة لاجتماعهما فصار مؤمِنٌ ، ثم صيرت الأولى هاء كما قالوا : هَرَّاقُ الماء وأزاقه ، يقال منه : تَبَّعَ على الشيء يُبَّعُ ، إذا كان له حافظا ، فهو مُهَيِّنٌ ؛ عن أبي عبيد . وقرأ مجاهد وابن محيصن : « وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ » بفتح الميم . قال مجاهد : أى عبد صلى الله عليه وسلم مؤمن على القرآن .

قوله تعالى : ( فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ) يوجب الحكم ؛ فقيل : هذا نسخ للتخيير فى قوله : « فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » وقيل : ليس هذا وجوبا ، والمعنى : فاحكم بينهم إن شئت ؛ إذ لا يجب علينا الحكم بينهم إذا لم يكونوا من أهل الذمة . وفى أهل الذمة تردد وقد مضى الكلام فيه . وقيل : أراد فاحكم بين الخلق ؛ فهذا كان واجبا عليه .

قوله تعالى : ( وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ) فيه مستطان (٢٣)

الأولى — قوله تعالى : « وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ » يعنى لا تعمل بأهوائهم ومرادهم على ما جاءك من الحق ؛ يعنى لا ترك الحكم بما بين الله تعالى من القرآن من بيان الحق وبيان (١) راجع ج ١ ص ١٠٩ • (٢) من ع • (٣) كما فى الأصول ولم يذكر المصنف الثانية ولعلها قوله تعالى : « لكل جلا » الآية •

الأحكام . والأهواء جمع هوى ، ولا يجمع أهوية ، وقد تقدم في « البقرة » . قتها عن أن يتبعهم فيما يريدونه ، وهو يدل على بطلان قول من قال : تقوم الخمر على من ألتها عليهم ؛ لأنها ليست مالا لهم فتكون مضمونة على متلقيها ؛ لأن إيجاب ضمانها على متلقيها حكم بموجب أهواء اليهود ، وقد أمرنا بخلاف ذلك . ومعنى ( عَمَّا جَاءَكَ ) على ما جاءك . ( لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ) يدل على عدم التعلق بشرائع الأولين . والشريعة والشريعة الطارئة الظاهرة التي يتوصل بها إلى النجاة . والشريعة في اللغة : الطريق الذي يتوصل منه إلى الماء . والشريعة ما شرع الله لعباده من الدين ، وقد شرع لم يشرع شرطا أى سن . والشارع الطريق الأعظم . والشريعة أيضا الوتر ، والجمع شِرْعٌ وشِرْعٌ وشِرَاعٌ جمع الجمع ، عن أبي عبيد ، فهو مشترك في والمنهاج الطريق المستمر ، وهو التهجج والمنهج ، أى الدين ، قال الرازي :

مَنْ بَكَذَا شَكَّ فِهَذَا فَلْيَجْ . ماءٌ رَوَاهُ وَطَرِيقٌ تَهْجُجُ

وقال أبو عباس محمد بن يزيد : الشريعة ابتداء الطريق ، والمنهاج الطريق المستمر . وروى عن ابن عباس والحسن وغيرهما « شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا » سنة وسبيلا . ومعنى الآية أنه جعل السوراة لأهلها ، والإنجيل لأهلها ، والقرآن لأهلها ، وهذا في الشرائع والعبادات ، والأصل التوحيد لا اختلاف فيه ، وروى معنى ذلك عن قتادة . وقال مجاهد : للشريعة والمنهاج دين عهد عليه السلام ، وقد نسخ به كل ما سواه .

قوله تعالى : ( وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ) أى لجعل شريعتكم واحدة فكتم على الحق ، فينبى أنه أراد بالاختلاف إيمان قوم وكفر قوم . ( وَلَئِنْ لَبِئْتُمْ فِيْآ أَنَاكُمْ ) في الكلام حذف متعلق به لأم كى ، لئى ولكن جعل شرائعكم مختلفة ليعتبركم ، والإبتلاء الاختيار .

قوله تعالى : ( فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ) أى سارعوا إلى الطاعات ، وهذا يدل على أن تقديم الواجبات لأفضل من تلخيرها ، وذلك لا اختلاف فيه في العبادات كلها إلا في الصلاة في أقل



الوقت ؛ فإن أبا حنيفة يرى أن الأولى تأخيرها ، وعموم الآية دليل عليه ؛ قاله السكا . وفيه دليل على أن الصوم في السفر أولى من الفطر ، وقد تقدم جميع هذا في « البقرة » . (١) إلى الله مَرِضُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ) أى بما اختلفتم فيه ، وتزول الشكوك .

قوله تعالى : **وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ** وَأَحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا مِنْ النَّاسِ لَفَيَسْقُونَ ﴿١٦٩﴾

قوله تعالى : ( **وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ** ) تقدم الكلام فيها ، وأنها ناسخة للتخيير .

قال ابن العربي : وهذه دعوى عريضة ؛ فإن شروط النسخ أربعة ؛ منها معرفة التاريخ بتحصيل المتقدم والمتأخر ، وهذا مجهول من هاتين الآيتين ؛ فاستغنى أن يدعى أن واحدة منهما ناسخة للأخرى ، وبقي الأمر على حاله .

قلت ؛ قد ذكرنا عن أبي جعفر النعمان أن هذه الآية متأخرة في النزول ؛ فتكون ناسخة إلا أن يقدر في الكلام « **وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ** » إن شئت ؛ لأنه قد تقدم ذكر التخيير له ، فأخر الكلام حذف التخيير منه لدلالة الأول عليه ؛ لأنه معطوف عليه ؛ فحكم التخيير حكم المعطوف عليه ؛ فهما شريكان وليس الآخر بمنقطع مما قبله ؛ إذ لا معنى لذلك ولا يصح ؛ فلا بد من أن يكون قوله « **وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ** » معطوفا على ما قبله من قوله « **وَإِنْ حَكَتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ** » ومن قوله « **فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ** » فعنى « **وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ** » أى أحكم بذلك إن حكمت وأعزرت الحكم ؛ فهو كله محكم غير منسوخ ؛ لأن النسخ لا يكون مرتبطا بالمنسوخ معطوفا عليه ؛ فالتخيير للنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك محكم غير منسوخ ؛ قاله مكي رحمه الله . « **وَإِنْ أَحْكَمَ** » في موضع نصب عطفا على الكتاب ؛ أى وأزلنا إليك أن أحكم بينهم بما أنزل الله ؛ أى يحكم الله الذي أنزله

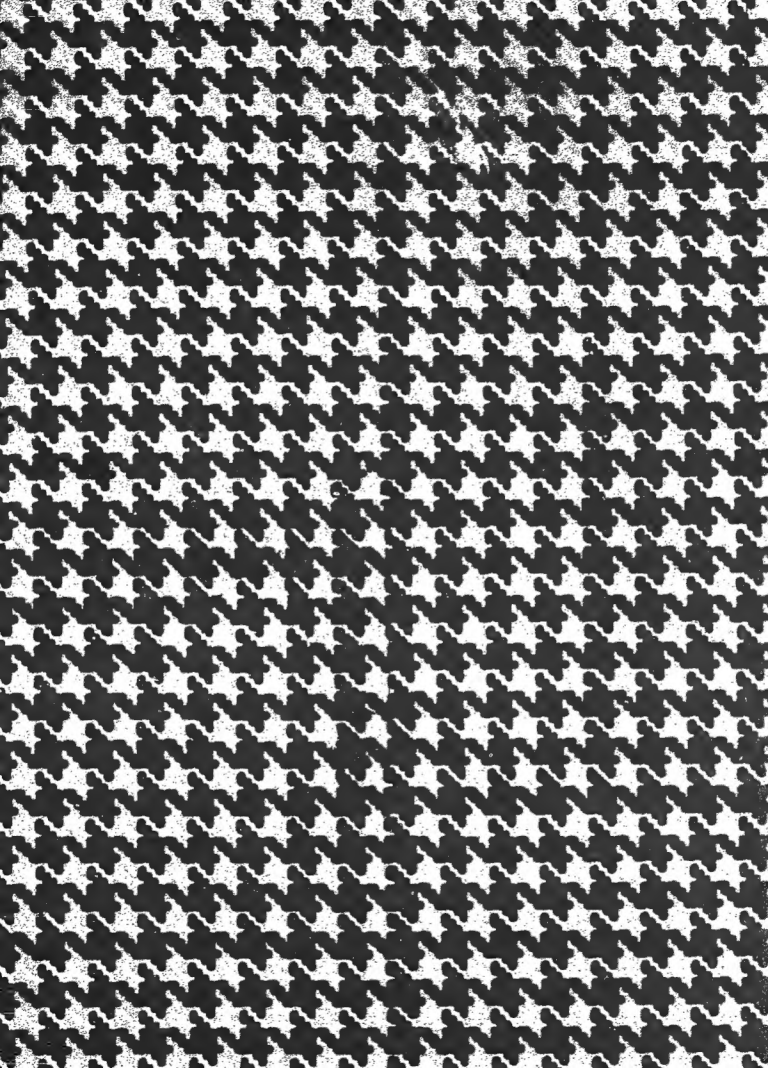
إليك في كتابه . (وَأَحْذَرْتُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ) «أَنْ» بدل من الماء والميم في «وَأَحْذَرْتُمْ» وهو بدل اشتغال، أو مفعول من أجله ؛ أي من أجل أن يفتنوك . ومن ابن إسحق قال ابن عباس : أجمع قوم من الأخبار منهم ابن صوريا وكعب بن أسد وابن صلوة وشاس ابن مدي وقالوا : أذهبوا بنا إلى عهد فلان ففتنه عن دينه فانما هو بشر ، فانوه فقالوا : قد عرفت يا عهد أنا أخبار اليهود ، وإن أئمتنا لم يخالفنا أحد من اليهود ، وإن بيننا وبين قوم خصومة فمنعناكم إليكم ، فأقيض لنا عليهم حتى تؤمن بك ، فابى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففترت هذه الآية . وأصل الفتنة الاختبار حسنا أو شرا ، ثم يختلف معناها ؛ فقوله تعالى هنا «يَفْتِنُوكَ» معناه يصدوك ويردوك ؛ وتكون الفتنة بمعنى الشك ؛ ومنه قوله : «وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ» <sup>(١)</sup> وقوله : «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ» . وتكون الفتنة بمعنى البعرة ؛ كقوله : «لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا» ، و «لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ» . وتكون الفتنة الصد عن السبيل كما في هذه الآية . وتكرر «وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» لثباته ، أو هي أحوال وأحكام أمره أن يحكم في كل واحد بما أنزل الله . وفي الآية دليل على جواز النسيان على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه قال : «أَنْ يَفْتِنُوكَ» وإنما يكون ذلك من نسيان لا عن قصد . وقيل : الخطاب له والمراد غيره . وسأيت بيان هذا في «الأعام» إن شاء الله تعالى . ومعنى «عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ» عن كل ما أنزل الله إليك . والبعض يستعمل بمعنى الكل ؛ قال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

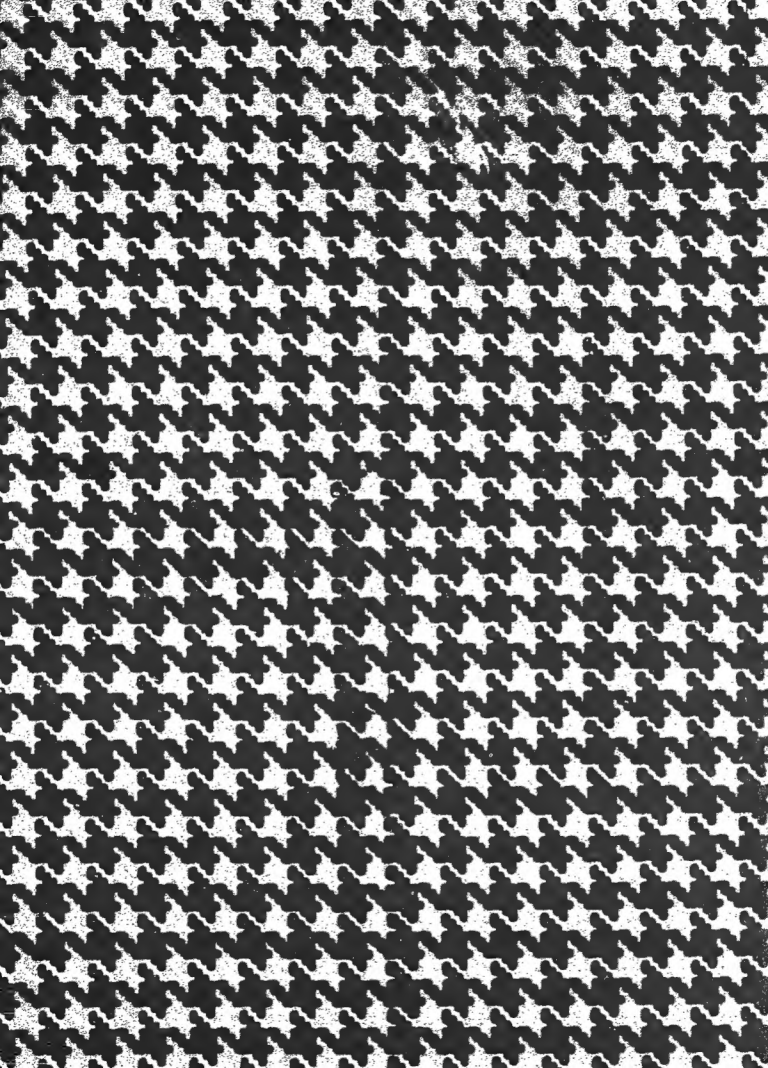
• لَوْ يَتَّبِعُ بَعْضُ النَّفْسِ بِحَامِهَا •

ويروي «أَوْ يَرْبِطُ» . أراد كل النفس ؛ وعليه حملوا قوله تعالى : «وَلَا يَبِينَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ» . قال ابن العربي : والصحيح أن «بعض» على حالها في هذه الآية ، وأن المراد به الرجم أو الحكم الذي كانوا أرادوه ولم يقصدوا أن يفتنوه عن الكل . والله أعلم .

(١) راجع ص ٤٠ . (٢) راجع ص ٧٠ - ٤٠١ ص ٢٧ . (٣) راجع ص ١٨٠ ص ٥٦ .  
(٤) راجع ص ٣٧٠ . (٥) هويد ، وصدر : (تراك أمتك إذا لم أرضها) . وفي المتن ،  
فأدبني . (٦) راجع ص ١٦٦ ص ١٠٧ .  
ولا دليل على خطأه ؛ لأنه إنما عن بعض النفوس . (٧) راجع ص ١٦٦ ص ١٠٧ .







Bibliotheca Alexandrina



0615385